تاريخ سورية المعاصر

من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011

كمال ديب



تاريخ سوريّة المعاصر

كمال ديب

تاريخ سوريّة المعاصر

من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011



الطبعة الأولى، تشرين الأول 2011
الطبعة الثانية، نيسان 2012
ص.ب. 5188 - الحمراء، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-747623
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-314-1
تصميم الغلاف: رنا ابو رجيلي

المحتويات

الجزء الأوّل
ولادة الدولة الوطنية

الجزء الثاني
الصراع على سورية

الجزء الثالث
دولة البعث

الجزء الرابع
سورية قوة إقليمية

الجزء الخامس
سورية في القرن الجديد

الخاتمة

المقدمة

هذا الكتاب هو موجز لتاريخ سورية السياسي والاقتصادي من 1920 إلى صيف 2011. ويتضمّن المعلومات الأساسية عن تطوّر سورية نحو الاستقلال في ظل الانتداب الفرنسي، وعن ظهور الأحزاب الحديثة والتغيير الشامل الذي طال نظامها السياسي وهيكليتها الاجتماعية والاقتصادية عبر العقود. كما يتضمّن الكتاب تغطية وافية عن «حزب البعث» الحاكم: جذوره، قيادته، عقيدته، أهم مؤتمراته وصراعاته الداخلية، ثورة البعث في الستينات، وأسباب استمرارية هذا الحزب في الحكم حتى اليوم. وسيلاحظ القارئ أنّ ما من شخصية ستظهر في الكتاب منذ أيام الانتداب وحتى اليوم إلا وترافقها سيرة موجزة ومعلومات أساسية عن صاحبها، مروراً بشكري القوتلي وحسني الزعيم وأديب الشيشكلي وميشال عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني ومصطفى السباعي وخالد العظم وأمين الحافظ وصلاح جديد ونورالدين الأتاسي ويوسف زعيّن ويوسف ماخوس وحمود الشوفي وغيرهم، وصولاً إلى حافظ الأسد وعبدالحليم خدام ومصطفى طلاس وحكمت الشهابي ومحمد الخولي وفاروق الشرع ووليد المعلّم ووزراء ومسؤولين حزبيين ورسميين في عهد حافظ الأسد، وكذلك في عهد الرئيس الحالي بشّار الأسد.

ويغطّي الكتاب الحياة السياسية والحزبية مع معلومات وشروحات وافية عن «حزب البعث» و«عصبة العمل القومي الاجتماعي» و«الحزب الشيوعي السوري» و«الحزب السوري القومي الاجتماعي» و«حركة الإخوان المسلمين» و«الحزب العربي الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب» والأحزاب والحركات والتنظيمات الأخرى التي ظهرت منذ 1926 حتى اليوم.

منهج البحث

أنطلقُ في هذا الكتاب من مبادئ أكاديمية، بعضها يتعلّق بأصول البحث التاريخي. وأبدأ هنا بتأطير منهج البحث.

عندما وضعت مخطّط هذا الكتاب في صيف 2009 كنتُ قد خصّصت ثلاثة فصول تأتي في بداية الكتاب عن الخلفية التاريخية السابقة للقرن العشرين. وكانت الخطّة أن أمرّ على التاريخ البعيد ببضع صفحات من الفصل الأول ثم أتعمَّق تدريجياً في هذه الفصول الثلاثة لأتطرّق إلى القرن التاسع عشر والمرحلة التي سبقت الانتداب الفرنسي من القرن العشرين. ولكنّي عندما فرغت من مسودّة هذه الفصول الثلاثة وجدتُ حاجة إلى تعديل مخطّط الكتاب لسببين: أنّ العودة إلى الماضي الذي سبق القرن العشرين مسألة شاقّة لأنّ جغرافية سورية كانت تتّسع وتضيق بمقتضى الظروف وبالتالي كان تاريخها يختلف، يتبعثر، ثم يتكوّم في مرحلة جديدة. والسبب الثاني الذي جعلني أضع ما كتبته عن مرحلة ما قبل القرن العشرين جانباً هو أنّ ذلك سيطيل عدد صفحات الكتاب أكثر بكثير مما تصوّرته. ولذلك قرّرت أن أبدأ الكتاب من اللحظة التي أخذت تظهر فيها سورية المعاصرة، أي في ظل الانتداب الفرنسي منذ 1920، على أمل أن أعود إلى تلك الصفحات التي كتبتها عن المراحل المبكرة من تاريخ سورية في كتاب آخر.

ولكن صعوبة ثانية واجهتني في مخططّ الكتاب المعدّل، لا علاقة لها بالتأطير الزمني. لقد وجدت أنّ أحداث سورية من 1920 إلى اليوم شديدة التعقيد، مرتبطة بأحداث المنطقة العربية والشرق أوسطية، تشوبها انقلابات وثورات وحروب وأزمات. ووجدتني مشدوداً إلى مطالعة المراجع التي استعنت بها من كتب وفصليات ودراسات ومقالات، حائراً في أن أشمل في بحثي كل هذه التفاصيل، ما يعني التخلّي مجدّداً عن هدف إبقاء عدد صفحات الكتاب معقولاً. ولذلك قرّرت إعادة تأطير البحث وتشذيب مخطّط الكتاب مجدّداً بحيث يقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي، دون أن يتناول الشأنين الثقافي والاجتماعي، لضيق المجال. وحتى في الشأن الاقتصادي قرّرت ألاّ أذهب بعيداً، بل أن يقتصر المضمون الاقتصادي على ما يخدم السياق التاريخي، دون الولوج في تحليل بنيوي للقطاعات والأنظمة الاقتصادية الذي يحتاج إلى فصول عدّة إضافية. ولذلك فإنّ المضمون الاقتصادي الذي أبقيت عليه في هذا الكتاب ضروري لفهم السياق السياسي لتاريخ سورية المعاصرة، ولا أنصح القارئ بتجاوز

الفصول التي تتحدث عن الاقتصاد السوري لأنّ أحداثاً عظيمة وقعت في سورية كان سببها اقتصادياً (وعلى سبيل المثال انفصال سورية عن مصر عام 1961 ارتبط أساساً بالتأميم والقوانين الاشتراكية التي وضعها جمال عبدالناصر). كما أنّ الخلفية الاقتصادية هامة جدّاً لفهم التحولات العميقة في المجتمع السوري كما سأوضح أدناه.

أمّا مبادئ منهج البحث (méthodologie de la recherche) فأبدأها بالفكرة التالية: أنّ فهم خلفيات تاريخ سورية وأوضاع سورية الداخلية – سياسية واقتصادية واجتماعية – ضروريّ لفهم تطورات المنطقة، وخاصة في لبنان وفلسطين والأردن والعراق، وأنّ جهل تاريخ سورية أو تجاهله يوصل صاحبه ليس فقط إلى فهم خاطئ وجزئي لأوضاع المنطقة وأحوال تلك الدول، بل أحياناً إلى حقد وعنصرية وإلى إطلاق أحكام مطلقة غير مبنية على معطيات صحيحة، وبالتالي إلى تبنّي مواقف متطرّفة قد لا تكون لها علاقة بأرض الواقع. فالإنسان عدو ما يجهل. ولمساعدة هذا الفهم فإنّي ابتعدت في هذا الكتاب عن أي شوفينية، مع محافظتي على الموضوعية الأكاديمية في عدم مجاملة الواقع السوري أو تجميله.

وأوضّح أني قرأت أدبيات لبنانية كثيرة في العقود الثلاثة الماضية، تنضح بمقولات فيها مغالاة غير موضوعية ومغلوطة: أنّ لبنان هو الجبل والطبيعة الخضراء وسورية هي الصحراء والقحل، وأنّ لبنان هو الساحل والبحر، وسورية هي الداخل القاري الآسيوي، وأنّ لبنان هو الثقافة والمعرفة والتعدّدية، وسورية هي الجهل والتخلّف ونظام الحزب الواحد، وأنّ لبنان صاحب تاريخ يمتدّ ستة آلاف سنة وسورية هي الإسلام والبداوة، وأنّ اللبناني هو الفينيقي الذي اختلط عبر التاريخ مع شعوب وحضارات، أمّا السوري فهو جنس آخر، عربي أو تركي أو كردي بشكل عام، إلى مقولات أخرى تنضح بالعنصرية، وإهمال بذل الجهد لمعرفة الآخر واحترامه. حتى أنّ كتباً وضعها سياسيون ومعلّقون معروفون تكلّمت عن تغيّر الهواء والمناخ وسيطرة رمال الصحراء، ما إن يجتاز المرء الحدود عند المصنع، إضافة إلى نظرة ازدراء وفوقية عن تخلّف دمشق ومدن سورية الأخرى عن ركب موجة التمدّن البيروتي.

وطبعاً كانت ثمّة كتابات أخرى أكثر موضوعية في شتّى هذه الأمور، و لكنّي سأوضح هنا بسرعة لماذا كانت المعطيات المذكورة في الفقرة السابقة مغلوطة: أولاً ثمّة مناطق خضراء شاسعة وجبال في سورية تفوق مساحتها أضعاف مساحة لبنان، في محافظات اللاذقية وحلب وحماه وحمص ودمشق والسويداء، إلخ، ونهر العاصي الكبير يعبر مئات الكيلومترات داخل سورية في منطقة هي الأكثر اخضراراً على الساحل الشرقي للمتوسط، إضافة إلى وادي نهر

الفرات ومنطقة الجزيرة وغوطة دمشق وسهل حوران الخصب. وثمّة ساحل سوري على البحر المتوسط لا يقل طولاً عن ساحل لبنان (193 كلم مقارنة بـ220 كلم)، وجبال تكلّلها الثلوج كما في لبنان. وثانياً، فإنّ الحضارة الفينيقية امتدّت من رأس شمرا في شمال سورية حتى عكا في فلسطين، ومدن سورية الساحلية قديمة وعريقة في فينيقيتها، وأول حروف فينيقية وسلّم موسيقي وُجدت في سورية. وتاريخ سورية، كتاريخ لبنان، غارق في القدم. لا بل إنّ مدناً عدّة في سورية - وليس دمشق وحلب فحسب - كانت مراكز أمبراطوريات هامة عبر التاريخ، وأنّ معظم التاريخ المدوّن أظهر مراحل تاريخية لم يكن فيها كيانا سورية ولبنان كما هما اليوم بل كان ثمّة تقلّب في الجغرافية وتداخل في المناطق، فتصبح مساحة لبنان في عهد الأمير فخرالدين ثلاث مرات أكبر من مساحته اليوم. كما أنّ التاريخ لم يسجّل عداوات أو حروباً أو مشاكل بين المنطقتين الجغرافيتين اللتين أصبحتا سورية ولبنان اليوم. وليس ثمّة فروقات إثنية أو حضارية أو ثقافية مهمة بين الشعبين السوري واللبناني، من حيث ملامح الوجه ولون البشرة والعادات والتقاليد والمطبخ والموسيقى والفنون. أمّا من الناحية الإثنية والمذهبية، ففي سورية تنوّع أكبر بكثير مما هو في لبنان، حيث توجد أقليات تكاد تكون معدومة أو قليلة في لبنان، كالعلويين والإسماعيليين والأكراد والشركس، إضافة إلى أقلية أرمنية كبيرة في سورية، وأقلية درزية أكبر من تلك التي في لبنان، حتى أنّ عدد المسيحيين في سورية يكاد يكون ضعف عددهم في لبنان، حيث تنتعش سائر الطوائف المسيحية بما فيها الموارنة، ويبلغ عدد الأرثوذكس في سورية أضعاف ما هو عليه في لبنان.

أسجّل هذه الملاحظات باكراً في المقدّمة حتى أفصل بين ما هو من سقط المتاع، لا يستحق المعالجة على طاولة البحث الأكاديمي، لأتركه خارج هذا الكتاب. وأركّز على ما هو أهم وأبعد أثراً وأكثر ارتباطاً بالحاضر والمستقبل، ذلك أنّ ما بقي من فوارق بين البلدين ليس بقليل. فما ميّز لبنان عن سورية ومنذ 1949 هو تحوّله نحو الديمقراطية الغربية والنظام التوافقي البرلماني والاقتصاد الحرّ، فيما توجّهت سورية نحو الاقتصاد الاشتراكي الموجّه والقومية العربية، وتدريجياً نحو نظام الحزب الطليعي العلماني بمشاركة أحزاب الجبهة التقدمية والمنظمات الشعبية. ولا يمكن التهوين من أثر هذا الافتراق في نظامي الحكم بعد 65 عاماً من استقلال البلدين، لأنّه عمّق الاختلاف في العادات والتقاليد والثقافة، وأدّى إلى اختلاف في تطلعات وأحلام ورؤى كلٍّ من الشعبين. وهذه المزايا لا تتضح فوراً للزائر العابر على أي حال، لأنّ شعور اللبنانيين أنّهم بين أهلهم وفي بلدهم الثاني لدى زيارتهم لسورية، وبالعكس، لم يتغيّر،

وبقي لبنان وسورية الأقرب اجتماعياً وثقافياً بين الدول العربية. ولكن منذ أيام الانتداب وحتى اليوم ثمّة حذر شديد لدى الجانب اللبناني من أي شهية سورية تريد جعل لبنان محافظة سورية.

وعدا توخّي الموضوعية والابتعاد عن الشوفينية، فقد اعتمدت مبدأً ثانياً في منهج البحث هو التعمّق والتدقيق في اختيار المراجع، خاصة أنّ الموضوع السوري شائك، يتطلّب عدم تصديق كل ما تذكره مراجع البحث حتى لو ارتدت حلّة أكاديمية أحياناً. لقد عثرت على عدد كبير من الكتب التي تشوّه تاريخ وأحداث سورية وتجانبها العداء، كتّابها إمّا إسرائيليون أو يهود أميركيون أو غربيون معادون لسورية تحت قناع التخصّص بسورية، مثال إيتمار رابينوفيتش ودانيال بايبس وإيال زسر وباري روبين وآخرين. وينضم إلى هؤلاء كتّاب عرب، سوريون ولبنانيون وآخرون، إما مقيمون في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أو في بلدان عربية غير صديقة لسورية. فيكتب أحدهم، وهو محاضر في جامعة جونز هوبكنز، في مقدّمة كتابه وموضوعه عن سورية: «لقد التقيت وتحدّثت في الأمور التي يغطّيها هذا الكتاب مع المنسّق الإسرائيلي لجنوب لبنان يوري لوبراني، والتقيت آريل شارون وشمعون بيريز وبنيامين نتانياهو وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة البروفسور إيتمار رابينوفيتش. وأنا مدين بعمق لبرنامج دراسات الشرق الأوسط في مدرسة الدراسات الدولية المتقدّمة في جامعة جونز هوبكنز ومديره البروفسور فؤاد عجمي.. لتسهيل بحثي»[1].

لقد حاول كتّاب كثيرون نعت سورية بالإرهاب، وبأنّها دولة داعمة له وأنّها لا ترغب بالسلام ولا تريد الصلح مع إسرائيل، وأنّها سعت وتسعى إلى الهيمنة على جيرانها لإقامة سورية الكبرى، إلخ. ولكنّ ثمّة كتّاباً آخرين عارفين بسورية لا يقدّمون أحكاماً مسبقة ويعلمون أنّ إسرائيل والولايات المتحدة لم تعترفا منذ 1967 بصعود سورية كدولة إقليمية مهمة، ولم تأخذا مصالحها وحقها في استرجاع أرضها المحتلة بالاعتبار طيلة عقود، وأنّ سورية وافقت ثم أكّدت موافقتها مراراً على قرارات مجلس الأمن 242 و338 وأنّ السلام العادل هو هدفها الاستراتيجي، وأنّه من الأفضل أن يتم السلام عبر المفاوضات لا عبر الحروب المكلفة. كما لم تعترف إسرائيل وأميركا أنّ لسورية هواجس أمنية في أن لا يُستعمل جاراها، لبنان والأردن،

1- Marius Deeb, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*, New York, Palgrave MacMillan, 2003, p. X.

كممر للاعتداء عليها، أو مقرّ لحكومات معادية لها، أو أنّ تحوّل سورية منذ اتفاقية سيناء عام 1975 (بين مصر وإسرائيل) نحو إقامة جبهة مشرقية لا يجب تصويره كتوجّه عقائدي لابتلاع الآخرين[2].

وثمّة مبدأ ثالث في منهج البحث هو توجّب الحذر بمعنى تجنّب سهولة الانزلاق في تحليل أحادي يعتمد على شخصنة النظام. وهو أسلوب مغرٍ، وخاصة في عهد حافظ الأسد، لسببين: الأوّل أنّ فترة حكمه كانت الأطول في تاريخ سوريةً (1970 – 2000) ما يجعل تلك الفترة تحتلّ نسبة كبيرة من أي كتاب عن سورية. والثاني أنّ طبيعة النظام الرئاسي في سورية وتكثيف الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية جعلا من السهل تحليل أي حدث أو تطوّر بأنّه «قرار من الرئيس» أو «أنّه لا يمكن أن يحصل شيء – على تفاهته – في سورية بدون علم الرئيس»، إلخ[3]. ولهذين السببين، استسهل الكتّاب، وخاصة الصحافيين، التعاطي بالشأن السوري، وركّزوا على شخص الرئيس لتصبح سورية هي الأسد والأسد هو سورية. ثمة حالات كان هدف الكاتب من الأساس هو كتابة السيرة، كما هو الحال في كتاب باتريك سيل عن حافظ الأسد عام 1988 الذي أصبح مرجعاً كلاسيكياً. وفي الحال فإنّ التركيز على شخص الرئيس الأسد، على رغم أهميّته في بناء سورية الحديثة ووضعها على خريطة الدول المهمّة في المنطقة والعالم وصياغة قراراتها الكبرى ورسم مسيرتها، إنّما ينافي أبسط القواعد الأكاديمية وحتى شبه الأكاديمية المعمول بها. وخاصة مبدأ عدم التعاطي مع التاريخ كأنّه سيرة الملوك والرؤساء والزعماء. وبذلك يقع المؤرخ في هفوة شخصنة النظام، ويتأثّر بالهالة التي صنعها الإعلام الداخلي والخارجي. أليس من السهل التركيز على شخص الرئيس في كتابة تاريخ الدول، فيتحاشى الكاتب مشقّة معالجة البنى الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات المؤسساتية من أحزاب ودولة وجماعات منظّمة؟

كما لا يخفى أنّ شخصنة التاريخ سلاح ذو حدّين لأنّه أسلوب اعتمدته الدول الاستعمارية سابقاً وحالياً عندما تريد إسقاط دولة ما فتلجأ إلى حجّة عدم رضاها على شخص الحاكم،

2- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, p. 5

3- Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1991; Lucien Bitterlin, Hafez el-Asad. *Le Parcours d'un combattant*, Paris, Éditions du Jaguar, 1986; Fadia Kiwan, *La tradition des coups d'État et la pérennisation d'une dictature*, Thèse de Doctorat, Université de Paris I, 1984.

وتبدأ بحملة إعلامية وديبلوماسية لا تنتهي إلا والبلد تحت الاحتلال أو ضحية انقلاب أو أن يُغتال رئيسه، إلخ. وهذه كانت تجربة عدد كبير من الدول العربية، لا تبدأ بعبدالناصر الذي صوّره الإعلام الغربي بأنّه هتلر جديد، ولا تنتهي بعرفات، وصدّام حسين الذي صوّره الإعلام الغربي بأنّه.. هتلر جديد. فيصبح القضاء على صدّام حسين ستاراً للقضاء على العراق ومقوماته والسيطرة عليه. ومن نماذج الكتب التي شخصنت التاريخ السوري كتاب الباحث الإسرائيلي موشيه ماعوز عن حافظ الأسد الذي يبدأ موضوعيّاً في تعاطيه مع الشؤون السورية ولكنّه ينتهي إلى نصّ معادٍ للأسد ولسورية معاً، وتظهر فيه إسرائيل كالحمل الوديع[4].

عدا المبادئ الثلاثة، أي توخّي الموضوعية والحذر في التعاطي مع مراجع البحث وتجنّب شخصنة النظام، فعلى أي محلّل للشؤون السورية في القرن العشرين، وخاصة منذ 1960، أن يدرس طبقاتها الاجتماعية أفقياً، ومصالح هذه الطبقات والهيكلية السياسية للنظام وسياساته دون إغفال الجانب العمودي للمجتمع وجذوره السابقة للاقتصاد الحديث، كتنوّعه الديني والمناطقي والعرقي وما يفرضه ذلك من تعدّدية في الولاءات والميول[5]. إنّ فهم هذه العلائق الديناميكية أفقياً وعمودياً يوضح تاريخ الحراك الاجتماعي في سورية ويشرح خيارات السوريين وانتظامهم في أحزاب وجماعات منذ أربعينات القرن العشرين، ذلك أنّ الولاءات السابقة للاقتصاد الحديث تتخطّى الحدود الطبقية كما في لبنان، فتخرج ولاءات ثنائية أو ثلاثية: للطبقة الاجتماعية وللطائفة وللمنطقة، وأحياناً للإثنية (العربية أو الكردية أو الأرمنية)[6]. وقد يحصل أن يطغى الولاء الطائفي على أي ولاء آخر، ويخرج إلى العلن في صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية. ولقد وقعت مثل هذه الصراعات في سورية في كل مرحلة من مراحل صعودها وحياتها الاستقلالية. وهو ما سنستعرضه أيضاً في هذا الكتاب. وباعتماد هذا المبدأ الرابع، أي الانتباه للتحولات الطبقية بخلفية اقتصادية، تجنّبتُ خطراً يقع فيه المحللون والباحثون، وهو تبسيط الأمور والتركيز السطحي على تفسير الجانب الطائفي

4- Moshe Ma'oz, *Asad, The Sphinx of Damascus: A political Biography*, New York, Weidenfeld and Nicholson, 1988.

5- غسّان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

6- محمود عبدالفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945 – 1985**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

للأحداث وكأنّه العامل الأهم، دون الانتباه إلى العوامل الأفقية والعمودية الأخرى. وهذا خطأ وقع فيه سياسيون وكتّاب عن لبنان والعراق على سبيل المثال، وأصبح الكلام منذ أواخر الثمانينات عن الأقليات المذهبية والعرقية في العالم العربي موضة أو نيّة خبيثة تحاول إظهار هشاشة المجتمع السوري[7]. وفي الحالة السورية برز خطاب دون غيره حول الهوة بين الأغلبية السنيّة والأقليّة العلويّة والعلاقة بين الانتماء المذهبي والوصول إلى مواقع السلطة[8]. أو حتى اعتماد التحليل الطائفي في وصف تطوّر سورية الاجتماعي-السياسي أو الاجتماعي-الاقتصادي وكأنّ ثمّة قراراً واعياً لتغتني طائفة على حساب أخرى أو تقوى هذه على حساب تلك.

لقد تصدّى عدد من الكتّاب للمنحى البحثي الذي يغلّب منهج التحليل المذهبي للشؤون السورية على أي عامل آخر، ومن هؤلاء الكتّاب البروفسور الألماني فولكر برتيس الذي وضع نقداً شاملاً للمنطق الأقلوي في الأبحاث التي تناولت سورية[9]، والباحثة الفرنسية إليزابث بيكار[10]. إذ إنّ أي دراسة مقارنة عن لبنان والعراق ستظهر تهافت اعتماد المذهبية كأداة التحليل الأولى في فهم تاريخ هذين البلدين، وكذلك في فهم سورية المعاصرة. وحتى في مسائل الإدارة العامة والفساد والزبائنية وتأثير الدين في الدولة وفي السياسات الاقتصادية لا يعثر المرء على حالة سورية خاصة تختلف عن مثيلاتها في الدول العربية.

ورغم أنّ المذاهب والأعراق سبقت الدولة الحديثة التي تطلّبت مواطنية واحدة، فإنّ هذه الأسبقية لا تتضمّن محرّكاً ينعش الوعي والسلوك الطائفي والعرقي في سورية. بل لا

7- Mahmud Faksh, «The Military and Politics in Syria: the Search for Stabiliy», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 8, 1985, pp. 3 -21. and Martha Neff Kessler, *Syria: Fragile Mosaic of Power*, Washington, D.C., National Defense University Press, 1987. and Daniel Pipes, *Greater Syria, op. cit.*

8- Daniel Pipes, «The Alawi Capture of Power in Syria», *Middle East Studies*, vol. 25, 1985, pp. 429 – 450.

9- Volker Perthes, Einige Kritische Bemerkungen zum Minderheitenparadigma in der Syrienforschung, *Orient*, vol. 31, 1990, pp. 571 – 582.

10- Elizabeth Picard, «Critique de l'usage du concept d'ethnicité dans l'analyse des processus politique dans le monde arabe», *Études politiques du monde arabe, Dossiers du CEDJ*, le Caire, CEDEJ, 1991, pp. 71 – 84 .

يمكن للوعي والسلوك الطائفيين أن يتحرّكا إلا من ضمن الشبكة المصلحية الاقتصادية والسياسية في البلاد. والدليل على ذلك أنّ أسبقية الطوائف دائمة ومستمرّة، بينما السلوك والوعي الطائفيان غير ثابتين ولم يسبقا الدولة العصرية. فتصبح أسبقية الطوائف مسألة اعتيادية وحقيقة تاريخية لا تتحرّك نعرتها إلا بوجود عوامل اقتصادية وسياسية سلبية معيّنة. وكما في لبنان، يتعايش عامل التنوّع الديني في سورية مع عامل الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليصبح جزءاً من واقع البلاد. وعلى هذا الأساس فإنّ تحديد الهوية بين «السابق» (أي المذهب) و«العصري» (أي المواطنية) في ذهنية الأفراد والجماعات يتوقّف على تفسيرهم لما هو أفضل لخدمة مصالحهم الشخصية في موضع اجتماعي معيّن، فيطغى الأول إذا شعر المرء بأنّه يتعرّض للتمييز بسبب مذهبه، ويطغى الثاني عندما يشعر أنّ النظام يوفّر الرعاية بشكل عادل نسبيّاً[11]. وعلى هذا الأساس أيضاً تصبح عوامل الحاجات الاقتصادية ومسائل الاستقرار والأمن وسياسة الدولة الإقليمية والدولية خاضعة لمصالح طبقية ومدارس فكر اقتصادي وسياسي، وحسابات ربح وخسارة وليس إلى منطلق مذهبي. وتتمظهر الطبقات في مصالح تجارية ورسمية وعسكرية تجمع أطياف المذاهب كلها ولا طائفة بعينها. كما أنّ السياسات العليا تخضع لحسابات مؤسساتية معقدة لا تشبه قرارات شخصية في تعيين محافظ هنا أو عسكري هناك.

ومن الطبيعي أن تلعب الولاءات الطائفية والمناطقية والقبلية/ العشائرية دوراً كبيراً في البلاد، عبر إقامة شبكات زبائنية في أنحاء سورية كما هي الحال في معظم دول العالم وحتى في أميركا نفسها، ناهيك عن الدول العربية. ويبقى الفارق في عمق هذه الشبكة وامتداد جذورها ودرجات الفساد في مسالكها. ولم يكن ممكناً تدعيم شرعية النظام في سورية بالاستناد إلى المنظمات الشعبية واعتراف الأحزاب الأخرى، بل احتاج الأمر إلى بناء ولاء طبقي وشبكة زبائنية تعيش من النظام ومعه، وما يعني ذلك من ظهور فوارق اجتماعية مؤلمة وعدم مساواة وغياب العدالة الاجتماعية وبروز ملامح طائفية من حين لآخر. وكان لبناء هذه القاعدة الطبقية والشبكة الزبائنية ثمن اقتصادي باهظ تحمّله النظام لعدّة عقود.

11- Elisabeth Longuenesse, «The Class Nature of the State in Syria. Contribution to an Analysis», in *MERIP Reports*, vol. 4, May 1979, n°. 77, pp. 3 – 11.
Elisabeth Longuenesse, «The Syrian Working Class Today», in *MERIP Reports*, vol. 15, July – August 1985, no. 134, pp. 17 - 24.

هذا الأسلوب الأخير والمعروف بمنهج الاقتصاد-السياسي، أطلقه منذ الخمسينات الباحث الماركسي الفلسطيني حنّا بطاطو، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي وضع عدداً كبيراً من المؤلفات عن سورية والعراق، وأصبحت منذ الثمانينات أساساً لمعظم المؤلفات الجادّة عن سورية في الغرب. ويلتقي «الحزب الشيوعي السوري» مع هذا المنهج بأنّ الطبقة الحاكمة، وفق النظرة الماركسية، تعكس مصالح طبقية تتشابك معها عوامل عدّة[12]. حتى أنّ البرفسور ريموند هنيبوش رأس مركز أبحاث عن الاقتصاد-السياسي السوري في جامعة سانت أندروز في سكوتلندا. والبروفسور الألماني فولكر برتيس، الذي كان أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت وضع كتاباً محورياً عام 1997 بعنوان الاقتصاد السياسي في سورية في حقبة الأسد[13]، مؤكّداً أنّ أي بحث سياسي عن سورية لن يكون بدون تحليل الخلفية الاقتصادية-الاجتماعية. كما أنّ البروفسور ريموند هنيبوش يذهب أبعد من ذلك؛ إذ يرى أعمال وسياسات السلطة في سورية نابعة من مصالح الدولة العليا وليس من مصالح أفراد في كتابه عن النظام السلطوي في سورية[14].

* * *

ينقسم تاريخ سورية المعاصر إلى جزئين: الأعوام الخمسون الأولى (1920-1970) كانت فترة ولادة الدولة الوطنية وصمودها أمام الابتلاع من جيرانها العرب وأمام الخطر الإسرائيلي واستقرارها منذ عام 1970. والأعوام الخمسون الثانية (1970-2020) هي التي ما زلنا نعيشها اليوم عندما أصبحت سورية قوّة إقليمية مهمة تنافس القوى الإقليمية الأخرى على النفوذ، وتخوض تحديات على جبهات متعدّدة. وليس ثمّة أي مؤشر أنّ نفوذ سورية وقوّتها الإقليمية سيتراجعان في السنوات المقبلة. ولكن، تسهيلاً للقارئ فقد قسّمنا تاريخ سورية المعاصر في هذا الكتاب إلى خمسة أجزاء:

12- الحزب الشيوعي السوري، **حول بعض التطورات والتدابير الاقتصادية في سورية**، دمشق، كانون الأول، 1988. ص 5 – 10. وكتاب عصام خفجي، **الدولة وتطوّر الرأسمالية في العراق 1968 – 1978**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983، ص 38 وما بعدها.

13- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1997.

14- Raymond Hunnebusch, *Authoritarian Power*, p. 324.

1 - الجزء الأول يصف ويحلّل صعود الدولة الوطنية في سورية المعاصرة بعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل الانتداب الفرنسي وبعد الحرب العالمية الثانية.

2 - والجزء الثاني يعالج الصراع الإقليمي-الدولي على سورية، وما رافق ذلك من فوضى وانقلابات عسكرية. لقد حاول جيران سورية ابتلاعها (مشروع «سوريا الكبرى» الأردني ومشروع «الهلال الخصيب» العراقي ومشروع «حلف بغداد» العراقي – التركي، ومشروع القومية العربية بقيادة جمال عبدالناصر) حتى ابتلعها المشروع الأخير وأصبحت سورية مجرّد إقليم في الجمهورية العربية المتحدة.

3 - ويقتصر الجزء الثالث على ثورة البعث التي امتدّت من 1963 إلى 1970.

4 - ثم يدخل الكتاب مع الجزء الرابع في مرحلة صعود سورية كقوّة إقليمية في حلبة الصراع على الشرق الأوسط. وضمن هذا الجزء نغطّي حقبة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حتى وفاته في صيف 2000.

أمّا الجزء الخامس والأخير فيغطّي عهد الرئيس بشّار الأسد (2000–2011) ويشتمل الملفات الداخلية السياسية والاقتصادية والملفات الإقليمية عن دور سورية في أحداث لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية وصولاً إلى الثورات العربية في صيف 2011.

لقد خضعت سورية للانتداب الفرنسي عام 1920، ونالت استقلالها بعد جلاء الجيش الفرنسي في نيسان 1946 فأصبحت دولة برلمانية ديمقراطية. وكما في لبنان، كانت السلطة في سورية بأيدي الإقطاع والطبقة البورجوازية والتجارية المدينية. هذه الطبقة الحاكمة كانت مسؤولة عن اشتراك سورية في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948 (التي لم ترقَ لتوقّعات الشعب، رغم أنّ مساهمة سورية كانت أفضل من الدول العربية الأخرى)، وعن تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، في وقت كان يشتدّ فيه عود كبار ضباط الجيش. إذ منذ 1949 وحتى 1970 وقعت سورية ضحية أكثر من 20 انقلاباً ومحاولة انقلاب، وأصبحت في الخمسينات ساحة للصراع الإقليمي والدولي، وضحية المؤامرات التي سعت لضمّها إلى أحلاف عسكرية وكيانات سياسية كبرى، في ظل تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ودفعت سورية ثمناً باهظاً لمحاولات حكوماتها اتخاذ سياسة محايدة بين الجبّارين، فمرّت سنوات من الفوضى وعدم الاستقرار وسط التهديدات الإسرائيلية والتركية، ما أوصلها إلى التخلّي عن سيادتها والذوبان في وحدة متسرّعة ضمن الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر عام 1958. وإذ شرع عبدالناصر في

سلسلة تأميمات وفي تحوّل نحو الاشتراكية وتجزئة سورية إلى مناطق تتبع القاهرة مباشرة، وقع انقلاب محافظ أرجع الطبقة الإقطاعية والتجارية المدينية إلى الحكم، وحدث الانفصال مع مصر عام 1961.

في آذار 1963 وقع انقلاب عسكري كان الطلقة الأولى لسبع سنوات من تحوّل جذري في سورية المعاصرة عُرف بثورة البعث. فقد قضت الثورة إلى الأبد على النظام القديم الذي خلّفه الانتداب الفرنسي، وسرّعت توزيع الأراضي وعملية تأميم الاقتصاد ومراسيم الاشتراكية وأدّت ثورة البعث إلى صعود طبقة سياسية واقتصادية جديدة بعد حرب طبقية خاضها النظام باسم العمال والفلاحين. ورافقت تلك المرحلة انقسامات حادة داخل «حزب البعث» وظهور بعث جديد قام أبطاله بانقلاب شبا ط 1966، بقيادة صلاح جديد. ولكن نظام صلاح جديد أوصل سورية إلى عزلة عربية ودولية بسبب مواقفه المتشدّدة، واقتصار علاقاته الخارجية على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية. كما فشل هذا النظام في حرب 1967 وأصرّ على حرب شعبية ضد إسرائيل، إلى أن انقسم البعث الجديد بشكل غير مسبوق بعد هزيمة 1967 وبرز جناح قاده حافظ الأسد دفع نحو بناء القوات المسلّحة وتصحيح العلاقات مع الدول العربية، والانفتاح الاقتصادي وتوسيع قاعدة النظام الشعبية، والتعاون مع الأحزاب السورية الأخرى.

في تشرين الثاني 1970 يبدأ عهد حافظ الأسد الذي أطلق مرحلة طويلة من الاستقرار ووضع سورية على الخارطة الإقليمية والدولية. لقد أبقى الأسد على كافة منطلقات البعث وشعاراته، ولكنّه أدخل تعديلات كثيرة من انفتاح اقتصادي إلى تعاون مع الدول العربية المعتدلة لصالح العمل العربي المشترك، واشترك في محور ثلاثي مع مصر والسعودية خاض حرب تشرين عام 1973. ووسمت تلك المرحلة عملية بناء مؤسسات الدولة وقواعد الحياة السياسية من مجلس شعب ودستور جديد ومنظمات شعبية وجبهة تقدمية تضمّ عدّة أحزاب. كما دخلت سورية في تحوّل اقتصادي نحو رأسمالية الدولة وتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص. ووصف الباحثون الغربيون نمط الدولة التي استقرت عليها سورية بالسلطوية (authoritarian) المستقرة حيث تلعب البيروقراطية دوراً أساسياً في البلاد، ويقود القطاع العامّ النشاط الاقتصادي في حين احتفظت قوى الأمن وأجهزة الدولة بدور مهم

في الحكم[15]. لقد سمح الاستقرار لسورية أن تصبح، لأول مرّة، لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط ودولة يُحسب لها حساب. وقد تضاعفت أهمية سورية وصفاتها القيادية بعد خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي عام 1978 ودخولها في معاهدة كامب دافيد وعزلتها العربية الطويلة.

في السبعينات والثمانينات مرّت سورية في عدّة أزمات واستحقاقات داخلية وخارجية، من خوضها حرب تشرين عام 1973 إلى دخولها في الحرب اللبنانية عام 1976 وانفجار حركة إسلامية مسلّحة داخل البلاد من 1979 إلى 1982، ثم مواجهة غزو اسرائيل للبنان عام 1982 وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988)، وأزمة داخلية في الحكم عام 1984، وصولاً إلى حرب الكويت عام 1990 وانتهاء الحرب اللبنانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، سند سورية ومصدر أسلحتها الأكبر. كما واجهت سورية أزمات اقتصادية عدّة بين 1980 و2000 عمّقت الهوة في مستويات المعيشة وفي عدم رضى المدن والمحافظات، رافقها فساد ومحسوبية وزبائنية وتجاوزات من الأجهزة الأمنية ورجال النظام، وهي علل موجودة منذ أيام الانتداب، حاولت الحكومات المتعاقبة أن تتصدّى لها وتعالج الأزمة الاقتصادية فرافقها نجاح جزئي.

من 1990 إلى 2010 واصلت سورية عملية بناء دفاعاتها كدولة مواجهة وحيدة في وجه إسرائيل، واستمر سعيها للتوازن الإستراتيجي في كافة الميادين العسكرية والاقتصادية والتربوية والبنية التحتية، وخاصة أنّ إسرائيل رفضت إعادة الجولان لسورية بعد خمس سنوات من المفاوضات (1992 – 1996) وانشق الأردن والفلسطينيون عن وحدة المسارات وعقدوا اتفاقات منفصلة مع إسرائيل عامي 1993 و1995. لقد أعاد حافظ الأسد العلاقات مع مصر عام 1989 ثم باشر في تحسين العلاقات مع العراق عام 1997 ومع تركيا عام 1998 وأبقى على تحالفه الإستراتيجي مع إيران. ورافق التسعينات تحوّل في الخيارات الاقتصادية نحو المزيد من الانفتاح والقانون رقم 10 للاستثمار وفسح المجال لانتعاش القطاع الخاص. ولكن الخوف من التدخّل الخارجي في شؤونها، والحرص على الاستقلال والسيادة، جعلا من التحوّل الاقتصادي أبطأ من مثيله في دول مماثلة كمصر على سبيل المثال التي فتحت الباب

15- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلّطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

لتأثيرات البنك الدولي وصندوق النقد والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية الغربية والنفوذ الأميركي. وثمّة دراسات واسعة وشاملة عن هذه التأثيرات على الاقتصاد المصري، ودورها في توجيه سياسة مصر التنموية وأولويات سياستها الاقتصادية[16].

ويرى الباحث الألماني فولكر برتس أنّ استقلالية سورية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية عكستها أيضاً قراراتها في الحقول الأخرى، ما يجعل هذه الاستقلالية، حتى في القرن الحادي والعشرين، إحدى صفات سورية المعاصرة. لأنّ غياب النفوذ الخارجي سمح لسورية باتّباع سياسات بخطوات ضئيلة تجريبية باستطاعتها تعديلها والسير بغيرها إذا ظهرت علامات الفشل أو الخطر، بغية الوصول إلى النجاح. وهو ميكانيزم لا تسمح به عادة شروط الدول الخارجية والمنظمات الدولية على دول خاضعة لتأثيرها. لقد ساهم هذا الميكانيزم في استقرار سورية وعدم تدهور نظامها، رغم كل التوقعات والحسابات الخارجية حتى بعد أزمات اقتصادية كبرى وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومراحل عزلة صارمة إقليمياً ودولياً وأزمات داخلية هدّد بعضها أركان الدولة[17]. فكان الردّ السوري على كافة التحديات، حتى لو كان الحلف الأطلسي يطرق بابها، يستند إلى قرار وطني داخلي.

مصادر البحث

إستغرق إنجاز هذا الكتاب ثلاثة أعوام. فقد باشرت في كتابته في نهاية 2008 وعملت عليه بدون انقطاع منذ ربيع 2009 وحتى ربيع 2011. وخلال هذه الفترة أطّلعت على عشرات الكتب ومئات المقالات المتخصصة، باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية والألمانية. وإضافة إلى ذلك فقد استعنت بأرشيفات الصحف اللبنانية وخاصة **النهار** و**السفير** و**الحياة** و**الأخبار** و**الديار**، واليوميات السورية الرئيسية الثلاث، **البعث** و**تشرين** و**الثورة**. كما أني طالعت العشرات من كتب السيرة لقادة أميركا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل الذي كان لهم أثر مباشر في تاريخ سورية والمنطقة، كجيمي كارتر وجورج بوش الأب وبوش الابن وبيل كلينتون

16- Ali Hilal Dessouki, «Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy", in Social Problems, vol. 28, April 1981, pp. 410 -416; Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentaton of the Political Order*, Boulder, Col., Westview Press, 1989..

17- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, p. 7.

وباراك أوباما وموشيه دايان ودافيد بن غوريون وجمال عبدالناصر وأنور السادات وغولدا مئير وجورج شولتز وهنري كيسنجر وجاك شيراك ومرغريت تاتشر وطوني بلير ومناحيم بيغن وآرييل شارون وحاييم هرتزوغ وياسر عرفات والملك حسين الأردني وملوك السعودية وصدام حسين ونوري السعيد وآية الله الخميني وليونيد بريجنيف وأندريه غروميكو، وغيرهم كثيرون. من بين هؤلاء مَن لم أذكرهم في هوامش الفصول إلا إذا كانت السيرة مرجعاً مباشراً لما أكتبه. وحتى لا يطول عدد الصفحات فقد رأيت عدم الحاجة إلى ثبت بمراجع البحث في نهاية الكتاب طالما أنّ هذه المراجع موجودة أصلاً في كل فصل.

كمال ديب



شكر

أتوجّه بالشكر إلى عدد من الكتّاب الأميركيين والبريطانيين والألمان المختصين بالشؤون السورية، وخاصة الدكتور باتريك سيل الذي أمدّني بمراجع ومعلومات، وربطني عبر البريد الإلكتروني بخبراء آخرين عن سورية، وراجع ملخّصات فصول هذا الكتاب. والدكتور جوشوا لانديس والبروفسور ريموند هنيبوش من جامعة سان أندروز في سكوتلندا، والدكتورة هيلينا كوبان. وجميع هؤلاء وضعوا كتباً ودراسات عن سورية. وإلى الدكتور سهيل قعوار، بروفسور الاقتصاد السابق في جامعة بيروت الأميركية، الذي قرأ المسودّة كاملة وساعدني في تصحيح أخطاء تاريخية وأغلاط في أسماء أشخاص وأماكن، وأبدى آراءً ساهمت في تقوية النص.

ويتّجه شكري إلى المسؤولين في مكتبة جامعة أوتاوا الكندية التي تحوي أكثر من ثلاثة ملايين كتاب ومرجع، وتضمّ مئات الكتب والمراجع والفصليات المتخصصة عن سورية والمنطقة العربية، وعندما كان يتعذّر وجود المرجع المطلوب كانت مسؤولة المكتبة تطلبه من مكتبات أخرى ضمن نظام المكتبات الجامعية في أميركا الشمالية. وخلال مراحل الكتابة كنتُ أصغي لآراء عدد من الأصدقاء اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين من المقيمين في كندا لأتأكّد من ابتعادي عن المجاملة أو المناهضة المجانية.

وطبعاً كل الشكر لزوجتي سوزان وابنتينا مايا وكاترين-ريما، اللواتي أحطنني بالرعاية والحنان وساعدنني في العثور على المراجع في مجاهل المكتبات، وصبرن على حاجتي إلى التركيز على الكتابة لفترات طويلة. دون أن يعني ذلك عدم التمتّع برحلات طويلة ومساءات عائلية حميمة في المطعم القريب وزيارات لدور السينما والخروج مع الأصدقاء هنا في كندا.

وأجدّد التعبير عن ارتياحي وشكري لأسرة «دار النهار» التي واكبتني وتواكبني في عملية صناعة الكتاب.

وعدا ذلك فإنّ المعلومات والآراء الواردة في النص هي مسؤوليتي وحدي ولم أكتبها إلا بعد التأكّد من مصداقيتها مراراً ومن عدّة مراجع مختلفة، محصّناً بأمل أنّي أساهم في تقديم فهم صحيح لتاريخ سورية المعاصر بكل سلبياته وإيجابيته. هذا الفهم هو واجب كل سوري بالتأكيد وأتمنى عليه أن يقرأ كتابي. والكتاب مفيد جدّاً وضروري للقارئ اللبناني، مواطناً أو مسؤولاً. وبذلك أكون قد قدّمت خدمة لوطني الأول ومسقط رأس أهلي وأجدادي: لبنان.

ك. د.

الجزء الأوّل

ولادة الدولة الوطنية

الفصل الأوّل

سورية الانتدابية

يميّز السوريون في تاريخهم بين سورية التاريخية/ الجغرافية التي عُرفت بـ«بلاد الشام» والدولة التي وُلدت عام 1946 ويسمّونها «الدولة الوطنية»، والتي أصبح اسمها منذ 1961 «الجمهورية العربية السورية». إذ إنّ سورية القديمة تتجدّد في ذهن كل طفل سوري مع حليب الأمّ وكتب المدرسة حتى اليوم، فلا ينسى أمرين: معاهدة سايكس-بيكو بين فرنسا وبريطانيا عام 1916 التي جزّأت بلاد الشام إلى عدّة دول، ووعد بلفور عام 1917 الذي منح الحركة الصهيونية «جنوب سورية» فلسطين على طبق من فضة. وستكون لهذين العاملين آثار في غاية الأهمية على مدى القرن العشرين في تطوّر سورية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفي تعاطيها مع جيرانها وخاصة مع شقيقها الأصغر لبنان ومع دولة إسرائيل الاستيطانية.

مقاربة التجزئة الاستعمارية

بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918، سقطت الولايات العربية في السلطنة العثمانية بأيدي دول الحلفاء[1]، وكانت سورية، كما لبنان، من نصيب فرنسا بموجب اتفاقية سايكس-بيكو التي وقّعتها مع بريطانيا عام 1916[2]. وجاء الانتداب الفرنسي وفي نيته تجزئة حصّته من بلاد

1- Zeine N. Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and fall of Faisal's Kingdom in Syria*, Beirut, Khayat's, 1966, 2nd Edition.

2- أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، توصّلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق لتقاسم أراضي الأمبراطورية العثمانية فيما بينهما. وفي نيسان 1916 وقّع مارك سايكس ممثلاً بريطانيا وجورج بيكو ممثلاً فرنسا على نص اتفاقية عُرفت باسميهما. وفي أيّار 1916 وقّعت عليها أيضاً إيطاليا وروسيا.

المشرق على أساس طائفي وعرقي إلى عدّة دويلات، ضد مشاعر سكان البلاد الذين عبّروا بنسبة عالية عن رغبتهم بقيام دولة مستقلة وغير مجزّأة. وذلك عبر مقررات المؤتمر الوطني السوري في تموز 1919 الذي رفض مخطط سايكس-بيكو ووعد بلفور، وطالب بدولة سورية تضم سورية الحالية ولبنان وفلسطين (بما فيها شرق الأردن)، وعبر عرائض ومطالب أمام بعثة كينغ - كرين الأميركية التي زارت مدناً وقرى وتسلّمت مذكرات فاق عددها ألفي مذكّرة[3].

ولكن مشاعر الأهلين لم تكن ذات قيمة عندما وضعت الحلفاء، عبر عصبة الأمم، المنطقة تحت انتداب فرنسي[4] وبريطاني عام 1920. كما أنّ نسبة هامة من السكان فضّلت كيانات مستقلة وخاصة في جبل لبنان حيث عملت نخب وطنية، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، على قيام دولة لبنان الكبير.

بعكس ما تذكره كتب التاريخ عن اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916 فإنّ خرائطها لم تكن وليدة الحرب العالمية الأولى وتوافق دول الحلفاء، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا على تقاسم ولايات الدولة العثمانية بعد هزيمتها، ولم تقتصر الخرائط على المنطقة الجغرافية المعروفة بالهلال الخصيب، بل إنّ ثمّة مرحلة استعمارية طويلة امتدّت منذ القرن الثامن عشر، شهدت زحفاً أوروبياً متواصلاً على أراضي الدولة العثمانية من سائر الجهات (فرنسا عبر شمال أفريقيا، وبريطانيا عبر مصر والجزيرة العربية، وروسيا عبر شبه جزيرة البلقان وجبال القفقاس) وعلى اقتصاد السلطنة ومرافقها ومؤسساتها، كما أنّ خرائط سايكس-بيكو شملت المنطقة العربية الممتدة من شمال سورية والعراق إلى الخليج العربي. وكانت بريطانيا قد حرّضت الشريف حسين الهاشمي حاكم الحجاز على الثورة ضد الأتراك عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، ووعدته بأنّها ستدعم وحدة العرب في دولة تشمل الهلال الخصيب والجزيرة العربية، بقيادة الهاشميين، أي الشريف وأبنائه. فاشتعلت الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك عام 1915 واستقطبت عناصر وطنية مهمة في العراق وسورية وفلسطين ولبنان، في حين كانت عناصر وطنية أخرى تعمل للإصلاح ضمن الدولة العثمانية، وثالثة تعمل من أجل قيام كيان سوري يضم سورية ولبنان وفلسطين، وعناصر وطنية رابعة تعمل من أجل قيام دولة لبنان.

3- Harry N. Howard, *An American inquiry in the Middle East: The King–Crane Commission*, Beirut, Khayat's, 1963.

4- Edmond Rabbath, *L'évolution politique de la Syrie sous Mandat*, Paris, Marcel Rivière, 1928.

كانت فرنسا، وحتى قبل حملة نابليون على مصر عام 1798، تدرس المنطقة العربية عبر جواسيسها وقناصلها وتقارير الرحّالة والتجّار. وكانت بريطانيا تقوم بجهد مماثل، بواسطة وجودها التجاري والديبلوماسي والاستخباراتي في أنحاء السلطنة، وخاصة في القاهرة وبيروت وحلب والقدس ودمشق وبغداد والموصل واسطنبول. فتجمّع لدى البلدين الاستعماريين كمّ هائل من المعلومات والتقارير والخرائط عن بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية ومصر وشمال أفريقيا، ما ساهم في وضع خريطة متقنة ظهرت في تقسيمات خرائط اتفاقية سايكس- بيكو. وتُبيّن النظرة المتفحصة لخرائط الاتفاقية أنّها قسّمت البلاد العربية بموجب معلومات متراكمة لدى فرنسا وبريطانيا على أساس الثروات الاقتصادية والطبيعية أولاً، ومن ثمّ على أساس التركيبة السكانية دينياً وإثنياً، بشكل يُبعد العرب السنّة عن كامل الساحل الشرقي للبحر المتوسط، كما يفصلهم عن الأتراك بكيانات أقلّوية تخلق حاجزاً بين ما تبقّى من السلطنة العثمانية والعرب السنّة في العراق وسورية. وعلى هذا الأساس الاستخباراتي - العسكري - الاستراتيجي، كان الاتفاق على تجزئة الولايات العربية المحتلة إلى 15 كياناً ضمن منطقتي نفوذ فرنسي (أزرق) وبريطاني (أحمر) ومنطقة A (سلطة فرنسية مباشرة) ومنطقة B (سلطة بريطانية مباشرة):

أولاً، الساحل الشرقي للبحر المتوسط (المنطقة الزرقاء - سلطة فرنسية مباشرة):

تنشأ دولة للأرمن في كيليكيا وتطلّ على البحر ويكون من ضمنها مدينة أضنة.

يُعتبر سنجق الإسكندرون حيث تقيم أقليات تركية وعربية علوية منطقة خاصة.

تُقام دولة علوية في جبال العلويين وساحل اللاذقية من الإسكندرون إلى النهر الكبير (حدود لبنان الشمالية).

تُقام دولة تضم معظم كاثوليكيي المشرق باسم لبنان الكبير.

تُقام دولة درزية جنوب دمشق تفصل سنّة دمشق عن العمق العربي السنّي في شبه الجزيرة العربية.

ثانياً، حدود تركيا الجنوبية:

تمتدّ الدولة الأرمنية الموعودة بموجب المنطقة الزرقاء (نفوذ فرنسي) حتى نقطة شمال الموصل.

تعتبر منطقة الجزيرة السورية (على نهري الفرات والخابور) بأغلبية كردية وبدوية وبإمكاناتها الزراعية والنفطية منطقة نفوذ فرنسي خاص أو ما يُعرف بالمنطقة A.

ثالثاً، فلسطين والعراق:

تمتدّ منطقة النفوذ البريطاني B من حدود فلسطين مع سيناء غرباً إلى حدود إيران شرقاً عبر بادية الشام، مشكّلة حاجزاً عريضاً بين بلاد الشام والجزيرة العربية (ما يشرح تواصل حدود مملكة شرق الأردن فيما بعد مع مملكة العراق)[5].

تُعتبر أراضي العراق ابتداءً من بغداد وحتى الفاو منطقة إدارية بريطانية مباشرة.

تُعتبر الكويت منطقة إدارية بريطانية مباشرة.

يعتبر ساحل الخليج جنوب الكويت وحتى مضيق هرمز منطقة إدارية بريطانية مباشرة (وهو الساحل الذي سيضمّ منطقة السعودية الشرقية والبحرين وقطر والإمارات العربية).

بموجب الخرائط المتقنة كان المخطّط هو هيمنة فرنسية بريطانية على المناطق الساحلية لبلاد الشام وشرق الجزيرة العربية، وإبعاد السنّة العرب إلى مناطق داخلية صحراوية الطبيعة إجمالاً، وتزنير ما تبقى من السلطنة العثمانية بكيانات أقلوية. وما خضع للسلطة الانتدابية المباشرة فقد كان في الحقيقة أراضي واعدة بالثروة الاقتصادية وهي غنيمة طمعت بها بريطانيا وفرنسا. وإذ خرجت روسيا من الحرب العالمية الأولى بعد ثورتها الشيوعية عام 1917، قام أحد قادتها، ليون تروتكسي، بكشف وثائق عُثر عليها في خزانة القيصر في قصر الكرملين في موسكو ومن ضمنها اتفاقية سايكس-بيكو. فغضب الشريف حسين من الإنكليز عندما علم بمخططهم السرّي لتقسيم البلاد العربية، ولكنهم خدعوه وأقنعوه بالتزامهم باستقلال العرب ووحدة بلادهم وعدم الإصغاء للدعاوى الشيوعية، وضرورة مواصلة عصيانه ضد الدولة العثمانية. وتزامن النفي البريطاني مع إصدار بريطانيا وثيقة في العام نفسه (وعد بلفور) موجّهة إلى الحركة الصهيونية في بريطانيا وتعد بإقامة دولة يهودية في فلسطين[6].

في البداية ظهرت عراقيل على الأرض أمام تنفيذ مشروع سايكس-بيكو. إذ إنّ الجيش العربي القادم من الحجاز عبر فلسطين دخل دمشق إلى جانب الجيش البريطاني، وأعلن الأمير فيصل ابن الشريف حسين مملكة عربية في سورية ولبنان منفصلة عن تركيا بموجب تعهدات

5- كان من المفترض أن تكون فلسطين تحت احتلال فرنسي - بريطاني مشترك ولكنها انتهت عملياً إلى احتلال بريطاني فقط عام 1918 لتُقام دولة لليهود بموجب وعد بلفور (الذي أعلنته بريطانيا عام 1917) برعاية بريطانيا وتُصبح القدس منطقة خاصة تمهيداً لوضعها تحت إشراف دولي.

6- Abdul-Latif Tibawi, *Anglo-Arab Relations and the Question of Palestine 1914-1921*, London, Luzac, 1977.

الإنكليز[7]. أما بريطانيا وفرنسا، فبعد اكتمال احتلالها للولايات العربية وهزيمة السلطنة العثمانية، فقد حصلتا على شرعية الاحتلال من مؤتمر لمجلس الحلفاء الأعلى الذي انعقد في نيسان 1920 في سان ريمو في إيطاليا. فأقامت بريطانيا مملكتين اسميتين في العراق والأردن تحت سيطرتها، تلبية لوعودها للملك الحجاز[8] واحتفظت بالكويت والبحرين والإمارات وقطر لما تتمتّع به هذه المناطق من ثروات نفطية ومن تسهيلات تجارية مع إيران. ومنح البند 2 من وثيقة عصبة الأمم الشرعية للاحتلال الفرنسي والبريطاني على أنّه انتداب تحت غطاء تحضير الأراضي التي غنمها الحلفاء من تركيا للاستقلال ولبناء مؤسّساتها، لأنّ شعوب المناطق المحتلة قاصرون عن الوقوف على أرجلهم في دول مستقلة. فكانت قرارات عصبة الأمم جراحة تجميلية لما كان أمراً معتاداً في ذلك العصر: أن تحتل دول كبرى بلاداً ضعيفة وتستولي على أراضيها وثرواتها. فكان الانتداب غطاءً وهمياً لنظام احتلال عسكري استعماري بخطط قديمة تبغي الهيمنة على المنطقة وثرواتها، عبر تفتيتها إثنياً ودينياً وإلحاقها بالمتروبول الأوروبي[9].

سياسة «فرّق تسُد» التي عملت بها الأمبراطورية الرومانية قبل ألفي عام كانت لا تزال السلاح المفضّل. فقد عمدت فرنسا إلى إزالة الحكومة الفيصلية في دمشق في تموز 1920 لتقيم مكانها إدارة استعمارية تقليدية في لبنان وسورية[10]. وفرضت على البلاد نظام الحماية برعاية مفوّض سام فرنسي[11]. وخضعت فلسطين لانتداب بريطاني، فأقام الإنكليز حدوداً مع المنطقة الفرنسية لإضعاف روابط فلسطين بسورية.

ثم عملت فرنسا على خلق دولة لبنان الكبير بضم مدن طرابلس وبيروت وصيدا وصور

7- A. Raymond, «La Syrie du royaume arabe à l'indépendance 1914–1946», in A. Raymond, *La Syrie d'aujourd'hui*, Paris, 1980.

8- Elie Kedourie, *England and the Middle East: the destruction of the Ottoman Empire, 1914–1921*, London, 1987.

Elie Kedourie, *In the Anglo – Arab Labyrinth: the Mcmahon – Husayn Correspondence and its Interpretation 1914–1939*, London, 1976.

9- J. Nevakivi, *Britain and France and the Arab Middle East 1914-1920*, London, 1969.

10- K. Husri, «King Faisal I and Arab Unity 1923–1933», in *Journal of Contemporary History*, vol. X, no. 2, pp. 323-340, 1975.

11- Général Catroux, *Deux Missions en Moyen-Orient: 1919 – 1922*, Paris, Librairie Plon, 1958.

ومناطق وادي البقاع وجبل عامل وسهل عكار إلى جبل لبنان. فوُلدت دولة بأغلبية ضئيلة كاثوليكية (مارونية خاصة) في أيلول 1920. وسلخت فرنسا أجزاء من ولاية حلب في الشمال ومنحتها لتركيا في تشرين الأول 1921، ما جعل الحدود التركية تقترب إلى مسافة 50 كلم من مدينة حلب. ثم منحت فرنسا امتيازات خاصة لتركيا في منطقة أنطاكيا - الإسكندرون الواقعة في ولاية حلب ما قلّص مجدّداً من مساحة سورية، إلى أن تنازلت فرنسا نهائياً عن الإسكندرون وأنطاكيا لتركيا عام 1939.

و في العام 1920 شرعت فرنسا من دون تأخير بتقسيم ما تبقى من سورية إلى أربعة كيانات مذهبية: دولة بأغلبية سنيّة عاصمتها دمشق، ودولة ثانية بأغلبية سنيّة عاصمتها حلب، ودولة ثالثة علوية، ورابعة درزية، وكيان خامس خاصّ في منطقة الجزيرة. فأعلنت في آذار 1922 جبال العلويين وجبل العرب الذي سلخته عن ولاية دمشق، دولتين «مستقلّتين» الأولى للعلويين والثانية للدروز[12]. أمّا منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي ذات الطابع القبلي وحيث تتواجد أقليات كردية وأشورية ومسيحية فقد أبقاها الفرنسيون تحت سيطرتهم المباشرة، وشجّعوا النوازع الانفصالية عن سورية في أوساط سكانها[13].

رغم سعة اطّلاع فرنسا على أوضاع سورية، إلا أنّ الإدارة الانتدابية اقتصرت على أصحاب الخبرة الاستعمارية الفرنسية وخاصة في الجزائر. فقد عمد هؤلاء في السنوات الأولى إلى «جزأرة» سورية بفرض اللغة الفرنسية وجعلها رسمية على قدم المساواة إلى جانب العربية، وقولبة المنهج التربوي لإزالة أولوية الثقافة والحضارة العربية واستبدالها بالثقافة والحضارة الفرنسية وبجغرافية وتاريخ فرنسا وملوكها وعظمتها كأمّة عريقة. فكان أطفال المدارس في سورية ولبنان يحيّون العلم الفرنسي كل يوم وينشدون «المارسلياز». وحتى أيام العطل الرسمية في سورية أصبحت تلك المتبعة في فرنسا.

وإذ فشل مشروعا الدولة الدرزية والدولة العلوية، وانتهى الأمر بمنطقة الجزيرة أن أصبحت جزءاً من سورية، فإنّ سورية لم تستطع أن تستعيد المناطق المسلوخة أو تُعيق ولادة دولة لبنان الكبير لأنّ كيان لبنان حظي بدعم نسبة كبيرة من اللبنانيين. وعشية اكتمال جلاء الجيش الفرنسي عن سورية في نيسان 1946، كانت مساحة سورية قد تقلّصت من 300 ألف

12- Général Andréa, *La révolte Druze et l'insurrection de Damas 1925–26*, Paris, Payot, 1937.

13- Louis Dillemann, «Les Français en Haute-Djezireh, 1919–1939», Paris, *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, vol. 66, n°. 1-2 (1979), p. 37-58.

كلم مربّع إلى 185190كلم مربّعاً. ورفضت سورية المستقلة الاعتراف بالتجزئة الاستعمارية ونظرت إلى نشوء دولة لبنان كأمر واقع statu quo تتعايش معه، دون أن تسبغ عليه صفة الشرعية وتتعامل معه كما تتعامل الدول المستقلة فيما بينها. كما أنّ الشعب السوري لم يشفَ من صدمة الجراحة التي مارسها مبضع الاستعمار في تمزيق جسد سورية. وبقي الشعور الحي - أنّ سورية اليوم هي أصغر بكثير مما يجب أن تكون - يثير الأوجاع كلّما ذُكر(14).

التعددية الدينية والإثنية

ضمّت سورية في الحدود التي انتهت إليها عام 1946 جماعات دينية وإثنية ولغوية متعددة: فقد بلغ عدد الجماعات المذهبية 16 طائفة، ومثّل السنّة زهاء 75 بالمئة من السكان يليهم العلويون بنسبة 12 - 15 بالمئة، ثم الروم الأرثوذكس بنسبة 5 بالمئة فالدروز 3 بالمئة، ثم بقية الطوائف المسيحية من موارنة وروم كاثوليك ولاتين وبروتستانت وسريان، إضافة إلى الإسماعيليين في جبل السلَمية إلى شرق جبال العلويين، وأقلية صغيرة جداً من الشيعة الإثني عشرية واليزيديين وعدد ضئيل من اليهود. وبلغ مجموع المسيحيين في سورية نسبة 12 بالمئة من السكان.

أمّا على الصعيد الإثني، فقد بلغ عدد الإثنيات خمساً: عرب وأكراد وأرمن وتركمان وسريان/ أشوريون وشركس. وإذ توزّع الناطقون بالعربية في أنحاء سورية، تركّز الأكراد في شمال شرق البلاد وبعض أحياء دمشق وحلب وشكّلوا 8 بالمئة من عدد السكان، فيما شكّل الأرمن 3 بالمئة وتركّزوا خاصة في حلب، وشكّل التركمان والسريان والأشوريون والشركس أقليات صغرى. وفاق عدد الشركس المائة ألف معظمهم كان يقيم في منطقة الجولان (حتى 1967) حيث كانت القنيطرة أكبر بلداتهم، فيما أقام معظم أرمن سورية في حلب وجوارها، وأقام الأشوريون في وادي الفرات إلى جوار أقربائهم العراقيين على الجهة الثانية من الحدود.

وعلى الصعيد اللغوي، فإنّ اللغة العربية كانت اللغة الأم لتسعين بالمئة من السكان فيما تكلّمت أقليات اللغات الكردية والأرمنية، وبدرجات أقل السريانية والشركسية والتركمانية. ورغم فشل فرنسا في إقامة دويلات طائفية في سورية، وخاصة بعد إصرار الدروز على وحدة البلاد ومحاربتهم للانتداب الفرنسي في العشرينات، فإنّ الأمرَ لم يخلُ من رغبات علوية في أن تبقى

14- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, a Political Essay*, Oxford, 1946.

منطقتهم تحت إدارة فرنسية أو أن تصبح جزءاً من دولة لبنان، في حين كانت مواقف علويين آخرين تصبّ في صالح الالتحاق بالوطن الأم وبالقوى الاستقلالية والوطنية في دمشق[15].

العلويون

كان العلويون أقلية إسلامية في سورية، تعرّضوا كالشيعة في لبنان للاضطهاد في العهود الإسلامية المتعاقبة بعد الحملات الصليبية (1099 - 1283) فلجأوا إلى الجبال وقاوموا المماليك ومن بعدهم الأتراك العثمانيين. وكانوا طائفة مضطهدة في ظل السلطنة العثمانية يسكنون الأرياف والجبال ويعيشون على هامش المجتمع السوري، في حين تبوّأ السنّة مناصب الدولة الرفيعة في عهدي المماليك والعثمانيين (1283 - 1918)، لأنّ المذهب السنّي كان الديانة الرسمية، ومثّلوا الطبقة الوسطى السورية في المدن والإقطاع وملاّك الأراضي في الأرياف. إلى هنا ينتهي تشابه التجربة العلوية في ظل الحكم العثماني مع الموارنة والشيعة في لبنان. ولكن التشابه كان أكبر بين صعود العلويين في سورية والموارنة في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، في حين راوح وضع الشيعة في لبنان مكانه حتى ستينات القرن العشرين على الأقل.

العلويون هم طائفة من الطوائف التي انشقّت عن مذاهب أئمّة الشيعة، كالدروز والإسماعيلية في القرنين العاشر والحادي عشر، يقيمون اعتباراً واحتراماً كبيرين للإمام علي ابن أبي طالب، الخليفة الرابع وابن عم الرسول محمد وصهره، وأوّل من آمن بدعوته. ولكنّ العلويين ذهبوا في تبجيلهم للإمام علي أبعد من الشيعة الإثني عشرية التقليدية، حدّاً قد يصل إلى إسباغ هالة قدسية عليه. ولقد اعتبرت المؤسسة السنيّة في دمشق والقاهرة وبغداد، وصولاً إلى السلطة العثمانية، العلويين والدروز والإسماعيليين، وإلى حدّ ما الشيعة الإثني عشرية، هرطقة على الإسلام القويم، وتعاملت مع هذه الجماعات على هذا الأساس. وردّاً على اتهامهم بالكفر والارتداد وحملات القمع التي طالت مناطقهم (والتي لم تخلُ من مجازر في القرون اللاحقة)، مارس العلويون التقيّة مثل الدروز والشيعة بعد الحملات المملوكية على جبل لبنان في القرن الرابع عشر، والتي طالت الشيعة والموارنة بتهمة التعامل مع الحكم الصليبي في المشرق. ولجأ العلويون كغيرهم من الأقليات إلى المرتفعات حيث الحياة صعبة وخشنة، وانتظموا في عشائر وعائلات لا تختلف في بنيتها وعاداتها عن تلك المنتشرة في لبنان وخاصة في

15- S.H. Longrigg, *Syria and Lebanon under the French Mandate*, London, 1958.

مناطقه الشمالية (الهرمل وبشرّي). فكان ثمّة أربع أفخاذ علوية كبرى هي الحدادين والمطاورة والخياطين والكلبية، دون أي تمييز جغرافي لانتشارها واختلاطها، إضافة إلى عدّة أفخاذ صغرى. كما انتشر علويون في مدن الساحل فضعف ارتباطهم العشائري[16]. (لقد تراجعت العشائرية كثيراً في مناطق العلويين ومناطق سورية الأخرى، مقارنة باستمراريتها في لبنان، وذلك بفضل الدولة السورية الحديثة التي ضغطت لصالح هوية سورية جامعة).

حتى القرن العشرين، كان العلويون يُعرفون باسم «النصيريين» وجبالهم باسم جبال النصيرية، نسبة إلى رجل دين من القرن التاسع الميلادي، غامض الأصول يدعى محمد ابن نصير. ومع قدوم الانتداب الفرنسي وإطلاق الفرنسيين لقب «علويين» على أتباع هذا المذهب، ومفرده «علوي» نسبة إلى الإمام علي، انتشرت هذه العبارة في الكتب الفرنسية وصحف فرنسا وتقاريرها الرسمية وباتوا يعرفون بالعلويين. وقد مرّ شيعة لبنان بالتجربة نفسها، حيث استبدل ومنذ الانتداب لقب «متاولة» (وكانت تُستعمل عبارة «شقفة متوالي» للتحقير) في زمن العثمانيين باسم الشيعة الإثني عشرية.

ولم يكن أبناء المذاهب الأقلوية على وئام فيما بينهم رغم معاناتهم من اضطهاد الأكثرية السنيّة في دول الخلافة العباسية والمملوكية والعثمانية. زمنيّاً سبق المذهب العلوي المذاهب الأقلوية الأخرى في بلاد الشام، ولكن انطلاق مذهب الدروز وتموضعهم في جنوب لبنان والبقاع الغربي في القرن الحادي عشر، جذب المبشّرين العلويين لإقناع أبناء الدروز بالانضمام إلى المذهب العلوي، ما أدّى إلى عداوة تاريخية. وكما ذكرنا في مؤلّفنا **أمراء الحرب وتجار الهيكل**[17]، فلا جبال العلويين ولا جبال لبنان ولا جبال الدروز شكّلت ملجأً منيعاً وحصيناً ضد من شاء اقتحامها من جيوش غازية أو من سلطات الدولة الحاكمة. بل كان فقر تلك المناطق وشظف العيش وقلّة الأهمية الاقتصادية وضآلة السكان السبب في امتناع دول وجيوش تلك الأيام عن اقتحامها. ولكن لدى توفّر السبب الوجيه، الاقتصادي أو الإستراتيجي، لم توفّر الدول جهداً في احتلال هذه الجبال. وهذا ما حدث عام 1098 عندما اقتحمت الجيوش الصليبية القادمة من غرب أوروبا جبال العلويين وبنت سلسلة من القلاع لصدّ هجمات الجيوش الإسلامية من حلب ودمشق. فانتشرت قواعد عسكرية صليبية في

16- Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, p. 8-9.

17- كمال ديب، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، بيروت، دار النهار، 2007، ص 32.

طول جبال العلويين وجبال لبنان من الشمال وحتى مشارف فلسطين.

وكانت مناطق وسط وشمال سورية ملجأً للأقليّة الإسماعيلية أيضاً التي كان لها عصرها الذهبي في ممالك ظهرت في سورية والعراق وإيران[18]. وكانت بلدة السلَميّة على السفح الشرقي لجبل العلويين من مراكزهم الهامة. ولذلك استغلّ الإسماعيليون ضعف العلويين أمام الحملات الصليبية وشنّوا هجمات على مناطقهم انطلاقاً من السلمية في بداية القرن الثاني عشر، واحتلّوا مناطق وأقاموا قرى وقلاعاً بقيت إلى اليوم. وحتى أواسط القرن العشرين بقيت المساكنة الصعبة هي السائدة بين أبناء الأقليّتين العلوية والإسماعيلية.

وفي سنوات انهيار الممالك الصليبية في الشرق، ظهر صلاح الدين الأيوبي، وهو كردي من العراق، وحرّر القدس من الصليبيين وبنى سلطة جديدة في الشرق. وشنّ صلاح الدين حملة ضد جبال العلويين عام 1188، فاحتلّ مناطقهم وأقام عدداً من القلاع، وحاصر «حصن الأكراد» (الذي حوّله الصليبيون إلى قلعة صليبية باسم حصن الفرسان) لمدّة شهر. ولكن الضربة الكبرى للمنطقة جاءت في عهد المماليك الذين نجحوا في القضاء على الوجود العسكري الصليبي في شمال سورية بشكل نهائي، وتمكّن ملكهم الظاهر بيبرس من احتلال قلعة الأكراد عام 1285 ومن بعدها برج المرقب. وشنّ المماليك حملات تأديبية على جبال العلويين، كما فعلوا في جبال لبنان ضد الشيعة والموارنة (من 1285 وحتى 1305). فارتكبوا المجازر بحقّ السكان المحليين وطردوا سكاناً ينتمون إلى العائلات الصليبية أو يتحدّرون منها. وحاول المماليك إجبار العلويين على اعتناق المذهب السنّي بقوّة السلاح، وعلى بناء المساجد حسب طراز معيّن. فكان موسم إبادة ضد العلويين عضدته سلسلة فتاوى كان يصدرها قاضي الشرع في دمشق العلامة ابن تيمية (1263 – 1328) ضد شيعة لبنان وموارنته، ولكنّه خصّ العلويين بتهمة أفظع بأنّهم كانوا «أكثر خطراً على الإسلام من المسيحيين، وواجب كل مسلم أن يمارس الجهاد ضدهم» (وهي فتوى استعملتها الأصولية الإسلامية لإسقاط نظام الحكم في سورية في الربع الأخير من القرن العشرين).

بعد قدوم الأتراك العثمانيين إلى بلاد الشام وهزيمة المماليك في معركة مرج دابق جوار حلب في شمال سورية في آب 1516، لم تسلم مناطق العلويين من حملات تركية واصلت الضغط

18- Norman Lewis, “The Ismailis of Syria Today”, in *Royal Central Asian Society Journal*, vol. 39, n°. 1, January 1952, pp. 69 - 77.

لتحويل أبناء المذهب العلوي إلى مذهب السلطان العثماني السنيّ. فزادت عزلة العلويين وابتعادهم عن المدن وعدم اختلاطهم بتطورات البلاد. ونظر إليهم السنّة الذين شكّلوا أغلبية سكان المدن، على أنّهم هراطقة ومنبوذون. وبعد قرون من إنعزال العلويين، وصلت جيوش إبراهيم باشا المصرية إلى شمال سورية عام 1832 واقتحمت جبال العلويين بغية إخضاعها. فجُرّدت حملة قتلت الكثيرين من أبناء الجبل وحرقت الأرزاق، ونهب العسكر المصري الغالي والنفيس من منازل العلويين، وباعوه في أسواق مدن الساحل السوري لصعوبة حمله معهم. واستمرّ الحكم المصري في سورية عشر سنوات.

في ظل الدولة العثمانية، كان العلويون لا يجرأون على الهبوط إلى المدن ذات الأغلبية السنيّة والأقلية المسيحية، الأرثوذكسية خاصة. ولكن التجّار وكبار الإقطاعيين السنّة كانوا يسعون إلى مصلحتهم الاقتصادية ولا يكترثون كثيراً لمعتقدات العلويين الدينية. فاستخدموا اليد العاملة العلويّة الرخيصة في التجارة والصناعة والزراعة منذ القرن الثامن عشر، في مدن الساحل وفي حمص وحماة، وتعاملوا بالربا لسدّ حاجة العلويين إلى المال. واستمرّ هذا الحال في ظل الانتداب الفرنسي. أمّا العلويون الذين لم يعملوا لدى السنّة والمسيحيين، فقد واجهوا صعوبات جمّة في الانخراط في اقتصاد الساحل، إذ كانوا يتعرضون للاضطهاد والعراقيل من قِبل التجار ورجال الشرطة إذا حاولوا بيع محاصيلهم في الأسواق لكي يوفّروا بعض المال لشراء ما يحتاجونه من مؤن وملابس وحاجيات. وكما شكا الموارنة في لبنان من كلمة «إشمل» (أي أنّ طريق اليمين هي للمسلم وعلى المسيحي أن يتّجه يساراً لفسح المجال للمسلم أن يمرّ)، كذلك شكا العلويون لدى زيارتهم مدن الساحل السوري من كلمة «طَورِق» (أي أنّ عليهم أن يمشوا في المجرى المنخفض وسط الطريق حيث مسالك الصرف الصحي وحيث تسير البهائم، وليس على الطريق المخصص للناس[19].

حتى وصول الحملة المصرية، كان العالم الخارجي يعرف القليل عن المذهب العلوي. ولكن من جملة ما نهبه العسكر المصري وباعه في سوق مدينة اللاذقية كان كتاب تلقين ديني للعلويين عنوانه كتاب الشيوخ. وأثناء مرور رحالة بريطاني يدعى صمويل لايد في اللاذقية عثر على هذا الكتاب واشتراه من تاجر سوري مسيحي، وعمل على ترجمته من العربية إلى الإنكليزية

19- Patrick Seale, *Asad*, p. 17.

ونشره في لندن عام 1860، فكان أوّل عمل يشرح المذهب العلوي[20]. ثم ظهر مؤلّف آخر عن العلويين في بيروت بعد ثلاث سنوات كتبه سليمان الأذنة عام 1863 (وكان هذا علوياً فتنصّر). وتضمّن كتاب الأذنة صلوات العلويين الرئيسية وتعليمات أداء فروض الدين وتفاصيل عن معتقداتهم الرئيسية. وفي العام نفسه اقتبس مؤرّخ فرنسي هو رنيه ديسّو كتاب سليمان الأذنة فنشر كتاباً بالفرنسية تحت عنوان تاريخ النصيرية ودينهم[21]. وبعد ذلك ظهرت مؤلفات توسّعت عما سبقها بشرح وتحليل مذهب العلويين وعاداتهم وتاريخهم. ولكن استناداً إلى المؤرّخ اللبناني فيليب حتّي، فإنّه وحتى أواسط أربعينات القرن العشرين، بقي الكثير مما لا يُعرف عن العلويين وأنّ ما نشر حتى تلك االفترة نقصته الدقّة والموضوعية[22].

وإذ انتهى الحكم العثماني الطويل عام 1918 وأصبحت البلاد تحت السيطرة الفرنسية منذ 1919، بدأت مرحلة جديدة بالنسبة للعلويين أفضل نسبيّاً مما سبقها من قرون ظالمة ومظلمة. إذ إنّ الفرنسيين شرعوا في إضفاء اعتراف رسمي بوجود العلويين كمذهب وككيان سياسي. وبدأ الفرنسيون بإدراج تسمية «علويين» على السكان بدل اسم نصيريين، وباتوا يتحدثون عن دولة لهم بعدد سكان ضئيل لم يتجاوز في العشرينات 300 ألف نسمة. ورُبّ ضارة نافعة، حيث أخرج الانتداب الفرنسي الأجنبي العلويين من عزلة وثبات داما قروناً عدّة ووضعهم مجدّداً على الخريطة السورية ووعَدَهم بالحكم الذاتي، حتى باتت فرنسا تشكّل لهم «أمّاً حنوناً» كما كانت للموارنة في لبنان، فقد سعت فرنسا لتأسيس دولة علوية في سورية في تلك المنطقة المهملة والنائية من الأمبراطورية العثمانية البائدة، وأنزلتهم من الجبل إلى مدينة اللاذقية وقالت لهم هذه «عاصمتكم» وهذه «دولتكم».

لقد قدّمت فرنسا نفسها كحامية للأقليات في المشرق، وهو ما أثبتته تاريخيّاً عندما هرعت عام 1860 لنجدة المسيحيين وخاصة من المذاهب الكاثوليكية من خطر الحرب الأهلية في جبل لبنان وفي دمشق. ولذلك كان العلويون على لائحة الرعاية الفرنسية كما كان الموارنة من قبل.

وإذ وضع المسؤولون الفرنسيون في باريس خارطة سورية على الطاولة، قبل الحرب العالمية

20- Reverend Samuel Lyde, *The Asian Mystery*, London, 1860. Mentioned in Patrick Seale, *Asad*, p. 10.

21- René Dussaud, *Histoire et Religion des Nosairis*, Paris, 1900. Mentioned in Patrick Seale, *Asad*, p. 10.

22- Philip Hitti, *History of Syria*, London, 1951, p. 586.

الأولى وخلالها، وكانوا يعلمون أنّ السنّة يقيمون في السهول الداخلية وعلى الساحل، فيما تقيم الأقليات - مسيحية وعلوية وإسماعيلية - في المرتفعات التي تحاذي الساحل، هرباً من قرون من الاضطهاد، من مدينة صور جنوباً وحتى الإسكندرون شمالاً. ولذلك فإنّ مشروع فرنسا لإقامة دويلات طائفية شرق المتوسط اقتضى إبعاد نفوذ السنّة عن السواحل. وهو مشروع مضاد للإستراتيجية العربية القديمة المتبعة منذ القرن الثامن الميلادي مع الخليفة معاوية الأموي ضد الروم، ولكن خاصة منذ الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر. إذ بعد خروج الصليبيين من الشرق، قضت السياسة العربية بإبعاد الأقلّيات عن السواحل واستبدالهم بالسنّة (تركمان وعرب وأكراد) حتى لا يجد الغرب الأوروبي منفذاً لاحتلال ديار الإسلام، وردموا مرفأ بيروت وأجلوا سكانها. وقد واصل الأتراك العثمانيون استراتيجية إبعاد الأقليّات عن السواحل طيلة قرون حكمهم.

في 6 تشرين الثاني 1918، وصلت قوّة فرنسية صغيرة إلى مرفأ اللاذقية ولم يكن قد مضى على انسحاب الجيش التركي من المدينة شهر واحد. وكان هذ الحضور الفرنسي المبكر ملفتاً للنظر إذ إنّ دخول القوات الفرنسية إلى سورية سينتظر عامين إضافيين. فكان خيار البدء باللاذقية دليلاً على اهتمام فرنسا بالعلويين. وظنّ الفرنسيون أنّ تلك الجبال يقطنها شعب بدائي تسهل السيطرة عليه واستخدامه في اقتصادهم وتجنيده لخدمتهم في إخضاع السنّة وسكان داخل البلاد. ولكن فاتهم أنّ الأمبراطوريات المتعاقبة على المنطقة، وإن نجحت في اقتحام جبال العلويين والتنكيل بأهلها، إلاّ أنّها لم تنجح في إخضاع المنطقة وفرض احتلال دائم عليها. وحتى الأتراك طيلة 400 عام لم يقيموا احتلالاً دائماً في جبال العلويين، بل اكتفوا بشنّ حملات تأديبية ما إن يراها القرويون حتى يفرّون من أمامها. فيقوم العسكر التركي بدهم وحرق ونهب ما يصل إليه من قرى ودساكر، ويلقي القبض على بعض الناس ويقتل البعض الآخر، ثم يغادر إلى الساحل في اليوم نفسه أو في اليوم التالي. أمّا الفرنسيون فقد أرادوا احتلالاً دائماً ونقاطاً عسكرية ثابتة في الجبال.

ما إن شرع العسكر الفرنسي في تسلّق التلال الساحلية شرق اللاذقية حتى شاهدهم الناس من علٍ وحاولوا ردع المهاجمين بالكلام والممانعة المدنية. ولكن مع تواصل الهجوم الفرنسي، بدأت مناوشات بالسلاح انتشرت من قرية إلى أخرى لتتحوّل إلى مقاومة علويّة شرسة ضد الفرنسيين، بقيادة شيخ شاب يدعى صالح العلي، قوامها السيف والترس وبعض البنادق القديمة، ومن معاونيه علي سليمان الأسد (والد حافظ الأسد) الذي كان يركب الخيل

أثناء مهاجمة الفرنسيين. وبهذه المقاومة العفوية والبسيطة، تمكّن العلويون من صدّ الجيش الفرنسي ومنعه من احتلال جبال العلويين لمدّة عامين. ولكن زعماء العلويين فاتتهم الصورة الكبرى للوضع الإقليمي، وأنّ فرنسا لا يمثّلها فقط هذا العدد المحدود من الجنود، بل هي أمبراطورية تحتل مناطق شاسعة في أنحاء الكرة الأرضية، وأنّ من يُخضع الجزائر بجبالها المنيعة الممتدّة مئات الكيلومترات لن تصعب عليه جبال سورية. وعيل صبر الفرنسيين ممّا اعتبروه «تحرّشاً» بجنودهم لا قيمة عسكرية له، من شعب أمّي لا يفقه هيبة الدولة الفرنسية، فأرسلوا ثلاثة فيالق في أيّار 1921، هاجمت الجبل بشكل منظّم، قرية قرية، وجرّدت الناس من السلاح على بساطته. وخلال خمسة أشهر أصبح كامل جبال العلويين تحت الاحتلال وانتهت مقاومة العلويين التي استمرّت عاماً كاملاً بعد سقوط دمشق والحكومة الفيصلية بأيدي الفرنسيين. واعتقل الفرنسيون صالح العلي وقادة المقاومة وأسروهم في سجن جزيرة أرواد. وتلا العمليات العسكرية دخول الشرطة والإدارة، ففرض الفرنسيون الأمن وأوقفوا حال الفوضى وقطعوا يد قطّاع الطرق واللصوص وقلّصوا سلطان زعماء العشائر على مصائر الناس، وبدأت تنتشر مخافر فرنسية ومراكز لجيشهم. ثمّ قامت إدارة الانتداب بإحصاء السكان وفرض نظام البطاقة الشخصية.

وبعدما أطلق الفرنسيون اسم «منطقة الحكم الذاتي العلوي» على المنطقة عام 1920، غيّروا اسمها بعدما أكملوا احتلالها إلى «الدولة العلوية» عام 1922، مرتبطة عضوياً باتّحاد مع الدويلات السورية الأخرى التي أقامتها فرنسا تحت انتدابها[23]. ولكن ما إن ركن الانتداب إلى استقرار احتلاله حتى عاد عن فكرة ترابط الدويلات السورية باتحاد فدرالي وأعلن كياناً علوياً مستقلاً بطوابع بريدية وعلم وطني هو عبارة عن شمس مشرقة بخلفية بيضاء[24]. هذه الخطوات وغيرها جعلت للعلويين قيمة واحتراماً مفقودين منذ قرون، ما أزعج سنّة المدن الذين حتى 1918 كانوا أصحاب اليد العليا في السلطنة العثمانية. أمّا المسيحيون فقد أصابتهم الغيرة من التحسّن المستجدّ لوضع العلويين خاصة أنّ المسيحيين توقّعوا من فرنسا أن تخصّهم هم، لا العلويين، بالمعاملة الخاصة وبالامتيازات، كما فعلت مع موارنة لبنان. وانتقل المشروع

23- Laurent Chabry et Annie Chabry, *Politique et minorités au Proche-Orient*, Paris, Maisonneuve & Larose, 1984 (chapitres sur les alaouites en Syrie).

24- Jacques Weulersse, «Un peuple minoritaire d'Orient, les Alaouites», *La France Méditerranéenne et Africaine*, vol. 1, n°. 2, 1938, pp. 41 - 61; Jacques Weulersse, *Le pays des Alaouites*, Tours, Institut Français de Damas, 1940, 2 volumes.

الفرنسي في المنطقة العلوية إلى محاولة تنصير السكان. إذ بدأت بعض الأوساط الفرنسية تنشر التبشير المسيحي في جبال العلويين عبر المدارس والبعثات، ظنّاً أنّ معتقدات العلويين هي خرافات قديمة يمكن استبدالها بديانة عصرية وديناميكية كالكاثوليكية. وفي الحال فإنّ العلويين قد استفادوا من الانتداب في تحسين ظروفهم[25].

وكما في لبنان، فقد سبقت الانتداب عقود من النفوذ الفرنسي في الأمبراطورية العثمانية، كما أشرنا، حتى في شمال ووسط غرب سورية. إذ إنّ تجارة زراعة التبغ الحيوية في القرن التاسع عشر في جبال العلويين اعتمدت على مرفأ اللاذقية كمنفذ لها إلى العالم. فأصبحت اللاذقية نقطة مركزية لاقتصاد المنطقة. ورويداً تمكّنت فرنسا من السيطرة على قطاع التبغ الهام وفرض احتكار عبر شركة حصر التبغ الـRé gie التي جعلت مكاتبها في مبنى سرايا حكومية في شرق مدينة اللاذقية في بداية القرن العشرين. وعام 1920، جعل حاكم اللاذقية الفرنسي من هذه السرايا مركزاً له، وأصبحت الريجي المحتكر الرئيسي لاقتصاد الجبل، في المحاصيل وفي التمويل، ما جعل لها سلطاناً على السكان لا يقاوم.

كسبت سياسة الانتداب إلى جانبها عدداً كبيراً من زعماء العشائر العلوية وكبار عائلاتها. ومن هؤلاء عائلة كنج التي قام كبار رجالاتها بمساعدة الجيش الفرنسي منذ دخوله المنطقة عام 1918. وكافأ الفرنسيون آل كنج بالمال والنفوذ فبرز منهم إبراهيم كنج الذي عُيّن عام 1931 رئيس المجلس التمثيلي للاذقية. كما مُنح إبراهيم كنج وسام الشرف الفرنسي واقتنى أراضي وعقارات، ومارس تهريب التبغ وزراعة الحشيش، وفتح منازله للضيافة أمام الناس كما يفعل الزعماء في لبنان وسورية، ما جعله الأغنى والأقوى في وسط عشائر الحدادين. كما أصبح شقيقه علي كنج مدير الداخلية للمنطقة، فمارس دوراً قمعياً على الأهالي. وبرز من الموالين لفرنسا أيضاً عائلة العبّاس المتقدّمة في عشائر الخياطين الأكثر تديّناً. ومقارنة بالإخوة كنج الذين قفزوا من خلفية فلاحية وأمّيّة ليصبحوا أسياداً في ظل الانتداب، فإنّ رجال العبّاس وأبرزهم الشيخ جابر العباس كانوا متعلّمين ومعتدلين في قولهم وفعلهم. وقد ساعد جابر الفرنسيين في حملتهم العسكرية ضد جبال العلويين في مطلع العشرينات وعيّنه الفرنسيون رئيس مجلس اللاذقية. ولكنّه، بسبب علمه واتساع اتصالاته في البلاد، أدرك خطأ دربه

25- Alasdair Drysdale, «The Alawis of Syria», in *World Minorities*, ed. Georgina Ashworth, London, Qaurtermaine House, 1978, p. 1-5.

وتخاصم مع الفرنسيين وانضم إلى الصف الوطني والقومي عام 1933 لينادي باستقلال سورية ووحدتها.

أما في عشائر الكلبية، فقد انقسم الموقف بين مؤيّد للانتداب ومعارض له. وحتى الأشخاص أنفسهم كانوا ينتقلون من التأييد إلى المعارضة كل فترة. ومنهم محمد جنيد وصقر خيربك اللذان عكست مواقفهما أسباباً محلية بعضها مصالح شخصية وغيرة من آل كنج وآل عبّاس. ولكن الشخصية الكلبية الأبرز في فترة الانتداب كانت الشيخ العلاّمة سليمان الأحمد الذي كان عضواً في مجمع اللغة العربية الذي تأسّس في دمشق عام 1919 في ظل الحكومة الفيصلية، والذي برز ابنه محمد كأحد أكبر شعراء العرب في القرن العشرين وعُرف باسم «بدوي الجبل»[26]. ولكن، من ناحية أخرى، عمد زعماء عشائر علوية منذ بدء الانتداب إلى مناوأة حكم الفرنسيين ومنهم عزيز الحوّاش كبير عشائر المطاورة الذي وقف إلى جانب القوى القومية والوطنية المناوئة للفرنسيين والمطالِبة باستقلال سورية. ومن أبرز الشخصيات العلوية والطريفة في آن معاً أيام الانتداب الفرنسي كان سليمان المرشد، الزعيم الروحي والسياسي الذي انتهج خطاً مستقلاً ومدّ خيوطاً مع الانتداب، محافظاً على روابطه مع الزعامات الوطنية في دمشق[27]. لقد لحظ الفرنسيون من تجاربهم الاستعمارية السابقة أنّ المرشد بات يمثّل حالة شعبية علوية يمكن استثمارها سياسيّاً لمصلحتهم ضد

26- وُلد بدوي الجبل سنة 1900 في قرية ديفة في محافظة اللاذقية بسوريا، و«بدوي الجبل» لقب أطلقه عليه المرحوم يوسف العيسى صاحب جريدة ألف باء الدمشقية في العشرينات. انتخب نائباً في مجلس الشعب عام 1937 وأعيد انتخابه عدة مرات، ثم تولى وزارات منها الصحة 1954 والدعاية والأنباء. غادر سوريا 1956 متنقلاً بين لبنان وتركيا وتونس قبل أن يستقر في سويسرا. عاد إلى سوريا عام 1962 وتوفي يوم 19 آب 1981. كان من أنصار الرئيس القوتلي، مدح الفرنسيين ثم ذمهم.

27- بدأ سليمان المرشد وهو في السادسة عشرة من عمره يبشّر بقدوم المهدي ونهاية العالم، فصدّقه الكثيرون من سكان الريف العلوي بما يتناسب مع معتقداتهم. وامتدّت شعبيته في عدد من القرى وتحوّل إلى رمز سياسي ضد الفرنسيين، فاستجاب له بعض الناس ورفضوا دفع الضرائب، وحوّلوا مقامات الأولياء في مداخل القرى إلى أمكنة تجمّع سريّة. فتحرّكت السلطة وألقى مخبر فرنسي القبض على المرشد وحُكم بإثارة الشغب وأودع السجن لبضعة أشهر. وعندما أطلق سراحه في ربيع 1924، استقبله مريدوه بالمئات، وبدأ مرحلة قام بها بمعجزات أثارت إعجاب القرويين. وازداد عدد مريدي المرشد ورقعة انتشارهم في جبال العلويين والسفح الشرقي للجبل في قرى حمص وحماة. وإذ تطرّف إيمان أتباعه، قام بعضهم في قرية عليات جنوب حمص بقتل مواطنين رفضوا الاقتناع بمعجزات المرشد والانضمام إلى مريديه. وقاوم هؤلاء العسكر الفرنسي بشجاعة مذهلة بدافع ديني، ففتح الفرنسيون النار وصرعوا 50 علويّاً وجرحوا عدداً مماثلاً. ولإخماد حماس أتباعه، نفى الفرنسيون المرشد إلى بلدة الرقّة على نهر الفرات. ولكن عدد أتباعه لدى عودته بعد بضعة أشهر، كان قد بلغ الآلاف.

الوطنيين في دمشق. وبدأوا يدعمونه بشتّى الوسائل ويبنون هالة من حوله. وكان المرشد ذكيّاً بالفطرة، فهم المطلوب منه وابتعد عن مسائل المهدي ونهاية العالم والمعجزات، وأخذ يتزوّج من بنات علاة القوم في الجبل حتى بلغ عدد زيجاته 13 امرأة، وأصبح له سلطان ونفوذ سياسيان. وافتتح أكثر من منزل لاستقبال زواره ومريديه الذين باتوا يُعرفون بالمرشدين، وفرض إتاوات (ضرائب إضافية) على محاصيل التبغ في المناطق التي تؤمن به، وقبل «هدايا» مالية وعينية من دوابّ ومواشٍ وأراضٍ من الفلاحين والزوّار. ثم بنى فيلا على الطراز الأوروبي في قريته جوبة برغل المجاورة للقرداحة، وشقّ طريقاً يصل إلى القرية. وأوصلته شعبيته إلى مقعد في البرلمان السوري في انتخابات 1937 رغم أميّته. وبسبب الدعم الفرنسي وانتشار دعوته، أصبح عدد أتباعه عام 1939 حوالى 50 ألف شخص، وبنى ميليشيا خاصة مع ترسانة عسكرية متواضعة تقدمة من سلطات الانتداب، قادتها «أم فاتح» إحدى زوجاته.

في ظل الانتداب الفرنسي، كان أبناء العائلات العلوية البارزة يكتسبون خبرات في الإدارة العامة، وبعضهم أكمل تعليمه الثانوي والجامعي كأبناء عائلة العبّاس الذين تابعوا دراستهم في فرنسا وفي الجامعة الأميركية في بيروت. وثلاثة من أبناء سليمان المرشد وابن إبراهيم كنج، أكملوا دراستهم في الجامعة الأميركية في بيروت أيضاً ما خلق نواة سياسية حديثة في الجبل وعلاقات اجتماعية مختلفة عن السابق. ولكن الفرنسيين لم يسهموا في تطوير البنية التحتية للمناطق العلوية، التي بقيت بدون طرق معبّدة. كما أنّ السلطة الانتدابية سخّرت شبّاناً علويين لشقّ طريق اللاذقية - حلب بدون راتب، فلم يختلف تصرّفها عن استبداد الأتراك. وحتى الطرق الترابية لم تُشقّ إلى الجبل في زمن الانتداب، فبقيت قرى وبلدات منعزلة لا سبيل إليها إلاّ على الدوابّ وبشقّ الروح. فيما كان الفقر هو الغالب في كل مكان، ولم تصل الوسائل العصرية إلاّ إلى قلّة من العائلات.

في نهاية الفترة الانتدابية، سجّل عسكري بريطاني خدم في سورية لمدّة ثلاث سنوات أثناء الحرب العالمية الثانية، مشاهداته في كتاب عن المشرق وذكر قرية ينتمي أبناؤها إلى المذهب العلوي، بأنّ سكان القرية كانوا في حالة بائسة، «في فقر مدقع وواقع إهمال، ونسيان تام، يستسلمون لمصيرهم الأسود، فاقدي الأمل، وأرواحهم محطّمة. وأنّ المرء قد يتوقّع هذا المشهد في أدغال أفريقيا وليس في بلد صغير خضع لانتداب أوروبي لمدّة 22 سنة. الوضع في غاية السوء أينما نظرت في هذه القرية. ولا يمضي أسبوع أثناء تجوالي في الريف السوري دون

أن أرى سكان القرى يعانون من الحمّى والمرض والعذاب والجوع والفقر»[28].

لقد استمرّ الفقر والحرمان سمة من سمات جبال العلويين (كما كانت حال الهرمل وعكّار في لبنان حتى 1974 على الأقل). واضطر العلويون، بسبب الضرائب التي فرضها الانتداب الفرنسي على الفلاحين باسم الحداثة والدولة العصرية، إلى بيع ما يملكون من مواش وأراض وإلى تشغيل بناتهم في منازل المدن. وحتى المناطق اللبنانية شهدت قدوماً ملحوظاً لفتيات علويات، لا تصل سنّ بعضهن العاشرة، إلى طرابلس وبيروت للعمل كخادمات في البيوت لقاء مبلغ سنوي متواضع كان يقبضه الأب أو من ينوب عنه. هذا المستقبل الأسود للفتيات العلويات شهدته بيوت اللاذقية ودمشق التي لم يكد يخلو واحد منها من طفلة علوية للخدمة. وبعض تلك الفتيات أمضين سنوات عديدة في خدمة المنازل حتى بلغ عدد الخادمات العلويات القاصرات في منازل دمشق وحدها عشرة آلاف فتاة عام 1950[29].

إضافة إلى الإدارة والاقتصاد، قام الفرنسيون بتجنيد السكان المحليين كما هو الأمر في مستعمرات فرنسا في أفريقيا (العصبة الفرنسية). فأعلنوا افتتاح مكاتب «قوات الشرق الخاصة» التي التحق بها الشباب العلوي وشباب الأقليات، كالدروز والإسماعيليين والأرمن والأكراد، بنسبة كبيرة، فبات عديدها جاهزاً عام 1921. لقد انتسب العلويون إلى هذه القوات لأنّها وفّرت عملاً وراتباً في ظل نسبة بطالة عالية في الجبال. كما أنّ فرنسا روّجت لهذه القوات خصّيصاً في الأوساط العلوية رغبة منها أن تكون نسبة هؤلاء مرتفعة في القوات الخاصة. ولعل الانخراط بقوات الشرق كان العامل الرئيسي ويكاد يكون فريداً في تلك الفترة، في انفتاح العلويين على العالم الحديث. إذ إنّ الشباب العلوي بات يحصل على راتب مالي دائم ما حقّق له استقراراً حياتياً، وأصبح يعرف النظام والانضباط ويتعامل مع إدارة وضبّاط دولة حديثة كفرنسا، ولأوّل مرة يتدرّب ويتعلّم ويسمع أفكاراً جديدة ويكتسب اللغة الفرنسية (مقارنة بموارنة لبنان الذين انفتحوا على فرنسا وبنوا علاقات متشعبة ومنوّعة معها منذ القرن السابع عشر). أمّا السنّة من أرستقراطيي المدن وطبقتها المتوسّطة فقد رفضوا الانتداب، وابتعدوا عن الانخراط في الجندية تحت سلطة استعمار أجنبي[30].

28- Richard Pearce, *Three Years in the Levant*, London, 1949, pp. 149-150.

29- Patrick Seale, *Asad*, p. 23.

30- Hanna Batatu, «Some observations on the social roots of Syria's ruling military group and the causes of its dominance», *Middle East Journal*, vol. 35, n°. 3, summer 1981, pp. 331- 344.

كان حجم القوات الخاصة يتزايد باستمرار، إذ بلغ عددها 7000 جنديّ عام 1924 و15 ألفاً عام 1936. وظهرت الغاية من بناء هذه القوات سريعاً حيث استعملتها سلطات الانتداب كقوّة ضاربة محلّية لقمع أي تحرّك ضد الانتداب في أنحاء سورية، ولقمع المسيرات التي نظّمتها النخب السنيّة في المدن ضد الاحتلال الفرنسي، وفي ضرب التحركات العمّالية. ومع الوقت تصاعد نفوذ الضباط العلويين في القوات الخاصة ونمت التجربة العسكرية في أوساط شباب الطائفة (ما يشرح دور العلويين الكبير في العسكر في سورية المستقلّة فيما بعد، وفي نفوذهم السياسي مقارنة بنسبة عددهم إلى السكان). ولقد لحظ زعماء السنّة والقادة الوطنيون ارتباط القوات الخاصة التي ذاقوا منها الأمرّين بالانتداب، وكان الكثيرون مع حلّها بعد جلاء الفرنسيين عام 1946، إلى أن رجحت كفّة مَن رأى أنّها تصلح لتكون نواة الجيش السوري الحديث بعد التأكّد من وطنية ضباطها. وكان أصحاب الرتب العالية من هذه القوات من أبناء الأقليات العرقية والمذهبية إضافة إلى عدد قليل من أبناء زعماء العشائر وشيوخ المدن، تغلب عليهم ثقافة محدودة والتزام وطني وقومي ضعيف إزاء الولاءات العائلية والإثنية والمذهبية. ومع ذلك فقد ورثت القوات الخاصة انضباط الجيش الفرنسي وتقاليده. وعزّزت الكلية العسكرية في حمص بعد الاستقلال قدرات الجيش وفتحت الباب لأبناء الأرياف .

الدروز

إذا كانت مواقف العلويين غير متجانسة في الأعوام الأولى للانتداب، فإنّ الأمر اختلف تماماً بالنسبة للسنّة والدروز الذين أخذوا مواقف أكثر حسماً ضد فرنسا.

تعود جذور دروز سورية إلى القرن الحادي عشر، حيث انتشروا من سفوح جنوب لبنان إلى جبل لبنان ثم إلى السويداء وحوران وخاصة بعد الحرب الأهلية الدرزية في جبل لبنان عام 1711 (بين القيسية واليمنية). إذ من بقعة الشوف الصغيرة في جبل لبنان وسّع الدروز نفوذهم على كافة مناطق الجبل، وامتدوا في عهد الإمارة المعنية إلى مناطق عديدة في المشرق وصلت إلى حلب شمالاً وصفد والجليل جنوباً في زمن الأمير فخرالدين المعني الثاني. في بداية عهدهم في لبنان، انتشر الدروز في وادي التيم جنوباً وحتى تخوم جبال طوروس في شمال سورية. وامتدوا في القرون التالية من الشوف ووادي التيم وحاصبيا في لبنان إلى جبل العرب

(السويداء) جنوب دمشق وغوطة دمشق وحلب[31] وفي الجليل في فلسطين، إضافة إلى جماعة صغيرة في الأردن وفي جنوب تركيا.

ويعود أصل الدروز إلى الشيعة الإسماعيلية وإلى مصادر صوفية في الإسلام. ففي القرن العاشر، انتصرت فرقة إسماعيلية عُرفت بالفاطمية في شمال أفريقيا، وأسّست خلافة جديدة امتدّت من تونس إلى القاهرة. وخلال فترة وجيزة استطاع الفاطميون ضم ساحل المشرق وجبل لبنان حيث أقامت بضع قبائل تدين بالمذهب الإسماعيلي. وفي العام 996، تبوأ الحاكم بأمر الله، وله من العمر 11 سنة، منصب الخليفة الفاطمي في القاهرة، وخلال سنوات بدأ التبشير بمذهب «الموحّدين»، فتبعه كثيرون من سكان لبنان وسورية وفلسطين. وأصبح هؤلاء عرضة لاضطهاد السلطات السنيّة في دمشق. وللدفاع عن مناطق نفوذهم في المشرق، أرسل الفاطميون حملة عسكرية بقيادة أنشتكين الدَرَزي الذي أقام معسكره في وادي التيم في جنوب لبنان. وعام 1029 انتصر أنشتكين على قوة عسكرية من دمشق في معركة الأقحوانة (نسبة إلى قرية أقحوانة التي تقع على بحيرة طبرية في شمال فلسطين). وترك الانتصار في هذه المعركة أثراً إيجابياً في وجدان طائفة الموحدين وفخراً في قلوبهم، فنظروا إلى أنشتكين الدَرَزي بوقار وتبجيل. ومنذ ذلك الوقت أطلقوا على معتقدهم اسم مذهب الدرزي، وأتباعه الدروز، ولكن بقي الاسم الرسمي للطائفة جماعة الموحّدين.

في العام 1021، اختفى الخليفة الحاكم بعد خروجه في رحلة إلى جبل المقطم شرق القاهرة. ولم يتردّد ابنه الذي خلفه عن إصدار أمر بمطاردة الدروز وقتلهم في لبنان. ولحفظ حياتهم من خطر الموت، اعتمد الدروز مبدأ التقيّة وأخفوا ديانتهم عن عموم الناس. وأصبح المذهب الدرزي يُعرف بأنه «دين مخفي» حتى اليوم، وأغلق باب الدعوة. ولكن يمكن الافتراض أنه حتى لو عُرفت تفاصيل المذهب الدرزي فإنها لن تشكّل مفاجأة للمحيط المسلم والعربي. ذلك أنّ هذا المذهب يستند أساساً إلى مبدأ التوحيد، يجمع ما بين الدين الإسلامي (إذ يمارس الدروز الطقوس الإسلامية ويحتفلون بالمناسبات الإسلامية)، والفلسفات الأخلاقية والمدارس الصوفية التي انتشرت في الشرق الأوسط، والغنوصية المسيحية. واعتبر الزعيم الدرزي كمال جنبلاط أساطنة الإغريق كسقراط وأفلاطون من المساهمين في المذهب الدرزي،

31- Nejla Abu-Izzeddin, *The Druzes: A new study of their history, faith and society*, Leiden, The Netherlands, E. J. Brill, 1984.

وأنّ المعرفة فضيلة تؤدي إلى معرفة الخير والسعي إليه، في حين يؤدي الجهل إلى التخبط وربما إلى السعي للشر. ولذلك لا يُدعى كبير رجال الدين الدروز شيخاً فحسب بل «شيخ عقل» نسبة إلى أهمية العقل والتعقّل في الدرزية التي تصنّف المجتمع إلى عقّال وجهّال. كما أضفى المذهب الدرزي هالة قدسية على الخليفة الفاطمي الحاكم، وشارك الشيعة في تبجيل الإمام علي بن أبي طالب. ويُعتبر كمال جنبلاط من الضليعين في الفقه الدرزي، أضاف إليه من أبحاثه واهتماماته في الفلسفات الهندية التي اعتبرها مصدراً من مصادر الدرزية[32].

بعد استتباب الأمر لفرنسا، وقد أصبحت البلاد السورية خاضعة للانتداب الفرنسي، رفض معظم السوريين هذا الواقع ونشبت ثورات عدّة في العشرينات أبرزها الثورة السورية الكبرى عام 1925 بقيادة الزعيم الدرزي سلطان باشا الأطرش. فردّ الفرنسيون بعنف، واستعملوا القوة العسكرية ضد الثوّار. وعمل مفهوم إبعاد الجيش عن السياسة ضد آمال الثوّار. إذ إنّ إصرار الضباط الفرنسيين وتشديدهم على المهنية والانضباطية والابتعاد عن السياسة في صفوف «القوات الخاصة» أضعف الحسّ القومي والوطني لدى الجنود السوريين وضبّاطهم، في حين كانت الثورة السورية الكبرى[33] تشتعل في المدن الرئيسية وجنوب البلاد في الأعوام 1925–1927. وحتى عندما حقّقت الثورة انتصارات ووصلت معاركها إلى غوطة دمشق، التزمت القوات الخاصة لا بحيادها فحسب بل بولائها للفرنسيين، فيما لم يتحرّك زعماء العشائر العلوية بعدما التقت مصالحهم المحلية مع مصالح الانتداب.

وكان تحرّك سنّة دمشق سياسيّاً بالدرجة الأولى. إذ رافقت اشتعال الثورة ولادة أحزاب وطنية، حيث كانت سلطات الانتداب تمهّد لتطوير مؤسسات سياسية محلّية من برلمان ودستور وما شابه، كما كانت تفعل في لبنان، وسمحت عام 1925 بتأسيس الأحزاب. فالتقى وزيران سابقان من حكومة الأمير فيصل هما المحامي فارس الخوري (بروتستانتي لبناني من قرية الكفير الجنوبية) والدكتور عبدالرحمن شهبندر (سنّي) وأسّسا «حزب الشعب». والتحق بهذا الحزب عدد كبير من وجهاء دمشق وموظّفي بلديّتها ومؤيدي الحكومة الفيصلية السابقة. وإذ واصلت فرنسا مسعاها لإقامة كيانات مذهبية، أعلن المنضوون في «حزب الشعب» أنّ أي سوري لن يجد هويّته الوطنية في بلاد مجزّأة بإرادة الاستعمار، وأنّ السعي إلى الحريّة والاستقلال

32- كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، بيروت، دار النهار، 2007، الفصل الثاني.

33- Edmond Rabbath, L'insurrection syrienne de 1925-27, *Revue historique*, vol. 267, n°. 2, avril – juin 1982, pp. 405 – 447.

يجب أن يكون يداً بيد مع السعي إلى وحدة سورية الجغرافية، بما فيها فلسطين ولبنان.

ولكنّ لبنان كان في غير وادٍ وقد اجتاز شوطاً كبيراً في بناء كيانه المستقل بمساعدة فرنسا، في حين كانت فلسطين تتهاوى تدريجياً، ضحية مخططات من نوع مختلف في ظل الانتداب البريطاني، وهي تسهيل الإنكليز لهجرة يهودية واسعة من أوروبا تمهيداً لقيام كيان يهودي في فلسطين، وفصل الضفة الشرقية لنهر الأردن عن فلسطين لتصبح دولة مستقلة يحكمها الأمير عبدالله شقيق الأمير فيصل الهاشمي. فقد شعرت لندن بالذنب تجاه أسرة الحسين شريف مكّة، بسبب عدم تنفيذ وعودها للعرب، فردّت الاعتبار لعبدالله كملك على شرق الأردن ولفيصل كملك على العراق.

لم يقتصر نشاط «حزب الشعب» على قضايا الاستقلال والسيادة الوطنية والوحدة الجغرافية لسورية فحسب، بل تضمّن مسائل حماية الصناعة الوطنية وتنمية الاقتصاد، وتحديث القوانين لتواكب العصر، والتعليم الإجباري للأطفال، في بلاد خرجت لتوّها من النير العثماني حيث أصابت الأمية أكثر من 90 بالمئة من السكان. وكانت هذه المسائل تعكس مصالح طبقة بورجوازية دمشقية وحلبية وتطلعاتها نحو تطوير البلاد ونزع السلطة من الفرنسيين. وفي هذا الإطار العام لأفكار وبرامج «حزب الشعب»، شارك زعماء دمشق وحلب في الثورة السورية الكبرى ابتداء من تموز 1925، إلى جانب الأطرش وقاعدته من الإقطاعية الدرزية والفلاّحين إلى الجنوب من دمشق. فأصبحت الثورة أكثر تمثيلاً للسوريين. ومن جبل الدروز أعلن الشهبندر حكومة سورية انتقالية وسلطان باشا الأطرش رئيساً للجمهورية، تحت لواء العلم العربي الذي كانت الحكومة الفيصلية قد اعتمدته قبل دخول الفرنسيين[34].

هذه التطورات لاقت استحسان الرأي العام السوري، خاصة بعد دعوة الحكومة الانتقالية كل السوريين «للنضال من أجل الاستقلال التام لسورية العربية». فامتدت الثورة إلى مختلف مناطق سورية ووصلت إلى جنوب لبنان وجبال الشوف، وتلقّت مساعدات هامة من مناصريها في لبنان وفلسطين وشرق الأردن، حيث كانت مشاعر المواطنية المشتركة التي سبقت الانتداب لا تزال حيّة، ولمّا يمض على مغادرة الأتراك سوى بضع سنوات. وأقام الثوّار قواعد آمنة في هذه البلدان يشنّون منها هجمات على الجيش الفرنسي، ويتنقّلون بسهولة من

34- Safiuddin Joarder, «The Syrian nationalist uprising 1925–1927 and Henri de Jouvenel», *Muslim World*, vol. 67, n°. 3, 1977, p. 185–204.

بيروت إلى دمشق وحلب وعمّان والقدس، كما كان الوضع قبل الحرب العالمية.

وردّ الفرنسيون بعنف على نجاحات الثورة، وقصفوا دمشق مراراً، وخاصة أحياءها المدنية، ما أحدث خسائر فادحة في الأرواح ودُمّرت أبنية كثيرة بعضها ذو طابع تاريخي وتراثي. وخلّد الشاعر المصري أحمد شوقي ثورة سورية وقصف دمشق بملحمة «نكبة دمشق» من أبياتها:

سلام من صبا بردى أرقّ ... ودمعٌ لا يكفكف يا دمشقُ
تكاد لروعة الأحداث فيها ... تخال من الخرافة وهي صدقُ
وقيل معالم التاريخ دُكّت ... وقيل أصابها تلفٌ وحرقُ
ألستِ دمشق للإسلام ظئراً ... ومرضعة الأبوّة لا تُعقُّ
بليلٍ للقذائف والمنايا ... وراء سمائه خطفٌ وصعقُ
إذا عصفَ الحديد احمَرَّ أفقٌ ... على جنباته واسودّ أفقُ
وللمستعمرين وإن ألانوا ... قلوب كالحجارة لا ترقّ
رماك بطيشه ورمى فرنسا ... أخو حرب به صلف وحمق
إذا ما جاءَه طلّابُ حقّ ... يقولُ عصابة خرجوا وشقّوا
دمُ الثوارِ تعرفُه فرنسا ... وتعلمُ أنّه نورٌ وحقُّ
بني سوريّة اطّرحوا الأماني ... وألقوا عنكم الأحلامَ ألقوا
نصحتُ ونحن مختلفون داراً ... ولكن كلّنا في الهمّ شرق
ويجمعنا إذا اختلَفت بلادٌ ... بيانٌ غير مختلف ونطقُ
وقفتم بين موت أو حياة ... فإن رمتم نعيم الدهر فاشقوا
وللأوطان فى دم كل حرٍّ ... يد سلفت ودين مستحقٌّ
ففي القتلى لأجيال حياة ... وفي الأسرى فدى لهم وعتق
وللحرّية الحمراء بابٌ ... بكل يد مضرجة يُدقُّ
جزاكم ذو الجلال بني دمشق ... وعزّ الشرق أوّله دمشق
نصرتم يوم محنته أخاكم ... وكل أخ بنصر أخيه حقّ

استمرّت الثورة السورية طيلة سنة 1925 وامتدّت سنة ثانية، واستطاعت قيادتها أن تضيف بعداً وطنياً أبعد عنها الصبغة المذهبية السنيّة، فخلقت روحاً وطنية جامعة لكل السوريين في وحدتهم بمواجهة الاحتلال الأروبي. ورغم أن فرنسا استطاعت عام 1927 قمع هذه الثورة،

إلا أنّ أثر الثورة في سورية المعاصرة وفي سيكولوجية الشعب استمرّ وميّز سورية تدريجياً عن لبنان الذي بدا متعاوناً إجمالاً مع الانتداب. لقد تسيّس سكان المدن السورية في القضايا الوطنية والقومية بشكل غير مسبوق في أعوام الثورة، وتطوّر شعور ينادي بوحدة المشرق، سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، إلى وحدة عربية أوسع، ظهرت بذورها الأولى في هذه الثورة، واتخذت لاحقاً من قضية فلسطين مسؤولية سورية مباشرة تختلف عن مسؤولية أي دولة عربية أخرى، بل تفوقها. كما أنّ الثورة جعلت فرنسا تعيد حساباتها في محاولة منها لتطبيق مشروع سايكس-بيكو تطبيقاً حرفياً، وأنّه لا يمكن تطويع سورية بقوّة السلاح وبضرورة التزام فرنسا بمسؤوليتها كدولة منتدِبة لإقامة حياة دستورية في طريق ولادة الدولة المستقلة.

ولذلك يمكن القول إنّ الثورة السورية الكبرى قد حقّقت أهدافها ولم تفشل. ذلك أنّ أجواء البلاد انتقلت من حال الفوضى والعنف إلى فرض مبدأ التفاوض مع الفرنسيين حول وضع دستور لسورية، والسعي والتوصّل لمعاهدة تلغي الانتداب، وضرب وتيرة المشروع الفرنسي المتصاعدة في تجزئة سورية التي تراجعت مؤقّتاً.

السنّة

رغم أنّ فرنسا لاقت العلويين والأقليات بمعاملة خاصة، فإنّ عدوّها الأكبر وخصمها العنيد في سورية، كما في لبنان، كان السنّة وخاصة من أبناء المدن الكبرى الذين كانوا الخاسر الأكبر، وربما الأوحد، من زوال الدولة العثمانية. فرفضوا الانتداب في البلدين وأخذوا ينادون بالاستقلال عن فرنسا وبوحدة البلدين في مؤتمرات عدّة استمرّت حتى نهاية الثلاثينات، إلى أن غلب الشعور المصلحي المحلي بعد مفاوضات مع فرنسا أدّت إلى وعد بدولة سورية مستقلة. كما أنّ سُنّة لبنان وصلوا إلى قناعة أيضاً في الثلاثينات بأن يكونوا أصحاب نفوذ من الدرجة الأولى في حكم لبنان، بدلاً من أن يكونوا في الدرجة الثانية تابعين لزعماء سنّة دمشق.

في العام 1928 جرت انتخابات نيابية في سورية على مرحلتين، وبإشراف سلطة الانتداب، أسفرت عن فوز أشخاص ترضى عنهم فرنسا. وتكرّر الانتخاب عام 1932 وأدّى إلى النتيجة ذاتها. ولكن الشخصيات المرضيّ عنها فرنسيّاً ميّزت نفسها وأثبتت أنّها وطنية ومخلصة لبلادها، فكانت اجتماعات البرلمان ومداولاته تركّز على كيفية انتقال الحكم إلى الوطنيين، وعلى تخفيض حدّة السيطرة الفرنسية على سورية. ورغم غياب قادة «حزب الشعب» عن سدّة الحكم في تلك الفترة، إلا أنّ أعضاء البرلمان من مؤيدي الحكومة الفيصلية سابقاً انتظموا

في تحالف باسم «الكتلة الوطنية». وكان نواب هذه الكتلة منتمين إلى أصحاب المهن الرفيعة والمثقفين والعائلات العريقة والإقطاعية وتجار المدن الكبرى، أو مدعومين منهم وهذه كانت أيضاً قاعدة دعم «حزب الشعب» كما سبقت الإشارة. وهكذا كلّما ضرب الفرنسيون حركة سياسية، كانت النخبة المدينية الدمشقية والحلبية تعود بطاقم جديد يمثّل مصالحها. وكان من زعماء الكتلة إبراهيم هنانو من حلب، الذي نشط ضد الانتداب الفرنسي، وهاشم الأتاسي من حمص الذي كان رئيس الوزراء في مرحلة الأمير فيصل التي سبقت وصول الفرنسيين[35].

جرت أوّل مواجهة بين الوطنيين في البرلمان والمفوّض السامي هنري بونسو Henri Ponsot حول الدستور. ذلك أنّ بونسو رفض مسودّة دستور وافق عليها البرلمان السوري بالإجماع، لأنّها لم تتضمّن موادّ تذكر فرنسا وتعترف بسلطة الانتداب الفرنسي من جهة، ولأنّها تضمّ بنوداً تؤكّد على وحدة سورية الجغرافية من جهة أخرى. ولئن رفض البرلمان مناقشة اعتراضات بونسو، فإن هذا الأخير قام بتعليق البرلمان عام 1930 وعدّل، من جانب واحد، فقرات في الدستور كان البرلمان السوري قد صادق عليها، مضيفاً بنوداً تعكس رغبات فرنسا. وفرض على سورية العمل بموجب هذا الدستور المعدّل. وحدّد الدستور البرلمان السوري بمجلس نواب (دون مجلس شيوخ) ورئيس جمهورية مسلم ينتخبه البرلمان لا يخضع لمساءلة برلمانية، ورئيس حكومة ومجلس وزراء يسمّيهم رئيس الجمهورية يخضعون للمساءلة. أما التمثيل النيابي فيعتمد على التوزيع المناطقي والمذهبي كما كان معمولاً به في لبنان للحفاظ على حقوق الأقليات.

أما المواجهة الثانية بين البرلمان والمفوّض السامي فكانت حول المطالبة بإنهاء الانتداب واستقلال سورية. وقد وعد المفوّض السامي أنّ المفاوضات حول هذا الموضوع يمكن أن تبدأ عام 1932 بعد انتخابات برلمانية وولادة حكومة جديدة. ولكن عندما بدأ التفاوض سرعان ما اتّضح للسوريين أنّ سلطة الانتداب لا تأخذ الأمر على محمل الجدّ، وأنّ الاجتماعات لا تناقش الأمور المحورية بل تدور في مجاملات ومبادئ عامّة. واعتراضاً على هذا الواقع استقال وزراء «الكتلة الوطنية» من الحكومة. ولم يبالِ المفوّض السامي الكونت دميان دي مارتل بالاستقالات، بل تابع النقاش مع الذين اعتبرهم من «المعتدلين» وخرج بنصّ معاهدة

35- Moshe Ma'oz, «Society and state in modern Syria», in *Society and political structure in the Arab world*, edited by Menahem Milson, New York, Humanities Press, 1973, pp. 21-91.

لا يختلف مضمونها كثيراً عن بنود الانتداب. وكانت ردّة الفعل السورية الرفض الشعبي والسياسي للنص الذي لم يغيّر شيئاً ولم يحقّق طموحات سورية. فما كان من دي مارتل سوى أن استعمل سلطته وعلّق البرلمان مجدّداً، ودخلت البلاد في نفق قطيعة بين الطبقة السياسية الوطنية والسلطة الانتدابية.

في تلك الأثناء، كان وضع جبال العلويين في عهد الانتداب ينزلق من حكم ذاتي إلى استقلال، ثم عودة إلى حكم ذاتي، ومن بعده إلى محافظة سورية فحكم ذاتي. حتى انتقل إلى السيادة السورية مباشرة. وفي حين أجمعت مواقف السنّة والدروز والأرثوذكس على رفض الانتداب، وعلى أولوية الاستقلال أثناء التفاوض حول المعاهدة مع فرنسا، انقسم العلويون بين مؤيد ومعارض فيما تشارك الزعماء العلويون في أنّ الأولوية كانت لمصالح أهل المنطقة وليس لفرنسا أو للنخبة الوطنية في دمشق وحلب، بعدما ذاق السكّان طعم الحياة المستقرّة وبعض التطوّر الاقتصادي والاجتماعي، بعد قرون من التخلّف والحرمان. وكان تبدّل وضع الجبل يخضع لتطورات الأحداث في سورية. ورغم أنّ الأحداث لم تؤثّر في تعاظم الحسّ الانفصالي في صفوف العلويون وفي استمرار الولاء لفرنسا التي رأى العلويون في سياستها تجاههم فوائد ومصالح، لم يكف هذا الولاء لكي يحافظ العلويون على مصالحهم. ذلك أنّ السلطة الفرنسية كانت أكثر تأثّراً بنشاط الزعماء السنّة وضغوطهم التي تعاظمت مع وصول «الكتلة الوطنية» إلى الحكم في دمشق. فتجاوبت فرنسا مع الوطنيين، وأخذت تتراجع عن مشروع دولة العلويين واستبدلت في أيار 1930 اسم «دولة العلويين» المذهبية الطعم، لتصبح «حكومة اللاذقية».

وأصبحت أجواء الوطنيين في حال تصعيدية ضد الانتداب، ففي ذكرى أربعين إبراهيم هنانو الذي توفّي في تشرين الثاني 1935، أعلنت «الكتلة الوطنية» ميثاقاً وطنياً يفصّل مطالب سورية بالحرية والاستقلال. وتلت ذلك تظاهرات شعبية طالبت بتطبيق هذا الميثاق. وإذ فتحت الشرطة النار على المتظاهرين، أعلن الوطنيون إضراباً عاماً شلّ البلاد لمدّة خمسين يوماً. وكانت هذه الحركة الشعبية انتفاضة غير مسبوقة في تاريخ سورية، شهدتها مدن سورية وبلداتها للمرّة الأولى. كما انطلقت تظاهرة ضخمة في دمشق غلب عليها طابع التنظيم والانضباط في الشعارات والمسيرات، فرضت نمطها على تظاهرات المدن الأخرى. عطّل الإضراب الحياة الاقتصادية في سورية، وأغلق المدارس والمعاهد والأسواق وإدارات الدولة والمحاكم. وكان قادة الإضراب والتظاهرات من نخبة المجتمع المديني، فلم تكن إذاً حركة عشوائية قصيرة

الأمد. وعندما ردّت سلطات الاحتلال على الانتفاضة الشعبية بالقمع وإطلاق الرصاص على المواطنين العزّل واجتياح الأحياء واقتحام المنازل واقتياد المئات إلى الاعتقال، لم تخمد حدّة الإضراب والتظاهرات. فلجأ الفرنسيون إلى منع التجوال الذي تلاه إعلان حال الطوارئ العسكرية. واستمرّ هذا الوضع الصعب حتى أواخر شباط 1936 دون تراجع من الجانب السوري، ما اضطر المفوّض السامي إلى الهبوط من عليائه والقبول بلقاء وفد سوري للتفاوض حول مستقبل سورية.

في العام 1936 بدأ وفد سوري رفيع المستوى التفاوض على معاهدة مع فرنسا تمهّد لاستقلال البلاد. وكانت المفاوضات هذه المرّة أكثر جدية، ساعد في نجاحها وصول «الجبهة الشعبية» اليسارية، الأقل تشدّداً تجاه المستعمرات، إلى الحكم في فرنسا. وكان مصير الدويلتين، الدرزية والعلوية، في صلب المفاوضات، وسط إصرار فرنسا على أنّ المنطقتين تمتّعتا بوضع خاص وبتركيبة سكانية مختلفة عن باقي سورية ما يفرض مسؤولية على فرنسا كدولة منتدبة أن توفّر لهما الحماية. أمّا الجانب السوري فقد كان حازماً في مطالبه، مستفيداً من التجربة العراقية حيث كان السوريون يراقبون عن كثب وضع العراق[36] الرازح تحت الحكم البريطاني وكيف اضطرت بريطانيا أن توقّع معاهدة تعترف باستقلال العراق عام 1930. ولم يشأ الوطنيون السوريون أن تكون معاهدتهم أقلّ شأناً من المعاهدة التي حصل عليها إخوانهم العراقيون.

في 15 حزيران 1936، أعدّ الزعيم العلوي إبراهيم كنج (سبق ذكره) مذكّرة إلى رئيس وزراء فرنسا عن منحى تراجع فرنسا عن الاستقلال الذاتي للعلويين، وخوف موقّعي المذكّرة من تعرّض العلويين والأقلّيات للاضطهاد من قبل الأغلبية السنيّة وربما إلى مجازر في حال استقلال سورية[37]، وأنّ نهاية الانتداب الفرنسي ستعرّض الأقليات في سورية لخطر الموت ويقضي على حرية الفكر والمعتقد. وطلب كنج من رجال العائلات العلوية وزعمائها التوقيع على المذكّرة، فوقّعها ثمانون شخصاً، بعضهم تحت الضغط:

مذكرة إلى دولة ليون بلوم رئيس الحكومة الفرنسية:

بمناسبة المفاوضات الجارية بين فرنسا وسورية، نتشرّف نحن زعماء الطائفة العلوية في

36- Geoffrey Warner, *Iraq and Syria 1941*, London, Davis – Poynter, 1974, pp. 122-158.

37- Matti Moosa, *Extremist Shiites: The Ghulat Sects*, Syracuse, Syracuse University Press, 1988, pp. 287-288.

سورية أن نلفت نظركم ونظر حزبكم إلى النقاط التالية:

إنّ الشعب العلوي الذي حافظ على استقلاله سنة فسنة بكثير من الغيرة والتضحيات الكبيرة في النفوس، هو شعب يختلف بمعتقداته الدينية وعاداته وتاريخه عن الشعب المسلم السنّي. ولم يحدث في يوم من الأيام أن خضع لسلطة الساحل.

إنّ الشعب العلوي يرفض أن يُلحق بسورية المسلمة لأنّ الدين الإسلامي يُعتبر دين الدولة الرسمي، والشعب العلوي بالنسبة للدين الإسلامي يُعتبر كافراً. لذا نلفت نظركم إلى ما ينتظر العلويين من مصير مخيف وفظيع في حالة إرغامهم على الالتحاق بسورية عندما تتخلّص من رقابة الانتداب ويصبح بإمكانها أن تطبّق القوانين والأنظمة المستمدّة من دينها.

وأكّدت الوثيقة أنّ «استقلال سورية يعني سيطرة بعض العائلات المسلمة على الشعب العلوي في كيليكيا والإسكندرون وجبال النصيرية» وأنّ أي حكم برلماني سيخفي «نظاماً يسوده التعصّب الديني على الأقليات». و«أن روح التعصّب التي غرزت جذورها في صدر المسلمين العرب نحو كل من هو غير مسلم هي روح يغذّيها الدين الإسلامي على الدوام. لذلك تصبح الأقليات في سورية في حال إلغاء الانتداب معرّضة لخطر الموت والفناء». وناشدت المذكّرة حكومة فرنسا عدم قبول ضم العلويين إلى دولة سورية مستقلة حتى لو ضمنت تلك المعاهدة حقوق العلويين. وسألت فرنسا أن تضمن «حرية واستقلال الشعب العلوي ضمن نطاق محيطه الصغير». وكان من بين موقّعي المذكّرة، إضافة إلى إبراهيم كنج، عزيز آغا الهوّاش ومحمد بك حديد وسليمان المرشد ومحمود آغا جديد وعلي سليمان الأسد ومحمد سليمان الأحمد[38]. وكانت أسرة الأسد مناوئة لفرنسا، إذ حارب جدّ حافظ الأسد جنودها وقاطع كل من تعامل مع الانتداب، كما شارك والده في مقاومة الفرنسيين، ولكنّ سياسة فرنسا جذبته للمشاركة في الحياة السياسية، فأصبح عضواً في لجنة صياغة دستور الدولة العلوية في اللاذقية عام 1926[39].

لم تنل مذكّرة كنج إجماعاً علويّاً، وردّاً عليها، أصدر رجال الدين العلويون بياناً في تموز 1936 أكّدوا فيه التزام الطائفة بالوحدة الوطنية السورية وانتماءهم للإسلام وأنّ «كل علوي هو مسلم يعتقد بالشهادتين ويقيم أركان الإسلام الخمسة». وأنّ أي علوي لا يعترف بإسلاميته

38- الديري، عبدو، أيّام مع القدر، الجزء الثاني: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 253.

39- كان دستور المنطقة العلوية يصاغ في الوقت نفسه الذي كان يُصاغ فيه دستور لبنان.

ويذكر أنّ القرآن الكريم كتابه وأنّ محمداً صلّى الله عليه وآله نبيّه، لا يعدّ بنظر الشرع علويّاً ولا يصح انتسابه للمسلمين العلويين»[40]. كما عقد وجهاء ورجال دين علويون اجتماعاً في قرية القرداحة في الشهر نفسه، وأرسلوا بياناً إلى الخارجية الفرنسية بما معناه أنّ عبارة «العلويين» لا تعني ديانة منفصلة عن الإسلام، وأنّ «العلويين ليسوا سوى أنصار الإمام علي وما الإمام (علي) سوى ابن عم رسول الله (ص) وصهره وأوّل من آمن بالإسلام.. فليس الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت سوى مسيحيين، وليس العلويون والسنّة سوى مسلمين»[41].

بعد ستّة شهور من المفاوضات بين الوفد السوري وحكومة بلوم وقّع الجانبان، فرنسا وسورية، على مشروع معاهدة في 9 أيلول 1936، اعترفت باستقلال سورية والتزمت بالسعي لعضويتها في «عصبة الأمم» (المنظمة التي سبقت الأمم المتحدة) مع الحفاظ على روابط وثيقة وعلاقات مميّزة مع فرنسا، تحفظ حقوق الأخيرة العسكرية والاقتصادية والسياسية في سورية. وأسقطت المعاهدة اسم «حكومة اللاذقية» التي أفشت عن حكم ذاتي، لتصبح «محافظة اللاذقية» في دولة سورية موحّدة. فلم تنجح مقاومة بعض وجهاء العلويين للمعاهدة.

وفي هذه الأجواء الأكثر تفاؤلاً في سورية، جرت انتخابات في تشرين الثاني 1936، بعد أسابيع من توقيع المعاهدة، أسفرت عن نجاح كبير لـ«الكتلة الوطنية» التي كان الفرنسيون يدركون مدى تمثيلها للشعب السوري. وانتُخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وتشكّلت حكومة تقودها الكتلة. وما إن صدّق البرلمان المنتخب المعاهدة حتى باشر الفرنسيون في تحويل السلطة إلى السوريين وتسليم الإدارات العامّة للحكومة الوطنية. واستغلّت «الكتلة الوطنية» استلامها بعض السلطات من الفرنسيين فاستعملتها لردع المدّ الانفصالي في البلاد، وجذبت الزعيم العلوي عزيز الهوّاش إلى جانبها وعيّنته محافظاً على دمشق.

ولكن أداء الحكومة كان ضعيفاً إزاء الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان في حال من التدهور أصاب شرائح واسعة من الشعب. ولم يكن نواب ووزراء «الكتلة الوطنية» على مستوى من الثقافة حتى يتولّد عندهم وعي اجتماعي، بل كانوا، كما ذكرنا، يمثّلون العائلات التجارية والإقطاعية في البلاد، فرأوا أنّ من حقّهم وليس من حقّ الفرنسيين استلام السلطة

40- مصطفى الشكعة، **إسلام بلا مذاهب**، القاهرة، الناشر مصطفى البابي الحلبي، 2001؛ وكتاب عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني**، 1926-1939، مطبعة الضاد، حلب 1940، ص 148.

41- الديري، عبدو، **أيّام مع القدر، الجزء الأول: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية**، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007.

في سورية ، دون أن يعني ذلك أنّه يرتّب عليهم العمل من أجل رفاهية الشعب السوري وازدهاره الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك كانت تجربة أوّل حكومة وطنية باستقلال جزئي، بعد قرون من الحكم العثماني وعقدين من الحكم الفرنسي، مُرّةً على الناس الذين رأوا قادة البلد لا يميّزون بين ما هو في مصلحتهم الشخصية وما هو في مصلحة البلاد ككل. ولذلك كان لا بد أن تظهر قوى جديدة في سورية أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب وأكثر استجابةً لحاجياته المادية.

وحتى الطبقة السياسية التي تخوض تجربة الحكم العصري بأسلوب أوروبي للمرّة الأولى، أدركت أنّ البلاد تحتاج إلى أكثر بكثير من مجرّد نيل الاستقلال[42]. ولكن ردّ فعل الحكومة على ضيق الرأي العام السوري بها وبأدائها الضعيف، كان أن تمسّكت أكثر بالسلطة دون أي برنامج عمل. في تلك الأثناء اندلعت ثورة شعبية في فلسطين ضد الانتداب البريطاني، زادت من حدّة الغضب الشعبي السوري على «الكتلة الوطنية» التي لم تقم بواجبها لعون الفلسطينيين. وما زاد في الطين بلّة أنّ حكومة فرنسا لم ترسل المعاهدة التي وصلت إليها مع الحكومة السورية إلى البرلمان الفرنسي ليصوّت عليها فبقيت مشروع قانون. وعندما لاحظ الفرنسيون انحسار شعبية «الكتلة الوطنية» وتراجع شرعيتها في الشارع، اغتنموا الفرصة للتنصّل من بنود المعاهدة التي لم تصبح رسمية بعد. وتدهورت الأمور أكثر عندما تنازلت فرنسا، وبدون اكتراث لرأي حكومة سورية وشعبها ولمصالح سورية الوطنية، عن لواء الإسكندرون لتركيا عام 1939 لكي لا تقف الأخيرة إلى جانب ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. ثم عملت فرنسا على إحياء الحكم الذاتي في الدويلة العلوية، وعيّنت شوكت العبّاس الذي نال ثقافة فرنسية حاكماً عليها، ومنحت منطقة اللاذقية حكماً ذاتياً عام 1939. وجاء ردّ الحكومة السورية على الخطوات الفرنسية التي قوّضت سنوات من النضال باهتاً لا يتناسب مع فقدان قطعة غالية من أرض الوطن، ولا مع اشتعال الحسّ الانفصالي. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت سورية على مفترق طرق.

الاقتصاد الانتدابي

يتفّق المؤرخون على أنّ الفترة الانتدابية الفرنسية على سورية كانت كارثة اقتصادية. فقد

42- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay, London*, Oxford University Press, 1968.

عمّقت الرباط الاستعماري لسورية وجعلتها جزءاً من الاقتصاد الفرنسي، وسيطر «بنك سورية ولبنان» على نقد البلاد ما جعله يفرض أجواءً نقدية لمصلحة رجال الأعمال في فرنسا. وطغت البضائع الفرنسية على أسواق سورية، وفُرض على قطاعاتها المنتجة، وخاصة الزراعة، التخصّص في منتجات تحتاجها مصانع فرنسا كالقطن والحرير والتبغ والحبوب.

أصبح اقتصاد سورية مسخاً تبعيّاً فلم تبنِ فرنسا بنية تحتية حديثة كما كان متوقعاً بموجب الانتداب، وخرّبت دورة سورية الطبيعية التي تكوّنت عبر قرون، وأضعفت مدنها كمراكز إقليمية هامة تشكّل نواة علاقات تجارية بين مناطقها والدول الأخرى. وعلى سبيل المثال كانت حلب تُعتبر أعظم مدينة في المشرق، إلى أن جاء الانتداب الفرنسي فسدّ عليها سبل التجارة والعلاقات مع شمال العراق وخاصة مع الموصل وجنوب تركيا الناطق بالعربية والسريانية والكردية، وخرّب إطلالة حلب البحرية على العالم الخارجي بسلخ لواء الإسكندرون الذي كان مرفأ حلب الطبيعي. فتحوّلت حلب إلى مدينة محلية وإن بقيت كبيرة، وفقدت أهميتها. وأضعفت التجزئة الاستعمارية التي خلقها الانتداب التواصل الاقتصادي، ففقدت دمشق أيضاً إطلالتها الطبيعية على المتوسط عبر مرفأ بيروت لتصبح مدينة داخلية وأقيمت حدود بين المنطقتين البريطانية والفرنسية، ففقدت سورية تواصلها مع فلسطين (وشرق الأردن) ومع العراق. وفي غياب أسواق خارجية ارتدّت الصناعات والمنتجات السورية إلى أسواقها الداخلية. ولكن ذلك كان حلاً جزئياً إذ إنّ فرنسا أغرقت أسواق سورية الداخلية بالبضائع الفرنسية التي تمتّعت بحسومات جمركية ومعاملة تفاضلية.

مقارنة بازدهار البنية التحتية والتطور الاقتصادي في لبنان من 1920 إلى 1943، كان نمو سورية في الفترة الانتدابية ضعيفاً، ولكن ذلك لم يمنع انتشار مظاهر الحداثة فيها تدريجياً، كازدياد عدد السيارات وتراجع استعمال الدوابّ للنقل، وخاصة بعد شق الطرق المعبّدة في المدن الرئيسية[43]. كما ظهرت خدمات عصرية عديدة كالبريد والبرق والهاتف، ومحطات إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، التي أسّستها شركات فرنسية وبلجيكية. فأُنيرت المدن الرئيسية وأُمدّت المصانع بالكهرباء لتشغيل ماكينات الإنتاج.

ولتعزيز القطاع الصناعي السوري، أزيلت الرسوم الجمركية عن استيراد الآليات والمحروقات، ورُفعت نسبتها على استيراد النسيج لحماية الإنتاج الوطني. وساهمت تحويلات

43- Sa'id Himadeh, *Economic organization of Syria*, New York, AMS, 1973.

المغتربين السوريين واستثماراتهم المباشرة في ازدهار حركة تأسيس المصانع وخاصة منذ الثلاثينات. ففي العام 1932، بلغ عدد المصانع 148، وعام 1934 بنت «شركة نفط العراق» خط أنابيب نفط من كركوك إلى طرابلس في شمال لبنان، يمرّ معظمه في الأراضي السورية، ما خلق خمسة آلاف فرصة عمل في سورية. وكانت سورية تعاني من الأمّية المرتفعة في صفوف البالغين ومن فقدان اليد العاملة الخبيرة فكان معظم المهندسين والتقنيين في مصانعها وشركاتها من الأوروبيين.

وجرى افتتاح مئات المدارس خلال مرحلة الانتداب بإشراف فرنسي بمعدّل 15 إلى 20 مدرسة سنويّاً. ولكن الأمر اقتصر على المرحلة الابتدائية، إذ في وقت كان فيه عدد سكان سورية ثلاثة ملايين نسمة لم يزد عدد المدارس الثانوية الرسمية عن 13 مدرسة تستقبل خمسة آلاف تلميذ. وبعد أكثر من عشرين عاماً من الانتداب، لم يسجّل معدّل الأمّية إلا هبوطاً معتدلاً (من 90 بالمئة عام 1921 إلى 80 بالمئة عام 1944)، وبقي عدد المدارس الرسمية، على ضعفها، قليلاً. وطيلة الفترة الانتدابية ولسنوات عدّة بعد الاستقلال، كانت المدارس الخاصة ذات المنحى المذهبي (إسلامية ومسيحية) والإثني (أرمن، أكراد، ..) أو تحت إدارة أجنبية (إرساليات ولاييك) أقوى من المدارس الرسمية، ما صبغ التربية والتعليم بهوية خصوصية طائفية إثنية ولكن ليست وطنية. ورغم أنّ عدد خرّيجي المدارس والمعاهد كان يزداد باطّراد، إلا أنّه بقي قليلاً نسبيّاً، وكانوا يشكون من عزلة وغربة لعجزهم عن الانتساب إلى الطبقات الغنية، الإقطاعية والتجارية العريقة، والتي كانت رجعية ومتخلّفة في ذهنيتها وأساليب تفكيرها وفي انغلاقها التقليدي. ورغم ذلك، فإذا أضفنا إلى هذه النواة المتعلّمة مظاهر التمدّن والعمران الجديد، تبدّت لنا فسحة ظهرت عليها طبقة وسطى جديدة بتطلّعات مستقبلية وانفتاح فكري.

في الفترة الانتدابية، أقام معظم سكّان سورية في الأرياف حيث هيمن الإقطاع وكبار الملاّكين وتفشّى الظلم والاستبداد. وقد تصرّف الانتداب في مسألة ملكية الأراضي بما يتلاءم مع مصالح فرنسا، فكانت سياسة فرنسا رجعية تسبّبت في تفاقم مشاكل الزراعة وعمّقت إفقار سكان الأرياف. فما كان مُلكاً للسلطنة العثمانية اعتبرته سلطة الانتداب أراضي أميرية وبيع إلى كبار الملاكين. وما كان مشاعاً في منطقة الجزيرة شمال سورية مُنح لشيوخ القبائل حيث باتت الأراضي ملكهم الخاص. واعترفت فرنسا بأحقّيّة عائلات كبرى فيما ادّعته من أملاك ولو كان هذا الادعاء يستند إلى أوراق مزيّفة أو إلى شهود زور. وقامت ببيع مساحات

شاسعة من أراضي الوقف الإسلامي لكبار الملاكين والشركات. وهكذا خلق الانتداب شريحة واسعة من كبار الملاكين والإقطاع الريفي وزعماء القبائل، أصبحوا جميعاً من مؤيدي فرنسا، ما عزّز ثرواتهم بإشراف سلطة فرنسية كان يجب أن تكون أكثر عدالة وديمقراطية، مقارنة بالعهد العثماني السابق. وباتوا يملكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي لم يروها أو يزوروها سابقاً ولم يزوروها لاحقاً. فيما رزح أغلبية سكان الريف في الفقر والحرمان والتخلّف، وعمل الفلاحون أجرَاء لدى كبار الملاكين.

أما أراضي جبل الدروز وجبال العلويين وحوران فقد كان وضعها استثنائياً حيث غلبها قبل دخول الفرنسيين إلى البلاد طابع الملكيات الصغرى والمتوسطة المساحة. ولكن هذه المناطق كانت فقيرة لأنّ الكثافة السكانية ضغطت على الأراضي المزروعة وأدّت إلى نزوح الناس إلى المدن الكبرى.

لقد وعدت السلطة الانتدابية في العشرينات أنّها ستوزّع الأراضي على صغار الملاكين في كل أنحاء سورية، ولم يحدث ذلك طيلة زمن الانتداب. ولكن على الأقل أسّس الفرنسيون إدارة عقارية لتسجيل الأراضي وفرض إثبات الملكية الشخصية عبر صكوك وشهادات وفق خطّة عشرية بدأت عام 1923 وانتهت في 1933. ولم تنجح الخطة في تحقيق أهدافها بسبب الإجراءات المعقّدة الجديدة على السوريين والعدد الكبير للملاكين. فقرّرت فرنسا إطالة أمد هذه الخطة لعشر سنوات أخرى تنتهي في 1943. وحتى بعد انتهاء الفترة الثانية، بيّنت سجلات العام 1942 أنّ نسبة تسجيل الأراضي لم تتجاوز 50 بالمئة من مجموع الملكيات الخاصة في سورية. وجاء الاستقلال ولمّا تكتمل مسألة تسجيل الأراضي، ما سيحدث أزمات مزمنة لعدّة عقود.

وحول تمويل القطاع الزراعي، فقد منحت المصارف قروضاً لكبار الملاكين فقط لإدراكها أنّ هؤلاء قادرون على التسديد، دون أن يكون للمُدينين أي علاقة بالزراعة. إذ بدلاً من استعمال الأموال في استثمارات زراعية، وظّف كبار الملاكين المال في تجارة الربا وأقرضوا مبالغ صغيرة للفلاحين بفائدة مرتفعة وصلت أحياناً إلى 50% سنويّاً. وعندما عجز الفلاحون عن سداد الدين مع الفائدة في الوقت المحدّد، خسروا ما عندهم من قطع أرض صغيرة أو منازل أو مواسم، وخضعوا لحياة الفقر المدقع والعمل لدى الإقطاعي الذي أقرضهم المال. ولذا لم يكن ثمّة استثمار في الأراضي الزراعية أو في تطوير وسائل الزراعة وتطويرها وتحسين التربة واستعمال المبيدات الحديثة وعلاج وتطوير نسل الدوابّ والمواشي والطيور طيلة الفترة

الانتدابية. فتراجع الإنتاج وأصبح الناس يترحّمون على أيام الأتراك «المتخلّفين» مقارنة بالفرنسيين «المتطوّرين». فقد ابتلع كبار الملاكين والإقطاعيين الأراضي في عهد الانتداب ثم استعبدوا الفلاحين بشكل غير مسبوق، وارتفعت نسبة البطالة والفقر في الريف، وانهارت أجور الفلاحين في العشرينات عما كانت عليه في زمن الأتراك. ثم هبطت الأجور مجدداً عام 1935 إلى نصف ما كانت عليه عام 1929.

أما في مسألة الريّ، فقد قامت مؤسسة فرنسية بدراسة إمكانية استغلال أنهار العاصي والفرات واليرموك، وأكّدت الدراسة أنّ موارد المياه أكثر من كافية لقيام مشاريع ريّ كبرى. واقترحت الدراسة مجموعة مشاريع بقي معظمها دون تنفيذ في الفترة الانتدابية. ولم تكترث السلطة الانتدابية لمسألة مكننة الزراعة، فلم تستورد الجرارات الزراعية أو أي أدوات أخرى لاستغلال إمكانيات سورية الزراعية الهائلة. وحتى العام 1942، لم يزد عدد الجرارات في سورية عن 25، مع أنّ الحاجة كانت ماسّة لآلاف الجرارات.

في ظل هذه الظروف المأسوية، لم تتحرّك حكومة «الكتلة الوطنية» لإصدار قرارات أو مشاريع قوانين تحسّن الظروف المعيشية والاقتصادية المزرية التي عانى منها معظم السكان. ولم تكترث لتنظيم العلاقة بين الفلاحين والإقطاع في تحديد الأجور وقوانين العمل. وإذ فُرضت الضرائب على الأُجَراء والمزارعين، لم تقدّم الحكومة أي خدمات تُذكر، فلا علاج صحي في الأرياف رغم انتشار الأوبئة الخطيرة كالتراكوما والسلّ والملاريا والأنيميا (سوء التغذية)، ولا مدارس في معظم قرى سورية وبلداتها.

ورغم انتشار المصانع المتواضع إلا أنّ نسبة العمالة السورية في القطاع الصناعي في ثلاثينات القرن العشرين باتت أقّل منها في ظل الحكم التركي قبل سنة 1914. ففي العام 1913، بلغ عدد عمال الصناعة في سورية ولبنان 308525 عاملاً، هبط إلى 204000 عام 1937، منهم 33 ألفاً فقط في مصانع نشأت في ظل الانتداب. أما معدّل الدخل السنوي الثابت، فقد هبط في الفترة نفسها إلى دون ما كان قد بلغه عام 1913، في ظروف عمل بالغة الصعوبة ومضرّة بصحّة الإنسان، حيث كان معدّل ساعات العمل الأسبوعي 54 ساعة، وكانت تصل إلى 90 ساعة أحياناً. وأمام ضغط العمّال وممثليهم، لم تستجب السلطة الفرنسية لتعيين مراقبين لظروف العمل أو إصدار قوانين تحمي العمّال أو تمنع تشغيل الأطفال دون الثامنة عشرة.

تأسّست أول نقابة عمالية في سورية عام 1926 في قطاع النسيج، تلتها نقابة لعمال المطابع ونقابات أخرى. وفي الثلاثينات، وقعت تظاهرات عمالية وإضرابات للشكوى من ظروف

العمل. وأمام هذا الوضع، صدر قانون ينظّم المهن ويحدّد بعض أوجه العلاقة بين ربّ العمل والعامل، ولكنه فرض شروطاً على العمّال حول الأجور والرواتب، وعقوبات على التظاهر والإضراب. وإذ انهار سعر صرف الفرنك الفرنسي وانخفضت القدرة الشرائية للأجور في سورية، منع القانون العمّال من الاعتراض. فما كان منهم إلا أن نظّموا صفوفهم وأسّسوا المزيد من النقابات.

وفي أيّار 1936، عقدت النقابات العمالية مؤتمراً في دمشق وخرجت بلائحة مطالب حول زيادة الأجور لتتوافق مع ارتفاع الأسعار والالتزام بيوم عمل لا يزيد عن 8 ساعات، وحظر تشغيل الأطفال، وسنّ قوانين تحترم العمل النقابي، وإنشاء مفوّضية حكومية تنظر بشكاوى العمال وتتوسّط لدى أرباب العمل[44]. وعندما رفضت الحكومة هذه المطالب وفشل اجتماع ضمّ ممثلين عن الحكومة والنقابات وأرباب العمل، صعّدت النقابات الموقف ودعت إلى توسيع العمل المطلبي في مؤتمر عام ضمّ ممثّلي العمال في جميع المناطق السورية. وبالفعل انعقد هذا المؤتمر في آذار 1938، ونجم عنه ولادة الاتحاد العمالي العامّ لنقابات سورية ووضع مبادئ حول صفاء الحركة العمالية واقتصار تمثيلها وقيادتها على العمال فقط، والنضال لزيادة الأجور وتشريع الحد الأدنى للأجور وعطلة سنوية مدفوعة كما هو معمول به في أوروبا، ويوم عمل لا يزيد عن 8 ساعات. وأغضب تنظيم الطبقة العاملة لصفوفها أرباب العمل واعتبروا أن مطالبها تتعارض مع تقاليد البلد والعرف السائد. أمّا الحكومة فقد اعترفت بحق تأسيس الاتحادات العمالية في 47 مهنة عام 1939 ولكنّها لم تسنّ أي قوانين تقرّ مطالب العمال[45].

وأمام عداء الطبقة السياسية السورية وسلطة الانتداب والإقطاع وأرباب العمل، لم يصل الجسم النقابي في سورية وحتى في الفترة الاستقلالية إلى القوّة التي بلغها مثيله اللبناني في الستينات وأواسط السبعينات.

ولادة الدولة الوطنية

في حين كانت سورية تبني قدراتها الوطنية وتسعى للتخلّص من الانتداب الفرنسي ولنيل الاستقلال، لم يغِب عن أنظار زعمائها ما يجري في فلسطين حيث اختلف نمط الانتداب

44- *Conditions of Work in Syria and Lebanon under French Mandate*, International Labour Review, vol. 39, n°. 4, April 1939, pp. 513 – 526.

45- عبدالله حنّا، الحركة العمالية في سورية ولبنان **1900 – 1945**، دمشق، دار دمشق، 1973.

البريطاني جذرياً عن مثيله الفرنسي. لقد أقلقت سياسة الانتداب البريطاني الشعب الفلسطيني وقيادته لأنّها كانت تتحرّك ضد مصالح الفلسطينيين ما يفيد الاستيطان اليهودي وميليشيات الحركة الصهيونية. فبريطانيا نكثت بوعدها منح الحكم الذاتي للفلسطينيين ورفضت الاستجابة لمطالبهم بوقف الهجرة اليهودية إلى بلادهم، ثم فتحت الباب ومنذ سنة 1933 لهجرة يهودية واسعة من أوروبا، وسمحت للمنظّمات الصهيونية بالتسلّح، في حين منعت ذلك عن الفلسطينيين. ولذلك وصل الفلسطينيون إلى وضع لا يطاق في أواسط الثلاثينات، وقد تبيّن أنّ بلادهم على وشك أن تضيع من أيديهم. فانطلقوا في ثورة ضد الاحتلال البريطاني[46] في نيسان 1936 استمرّت إلى خريف 1939. وكان المطلب الأول للثورة الفلسطينية تطبيق البند الثاني من وثيقة عصبة الأمم، التي شرّعت الانتداب البريطاني، والقاضي بخلق حكومة وطنية فلسطينية وتقديم الدعم لقيام مؤسسات دولة فلسطينية. والمطلب الثاني هو وقف الهجرة اليهودية وإبطال نشاط الانتداب في نقل ملكية الأراضي إلى المهاجرين اليهود.

مسّ الوضع الفلسطيني السوريين في الصميم، في فترة لم تكن فيها فكرة المواطنية السورية مقتصرة على حدود سورية الانتدابية، بل كانت مشاعر السوريين نحو فلسطين تقوم على اعتبار فلسطين جزءاً من الوطن يتعرّض لاغتصاب منظّم على أيدي الإنكليز والحركة الصهيونية، وأنّ سعي أبناء فلسطين للحرية والاستقلال هو جزء من ثورة سورية عامّة ضد الاستعمار. ولذا، كان طبيعياً تدفّق آلاف المتطوعين السوريين للمساهمة في الثورة الفلسطينية في الثلاثينات وقيام سوريين وفلسطينيين بتأسيس «لجنة الجهاد المركزية» في دمشق امتدّت إلى لبنان لجمع المال والحاجيات والأسلحة والمواد التموينية لدعم المجاهدين ضد الاحتلال البريطاني وضد العصابات المسلّحة اليهودية، ولفتح مستوصفات تعنى بالجرحى. وخلقت هذه الأجواء المتعاطفة مع ثورة 1936 الفلسطينية تحرّكاً بشرياً من سورية وشرق الأردن ولبنان لدعم صمود الداخل الفلسطيني، رغم الحدود التي وضعتها السلطات الانتدابية الفرنسية والبريطانية. ما أحيا ذاكرة الناس أنّ الحال الاجتماعية والبشرية في بلاد الشام كانت واحدة قبل الاستعمار الغربي. وردّت سلطات الانتداب بتثبيت الحدود بين الانتدابين، فأنفقت السلطات البريطانية من موازنة فلسطين على بناء أسلاك شائكة على حدود فلسطين مع سورية ولبنان،

46- Philip S. Khoury, «Divided loyalties? Syria and the question of Palestine, 1919 -39», *Middle Eastern Studies*, vol. 21, no. 3, July 1985, pp. 324-48.

موظّفة لهذه الغاية عمالاً يهوداً. وعملت على تعديل الحدود بين لبنان و فلسطين بسلخ مساحة ألف كلم مربّع (هو أصبع الجليل ووادي الحولة) وضمّه إلى الانتداب البريطاني ليصبح فيما بعد جزءاً من دولة لليهود (ما خفّض مساحة لبنان من 11 ألف كلم مربّع إلى 10400 كلم مربّع).

وإذ التقت القوى الاستقلالية في سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين على مركزية القضية الفسلطينية واستجابت لنفير القومية العربية، استفادت قوى تقليدية في العراق ومصر والجزيرة العربية من موجة العروبة فركبتها بدعم بريطاني. وكانت بريطانيا تشعر بأنّها مَدينة لليهود بموجب وعد بلفور، ومَدينة لشريف مكّة لوقوفه إلى جانب الإنكليز ضد الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. فلم تجد تعارضاً بين دعم الحركة الصهيونية في فلسطين وبين تعيين الأمير عبدالله ابن الشريف حسين ملكاً على شرق الأردن، وتعويض الأمير فيصل ابن الشريف حسين فقدانه لعرش سورية بتعيينه ملكاً على العراق، وفي دعم مشاريع جماعية عربية كجامعة الدول العربية تحت إشرافها.

في تلك الفترة تأسّست في شبه الجزيرة العربية المملكة العربية السعودية عام 1932 بتوحيد نجد والحجاز ومناطق أخرى تحت لواء آل سعود، ما قلّص نفوذ بريطانيا وأنهى مملكة الحجاز الهاشمية. وأصبح فاروق ملكاً على مصر. فالتقى الملوك في البلدان الأربعة، مصر والسعودية وشرق الأردن والعراق، على رفع راية العروبة ولكن ليس لمحاربة الاستعمار والنضال ضد الإنكليز وإنقاذ فلسطين، كما كانت القوى الشعبية في سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن تأمل، بل للتنافس فيما بينهم للسيطرة على سورية وفلسطين. والتقت أولويات هؤلاء الملوك على إخماد ثورة فلسطين خوفاً من امتدادها إلى ممالكهم، وطلبوا من بريطانيا أن تقدّم بعض التنازلات للفلسطينيين. فأحدثت سياسة هؤلاء الملوك خرقاً في ديمومة الثورة المشتعلة في فلسطين، إذ ما إن قدّمت لندن مشروعاً لفلسطين باسم «الكتاب الأبيض» حتى أوعز الملوك العرب أنّ الغاية من الثورة تحققت، وبدأت الثورة تتلاشى فيما تحسّن موقع الملوك تجاه شعوبهم. ولكن بريطانيا لم تقرن القول بالفعل، ولم تقدّم عملياً أيّ تنازل يذكر، لا بل استغلّت لحظة ضعف الثورة لقمعها وإزاحة القيادة الوطنية الفلسطينية كعامل مؤثّر في مجرى أحداث المنطقة. وهكذا خرج الأمر من يد الفلسطينيين أنفسهم لتصبح قضيّة بلادهم، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، رهن تجاذبات الأنظمة العربية والنوايا البريطانية ثم الأميركية. وادّعى الملوك العرب الذين أبقوا على علاقة حميمة مع بريطانيا، حمل لواء النضال لإنقاذ فلسطين. ما

أدّى إلى إزالة الفلسطينيين كقوّة على الأرض وفسح المجال للحركة الصهيونية لتسيطر على فلسطين.

وإذ كان نفوذ الملوك الأربعة في فلسطين محدوداً بسبب الإنكليز وطموحات اليهود، كانت سورية هي ميدان الصراع الحقيقي لهؤلاء الملوك. فقد شرعت الأسرة السعودية منذ 1934 في منافسة الأسرة الهاشمية في شرق الأردن والعراق[47]. وأخذ الملوك يتدخّلون مباشرة في قضايا سورية الداخلية، وتحوّل تدخّلهم إلى صراع مفتوح بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، حيث دعمت أميركا السعودية التي كان لها دور في ولادتها، ووالى الهاشميون ربيبتهم بريطانيا، فيما انضم الملك المصري إلى هذا الصراع ولكن إلى جانب السعودية، ما فتح عليه عدم رضى بريطاني. وأصبحت الحياة السياسية السورية ميداناً للملوك الأربعة، فدعم عبدالله ملك الأردن الدكتور شهبندر الذي كان هاشمي الهوى وزعيم المعارضة السورية، ودعم الملك عبدالعزيز ابن سعود «الكتلة الوطنية» وخاصة شكري القوتلي الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية. وأثارت التدخّلات العربية توتّراً وتمزّقاً في سورية أضعفت وحدتها الداخلية تجاه الانتداب، وخلقت عداوات بين الفئات والأحزاب والشخصيات.

وشهد عام 1939 انهيار الحكومة التي قادتها «الكتلة الوطنية». فقد عزمت فرنسا على التفلّت من المعاهدة مع سورية، ورفضت تجديد التنازلات التي كان بنك سورية ولبنان قد قدّمها موقتاً للحكومة السورية، وأخذت موقفاً في مسألة قطاع النفط لصالح «شركة البترول العراقي» البريطانية، التي تملك فيها فرنسا حصّة هامة، ضدّ مصلحة سورية. وإذ بلغ الرأي العام السوري أنّ الحكومة لم تتحرّك لحماية الحقوق السورية في هذه الملفات، تصاعدت المعارضة الشعبية ووقع انشقاق في صفوف «الكتلة الوطنية» بين مؤيد لسياسة الحكومة ومعارض لها.

وعملت المخابرات الفرنسية على إفشال مفاعيل المعاهدة في المناطق السورية، لمنع الحكومة المركزية من فرض سلطتها وهيبتها في أنحاء البلاد. فكان الفرنسيون يجولون في مناطق الدروز والعلويين والبدو، في جبل الدروز وحوران واللاذقية ومنطقة الجزيرة، ويحرّضون السكان والزعماء المحليّين على رفض السلطة المركزية والعمل على الانفصال الذي وعدتهم به

47- عندما رفض الشريف حسين الموافقة على وعد بلفور الذي يمنح اليهود دولة في فلسطين وعلى تنازلات أخرى تخلّى عنه الإنكليز، فسقطت الحجاز بأيدي قوات آل سعود النجدية عام 1924. وترك الشريف مكّة ثم أقام في قبرص حتى توفي هناك عام 1931.

فرنسا في بداية الانتداب. وكانت الدعاوى الفرنسية أكثر قبولاً في لواء الإسكندرون، حيث شكّلت الأقلية التركية نسبة 39 بالمئة من سكانه مقابل 61 بالمئة من العرب والأرمن. وتدريجياً استطاعت فرنسا منح تركيا السيادة على اللواء أمام فشل حكومة سورية في منع ذلك. ففي العام 1939 صوّت البرلمان الفرنسي، لا السوري، على التنازل عن لواء الإسكندرون لتركيا، ورفض البرلمان الفرنسي في الوقت نفسه التصديق على المعاهدة مع سورية. وعندما وصلت الأخبار إلى سورية أنّ فرنسا أعطت الإسكندرون لتركيا ورفضت إبرام المعاهدة التي وقعتها مع حكومة دمشق، أنذرت الأجواء باندلاع ثورة سورية جديدة.

أمام خسارة الإسكندرون وإحكام فرنسا قبضتها على سورية وتزكية النعرات الانفصالية، انقسمت الحكومة السورية على نفسها وفقدت سلطتها على البلاد، وانطلقت تظاهرات في المدن واجهها العسكر الفرنسي بالقمع وقوّة السلاح وباعتقالات جماعية للمواطنين، وباقتحامات عنيفة للأحياء. وخاف المفوّض الفرنسي غبريال بيو أن يفلت زمام الأمور فعلّق الدستور مجدّداً وحلّ البرلمان وعيّن مجلس مدراء غير سياسي مكان الحكومة يحكم بمراسيم صادرة عنه شخصياً، في حين واصل العمل على تجزئة سورية ضمن خطة إدارة ذاتية لجبل الدروز ولجبال العلويين. أمّا منطقة الجزيرة فقد أخضعها المفوّض للإدارة الفرنسية المباشرة بسبب ثرواتها الطبيعية. وهكذا بعد عشرين عاماً من الانتداب راوحت سورية مكانها في بناء دولتها الوطنية.

أتت الخطوات الخطيرة التي أقدمت عليها سلطات الانتداب الأجنبي في سورية وفلسطين في وقت كانت أوروبا تسير بخطىً متسارعة نحو حرب عالمية ثانية في أيلول 1939. وعندما انهارت الجبهة الفرنسية أمام جيوش هتلر عام 1940، وبات الجيش الألماني يطلّ على بريطانيا عبر قنال المانش ويقصف لندن بشكل يومي في الغرب، ويغزو روسيا في الشرق لتصبح كامل أوروبا تحت نفوذه، دخلت الولايات المتحدة الحرب التي استمرّت حتى العام 1945. وقبل نهاية الحرب، كان الحلفاء يراجعون سياساتهم تجاه البلدان التي خضعت لسيطرتهم ويرون ضرورة استبدال الهيمنة العسكرية المباشرة عليها بعلاقات نفوذ واتفاقات. وتفاوتت وجهات النظر بين فرنسا وبريطانيا وأميركا حول المستعمرات، فضغطت لندن نحو استقلال لبنان وسورية من السيطرة الفرنسية، والحرب لمّا تنته بعد في أوروبا في لحظة ضعف فرنسا، وفي وقت كانت باريس نفسها تحت الاحتلال الألماني. لقد كانت أمنية الناس في سورية والبلدان العربية الواقعة تحت نير الاستعمار الفرنسي والبريطاني أن تحقّق ألمانيا الهتلرية الفوز الساحق على فرنسا وبريطانيا فيزول الاستعمار. وبدت هذه الأمنية قيد التنفيذ عام 1941، عندما دخل

الجيش الألماني منطقة البلقان ووصل إلى شواطئ اليونان وبات على حدود تركيا. فيما زحفت جيوش هتلر بقيادة رومل في شمال أفريقيا ودخلت مصر وباتت في طريقها إلى الإسكندرية.

ورغم أنّ العراق حكمته أسرة هاشمية بريطانية الهوى، فإنّ قادة جيشه لقوا تدريبهم في ألمانيا، وكانوا على صداقة مع الألمان، ولم يوافقوا على دعم مجهود بريطانيا الحربي. فكانت بريطانيا تخاف دوماً أن يتدخّل الألمان عبر عسكرييهم وعملائهم الموجودين داخل العرق، فينقلب العراق إلى جانب ألمانيا ويهدّد مصالحها في الخليج العربي وفي الهند. وبالفعل، ففي أيّار 1941، ثارت وحدات من الجيش العراقي لدعم الزعيم السياسي رشيد عالي الكيلاني وخاضت اشتباكات ضدّ الجيش البريطاني. وأثارت «ثورة الكيلاني» في العراق مشاعر السوريين والعرب، وتحمّس وطنيون سوريون لنجدة إخوانهم العراقيين. وانطلقت مجموعات من المتطوعين كان بينهم أكرم الحوراني (وهو محام من مدينة حماة)، وعفيف البزري[48] (وهو لبناني من صيدا نشأ في دمشق منذ العشرينات وأصبح قائداً للجيش السوري بعد استقلال سوريا) إلى العراق للقتال ضد الإنكليز. ولم يكن الكيلاني ساذجاً إلى درجة الوقوف إلى جانب ألمانيا النازية ضد الإنكليز، بل كان وطنيّاً نظر إلى مصلحة بلاده والبلدان العربية الشقيقة، وأراد اغتنام لحظة ضعف بريطانيا أمام ألمانيا ليدفع نحو استقلال العراق.

قبل الإقدام على حركته، كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت ودخلتها بريطانيا عام 1940. كان الكيلاني رئيساً لحكومة العراق ولم يكن منحازاً إلى ألمانيا. فوجّه عرضاً لبريطانيا بأنّ العراق مستعدّ للحرب إلى جانبها ضد ألمانيا إذا وافقت بريطانيا على العمل على ولادة دولة فلسطينية مستقلة. إلا أنّ ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، صاحب العلاقات الحميمة مع الحركة الصهيونية في بريطانيا ومع آل روتشلد والزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، رفض عرض الكيلاني. فقام الكيلاني بحركته عام 1941.

ولمواجهة ثورة الكيلاني، اعتمدت بريطانيا على جيش شرق الأردن (المعروف بـ«الفيلق العربي Arab Legion» الذي أنشأه الإنكليز عام 1923 لدعم الملك عبدالله، والذي كان بإمرة ضباط إنكليز أبرزهم جون غلوب باشا). وساعد هذا الجيش في إخماد حركة الكيلاني. وبعد أسبوع من انتهاء حركة الكيلاني، غزت بريطانيا بمساعدة «الفرنسيين الأحرار» سورية

48- مجلة المنابر، بيروت، آذار 1989، حديث مع عفيف البزري: «لبنان مسقط رأسي ولا يمكن أن أكون حيادياً في الشهادة بلبنان. أهلي هنا في لبنان كما أهلي هناك في سوريا».

ولبنان. وكان السبب المباشر للغزو هو سماح سلطات الانتداب الفرنسي في البلدين لطائرات ألمانية بالتزوّد بالوقود وهي في طريقها لمساعدة حركة الكيلاني في العراق (وكانت السلطة الانتدابية تتبع لحكومة فيشي المتعاونة مع الألمان في فرنسا). وخلال شهر، استطاعت القوات البريطانية الفرنسية المشتركة احتلال لبنان وسورية. ولضمان دعم الشعبين لهذا الغزو، وعد الجنرال كاترو، المرابط في مصر، وباسم الجنرال ديغول رئيس حكومة فرنسا الحرّة من لندن، أنّ فرنسا ستمنح لبنان وسورية استقلالاً ناجزاً غير مشروط، وأنّها لن تتدخّل إذا اتّفق البلدان على الاندماج في دولة واحدة. وقدّمت بريطانيا ضمانات بأنّ ما وعد به كاترو سيتحقق.

ولكن بعدما وصل الحليفان إلى أهدافهما، وبات لبنان وسورية تحت الاحتلال العسكري، تبيّن أنّ وعودهما كانت لأهداف بروباغندا حتى لا يقاوم أبناء البلاد دخول الجيوش الغازية. وتبيّن زيف الوعود عندما صرّح ديغول أنّ استقلال البلدين لن يتم قبل توقيعهما معاهدات مع حكومة فرنسا الحرّة تؤكّد سيطرة فرنسا الاقتصادية والعسكرية والثقافية على لبنان وسورية. وحتى ذلك الحين، ستبقى وثيقة عصبة الأمم الانتدابية هي النافذة. وعيّن ديغول الجنرال كاترو «مندوباً عاماً» للبلدين معاً، ومنحه كافة صلاحيات المفوّض السامي كما في السابق. أمّا الإنكليز فلم يلتزموا بضماناتهم بل أقاموا بعثة ديبلوماسية لسورية ولبنان وفرضوا نظام الجنيه الإسترليني بدل الفرنك الفرنسي كعملة للتبادل التجاري على البلدين ووضعوا هذا النظام النقدي تحت إشراف المكتب التجاري الأنغلو – أميركي في القاهرة. واستمرّ اعتراف بريطانيا بحق فرنسا في الانتداب على سورية ولبنان، إلا أنّها لم تكن متيّمة بفرنسا بل نظرت إلى مصالحها أولاً. ولم يكن من مصلحتها أن يستتبّ وضع فرنسا في مستعمراتها بعد الحرب، ولذلك عملت ما بوسعها لـ«خربطة» الوضع لغير مصلحة فرنسا، وبات مندوبها في بيروت، الجنرال سبيرز، يعد اللبنانيين والسوريين بأنّ بريطانيا ستلتزم بضمانها لاستقلال البلدين[49].

لم تكن فرنسا في وضع يسمح لها بمناهضة بريطانيا ورغباتها. فرغم مواصلة الفرنسيين تعطيل الدستور في لبنان وسورية، فإنّ بريطانيا ضغطت على فرنسا لعودة الدستورين. وتراجعت فرنسا عام 1942 عن إجراءاتها السابقة وأنهت الحكم الذاتي ووافقت على أن تكون محافظة اللاذقية تحت السيادة السورية المباشرة. ثم ضغطت بريطانيا ثانية للسماح للسوريين

49- Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, London, Oxford University Press, 1958, last chapter on the transfer of power in 1946.

بإجراء انتخابات برلمانية في تموز 1943 فازت جرّاءها «الكتلة الوطنية» بأغلبية ساحقة وانتُخب زعيمها شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. ومن ناحية أخرى برزت في لبنان قيادة وطنية جديدة مع رئيس جمهورية ماروني هو بشارة الخوري، رئيس «الكتلة الدستورية»، الذي بدوره سمّى الزعيم السنّي رياض الصلح رئيساً للوزراء في أيلول من العام نفسه. وقام البرلمان اللبناني بتعديل دستوره وحذف أي إشارة إلى فرنسا والانتداب. فما كان من السلطة الانتدابية إلا أن اعتقلت رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومعظم الوزراء. وردّ لبنان بإضراب عامّ وتظاهرات شعبية حاول الفرنسيون قمعها بالقوّة. ولكن في النهاية رضخت فرنسا لضغط أنغلو - أميركي وتهديد بريطاني بالتدخّل العسكري إذا لم تطلق سراح رجال الحكومة اللبنانية ضمن مهلة قصيرة. فحصل لبنان على استقلاله يوم 22 تشرين الثاني 1943.

وتشجّعت سورية وعدّل برلمانُها الدستور في الاتجاه اللبناني نفسه فوافقت فرنسا على مطالب البلدين وعلى مبدأ انسحاب الجيش الفرنسي من البلاد وتسليم المصالح والإدارات العامة للحكومة الوطنية. ولكن مصالح كثيرة كانت ما تزال بأيدي الفرنسيين وتطال كلا البلدين. فاتفقت حكومتا البلدين أن تنتقل هذه «المصالح المشتركة» من أيدٍ فرنسية إلى أيدٍ وطنية على أن تجري معالجة إدارتها وتوزيع مسؤولياتها بين البلدين فيما بعد. وسرعان ما قامت السعودية والعراق ومصر بالاعتراف بسورية ولبنان، وبذلك حصل لبنان على اعتراف العرب بأنّ الأقضية التي احتسبتها فرنسا عام 1920 ضمن حدود دولة لبنان الكبير (في الشمال والبقاع والجنوب) هي لبنانية. ولم تستسغ سورية الاعتراف العربي بلبنان لأنّه يؤكّد التقسيم الاستعماري، ورفضت طلب لبنان إقامة علاقات ديبلوماسية وتبادل سفراء معها، لأنّها لم تعتبر لبنان بلداً آخر مستقلاً عنها، ولأنّها جزعت أن يصل الأمر إلى طلاق اقتصادي بين البلدين بعد قرون من وحدة الحال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمن الأمبراطورية العثمانية.

في الأشهر التالية اعترف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة باستقلال كل من البلدين واستقلاله. وفيما المفاوضات جارية لتأسيس منظمة دولية جديدة تحلّ مكان عصبة الأمم، وتقتصر عضويتها على دول الحلفاء الذين خاضوا الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا، قام لبنان وسورية بإعلان الحرب على ألمانيا في شباط 1945، فاستحقّا الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو. كما شارك البلدان في اجتماعات تحضيرية لتأسيس منظمة مشابهة تجمع الدول العربية، أدّت إلى ولادة جامعة الدول العربية في آذار 1945.

إستقلال سورية

في تلك الأثناء كانت أزمة تطلّ برأسها بين فرنسا التي تحرّرت من الاحتلال النازي، والحكومة السورية، لأنّ هذه الأخيرة قامت بخطوة اعتبرتها فرنسا معادية. ذلك أنّ سورية قرّرت منع التدريس باللغة الفرنسية في المدارس، ما أثار غضب باريس التي جدّدت مطالبها حول الأمور التي كانت تعكس مخاوف فرنسية من أنّ سورية تجانبها العداء، وأنّها ستنهي الروابط مع فرنسا عندما تحقّق الاستقلال، وهذا ما لم يفكّر أن يفعله لبنان. وأصرّت باريس على سورية أن توقّع اتفاقاً يضمن استعمال اللغة الفرنسية في المناهج التعليمية، ويضمن مصالح فرنسا الاقتصادية، ويسمح بتواجد قواعد عسكرية فرنسية على الأراضي السورية. وأعلنت فرنسا أنّها لن تسلّم «القوّات الخاصة» لحكومة سورية ولن تنسحب قبل توقيع مثل هذه الاتفاقية. ولتوكيد جدّيّتها في الموضوع، أرسلت قوات فرنسية إضافية إلى سورية ولبنان عبر مرفأ بيروت. فاندلعت التظاهرات في سورية ووقعت مواجهات بين المتظاهرين والشرطة السورية من جهة والجنود الفرنسيين من جهة أخرى، وقام الفرنسيون بقصف دمشق بالطيران الحربي لمدّة ثلاثة ايّام.

تدخّل الإنكليز مجدّداً فضغطوا على الفرنسيين لإعادة جنودهم إلى الثكنات، فيما رفضت حكومتا سورية ولبنان الإذعان لأي مطلب يمنح دولة أجنبية امتيازات خاصة ويساوم على سيادتهما. ودعمت الدول العربية إصرار البلدين على الجلاء التام للجيش الفرنسي. وفيما رضخ الفرنسيون في أمر واحد هو تسليم القوات الخاصة التي تضم جنوداً وضباطاً سوريين ولبنانيين، رفضوا البحث في مسألة جلاء جيشهم. وتواصل تعنّتهم في سلسلة من المفاوضات مع البلدين حول الجلاء، فما كان من بيروت ودمشق سوى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي. وعندها أصدر مجلس الأمن، بدعم من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أمراً لفرنسا بإخراج جيشها من سورية ولبنان. فجلت فرنسا من سورية أولاً في 17 نيسان 1946، ثم تباطأت في الجلاء عن لبنان لعدّة شهور، حتى خرج آخر جندي في 31 كانون الأول من العام نفسه[50]. وسجّل العام 1943 الطلاق السياسي بين البلدين عندما أعلن لبنان استقلاله في 22 تشرين الثاني 1943 وحصل على اعترافات عربية ودولية. ثم أعلنت سورية استقلالها

50- George Haddad, *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon*, Beirut, Dar al-Hayat, 1950, pp. 242-264.

في 25 نيسان 1946 كدولة وطنية ضمن حدود جغرافية جديدة. ولن تمضي سنوات قبل إعلان الطلاق الاقتصادي في العام 1950.

بعد استقلال سورية، وصلت إلى الحكم نخبة سنّية معتدلة من دمشق وحلب وأحزاب شبيهة بأحزاب لبنان التقليدية («حزب الشعب» و«الحزب الوطني»)، وعمدت الحكومة بعد جلاء فرنسا إلى إخماد النعرات الانفصالية في المحافظات وفرض هيبة الدولة، خاصة في جبل الدروز وفي أوساط البدو والأكراد في منطقة الجزيرة. ولكنّها واجهت مقاومة في جبال العلويين، حيث قصدت قوّة عسكرية مركز سليمان المرشد، فتصدّى لها جيشه الخاص بقيادة زوجته أم فاتح التي أبدت مقاومة عنيفة. فألقت السلطة القبض على المرشد وجُلب إلى دمشق حيث أُعدم في ساحة المرجة في تشرين الثاني 1946. ولم يقتصر الأمر على المرشد وجماعته، بل إنّ العلويين عانوا من اضطهاد طائفي بعد مغادرة فرنسا، ذلك أنّ ضآلة حجمهم الديمغرافي وفقرهم وتخلّف مناطقهم لم تسمح لهم بالحصول على ضمانات أو حقوق جماعة كالتي حصل عليها الموارنة في الميثاق الوطني في لبنان عام 1943 قبل الطلاق مع فرنسا.

إنّ مغادرة فرنسا سورية أعادت البيئة السابقة من النعوت القديمة للعلويين بأنّهم هراطقة وليسوا مسلمين وعاد لقب «نصيري» (الذي أصرّ عليه «الإخوان المسلمون لعدّة عقود)[51]، والتعامل الفوقي معهم. وانتشرت دعاوى في سورية الاستقلالية، خاصة في الأوساط السنّية، أنّ العلويين عملاء لفرنسا خدموا في قوات الشرق الخاصة وتحمّسوا للانفصال عن الوطن الأم وأنّهم انعزاليون ليسوا مخلصين للوحدة السورية وللعروبة.

مضت سورية في بناء دولة الاستقلال، فتمتّعت بنظام ديمقراطي معتدل واقتصاد حرّ وأُعلن عن دستور عام 1950 خلا من عبارة «الإسلام هو دين الدولة». وكل هذا كان مؤشّراً حسناً لمستقبل واعد. وكما في بيروت، حيث سعت النخبة المدينية السنّيّة بقيادة رياض الصلح لمشاركة الموارنة بقيادة بشارة الخوري إلى قيام دولة ديمقراطية برلمانية، آمنت النخبة السنّيّة في سورية بالنظام الديمقراطي الفرنسي الذي يحقق الاستقرار السياسي بنظام تعدّد حزبي، ما يخلق توازناً بين العائلات التقليدية السنّيّة في دمشق وحلب، ويسمح بتمثيل الأقلّيات المذهبية والعرقية في البرلمان والحكومة. كما أنّ هذا النوع من النظام سمح ببروز زعامات تقليدية، كما هو الحال في لبنان، تستطيع أن تخلق تحالفات عابرة للطوائف. ولكن الفارق الجوهري

51- Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, Mizan Press.

بين البلدين أنّ الديمغرافيا اللبنانية سمحت بظهور طائفتين رئيسيتين هما السنّة والموارنة المسيحيون، وأنّ طمأنة السنّة للموارنة إلى وضعهم في الدولة اللبنانية جعلهم يعيدون النظر في تمسّكهم بالانتداب، ما سهّل خروج فرنسا من لبنان. أمّا في سورية، فكان السنّة هم طائفة واحدة كبرى (75 بالمئة من السكان) إلى جانب طوائف عدّة صغرى. فاستند تطوير النظام على مواهب وطموحات زعماء السنّة وفعالياتهم السياسية والاقتصادية، وعلى أحزاب وحركات عربية وإسلامية تقليدية يقودها السنّة، في وقت كانت الأقليات تنظّم صفوفها في أحزاب وعقائد على الطراز الغربي، وتخرّج أجيالاً جديدة من شباب العلويين والدروز والمسيحيين مسلّحين بالعلم والخبرة وبدون شعور النقص الأقلوي الذي صبغ حياة آبائهم[52].

52- Philip K. Hitti, *Syria: A Short History*, London, McMillan, 1959, last two chapters.

الفصل الثاني

سورية الدولة الوطنية

ظهور الأحزاب المعاصرة

أشرنا في الفصل السابق إلى سماح سلطات الانتداب الفرنسي بتأسيس الأحزاب السياسية في سورية عام 1925، على أساس أنّ الأحزاب لحمة أساسية في الديمقراطية. إلا أنّ الأحزاب التي نشأت في تلك الفترة المبكرة افتقرت إلى برنامج عمل، ومضمون فكري، ومُنيت بالفشل عندما تسلّمت الحكومة. ثم تلت تلك االفترة موجة ثانية شهدت انتشار أحزاب جديدة متأثّرة بتلك الرائجة في أوروبا، كالاشتراكية والشيوعية والفاشية، اقتبست منظماتها المحلية في سورية ولبنان مظاهر أوروبية كارتداء لباس رسمي خاص وإثبات الحضور عبر مسيرات في الشوارع، والاشتباك مع الأخصام من الأحزاب والتنظيمات الأخرى. لقد تأسست عدة أحزاب في لبنان وسورية صبّت في إطار الحركات القومية المتعددة التي ولدت من رحم النهضة الثقافية، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وتدريجياً سيطرت الأحزاب الجديدة على الساحة فتبنّت الأحزاب التي أسّسها أو أدلج لها مثقفون، منهم عدد كبير من المسيحيين، أفكاراً أوروبية قومية وعلمانية.كما ظهرت في تلك الفترة تنظيمات دينية تدين بعقيدة «الإخوان المسلمين».

الحزب الشيوعي

كان الشيوعيون أوّل من أسّس حزباً حديثاً على الطراز الأوروبي، هو «الحزب الشيوعي في سورية ولبنان» في ضاحية بيروت الجنوبية في تشرين الأول 1924. وأعلن الحزب هيئته التنظيمية وهيكليته في سورية عام 1929 وأصبح خالد بكداش (كردي) زعيماً له عام 1930

(بقي زعيمه حتى وفاته عام 1994)[1]. ولم يكن هذا الحزب على الهوى الستاليني في التبعية المطلقة للاتحاد السوفياتي ضمن منظومة الكومنترن الدولية، بل تأثّر بظاهرة «الجبهة الشعبية» اليسارية في فرنسا وأنحاء أوروبا، وحاول تطبيقها في سورية، من منطلق اشتراكية البلد الواحد. ولئن كان شعار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية منتشراً في أوساط الحركات الاجتماعية في سورية، فقد ارتفعت شعبية «الحزب الشيوعي»، خاصة بسبب مشاركته في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وضد الفئات السياسية الرجعية في سورية. كما أنّ سلطة الانتداب كانت دوماً تتهم الشيوعيين بأنّهم كانوا وراء أي تحرّك عمالي أو مطلبي في الشارع، وأنّهم كانوا يدبّجون العرائض والبيانات العماليّة بلغة قانونية وأدبية لا تخلو من إيحاءات يسارية أوروبية.

وفي الفترة الحاسمة في سورية من 1936 إلى 1939، أصبح «الحزب الشيوعي في سورية ولبنان» قوّة بارزة في الحياة السياسية في البلدين. ولكن طبيعة «الحزب الشيوعي» وارتباطاته الدولية وعقيدته الغربية طغت في مراحل عدّة، وكانت مذبذبة. إذ إنّ تشدّده تجاه الانتداب الفرنسي تراجع عندما شارك «الحزب الشيوعي الفرنسي» في الحكومة الفرنسية. ثم اتّخذ «الحزب الشيوعي» في سورية ولبنان موقفاً غامضاً من قضية فلسطين عام 1948 لأنّ الاتحاد السوفياتي صوّت في الأمم المتحدة إلى جانب قيام دولة إسرائيل، وذلك بعد دقائق من تصويت الولايات المتحدة. وتغيّر موقف «الحزب الشيوعي» فيما بعد عندما اتّضح أنّ وجهة إسرائيل رأسمالية غربية وليست اشتراكية، وبعدما تغيّر حكم ستالين في موسكو الذي كان ينظر إلى الدول العربية على أساس أنّها صنيعة الاستعمار الغربي ومعادية لموسكو.

الحزب السوري القومي الاجتماعي

من الأحزاب الجديدة على الساحة السورية كان «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الذي أسّسه المغترب اللبناني أنطون سعادة عام 1932، مستعيراً الكثير من الإيحاءات الإيديولوجية والتنظيمية الرائجة في تلك الفترة في أوروبا، ضمن قالب قومي سوري محلّي يريد أن ينهض بالبلاد. وأنطون سعادة[2] لبناني أرثوذكسي من ضهور الشوير، المتن، اغترب في البرازيل، والده خليل سعادة واضع قواميس علمية ومساهم في عصر النهضة الثقافية

1- خالد بكداش، **الحزب الشيوعي في النضال لأجل الاستقلال والسيادة الوطنية**، بيروت، 1944.

2- ولد أنطون سعادة في جبل لبنان في الأول من آذار عام 1904، أي قبل ولادة لبنان الكبير. وكان ذلك في زمن يدعى فيه اللبنانيون في المغتربات إمّا شواماً وإمّا أتراكاً.

العربية. وفيما جذب هذا الحزب الشباب الصاعد في المجتمع جراء انتشار التعليم، فإنه لم يُحدث اختراقاً هاماً، لا في الطبقة العاملة، التي نشط الشيوعيون في أوساطها، ولا في صفوف الفلاحين المحافظين بطبيعتهم.

لم يقدّم سعادة جديداً في دعوته القومية، إذ، كما أشرنا في الفصل السابق، كان مفهوم سورية الذي يطرحه مقبولاً لدى المتعلمين وعامة الناس في سورية (عكس موقف الكثيرين في لبنان) - أنّ سورية هي بلاد الشام التي تضمّنت الأراضي الواقعة بين سفوح جبال طوروس شمالاً وسيناء جنوباً وبادية الشام شرقاً شاملة لبنان وفلسطين وشرق الأردن، وأنّ هذه البلدان الثلاثة سُلخت عن سورية الأمّ. لقد نمت فكرة الوطن السوري في أوساط المسيحيين أولاً الذين رأوا في المشرق مجال انتشارهم الطبيعي التاريخي، وسعى مثقفوهم إلى تطوير هذه الفكرة بالاستعارة من الكتابات الأوروبية حول فلسفة القومية والعلمانية، لتشمل قومية المشرق المسلمين والمسيحيين على السواء، في أمّة مستقبلية تفصل بين الدين والدولة. ورغم أنّ الفكر القومي الأوروبي ظهر في أوروبا باكراً إلا أنّه لم ينتشر في المشرق إلا بعد ازدهار القراءة والتعليم وخاصة في الأوساط المسيحية، حيث وضع جبرائيل فرحات أول كتاب لتعلّم قواعد اللغة العربية في حلب، وظهرت في أوائل القرن الثامن عشر مطبعة أسّسها عبد الله الزاخر الحلبي، وقبله ظهرت مطبعة مار قزحيا - لبنان ولكن بالسريانية. ومن هؤلاء المفكرين الأوائل بطرس البستاني صاحب صحيفة **نفير سورية** وإبراهيم اليازجي وأعضاء «الجمعية العلمية السورية» والجمعيات السرية في بيروت. وكان البستاني أول من نادى بفكرة الوطن السوري وأسّس مدرسة علمية وطنية منفصلة عن الإرساليات الأجنبية والمدارس العثمانية والدينية المحلية[3]. ولكن أنطون سعادة استوحى الأفكار القومية والعلمانية من تربيته ونشأته والجو العام في البلاد، ولم يقف عند ما أنتجه البستاني وآخرون في القرن التاسع عشر، بل درس الفكر الأوروبي بلغاته الأصلية (الألمانية والفرنسية والإنكليزية) واستنبط أفكاراً مستوحاة من تاريخ المشرق، لتأسيس فكرة قومية تعود إلى ما قبل التاريخ الجلي، أي قبل المسيحية والإسلام، وإلى رابطة قومية تستند إلى الجغرافية أولاً والعوامل الأخرى التراثية[4]. ولعبت الجامعة الأميركية في بيروت دوراً في رفد الفكر القومي السوري إذ إنّ فلسفة الجامعة وسياستها كانت موجّهة

3- ألّف البستاني قاموساً عربيّاً عصرياً هو الأول من نوعه، وأوّل موسوعة علمية عربية، ووضع نصّاً تخيّل أن يكون أول دستور دولة عربية حديثة، ونادى بتحرير المرأة وحقها في التعليم.

4- L.Z.Yamak, *The Syrian Nationalist Party, an Ideological Analysis*, Cambridge Mass., 1966.

كمؤسسة بروتستانتية إلى سائر المشرق، ولم تكن من ضمن المشروع الفرنسي الكاثوليكي للبنان. فاستقطبت مسيحيين لبنانيين وسوريين وفلسطينيين، معظمهم من الأرثوذكس وبعضهم من الذين اعتنقوا البروتستانتية، الذين عملوا على تطوير فكر قومي جمع اللغة إلى التاريخ والجغرافية، وذهب كثيرون منهم مذهب أمّة عربية ووعي قومي عربي أوسع. وكانت مساهمة سعادة في مسألتين، الأولى في وضع برنامج إصلاحي سياسي اجتماعي يقضي بفصل الدين عن الدولة و«إزالة الحواجز بين الطوائف» وإقامة دولة مركزية وجيش قوي، إلخ. والثانية في وضعه الفكرة السورية في قالب حزب سياسي. أمّا طرحه الاقتصادي فكان غامضاً وجزئياً ومقتضباً، وقد يعود ذلك إلى قلّة إلمامه بالاقتصاد وتركيزه على الجانب السوسيولوجي في عقيدته (وهو سلوك سيتبعه ميشال عفلق وصلاح البيطار في عقيدة البعث فيما بعد).

لاقى برنامج «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الإصلاحي استحسان الأقليات الدينية والإثنية وأوساط الطلاب والبورجوازية الصغرى، خاصة في محافظات حمص واللاذقية وجبل الدروز وجبل لبنان. أمّا تطوير سعادة للفكرة السورية من حيّز أدبي ثقافي إلى قالب قومي أسّس عليه حزباً سياسياً في الثلاثينات من القرن العشرين، فقد حقّق نتائج باهرة.

ونادى أنطون سعادة بأمّة سورية تغطّي المنطقة الجغرافية التقليدية التي كان يسعى لوحدتها سنّة الساحل والأرثوذكسيون. وأخذ حزبه منحىً علمانياً جذب المثقفين من الأرثوذكس والبروتستانت وبعض الشيعة والدروز والعائلات السنيّة البيروتية التي اعتادت على الاختلاط مع الأرثوذكسيين، وأعجبت بشخصية سعادة الشاب الذي أقام في حيّ رأس بيروت. ولم يكن سعادة منغلقاً بل كان يطوّر عقيدته استناداً إلى أبحاثه، حيث تغيّر مفهوم جغرافية الأمة السورية لديه ليشمل الهلال الخصيب وجزيرة قبرص (أي الدولة السورية بحدود 1946 زائد لبنان وفلسطين وشرق الأردن وقبرص ولواء الإسكندرونة وكيليكيا والعراق والأحواز والكويت وشبه جزيرة سيناء). ولقد حقّق هذا الحزب نجاحاً في الثلاثينات، ولكنّه سرعان ما اصطدم بسلطات الانتداب الفرنسي التي اعتقلت قيادته وحظرته عام 1935. وشارك الحزب في مؤتمر الساحل السوري عام 1936 فكان مندوبوه أكثر تشدّداً من الزعماء السنّة في مطالبتهم بوحدة كل لبنان وسورية، وليس فقط بضم المناطق الإسلامية في لبنان إلى سورية، حيث اعتبروا مطالب السنّة ذات مضمون طائفي.

في الفترة من 1936 وحتى 1955، أصبح «الحزب القومي» أكبر الأحزاب وأقواها من حيث التنظيم والقدرات الفكرية والكادرات المثقفة في سورية ولبنان. انتشر في جبال العلويين

وحمص وحماة وعلى الساحل السوري واتّسع نفوذه في جبال العلويين بفضل نشاط أفراده المتعلمين الذين وصلوا إلى وظائف في الإدارة الانتدابية وفي مكتب حصر التبغ والتنباك في اللاذقية. فكان موظفو الريجي من القوميين السوريين يزورون قرى الجبال بحكم عملهم ويقيمون العلاقات مع العائلات ويسهّلون أمورها مع الفرنسيين. وشدّت رسالة الحزب العصرية واحتمال الوصول إلى وظيفة في المدينة الشباب وسط معارضة ذويهم وكبار السن في القرى الذين رأوا في «الحزب القومي» منظمة ملحدة تسعى لخراب العقول بأفكارها وبزعيمها المسيحي الغربي التعليم، والآتي من جبل لبنان.

جذب «الحزب السوري القومي» الأقليات المسيحية في لبنان وسورية، خاصة من الروم الأرثوذكس ومن أبناء الشيعة والعلويّين والدروز. وكان الحزب معادياً للإقطاع والطبقة السياسية الفاسدة في سورية وللانتداب الفرنسي. إلا أنّ عداءه للعروبة والشيوعية قلّص من شعبيته ومساحة انتشاره، فكان خصمه الأكبر خالد بكداش زعيم «الحزب الشيوعي» وذلك قبل صعود «حزب البعث». ورغم ذلك، ترك حزب سعادة أثراً كبيراً في كل الأحزاب التي ظهرت بعد تأسيسه الثاني عام 1936 فكانت تقلّده في التنظيم والإدارة، وفي اللغة العقائدية ومفرداتها. ولعب دوراً هاماً في الحياة السياسية في سورية وفي صفوف قواتها المسلّحة حتى العام 1955[5].

عصبة العمل القومي

إضافة إلى الحزبين الشيوعي والقومي، ظهرت في سورية في الفترة نفسها «عصبة العمل القومي» التي أسّسها زكي الأرسوزي وهو علوي من أنطاكيا في لواء الإسكندرون، وصبري العسلي، وهو محام أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد، وآخرون.

ولد الأرسوزي عام 1900 ونشأ في أسرة متواضعة، انتقلت باكراً من اللاذقية، حيث وُلد، إلى مدينة أنطاكيا القريبة. ونبغ كطالب في ظل الانتداب الفرنسي وحصل على منحة لمواصلة تعليمه الجامعي في جامعة السوربون في باريس عام 1927 حيث تخصّص في الفلسفة وعاد مشدوهاً بالثقافة الفرنسية وشعرها وآدابها وفنونها، ومعجباً باحترام فرنسا لحقوق الإنسان وبتراثها الديمقراطي، ليصبح أستاذاً في المدرسة التي تَعَلَّم فيها. وسرعان ما أصابته الخيبة

5- تساهل حافظ الأسد مع نشاط هذا الحزب منذ سبعينات القرن العشرين.

من سوء معاملة الإدارة الفرنسية واكتشافه أنّ الفرنسيين الذين يديرون الانتداب ويتحكّمون بسورية من عسكريين وموظفين ومن تجّار غير مثقفين، هم غير الفرنسيين الذين درس معهم وعليهم في باريس والذين قرأ لهم في الكتب عن كنوز الفكر الإنساني. وتضايق الأرسوزي من خشونة معاملة الفرنسيين الفوقية للسوريين، واحتقارهم للعادات والتقاليد المحلية في سورية وخاصة على أيدي الموظفين والعسكريين الذين خدموا في شمال أفريقيا وجاؤوا إلى سورية بعقلية المستعمرين colons ذوي الأنوف العالية تجاه السكان الأصليين. ولم يطل الأمر قبل أن يعاني الأرسوزي نفسه من بعض ما شكا منه إذ إنّ نشره للوعي السياسي والقومي ومبادئ الثورة الفرنسية في تلامذة صفه الذي كان يجب أن يقتصر على الفلسفة والأدب، جذب انتباه السلطة الفرنسية. فخضع لمجلس تأديبي أنّبه على جرأته في تلقين ما تعلّمه في فرنسا لطلابه، وأُفهم «أنّ ما يهمّ هو مصالح فرنسا لا ثقافتها، وأنّ مبادئ الحرية والأخوّة والمساواة هي للفرنسيين وليست للشعوب التي تحكمها فرنسا»(6).

ونُقل الأرسوزي للتدريس في حلب ثم إلى دير الزور البعيدة. ويوماً كان يشرح عن الثورة الفرنسية والحرية والمساواة وكان المخبر يتنصّت على الباب، فدخل وأوقفه عن إلقاء الدرس، واقتاده خارج الصف، فسُرّح الأرسوزي من عمله عام 1934. ولكنّه لم يفقد الأمل إذ استبدل التعليم بتأسيس نادي الفنون الجميلة لنقل الثقافة الفرنسية للجيل الجديد التائق للمعرفة. وحتى هذا النشاط لم يكن موضع تقدير سلطة الانتداب التي ضايقته ولم تتعاون معه. فترك النادي بعدما اكتشف أنّ القضية أبعد من الثقافة، بل هي قضية مستقبل بلد بأكمله، وخاض العمل السياسي ليصبح من أبرز المشاغبين والمناهضين للانتداب الفرنسي من منطلق وطني وقومي عربي.

تميّزت عروبة الأرسوزي بطابعها المحلي، إذ إنّ نضاله الأكبر كان في منطقته، لواء الإسكندرون، التي كانت تتعرّض لحملة تتريك كبيرة بمباركة فرنسية. وكانت الإسكندرون ساحة صراع واسع بين العرب والأتراك على هوية المنطقة وانتمائها السوري، في وقت لم تزد فيه نسبة الترك من السكان عن 39 بالمئة. فكان همّ الأرسوزي إعلاء شأن العربية لغة وثقافة وانتماء في أذهان مواطنيه الخارجين من قرون الظلام التركي. وكانت فرنسا قد وافقت على طلب تركيا وضع الإسكندرون في خانة خاصة بعيداً عن سورية منذ 1921، ما اعتبره

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 27.

الأرسوزي وسكان اللواء من عرب وكرد وأرمن خيانة فرنسية[7]. فقاد حركة تحمي عروبة اللواء وسوريته وقاد تظاهرات شبابية في الشارع واجهها شبان أتراك، وجرى عراك انتهى برمي الأرسوزي في السجن. ولكن الأمور تدهورت في 15 تموز 1938 إذ بعدما وقّعت فرنسا معاهدة صداقة مع تركيا، فوجئ أهالي اللواء بدخول الجيش التركي إلى الإسكندرون وانسحاب الجيش الفرنسي[8]. وزيّفت فرنسا استفتاءً أظهر رغبة الأهالي بالانضمام إلى تركيا، وعلى هذا الأساس سُلخ اللواء عن سورية ومُنح إلى تركيا في حزيران 1939 ليصبح محافظة «هاتاي» HATAY. كانت خطوة فرنسا في إعطاء اللواء لتركيا مخالفة صريحة لصكّ الانتداب الذي نصّت مادته الرابعة على إلزام الدولة المنتدبة باحترام وحدة البلاد الموكلة إليها والحفاظ على سلامة أراضيها[9]. وإذ شرعت تركيا بعملية تتريك شاملة لأسماء المدن والقرى والمناطق الجغرافية في اللواء وخلق ظروف تُجبر غير الأتراك على الهجرة إلى داخل سورية، لجأ الآلاف من السكان إلى مناطق سورية أخرى، ومنهم الأرسوزي الذي حطّ في دمشق، حيث سبقته شهرته وشعبيته كزعيم وطني وقومي عربي.

في دمشق سرعان ما وجد الأرسوزي بيئة حاضنة، جاعلاً من مقهى هافانا مركزه الرئيسي، وقد بات هذا المقهى نقطة لقاء مثقفي دمشق وثوريّيها. وتحلّق الشباب المتعلّم حول الأرسوزي، وبعضهم نزح معه من الإسكندرونة، تشدّهم إليه هالته القومية وأفكاره الفرنسية عن ضرورة «نهضة وبعث» renaissance العرب بعد تحرّرهم من الحكم التركي والاحتلال الأجنبي. ذلك أنّ مكانة الأمة العربية محفوظة بين الأمم، ويجب أن تعود لتلعب دورها في مسيرة الحضارة كالسابق. ولكن السلطة الفرنسية كانت بالمرصاد أيضاً في دمشق حيث لحقه ملفّ نشاطه السياسي لدى الشرطة من أنطاكيا، واتُّهم أنّه يسمّم عقول الأحداث، ومُنع من ممارسة مهنة التدريس. فعمد إلى إعطاء دروس خاصة لكي يوفّر نفقات عيشه. وحتى في هذا حاربه الفرنسيون وباتوا يطاردونه ويضطهدونه من حيّ إلى حيّ، ومن مدينة لأخرى، فجعلوا من حياته جحيماً وذاق مرارة الفقر والعوَز. فابتعد عن السياسة في أوائل الأربعينات واستغرق

7- Arnold Toynbee, «The cession to Turkey of the Sanjaq of Alexandretta», *Survey of International Affairs 1938*, London, Oxford University Press,1941, pp. 479-492.

8- Robert Satloff, «Prelude to conflict: communal interdependence in the Sanjak of Alexandretta, 1920 – 36», *Middle Eastern Studies*, vol. 22, n°. 2, April 1986, pp. 147-180.

9- Elizabeth Picard, «Retour du Sanjak», *Maghreb-Machrek*, n°. 99, janvier–mars 1983, pp. 47 – 64.

في دراساته الفلسفية ليضع كتاباً قيّماً هو العبقرية العربية في لسانها. وبعد الاستقلال أعادت الدولة الاستقلالية الأرسوزي إلى عمله وعيّنته مدرّساً في دار المعلمين التي بقي فيها حتى تقاعده عام 1959.

تأثّرت حركة الأرسوزي بالأحزاب العقائدية الأوروبية، القومية منها خاصة، ولكنّها تميّزت عن حزب أنطون سعادة باعتناقها عروبة عكَسَت نظرته إلى العرب كعنصر مميّز عن الأتراك، وسعيه للنهوض بالحضارة العربية العريقة، واسترجاع صفاء العنصر العربي. وكانت العصبة أكثر عداءً للشيوعية من «الحزب السوري القومي»، ما أضعف شعبيتها[10]. كما أنّ انضمام صبري العسلي الزعيم في العصبة إلى «الكتلة الوطنية» اليمينية في انتخابات 1936 لم يهضمه الرأي العام المناهض للانتداب. ولكن إذا صرف المراقب النظر عن تحالف العسلي مع «الكتلة الوطنية» في الانتخابات، فإنّ «عصبة العمل القومي» كانت رأس حربة في النضال ضد الانتداب الفرنسي.

اعتُبر الأرسوزي أحد آباء «حزب البعث» الذي ظهر على الساحة فيما بعد. ذلك أنّ معظم الشباب المثقّف في دمشق وغيرها كان يستمع له ويتلقّن على يديه، ومن هؤلاء وهيب الغانم (علوي) الذي رافقه في أنطاكيا في الثلاثينات وبقي معه في دمشق في الأربعينات. لقد ذهب الغانم بعد تخرّجه عام 1943 إلى اللاذقية ليمارس مهنة الطب، حيث حافظ على مثالية الأرسوزي في المناداة بالقومية العربية والتضحية بالذات، من أجل الوطن وإحياء الأمة العربية، وشهد فقر مدينة اللاذقية أثناء الحرب العالمية الثانية فكان يتبرّع ويقدّم الخدمات المهنية، ويطوف سيراً على الأقدام في قرى جبال العلويين يوزّع الأدوية مجاناً ويلتقي الشبّان الذين زاروه بدورهم في المدينة وتأثّروا بأفكاره القومية والاشتراكية. وحتى في دير الزور البعيدة نشط قوميون عرب بمجهودهم الذاتي وأبرزهم في تلك الفترة جلال السيّد.

في العام 1940 تراجع نشاط العصبة في وقت كانت الساحة جاهزة لظهور «حزب البعث».

بدايات حزب البعث

أهمّ ظاهرة حزبية ظهرت في سورية في القرن العشرين كانت ولادة «حزب البعث». لقد وضع سعادة والأرسوزي نواة عقائدية وتنظيمية، بنى عليها أستاذا المدرسة ميشال عفلق

10- نشطت العصبة في مناهضة الشيوعيين واكتفى الحزب القومي بموقف محايد هو عدم مساندة الشيوعية.

وصلاح البيطار أسساً لحزب جديد تحت اسم «حزب البعث». (ويُلاحظ أنّ معظم مؤسسي الأحزاب والناشطين في العمل العقائدي في سورية كانوا من أساتذة المدارس، من زكي الأرسوزي إلى أنطون سعادة وميشال عفلق وصلاح البيطار).

تخرّج عفلق والبيطار من جامعة السوربون في باريس وعادا إلى دمشق عام 1934 ليعملا في «ثانوية التجهيز» التي كانت أفضل مدرسة في سورية في ذلك الوقت، الأوّل أستاذاً في التاريخ والثاني في الرياضيات والفيزياء. وكانت مدرسة التجهيز التي ضمّت 1500 تلميذ من أبناء أسر دمشق وبعض أبناء المحافظات مركزاً مهمّاً للمناضلين الوطنيين، أساتذة وطلاباً، نشطت فيها خلايا حزبية تعمل على انطلاق التظاهرات وتنظيمها وتوزيع البيانات ورمي الشرطة بالحجارة التي جهّزها أطفال دون العاشرة، وإعلاء الصوت الوطني في زمن الانتداب والصراع ضد الطبقة السياسية الفاسدة والإقطاع. ولم يخلُ الأمر من تعرّض الطلاب والأساتذة للتوقيف وتمضية فترة في السجن، كما أنّ الشرطة الفرنسية لم تكن تتردّد في إطلاق الرصاص على الأطفال فأردت طالباً في الثانية عشرة من عمره يدعى فوزي اللحام أمام المدرسة عام 1941[11].

وُلد عفلق في دمشق عام 1910 من عائلة أرثوذكسية، وُولد البيطار أيضاً في دمشق عام 1912 من أسرة سنيّة. ورغم أنّ عفلق كان من تلامذة الأرسوزي في شبابه الأول[12]، إلا أنّه كان يطوّر أفكاره عبر مطالعاته باستمرار متأثّراً بالمدرسة المثالية الفرنسية لصاحبها الفيلسوف هنري برغسون. وظهر عفلق بشخصية البروفسور الجامعي والمفكّر الهادئ وهي شخصية لازمته حتى وفاته وشدّت الناس إلى حديثه المتماسك ومقدرته الفائقة على تحليل أشد الأمور تعقيداً وتجرّداً فلسفياً. وتندّر عنه الصحافيون ومَن يعرفه بخصلة لفتت الأنظار في أنّه لدى سؤاله عن أي شيء يُنصت أولاً ويطرق رأسه في التفكير، وقد تمضي دقائق قبل أن يجيب، فُعرفت هذه الخصلة بالأسلوب العفلقي في الحوار[13]. وتأثّر عفلق بحركة الانبعاث الإيطالي بزعامة جوزيبي مازيني فحملها بأهدافها إلى الواقع العربي واستورد من الفكرة الإيطالية

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 33.

12- هذا الجانب من تاريخ البعث حول أولوية الأرسوزي على عفلق في جذور الحزب أطلقه بعثيون ينتمون إلى المذهب العلوي وخاصة منذ 1966.

13- Majid Khadduri, *Arab Contemporaries: the role of personalities in politics*, chapter on Michel Aflaq, London, Johns Hopkins University Press, 1973, pp. 211 – 225.

أهداف (الوحدة - الحرية - الاستقلال) ثم استبدل الاستقلال بالاشتراكية.

وكان عفلق والبيطار قد التقيا على سلسلة استنتاجات حول الوضع في سورية، بدءاً بالاحتلال الفرنسي مروراً بتخلّف البلاد الاقتصادي والاجتماعي وعجز الطبقة السياسية عن مواجهة التحديات. ووصلا إلى خلاصة أنّ التحرّر من الاستعمار على أهميته لن يكون كافياً وليس هدفاً نهائياً بل الأهم هو نهضة سورية والعرب. وهذه النهضة تعني انقلاباً شاملاً في المجتمع السوري وعاداته وتقاليده، وانبعاث إنسان جديد وبعث الأمة العربية في عقول أبنائها ووعيهم لذاتهم وبلادهم.

مع حلول العام 1940، جذب عفلق والبيطار حولهما دائرة من الأصدقاء والمريدين، وحلقات نقاش فكري في مقاهي دمشق وصالوناتها. وظهرت أوّل أطروحة فكرية لهما في نشرة عام 1941. وما إن انتهى العام الدراسي صيف 1942 حتى قدّما استقالتهما من المدرسة وانصرفا إلى العمل على تأسيس حركة سياسية تطبّق أفكارهما. وكان عفلق والبيطار عادة على رأس التظاهرات الطلابية يقودانها ويلقنانها الشعارات والهتافات، حتى أصبحا معروفين لدى الصحافيين والرأي العام، وظهرا في رسم كاريكاتوري في ثياب رثّة وطربوشين وسخين. فقد كانا بدون عمل ومصدر رزق، عازبين يعيشان على وجبات زهيدة الثمن في مطاعم شعبية (وكما في بيروت أيام زمان، عندما كان صحن الفول مع المازة والخبز بـ25 قرشاً، كان ذلك متوفّراً في دمشق أيضاً فكان عفلق والبيطار يجلبان معهما رغيفين ويدفعان 15 قرشاً فقط ثمن الصحن كما ذكر بعثي قديم)[14].

مزج عفلق والبيطار بين الفكر الفلسفي الذي تلّقناه في باريس وعروبة «العصبة» وأفكار زكي الأرسوزي ودقّة تنظيم حزب سعادة ومنحاه السوسيولوجي في وضع عقيدة وتنظيم حزبهما الجديد. وأمضى الاثنان بضع سنوات في وضع عقيدة قومية عربية وتفاصيل إنشاء حزب «طليعي» (وهي عبارة مستعارة أيضاً من أجواء الثقافة الفرنسية avant-gardiste). كما أنّ سلخ الإسكندرون ترَكَ بصمات كبيرة عليهما في مرحلة التأسيس. في البدء أطلق عفلق والبيطار اسم «حركة الإحياء العربي» على حزبهما، وصدرت أوّل مطبوعة لهما بهذا الاسم. وبعد حركة الكيلاني ضد الاحتلال البريطاني في العراق قرّرا أنّ ما يجب أن يحصل في الأمة العربية هو «انبعاث» وليس مجرّد «إحياء». واستقرّا على كلمة «البعث» التي سبق أن استعملها الأرسوزي،

Patrick Seale, *Asad*, p. 33. -14

فاتهمها «بسرقة» أفكاره. ولكن الحقيقة أنّ جميع هؤلاء كانوا في دمشق يرتادون المقاهي والصالونات نفسها، ويتبادلون الأحاديث ويتحدثون بعضهم إلى بعض، وقد يحضر كثيرون محاضرات للأرسوزي أو لعفلق في اليوم نفسه. وكان عفلق صغير الجسم قصير القامة عوّض عنها بارتدائه طربوشاً طويلاً، فعلّق الأرسوزي: «كيف يمكن لأي شخص أن يأمل بقيادة ثورة بالطربوش»[15]. ومضى عفلق والبيطار في عملهما التأسيسي في الأربعينات (1941 - 1947) وهي فترة شهدت تغيّرات محلية وعربيّة وعالمية، منها الحرب العالمية الثانية ونهاية الانتداب الفرنسي واستقلال سورية ولبنان وحرب فلسطين الأولى وولادة دولة إسرائيل. فكان الشارع السوري يغلي وكان الجيل الفتي يشارك في السياسة وينخرط في الأحزاب بأعداد غير مسبوقة. وسنعود إلى تلك المرحلة من نشوء «حزب البعث» في الفصل الرابع[16].

حركة الإخوان المسلمين

إلى جانب الأحزاب العلمانية الطابع، ظهر في سورية أيضاً تنظيم «الإخوان المسلمين» الذي لم يعلن تأسيسه في تاريخ معيّن بل كان نتيجة تراكم استغرق 15 عاماً من أواخر العشرينات وحتى 1947[17].

منذ الحقبة العثمانية وفي أواسط القرن التاسع عشر، كانت ثمّة عدّة تنظيمات وجمعيات إسلامية تعمل في سورية تحت مسمّيات مختلفة أثبتت حضورها في الحياة السياسية ودعت إلى إصلاحات مستوحاة من الشريعة الإسلامية، وحملت خطاباً معادياً للاستعمار. حتى أنّ عائلات بعينها في المدن الكبرى اختصّت بشؤون الدين وخرج منها علماء، فظهرت في دمشق عائلات القوتلي والأيوبي ومردم والأتاسي والجابري والعظم، برز منها رجال دين قادوا الجمعيات الإسلامية التي تعاطت الشأن السياسي وخاصة في ظل الانتداب الفرنسي[18].

في 1928 انطلقت في مصر «حركة الإخوان المسلمين» ودعت إلى وحدة «الأمّة الإسلامية» التي شكّلت أغلبية السكان في أكثر من 50 دولة. فذهب نطاق الإخوان الجغرافي أبعد بكثير

15- Patrick Seale, *Asad*, p. 30.

16- Nabil Kaylani, «The rise of the Syrian Ba'th, 1940 – 1958: political success, party failure», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 3, n°. 1, January 1972, pp. 3 – 23.

17- O. Carré et G. Michaud, *Les Frères Musulmans 1928 – 1982*, Paris, 1983.

18- Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, Mizan Press, p. 90.

من «الحزب السوري القومي» (وحدة بلاد الشام) ومن «عصبة العمل القومي» (وحدة الأمّة العربية). وكان عدد كبير من الشباب السوري يتابع دراسته في مصر في الثلاثينات، في وقت كان معظم المصريين لا يعرفون شيئاً عن سورية أو الدول العربية ولم يبادلوا السوريين الحسّ القوميّ المشترك. ولكن بعض الطلاب السوريين تأثّروا بزملاء مصريين في الدراسة ينتمون إلى «الإخوان المسلمين» لأنّ هؤلاء الزملاء كانوا يعرفون أشياء كثيرة عن سورية والبلدان العربية الأخرى ويتعاملون بمودّة واحترام مع الطلاب العرب. فتأثّر السوريون، وأحدهم مصطفى السباعي، بـ«حركة الإخوان» وانتسبوا إليها في مصر ثم عادوا إلى سورية لتأسيس فروعٍ في دمشق وحلب ومدن سورية أخرى.

وُلد مصطفى السباعي في حمص عام 1915 من عائلة أنجبت رجال دين، وتتلمذ في صغره على يدي مفتي حمص الشيخ طاهر السباعي، وتعرّض للاعتقال عام 1932 بسبب نشاطه المناهض للانتداب. ثم غادر إلى مصر عام 1933 للتحصيل الديني في جامعة الأزهر، حيث انتسب إلى «الإخوان المسلمين» وأصبح من المقرّبين من مؤسسّهم الشيخ حسن البنّا ومن الناشطين على الساحة المصرية منذ 1934 وخاصة ضد الانتداب البريطاني. ثم سجنه البريطانيون عام 1940 ونقلوه إلى سجن في فلسطين ومن هناك عاد إلى حمص حيث أسّس «حركة شباب محمّد». ثم تكرّرت زياراته إلى مصر حتى 1949 حيث كان يمضي فترات طويلة. نشط إسلاميون في الثورة السورية عام 1936 ضد الانتداب الفرنسي، وإذ سعت سلطة الانتداب إلى وضع مناهج تربوية لسورية، طالب هؤلاء بمضمون تربوي ديني وتقدّموا بمذكرات تحت أسماء عدّة تنظيمات. ووافقت السلطة الفرنسية أن تلتقي بوفد لمناقشة المناهج، ولكنّها أصرّت أن يأتوا إلى اللقاء في وفد موّحد، ما أعطى تلك الجماعات حافزاً للاتحاد عام 1938. وبعد عودة السباعي إلى سورية وتأسيسه لـ«شباب محمّد» عمل على ربطهم بـ«حركة الإخوان المسلمين» المصرية[19]. ولكن السلطات الفرنسية اعتقلته وسجنته لمدّة عامين ونصف مع الأشغال الشاقة، ما ألحق ضرراً جسيماً بصحته لازمه بقية حياته. وعندما خرج من السجن عام 1943، قام بتوحيد التيار الديني في دمشق لإطلاق حركة الإخوان في سورية التي ضمّت «شباب محمد» إلى الجماعات الموجودة على الساحة. ثم انتُخب «مراقباً عاماً» للإخوان في

19- Mustafa al-Sibai, «The establishment of Islam as the state religion of Syria», R. Bayly Winder, «Islam as a state religion: a Muslim Brotherhood view in Syria», *Muslim World*, vol. 44, n°. 3-4, July/October 1954, pp. 215 – 226.

سورية وفاز بمقعد في البرلمان عن دمشق[20]. وارتبط إخوان سورية بالتنظيم الرئيسي في مصر الذي رأسه الشيخ حسن البنّا بصفته «المرشد العام». وبقي السباعي في منصبه رغم مرضه المزمن وإصابته بشلل نصفي عام 1957 وأمضى فترات طويلة في المستشفى حتى توفي عام 1964 عن سن 49 عاماً.

رغم أنّ إخوان سورية ومصر عملوا كتنظيم واحد، إلا أنّ الجناح المصري كان الأبرز على الساحة العربية في الأربعينات والخمسينات، في حين كان نفوذ الإخوان يشتدّ داخل سورية في نسيجها الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة في المدن الرئيسية حيث الأغلبية السنيّة. ولكن الإخوان المصريين كانوا في خط صدام تصاعدي مع نظام جمال عبدالناصر. إذ بعد اغتيال البنّا في 12 شباط 1949 على أيدي رجال الأمن في عهد الملك فاروق، انفجر الوضع حرباً مفتوحة مع نظام عبدالناصر عام 1954 ما أدّى إلى سجن آلاف العناصر الإخوانية ومعظم زعمائهم، ومنهم رئيس الحركة في مصر الداعية حسن الهضيبي. ولذلك انتقل الثقل إلى إخوان سورية (رغم أنّ نظام أديب الشيشكلي قد حظر تنظيم الإخوان في سورية في كانون الثاني 1952) ليصيروا الممثل الأبرز للحركة في العالم العربي والإسلامي، وليصبح السباعي أبرز شخصية إخوانية.

تميّزت حركة الإخوان السورية عن شقيقتها المصرية في أنّ انتشارها اقتصر على مدن سورية الرئيسية، مؤسّسة على رواج الجمعيات الإسلامية والأسر العريقة في الدين، ولم تحقّق نجاحاً كبيراً في الأرياف ولا في صفوف البدو رغم المحاولات. وكان معظم أعضاء الإخوان من أبناء الطبقة الوسطى، يقيمون إجمالاً في أحياء المدن، وبعضهم من عائلات اشتهرت بإنجاب علماء الدين، مارسوا مهن التجارة والمحاماة والطب والهندسة والوظيفة العامة. وحتى البلدات والقرى التي حقّق فيها الإخوان تقدماً في الأرياف كانت مجاورة للمدن أو على تقاطع طرق رئيسية بين مدينتين كبيرتين. وقد درس باحث ألماني (يوهان رايسنر) سبب فشل الإخوان في الانتشار في الريف فعزاه إلى هيمنة الإقطاع هناك في حين كانت سيطرة الإقطاع ضعيفة بل معدومة في البلدات المجاورة للمدن أو على الطرق الرئيسية[21]. وكان وضع الإخوان في مصر

20- Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, Mizan Press, p. 91.

21- Johannes Reissner, *Ideologie und Politik der Muslimbrüder Syriens: von den Wahlen 1947 zum Verbot unter Adib as-Sisakli 1952*, Islamkundlische Unersuchungen, vol. 55, Freiburg im Breisgau, Klaus Schwarz Verlag, 1980. pp. 111 – 117, 389-91, 396-398.

يوهانس رايسنر، عقيدة وسياسة حركة الإخوان المسلمين في سورية من انتخابات **1947** إلى الحظر تحت أديب الشيشكلي عام **1952**.

معاكساً تماماً. فقد كادت قوّتهم في مصر تقتصر على الأرياف ولم تؤسّس كياناً مدينياً ضاغطاً على السلطة. كما أنّ اختراق الإخوان في سورية للقوات المسلّحة كان طفيفاً. وتقول أوساطهم إنّ تكوين نفوذ داخل الجيش لم يكن في خطتهم، في حين يذكر مؤرخون غربيون أنّ ثمّة نفوراً من الالتحاق بالجيش كان يحكم منطق سنّة المدن الذين وجدوا فيه مهنة للأقليات الدينية والإثنية في سورية، وأنّهم دفعوا ثمن ذلك فيما بعد إذ أصبح كبار ضباط الجيش ينتمون إلى هذه الأقليات ولعبوا دوراً سياسياً متعاظماً في سورية منذ 1949.

في انتخابات 1947 فاز الإخوان، بقيادة السباعي، بعدد أصوات أكبر مما نالته أحزاب الشيوعي والبعث والسوري القومي بسبب نشاط الإخوان المتنامي في الأسواق والمساجد والساحات والأماكن العامة في المدن. لقد قدّمت الحركة بديلاً إسلامياً لجمهورها بمضمون سوري محلي عنوانه «الحل الإسلامي» (مقتبس عن الشعار المصري «الإسلام هو الحل») يقضي بوقف التبعية للأجنبي ووضع حدّ لتحالف الإقطاع الريفي والبورجوازية المدينية وتحرير العمال من الجهل والظلم وذلّ الفقر، ووضع قوانين تحدّد ملكيات الأراضي وعدم حرمان العمال والفلاحين من ثمرة عملهم، وإفساح المجال للعنصر الشاب لدخول الجامعات ومعاهد التعليم العالي لتحسين مستوى المعيشة، وخلق الوعي للحقيقة المعاشة[22].

وسنعود إلى هذه الحركة في أدوارها العديدة في سورية الاستقلالية.

* * *

في الأربعينات أصبحت المدارس الثانوية في سورية ساحة صراعات حزبية، إذ قلّما كنت تجد طالباً بدون انتماء سياسي. وكانت أبرز التيارات السياسية في مدارس سورية آنذاك الشيوعي والقومي السوري والبعث. ورغم التنافس الحامي بين هذه العقائد إلاّ أنّ الطلاب الذين تحمّسوا لهذه الأحزاب التقوا على العداء للإقطاع ولهيمنة العائلات النافذة في المدن وأبنائها في المدارس واتفقوا خاصة على مناهضة غلاة التديّن في «حركة الإخوان المسلمين». وجذبت هذه العقائد التي تستند إلى فلسفات علمانية أبناء الأقليات من مسيحيين وعلويين ودروز وإسماعيليين، رفضوا ربط العروبة بالإسلام. كما أنّ مناصري هذه الأحزاب وأعضاؤها ناصبوا العداء للانتداب الفرنسي وغضبوا على ذويهم وعلى الطبقة السياسية الفاسدة لعدم

22- Reissner, p p.202-03, 307-08.

حراكهم تجاه التجزئة الاستعمارية للبلاد. هذا الجيل الجديد كان مستعجلاً ليطبع مستقبل سورية المستقلة بطابعه الخاص، فكان نجاح هذه الأحزاب في سورية فيما بعد سبباً رئيسياً في تحوّل سورية، سلباً أم إيجاباً، وفي اختلافها الكبير في مسيرتها عن لبنان الذي بقيت فيه الأحزاب العلمانية العقائدية على هامش الأحداث، وبقيت القوى التقليدية والحركات الطائفية هي المسيطرة.

الحزب الاشتراكي العربي

حتى الأربعينات، قدّم سهل حماة في وسط سورية المثل الصاعق لهيمنة الإقطاع على الأراضي الزراعية وظلم الفلاحين. إذ إنّ أربع عائلات إقطاعية – البرازي والعظم والكيلاني وطيفور – سيطرت على معظم أراضي محافظة حماة الخصبة إلى الشمال من دمشق. وكان تعاملها الظالم مع الفلاحين هو الأسوأ في كل سورية، إذ من أصل 113 قرية وبلدة في المحافظة، امتلكت هذه العائلات أراضي 91 قرية وبلدة. وبلغ جبروت العائلات حدّ احتساب ملكياتها ليس بمساحتها بل بعدد القرى وعدد الفلاحين الناشطين فيها. حتى شابهت قضية الفلاح السوري في حماة مثيله الروسي في أيام القيصر في القرن التاسع عشر. كما أنّ مدينة حماة الصغيرة نسبيّاً في تلك الفترة كانت منغلقة على نفسها تسكنها عائلات إقطاعية وتجارية وتهيمن على الريف، شديدة في محافظتها ورجعيتها وتزمّتها الديني، وريبتها بأي زائر أو غريب عنها أو عن المنطقة.

ووجد الناس بطلهم في مواجهة الإقطاع في السياسي الشاب أكرم الحوراني (سنّي) الذي أحدث تغييراً ثورياً في حماة. ولد الحوراني في حماة عام 1914 من عائلة كانت تملك أراضي خسرتها لاحقاً. وكان الحوراني قد انتسب إلى «الحزب السوري القومي» عند تأسيسه عام 1936، وحاز على شهادة المحاماة عام 1937. ولكنّه انسحب في السنة نفسها من الحزب وعمل على جمع شلّة من الشبّان الذين تحلّقوا حوله وأسّس «حزب الشباب». وتحوّل تجمّعه الصغير من حركة تقتصر على حماة إلى حزب وطني انتشر في مدن سورية وأوساط الشباب المتعلّم، انتقد خاصة الأساليب والسياسات الرجعية التي اعتمدتها حكومات «الكتلة الوطنية» في دمشق. وكان الحوراني واسع الاطلاع على الأوضاع الوطنية السورية والإقليمية العربية وصاحب مواقف ضد الاستعمار في الدول العربية. ولذلك فقد قاد مجموعة من الشباب والضباط السوريين إلى العراق لمساعدة ثورة الكيلاني ضد الحكم البريطاني هناك عام 1941.

في العام 1943 فاجأ الحوراني الطبقة السياسية التقليدية في سورية بترشيح نفسه للبرلمان، وفوزه بمقعد حماة باسم حزبه الصغير. واستغلّ الحوراني كرسيه كنائب في قاعة البرلمان ليحمل لواء الفلاحين وهمومهم أكثر من كل من سبقه من سياسيين. أما انتقاده للإقطاع ووصفه الدقيق لمعاناة الفلاحين في منطقته ومعاناتهم فقد خلق له شعبية غير مسبوقة في قرى المحافظة وبلداتها لا سيما في أوساط العلويين، مطلقاً العنان لغضب دفين كبتته عهود الظلم الذي عانت منه أجيال الفلاحين. وطالب بإلغاء قوانين الانتخاب الملتوية التي يسيطر عليها الإقطاعيون واستبدالها بالانتخاب المباشر للنائب من الشعب. كما طالب عام 1944 باستصلاح مستنقعات منطقة الغاب على ضفاف نهر العاصي، ومنح الأراضي للفلاحين الفقراء لكي يزرعوها. وفيما تحقّق مطلبه الأول في انتخابات 1947، تعرّض للسخرية عندما عرض مشروع الغاب (ولكنّ الحكومة طبّقت هذا المشروع في الفترة الاستقلالية فيما بعد، وكان من أنجح المشاريع الزراعية في سورية).

وفي العام 1948 أعلن 30 نائباً في البرلمان عزمهم على التطوّع للقتال في فلسطين ضد العصابات الصهيونية، ولكن في نهاية الأمر لم يذهب سوى الحوراني ونائب آخر من الرقّة على نهر الفرات، هو عبدالسلام العجيلي (الذي أصبح من أكبر الروائيين السوريين). وواصل الحوراني نشاطه الضاغط لعملية التنمية في سورية، فأصرّ من مقعده في البرلمان على إعداد دراسة حول مقوّمات الاقتصاد السوري وموارده وشروط نجاحه. واستجابة لطلبه المتكرّر، دعت الحكومة الشركة الاستشارية البريطانية «ألكسندر غيب وشركاه Gibb & co» التي أعدّت تقريراً شاملاً عن الاقتصاد يضمّ مجموعة من الاقتراحات أصبحت ركناً أساسيّاً في أي عمل اقتصادي في سورية فيما بعد، ولو لم يُعمل بها فور صدورها عام 1946.

وهكذا صعد الحوراني كسياسي وطني، وخبير في شؤون سورية الزراعية وقضايا سكّان الأرياف، حارب للحصول على حقوق الفلاحين السياسية، وضد السخرة وفرض الإتاوات والابتزاز التي فرضتها الأسر الإقطاعية على المزارعين. وكان يتساءل دائماً كيف يمكن للمجتمع السوري أن يتطوّر في ظل هيمنة الإقطاع واستعباد الفلاحين. فزادت شعبيته في صفوف المتعلّمين ولم تقتصر على الفلاحين، ما شجّعه على أن يحوّل حركته الشبابية إلى حزب سياسي يعكس طموحاته وأفكاره. ففي العام 1945 أسّس «الحزب العربي الاشتراكي» واعتمد تكتيكاً ذكيّاً في محاربة نفوذ العائلات الأربع الكبرى بتحالفه مع آل طيفور، أصغر هذه العائلات، ضد الآخرين. فوقف هؤلاء ومعهم فلاحوهم مع حزب الحوراني، إلى درجة أنّ

أبرز شبّانهم خالد طيفور أصبح أمين الحزب في حماة نفسها. كما أسّس الحوراني نادياً رياضياً.

وإشارة إلى شعبيته المتصاعدة، صوّت له سكان المحافظة بنسبة أعلى في انتخابات 1947 النيابية. وأدّى نجاحه في منطقته إلى انتشار أفكاره وحزبه أوّلاً في شمال سورية وساحلها ثم في المحافظات الأخرى. فما إن حلّ العام 1950، حتى أعلن في كانون الثاني عن تأسيس فروع في كل سورية ببرنامج تقدّمي يتضمّن إنهاء الإقطاع وتوزيع الأراضي وإصلاح الزراعة ومحاربة الطائفية والمذهبية، وتحرير المرأة، وتعميم التربية والتعليم الابتدائي والثانوي، وتأسيس مدارس وكليّات تقنيّة ومهنية. أمّا في الشؤون السياسية فقد التزم الحزب سياسة مستقلة لسورية لا تخضع لأي نفوذ أجنبي، ونظام دستوري جمهوري برلماني يرفع لواءي الاشتراكية والوحدة العربية. وكان الحوراني مقتنعاً أنّ الوحدة العربية غير ممكنة حتى يتحرّر العرب من هيمنة الاستعمار الأجنبي وحتى تُحقّق كل دولة عربية وحدتها الوطنية الداخلية، ليصبح هو وحزبه رأس حربة ضد مشاريع الهاشميين في ابتلاع سورية تحت مسمّيي «سورية الكبرى» (مشروع ملك الأردن) و«الهلال الخصيب» (مشروع ملك العراق) وضد الوحدة مع مصر لاحقاً.

وتدريجيّاً جذب برنامج حزب الحوراني وأفكاره ضباطاً وجنوداً من الجيل الشاب في الجيش السوري. ولقد سبقت الإشارة إلى مشاركة الحوراني كمتطوّع في ثورة الكيلاني في العراق عام 1941، حيث التقى عسكريين سوريين أبقى على صداقتهم فيما بعد. وكان ملفتاً موقفه لصالح الجيش عندما تصدّى لنية حكومة «الكتلة الوطنية» في حلّ «قوات الشرق الخاصة» وإصراره أنّ ضباط هذه القوّات كانوا وطنيين سوريين. وأخذ على عاتقه فتح حوار مع الضباط في العامين 1944 و1945 لإقناعهم أن يكون ولاءهم للدولة السورية فقط وأن يبتعدوا عن أي ولاء لفرنسا. وعندما حاولت فرنسا التملّص من التزاماتها بالجلاء وتسليم المصالح العامة، أقنع الحوراني بعض الضباط في منطقة حماة أن يشاركوه في حملة عصيان ضد الجيش الفرنسي في أيّار 1945، واستطاعوا مهاجمة قلعة حماة وانتزاعها من الفرنسيين. وكان من مشاركي الحوراني في هذه الحملة، العسكريان أديب الشيشكلي وصلاح الشيشكلي، وهما قوميان سوريان من أصدقاء طفولته وشبابه ومرحلة انتمائه إلى حزب أنطون سعادة. وكان الحوراني والهالة التي جسدّها في سورية مصدر إعجاب واعتزاز لصغار الضباط وخرّيجي الكلية وطلابها. ورغم ذلك فإنّ الحوراني رفض انتساب العسكريين إلى حزبه، وفصل عن الحزب الأعضاء الذين يلتحقون بالجيش لكي يبقى ولاء الجيش للوطن، مع المحافظة على صداقتهم لحزبه.

«حزب الشعب» و«الحزب الوطني»

عندما دنت انتخابات 1947، ولّدت النقمة الشعبية على حكومة «الكتلة الوطنية» ضغطاً كبيراً لجعل انتخاب النواب بمرحلة واحدة من الشعب، وليس على مرحلتين، ولإنهاء أسلوب التمثيل حسب حجم الطوائف كما كان معمولاً به في لبنان. وقاد أكرم الحوراني الحملة لتعديل قانون الانتخاب بدعم من البعثيين وآخرين، ما دفع الحكومة إلى تعديل الدستور لتسهيل الانتخاب بمرحلة واحدة، في حين فشل السعي لإلغاء التمثيل الطائفي للنواب.

وإذ فشلت «الكتلة الوطنية» في الحصول على أغلبية برلمانية كما في المرات السابقة، بدأت بالتفسّخ مباشرة بعد الانتخابات فغادرها كثيرون. ثم انعقد مؤتمر في مدينة بعلبك في لبنان عام 1948 أسفر عن انتظام هؤلاء في حزبين هما «حزب الشعب» و«الحزب الوطني». وكان من أقطاب «الحزب الوطني» شكري القوتلي وجميل مردم بك وشخصيات دمشقية، وانضم إليهم صبري العسلي. فيما قام جناح آخر في حلب وحمص، مناهض للقوتلي ومعارض لهيمنة الجيل القديم، بتأسيس «حزب الشعب». ومن قادته شخصيات عريقة في السياسة منها ناظم القدسي ورشدي كيخيا، وأسرة الأتاسي العريقة التي ملكت أراضي شاسعة في حمص، ومعروف الدواليبي من حلب المقرّب من الإسلاميين. فمثّل هذا الحزب مصالح الجزء الشمالي من سورية الذي وجد امتداده الاجتماعي والاقتصادي والتجاري الطبيعي من حمص وحلب إلى وادي الفرات والجزيرة، وصولاً إلى العمق العراقي. ولذلك سعى هذا الحزب إلى نوع من الرابطة الاقتصادية بين سورية والعراق الهاشمي تزيل الحدود والحواجز الجمركية بين البلدين ولكنها تحترم نظام سورية الجمهوري ودستورها.

من ناحيته مثّل «الحزب الوطني» مصالح دمشق والجزء الجنوبي من سورية، ومال إلى المحور السعودي المصري الذي قاده ملكا البلدين، مع محافظته على قاعدة شعبية في حلب مثّلتها الأقليّة المسيحية. ولكن صبري العسلي كان على علاقات مع شخصيات عراقية ويميل إلى العراق. وعدا سياسة المحاور العربية لم يختلف الحزبان في سياستهما الداخلية التي قضت بتمثيل مصالح التجّار في المدن والحفاظ على العلاقات مع الإقطاع الزراعي لجذب أصوات الناخبين في الأرياف. وهذا المضمون التقليدي للحزبين وغياب برنامج عقائدي وإصلاحي أدّى إلى تنافس داخلي قوامه الأشخاص والعائلات. وفيما ظنّ «الحزب الوطني» بأنّه سيرث «الكتلة الوطنية» في البرلمان، فاجأ «حزب الشعب» التوقعات وفاز بـ20 مقعداً مقابل 24

مقعداً للـ«حزب الوطني». وفي غياب أحزاب حقيقية تختلف عن تلك التقليدية التي تتكتّل تحتها العائلات، لم يكن غريباً أن تذهب أغلبية المقاعد إلى مستقلين، يمثّلون عائلات أو قبائل أو أقليات إثنية ومذهبية، ودائماً كـ«الحزب الوطني» و«حزب الشعب»، يعكسون مصالح نخبوية وصاحبة امتيازات. ولذلك لم يكن يؤمل من المستقلّين أن يذهبوا بالبرلمان نحو حلول لمشاكل البلاد.

وكان ثمّة استثناءات في الطبقة التقليدية، كرجل السياسة الحلبي رشيد الكيخيا[23] ورجل الأعمال الدمشقي خالد العظم. وكان العظم مثقفاً ومنفتحاً، درس في أوروبا وسافر إلى بلدان عدّة. عمل من موقعه كوزير للاقتصاد بجهد ليدفع مشروع قانون العمل عام 1946. كما دعمت «حركة الإخوان المسلمين» في دمشق وحلب، يؤيدهم معروف الدواليبي، المناحي الإصلاحية آنذاك. وإذ أعيد انتخاب أكرم الحوراني نائباً، لم يفز أي من الوجوه الشابة والتقدمية. ورشّح «الحزب الشيوعي» ثلاثة أعضاء فاز منهم بصعوبة رئيسه خالد بكداش. وفشل مرشّحو «حزب البعث» في الحصول على أي مقعد، رغم أنّ ميشال عفلق نفسه كان مرشّحاً في دمشق.

ولادة الجيش الوطني

لم يكن ثمّة جيش وطني في سورية عشيّة جلاء الفرنسيين، باستثناء بضع مئات العسكريين من «قوات الشرق» الذين كانوا موضع شك بولائهم الوطني لتعاونهم مع الفرنسيين وميولهم الانفصالية أيام الانتداب. ولكن خفّف من هذه الشكوك وقوف هؤلاء إلى صف الوطنيين في المواجهة العسكرية مع الجيش الفرنسي في الأيام الأخيرة قبل الجلاء، دون أن يخلو الأمر من فرار بعض الأفراد وطلبهم اللجوء في فرنسا.

وعندما جلا الفرنسيون عن سورية، وبضغط متواصل من الحوراني، قرّرت الحكومة

23- رشيد الكيخيا سياسي سوري، ولد في حلب سنة 1900، وتلقى علومه فيها. ورث أملاكاً وعقارات في تركيا نتيجة ارتباطات عائلية. عمل في صفوف الكتلة الوطنية منذ تشكيلها عام 1927. ولكنّه أعلن انفصاله عنها عام 1938-1939 عندما تعثرت المفاوضات مع فرنسا ورفضت التصديق على المعاهدة وساءت سمعة الكتلة بسبب التنازلات التي قدمتها. وأخذ يتقدم صفوف المعارضة، وفي عام 1947 ترأس الكتلة الدستورية في مجلس النواب، وفي آب 1948 اتخذت هذه الكتلة اسم «حزب الشعب» وظل رئيسه حتى حُلّت الأحزاب بعد قيام الوحدة السورية-المصرية، فغادر سورية متنقلاً بين تركيا ولبنان. انتخب نائباً عن حلب في دورات عام 1936، 1943-1947-1949. وتولى وزارة الداخلية في وزارة هاشم الأتاسي من 14 آب 1949 إلى 12 كانون الأول 1949 ثم انتخب رئيساً للمجلس النيابي.

فتح الكلية العسكرية في حمص لجميع أبناء سورية دون تمييز عائلي أو مذهبي أو مناطقي أو طبقي، وبدون رسوم تسجيل، بما فيها مكان للإقامة ووجبات طعام ومصروف الجيب، ومنح الطلاب مخصّصاً مالياً شهرياً. وفي حين كان أبناء المدن الكبرى يشقّون طريقهم إلى الوظائف الحكومية والمهن الحرّة، جذبت الكليّة خصوصاً أبناء المناطق المحرومة الذين لم يأملوا الحصول على فرص عمل - وإن استفادوا من انتشار المدارس في مناطقهم . فكانت الكلية طريقاً لمهنة واعدة في صفوف الجيش. وجذبت الكليّة أبناء الأقليات الفقراء الذين وجدوا في الجيش ملاذاً لبناء مستقبل، في غياب إمكانيات تمويل الدراسة الجامعية أو الالتحاق بالمهن المحترمة أو المباشرة بمشروع تجاري لغياب التمويل. حتى الأحزاب العقائدية استثمرت في الجيش فشجّعت الشبّان من أعضائها على الالتحاق بالخدمة العسكرية والعمل على ترقيات لكي يصبحوا ضباطاً تتّكل هذه الأحزاب عليهم في العمل السياسي فيما بعد.

وعندما دعت الحكومة الشباب للتطوّع في صفوف الجيش الوطني لبّى النداء أبناء الأرياف في المحافظات المختلفة، من دروز وعلويين وإسماعيليين وبدو وأكراد وأرمن، وليس أبناء المدن الذين كانت تتوفّر أمامهم فرص العمل والعلم والتجارة والمهن الحرّة خاصة في الأوساط السنيّة[24]. وهكذا عكست عناصر الجيش، منذ الاستقلال، صورة جديدة لبلاد كانت لا تزال مجموعة مناطق جغرافية لكلّ منها عاداتها وتقاليدها وطوائفها وتاريخها، مقارنة بصورة الزمن التركي بأنّها ديار الإسلام الإمبراطوري. وحتى بعد فرض الخدمة العسكرية الإجبارية عام 1950، كان أبناء المدن يخدمون المدّة الإجبارية ثمّ يعودون إلى الحياة المدنية وأعمال التجارة والمهن، فيما بقي زملاؤهم الريفيون وأبناء الأقليات في الجيش كمهنة عسكرية مدى الحياة. وكانت هذه غلطة تاريخية ارتكبتها العائلات السنيّة المدينية والتجارية وعائلات الملاّكين في الأرياف، لأنّ تعاليهم عن الخدمة في الجيش واحتقارهم لمهنة العسكرية جعلا أعداءهم الطبقيين أصحابَ نفوذ وسلطة في القوات المسلحة، استعملوها فيما بعد لاستلام مقاليد الحكم في سورية[25]. إذ خلال فترة قصيرة بعد الاستقلال شكّلت الأقلّيات المذهبية والعرقية نواة كبيرة في الجيش الوطني من جنود وعرفاء ورقباء وصغار ضباط. كما أنّ انتشار

24- Alasdair Drysdale, «The Syrian Armed Forces in National Politics: the role of the geographic and ethnic periphery», in *Soldiers, Peasants and Bureaucrats*, ed. Roman Kolkowicz & Andrzej Korbonski, London, Allen and Unwin, 1982, pp. 52 – 76.

25- Patrick Seale, *Asad*, p. 39.

العقائد والتيارات السياسية في هذه الفترة المبكرة جعل من الجيش السوري الحاضن الأساسي لتفريخ الثورات والانقلابات المسلّحة.

الأخطار الخارجية

بعد نيل سورية استقلالها الاسمي عام 1946، سرعان ما طوّقتها الأطماع الدولية:

فأميركا كانت تعمل على وراثة تركة بريطانيا في الشرق الأوسط، وخاصة في العراق ومصر، وعلى تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية الموالية لواشنطن ونقل النفط السعودي عبر سورية إلى ضفاف البحر المتوسّط.

ومن ناحيته، دخل الاتحاد السوفياتي منافسة في حرب باردة مع الولايات المتحدة، وافتتح سفارة في دمشق حيث كان ينعم بشعبية جرّاء دعم السوفيات لاستقلال سورية، في زمن كانت الأفكار الاشتراكية والنضال ضد الأمبريالية تزدهر في البلدان العربية.

من ناحيتها حاولت فرنسا الإبقاء على نفوذها في المنطقة العربية، خاصة في شمال أفريقيا، رغم انسحابها العسكري من المشرق.

ورغم التنافس الدولي على المنطقة العربية، فقد توصّلت الدول الغربية إلى أولوية مقاومة المدّ السوفياتي في المنطقة ودعم إسرائيل وزعزعة استقرار الدول العربية التي تجهر بمناهضة الغرب وتُصادق السوفيات أو تسعى إلى وحدة فيما بينها. ولبناء جبهة عربية ضد المدّ السوفياتي، أخذت بريطانيا والولايات المتحدة تدعم تحالفاً من العرب الموالين للغرب. وحتى في التنافس العربي- العربي، دعمت أميركا زعامة السعودية، وبات تدّخلها في مصر أكثر وضوحاً بعد 1952، ودعمت بريطانيا الأسرة الهاشمية في العراق والأردن. وواصل الملوك والرؤساء العرب تنافسهم على زعامة العرب فكانت سورية ساحة مزدوجة للحرب الدولية وللتنافس بين العرب على زعامة المنطقة. وبرز تنافس بين آل هاشم وآل سعود على الزعامة:

دفع ملك الأردن، عبدالله بن الحسين، بمشروع «سوريا الكبرى» على أن يكون هو ملكاً عليه وتكون سورية جوهرة التاج ويضم فلسطين ولبنان وشرق الأردن.

ودخل العراق الذي حكمه الملك فيصل بن الحسين، شقيق عبدالله، بمشروع منافس قدّمه رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد وهو «مشروع الهلال الخصيب» بقيادة العراق ويضمّ «سوريا الكبرى» والعراق.

وعارض الملك فاروق هذه المشاريع الهاشمية ورأى أنّ زعامة العرب تقليدياً هي لمصر.

فيما احتجّت السعودية على كل هذه الأطروحات التي لا تتناسب مع زعامتها الطبيعية للعرب، ومركزية المقدّسات الإسلامية في مكة والمدينة.

وتدخّلت لندن التي لم ترد أن يُضعف التنافس العرب الموالين لها، فدعمت مشروع جامعة الدول العربية الذي قدّمته مصر وتمثّلت فيه الدول العربية المستقلّة كافة، دون أن تكون قرارات الجامعة ملزمة لأي دولة عضو حتى لا يصبح لهذه المنظّمة شأن جدّي في توحيد الصف العربي. فتأسّست هذه الجامعة في آذار 1945 وأصبحت أداة للسياسة المصرية في المنطقة وللدول المحافظة الموالية للغرب، ودأبت مصر على استعمال نفوذها في الجامعة لمنع الهاشميين من ابتلاع سورية في مشاريعهم.

وأصبحت فلسطين أيضاً ساحة للصراع العربي - العربي، وكان هذا الصراع سبباً رئيسياً في ضياعها. ففي آب 1946 أعلنت الوكالة اليهودية مشروعاً حول مستقبل فلسطين يقتطع 75٪ من مساحتها لإقامة دولة يهودية، دون الإشارة إلى دولة للشعب الفلسطيني. وردّت الدول العربية مجتمعة في أيلول 1946 بمشروع باسم جامعة الدول العربية، يقضي بإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، تمنح الجنسية لليهود المقيمين على أراضيها ويتمتّعون بجميع حقوق المواطنية. ولكن الرئيس الأميركي هاري ترومان أيّد المشروع اليهودي دون أن يشير إلى المشروع العربي. أمّا بريطانيا، السلطة المنتدبة، فقد أخذت موقفاً مجافياً للمصالح العربية بأن سحبت يدها من الموضوع وهي صاحبة جهد انتدابي امتد ربع قرن لتثبيت أقدام اليهود في فلسطين، وتقدّمت بملف عن فلسطين إلى الأمم المتحدة للنظر فيه. ولم تشأ الدول العربية إغضاب الولايات المتحدة وبريطانيا لأنّ ذلك يعكّر علاقاتها مع الدولتين العظميين، فلم تدافع عن مشروعها. في حين ذهب الملك الأردني عبدالله بعيداً في تأييده مشروعاً يقضي بتقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين، لأنّ ذلك سيسمح له (بالاتفاق مع الحركة الصهيونية) بضمّ أراضي فلسطين التي لا تشملها الدولة اليهودية[26]. وهكذا ساهم عقم العرب عن التحرّك الديبلوماسي الطريق لتقسيم فلسطين أولاً ولضياعها فيما بعد.

وبالعقلية نفسها التي تعامَلَ بها مع فلسطين، أي ضمّ أي قطعة أرض تُشبع مشروع «سورية الكبرى»، استمرّ الملك عبدالله في سياسته التوسعية، ما أثار مخاوف السوريين وزاد من حذرهم وعدائهم له. فبالنسبة لهم، كانت سورية الوطن الأم، في حين كان الأردن بقعة سورية قليلة

26- Avi Shlaim, *Lion of Jordan*, pp. 26-28.

السكان أصبحت دولة ترعاها وتموّلها وتدير جيشها بريطانيا. ورغم ذلك فقد كانت سياسة الملك تجاه سورية ذكية لا تخلو من الأفكار. فقد غذّى سياسيين سوريين بالمال ودعم زعماء الأقليات العرقية والدينية في سورية من دروز وبدو وأكراد وعلويّين. وزاد من تعقيد الوضع أنّ مناطق تلك الأقليات متاخمة للحدود: دروز وبدو على حدود الأردن وأكراد وبدو على حدود العراق وعلويون وأكراد على حدود تركيا، في وقت كانت الدول الثلاث طامعة بأرض سورية. وإذ سلك الهاشميون في الأردن والعراق سياسة واحدة تجاه سورية، وقّعوا مجموعة اتفاقات تحالفية عامي 1946 و1947 أشعرت سورية بضيق الخناق عليها وفاقم شعورها المستمرّ بأنّها كيان مهدّد بالتمزّق والضمّ من الدول التي تجاورها، ولم يزل جرح فقدان لواء الإسكندرون ينزف.

وكانت هذه المخاوف تتحوّل إلى حقائق بين حين وآخر:

فقد ظهرت مجموعات علوية انفصالية في محافظة اللاذقية المحاذية لتركيا، بقيادة سليمان المرشد، الذي كان يعمل مع الانتداب في السابق لتنفيذ مشروع فرنسا القديم في إقامة دولة علوية. ولقي المرشد دعماً في الأوساط الفلاحية التي حلمت بيوم الخلاص من الفقر والبؤس.

أمّا في جبل الدروز، فقد كان سلطان الأطرش صديقاً للملك عبدالله، فقبل آل الأطرش بأولوية الحكومة المركزية في دمشق في الحكم، ولكنّهم رغبوا بنوع من الحكم الذاتي لمنطقتهم المحاذية للأردن.

وفي منطقة الجزيرة على حدود العراق، انتشر عملاء الهاشميين في أوساط البدو يوزّعون المال على المشايخ ويحرّضونهم ضد الحكومة السورية.

وكانت الحكومة السورية تقف موقف العاجز عن مقاومة هذه الحركات الانفصالية التي غذّتها الدول المجاورة، فما بالك في تحمّل مسؤولية التعامل مع قضيتي الإسكندرون وفلسطين والعلاقات مع لبنان. فكانت تحرّكات سورية تجاه الانفصال المناطقي خفرة وتفتقد إلى الإستراتيجية. ففي مسألة انفصال اللاذقية، اعتقلت الحكومة سليمان المرشد وحكمت عليه بالإعدام رغم شعبيته، ما خلق توتّراً وغضباً شعبيين في جبال العلويين ضد الحكومة التي قتلت زعيمهم، دون النظر في قضاياهم العادلة من تخلّف وفقر وبطالة وغياب بنية تحتية وأميّة مرتفعة وحرمان مزمن.

أماّ في جبل الدروز، فكان الوضع مختلفاً، حيث الأسر متحالفة ومتضامنة في موقفها المعارض، تقودها أسرة الأطرش. فلم تكن السلطة تقوم بخطوات أمنيّة تجاه الدروز بل

سلكت طريق الحوار والاجتماعات. ولكنّ لجوء السلطة إلى مداهمات واعتقالات، في بعض الأحيان، خلق أجواءً سيئة بين الدروز والحكومة. أمّا في منطقة الجزيرة فقد عزلت الحكومة المنطقة ومنعت سفر غير السوريين منها وإليها. ولكن الوضع هناك كان مختلفاً لأهمية الجزيرة الاقتصادية. إذ أعلنت الحكومة سلسلة مشاريع بنى تحتية ساهمت في استقرار البدو وخلقت فرص العمل. أما في مناطق انتشار الأكراد فإنّ الحكومة لم تضطر أن تفعل شيئاً لأنّ تحرّكهم في منطقتي حلب والجزيرة لم يكن بمستوى تحرّك الأقليات الأخرى.

ولم تكن الحكومة في وضع أخلاقي سليم لمواجهة التحديات الانفصالية، بل غلبت على سياستها الغرضية. فقد كان همّ الطبقة الحاكمة التي شغلها الاستقلال باسم سورية أن ترث الامتيازات الاجتماعية والمناصب الرسمية التي احتلّها الفرنسيون سابقاً. واستغلّت «الكتلة الوطنية» احتكارها لأغلبية المقاعد في البرلمان والحكومة لترتّب الأمور في البلاد، وتضمن استمراريتها في الحكم، واستعملت أساليب فاسدة لإثراء أعضائها وتحقيق المكاسب المادية. وطغت المظاهر والنرجسية على تصرفات الطبقة الحاكمة، كالاستقبالات والتوديعات والسيارات الفخمة في الحياة العامة والقصور والمنازل الضخمة. وأصبح رئيس الجمهورية رمزاً لتلك الفترة، وقد شُبّه عهده بأنّه استمرار للزمن التركي، وكأنّه والٍ لا يعطي أي اعتبار لأيٍّ كان، ولا تهمه أي محاسبة على تصرفاته مهما كانت شائنة (وكان هذا من علل النظام الرئاسي بالسلطات اللا محدودة الذي خلفته فرنسا). فكانت الحكومة تعالج مشاكل البلاد الاجتماعية والاقتصادية بشنّ حملات قمع واعتقالات وإهانات لإسكات الانتقادات وضرب المعارضة، ثم سعت للحصول على صلاحيات طوارئ من البرلمان لتتصرّف كما يحلو لها تجاه ناقديها ومعارضيها، وتُرهب الصحف وتسيطر على الأحزاب.

ولقد أشرنا أعلاه إلى التطورات التي سبقت انتخابات 1947 ونشوء الأحزاب في سورية. فقد نجمت عن انتخابات 1947 حكومة تقليدية قوامها الحزبان اللذان ورثا الكتلة الوطنية: «حزب الشعب» و«الحزب الوطني». ورغم المشاعر الانفصالية والوضع الإقليمي والكارثة الكبرى التي باتت على الأبواب في فلسطين، كان همّ هذه الحكومة الأول هو التحايل على الدستور لتمرير مشروع قانون يسمح للرئيس القوتلي بالتجديد لفترة ثانية.

نكبة فلسطين

في 27 تشرين الأول 1947، صوّتت جمعية الأمم المتحدة، استجابة لضغط أميركي غير

مسبوق وشبه يومي، إلى جانب مشروع قرار يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين. وأعطى القرار المستوطنين اليهود أكثر من 50 بالمئة من مساحة فلسطين، رغم أنّهم لم يملكوا آنذاك أكثر من 7 بالمئة من الأراضي وكان عددهم ضئيلاً نسبة إلى الفلسطينيين. إذ حتى في الأرض التي سمّاها القرار بأنّها ستصبح دولة لليهود في فلسطين كان عدد الفلسطينيين 510 آلاف في حين لم يزد عدد اليهود عن 499 ألفاً. وبالمقابل كان عدد الفلسطينيين في المساحة المتبقية من البلاد 725 ألفاً مقابل عشرة آلاف يهودي. وخرجت تظاهرات حاشدة في سورية ومعظم الدول العربية تعترض على قرار التقسيم ، وظهرت مشاعر شعبية صادقة وعفوية تجاه فلسطين واحتمال ضياعها في الدول العربية كافة، ما حدا بجامعة الدول العربية إلى الدعوة للتطوّع من أجل نجدة فلسطين.

في كانون الثاني 1948، بعد أسابيع من قرار التقسيم، كان المتطوّعون السوريون أوّل من دخل فلسطين، وعلى رأسهم أكرم الحوراني وصديقه أديب الشيشكلي، والبعثي وهيب الغانم، وعبد السلام العجيلي، ليشكّلوا مع متطوعين فلسطينيين نواة جيش تحرير صغير. ومن جانبهم لم يرض اليهود عن قرار التقسيم الذي لم يحقّق كل مطالبهم في فلسطين، وسمح لنصف مليون فلسطيني البقاء على الأرض التي ستصبح دولة إسرائيل. ولذلك شرعوا منذ أول نيسان 1948 في شنّ أعمال عصابات وتعديات ميليشاوية على قرى ومدن الفلسطينيين دون اكتراث للحدود التي رسمها قرار التقسيم، وذلك بهدف طرد السكان والتطهير العرقي، سواء كانت تلك القرى والمدن ضمن الأراضي التي ستصبح دولة يهودية أو في الجزء الذي سيصبح دولة فلسطينية. وفي 9 نيسان، نفّذ اليهود مجزرة في قرية دير ياسين أدّت إلى مصرع 250 فلسطينياً. وما إن انتشر الخبر حتى بدأ آلاف الفلسطينيين بالفرار من قراهم مخافة أن تطالهم المجازر. وخلال أسابيع قليلة وصل إلى سورية 85 ألف لاجىء وإلى لبنان 104 آلاف لاجىء بحالة مزرية وظروف مأسوية، ما أثار الهيجان الشعبي العارم في أكثر من بلد عربي، وعرّى الحكومات العربية التي أُجبرت على التحرّك السريع. ولذلك، اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بالإجماع بإرسال جيوش عربية إلى فلسطين.

كان لواء سوري من 1876 جنديّاً أوّل الداخلين إلى فلسطين، فاشتبك على الفور مع التنظيمات الصهيونية. ورغم انعدام خبرته ونقص تسلّحه وعتاده وشحّ الذخيرة، فاق اللواء السوري في إقدامه وقتاله الجيوش العربية الأخرى التي دخلت فلسطين. ولكن ميزان القوّة لم يكن في مصلحة العرب. ففيما كان عدد جنود كل الجيوش العربية التي دخلت فلسطين

لا يزيد عن 15 ألفاً استطاع اليهود حشد 70 ألف جندي. وكان اللواء السوري هو الوحيد الذي اخترق التحصينات اليهودية واحتلّ مساحة امتدّت من بركة الحولة إلى بحيرة طبريّة. أمّا الجيش الأردني الذي يديره ضبّاط إنكليز فقد أصدر الملك عبدالله أوامر صريحة بعدم دخوله الأراضي التي خُصصت لدولة يهودية. وأصدر العراق أوامر مماثلة إلى جيشه لأنّه كان أيضاً تحت النفوذ البريطاني فبقيت القوات العراقية في جوار القدس دون حراك مهمّ. ودخل الجيش اللبناني منطقة الجليل المخصّصة للدولة الفلسطينية واشتبك مع اليهود واحتلّ بضعة قرى. أمّا الجيش المصري فقد دخل فلسطين من عدّة أماكن أبرزها الطريق الساحلي في المنطقة الفلسطينية من غزّة باتجاه تل أبيب وعبر بئر السبع في المنطقة الفلسطينية نحو القدس. وكانت القوات اليهودية أكثر تنظيماً ودقّة وتسلّحاً وأكبر عدداً، فكانت معظم أعمالها العسكرية هجومية. إذ من أصل 13 هجوماً كبيراً شنّتها الميليشيات اليهودية، كانت ثمانية هجومات ضد المدن الفلسطينية داخل الأراضي المخصّصة لدولة فلسطينية. أمّا ما حُكي عن انتصارات عربية، فكانت تقتصر على دخول العرب مناطق مخصّصة للفلسطينيين على أي حال، وحيث لا وجود عسكرياً لليهود.

وعندما أعلن اليهود دولتهم في 15 أيّار 1948، احتدم القتال ولكنّه توقّف في 11 حزيران لمدّة شهر. فاستغلّت إسرائيل الهدوء النسبي لجلب المزيد من السلاح، وأُقيم جسر جوي مع تشكوسلوفاكيا (وكانت دولة شيوعية في فلك السوفيات)، في حين تدفّق آلاف المتطوعين اليهود من أوروبا وأميركا الشمالية، ما أعطى الجانب الإسرائيلي تفوّقاً حاسماً في المعارك التي استؤنفت في 8 تموز 1948. إذ إنّ القوات الإسرائيلية تابعت حملة طرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، فكان هؤلاء يهربون إلى مناطق تحتّلها الجيوش العربية، ما أربك هذه الجيوش التي وجدت صعوبة في مواصلة القتال ضد الإسرائيليين وعلى يدها كارثة بشرية. في تلك الأثناء علمت مصر أنّ ملك الأردن لا يكترث لتحرير فلسطين من الحركة الصهيونية، بل إنّ جيشه ينتشر في الأراضي التي اعتبرها القرار الدولي ضمن دولة فلسطينية، بهدف ضمّها إلى مملكته. وكان عبدالله قد حصل على موافقة اليهود، بعد سلسلة لقاءات مع مبعوثيهم ومن هؤلاء غولدا مئير، فأغضب تصرّف الأردن مصر التي قلّصت أعمالها الحربية ولجأت إلى المنطق نفسه بضم الأراضي الفلسطينية التي يدخلها جيشها. وكانت القيادة الصهيونية تعلم أنّ العرب لن يسعوا إلى بناء دولة فلسطينية بل سوف يتنافسون على افتراس أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، فشارك اليهود أيضاً في التهام ما أمكن من أراضي المنطقة

المخصّصة لدولة فلسطينية، وباتوا لا يحترمون الهدنات المتتالية، وضربوا عرض الحائط عدداً من قرارات مجلس الأمن خلال العام 1948، حتى باتت المساحة الأكبر من فلسطين تحت سيطرتهم[27].

الاقتصاد حتى 1950

هدّد الصراع العربي والدولي على سورية استقلالها وسيادتها على أرضها، في حين كان اقتصادها في الأربعينات يعاني من التدهور بسبب التضخّم الناجم عن الحرب العالمية الثانية، حيث ارتفعت الأسعار 800 بالمئة في الفترة الممتدة من 1939 إلى 1946. ولم تزد الأجور والرواتب بنسبة ارتفاع الأسعار نفسها، ما أفقر شرائح كبرى من المجتمع السوري وألحق ضرراً فادحاً بمستويات المعيشة، فنشطت السوق السوداء وانتشر أغنياء الحرب وجشع التجار والتهريب والمضاربات[28].

وساعد سورية على الخروج من أزمتها العوامل التالية:

1. توقّف استيراد البضائع في زمن الحرب (1939 – 1945) والاستناد إلى بدائل محلية، ما عزّز الصناعة والزراعة الوطنية.
2. إنفاق جيوش الحلفاء المرابطة في سورية المال على البضائع والخدمات لتموين عساكرها.
3. استثمار جيوش الحلفاء في منشآت وبنى تحتية أقامتها في البلاد لخدمة مجهودها الحربي.

ولقد استمرّ مفعول هذه العوامل الإيجابية لعدّة سنوات بعد الحرب، فتحسّن الإنتاج الزراعي منذ 1941 بسبب ازدياد الطلب على القمح والأغذية، وزادت الأسعار 12 مرّة، ما حقّق ثروات لأصحاب الأراضي والتجّار، ووفّر مالاً للفلاحين لسداد ديونهم المتراكمة. وإذ بدا أنّ القطاع الزراعي هو الأربح والأسرع نموّاً، خرج آلاف السوريين من المدن في عودة إلى الأرياف يحيون النشاط الزراعي ويستصلحون الأراضي جديدة للنشاط الزراعي. ولكن

27- George Tomeh, *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab – Israeli Conflict 1947 – 1974*, Beirut, Institute for Palestine Studies, 1975.

28- Maamoun Challah, *L'évolution de la situation économique en Syrie de 1935 à nos jours*, Louvain, Belgique, Université Catholique de Louvain, 1950.

معدّل البطالة العام ارتفع بعد الحرب إلى مستوى غير مسبوق عندما أدّى إصرار الحكومة عام 1946 على الجلاء الكامل والسريع لجيوش الحلفاء إلى فقدان 30 ألف عامل سوري يعملون في جيوش فرنسا وبريطانيا التي كانت مرابطة في سورية، لوظائفهم، وإلى توقّف تلك الجيوش عن الاستثمار والإنفاق في سورية.

وكان الانتداب الفرنسي قد سمح للوكالة التجارية الأنغلو-أميركية في القاهرة ببيع المعدات والجرارات الزراعية في سورية، استعملت خاصة في منطقة الجزيرة الخصبة فعزّزت نموها. فكانت سورية الدولة العربية الأولى التي باشرت بمكننة الزراعة. وإذ فاق نمو الزراعة نسبة زيادة السكان، أصبح القطاع الزراعي المؤشر الهام لأيّ اتجاه اقتصادي ستأخذه سورية في المستقبل. كما أنّ بُعد المناطق الزراعية عن المدن ومراكز الاستهلاك دفع التجّار والمستثمرين في الزراعة إلى تمويل شقّ الطرق واستقدام وسائل النقل الحديثة. وأثناء الحرب الكورية في أوائل الخمسينات، ارتفع سعر القطن في السوق الدولي، وكانت سورية دولة منتجة للقطن، فاستورد السوريون بذور القطن الأميركي التي كانت أفضل من البذور المحليّة فزادت مساحات زراعة القطن ثلاثة أضعاف واستفادت سورية من المحصول الوافر في التصدير وفي تنشيط صناعة النسيج والألبسة. هذه النهضة الزراعية شجّعت الاستثمار في أجهزة الري والمضخّات الضخمة على ضفاف نهري الفرات والخابور في منطقة الجزيرة، ما ساهم في نمو الأراضي المزروعة قطناً وأصناف أخرى بمعدّل 33 بالمئة عام 1952.

ولكنّ الازدهار كان قصير الأمد في غياب العلوم الزراعية والخبرات. فقد كانت الزراعة تتمدّد إلى المراعي على حساب تربية المواشي التي لم يجد أصحابها بديلاً لعلف الحيوانات. فما كان منهم إلا أنّ قادوها إلى أحراج طبيعية ما أدّى إلى تعرية الأشجار البريّة. كما أنّ جهل الكثيرين بالآلات الزراعية والجرارات عطّل بعض الأجهزة أو خرّبها أو أساء استعمالها. ورغم ذلك فقد قاد القطاع الزراعي سائر القطاعات في معدّلات النمو، وإلى تطوّر المناطق الشمالية الشرقية في سورية وارتفاع عدد سكانها بنسب تصل إلى 50 بالمئة من 1949 إلى 1953. كما أنّ تلك المنطقة أنتجت معظم صادرات سورية الزراعية في الخمسينات، ما ساهم في خلق دورة اقتصادية سورية لأول مرّة منذ الاستقلال.

ونال القطاع الصناعي حصّته، بفضل الحماية ضد المنافسة الخارجية وتراكم الأموال من إنفاق جيوش الحلفاء واستثماراتهم. ولكن الأذية لحقت صناعة النسيج لأنّ سورية ارتبطت بوحدة جمركية مع لبنان الذي تبع النظام الاقتصادي الحرّ، وسهّل دخول النسيج والملبوسات

والبضائع الأخرى، ما أخّر الصناعة في البلدين. فقام الصناعيون السوريون بالضغط على حكومتهم التي ظهر أنّها على استعداد، بعد سلسلة انقلابات عسكرية، للجم الاقتصاد الحرّ وقبول الطلاق مع لبنان. فوقعت القطيعة الجمركية عام 1950، وأقامت سورية حواجز تجارية من رسوم وإجراءات لحماية قطاعاتها من المنافسة الخارجية. فارتاحت الصناعة الداخلية من المنافسة ونمت ولكنّها لم تتطوّر كثيراً وواجهتها صعوبات لسوء تقديرها مبدأ أنّ بعض المنافسة الخارجية مفيد لتطوير المنتجات، ولصالح المستهلك السوري الذي سيحصل على بضائع أجنبية أرخص. وكان من الصعوبات أيضاً صغر حجم المنشأة الصناعية السورية التي وظّف معظمها عدداً ضئيلاً من العمال، وعدم توفّر الطاقة الكهربائية لمعظم المصانع ما اضطر أصحابها إلى شراء الطاقة بكلفة مرتفعة. كما أنّ السوق المحلي لم يستهلك كل الإنتاج الصناعي السوري، ما دفع الصناعة السورية إلى الاتّكال على الأسواق العربية، فيما غلب على الصناعة السورية طابع الصناعات البسيطة كالنسيج والأغذية والتبغ ومواد البناء. ولم تتّجه نحو التنوّع والمزيد من المكننة ونحو الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا.

شكّل الحرفيون وأصحاب الصناعات اليدوية نسبة كبيرة من الصناعة السورية عند الاستقلال. ولكنّها نسبة كانت تتضاءل كلّما افتتحت مصانع جديدة ممكننة. وعندما افتتحت مصانع الغزل والنسيج بعد الاستقلال في حلب، اشترى الحرفيون واليدويون معدات حياكة نصف ممكننة واتّجهوا نحو التخصص في نوعية المنتجات، كما أنّهم أقاموا شبكات لتهريب بضائعهم إلى تجار في تركيا والأردن والعراق، وتمتّعوا بحدود مفتوحة مع لبنان حتى 1950 [29]. وعادت سهولة التهريب إلى أنّ سورية لا تتمتّع بحدود طبيعية مع كل جيرانها: لبنان والأردن والعراق وتركيا. ولكنّ غياب الحدود الطبيعية مع الأردن والسعودية سمح بتدفّق الآلاف من أبناء القبائل على المدن السورية في تشرين الأول من كل عام، يشترون كل ما يعثرون عليه في الأسواق من نسيج ومواد غذائية وأدوات وحاجيات منزلية وحاجيات ركوب الخيل والجمال، إلخ، ما رفع أسعارها وأفرغ الأسواق منها. ولحسن الحظ كانت احتياجات القبائل بمعظمها من المنتجات التقليدية، ما خلق طلباً على الصناعات اليدوية التي عمل بها عدد كبير من الحرفيين السوريين. وبقيت هذه التجارة الموسمية خارج دفاتر الإحصاء الرسمية. وحتى

29- أثناء الحرب اللبنانية في النصف الأخير من القرن العشرين ستصبح حلب مركزاً إقليمياً مهماً لتهريب البضائع إلى لبنان، بعد وصولها من بلدان عدّة عبر تركيا.

العام 1956، كانت الصناعات اليدوية والمشاغل الصغيرة تمثّل نسبة 70 بالمئة من إنتاج القطاع الصناعي.

إنّ اتّكال سورية في اقتصادها على الأسواق العربية المجاورة، العراق والسعودية بالدرجة الأولى، خلق علاقة طبيعية تجارية وتكاملية مع هذه الدول. ولكنّه جعل اقتصادها أيضاً مرتبطاً بسياسة هذه الدول وكشف وقوع سورية تحت رحمتها ورهن سياستها الخارجية لرغباتها. واستمرّ هذا الوضع حتى العام 1949، إذ أدّى قيام دولة إسرائيل إلى إقفال مرافئ فلسطين بوجه التجارة العربية وأصبحت سورية المنفذ الوحيد للمشرق العربي (الأردن والعراق والسعودية ودول الخليج) إلى مرافئ المتوسط وإلى التجارة مع أوروبا والغرب إجمالاً. وذلك في زمن أصبحت لهذه الدول إمكانيات مالية مرتفعة زاد معها الطلب على الكماليات الأوروبية (كالسيارات والمفروشات والألبسة والماكياج والأجهزة الكهربائية، إلخ). فكان ضرر مقاطعة الدول المجاورة، أكانت سورية هي التي بدأته أم الآخرين، يصيب الطرفين في حال وقوع خلاف سياسي أو إقليمي. وبعد قيام إسرائيل وتحوّل خطوط التجارة العربية، باتت آلاف سيارات الشحن تنقل البضائع من مرافئ بيروت واللاذقية إلى تلك الدول عبر الأراضي السورية. كما حلّت طرق سورية مكان قناة السويس بالنسبة لهذه الدول بعد إقفال القناة عام 1967. وأصبحت تجارة الترانزيت كنزاً هاماً للاقتصاد السوري جلب الرسوم والضرائب وأرباح الشحن للخزينة، ومنح سورية هالة تجارية أكبر من حجمها، إذ إنّ تهديد سورية بإقفال الحدود مع العراق والأردن، خاصة مع لبنان، كان كافياً لفرض هيبتها.

هذا التغيير الذي أصاب هيكلية سورية الاقتصادية وقطاعاتها كان له أثره في تطوّر تركيبتها الاجتماعية، حيث تحوّل الكثير من الإقطاعيين الذين يعتاشون من الريع إلى مستثمرين رأسماليين في الزراعة ينشطون في قطاعات أخرى أيضاً. وأصبح عدد كبير من التجّار صناعيين ومستثمرين زراعيين، كما اشترى زعماء قبائل البدو ورجال الإقطاع وكبار تجّار المدن أسهماً في مصانع جديدة وعصرية. وعمد صغار رجال الأعمال وأبناء الطبقة الوسطى إلى تأسيس شركات حديثة. وهكذا نمت ضمن الطبقة التقليدية الإقطاعية والتجارية والبدوية فئة رأسمالية حديثة انخرطت في الاقتصاد الإقليمي. وفي ظل الحماية الجمركية حقّق الصناعيون أرباحاً جيّدة لم تكن خاضعة لأي ضريبة. وأثناء الوحدة الجمركية مع لبنان، وثق رجال الأعمال والصناعيون السوريون بشركات لبنانية في بيروت قامت بمعظم المشتريات ونقل

وتخزين البضائع وإجراء المعاملات الدولية لسورية. ولذلك لم يطوّر السوريون علاقات دولية خاصة بهم ما أضرّهم بعدما وقعت القطيعة مع لبنان.

ورغم أنّ الطبقة المتوسطة الناشئة حديثاً في سورية لم تختلف في آرائها السياسية وميولها وتطلعاتها عن الطبقة التقليدية التي انبثقت عنها، إلا أنّها تميّزت بسلوكها وأذواقها العصرية وشوقها لاقتناء الكماليات. وأهم خطوة اتّخذها أبناء الطبقة الجديدة الذين لم يزد عددهم عن 3000 عائلة هي خروجهم من الأحياء القديمة وسط المدن، واقتناؤهم منازل عصرية أو فيلات في أطراف المدن التي أصبحت ضواحي جديدة. ولم تكن منازل هؤلاء في الأحياء القديمة أقل فخامة وراحة وقيمة من تلك التي اقتنوها في الضواحي (كما تشهد على ذلك المسلسلات التلفزيونية الحديثة التي تُصوّر عادة في منازل دمشق القديمة وغيرها من المدن السورية). إلا أنّ المنازل القديمة والعريقة كانت مترهّلة من الخارج لا تتميّز بشيء عن بيوت الفقراء، ولكنّها فخمة من الداخل. أمّا في السلوك الاجتماعي فقد اضطر الميسورون والأكفى حالاً الذين أقاموا في الأحياء القديمة إلى إخفاء ثروتهم والمال والجاه الذي تمتعوا به، فهم كانوا يرتدون الملابس التقليدية التي ارتداها الفقراء، ويشترون الخبز من الأفران نفسها، ولكنهم يذهبون إلى أسواق بعيدة لا يعرفهم فيها أحد حتى لا ينكشف في الحي الذي يسكنونه مستوى استهلاكهم للمواد الفاخرة والبضائع الثمينة. أمّا بعد هجرتهم إلى أحياء جديدة وبنائهم للمنازل والفيلات العصرية، فباتوا يرتدون الملابس الأوروبية ويقتنون السيارات ويشترون الكماليات دون حاجة للتنكّر أو التخفّي. وطالما أنّ أحياء الأغنياء الجديدة ظهرت إلى العلن إلى جوار أحياء الفقراء، ولم تعد ثمّة حاجة إلى إخفاء العزّ عن الجيران الفقراء كما كان الحال داخل الأحياء الشعبية، فإنّ سورية عرفت منذ عام 1950 الحقد الطبقي الذي كان معروفاً في أوروبا منذ أواسط القرن التاسع عشر.

كما تضاعف عدد موظّفي الإدارات الرسمية ثلاث مرّات، امتصّت رواتبهم نصف ميزانية الدولة، فانضم آلاف العائلات إلى صفوف الطبقة الوسطى. وكان لانتشار التربية والتعليم أثر مباشر في تحصيل الجيل الجديد شهادات علمية تخوّلهم الوصول إلى فرص عمل في الاقتصاد العصري، والزواج والسكن في شقق حديثة.

ولكن الازدهار اقتصر على الطبقة الوسطى الجديدة، ولم يتعمّم على الفلاحين والأجراء من العمّال. فاستمرّت الأجور على انخفاضها في القطاع الصناعي، وراحت معدّلات البطالة ترتفع كلّما استقدم الصناعيون أجهزة ومعدّات حديثة من أوروبا. ولم تتغيّر ظروف العمل الصحية

ولا توقّف أرباب العمل عن تشغيل الأطفال. لقد عاش الفلاحون في سورية الاستقلالية، كما عاش آباؤهم، تحت رحمة الإقطاع، لا يملكون أرضاً ولا بيتاً، يشتغلون فترة من السنة سخرة لصالح الاقطاعي صاحب الأرض، وعندما كانت الحكومة ترغب في إنشاء المدارس لأبناء الفقراء والفلاحين، كان الإقطاعيون أوّل من يعترض ويقاوم مثل تلك المشاريع التي هدفت إلى رفع مستوى الأرياف التعليمي والثقافي وبالتالي الاقتصادي. ومع الأسف، فإنّ نسبة الإقطاعيات إلى مجمل الأراضي الزراعية تضاعفت في السنوات الأولى للاستقلال 1947-1952 وتضاعف معها ظلم الاقطاعيين وتشريد عائلات الفلاحين وطردهم من أراضيهم التي زرعوها لعدّة أجيال. على أي حال، تواصل انتشار التربية والتعليم ووسائل الاتصال الحديثة من راديو وتلفون في الأرياف، وبدأ يزول حجاب عصور الظلام والجهل والإيمان بالقدر الذي سيطر على كل مقوّمات الحياة.

أمّا بالنسبة للحركة العمالية، فقد كانت شبه معدومة في ظل سنوات من قمع سلطات الانتداب الفرنسي التابعة لحكومة فيشي في فرنسا، والتي حظّرت «الحزب الشيوعي». ولكن هذا الحزب نشط بعد الحرب في الصراع الطبقي الذي يجيده، خاصة في صفوف النقابات وفي التظاهرات والإضرابات، حيث ساهم إلى حدّ بعيد في تطوير العمل المطلبي، استناداً إلى خبرات الشيوعيين والحركات العمّالية في فرنسا وإيطاليا. كما أنّ الاتحاد العمالي العام في سورية عقد مؤتمره الثاني في أيّار 1946 وخرج بمشروع قانون عمل يستند إلى النموذج الإيطالي. وقدّم الاتحاد هذا المشروع إلى البرلمان السوري لإقراره. وإذ لم يشر مشروع القانون لحقوق الفلاحين، لم يجد النواب ذوو الأغلبية الإقطاعية غضاضة في تصديقه، في حين رأى فيه نواب آخرون أكثر انفتاحاً حسنات تساهم في تخفيف الاحتقان الاجتماعي، بعدما شهدوا سلبيات حرمان العمّال من حقوقهم ومن تأثير الإضرابات والتظاهرات على البلاد. وبعد تعديلات طفيفة صدّق البرلمان على المشروع ليصبح «قانون العمل رقم 279» في حزيران من العام نفسه. وكان القانون تقدّمياً في ما وعد من حقوق للعمال، وهي حقوق كان عمّال أوروبا قد حصلوا عليها منذ منتصف القرن التاسع عشر[30]. ومن هذه الحقوق، حق التنظيم النقابي، وحق الإضراب، وضرورة توسّط الدولة في القضايا بين ربّ العمل والعمال.

30- Abdel Aziz Allouni, «The Labour Movement in Syria», *Middle East Journal*, vol. 13, n°. 1, winter 1959, pp. 64 – 76.

وكانت سورية، بهذا، أول بلد عربي يشترع قانوناً كهذا، وخاصة في مسألة حقّ الإضراب والأسلوب الديمقراطي في التعاطي مع شؤون العمل. في السنوات الثلاث الأولى بعد تصديق هذا القانون، تضاعفت عضوية النقابات العمالية ثلاث مرات، وبات النضال مرتبطاً بضغط هذه النقابات على أرباب العمل لتنفيذ القانون، ونجح هذا المسعى في الشركات والمصانع الكبرى بالذات.

الجزء الثاني

الصراع على سورية



الفصل الثالث

حقبة الانقلابات والفوضى

صعود العسكريتاريا

من 1949 إلى 1970 تعرّضت سورية لعشرين انقلاباً ومحاولة انقلابية[1]. ففي العام 1949 كان الوضع السياسي في سورية بعد نكبة فلسطين على فوهة بركان، حيث ارتفع منسوب التجاذب الداخلي بين العسكر والسياسيين وتبادل الاتهامات حول المسؤولية عن كارثة فلسطين، والفساد وسرقة الأموال العامة، في وقت كانت الفوضى تعمّ الشارع. وكانت سورية قد ورثت «القوات الخاصة» من عهد الانتداب الفرنسي، بما فيها ضبّاطها، كما سبقت الإشارة، لتصبح هذه القوات بالتالي الجيش الرسمي للجمهورية الوليدة. وبلغ عدد أفراد الجيش عام 1949 عشرة آلاف جندي.

إن هزيمة العرب في فلسطين، والكارثة التي لحقت الشعب الفلسطيني، أصابتا الشعوب العربية بالصميم، وساد مزيج من الغضب والشعور بالذلّ. وظهرت فضيحة في سورية أنّ مسؤولين حكوميين وسياسيين اختلسوا أموالاً مخصّصة لدعم صمود الفلسطينيين، ما أطلق المزيد من السخط الشعبي على أداء الحكومة، والمطالبة بمواصلة القتال ضد الصهاينة. كما أنّ الهوة بين الأقليات المذهبية والإثنية في الجيش والطبقة السياسية في دمشق، خاصة من نُخب السنّة، ازدادت اتساعاً.

ومنذ 1947، كانت سورية تشعر بوطأة الحرب الباردة بين الجبارين الجديدين، الولايات

1- George Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East: the Arab States*, New York, Robert Speller, 1971, pages 181-290, 291-388.

المتحدة والاتحاد السوفياتي. حيث سعى الروس إلى تصدير الشيوعية ومدّ نفوذهم إلى المنطقة، في حين أخذ الأميركيون مواقع الإنكليز والفرنسيين. وكانت بريطانيا قد سلمت مفاتيح المنطقة لأميركا في شباط 1947 وأبلغت واشنطن رسمياً أنّه لم يعد باستطاعتها تمويل حكومتي اليونان وتركيا لصدّ الخطر الشيوعي الذي يغذّيه السوفيات. ومثّلت اليونان وتركيا خط الدفاع الأول الذي يهدّد، في حال سقوطه، الشرق الأوسط حيث يقع أكثر من نصف مخزون العالم من النفط. وفي 12 آذار 1947، بعد أسبوعين من الرسالة البريطانية، أعلن الرئيس الأميركي هاري ترومان تقديم مساعدات مالية لليونان وتركيا. وخلال أشهر أصبحت المنطقة العربية وبلدان آسيا المحاذية لجنوب الاتحاد السوفياتي نقاط نفوذ أميركية (اليابان والباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا واليونان، باستثناء الصين). وبرزت حاجة دعم الدول التي تقع خلف هذا الخط الدفاعي، ومنها العراق وسورية ولبنان والأردن والسعودية ومصر وإسرائيل. ولم يقف السوفيات موقف المتفرّج، فما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى اتّجهوا إلى تثبيت مواقعهم في شرق أوروبا ونشر نفوذهم في العالم، عبر الأحزاب الشيوعية، والعلاقات المباشرة مع الدول الجديدة. ورويداً بدأ السوفيات يتغلغلون في تركيا واليونان وإيران ومصر واليمن والعراق، ما جعل المنطقة من أكثر الساحات سخونة في الحرب الباردة. ودعم الأميركيون إسرائيل الناشئة كقاعدة عسكرية متقدمة ضد السوفيات، كما دعموا دولاً عربية موالية للغرب لتمكينها من الصمود في وجه التغلغل الشيوعي. ولجأت موسكو إلى أحزاب محلّية تبثّ دعاوى عن تخلّف الأنظمة العربية وانحطاطها وتحضّ على الثورة.

كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلم مدى هشاشة الأنظمة العربية، حيث جاء في أحد تقاريرها: «يدّعي السياسيون في سورية ولبنان والعراق ومصر أنّهم جاؤوا إلى السلطة بالانتخاب، ولكن أيّ انتخاب يتحدثون عنه إذا كان الفائزون عملاء لقوى أجنبية أو طبقة إقطاعية تفرض نفسها على الناس كي يصوّتوا لها بالقوة، أو محتالين يشترون أصوات الناخبين بالمال؟ شعوب هذه البلدان بدأوا يعون أوضاعهم وباتوا مستعدين للديمقراطية». وبهذا التوصيف بدأت واشنطن الاتصال بزعماء هذه الدول الذين تبعَ معظمهم لندن: الملك فاروق في مصر، ونوري السعيد في العراق، وشكري القوتلي في سورية، وبشارة الخوري في لبنان. وكان هدف أميركا إقناع هؤلاء بتحرير عملية الانتخاب، وتطوير المؤسسات الديمقراطية، حتى تتحصّن الجبهة الداخلية على المستوى الشعبي وتقاوم الشيوعية. وبدأت أميركا بسورية لأنّها تقع على حدود تركيا ولأنّ وضعها الداخلي كان أكثر هشاشة من نظامي مصر والعراق.

وجرت عدّة اجتماعات بين الأميركيين والقوتلي، أول رئيس لسورية بعد الاستقلال، ومعاونيه استمرت ستة أشهر. وكان القوتلي زعيماً وطنياً محبّاً لبلاده إلا أنّه لم يفعل شيئاً عملياً لتطوير النظام ولم يفهم أنّ البلاد كانت على حافّة انفجار اجتماعي. واستنتج الأميركيون أنّ الوضع في دمشق يتراوح بين ثورة دموية يسلّحها السوفيات، أو انقلاب عسكري يقوم به ضباط من الأقليات المذهبية والعرقية في الجيش السوري ضد القوتلي.

إنقلاب حسني الزعيم

في 29 تشرين الثاني 1948، الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، تحوّل إضرابٌ طلّابي في سورية إلى انتفاضة عفويّة كادت تتحوّل إلى ثورة شعبية، فأجبرت الحكومة على تقديم استقالتها. ولكن الانتفاضة امتدّت واستمرّت لعدّة أسابيع، ما أجبر الجيش على التدخّل لقمعها. وبعد تدخّل الجيش في الشارع، شكّل الزعيم الدمشقي خالد العظم حكومة جديدة سعت إلى الهدوء. وركّزت حكومة العظم على لجم التدهور الاقتصادي، فلاقت خطواتها استحسان الرأي العام (توقيع تسويات مالية مع فرنسا والسماح لأرامكو ARAMCO شركة النفط العربية الأميركية، العمل على مواصلة بناء خط الأنابيب الذي يمرّ في الأراضي السورية، بعد وقفه جرّاء احتجاج سورية على الدعم الأميركي لولادة إسرائيل). ولكن الحكومة كانت عاجزة عن معالجة القضايا السياسية، بدءاً من تداعيات حرب فلسطين إلى غليان الشارع. وكانت ظروف الحكم مؤاتية لحركة عسكرية، حيث وقع انقلاب قام به رئيس أركان الجيش حسني الزعيم (وهو كردي من حلب خدم في القوات الخاصة في الجيش الفرنسي)، وذلك في 29 آذار 1949. فعزل حسني الزعيم الرئيس القوتلي ونفاه من البلاد، وحلّ البرلمان، وأعلن حكماً عسكريّاً عكّر تجربة سورية الفتيّة في الحياة الديمقراطية[2]. ودعمت الولايات المتحدة الأميركية هذا الانقلاب[3]. وكانت الحكومة السورية السابقة قد رفضت توقيع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل وتتردد في توقيع اتفاقية خطوط التابلاين لصالح شركة آرامكو السعودية الأميركية، فجاء حسني الزعيم ووقّع الإتفاقيتين.

Alford Carleton, «The Syrian Coup d'État of 1949», *Middle East Journal*, vol. 4, n°. 1, -2
January 1950, pp. 1-11.

Copeland, Miles, *Game of Nations*, London, 1969, pp. 37-44. -3

شارك عدد من الشخصيات العسكرية والسياسية الزعيم في تنفيذ الانقلاب، منهم العقيد أديب الشيشكلي وضباط موالون لأكرم الحوراني، شرط أن يلتزم تحقيق إصلاحات اجتماعية و«محاربة الصهيونية حتى النهاية». ولكن الزعيم كان قد وعد الأميركيين أنّه «سيقوم بحركة إيجابية تجاه إسرائيل إذا نجح الانقلاب»[4]. وهكذا فعل رغم وعده العلني أمام السوريين أنّه «سيحارب الصهاينة». إذ سرعان ما تخلّى عن مطلب سورية في أن يمرّ خط وقف إطلاق النار وسط بحيرة طبرية ونهر الأردن، والأغرب أنّه وافق أن ينسحب الجيش السوري من الأرض التي احتلّها في فلسطين. وهكذا خرج نص اتفاق الهدنة السورية الإسرائيلية في تموز 1949 بأن تكون هذه الأراضي منزوعة السلاح لا يستطيع أي من الطرفين ممارسة السيادة عليها (ابتلعتها إسرائيل تدريجياً فيما بعد).

وسعى حسني الزعيم إلى لقاء رئيس حكومة إسرائيل بن غوريون بغية التوصّل إلى اتفاق للسلام، إلا أنّ بن غوريون رفض هذا اللقاء[5].

لم تُدخل خطوات حسني الزعيم نحو إسرائيل بذور الشك في نفوس أنصار الانقلاب، لأنّ الرأي العام كان يعيش نشوة «الانتفاضة المباركة» ضد العهد السابق. وحتى الأحزاب العقائدية والمثقّفون مسّتهم النشوة، حيث اعتبر «حزب البعث» انقلاب الزعيم بأنّه ولادة «عصر جديد» في سورية، وسعى ميشال عفلق ليكون مستشاراً لحسني الزعيم[6]. أمّا أكرم الحوراني الذي سهّل الانقلاب عبر نفوذه في صف ضباط الجيش، فقد أعجبه تصريح حسني الزعيم، «جئت لأحرّر الفلاحين»، وأصبح مستشاراً قانونيّاً لوزارة الدفاع. وللاحتفاظ بدعم هؤلاء، قام حسني الزعيم ببعض الإصلاحات التي أغضبت الزعامات والأحزاب التقليدية في سورية. فمنح المرأة حق المشاركة في الحياة السياسية، تصويتاً وترشيحاً، شرط أن تتمكّن من القراءة والكتابة، وألغى التمثيل الطائفي (الذي كان الدستور اللبناني يقرّه على أساس أنّه إجراء موقت) من الدستور السوري المقترح، ووضع قانوناً مدنيّاً عصريّاً، كما هو معمول به في مصر، حدّ من صلاحيات المحاكم الشرعية ورجال الدين في مسائل الزواج والطلاق والإرث

4- Copeland Miles, *Game of Nations*, p. 42.

5- Avi Shlaim, *Lion of Jordan*, p. 48.

6- رأى كثيرون أنّ عفلق فضّل دائماً أن يلعب دور الأستاذ الجامعي، وأن يكون مرشداً عقائدياً للزعماء لأنّه لم يحمل بذور شخصية قيادية ولا كاريزما. وهو دور سعى إليه مع عبدالناصر أيضاً في دولة الوحدة.

وحضانة الأطفال، إلخ. وأزال عقبة من وجه الإصلاح الزراعي بإلغاء الوقف العائلي، وقدّم مشروعاً بتحديد الملكيات الكبرى وتوزيع الأراضي الأميرية على مَن لا يملك أرضاً من الفلاحين، وأسّس لجنة للنظر في مسألة توزيع الأراضي(7).

ولكن شهر العسل الذي رافق الانقلاب شارف على الانتهاء. إذ سرعان ما ظهر وجه الزعيم الحقيقي في ولائه لأميركا وتقرّبه من تركيا، ما أغضب الرأي العام، خاصة أنّه لم تمض عشر سنوات على سلخ لواء الإسكندرون السوري وضمّه إلى تركيا. إذ بعدما وقّع الزعيم على اتفاقية تسمح بإكمال خط أنابيب النفط التابع لشركة آرامكو، أعلن دعمه لمشروع عسكري أميركي يضمّ عدداً من دول الشرق الأوسط وظهر كعدوّ لدود للشيوعية، فبادر إلى حل «الحزب الشيوعي» السوري. وعندما لم يرَ أي ردّ فعل على ضربه للشيوعيين، استسهل الأمر وحلّ أحزاباً أخرى، ووضَعَ قيوداً على النشاط السياسي المعارض، وقمَعَ الصحف.

قضية الحزب السوري القومي

في تلك الأثناء كان الوضع متشنّجاً في لبنان، لعدة عوامل أهمّها الانقسام حول التجديد للرئيس بشارة الخوري وحرب فلسطين الخاسرة، والأزمة الناشئة بين «الحزب السوري القومي» والسلطة. لقد فشلت الجيوش العربية، ومنها جيش لبنان، في منع قيام دولة إسرائيل عام 1948، ونزح 104 آلاف فلسطيني إلى لبنان كلاجئين على أمل أن تسمح الظروف بعودتهم إلى بلادهم. ونجح بشارة الخوري في تجديد ولايته ولكن بثمن باهظ وتّر الأوضاع لعدة أعوام. وبدأت في الفترة نفسها أزمة دموية بين الحزب القومي والسلطة خرجت إلى العلن في ربيع 1949. وكان هذا الحزب قد تعرّض لاضطهاد الفرنسيين في الثلاثينات ما اضطرّ مؤسسه أنطون سعادة للاغتراب مجدداً في أميركا اللاتينية، ثم عاد عام 1947 بطموح أكبر وأخذ يقارع الدولة في الصحف والمهرجانات الشعبية. ورأى الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح وآخرون في تحدّي سعادة وحزبه تهديداً للكيان اللبناني وتركيبته الطائفية التقليدية، حيث كان سعادة يدعو إلى نظام علماني، وإلى تغيير جذري في السياسة والمجتمع. ووقعت مواجهات متقطعة بين أعضاء الحزب وقوى الأمن خلال 1947 و1948 وتفاقمت في 1949. ففي 10

7- S. Yin'am, «Crisis in Syria», *Middle Eastern Affairs*, vol. 1, n°. 11, November 1950, pp. 311-315.

حزيران 1949 جرى صدام محدود، قيل إنّه مفتعل، بين الحزب القومي و«حزب الكتائب» في حيّ الجمّيزة ببيروت. فتدخّلت السلطة وطاردت أعضاء الحزب وقيادته بتهمة التآمر على النظام العام، وصدر قرار بسحب رخصة الحزب واعتقال أعضائه وقيادته. فلجأ سعادة مع عائلته إلى دمشق في 12 حزيران، طالباً المساعدة من حسني الزعيم[8].

وكان حسني الزعيم يريد أن يعلن نفسه رئيساً على سورية، كما أشرنا أعلاه، يعاونه مستشاره محسن البرازي، وهو كردي مثله وإقطاعي كبير من حماة وعلى علاقة قربى برياض الصلح، عبر مصاهرتها لآل الجابري. فكان البرازي ينقل معلومات إلى الصلح عن تحركات القوميين وزعيمهم في سورية، فمهّدت هذه الاتصالات الى مصالحة بين حسني الزعيم والخوري والصلح في شتورة في 24 حزيران، ما أحدث تطوّراً إيجابياً في العلاقات بين البلدين ودعماً لبنانياً لسعي حسني الزعيم للرئاسة (قيل لحسني الزعيم: «أنت لست من الخامة التي يريدها سعادة فهو سيذبحك ويأخذ مكانك»). وهكذا استطاع حسني الزعيم عبر استفتاء شعبي مُفبرك يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب أن يصل إلى هذا المنصب في 25 حزيران. وعيّن محسن البرازي رئيساً للحكومة ما أفرغ مسعاه الإصلاحي من المضمون. فابتعد عنه الحوراني والقوى الداعية للإصلاح في سورية. ثم إنّ حسني الزعيم أضاف إلى خطواته غير الشعبية جانباً شخصيّاً قبيحاً هو حبّه للمظاهر والبروتوكول المبالغ به. كما اتّضح أنّه يفضّل العناصر الكردية والشركسية في الجيش، ما أثار حساسيات الفئات الأخرى داخل الجيش، في وقت كانت الحياة السياسية البرلمانية والحزبية والإعلامية في سورية تتدهور بمفعول الانقلاب العسكري.

وكان على حسني الزعيم أن يسدّد للحكومة اللبنانية ثمن دعمها له، فغيّر أسلوب تعامله مع أنطون سعادة الذي كان حزبه منتشراً في سورية، ما ضاعف النفور الشعبي من حسني الزعيم. وبعدما أصبح حسني الزعيم رئيساً في 26 حزيران، طلب أنطون سعادة موعداً لتهنئته، فلم يُستجب للطلب. ولم يشكّ سعادة بالأمر وظنّ أنّه يتعلّق بجدول مواعيد حسني الزعيم، وعلى هذا الأساس فضّل متابعة الوضع في لبنان من دمشق دون أن يعلم أنّه بات في خطر. وفي أول تمّوز 1949 أعلن سعادة «الثورة القومية الاجتماعية» في لبنان ودعا إلى عصيان مدني،

8- حول قضية الحزب القومي في عهد حسني الزعيم، راجع كتاب المؤلف **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، دار النهار، الفصل السادس.

ما أدّى إلى اشتباكات مسلحة بين عناصر الحزب وقوى الأمن في مختلف المناطق اللبنانية. ولم يدرك سعادة تماماً خلفية حسني الزعيم وصلاته بالأميركيين واتصالاته بإسرائيل وتقرّبه من السلطة اللبنانية، كما لم يدرك ظروف الحكم في سورية في ذلك الوقت. إذ إنّ حسني الزعيم قد وعده خيراً لدى لجوئه إلى دمشق وأهداه مسدسه الشخصي عربون صداقة، فخلد سعادة إلى الاطمئنان. وفي مطلع تموز كانت الحكومة اللبنانية تنتظر تسليم سعادة، وعندها ضرب حسني الزعيم ضربته، فحدّد له موعداً للقائه حيث أمر باعتقاله وتسليمه للبنان في 6 تموز. وأُحضر سعادة مخفوراً إلى بيروت وأُعدم بعد محاكمة صورية سريعة في الثامن من تموز بعد 24 ساعة من تسلّمه بتهمة السعي لقلب النظام. وأُعدم أيضاً ستة آخرون من أعضاء حزبه.

تصرُّفُ حسني الزعيم تجاه سعادة الذي وثق به اعتبره الرأي العام السوري خيانة غير أخلاقية تكشف ناحية مراوغة وخادعة للنظام، ما أشعل الغضب الشعبي. وتلت إعدام سعادة تداعيات كثيرة في المنطقة. ففي سورية، حيث كانت نسبة كبيرة من العسكريين والضباط أعضاء في الحزب القومي، وقع انقلاب ضدّ حسني الزعيم بعد 36 يوماً من إعدام سعادة. فقد قام عسكريون مقربون من هذا الحزب في 14 آب 1949 بقتل حسني الزعيم كما قتلوا رئيس وزرائه محسن البرازي. وظهر سامي الحنّاوي قائداً للانقلاب مدعوماً من العقيد أديب الشيشكلي العضو في «الحزب القومي». وقال الشيشكلي للأميركيين: «إننا نقدّم لكم خدمة بمعاملة حسني الزعيم كعميل فرنسي لا كعميل أميركي»، لأنّ حسني الزعيم دُفن في المقبرة الفرنسية. وانتخب البرلمان السوري رئيساً شكلياً للبلاد هو هاشم الأتاسي واستلم العسكر السلطة. ولكن بعد أربعة شهور (كانون الأول 1949) قام الشيشكلي بانقلاب ضد الحنّاوي وأعوانه، ثم دبّر أمر اغتيال الحناوي الذي لجأ إلى لبنان، فنفّذ الجريمة شخص قريب لمحسن البرازي الذي قتله الحناوي سابقاً. وواصل أعضاء الحزب القومي الثأر، فحاولوا اغتيال رياض الصلح في 9 آذار 1950، ثم قاموا بمحاولة ثانية في 17 تموز 1951 أدّت الى مقتله أثناء زيارته إلى عمّان في الأردن. وبعد ثلاثة أيام اغتيل الملك عبدالله بن الحسين في القدس. وفي تشرين الثاني 1951 وقع انقلاب رابع في سورية قاده الشيشكلي واعتقل رجال الدولة الرئيسيين، فاستقال الأتاسي. وخلق الشيشكلي نظاماً دكتاتورياً عسكرياً مباشراً بتحالف مباشر مع القوميين السوريين، وحقّق استقراراً سياسياً سمح بإصلاحات أساسية، وأصدر 257 قانوناً لتطوير البلاد. ثم دبّر انتخابات نيابية سمحت بفوز أعوانه ومن ثم بانتخابه رئيساً للجمهورية عام 1953.

فيما يلي نشرح العوامل الخارجية والداخلية لهذه الانقلابات المتلاحقة.

إنقلاب سامي الحنّاوي

في 1949 كانت الظروف مؤاتية داخل الجيش للقيام بعمل ضد حسني الزعيم، فجاء مقتل أنطون سعادة شرارة لعناصر قومية سورية في الجيش، وضباط دروز كانوا قد دعموا الزعيم في انقلابه، فخطّطوا للقيام بانقلاب لإزاحته من السلطة. وجاء الغيث لهؤلاء من بغداد. إذ إنّ حسني الزعيم الذي بدأ بالتودّد للعراق، سرعان ما تحوّل، بعد نصح أميركي، إلى تمتين علاقة سورية بالسعودية ومصر. ولم يلاقِ هذا التحوّل قبولاً في بغداد، فرتّب العراق انقلاباً ضد الزعيم. ووقع هذا الانقلاب في 14 آب 1949 بقيادة العقيد سامي الحنّاوي، وكان عمله الأول هو إعدام حسني الزعيم. وسمّى الحناوي هاشم الأتاسي رئيساً للحكومة، وعادت الحياة المدنية إلى سورية، ومُنع الجيش من التدخّل في شؤون السياسة، وسُمح لكافة الأحزاب بالعودة إلى العمل باستثناء «الحزب الشيوعي». وأصبح أكرم الحوراني وزيراً للزراعة وميشال عفلق وزيراً للتربية فيما احتلّ أعضاء من «حزب الشعب» باقي الحقائب الوزارية. واستمرّت موجة التفاؤل بإعلان انتخابات نيابية جديدة وإزالة كافة العراقيل أمام المشاركة الكاملة للمرأة، وخُفّض سنّ الاقتراع إلى 18 سنة.

أسفرت الانتخابات التي جرت في 15 تشرين الثاني وقاطعها «الحزب الوطني» عن حصول «حزب الشعب» على أغلبية المقاعد في البرلمان، كما حصل «الحزب السوري القومي» و«حزب البعث» و«الإخوان المسلمون» على مقاعد. ولكن ميشال عفلق لم يفز بمقعد، فغادر الحكومة واتهم السلطة بالتزوير. وانتخب البرلمان الجديد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وعملت لجان البرلمان على وضع مسودّة دستور جديد. وأصبح أكرم الحوراني وزيراً للمرّة الأولى في الحكومة، فنبش الدراسة التي وضعها البريطاني ألكسندر جيب عن إمكانات سورية الاقتصادية وشروط تنميتها، وعمد إلى ترجمتها إلى العربية، وشرع يطالب بتنفيذ بعض المشاريع التي تقترحها، وأهمّها تجفيف مستنقعات في وادي العاصي («الغاب») وتأهيلها للزراعة وإقامة سدّ على نهر الفرات.

في تلك الفترة، طغى ملفّ العلاقات مع العراق على كل شأن آخر، إذ إنّ الحناوي أعاد سورية إلى المظلّة الهاشمية وبحث خطوات وحدوية بين سورية والعراق، فانهمك البرلمان السوري بهذه المسألة. أما خارج البرلمان فكان الجيش السوري من المعارضين للوحدة وبدأ

نقاش في صفوف كبار الضباط للقيام بانقلاب لمنعها. وقدّم ضباط مذكّرة إلى الحوراني تعلن نيّتهم قلب النظام وحلّ البرلمان الذي كان يقترب من التصويت لصالح الوحدة، وخلصت المذكّرة إلى دعوة الحوراني ليكون هو رئيساً للجمهورية بعد الانقلاب. وردّ الحوراني على الضباط أنّ الهندواي هو الذي يسعى إلى الوحدة ولا ذنب للبرلمان في ذلك، لأنّ واجب البرلمان أن ينظر في مشاريع القرارت التي تتقدّم بها الحكومة التي لها صلاحية تقرير أولويات البلاد، وأنّه مهما كان السبب فلن يقبل هو أن يحلّ البرلمان، ولن يوافق أن يصبح رئيساً بفضل انقلاب عسكري لأنّ ذلك يطيح بالمؤسسات الديمقراطية.

إنقلاب الشيشكلي الأول

وإذ اكتملت خطوات الوحدة وتقرّر توقيع معاهدة مع العراق في كانون الأول 1949، وقع انقلاب ثالث بقيادة العقيد أديب الشيشكلي، صديق الحوراني. فأعاد هذا الانقلاب سورية إلى المحور السعودي – المصري. وفي بلاغ الانقلاب، قال الشيشكلي إنّه يقوم بحركة تصحيحية لمنع الهندواي من إلحاق سورية بالعراق، وإنّه لن يتعرّض للحياة الدستورية في البلاد (احتراماً لرغبة الحوراني). فبات للحوراني نفوذ في الدولة فاق نفوذه في ظل نظام حسني الزعيم، استعمله للحصول على توقيع الشيشكلي على قانون الإصلاح الزراعي. وهكذا، وخلال 9 أشهر، وقعت سورية ضحية ثلاثة انقلابات عسكرية، فكان كل انقلاب يخصّص الميزانيات للجيش ويزيد عدد أفراده. كما أنّ المحورين الهاشمي (العراق والأردن) والسعودي – المصري ضخّا المال لجهات سياسية في سورية، فكانت ملايين الريالات والدنانير تتدفّق على الصحف السورية وعلى رجال السياسة ما زاد في البلبلة وفي احتدام الأجواء وانتشار الفساد.

حافظ الشيشكلي على وعده بعدم التدخّل في الحياة الدستورية، وامتنع الجيش السوري عن التدخّل في السياسة إلا لماماً. ولكن الصراعات لم تتوقّف بين الحكومة والبرلمان وبين أنصار الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي من جهة، والإقطاع من جهة أخرى، وبين الأحزاب السياسية المتنوّعة، في وقت كانت الضغوط تزداد على سورية للانخراط في مشاريع أحلاف عسكرية غربية في المنطقة.

أثناء مداولات البرلمان السوري لوضع دستور عصري، وقعت مواجهات عديدة بين نواب يطالبون بالعلمانية نصّاً صريحاً في الدستور، وآخرين اعتبروا ذلك كفراً وزندقة. ودُفع الأمر للتصويت في جلسة عامة، فُرفضت العلمانية وتبنّى البرلمان نصّاً يَعتبرُ الإسلام دين

الدولة في سورية والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وأبقى البرلمان على بند دستور 1930 أنّ رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً. وذكر بند آخر أنّ سورية هي جزء من الأمّة العربية تتطلّع دوماً إلى اليوم الذي «تصبح فيه أمّتنا العربية موّحدة في دولة واحدة». وتقدّمت الجهات المتنوّرة واليسارية في البرلمان بمشروع شرعة حقوق الإنسان من 28 بنداً لتصبح جزءاً من الدستور. وتضمّنت هذه الشرعة حريّات التعبير والصحافة والإعلام والتجمّع وإنشاء الأحزاب والجمعيات وحقوق العمّال ومجّانية التعليم والضمان الاجتماعي. واعتبر الدستور أنّ للدولة «مسؤولية اجتماعية» تجاه الشعب. إلى أن توصّل البرلمان إلى صيغ دستورية ترضي معظم النواب. وهكذا باتت سورية تتمتّع بنظام ديمقراطي معتدل واقتصاد حرّ وأعلن دستور عام 1950 الذي خلا من عبارة «الإسلام هو دين الدولة» لأنّ سورية هي وطن لعدّة ديانات. كما أنّ بطاقات الهوية للمواطنين لم تعد تذكر المذهب أو الدين[9] (وهي عادة استمرّت في لبنان). وكل هذا كان مؤشّراً حسناً لمستقبل واعد في سورية[10].

وكما في بيروت، حيث سعت النخبة المدينية السنيّة بقيادة رياض الصلح لمشاركة الموارنة بقيادة بشارة الخوري إلى قيام دولة ديمقراطية برلمانية، آمنت النخبة السنيّة في سورية بالنظام الديمقراطي الذي يحقق الاستقرار السياسي بنظام تعدد حزبي ما يخلق توازناً بين العائلات التقليدية السنيّة في دمشق وحلب، ويسمح بتمثيل الأقّليات المذهبية والعرقية في البرلمان والحكومة. كما أنّ هذا النوع من النظام كان يسمح ببروز زعامات تقليدية كما هي الحال في لبنان، تستطيع أن تخلق تحالفات سياسية عابرة للطوائف.

ثورة الفلاحين

ميّز نص الدستور السوري الجديد الملكيّة بين خاصة وعامة، ما أنهى تعدّد أنواع الملكيات، واستغلال الكثيرين للفوضى القانونية بوضع يدهم على أراضٍ وعقارات اعتُبرت مشاعاً في السابق، ودعا إلى تشريع يمنح الدولة ملكية كل ما في باطن الأرض من ثروات، بما فيها النفط والمياه والمعادن وغيرها، وتثمير استعمال الأراضي الزراعية إلى حدّ أقصى، واستعادة الدولة

9- J. Anderson, «The Syrian law of personal status», *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 17, n°. 1, 1955, pp. 34-49.

10- «President Shishekli and the shaping of Syrian policy», *The World Today*, vol. 9, n°. 12, December 1953, pp. 521-529.

للأراضي المهملة ليتمّ توزيعها مجدّداً، وتوزيع أراضٍ على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وخلق تعاونيات ومزارع نموذجية، وتقليص الملكيات الإقطاعية الواسعة، وتشجيع البدو على سكن القرى والعمل في الزراعة. وطالب أكرم الحوراني بتعديل استعمال الدولة لحقّها في تحديد مساحات الملكيات ليصبح بمفعول رجعي يعيد النظر في التملّك العشوائي الواسع للأراضي في زمن الانتداب، فجرى التصويت على اقتراحه وخسر على صوتين. ولكنّ حقوق الفلاحين تعزّزت بإضافة بند يدعو إلى قانون للعلاقات الزراعية، وبند آخر لوضع قانون عمل يضمن حقوق العمال ويمنع الاستغلال والسخرة.

وفسح الدستور المجال لإنشاء مجلس اقتصادي «يقدّم المقترحات والمشاريع والبرامج لتطوير إمكانيات البلاد». ووجد الشأن الاجتماعي الطريق إلى الاهتمام الرسمي عبر قوانين وبرامج، واعتبر تقدميّاً وعصريّاً سبق كافة الدول العربية (التي استعارت من الدستور السوري للعام 1950 في معالجة شؤونها الاجتماعية). لقد عكس تحضير مسودّة الدستور في سورية أجواء مستوى التفكير السياسي والاجتماعي في الشارع السوري، ودرجة اختراق التيارات اليسارية للعمل السياسي مقارنة بالدول العربية الأخرى.

بلغ عدد سكان سورية 3.5 ملايين نسمة، عام 1951 ولكنّ اقتصادها كان زراعياً بامتياز، حيث شكّل الفلاحون نسبة 58 بالمئة من السكان يعيشون في 5500 قرية بحياة أقلّ ما يقال فيها أنّها بدائية. حيث كان معظم المنازل من الطين وبعض الأحجار، وبدون خدمات ماء وكهرباء وصرف صحي أو طرق معبّدة أو نصف معبّدة. وكحال القرى في بضع مناطق من دول المشرق، فإنّ هذه الظروف المزرية أدّت إلى تدهور الصحّة العامة وانتشار أمراض الفقر، كالملاريا والسلّ والكوليرا والإسهال وغيرها. هذا الوضع الصحي كان يؤدّي إلى نسبة وفيات مرتفعة، فيدفع الفلاحين إلى الإكثار من الإنجاب على أمل أن يبقى بعض الأطفال على قيد الحياة ليساعدوهم في الزراعة وسدّ الرمق. ولم يكن هذا الوضع غائباً عن ذهن الحكومة، إذ إنّ تقارير رسمية للأعوام 1951 و1952 و1953 أظهرت أنّ نسبة 36 بالمئة من الفتيان كانوا أطفالاً من الفئة العمرية دون الخمس سنوات. وخارج حلب ودمشق، كانت الكهرباء معدومة تقريباً، فلم يتمتّع بالطاقة الكهربائية أكثر من ربع سكان سورية. كما أنّ عدد السيارات والشاحنات لم يزد عن 13 ألفاً، واقتصرت الملاحة البحرية على مرفأ واحد في اللاذقية، والنقل البرّي على

ثلاثة خطوط سكّة قصيرة، يعود إنشاؤها إلى أيام العثمانيين[11]. ورغم مركزية الزراعة وأهمّيتها فإنّ الحكومات المتعاقبة منذ أيام الانتداب وحتى 1950 لم تجعل الريف وقضية الفلاحين من أولوياتها، بل استمرّ عيش هؤلاء تحت رحمة الإقطاعي وبطشه كما كان قبل مائة عام، حتى أنّ عالم اجتماعي فرنسي، هو جاك ويلرس، توقّع في الأربعينات أنّ «العامل الأعمق والأكثر أهمية الذي سيقرّر مستقبل سورية هو ماذا سيحدث للفلاح السوري. وأنّ مشكلة الفلاحين ستضغط عاماً بعد عام وكيفية حلّها ستقرّر ليس فقط شكل وهيلكلية الدولة بل مستقبل المشرق وحضارته التي تريد أن تنهض»[12].

قبل الاستقلال، كانت محافظة حماة التي تقع في وسط سورية قلعة الإقطاع الزراعي وعاصمة الظلم والاستبداد اللذين مارستهما قلّة من العائلات الثرية على الخلق والعباد. ومع التطورات المتسارعة بعد 1949 نشأ وعي في صفوف الفلاحين حول حقوقهم، بتشجيع من الأحزاب ومن الأجواء السياسية الإصلاحية في العاصمة. فاندلعت حركة اعتراضية فلاحية بلغت ذروتها في العامين 1950 – 1951 في أنحاء البلاد، حيث رفض الفلاحون خدمة رجال الإقطاع في مناطقهم، وتوقّفوا عن تسديد أي مبالغ كان الإقطاعيون يفرضونها على المواسم وكجزية على استعمال الفلاح للأرض. فهدّدت هذه الحركة جبروت الإقطاع في سائر البلاد تقريباً. وعندما بدأ مشروع الغاب، وقف الفلاحون في وجه الإقطاعيين الذين قدّموا طلبات تعويض لأراضٍ قالوا إنّهم يملكونها. وردّ الإقطاعيون بطرد الفلاحين من الأراضي والعقارات التي تقع تحت سيطرتهم أو ملكيتهم، وهجم أزلام الإقطاع بالسلاح على قرى وطردوا أهاليها وقتلوا البهائم وضايقوا الفلاحين بشتّى الطرق. ولكنّ المضطهدين طلبوا النجدة من قرى أخرى لم تتعرّض للاعتداء، ووقف الفلاحون صفّاً واحداً تجاه الإقطاع.

وبلغ تحرّك الفلاحين الذروة في مؤتمر شعبي في حلب دعا إليه «الحزب العربي الاشتراكي» الذي تزعّمه أكرم الحوراني في أيلول 1951 حضره آلاف المندوبين تحت شعار «الأرض لمن يزرعها». وطالب المؤتمر بالتعجيل في الإصلاح الزراعي واستصدار قوانين لتوزيع الأراضي وتنظيم العلاقات بين المزارعين وأصحاب الأراضي. وردّد الخطباء أنّ الأرض يمكن أن تكون بحوزتهم إذا تحرّكوا وأخذوها. وحتى خارج حماة وخاصة في جبال العلويين، وجد كثيرون

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 44.

12- Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, Paris, 1946, p. 314, in Seale, *Asad*, 44.

في الحوراني ونداءه للتخلّص من نير الإقطاع فرصة للتخلّص من جور العائلات الكبرى. وتشجّع الفلاحون فتصدّوا للإقطاع وامتد هذا العصيان إلى كل مكان. ولكن الأثر الأهم للمؤتمر كان أنّه أضفى طابعاً سياسيّاً على تحرّك الفلاحين ما جعلهم قوّة في البلاد، وأثار الذعر في الدول العربية الأخرى. فهو كان الأول من نوعه في العالم العربي، تابع مقرراته بخوف الإقطاعيون في مصر والعراق، وأثار قلق السعودية والولايات المتحدة.

ولكن ثورة الفلاحين لم تهمد بل تواصلت شهوراً عبر شبكة من نوادي الشباب وعناصر حزب الحوراني في القرى والبلدات، الذين حرّضوا الفلاحين ووعدوا بشقّ الطرق وافتتاح المدارس والمستوصفات. فأقيمت مهرجانات خطابية ورُفعت يافطات هدّدت بالقضاء على الإقطاعيين وقطع دابرهم لأنّهم سرقوا أراضي الفلاحين. وعمد بعض المتحمّسين إلى حرق أراضٍ زراعية تخصّ الإقطاعيين، وإطلاق الرصاص على منازلهم، وقطع الطرق والتجمّع في ساحات القرى التي حُرّم دخول الإقطاعيين وعائلاتهم إليها.

إنقلاب الشيشكلي الثاني

إن تصاعد ثورة الحوراني على الإقطاع الزراعي هدّد نفوذ العائلات الكبرى واستقرارها، ليس فقط في حماة بل في محافظات حمص واللاذقية. فأصبح الحوراني عدوّاً لها، وسعت إلى التحالف للحدّ من قوّته. فالتقت عائلات في مدينة اللاذقية ومدينة جبلة على الساحل مع أعيان جبال العلويين في حلف انتخابي بمواجهة الحوراني. ولكن في أوائل الخمسينات كان القطار قد فات هؤلاء، إذ إنّ الرأي العام رأى حزب الحوراني ناشطاً منذ سنوات في مساعدة الشباب في التعلّم والحصول على عمل، وفي دخول الكلية العسكرية في حمص، في حين لم يسبق للإقطاع أنّ قدّم شيئاً يرفع شأن الفلاحين. فكان الناس ينتخبون مرشّحي حزب الحوراني (وعلى سبيل المقارنة، فاز الحوراني بمفرده في انتخابات 1949 وفاز مرشحو الإقطاع بالمقاعد الستّة الأخرى عن محافظة حماة. ولكن في العام 1954 فاز الحوراني بستّة مقاعد ولم يبق للإقطاع سوى مقعد واحد). في تلك الأثناء استمرّ الصراع بين الشيشكلي و«حزب الشعب» الذي امتلك أغلبية برلمانية، والذي واصل نشاطه لتحقيق الوحدة مع العراق. ولكن الوضع تغيّر مع نجاح الحوراني وحزبه في تأليب الفلاحين ضد الإقطاع وحشد صفوفهم، ما أقلق «حزب الشعب» والقوى المحافظة الأخرى. وانتقد المحافظون الشيشكلي بأنّه متضامن مع الحوراني والفلاحين ولم يستخدم الدرك في مواجهة أعمال الشغب والعنف التي قام بها الفلاحون. وطالب «حزب

الشعب» بأن تكون قوى الدرك تابعة للجيش وليس لوزارة الداخلية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيّاً وليس عسكريّاً. فاشتدّ الشقاق في الدولة ومكث كلّ جانب على متراسه.

في خريف 1951، أدّى الضغط الأميركي على سورية لتلتحق بحلف عسكري أميركي في المنطقة إلى نزاع بين الوزراء، ثم إلى أزمة حكومية. وإذ عمل معروف الدواليبي زعيم «حزب الشعب» على تأليف حكومة جديدة، تجاهل طلبات وتوصيات الشيشكلي في تركيبة مجلس الوزراء، فشعر الشيشكلي أنّ سيطرته غير المباشرة على إدارة البلاد قد ضعفت، ما دفعه إلى تنفيذ انقلاب آخر في 19 تشرين الثاني 1951. وقام بإبعاد الرئيس الأتاسي وعدد من السياسيين عن مراكزهم وحلّ البرلمان، وخص العقيد فوزي السلو[13]، وهو كردي ومستشاره الخاص والناطق باسمه، بكافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في سورية، ليصبح السلو «رأس الدولة» من 3 كانون الأول إلى 11 تموز 1953. وبقي الشيشكلي صاحب النفوذ الحقيقي من ورائه. وألحق الشيشكلي هذه الإجراءات بخطوات أكثر راديكالية، بدأها بحظر الأحزاب السياسية ولم يستثنِ منها حليفيه، «حزب البعث» و«الحزب العربي الاشتراكي». ثم قمع الصحف ومنع الطلاب والمعلّمين والعمّال وموظّفي القطاع العام من النشاط السياسي، وألغى مجلس القضاء الأعلى، وفرض أجواء بوليسية على البلاد كتمت الأنفاس وأطبقت على الحريات.

مقابل هذه الإجراءات الدكتاتورية، تحصّن الشيشكلي وراء نيّة حسنة، زاعماً أنّ إصلاح البلاد وتطويرها يحتاج إلى قرارات مباشرة فوق العادة، على أساس أنّ الحياة الديمقراطية أغرقت سورية بفوضى الأحزاب والتناحر، وأنّ المؤسسات الدستورية تعرقل الإصلاح وتضيّع الوقت في اجتماعات لا تنتهي. لكن القرارات الفوقية غير المدعومة بمناقشة المؤسسات الديمقراطية والرأي العام كانت مجازفة غير محسوبة. وعلى سبيل المثال، فقد أراد الشيشكلي بناء سورية موحّدة داخليّاً وقويّة خارجيّاً، تتخلّص من النفوذ الأجنبي وتلغي الطائفية والتمييز العرقي والطائفي والقبلي. وفي هذا الاتجاه ألغى امتيازات شيوخ القبائل لجعل أبناء القبائل مواطنين في دولة عصرية، لا رعايا يتحكّم بمصائرهم شيخ القبيلة، ووضع إجراءات لدمج الأقليات، كالأرمن والأكراد والدروز وغيرهم، في المجتمع السوري. ولتطوير التربية

13- ولد فوزي السلو في 1905 وتوفي في 1972، وعاش سيرة عسكرية وسياسية. درس في الكلية الحربية في حمص والتحق بالقوات الخاصة الفرنسية Troupe Spéciales والتي أنشئت عندما فرضت فرنسا انتدابها على سورية في تموز 1920.

والتعليم، أُجبرت المدارس الخاصة والإرساليات على اتّباع حدّ أدنى من منهجية تعليمية وطنية والالتزام بمقاييس صحية وعصرية في نوعية الأبنية والتجهيزات، وفُرضت امتحانات رسمية عند كل مرحلة دراسية.

ولكن هذه الإجراءات شابها الإكراه والتعسّف فلم تنجح. لا بل إنّ بعض هذه الإجراءات ولّدت الحقد والكره للشيشكلي، وخاصة في أوساط الدروز. وأطلق الشيشكلي حزبه الخاص، «حركة التحرير العربي»، ولكن الناس حافظوا على انتماءاتهم السابقة ولم يجذب حزبه إلا أعداداً قليلة.

بإلغائه الحياة البرلمانية وقمعه الصحافة وإهماله لقضية العمال والفلاحين التي وعد بمعالجتها، كسب الشيشكلي عداوة صديقه الحميم والقديم أكرم الحوراني، الذي كان يتمتّع بنفوذ في صفوف الجيش وولاء عدد من كبار الضباط. فتحالف الحوراني مع «حزب البعث» لإشعال حملة داخل الجيش وخارجه، وطالب بحلّ «حركة التحرّر العربي» (حزب الشيشكلي) وعودة الحياة البرلمانية والحريات السياسية. وردّ الشيشكلي في كانون الأول 1952 بحملة اعتقالات واسعة طالت الحوراني وعفلق والبيطار وأعضاء من «الحزب العربي الاشتراكي» و«الحزب الشيوعي» و«حزب البعث» وبعض ضباط الجيش. واتّهم هؤلاء بتدبير عمل انقلابي ضد النظام. ولكن الحوراني وعفلق والبيطار استطاعوا الفرار إلى لبنان. وهكذا خلت الساحة السورية تماماً من أي مؤشّر ديمقراطي، وأصبح النظام دكتاتوريّاً سافراً.

ورغب الشيشكلي في منح نظامه شرعية دستورية صُوريّة، فعرض مشروع دستور جديد للاستفتاء الشعبي في 10 تموز 1953، تحت إشرافه، وفي اليوم نفسه «انتُخب» رئيساً للجمهورية بتصويت مباشر من الشعب بدلاً من فوزي السلو. وجعل دستور الشيشكلي نظام سورية رئاسيّاً، وأعلن عن انتخابات نيابية في 9 تشرين الأول من العام نفسه. فرُفع الحظر عن الأحزاب باستثناء «الحزب الشيوعي». ولكن الأحزاب قاطعت الشيشكلي ونظامه الدكتاتوري ولم يشارك في الانتخابات سوى حزب الشيشكلي (حركة التحرّر العربي)، وحزبين هما «حزب التعاون الاشتراكي» و«الحزب السوري القومي». ففاز الشيشكلي بـ72 مقعداً من أصل 82، وفاز القومي السوري بمقعد واحد، وذهبت المقاعد المتبقية إلى مستقلّين. ولم تفوّت الأحزاب التي قاطعت الانتخابات الفرصة لترجمة معارضتها للشيشكلي على الأرض. فقد كانت قد باشرت، حتى قبل استفتاء تموز وانتخاب الشيشكلي رئيساً، بتجميع صفوفها وتوجيه نداء وقّعته مائة شخصية سياسية ومهنية وأكاديمية لإنهاء نظام الحكم الفردي الشمولي ولعودة

الحريات. كما أنّ ممثّلي أحزاب رئيسية في سورية، («الحزب الوطني» و«حزب الشعب» و«حزب البعث» و«الحزب العربي الاشتراكي» و«الحزب الشيوعي»)، إضافة إلى شخصيّات سياسية مستقلّة التقوا في مؤتمر وطني في حمص واتّفقوا على تحالف ضد نظام الشيشكلي.

أمام هذا التحالف غير المسبوق في تاريخ سورية، تراجع الشيشكلي - بعامل الخوف - عن سياسته القمعية. فأعلن العفو العام عن السجناء السياسيين، وسمح بعودة الحوراني وعفلق والبيطار، وغضّ النظر عن نشاطات الأحزاب السياسية المعارضة التي كانت تلتقي سرّاً على أي حال للتخطيط لقلب النظام. واستطاعت هذه المعارضة اكتساب دعم عدد لا يستهان به من ضباط الجيش، خاصة من الذين يتعاطفون مع الحوراني. كما حصل بعض السياسيين، ومنهم صبري العسلي، على دعم مالي من الحكومة العراقية لتمويل انقلاب ضد الشيشكلي. ضمن الاصطفافات السياسية في العام 1953، حصل تطوّر سيظهر أثره العميق في حياة سورية في العقود التالية، وهو اندماج حزبي «البعث» و«العربي الاشتراكي» في حزب واحد هو «حزب البعث العربي الاشتراكي»، لتوحيد طاقاتهما بمواجهة الشيشكلي.

حزب البعث

ثمّة ظروف أدّت إلى تقارب الحوراني وعفلق - البيطار وإلى وحدة الحزبين، نذكرها هنا باختصار. إذ بعد فشل ثورة الكيلاني عام 1941، اعتُقل الحوراني وغيره من السوريين الذين شاركوا في ثورة العراق. وأودع الحوراني سجن دير الزور شرق سورية، حيث التقى جمال الأتاسي الذي كان معتقلاً مثله، وعلم منه عن حركة «أنصار رشيد عالي الكيلاني» في سورية التي عمل فيها عفلق والبيطار. وعندما أصبح الحوراني نائباً في البرلمان عام 1943، التقى بعفلق والبيطار وكانا قد باشرا تأسيس «حزب البعث» في العام نفسه. وأصبح الثلاثة أصدقاء، في وقت استمرّ عفلق والبيطار ومعهما جلال السيّد في وضع أسس «حزب البعث».

بعد جلاء الجيش الفرنسي عام 1946 منحت السلطة الوطنية عفلق والبيطار رخصة تأسيس حزب. فالتقى أنصار عفلق والبيطار والأرسوزي لوضع نص دستور للحزب الجديد. فشدّدت جماعة الأرسوزي - يتقدّمها وهيب الغانم - على المضمون الاشتراكي، فيما شدّد أتباع عفلق والبيطار على مضمون أقلّ يسارية يعكس مزاجهما الإصلاحي المديني الذي يحترم التجارة والمهن الحرّة. وإذ أصبح دستور الحزب جاهزاً في مطلع 1947، وقبل إطلاق الحزب، عرض عفلق والبيطار على الحوراني أن يندمج معهما في حزب واحد يرأسه

هو، فرفض. وانعقد مؤتمر تأسيسي للبعث في 5 - 7 نيسان 1947، حضره شبان من كل سورية وبعضهم من لبنان والأردن في مقهى الرشيد في دمشق. فأُقرّ دستوره وانتُخبت هيئة تنفيذية رباعية ضمّت عفلق «عميداً» للحزب (يلاحظ اللقب الأكاديمي لعفلق وكأنّه عميد كليّة جامعية)، وصلاح الدين البيطار أميناً عاماً، ووهيب الغانم (27 سنة)، وجلال السيّد عضوين. وسرعان ما افتتح الأخيران فرعين للحزب؛ الأول في عيادة الغانم الطبية في اللاذقية والثاني في دير الزور حيث كان جلال السيّد نجل عائلة من ملاكي الأراضي[14].

أُعلن «حزب البعث» رسمياً كحزب قومي عربي يعتبر البلدان العربية أقطاراً لأمّة واحدة. وعزم الحزب على تأسيس فروع في الدول العربية للعمل على الوحدة العربية[15]. وبيّنت شعبية الحزب وسرعة انتشاره في سورية أنّ أفكاره ومبادئه كانت أكثر اقتراباً من الحسّ الشعبي خاصة في مناطق الأقليات، مقارنة بأحزاب أخرى. إذ خلال عامين من التأسيس لم يصبح الحزب المنافس الرئيسي للحزبين العريقين الشيوعي والسوري القومي فحسب، بل بزّهما في انتشاره وفي الازدياد المطّرد في عدد المنتسبين والفروع. وتمكّن البعث في دمشق وحلب من مواجهة احتكار «الإخوان المسلمين» للشارع بتحالفهم مع التجار والعائلات، فكانت مواجهات حامية بعضها عنيف بين التنظيمين.

وأسوة بعقيدة أنطون سعادة القومية السورية، اعتبر «حزب البعث» الأمّة العربية بأنّها تعود إلى ما قبل التاريخ الجليّ، وأنّها كانت موجودة منذ أقدم الأزمنة. ولكن عفلق افترق عن سعادة بإضافة مسحة روحانية على تعريفه للأمّة على أنّها ليست جماعة ذات بعد تاريخي اقتصادي اجتماعي في بقعة جغرافية واحدة كما يقول سعادة[16]، بل هي حقيقة عليا تتخطّى العوامل المادية الاقتصادية والاجتماعية وتتّخذ مواهبها أشكالاً مختلفة من ديانات وثقافات وفلسفات وحضارة، وأنّ دين الإسلام ليس سوى إحدى مساهمات الأمّة العربية الكبرى للبشرية. لذا، لا يمكن اعتبار الإسلام بأنّه صبغ الجزيرة العربية ووادي النيل والهلال الخصيب والمغرب العربي بمُثُله وباللغة العربية وثقافتها، بل العكس هو الصحيح: أي أنّ الأمة العربية كانت

14- محمد دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي **1940-1963**: مساهمة في نقد الحركة السياسية في الوطن العربي، صيدا، لبنان، 1979.

15- Olivier Carré, «Le mouvement idéologique ba'thiste», in *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond, Paris, Éditions du CNRS, 1980, pp. 184 - 216.

16- أنظر كتاب نشوء الأمم لأنطون سعادة.

موجودة بقيَمِها ولغتها وحضارتها وأنّها هي التي أعطت الإسلام للبشريّة[17].

زرع البعث إذاً في عقيدته بذور الفخر بالانتماء إلى أمّة عربية عريقة ذات مساهمة كثيفة وكبيرة في تاريخ البشرية، قدّمت رسالة الإسلام، وأنّه يمكن تحرير هذه الأمة من الرجعية والتخلّف عبر العمل الروحي الأخلاقي (وليس العمل الروحي الديني). ما يعكس تأثير الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون في أفكار عفلق الذي درس في السوربون، ووضع تصوّراً بسيطاً للهوية العربية، هو أن يكون المرء واعياً أنّه عربي لا أكثر ولا أقلّ، وأنّ الأمة العربيّة هي مجموعة أفراد وليست طبقات اجتماعية (بالمفهوم الماركسي)، فهي تنبذ الصراع الطبقي. أمّا كيف يمكن أن تُحلّ قضية العدالة الاجتماعية، فإنّ عفلق تعاطى مع الأمر في سياق طرحه لقضية «التحرّر الداخلي» للإنسان العربي (مقارنة بـ«التحرّر الخارجي» من الاستعمار)، وهو تحرّر اعتبره عفلق الطريق الحقيقي ليستعيد العرب مكانهم الطبيعي في الحضارة والسياسة الدولية. وهكذا أخذت عبارة «تحرير الإنسان» بطوباويتها و«الاشتراكية العربية» بغموضها مكان «الصراع الطبقي» الذي روّجت له الشيوعية[18].

ورغم التزام البعث بمبدأ الدولة الدستورية الديمقراطية البرلمانية، فإنّ هذه النظرة ارتدت زيّاً نخبويّاً لا يختلف عن روحانيات الأحزاب الشمولية في أوروبا، في أنّ حقوق الأفراد وحريّاتهم تخضع «للمصلحة العليا» للأمة العربية، بقيادة «الحزب الطليعي» الذي يجسّد «إرادة الأمة العربية». وفي هذا لم يختلف عفلق عن حزب أنطون سعادة الذي ذهب أبعد من البعث في قوله إنّ «الحزب السوري القومي هو دولة الأمة السورية».

دفعت عقيدة البعث نحو «بعث» أمّة عربية حديثة وعلمانية، تتمتّع فيها المرأة بكافة حقوقها المواطنية، ويصبح فيه الدين الإسلامي تراثاً ضمن ثقافة عربية معلمنة، يُمنح مكانة خاصة

17- Tarif Khalidi, «A critical study of the political ideas of Michel Aflak», *Middle East Forum*, vol. 42, n°. 2, 1966, pp. 55-68.

18- ميشال عفلق، **في سبيل البعث**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1963. هذا الكتاب هو مجموعة كتابات ومقالات لعفلق، يعالج في القسم الأول الفرق بين الاشتراكية العربية حسب **البعث** والشيوعية والقومية الاشتراكية في أوروبا (كتب عفلق القسم عام 1950). ويعالج القسم الثاني مفهوم القومية العربية والأمة العربية (كتبه عفلق عام 1955). أمّا القسم الثالث فيعود إلى مقارنة الشيوعية بالبعثية (كتبه عام 1944) وإلى تفاصيل الاشتراكية العربية (كتبه عام 1946). وفي القسم الرابع مواقف البعث من الرأسمالية والصراع الطبقي وخطاب عفلق أمام اتحاد نقابات العمال العرب في دمشق في آذار 1956.

في القومية العربية لأنّه دين انبثق من صميم العروبة[19]، وتنصهر كافة المذاهب والطوائف والقبائل والأعراق والجماعات المناطقية في «أتون أمّة واحدة». وكانت هذه الأفكار سبباً لرفض الأقليات العرقية لعقيدة البعث، إذ إنّ موقف البعثيين العملي من قضية الأكراد في العراق وسورية، وخاصة عندما وصل البعث إلى الحكم في البلدين، كان مبهماً وصل إلى حدود الشوفينية العنصرية. وكان عفلق متناقضاً في آرائه حول هذا الموضوع، فهو من ناحية قلّد سعادة في رفضه للقومية المبنيّة على العنصر والعرق لمصلحة المتّحد الاجتماعي، حيث تذوب الفوارق العرقية والمذهبية، ومن ناحية أخرى أشاد بالعنصر العربي وأنّ تلوّث الصفاء العرقي العربي كان مسؤولاً عن انحدار العرب القومي والأخلاقي. فكان عفلق أقرب في تفسيره للأمّة إلى الأحزاب القومية في أوروبا بأنّها تقتصر على عنصر واحد تتلاشى أمامه أهميّة الأقليات العرقية (كالعقيدة الكمالية في تركيا ونظرتها إلى الأكراد).

جاذبية البعث لدى الجيل الجديد انطلقت من فهم عميق لواقع سورية في القرن العشرين، وحاجته للاستيقاظ والنهوض بعد قرون من الظلمات والجهل وربع قرن من الاحتلال الفرنسي، والحاجة إلى بعث الروح الوطنية وحب المعرفة في شعب يعاني من الفقر والجوع والأميّة، والحاجة إلى الوعي القومي والثقة بالذات لمواجهة تجزئة البلاد وسلخ لواء الإسكندرون وسرقة فلسطين وجعلها دولة صهيونية. فجاء «حزب البعث» ببرنامج وعقيدة «تبعث أمة ظنّها أعداؤها أنّها ماتت». فالعرب لهم كامل الحق ليشعروا بالفخر لأنّهم ينتمون إلى أمّة لها فضلها على الأمم، بمساهماتها الحضارية والعلمية والثقافية. وهي أمّة خالدة تعود جذورها إلى بدايات التاريخ (كما قال سعادة عن الأمة السورية) وتنظر إلى الأمام نحو مستقبل مشرق: «أمّة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» شعارها «الوحدة والحريّة والاشتراكية».

نفى عفلق باكراً تهمة العنصرية، مؤكّداً أنّ قوميته العربية لم تستند، لا إلى نقاء العنصر العربي، ولا إلى شوفينية وسمه بها الشيوعيون. بل هي قومية تقدمية ترفض الأمراض التي تعاني منها الأمّة العربية وفي مقدمتها الطائفية والقبلية واضطهاد المرأة وهيمنة الإقطاع. ورأى أنّ القضاء على هذه العلل هو واجب كل مثقف عربي تلقّى إلهامه من النموذج الأوروبي الغربي ومن القيم العليا لعصر الأنوار والثورة الفرنسية، وأنّ على المثقف العربي أن يسعى

19- Kamel Abu Jaber, *The Arab Ba'th Socialist Party: history, ideology and organization*, Syracuse, New York, Syracuse University Press, 1966.

إلى هذا النموذج مهما بلغت درجة حقده على الاستعمار الأوروبي وكرهه له. كما واجه عفلق معضلة التوفيق بين القومية العربية والدين الإسلامي الأممي العابر للقوميات، والذي يحتلّ مكانة عزيزة وحميمة في قلوب كل العرب تقريباً. فكيف يقول إنّ الاسلام هو الرسالة الخالدة للأمّة العربية في حين أنّ رسالة النبي محمّد كانت لكلّ الأمم؟ فقدّم عفلق حلاً لهذه المعضلة في محاضرة ألقاها في جامعة دمشق بمناسبة عيد المولد النبوي عام 1943. وكان حلّ عفلق أنّ الإسلام هو أسمى تعبير للعروبة، وأنّه انبثق من عبقريتها، فلا تناقض بين الواحد والآخر: الإسلام هو ديانة عربية نَصّه في قرآن عربي، استجاب لحاجات العرب وتضمّن القيم العربية، وكان الشرارة التي أطلقت الفتح العربي الكبير في أنحاء الكرة الأرضية منذ القرن السابع الميلادي، وبناء حضارة إسلامية زاهرة من إسبانيا غرباً وحتى الصين وجزائر آسيا في الشرق، والإسلام كحضارة ليس غريباً عن المسيحي العربي الذي يجد ذاته في الحضارة الإسلامية وينتمي إليها. وقدّم عفلق نفسه نموذجاً للعربي المسيحي الذي تجذبه الحضارة الإسلامية.

كانت أطروحة عفلق عن الإسلام عملاً جريئاً في وقت مبكر من انتشار الأفكار الغربية في الدول العربية. لا بل كانت أطروحته مرفوضة في الأوساط الإسلامية والمسيحية على السواء: رآها المسلمون هرطقة على دينهم في أن يُقال إنّ الإسلام هو ثمرة العبقرية العربية، أي من صنع البشر وليس ديناً منزّلاً وموحىً به من الله للنبي محمد عبر الملاك جبريل. ورآها المسيحيون تخلّياً سافراً لشخص مسيحي عن مسيحيته، يسعى لكي يرضى المسلمون عن دينه وتقاليد كنيسته وجماعته من أجل مصلحة سياسية. ودعاه البعض لتغيير اسمه إلى «محمد عفلق». ولكن عفلق أثبت أنّه كان يتكلّم من موقع المسؤول عما يقول. فكان ندّاً لنقّاده من المسيحين والمسلمين. للمسيحيين قال إنّ الإسلام هو تاريخ العرب وفلسفتهم، والقالب الذي وُلدت فيه قوانينهم وأنظمتهم ودُوَلهم، وانّ كامل التراث الإسلامي العربي يجب أن يلقى الفخر والاعتزاز في نفس كل مسيحي عربي دون أن يعني أن يصبح مسلماً. لا بل إنّ مسيحيته تتحصّن ضمن الحضارة الإسلامية الشاملة. أمّا بالنسبة للمسلمين فقد شرح عفلق بأنّه يتكلّم عن الإسلام كحضارة وإرث ثقافي ولم يقصد الشؤون العبادية ومسائل الدين كالتنزيل والقرآن. فكان بذلك يحاول جذب الشباب المسلم المثقّف والمتعلّم كي يبتعد عن حركة «الإخوان المسلمين» التي كانت تدعو إلى إحياء دولة الخلافة الإسلامية وإلى الجهاد ضد

«الأحزاب الكافرة» كالبعث والشيوعي والقومي السوري[20]. وقد تحوّلت دعوات الإخوان المسلمين إلى العنف ضد دولة البعث في الستينات والسبعينات وأصبحت حرباً مفتوحة في أوائل الثمانينات، تعبّر على الأرض عن رفض أطروحات عفلق.

جغرافياً، اعتبرت عقيدة البعث «الوطن العربي» الأرض التي تحدّها جبال طوروس في الشمال والصحراء الإفريقية الكبرى في الجنوب والمحيط الأطلسي في الغرب والخليج العربي في الشرق، ومن هنا عبارة «من المحيط إلى الخليج». وهي أرض مزّقتها القوى الأمبريالية، فهدف إعادة وحدتها يسمو فوق أي هدف آخر. ويعني ذلك أنّ تحقيق «الاشتراكية العربية» يجب أن ينتظر تحقيق الوحدة العربية، التي عندما تحصل ستحلّ كل مشاكل العرب[21]. وليست الوحدة عصا سحرية لحل كل الأمور، بل إنّ مركزيتها في فكر البعث تستند إلى قناعة تقول إنّ إطاراً عربيّاً شاملاً لا بدّ منه للعمل النضالي، لا تغيّر بوصلته أي قضية جزئية أو جانبية. وبدا هنا أنّ منظومة مبادئ الحزب وعقيدته فيها شيء من العبثية: إذ كيف يمكن اعتبار الوحدة العربية أولوية فوق أي اعتبار، وفي الوقت نفسه لا يتطرّق برنامج الحزب أو عقيدته إلى تفصيل هذه الوحدة وكيف ستتم وماذا سيعمل الحزب لتحقيقها وكيف سيعالج مسائل الأقاليم العربية المختلفة وتنوّع أنظمة الحكم واختلاف الأنظمة الاقتصادية بين اشتراكية ورأسمالية واقتصاديات السوق؟ وكيف سيتعاطى مع مسألة الأقليات الدينية كالمسيحيين في لبنان ومصر والسودان وسورية والعراق، والأقليات العرقية من أكراد سورية والعراق وبربر الجزائر والمغرب وأفارقة السودان وغيرها من الأقليات؟ وماذا عن تفاوت التطوّر الاجتماعي ومستويات التمدّن وتقبّل الحياة العصرية الغربية وخاصة أن ثمّة مناطق كثيرة في العالم العربي ترفضها تماماً؟

في ظل هذه الأولوية العشوائية للوحدة العربية، أصبح مسعى البعث للوحدة وكأنّه عمل خرافي لا يستند إلى واقع. وإذ سُئل البعثيون عن هذه الفجوة الفكرية والتنظيمية في عقيدتهم، وعن غياب خطة عمل لتحقيق الوحدة، كان ردّهم أنّ شعور الانتماء والوعي للعروبة هما حقيقتان موجودتان فعلاً، وأنّ التوق إلى الوحدة جارف في كل مكان، وأنّه متى أُعلنت الوحدة وحتى لو اقتصرت على بلدين عربيين، فإنّ الشعب العربي في هذه الدولة الواحدة

20- Patrick Seale, *Asad*, p. 31.

21- Mohammed el-Atrache, *The Political Philosophy of Michel Aflaq and the Ba'th Party in Syria*, Oklahoma, University of Oklahoma, 1973.

سيناضل من أجل الأهداف الأخرى (الحرية والاشتراكية)[22]. ولكن حتى هذا الادّعاء عن عروبة مشاعر الجماهير وتوقها للوحدة لم يكن موثّقاً بمعلومات دامغة حول مشاعر الهوية العربية في كل الدول العربية. بل إنّ الشعور العروبي الجارف اقتصر على سورية وفئاتها المثقّفة التي كانت تدرك هشاشة بلدها الجغرافية والإثنية والمذهبية، وحاجتها لأن تكون جزءاً من كيان عربي أكبر. وجاء الدليل المعاكس لقناعات البعث ساطعاً عندما توحّدت سورية مع مصر عام 1957، ولم يكن ثمّة شعور عربي في أوساط الشعب المصري الذي اقتصر وعيه السياسي على قومية مصرية منذ ثورة 1919.

في العام 1955، شرح عفلق أنّ سورية اليوم قد خطت كثيراً نحو أفكار القومية العربية. وقدّم دليلاً أنّ زعماء سورية قبل 1945 كانوا ينشدون وحدة وطنية في سورية ينضوي تحت لوائها المسلمون والمسيحيون، على تنوّع طوائفهم، ويتّحد السوريون العرب والأكراد والترك والأرمن في مواطنية سورية لمواجهة التهديدات الخارجية. ولكن الفضل في هذا التوجّه لدى حكّام سورية كان إلى حدّ كبير لـ«حزب البعث» الذي ضغط على زعماء سورية لتبنّي الشعارات القومية الجامعة. وكانت دعاوى البعث نشطة في انتقاد من لا يؤمن بالعروبة. وفي مؤتمر جمع البعث وتنظيمات إسلامية في دمشق عام 1943، استعمل عفلق مفهوم «الشعوبية» لينعت به الشيوعيين، وهو مفهوم استعمل في التاريخ العربي القديم لوصف جماعات كانت تسعى إلى المساواة بين العرب وغير العرب في ظل الإسلام، استعمله عفلق ليقصد به «العداء للعروبة» (كما استعمل اليهود بعد الحرب العالمية الثانية عبارة «اللاسامية» لنعت أعداء اليهود). وتطوّر مفهوم الشعوبية في قاموس البعث ليشمل أي حركة إقليمية غير القومية العربية تنشط في العراق وسورية ومصر، وخاصة أحزاباً مثل «الحزب السوري القومي»، أو أي شعور وطني يضع الأولوية للقضية الوطنية المحلّية فوق أولوية الوحدة العربية كـ«حزب الكتائب» في لبنان.

في سنواته الأولى، أصبح مبدأ الوحدة العربية هوَساً دائماً لـ«حزب البعث». وبعكس أكرم الحوراني، أيّد البعثيون أي تحرّك وحدوي عربي. فدعموا مشاريع الهاشميين، أرباب الإنكليز- في توحيد سورية مع الأردن تحت تاج الملك عبدالله أو مع العراق تحت تاج الملك فيصل. فنظّم

Eric Rouleau, «The Syrian enigma: what is the Ba'th?» *New Left Review*, n°. 45, September -22 – October 1967, pp. 53-67.

البعث مسيرات تحت شعار: «علم واحد - جيش واحد - ملك واحد - وطن واحد». حتى أنّ سلطة الانتداب الفرنسي اتّهمت «حزب البعث» بالعمالة للإنكليز ومشاريعهم.

أثناء مناقشات توحيد البعث بحزب الحوراني، ندّد الحوراني بالمنحى الطوباوي في التفكير والعمل الحزبي للبعث، ما دفع البعثيين إلى التخلّي العلني عن التسرّع في أولوية الوحدة على أي قضية أخرى. ولكن «حزب البعث» لم يشفَ تماماً من منحاه الوحدوي السريع، وبقيت كادرات هامة داخله بهذا التفكير، مستعدّة لدفع سورية للانخراط في أي عمل وحدوي عربي مهما كانت نواياه وأهدافه غير الديمقراطية (وستدفع سورية ثمناً باهظاً لهذا المنحى عندما اندفعت في وحدة غير مدروسة مع مصر عبدالناصر عام 1958). وإذ تمّ عزل البعثيين الذين يسيرون في الاتجاه الطوباوي للوحدة داخل الحزب عن مجمل قيادة الحزب عام 1953 تمهيداً لاتحاده مع «الحزب العربي الاشتراكي»، اختار بعثيون كثيرون مغادرة البعث ومنهم جلال السيّد، أحد مؤسسيه. وظهرت في عملية توحيد الحزبين عنصرية عروبية في رفض البعث قبول أعضاء من «الحزب العربي الاشتراكي» من السوريين الأكراد. ثم انخفض استعمال مصطلح «الشعوبية» بعد الالتحام بحزب حوراني وإن لم يختفِ تماماً من أسلحة البعث الإعلامية تجاه خصومه من أنظمة عربية وأحزاب أخرى. ومع الوقت، بات البعث أكثر انفتاحاً للعمل مع الشيوعيين والأحزاب الأخرى على قضايا مشتركة.

زرع البعث جذوره الاجتماعية في المدن الكبرى، من حيث خلفية عفلق والبيطار المدينية والأسس الفكرية البورجوازية، بعكس أكرم الحوراني الذي كانت لحزبه جذور ريفية. فضمّ البعث في بداياته بعض المسلمين السنّة والروم الأرثوذكس من أبناء الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة في المدن، ولكن أيضاً بعض وجهاء القرى كأسرة الأطرش في جبل الدروز، وبعض العلويين من محافظة اللاذقية. وتجدر الإشارة إلى أنّ السُنّة في المدن الكبرى (دمشق وحلب) جُذبوا إلى «حركة الإخوان المسلمين» ثم سحرهم جمال عبدالناصر وجرفتهم حركته الجماهيرية، ونأوا عن علمانية «حزب البعث» وقوميته الروحانية ورئيسه «ميشال» (مشكلة مسيحية المؤسّس واجهها أنطون سعادة ونُصح بتغيير اسمه إلى «محمود سعادة»). ورغم ذلك، فقد جذب «حزب البعث» بعض أبناء الطائفة السنيّة من طلاب وتلامذة المعاهد العسكرية ومثقفين وخاصة من الأرياف.

هذا النزوع نحو التشدّد العقائدي لـ«حزب البعث» أزاح الصفة التمثيلية عن الأحزاب والحركات الأخرى في أنّه هو وليس أي جهة عربية أخرى، مَن يمثّل آمال وطموحات الأمة

العربية، ويشخّص إرادة الأمة نحو الوحدة والتحرّر. ولذلك كان البعث في خصام دائم مع «حركة القوميين العرب» (التي كان جورج حبش من مؤسسيها الرئيسيين عام 1952 في جامعة بيروت الأميركية). ورغم التقاء الجانبين على عدّة مسائل مشتركة، إلاّ أنّ عدم الثقة والحذر كانا سائدين في علاقاتهما. ثم انقلب الأمر إلى عداء سافر، بعدما انتشرت «حركة القوميين العرب» في أكثر من بلد عربي وأصبحت واجهة للزعيم المصري جمال عبدالناصر. إذ بنظر البعثيين، كان البعث، لا عبدالناصر، العنوان الصحيح لمن يريد أن يعمل في سبيل القومية العربية. ولم يخلُ الأمر من خصام واشتباكات مع أي جهة فلسطينية تريد تمثيل القضية الفلسطينية، فتتعارك مع البعث الذي كان يعلن عن أحقيّته في تمثيل هذه القضية أيضاً وعن طليعيته في مسألة تحرير فلسطين.

لقد اتّفق الحوراني وعفلق على ضرورة وضع دستور للحزب الموحّد يشرح عقيدته وتنظيمه فيفسح المجال لتعديل ما لا يوافق عليه الحوراني. ولكن دمج الحزبين تمّ بسرعة عام 1953 فبقي دستور البعث وعقيدته مستمرّين في الحزب المندمج، وبات يُعرف في الشارع باسم «حزب البعث» فقط وإن كان الإعلام يذكر الاسم الكامل «حزب البعث الاشتراكي العربي». ولم يكن الدمج عمودياً في صفوف الحزب بل بقي على مستوى قيادي، إذ حافظ أتباع الحوراني على يساريتهم وثوريتهم، في حين بقي أتباع عفلق - البيطار على خطّهم اليميني، ورفض جلال السيّد المنحى الاشتراكي كما رفض دمج البعث وحزب أكرم الحوراني وترك الحزب باكراً. واستمر الانقسام العقائدي في العقود التالية بين يمين ويسار، وظهر النفور منذ البداية على جميع الأصعدة الفكرية والتنظيمية، من القيادة إلى القاعدة، ما هدّد الاندماج مراراً. ولكن الأهداف الاستراتيجية المشتركة كالرؤية التقدمية إلى المجتمع والموقف من القضايا العربية غلبت الخلافات، واستطاع الحزب الجديد تغيير تاريخ سورية لأكثر من نصف قرن.

جلب الحوراني الكثير إلى «حزب البعث»: قاعدة شعبية عريضة كانت مُفتَقدة لعفلق والبيطار، وولاء عدد كبير من ضباط الجيش، وديناميكة عملية صاحبة تجربة ميدانية إزاء تجربة البعث السابقة الفقيرة نسبيّاً. وفرض الحوراني على الحزب الجديد مبدأ عدم قبول أي عسكري كعضو كامل يدفع رسم الاشتراك في صفوفه، وساهم في فتح أبواب الكلية العسكرية أمام شباب البعث بشرط أن يتخلّى كل من يرغب في الانتساب إلى الكلية عن بطاقة عضويته في البعث. ولكن هذا الإجراء الذي هدف إلى إبعاد الحزب وقيادته عن تأثير

العسكر لم يكن فعّالاً، إذ إنّ العناصر التي والت البعث أو كانت تحمل بطاقة حزبية قبل دخولها الجيش لم تتخلّ عن بعثيتها وولائها للحزب، وأصبح لديها بواقع الحال نفوذ هام جداً داخله.

الانقلاب ضد الشيشكلي

ذكرنا أعلاه عن اصطفافات المعارضة ضد الشيشكلي بهدف قلب نظام الحكم. وكان من المفترض أن يبدأ التحرّك ضده بانتفاضة في جبل الدروز جنوب دمشق، ولكن اعتقال منصور الأطرش القيادي في «حزب البعث» وابن الزعيم الدرزي سلطان الأطرش، فتح أعين السلطة. فحضر الجيش إلى جبل الدروز وباشر حملة قمعية ضد السكان الذين استشاطوا غضباً ضد الشيشكلي. فاشتعلت انتفاضة هناك وخرج الطلاب إلى الشارع، وانطلقت تظاهرات في أماكن أخرى من سورية وخاصة في حلب. وأدرك الشيشكلي تفاصيل التحرّك فأعلن حال الطوارئ في البلاد، وأمر باعتقال القيادات السياسية في سورية، ثم حاول التفاهم مع السياسيين المعتقلين ولكنّهم لم يتجاوبوا معه.

كاد قمع الشيشكلي للمعارضة واستعماله الأسلحة الميدانية والطائرات الحربية ضد الدروز جنوب دمشق أن يؤدّي الى حرب أهلية في سورية.ثم جاء دور الضباط الموالين للحوراني في التحرّك. ففي 25 شباط 1954، بدأ عصيان عسكري في حلب قاده مصطفى حمدون، العضو في حزب الحوراني، فانضمّ إلى العصيان رئيس أركان الجيش شوكت شقير، وهو درزي، ولحقته كافة ثُكنات الجيش باستثناء دمشق. فغادر الشيشكلي سورية في اليوم نفسه لاجئاً إلى لبنان بعدما حصل على ضمانات بعدم التعرّض له بسوء[23]. ثم انتقل إلى السعودية ومنها إلى فرنسا فالبرازيل حيث اغتاله عام 1964 المغترب في البرازيل نواف غزالة، وهو درزي من السويداء.

حمل الانقلاب هذه المرّة نكهة شعبية، إذ جاء بعد انتفاضة مدنية شعبية وسياسية تلقّفها الجيش، ولم يقتصر على تحرّك ضباط كما في الانقلابات السابقة. وكان الشعار الذي التقى عليه الجميع هو: «لا دكتاتورية بعد اليوم»، وسط كره عارم في الأوساط الشعبية والحزبية لحكم العسكر. هذه الأجواء دفعت العسكريين للعودة إلى ثكناتهم، ولكن خمس سنوات من التدخّل في السياسة أكسبت الضباط تذوقاً للسطة لا يمكن نسيانه، إذ إنّ العودة إلى الثكنات لم تحجب

23- «Syrian counter-coups», *Middle East Journal*, vol. 8, n°. 2, spring 1954, pp. 184-186.

حقيقة أنّ الجيش بات مسيّساً وأنّ الضباط والجنود انقسموا بين يسار ويمين وفق ولاءاتهم السياسية، يتبعون البعث أو العربي الاشتراكي أو السوري القومي أو الشيوعي أو الإخوان المسلمين. ولم يخفِ معظم العسكريين هذه الولاءات ولم يخافوا من إظهار طقوس أحزابهم داخل الثكنات. فعلى جناح اليمين برز تكتّل ضباط موالين للعراق وقد قويت شوكتهم بعد عودة الذين أبعدهم الشيشكلي، ومعهم ضباط قوميون سوريون سمحوا لجنود في وحداتهم بوضع شارة الزوبعة على أكتافهم. وعلى اليسار كان تكتّل ضباط معظمه من أنصار الحوراني وأعضاء البعث. وسيدفع «الحزب القومي» ثمن ارتباط اسمه بمرحلة الشيشكلي.

بعد استعادة دستور 1950 وإزالة دستور الشيشكلي، رفض البعث المشاركة في الحكومة الائتلافية التي تلت الانقلاب وضمّت أحزاباً محافظة أبرزها «حزب الشعب» و«الحزب الوطني»، لأنّ الحكومة والبرلمان في ذلك الوقت لم يعكسا حجم القوى السياسية في الساحة السورية عام 1954. ومتكلّماً هذه المرّة باسم البعث، حذّر الحوراني البرلمان من المماطلة في تحقيق الإصلاح الاجتماعي وإلا اضطر حزبه لتحريك العمال والفلاحين «لكسر نير الإقطاع والرأسمالية». ولكن أولوية الفئات المحافظة في البرلمان والحكومة كانت ردّ الجميل للعراق لدعمه العمل الانقلابي ضد الشيشكلي. فعمد رئيس الوزراء صبري العسلي إلى التلميح مراراً بأنّ سورية ستنضم إلى الحلف العسكري الغربي، إلى جانب العراق وتركيا والباكستان، ما أثار غضب البعثيين وحلفائهم الذين وقفوا في وجه العسلي وأجبروه على أن يتعهد بألاّ يُلزم سورية بعضوية أي حلف أجنبي، وأن لا يُلزم البلاد بأي ملف وطني حسّاس قبل إجراء انتخابات عامة تُظهر حقيقة توزيع القوى الفعلية في البلاد. وهكذا تمّ تحديد موعد الانتخابات النيابية في أيلول 1954.

أمل الرأي العام السوري، وقد بات على درجة عالية من التسيّس، أن تُحدث الانتخابات البرلمانية تغييرات حقيقية في البلاد، ولكن الأحزاب والشخصيات التي التقت في بداية العام على مواجهة الشيشكلي وإسقاطه عادت إلى مواقعها السياسية السابقة فبرزت خلافاتها الجوهرية إلى العلن. ثم إنّ عودة الرئيس شكري القوتلي من مصر بعد سنوات قضاها في المنفى، منذ انقلاب حسني الزعيم، كانت حدثاً بحدّ ذاته لأنّ القوتلي ارتبط في أذهان الناس بمرحلة سابقة أكثر فساداً ورجعية. ولكن البعض استقبله استقبال الأبطال. فساهمت عودته في تعزيز الانقسام السياسي في سورية، خاصة بعد إعلانه الترشّح للانتخابات الرئاسية المقرّرة للعام 1955. وحاول القوتلي أن يجمع حوله ائتلافاً محافظاً ولكنّه فشل، في حين أعلن كلّ

من «الحزب الوطني» و«حزب الشعب» عزمهما على خوض الانتخابات النيابية مفترقين، وأعاد مأمون الكزبري الحياة إلى حزب الشيشكلي، («حركة التحرّر العربي»)، ليخوض به الانتخابات. وأعلنت «حركة الإخوان المسلمين» مقاطعتها الانتخابات، ولكن عدداً من الأشخاص استقالوا من الحركة وأعلنوا ترشّحهم كمستقلين. أمّا الزعيم الدمشقي خالد العظم فقد أعلن لائحة من المستقلين باسم «التكتّل الديمقراطي» وقدّم برنامجاً انتخابيّاً تضمّن تطوير قطاعي الصناعة والزراعة، واستحداث برنامج خدمات اجتماعية عصرية، ورفض التعامل أو التعاون مع أي قوى أجنبية تدعم إسرائيل. وإذ رفض «حزب البعث» عرض «الحزب الشيوعي» عقد تحالف انتخابي مشترك، تحالف الشيوعيون مع أنصار خالد العظم في محافظة دمشق.

ولضمان حياد السلطة، تشكّلت حكومة تكنوقراط لإدارة الانتخابات، تجاوبت مع الضغوط الشعبية والسياسية بتفعيل الاقتراع السرّي، ووضع ستار خشبي في مراكز الاقتراع لاحترام خصوصية الناخبين، وأمرت الحكومة بحركة تنقّلات في صفوف الموظفين المشرفين على الانتخابات عشيّة فرز الأصوات لمنع تزوير الانتخابات وعقد صفقات بين المرشحين في كل محافظة. فنُقل الموظفون إلى مراكز اقتراع لا يعرفون فيها أحداً. ولكن سوء الإدارة كان بالمرصاد، إذ إنّ وزارة الداخلية لم تستطع إعداد لوائح الشطب في الوقت المناسب، فاعتمدت لوائح قديمة وحُرم الكثير من الشباب - الذي يؤيّد الأحزاب التغييرية - من حق الاقتراع لأنّه لم يكن على اللوائح القديمة.

ورغم أنّ نسبة المشاركة الشعبية بلغت 40 بالمئة على المستوى الوطني، إلا أنّ المراقبين أجمعوا أنّها كانت أنزه انتخابات برلمانية عرفتها سورية والدول العربية حتى ذلك العام. لقد أثبتت النتائج توقّعات الحوراني حيث إنّ موزاين القوى قد تغيّرت في سورية منذ 1950، إذ أسفرت الانتخابات عن انخفاض كبير في تمثيل «الحزب الوطني» و«حزب الشعب» في حين برز حجم تمثيل الأحزاب اليسارية والتقدمية. فحصد «حزب البعث» 16 مقعداً بفضل لوائح الحوراني في قواعده الشعبية في حماة والمعرّة التي فازت بأكملها في مواجهة القوى التقليدية والإقطاعية التي كانت تفوز في كل الانتخابات السابقة. كما فاز وهيب الغانم في اللاذقية وصلاح البيطار في دمشق ضد مرشّحي «الحزب السوري القومي». وفاز حزب الشيشكلي بقيادة الكزبري بـ10 مقاعد وفاز «الحزب السوري القومي» بمقعد واحد، وفاز عدد من المستقلين بمقاعد. ولكن المفاجأة الكبرى التي أحدثت تغييراً سياسيّاً في سورية، كانت فوز

لائحة خالد العظم بـ38 مقعداً، لتصبح أكبر كتلة في البرلمان الجديد. وكاد «الحزب الشيوعي» يحصد 5 مقاعد لولا تدخّل السلطة، فنجا بمقعد واحد رغم حصوله على نسبة الأصوات نفسها التي حصل عليها البعث على مستوى البلاد. وأصبح أمين عام «الحزب الشيوعي»، خالد بكداش، الشيوعي الثاني الذي يدخل البرلمان في بلد عربي (بعد الشيوعي عبدالقادر إسماعيل عام 1937 في العراق).

هذه التجربة الناجحة في تطبيق الديمقراطية وضعت سورية في طريق التطوّر الديمقراطي الصحي، وكان لها أثر كبير في الدول العربية الأخرى. كما أنّ إجماع الناخبين السوريين على رفض الأحلاف الغربية والتدخلات العسكرية الأجنبية ووجود الكيان الإسرائيلي منح البرلمان شرعية كبيرة، وأحرج الدول العربية الأخرى - وخاصة مصر والعراق. فأدّى صعود برلمان شديد الوطنية إلى وضع سورية تحت مجهر الغرب، خاصة أنّ معظم الدول العربية بدأت تعيد النظر في مسألة الأحلاف، فجاءت الانتخابات السورية لتدفع الضغط الشعبي والحزبي المتعاظم في عدد من الدول العربية نحو الابتعاد عن الغرب. وأصبحت التجربة السورية درساً للغرب وخاصة لأميركا في أنّ دعم الديمقراطية والانتخابات الحرّة في الدول العربية قد يُوصل حكومات معادية لإسرائيل وداعميها في الغرب.

التحوّل الاقتصادي والانفصال عن لبنان

عندما أُقرّ الدستور الجديد في 5 أيلول 1950، شرع البرلمان في تحقيق استقلال سورية الاقتصادي بدءاً بالتجارة الخارجية. وإذ ارتبط لبنان بالاقتصاد الغربي عبر امتيازات وتسهيلات للشركات الأجنبية، أغلقت سورية هذه النافذة بإنهاء الوحدة الجمركية مع جارها الأصغر درءاً للهيمنة الأجنبية على اقتصادها، وفرضت إجراءات منها حصر تمثيل الشركات الأجنبية في سورية بالمواطنين السوريين. ولئن عجزت الشركات الأجنبية التي تدير بعض المرافق الحيوية في سورية عن مواكبة زيادة الطلب بسبب ازدياد عدد السكان، عمد البرلمان إلى تأميم قطاع الكهرباء، وبدأت الدولة بالسيطرة على شركات قطاع الكهرباء واحدة بعد الأخرى. ويبدو أنّ سهولة تنفيذ هذه الخطوة شجّعت الدولة على المضي في تأميم مرافق حيوية أخرى يملكها ويديرها أجانب. فتمّ تأميم شركات سكّة الحديد والمياه والريجي (شركة حصر التبغ والتنباك التي تملكها فرنسا).

كما أنّ مشروع أكرم الحوراني لتجفيف وتنمية مستنقعات الغاب وُضع في سكّة التنفيذ،

وكان أضخم مشروع تنموي في العقدين الأوّلين للاستقلال. وبدأ العمل على توسيع وتطوير مرفأ اللاذقية بدعم سعودي، عبر قرض من ستّة ملايين دولار. وخصّصت الدولة مبالغ لإنشاء مشاريع ريّ على نهري الفرات والخابور في منطقة الجزيرة. فازدادت نسبة الأموال المخصّصة للمشاريع التنموية في ميزانية الدولة.

وحدثت تغييرات اقتصادية في دمشق أيضاً، إذ بعد انقلابه الثاني في خريف 1951 وقيامه بعدد من الخطوات الداخلية، لقي الشيشكلي الدعم من البورجوازية الصناعية في دمشق وخاصة من «الشركة الخماسيّة» التي تأسّست عام 1949 بدمج خمسة مصانع كبرى، وكانت مصالحها مرتبطة بالسعودية. فكان لهذه الشركة سطوة ودور في نظام الشيشكلي الذي تقرّب من المحور السعودي المصري، وأصبح محامي الشركة، مأمون الكزبري، من أكثر الشخصيات نفوذاً في دائرة الشيشكلي الصغرى (أصبح الكزبري رئيساً للبرلمان عام 1953). وأوعز الصناعيون للشيشكلي لدعوة «الأعجوبة الألمانية» الخبير الاقتصادي هيلمار شاخت (وزير الاقتصاد وحاكم المصرف المركزي الألماني في عهد هتلر في الثلاثينات) لدراسة الاقتصاد السوري وتقديم مقترحات لإصلاح النظامين المالي/ الضريبي والنقدي. وكانت النتيجة الأولى هي تأسيس مصرف مركزي سوري والتحوّل نحو الاستقلالية النقدية عن فرنسا ولبنان. وأطلق الشيشكلي العنان لتشريعات لدعم القطاع الصناعي وحمايته وإزالة العراقيل من أمامه. فحصل الصناعيون على تخفيضات وحسومات ضريبية وإعفاءات جمركية وقروض حكومية، وأعيد تنظيم غرف التجارة والصناعة وأعلن عن إطلاق معرض دمشق الدولي[24].

وساهم في نجاح هذه الخطوات دخول جيل جديد من الشباب السوري المتعلّم في القطاع العام والشركات الخاصة فتحسّنت الإدارة والجدولة المالية، وتطوّرت تقنيات العمل والإنتاج. وإذ تراجع موضوع الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي في لائحة اهتمامات نظام الشيشكلي، دفعه تحرّك الفلاحين وضغط الحوراني وحزبه إلى تنشيط هذا الملّف. فأصدر في كانون الثاني 1952 «برنامج العمال والفلاحين»، ثم ألحقه بالمرسوم رقم 96 في 30 كانون الثاني ينهي احتلال كبار الملاكين غير الشرعي للأراضي التي تملكها الدولة وتحديد حجم

24- Fawzi Selo, «Economic progress in Syria», *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, n°. 1, January 1953, pp. 18-20.

الملكيات الخاصة للأراضي، وتوزيع الأراضي التي سيطر عليها مالكوها بأساليب غير قانونية على من يحتاجها ويزرعها من الفلاحين[25]. ولكن تطبيق هذا المرسوم كان مستحيلاً لأنّ الدولة لم تمتلك الوسائل العلمية والتقنية لتحديد ما تملك أو لا تملك من أراض، ومواقع هذه الأراضي ومساحاتها. فصدرت مراسيم جديدة نقضت المرسوم 96 وحدّدت مفهوم أملاك الدولة وزادت سقف حجم العقارات الشخصية المسموح بها. ورغم ذلك، لم يكن بالإمكان تطبيق هذه المراسيم الاضافية لأنّ أراضي المشاع وأملاك الدولة بقيت مجهولة[26]. وإذ مضى الوقت ولم تتحسّن ظروف الفلاحين، بدأ هؤلاء يتنادون إلى تحرّك شعبي، فردّ الشيشكلي بالقمع المفرط ضدهم، حيث هاجمت قوى الجيش والدرك القرى وطردت الفلاحين من قراهم وشردّت الكثيرين، وسجنت السلطة آلاف الفلاحين الذين تعرّضوا لحملات تعذيب وحشي في المعتقلات. أمّا بالنسبة للعمال، فقد تحدّث الشيشكلي مراراً عن وئام الطبقات وعن تخصيص صناديق للعمال، ولكن عمليّاً كانت الإجراءات الحكومية تضيّق على تحرّك العمال وتعرقل العمل النقابي.

ثم جاءت فرصة العمال بعد الانقلاب الذي أخرج الشيشكلي من السلطة عام 1954. إذ تداعت القوى العاملة للاستفادة من اللحظة الانتقالية في سورية لتحقيق بعض المطالب، كإلغاء الحد الأدنى للأجور الذي لم يكن عادلاً، ومنع الصرف التعسفي من العمل بحق العمال الذين يلتحقون بالنقابات العمالية. وبدأت سلسلة إضرابات عن العمل أقلقت أرباب العمل وخاصة في دمشق، الذين ردّوا بالإقفال أو التهديد بالهجرة من البلاد. وتحرّكت الحكومة بتعديل قانون العمل وبدعوة أرباب العمل إلى فتح المصانع والعمال للعودة إلى العمل.

وأسفرت انتخابات أيلول 1954 عن فوز عدد من النواب المناصرين لمطالب العمال فقويت شوكة النقابات العمّالية. وقدّمت هذه النقابات عريضة طويلة من المطالب تضمّنت وضع برامج لمساعدة العاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي وحماية العمال الزراعيين، وتأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتبّني برنامج للتنمية الاقتصادية. فتقبّلت حكومة صبري العسلي هذه العريضة وضمّنت البيان الوزاري في شباط 1955 بعض أفكارها. ولم يكن

25- «Land reform legislation of Syria, Egypt and Iran», *Middle East Journal*, vol. 7, n°. 1, winter 1952, pp. 69-87.

26- Jean Hannoyer, «Le monde rural avant les réformes», *La Syrie d'aujourd'hui*, direction André Raymond, Paris, Éditions de CNRS, 1980, pp. 273-296.

تجاوب الحكومة مدعاة لهدنة من جانب النقابات العمالية التي ازدادت دعواتها إلى الإضراب لتحقيق المطالب، كما أنّ حزبي «البعث» و«الشيوعي» كانا يدعمان هذه التحركات العمّالية ضمن استراتيجية لتعزيز نفوذهما في صفوف الطبقة العاملة. وأعلنت الاتحادات العمالية في سورية مناهضتها لحلف بغداد، وأقامت علاقات مع نقابات عمّالية في دول عربية أخرى.

ولكن نوايا الحكومة الطيّبة لم تُترجم إلى أفعال، حيث إن أزمة اقتصادية في ذلك العام فرضت جوّاً تقشفيّاً على البلاد، فانقسمت الحكومة بين مناصر لمطالب العمال ومعارض بسبب النفقات. وكان الوضع نفسه في البرلمان حيث رُفض مشروع قانون لحماية صغار المزارعين، ومُرّر قانون يحمي الملكيات الكبرى للأراضي، وصوّت البرلمان ضد منح المرأة السورية حق المشاركة في الانتخابات البلدية. ولكن بعض مطالب اليسار التي كانت تلقى دعماً شعبيّاً واسعاً لاقت النجاح. حيث استجابت الحكومة أخيراً لضغط حزبي البعث والشيوعي لرفع نسبة الرسوم على شركة نفط العراق بنسبة عشرة أضعاف، وأقرّت الشركة بتقاسم الأرباح مناصفة مع سورية. وتضمّنت الاتفاقية مع الشركة على بيع سورية 600 ألف طن من النفط الخام ما خلق الحاجة إلى بناء مصفاة لتكرير النفط. وكان البنك الدولي قد أعدّ دراسة مفصّلة عن فرص النمو في سورية وإمكاناتها الاقتصادية، ما دفع البرلمان إلى إقامة مؤسسات للتنمية الاقتصادية وإعداد خطة سبع سنوات بميزانية بلغت 659 مليون ليرة سورية لتنفيذ بعض المشاريع[27].

27- International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, Baltimore, Johns Hopkins Press, 1955.

الفصل الرابع

الصراع الدولي والإقليمي على سورية

صراع الأحلاف

مرّت على المنطقة بين 1946 و1957 مرحلة عُرفت بـ«الصراع على سورية»، أصبحت سورية أثناءها فريسة لجيرانها والدول الكبرى، ولصراعات في داخلها غذّتها التدخلات الخارجية، إلى أن وجدت ملجأً في الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر. في الخمسينات، كان القلق الأميركي يتزايد بسبب المشاعر المعادية للغرب في سورية وبسبب حركة التأميمات، في حين كان الرأي العام السوري، على اختلاف مواقعه وأحزابه وولاءاته، غاضباً من الدعم الأميركي والبريطاني لإسرائيل، وضغطهما على الدول العربية للاعتراف بها وإقامة علاقات معها. وأخذ هذا الغضب السوري منحىً تطبيقيّاً بانتخاب برلمان وطني كما أشرنا وإعلان الحكومة قراراً بالخروج من برنامج المساعدات الأميركية الذي خصّصته واشنطن لدول المنطقة. ثم جاءت دعوة للتقرّب من الاتحاد السوفياتي من جهة غير متوقّعة في سورية، هي حركة «الإخوان المسلمين». لقد أعادت هذه الحركة تنظيم صفوفها باسم «الجبهة الإسلامية الاشتراكية»، وبدأت تدعو الدول العربية إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي لمواجهة الضغوط الأميركية والبريطانية لمصلحة إسرائيل. ودعم أكرم الحوراني، بصفته وزيراً للدفاع، هذه الدعوة. وأعلن وزير الاقتصاد معروف الدواليبي أنّ العرب يفضّلون أن يصبحوا «جمهورية سوفياتية» على أن يرضخوا للتهديدات الإسرائيلية والغربية. وعمل هذا الوزير على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي وتعزيز

التبادل التجاري[1]. كما أعلن «حزب البعث» التخلّي عن المشاريع الوحدوية مع محور العراق والأردن بسبب سياسة هذين البلدين تجاه الغرب[2]. وحتى الساسة السوريون المعروفون بولائهم للغرب أصرّوا على حل عادل للقضية الفلسطينية كشرط مسبق لأي تقرّب سوري من الغرب.

لقيت دعوات الأحزاب وخطوات الحكومة استحسان الرأي العام السوري الذي كان يستشيط غضباً لسعي أميركا وبعض الدول الأوروبية إلى فرض توطين اللاجئين الفلسطينيين على الدول العربية، وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدّة حول عودتهم إلى ديارهم، والتعويض عنهم، وإقامة دولة فلسطينية. وكانت واشنطن تسعى إلى تأليف أحلاف عسكرية تدور في فلكها وخاصة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، فشهدت فترة الخمسينات زيارات لا تُحصى قام بها مسؤولون أميركيون وبريطانيون إلى الدول العربية، واجهها الشارع السوري بتظاهرات شعبية. كما أنّ الصحف السورية لم تخفِ سرورها بخسائر أميركا في حرب كوريا عام 1952، فيما عارض مندوبا سورية ومصر في الأمم المتحدة التدخّل العسكريّ في كوريا، تعبيراً عن غضبهما من فشل الأمم المتحدة في التدخّل في فلسطين وإنصاف الشعب الفلسطيني. إذ دأب مجلس الأمن على التصويت لصالح استعمال القوة العسكرية في كوريا وغيرها متى كانت لمصلحة أميركا والغرب، في حين ترك عشرات القرارات لصالح فلسطين دون تطبيق.

كانت جبهة سورية الداخلية ضعيفة تسمح بتسلّل مخابرات الدول العربية والغربية لتخريب المسار التغييري في سورية. ورغم أنّ الحرس القديم من إقطاعيين ومحافظين قد تمّ استبداله تقريباً في معظم المواقع الحسّاسة في الدولة، إلا أنّ القوى الجديدة في البرلمان والشارع والحكومة لم تكن بصوت واحد، بل شاب علاقاتها التناحر الحزبي والصراع على النفوذ. وزاد في الطين بلّة أنّ أحزاب سورية وهيئاتها كانت في معظمها صغيرة، ولم يبرز حزب كبير يحظى بأغلبية برلمانية ويحقّق الاستقرار. ولئن فازت لائحة العظم بالعدد الأكبر من المقاعد واستحق أن يؤلّف حكومة تمثّل القوى الجديدة في المجتمع، إلا أنّ عملية تأليف الحكومة كشفت أنّ

1- Patrick Seale, *The struggle for Syria: A study of post-war Arab politics, 1945 – 1958*, London, Oxford University Press, 1965.

2- R.Simon, «The Hashemite Conspiracy: Hashemite Unity Attempts 1921-1958», in *International Journal of Middle East Studies*, vol. V, pp. 314-327, 1974.

نفوذ المحافظين كان لا يزال كبيراً على الساحة السياسية، وظهرت عراقيل عدّة أمام العظم فأعلن فشله في تأليف الحكومة ووقف جانباً. فانكبّ على تأليف الحكومة السياسي المخضرم فارس الخوري وقد بلغ من العمر 70 عاماً، واستطاع جمع ائتلاف من نواب محافظين فشكّل حكومة كان لـ«حزب الشعب» فيها حصّة الأسد، ما حرم القوى التحديثية في البرلمان من حظّ الوصول إلى السلطة التنفيذية.

في أواخر 1954، لم تكن العلاقة بين سورية ومصر على ما يرام لعدّة أسباب. فقد كان جمال عبدالناصر يسعى للحصول على أسلحة ومعدّات عسكرية ومساعدات اقتصادية من الغرب، ويحاول إقامة تحالف عسكري عربي باسم «معاهدة الأمن العربي المشترك»، ما جعله في محل انتقاد القيادات السياسية في سورية، وقت كانت الحملات الإعلامية متواصلة بين مصر وسورية منذ الانقلاب ضد الشيشكلي صديق مصر[3]. وكان «الإخوان المسلمون» في سورية يناهضون سياسة عبدالناصر ويدعمون تنظيم «الإخوان المسلمين» داخل مصر الذي كان يلاقي عداءً من عبدالناصر، رغم الجذور الإخوانية لعدد من الضباط الأحرار زملاء عبدالناصر في الانقلاب الذي خلع الملك فاروق عام 1952. فقد أخذ تنظيم الإخوان المصري يهاجم عبدالناصر ويتهمه بأنّه كان يسعى إلى إنشاء حكم عسكري شبه دكتاتوري في مصر. فتدهورت العلاقات بين النظام والإخوان وتعرّض التنظيم للمضايقة والقمع.

وفي 26 تشرين الأول 1954، قام الإخوان بمحاولة اغتيال عبدالناصر أثناء إلقائه كلمة تحتفل بجلاء الجيش البريطاني عن مصر، فأطلقوا ثماني رصاصات أخطأت الهدف لكنّها أشعلت غضب عبدالناصر ضد الإخوان. إذ أمر بأكبر حملة قمعية شهدتها البلاد، واعتقلت السلطة 20 ألف شخص معظمهم من الإخوان، ولكن بعضهم من «حزب الوفد» المحافظ و«الحزب الشيوعي» المصري، وبعضهم ضباط في الجيش متعاطفون مع الإخوان. وأقيمت محاكمات عسكرية أصدرت أحكاماً بعضها الإعدام بحق ثمانية أشخاص من الإخوان، وتعرّض المرشد العام حسن الهضيبي والمفكّر سيّد قطب لفترات سجن طويلة. واستمرّت حملة القمع في مصر أشهراً عدّة، ففرّ كثيرون خارج البلاد. ونقل الإخوان المصريون مركز قيادتهم إلى سورية، حيث واصلوا حملتهم ضد عبدالناصر، ما سبّب المزيد من التدهور في العلاقات بين سورية ومصر، وخرجت تظاهرات في سورية تندّد بهذه الأحكام. وأصبحت سورية المركز الرئيسي

3- Albert Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East*, London, 1981.

للإخوان المسلمين في العالم. وكان مصير الحركة في مصر نذير شؤم لإخوان سورية خاصة أنّ عبدالناصر شنّ حملة إعلامية ضدّ الحركة على مدى سنوات وأسماهم «الإخوان الشياطين»، ثم قمعهم بقسوة عندما أصبحت سورية جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة فيما بعد[4].

في تلك الأثناء واصلت سورية سياسة خارجية متشدّدة، وأكّدت حكومة فارس الخوري سياستها المناهضة للمحاور الغربية والأحلاف، في حين وقّع العراق الهاشمي الذي تدعمه بريطانيا معاهدة دفاعية مع تركيا. واعتبرت مصر الخطوة العراقية عملاً معادياً لها، فيما وقفت السعودية، خصم الهاشميين اللدود، ضد الحلف الذي يربط العراق بتركيا. وصبّ عبدالناصر انتقاده على العراق وبريطانيا، ما لقي تجاوباً شعبيّاً داخل مصر، لما لبريطانيا من ذكرى سيئة هناك. وموّلت السعودية الحملة الإعلامية المصرية ضد بغداد، كما ضخّت أموالاً في سورية ولبنان والأردن لحث صحافيين وسياسيين وعسكريين لمعارضة حلف العراق وتركيا والدعوة إلى تحالف هذه الدول العربية مع مصر. وردّ العراق بحملة مضادة شملت تمويل سياسيين وكتّاب سوريين ولبنانيين ضد الحملة السعودية، ومحاولة إقناع واشنطن بالتدخّل لدى الرياض لإيقاف الحملة. وقدّم العراق نفسه كدولة تخدم المشاريع الأميركية حيث حاولت بغداد إشعال انقلاب في سورية لوقف توجّهها التقدّمي والقومي الصارم في القضايا العربية.

بلغت التشنّجات بين الطرفين – مصر والسعودية من جهة والعراق من جهة أخرى – حدّاً هدّد سورية الصغيرة نسبياً وجعل سياسة فارس الخوري في رفض الأحلاف غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، فلزمت سورية الصمت. ثم سقطت حكومة فارس الخوري المحافظة وتشكّلت حكومة جديدة في شباط 1955 أكثر تمثيلاً للتنوّع الحزبي في البرلمان السوري. واجتمع البعثيون والشيوعيون وكتلة العظم الذين كانوا يعارضون سياسة عبدالناصر مع جناح من «الحزب الوطني» كان مناهضاً للعراق، واختاروا صبري العسلي رئيساً للوزراء، وأصبح خالد العظم وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع بالوكالة وتولّى بعثي منصب وزير الصحّة. وأصبح خالد العظم وأكرم الحوراني من وراء الكواليس المحرّكين الأساسيين للحكومة. واستطاعت الحكومة الجديدة أن تحسّن العلاقات مع مصر وتوقف الحملات الإعلامية المتبادلة. فأوفد عبدالناصر محمود رياض سفيراً لمصر في دمشق وصلاح سالم أحد الضباط الأحرار، في شباط 1955 لبدء حوار مع سورية. وكانت سورية آنذاك تتعرّض

4- Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, Mizan Press, p 100-101.

لتهديدات وتحذيرات من العراق وتركيا إذا هي وقّعت معاهدة الدفاع مع مصر. وساهمت في هذه التهديدات حملة انتقاد داخلية ضد الحكومة أطلقها «الحزب السوري القومي» و«حزب الشعب» بأنّها تسير في ركاب الشيوعية. وهو اتهام ملغوم يصبّ في مصلحة العراق إذ إنّ حلفه مع تركيا يتضمّن تدخّل العراق وتركيا عسكريّاً ضد أي دولة تسهّل دخول الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة. ووقعت بعض الصدامات العسكرية على الحدود بين سورية وتركيا[5].

في 26 و27 شباط، استقبلت الحكومة السورية صلاح سالم ومحمود رياض، فأخذ هذان يفاوضانها ويقنعانها بحسنات المعاهدة مع مصر. وفي اليوم الثالث، 28 شباط 1955، وقع هجوم إسرائيلي على الجيش المصري في قطاع غزّة سجّل تعاطفاً شعبياً في سورية، وأقنع العظم والعسلي بالسير مع مصر بحذر وبطريقة لا تشعل أزمة مع العراق وتركيا[6]. وبطريقة موازية كانت سورية تسير في خط تصاعدي في تطوير علاقاتها مع موسكو. فقد جرت نقاشات حاسمة داخل الطبقة السياسية في سورية وفاز منطق التشدّد بعدم التحالف مع الغرب تحت أي مسمّيات، وبشدّ الرحال للتقرّب من الاتحاد السوفياتي. وكانت العلاقات مع موسكو قد بدأت في التحسّن منذ قلب نظام الشيشكلي، ومنذ النجاح الباهر الذي حقّقه معرض دمشق الدولي في أيلول 1954 بحضور ومشاركة فعالة من دول الكتلة الشرقية، ما جعله معرضاً سنويّاً. وتطوّرت تجارة سورية مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والصين الشعبية بسرعة. وفي كانون الأول 1954 اشترت سورية أسلحة من ألمانيا الشرقية، وفي آذار 1955، في زيارة إلى القاهرة، طلب خالد العظم من السفير السوفياتي مساعدة عسكرية. وإزاء الحشد العسكري العراقي والتركي على حدود البلدين مع سورية، قام وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف بتطمين دمشق بأنّ موسكو ستدعم سورية في حال تدهورت الأمور. وأثمرت الجهود في حزيران 1955 عندما أبلغ مولوتوف العظم، على هامش اجتماع الأمم المتحدة، أنّ الحكومة السوفياتية قد وافقت على تقديم الدعم العسكري لسورية. وفي تموز قام وفد برلماني سوري بزيارة الاتحاد السوفياتي لتدعيم ما أنجز من اتفاقات وتفاهمات ولطلب دعم اقتصادي.

5- Avedis Sanjian, «The Sanjak of Alexandretta (Hatay): its impact on Turkish – Syrian relations 1939 – 1956», *Middle East Journal*, vol. 10, n°. 4, Fall 1956, pp. 379 – 394.

6- «Egyptian – Syrian defense pact», *Middle Eastern Affairs*, vol. 6, n°. 11, November 1955, pp. 347 – 348.

إغتيال عدنان المالكي وضرب الحزب السوري القومي

لم يمض الصراع الإقليمي على خير بالنسبة للوضع الداخلي في سورية، إذ تعرّض عدنان المالكي العقيد في الجيش للاغتيال. في تلك الفترة استقرّ التنافس السياسي والحزبي داخل الجيش السوري على حزبين رئيسيين هما «حزب البعث» و«الحزب السوري القومي»، فيما تضاءل، بل كاد يختفي نفوذ الأحزاب والتيارات الأخرى. لا لأنّ حزب أنطون سعادة قد سبق البعث بعشر سنوات على الأقل في التأسيس والعمل في الأرياف والمدن وبناء قواعد شعبية كثيفة، بل لأنّ إعدام سعادة عام 1949 بمؤامرة شارك فيها حسني الزعيم أكسب القوميين تعاطفاً في سورية كما أشرنا وفتح الطريق لنمو غير مسبوق لحزبهم ولاستلام القوميين مناصب رفيعة في الدولة السورية. إلا أنّ التعاطف والنفوذ لم يُترجما إلى تطبيق عملي لمبادئه الإصلاحية، بل ارتبط اسم الحزب القومي من 1949 إلى 1954 بحكم الشيشكلي وممارساته القمعية وباليمين المحافظ في سورية، وبقربه من المحور الهاشمي المدعوم بريطانياً وبالرئيس كميل شمعون في لبنان. ولكن الحزب تمتّع بجذور شعبية ساعدته بعد مغادرة الشيشكلي في المحافظة على نفوذه في سورية وخاصة في القوات المسلّحة والإدارة العامة.

في 22 نيسان 1955، كان عدنان المالكي معاون رئيس الأركان في الجيش يرعى مباراة لكرة القدم في دمشق بين «منتخب الجيش السوري» و«خفر السواحل اللبناني». وأثناء المباراة قام رقيب في الشرطة العسكرية يدعى يونس عبد الرحيم (علوي) كان مكلّفاً حراسة المنصّة الرئيسية، باغتيال المالكي. ولم تُعرف دوافع الجريمة فوراً لأنّ شرطياً آخر، علوياً، أطلق الرصاص على عبدالرحيم فأرداه قتيلاً. وكان هذا حدثاً كبيراً بسبب أهمية المالكي في الجيش وسمعته كمجاهد في حرب فلسطين ومن مؤسّسي الجيش السوري. كما أنّ البعث اعتبر الاغتيال ضربة له لأنّ المالكي ساهم في تقوية نفوذ البعث في الجيش، وكان شقيقه رياض بعثياً بارزاً وأحد أهم المحامين في دمشق. وعُلم أنّ مشاركي يونس عبدالرحيم في الاغتيال هم ثلاثة ضباط شرطة أحدهم الرقيب محمد مخلوف (أخو أنيسة زوجة حافظ الأسد) وأنّ هؤلاء أعضاء في «الحزب السوري القومي»، الذي كان يسعى لإلحاق سورية بحلف بغداد. فاعتُبر الاغتيال جزءاً من محاولة عراقية لقلب نظام الحكم في سورية.

وأثبتت التحقيقات أنّ وراء خطة الاغتيال اللبناني جورج عبدالمسيح الذي أصبح زعيماً للحزب القومي منذ إعدام أنطون سعادة عام 1949. وكان القوميون السوريون قد اتّهموا المالكي بأنّه كان وراء تسريح رفيقهم المقدّم غسان جديد (علوي) من الجيش السوري، والذي

كان القومي السوري الأبرز في الجيش السوري. كما اتهموا المالكي بأنّه هدّد نفوذ القوميين في الجيش. وسبق هذه الاتهامات خلاف كان قد نشأ بين المالكي وضباط قوميين سوريين في الجيش فقرّر تسريح غسّان جديد متهماً إياه أنّه كان على صلة بالأميركيين. وأمام هذه التفاصيل، حُمّل غسان جديد و«الحزب السوري القومي» مسؤولية اغتيال المالكي ولوحق أعضاؤه وسُجنوا، وتمّت تصفية بعضهم وصدرت أحكام بحق مائة قومي سوري، منهم جوليات المير أرملة أنطون سعادة التي سُجنت لمدّة 13 سنة. وحُكم محمد مخلوف بالسجن المؤبد (وأفرج عنه عام 1963 بعد انقلاب البعث، ثم أصبح من أبرز القادة العسكريين في سورية بعد 1970). ولوحق غسان جديد إلى بيروت حيث اغتيل (وهو الشقيق الأكبر لصلاح جديد الذي سيصبح رجل سورية الأول من 1966 إلى 1970).

كان حظ الحزب القومي سيئّاً جداً إذ إنّ هذه الحادثة أتت في فترة انحدار لشعبيته في الأوساط الشعبية التي أصبحت تناصر الأحزاب الأخرى. فقد التهب الغضب الشعبي ضد القوميين السوريين، ووُلدت مشاعر دعم عارم للبعثيين والقومية العربية في سورية ضد القومية السورية الضيقة. وتشجّعت السلطة من دعم الرأي العام، فحظرت «الحزب السوري القومي» وفرّ قوميون كثيرون مع أفراد عائلاتهم خارج سورية، ومن هؤلاء عائلات علوية بارزة لا علاقة لها بالحزب، مثل عائلة الشاعر بدوي الجبل الذي فرّ إلى لبنان خوفاً من السجن والإعدام. كما عزا الشاعر أدونيس، وكان عضواً في الحزب القومي، سبب مغادرته لسورية في تلك الفترة لتداعيات اغتيال المالكي وملاحقة القوميين، في حين ألقي القبض على زوجته العضو في الحزب أيضاً وسُجنت. وواصلت السلطة حملتها ضد القوميين السوريين وأنصارهم في صفوف القوات المسلّحة والإدارة العامة، ففصلت الكثيرين ما فتح الباب لعناصر «حزب البعث». في حين وقف «الحزب الشيوعي» مع البعث في قمع «الحزب السوري القومي»، ما وضع أسس التحالف بين البعث والشيوعي فيما بعد. وقاد رئيس المكتب الثاني (المخابرات العسكرية) في الجيش السوري عبدالحميد السرّاج حملة الاعتقالات والقمع ضد «الحزب السوري القومي». فقدّر له المسؤولون نجاحه في هذه المهمّة، ما فتح له باب الترقيات في الجيش بدعم من «حزب البعث».

لم تمضِ فترة طويلة على ضرب «الحزب القومي» حتى خرجت نتائج تحقيقات مكثّفة كشفت أنّ ثمّة مؤامرة ضد هذا الحزب، وزرعت الشكوك في مدى ضلوعه بعملية اغتيال المالكي. فقد تبيّن أنّ المخابرات المصرية لعبت على النزاعات الحزبية داخل سورية وعلى قرب الحزب

القومي من العراق، عدوّ مصر في سورية، فجنّدت رئيس الشرطة العسكرية السورية أكرم الديري لتدبير اغتيال المالكي عبر عناصر قومية في شرطته. وكانت الخطة أن يطلق عبدالرحيم الرصاص على المالكي، ويقوم شرطي آخر بقتل عبدالرحيم دون علم مسبق منه، ثم يُذاع أنّ القوميين السوريين وراء العمل فيتورّط كل الحزب. والهدف كان محو الحزب القومي من الساحة السورية لعدائه الشديد للناصرية. وظهرت كتب وسيَر ذاتية عن تلك الحقبة أكّدت أنّ من الحماقة أن يكون الحزب القومي وراء الاغتيال لأنّ قيادته كانت تعلم عواقب ذلك في بلد لا يبقى فيه سرّ قيد الكتمان. كما نفى قادة قوميون سوريون مسؤولية حزبهم عن مصرع المالكي. ويقول باتريك سيل إنّ اغتيال المالكي كان حدثاً وحيداً شكّل نقطة تحوّل كبرى في تاريخ سورية المعاصر لأنّه أقصى «الحزب السوري القومي» المنافس الأكبر والوحيد لـ«حزب البعث» من الساحة، وأنّه منذ إقصاء «الحزب القومي» أصبح البعث ليس أكبر حركة سياسية في سورية فحسب بل الأوسع والأعظم نفوذاً في صفوف القوات المسلّحة[7]. فأتى الاغتيال في وقت لم تكن قد اتّضحت بعد موازين القوى بين الحزبين. ولكن تصفية القوميين كانت سلاحاً ذا حدّين، لأنّها فسحت المجال أيضاً ليصبح «الإخوان المسلمون» التنظيم الثاني في سورية في وجه البعث.

سورية تتّجه نحو المعسكر الشيوعي

منذ أواسط الخمسينات، بات الرأي العام يعتبر أكرم الحوراني وخالد العظم من سياسيي سورية الأكثر كفاءة. وارتبط النضال ضد الأحلاف الغربية بمطالب العدالة الاجتماعية والإصلاح، وتزايدَ عددُ الصحف والمجلات اليسارية في سورية. وأصبحت الموضة لدى الكتّاب والفنانين أن يكتبوا ويرسموا ويضعوا أعمالاً تخدم القضايا الوطنية. كما جذبت الحرية النسبية في دمشق لاجئين عرباً فرّوا من أنظمة دكتاتورية في دول عربية أخرى، حتى اعتُبرت سورية «مكّة» سياسية وثقافية للعالم العربي. ولم تكن سورية تشكّل أي تهديد لأحد، إلا أنّ سياستها المستقلّة أزعجت كثيرين. إذ رغم أنّ الطبقة السياسية التقليدية قد سيطرت على البرلمان السوري، ورغم أنّ أقصى ما كان اليسار السوري يطلبه في الإصلاح الاجتماعي كان معتدلاً ومشروعاً، فإنّ التقرّب السوري من الاتحاد السوفياتي ومشاركة «الحزب الشيوعي»

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 50.

في الحياة السياسية السورية وأجواء الحريّة النسبية والنشطة أقلقت العراق الهاشمي ودوائر الغرب وخاصة أميركا.

هذه الأجواء الإقليمية جعلت من الانتخابات الرئاسية في سورية في آب 1955 وكأنّها استحقاق عربي ودولي هام. وكان خالد العظم أبرز المرشّحين، مدعوماً من البعث والشيوعيين، يليه الرئيس السابق شكري القوتلي مرشّح «الحزب الوطني». وهاجم الإعلام الغربي العظم على أنّه إنسان وصولي تحرّكه غريزة مصلحة سياسية، وهمّه الأوحد أن يصبح رئيساً للجمهورية ولو كان ذلك على حساب أن تصبح سورية في الفلك السوفياتي، وأنّه يلعب ورقة الشيوعيين. ولكن الرأي العام في سورية كان يرى في العظم رجل دولة من الطراز الأول وموضع فخر لسورية كزعيم وطني كبير.

وبعكس النظرة الغربية، فقد بدأ العظم حياته السياسية كمعجب بالغرب ومحبّذ لتقارب سورية مع أوروبا وأميركا على كافة الصعد. ولكنّه استنتج في السنوات التي تلت حرب فلسطين أن الغرب يؤيّد إسرائيل ولا يهمّه الحق العربي، لا بل يدعم العدوان الإسرائيلي ضد العرب، عسكرياً واقتصادياً وإعلامياً. ولذلك رأى العظم أن سورية بحاجة إلى قوّة كروسيا تواجه هذا التحالف الغربي الإسرائيلي، في وقت بدأ الاتحاد السوفياتي يبتعد عن دعمه لدولة إسرائيل، ويتقرّب من الدول العربية التي كانت تفلت من نير الاستعمار الغربي، الواحدة بعد الأخرى. ولذلك كان همّ العظم هو مواجهة الخطر الإسرائيلي الداهم وليس إرضاء الغرب الذي كان يضغط على سورية للالتحاق بتحالفات ضد روسيا، عدو الغرب العقائدي. ولكن العظم والقادة السوريين كانوا حذرين من أن يذهبوا بعيداً في تحالفهم مع السوفيات لأنّ ذلك سيجعل من بلدهم ساحة صراع في الحرب الباردة. فكانت سياسة سورية هي الحياد الإيجابي ضمن إطار يخدم مصلحة العرب.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لم يكن معقولاً أن يتّبع خالد العظم، ابن العائلة الدمشقية التجارية والمؤمن بالنظام الرأسمالي الحر، نظاماً اقتصادياً اشتراكياً موجّهاً. ولكنّه لاقى اليسار السوري على هدف تحقيق آمال سورية في التقدّم الاقتصادي والاجتماعي عبر شراكة بين القطاعين الخاص والعام لأنّ الطبقة الرأسمالية في سورية افتقدت إلى تمويل كافٍ يسمح بإقلاع صحّي للاقتصاد أو في تنفيذ مشاريع بنية تحتية ذات أهمية. وأصبح العظم مهندس حملة تطوير الصناعة الوطنية، وأغلق الحدود في وجه البضائع المستوردة من لبنان والتي أغرقت الأسواق، وعمل بدون كلل لتكون الدولة في طليعة المساهمين في مشاريع التنمية الاقتصادية، وخاصة في

مشاريع البنية التحتية. ولذلك كان مستعداً للتعاون مع أي فئة في البلاد، بما فيها الشيوعيون، توافق معه على تحقيق الأهداف الوطنية[8]. ولكن كل هذا لم يعنِ شيئاً إيجابياً بنظر أميركا التي لم ترَ في العظم سوى أداة تقرّب سورية من الفلك السوفياتي وأنّ سياسته في الحياد الإيجابي هي تحالف عالمثالثي ترعاه موسكو ضد مصالح الغرب.

في الانتخابات الرئاسية، في تشرين الثاني 1955، دعمت السعودية ومصر صديقهما شكري القوتلي ضد العظم. وكان القوتلي قد أقام سنوات عدّة في مصر بعد انقلاب حسني الزعيم وعلى علاقة ممتازة مع نظام عبدالناصر والضباط الأحرار. ففاز بفضل ضخ الأموال السعودية وفي قرار ربع الساعة الأخير من قبل «حزب الشعب» لسحب ترشيحه للعظم ودعمه ترشيح القوتلي. وإذ قبل الكثيرون المال السعودي، شكا أصحاب الضمائر من النواب مِن عروض المال الكثيرة التي جاءتهم لدعم القوتلي. ولعبت السخرية دورها، إذ عند فرز الأصوات في البرلمان ظهرت ورقة تحمل اسم السفير السعودي في دمشق. وأمام هذا التدخّل السافر الذي جعل الديمقراطية السورية مهزلة بأيدي مصر والسعودية، قدّم العظم ووزير «حزب البعث» استقالتهما من الحكومة. فتلقّف القوتلي وحلفاؤه الفرصة وعاجلوا في تشكيل حكومة بأغلبية محافظة أقامت علاقات جيّدة مع حكم الرئيس كميل شمعون في لبنان حتى لا تستعمل المعارضة السورية بيروت منبراً لها.

كان وصول القوتلي إلى سدّة الرئاسة الأولى مؤشّراً لصعود النفوذ المصري في سورية، ممّا ستكون له مفاعلات جذرية في السنوات التالية، لا لأن سورية هي التي كانت تتغيّر للتقرّب من مصر فقط، بل لأن القيادة المصرية كانت في مراجعة دائمة لسياستها تجاه الغرب، فبانت سذاجة هذه السياسة عندما لم تحصل مصر على أي دعم غربي يستحق الذكر لقاء موالاتها للغرب، وأكّد عقم السياسة العدوان الإسرائيلي في شباط 1955 الذي كشف ضعف الجيش المصري. ولذلك عندما قرّر عبدالناصر عقد صفقة أسلحة مع تشكوسلوفاكيا الشيوعية في العام نفسه، كان يُنذر ببدء تحوّل جذري في السياسة المصرية. وأصبح عبدالناصر بطلاً قوميّاً عربيّاً بسبب صفقة الأسلحة التي اعتبرها الغرب خطوة غير صديقة. واستجابت سورية للرأي العام السوري الذي بات أكثر قبولاً لعبدالناصر ووقّعت على معاهدة الأمن العربي

8- Kurt Grunwald, *The industrialisation of Lebanon and Syria*, Weltwirtschaftliches Archiv, vol. 76, 1956, pp. 141 – 178.

مع مصر، ما سهّل توقيع اتفاق مماثل بين مصر والسعودية بعد أسبوع. وسُرّت السعودية من سلوك سورية في عهد القوتلي فخفّفت الإجراءات على دخول البضائع السورية إلى أراضيها وتساهلت في تسديد الديون السورية وعرضت قرضاً ثانياً بقيمة 10 ملايين دولار. فاستطاعت سورية رفض قرض من البنك الدولي بقيمة 25 مليون دولار لاشتراطه استعمال خبراء ومتعاقدين من دول يختارها البنك.

ولكن سورية في عهد الرئيس القوتلي لم تبتعد عن الاتحاد السوفياتي. لا بل إن تهديدات إسرائيل دفعتها إلى عقد اتفاقيات عسكرية مع موسكو، في وقت كان هجوم إسرائيلي كبير يقع على مواقع عسكرية سورية على بحيرة طبريّا في كانون الأول 1955 تحت أعين مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة. لقد عمدت إسرائيل إلى امتحان قيمة المعاهدة الدفاعية بين سورية ومصر وتحذير البلدين من القيام بأي خطوات وحدوية. والأهم أنّ إسرائيل كانت متشوّقة لردّ سوري يمنحها الحجّة لتجتاح أراضي داخل سورية نفسها. وهذا ما استنتجته بدقّة تقارير المراقبين الدوليين. لقد شعرت سورية بأنّها عارية أمام التهديد الإسرائيلي وتفتقر إلى إمكانات لخوض معركة جديّة. فجعلت من مسألة التسلّح أولوية في موازنتها. وسعت سورية لشراء أسلحة أوروبية ولكن فرنسا، رغم أنّها الراعية الاستعمارية لسورية وجيشها، عزفت عن بيع سورية أسلحة لتحسين دفاعاتها لأنّ فرنسا في ذلك الوقت كانت تؤيد إسرائيل وتشنّ حرباً مفتوحة ضد الجزائريين منذ 1956، كانت موضع انتقاد سوري. ولذلك لجأت سورية ولم يمض شهر على الغارة الإسرائيلية إلى شراء أسلحة من تشكوسلوفاكيا أيضاً.

في 1956، بدأت تحركات داخل سورية أدّت إلى إسقاط الحكومة المحافظة. إذ إنّ القوى اليسارية في سورية لم تبق ساكنة بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها القوتلي. وبدأ «حزب البعث» و«الحزب الشيوعي» وجناح من «حزب الشعب» العمل معاً، فأسّسوا «الجبهة الوطنية» وخاضوا انتخابات حمص الفرعية التي فاز فيها مرشّحهم. كما أنّ الحكومة بعد أشهر من تشكيلها بدأت تُظهر إشارات بعيدة عن الحسّ الشعبي. ففي حين كانت المشاعر الشعبية تناهض بشدّة اشتعال الحرب الفرنسية ضد المقاومة الجزائرية، عمدت الحكومة إلى رفع الحظر الذي فرضته الحكومة السورية السابقة على تصدير القمح إلى فرنسا. وثار الطلاب فسقطت الحكومة وتأسّست حكومة ائتلافية برئاسة صبري العسلي في 15 حزيران 1956، ضمت «الحزب الوطني» وخصمه «حزب الشعب»، والتكتّل الديمقراطي (خالد العظم) والكتلة الدستورية المحافظة و«حزب البعث». وإذ فاز البعث بحصّة جيّدة في الحكومة

الجديدة (الخارجية والاقتصاد) كانت مشاركته مشروطة بفتح مفاوضات للوحدة مع مصر. واستجابت الحكومة السورية فوافق البرلمان على إنشاء لجنة لبدء مفاوضات الوحدة. وحاول البعث استخدام نفوذه في السلطة لتسمية عبدالحميد السرّاج رئيساً للأركان، إلا أنّ المنصب ذهب إلى توفيق نظام الدين الذي تدعمه الأحزاب المحافظة. وظهر فوراً التحوّل في سياسة سورية الخارجية إذ إنّ باكورة أعمال الحكومة الجديدة كانت الترحيب بزيارة وزير الخارجية السوفياتي شبيلوف لدمشق، ثم الاعتراف بالصين الشعبية.

حرب السويس ومؤامرة عراقية

تطورات الساحة السورية - التقارب مع مصر والسعي إلى الوحدة وصعود نفوذ البعث والشيوعيين - أثارت قلق رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي رأى أن سورية تحبك مؤامرة شيوعية ضد العراق. فطلب من أميركا وبريطانيا إطلاق يد العراق للتخلّص من «حكم الشيوعيين» في سورية وطلب ضمان عدم تدخّل إسرائيل في سورية إذا اجتاز الجيش العراقي الحدود إلى سورية. ثم بدأت بغداد تنفيذ خطّة لقلب نظام الحكم في سورية وإزالة نفوذ البعث والشيوعيين، فحرّكت أعضاء في «حزب الشعب» و«الكتلة الدستورية» و«الحزب الوطني»، و«الحزب السوري القومي»، إضافة إلى ضباط عسكريين منفيين. وإذ وافق أديب الشيشكلي من منفاه على المشاركة في الخطة العراقية، انسحب لاحقاً على أساس أنّ الخطة لن يُكتب لها النجاح.

في تلك الأثناء كان عبدالناصر يخوض معركة سياسية ضد النفوذ البريطاني في مصر ويسعى إلى مصادر تمويل خارجي للمشاريع الاقتصادية. وعندما سُدّت في وجهه السبل، لجأ في 26 تموز 1956 إلى إعلان تأميم قناة السويس وسط تهديدات دولية بأنّ هذا القرار ينذر بردّ عسكري من المتضررَين الرئيسيين، بريطانيا وفرنسا. حركة عبدالناصر الماهرة أشعلت المشاعر في العالم العربي وتداعت الجماهير إلى الدفاع عن مصر أمام خطر داهم. وحذّر أكرم الحوراني أنّ سورية ستوقف تصدير النفط إلى الغرب عبر أراضيها في حال تعرّضت مصر لأي اعتداء. وانضم السوريون بأعداد كبيرة إلى قوى «المقاومة الشعبية» التي أعلنها الجيش السوري، وأُعلن إضراب عام لدعم مصر.

في أيلول 1956، التقى الرئيسان عبدالناصر والقوتلي والملك سعود لوضع المعاهدة الدفاعية التي وقّعوها قيد التنفيذ، وجدّدوا العرض المالي والمساعدات على الملك حسين

للتوصل إلى قيادة عسكرية مشتركة ضد إسرائيل. وكان الأردن يتعرّض في تلك الأثناء لغارات إسرائيلية مؤذية امتدّت إلى العمق. فوافق الحسين على العرض العربي. وفي الانتخابات النيابية في الأردن في تشرين الأول 1956، فازت القوى القومية العربية فوزاً ساحقاً وأدّى ذلك إلى تشكيل حكومة وطنية عمدت إلى تنسيق سياسات الأردن الخارجية مع مصر وسورية، ووُضع الجيش الأردني بتصرّف القيادة العربية المشتركة. وقدّمت سورية والأردن اقتراحاً بأنّه في حال تعرّضت مصر لعدوان ثلاثي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل سيشنّ الجيشان السوري والأردني هجوماً يفصل جنوب إسرائيل عن شمالها. ورفض عبدالحكيم عامر قائد الجيش المصري هذا الاقتراح لأنّه يفتح الباب لأن يشمل العدوان الثلاثي سورية أيضاً التي لم تكن في وضع يسمح لها بردّ عدوان تشارك فيه بريطانيا وفرنسا. واقترح بدلاً من ذلك أن يدخل لواء سوريّ الأردن لتدعيم دفاعاته ضد إسرائيل. وقطعت سورية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا ورفضت عروضهما لبناء مصفاة نفط ومطار دولي جديد في دمشق. وعمد عسكريون وعمّال سوريون من تلقاء أنفسهم إلى نسف أنابيب شركة النفط العراقي. وسافر القوتلي إلى موسكو حيث لقي دعماً معنويّاً سوفياتياً أرضى السوريين. وكانت سورية طيلة 1956 تسعى إلى تدعيم العلاقات مع موسكو بمزيد من الاتفاقات التجارية والثقافية والمزيد من تبادل الزيارات الرسمية مع دول الكتلة الاشتراكية. كما نظرت الحكومة في عرض تشيكي لبناء مصفاة للنفط.

في 29 تشرين الأول شنّت إسرائيل حرباً خاطفة في سيناء تلاها هجوم بريطاني - فرنسي على منطقة القناة. فارتدّ الجيش المصري وشنّ عمليات خاطفة على الغزاة. وخاضت مصر الحرب ضد العدوان الثلاثي منفردة فلم تشتعل جبهات سورية والأردن. وأجبر الضغط الأميركي الدول المعتدية على سحب قواتها، فانسحبت فرنسا وبريطانيا من القناة في 23 كانون الأول، وانسحبت إسرائيل من سيناء وغزة في مطلع 1957. فأعلن عبدالناصر النصر وسجّل ارتفاعاً في شعبيته العربية.

في ظل هذه الظروف المستجدة حول العدوان الثلاثي على مصر، اكتشفت السلطات السورية خيوط المؤامرة العراقية لقلب النظام والدعم الأميركي لها. فكانت النظرة السورية إلى الولايات المتحدة ودورها في المنطقة تزداد سوءاً وحذراً. إذ في صيف وخريف 1956، كشفت مخابرات الجيش بقيادة السرّاج خيوط المؤامرة العراقية، وضُبطت كميات من الأسلحة العراقية كانت تُهرّب من الأردن إلى جبل الدروز. فبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتآمرين الذين كانوا يدلون بدورهم بأسماء إضافية. وفي 22 كانون الأول 1956، صدرت مطالعة

اتهامية بحق 47 شخصاً بينهم أديب الشيشكلي وغسان جديد وعدنان الأتاسي (نجل رئيس الجمهورية الأسبق هاشم الأتاسي)، والزعيم الدرزي حسن الأطرش وقيادات من «الحزب الوطني». وترأّس المحكمة العسكرية عفيف البزري (وهو لبناني من صيدا) وصدرت أحكام بحق المتهمين الذين كان بعضهم متوارياً عن الأنظار. هذه المحاكمة كسرت ظهر «الحزب الوطني» وأضعفت القوى التقليدية والمحافِظة في سورية.

أنذر حجم المؤامرة العراقية البعث وحلفاءه في الحكومة السورية الذين هابوا عواقب نجاح مؤامرة مثل هذه على ما أنجزوه في سورية. فلجأ البعث مع خالد العظم وكتلته إلى تأسيس تحالف باسم «الجبهة الوطنية». ودعا النص التأسيسي للجبهة إلى موقف صارم تجاه الأمبريالية الغربية و«العمل على تحرير الدول العربية التي لا تزال تحت نير الاستعمار وخاصة مساعدة الشعب العراقي في نضاله ضد الأمبريالية» والشعب الجزائري، وإلى اعتماد التقشّف في الإنفاق العام لتستطيع البلاد مواجهة الأخطار التي تحدق بها. وقدّمت الجبهة برنامج عمل إصلاحي دعا إلى التنمية وإزالة التخلّف والحرمان وتطوير النظام الضريبي، وسن تشريعات لحماية العمال والفلاحين. والتزمت الجبهة في برنامجها مكافحة الإلحاد (لإبعاد شبهة الشيوعية) ومناهضة القوى السياسية المعادية للقومية العربية (إشارة إلى «الحزب السوري القومي»). ورغم أنّ «الحزب الوطني» الذي كان صاحب أكبر تكتّل في البرلمان رفض برنامج الجبهة، استقطب البرنامج معظم النواب الآخرين حتى أنّ 65 نائباً من أصل 142 وقّعوا على البرنامج ووافقوا عليه. هذا العمل الديمقراطي عبر أجهزة البرلمان أكسب «الجبهة الوطنية» مصداقية في البلاد ودعماً من العسكريين، ومتّن الوضع الداخلي. فاستطاعت من خلاله إحداث تغيير عميق في السياسة السورية في السنوات التالية. وبعيد كشف المؤامرة العراقية ومحاكمة المشاركين السوريين، أحدث صبري العسلي تغييرات في الوزارة، فأخرج وزراء «الحزب الوطني» و«الكتلة الدستورية» وأعاد الاعتبار لخالد العظم (الذي ابتعد عن السياسة لمدّة 16 شهراً بعد فشله في انتخابات الرئاسة وبسبب ذبحتين صدريتين) وأعطاه حقيبة الدفاع.

وعمدت الحكومة التي باتت الآن تضم ممثّلين للجبهة الوطنية و«حركة التحرير العربي» (مأمون الكزبري) ومستقلين، إلى التنديد بمشروع آيزنهاور الذي أعلنته واشنطن باكراً ذلك العام، فكانت أوّل دولة عربية تأخذ موقفاً صريحاً برفض هذا المشروع.

سورية بمواجهة مشروع آيزنهاور

أكّد مشروع آيزنهاور الأميركي للشرق الأوسط عزم أميركا على ملء «الفراغ» الذي طرأ جرّاء خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة، وذلك عبر تقديم العون والحماية لأي دولة في المنطقة تتعرّض لتهديد أو عدوان من «الشيوعية الدولية». ولكن في 10 كانون الثاني 1957، صدر بيان عن الحكومة السورية نفى وجود «فراغ» أو «تهديد شيوعي» للمنطقة، ورفض أي تدخّل أجنبي وأكّد أنّ التهديد الرئيسي للعرب هو من الصهيونية والاستعمار الغربي، «الشركاء في الاعتداء على مصر وقناة السويس» (إسرائيل وبريطانيا وفرنسا). وجاء بيان الحكومة السورية في وقت اشتدّت فيه الحملة الإعلامية الغربية ضدّ سورية ونظامها عبر تصوير سورية بأنّها سقطت فعلاً تحت النفوذ الشيوعي السوفياتي. فكان ملحوظاً اشتداد الحملة الغربية بعد البيان السوري وأنّ نفي سورية للخطر الشيوعي دليل على ضلوعها في الشيوعية. وكان عبدالناصر غاضباً من واشنطن لأنّها رفضت منح قروض لمصر لتمويل السدّ العالي في أسوان، فكان رفض التمويل من الأسباب المباشرة لتأميمه قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر.

لقد ادّعت المصادر الغربية، وعبر وسائل الإعلام، أنّ الأسلحة الروسية تتدفّق بكثرة على سورية عبر مرفأ اللاذقية وأنّ عبدالحميد السرّاج رئيس المكتب الثاني بات يحكم سورية بفضل انقلاب أوحى به الشيوعيون. وساهمت سفارة أميركا في دمشق في الحملة الإعلامية بتأكيدها أنّ سورية قد تسلّمت 123 طائرة ميغ سوفياتية الصنع. ولكن صحيفة **نيويورك تايمز** نفت تسلّم سورية طائرات وأنّ أي أسلحة سوفياتية لم تصل سورية منذ أشهر، وأنّه حتماً لم يقع أي انقلاب في سورية في تلك الفترة. وأشارت الصحيفة إلى أنّ عدداً من الصحافيين الأجانب في فندقي فينسيا والسان جورج في بيروت الذين لم يزوروا سورية قط، يرسلون تقارير دورية إلى صحفهم وإلى محطات التلفزة عمّا يدور في سورية بناءً على معلومات غير مؤكدة من أفراد سوريين ولبنانيين ومن سفارة أميركا في دمشق ومن عميل الاستخبارات الأميركية الذي كان يعمل تحت غطاء كمندوب لوزارة الخزينة الأميركية[9]. وإضافة إلى الحملة الدعائية، خصّصت الإدارة الأميركية أموالاً لإنفاقها على زعزعة نظام سورية وعزلها بين دول المنطقة والعالم[10].

9- Kennet Love, *Suez the Twice-Fought War*, New York, 1969, p. 653.

10- John Donovan, *U.S. and Soviet policy in the Middle East 1957 – 66*, New York, Facts on File, 1974.

في لقاء قمّة في القاهرة في كانون الثاني 1957 ضمّ عبدالناصر والملك سعود والملك حسين والرئيس القوتلي، أجمع القادة على التنديد بمشروع آيزنهاور، كما أنّ الحكومة الأردنية كانت على وشك عقد علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والصين. ولكن بدا أنّ القادة قد أصدروا البيان في لحظة حماس ولم يستدركوا واقع كل دولة وارتباطاتها الدولية. ففي وقت كانت فيه سورية ومصر في حلّ من أميركا وفي واقع صداقة مع موسكو، كان الوضع مختلفاً بالنسبة للسعودية والأردن. إذ ما إن عاد الملك حسين إلى عمّان حتى حذّر من «الخطر الشيوعي» (وهو إعلان يشترطه مشروع آيزنهاور قبل تقديم معونات). أمّا الملك سعود فقد سافر إلى واشنطن ليصبح الداعم العربي الأكبر لمشروع آيزنهاور وللسياسة الأميركية في المنطقة. وطلبت أميركا من الملك سعود الذي تربطه علاقات ودّية مع سورية ومصر بمصالحة الملك حسين المحسوب على الغرب، والذي أصبح هو الآخر مقرّباً من واشنطن وتحت مظلتها. وظهرت ساعتئذٍ أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القوتلي لمصلحة واشنطن. إذ إنّ القوتلي المقرّب من سعود وعبدالناصر في وقت واحد، أبقى على وسيلة اتصال مع الملك سعود عبر فوزي السلو، رئيس الدولة السورية السابق الذي أصبح الآن مستشاراً في بلاط الملك سعود وصلة الوصل بين سعود والقوتلي طيلة 1957. من ناحية أخرى، كان القوتلي يزور القاهرة بداعي العلاج الطبي ليستشير عبدالناصر في عدد من الأمور، فيما كان عبدالناصر يتمتّع بشعبية متزايدة في الشارع السوري، إضافة إلى نفوذ في أوساط الجيش السوري وفي «حزب البعث».

وهكذا كانت السعودية ومصر تتقاسمان النفوذ في سورية التي ظنّ قادتها أنّها تتبع سياسة خارجية مستقلة.

بدأ نفوذ السعودية في سورية يعطي ثماره لصالح مشروع آيزنهاور بعد مؤتمر قمّة عربية في القاهرة في شباط 1957. إذ في تلك القمّة طلب الملك سعود إصدار بيان مشترك يندّد بـ«النشاطات التخريبية» في المنطقة، ما يصب في سياق الحملة الأميركية ضد الشيوعية وضد سورية[11]. واعتبر خالد العظم أنّ بياناً كهذا يستهدف سورية أيضاً، فعارضه باسم سورية وأكّد أنّه لا توجد نشاطات تخريبية تهدّد استقرار المنطقة. فغضب سعود من موقف العظم وذهب إلى القوتلي مباشرة، فأرسل إليه مذكّرة اتّهم فيها ضباطاً سوريين بالمسؤولية عن فتح

11- Douglas Little, «Cold War and Covert Action, the United States and Syria, 1945 – 1958», *Middle East Journal*, Vol. 44, 1990, pp. 51 – 75.

الباب للتغلغل السوفياتي في المنطقة العربية. وحاول الملك سعود عرقلة قرار سورية قبول العرض التشيكي لبناء مصفاة نفط في سورية.

كشفت مواقف الملك سعود واتصالاته أنّه صاحب كلمة ونفوذ في سورية عبر رئيسها، إذ إنّ القوتلي استجاب لمذكّرة الملك السعودي وأصدر قراراً بعزل 120 ضابطاً معروفين بانتماءاتهم الحزبية والوطنية ونقلهم إلى مناطق نائية أو إلى مناصب أقل أهمية. ورفض الضباط تنفيذ القرار كما امتنع خالد العظم التوقيع عليه. واشتعلت أزمة بين رئيس الجمهورية والوزير العظم، تدخّل فيها عبدالناصر والمشير عامر مباشرة لإقناع قائد الأركان السوري نظام الدين بأن يلغي قرار التنقلات وينهي الخلاف. فلو لبّى القوتلي رغبة سعود لأمكن قلب النظام في دمشق بعد تصفية الضباط الموالين للقوى اليسارية والتقدمية.

أما الملك حسين فقد كان يسير في خطى حثيثة لربط الأردن بمشروع آيزنهاور، فنجح في إقالة الحكومة الوطنية العروبية النزعة. ولم يتحرك اللواء السوري المرابط في الأردن منذ العدوان الثلاثي على مصر، لدعم الحكومة الأردنية العروبية الهوى في أزمتها مع الملك حسين، في حين كان اللواء السعودي المرابط في الأردن يتحرّش بعناصر اللواء السوري. فاتّجه العقيد عفيف البزري ومعه ضابط أردني عالي الرتبة ممن يؤيدون الحكومة الوطنية إلى القاهرة للتشاور مع عبدالناصر والمشير عامر حول اللواء السوري المرابط في الأردن. وكان القلق يساور القيادة السورية من أنّ سورية باتت مستهدفة من مشروع آيزنهاور. وحاول البزري إقناع عبدالناصر بأنّ أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، وأنّ عناصر وطنية في الجيش الأردني بمساعدة اللواء السوري ستتمكّن من تثبيت الحكومة الوطنية في مكانها وتجبر الملك على صرف النظر عن مشروع آيزنهاور، دون أن يصل الأمر إلى عمل انقلابي. ولكن عبدالناصر كان يتريّث في أي مواجهة مع أميركا، ويعلم أنّ التدخّل في الأردن ليس لعبة سهلة لأنّ عملاً كهذا يمكن أن يقنع أميركا بالتدخّل مباشرة ضد سورية بتهمة السعي لقلب نظام حليف للغرب. ولذلك صدر أمر بسحب اللواء السوري من الأردن. وإذ اختار عبدالناصر عدم مواجهة ما يجري في الأردن، فإنّه لم يقف في وجه السعودية التي كانت سياستها العربية معقّدة ومتشعّبة، تخدم مصالح مصر أحياناً وتخدم السياسة الأميركية دوماً.

في تلك الأثناء استمرّت المساعي السعودية لإقناع العراق وسورية بفوائد مشروع آيزنهاور. ففي أيار 1957، قامت السعودية بترطيب الأجواء بين مصر والعراق، وأدّت هذه المساعي إلى تبديل نوري السعيد، المعروف بعدائه لمصر، بعلي جودت الأيوبي كرئيس للوزراء.

ولم يفقد الملك سعود الأمل في سورية بعد فشله في إبعاد الضباط التقدميين، فأوفد نائب وزير الخارجية السعودي الذي كان سورياً يدعى يوسف ياسين للقاء القوتلي ليبلغه عن التغيير في العراق. وسرّ القوتلي بذلك وسهّل لياسين الاجتماع مع قادة الجيش السوري – عفيف البزري وأمين نافوري وعبدالحميد السرّاج. ونصح ياسين هؤلاء بأنّ على سورية أن تقبل مشروع آيزنهاور أسوة بالسعودية، وتبتعد عن مشاريع وحدة عربية سواء مع مصر أو العراق إلى أن تتوفّر صيغة اتحادية بين الدول الثلاث في الوقت نفسه، لأنّ أي وحدة سورية مع أي من البلدين ستعتبر بأنّها ضد البلد الثالث. فشجّع قادة الجيش ياسين ليقول ما لديه ولكنهم كانوا يستشيطون غضباً تحت أنفاسهم. فما إن انتهى من كلامه حتى طردوه من قاعة الاجتماع وطلبوا منه أن يغادر سورية ولا يعود إليها ثانية. وقلق القوتلي من غضب سعود جراء معاملة مبعوثه ياسين، ولكن قادة الجيش طمأنوه أنّ تصرّفهم كان مناسباً للردّ على أسلوب ياسين المتعجرف والفوقي. وهدّدوا القوتلي بأنّ الجيش لن يتسامح مع انضمام سورية لأي مشروع غربي. فلجأ القوتلي إلى صديقه عبدالناصر وتوسّل إليه أن يفعل شيئاً تجاه «الجبهة الوطنية» وحلفائها، وهي التي باتت الحاكم الفعلي لسورية وأضعفت صلاحياته كرئيس للبلاد.

وإزاء هذا الوضع، تحرّكت أميركا لمعاقبة سورية على عنادها وعدم انضمامها إلى مشروع آيزنهاور، وحشد العراق وتركيا جيشيهما على حدود سورية من جديد وأوقفا الحركة التجارية عبر الحدود. وكانت سورية تصدّر قمحها إلى اليونان وإيطاليا فقامت أميركا بإغراق سوق هذين البلدين بقمح أميركي بأسعار مخفّضة للتضييق على سورية. ثم رفضت أميركا تزويد سورية بقطع غيار لتصليح طائراتها المدنية الأميركية الصنع. ولكن هذا الحصار لم يزحزح مواقف «الجبهة الوطنية» التي أصبحت القوّة السياسية الرئيسية في سورية، وفازت في أربعة انتخابات فرعية في أيار 1957 (جرت جراء شغور المقاعد بعد اكتشاف المؤامرة العراقية واعتقال نوّاب اتهموا بالمشاركة فيها). وكانت فعاليات جديدة تظهر في سورية وتعضد من قوّة اليسار. إذ ازدادت قوّة الحركة النقابية السورية بتأسيس 14 اتحاداً نقابياً جديداً في حلب في الأشهر الستّة الأولى من عام 1957، وفاز بعثيون وشيوعيون بعدد مرتفع من المقاعد في الاتحادات العمالية الوطنية الثلاثة. وجذب الحزبان والجبهة الوطنية أجيالاً جديدة من السوريين لم تتعاطَ السياسة سابقاً، بل أعجبها برنامج الجبهة لأنّه كان تقدمياً وديمقراطياً في آن. كان من الصعب رفض البرنامج الذي تضمّن الحفاظ على استقلال سورية وتمدين وتطوير الأرياف وتوزيعاً عادلاً للثروة عبر برامج اجتماعية. هذه الأفكار بالذات هي التي دعت كثيرين داخل سورية

وخارجها إلى اعتبار توجّهات الجبهة بأنّها شيوعية، موحاة من موسكو.

وكانت القوى التقليدية والإقطاعية لا تزال تتمتّع بعدد كبير من المقاعد داخل البرلمان، فاستطاعت هزيمة مشروع قرار قدّمه البعث ينظّم العلاقات الزراعية. وفاز مشروع بديل مخفّف من بند واحد يمنع طرد الفلاحين من منازلهم. ولكن المحافظين لاحظوا أنّ نفوذهم بدأ يتراجع أمام الجبهة الوطنية حتى في البرلمان. ففي حزيران 1957، استقال رشدي الكيخيا، زعيم «حزب الشعب» من البرلمان متّهماً النائب خالد بكداش، أمين عام «الحزب الشيوعي»، بأنّه أهانه وشتمه. وتلا ذلك تهديد 40 نائباً ينتمون إلى حزب كيخيا بالاستقالة أيضاً. وتلقّى الإعلام الغربي هذه الأنباء بأنّها إشارة إلى انتفاضة ضد الهيمنة الشيوعية. وقبلت «الجبهة الوطنية» تحدّي النواب لأنّ استقالة هؤلاء ستؤدي إلى انتخابات جديدة تسفر عن أغلبية أوضح لصالح «الجبهة الوطنية». وتدارك نواب «حزب الشعب» تسرّعهم في الاستقالة واحتمال عدم عودتهم إلى البرلمان في حال جرت الانتخابات، فعدلوا عن الاستقالة وعادوا إلى البرلمان. وأقنع السفير المصري محمود رياض «الجبهة الوطنية» بالعمل مع كافة النواب في البرلمان ومناشدة كيخيا وكتلته العودة عن استقالته.

ورغم مرور شهور على مسعى مصر لتقريب سورية إلى وجهة نظرها المعتدلة في السياسة الخارجية، إلا أنّ سورية كانت ماضية في مواجهة الضغط الأميركي بصمود كان يزيد من عدائها لواشنطن. إلى حدّ أن الوزير خالد العظم صرّح في حزيران 1957 أنّ الملك سعود والملك حسين هما «أدوات في يد أميركا»، محذّراً الملك السعودي من التدخّل في شؤون سورية الداخلية. ما أثار غضب السعودية التي قامت بتجميد كافة أموال سورية في المملكة، وهدّدت بقطع العلاقات بين البلدين. فتدخّلت مصر مجدّداً لدى دمشق لإقناعها أن تنفي تصريحات العظم وتعيد الاعتبار للملك سعود والملك حسين. وأوفد عبدالناصر المشير عامر إلى الرياض لإقناع السعودية بتبريد اندفاعها في إحداث تغيير في سورية، وبالمقابل تتكفّل مصر بوضع حدّ للشيوعيين هناك. فأوقفت هذه المساعي تهديد السعودية بقطع العلاقات مع سورية.

وفي أواخر تموز 1957 زار خالد العظم موسكو حيث عقد محادثات منح بموجبها الاتحادُ السوفياتي سورية مساعدات تقنية واقتصادية وقروضاً بشروط مسهّلة بهدف بناء سدود ومحطات كهرباء ومصانع سماد زراعي وأدوات تنقيب عن النفط والمعادن، وتوقيع مشروع بناء سكّة حديد يربط اللاذقية بمنطقة الجزيرة. فكانت هذه الاتفاقيات إنجازاً كبيراً لسورية ألهبت الحماس الشعبي لدى الإعلان عنها لأنّها كانت خطوة كبرى على طريق تطوير

البنية التحتية وإظهار الدولة السورية بأنّها تحقق أحلاماً كبيرة للشعب السوري نحو التقدّم والازدهار. ولكن سعي سورية إلى التقرّب من موسكو لم يبق بدون ضوابط. إذ إنّ النفوذ المصري في سورية كان قد وصل حدّاً بات فيه قادراً على التأثير في سلوك «حزب البعث»، الشريك الأكبر في «الجبهة الوطنية». وكانت الدعاوى الأميركية والغربية قد فعلت فعلها في الدول العربية التي بدأت تقتنع أنّ سورية تشكّل فعلاً تهديداً شيوعياً لدول المنطقة. فأصغى البعث للمصريين وبدأ شقاقاً بينه وبين شريكيه في الجبهة، «الحزب الشيوعي» وخالد العظم، خاصة بعدما عبّر عبدالناصر عن عدم رضاه عن الاتفاقات الاقتصادية السورية مع موسكو وعن «النفوذ الشيوعي المتعاظم» في سورية. وأُحيطت واشنطن عِلماً بطريقة أو بأخرى، عن موقف عبدالناصر هذا. أمّا البعث، الذي كان قد وافق على المساعدات السوفياتية، فقد بدأ حملة صامتة أطلق فيها شكوكه تجاه النوايا السوفياتية معتبراً أنّ هدف العون الروسي هو تحويل سورية إلى جمهورية سوفياتية، وألقى اللوم في ذلك على «الحزب الشيوعي» السوري وحليفه خالد العظم.

المؤامرة الأميركية وانكفاء اليسار السوري

بعد أسبوع من توقيع الاتفاقات في موسكو، كشفت الحكومة السورية عن خطة أميركية لقلب نظام الحكم وطردت ثلاثة ديبلوماسيين أميركيين. وحول هذا الأمر كتب باتريك سيل: «لا يمكن اتهام سورية بأنّها فبركت هذا الموضوع (الخطة الأميركية). لقد كانت الولايات المتحدة مقتنعة بأنّ سورية تتحوّل إلى الشيوعية وكانت تبحث عن وسائل لوقف هذا المنحى. ولقد اتّصل مسؤولون أميركيون سرّاً بشخصيات سورية وعناصر من الجيش السوري بهدف تنظيم حركة لقلب الحكومة. هذا على أي حال ما تقوله الدلائل.. وكان نصف الضباط الذين اتصل بهم الأميركيون سرّاً يكتبون تقارير بالأمر ويقدّمونها إلى السلطات السورية. ولذلك كانت خطة أميركا محكومة بالفشل»[12].

ورغم ذلك فقد حقّقت واشنطن أهدافها في سورية كما سنرى.

عندما انكشفت المؤامرة الأميركية، طالب قادة الجيش - البزري ونافوري والسرّاج - من قائد الأركان نظام الدين تسريح الضباط المتهمين بالضلوع في المؤامرة الأميركية، لكنّه رفض

Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, London, 1965, pp. 293-294. -12

وأيّده القوتلي في هذا الموقف. وعندما أصّر قادة الجيش، بدعم من العظم والعسلي على فصل هؤلاء الضباط، قدّم نظام الدين استقالته[13] فأصبح البزري رئيساً للأركان. ولم يكن البزري مسيّساً بل كان بعيداً عن الأحزاب وخاصة عن «الحزب الشيوعي»، وكان قد رفض نصائح قدّمها له الشيوعيون في عدّة أمور في السابق. ولكن الإعلام الغربي صوّر ما حصل وصولاً إلى تعيينه رئيساً للأركان بأنّه «انقلاب شيوعي» وأخذ ساسة الغرب يتحدّثون عن انقلاب شيوعي في سورية وكأنّه حقيقة واقعة. وكان هذا جزءاً من حملة لتغطية فشل الخطّة الأميركية لقلب النظام.

واتّخذت تركيا من إشاعة الانقلاب الشيوعيّ في سورية سبباً لحشد 50 ألف جندي على الحدود، وأرسلت الولايات المتحدة الأسطول السادس إلى الساحل السوري، ونقلت شحنات أسلحة إلى تركيا والأردن والعراق، جيران سورية «لحمايتهم من هجوم سوري محتمل». وطاف في المنطقة مبعوث أميركي اسمه لوي هندرسن يعرض مساعدات أميركا وما يمكن أن تقوم به لحماية هذه الدول من سورية (وهي وسيلة أميركية تقليدية في الأزمات حول العالم لخلق انطباع بأنّ ثمّة حالة طوارئ في الأمر، وأنّ شأناً عظيماً سيقع، ما يخدم سياستها ويسهّل استعمالها للقوّة العسكرية). وخافت القيادة السورية من هذه التطورات، خاصة أنّ التحرشات التركية بدأت تتصاعد وقد بلغ حجم الحشد التركي على الحدود ثمانية أضعاف قوى سورية المسلّحة. فذهب البزري والسرّاج إلى القاهرة ليبحثا ما يمكن فعله مع مصر وماذا يمكن أن تقدّم القيادة العربية العسكرية المشتركة في حال تعرّض سورية لعدوان ثنائي من إسرائيل وتركيا. ووافق عبدالناصر على طلب البزري فأرسل قطع مدفعية وعناصر دفاع جوي إلى سورية في تشرين الأول 1957. وكانت موسكو تراقب الوضع عن كثب فوجّهت تحذيراً إلى تركيا بأنّ أي عمل عدائي ضد سورية «لن يبقى محليّاً». ودعمت موسكو إنذارها بإيفاد مدمّرتين إلى مرفأ اللاذقية.

خفّف الدعم المصري والسوفياتي من مخاوف سورية. كما أنّ سياسة أميركا في عدائها السافر ومخططاتها ضد سورية أحرجت الدول العربية السائرة في الفلك الأميركي، وخاصة أنّ أي دولة في المنطقة لم تجد دليلاً يثبت أنّ سورية تمثّل خطراً عليها، أو أنّ الشيوعية أصبحت نافذة في سورية. كما أنّ سورية أوفدت مبعوثين إلى الدول العربية يسألون هذه الدول بتهذيب أن

13- Gordon Torrey, *Syrian politics and the military 1945 - 1958*, Columbus, Ohio, Ohio State University Press, 1964.

تحدّد مكمن أي خطر تدّعيه أميركا لكي تتعاون سورية معهم لوقفه وعمل اللازم لطمأنتهم. وكان الرأي العام العربي داخل الدول السائرة في فلك أميركا يتعاطف مع سورية ويستاء من تعاون حكوماته مع الولايات المتحدة ربيبة إسرائيل ضد سورية البلد العربي الشقيق[14]. وإذ قلقت سورية من أن تؤدّي هذه الأزمة المصطنعة المبنية على مخيّلة أميركية واسعة (أنّ سورية الضعيفة تشكّل خطراً على الدول العربية) إلى تحرّك عسكري أميركي ضدها، قبلت على مضض أن يتوسّط الملك سعود لدى الولايات المتحدة لخفض حدّة التوتر. و«قبلت» أميركا وساطة الملك سعود ولكن ضمن شروط – كل شرط منها كان تدخّلاً سافراً في شؤون سورية الداخلية. فقد كان في رأس الشروط الأميركية:

* الشرط الأول إنهاء تحالف «الجبهة الوطنية» في البرلمان السوري الذي ضمّ الشيوعيين والبعثيين وكتلة خالد العظم ومستقلين، بهدف تفتيت هذه الجبهة التي كانت الأقوى على الساحة السورية.
* وكان الشرط الثاني إعادة الاعتبار للضباط في الجيش وقوى الأمن المحسوبين على التيار المحافظ والتقليدي في سورية والذين كانوا ضالعين في مؤامرة انقلابية أميركية.

في تلك الأثناء واصل البعث ابتعاده عن الشيوعيين، مستعملاً المعاهدة التي سعى العظم إلى توقيعها مع السوفيات باباً لذلك. واستغلّ الملك سعود موقف البعث لتظهير الأمر بأنّه خلاف داخل «الجبهة الشعبية» فبدأ مبادرته لترطيب الأجواء بين واشنطن ودمشق بشكل يطمئن سورية. وطلب إلى الدول العربية التي تزعم أميركا بأنّها مهددة من سورية، الإعلان بأنّها – أي هذه الدول – لن تسمح بالعدوان على سورية. ثم حضر إلى دمشق وشرح للقوتلي أنّ الأجواء مع أميركا يمكن أن تترطّب إذا رفع الضغط عن الضباط في قوى الأمن والجيش الذين لا يوالون اليسار، وأن تكون سورية منفتحة على خطوات لتحسين العلاقات مع أميركا. وخطت أميركا خطوة لدعم التعهّد السعودي، فأعلن وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس في واشنطن أنّه مستعد للقاء وزير الخارجية السوري صلاح البيطار. وبدت خيوط اتفاق أنّ واشنطن مستعدة لتخفيف الضغط على سورية إذا عدّلت الأخيرة سياستها وقامت

14- Richard Nyrop, *Syria: A Country Study*, American University Foreign Area Studies, Area Handbook Series, Washington D.C., The American University, 1979.

بجهود لتحسين علاقاتها بالغرب. وعلى هامش اجتماعات الأمم المتحدة، التقى البيطار في 7 تشرين الثاني بسفير أميركا لدى المنظمة الدولية هنري كابوت لودج ومساعد وزير الخارجية وليم رَوندتري. وبعد ذلك بفترة عاد سفير أميركا إلى دمشق بعدما سُحب إثر كشف المخطط الأميركي لقلب نظام الحكم في سورية.

بعيداً عن الجهد السعودي، كانت «الجبهة الوطنية» تواصل جهودها لمواجهة المؤامرة الأميركية والتهديد التركي والإسرائيلي عبر تحفيز الناس على الصمود وتوزيع السلاح الفردي على مجموعات مقاومة شعبية كانت تنتظم في أنحاء البلاد. في حين كان الملك السعودي يسعى لتأسيس ائتلاف برلماني جديد في سورية نواته البعث، ويعزل الشيوعيين والعناصر المؤيدة للسوفيات في سورية، و«يطبّق سياسة حياد خارجية حقيقية» لا تقترب كثيراً من موسكو. وكان هدف الجهد السعودي من الائتلاف الجديد أن يلغي «الجبهة الوطنية». فكان عمل الجبهة الأخير داخل البرلمان قبل انشقاقها انتخاب أكرم الحوراني رئيساً لمجلس النواب. إذ جاء انشقاق الجبهة بطريقة غير مباشرة عندما رفض الحوراني باسم البعث التحالف مع الشيوعيين في الانتخابات البلدية في 15 تشرين الثاني 1957 حيث كان متوقّعاً أن يفوز مرشحو الجبهة بفارق كبير في كل مكان. وكان تبرير الحوراني أنّ «تحالف الجبهة سيؤذي سورية في ظل حملات الترويج الغربية حول الخطر الشيوعي». ولم يكن فرط عقد الجبهة هو النتيجة الوحيدة لهذه التطورات داخل سورية، بل إنّ موقف «حزب العبث» جذب إليه كافة القوى المناهضة للشيوعيين في سورية ومنها قوى رجعية. وأمام إصرار «الجبهة الوطنية» على إجراء الانتخابات البلدية في وقتها رغم مطالبة البعث بتأجيلها، قام «حزب البعث» بسحب كافة مرشحيه في كل المناطق بتنسيق تام مع «حزب الشعب» ومجموعات محافظة أخرى، ما ألغى عملياً حصول هذه الانتخابات.

وإضافة إلى تدخّل الملك السعودي في دمشق، عملت الديبلوماسية السعودية في نيويورك لتمييع الشكوى السورية لدى مجلس الأمن ضد الحشودات والتحرشات التركية، ومارست ضغوطاً على الوفد السوري، فتأجّل النقاش في الشكوى مرّات إلى أن وضع مجلس الأمن الشكوى على الرفّ. ثم تراجعت القوات التركية عن الحدود في نهاية تشرين الثاني وانتهى الأمر عند هذا الحد[15].

15- «Syro–Turkish tensions», *Middle Eastern Affairs*, vol. 8, no. 12, December 1957, pp. 414– 419. (documents to U.N. from Syria).

الفصل الخامس

سورية إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة

في الأعوام 1958-1961 أصبحت سورية إقليماً في دولة واحدة، بقيادة الزعيم المصري جمال عبدالناصر. فقد هرعت قوى سياسية داخل سورية إلى الوحدة مع مصر، لوقف النفوذ المتزايد للشيوعيين في سورية وحليفهم الأهم خالد العظم. وكان البعثيون من الذين قفزوا إلى أتون الوحدة من منطلق مصلحي أنّهم سيكونون القوة الرئيسية وراء عبدالناصر. ولكن دولة الوحدة، الجمهورية العربية المتحدة، استحالت سريعاً هيمنة مصرية على سيادة سورية وثرواتها وأسواقها، بشكل لم يختلف عما فعلته فرنسا زمن الانتداب. ولم يكن عبدالناصر ليقبل الوحدة بهذه السرعة لولا إدراكه لفوائدها السياسية والاقتصادية، إقليمياً ودولياً.

وحدة اندماجية

أحدَثَ تحوّلُ عبدالناصر خلال العامين 1955-1956 نحو شراء الأسلحة من السوفيات، وابتعاده النسبي عن الولايات المتحدة وتأميم القناة وصولاً إلى حرب السويس، تعاطفاً داخل سورية إلى درجة أن «حزب البعث» أصبح في مقدّمة المطالبين بالوحدة بين البلدين. وأصبح محمود رياض سفير مصر في دمشق من أكثر الشخصيات تأثيراً في العاصمة السورية، حيث شجع التيار الداعي للوحدة. وكانت فلسطين محرّك سورية لتلبية نداء الوحدة. فقد انطلقت مشاعر السوريين المطالِبة بالوحدة مع مصر على أنّها الطريق لتحرير فلسطين، وهو هدف لا يمكن لسورية أن تحقّقه منفردة[1].

1- Fayez Sayegh, *Arab Unity: Hope and Fulfillment*, New York, Devin-Adair, 1958.

كان الرفض السوري لمشروع آيزنهاور سبباً في اشتداد الحملة الغربية عليها، واتهامها بأنّها قد أصبحت «خطراً شيوعياً» كما أشرنا في الفصل السابق. وحاول عبدالناصر طمأنة سورية بأنّ مصر ستدافع عنها تجاه التهديدات، ولكن هذا يحتاج أن يكون لمصر دور أكبر في شؤون سورية. وأثناء محادثات الوحدة، أقنعت الوفود المصرية الجانب السوري بتخفيف اللهجة تجاه الولايات المتحدة والدول العربية وجعلها أكثر ديبلوماسية، وضغطت مصر لإبعاد الشيوعيين عن المراكز الحساسة في سورية. وتمّ توزيع الأدوار: فقام محمود رياض المعروف بيساريته بإقناع القوى اليسارية السورية أنّ عبدالناصر يساري صميم، ولكنّه أصرّ على احتواء نفوذ الشيوعيين في إدارات البلاد. في حين كان مستشاره فتحي رضوان المعروف بيمينيته يلتقي سياسيين محافظين وجماعات اليمين السوري ورجال الأعمال ويطمئنهم أنّ عبدالناصر يضمن مصالحهم وسيلجم الشيوعيين في سورية كما فعل في مصر. وعمل الملحق العسكري في السفارة المصرية عبدالمحسن أبو النور على بناء شبكة المخابرات المصرية داخل الجيش السوري، فيما أشرف مساعده أحمد زكي على العمل مع الضباط البعثيين. وكان أنور السادات، أحد الضباط المصريين الأحرار، والبعيد عن فكر عبدالناصر اليساري، قد ترأس «المؤتمر الإسلامي» الذي تأسّس عام 1955 فعقد صلات مع رجال الدين المسلمين في سورية.

في المرحلة الأولى من المحادثات ظهر تباين حول نموذج الوحدة. ففيما فضّل أكرم الحوراني وقادة البعث الآخرون وحدة فدرالية أصرّ الجانب المصري على وحدة اندماجية وأيّده بذلك صلاح البيطار. إلا أنّ التطورات داخل سورية دفعت إلى تبنّي الرغبة المصرية.

في كانون الثاني 1957، أصبح خالد العظم نائباً لرئيس الوزراء إضافة إلى منصبيه كوزير للدفاع وللمالية. وتخوّف البعث من احتمال تبوّؤ العظم الذي يدعمه الشيوعيون رئاسة الحكومة، وعمّق هذا الخوف أنّ العظم كان يؤسّس حزباً جديداً مدعوماً من «الحزب الشيوعي»، فيكون خصماً لا يُقهر للبعثيين في دمشق في الانتخابات البرلمانية في العام التالي. فرأى البعثيون في صعود العظم نذير شؤم لهم، لا يمكن تعطيله إلا بالوحدة مع مصر بأي ثمن. ولم يكن تحقيق هذه الوحدة عبر القنوات الديمقراطية ممكناً، فطلب صلاح البيطار من ضباط البعث وأنصاره في الجيش أن يأخذوا الأمر على عاتقهم. وفي 12 كانون الثاني 1958، قام وفد عسكري من 14 عضواً برئاسة رئيس الأركان عفيف البزري بزيارة سريّة إلى القاهرة ولقاء عبدالناصر تحت عنوان توحيد القيادة العسكرية. ولكن الوفد دفع باتجاه وحدة سياسية ليصبح موضوع وحدة الجيشين خطوة أولى لوحدة البلدين، وذلك بدون استشارة الحكومة

السورية أو طلب إذن منها. وقام الوفد بتحذير مبطّن للحكومة السورية للقبول بما يقوم به، فأُسقط بيد الحكومة السورية وأوفدت وزير الخارجية صلاح البيطار لمساءلة عبدالناصر عن وجهة نظره في موضوع الوحدة، دون أن تمنح البيطار صلاحية التفاوض. فما كان من البيطار سوى أن ضمّ صوته إلى ما يطرحه العسكريون.

وكان عبدالناصر في تلك الأثناء يسعى إلى تحقيق تضامن عربي لمواجهة التحديات ما يسمح له بضبط سياسة سورية الخارجية. ولكن أمام إصرار الوفد السوري على الوحدة أدرك أنّ وحدة كهذه ستمكّنه من التحكّم بسورية خاصة أنّ السوريين يحتاجونها ولم يعد بإمكانهم التراجع. وأراد عبدالناصر استغلال الخلافات داخل سورية لمصلحته، فأبلغ الوفد والوزير البيطار أنّ قبوله بالوحدة مرهون بشروط:

1. «وحدة اندماجية» غير مشروطة لا اتحاد كما يطلب بعض السوريين.
2. حل جميع الأحزاب في سورية.
3. منع النشاط السياسي داخل القوات المسلّحة السورية.

كانت شروط عبدالناصر مذلّة تؤدّي إلى ذوبان شخصية سورية بالكامل ضمن جمهورية يرأسها هو لتصبح سورية محافظة أو إقليماً لا أكثر. ولم تلقَ شروط مصر القبول في دمشق. فقد عارض العظم هذه الوحدة واقترح على مجلس الوزراء استشارة البرلمان السوري والحصول على موافقته، واستشارة الأحزاب الرئيسية في البلاد حول شرط عبدالناصر أن تُحلّ الأحزاب، وأن يُدرس موضوع الوحدة بعمق قبل الموافقة[2]. ولكن قيادة البعث تجاهلت مقترحات العظم المنطقية في أي بلد يحترم الأصول الديمقراطية، وتجنّبت استشارة أعضاء البعث وفروعه حول حلّ الحزب. وأهملت القيادة قوانين الحزب وقراراته السابقة التي أصرّت على اتحاد فدرالي تحتفظ سورية بموجبه بكافة مظاهر الدولة. ودفع وزراء النقاش في الحكومة نحو القبول حتى وافقت الحكومة على شروط مصر دون استشارات قد تستغرق شهوراً.

وسرعان ما أعلن الرئيسان جمال عبدالناصر وشكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة في 1 شباط 1958 من شرفة قصر عابدين في القاهرة. وبعد خمسة أيّام أقرّ برلمانا البلدين الوحدة. وفي 21 شباط، وافق استفتاء شعبي في البلدين على الوحدة الاندماجية، وعلى عبدالناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بنسبة 99.9 بالمئة.

2- بدرالدين السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة: **1958-1961**، بيروت، دار ابن خلدون، 1975.

لعب البزري دوراً رئيسياً في جلب سورية إلى الوحدة ولكنّه في مقابلة أجراها بعد إبعاده عن منصبه ومغادرته سورية فيما بعد، قدّم تفسيراً ملتوياً لشروط عبدالناصر. فقد فهم الشروط أنّها ضمانات تحصّن الوحدة ضد أعدائها الداخليين وليس شروطاً. وأنّ حل الأحزاب كان إجراءً موقتاً لتسهيل الدمج وعمل المؤسسات المشتركة بدون عرقلة، وأنّ الأحزاب المكوِّنة للجبهة الوطنية في سورية لن تتعرّض لأي مضايقة في ظل الدولة الجديدة، وأنّ مصر لن تهيمن على الاقتصاد السوري. وكان البزري صادقاً في قناعاته أنّ الوحدة ستقوّي سورية ومصر ضد الاستعمار وضد إسرائيل. ولكن «تطمينات عبدالناصر حول طبيعة الوحدة وتفاصيلها خدعته» وأنّ هذه «التطمينات» كانت سبباً في «رفضه نصح بكداش (أمين عام «الحزب الشيوعي») وأصدقاء آخرين برفض الوحدة ما لم تتمّ عبر قنوات ديمقراطية في سورية»[3].

أمّا عبدالناصر فقد كانت روايته حول الإسراع في الوحدة أنّ السوريين قد دفعوا إليها (وهذا ما يؤكده مؤرخو تلك المرحلة)[4]. ولكن يدحض هذا الرأي أنّ ممثلي مصر في سورية دأبوا لعدّة سنوات على تشجيع البعث وعناصر أخرى في سورية على قبول الوحدة، كما أنّ مصالح كبرى في مصر، كبنك مصر ومؤسسات اقتصادية عامة كانت تضغط لتحقيق الوحدة. ولا يعقل أن يكون زعيم مثل عبدالناصر لا يدرك مسبقاً مدى الشهرة والسمعة اللتين تجلبهما له وحدة مع سورية في العالم العربي. كما كانت ثمّة عوامل خارجية جعلت الوحدة ممكنة وعجّلت في القبول السوري وأهمّها العامل الأميركي. إذ إنّ سنة كاملة من الحملات الإعلامية والتهديدات الأميركية وصولاً إلى تدخّل مباشر لقلب النظام، كانت كفيلة لإخافة سورية ودفعها إلى الوحدة.

كانت حجّة البعث أنّ الوحدة هي الردّ على مخطّط شيوعي لاستلام الحكم في سورية، بعدما أصبح العظم نائباً لرئيس الوزراء. ولكنّها كانت حجّة واهية إذ إنّ البعث، الحليف هو أيضاً للشيوعيين، لم يقدّم أي دليل أنّ العظم كان في صدد الاشتراك في عمل مع الشيوعيين لقلب النظام وتسليم سورية للشيوعية الدولية. بل كل ما في الأمر أنّ «الحزب الشيوعي» بات أقوى من السابق وأصبح في موقع سلطة ونفوذ، ما أخاف أميركا. لقد ظنّت قيادة البعث بأنّها كانت عنصر القوّة الرئيسي في «الجبهة الوطنية» وأنّ البعث سيبقى قويّاً بعد انشقاق الجبهة.

Tabitha Petran, *Syria: (Nations of the Modern World)*, p. 126. -3

Patrick Seale, *Asad*, p. 54. -4

ولكنّ شقّ الجبهة كان غلطة البعث الكبرى. إذ تبيّن أنّ أي حزب أو تجمّع في سورية لم يكن قوياً كفاية للصمود في وجه عبدالناصر وأجهزته، في غياب «الجبهة الوطنية» التي إنّما استمدّت قوّتها من برنامجها الجامع ومن أعضائها مجتمعين ولقائهم على أهداف وطنية، وابتعادهم عن حزبيات ضيقة ومصالح شخصية ومناطقية للصالح العام. وهذا الطابع للجبهة هو ما جلب دعم الرأي العام السوري وتشجيعه وجعل «حزب البعث» و«الحزب الشيوعي» وكتلة العظم البرلمانية القوة السياسية الكبرى في البلاد وليس كمجموعات منفردة.

أصداء الوحدة عربياً ودولياً

لم تكن وحدة مصر وسورية تزعج واشنطن، فقد أتت بعد سلسلة تفاهمات بين أميركا ومصر أنّهما متفقتان على ضرورة «مواجهة الخطر الشيوعي في سورية» فتتراجع أميركا عن التدخّل في سياسة سورية الداخلية وتوكل إلى عبدالناصر مهمّة تخليص سورية من الخطر الشيوعي وضبط حكومتها. وهكذا مهّدت عدّة عوامل لتحقيق الوحدة خلال أيام على يد مجموعة صغيرة من القادة العسكريين السوريين لتصبح سورية محمية تابعة لمصر. وكان الموقف السوفياتي سلبيّاً من الوحدة السريعة ومن انهيار «الجبهة الوطنية» التي دعمها، ولكن لا موسكو ولا «الحزب الشيوعي السوري» عارضا علناً الوحدة بسبب الدعم الشعبي العارم لعبدالناصر وللجمهورية العربية المتحدة، وإن أعلن الشيوعيون والعظم ضمناً أنّهم كانوا يفضّلون وحدة فدرالية لا اندماجية[5].

وكان أكرم الحوراني يفهم الدور الأميركي أكثر من غيره إذ أعلن بعد فشل الوحدة أنّ تأييد الولايات المتحدة للوحدة المصرية السورية كان كاملاً بهدف «ضمان إزالة العناصر الوطنية في سورية وتصفية القضية الفلسطينية»[6].

وظّف عبدالناصر الوحدة مع سورية في تحقيق مكاسب إقليمية ودولية. فعلى الصعيد الدولي استطاع بمناوراته الإقليمية وعلاقاته مع الجبّارين أن يحظى برضى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، متّبعاً الحياد في الحرب الباردة. وحصل بموجب ذلك على

5- Harry Howard, «The Soviet Union in Lebanon, Syria and Jordan», *The Soviet Union in the Middle East, the post World War II era*, edited by Ivo Ledere and Wayne Vucinich, Stanford, California, Hoover Institution Press, 1974, pp. 134-156.

6- Miles Copeland, *Game of Nations*, pp. 176, 186.

مساعدات قيّمة. فعرض السوفيات بناء السدّ العالي في أسوان ومساعدة مصر على تطوير صناعاتها، ومنحت الولايات المتحدة مصر معاملة تفضيلية حتى أصبحت البلد الذي يتلقّى أكبر قدر من المعونات الأميركية نسبة إلى عدد السكان عبر فائض الأغذية والقروض، ما دعم عجز الخزينة المصرية لتصبح المساعدات الأميركية المصدر الأكبر لضبط الموازنة العامة المصرية.

في دمشق، أقسم عبدالناصر أن يعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة فأطلق هذا القَسَم عاصفة من المشاعر في البلدان العربية وكأنّ مدّاً كاسحاً قد انطلق ولن ينتهي قبل توحيد كافة الدول العربية تحت راية الجمهورية العربية المتحدة. لقد كان العام 1957 عام الوحدة العربية بامتياز، أقلق الملوك والرؤساء العرب على دولهم من كاريزما عبدالناصر الجارفة، وبلغ الخوف أقصاه في لبنان والأردن، الدولتين العربيتين الصغيرتين الواقعتين بين مصر وسورية، يليهما العراق:

- لبنان بوضعه الاجتماعي والطائفي وتوازن نظامه الهش،
- والأردن بنظامه الهاشمي المكروه من دمشق والقاهرة،
- والعراق الهاشمي الذي رأى في الوحدة المصرية-السورية ضربة لمشاريعه الإقليمية، تعزله عن المشرق وعن ساحل المتوسط.
- أمّا السعودية التي كانت ترى نفسها ندّاً حقيقيّاً لمصر، فقد رأت دورها يتقزّم أمام المارد العربي الناهض من القاهرة.

في لبنان، خرج الشارع الإسلامي في بيروت وطرابلس ومدن أخرى بقوّة، مطالباً بانضمام لبنان إلى الوحدة، ضارباً عرض الحائط الالتزامات الميثاقية مع المسيحيين. وشعر الزعماء العرب بالخوف على أنظمتهم الوراثية، فهرع الإمام أحمد في اليمن إلى ربط بلده بمشروع الوحدة لتجنّب عاصفة عبدالناصر لتصبح اليمن عضواً في «اتحاد الدول العربية» بزعامة عبدالناصر (وهو رباط صوري مختلف عن الجمهورية العربية المتحدة). ولم يطل الأمر قبل أن تتدهور علاقات الجمهورية العربية المتحدة مع السعودية عندما كشف عبدالحميد السرّاج، مسؤول الأمن في سورية، عن مخطّط سعودي لاغتيال عبدالناصر، عارضاً شيكاً سعوديّاً ثمناً للاغتيال. فشنّ عبدالناصر نقداً لاذعاً ضد الملك سعود أحدث رعباً في الرياض. إذ في تلك الفترة كانت سطوة عبدالناصر بالغة الأثر إلى حدّ أنّ الزعماء العرب خافوا من إغضابه أو من الظهور أمام شعوبهم أنّهم ليسوا مع عبدالناصر. مؤشرات كهذه وغيرها أقنعت عبدالناصر

أنّ طريقه لتوحيد العرب وقيادتهم معبّد بالنصر والمجد.

هيكلية دولة الوحدة

بلغت نشوة الوحدة أقصاها في سورية نفسها وكأنّها – أي الوحدة – كانت الهدف الأول والأخير[7]. أمّا القيادة المصرية، باستثناء عبدالناصر وقلّة من حوله، فقد دخلت الوحدة بعقلية سطحية، وكأنّ سورية لا تختلف عن مصر بشيء. فقد جهل المصريون سورية وتاريخها وتعقيداتها الدينية والعرقية، وظنّوا أنّ كافة مشاكلها ستُحلّ بمجرّد أن تصبح جزءاً من مصر تُطبّق عليها القوانين المصرية. كما أنّ المصريين تصرّفوا بعنجهية عندما سيطروا على مواقع السلطة في سورية، وهو أمر لم يرتح له الرأي العام السوري. كل هذا كان بداية سيئة ونذيراً بزوال وهم الوحدة ووهجها.

كانت الديمقراطية السورية أولى ضحايا الوحدة لأنّ نظام مصر آنذاك كان استبدادياً. فإذا كان النظام المصري قبل تموز 1952 ملكياً تقليدياً فإنّ نظام مصر ثورة يوليو أصبح عسكرياً دكتاتورياً وخاصة أنّ دستور عام 1954 وسّع صلاحيات رئيس الجمهورية لتشمل حقّه في تسمية أعضاء البرلمان، ودعوة المجلس إلى الاجتماع وفصل أعضائه وحلّ البرلمان بالكامل، وأن يحكم بموجب مراسيم جمهورية صادرة عنه شخصياً بدون عراقيل وبدون أن يعود إلى المؤسسات الدستورية، وحقّ الرئيس أن يعلن حال الطوارئ في البلاد دون أن يعود إلى البرلمان، وأن يصدر مراسيم تحدّد أوجه عمل «الاتحاد الاشتراكي العربي»، التنظيم الوحيد المسموح له بالعمل السياسي. فكان أحد أثمان الوحدة أنّ الدستور المصري هو دستور الجمهورية العربية المتحدّة، يطبّق على سورية كما يطبّق على مصر. وقام عبدالناصر بحكم صلاحياته بتسمية وزراء الحكومة المركزية والمجالس التنفيذية للحكومتين المحليّتين (في مصر وفي سورية) وعيّن كافة أعضاء مجلس أمّة مركزه القاهرة يضم 400 مصري و200 سوري، وخلال أشهر أُفرغت دمشق من أي نفوذ ذي قيمة في دولة الوحدة.

كانت الصفعة الأولى للسوريين هي في تشكيلة الحكومة المركزية، حيث ذهبت كافة المناصب الهامة للمصريين وثلاثة مناصب فقط للسوريين. فسُميّ أكرم الحوراني وصبري العسلي نائبين

7- Simon Jargy, «La Syrie, province de la République arabe unie», *Orient*, Paris, vol. 2, 1958, pp. 17-32.

لرئيس الجمهورية وصلاح البيطار وزيراً بدون حقيبة. وفي الحالات الثلاث لم تحدّد لهم أي صلاحيات مهمّة. ورغم ذلك، كان «البعث» مرتاحاً لهذه التعيينات التي منحته اثنين من ثلاثة مقاعد هي حصّة سورية في الحكومة المركزية. وكان عبدالناصر يعتقد أنّ الحوراني الذي كان فاتراً تجاه الاندماج، أهم شخصية في البعث، فأراد تشجيعه على قبول الوحدة بتعيينه رئيساً للمجلس التنفيذي لإقليم سورية، ومنَحَ البعث حقائب الاقتصاد والزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية. وأوحى المجلس التنفيذي لإقليم سورية وكأنّه يتمتّع بقدر من الإدارة الذاتية ولكن في الواقع كانت سلطة عبدالناصر مطلقة في سورية كما في مصر. إذ عكست عضوية المجلس التنفيذي في سورية من أشخاص تقنيين وإداريين وضباط جيش (باستثناء عضوين سياسيين) حقيقة هزال الحكم الذاتي السوري والسلطة الطاغية للجانب المصري، حيث كان أي قرار مهم يصدر من القاهرة. ولعل أبرز مركز تولاه سوري في جمهورية الوحدة كان في حقل الاستخبارات، إذ عُيّن عبدالحميد السرّاج المحسوب على البعث (ولم يكن بعثيّاً) مسؤولاً عن جهاز الأمن في سورية كجزء من وزارة الداخلية في الجمهورية العربية المتحدّة، وأُسند إليه منصب وزارة الداخلية في المجلس التنفيذي السوري. وأصبح من موقعه الأمني أكثر المقرّبين من الزعيم المصري.

وأصبح جيش سورية يُعرف باسم «الجيش الأول» ولكن عبدالناصر أغرقه بضباط مصريين كما أغرق الدوائر والمؤسسات العامة السورية بموظفين ورجال مخابرات مصريين تسلموا أعلى المناصب. وكانت الانتقادات تتصاعد أنّ مصر تحت شعار الوحدة تنفّذ احتلالاً سلمياً لسورية، وإذ تراكم النقد على أخطاء المصريين وسلبياتهم في سورية لم يتوقّف عبدالناصر ليراجع الأخطاء ويصححها ما قد يقوّي مناخ الوحدة، بل تصرّف بفوقية كما اعتاد حكّام مصر عبر التاريخ، واستعمل الأجهزة الأمنية لقمع المعارضين وعالج الانتقادات بحلول قسرية بوليسية.

وأثناء عملية بناء هيكلية دولة الوحدة، جرت عملية حل الأحزاب السورية بسهولة. وكانت الأحزاب قد مُنحت فترة 12 شهراً لحل نفسها، تنتهي في 13 آذار 1958. ولكن هيبة نظام عبدالناصر كانت كافية لردع الأحزاب في سورية التي حلّت نفسها تلقائيّاً قبل المهلة القانونية، باستثناء «الحزب الشيوعي» الذي غادر أمينه العام خالد البكداش سورية قبل تصويت البرلمان على الوحدة. ورفض بكداش حل حزبه بداعي «أنّ الحزب الشيوعي لم يكن مرخّصاً أساساً ولم ينل سابقاً شرعية العمل في سورية حتى يقوم هو بحلّه». وحافظ

البعث على قناعته أنّ مرسوم حل الأحزاب ينطبق على الأحزاب الأخرى فقط، وظنّ قادته أنّه سيستمرّ في العمل. وجاء في طمأنة عفلق لكادرات الحزب: «أنّنا سنحلّ الحزب رسمياً ولكننا سنكون موجودين في التنظيم السياسي الجديد، الاتحاد القومي. لأنّ التنظيم الذي سيولد جرّاء الوحدة بين مصر وسورية لن يزدهر بدون مبادىء البعث». ولم تستجب القاعدة البعثية لقرار القيادة بحل البعث، بل بقي تنظيمه وكوادره تحت الرادار بدون أي بروز علني. لقد استغلّ البعث نفوذه في المجلس التنفيذي السوري لتطهير معظم المراكز الحساسة في الإدارة العامة والمدارس والجامعات والنقابات العمالية من خصومه.

كان البعث واثقاً من أنّه سيهيمن على دولة الوحدة بفضل عقيدته وتنظيمه، وأنّ عبدالناصر بضحالته الفكرية سيصبح تلميذاً لعفلق. وعندما سأل الكاتب البريطاني مايكل آدامز قادة البعث لماذا أسرعوا في تسليم استقلال سورية وسيادتها على نفسها لمصر على طبق من ذهب، أجابوا: «لا تقلق! خلال عام سنذير نحن الجمهورية العربية المتحدة»[8]. وظنّ البعثيون أنّهم سيكونون الفئة المفضّلة لدى عبدالناصر، وسيكونون عوناً له داخل القوى المسلحة. فرفع مصطفى حمدون قائمة كاملة ومفصّلة بأسماء الضباط البعثيين في الجيش السوري مع عناوينهم إلى عبدالناصر لكي يعتمد عليهم. ولكن عبدالناصر كان حاكماً فرداً وقائداً عسكرياً لا يقبل أن يشاركه أحد السلطة، أبعد عفيف البزري عن قيادة الجيش الأول وعيّن مكانه الفريق جمال فيصل الذي لا يتمتّع بأي صفات قيادية ويتصرّف كموظّف مطيع، وطهّر الجيش من الضباط الشيوعيين. ثم استعمل عبدالناصر لائحة حمدون وطهّره من الضباط البعثيين أيضاً. فقد صدر أمر برقي من القاهرة في أول آب 1958 بالنقل الفوري لعشرات الضباط البعثيين دفعة واحدة إلى مصر ونقل القسم الأكبر من ذوي الرتب العالية إلى السلك الديبلوماسي أو لوظائف في دولة الوحدة بدون مسؤوليات أو مهام في مصر، لإبعادهم عن سورية، في جو أوحى وكأنّ كل هؤلاء لم يكونوا موضع ثقة[9].

1958: «ثورة» لبنان وثورة العراق

في ربيع وصيف 1958 تدهورت العلاقات المصرية الأميركية موقتاً خلال الحرب الأهلية

8- *Manchester Guardian*, 28 September 1961.

9- Simon Jargy, «Le déclin d'un parti», *Orient*, Paris, vol. 2, 1959, pp. 21-39.

القصيرة التي دارت في لبنان، ثم عادت المياه إلى مجاريها واتفق الجانبان على حل مشترك للأزمة اللبنانية.

ولم تكن أزمة لبنان عابرة وإن كان جانبها العسكري قصيراً. إذ إنّ رئيس الجمهورية كميل شمعون كان قد قبِل بمشروع آيزنهاور مطلع 1957 متخلّياً عن الميثاق الوطني اللبناني الذي قضى بحياد لبنان بين معسكري الشرق والغرب، فلا يشكّل تهديداً لسورية والدول العربية. ثم سعى للتجديد لنفسه لولاية ثانية وهو أمر لم يكن الدستور يسمح به. هذان التطوّران أثارا معارضة قويّة من المسلمين ومن نسبة كبيرة من المسيحيين في لبنان. وشهد العام 1957 إعلان الجمهورية العربية الوحدة ونداء عبدالناصر إلى الدول العربية للالتحاق بها، وإسراع زعماء في لبنان وأغلبية المسلمين إلى الترحيب بالوحدة والدعوة لإلحاق لبنان بها. فاستغلّ شمعون الفرصة، خاصة بعد تجاوب المسلمين في لبنان مع نداء الوحدة، واتهم عبدالناصر بأنّه يسعى إلى ضم لبنان إلى جمهوريته وأنّ جيش عبدالناصر يحتشد على حدود لبنان لهذه الغاية. فتلقّف الإعلام البريطاني والفرنسي هذه الأمور واتهم عبدالناصر بمحاولة ابتلاع لبنان. ولكن هذا الإعلام لم يكفِ بنظر واشنطن لأنّ مصر لم تشكّل «تهديداً شيوعياً» يحتاج إلى تدخّل أميركي، كما أنّ المخابرات الأميركية تأكدّت أنْ ليس ثمّة حشود من الجمهورية العربية المتحدة تريد اجتياح لبنان. ولم يرَ مراقبو الأمم المتحدة أيّ حشود على حدود لبنان ولا أيّ توغل عسكري سوري في لبنان كما ادّعى شمعون، مع أنّ عبدالحميد السرّاج كان يرسل الأسلحة والتموين و«المتطوّعين» إلى المعارضة في لبنان عبر الطرق الجبلية وأحياناً على الدواب.

في 8 أيّار 1958 تعرّض الصحافي والناشر المعارض لشمعون، نسيب المتني، للاغتيال في بيروت. فأحدث الاغتيال شرارة أشعلت حرباً أهلية بدأت في بعض أحياء بيروت وامتدّت إلى مدن أخرى والجبل. فتداعت بريطانيا والعراق وتركيا إلى نجدة شمعون، وقلقت واشنطن من أن يستغلّ السوفيات الوضع المتفجّر داخل لبنان لتعزيز نفوذهم في المنطقة، فأرسلت أسلحة لدعم شمعون. وبعد أسابيع من اندلاع مواجهات مسلّحة في بيروت والمناطق، توصّلت القاهرة وواشنطن إلى حل قضى بتسمية قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. وصادف هذا الاتفاق اشتعال ثورة في العراق في 14 تموز أسقطت النظام الملكي الهاشمي، ما دفع بريطانيا إلى إرسال قوات إلى الأردن حتى لا ينهار عرش الملك حسين أيضاً، وقامت أميركا بإرسال قوات إلى لبنان كي لا يتهدّد نظامه. فتأجّل الحل في لبنان. وإذ سُرّ عبدالناصر بثورة العراق التي ظهرت بشعارات ثورية، تسامح في قبول الحل الذي اقترحته

أميركا في لبنان والذي لم يمنح المعارضة التي كان يدعمها أي مكاسب، على أن ينتهي الأمر بـ«لا غالب ولا مغلوب».

في 14 تموز 1958، قاد عبدالكريم قاسم انقلاباً عسكرياً في بغداد أطاح بالنظام الهاشمي ورئيس وزرائه نوري السعيد. وكان هذا الانقلاب الأكثر دموية في العالم العربي. إذ أعدم الانقلابيون كافة أفراد الأسرة الحاكمة بما فيها الملك الفتي فيصل الثاني، وقتلوا نوري السعيد الذي سُحلت جثته في شوارع بغداد. وكان الحدث العراقي ثورة حقيقية، إذ اشترك فيه معظم القوى السياسية من أحزاب وشخصيات انتظمت تحت اسم «الجبهة الوطنية» وكان لها صدى شعبيّ عارم في أنحاء البلاد كشف إلى أي حدّ كان النظام الهاشمي مكروهاً[10]. وبدت الثورة العراقية في ساعاتها الأولى وكأنّها موالية لعبدالناصر، خاصة أنّ قادتها أطلقوا على مجموعتهم اسم «الضبّاط الأحرار»، تشبّهاً بثورة يوليو في مصر. فتوقّع المصريون أن يطلب القادة الجدد في بغداد، عاجلاً أم آجلاً، الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وإذ علم عبدالناصر بهبوط قوّات أميركية وبريطانية في الأردن ولبنان، طار إلى موسكو حيث حصل على وعد من رئيس الوزراء السوفياتي خروتشيف أنّ الاتحاد السوفياتي سيضغط على الدول الغربية لحماية ثورة العراق.

ولكن عبدالناصر أساء فهم إشارات بغداد، إذ إنّ النظام الجديد وإن تقاطعت بعض صفاته مع مصر وسورية من حيث تقدّميّته وإعلانه النظام الجمهوري وإنهائه الملكية وقيادة «ضباط أحرار» للثورة، إلخ، إلا أنّ قادته لم يكونوا في وارد الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة. وتبيّن أنّ عبدالكريم قاسم (أمّه كردية شيعية) لم يكن قومياً عربيّاً ولا وحدويّاً بل همّه كان العراق أولاً[11]. وإذا أضفنا الشعبية التي تمتّع بها النظام الجديد في بغداد، تولّد من عاملي شعبية قاسم في العراق وعدم عروبته في آن معاً تحدّ لعبدالناصر وشعبيته وزعامته للعرب ولشرعية الجمهورية العربية المتحدة في حمل لواء الوحدة. إذ إنّ بغداد وبضربة واحدة أزالت الخطر الهاشمي العراقي عن سورية، ومنحت سورية فرصة الهرب من نير التبعية لمصر. وتحوّل عبدالناصر من موقف عداء نحو السعودية والأردن الهاشمي إلى تقرّب من هذين البلدين

10- حول تفاصيل ثورة قاسم في العراق أنظر كتاب المؤلف زلزال في أرض الشقاق، الفصل الثالث.

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 59.

بغية مواجهة العراق الثوري. ولكن محاولته بناء جبهة عربية ضد العراق باءت بالفشل، إذ إنّ ملكي السعودية والأردن فضّلا التقرّب من العراق الجديد رغم انقلابه على النظام الملكي ورغم يسارية أبطاله، كضمان مشرقي لمواجهة تهديد عبدالناصر الساعي إلى وحدة عربية تقضي عليهما معاً، رغم جهوده لمناهضة الشيوعية في المنطقة.

أمّا في سورية فقد التقط الرأي العام رسائل نظام قاسم في بغداد بأنّه لا يعارض الوحدة العربية، بشرط تطبيق إصلاحات ديمقراطية ومنح الحريّات واحترام حقوق الفرد، وهي شروط استحسنها السوريون. فذعر عبدالناصر وشدّ يده على سورية كي لا تفلت منه وتذهب مع العراق. وألغى بعض امتيازات وصلاحيات المجلس التنفيذي في الإقليم السوري، على ضعفها، وجعل المجلس يتبع قرارات الحكومة المركزية مباشرة. ثم أزاح أكرم الحوراني صاحب الشخصية القيادية والتاريخ العريق في العمل السياسي عن منصبه كرئيس للمجلس التنفيذي السوري، وعينّه وزيراً للعدل في الحكومة المركزية، إضافة إلى تعيين ستّة سوريين مغمورين وزراء في الحكومة المركزية في حقائب ضئيلة الأهمية. وكان على الحوراني أن يقيم في القاهرة كوزير مركزي، وفهم أنّ التعيين هو لإبعاده عن الساحة السورية لأنّه لم يكن متحمّساً للوحدة مع مصر، وأنّ نقله إلى القاهرة يقطع الطريق على العراقيين الذين تربطه بهم علاقات وثيقة للاتصال به. ولمزيد من التضييق، أقفل عبدالناصر 19 صحيفة من أصل 25 صحيفة تصدر في سورية، وأقام رجال رقابة مصريون مكاتب داخل مراكز الصحف الستّ الباقية.

لم تترك الثورة العراقية فسحة ولو لشهر عسل قصير مع عبدالناصر[12]. إذ إنّ قاسم، حماية لنظامه من طموحات عبدالناصر ونفوذه داخل العراق، تحالف مع الشيوعيين العراقيين الذين ناهضوا سياسة عبدالناصر المعادية لهم في المنطقة العربية. ثم شرع «الحزب الشيوعي العراقي» بمهاجمة هيمنة مصر على سورية، في حين تجرّأ «الحزب الشيوعي السوري» المحظور بإطلاق بيانات دعا فيها إلى إصلاحات ديمقراطية في الجمهورية العربية المتحدة تخفف من وطأة الحكم الدكتاتوري. وردّ إعلام القاهرة أنّ العراق بات يشكّل «خطراً شيوعياً» على العرب، وأنّ مصر هي الحصن المناهض للشيوعية. فكان من نتائج الثورة العراقية أنّ الجمهورية العربية المتحدة اقتربت أكثر من واشنطن وهوّلت من الخطر الجديد في بغداد. وشرع محمد حسنين هيكل،

12- Patrick Seale, «The United Arab Republic and the Iraqi Challenge», *World Today*, vol. 16, n°. 7, July 1960, pp. 296-305.

الصحافي المقرّب من عبدالناصر، بمهاجمة الشيوعية في العراق في افتتاحيات صحيفة **الأهرام** التي تملكها الدولة، في حين شنّ عبدالناصر هجوماً نارياً على الشيوعيين العرب وخاصة في سورية، ووصفهم بأنّهم أعداء القومية العربية والوحدة العربية. ووصل الخوف المصري من الحدث العراقي أوجه في 31 كانون الأول 1959، عندما بدأت حملة اعتقالات واسعة ضد معارضي النظام في مصر وسورية معلنة بدء نظام بوليسي يكتم الأنفاس. فوقع الآلاف ضحية هذه الإجراءات.

في دمشق كان البعثيون يدرسون احتمالات الاستفادة من الثورة العراقية لصالحهم. فعُقدت لقاءات ضمّت بعثيين من سورية والعراق، واتّفقوا أنّ السبيل لتحقيق أهداف البعث هو إقناع نظام قاسم بضمّ العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. فتكبر دولة الوحدة أولاً، ثم يسخّر البعثيون قواهم لمواجهة عبدالناصر، تحت مظلة دولة واحدة تضم مصر وسورية والعراق. وعندما يستتبّ الأمر لهم ينطلقون من دولة الوحدة لضم المزيد من الدول العربية. ولكن نظام قاسم كان ثابتاً لا يتزحزح ولا يلين بسهولة، فرفض نصائح «حزب البعث» الذي كان لا يزال صغيراً وفي بداياته في العراق. وهكذا عاد البعثيون إلى درس الوضع من جديد وخلصوا إلى أنّه لم يبقَ أمام مشروعهم سوى قلب نظام قاسم، وأنّهم يحتاجون إلى عبدالناصر لتنفيذ الانقلاب. وعلى هذا الأساس عادوا والتقوا مع موقف عبدالناصر من العراق. بدأ حبك مخطط قلب نظام قاسم بدءاً بإشعال انتفاضة في محافظة الموصل المحاذية للحدود السورية في الشمال الشرقي، حيث تسير سكك الحديد بين البلدين، وتقيم قبائل عربية تتحرّك على جانبي الحدود. واستطاع البعثيون ومعهم السرّاج أن يُقنعوا عبدالناصر بحظوظ نجاح انقلاب ضد قاسم (على أساس أنّ قلب النظام الملكي في العراق كان سهلاً وسيكون قلب نظام قاسم أسهل). فوافق عبدالناصر على تمويل انتفاضة في العراق، وتواصل السرّاج عبر عملائه في دمشق وبيروت مع ضباط عراقيين زائرين لحثّهم على دعم الانتفاضة. وأفرزت قيادة «الجيش الأول» (الجيش السوري) العقيد حيدر الكزبري ليعاون حاكم منطقة الجزيرة العسكرية في الجيش السوري العقيد أمين الحافظ لتسليح قبائل الشمّر ومجموعات بعثية وناصرية في شمال العراق. وبدأت قافلات الشاحنات السورية تعبر الحدود إلى العراق، ناقلة أسلحة وذخائر ومعدّات إلى القوى المناهضة لقاسم. وأقام السرّاج أجهزة إذاعية في قرية خربو الحدودية تبثّ دعاوى ضد قاسم ويستعملها العقيد العراقي عبدالوهاب الشوّاف لإذاعة بيانه الأول إذا نجح الانقلاب على قاسم.

ورغم الاستعدادات، فإنّ الانتفاضة لم تحقّق النجاح. فقد انطلقت في آذار 1959، وتبيّن سريعاً أنّها لم تتمتّع بدعم واسع داخل العراق. ولم يحتج قاسم إلى تدخّل الجيش العراقي وقوى الأمن ضد المنتفضين بل أطلق العنان لحلفائه الشيوعيين تدعمهم مجموعات مسلّحة من أبناء القرى الكردية ومن عمّال مدينة الموصل. وانضمّت إلى الشيوعيين وحدات محليّة من الجيش العراقي أمرها ضباطها بالانتفاض ضد قاسم فرفضت الأوامر ووجّهت بنادقها ضد هؤلاء الضباط. ولم يكتف الشيوعيون بالقضاء على الانتفاضة بل ارتكبوا مجزرة وأعملوا قتلاً وتنيكلاً بالمنتفضين من عراقيين بعثيين وناصريين، ما أفسد أي احتمال مصالحة مستقبلية بين القاهرة وبغداد. وكان فشل انتفاضة الموصل وبالتالي حلم قلب النظام في بغداد ضربة لسورية أكثر مما كانت لعبدالناصر. إذ أغلق الباب على البعثيين - عراقيين وسوريين على السواء - وعلى أنصارهم للاستفادة من رياح التغيير في العراق، وأحكم قبضة مصر على شريكتها الصغيرة سورية.

وحتى ذلك العام كان البعث في سورية، ومعه زعماء سياسيون، يؤمن أن تحرير فلسطين يمرّ عبر الوحدة العربية، وأنّ الفلسطينيين أو أي دولة عربية لن يتمكّنوا منفردين من مقارعة إسرائيل في ساحة القتال. ولكن تبيّن في ثورة العراق وما تلاها من أحداث في المنطقة أنّ الأنظمة العربية التي رفعت الوحدة شعاراً قد جعلت من قضية فلسطين ألعوبة بيدها. إذ لعدّة سنوات بعد ثورة العراق غرقت المنطقة العربية في مزايدات تتاجر بالقضية الفلسطينية، التي برهنت أنّ من يعمل لها يصبح زعيماً على العرب:

- من بغداد، ولضرب زعامة عبدالناصر، أعلن قاسم سعيه إلى إقامة «جيش فلسطين» وإعلان «جمهورية فلسطين» في المناطق الحرّة (أي الضفّة وغزّة اللتين لم تكونا تحت الاحتلال الإسرائيلي بعد)، على أن تعمل جمهورية فلسطين على تحرير كامل فلسطين.
- وردّ عبدالناصر بأنّ فلسطين الحرّة لا بد أن تكون إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة التي جعلت من فلسطين قضيتها الأولى. وعمل عبدالناصر على تنظيم الفلسطينيين في غزّة وفي مخيمات اللاجئين.
- من ناحيته أكّد الملك حسين أحقيّته في السيادة على فلسطين التي هي شأن أردني خاص منذ أيام جدّه الملك عبدالله، وأنّ الضفة الغربية هي جزء من المملكة الأردنية الهاشمية. وتحوّلت الحرب الباردة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة عام 1960 من حملات إعلامية وحرب كلامية إلى أعمال عنف واغتيال وتفجير. فاغتال رجال السرّاج رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي وشخصيات أردنية أخرى، في حين قام عملاء أردنيون

بتفجيرات داخل سورية وحاولوا اغتيال ضباط في الجيش السوري[13].

وكان قاسم يهاجم تهاون الجمهورية العربية المتحدة في قضية فلسطين واتهمها أنّها لا تقوم بخطوات عملية حتى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على قيام دولة إسرائيل. وكان ردّ مصر على هذه الاتهامات هزيلاً خاصة أنّ الأمم المتحدة كانت قد اقترحت خطة داغ همرشولد كحل للاجئين الفلسطينيين عبر توطينهم وتعويضهم، فأطلقت مصر إشارات تتجاوب مع الخطة التي تعاملت مع قضية فلسطين وكأنّها مسألة لاجئين، بصرف النظر عن شعارات عبدالناصر القومية العربية وأولوية تحرير فلسطين. وحتى عندما بدأت إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن لم تلق ردّاً قويّاً من عبدالناصر. فبدت الجمهورية العربية المتحدّة التي تدّعي أنّها كيان عربي قوي بمواجهة إسرائيل، أضعف من أن تتصدّى للخطوات الإسرائيلية. فأثار موقف عبدالناصر الفاتر حنق قيادة البعث التي ظنّت أنّ تحويل نهر الأردن يتطلّب تحركات أكثر أهميّة واستراتيجية ضد إسرائيل، ومنها العمل العسكري. واعتبر البعثيون موقف عبدالناصر دون المستوى المتوقّع منه. فكان سبباً في الجفاء بينه وبين أكرم الحوراني الذي خرج إلى العلن في نهاية 1959.

حلّ «حزب البعث»

لم تسر الأمور على ما يرام بين البعث وعبدالناصر. فقد دخل البعث الوحدة بحماس، ولكن سرعان ما بدأ الشقاق مع عبدالناصر. فقد اقترح البعث حكماً جماعياً لدولة الوحدة مؤلفاً من ثلاثة مصريين وثلاثة بعثيين (عفلق والبيطار والحوراني)، فرفض عبدالناصر هذا الاقتراح. ثم إنّ عبدالناصر ضاق ذرعاً بالقيادة البعثية التي كانت تروّج أنّ الناصرية لا أساس فكرياً لها، وأنّ البعث قد مدّ الزعيم المصري بفلسفة وعقيدة حول القومية العربية، كما شكا أنّ البعث يخرّب جهوده لبناء «الاتحاد القومي» كتنظيم سياسي وحيد مسموح له العمل في جمهورية الوحدة والمذكور في الدستور. وعندما فشلت انتفاضة الموصل عام 1959، استغلّ عبدالناصر ضعف البعث لتنشيط فكرة الاتحاد القومي في سورية. وعجّل في إطلاق الاتحاد القومي في سورية صدور بيان في بيروت في 10 أيار 1959 وقّعه عفيف البزري (الذي لجأ إليها)، يكشف غضب السوريين المتزايد من «مصرنة» سورية. فأعلن عبدالناصر إجراء

13- Malcolm Kerr, *The Arab Cold War Gamal Abd Al-Nasir and His Rivals*, 1958-1970, third edition, London, Oxford University Press, 1971, pp. 1-23 .

انتخابات الاتحاد القومي في سورية بدون تأخير.

كانت الأجهزة المصرية تعلم أنّ «حزب البعث» قد فقد شعبيته ووهجه في الشارع السوري، بسبب تفريطه بالجبهة الوطنية وسعيه إلى مكتسبات ومناصب في دولة الوحدة وفي إدارة الإقليم السوري، وفي ابتعاده عن حلفائه من شيوعيين ويساريين وشخصيات تقدمية. فبدأ محمود رياض، الذي أصبح مستشار عبدالناصر للشؤون السورية، سلسلة لقاءات مع شخصيات سورية تقليدية ورجال أعمال، وقدّم لهم الدعم المعنوي والمادي لتنظيم صفوفهم ضد البعث في انتخابات الاتحاد القومي، وصولاً إلى تنظيم تظاهرات تهاجم البعث. ولم تكن قيادة البعث غائبة عن خطّة عبدالناصر لتأليب الشارع السوري ضدها، فقرّرت سحب مرشحيها من معظم المناطق. وأسفرت انتخابات الاتحاد القومي في تموز 1959 عن فوز 9445 شخصاً منهم 250 بعثياً فقط.

وهكذا كان البعث يواجه حالة إجهاض حقيقية لنموّه الصحي والطبيعي في سورية منذ تأسيسه عام 1947. لقد استبدل عبدالناصر الديمقراطية السورية السائدة قبل الوحدة، والمتمثّلة بحريّة الأحزاب والصحافة، بصيغة مصطنعة تحت شعار وحدة الشعب بعد أن أسّس «الاتحاد القومي» كحركة سياسية وحيدة. ولكن هذا التنظيم ولد ميتاً لخلوّه من أي عناصر وحدويّة واقتصاره على رؤساء العشائر وبكوات العهود السابقة والأزلام وشيوخ الحواري والدواوين الذين انحسروا عن خريطة سورية السياسية منذ سنوات طويلة بفعل نضال القوى التقدمية والمثقفة.

وكشف المؤتمر القومي الرابع لحزب البعث، المنعقد في بيروت في آب 1959، عن الدرك الذي وصله الحزب. إذ بعدما هاجم كثيرون قيادة الحزب التي وافقت على حلّ الحزب في سورية، أكّد المؤتمر في قرار (لم يحظ بالدعم الكامل للأعضاء) حل الحزب في سورية فقط. فظهر جناح بالغ في موالاته لعبدالناصر يطالب بحلّ البعث في كل الدول العربية لصالح الناصرية. وعندما صدر قرار في المؤتمر بطرد هؤلاء من الحزب، خرجوا متوعدين بأنّهم سيستمرون كبعثيين ناصريين خارج الحزب[14]. وأفرز المؤتمر ظهور تنظيمات جديدة منشقة عن البعث وموالية لعبدالناصر كـ«الاتحاد الاشتراكي العربي» بقيادة جمال الأتاسي وعبدالكريم زهور،

14- Bichara Khader et Philippe Rondot, *Le Parti Ba'th*, Louvain-la-Neuve, Belgique, Université Catholique de Louvain, Centre d'Études et de Recherche sur le Monde Arabe Contemporaine, 1980, Cahier 5.

و«حركة الوحدويين الاشتراكيين» وأبرز قادتها سامي صوفان[15]. وكانت مجموعات أخرى تريد أن يستمرّ الحزب بأشكال مختلفة وتعترض على قيادة عفلق - البيطار التي لم ترجع إليها في قرار حل الحزب. فظهر في تلك الفترة أيضاً تنظيم «اللجنة العسكرية» من منفاه في القاهرة (وهو سيلعب دوراً بارزاً في سورية)، ورفض فرع دير الزور حلّ نفسه فُعرف بتنظيم «القطريين» ومن أبرزهم يوسف زعيّن. كما واصلت كوادر مهمة في المحافظات الأخرى نشاطها الحزبي. وعاد النزاع السابق بين قادة الحزب الثلاثة حول طبيعة مشروع الوحدة والسياسات الخارجية المطلوبة، عفلق والبيطار من جهة وأكرم الحوراني من جهة أخرى.

حافظ الحوراني في السنة الأولى للوحدة على خطّ يساري متشدّد وأخذ يطالب عبدالناصر بأن ينتهج سياسة أكثر راديكالية نحو إسرائيل، وفي العلاقات مع الغرب، واستبدال الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية بدولة اتحادية. وكان عبدالناصر يرفض مطالب الحوراني المتكرّرة، إلى أن ضاق ذرعاً به وعزله كما رأينا، وأتى به إلى القاهرة كوزير للعدل في الحكومة المركزية. ولكن الحوراني لم يرتدع، بل بدأ في نهاية 1959 بمقاطعة اجتماعات مجلس الوزراء في القاهرة. ثم خرج بموقفه إلى العلن في نهاية 1959، وكان أوّل سياسي سوري يتّخذ موقفاً شجاعاً ضد عبدالناصر. فابتعد عنه قادة البعث الآخرون.

ظنّ قادة البعث أنّ ثمرة الوحدة بين مصر وسورية هي أول خطوة في مشروعهم لإزالة الحدود بين الدول العربية، خاصة مع أكبر دولة عربية وأهمّها موقعاً وثقلاً دولياً. واعتقدوا أنّ الوحدة مع مصر ستعبّد الطريق لتحقيق أهداف البعث، لأنّ عبدالناصر سيحقّق من فوق، بمرسوم جمهوري، ما سيستغرق الحزب 25 عاماً لتحقيقه (كما عبّر عن ذلك عبدالمنيف الرزاز)[16]، ولأنّ توأمة شخصية عبدالناصر القائد وفكر البعث وقواعده القومية التقدمية ستكون قوّة لا تقهر. واعتقدوا أنّ باستطاعتهم التأثير في عبدالناصر وأنّه سينقاد لتعليماتهم ويصبح أداة لنشر الفكر البعثي. ولكن مناقشات داخل البعث أظهرت ثغرات عدّة:

- أنّ مصر لا تزال تعيش خصوصية مصرية («مصر أولاً» و«مصر للمصريين»).
- وأنّ الحسّ القومي العربي غير موجود في وجدان شعبها كما هو الحال في سورية. فقد استقبل السوريون دولة الوحدة بالزهور والهتافات وخرجوا بملايينهم لاستقبال

15- الديري، عبدو، أيّام مع القدر: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007.

16- Patrick Seale, *Asad*, p. 65.

عبدالناصر. أمّا في مصر فلم يكن للحدث ردود فعل إيجابية تذكر على المستوى الشعبي، باستثناء رجال الدولة المصرية من ضباط وعسكريين ومدنيين ورجال أعمال، إمّا أنهم يدعمون عبدالناصر أو أنّهم رأوا في دولة الوحدة فرصة لتحقيق طموحاتهم الشخصية في الوصول إلى مناصب رفيعة وتحقيق الدخل المادي والإتجار بما هو مسموح وغير مسموح.

- وأنّ الفكر الوحدوي لم يكن مفهوماً ولا مقبولاً في مصر.
- وأنّ تنظيم الضباط الأحرار في مصر ليس منبثقاً من الشعب بل هو مجموعة نخبوية انقلابية وليس حزباً، وأنّ إيمان عبدالناصر القومي العربي لا يشاطره إيّاه أحدٌ في مجلس قيادة الثورة باستثناء صلاح سالم. وكان عبدالناصر يدرك أنّ المجتمع المصري لم يولِ الوحدة العربية اهتماماً يذكر. فهو كان مؤمناً صادقاً وبقوة بالقومية العربية ولكن تفكيره اقتصر على مثالية طوباوية في أنّ العرب أمّة واحدة ولغتهم واحدة ودينهم الإسلام، دون أن يكلّف الباحثين في دراسة المسائل العملانية لتوفير ظروف أفضل لنجاح الوحدة المصرية السورية.
- وأنّ أغلب أعضاء مجلس الثورة المصرية هم من «الإخوان المسلمين» أو من المتعاطفين معهم كأنور السادات، مع قلّة من الشيوعيين. وكانت نظرة زملاء عبدالناصر في مجلس الثورة إلى مسألة الوحدة سطحية ينقصها عمق وتجربة الأحزاب السورية، ولم يلتفتوا إلى فهم سورية وتعقيداتها الاجتماعية من تنوّع في الديانات والأعراق والمناطق والصراع الطبقي والعقائدي، وكيف ناضلت سورية ضد الاستعمار الأجنبي واشتركت في حرب فلسطين بكل جوارحها مقارنة باقتصار مشاركة مصر على قرار رسمي من الملك فاروق عبر إرسال وحدات عسكرية صغيرة بأسلحة صدئة.

في تشرين الأول 1959، عيّن عبدالناصر المشير عامر حاكماً على سورية بكامل صلاحيات رئيس الجمهورية، ومقيماً دائماً في دمشق، ما كشف أنّ سائر مظاهر الدولة والمؤسسات التي كان من المفترض أنّها تقود الجمهورية قد أفلست لتسقط ورقة التوت عن نظام استبداد فردي. كما أنّ عامر لم يكن بحجم المسؤولية، ولم يأخذ منصبه على محمل الجدّ حيث شوهد مراراً في جلسات سهر وسمر في المقاهي والمطاعم وأماكن اللهو في دمشق، وأكثر من العلاقات النسائية العلنية. ثم بدأ ينافس عبدالحميد السرّاج في ممارسة الصلاحيات والتعيينات. وأخطأ عبدالناصر في عدم تحديد صلاحيات وسلطات كل من عامر والسرّاج، وأخطأ ثانية في انحيازه

إلى عامر في هذا الخلاف.

وكان عامر قد باشر مهامه كحاكم على سورية بخلق «مكتب شكاوى». فتقدّم آلاف المواطنين بشكاوى حول مواضيع مختلفة. ولكنّ هذا الإجراء الذي بدأ تقدميّاً، انتهى إلى الظلم والتعسّف. إذ إنّ عامر عالج شكاوى رجال الأعمال وملاّكي الأراضي بأسلوب تودّدي انتهى بتقديم تنازلات لهم على حساب الفلاحين، وزاد في الإجراءات البوليسية والقمعية في سورية. وحصلت في تلك الفترة مواجهات عنف في جامعة دمشق بين طلاب البعث والطلاب الناصريين، واستقال ثلاثة وزراء سوريين مستقلين معروفين بيساريتهم من الحكومة المركزية. وكان نفوذ البعث يضعف في صفوف القوات المسلّحة، بسبب عمليات التطهير وتراجع شعبية البعث نفسه. حتى أنّ أبرز أنصار البعثيين، عبدالحميد السرّاج، ابتعد عنهم مفضّلاً مصالحه الشخصية في النظام. وكان عبدالناصر يعتقد أنّ إضعاف البعث وإخراجه من مراكز السلطة كفيلان بتخفيف التوتّر بين مصر وسورية. ولكن كانت نتيجة تصرّفات القمع في سورية أنّ وزراء البعث في الحكومة المركزية قدّموا استقالتهم أيضاً.

وإذ انعقد المؤتمر القومي للحزب في صيف 1960، حضره صلاح جديد الذي قدم من القاهرة باسم «اللجنة العسكرية» البعثية. وكان من مقرّرات هذا المؤتمر إبطال حلّ الحزب دون وضعه موضع التنفيذ على الأرض. وحتى لا يبدو القرار أنّه موجّه ضد عبدالناصر، الرمز الأكبر للوحدة العربية والمعبود القومي للشارع العربي، خفّض المؤتمرون حدّة النقد العلني لنظام الحكم وركّزوا على العمل ضمن دولة الوحدة على تعزيز الديمقراطية. ولكن أكرم الحوراني وجد في المقررات مراوغة لا جدوى منها لأنّ عبدالناصر كان مسؤولاً بنظره عن المشاكل والصعوبات التي تعترض دولة الوحدة، وأنّ على البعث أن يخرج من جلباب الزعيم المصري. ولكن مواقف الحوراني لم تلق دعماً يذكر في المؤتمر في حين صُعقت أغلبية الحضور بطرحه. لأنّه مهما كانت أخطاء عبدالناصر ومهما كانت معاناة «حزب البعث»، فإنّ دولة الوحدة هي أعظم إنجاز للبعث ورمز لحلم وحدة الأمة العربية ويجب المحافظة عليها وإصلاحها من الداخل.

لقد رأى الحوراني في موقف الأغلبية الحزبية كلاماً نظريّاً سهلاً، إذ بات هو وأنصاره الخاسر الأكبر من عملية الوحدة. فبعدما كان في السنوات العشر الماضية الرجل الأول في سورية وصاحب النفوذ الأكبر في القوى المسلّحة ومحرّك الانقلابات والحكومات وبطل الفلاحين وحبيب الجماهير ومناصر الجيل السوري الجديد، أصبح في دولة الوحدة موظّفاً

لدى عبدالناصر في القاهرة رغم لقب «نائب الرئيس» الفضفاض. لقد كان الحوراني جاهزاً لقبول خسائره كشخص لو تحقّقت المثل العليا، ولكن هذا لم يحصل.

ثم إنّ الحوراني بدأ يهاجم عبدالناصر في أعزّ مكنونات المشاعر القومية العربية وهي قضية فلسطين. فقد رأى أنّ عبدالناصر، بالرغم من خطاباته وسياسته المعلنة ضد إسرائيل، كان يسعى لمصالحة العدو وليس لتحرير فلسطين، وأنّ اتحاد عبدالناصر مع سورية كان برغماتياً وليس عقائدياً ويهدف في النهاية إلى تعزيز الأمن المصري مقابل الاعتراف بوجود إسرائيل «بينما كان جوهر الصراع بين الأمة العربية والصهيونية هو صراع وجودي، وأنّ وجود إسرائيل يهدّد الكيانات العربية في صميمها»[17]. وكان الحوراني يشدّد في النقطة الأخيرة حول مركزية الصراع الوجودي مع إسرائيل، والتي كانت في صلب تعاليم «حزب البعث» و«الحزب السوري القومي»[18] (الذي كان عضواً في صفوفه حتى 1939).

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، ففي العام 1960، حضر عبدالناصر إلى مدينة بور سعيد لإلقاء كلمة في احتفالات شعبية بمناسبة يوم النصر، وكان يرافقه في سيارة مكشوفة المشير عامر والحوراني كنائب رئيس الجمهورية. واستغلّ عبدالناصر المناسبة لقطع ما تبقّى من خيوط مع «حزب البعث» وشنّ هجوماً غير مسبوق ضد قيادة البعث التي كانت حتى تلك الساعة العون الأكبر له في تأسيس وتدعيم كيان الوحدة. وزاد الأمر سوءاً أنّ عبدالناصر وعامر ركبا السيارة منفردين بعد انتهاء المهرجان وعادا إلى القاهرة وتركا أكرم الحوراني في مكان الاحتفال مذهولاً مما سمع، يسير، وهو نائب رئيس الجمهورية، على قدميه بين الناس المحتشدين في وسط الملعب. أزمة الخلافات بين البلدين كانت أعمق من مجرّد شقاوة البعث. فقد استقال الحوراني ومعه عدد من وزراء البعث من الحكومة المركزية وغادر القاهرة وعاد إلى حماة.

أمّا عفلق فقد أدرك خطأه في الوثوق بنظام دولة الوحدة في عامها الأول وموافقته على حل الحزب، ولكنه عمل على الاستفادة من أنّ حلّ الحزب داخل سورية لا يمنع أن يستمرّ خارجها. فسعى عام 1960 إلى انتشار الحزب في الدول العربية الأخرى عبر مركز قيادة في بيروت، بمساعدة فؤاد الركابي في العراق وعبدالله الريماوي في الأردن وعلي جابر في لبنان. فوجدت قيادته سنداً في وفود تلك البلدان ضد منتقديه من بعثيي سورية. حيث رأى البعثيون

17- Patrick Seale, *Asad*, p. 66.

18- إنعام رعد، حرب حدود لا حرب وجود، بيروت، 1979.

العراقيون أنّ الأولوية بالنسبة لهم هي حماية تنظيمهم داخل العراق وحاجتهم لدعم القيادة القومية ضد نظام قاسم القاسي، وأنّ إضعاف عبدالناصر ليس في مصلحة البعث. وذهب الريماوي أبعد من البعثيين العراقيين بأنّ عبدالناصر كان على حق وأنّ الحزب لم يرتقِ إلى مستوى التحدّي، وأعلن انسحابه من الحزب، فاتحاً الباب أمام ظهور بعثيين ناصريين. ولم يخلُ المؤتمر من خلايا بعثية اتجهت نحو الماركسية ستترك أثراً كبيراً على مسيرة الحزب في سورية. ولم يتردّد الحزب في فصل قيادات بارزة لأسباب قد تبدو متناقضة أحياناً[19]. وهكذا بدأت تظهر بذور انشقاقات خطيرة في صفوف البعث ستظهر إلى العلن وتترك أثراً كبيراً على مستقبل سورية والعراق عام 1966 (راجع الفصل السابع).

إضعاف الجيش السوري

كان دور كبار الضباط السوريين، كما رأينا، العامل الأهم في تحقيق الوحدة عبر العملية شبه الانقلابية التي قاموا بها عام 1957. ولكنّهم إذ التزموا لعبد الناصر بالابتعاد عن السياسة، لم يتوقعوا أن تصل الأمور إلى سيطرة كاملة للقيادة العسكرية المصرية على الجيش السوري. إذ إنّ المصريين قاموا بخطوات لكسر مراكز القوى في صفوف الجيش السوري وشنّوا في آذار 1958 حملة تطهير طالت الضباط الشيوعيين، تلتها حملة ثانية ضد الضباط اليساريين والتقدميين، فثالثة ضد الموالين للحوراني وعفلق. وعندما خلا للمصريين الجو في الجيش السوري باتوا يطاردون أي عنصر حتى لو كان في مرتبة دنيا، ويزيحون كل من يعارض التمصير. وكانت القيادة المصرية تتّخذ هذه القرارات دون مشاورات كافية مع السياسيين والعسكريين في سورية.

لقد جاء الامتحان الأول للنفوذ العسكري المصري عندما عمد المشير عامر إلى تطهير الجيش السوري من ضباط فلسطينيين، فأثار حفيظة رئيس الأركان عفيف البزري. وكانت سورية قد التزمت بتدريب صف ضباط من الفلسطينيين كنواة لإنشاء جيش فلسطيني، وكان البرنامج قد اكتمل تقريباً لتأهيل 75 ضابطاً. ولكن حتى هؤلاء طالهم التطهير في

19- فُصل فؤاد الركابي أمين سرّ الحزب في العراق في مؤتمر الحزب الرابع في آب 1961، أيضاً لتعاطفه الزائد مع عبدالناصر. كما فُصل في مؤتمر الحزب السابع علي صالح السعدي أمين سرّ الحزب في العراق وحمّود الشوفي أمين سرّ الحزب في سورية وجماعتهما هذه المرّة بسبب تصلّبهما القطري ومواقفهما السلبية من عبدالناصر. وسينتظر فصل الحوراني مؤتمر الحزب الخامس في أيّار 1962، أيضاً لمواقفه المتشدّدة نحو عبدالناصر.

دولة الوحدة التي كانت تعلن تحرير فلسطين قضيّتها الأولى. وكان التبرير المصري في إزاحة الفلسطينيين أنّهم «من رجال البزري». ولكن هذه الحجّة جانبت الحقيقة، إذ إنّ هؤلاء الفلسطينيين لم يكونوا محسوبين على البزري وجلّ ما فعله هو أنّه سهّل حياتهم العسكرية عبر إزالة عراقيل إدارية كانت تمنع بعض حقوق الضابط في الجيش. وإذ اعترض البزري على هذا الإجراء، عزله عامر من منصبه كرئيس للأركان. فكانت هذه خيبة إضافية في سلسلة خيبات الأمل السورية من تفاعلات الوحدة. ومع ذلك، فقد واصل عامر تسريح ونقل عدد كبير من الضباط، حتى أولئك الذي كانوا في مناصب دنيا. وأسوأ الإجراءات المصرية في الجيش السوري كانت بحق الشيوعيين، لأنّ الإدارة المصرية لم تكتفِ بإقصائهم عن مناصبهم بل اعتقلتهم ورمتهم في السجن. أمّا الضباط البعثيون فقد أزيحوا من مناصبهم ولكنّهم عُوّضوا عن ذلك بتعيينهم في البعثات الديبلوماسية في الخارج أو بنقلهم إلى الإدارة العامة في مصر. وكانت عملية التطهير من أكبر المصائب التي حلّت بالجيش السوري، لأنّها طالت كادرات ضبّاط كفوءة ومتعلّمة، وكان إبعادها إضعافاً مثيراً للغرابة في بلد يحتاج إلى كفاءة كل مواطن.

وكان النظام يتوقّع غضب الضباط السوريين الذين طالهم التطهير، فعوّض عنهم بأن قدّم لهم تعويضات نهاية الخدمة تفوق كثيراً اللوائح المعمول بها، بهدف إسكاتهم. حتى شكّلت التعويضات عبئاً كبيراً على خزينة الدولة بسبب العدد الكبير، إذ طال التطهير 4800 ضابط، أي نصف ضباط الجيش السوري. وعوّض النظام عن هذه الخسارة الفادحة في الطاقة البشرية بتحويل 2300 ضابط مصري إلى سورية لاستلام المناصب الشاغرة برواتب مرتفعة تحمّلت مسؤوليتها الخزينة السورية. حتى أنّ عسكريين مصريين، قليلي الخبرة منخفضي الرتبة، عُيّنوا في مناصب عليا برواتب مرتفعة وتولّوا أمر مجموعات عسكرية سورية. وكانت لجان تفتيش مصرية تصل الواحدة بعد الأخرى من القاهرة لتدقّق في كافة شؤون الإدارة العامة في سورية. وشكا السوريون أنّ «الضباط المصريين الذين نُقلوا إلى سورية جاؤوا ليهيمنوا على الجيش السوري، وأتونا بعقلية الشرطة العسكرية وعدم الثقة، شغلهم التجسّس على زملائهم الضباط السوريين». وكان كبار الضباط المصريين يملكون حسابات مصرفية لأغراض أمنية ولرشوة المسؤولين، ويقتنون في مكاتبهم أجهزة اتصال سريّة ترتبط مباشرة بالقاهرة ولا تمرّ بالقيادة السورية.

في مؤتمر للجامعة العربية (عقد في شتورة عام 1962 بعد انهيار دولة الوحدة)، كُشفت

فضائح فساد ارتكبها ضباط مصريون في سورية، اثبتتها اعتقالات في مصر لاحقاً طالت ضباطاً كباراً قريبين من عامر. إذ تبيّن أنّهم أشرفوا على تجارة المخدرات بين مصر وسورية ولبنان، واستعملوا البريد العسكري لشحنها، وأنّ عدداً كبيراً من العسكريين والإداريين المدنيين المصريين في سورية شاركوا في تجارات غير قانونية في سلع الكماليات المستوردة، ما حقّق لهم مداخيل مرتفعة.

وأمام هذا الواقع المرير، قلق السوريون وتولّد لديهم شعور بالنقص، وتزعزعت معنويات الجيش السوري ضباطاً وجنوداً، وتدهورت القيم العسكرية على المستوى المهني، وانحدرت المعايير الرفيعة التي كانت تطبع السلوك العسكري السوري. وانخفضت هيبة وسمعة صف الضباط السوريين بنظر جنودهم بسبب عمليات التطهير المتكرّرة التي أمرت بها دولة الوحدة. فتندّر الجنود حول خلفيات ضبّاطهم السياسية، وباتوا لا يأبهون باحتمال التأديب ولا يطيعون تماماً تعليمات ضباطهم. وانتشرت الوشاية وندرت الثقة وأخوّة السلاح. ولم يخلُ الأمر من مناوشات بالسلاح بين العسكر السوري والمصري في أنحاء مختلفة من سورية سقط فيها قتلى[20].

ولم تتوقّف الخطوات المصرية لإضعاف هيكلية الجيش السوري عند عمليات التطهير والتمصير، بل تمّ إلغاء نظام التجنيد الإجباري المعمول به، ما أضاع على سورية فرصة بناء احتياطي بشري من الشباب الذي يتلقّى تدريباً عسكرياً. كما ألغت مصر سلاح الجو السوري ليقتصر على الجيش المصري، ونُقلت الكلية العسكرية في حمص جزئياً، وكلية سلاح الجو في حلب كاملة، إلى مصر. وبعد ذلك لم يُقبل في هاتين الكليّتين إلاّ عدد رمزي من السوريين.

دكتاتورية عبدالناصر

قبل الوحدة مع مصر، كانت سورية لا تزال دولة ديمقراطية، رغم الانقلابات والفوضى، فقد كان الرأي العام يتوقّع دوماً أن تعود دولة المؤسسات بعد كل خضّة. إلا أن الوحدة مع مصر قضت على الديمقراطية السورية وكادت تنهي أمل قيامها مجدّداً.

20- روى معمّر لبناني من قرية كفرمشكي في البقاع ومقيم في كندا، للمؤلف، عن زيارة قام بها هذا المعمّر بالباص إلى دمشق عام 1960. وأثناء الرحلة شاغب جنديان مصريان كانا على متن الباص على الركّاب، فشكا الركاب هذين الجنديين لحاجز عسكري سوري قبل دمشق. فما كان من الجنود السوريين على الحاجز إلا أن أخرجوا المصريّن من الباص وأوسعوهما ضرباً وركلاً وكأنّهم يمارسون انتقاماً دفيناً ضد الحكم المصري.

وبعدما شابهت دمشق بيروت بديناميكية صحافتها وحياتها السياسية، والتنافس السياسي بين الأحزاب والشخصيات، زادت على جو المرح في الإعلام وفي لقاءات المواطنين، وبعدما كانت دمشق قلب العروبة النابض ومركزاً تراثياً هاماً للحضارة الإسلامية، يُحسب لها حساب، أصبحت عاصمة مغمورة لإقليم في دولة عاصمتها القاهرة. فقد غادرت السفارات دمشق، لتحطّ في القاهرة، وعومل أعضاء السلك الديبلوماسي السوري كمواطنين من الدرجة الثانية بعد السلك الديبلوماسي المصري، حيث ذهبت معظم التعيينات ومناصب السفراء في دولة الوحدة للمصريين مع قلّة قليلة من المناصب للسوريين.

في العام الأول للوحدة صمت كثيرون ممن عارضوا الوحدة أو طلبوا دراستها، ثم بدأوا يخرجون إلى العلن ويُسمعون صوتهم حول أمور تحدث ولا يمكن أن يُسكت عنها. وكان من بين المعارضين أقليات دينية ورجال أعمال ومؤمنون بالنظام الديمقراطي ويساريون.

وأصبحت سورية، في ظل الجمهورية العربية المتحدة، محكومة ليس بأقل من أربعة أجهزة أمنية واستخباراتية، فكان المواطن السوري محاطاً بجيش من العملاء والمخبرين في أوقات يقظته ونومه، بريده مراقب وهاتفه خاضع للتنصّت الأمني. وكثيراً ما كان مواطنون سوريون يكتشفون أنّ ثمّة ملفّاً تراكم عن تحركاتهم وأحاديثهم لدى الأجهزة الأمنية بدون علمهم. فتعرّض الآلاف للاعتقال ولفترات سجن طويلة. وعمد النظام إلى التصفية الجسدية بدون محاكمة لمعتقلين سياسيين، فاختفى أثرهم في السجون بعد جلسات تعذيب حتى الموت. وحتى الرئيس السابق لسورية شكري القوتلي، صديق مصر الحميم، شكا من الأجهزة الأمنية التي موّلتها ميزانية سريّة من الخزينة السورية والتي اخترقت كافة ثنايا المجتمع السوري وخلقت، حسب قوله، «نظاماً من القمع والهيمنة والظلم، تمكّن عبره قلّة من الرجال عملت في شبكات الأمن اتّهام أغلبية المجتمع بأنّها خائنة. وتمّكنت منظمات وهمية وأشخاص لا قيمة لهم من السيطرة على مراكز السلطة في البلاد».

ولم يكن المصريون وحدهم المسؤولين عن زرع هذا النظام في سورية، بل شاركهم عدد كبير من المسؤولين السوريين الفاسدين والوصوليين، حتى أنّ ثلاثة من الأجهزة الأمنية في سورية كانت بإدارة سوريين، فيما ارتبط الرابع بمكتب عبدالناصر. ويمكن أن يقال لصالح عبدالناصر إنّ الكثير من الممارسات السلبية كانت تمرّ دون علمه، وإنّ وهجه كبطل قومي عربي وزعيم وطني كبير جعله فوق شبهة الدكتاتورية، أو إنّ الذين ارتكبوا الخطايا في سورية كانوا أفراداً لم يدرِ بهم عبدالناصر الذي كان مقيماً في القاهرة بعيداً عن الساحة السورية، إلخ.

ولكن الحقيقة أنّ عبدالناصر كان يعلم بالقرارات التي سمحت بخلق نظام الرعب في سورية، وجاءت الخطوات التي اتّخذت لتمصير سورية بأمره مباشرة، ودفع أسلوبه الدكتاتوري في الحكم شعبيته في سورية إلى الانحدار.

ورغم ذلك فإنّ الشعب السوري في قرارة نفسه احتفظ بذكرى جميلة لعبدالناصر بطل السويس الذي رفع جبين العرب بوقوفه كعربي في مواجهة الاستعمار. حتى أنّ زياراته إلى سورية في سنوات الوحدة استمرّت بجذب ملايين السوريين المتشوقين لرؤيته، كما عانت سورية من ندم كبير، شعباً وأحزاباً، بعد الانفصال وبقيت عيونها تتطلّع إلى زعيم العرب الأسمر.

لقد جرى تعديل حكومي في أيلول 1960 عزّز صلاحيات السرّاج لتصبح سلطاته وصلاحياته بمستوى لم يسبقه إليه أحد في سورية. فقد أصبح رئيس المجلس التنفيذي في الإقليم السوري ووزير داخلية ووزير دولة، ثم حلّ مكان عامر كحاكم سورية الفعلي باسم عبدالناصر. فكان تعيين السرّاج في كافة هذه المناصب إذعاناً من عبدالناصر بالفشل في سورية حيث لم يبق أمامه للسيطرة على سورية سوى فرض الحكم البوليسي المباشر. فكانت نظرة السوريين إلى الوحدة تتدهور من سيئ إلى أسوأ، بدءاً بالحكم المصري المباشر وعملية تمصير سورية واستيطانها وتدمير الحريات المدنية. فلم يبق لمصر أصدقاء يُحسب لهم حساب. ولكن النظام البوليسي الذي فرضه عبدالناصر على سورية تقزّم أمام أكبر خطوة كان عبدالناصر يعدّ لها، وهي قوانين التحوّل الاشتراكي وتحويل سورية إلى محافظات منفصلة.

عندما صدرت القوانين الاشتراكية عام 1961، استقبلها السوريون بتحفّظ وسلبية لأنّ الرأي العام بات يعتبر دولة الوحدة غير عادلة تجاه سورية ومصالحها، ولن تكون القوانين الاشتراكية إلا كسابقاتها: أدوات في تمصير سورية وإضاعة هويتها الوطنية والهيمنة المصرية على ثرواتها. وكانت هذه القوانين من الأسباب المباشرة التي أودت بالوحدة (وسنعود إليها في الشطر الاقتصادي في نهاية الفصل). وعجّل في انهيار الوحدة قرار خطير اتّخذه عبدالناصر في آب 1961، قضى بتفتيت سورية وضمّها تماماً إلى مصر وإلغاء المجلسين التنفيذيين في الإقليمين. فبات عبدالناصر يحكم مصر وسورية من الآن فصاعداً بحكومة واحدة هي الحكومة المركزية في القاهرة. وتضمّن القرار تطبيق لامركزية إدارية في سورية قضى بتجزئتها إلى مناطق ترتبط كل منها بالقاهرة مباشرة دون أي تواصل مع المناطق الإدارية الأخرى في سورية، ولكل منطقة عاصمتها وموازنتها وضرائبها ومجلسها الإداري برئاسة محافظ يعيّنه

عبدالناصر مباشرة، مع مجلس محلي ينضوي أعضاؤه في الاتحاد القومي عبر هرمية تصاعدية يرأسها عبدالناصر نفسه. وكان السوريون قد عانوا الأمرّين من الانتداب الفرنسي وسياسة «فرّق تسد» التي حاولت خلق دويلات طائفية لتمزيق سورية. فلم تختلف الخطة المصرية بنظرهم عما حاول الفرنسيون تحقيقه سابقاً، لا بل رأوا فيها ضربة قاضية لبلدهم، فتصبح سورية مجموعة محافظات لا هوية لها ترتبط مباشرة بحكم خارجي وإن كان عربيّاً.

وقبل حلّ المجلس التنفيذي السوري، أزاح عبدالناصر السرّاج الذي كان رجله الأول في سورية من مناصبه العليا ومن سيطرته على أجهزة المخابرات، على أن يحضر السرّاج إلى القاهرة ليعيّنه نائباً لرئيس الجمهورية هناك. ولكن عبدالناصر ألحق قرار عزل السرّاج بإرسال عبدالحكيم عامر إلى دمشق ليكون هو الحاكم الفعلي لسورية. فأغضب هذا الأمر السرّاج الذي لم يتماشَ مع هذه اللعبة وبقي في دمشق، ليبدأ صراع مرير بين الرجلين خاصة على الأجهزة الأمنية التي يقودها السرّاج، ما خلق حالاً من الفوضى فاقمه قيام عامر بحملة تطهير ضد رجال السرّاج في هذه الأجهزة. هذا الصراع بالذات هو الذي أغفل أعين قوى الأمن، وخلق فرصة للضباط السوريين للتحرّك ضد الوحدة كما سنرى في الفصل التالي. فقد وصل التأزّم بين بيروقراطية الجيشين المصري والسوري إلى ذروته.

الاقتصاد السوري في دولة الوحدة

جلبت الوحدة فوائد اقتصادية لسورية، ولكن تراكم الأخطاء والسلبيات محا أي مفعول إيجابي اقتصادي. لقد امتدّ أثر الوحدة إلى سائر قطاعات الاقتصاد السوري والسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية في البلاد، وصولاً إلى محاولة فرض الدولة الاشتراكية من فوق عام 1961. وخلال ثلاث سنوات من الوحدة (1957-1960) انخفض الدخل الفردي في سورية بنسبة 22 بالمئة بالأسعار الثابتة وهبطت الصادرات بنسبة 25 بالمئة، وارتفعت الواردات بالنسبة نفسها في حين كان تضخّم العملة يُضعف القدرة الشرائية لدى السوريين. وكانت لتدهور الاقتصاد أسباب هيكلية سنأتي على ذكرها.

1. الإصلاحات الزراعية

في أيلول 1958 أقرّت دولة الوحدة قوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية في سورية. وكان «حزب البعث» قد أعدّ مشروع هذه القوانين في فترة سابقة. فكانت

هذه القوانين عملاً إصلاحياً هاماً قامت به دولة الوحدة في سورية وحلماً سورياً لم تحقّقه الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال[21]. وجاءت هذه الإصلاحات بعد سنوات من القحط والجفاف أفقرت المزارعين ودفعت الآلاف للهجرة إلى المدن السورية وإلى العمل في لبنان لتحاشي المجاعة والأوبئة. كما جاءت الإصلاحات في فترة شكا الناس فيها من فساد موظفي الدولة وتقاعسهم عن مساعدة المتضررين وسوء إدارة توزيع السماد والعلف.

ولحسن حظ الفلاحين كان قانون العلاقات الزراعية من صلاحيات وزارة الزراعة التي يرأسها بعثي. فعملت الوزارة وسعها للتطبيق الفوري والكامل لهذا القانون ما أحدث تقدّماً هائلاً في قطاع الزراعة وفي أوضاع الفلاحين ومستوى معيشتهم من حيث حصص المزارع وملكية الأرض والعقود المكتوبة والمسجّلة، ومنع كبار الملاكين من أي إجراء تعسفي بحق المزارعين ومنع استعباد الفلاحين عبر عقود أبدية، وحق تنظيم العمال وحقوق وواجبات الفلاحين وأصحاب الأراضي، إلخ[22]. ولكن عبدالناصر تدخّل ومنع الفلاحين في سورية من تأسيس نقابات عمالية، كما تمكّن ملاكو الأراضي من استغلال ثغرات في القانون لطرد المزارعين، وواصل الكثيرون من الفلاحين، أحياناً عن جهل، العمل بعقود شفهية وشروط مجحفة بعيداً عن القانون. كما أنّ المشير عامر، الذي أصبح حاكم سورية عام 1959، مارس التعسّف في تطبيق القوانين الزراعية فطمأن الملاكين وحسّن من أوضاعهم تجاه الفلاحين. في حين أنّ بعض كبار الفلاحين خافوا من مفاعيل القوانين وتوقفوا عن الاستثمار في الأراضي فبارت، وانخفض الإنتاج الزراعي.

وأسّست الدولة تعاونيات زراعية نجحت نجاحاً باهراً واستفاد المزارعون المشاركون فيها وأصبحوا من مؤيدي عبدالناصر والوحدة بين البلدين لأنّ ذلك جلب لهم الخير والربح. كما أنّ الاصلاح الزراعي أفاد خاصة المزارعين في مناطق الجزيرة وضفاف نهر الفرات وسهل حوران، التي أصبحت ناصرية الهوى. وأضعف الإصلاح الزراعي النفوذ السياسي للإقطاع وكبار الملاكين إلا أنّ هدف توزيع الأراضي على صغار الفلاحين باء بالفشل لأنّ الدولة باعت الأرض بسعر منخفض للفلاح على أن يقسّط المبلغ خلال 40 سنة وبعد ذلك يُسلّم صك

21- Bichara Khader, «Propriété agricole et réforme agraire en Syrie», *Civilisations*, vol. 25, n°. 1-2, 1975, pp. 62-83.

22- Bichara Khader, «Réforme agraire en Syrie», *Revue Française d'Études Politiques Méditerranéennes*, vol. 7/8, 1975, pp. 74-86.

الأرض. ولكن معظم الفلاحين كانوا في وضع مزر غير قادر على تسديد ثمن الأرض على ضآلته أو على شراء سماد وبذار ومعدات لزرعها، فاستسلم الكثيرون لمشيئة الملاك السابق لتأمين معيشتهم واستغل هذا الأخير الوضع لمصلحته.

وكان على الدولة أن تُصلح الأراضي عبر تجفيف المستنقعات وتوفير مياه الريّ، بعد الملاحقة المتواصلة من أكرم الحوراني خلال السنوات السابقة ومجهود خالد العظم ما ألزم أي حكومة في سورية[23]. وكانت سورية قد وقّعت معاهدات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي عام 1957 قبل عام من الوحدة مع مصر، من أهدافها تنفيذ مشروع الغاب في وادي العاصي وبناء السدود على نهر الفرات. وإذ بوشر العمل في مشروع الغاب وقدّم السوفيات تقريراً مفصّلاً عن نهر الفرات والسدود المقترحة من 12 مجلّداً عام 1960، لم تتحمّس مصر للعمل مع السوفيات في وقت لم تكن فيه على علاقة جيّدة مع موسكو وتعتبر نفسها حصناً ضد الشيوعية. ولذلك استبدل الاتفاق مع السوفيات باتفاق مع ألمانيا الغربية لتنفيذ سدّ الفرات عام 1961. ولكن فشل الوحدة المصرية السورية في ذلك العام عطّل الاتفاق مع ألمانيا الغربية.

كان السوريون قلقين من أنّ مصر تسعى إلى تنفيذ السدّ ومشاريع الري وإصلاح الأراضي في منطقة الجزيرة بغية توطين ملايين الفلاحين المصريين في تلك المنطقة الغنية من سورية، حيث نوقش موضوع توطين المصريين في سورية منذ العام الأوّل للوحدة. ففي آذار 1958، نشرت مجلة «بنك مصر» الفصلية دراسة عن اقتصاد الدولة الاندماجية الجديدة وعن ميّزات سورية ومصر، خلصت إلى أنّ ميزات سورية هي التخصّص في الزراعة وميزات مصر في الصناعة، وأنّ انتقال الفلاحين من مصر إلى سورية سيخفّف الضغط السكاني عن مصر ويكفل الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية في سورية، ما يوفّر أمناً غذائياً لكامل الجمهورية العربية المتحدة. فأقلقت هذه الأفكار رجال الأعمال السوريين وخاصة الصناعيين الذين رأوا في نصح بنك مصر بأن تصبح سورية دولة زراعية إجحافاً بسورية وبقدراتها الصناعية[24]. فزادت استثمارات القطاع الخاص السوري في الصناعة خلال سنوات الوحدة «لمنع الجهود المصرية من تخريب الصناعة السورية». أما في مصر، فقد رحّب رجال الأعمال المصريون

23- Françoise Métral, «Le monde rural syrien à l'ére des réformes, 1958-1978», *La Syrie d'aujourd'hui*, dir. André Raymond, Paris, Éditions de CNRS, 1980, pp. 297-324.

24- «The Meaning of the United Arab republic», *World Today*, vol. 14, n°. 3, March 1958, pp. 93-101.

وخبراء الاقتصاد في الدولة المصرية بتحويل سورية إلى بلدٍ زراعي، وأن تصبح سورية سوقاً للسلع الصناعية المصرية.

2. علاقة اقتصادية تبعية

كان التشخيص المصري لاقتصاد دولة الوحدة سطحيّاً من ناحية علم الاقتصاد البحت[25]. إذ إنّ تشخيصاً صحيحاً للاقتصادين سيكتشف أنّ فرص التكامل بينهما كانت ضئيلة جدّاً، لأنّ الاقتصاد المصري كان مركزيّاً ويتطوّر باتجاه خاص به، فيما كان الاقتصاد السوري يشبه كثيراً اقتصاد لبنان من حيث انتشار المبادرة الفردية والنمط الليبرالي وسطوة رجال الأعمال. وفي حين فرضت مصر على سورية سياسات اقتصادية كان وقع معظمها سلبيّاً، لم تستطع لجم جماح رجال الأعمال المصريين الكبار الذين ضغطوا لتحقيق الوحدة لأنّهم رأوا في سورية بقرة حلوباً، فاستغلّوها لمصالحهم دون رادع فعلي أو اعتبار لصحّة الاقتصاد السوري.

كما كان على التشخيص الصحيح أن يدرس الدورة الاقتصادية السورية وارتباطها باقتصاديات الدول المجاورة حيث كانت دول لبنان والأردن والعراق تشارك سورية في علاقات اقتصادية تراكمت بشكل طبيعي عبر السنين، فارتاح تجار هذه البلاد إلى البضائع والخدمات المتبادلة، واستقرّ الطلب على أنواع معينة من البضائع السورية، على بساطتها. ولكن دخول مصر على خط علاقة سورية مع محيطها ساهم في تدهور البنية الاقتصادية السورية. وفي وقت كانت التجارة سالكة مع الأردن والجزيرة العربية والعراق، مهما كانت الظروف السياسية، فرضت الحرب الباردة بين عبدالناصر وخصومه في الأردن والعراق والسعودية حواجز أمام التجارة السورية بعدما أصبحت إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة. فتراجعت الصادرات السورية إلى العراق والأردن والسعودية والكويت بنسبة 48 بالمئة عام 1961 مقارنة بالعام 1956. كما تراجعت الواردات بنسبة 26 بالمئة في الفترة نفسها. وعوّض التجار السوريون عن تراجع تجارتهم بعمليات تهريب البضائع عبر الحدود إلى الدول المجاورة. ولم يقتصر التهريب على البضائع، بل هرّب عدد كبير من رجال الأعمال رساميلهم بعيداً عن الجو الاقتصادي المتدهور والقوانين الاشتراكية، ولجأوا خاصة إلى لبنان حيث افتتحوا شركات

25- Ragaei El-Mallakh, «Economic Integration in the United Arab Republic: a study in resource development», *Land Economics*, vol. 36, n°. 3, 1960, pp. 252-265.

ومصانع.

ورغم أنّ التبادل التجاري السوري مع مصر ارتفع بدرجة كبيرة، إلا أنّه انطبع بعلاقة تبعية محت الفائض التجاري السوري مع مصر. فكانت سورية تصدّر المواد الأولية إلى مصر، في حين كانت مصر تصدّر البضائع المصنّعة وخاصة النسيج إلى سورية. وأكّد هذا المنحى تقرير أعدّته وزارة التخطيط في الحكومة المركزية عام 1961، ذكر أنّ 80 بالمئة من صادرات سورية إلى مصر كانت أغذية ومواد أولية، وأنّ 75 بالمئة من صادرات مصر إلى سورية كانت بضائع صناعية. كما لحق الإجحاف باقتصاد سورية جراء تمتّع مصر بكافة صلاحيات دولة الوحدة. فقد أُجبرت سورية على فتح أسواقها تماماً أمام البضائع المصرية في حين وُضعت عراقيل أمام البضائع السورية كي لا تخترق السوق المصري. وعلى سبيل المثال، تمتّعت البضائع المصرية بإعفاء كامل من الضرائب والرسوم الجمركية في سورية في حين فُرضت ضريبة بنسبة 7 بالمئة ورسم جمركي بنسبة 1.5 بالمئة على البضائع السورية التي تدخل مصر. وحتى عندما كانت البضائع السورية تصل إلى السوق المصري، تُفرض عليها ضريبة مبيع أسوة بسلع مصرية مشابهة، في حين أُعفيت السلع المصرية من ضريبة المبيع في سورية. وأجبرت مصر سورية أن تشتري كميات كبيرة من المواد من مصر أو عبر مصر وليس من بلد آخر مهما اختلف السعر. وكانت النتيجة أنّ مصر احتكرت السوق السورية واستفادت من عوائد الضرائب والرسوم المفروضة على سورية، واحتفظت لنفسها بكافة الرسوم والقومسيونات وفروق الأسعار على البضائع التي تدخل الجمهورية العربية المتحدة والمتّجهة إلى سورية.

وبسبب السلطة الاحتكارية التي مارستها مصر، فقد مُنعت سورية من استيراد مواد تحتاجها، وأُجبرت المصانع السورية على الانتظار طويلاً لكي تتمكّن المصانع المصرية من توفير طلباتها من مواد صناعية كالمعادن، كان باستطاعة سورية أن تشتريها بسرعة وبكلفة أقل من دول أخرى. هذا الاحتكار للسوق السوري فرض أيضاً التأخير والإبطاء في تنفيذ مشاريع الإعمار والبنية التحتية في سورية. كما فرضت مصر قيوداً على التبادل التجاري بين سورية والاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، ما خفّض من حجم هذا التبادل. وفيما عقدت مصر مجموعة اتفاقات تجارية مع عدّة دول باسم الجمهورية العربية المتحدة، لم يُسمح لسورية المشاركة في هذه الاتفاقات، فكان تصرّف مصر نفعياً على أساس أنّ «ما هو لي يبقى لي وحدي وما هو لك يصبح لك ولي».

شرح خليل كلاس وزير الاقتصاد السوري في السنتين الأوليين للوحدة أنّ سورية أُجبرت

على بيع القطن إلى فرنسا وألمانيا الغربية عبر اتفاق تشتري بموجبه مفوضية القطن المصرية هذا القطن بعملة مصرية ثم تقبض ثمنه بالعملة الصعبة من هاتين الدولتين، ما يشبع الخزينة المصرية بعملات أجنبية ويحرم سورية. وكثيراً ما كانت سورية تدفع رسوماً إضافية على بضائع مستوردة عبر مصر أو من مصر مباشرة، ما غذّى صندوق دعم الصادرات المصري وما سمح لمصر بدعم بضائع مصرية تدخل سورية بأسعار أقل من مثيلاتها السورية، فتنافسها في سوقها. وكانت مصانع سورية تحتاج إلى أصابع غزل القطن، فكانت تشتريها من مصر بأسعار فاقت السعر المتوفّر من دول أخرى، ما كان يزيد من كلفة النسيج السوري مقارنة بالنسيج المصري في الأسواق العربية. وكانت النتيجة أنّ إنتاج هذه المصانع تراجع وأصبحت تعمل دون سقف قدرتها الكاملة بكثير، في حين كانت المصانع المصرية تنتج كميّات كبيرة وتصدّر فائض النسيج إلى السوق السورية. ورغم ذلك، فقد استطاعت بعض مصنوعات النسيج السورية المتخصصة -خيوط ذهبية وفضية وستائر وشراشف وحرامات- اختراق السوق المصري وتحقيق مبيعات، كما أنّ الوحدة بين البلدين سمحت للسوريين أن يأتوا إلى القاهرة والإسكندرية ويفتتحوا مصالح تجارية.

وكان الإنفاق الإداري في دولة الوحدة في إقليمها السوري مرتفعاً جدّاً قياساً إلى هذا الإنفاق قبل الوحدة. حتى استهلكت كلفة رواتب الخبراء المصريين ونفقات جهاز المخابرات وقوى الأمن الداخلي والأمن العام نسبة 58 بالمئة من كامل النفقات العامة السورية عام 1958. كما احتسبت كلفة تمويل انتفاضة الموصل في العراق من احتياطيّ سورية النقدي. ومع ازدياد حجم القطاع العام، باتت سورية تشكو من تضخّم بيروقراطي غير مسبوق، التهم نفقات الخزينة لتصبح الدولة ربّ العمل الأكبر في البلاد. فتضاعفت النفقات بنسبة مئة بالمئة من 1957 إلى 1961 وتفاقم عجز الموازنة عاماً بعد عام. وباتت الحكومة تلجأ إلى المصرف المركزي لتأمين المال ليس للاستثمار فقط بل أيضاً من أجل النفقات الجارية.

3. القطاع المصرفي والنقد

عمد المصريون، كما سبقت الإشارة، إلى خطوات ألحقت الأذى باحتياطيّ سورية من العملات الصعبة التي كانت ضئيلة على أي حال بسبب تراجع التجارة الخارجية ومواسم الجفاف.

فقد دخلت سورية كميات ضخمة من العملة المصرية لاستبدالها بالعملات الصعبة،

دون أن يكون ثمّة سبب اقتصادي لهذا التصرّف سوى الاستفادة من فرق العملة وامتصاص قدرات سورية النقدية[26]. وكان هذا العمل السلبي ظاهراً للعيان. فقد كان يحق لكل مصري يزور سورية أن يحوّل 50 جنيهاً بالسعر الرسمي التفضيلي (9-10 ليرات سورية) للجنيه الواحد (مقارنة بسعر السوق وهو 6-7 جنيهات). فكانت البواخر تصل باستمرار إلى اللاذقية حاملة آلاف المصريين الذين كانوا يحوّلون ما يحملونه من عملة مصرية ويشترون من الأسواق السورية بضائع فاخرة مستوردة بالعملة الصعبة كالأدوية والعطورات والمشروبات ومنتجات النايلون والأدوات الكهربائية، ويعودون بها إلى مصر. وتكرّر هذا الأمر أسبوعاً بعد أسبوع فأفرغ سورية من العملة الصعبة وأوقع الشركات والمصانع في عجز تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد البضائع والمعدّات. وقد ساهم عدم توفّر العملات الصعبة في تأخير تنفيذ مشاريع عمرانية وبنية تحتية لعدم توفّر المواد التي يجب استيرادها من أوروبا بالعملة الصعبة. وخفّف من وقع هذا الأمر أنّ التجار السوريين حملوا فائض الجنيهات المصرية لديهم إلى السوق السوداء في مصر وأبدلوها بدورهم بدولارات وعملات صعبة.

وسمحت دولة الوحدة للمصارف المصرية، وخاصة بنك مصر وبنك القاهرة، العمل بحرية في سورية، فيما مُنعت المصارف السورية من العمل في مصر. فافتتح بنك مصر 11 فرعاً في سورية وقدّم خدمات مصرفية في منطقة الجزيرة حيث أقرض المال لكبار الرأسماليين الذين استعملوه لإقراض صغار المزارعين بفوائد مرتفعة. ولم توظّف المصارف المصرية أي رساميل في الاقتصاد السوري بل سعت إلى فرض هيمنتها عبر استعمال الرأسمال السوري (على طريقة سقي اللحم من مَرَقه). فقد فرض مرسوم من الجمهورية العربية المتحدة على الإدارة العامة في سورية أن تودع أموالها في بنك مصر، وأودعت إدارات الدولة في سورية مبلغ 33 مليون ليرة سورية في هذا المصرف المصري الخاص الذي استعمل هذه الودائع لتمويل محصول القطن في سورية وتأسيس شركة تستلم القطن وتبيعه، فحقّق أرباحاً.

في مطلع 1961، فرضت مصر قيوداً على تصريف العملة السورية، وعلى سوق القطع في سورية تمهيداً لتطبيق اعتماد عملة موحّدة، معطّلة بذلك كافة القوانين النقدية التي بُني عليها النظام النقدي السوري. وإذ اعتقد المسؤولون في مصر أنّ هذه الإجراءات ستوقف نزيف

26- Edmund Asfour, *Syria: Development and Monetary Policy*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1959.

الرساميل وتثبّت سعر صرف الليرة السورية، إلا أنّهم لم يستشيروا السلطات النقدية السورية. وكانت نتيجة الإجراءات تعميق تبعية الاقتصاد السوري لمصر، وتفاقم نزيف الرساميل من سورية. حيث غادر أصحاب الرساميل سورية ليستثمروا أموالهم في دول عربية أخرى وفي أفريقيا، كم غادر أصحاب رساميل عرب سورية وقد شاهدوا أن رجال الأعمال من أبناء البلد يغادرونها. وبعيداً عن ضبط سوق القطع، فقد أدّت الإجراءات المصرية إلى حرمان سورية من العملات الصعبة، ذلك أنّ الحال السابق كان يسمح على الأقل للمصرف المركزي الحصول على العملات من السوق الحرّة، فأخافت الإجراءات أصحاب العملات وجرّتهم إلى السوق السوداء وللهرب إلى الخارج.

في آذار 1961، تأسّست مؤسسة اقتصادية عامة بملكية جزئية للمصارف المصرية، فاعترضت السلطات الاقتصادية والمالية في سورية لأنّ قانون التأميم سمح لهذه المؤسسة بامتلاك حتى 35 بالمئة من كل مصرف في سورية. كما سمح القانون لهذه المؤسسة شراء أي شركة أو مصنع في سورية، ما أثار الذعر في قلوب رجال الأعمال السوريين بأنّ مصالحهم وشركاتهم باتت واقعة تحت خطر التمصير، وأنّ تأميم بنك مصر عام 1960، صاحب حصّة الأسد في هذه المؤسسة، كان يعني تعرّض شركاتهم للتأميم أيضاً.

4. المراسيم الاشتراكية

لم تكن آثار الوحدة على الاقتصاد كلّها سلبيات. إذ إضافة إلى فوائد الإصلاح الزراعي التي أشرنا إليها، استفادت سورية من خطة اقتصادية خمسية (1960-1965) ساهمت فيها مصر بقيمة 36٪ من استثماراتها. وأُعدّت دراسات من ضمن هذه الخطة عن الثروة المعدنية والنفطية في سورية وتأسّست مصانع جديدة، وبوشر ببناء سكة حديد اللاذقية – القامشلي، وبدأت مشاريع عدّة للري وإصلاح الأراضي إضافة إلى مشروع الغاب. ولكن العقَبَة كانت في التنفيذ إذ إنّ نسبة تنفيذ المشاريع حسب الخطة لم تبلغ أكثر من 50٪ في العامين 1959 و1960، بسبب شحّ الموارد المالية وسوء تقدير كلفة الإنفاق التي فاقت عند التنفيذ ما كان مرسوماً له في الخطّة، ولوحظ أنّ الإنفاق ركّز على مشاريع لا يُستفاد منها إلا بعد سنوات ولم يطلق ما يكفي من خدمات اجتماعية وصحيّة وتربوية آنية يستفيد منها المواطنون فوراً.

في تموز 1961، أصدر عبدالناصر مراسيم اشتراكية لتطبيقها في سورية، تضمّنت تأميماً كاملاً للمصارف وشركات التأمين وثلاثة مصانع وتأميماً جزئياً لـ24 مصنعاً. كما تضمّنت

تطبيق نظام ضرائبي تصاعدي ووضع سقف لرواتب رؤساء الشركات ومدرائها وتخصيص نسبة 25 بالمئة من أرباح الشركات لتوزّع على العمّال، ومنح العمال مقاعد في مجالس إدارات الشركات كشركاء في الإنتاج. وهدفت مراسيم التأميم إلى تعزيز دور الدولة في الاقتصاد ووضع الشأن الاجتماعي للسكان على قدم المساواة مع الشأن الاقتصادي. ولكن وقع تطبيق التأميمات على سورية كان أكثر سلبية من وقعه على مصر:

- ففي الحالة المصرية كان أصحاب معظم الشركات المؤممة أجانب (أوروبيين ولبنانيين وجنسيات أخرى) ومعظمهم لا يحمل الهوية المصرية. أمّا في سورية فقد تأذّى 17 ألف صاحب عمل سوري من أبناء البلاد، عمل معظمهم منذ مرحلة الانتداب الفرنسي وبشقاء الروح لخلق رأسمال وطني ضروري لنهضة البلاد.
- كما أثّرت التأميمات على الإنتاجية السورية، ذلك أنّ الإنتاج في الشركات المؤمّمة هبط خلال فترة زمنية قصيرة وارتفعت الكلفة.
- وارتكبت الإدارة المصرية خطأً فادحاً في تعيين عسكريين في مناصب إدارية في الشركات والمصانع السورية، دون أن تكون لهؤلاء أي خبرة أو معرفة بشؤون الصناعة والعمل التجاري والاقتصادي. فتدهورت الثقة بهذه الشركات وتراجع معدّل الاستثمار وزادت الإقفالات والإفلاسات.
- وكان ثمّة 33 مشروعاً اقتصادياً قيد التنفيذ في سورية وفّرت 20 ألف فرصة عمل، ولكن رجال الأعمال السوريين تراجعوا عن الخوض في المشاريع الجديدة خوفاً من أن تؤمم.
- ووصل الوقع السلبي للتأميم إلى شركات التسويق، حيث تراكمت البضائع لدى المصانع والشركات ولم تصل إلى السوق. ورغم اعتناق البعث لمبادئ الاشتراكية، إلا أنّ الحزب انتقد التأميم وأسلوب الاشتراكية المصرية ضمنيّاً، لأنّها خلقت جيشاً من البيروقراطية، واتبعت سياسة غير موفقة لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتعثّر في البلاد.

5. ضرب الطبقة العاملة

كانت الطبقة العاملة السورية قد وعت لحقوقها منذ زمن الانتداب، وانتظمت باكراً في نقابات واتحادات. فرأت في مراسيم التأميم والاشتراكية محاولة لمنعها عن العمل المطلبي

المباشر، كحق الانتظام في نقابات والحد الأدنى للأجور وحق الإضراب والحوافز الاجتماعية. فجاءت المراسيم لتقول للعمال إنّ مشاكلهم يمكن حلّها من فوق، عبر شراكة العمال في الأرباح وفي الإدارة. وكان هدف عبدالناصر دمج فعاليات الطبقة العاملة في سورية ونقاباتها في الاتحاد الاشتراكي العربي كما هي الحال في مصر، لتصبح أداة بيد النظام. فمنح القانون 91 الدولة الحق في تنظيم الطبقة العاملة كما تراه مناسباً، وكان هذا الأمر محل اعتراض واسع لأنّ عضوية النقابات تطلّبت موافقة من الاتحاد الاشتراكي العربي، فاستطاع النظام اختراق النقابات بأعداد كبيرة من عملائه.

أمّا «حزب البعث» الذي كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من حصّته، فقد عمل ليسيطر أيضاً على القوى العاملة. ولهذه الغاية، شنّت الوزارة حملة ضد النقابات والتنظيمات العمّالية التي لا توالي البعث، وألغت ترخيص اتحادين عمّاليين لشبهة باهتة حول وقوعهما تحت نفوذ شيوعي. وتدخّلت الوزارة في انتخابات النقابات أو دعت إلى انتخابات عمّالية عندما لم يرق لها الذين فازوا عبر الانتخاب. وحتى في الترشيح، استطاع البعث أن يمنع ترشيح أي شخص غير مرضي عنه. وكانت المهزلة في انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام في أيلول 1958، التي خاضها البعث ضد لائحة مستقلة. ورغم منع البعث 36 نقابة غير بعثية عن التصويت فازت لائحة الحزب بفارق 24 صوتاً فقط. واستغلّ البعث حركة التأميمات وازدياد حجم القطاع العام لتنظيم الموظفين في نقابات تتبع له. وهكذا في أوائل الستينات كان في سورية اتحاد عمالي واحد، اختار عدد من النقابات عدم الانضواء في عضويته.

وكانت حقوق العمّال تتآكل باستمرار. إذ بعد أسبوعين من ولادة الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، ألغي حق الإضراب في سورية، وتزايد إهمال حق العامل في منع الصرف التعسّفي من العمل. ورغم أنّ قانون العمل في جمهورية الوحدة اختيرت بنوده من قوانين العمل العصرية في البلدين، إلا أنّه كان خطوة إلى الوراء، مقارنة بالقانون الذي كان سائداً في سورية. فقد أعطى القانون الجديد الدولة سلطة أوسع على النقابات وعلى العمال من القانون السوري السابق، ومنع حق الإضراب وفرض عقوبات تأديبية عديدة، مستوحاة من القانون المصري، على العمال، معظمها لصالح ربّ العمل كما كان معمولاً به في مصر وليس اعتيادياً في سورية. وحتى الحد الأدنى للأجور الذي كان موضع اتفاق بين اللجان العمالية وأرباب العمل في سورية أصبح حكراً على قرار حكومي تحت القانون الجديد، ما عطّل المهمّة الأساسية لدور النقابات. كما أنّ حوافز الحالة المرضيّة والتعويض تراجعت بموجب القانون الجديد

مقارنة بالقانون السوري. ولكن هذا النقص تمّ تعويضه بقانون 92 للضمان الاجتماعي الذي نصّ على سلسلة فوائد للعمال في حال المرض أو الأذى الجسدي أثناء العمل وحق العامل بالتعويض المناسب، ولو أن بنود هذا القانون لم تُطبّق تماماً.

في كانون الثاني 1960، اجتمع ممثلو أكثر من 300 نقابة عمالية في مؤتمر في دمشق ووجّهوا نداءً إلى عبدالناصر للسماح بعودة حقوق النقابات، كالإضراب والتنظيم ومنع الصرف التعسّفي وتعديل قانون العمل ليكون أكثر إنصافاً للعمال وإنهاء الهيمنة البشعة للاتحاد الاشتراكي العربي على العمل النقابي، والسماح برفع الحد الأدنى للأجور بمعدّل 10 بالمئة. وكان رد النظام اعتقال عدد من المشاركين في هذا المؤتمر. فاستقالت اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام (والتي اختار البعث أعضاءها عام 1958)، احتجاجاً على اعتقال المؤتمرين، وكان ذلك مؤشراً إضافياً إلى تراجع تعاون البعث مع عبدالناصر في شؤون العمال. وعمد المشير عامر إلى تعيين لجنة تنفيذية جديدة ما جعل الاتحاد العمالي العام أكثر التصاقاً بالاتحاد الاشتراكي العربي. وأصبح أعضاء الهيئة التنفيذية أدوات في أيدي النظام، يعملون في الشؤون السياسية العربية والدولية ويشاركون في مؤتمرات دعم النظام، فأهملوا شؤون العمل وتركوا العمال فريسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وسيكون لهؤلاء دور سلبي بعد الانفصال.

الفصل السادس

دولة الانفصال

الانفصال

حرص نظام الجمهورية العربية المتحدة على تطهير الجيش والقوى المسلحة في سورية من الحزبيين واليساريين. ولكن الخطر أتى من عناصر غير مسيّسة لم يكترث النظام ليمينيّتها وميولها المحافظة، فتسلّلت من خلالها دول عربية مناهضة لعبدالناصر[1] لزعزعة حكمه في سورية. وكان من هذه العناصر بعض الضباط الذين لم تطلْهم عملية التطهير ويحتلّون مناصب إدارية ولكنّها حساسة في «الجيش الأول». أحدهم عبدالكريم النحلاوي مدير إدارة شؤون الضباط، وفايز الرفاعي قائد مدرّعات في القابون، ومهيب الهندي قائد اللواء الأول مشاة في قَطَنة وحيدر الكزبري آمر لواء قوى البادية (الهجّانة السورية) ومحمد منصور آمر المنطقة الساحلية، وغيرهم من الضباط. هؤلاء قاموا بانقلاب عسكري انتهى بانفصال مصر عن سورية. ومن المفارقات أنّ مأمون الكزبري الذي كان من أكبر الفائزين في انتخابات الاتحاد القومي التي رتّبها عبدالناصر، أصبح من أبرز قادة الانفصال وأول رئيس حكومة انفصالية.

في فجر 28 أيلول 1961، تحرّكت مجموعة من الضباط السوريين بقيادة النحلاوي، مدعومة من الأردن والسعودية للسيطرة على دمشق[2]. وأعلنت المجموعة هدفاً محدوداً لتحرّكها هو

1- Malcolm Kerr, *The Arab Cold War Gamal Abd al-Nasir and his Rivals, 1958 - 1970*, pp. 27-41.

2- Patrick Seale, «The break-up of the United Arab Republic», *World Today*, vol. 17, no. 11, November 1961, pp. 471 – 479.

تحقيق الحكم الذاتي لسورية ضمن الجمهورية العربية المتحدة. ولم يرضخ عبدالناصر لمطالب الانقلابيين، ونظر إلى الأمر على أنّه عصيان عسكري محلّي يجب قمعه. ولكنّه أساء تقدير حجم التحرّك الذي تطوّرت مفاعيله خلال ساعات.

صبيحة اليوم الأول قام قائد المجموعة النحلاوي ومعه ضابط في سلاح الجو هو موفّق عصاصا بمفاوضة المشير عامر في مركز قيادة الجيش في دمشق حول مطالب التحرّك بحضور قائد «الجيش الأول» (السوري) والوزراء السوريين في الحكومة المركزية. وبدا أنّ الاجتماع أسفر عن نتيجة جيّدة وعن تخفيض سقف الانقلابيين وهو الحكم الذاتي، ووافق عامر على تحسين أوضاع الضباط الحياتية فوضع الطرفان نصّ اتفاق. ولكن عامر طلب التريّث ريثما يحظى بموافقة عبدالناصر، فأجّل التوقيع على نص الاتفاق. أمّا في القاهرة فقد كان عبدالناصر يستشيط غضباً ولم يكن في صدد الموافقة على أي طلب، بل أصدر أمراً للجيش بالزحف على دمشق وقمع العصاة. لقد كان الأجدر أن يُفسح المجال للمفاوضات التي يقودها عامر، إلا أنّ معلوماته في ذلك اليوم كانت أنّ حركة العصيان اقتصرت على دمشق. فكان قرار عبدالناصر إرسال قوّة لقمع العاصين يعكس حساباته عن حجم الأزمة في سورية والتي كانت غير دقيقة. إذ إنّ أحداً لم يلبّ أمره بالزحف على دمشق، ولم يحصل أي عمل ضد الانقلابيين، بل أعلنت وحدات عسكرية في حلب واللاذقية دعمها لتحرّك دمشق. فما أن أُنزلت أوّل دفعة من الحملة المصرية قوامها 120 جندياً حتى وجدت نفسها مطوّقة من أفراد الجيش السوري. وكان عدم تجاوب الجيش لأمره بالزحف على دمشق ونبأ القبض على تباشير القوة المصرية المنقولة بحراً كافيين ليدرك عبدالناصر حجم الكارثة. فأمر القوة المنقولة بحراً بالعودة إلى مصر، وأعلن أنّه لن يستعمل القوّة العسكرية لحماية الوحدة مع سورية[3].

خلال 24 ساعة من الانقلاب عاد المشير عامر ومعه عدد من المسؤولين من دمشق على متن طائرة إلى القاهرة. وأصدر الانفصاليون عدداً من البيانات بعضها تبريري كالبيان 9 الذي أعلن تفاصيل الاتفاق مع عامر الذي رفضه عبدالناصر، والبيان رقم 12 الذي أعلن ترحيل عامر وجمال فيصل (قائد الجيش الأول وهو سوري) وكبار المسؤولين من

3- «Syria breaks from the United Arab Republic», *Middle Eastern Affairs*, vol. 12, n°. 9, November 1961, pp. 269 – 278. Includes Nasser's statement in September 1961.

مصريين وسوريين أبقوا على ولائهم لدولة الوحدة. ثم أعلنت مجموعة النحلاوي إنهاء الوحدة مع مصر والعودة إلى اسم سورية السابق «الجمهورية السورية». ولإثبات ولاء الانفصاليين للعروبة، تم تعديل الاسم ليصبح «الجمهورية العربية السورية». وحصلت حركة معاكسة حيث أخذ الموظفون والعسكريون ورجال الأعمال السوريون يعودون من مصر إلى سورية.

كانت خلفية مجموعة النحلاوي يمينية لا همّ إصلاحياً لديها، مدعومة خاصة من رجال أعمال غاضبين من قرارات التأميم التي اتّخذها عبدالناصر قبل شهرين (في تموز 1961)[4]. وقيل إنّ النحلاوي كان عضواً في «الإخوان المسلمين» ما حكم تفكيره وأسلوبه وأنّ هدفه كان الثأر من عبدالناصر لقمعه الإخوان ورميهم في سجون مصر. ولكن خلفية الانقلابيين الدينية لم تفضح خلفية إخوانية. إذ باستثناء النحلاوي وقلّة من الضباط، كان كافة قادة الانفصال من الأقليات الدينية: زهر الدين كان درزياً متزوّجاً من مسيحية، عمّد زواجه وأولاده في الكنيسة. وكمال نامق وعوّاد باغ شركسيان، وباسيل صوايا وفيليب صوايا ووديع مقعبري وألبير عرنوق ومخائيل ورد ولويس دكَر وفؤاد قربة مسيحيون.

في خريف 1961، بدأت القاهرة حرباً إعلامية لم تخلُ من التحريض والإشاعات، تدعو السوريين إلى الانتفاض ضد الحركة العسكرية التي «قام بها رجعيون وعملاء للاستعمار ضد العروبة والاشتراكية». وأنّ «مصر لن تسمح لأقلية من الإقطاعيين والرجعيين الذين قاموا بحركتهم ضد إرادة الشعب السوري وضد الثورة العربية ومبادئ الاشتراكية بالنجاح». ولكن الحملة الإعلامية المصرية أهملت أسباب الانفصال وأهمّها أنّ الشعب السوري قد ضاق ذرعاً بالنظام الدكتاتوري الذي حكم سورية بالحديد. وكان وقع الحملة الإعلامية المصرية سلبيّاً لأنّها عطّلت حاسة التفكير العقلاني في نظام عبدالناصر لمراجعة سياسته ويعترف بأنّ خطأً فادحاً قد وقع بحق العروبة والوحدة عبر الممارسات البشعة التي ارتكبها الحكم المصري في سورية، وأنّ ما من دولة عربية ستلتحق بوحدة مع مصر بعد اليوم لأنّ أعداء العروبة سيشيرون إلى نموذج الجمهورية العربية المتحدة الفاشل. كما أخفى الإعلام المصري أنّ الناس في سورية تلقّت نبأ الانفصال بالترحيب بعد سنوات من دولة بوليسية زرعتها دكتاتورية الجمهورية العربية المتحدة التي خنقت الحريات وأحصت الأنفاس، وأنّ

4- Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, 1988, p. 67.

هالة عبدالناصر ومقامها في نفوس السوريين لم يمنعا أن يكون الانفصال لحظة حريّة كمن تخلّص من كابوس[5].

لم يفهم أحد موقف عبدالناصر من الانقلاب. فهو كرئيس للجمهورية كان يستطيع أن يمارسة صلاحياته للدفاع عن وحدة البلاد واستقرارها ويفرض سلطته على العصاة في دمشق متحصّناً بالشرعية. فلماذا تراجع أمام حركة انفصالية وهو القائد العربي الوحدوي؟هذه الأسئلة ظلّت تُطرح لسنوات كان عبدالناصر أثناءها يرفض الاعتراف بسورية كدولة مستقلة ويبادلها العداء ويصرّح مراراً برفضه الانفصال وأنّه سيقبل به فقط عندما يقول الشعب السوري كلمته حول الوحدة «عبر انتخابات حرّة». ولكن حتى بعدما قال الشعب السوري في انتخابات حرّة بأنّه أراد استقلال سورية، لم يغيّر عبدالناصر موقفه بل واصل حربه الباردة ضد سورية، لأنّها باتت بنظره إقليماً انفصالياً عاصياً على الدولة العربية المركزية ونموذجاً أمام الأعين لما آلت إليه أوّل وأهم خطوة وحدوية عربية[6]. ولم يكتفِ عبدالناصر بالحملة ضد الانفصاليين، بل كانت بيده أوراق عدّة داخل سورية نفسها، وستمرّ سنوات قبل أن تتمكّن سورية من تثبيت دعائم الانفصال، وتحقّق استقلالاً فعلياً عن مصر. ذلك أنّ الحكم المصري الذي ظنّ الناس أنّه انتهى في أيلول 1961، خلّف وراءه آلاف العملاء والمخبرين والجواسيس، مصريين وسوريين، انتشروا في الجيش وقوى الأمن ودوائر الدولة والنقابات العمالية، وكافة الجماعات والمؤسسات في سورية، إضافة إلى مواطنين آمنوا فعلاً بعبدالناصر وحزنوا عندما وقع الانفصال. فكان سهلاً على الموالين لعبدالناصر القيام بأعمال تخريب وخوض مناوشات مسلّحة. واستطاعت الشبكة الموالية لمصر في سورية أن تستمرّ طويلاً بفضل إمدادات المال والسلاح والعناصر الجديدة من مصر عبر الحدود اللبنانية. ما أبقى الضغط على الحكومة السورية وصَرَفَها عن جهود إعادة إعمار البلاد وتثبيت دعائم الدولة.

وكان ادّعاء عبدالناصر أنّ بعض المشاركين في الانقلاب قد ارتبطوا بأنظمة معادية للجمهورية العربية المتحدة صحيحاً. ذلك أنّ النحلاوي وحيدر الكزبري (ابن عم مأمون

5- Monte Palmer, «The United Arab Republic: assessment of its failure», *Middle East Journal*, vol. 20, n°. 1, Winter 1966, pp. 50 - 67.

6- Richard Gott, «The break-up of the United Arab Republic, its effect on inter-Arab relations, 1961 – 1962», *Survey of International Affairs*, 1962, London, Oxford University Press, 1970, pp. 465-481.

الكزبري) كانا مدعومين من الأردن والسعودية اللتين سهّلتا العملية الانقلابية. أضف إلى ذلك أنّ الانقلابيين قد سمحوا لعناصر محافِظة في سورية باستلام مناصب في السلطة. ولكن يلام في ذلك نظام الجمهورية العربية المتحدة الذي لم يكن تقدميّاً أبعد الرجعيين، بل إنّ الحكم المصري كان طيلة سنوات الوحدة يشجّع التقليديين والإقطاعيين كما شهدنا في الفصل السابق، ويقمع اليساريين والتقدميين ويعطّل الحياة البرلمانية. فانبثق الانقلابيون من القوى الرجعية الموجودة في الساحة والتي أنعشها نظام عبدالناصر، ووصل تقليديون إلى مناصب في دولة الانفصال. كما أنّ عمليات التطهير المصرية الواسعة في سورية ضد اليساريين والتقدميين والقوميين في الجيش وقوى الأمن والصحافة والإذاعة ودور النشر والمدارس والجامعات والنقابات والإدارة العامة، قد أضعفت إلى حدّ بعيد قوى التغيير الجديدة وفسحت المجال لصعود القوى المحافظة. فكان بروز الفئات الرجعية والتقليدية في النظام الجديد من صنع مصر، وتلك الفئات أوصلت سورية إلى الانفصال.

كما أنّ الاتحاد القومي، التنظيم السياسي الوحيد الذي سمح به نظام عبدالناصر في سورية، قد جمع ما هبّ ودبّ من رجعيين وأمّيين ووصوليين، صفتهم الوحيدة أنّهم والوا نظام عبدالناصر وعادوا أهل اليسار. فعمّ الساحة أشخاص ظنّ السوريون أنّهم أفلوا مع الاستعمار. وإذا بشخصيات خدمت الانتداب الفرنسي تعود إلى مواقع حسّاسة في الجيش والإدارة العامة بفضل التدخّل المصري. وأمام اضمحلال التيار اليساري والعلماني في سورية، نما نفوذ «الإخوان المسلمين» وازدادت شعبيتهم في سورية (وإن كان نشاطهم محظوراً في مصر)، في وقت كانت فيه الطبقة المثقفة في حالة إعياء شديد بعد سنوات القمع. وحتى الشخصيات المحسوبة على قوى التغيير مشت مع الانقلاب، كرهاً بعبدالناصر لا حبّاً بالانقلابيين. إذ بعد أربعة أيام من الانقلاب التقت شخصيات وقيادات سياسية سورية (في 2 تشرين الأول) ووقّعت بياناً يدعم الانقلاب، وكان من بينها صلاح البيطار وأكرم الحوراني.

عودة البرلمان والحكومة

بعد نجاح العمليّة الانفصالية، بدأ البحث عن شخصيات سياسية لتشكيل حكومة سورية، فتهيّب كثيرون المهمة وهالة دولة الوحدة فوق رؤوسهم، ولكن مأمون الكزبري، حليف الشيشكلي وأمين الاتحاد القومي في سورية أثناء الوحدة، وافق. وقام بتشكيل حكومة محافِظة من «حزب الشعب» و«الحزب الوطني» ومن رجال أعمال ومحامين مستقلين. ووعدت

هذه الحكومة بإنهاء حال الطوارئ في البلاد وإطلاق حرية الصحافة والرأي، وضمان حقوق العمال والفلاحين. ولم يستقبل الرأي العام هذه الحكومة بحماس ولم يثق بوعودها. إذ رغم أنّ طغمة النحلاوي توارت وادّعت أنّها لن تتدخّل في شؤون الحكم، إلا أنّ النحلاوي أسّس مجلساً للأمن القومي مؤّلفاً من رئيس يعاونه قائد الجيش وخمسة وزراء لمراقبة الحكم، فكان هذا المجلس هو الحاكم الفعلي لسورية ولم تختلف سياساته عن نظام دولة الوحدة: أي مزيج من الدولة البوليسية وبعض البرامج الاجتماعية للطبقات الدنيا. ووعد المجلس بأنّ الإصلاحات الاشتراكية ستستمر، وخاصة مشاركة العمال في أرباح الشركات وفي إدارتها والإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي. ولكنه أبقى قانون الطوارئ فاستمرّ حظر الأحزاب السياسية ومُنع العمال من النشاط السياسي فيما تواصل قمع الإعلام والحريات العامة والصحف. ورفضت الطغمة العسكرية إعادة الاعتبار لآلاف الموظفين والعسكريين الذين طالهم التطهير في سنوات الوحدة.

بعد أشهر من الانقلاب، أعلنت الطغمة العسكرية عن انتخابات تُجريها في تشرين الثاني 1961 فيقوم برلمان سوري جديد بانتخاب رئيس للجمهورية لمدّة خمس سنوات، ويضع دستوراً جديداً لسورية غير دستور الجمهورية العربية المتحدة. وإذ خافت الطغمة أن تنظّم الأحزاب والجماعات السياسية صفوفها استعداداً للانتخابات، قرّبت موعد الانتخاب حتى تقطع على هؤلاء الطريق ومنعت المرشحين من القيام بحملات دعائية في الإذاعة والتلفزيون، كما منعت مرشّحي الأحزاب من خوض الانتخابات وحذّرت من انتقاد النظام ما خلا «النقد المخلِص». فجرت الانتخابات في ظل حكم الطوارئ ما جعل ادّعاء الطغمة احترامها للديمقراطية مهزلة. ولكن تشوّق الناس لعودة الحياة الديمقراطية دفعهم إلى المشاركة بقوّة رغم الدعوة المتكرّرة من أجهزة الإعلام المصرية للسوريين إلى مقاطعة الانتخابات. فكانت نسبة التصويت 60 بالمئة، ونسبة الموافقة على الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة 97 بالمئة. المؤشّر الهامّ أنّ خالد العظم الذي وقف بوجه الوحدة منذ 1957 وطالب بالديمقراطية الكاملة وبإطلاق الحريات طيلة سنوات الوحدة، قد حظي بأعلى نسبة من الأصوات في سورية. كما حقّق أكرم الحوراني، الذي كان على قطيعة مع القيادة البعثية، نجاحاً باهراً مع جماعته وفازت لائحته بأكملها، ليشكّل كتلة برلمانية مع حلفائه من 15 مقعداً. وكان حزب البعث قد عاد إلى العمل وشارك في الانتخابات، ولكن صلاح البيطار ومعه بضعة مرشحين بعثيين فشلوا في الفوز بمقاعد، ولذلك قرّر البعث العمل السريّ ضد تصرفات الفئة الحاكمة

التي مالت إلى الرجعية والتقليدية، ولمحاربة طغمة النحلاوي.

شابه برلمان 1961 ذلك المنتخب عام 1954 بأغلبية من التقليديين - وكأنّه لم تظهر قوى جديدة يسارية في سورية. حيث حصل «حزب الشعب» على 33 مقعداً وكان أكبر كتلة في البرلمان، يليه «الحزب الوطني» بـ21 مقعداً و«الإخوان المسلمون» بـ10 مقاعد. وذهب 62 مقعداً إلى مستقلين. ومع برلمان بصبغة تقليدية، حصل اليمين على المناصب المهمة في الدولة. ففاز مأمون الكزبري بمنصب رئيس مجلس النواب بأغلبية 114 صوتاً مقابل 47 صوتاً ذهبت للبعثي السابق جلال السيّد. وفاز معروف الدواليبي بمنصب رئيس الحكومة وناظم القدسي بمنصب رئيس الجمهورية. وهما زعيما «حزب الشعب» اللذان رفضا اندماج سورية بمصر، وفضّلا الابتعاد عن السياسة طيلة سنوات الوحدة، فاكتسبا احتراماً شعبيّاً لحفاظهما على مواقفهما رغم مغريات العمل في دولة الوحدة.

أفاقت سورية على كارثة بنيوية بعد أربع سنوات من الوحدة. فهيكلية الدولة كانت في حالة اهتراء، وطبقتها السياسية ملجومة وغائبة عن الساحة، واقتصادها ضعيف وثقة الناس بالبلاد ومستقبلها مهتزة. وكان على الحكومة الجديدة أن تلتفت إلى كافة الأمور وأن تعيد أجواء الثقة والتفاؤل بسرعة وخاصة عبر إطلاق الحريات. ولكن الحرب الباردة التي شنّتها مصر على سورية لم تترك أي مجال لتهتم سورية بشؤونها الداخلية. بل رأى الحكام الجدد أنّ الحكمة تطلّبت أن تستمر أحكام الطوارئ وضبط الأمور قدر المستطاع لمواجهة تداعيات الانفصال.

ورث نظام الانفصال اقتصاداً متدهوراً. ذلك أنّ الهيكلية الاقتصادية السورية أصيبت بضربات موجعة في السنوات الأربع السابقة أخّرت نموّها وتطورها. ولذلك باتت الدولة عاجزة عن القيام بدور فعّال لإنعاش الاقتصاد وقد عادت لسورية سيادتها. ولم يتمكّن النظام الجديد من جذب الاستثمارات، خاصة أنّ أصحاب الرساميل ورجال الأعمال الذين غادروا البلاد أثناء سنوات الوحدة أصابهم «المرض اللبناني» وباتوا يفضّلون الربح السريع عبر حسابات البنوك والعمليات العقارية والمضاربات والعمليات الخارجية، بدل الاستثمار في القطاعات المنتجة في بلدهم، ولا يطيقون أي قيود أو إجراءات حكومية. وأدّت الحرب الباردة المصرية على سورية عبر الإعلام وعمليات التخريب إلى ذوبان ثقة المستثمرين السوريين الفارين والعرب والأجانب. ولفترة طويلة بقيت النقابات العمالية تحت سيطرة أشخاص موالين لمصر ومعظمهم كان عميلاً للمباحث المصرية.

وكان طبيعيّاً أن تتّجه الحكومة بتركيبتها المحافظة نحو سياسة اقتصادية ليبرالية تفيد أنّ الاقتصاد السوري المتدهور يحتاج إلى إطلاق المبادرة الفردية والقطاع الخاص، وأنّ دور الدولة يقتصر على البرامج الاجتماعية وعلى توفير بنية تحتية عصرية تفيد القطاع الخاص، كسدّ الفرات وتطوير مصادر الطاقة والموارد الطبيعية كالمعادن والنفط وبنية الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافق الماء والكهرباء. وبشكل عام هدفت السياسة إلى التخفيف من الإجراءات الاشتراكية التي أقرّها عبدالناصر في تموز 1961. وأيّد الاشتراكيون (الحوراني) والشيوعيون هذا الاتجاه الذي رأوا فيه مصلحة لسورية بعدما اطمأنّوا إلى أنّ البرامج الاجتماعية وإطلاق حرية العمل النقابي جنباً إلى جنب مع النظام الاقتصادي الليبرالي ستضمن حقوق العمال والفلاحين. وعملت الحكومة على تحسين ظروف العمل بأن أقرّت أن يحصل العمّال على كامل حصّتهم من الأرباح (25 بالمئة) لا أن يبقى 15٪ في صندوق الدولة كما كان معمولاً به في دولة الوحدة. وسعى البرلمان الجديد إلى إلغاء القوانين الاشتراكية وبعض بنود الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي التي حدّدت مساحة الملكيات الكبرى المسموح بها، وحسّنت من حجم التعويض الذي يناله الملاّكون. كما أُلغي التأميم عن معظم الشركات الخاصة فعادت لأصحابها. وحاولت الحكومة إبقاء تأميم جزئي للقطاع المصرفي، ولكنها واجهت معارضة قويّة في البرلمان طالبت أيضاً بالسماح بتأسيس المصارف الأجنبية على أن تكون حصّة الأجانب من المصارف 25 بالمئة والسوريين 75 بالمئة.

ورويداً أخذت سورية تفكّ نير الحكم المصري في شؤون الاقتصاد، وتستعيد علاقاتها التجارية الطبيعية مع الدول المجاورة، وخاصة مع العراق في ظل عبدالكريم قاسم الذي كان يخوض حرباً باردة مع عبدالناصر. وأسهمت الحملة الإعلامية التي شنّتها القاهرة على العراق وسورية معاً في تقارب البلدين بشكل غير مسبوق. إذ تكاثرت الوفود السياسية والاقتصادية والعسكرية العراقية في دمشق لبحث سبل التعاون. وأثبت رئيس الجمهورية ناظم القدسي أنّه جدير بمنصبه إذ أمر بعدم الردّ على الحملة المصرية وامتنع هو عن التصريح ضد مصر في أي موضوع، مهما كانت الاتهامات المصرية جارحة، كما منع أي كلام ينتقد مصر داخل البرلمان السوري. وتوّج التقرّب مع العراق بلقاء جمعه مع عبدالكريم قاسم في الرطبة على الحدود بين البلدين في آذار 1962، فكان خطوة نحو حلف سوري-عراقي. وكان هذا التطوّر هو أكثر ما تخشاه مصر في تلك الفترة، وأصبح منعه أولوية في سياسة مصر. وليس ثمّة لوم على سورية في التوجّه نحو العراق لأنّ مصر كانت تتعامل معها كدولة عدوّة وترفض تسليمها أسلحة

سورية كانت في عهدة مصر بقيمة 200 مليون ليرة سورية. كما أنّ إسرائيل اغتنمت فرصة الانفصال لشنّ غارات عسكرية جديدة على سورية، فبرزت ثغرة أمنية في الجدار الدفاعي العربي بسبب انهيار الجمهورية العربية المتحدة.

وكانت إذاعة «صوت العرب» من القاهرة التي اشتهرت بعد العدوان الثلاثي عام 1956 كمنبر للعروبة والقضية الفلسطينية، تخصّص تعليقاتها اليومية للهجوم على سورية وحكومتها الانفصالية «التي ألغت التشريعات الاشتراكية واستغلّت وعذّبت العمال والفلاحين»، وأنّ الانفصاليين في سورية هم «عملاء مأجورون للاستعمار الغربي». كما خصّصت «صوت العرب» فقرات موجّهة للجيش السوري وضباطه تشجّعهم على قلب الحكومة وتنتقد أعمال الانفصاليين. وتبيّن فيما بعد أنّ الضباط السوريين كانوا يصغون للدعاوى المصرية ويصدّقون ما تقوله عن الحكومة السورية التي كانت تقوم فعلاً بخطوات لإلغاء التأميم والتشريعات الاشتراكية وتلجم الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، وتسلّم السلطة للقوى الرجعية. وحتى رئيس الأركان السوري عبدالكريم زهرالدين كشف عام 1963 أنّه كان يصدّق كل ما يقال على إذاعة «صوت العرب». ورغم ذلك فقد امتنعت الحكومة السورية عن إصدار أي ردّ على الاتهامات المصرية، عملاً بتعليمات القدسي.

التحدّي الأكبر للحكومة السورية والطغمة العسكرية من ورائها لم يكن الوضع الاقتصادي الصعب أو الحملة المصرية، بل كان داخل البرلمان. فقد فتح النائبان أكرم الحوراني وخالد العظم معركة ضد قوانين الطوارئ والرقابة وضوابط الحريات المدنية، وخاصة ضد حكم العسكر. كما أنّ الطبقة السياسية التقليدية لم تكن مغرمة بالعسكر، رغم أنّ طغمة النحلاوي لعبت دوراً في وصول أعضاء تلك الطبقة إلى السلطة، بل إنّ حملة الحوراني والعظم لقيت دعم الأغلبية البرلمانية التي كانت متشوّقة لإنهاء هيمنة الجيش على السياسة[7]. وضغط العسكر على الحكومة للجم هذا التحرّك في البرلمان عبر حجب أخباره في الصحف ووسائل الإعلام وضبط وتيرة الحياة السياسية في البلاد. إلا أنّ الحوراني كان يتمتّع بشعبية واسعة في صفوف أنصاره وخاصة في حمص وحماة، حيث تلقّف الناس دعوته لعودة الحياة الديمقراطية بحماس، وقام عناصر حزبه بدعاوى واسعة للترويج للديمقراطية. فتراكم الضغط الشعبي

7- Martin Seymour, «The Dynamics of power in Syria since the break with Egypt», *Middle East Studies*, vol. 6, n°. 1, January 1970, pp. 35 – 47.

ككرة ثلج إلى درجة أنّ رئيس الحكومة الدواليبي سمح بإدراج مسألة الحريات الديمقراطية في الدورة البرلمانية في آذار 1962. فناقش البرلمان الموضوع وخلص إلى لائحة مطالب على رأسها استقالة حكومة الدواليبي ليفسح المجال لقيام حكومة وحدة وطنية تتعهّد بإلغاء الطوارئ وإطلاق الحريات السياسية والمدنية. فاستجاب الدواليبي للمطالب وقدّم استقالته، ما أفسح المجال لاستشارات لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

لم يرق هذا التطوّر نحو الدمقرطة لطغمة النحلاوي التي رأت فيها إضعافاً للعسكر وإنهاءً لدورها في السياسة. ففي اليوم الثالث بعد استقالة الدواليبي – أي في 28 آذار 1962 – قامت مجموعة النحلاوي بانقلاب جديد هدفه منع عودة الديمقراطية، إذ كان نموذج نظام الشيشكلي الدكتاتوري يدغدغ أفكار النحلاوي ومن معه. وادّعى الانقلابيون بأنّهم يريدون إصلاح ما أفسده التقليديون بسياساتهم الرجعية، وأنّهم، أي العسكر، سيعملون على إعادة الاعتبار للإصلاح الزراعي والتأميمات ومراجعة مسألة الوحدة مع مصر. وقام الانقلابيون باعتقال النواب والوزراء، وضغطوا على الرئيس القدسي لحلّ البرلمان، إلا أنّ الأخير رفض، فوضعوه قيد الاعتقال أيضاً، ما أوصلهم في 30 آذار إلى طريق مسدود، إذ لم يكن في الإمكان إحداث تغييرات جوهرية لتحقيق ما وعدوا به بدون سلطة سياسية، أي برلمان وحكومة عاملة. فانكشف إلى العلن ما هدفوا إليه وهو تعطيل الديمقراطية والحياة السياسية في البلاد لمصالحهم الشخصية ولم يحظ الانقلابيون بأي دعم من رجال السياسة أو في صفوف الجيش.

ولم يستطع الانقلابيون منع التظاهرات الشعبية في المحافظات والمدن الأخرى، والمطالبة بعودة الحكومة المدنية. كما قامت تظاهرات كبرى في حلب تطالب بإطلاق سراح القدسي والسياسيين المعتقلين، ما شكّل تحدّياً سافراً للحكم العسكري وأكد أنّ الشعب كان مصمّماً على إنهاء حكم العسكر، وعلى وضع حدّ لتدخل الجيش في الحياة السياسية. وما هي إلا بضعة أيام حتى تبيّن للنحلاوي وجماعته عجزهم عن تشكيل حكومة وباتوا يواجهون احتمال انتفاضة شعبية لا قدرة لهم على وقفها. فبدأت سيطرتهم على السلطة تنهار.

اللجنة العسكرية في البعث

نعود إلى 2 تشرين الأول 1961، عندما وقّع البيطار مع الحوراني على عريضة أصدرتها 18 شخصية سورية دعماً للانفصال عن مصر وتنديداً بعبدالناصر، وشكراً للجيش «الخلاصه المبارك». وإذ كان توقيع الحوراني منسجماً مع مواقفه المعلنة، جاء توقيع البيطار مفاجأة

للجميع لأنّه كان يُعتبر رسول الوحدة العربية وحافظ عقيدة القومية العربية، وها هو يمهر صك تدميرها بتوقيعه. وكان توقيع الحوراني والبيطار على هذه الوثيقة نذير شؤم لهما فيما بعد. إذ إنّ القيادة القومية لـ«حزب البعث» هاجمت الانفصال وندّدت بموقّعي الوثيقة، حتى لحظ البيطار غلطته وسحب توقيعه وتنصّل من العريضة مؤكداً إخلاصه للوحدة وبقاءه على المبادئ. ولكن الضرر كان قد وقع ولم يسعف بعض قادة البعث تنديدهم بالانفصال، إذ إنّ المحسوبين على عبدالناصر داخل الحزب أغضبهم توقيع الحوراني والبيطار على العريضة المؤيّدة للانفصال وأعلنوا انسحابهم من الحزب ليعلنوا ولادة «الحركة الوحدوية الاشتراكية» الناصرية الهوى بقيادة سامي صوفان. واختلف الرأي في المحافظات خارج دمشق، حيث كانت خلايا البعث التي نشطت في سنوات الوحدة في حال انتفاض على عفلق والقيادة القومية التي قبلت بحلّ الحزب استجابة لعبدالناصر.

وإزاء هذا الحراك، كانت ثمّة مجموعة بعثية عسكرية تستعد لدخول الساحة بعد تأسيسها في مصر أثناء سنوات الوحدة. لقد بلغ عدد الضباط السوريين المنقولين إلى مصر خلال سنوات الوحدة حوالى الألف. وكانت مشاعرهم مزيجاً من الحنين للأهل والوطن والملل من ناحية، والتمتّع بالراتب الشهري المُضاعف والشقة والسيارة الخاصة من ناحية أخرى. ولكن ثمّة فئة كانت تنتمي للأحزاب اليسارية السورية، مسيّسة إلى درجة كبيرة ولم تنسجم مع منفاها المصري. ومن هؤلاء ضباط بعثيون شكّلوا على خلفية الأزمة بين البعث وعبدالناصر خليّة سريّة في القاهرة عام 1960، عُرفت باسم «اللجنة العسكرية». وكان أعضاء هذه اللجنة مؤيدين للوحدة ولكنّهم غاضبون على عفلق والبيطار لقبولهما بنحر الحزب على مذبح الوحدة، فعزموا على تصحيح الأمور في سورية عندما تحين الفرصة، مع الإبقاء على سريّة مجموعتهم حتى عن قادة الحزب. وضمّت هذه اللجنة خمسة ضباط شبّان: ثلاثة علويين هم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد، واثنان من الإسماعيليين هما عبدالكريم الجندي وأحمد المير. وانضم إليهم فيما بعد ضابط درزي هو حمد عُبيد.

كان عمران قائدهم بحكم رتبته وحكمته وأكبرهم سنّاً (38 عاماً). ينتسب إلى عشائر الخياطين في جبال العلويين، وُلد عام 1922 من قرية مخرّم، طويل القامة متين البنية، بشرته بيضاء وعيناه زرقاوان. شارك في حرب فلسطين وعايش مراحل الانقلابات العسكرية، شدّته كغيره من الضباط شخصية أكرم الحوراني وكان له دور صغير في الانقلاب ضد الشيشكلي عام 1954. وتميّز عمران بميوله نحو الفكر والثقافة التي كانت أقوى من روحه العسكرية.

فهو كان يهوى المطالعة والمناقشة، والانطباع الأول الذي كان يتركه هو شخصية المفكّر وليس العسكري وكان يفاجئ زملاءه في اللجنة بسعة اطّلاعه. وفيما انكبّ معظم الضباط السوريين في مصر، خاصة غير المتزوجين، على حياة السهر والمتع، كان عمران يفضّل هدوء الشقّة والكتب. وحتى في بعثته التدريبية إلى باريس تذمّر منه زملاؤه هناك لقضائه الساعات في مكتبة باريس الوطنية لا في المطاعم وعلب الليل في المدينة. وعكست شخصيته نموذج الشاب العلوي الذي لم يجد سوى الجيش والكلية الحربية باباً لطموحاته، ولكنّه بقي في صميمه مدنيّاً طالباً للمعارف. وهذا بالضبط ما أضعف دوره فيما بعد مقارنة بزملائه من الضباط، إذ أعوزته القسوة والمناورة عندما كان الجو السياسي قاسياً لا يرحم الضعيف.

أمّا صلاح جديد فقد كان النموذج المعاكس لعمران، الحياة العسكرية والانضباطية في دمه، وسيم الطلعة وكأنّه ضابط بروسي خرج من تحت إبط بسمارك، باطنياً صامتاً في الاجتماعات، مفضّلاً الإصغاء إلى درجة أنّ مَن كان معه في الغرفة أو في الاجتماع يشعر بثقل صمته وكأنّه يدون في دماغه كل كلمة يقولونها ليستعملها ضدّهم فيما بعد. وفوق عسكريته كان ذكيّاً يساري التفكير والمنهج. وُلد عام 1926 في قرية دوير بعبدا قرب مدينة جبلة الساحلية من عشائر الحدادين، والتحق كأفراد عائلته بـ«الحزب السوري القومي»، الذي كان شقيقه غسان من قيادييه. وفي الخمسينات، كان صلاح جديد ملازماً في الجيش واجه يوماً مشكلة مع قائده، فلجأ إلى ضابط موالٍ للحوراني هو مصطفى حمدون يعمل في الاستخبارات العسكرية. فساعده حمدون على حل مشكلته ثم عمل على إلحاقه بالبعث. وبعد اغتيال المالكي وتصفية الحزب القومي في سورية، بقي صلاح في البعث وفرّ شقيقه غسّان إلى بيروت لمواصلة نشاطه الحزبي. ولكن غسان اغتيل هناك بعد ثلاث سنوات بأمر من السرّاج. وكان حافظ الأسد أصغر الثلاثة، يشارك جديد وعمران في الالتزام بضرورة الثورة الاجتماعية، وبشوق الشباب العلوي إلى التقدّم والنهوض. ويختلف عنهما بأسلوبه الحذر وغير المتسرّع (راجع سيرة الأسد في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب). وكان هؤلاء الثلاثة قد أتوا من خلفية أقلّوية تشعر بالظلم في محافظة اللاذقية، درجوا على أفكار زكي الأرسوزي وأنصاره في منطقتهم وليس على أفكار عفلق والبيطار.

وكان عبدالكريم الجندي الضابط الرابع في اللجنة. وُلد عام 1932 في مدينة السلميّة، التي كانت مركزاً قديماً للطائفة الإسماعيلية. اتّصف بحماسه وتدفّق مشاعره صعوداً وهبوطاً، ما لم يتناسب مع المهنة العسكرية التي احتاجت إلى ضبط أعصاب. وكان كغيره من الأقليات لا

يستسيغ الوضع المميّز للسنّة في سورية، وترجم هذا الشعور إلى حقد علني ومن ثمّ إلى بطش دموي ضد السنّة عندما مكّنه من ذلك وصوله إلى منصب رسمي فيما بعد. وكان الضابط الخامس أحمد المير إسماعيلياً ولد في بلدة مصياف في أعالي الجبال، مخلصاً لزملائه ومنضبطاً عسكريّاً ما فتح الطريق أمامه ليصبح قائد جبهة الجولان ضد إسرائيل فيما بعد.

حاول أعضاء اللجنة عمل شيء لتدعيم الوحدة بعد وصول أخبار أنّ المشير عامر ومعه السرّاج باتا يشكّلان خطراً على الوحدة بسبب حكمهما التعسفي في سورية. وجرّبوا الحوار مع عبدالناصر بأنّ الوحدة ستكون أقوى لو انتبه إلى خصوصيات سورية وإلى فائدة العمل الحزبي فيها، وفي ذهنهم الغيرة على «حزب البعث». فرجوا السماح للضباط البعثيين بالعودة إلى سورية واتصلوا لهذه الغاية بضباط مصريين قريبين من عبدالناصر، إلا أنّ الوصول لعبدالناصر كان مستحيلاً لسماكة جدران البيروقراطية المحيطة به. كما أنّ عبدالناصر عام 1960 كان في نقطة اللاعودة مع قادة البعث المدنيين الذين باتوا الآن ينتقدونه ويهاجمون سياسته. ولذلك، أخذ عمران وصلاح جديد يسافران إلى سورية سرّاً ويلتقيان بخلايا بعثية هناك، وبدأت رويداً عملية بناء شبكة للجنة داخل سورية نواتها أربعون ضابطاً. وكان معظم الضباط الذين جنّدتهم اللجنة من الريفيين والأقليات الدينية وندر أن يكون أحدهم من مدينة دمشق.

وعندما وقع الانفصال في سورية في أيلول 1961، كان أعضاء اللجنة العسكرية الخمسة لا يزالون في مصر، فاعتقلتهم السلطات المصرية وأودعتهم السجن لعدّة أسابيع ثم أطلقت سراحهم. فعادوا إلى سورية وحافظوا على استقلاليتهم عن قيادة الحزب وعلى سريّة عملهم. ولم يلق الضباط البعثيون العائدون من مصر الترحاب في الجيش السوري، وقد أصبح الآن بقيادة عبدالكريم زهرالدين الذي نظر إليهم بريبةٍ وحذر وأبعدهم بإجازة مفتوحة. وفوق ذلك صدرت قرارات بحق 63 ضابطاً بعثياً تسريحاً أو نقلاً إلى وظيفة حكومية. كما لم تتسامح الحكومة الانفصالية مع الشيوعيين فأبقتهم في المعتقلات لعدّة شهور، ولم يُسمح لخالد بكداش بالعودة إلى سورية. وحتى عندما حاول الشيوعيون خارج السجون أن يعيشوا حياة عادية ويعودوا إلى ممارسة نشاطاتهم الثقافية والمهنية والتربوية والاقتصادية والسياسية، وجدوا الأبواب موصدة في وجوههم كما كانت في عهد عبدالناصر. أمّا الناصريون فرغم قلّة عددهم، مقارنة بالشيوعيين، فقد استمرّ نفوذهم بفضل المناصب الهامة التي كانوا يحتلّونها عشية الانفصال وبقوا فيها في الجيش والإدارة العامة وأجهزة الأمن والنقابات. ورغم أنّ حركة تطهير بدأت ضد العناصر الموالية لعبدالناصر في الجيش وقوى الأمن واعتُقل السرّاج

وأعوانه، إلاّ أنّ عدد الذين طالهم التطهير كان محدوداً، كما أنّ السلطة سمحت للسرّاج بالمغادرة إلى مصر اعترافاً بجميله في مكافحة الشيوعية.

كانت اللجنة العسكرية تعتبر الحوراني نموذجاً حزبيّاً يحتذى، وقائداً وطنياً كبيراً، فهو كالأرسوزي من خارج بوتقة عفلق البيطار الأساسية، ويتعاطف مع الأرياف. ولكن هالها إضافة اسمه إلى وثيقة وقّعها غلاة الرجعية في سورية لدعم الانفصال. فلو اكتفى بموقفه الغاضب من عبدالناصر الذي تفّهمه البعثيون لكان في طريقه ليصبح زعيم سورية الأوّل بعد الانفصال، ولكنّه وقف مع الانفصاليين، وهذا ما لم تقبله اللجنة العسكرية المؤمنة بالوحدة العربية، كما خاب أملها أيضاً بصلاح البيطار. وهكذا اختارت اللجنة أن تحافظ على استقلالية عملها بعيداً عن قيادات البعث في سورية. وردّاً على حملة النحلاوي التطهيرية في الجيش ضد العسكريين الحزبيين، بدأ أعضاء اللجنة العسكرية التخطيط لقلب النظام، مع إدراكهم أنّ قوّتهم الذاتية لا تكفي. فبدأوا الاتصال بضباط ناصريين أبرزهم جاسم علوان، وآخرين متعاطفين معهم، واستغرق التحضير لعمل انقلابي شهوراً طويلة.

حركات انقلابية في 1962

عندما قام النحلاوي ورفاقه بانقلابهم الثاني في 28 آذار 1962، كانت «اللجنة العسكرية» ومعها ضباط ناصريون وآخرون يعملون على التحضير لعمل انقلابي. فلم يرق لهم أن يسبقهم النحلاوي إلى السلطة، وبادروا إلى التحرّك في ليل 31 آذار، حيث قام ضباط ناصريون وبعثيون وشيوعيون، ومن خلفيات سياسية متعدّدة (كانوا قد تعرّضوا للتطهير إما على يد النحلاوي مؤخراً أو في عهد عبدالناصر)، بانقلاب مضاد في مدينة حمص[8]. ولمواجهة خطر مواجهات عسكرية بين القادة العسكريين، النحلاوي في دمشق والآخرون في المدن الأخرى، دعا زهرالدين في 1 نيسان إلى اجتماع لقيادة الجيش في مدينة حمص. وكان من مقرّرات الاجتماع إبعاد النحلاوي ومجموعته إلى خارج سورية وإعادة تشكيل قيادة الجيش. ولكن هذه المقررات لم تؤثّر فوراً بما يجري على الأرض، ولم يقبل جاسم علوان بنتائج الاجتماع، فيما كانت الحركة الانقلابية المضادة تتمدّد في اليوم التالي إلى حلب بالتعاون مع أعضاء «اللجنة العسكرية»

Marcel Colombe, «La République arabe syrienne à la lumière du coup d'État du 28 mars -8 1962», *Orient*, Paris, vol. 6, n°. 21, 1962, pp. 11 – 17.

البعثية. فهاجم الناصريون والبعثيون موقع قلعة حلب وقتلوا قائده، واحتلّوا محطة الإذاعة في المدينة. ولكن الضباط البعثيين هلعوا أمام إقدام زملائهم الناصريين على رفع أعلام الجمهورية العربية المتحدة ونشر صور عبدالناصر على الجدران. ثم شرع الناصريون بإذاعة بيانات باسم «محطة إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من حلب»، ووجّهوا نداءات تدعو عبدالناصر للعودة إلى سورية، منها «نحن أشبالك يا جمال».

وبعدما هاجم راديو حلب انقلاب النحلاوي، أخذ يبثّ أخباراً عن «عودة الإقليم الشمالي (أي سورية) إلى الجمهورية العربية المتحدة» ووجّه نداءً إلى عبدالحميد غالب، السفير المصري في بيروت لطلب نجدة مصرية بعدما سيطر الانقلابيون على مطار النيرب العسكري. وعُلم أنّ عبدالحميد غالب كان يخطّط ويشرف على تحرّك هؤلاء العسكريين من السفارة المصرية في بيروت. وانتشر التحرّك كبقعة الزيت في ثكنات الجيش في مدن سورية الرئيسية. إذ بعد حمص وحلب، أعلنت قيادات اللاذقية ودير الزور العصيان أيضاً بإيعاز من الضباط البعثيين والناصريين المسرّحين، فبرز لؤي الأتاسي قائد منطقة دير الزور. وسرعان ما ظهر التباين بين الضباط الناصريين وضباط البعث. فقد هدف البعثيون، تقودهم «اللجنة العسكرية»، للعودة إلى مناصبهم في الجيش ثم التفاوض مع مصر بشروط البعث ومن موقع قوي في سورية حتى يتسنّى لهم اختيار توقيت الوحدة وبنودها. أمّا الضباط الناصريون فقد هدفوا إلى استلام قيادة الجيش وإنهاء النظام الانفصالي والعودة إلى الجمهورية العربية المتحدة فوراً. وأدّى هذا التباين إلى سحب «اللجنة العسكرية» يدها من الانقلاب الذي أصبح ناصرياً صرفاً، ما أدّى إلى فشله.

ولئن لم يستطع أي من الانقلابيين المضي في عمله والتوصّل إلى السلطة، أصرّت قيادة الجيش على تطبيق مقرّرات اجتماع حمص التي تحفظ ماء الوجه للجميع. فالتزمت مجموعة النحلاوي بإنهاء حركتها في دمشق ومغادرة البلاد طوعيّاً، ولكن جاسم علوان رفض مغادرة سورية كما رفض الناصريون الالتزام بالمقررات. فاستعانت قيادة الجيش باللواء المدرّع الخامس في حمص وبالقوى الجوية وأجهضت حركة التمرّد واعتقلت لؤي الأتاسي. واستطاع جاسم علوان الفرار مع ضباط آخرين وتوارى عن الأنظار داخل سورية يقود العمل الناصري السري، حتى اعتقل لاحقاً. وأتبعت قيادة الجيش هذه الخطوات بتسريح الضباط الذين قاموا بأعمال عنف أثناء التحرك، وسمحت للحكومة المدنية بالعودة ولكنّها أبقت البرلمان معطّلاً، ما أبقى اليد الطولى محفوظة للعسكر في شؤون البلاد.

القاسم المشترك الذي جمع قادة التحركات الانقلابية في آذار ونيسان 1962 كان منع

الديمقراطية من العودة، والإبقاء على هيمنة الجيش على السياسة. أمّا صغار الضباط فكان يحرّكهم أمل تطبيق الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي وعودة التأميمات وحقوق الفلاحين، لأنّ معظم صغار الضباط كانوا من الأرياف أو من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة في المدن الصغيرة في المحافظات. لقد شكا الضباط والجنود، بعثيين وناصريين أصولهم من حوران والجزيرة، من هيمنة كبار التجار والإقطاعيين من دمشق وحلب على اقتصاديات مناطقهم. فقد كان جاسم علوان بدويّاً من بلدة دير الزور، في حين كان عدد كبير من ضباط البعث من جبل الدروز وجبال العلويين وساحل اللاذقية والمناطق المحرومة في سورية. ولم تكن آراء هؤلاء متطوّرة فكرياً وعقائدياً ولكن كان يكفيهم النظر فيما حولهم من أوضاع اجتماعية بائسة في قراهم ومحافظاتهم ليستنتجوا ما يجب عمله في سورية. فكانت حملات إذاعة «صوت العرب من القاهرة» تروي غليلهم، إذ لم تكن مصالح الطبقة التجارية والصناعية في دمشق وحلب تتطابق مع مصالحهم.

وثمّة قاسم مشترك آخر بين هذه الحركات الانقلابية هو أنّها وعدت بالعودة إلى جمهورية الوحدة. ولكن تبيّن من مفاوضات الجيش مع الطبقة السياسة أنّ أحداً في سورية لم يقبل بالعودة إلى الوحدة مع مصر بدون شروط، وأقصى ما يمكن قبوله هو اتحاد أو «وحدة معتدلة». وعلى أي حال، لم يأخذ الرأي العام السوري على محمل الجدّ شعارات الانقلابيين الوحدوية، بل رأى أنّ العسكرَ مستعد دائماً للمؤامرة والمغامرة بالبلاد كلما هدّدت عودة الديمقراطية دوره.

لقد وقفت مصر، وبدرجات متفاوتة، وراء المحاولات الانقلابية بهدف إسقاط الحكومة الانفصالية وإغراق سورية في الفوضى ما يعفي مصر من مسؤولية خطايا زمن الوحدة ويضع حدّاً للتقارب السوري – العراقي الذي اعتبرته القاهرة موجّهاً ضدّها. وكشفت مصر فيما بعد أنّ ثلاثة من ضباط جماعة النحلاوي زاروا القاهرة في كانون الثاني 1962 منتَدَبين من الحكومة السورية للتفاوض حول استعادة الأسلحة السورية، إلاّ أنّهم انتهزوا فرصة الزيارة وأبدوا عزمهم على قلب الطاولة على الحكومة السورية. وأنّ مصر استغلّت هذا الأمر كجزء من حملتها التحريضية لحثّ ضباط الجيش السوري على الانقلاب بين كانون الثاني وآذار 1962. وأثناء مباحثات الوحدة بين مصر وسورية والعراق في آذار ونيسان 1963 كُشفت تفاصيل إضافية عن مساهمة القاهرة في حركتي حمص وحلب. كما شرح جاسم علوان أثناء مثوله أمام محكمة عسكرية الدور المصري، وأكّد قائد الجيش زهرالدين أنّ مصر موّلت وخطّطت للمحاولات الانقلابية، وأنّ السفارة الأميركية في دمشق والقنصلية الأميركية في حلب موّلت وخطّطت للانقلابات من وراء الكواليس. أمّا قائد شرطة حلب فقد أكّد أنّ القنصلية

الأميركية في حلب طبعت ووفّرت كميات من صور جمال عبدالناصر ليستعملها الانقلابيون في دعاواهم، وأنّ القنصلية استعملت أجهزة تنصّت عطّلت خطوط هاتف مركز الشرطة أثناء العملية الانقلابية.

***

أدّت محاولات الانقلابات المتتالية إلى تدهور شعبية عبدالناصر في سورية، وعداء الرأي العام للناصريين وللوحدة مع مصر، وإلى رفض شعبي للحكم العسكري والدكتاتوري والإصرار على عودة الحياة الديمقراطية. واستجابة للضغط الشعبي، تظاهر الجيش مرّة أخرى أنّه لن يتدخّل في السياسة، ولكن حقيقة الأمر أنّه لم يسمح للقدسي بممارسة مهامه كرئيس للجمهورية إلا بعد تخلّيه عن مطلب عودة البرلمان، وعندها سمح له بمغادرة سجن المزّة والعودة إلى القصر الجمهوري، ولم يُطلق سراح رجال السياسة إلا بعد ستة أسابيع إمعاناً في إذلالهم، ومنع تشكيل حكومة سياسية وسمح بتشكيل حكومة «تكنوقراط» انتقالية غير سياسية برئاسة نقيب الأطباء الدكتور بشير العظمة، لأن السيطرة عليها سهلة. وبدا أنّ مهمة الحكومة كانت تحقيق مجموعة مطالب الانقلابات الثلاثة، فعادت إلى تأميم «الشركة الخماسية» وبرنامج الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، إضافة إلى منح الفلاحين صكوك الملكية دون الحاجة إلى الانتظار أربعين عاماً لتسديد ثمن الأرض الرمزي للدولة، وأصدرت مرسوماً لتأميم المصارف الأجنبية وخصّصت حصّة نسبتها 25 بالمئة للدولة السورية في كافة المصارف. وعدا ذلك كانت حكومة العظمة مقيّدة، إذ إنّها حقّقت جزءاً من مطالب العسكر المتعلّق بالإصلاح الاجتماعي وحال الأرياف، ولم تعالج ملفّي العودة إلى الحياة الديمقراطية والوحدة مع مصر، ما ساهم في إضعافها. وخاصة أنّ رجال مصر داخل سورية كان يهمّهم ملفّ الوحدة قبل أي ملفّ آخر. فجدّد بعض الضباط مشاغبتهم، في حين أخذت إذاعة «صوت العرب» تدعو لقلب حكومة العظمة فعاد جوّ المؤامرات والاستعداد لعمل انقلابي في الجيش، ما جرّ إلى مزيد من الانقسام والاختلاف في الرأي بين العسكريين.

عودة حزب البعث

في تلك الأثناء، كانت القيادة المدنية لـ«حزب البعث» قد اشتاقت للحياة السياسية، فدعا عفلق إلى المؤتمر القومي الخامس للحزب في أيار 1962 في حمص. وكانت هذه هي المرّة الأولى

التي يُعقد فيها المؤتمر داخل سورية، منذ حلّ الحزب عام 1958. ولكن عفلق لم يدعُ الحوراني والبعثيين الذين أعلنوا ولاءهم للناصرية ولا الذين خالفوا أوامره وأبقوا على فروع الحزب حيّة خلال سنوات الوحدة. أمّا «اللجنة العسكرية» التي لم تنفتح على عفلق فقد كلّفت محمد عمران ليشارك في المؤتمر ويراقب ما يجري.

في هذا المؤتمر حاول عفلق ومن معه التقليل من شأن الخلافات بين القيادة القومية والقيادة القطرية داخل سورية، واعتبروا أنّها ستجد طريقها للحل لأنّها لم تكن من النوع المستعصي. ولكن عدداً كبيراً من المؤتمرين رأوا عكس ذلك. إذ إنّ القيادة القطرية جهدت أثناء سنوات الوحدة للمحافظة على تنظيم الحزب، كما دفع عناصر الحزب في الجيش وعلى مستوى الشارع ثمن الوحدة مع مصر، فيما تمتّعت القيادة القومية التي حلّت الحزب بمناصب رفيعة وامتيازات في الجيش والسلطة السياسية في نظام عبدالناصر. وطالبت القيادة القطرية في المؤتمر بانتخابات على مستوى القاعدة الحزبية وصولاً إلى انتخاب قيادة قومية جديدة. فرفضت القيادة القومية طلبها بدعم من الوفود القطرية من الدول العربية وخاصة من العراق. واستعاد عفلق اعتباره كقائد للحزب وصدر قرار بطرد الحوراني، وقرار «بإعادة تأسيس الحزب». ووجّه المؤتمر نداءً إلى عبدالناصر لدولة وحدوية جديدة، إلا أنّ نص النداء تمّ تعديله ليعكس ضغوط القاعدة الحزبية بأن تكون دولة الوحدة «بعيدة عن حكم الرجل الواحد وعن النظام البوليسي»[9].

كان هذا المؤتمر اختباراً للقيادة القومية التي اكتشفت أنّها لم تكن على الموجة نفسها مع قاعدة الحزب وقيادته القطرية. والتقطت القاهرة هذا التمايز بين القيادة القومية والقاعدة الحزبية بفضل توفّر كامل تفاصيل المؤتمر وأسماء المشاركين وكلماتهم ومداخلاتهم، وأدركت أنّ عفلق والبيطار هما الأقرب إلى عبدالناصر، فخففّت حملتها ضد القيادة القومية التي سلكت خطاً في الشؤون العربية يلتقي مع عبدالناصر. ثم باشرت القيادة القومية مفاوضات لعمل انقلابي مشترك مع هاني الهندي رئيس «حركة القوميين العرب» ومع جماعات ناصرية ووحدوية بدعم مصري. ولتفادي أخطاء الآخرين، قرّر المتآمرون أن يدرسوا الخطة جيّداً ويقوموا بتحضيرات كافية. وكانت نقطة اتصالهم مع القاهرة هي كالعادة السفارة المصرية في بيروت، كما حصل البيطار على وعد بتعيينه وزيراً في الحكومة المركزية عندما تعود الوحدة بين البلدين. وكان الاتفاق الذي أنجزته قيادة الجيش في حمص في نيسان 1962 يتضمّن جلب عسكريين ارتكبوا

9- Devlin, *The Ba'th Party*, p. 200.

جرائم قتل ومخالفات قانونية أثناء تحركات آذار ونيسان إلى المحاكمة العسكرية. فخاف العسكريون الذين قاموا بأعمال كهذه ووجدوا خلاصهم في الانضمام إلى التحالف الذي ضم القيادة القومية للبعث والناصريين، ما عزّز من قوته.

وسط كل هذه التطورات، لم يختفِ الحوراني عن الساحة السورية. فهو لم يخلد إلى الصمت، رغم غيابه هذه المرّة عن المؤامرات التي تحاك. بل كان يطلق حملة مطلبية لعودة الديمقراطية إلى سورية تحت شعار «الديمقراطية قبل الوحدة». وكان تحرّكه جاداً وقويّاً جمع حوله كافة القوى الديمقراطية في سورية ولقي دعماً في الأوساط الشعبية التي طالما دعمت عمله السياسي. وحقّق تحركه من أجل الديمقراطية نصراً في حزيران 1962 عندما رُفعت الرقابة عن الصحف. فعادت حريّة الصحافة، وكان أول نداء وجّهته الصحف عربون وفاء للحوراني: «لا وحدة مع الدكتاتوريين» (أي مع عبدالناصر). ورغم أنّ حظر الأحزاب كان مستمراً، إلا أنّ رفع الحظر عن الصحافة سمح بعودة النشاط الحزبي الكثيف. وخلال أسبوعين من رفع الرقابة عن الصحف، صدرت عشرون منشورة حزبية، فتراكم الضغط الشعبي على الحكومة، ما دفع الوزراء المحسوبين على عبدالناصر إلى تقديم استقالتهم الواحد بعد الآخر. وقبل أن ينصرم شهر حزيران، بدا أنّ القوى الديمقراطية المعادية لعبدالناصر قد أصبحت الأكثر نفوذاً في سورية. ودعم هذا التحرّك رئيس الوزراء السابق معروف الدواليبي وخالد العظم وشخصيات سياسية أخرى، طالبوا جميعاً بعودة الشرعية الدستورية إلى سورية.

وكان بشير العظمة يعرف كواليس السياسة في سورية واختباء العسكر خلف الحكومة المدنية أكثر من الآخرين، بحكم موقعه كرئيس للحكومة[10]. فنصح قادة الحملة الديمقراطية بالتريّث والعمل التدريجي، والبناء على خطوات صغيرة، وإلا عليهم أن يتوقّعوا عودة الجيش إلى التدخّل في الحكم عاجلاً أم آجلاً إذا واصلوا الضغط. ورغم تحذير العظمة إلا أنّ 110 نوّاب وقّعوا عريضة تطالب بفتح البرلمان وبعودة الحريات الديمقراطية، وتعبّر عن قلقهم حيال غياب الشرعية الدستورية وحكم القانون، وأنّه استناداً إلى الدستور لا يحق لأحد حلّ البرلمان قبل مرور 18 شهراً على انتخابه، ما يعني أنّ حل البرلمان لم يكن شرعياً ولا يستند إلى أي مرجعية قانونية. وطالبت العريضة بعودة البرلمان إلى نشاطه لتعديل الدستور بحيث يمنح النواب الثقة لحكومة جديدة تتمتع بسلطات تشريعية، ويمنح رئيس الجمهورية سلطة حلّ

10- بشير العظمة، **جيل الهزيمة: من الذاكرة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.

البرلمان مع شرط أن تُجرى انتخابات جديدة خلال 60 يوماً من حل البرلمان، ويُمنح رئيس الوزراء صلاحيات تنفيذية إضافية تخوّله القيام بعمله.

مؤامرة مصرية جديدة

لم تضيّع القاهرة المبادرة بعد فشل انقلابات آذار ونيسان 1962، بل تابعت سعيها لقلب النظام بشتّى الطرق. وكانت اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام في سورية ما زالت محسوبة على عبدالناصر، بعدما اختير أعضاؤها في زمن الوحدة. فكانت توجّه نداءات متكرّرة إلى الإضراب والتظاهر للتخلّص من الحكومة الانفصالية وعودة سورية إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولكن مع رفع الرقابة عن الصحف، أخذت النقابات تدعو إلى جمعيات عمومية للتخلّص من اللجنة التنفيذية المسيّسة وانتخاب لجنة جديدة تعنى بشؤون العامل السوري أولاً. ولم يقتض الأمر رفع العيار، لأنّ الأمور ذهبت في هذا الاتجاه دون الحاجة إلى مواجهة حاسمة. إذ في تلك الأثناء، عاد مندوبون نقابيون من مؤتمر عمالي في القاهرة وأبلغوا السلطات السورية أنّ بعض النقابيين التقوا بالمباحث المصرية وبالسرّاج، واتفقوا على القيام بأعمال شغب في سورية. فأجرت السلطات السورية تحقيقات ووجدت أنّ هذا الإخبار كان صحيحاً. فعمدت إلى إصدار القانون 50 حول تنظيم الطبقة العاملة الذي أنهى عملياً الهرمية التي أرساها النظام المصري والتي ربطت النقابات العمالية بالاتحاد الاشتراكي العربي، وأعطت صلاحيات للّجنة التنفيذية، فأنهى القانون الجديد دور اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي، وجعل إجراء انتخابات نقابية مسألة جدية بعيداً عن التعيين، واستطاعت النقابات العمالية تدريجياً تطهير صفوفها من عناصر المباحث المصرية والموالين للقاهرة. كما أكّد مرسوم حكومي آخر منع الصرف التعسفي من العمل الذي تعرّض للإلغاء في دولة الوحدة.

ولم تقبل اللجنة التنفيذية القانون الجديد الذي ألغاها عملياً، فدعت إلى إضرابات وإلى وحدة فورية مع مصر. ودعمت إذاعة «صوت العرب» هذا التحرّك بحملة ضد الحكومة السورية ودعوة الشعب السوري إلى قلب النظام الانفصالي. وعمد البعض إلى إلقاء متفجرات في أنحاء مختلفة من البلاد لإشاعة جو الفوضى. وبدا للسلطة أنّ الوضع قد هدأ عندما اعتُقل زعماء التحرّك العمالي الناصري وبعد شرح فوائد القانون الجديد للعمال السوريين ومساوئ الإجراءات التي يطالب قادة اللجنة التنفيذية بعودتها والتي أساءت كثيراً لحقوق العمال. ولم يدرِ أحد في دمشق أنّ تحرّك القادة العماليين الناصريين وأعمال الشغب المتواضعة لم تكن أموراً

منعزلةً بل كانت جزءاً من خطة مصرية واسعة لبلبلة الوضع في سورية. فبعد اضطرابات عمالية وتفجيرات ومناوشات مسلّحة هنا وهناك وتهريب المال والسلاح عبر الحدود اللبنانية وحملات «صوت العرب»، صرّح المشير عامر في 28 حزيران 1962 أنّ «الجيش السوري كفيل بتصحيح الوضع في سورية». وفي الفترة نفسها، أثمرت مفاوضات القيادة القومية للبعث والناصريين في سورية عن اتفاق لتنفيذ انقلاب في 28 تموز يأتي بحكومة مدنية في دمشق برئاسة صلاح البيطار. وبدأت شحنات السلاح تصل إلى هؤلاء عبر بواخر رست في مرفأ بيروت على أنّها تحمل البطيخ المصري.

وناجى المتآمرون عبدالناصر أن يبارك تحرّكهم حتى يدعمهم الشعب. فوصف في خطاب بمناسبة ثورة 23 يوليو سورية أنّها «الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة» وقال إنّه لن يقف جانباً بعد اليوم «تاركاً الشعب السوري تحت ظلم القوى الرجعية». ثم أطلق عبدالناصر الضوء الأخضر عندما تحدّث في 27 تموز عن الوضع في سورية. ولكن ما إن توجّهت كل هذه العوامل نحو عمل حاسم في ليل 28–29 تموز لقلب النظام، حتى تحرّكت السلطات السورية وعطّلت الانقلاب. فقد حصلت السلطة السورية على تسجيلات هاتفية ووثائق تدين المتآمرين وتكشف عن اتصالاتهم الكثيفة مع القاهرة ومع السفارة المصرية في بيروت حول تفاصيل الانقلاب.

وتحرّكت الحكومة السورية فشكت مصر إلى جامعة الدول العربية، واتّهمتها أنّها لا تكفّ عن التآمر على سورية وعن محاولات قلب النظام فيها، وتتدخّل دائماً في شؤون سورية الداخلية. وعُقد اجتماع عاصف لجامعة الدول العربية في آب 1962، هذه المرّة في شتورة لبنان وليس في القاهرة، للاستماع إلى الشكوى السورية. فقدّم الوفد السوري طنّاً من الوثائق التي تدين مصر وتثبت حيثيات الشكوى السورية. وتضمّنت الوثائق تعليمات من السفارة المصرية في بيروت إلى المتآمرين، واعترافات قادة التحرّك (وزّعت الحكومة السورية خلاصة الوثائق في كتاب مطبوع، مُنعت من توزيعه في مصر ولبنان الذي كان رئيسه فؤاد شهاب صديقاً لعبدالناصر). ودعا الوفد السوري الحكومات العربية لزيارة سورية للتأكّد بأنّها ليست «سجناً كبيراً» كما تقول الدعاوى المصرية. ولم يردّ الوفد المصري الذي ضمّ أربعة سوريين (نزحوا إلى القاهرة بعد الانفصال) على الاتهامات السورية واكتفى أعضاؤه بالتهجّم الشفهي على النظام السوري. فكان تقاعس الوفد المصري عن ردّ التهمة السورية واكتفاؤه بكلام عام إثباتاً لما يقوله الوفد السوري. وأسقط بأيدي الوفد المصري الذي غادر القاعة مهدّداً بأنّ

مصر ستنسحب من الجامعة العربية إذا لم يُدِن المؤتمر الاتهامات السورية. فأصدر المؤتمر قراراً غامضاً قضى بتجميد النظر في الشكوى السورية في ظل عدم حضور الوفد المصري جلسات الاجتماع[11].

عودة الديمقراطية

شكّل مؤتمر شتورة حدّاً فاصلاً في العلاقات بين مصر وسورية، إذ أتى بعد عام من الانفصال، وأكّد أن لا رجعة لسورية إلى الوحدة، وقد بلغ العداء لعبدالناصر ونظامه أوجه بعدما حشدت الحكومة كافة طاقاتها وجرأتها للتصدي للقاهرة. وانعكست ثقة حكومة سورية بنفسها إيجاباً داخل سورية على القوى الديمقراطية التي نشطت في المدارس والجامعات والمؤتمرات. فيما نقلت أجهزة التلفزة والإذاعة حوارات حيّة مع مسؤولين وسياسيين وتربويين عن الحاجة إلى إحياء المؤسسات الديمقراطية والتعددية الحزبية. وتقدّمت الحكومة بمشروع قانون للمناقشة ينظّم العمل الحزبي ويحظر الأحزاب المناهضة للعروبة، أو تتبع أساليب عمل غير قانونية أو تحمل صبغة دينية أو طائفية، أو لا تعترف بحقوق الفرد وقدسية الحريات العامة. ولكن هذه الشروط كانت تعني أن تُحظر أحزاب رئيسية في البلاد كـ«الحزب الشيوعي» و«الحزب السوري القومي» و«حركة الإخوان المسلمين» والناصريين. فتراجعت الحكومة عن هذا المشروع عندما رفضته الأحزاب واتّهم زعيم «الإخوان المسلمين» عصام العطّار الحكومة بأنها «تتنازل أمام الشيوعيين» بمحاولتها حظر الأحزاب الإسلامية وأنّ اعتناق الحكومة للعلمانية في أطروحاتها هو شيوعية مبطّنة. والتقى «الإخوان المسلمون» مع الناصريين وقوى محافظة في سورية على التنديد بالحكومة «الشيوعية» وخصّوا أكرم الحوراني بحملة إعلامية لأنّه وحلفاءه اعتبروا الناصرية، لا الشيوعية، الخطر الأكبر على سورية. واشتركت قيادة عفلق – البيطار في «حزب البعث» في هذه الحملة عبر صحيفة **البعث** وهاجمت «الانفصاليين» وخاصة الحوراني، مطالبةً بعودة الوحدة مع مصر.

في ظل هذه الأجواء الداخلية، كاد الوفاق الوطني أن يسقط ضحيّة محاولات العودة إلى الديمقراطية، رغم أنّ التجاذبات السياسية هي إحدى مظاهر الديمقراطية ومن المفترض أنّها

11- Tawfiq Hasou, *The struggle for the Arab World: Egypt's Nasser and the Arab League*, London, Kegan Paul International, 1985, pp. 112 – 135

لا تهدّد استقرار البلاد (وهي معضلة يواجهها لبنان دائماً). واجتازت سورية هذه الظروف أخيراً، وتكلّلت جهود عودة البرلمان بالنجاح، حيث عقد في 14 أيلول 1962 جلسة تشريعية عدّلت الدستور كما اتّفق عليه مسبقاً، ومنحت الثقة لحكومة خالد العظم الذي كان الشخصية السورية الوحيدة التي لاقت قبولاً لدى كل الجهات السياسية في البلاد. وبعد ذلك أصدر رئيس الجمهورية ناظم القدسي قراراً بحل البرلمان حسب الاتفاق أيضاً. واستطاع العظم تشكيل حكومة وفاقية بصعوبة كبيرة تمثّل فيها معظم القوى السياسية باستثناء الشيوعيين والناصريين. ورفض «حزب البعث» المشاركة في الحكومة، ولم تمرّ أسابيع على كشف مشاركته في مؤامرات انقلابية. ورغم استثنائهم فإنّ الشيوعيين ميّزوا موقفهم بأن دعموا الحكومة من خارجها. وتعرّضت الحكومة لضغوطات شديدة من وزراء ينتمون لـ«الإخوان المسلمين» والإقطاع الزراعي ورجال الأعمال لمنعها من القيام بالإصلاحات وتنفيذ بيانها الوزاري. كما تبيّن للحكومة أنّ سلطتها على أجهزة الأمن كانت جزئية أو معدومة، في حين لم تستطع وقف تدخّل الجيش في السياسة أو منع الضباط من الانشغال بالتآمر الدائم لقلب الدولة وخاصة أنّ مصر لم تكفّ حملتها الإعلامية وتدخلاتها في شؤون سورية.

ورغم ذلك، استطاعت حكومة العظم تحقيق إنجازات كبيرة، خلال فترة زمنية قصيرة، وكانت هذه من أنجح الحكومات في سورية منذ الانتداب الفرنسي. فقد عملت على إلغاء قوانين الطوارئ وإحياء المؤسسات الديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية جديدة ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين وتشجيع الرساميل على العودة إلى سورية، وألغت رسوم تسجيل الأراضي الموزّعة وخفّضت سعر الأراضي المزمع توزيعها إلى النصف. ونشط وزير الإصلاح الزراعي أمين نافوري المحسوب على الحوراني في إصلاح الأراضي، واستطاع خلال عشرة أشهر، ومعه الوزير السابق أحمد عبدالكريم، توزيع أراضٍ على الفلاحين بمساحات فاقت كثيراً مجهود 36 شهراً في ظل دولة الوحدة. وقدّمت الحكومة مجموعة من الحوافز لرجال الأعمال لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنشيط القطاع الخاص، وأبطلت تأميم بعض الشركات بعدما حصلت على ضمان حقوق العمال. وأثبتت هذه الحوافز فعاليتها إذ خلال شهر بلغ عدد طلبات ترخيص لشركات ومصانع 30 طلباً. والتفتت الحكومة إلى إحياء مشروع سدّ الفرات، فوافقت في كانون الثاني 1963 على عرض ألماني غربي لبناء سدّ صغير. وبذلك لم تضطر الحكومة إلى قبول نصح الشيوعيين والاشتراكيين بطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي لبناء سدّ كبير، فتحاشت نقد الدول العربية وأخصام الشيوعيين داخل سورية. وبدأت خطوات

لتأسيس شركة النفط السورية للتنقيب عن النفط في منطقة الجزيرة، وبناء مرفأ في طرطوس وتوقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة لبناء أهراءات قمح، ومع بولندا لشراء آليات صناعية. وقدّمت الصين وفرنسا وتشكوسلوفاكيا قروضاً مسهّلة لمشاريع تنموية.

في تلك الأثناء كان الجيش ما زال يعطّل مسعى الحكومة لإلغاء حال الطوارئ، تعضده في ذلك بعض القوى المحافظة. وكان من أثر ذلك أنّ الانتخابات العمالية في أنحاء سورية جرت في ظل نظام الطوارئ ما أضعف فرص نجاح قوى عمالية يسارية، وحقّق فوزاً للإخوان المسلمين وحلفائهم. ولكن رغم مواصلة «الإخوان المسلمين» حملتهم ضد الحكومة ومنحاها الاشتراكي و«علمانيتها الكافرة»، ورغم الحملة المصرية ضد سورية وأعمال تخريب وعرقلة من الناصريين، استطاعت الحكومة إنهاء حال الطوارئ في 22 كانون الأول 1962، وخلال أسبوعين أبطلت كافة مفاعيل الطوارئ واستعاد السوريون حرياتهم السياسية. فبدأت الطبقة السياسية في إعادة بناء أحزاب محظورة وتأسيس أحزاب جديدة. وتشجّعت الحكومة، فوعدت بقانون أحزاب عصري على أن تلحقه انتخابات نيابية في تموز 1963.

صبّت إنجازات حكومة خالد العظم في تثبيت دعائم الديمقراطية في سورية وأضعفت نفوذ العسكر. فأحسّ الطامحون إلى السلطة من ضبّاط حاليين وسابقين أنّ الأمر يفلت من أيديهم، خاصة أنّ العظم كان من أشدّ المناهضين لتدخّل الجيش في السياسة وقد أقسم أنّه سيضع حدّاً لذلك. والتزاماً بمبدئه هذا، رفض أنّ يكوّن لنفسه جوقة ضباط كما فعل الزعماء الآخرون وكما فعلت الأحزاب (وكان رفضه هذا غير معتاد في العالم العربي). كما رفض أن يتعامل مع أي عسكري مهما علا شأنه إلا عبر القنوات الشرعية والدستورية، لأنّ العسكري يجب أن لا يختلف عن أي موظف مدني في تعاطيه مع السلطة المنتخبة من الشعب. ولذلك، تراكمت غيوم تنذر بأنّ العسكر بات على وشك التحرّك ضد حكومة العظم، وسط تقارير إعلامية غربية وعربية بأنّ مصر تتمتّع بدعم أميركي، وأنّها ستسعى مرّة أخرى لقلب النظام في سورية. وانتشرت إشاعة بأنّ تحالفاً قد وُلد بين عبدالناصر والرئيس الأميركي الشاب جون كينيدي.

كان إطلاق الحريات، بشكل غير مدروس، سلاحاً ذا حدّين في ظل الظروف الداخلية والإقليمية. إذ سمح إلغاء قانون الطوارئ وإعادة الحريات السياسية بعودة سياسيين وعسكريين منفيين إلى سورية، ومنهم النحلاوي وجماعته في مطلع 1963. وسرعان ما شرعت هذه المجموعة بالاتصال بأنصارها داخل الجيش وفي الشارع، ثم وجّهت لائحة

مطالب للحكومة بإعادة الاعتبار للنحلاوي وزملائه في الجيش وإعادة الحظر على النشاط الشيوعي في سورية، وإعادة هيكلة قيادة الجيش وإجراء استفتاء فوري للعودة إلى الوحدة مع مصر. وترافق هذا التطوّر مع أعمال شغب قام بها إخوان مسلمون وناصريون في جامعة دمشق وفي مدارس حوران تهاجم الحكومة وترفع شعارات مناهضة للشيوعية. فتحرّكت الحكومة واعتقلت النحلاوي وجماعته ونفتهم من البلاد مجدّداً. وكأنّ في الأمر تنسيقاً إقليمياً إذ إنّ أعمال شغب مماثلة اندلعت في الأردن والعراق، في الوقت الذي كانت فيه وسائل إعلام مصرية تتنبّأ بأنّ أنظمة دمشق وبغداد وعمّان والرياض على وشك السقوط أمام «رياح ثورة القومية العربية» وأنّ «الدماء ستُسفك على الأرض العربية في المعركة الفاصلة ضد العناصر الرجعية والانفصالية». فعكّرت هذه الأجواء الوضع داخل سورية وأصابت البعض بالإرباك. ودبّ خلاف داخل قيادة الجيش السوري حول لائحة أسماء ضباط صدرت بحقهم قرارات تعيين وترقية وتسريح ونقل. كما اشتدّ الخلاف داخل مجلس الوزراء بين «الإخوان المسلمين» والاشتراكيين، فاستقال عدد من الوزراء. وكانت مصر تستعمل لبنان كقاعدة لانطلاق أعمال التخريب في سورية ما أزّم أيضاً علاقات سورية مع لبنان. فقد اعتقل حرس الحدود السوري مجموعة مخرّبين كانت تنقل الأسلحة عبر الحدود اللبنانية إلى الداخل السوري، في حين قامت وحدة عسكرية سورية بتفجير محطة إذاعية ناصرية كانت تبثّ سرّاً من داخل الأراضي اللبنانية باتجاه سورية.

وكانت توقّعات عبدالناصر حول زعزعة سورية والعراق والأردن في مكانها. ففي 8 شباط 1963 أطاح انقلاب بعثي – ناصريّ دموي عنيف في العراق بنظام قاسم في بغداد، أزال من الميدان أهم حليف لسورية. وجاء الحدث العراقي في أسوأ توقيت ممكن لسورية، إذ إنّ الحكومة السورية كانت في مرحلة ضعف بسبب مرض رئيسها خالد العظم واعتكافه عن مزاولة عمله واستقالة ستّة وزراء. فانتقد الحوراني أداء الحكومة ودعا إلى تشكيل «حكومة تقدمية مسؤولة تقف إلى جانب نظام قاسم التقدمي في العراق». وشاء بعض السياسيين السوريين التودّد للنظام الجديد في بغداد، فرفض أصحاب الانقلاب العراقي التجاوب معهم وأبقوا الباب موصداً بوجه سورية. وزاد الطين بلّة أنّ القادة العراقيين الجدد ذهبوا إلى القاهرة يوم 22 شباط 1963 لمشاركة عبدالناصر في الاحتفال بذكرى الوحدة المصرية-السورية، وأصدروا إعلاناً مبطّناً مع عبدالناصر عن قرب نهاية النظام السوري.

وتلقّف السوريون هذا التهديد، فاتفقت القوى الوطنية والأحزاب السياسية المختلفة

ورجال الأعمال ونقابات العمال والزعامات الروحية والطبقة السياسية على تأسيس «تجمّع وطني». ولكن الحوراني رفض العودة إلى الحكومة. وكان هذا إيذاناً بنهاية مرحلة من تاريخ سورية المعاصر وبداية مرحلة جديدة عُرفت بثورة البعث، التي ستكون موضوع الفصل التالي.

الجزء الثالث
دولة البعث



الفصل السابع

ثورة البعث

شهدنا في الفصل السابق كيف انقلب ضباط سوريون ضد عبدالناصر عام 1961، وكيف وقع الانفصال عن مصر وغرقت سورية مجدّداً بالفوضى[1] ثم ظهرت تباشير أمل ديمقراطي. وسنرى في هذا الفصل كيف وقع انقلاب وراءه البعث في سورية في 8 آذار 1963 كان بمثابة أقصى ما بلغه البعثيون في المشرق حتى ذلك العام. إذ قبل شهر، وفي 8 شباط 1963، قام «حزب البعث» في العراق بانقلاب دموي ضد حكم عبدالكريم قاسم واستلم الحكم. ما شجّع «اللجنة العسكرية» في سورية وشركاءها الضباط على القيام بانقلابهم. وهكذا بات كل من سورية والعراق تحت نظام حكم يدين بالاشتراكية والقومية العربية. ولكن حكم البعث في العراق لم يصمد طويلاً، حيث وقع انقلاب آخر أخرجه من السلطة بعد أشهر. أمّا في سورية، فقد استطاع البعثيون الاحتفاظ بالسلطة وضرب محاولة انقلابية قام بها ناصريون، وسط تنديد الإعلام المصري بـ«النظام البعثي الفاشي». وفي شباط 1966، قامت «اللجنة العسكرية» البعثية بانقلاب على انقلاب آذار 1963 فاستلمت السلطة[2]. وكانت هذه المجموعة على يسار البعث فأعلنت حكومة ثورية أكّدت على التحالف مع المعسكر التقدمي وطليعته الاتحاد السوفياتي، ووعدت بالنضال ضد إسرائيل والأمبريالية الأميركية.

1- اعتبر البعثيون لاحقاً أصحاب الانفصال عن مصر بأنّهم خونة لقضية الوحدة العربية، وبقيت تجربة الوحدة بين مصر وسورية ذكرى تستعاد بمشاعر فياضة عاماً بعد عام في سورية وفي أوساط الجماعات الناصرية في لبنان.

2- Donald Betz, *Conflicts of principle and policy: a case study of the Arab Socialist Ba'th Party in power in Syria*, 8 March 1963 – 23 february 1966, Denver, University of Denver, 1973 (thesis).

ثورة 8 آذار 1963

ازاء الانقسام السياسي في سورية في الحكومة والأحزاب في شتاء 1963، كان ثمّة تفكّك مماثل في القوات المسلّحة. إذ انقسم الضباط إلى خمس مجموعات:

* «حركة القوميين» العرب ومعهم الضباط الناصريون.
* مجموعة «حزب البعث» وضمنها «اللجنة العسكرية».
* مجموعة الضباط «الشوام» (من دمشق) الذين انبثق من صفوفهم الانقلاب الانفصالي عام 1961.
* مجموعة أكرم الحوراني التي تأذّت سمعتها من توقيع الحوراني على وثيقة الانفصال، ولكن أعضاءها احتفظوا برتبهم العالية في الجيش.
* مجموعة ضباط مستقلين يقودهم زياد الحريري، صهر أكرم الحوراني وقائد جبهة الجولان بمواجهة إسرائيل.

لقد اعتبرت اللجنة العسكرية البعثية الضباط الشوام أعداءها لأنّهم وقفوا وراء الانفصال، كما رأت في مجموعة الحوراني حركة منافسة. فتعاونت اللجنة مع ضباط مستقلين وناصريين رغم فشل الانقلاب المشترك في ربيع 1962. وأقنعت ضابطين ناصريين في منصبين رفيعين هما راشد قطيني، رئيس المخابرات العسكرية، ومحمد الصوفي، قائد لواء حمص، بالعمل معاً على قلب النظام. ثم أقنعت المجموعتان زياد الحريري أن يقود هو الحركة، فإذا نجحوا معاً يصبح قائداً للجيش وإذا فشلوا ينفي أي علاقة بهم ويبقى في مركزه. فقبل الحريري ولكنّه لعدم تسيّسه أعطى التزاماً متناقضاً للمجموعتين فأكّد للجنة العسكرية أنّه لن يعمل لمصلحة عبدالناصر وأبقى على صلته بالضباط الناصريين والقيادة القومية للبعث. فقد كان يحرّكه هاجس مصلحة شخصية حول منصبه بعد صدور سلسلة قرارات اتخذها قائد الجيش زهرالدين عشيّة الانقلاب العراقي، قضت بتطهير الجيش من مائة ضابط. وكان زهرالدين مدعوماً من رئيس الجمهورية ناظم القدسي، ورئيس الحكومة خالد العظم المناهض لتدخّل العسكر في السياسة. وكان من جملة الضباط الذين أصابتهم القرارات زياد الحريري الذي كان سيُعزل من منصبه ويُسفّر إلى بغداد كملحق عسكري في السفارة السورية، فجاءه عرض المشاركة بالانقلاب في الوقت المناسب. وعلى هذا الأساس، تأسّست مجموعة من ستّة أشخاص في نهاية 1962 – محمد عُمران وصلاح جديد وحافظ الأسد والقطيني والصوفي والحريري – للقيام بعمل انقلابي ينهي 18 شهراً من الحكم الانفصالي المحافظ.

في شباط 1963 وصلت أنباء إلى أعضاء هذه المجموعة أنّ قوّة بعثية عسكرية من ألفي رجل في العراق يقودها علي صالح السعدي، ومدعومة من ضباط ناصريين في الجيش العراقي والنقابات المهنية تمكّنت من إسقاط نظام قاسم في بغداد الذي ظنّ المراقبون أنّه لا يُقهر. إذ بعد إضراب طلابي ضده، احتلّ البعثيون قاعدة الرشيد العسكرية في بغداد في ليل 8 شباط، وقتلوا قائد سلاح الجو، ثم قصفوا وزارة الدفاع بالطائرات حيث ينام قاسم واعتقلوه واقتادوه إلى مبنى الإذاعة وأعدموه[3]. وكان الحدث العراقي مهمّاً ليس في سرعته، بل لأنّ نظام قاسم كان منعزلاً على الساحة العربية يحكمه توجّه داخلي، فجاء الانقلاب نذيراً للدول العربية أنّ العراق قد عاد إلى الساحة العربية وأنّ «حزب البعث» الذي ظنّه عبدالناصر قد حُلّ في الجمهورية العربية المتحدة يتهيّأ لحكم أكبر دولة في المشرق العربي ويتعامل بندّية مع مصر. وكان بعثيو العراق قد تهيّبوا من النجاح ومن سرعة وسهولة استلامهم الحكم الذي لم يتهيّأوا له، فاستدعوا البعثيَّين منيف الرزاز من الأردن وعبدالله عبدالدايم من سورية لصياغة وثيقة تُذاع على الرأي العام حول هوية الانقلاب وسياسته العامة وما سيسعى لتحقيقه.

في دمشق، كانت مجموعة الستّة قد أعدّت خطّتها الانقلابية، ولكن ظروفها الميدانية كانت أصعب من ظروف رفاقها العراقيين، فلم يكن ثمّة ميلشيا بعثية في سورية بعدما قضت سنوات الوحدة على نشاط الحزب، ولا دعم قويّ في صفوف الجيش، ولا احتضان من الرأي العام، ولا حتى مباركة من عفلق نفسه الذي عندما علم بنشاط المجموعة حذّر من مغامرة مجهولة العواقب، خاصة أنّ الأمر يتم بمعزل عنه وعن قيادته. ولذلك أدركت المجموعة أنّ عملها يجب أن يكون نخبويّاً يقتصر على قوّة صغيرة للسيطرة على معسكري كسوة وقطنة عند مداخل دمشق الجنوبية، وعلى دعم اللواء 70 المدرّع، وأنّه يجب منع قيادة حمص العسكرية من التدخّل لأنّ حمص هي مفتاح الطرق من شمال ووسط البلاد إلى قلبها. وأنّ أوّل خطوة في الانقلاب يجب أن تكون احتلال مبنى إذاعة دمشق فوراً لإذاعة البلاغ الانقلابي.

في ليل 7 – 8 آذار 1963 تحرّكت مجموعات دبابات ومشاة في دمشق: من الجنوب حرّك الحريري لواءً من جبهة الجولان، فيما حرّك ضباط بعثيون لواء السويداء في جبل الدروز بعد الاستيلاء على قيادته. وتمكّن اللواءان من تطويق اللواء المدرّع 70 في كسوة، فسلّم قائده عبدالكريم عبيد القيادة لمحمد عمران. أمّا لواء قطنة جنوب غرب دمشق فلم يتدخّل لغياب

3- راجع كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 – 2015**، بيروت، دار الفارابي، 2004، ص 75-103.

الأوامر ذلك أنّ أحد الضباط البعثيين قد سيطر على جهاز اتصالات الجيش في دمشق. وهكذا فُتح الطريق أمام الحريري ليدخل المدينة ويقيم الحواجز في الطرق الرئيسية ويطوّق الأبنية الحكومية. في تلك الأثناء، قام سليم حاطوم (درزي) باحتلال دار الإذاعة وكتب صابر فلحوط (درزي) البلاغ الأول وأذاعه[4]. وتمّ احتلال وزارة الدفاع واعتقال رئيس الجمهورية القدسي وقائد الجيش زهرالدين والحوراني وعدد من السياسيين الذين كانوا أيّدوا الانفصال عن مصر.

وتتالت البلاغات الإذاعية صباح الانقلاب، فأعاد البلاغ رقم 9 الاعتبار لـ35 ضابطاً منهم أعضاء «اللجنة العسكرية» الخمسة، عمران وجديد والأسد والمير والجندي، وحُرّر العقيد لؤي الأتاسي من سجنه. وإذ أصبح عمران بعد 18 شهراً من تسريحه قائد اللواء 70 الأهم في الجيش، تمكّن صلاح جديد في اليوم التالي من السيطرة على مكتب شؤون الضباط الذي يتحّكم بالتنقلات والتعيينات والتسريحات والترقيات في القوى المسلحة. كما نجح حافظ الأسد في السيطرة على قاعدة الضُمير العسكرية شرق دمشق، التي تضمّ معظم أسطول سورية من الطائرات الحربية. وساعد في تسهيل الانقلاب الذي أطاح بحكومة خالد العظم، بدون طلقة رصاص تقريباً، الارتباك الذي أحدثته هويّة الانقلابيين، حيث لم يتأكّد قادة الجيش والأجهزة الأمنية فوراً إذا ما كان قادة الانقلاب مع عبدالناصر أو ضدّه ليحسموا كيفية التعاطي معهم. أضف إلى ذلك أنّ رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورؤساء الحكومة الثلاثة خلال 18 شهراً من الانفصال كانوا مغرقين في مدنيتهم، وأضعف من أن يواجهوا انقلاباً عسكرياً. فقد كان القدسي مدنيّاً وصاحب شخصية وقورة، وليس قائداً عسكريّاً كعبدالكريم قاسم، فيما ابتعد العظم عن العسكر وقاوم تدخّله في السياسة.

لم يحرك الرأي العام السوري المبرمج على الانقلابات منذ 1949 ساكناً تجاه هذا الانقلاب، ظنّاً أنّه كسابقاته، حركة عسكرية سرعان ما تستبدلها أخرى، لا أكثر ولا أقل. بل كان شعور القرف والملل من تكرار الانقلابات، لا الخوف والهلع على مصير الديمقراطية، هو السائد. خاصة أنّ هذا الانقلاب لم يُهرق الدماء كما حصل في الانقلاب العراقي. ولكن لم يكن يخطر ببال أحد أنّ هذا الانقلاب كان نذير بداية مرحلة مفصلية من تاريخ سورية وتغيّر ثوري غير مسبوق. فقد كان من نتائج الانقلاب العميقة زوال الطبقة السياسية المدينية، السنيّة خاصة،

4- أصبح صابر فلحوط «شاعر الثورة» فيما بعد ورأس الوكالة السورية للأنباء «سانا» لسنوات عدّة ونقيباً للصحافة.

التي حكمت سورية مئات السنين، منذ أيام الأتراك وفي ظل الانتداب الفرنسي ولفترات متقطّعة بعد الاستقلال، عن الساحة وانتهاء دورها. وأنّ سورية دخلت مرحلة ثورية جديدة ستكتمل صورتها تدريجياً في السنوات السبع التالية.

أسّس الانقلابيون مجلساً لقيادة الثورة من 20 عسكرياً (12 بعثياً و8 ناصريين) ومدنيين، يتمتّع بكافة السلطات التنفيذية والتشريعية في البلاد. واستجاب قائد الجيش زهرالدين لطلب الانقلابيين بنقل عدد من الضباط وبتسمية الناصري راشد القطيني رئيساً للمكتب الثاني (مخابرات الجيش). لقد اتّهم خالد العظم زهرالدين بأنّه كان يسعى لعرقلة أعمال الحكومة المدنية وأنّه كان على اتصال دائم بشخصيات موالية لعبدالناصر في بيروت. وبالفعل فقد لعب زهرالدين دوراً مزدوجاً طيلة فترة الانفصال، وكان يتمتّع بثقة الانقلابيين الجدد رغم أنّ مسؤوليته الأولى كانت حماية حكومة العظم. واذ اختير العقيد لؤي الأتاسي رئيساً للمجلس الثوري وقائداً للجيش، بعد ترقيته إلى رتبة فريق، منح قادة الانقلاب لأنفسهم مناصب رفيعة: الحريري رتبة فريق ورئيس أركان، والناصريان محمد الصوفي وزيراً للدفاع وراشد القطيني نائباً لرئيس الأركان. أمّا «اللجنة العسكرية»، وقد توسّعت وباتت تضم عشرة أعضاء، فقد احتفظت لنفسها بمناصب هامة: عمران قائداً للواء الخامس في حمص (ثم قائداً للواء 70 المدرّع) وصلاح جديد مسؤولاً عن مكتب شؤون الضباط، وأحمد سويداني رئيس المخابرات العسكرية، ومَزيَد هنيدي رئيساً للشرطة العسكرية وحافظ الأسد قائداً لقاعدة الضُمير الجوية بعد ترقيته.

لم تلعب القيادة المدنية لـ«حزب البعث» دوراً في انقلاب 8 آذار 1963. إذ إنّ الحزب كان مشرذماً بعد الانفصال وقد تقلّصت عضويته. بل كان أبطالُ الانقلاب هم أعضاء «اللجنة العسكرية» والتي لم تكن جزءاً عضوياً في الحزب. ورغم أنّ الانقلاب وقع بالتحالف مع الناصريين وزياد الحريري، إلا أنّ الضباط البعثيين سيطروا على الوضع. فلم يستفد الضباط الناصريون من مشاركتهم في الانقلاب بشكل فعّال، إذ وقعوا في الحالة النفسية نفسها التي أصابت الرأي العام بأنّ الانقلاب سيضاف إلى السلسلة. فكان تحرّكهم ارتجاليّاً وردّات فعلهم آنية ولم يلعبوا أوراقهم جيّداً، فخسروا الساحة لشركائهم البعثيين الذين تحرّكوا بسرعة في كافة الجهات. واستفاد البعث من الأجواء المعادية للناصرية داخل الجيش ومن العمل السرّي المنظّم والمحترف «للجنة العسكرية» التي استطاعت مع الوقت التخلّص من الشركاء الناصريين بمساعدة الحريري كما سنرى. ثم فشل الحريري في تدعيم مركزه في السلطة، فهو لم

يكن ناصريّاً صميماً يريد أن يدفع بسورية إلى بيت الطاعة المصري، ولا بعثياً بل كان طموحه شخصياً، ما أضعف دوره.

وهكذا تحوّلت اللجنة العسكرية من أصغر شريك في الانقلاب إلى سيّد سورية. واحتاج تحقيق هذا الهدف إلى ثلاث سنوات، إذ كان على اللجنة تدبير شؤون البيت أولاً داخل «حزب البعث». فرغم أنّ اللجنة كانت تضمر الحقد لقيادة البعث التقليدية لأنّها حلّت الحزب في زمن الوحدة، إلا أنّها عشية انقلاب آذار 1963 كانت تحتاج إلى هذه القيادة لجهلها متاهات السياسة السورية، ولافتقارها إلى قاعدة حزبية وتنظيم بعثي خارج الجيش، ولحاجتها الملحّة لفتح خطوط اتصال مع القيادة القطرية لـ«حزب البعث» في العراق والتي أخلصت لقيادة عفلق-البيطار. ولذلك اتصلت اللجنة العسكرية بقيادة الحزب وطلبت منها أن تكون هي واجهة الانقلاب. ولدرء أي انتقاد، أضاف المجلس الثوري ستّة مدنيين إلى عضويته: ثلاثة من البعث (عفلق والبيطار ومنصور الأطرش)، وثلاثة من قادة التجمعات الناصرية في سورية. فمنحت القيادة القومية رضاها عن اللجنة. وخلافاً لقوانين الحزب التنظيمية التي تمنع العضوية عن العسكريين، وافقت القيادة على الاعتراف بأعضاء اللجنة العسكرية رفاقاً ودمجت اللجنة في هيكلية الحزب لتصبح المنظّمة العسكرية لـ«حزب البعث». وسُمح للجنة العسكرية الاحتفاظ بكيانها المميّز وحريّتها في التحرّك. فأكّدت الهيكلية الناشئة ضعف القيادة المدنية للحزب وخضوعها لمشيئة العسكر وأصبح قادة البعث المدنيون أعضاءً في مجلس قيادة الثورة الذي تمتّع بسلطات فوق العادة بفضل دستور انتقالي جديد لسورية.

وكلّف المجلس الثوري عضوه صلاح البيطار، الذي فشل فشلاً ذريعاً في انتخابات كانون الأول 1961، بتشكيل حكومة جديدة. وكما في مجلس قيادة الثورة، كذلك في مجلس الوزراء، ضمّت الحكومة وزراء للبعث ولمجموعة الحريري ولتنظيمات ناصرية أهمّها «حركة القوميين العرب» (بقيادة هاني الهندي)، تليها «الجبهة العربية الموحدة» (بقيادة نهاد القاسم) و«الاتحاد الاشتراكي العربي» (بقيادة سامي صوفان). وذهب منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة ومنصب قائد الجيش إلى لؤيّ الأتاسي، صهر الناصري جاسم علوان. وأصبح زياد الحريري رئيس الأركان.

ومع كل مناصبهم في الدولة الجديدة، لم يشعر أعضاء «اللجنة العسكرية»، بصفتهم السابقة، كضباط صغار من الأقليات وفي غياب أي قاعدة شعبية، بالأمان والثقة بمقدرتهم على حكم البلاد. فاحتاجوا إلى واجهة سنيّة إضافة إلى لؤي الأتاسي الذي كان شخصية مغمورة،

ووجدوا ضالّتهم في أمين الحافظ الذي لم يكن بعثيّاً ولكنّه كان صديقاً للجنة، وسمّوه وزيراً للداخلية. وعجّلوا بتدعيم مراكزهم في الجيش. فاستعمل صلاح جديد صلاحيته في مكتب شؤون الضباط لتعيين وترقية أكبر عدد ممكن من الأصدقاء والحلفاء، واستدعاء احتياطيين وتسليمهم مهامّ ومناصب وتسريح الخصوم المحتملين. كما أنّ الكلية العسكرية في حمص أصبحت بعهدة الضباط البعثيين، ففتحت أبوابها بعد شهرين من الانقلاب لمئات الطلاب البعثيين، أحدهم شقيق حافظ الأسد الأصغر، رفعت. وكان معظم هؤلاء من أصول ريفية وضيعة، عبروا موادّ دراسية وتدريبية في الكليّة ثم عُيّنوا في مناصب شغرت في القوى المسلّحة بعد تسريح ضباطها من أبناء العائلات الميسورة والتقليدية[5].

محادثات الوحدة الثلاثية

كان الوهج الناصري ضعيفاً داخل قيادة الانقلاب كما أشرنا، ولذلك لجأ الناصريون إلى التحرّك الذي احترفوه على مستوى الشارع، وخرجوا بتظاهرات في اليوم الثالث للانقلاب ترفع صور عبدالناصر وشعارات الوحدة، وتطالب بالوحدة الفورية مع مصر. ولم تكن التظاهرات عفوية شعبية. فقد كانت شاحنات الجيش تطوف القرى وتجمع الناس للتظاهر. وكان الناصريون يرسلون الشاحنات والباصات إلى المخيمات الفلسطينية حيث شعبية عبدالناصر، وخاصة في محيط دمشق، لنقل المتظاهرين. وكان المشاركون يحصلون على تعويض مادي رمزي، وأحياناً وجبة طعام صغيرة. ولاقى البعث التظاهرات الناصرية بتظاهرات مضادة لأنّ استغلال الناصريين شراكتهم في الانقلاب للتحرّك على هواهم في الشارع أزعجت البعثيين في مجلس قيادة الثورة وأحرجتهم. خاصة أنّ المجلس كان قد حظر التظاهر، فكان على الشريك الناصري أن يكتفي ببيانات الانقلاب التي صاغها البعثيون والتي ندّدت بالانفصال ورفعت شعارات الوحدة والاشتراكية ومن ثمّ الانتقال الهادئ للتفاوض مع مصر.

ولم يستطع البعث تجاهل التزاماته طويلاً تجاه شركائه الناصريين نحو وضع ملف الوحدة مع مصر على نار حامية. ولمواجهة الضغط الناصري في الداخل ومنع عودة سريعة لمصر إلى سورية، تحرّك البعثيون للاستفادة من وجودهم في السلطة في دمشق وبغداد في آن معاً، واتفقوا

5- Robert Olson, «The Ba'th in Syria 1947 – 1978: an interpretative historical essay», *Oriento Moderno*, vol. 58, n°. 12, 1979, pp. 645 – 681.

على عرض وحدوي يقدّمه البلدان لعبدالناصر. وكان هذا العرض مشروع وحدة ثلاثية تضمّ مصر وسورية والعراق شرط أن تتمتّع الدول الثلاث بحقوق متساوية في دولة الاتحاد، فتحتفظ سورية بسيادتها، ويصبح العراق حليف سورية سنداً قويّاً لها بوجه الهيمنة المصرية. وكان هذا عرضاً ذكيّاً لأنّ رفض عبدالناصر يعني أنّ مسؤولية فشل الوحدة العربية ستقع على عاتقه. ورتّب البعثيون العرض بشكل يصعب على عبدالناصر قبوله، لأنّه يرفض دخول وحدة لا يكون له فيها اليد العليا. وفهم المصريون لعبة البعث، ورأى عبدالناصر أنّهم يسعون إلى إيقاعه في فخّ بين مطرقة سورية وسندان العراق ويبعدونه عن المشرق، بينما هو الأب الشرعي للقومية العربية باعتراف العرب وإسرائيل والغرب. ولذلك تماشى مع البعثيين ووافق على بدء مفاوضات. وهكذا بعد أسبوع من الانقلاب السوري وأسابيع قليلة من الانقلاب العراقي بدأت محادثات وحدة ثلاثية في القاهرة. اختار الجانب المصري أسلوب الهجوم والتهويل والتخويف مع الوفدين السوري والعراقي. فقد أصرّ عبدالناصر على مراجعة دروس فشل الوحدة السابقة بين سورية ومصر (1957 - 1961) ووجّه اتهامات للسوريين بالانفصال والعداء للوحدة العربية والفساد والانتهازية. وردّ السوريون باتهامات مشابهة لمصر، فقالوا إنّ الجانب المصري لم يقدّم بنية فكرية للقومية العربية كما فعلوا هم، وأنّهم كانوا وراء إقناع عبدالناصر أن تصبح قضية الوحدة أساساً لسياسته الإقليمية[6]. فردّ عبدالناصر أنّ نظريات البعث لم تؤدِّ إلى نتيجة، وأنّ مصر لا تتحد إلا مع «حكومة تمثّل الشعب السوري فعلاً»[7]. وأثناء المفاوضات أمر عبدالناصر أجهزة الإعلام المصرية أن تواصل حملتها ضد البعث وقيادته في سورية. وأمام وضوح الموقف السوري الناقد لتجربة الوحدة السابقة والمتشدّد في تقييد الوحدة الجديدة بشروط، كان موقف عبدالناصر صارماً، متخذاً منبراً أخلاقياً عالياً في أنّ مصر كانت ضحية مؤامرة الانفصال التي ضربت القضية العربية في الصميم.

وعبر هذه المحادثات الملتوية والطويلة التي خاضتها الدول الثلاث، تراجع منطق البعثيين في الحوار ولم يبق على الطاولة سوى منطق عبدالناصر القوي وانتقاداته، وملاحظاته على الأخطاء السابقة، وغابت حجج كانت بجعبة الوفدين السوري والعراقي. وكان عبدالناصر قد هدّد بإذاعة تفاصيل المحادثات حتى «يوقظ غضب الجماهير» وانتقل من التهديد إلى التنفيذ

6- م. نصر، **تطوّر القومية العربية في فكر جمال عبدالناصر 1952 - 1970**، بيروت، 1981.

7- Malcolm Kerr, *The Arab Cold War*, pp. 48-73 (The Cairo Negotiations, March – April 1963).

وأذاع التفاصيل مكتوبة، حيث اتضّح أنّ عفلق والبيطار كانا ضعيفين أمام عبدالناصر يتلعثمان في الإجابة ويتهرّبان من أسئلته واتهاماته، ما أوقعهما في حرج. وسبب الإحراج أنّ «حزب البعث» الذي طالما ندّد بالانفصال منذ 1961 وحرص على موقف إيجابي من الوحدة ومن عبدالناصر، بدا وكأنّه يعترف أمام عبدالناصر أنّ تجربة الوحدة السابقة لا غبار عليها، فلم يضع البعث الذي بات يمثّل النظام السوري ملفّاً دقيقاً عن خطايا الحكم المصري في سورية في زمن الوحدة، ولم يكن مستعدّاً لمواجهة كهذه.

وإذ أخذ النقاش الطابع أعلاه، اضطر الوفدان السوري والعراقي إلى وضع خطّتهما المضمرة جانباً، ووافق الجميع على نص شرعة وحدوية ثلاثية ضمن هيكلية الجمهورية العربية المتحدة التي كانت لا تزال قائمة، تكون فيها اليد العليا كالعادة لمصر. وجعلت هذه الشرعة عبدالناصر رئيساً للجمهورية، مع سلطات غير محدودة، وفارق أنّ برلماناً اتحادياً سيؤسّس لتمثيل الدول الثلاث ويضبط سلوك النظام مع أنّ الحجم البشري لمصر سيضمن هيمنة مصر على أي حال. كما أنّ الشرعة اشترطت على نظام البعث في كل من سورية والعراق أن يشرك الناصريين السوريين والعراقيين في السلطة. فأفلتت المفاوضات من أيدي البعثيين لمصلحة عبدالناصر، ووجدوا مخرَجاً في تمييع الشرعة وتأجيل العمل بها وحصلوا على رزنامة زمنية تطبّق خطوات الوحدة تدريجياً خلال 25 شهراً.

ولكن قطار الوحدة لم يقلع رغم الإعلان عن شرعة الوحدة في 17 نيسان 1963 (بعد أربعة أسابيع من المفاوضات، على أن تطبّق تدريجياً وتكتمل في أيّار 1965). فقد استقبل الرأي العام السوري النبأ بالفتور، لأنّ ذكرى الوحدة السابقة كانت مرّة وتجربتها السيئة لا تزال حيّة في وجدان السوريين. كما أنّ النظام الذي ساد سورية بعد انقلاب 8 آذار 1963 أضاف سلبية إلى البيئة السلبية في سورية. فهو لم يوحِ بعودة الاستقرار والطمأنينة للناس وباشر بمراسيم «عزل» طالت الكثيرين بعضهم أساتذةَ في جامعة دمشق وحُرمت الجامعة من أفضل كادراتها التعليمية والإدارية، ما أثار غضب الطلاب. فخافت السلطة وأغلقت الجامعة مراراً حتى قضت على السنة الدراسية. كما أدّى الانقلاب وعمليات التطهير إلى هجرة قطاعات واسعة من الموارد البشرية السورية وخاصة من فئة رجال الأعمال وأصحاب المهن الرفيعة والتقنيّين، وحتى في أوساط العمال المهرة وأنصاف المهرة. لقد فقد هؤلاء الأمل في بلاد لا تكاد تنجو من انقلاب عسكري وتعود إلى الديمقراطية حتى تقع في آخر.

لقد جدّد مجلس قيادة الثورة في سورية قانون الطوارئ وألغى الحريات السياسية،

ومنع التجمّعات العامة لأكثر من خمسة أشخاص، وأقفل صحفاً ومطبوعات. وتلا هذه الإجراءات فرض الإقامة الجبرية والعزل المدني على مئات السياسيين والصحافيين والمثقفين الذين استعادوا نشاطهم الحرّ طيلة فترة الانفصال عن مصر، فيما جُرّ إلى مراكز الاعتقال مئات آخرون. وأغلق الانقلابيون كافة الصحف المستقلة في سورية وأبقوا على المطبوعات الصادرة عن أجهزة الدولة و«حزب البعث». وتحوّلت مجلة **الأسبوع الأدبي** الصادرة عن اتحاد الكتّاب إلى بوق للنظام، وباتت تشكّل رقابة على الأدباء والشعراء وتمارس القمع والمنع بدل أن تحمي حقوقهم وتنشر أعمالهم. والأسلوب القمعي نفسه مورس في الإذاعة والتلفزة. ومنحت الفقرة 4ب من قانون الطوارئ الدولة الحق في حظر ومراقبة الصحف والكتب والراديو والتلفزيون والإعلانات والفنون الجميلة، وصولاً إلى الحق في مصادرة وإتلاف أي عمل ترى الرقابة أنّه يهدد أمن الدولة (وهي عبارة فضفاضة استعملت حتى في أتفه الحالات وأكثرها براءة).

محاولات انقلاب ناصرية

لم يكن إعلان شرعة الوحدة كافياً لإنهاء النزاع بين مصر وسورية. إذ لم تمرّ أسابيع حتى عاد النزاع بأشدّ من السابق وأصبح عداء عبدالناصر للبعث سافراً. فشجّع أنصاره على التظاهر وهدّد بسحب الوزراء الناصريين من الحكومة السورية. فخرجت تظاهرات في سورية نظّمها الناصريون لتأييد الوحدة، لاقاها البعثيون بالنقد والعداء كما أشرنا أعلاه. وأصبحت الحملة الإعلامية المصرية أشدّ قسوة وأكثر تركيزاً على أشخاص بعينهم. فكثر الهزء والسخرية بميشال عفلق الذي نعتته الدعاوى المصرية «الأمبراطور الروماني الصغير»، وشكّكت إذاعة القاهرة بأصله العربي وباسم «عفلق» غير العربي، وبأنّه لا شك «مسيحي قبرصي يأتي بكل وقاحة ويريد أن يقود الأمّة العربية». وأدرك البعث في سورية والعراق أنّ الحالة قد تدهورت إلى درجة اقتضت إزاحة شركائهم الناصريين من السلطة. وفي اجتماع حزبي مغلق شنّ عفلق حملة غير مسبوقة شابتها لأول مرّة مشاعر غضب ضدّ عبدالناصر، لأنّ الأمور قد وصلت إلى حائط مسدود معه. فظهر خلاف مع رفيق عمره صلاح البيطار الذي كان مقتنعاً أنّ الوصول إلى صيغة تعاون مع عبدالناصر تلتقي مع هدف البعث في الوحدة العربية.

وكان قد برز في فترة ما بعد الانفصال تنظيم سياسي انتشر خلال 18 شهراً بسرعة غير عادية في سورية وباقي الدول العربية، هو «حركة القوميين العرب» التي اصطف قادتها وراء عبدالناصر لأنّهم رأوه تجسيداً لحلم الوحدة العربية. وإذ دعت مصر إلى تحرّك جماعتها في

سورية، استطاعت هذه الحركة حشد عدد كبير من الشباب السوري في تظاهرات وخاصة من سنّة المدن ومن الطبقة الوسطى. كما أنّ عدداً غير قليل من ضباط الجيش السوري كان من «القوميين العرب» ويعتبر عبدالناصر مثالاً. فشكّلت هذه الحركة التحدّي الأكبر للبعث من بين سائر أنصار عبدالناصر في سورية. وكانت نبرة وكثافة الحملة الإعلامية المصرية إشارة للناصريين في سورية للتحرّك. فوقع انقلاب عسكري قاده ضباط ناصريون في حلب في نهاية نيسان احتجاجاً على التأخّر في اتخاذ الحكومة السورية قراراً بالالتحاق بالوحدة. وردّ الضباط البعثيون ومجموعة الحريري بانقلاب مضاد ما بين 28 نيسان و2 أيّار 1963 أدّى إلى تطهير الجيش من 47 ضابطاً ناصريّاً، واستقالة وزير الدفاع محمد الصوفي ونائب رئيس الأركان راشد القطيني، وكانا عضوين في مجلس قيادة الثورة. واستقال أيضاً خمسة وزراء ناصريين من الحكومة. واستغلّ البعث فرصة فشل الانقلاب الناصري، فشكّل البيطار وزارة جديدة بدون ناصريين حصل فيها زياد الحريري على حقيبة الدفاع. ثم بدأت حملة اعتقالات طالت كبار الناصريين.

وإذ زال نفوذهم الهائل داخل الجيش، ارتدّ الناصريون إلى الشارع حيث خرج أنصارهم بقوّة في تظاهرات صاخبة يومي 8 و9 أيار في دمشق وحلب. ولكنّهم أخطأوا في حساباتهم، إذ إنّ عسكريّي مجلس الثورة لم يكونوا في مزاج ديمقراطي متسامح، حيث طلبت «اللجنة العسكرية» من وزير الداخلية أمين الحافظ قمع التظاهرات. وكان الحافظ يريد أن يثبت حرصه على النظام الذي منحه المناصب العالية، فأمر بقمع غير عادي ضد الناصريين. وفتحت قوى الأمن نار الرشاشات على المتظاهرين فسقط 50 قتيلاً، ولاحقت الشرطة آخرين واقتحمت مكاتب «حركة القوميين العرب» واعتقلت من فيها وأوقفت جريدتهم، ثم ألقت القبض على قادتهم وأودعتهم السجن وحوكموا، وحكموا بعد ذلك بفترات سجن طويلة. وفرّ آخرون إلى لبنان، ثم أقفلت كافة مكاتب الحركة في سورية، واستمرّت حملة التطهير ضد الناصريين في الإدارات العامة والمدارس والجامعات ليحلّ بعثيون مكانهم في كل منصب أو وظيفة. وانطلقت حملة مشابهة في العراق ضد الناصريين قادها علي صالح السعدي من موقعه كوزير للداخلية[8]، فأدرك الرأي العام أنّ ثمّة خطة نفّذها البعث في البلدين ضدّ الناصريين وأنّه لم

8- سيف الدين الدوري، **علي صالح السعدي : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2010.

يعد ثمّة مكان للصلح مع مصر.

لم يسكت الضباط الناصريون في سورية، وخاصة الأعضاء في «حركة القوميين العرب» وعلى رأسهم جاسم علوان على حملة التطهير، بل عمدوا إلى التحالف مع شخصيات سورية تقيم في القاهرة وتناهض نظام دمشق للتحضير لانقلاب جديد، مع وعد مصري بتدخّل سلاح الطيران في الوقت المناسب. وهكذا في 18 تموز 1963، وفي وضح النهار، قاموا بمحاولة انقلابية في دمشق، بمواكبة جهاز المباحث المصرية، وحاولوا الاستيلاء على دار الإذاعة ومركز قيادة الجيش. فكانت لهم السلطة بالمرصاد يتقدّمها وزير الداخلية أمين الحافظ وهو يحمل سلاحاً رشاشاً ومعه وحدات عسكرية بعثية ودبابات وقوات من «الحرس القومي» (وهو ميليشيا بعثية تم إنشاؤها قبل أسابيع وقادها حمد عُبيد العضو في اللجنة العسكرية). فنجح النظام في قمع المحاولة الانقلابية والسيطرة على الوضع في أنحاء البلاد. وكانت هذه العملية الأعنف من نوعها في تاريخ سورية المعاصر، حيث تجاوز عدد القتلى والجرحى 800 شخص. وإذ نجح علوان بالفرار، اعتقلت السلطة خلال ساعات 27 ضابطاً من الانقلابيين، أقيمت لهم محكمة ميدانية وجرى إعدامهم فوراً، خلاف التقليد السابق القاضي بنفيهم إلى سفارات سورية في الخارج كملحقين. وتلت ذلك حملة اعتقالات طالت المئات، في حين أُغلقت مكاتب «وكالة أنباء الشرق الأوسط» المصرية في دمشق التي كانت تذكي النزاع بتقاريرها المذهلة.

وقامت «اللجنة العسكرية» بتسريح المزيد من الضبّاط السنّة لاحتمال تعاطفهم مع الناصريين ومع القوى المناوئة للبعث واستدعت من سُرّحوا سابقاً من ضبّاط الأقليات المذهبية ومن قوميين سوريين وشيوعيين ليعودوا إلى مواقعهم، وأوعزت بإطلاق سراح آخرين منهم محمد مخلوف، شقيق زوجة حافظ الأسد، وقوميين سوريين حُكموا بالمؤبّد بعد اغتيال عدنان المالكي. كانت المعضلة أمام «اللجنة العسكرية» أنّها قامت أساساً من أجل تدعيم الوحدة مع مصر، وهذا كان محور عملها وعلّة وجودها. ولكن أمام الخيار الحاسم بين الوحدة مع مصر ومحافظتها على مقاليد الحكم في دمشق، اختارت السلطة.

وبعد أسبوع من المحاولة الانقلابية، تكلّم عبدالناصر في عيد ثورة 23 يوليو فندّد بمشروع الوحدة «مع هؤلاء» وأعلن حرباً دون هوادة ضد «نظام البعث الفاشي» في سورية والعراق. ولم يدرِ عبدالناصر في الفترة 1963 – 1966 أنّ البعث كان قد سدّد لطموحاته العربية ضربة قاضية، وأنّ الناصرية كحركة عربية كاسحة كانت قد وصلت إلى منتصف الطريق، فلم تنهض

مطلقاً من كبوتها. وأمضى بطل العروبة ما تبقّى من سني حكمه (حتى وفاته في أيلول 1970) في حرب عربية باردة لم يُنْهها سوى نكسة 1967 وهزيمة العرب أمام إسرائيل.

أمين الحافظ

في أشهر المواجهة مع القوى الناصرية في سورية، قرّرت اللجنة العسكرية أنّ الوقت قد حان للتخلّص من جماعة الحريري. ففي 23 حزيران 1963، وأثناء زيارة كان الحريري يقوم بها إلى الجزائر كوزير للدفاع ورئيس للأركان، صدرت قرارات تسريح أو نقل 25 ضابطاً من المحسوبين عليه، وأعطي هو تعليمات بالتوجّه إلى واشنطن لاستلام منصب ملحق عسكري في السفارة السورية هناك. وفوجئ الحريري بهذه الإجراءات ففضّل الابتعاد عن الساحة ولجأ للإقامة في باريس.

وكان لؤي الأتاسي، كوجه الانقلابيين السنّي ورئيس مجلس قيادة الثورة وقائدٍ للجيش، محسوباً على المستقلين، يراقب ما يجري. فاستنتج مسار تصفية شركاء الأمس المتصاعد وفضّل التنحّي عن مناصبه. ورجته اللجنة العسكرية التي كانت ترغب أن تبقى بعيدة عن الأضواء لا أن تكشف أنّها باتت حاكم سورية الفعلي، أن يبقى. ولكنّه أصرّ على التنحّي، فقامت اللجنة بترقية أمين الحافظ من جديد وسلّمته مهامّ الأتاسي. وكان أمين الحافظ سنيّاً من حلب، من أصول اجتماعية متواضعة شارك في تظاهرات ضد الفرنسيين ثمّ تطوّع لحرب فلسطين عام 1948. وشارك في الانقلاب ضد الشيشكلي عام 1954 وعُيّن قائداً للحدود الشرقية مع العراق ومركزه دير الزور (سبق ذكره في معرض الحديث عن انتفاضة الموصل)، ثم قائداً للكلية العسكرية في حمص. ثم نُقل إلى القاهرة في سنوات الوحدة حيث التقاه أعضاء «اللجنة العسكرية». وبعد الانفصال في أيلول 1961، عاد إلى دمشق حيث اتصل به محمد عمران. ولكن الحكومة المدنية أبعدته إلى الأرجنتين في كانون الأول 1961 ليكون ملحقاً عسكرياً في السفارة السورية في بوينس أيرس. وبقي هناك حتى استدعاه الانقلابيون في آذار 1963، حيث رقّوه إلى رتبة فريق وعيّنوه وزيراً للداخلية، ففرح بالمنصب وبالترقية[9].

وبعد قمع الناصريين وإزاحة المستقلين، خلا الجو تماماً للبعث في سورية. ولكن العالم الخارجي رأى أنّ أمين الحافظ هو رجل سورية القوي. إذ إضافة إلى مناصبه المتعدّدة، أصبح

9- Patrick Seale, *Asad*, p. 80.

رئيس مجلس قيادة الثورة بدل لؤي الأتاسي، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكري بالوكالة، ورئيس الأركان ووزير دفاع بالوكالة وعضواً في «اللجنة العسكرية» بصفته قائداً للجيش. وباتت اللجنة العسكرية تتكوّن من أمين الحافظ ومحمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وموسى الزعبي وحمد عبيد وسليم حاطوم وتوفيق بركات وعبدالكريم الجندي ومصطفى الحاج علي وحسين ملحم وأحمد المير وأحمد سويداني.

إنضمام أمين الحافظ إلى «حزب البعث» كان سببه إعجابه بشخصية وأفكار أكرم الحوراني، وليس بفكر وشخصية عفلق. ولم يكن صعوده في الحزب بسبب نشاط حزبي تنظيمي أو عمق عقائدي بل لأنّه أثبت أخلاقية في العمل وشجاعة في الموقف واستقامة في المناصب التي تسلّمها. أسندت إليه «اللجنة العسكرية» مناصب رفيعة ظنّاً أنّه سيكون سهل الانقياد، فلم يكن يُظهر بعد طموحاً سياسياً. ولكنّ كثرة المناصب دخلت إلى رأسه وبات مقتنعاً بأنّه فعلاً شخصية محورية في سورية. إذ حرص على إجراء مصالحة وطنية مع كل العناصر الوطنية في سورية، بمن فيهم جماعة الحوراني والشيوعيون وقام بزيارات وديّة لسياسيين وصحافيين معتقلين في سجن المزّة. وبفضل تفهّمه للحاجة إلى حلول وسط، والتعقّل في التعامل مع الجهات السياسية والاجتماعية المختلفة في سورية، حاز على احترام وثقة الرأي العام السوري، وبات لقبه «أبو عبدو» هو المفضّل لدى الناس ولدى البعثيين في سورية والعراق. واستطاع أن يحمي نظام البعث من الانشقاقات التي ظهرت في صفوفه في السنوات الأولى في الحكم، وأن يمنح النظام الاستقرار والاستمرارية.

صعود البعث الجديد

بعد استتباب الوضع للجنة العسكرية وحكم البعث في سورية، بدأت مرحلة مخاض صعب داخل صفوف الحزب استمرّت عدّة سنوات، أسفرت عن نشوء حزب جديد - تصحّ تسميته «البعث الجديد» - وعن فرار القيادة القومية من سورية.

كان عفلق قد أنشأ الحزب على أساس هرمي، على رأسه القيادة القومية بزعامته هو كأمين عام، يقود شؤون الحزب في كل الأمة العربية. وتلي القيادة القومية في هرمية الحزب فروعٌ في الأقطار العربية تعتني بشؤون الحزب في بلدها عبر قيادة قطرية وأمين عام قطري، وتتمتّع بشيء من الاستقلالية عن «القيادة القومية»، ولكنّ القيادة القومية تبقى صاحبة الكلمة الأخيرة في كل الأمور لأنّها تدرك مصالح الأمة العربية أفضل من القيادات القطرية في

كل بلد. وكانت «اللجنة العسكرية» تعمل ضمن هذه الهيكلية الحزبية لاستلام سلطة الدولة كاملة في سورية. وأصبح صلاح جديد أبرز أعضاء اللجنة، ولكنّه فضّل الابتعاد عن الأضواء بعد نجاح الانقلاب واتخذ لنفسه منصباً إدارياً هو رئيس مكتب شؤون الضباط ومسؤول الإدارة في مركز قيادة الجيش في دمشق، وهو منصب في الكواليس إلا أنّه في غاية الأهمية لأنّه يتعلّق بالتعيينات والترقيات والصرف من الخدمة، ما يطال كافة الضباط. وخطوة بعد خطوة، استطاعت «اللجنة العسكرية» إحكام سيطرتها داخل الجيش على كل الوحدات العسكرية الضرورية لنجاح أو فشل أي محاولة انقلابية محتملة في البلاد. وتولّى أعضاء اللجنة مناصب عليا في الجيش أهمّها: محمد عمران قيادة اللواء المدرّع 70 وسليم حاطوم قيادة فرقة النخبة الكوماندوس التي كان من مسؤولياتها حراسة مركز قيادة الجيش وإذاعة دمشق، وعبدالكريم الجندي مسؤولية سلاح المدفعية، وأحمد سويداني مسؤولية المخابرات العسكرية وحافظ الأسد قيادة سلاح الجو.

في الصفحات القليلة التالية نشرح الصراع المثلث الأضلاع داخل الحزب، بين القيادة القطرية، والقيادة القومية واللجنة العسكرية.

حتى العام 1963، كان البعث مجرّد شريك في السلطة أو في المعارضة. ولذلك اكتفت قيادته بالعمل على الأفكار والأطروحات الإيديولوجية والشؤون التنظيمية. ولكن في خريف 1963، وقد أصبح الحزب مسؤولاً عن الدولة، وحيداً على عرش السلطة، كان لا بد له أن يخلق برنامج عمل اجتماعياً سياسياً اقتصادياً[10]. وحتى شعارات الحزب، «وحدة، حريّة، اشتراكية»، باتت بحاجة إلى تعريف عملي بعيداً عن الصياغة البرّاقة:

* فماذا تعني عمليّاً كلمتا الحريّة والاشتراكية وقد بات الحزب على رأس الدولة؟ وكيف يمكن ترجمة الشعار إلى خطوات عملية؟ وما مضمون هذه الشعارات على أرض الواقع اليومي؟
* وماذا سيفعل الثوار الآن وقد نجحت ثورتهم؟ إذ لطالما وعدت عقيدة البعث وكتابات قياديه ومفكّريه أنّ المطلوب هو ثورة. فبقي هذا الوعد في حيّز الإيديولوجيا، ولم تكن ثمّة خطّة تبيّن الطريق لما بعد الثورة.

10- Robert Olson, *The Ba'th and Syria 1947 – 1982: The evolution of ideology, party and state from the French Mandate to the era of Hafiz al-Asad*, Princeton, New Jersey, Kingston Press, 1982.

* وما هو موقف نظام البعث من الوحدة بعدما سقطت أولوية الوحدة العربية من شعارات البعث بعد فشل الوحدة مع مصر؟

بعد عقد ونصف من الممارسة، بات على الحزب أن يعيد النظر في أطروحاته وافتراضاته التقليدية، خاصة أنّ أي مراجعة واستخلاص للعبر من التجربة لم يتمّا، حتى بعد سلسلة من المؤتمرات القومية. فدفع اعتلاء الحزب للسلطة عام 1963 الحزبيين إلى أخذ الأمور بمستوى من الجديّة والعمق، وخرج إلى العلن تياران:

1 - التيار التقليدي الذي بُني على أفكار روحانية ووجدانية حول العروبة والقومية والعلمانية والإصلاح، مثّله عفلق والبيطار واتسم في ممارسته بعداء سافر للماركسية والشيوعية، واعتبر تحقيق الوحدة العربية أولوية العمل الحزبي (راجع أسس فكر البعث في الفصل الثالث).

2 - والتيار الشابّ ذو الجذور الريفية الذي جعل همّ الشؤون الاجتماعية وتحقيق الاشتراكية أولويته، وتأثّر بالفكر الماركسي الذي كان ينتشر كالنار في الهشيم في صفوف اليسار العربي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. واعتنق هذا التيار مقولة الصراع الطبقي الماركسية، وأولوية الشأن الاجتماعي فقلب رأساً على عقب أولويات شعار البعث التقليدي «وحدة، حريّة، اشتراكية» لتصبح «اشتراكية، حريّة، وحدة». وكان الصراع الطبقي يعني أنّ العمال والفلاحين هم طلائع الثورة العربية، وأنّ الطبقة الثريّة والبورجوازية لا يمكنها أن تساهم في العمل القومي العربي للتحرير والترقّي بالأمة العربية. فلا يصح ساعتئذ السعي إلى الوحدة بأي ثمن، وخاصة مع قوى الرجعية العربية. بل يجب جعل أمر اليوم ordre du jour بناء المجتمع الاشتراكي في كل بلد عربي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وبعد ذلك يأتي العمل للوحدة العربية. ولا يمكن أن يكون ثمّة عمل للوحدة في الخندق نفسه مع اليمين العربي وقوى الرجعية، بل يجب عزل هؤلاء وفضحهم والابتعاد عنهم وعدم التحالف معهم، لا في التكتيك ولا في الاستراتيجية[11].

أمّا كيف بقي التيار الشاب بعثيّاً رغم أطروحاته الماركسية، فقد حافظ أصحابه على طوباوية مؤسسي البعث، بالعودة الدائمة إلى لازمة الوحدة العربية، التي جعلوها في موضع قداسة ولم يقترحوا مناقشتها واستخلاص العبر من تجاربها. وبسبب هذا الموقف، أصاب الغموض أطروحات هذا التيّار، فلم يتحوّل إلى الفكر الجدلي المادي الذي يرفض الحسّ

11- ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**، بيروت، 1965.

القومي الضيّق ويعتبره شوفينية مرفوضة. ومثّل التيار الشاب في الحزب ثلاثة أطباء: يوسف زعيّن (سنّي من بلدة حدودية صغيرة قرب العراق) وإبراهيم ماخوس (علوي من اللاذقية) ونورالدين الأتاسي (سنّي من عائلة معروفة في حمص). وكان هؤلاء أعضاء في البعث منذ سنوات، خدموا كمتطوعين في الجزائر وتأثّروا بثورتها. وتدريجياً نما تحالف بين هؤلاء وبعض أعضاء اللجنة العسكرية، وجمع الجانبين تحدّر معظم عناصرهما من أصول ريفية وأقلوية مذهبية (علوية ودرزية وإسماعيلية) وتلك أقليات لم تقبلها الأغلبية المدينية السنيّة في دمشق وحلب. أمّا أعضاء هاتين الجماعتين من السنّة فكانوا قليلي العدد، جاؤوا أيضاً من مناطق ريفية ونائية كحوران ودير الزور.

ظهر التيار اليساري إلى الضوء لأول مرّة في المؤتمر القطري للحزب في أيلول 1963، واستطاع بدعم «اللجنة العسكرية» أن يفوز بأغلبية مقاعد القيادة القطرية برئاسة حمّود الشوفي (درزي) وعضوية ثمانية أشخاص أحدهم حافظ الأسد. في حين لم يفز عفلق والبيطار وأنصارهما بأي مقعد في هذه القيادة، ما أنذر بتحوّل القيادة القطرية نحو المزيد من الاستقلالية عن القيادة القومية وهو ما لا يقبله عفلق. وكان الشوفي في السادسة والثلاثين من عمره، معلّم مدرسة سابق، طالع كثيراً في كتب الاشتراكية والماركسية وتعرّض لسجن مهين أثناء سنوات الوحدة. فكانت يساريته متطرّفة واستطاع، في ظروف صعبة، الإبقاء على نشاط فرع البعث في السويداء عاصمة جبل الدروز جنوب دمشق، فبرز كزعيم محلّي وتأثّر بياسين الحافظ، المنظّر الماركسي من دير الزور، وبالبعثي العراقي علي صالح السعدي.

ورافق صعود هذا التيار فوز مماثل لتيار اليسار في القيادة القطرية لـ«حزب البعث» في العراق، قبل شهر من انعقاد المؤتمر القومي السادس لـ«حزب البعث» في تشرين الأول 1963، ما يعتبر خسارة للقيادة القومية التي طالما اطمأنّت إلى دعم القيادة القطرية العراقية. فكان شهراً تاريخياً للحزب شكّل نقطة انطلاق كبيرة للتيار الجديد في الحزب، حيث عملت القيادتان القطريتان في العراق وسورية عبر أصوات مندوبيهما في المؤتمر القومي لفرض تغييرات عقائدية وتنظيمية وبرامج عمل تتناسب مع خطّهما الراديكالي. وبات واضحاً أنّ اللجنة العسكرية والماركسيين في الحزب قد رفضوا عفلق، ما أقنعه أنّهم يأخذون الحزب الذي أسّسه منه، حتى أنه بالكاد أبقى على منصبه كأمين عام بانتهاء المؤتمر. ووصلت المعركة إلى صفوف القيادة القومية حيث أسفرت الانتخابات عن إزاحة صلاح البيطار من القيادة القومية ودخول العسكريين، صلاح جديد وأمين الحافظ من سورية، وأحمد حسن البكر

وصالح مهدي عمّاش من العراق.

وحقّق التيار اليساري نصراً عقائدياً أيضاً عندما وافق المؤتمر القومي بالتصويت على وثيقة عقائدية من 60 صفحة صاغها حلفاء اللجنة العسكرية من الماركسيين وعلى رأسهم ياسين الحافظ، وخضعت لتعديلات «اللجنة العسكرية». وعنوانها اقتراحات نظرية. واعتبرت الوثيقة الصراع الطبقي مبدأً رئيسياً في الارتقاء الاجتماعي، ولكنها لم تذهب بعيداً في تحديد دور الصراع الطبقي في الثورة العربية وفي الوحدة العربية. وخاصة أنّ الوعي الطبقي اعتبره البعث عامل تجزئة للشعب العربي إلى طبقة غنيّة رجعية ويمينية وطبقة عمالية وفلاحية طليعية، ما يضعف الشعور القومي العربي. ورغم تحذير التيار التقليدي من «اختراق شيوعيّ» أصاب عقيدة البعث، إلا أنّ المؤتمر أقرّ عدداً من المفاهيم اليسارية المطروحة، وإن جيّرها لأبواب تقليدية أضعفت مضمونها الماركسي الصارخ. فعبارة «الاشتراكية العلمية» اقتُبست ولكنها جاءت في باب الوحدة العربية، و«الديمقراطية الشعبية» جاءت في باب «الدمج العضوي للطليعة الثورية والعسكرية كأساس للمجهود الاشتراكي»، ما عكس الفكر النخبوي للبعث كحركة تفرض ثورة من فوق (ما يلائم القادة السياسيين وضباط الجيش في الحزب الذين قصدتهم هذه العبارة)، وليس كالماركسية التي تستند إلى الوعي الطبقي من تحت ودكتاتورية البروليتاريا.

ولئن لم يطوّر المؤتمر مضمون الصراع الطبقي والاشتراكية العلمية أو يحدّد معناهما بمقاييس البعث، تعاظمت قوّة التيار اليساري الذي كان أفضل مقاربة للواقع الاجتماعي في سورية والعراق، ولطبيعة العمل الثوري العربي من التيار التقليدي الذي بدا باهتاً ومنظّراً. وبات التيار اليساري يمثّل «بعثاً جديداً». أمّا قيادة التيار التقليدي المتمثّلة بعفلق والبيطار فقد اتّهمت أعضاء التيار الجديد بأنّهم «قطريون» (وهي تهمة بعثية للدلالة على الانعزالية أو الشعوبية في خصوصية كل دولة لا تنظر إلى «الوطن العربي» ككل). ولكن ما على التيار اليساري من حرج، لأنّ أعضاءه كانوا فعلاً أعضاء القيادة القطرية في سورية والعراق ما جعل تركيزهم على الوضع المحلي في كل بلد منطقيّاً.

خرجت مقرّارات المؤتمر السادس حافلة بالعبارات الماركسية والإشارات إلى «الاشتراكية العلمية» و«المزارع الجماعية» واعتبار البورجوازية حليفة للأمبريالية الجديدة، ولا يجب التعاون معها. فأخافت المقررات رأسماليي المدن في سورية وأغنياءها ودفعت المواطنين إلى شراء البضائع الاستهلاكية مخافة أن تصبح سورية اشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي حيث

المخازن فارغة من السلع الضرورية في معظم الأحيان. وعلى كل حال فقد فرغت المخازن في سورية في تلك الفترة جرّاء هجمة المواطنين على شرائها. وإذ ارتبط النظام في أذهان الناس بـ«حزب البعث» ومؤتمره الأخير، بدا أنّ ثمّة معارضة شعبية بدأت تشقّ طريقها ضد البعث، ستتخذ في حينها طابعاً مذهبياً.

مع نتائج المؤتمر القومي الواضحة لصالح «اللجنة العسكرية»، خرج العسكر مجدّداً من الثكنات وأخذ السلطة من المدنيين، مستفيداً من تراجع القيادة القومية التقليدية أمام التيار الجديد الذي يحظى بدعم «اللجنة العسكرية». وتلقّف العسكريون المناصب العليا لضباطهم. فأصبح أمين الحافظ رئيساً للوزراء مكان صلاح البيطار (الذي فشل في انتخابات القيادة القطرية للحزب أمام مرشحي التيار الجديد في المؤتمر القومي، وتنحّى عن رئاسة الحكومة في تشرين الأول 1963). فزادت المناصب التي احتلّها الحافظ واحداً. وأصبح عمران نائباً لرئيس الوزراء لمراقبة الحافظ ونائباً لقائد الجيش، فيما احتل صلاح جديد منصب رئيس أركان بعد ترقيته. واختار الحافظ وزراء جدداً من القيادتين القطرية والقومية، فأصبح الأطباء الثلاثة، زعيّن والأتاسي وماخوس، وزراء.

واستلم حافظ الأسد مسؤولية تدعيم شبكة الحزب داخل الجيش. وسعت «اللجنة العسكرية» إلى بناء الجيش المعقدن بعقيدة البعث، فقد كان البعثيون يشكّلون أقلية في التيارت السياسية في الجيش، وكانت هذه فرصتهم لنشر عقيدتهم عبر دروس مكثّفة وإطلاق حملات تثقيف عقائدي ودِعائي داخل الجيش. فأقنع حافظ الأسد المفكّر زكي الأرسوزي بالعودة عن تقاعده كمعلّم مدرسة منذ 1958 ليطوف مراكز الجيش في نهاية 1963 ويحاضر عن القومية العربية ويلتقي بالجيل الجديد من الجنود والضباط. فسرّ الأرسوزي بهذا الاهتمام وعاود نشاطه، عبر مقالات دورية في مجلات وصحف البعث والجيش، وخصّ الأرسوزي حافظ الأسد بجلسات نقاش فكري ساعدت الأسد الشابّ في تنمية مواهبه السياسية. وتمكّن الأسد من توفير معاش تقاعدي للأرسوزي، الذي عاش حياته فقيراً ومظلوماً، أعانه حتى وفاته في 2 تموز 1968[12].

رافقت النشاط التثقيفي في الجيش مراحل تطهير إضافية طالت خاصة ضباطاً سنّة أصولهم من مدن سورية الرئيسية. ولملء المناصب التي شغرت، استدعت اللجنة العسكرية ضباط

Patrick Seale, *Asad*, p. 89-90. -12

احتياط بعثيين أو تربطهم باللجنة وضباطها الموثوقين علاقات قربى، أو ينتمون إلى طوائف الأقليات، أو يتحدّرون من أفخاذ عائلات في مناطق معيّنة. فشهدت تلك الفترة دخول عدد كبير من الضباط المنتمين إلى المذهبين العلويّ والدرزيّ، لا لشيء إلا لأنّ التطوّر التاريخي لعضوية «حزب البعث» جاء من هاتين الطائفتين، كما أنّ التطوّر التاريخي للجيش السوري منذ زمن الانتداب الفرنسي تركّز على تجنيد أبناء الأرياف حيث تقيم مذاهب الأقليات. فاتُّهمت اللجنة بأنّها تمارس التمييز الطائفي ضد السنّة وأنّها تخصّ الأقليات، وخاصة العلويين، بالترقيات والتنقلات المفيدة وفي قبول تلامذة ضباط في الأكاديمية العسكرية وضباط مقرّبين في لجان الحزب. ودأب المنشقون عن الحزب وأخصامه و«الإخوان المسلمون» منذ ذلك الحين على اتهام حكم البعث بالطائفية.

هزيمة البعث في العراق

استمرّ التجاذب الإقليمي في صيف وخريف 1963، وخاف البعثيون في سورية والعراق من غضب مصر بعد القطيعة الدموية مع عبدالناصر، وباشروا التحضير للوحدة بين بلديهم. وكان طموح البعث أنّ وحدة سورية والعراق ستفرض وحدة الهلال الخصيب على الأشقاء الصغار، لبنان والأردن والفلسطينيين، وأنّ مفاعيل الوحدة ستخلق دولة إقليمية كبيرة تبزّ مصر وتنشر نفوذها في الجزيرة العربية، وصولاً إلى اليمن حيث للبعث وجود عبر عبدالله الأصنج رئيس مجلس النقابات المهنية في عدن، وكذلك عبر شمال أفريقيا عبر خلايا بعثية في مصر والسودان وليبيا، وصولاً إلى المغرب حيث تحالف البعث مع زعيم المعارضة المغربية مهدي بن بركة. ولم يكن البعثيون وحدهم في هذه القناعات، إذ إنّ العالم الغربي ظنّ أنّ البعث، لا عبدالناصر، هو من سيحقّق الوحدة العربية عاجلاً أم آجلاً، وأنّ عفلق لا شك حقّق حلمه وبات من الآن يجلس على عرش الأمة العربية. في حين نشرت صحيفة *L'Action* التونسية كاريكاتوراً لعفلق مع تعليق «الفيلسوف الذي نفّذ انقلابين في شهر واحد».

وظهرت نتائج التقارب السوري العراقي سريعاً بإعلان وحدة اقتصادية في آب 1963 ووحدة عسكرية في تشرين الأول. واستفاد العراق من الوحدة العسكرية لقمع الانفصال الكردي بقيادة الملاّ مصطفى البرزاني ومطاردة فلول الشيوعيين الذين لجأوا إلى شمال العراق بعد انقلاب البعث على قاسم. وكانت حكومة البعث في بغداد، وبدون تخطيط أو تحضير، قد أعلنت الحرب على الأكراد وبدأت حملة عسكرية في حزيران 1963 أدّت إلى سيطرة سهلة

على مدن وبلدات والطرق الرئيسية في شمال العراق. ولكن بسبب انعدام خبرة الجيش في حرب العصابات، تبخّر الانتصار السهل أمام حرب عصابات شنّها الأكراد والشيوعيون على تجمعات الجيش العراقي. وردّ الجيش بمعاقبة عشوائية للمدنيين، فحرق بعض القرى وقتل مدنيين. ولذلك ظهر التململ في صفوف الجيش العراقي ووقعت انتفاضة في ثكنة الرشيد في بغداد قُمعت بعنف وأسفرت عن مقتل عشرات الجنود الذين رفضوا الخدمة في الشمال ضد الأكراد. وجاء توقيت الوحدة العسكرية مع سورية مناسباً، إذ بموجبها دخل لواء قوامه 5000 جندي سوري العراق لمساعدة الجيش العراقي في الحرب ضد الأكراد. ولكن كان حظ الجيش السوري أسوأ من العراقي، لأنّ السوريين جهلوا تضاريس شمال العراق وتعرّضوا لهجمات ذهب ضحيّتها عدد كبير من الجنود السوريين. ولم يبق أمام العسكر السوري سوى مساعدة الجيش العراقي في حرق المنازل ومطاردة المسلّحين.

ولم تمضِ الأمور على ما يرام، لأنّ تململ العسكريين وانتفاضة ثكنة الرشيد فتحا هوّة سلبية في العَلاقة بين البعث وقيادة الجيش العراقي المحترفة التي لم توالِ البعث كما هو الحال في سورية. فبرز من الجيش عبدالسلام عارف الناصري الهوى، بمواجهة البعثي علي صالح السعدي الذي كان يقود ميليشيا الحزب (الحرس القومي) التي كانت تثير الذعر في نفوس الأهالي بأسلحتها الفردية الظاهرة، وتتحرّش على الطرقات حتى بكبار ضباط الجيش وبعضهم برتبة فريق. وكان السعدي يمثّل التيار اليساري ومن أبطال الانقلاب ضد قاسم في 8 شباط 1963 ويتردّد على سورية كثيراً حيث له مريدون داخل التيار البعثي الجديد. فكان تطرّفه في فرض نهجه العقائدي على الحزب والدولة سبباً لاندلاع ما عُرف بأحداث الحرس القومي، ولتآمر خصمه في الحزب الأمين العام القطري حازم جواد.

في 11 تشرين الأول 1963، قام بعض الضباط الغاضبين، بالتعاون مع وزير الخارجية البعثي طالب شبيب وحازم جواد وبعثيين من المدنيين في القيادة القطرية، بحركة تصحيحية داخل الحزب لوضع حدّ للسعدي. فخطفوه ووضعوه على متن طائرة إلى مدريد بدون جواز سفر أو ممتلكات شخصية. وما إن وصل الخبر إلى «الحرس القومي» حتى هبّ أعضاؤه انتقاماً لقائدهم، فانقسم بعثيو العراق بين مؤيد للسعدي ومؤيد لأخصامه في الحزب. وسارع عفلق إلى بغداد برفقة خمسة أعضاء من القيادة القومية لمعالجة الوضع المشتعل، وحاولوا طمأنة رجال السعدي بدون إغضاب ضباط الجيش بهدف التوصّل إلى حلّ. ثم قام عفلق بحلّ القيادة القطرية العراقية وطلب من طالب شبيب وجماعته أن يغادروا العراق إلى بيروت، ولكنّه لم

يستدع السعدي من إسبانيا. فارتكب عفلق خطأ فظيعاً حيث أفرغ الساحة العراقية من قياداته البعثية.

واستدراكاً لخطواته الخاطئة بحق الحزب في العراق، أعلن عفلق أنّه ، منذ تلك اللحظة وحتى يصار إلى انتخاب قيادة قطرية عراقية جديدة، سيقوم شخصياً، تعاونه القيادة القومية، بإدارة أمور الحكم في العراق. ولكن قرارات عفلق التي لم ترق للبعثيين العراقيين أغضبت أيضاً ضباط الجيش العراقي لأسباب مختلفة. إذ كان ملفتاً موقفهم السلبي ورفضهم تدخّل عفلق في شؤون العراق ونظرتهم له كـ«مسيحي سوري» واعتبارهم حتى حضوره إلى بغداد كمواطن غير عراقي مسّاً بكرامة الجيش وتحدياً لشرف الوطن العراقي، فكيف به يدّعي أنّه حاكم على العراق؟ وتطوّر الأمر في صفوف الضباط غير البعثيين من نزعة وطنية عراقية إلى مشاعر دينية إسلامية ضد عفلق[13]. فاستغلّ عبدالسلام عارف هذه الأجواء المشحونة والانقسام داخل البعث واستولى مع مجموعة من الضباط الناصريين والبعثيين على السلطة في 18 تشرين الأول 1963. ثم أزاح عفلق معلناً نهاية حكم البعث في العراق. فهرب عفلق ومن معه قبل أن يُبطش بهم، فيما واصل «صوت العرب» من القاهرة صبّ الزيت على النار وتأجيج مشاعر العراقيين ضد البعث. وكان مذيع «صوت العرب» أحمد سعيد يتكلّم وكأنّه يوجّه المعركة فينصح «بالإمساك بعفلق وجماعته وذبحهم قبل أن يغادروا بغداد» أو يشير إلى ضرورة «ضرب ما تبقى من خلايا السعدي»، في وقت استفحل القتال في شارع الرشيد في بغداد بين ميليشيا «الحرس القومي» والجيش العراقي.

ولكن الضرر كان قد وقع، وخسر البعث السلطة في بغداد، بعد انقسام الحزب بين يمين ويسار، ما أدّى إلى سهولة ضربه.

حركة حمود الشوفي

أدّى سقوط البعث السريع في بغداد إلى رفع غطاء الشرعية عن الوجود العسكري السوري في شمال العراق. فباتت مسألة عودة الجيش إلى سورية أمراً ملحّاً بعد الخسائر الفادحة في الأرواح جرّاء الحرب ضد الأكراد هناك. وكانت أخبار المعارك تؤثّر سلباً على معنويات

13- Michael Hudson, "The Islamic factor in Syrian and Iraqi Politics", in *Islam in the political process*, edited by James Piscatori, London, Combridge University Press, 1983, pp. 73 -97.

الجيش في سورية، ما أخاف قيادته البعثية ودفعها إلى إحكام قبضتها على مقاليد السلطة. وأمام هذه القلاقل في الجيش والصدمة التي أحدثها الانقلاب العراقي، ظنّ حمود الشوفي، من التيار اليساري في البعث، وبعض أتباعه وعدد من الشيوعيين السابقين بسذاجة أنّ قوّتهم داخل «حزب البعث» قد وصلت حدّاً يستطيعون معه التخلّص من «اللجنة العسكرية» التي وقفت إلى جانبهم وكانت وراء دخولهم السلطة. فبدأوا حملة ضد «النظام العسكري اليميني» بعرّابه ميشال عفلق، متّهمين عفلق بأنّه يتعاون مع «العسكريتاريا» للابتعاد عن مقرارات المؤتمر القومي السادس وللترويج لمواقف غير اشتراكية ولمواضع غير ديمقراطية.

وكانت «اللجنة العسكرية» قلقة من المنحى اليساري المتطرّف لزملائها في القيادة القطرية وفي طليعتهم الشوفي، فخافت أن يرتكب الشوفي أعمالاً متهوّرة مشابهة للسعدي الذي يعتبره التيار الجديد في سورية مثالاً. وهكذا كانت ردّة الفعل على كارثة العراق احتدام الأزمة من جديد داخل البعث في سورية، حيث اعتبر التيار اليساري فشل البعث في العراق دليلاً على عجز عقيدة عفلق وشعاراته وعلى فشله الشخصي، في حين اعتبر عفلق أنّ مسؤولية الفشل في العراق تقع على التيار الجديد الذي ضم شيوعيين متخفّين أمثال السعدي. وإذ كشف الشوفي ومن معه أوراقهم كاملة في عدائهم للعسكر وللقيادة التقليدية، كان ردّ الفعل الطبيعي قيام تحالف موقّت لرصّ الصفوف، جمع القيادة القومية واللجنة العسكرية، استطاع إزاحة الشوفي وزملائه من القيادة القطرية ومن ثم طردهم من الحزب. فقد عُقد مؤتمر قومي وقطري طارئ في شباط 1964 لمراجعة أسباب هزيمة البعث في العراق، وأصدرت القيادة القومية قراراً بفصل السعدي من عضوية الحزب بعد تحميله مسؤولية أحداث العراق (ما أراح عفلق الذي كان يحمل قسطاً كبيراً من تلك المسؤولية) وطردت حمود الشوفي ومؤيديه من الحزب. ولم تكن هذه الضربة قاضية على التيار اليساري في الحزب كما حصل في العراق، إذ إنّ الأطباء الثلاثة وأتباعهم ميّزوا أنفسهم ولم ينجرّوا في مغامرة الشوفي، ولم يُظهروا أي تحدّ للجنة العسكرية كما فعل الشوفي. بل استمرّ تعاونهم مع اللجنة لتنفيذ مقررات المؤتمر السادس وكأنّ شيئاً لم يحدث. أمّا ياسين الحافظ الذي كان منسجماً فكرياً مع جماعة الشوفي فقد حزم كتبه وأوراقه وغادر إلى بيروت.

وعَيَّن المؤتمر الطارئ الشاب صدّام حسين التكريتي ليقود عملية بناء الحزب سرّاً داخل العراق، وانتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة في سورية بعد فصل جماعة الشوفي. وهذه المرة اشترطت «اللجنة العسكرية» أن يكون لها 7 مقاعد من أصل 15 مقعداً في القيادة القطرية

وأصبح أمين الحافظ عضواً في القيادة القطرية إضافة إلى عضويته في القيادة القومية. كما استوعبت القيادة القومية أحد دروس هزيمة البعث في العراق، وهو أنّ القيادة القطرية العراقية كانت مكبّلة في خياراتها بسبب هرمية الحزب واحتكار القيادة القومية للقرارات. وخافت القيادة القومية أن تتكرّر التجربة العراقية في سورية وبلدان أخرى حيث يتواجد البعث، فأجازت للقيادة القطرية في سورية سلطات واسعة في تسمية مسؤولي الحزب في المناطق وتطهير من لا تراه مناسباً. واستغلّت القيادة القطرية في سورية سلطتها المستجدّة فتخلّصت من أنصار التيار التقليدي في فروع المناطق وعيّنت مكانهم أشخاصاً محسوبين على التيار الجديد. وهكذا ضمنت القيادة القطرية موقعاً قويّاً في التنظيم الحزبي على الأرض. وأمام تآكل نفوذ القيادة القومية وتحديات القيادة القطرية للقيادة القومية، رفض عفلق التنازل عن المزيد من الصلاحيات.

في تلك الأثناء كانت الحكومة السورية تركّز اهتمامها على التهديدات المستجدّة من النظام الجديد في بغداد بقيادة عبدالسلام عارف الذي ظهر في خاصرتها الشرقية حليفاً لعبدالناصر، بعدما أطاح بالبعث هناك وبات يشكّل تهديداً لا يقل عن مصر. فقد أعلن أنّ العراق ما زال ملتزماً شرعة الوحدة مع مصر. وكان الحدث العراقي قد أوقع النظام في سورية في لحظة ضعف شجّعت خصوم البعث من يمين ويسار لرفع رؤوسهم من جديد وتحدّي السلطة، دون أن يخلو الأمر من حوادث طائفية الطابع، شبيهة بتلك التي تقع في لبنان. وتحوّل حلم البعث من سلسلة انتصارات بدا أنّها تقوده قبل أشهر إلى توحيد الأمة العربية وتحجيم عبدالناصر، إلى كابوس مخيف في ربيع 1964 كاد يطيح بالحزب في دمشق نفسها. فقد وقعت مواجهات مسلّحة بين سنّة وعلويين في بانياس، اتّخذت طابعاً دموياً واحتاجت إلى تدخّل الجيش لوقف امتدادها. كما اندلعت أعمال شغب في حمص وهاجم غوغاء مركز الشرطة جوار قلعة حلب. كل هذا وسط هجوم إعلامي بلا هوادة من إذاعات القاهرة وبغداد. فكانت القاهرة تندّد بـ«البعث الكافر» في دمشق وتنعت قادته بأنّهم «ليسوا عرباً وليسوا مسلمين» (إشارة إلى أنّهم علويون ومسيحيون ودروز)، ولا تتوانى عن استعمال صفات عنصرية وطائفية[14]. ثم جاء دور حلب بعد بانياس وحمص، حيث اشتعلت أحداث شغب وتظاهرات أخذت طابعاً عنيفاً ضد الحكومة. فتدخّل رئيس الحكومة أمين الحافظ شخصياً وزار المدينة حتى هدأ الوضع.

14- A.R. Kelidar, «Religion and State in Syria», *Asian Affairs*, vol. 6, n°. 1, 1974, pp. 16 – 22.

ولكن ما إن غادر الحافظ المدينة حتى تجدّد العنف الطائفي وظهر السلاح في الأحياء ودارت معارك مع قوى الأمن.

أحداث حلب أشعلت سورية بأكملها، في وقت صودف ظهور مقال في مطبوعة رسمية يهاجم التديّن، فتلقفته المعارضة الإخوانية والناصرية بأنّه أسطع دليل على عداء البعث للإسلام، كما أعطى الشرارة المطلوبة في القاهرة وبغداد لإشعال فتنة حرب أهلية بين السنّة والعلويين في سورية. ولئن كان الوضع الاقتصادي صعباً كما سبقت الإشارة، فإنّ أعمال الشغب انتشرت في أنحاء سورية وركب قاطرة الدومينو معظم معارضي نظام البعث: في المدن الرئيسية خرج أصحاب المتاجر الصغيرة والمتوسطة بمطالب محدّدة تناسب وضعهم، وانضم إليهم الطلاب والمعلّمون والمهندسون والعمال والمحامون والموظفون، فكبر المطلب ليصبح نداءً لإطلاق الحريات العامة وسراح المعتقلين السياسيين وإنهاء حال الطوارئ وعودة الحياة الديمقراطية عبر انتخابات حرّة ونزيهة. واستيقظت سورية يوم 20 نيسان 1964 وقد شملت الانتفاضة مدنها ومحافظاتها كافة. وتحوّل ما بدا مؤامرة تحرّكها القاهرة وبغداد إلى انتفاضة عفوية لفعاليات الشعب بمطالب مشروعة. ولعب اشتراكيو الحوراني دوراً هاماً في هذه الانتفاضة ولكنهم أُحرجوا في أن يكونوا جنباً إلى جنب مع «الإخوان المسلمين» والقوى الطائفية والرجعية في سورية فقلّصوا تعاونهم.

ونقص الانتفاضة التنسيق والتنظيم وغلبت عليها العفوية، فلم تصمد كثيراً أمام قدرات النظام على القمع. ففي هذه الأحداث برز تنظيم مسلّح في دمشق باسم «ميليشيا العمال» يقودها خالد الجندي (من الطائفة الإسماعيلية) وتسلّحها الحكومة. وعمل هذا التنظيم على قمع الانتفاضة بقوّة السلاح وخاصة ضد «الإخوان المسلمين»، ما ساهم في إخمادها وفي حماية النظام. ولكن الانتفاضة أعطت دليلاً أنّ البعث كان في «عزلة سياسيّة رهيبة» في البلاد (كما اعترف عفلق فيما بعد) ما شجّع بغداد والقاهرة على مدّ المنتفضين بالمال والسلاح والدعم الإعلامي عن عزم مصر والعراق على إسقاط الحكومة السورية.

صراعات داخل الحزب

لم تمرّ أحداث ربيع 1964 مرور الكرام على الحكومة، إذ إنّها سلّطت الضوء السلبي على أمين الحافظ الذي حمّله الرأي العام المسؤولية بسبب أسلوبه في ضبط الشارع بالعنف. فتنازل عن رئاسة الحكومة واستلمها صلاح البيطار صاحب الشخصية المدنية الهادئة. فأصدر البيطار

بياناً وعد بحماية الحريات الفردية والعامة، وإعداد دستور موقت على عجل. ولترطيب الأجواء وإشاعة التفاؤل وعد بتحقيق مطالب الناس. فألغت الحكومة مراسيم عزل الأفراد وأصدرت عفواً عن مسبّبي انتفاضة نيسان، كما أفرجت عن المجموعة التي قامت بالمحاولة الانقلابية في تموز 1963، وطرحت سياسة اقتصادية جديدة.

ولكن موقف عفلق من الأحداث اختلف عن البيطار، فقد كان غاضباً من استعمال العنف ضد التظاهرات، وأعلن عدم رضاه عن الأسلوب الهمجي في ممارسة السلطة بعدما أصبحت في يدي البعث. وغادر البلاد في حزيران 1964 إلى ألمانيا الغربية بعدما استنتج أنّه لم يبق لمدنيّي الحزب أي تأثير في مجرى الأحداث (وصحّ أستنتاج عفلق حول زوال نفوذ المدنيين، إذ بعد ثلاثة أشهر ترك البيطار منصبه أيضاً وعاد أمين الحافظ ليرأس الحكومة في أيلول 1964).

عمل الشقاق عمله داخل الحزب، حيث فسّر تيار اليسار في القيادة القطرية أحداث الشغب والعنف أنّها دليل على حاجة الحزب لتوجّه اشتراكي يلبّي حاجات الناس، فيما اتهم عمران أكرم الحوراني بأنّه وراء أعمال العنف الطائفية في حماة. وهال هذا الاتهام أمين الحافظ الذي كان يكنّ للحوراني الاحترام والتقدير، فأمر صحف الحزب والدولة أن تنشر تكذيباً لهذا الاتهام. ثم أصدر الحافظ بياناً يحيّي فيه الحوراني على أنّه «رجل شريف فوق الشبهات». فكان الخلاف حول الحوراني بداية صراع بين الحافظ وعمران. وكان الحافظ يعتقد أنّ أحد دروس أحداث نيسان هو أنّ البعث لن يصمد كثيراً في السلطة لأنّه منعزل عن كافة القوى والتيارات السياسية في سورية، ورأى أنّ دوره هو فتح حوار مع المعارضين للنظام ومع مصر. ولم يقتصر الأمر على خلاف بين عمران والحافظ بل إنّ عمران اختلف أيضاً عن زملائه في «اللجنة العسكرية» بعدائه لليسار الماركسي الملحد في صفوف الحزب. فقد كان يسعى لبناء تكتّل علوي من ضباط في الجيش ويتقرّب من الناصريين. أضف إلى ذلك أنّه كان قريباً من القيادة القومية للحزب، بخلاف الموقف المبدئي المناهض للقيادة القومية داخل اللجنة العسكرية.

برز الخلاف داخل «اللجنة العسكرية» التي كانت تدير أمور البلاد من وراء الكواليس حول أسلوب التعاطي مع الشارع الذي أثاره عفلق قبل مغادرته سورية. فوقف عمران ضد أسلوب العنف في أحداث حماة وهو العلوي من قرية قريبة من حماة، ويعرف المدينة وسكّانها جيّداً. إذ رأى أنّه كان باستطاعة السلطة استمالة هؤلاء الناس وإيجاد حلّ بالحوار معهم وليس بقصفهم بالمدافع. وعاد إلى طرح التعاون مع الناصريين حتى لا يبقى البعث وحيداً بدون حلفاء على الأرض، وتذمّر من صعود نجم وصلاحيات أمين الحافظ، خاصة أنّ عُمران يعتبر

نفسه القائد الفعلي للجنة العسكرية منذ بدايتها. ثم تعمّق الخلاف في اللجنة حول كيفية حكم سورية وسعي اليسار إلى النهج الاشتراكي. وأمام هذا الكمّ من الملفات الخلافية، كان عُمران في وادٍ ورفاقه في اللجنة في واد. فلم يكن متحمّساً للتغيير الثوري السريع ولا لبرنامج رفاقه الراديكالي وكان حتماً ضد العنف. كما أنّه كان حذراً في التوّجه الذي تأخذه اللجنة في السياسة والاقتصاد لأنّ هذه السياسات سترسم مستقبل سورية ولا يجب تبنّيها بالاسترجال بل يجب درسها بتمعّن.

وردّ صلاح جديد على عمران أنّه لم يكن ثمّة مفرّ من استعمال القوة في أحداث نيسان 1964 أمام خطر داهم وصريح يهدّد أمن البلاد. وحول النهج الاشتراكي، أصرّ جديد على أنّ التغيير الثوري الذي تعاهدوا عليه يتضمّن القضاء على البورجوازيين والإقطاعيين، وهذا لا يتم فقط بالكلام والنقاش بل يحتاج إلى استعمال القوّة. وانتقد جديد شكوى عُمران من صلاحيات أمين الحافظ لأنّ هذا النقاش يُظهر أنّ اللجنة غير راضية عن الحافظ وهو واجهة النظام فتضعف هيبة الدولة. أما حول التعاون مع الناصريين فقد كان جديد أوصل الأمور معهم إلى العداء ولم يكن راغباً بالعودة إلى الوراء.

في صيف وخريف 1964 كان الوضع الساسي في سورية يتّجه لمصلحة التيار اليساري في البعث. وبدأت كرة الثلج في آب 1964، عندما انتقد الحوراني سياسة الحكومة حول قطاع النفط ومشروع سدّ الفرات. فترك هذا النداء وقعاً حسناً لدى الرأي العام وفي صفوف الحزب، واستياء لدى السلطة التي رأت فيه تحدّياً لمسيرتها وعودة إلى أجواء العصيان وأمرت بوضع الحوراني وأعوانه قيد الإقامة الجبرية. وكان أمين الحافظ يغضّ النظر لفترة عن تصرّف السلطة تجاه الحوراني تحاشياً للمشاكل داخل الحزب، ولكنّه تدخّل هذه المرّة وأمر بإطلاق سراح الحوراني ورفاقه. وكان الشيوعيون قد فطنوا أنّ نفوذ الحوراني قد تراجع وباتوا بحاجة إلى حليف بديل. وكانوا يتابعون لفترة صعود اليسار الجديد في «حزب البعث» واستخدامه مفردات من القاموس الماركسي، كما استحسنوا سياسة أمين الحافظ التوافقية، واستنتجوا أنّ ثمّة تناقضات داخل صفوف البعث يمكن استغلالها. فسعوا إلى حوار مع أمين الحافظ والتيار البعثي اليساري.

وفي تشرين الأول 1964، ضمّ أمين الحافظ جهوده إلى التيار الجديد في الحزب للضغط على حكومة صلاح البيطار لتستقيل. ثم ضغطوا على البيطار ومنصور الأطرش ليستقيلا من مجلس الرئاسة. واستلم الحافظ منصب رئيس الوزراء مجدّداً، فشكّل حكومة معظم أعضائها

من القيادة القطرية واليسار الحزبي، فيما احتل صلاح جديد ويوسف زعيّن المنصبين الشاغرين في مجلس الرئاسة. ولم يُبقِ عمران خلافه مع صلاح جديد طيّ الكتمان، بل استنجد بكبار السنّ في الحزب من القيادة القومية ليدعموا موقفه، فوصل خبر انفتاحه على القيادة القومية لميشال عفلق المقيم في ألمانيا الغربية. كما أنّ القيادة القومية استشاطت غضباً لمسلسل قصّ أجنحتها داخل الحكومة ومجلس الرئاسة واستدعت ميشال عفلق على وجه السرعة من ألمانيا لمواجهة هذا العمل الانقلابي داخل السلطة ضد الحرس القديم. فشجّع نداء القيادة القومية ومواقف عُمران ضد اليسار البعثي وضد صلاح جديد، ميشال عفلق الذي عاد إلى دمشق في تشرين الثاني 1964، آملاً أن تكون الفرصة مواتية لقلب الطاولة على هيمنة« اللجنة العسكرية» والمتمركسين في الحزب والدولة.

كان عُمران في ذلك الوقت قد اندفع كثيراً في ثقته بالقيادة القومية، وكسر قَسَم السريّة الذي حمى «اللجنة العسكرية» منذ تأسيسها. فقد اجتمع مع عفلق وقيادته وأفشى لهم كافة أسرار اللجنة بأنّها الحاكم الفعلي وشرح نشأتها ومَن فيها وكيف خطّطت وعملت للسيطرة على الحزب والدولة والجيش، إلخ. فكانت مكاشفة عمران بالنسبة لعفلق تأكيداً على بعض ما يعرفه وما كان يشكّ به. أمّا بالنسبة لأعضاء القيادة القومية الآخرين وخاصة من غير السوريين، فقد كان حديث عُمران صدمة[15]. وما إن وصل خبر تعاون عمران مع قيادة عفلق إلى أعضاء «اللجنة العسكرية»، حتى رأوا في الخطوة خيانة، وفوق ذلك اتّخذت القيادة القطرية قراراً بتجريده من مناصبه الحزبية والحكومية وإرساله سفيراً لسورية في مدريد بعدما أصبح محسوباً على القيادة القومية. وكان عُمران قائداً لقوّة عسكرية استحدثتها اللجنة باكراً ذلك العام لقمع الشغب، فسلّمت لواءها لشقيق حافظ الأسد الأصغر رفعت (نمت لتصبح «سرايا الدفاع»).

حزن عفلق عندما شاهد دوره في الحزب ينهار إلى هذا الدرك، بعد عزل عمران ونفيه بمجرّد أنّه صارحه كأب للحزب بما يشكو منه نظام البعث في سورية، واعتبر أسلوب التعامل مع عمران إهانة شخصية له. كما أنّ هوة عقائدية بدأت تطغى على علاقات الأجنحة داخل الحزب. إذ كانت في جذور عفلق والبيطار مبادئ الديمقراطية الغربية التي اطّلعا عليها أثناء إقامتهما في باريس، وأنّ الوصول إلى السلطة يقتضي الاحتكام إلى الشعب عبر صندوق

15- Patrick Seale, *Asad*, p. 96-98.

الاقتراع. فكانا عام 1964 في غير وادي الماركسية-اللينينية التي رفضت الديمقراطية لأنّها حيلة بورجوازية تسمح لأصحاب المال والقوّة بالوصول إلى السلطة. فنبذا العنف الثوري الذي روّج له الشيوعيون العرب، والتزما الإطار السلمي لتداول السلطة بموجب الدستور، باستثناءات قليلة شارك فيها ضباط بعثيون وخاصة من أتباع الحوراني في انقلابات عسكرية. ورغم وصول البعث إلى السلطة، إلا أنّ عفلق والبيطار كانا ضد أن يكون حزبهما الحاكم الوحيد وضد أسلوب الحكم الذي يُمارس باسم الحزب وضد هيمنة العسكر.

ولكن رغم أنّ تهمة هيمنة العسكر على الحزب كانت صحيحة، إلاّ أنّ حملة عفلق ضد عسكرة الحزب كانت ملتبسة لأنّه وضع يده بيدهم منذ البدء، ولولا جهود الضباط البعثيين بين 1960 و1963 لما عاد الحزب إلى الساحة وأعاد إلى القيادة القومية مكانتها التي اعتمد سلطانها على القوة العسكرية الخاصة بالحزب، ولما استلم الحزب السلطة في سورية والعراق.

في نهاية 1964 أرادت قيادة عفلق وضع حدّ لهيمنة «اللجنة العسكرية» واليسار البعثي الجديد على الدولة والحزب، في وقت كانت الأزمة الحزبية تتعاظم بشكل وصفه عفلق بأنه صراع بين مدنيين وعسكر جامح للسيطرة على الحزب. فاستعمل عفلق صلاحيته كأمين عام وطلب من القيادة القومية أن تحلّ القيادة القطرية في سورية التي يسيطر عليها أعضاء «اللجنة العسكرية» واليسار البعثي، وإخراج أعضاء القيادة القطرية من الحكومة وفصلهم عن الحزب. ولكن هذا المسعى واجه مقاومة جديّة فوجدت القيادة القومية نفسها أمام اعتراض حاسم من المجالس القطرية لـ«حزب البعث» في الدول العربية الأخرى ومن فروع الحزب في أنحاء سورية. وفشل مسعى عفلق وبقي هؤلاء في مواقعهم بعدما أثبتوا مدى قوّتهم ونفوذهم. لقد وجدت «اللجنة العسكرية» حلفاء لها في التيار اليساري وفي القيادة القطرية التي تمتّعت بشعبية عارمة في المحافظات.

لقد اعتبر أصحاب التيار اليساري و«اللجنة العسكرية» فكر عفلق بأنّه متأثّر بمدرسة غربية تقليدية عفّى عليها الدهر، وأنّه قد أصبح يمينيّاً عفناً بعيداً عن القاعدة الحزبية، أوتوقراطياً في قيادته، لم يتغيّر منذ الأربعينات وكأنّه ما زال ينظّر في مقاهي دمشق. وفوق ذلك كان ثمّة فارق عُمري وثقافي وطبقيّ بين عفلق وهؤلاء. إذ انتمى عفلق إلى جيل سابق أكبر سنّاً مقارنة بجيل الشباب الثائر في «اللجنة العسكرية» وجماعة القطريين والتيار اليساري. فقد كان عفلق والبيطار في الخمسينات من العمر، تربّيا على سلوك أبناء مدينة دمشق وعلى التربية والثقافة الفرنسية، ودرسا وقرآ أدباً وفلسفة في السوربون واعتادا على الأفكار المجرّدة

والنظريات فيها واظبا على احترام العادات والتقاليد الاجتماعية الدمشقية. أمّا أعضاء اليسار و«اللجنة العسكرية» فقد كانوا من أبناء الفلاحين في العشرينات والثلاثينات من العمر لا يعرف معظمهم سوى المهنة العسكرية، وفي أفضل الأحوال حصّلوا شهادة الدراسة الثانوية من مدرسة ريفية. فكانت الهوّة الشخصية شاسعة لم تترك للاحترام المتبادل مكاناً بين جيلي الحزب.

وحتى على أرض الممارسة، فقد كان عفلق مفكّراً أكثر منه إدارياً لحزب ثوري. إذ بعدما أصبحت للحزب فروع في الأردن (1948) ولبنان (1949) والعراق (1950) وليبيا (1954) والكويت (1955) واليمن (1955) لم تستغلّ قيادة عفلق الفرصة لوضع استراتيجية وخطة عمل شاملة تمزج هذه الإمكانيات الكبيرة في عمل قومي عربي واحد. كما أنّ عفلق لم يدعُ إلى مؤتمرات سنويّة لتفعيل النشاط الحزبي، حتى أنّ أي مؤتمر عام لم يلتئم منذ تأسيس الحزب عام 1947 وحتى 1954 بعد توحيده مع الحوراني. وقد مضت أربع سنوات بعد ذلك حتى دعا عفلق إلى مؤتمر ثانٍ عام 1958 فقط ليحلّ الحزب استجابة لطلب عبدالناصر دون الرجوع إلى القاعدة الحزبية ومندوبيها.

كما وُلدت هوّة عميقة في نظرة الطرفين إلى الحزب والدولة. فبالنسبة لعفلق والبيطار، استمدّ البعث قوّته من متانة عقيدته وجاذبيتها، وهي عقيدة فعلت فعلها في صفوف الطلاب والأساتذة والمثقفين والموظفين في الأربعينات، وفي وقت كان الجو الفكري العربي جافاً وفقيراً، وكان عفلق والبيطار نجمي مقاهي دمشق وصالوناتها يتحلّق حولهما مريدوهما، ويخوضان معهم الحوارات الفكرية، ويسمعانهم كلاماً عن كرامة الإنسان العربي وحقّه في أن تنهض أمّته وتأخذ مكانها بين الأمم. وكانت تلك الفترة التأسيسية تثير الحنين في نفوس عفلق والبيطار والجيل الذي رافقهما، وبقي معهما بعد استلام الحزب السلطة عام 1963. فكان عفلق والبيطار يعيشان في ماضٍ رومانسي حتى بعدما تحقّقت معظم أحلام الحزب في استلام السلطة، واقتصرت نظرتهما على دور الحزب كعنصر محرّك للجماهير قريب من الشعب ومعارض للسلطة، أيّ سلطة، وعنصر ضغط على الحكومة لتقويم أدائها، بعدما أمضيا معظم حياتهما في صفوف المعارضة ونفرا من ممارسة السلطة.

كل هذا القالب العفلقي لم يرق لجيل الشباب الذي رأى أنّه كان ينقذ الحزب من خطايا عفلق المتراكمة من 1957 إلى 1964 وأنّ الشباب عرّض حياته للخطر في ظل دولة عبدالناصر، وحارب التحديات، ليبقى الحزب مستمراً، وأنّ عفلق الذي ذهب لحل أزمة العراق انتهى إلى

تصفية القيادات الواعدة هناك وأخرجها من بلدها، وأنّ البعث قد أصبح الآن حزباً حاكماً في سورية وأداة للسلطة ومؤسسة مركزية في النظام وليس بفضل عفلق. في هذه الأجواء انعقد المؤتمر القطري في آذار 1965، حيث هيمنت الجماعات المعادية لعفلق، وصدرت قرارات حول مبدأ خضوع مجلس الوزراء كليّاً للحزب، وأن يكون الأمين القطري هو الحاكم ورئيس الدولة في آن، وأنّ للقيادة القطرية حصرية في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وقائد الأركان وكبار القادة العسكريين، ما جرّد القيادة القومية تماماً من كافة سلطاتها السياسية على الأرض.

وردّاً على المؤتمر القطري دعا عفلق إلى المؤتمر القومي الثامن في أيار 1965، فاستغلّ القطريون الفرصة وتقاطروا لشن هجوم شخصي على عفلق وأفكاره. فقال نور الدين الأتاسي إنّ «مدرسة عفلق لم تُخرّج إلاّ انتهازيين ووصوليّين» (رغم أنّ عفلق كان وراء إضافة اسم الأتاسي إلى عضوية مجلس قيادة الثورة عند تشكيله بعد 8 آذار 1963). وردّ عليه عفلق قائلاً: «أعترف أنّه تخرّج من مدرستي انتهازيون ووصوليّون ولكن لم يكن أحد منهم أكثر انتهازية وقذارة من نور الدين الأتاسي وشلّته». وتدخّل أعضاء القيادة القومية من الدول العربية الأخرى، مثل جبران مجدلاني من لبنان وعلي غنّام من السعودية، ودعوا الطرفين - المدني والعسكري - إلى الحكمة حتى لا تتكرّر تجربة العراق ويتسلّم العسكر كامل السلطة من الحزب ويصبح دور القيادة المدنية شكلياً واستشارياً، وأنّ من مصلحة الجميع المحافظة على القيادة القومية إذ لا قدرة للبعثيين في الدول العربية الأخرى على تحمّل الخلافات التي تعصف داخل الحزب، فسورية هي ملجأ البعثيين وجنّتهم في عالم عربي أنظمته معادية إجمالاً للبعث. وإذ قبل عفلق الوساطات جرت مداولات لمعالجة الصراع ولكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة[16].

وأسفر المؤتمر القومي عن فوز عفلق ومَن معه في انتخابات القيادة القومية، ولكنّه خسر منصب الأمانة العامة بعد 18 عاماً من احتلاله هذا الموقع لصالح الأردني منيف الرزّاز (سوري الأصل كان يبلغ من العمر آنذاك 46 عاماً)، فاكتفى عفلق بلقب «القائد المؤسّس». وحقّق أعضاء اللجنة العسكرية المزيد من التقدّم إذ عزّز صلاح جديد سلطته في الحزب وأصبح الأمين العام القطري المساعد، وانتُخب حافظ الأسد عضواً في القيادة القومية. وكان الرزّاز طموحاً يسعى لتعزيز مكانة القيادة القومية تحت إشرافه ووعد عفلق ومريديه أنّه سيسير على نهج المؤسسَين، وأنّه لن يقدّم تنازلات للتيار اليساري. ثم وضع خطّة لتعزيز منصبه شملت

16- سامي الجندي، حزب البعث، بيروت، 1969.

إعادة تنظيم مكتب الأمين العام وصلاحياته، طالباً لنفسه مكاسب مادية من راتب وسكن، وصلاحيات تعادل منصب رئيس جمهورية. وفاجأت هذه الخطّة أعضاء القيادة القومية إلا أنّ اللجنة العسكرية وممثلي القيادة القطرية في القيادة القومية أيّدوا بعض طلبات الرزّاز ليكسبوه إلى جانبهم. ولم يمض وقت طويل حتى بات الرزّاز يتعاطف مع مواقفهم وصراعهم مع عفلق الذي كان لا يزال، رغم رهبنته، قوّة يُعتدّ بها في صفوف الحزب وفي قيادته.

حظي الرزّاز بدعم أمين الحافظ، وظنّ أنّ ذلك سيمنح القيادة القومية حياة جديدة، ولكنّه وقع ضحية سوء تقدير نفوذ الحافظ بسبب الهالة التي أحاط هذا الأخير نفسه بها. فقد افتقر الرزّاز إلى التجربة والحنكة في قضايا سورية الداخلية وخفايا الحزب ومراكز القوى، وظنّ أنّ مركزه كأمين عام للحزب على جانب من الأهمية، وأنّ دعم أمين الحافظ، أعلى سلطة سياسية في سورية، سيسهل شغله. وأطلق الرزّاز في صيف 1965 سلسلة اجتماعات بين القيادتين القومية والقطرية السورية لرأب الصدع داخل الحزب. وفي هذه الاجتماعات استوعب سبب فشله في التوصّل إلى حل، حيث تبيّن له أنّ القيادة القومية التي يقودها معزولة قوميّاً وقطريّاً عن قاعدتها الحزبية وعن الشعب السوري منذ سنوات، وأنّ الأمر مرشّح لمزيد من الانقسامات الداخلية. ولكن الرزّاز وجد خشبة خلاص في أمين الحافظ الذي وقف من موقع الحكيم الحريص على الجميع،في هذه الاجتماعات، إلى جانب القيادة القومية المدنية التي يرأسها الرزّاز في مواجهة «اللجنة العسكرية» بقيادة صلاح جديد.

لقد حفظ الحافظ موقتاً ماء وجه القيادة القومية التي اشتدّت عزلتها في سورية. ولكن موقفه أشعل نزاعاً هذه المرّة مع صلاح جديد، الذي لجأ إلى عقد مؤتمر قطري طارئ لامتحان ميزان القوى. فثبت أنّ الحافظ لم يكن يفتقر إلى مراكز نفوذ في الحزب، الأمر الذي فاجأ جديد. فقد أسفر المؤتمر القطري عن انتخاب مجلس قيادة قطرية جديد توزّعت عضويته بين جماعة أمين الحافظ وجماعة جديد مناصفة. وكان المؤتمر القطري، الذي ظنّ البعض أنّه سيحسم الأزمة الحزبية وسيكون حلاً، مصيبة، ذلك أنّ الحافظ وجديد تحصّنا بنفوذهما في القيادة القطرية، ولم يعالجا النزاع. ولكن الميزان مال ضد الحافظ لأنّ مقرّرات المؤتمر كانت راجحة لصالح جديد والتيار اليساري، حيث أضيف سبعة ضباط إلى مجلس القيادة القطرية وأقرّ المؤتمر العمل على برنامج حزبي أكثر يسارية يقسّم تطور البلاد نحو «التحوّل الاشتراكي» و«الديمقراطية الشعبية» إلى مراحل، جاعلاً من البعث «الحزب الطليعي» الذي يعمل من خلال «منظمات شعبية».

بعد هذه المبارزة مع الحافظ، تراجع مزاج المواجهة في ذهن جديد وترك الأمور تسير كما هي. فزادت ثقة الحافظ بعد تعزيز سلطاته في الحزب والدولة، وخطا خطوة أخرى ضد اللجنة العسكرية باستعمال صلاحياته لعزل جديد من منصبه كرئيس لأركان الجيش. ولم يتأثّر جديد كثيراً بهذه الخطوة إذ إنّه كان قد انتُخب أميناً عاماً مساعداً للقيادة القطرية وبات يتمتّع بسلطات واسعة جدّاً في الحكم وفي الحزب، ونجح حتى في استمالة بعض المحسوبين على الحافظ في القيادة القطرية إلى جانبه. فأخذ مجلس القيادة القطرية ينتقد أمين الحافظ بسبب مواقفه المعتدلة تجاه عبدالناصر، رغم أنّ هذا الاعتدال كان بعيداً عن السياسة، فقد كان الحافظ يبغي من ورائه إنهاء عزلة سورية الخارجية. وكان جديد ومَن معه قد أقنعوا آخرين في القيادة القطرية أنّ موقف أمين الحافظ في محاباة القيادة القومية إنّما يحمي الرجعيين التقليديين في الحزب. وتحيّن جديد الفرصة لضرب الحافظ. فما إن عاد الأخير من مؤتمر القمّة العربية في الدار البيضاء حتى استبدلته القيادة القطرية بيوسف زعيّن رئيساً للوزراء في 23 أيلول 1965. وهكذا تمكّن صلاح جديد من إضعاف الحافظ وتمتين قبضته على الحكم من وراء الكواليس، فبات يسيطر على الحكومة من خلال يوسف زعيّن الذي أصبح رئيساً للوزراء (ولم يزد عمره عن 34 عاماً) وعلى تنقلات الجيش من خلال وزير الدفاع حمد عبيد وعلى تنظيم الحزب داخل القوات المسلّحة من خلال حافظ الأسد المسؤول عن التوعية والتوجيه داخل الجيش.

وردّ الحافظ على تحركات القيادة القطرية ضدّه بمزيد من التقرّب من القيادة القومية، وبتعزيز مكانته داخل الجيش. فحاول إعادة ضباط محسوبين على الحوراني إلى مناصبهم. وردّت الحكومة التي يقف الآن وراءها جديد بإلقاء القبض على الحوراني وأفراد جماعته الرئيسيين بتهمة «التعامل مع جهات خارجية». ولم يقف معارضو جديد مكتوفي الأيدي، ففي كانون الأول، قرّرت القيادة القومية أنّ على الضباط الأعضاء في القيادة القطرية أن يتقدّموا باستقالتهم من الجيش كي لا يجمعوا بين المنصب الحزبي وعمل الجيش (ولم تصدر القيادة القومية قراراً مشابهاً بحق الضباط الأعضاء في القيادة القومية). ولكن هذا القرار جاء متأخّراً بضع سنوات وبات تطبيقه الآن مستحيلاً. ذلك أنّ القيادة القطرية باتت الآن تحكم سورية بالفعل ويتمتّع أعضاؤها العسكريون بدعم الثكنات العسكرية في البلاد. ولم يأبه صلاح جديد لقرارات القيادة القومية بل أمر مصطفى طلاس المحسوب عليه أن يلقي القبض على صلاح نمّور آمر اللواء الخامس ومعاونَيه في حمص، ويرسلهم إلى دمشق كونهم من أنصار القيادة

القومية. فقام طلاس باعتقال قيادة اللواء المحسوبة على أمين الحافظ، وتحوّل ولاء اللواء لصلاح جديد والقيادة القطرية، ما أثار غضب القيادة القومية التي رأت فيه عملاً انقلابياً، وقرّرت أن تأخذ الأمور بيدها. فدعا الرزّاز إلى اجتماع للقيادة القومية لحلّ القيادة القطرية وتسمية قيادة جديدة مكانها على أساس أنّ القيادة القطرية الحالية خالفت قوانين الحزب.

ولكن بموجب قوانين الحزب، فإنّ حلّ أي قيادة قطرية يحتاج إلى مؤتمر قومي ولا يكفي قرار القيادة القومية. ورغم ذلك اجتمعت القيادة القومية وقرّرت حل القيادة القطرية واستولت على صلاحياتها فأزاحت يوسف زعيّن من منصب رئيس الحكومة. ولتفادي أي إشكال طائفي، استدعت القيادة إلياس فرح من سويسرا ومحمد عمران من مدريد لتشكيل حكومة جديدة بقيادة صلاح البيطار مع عمران نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع وقائداً للقوات المسلحة. ووسّع الرزّاز صلاحياته فأصبح أيضاً قائداً للحزب - قومياً وقطرياً - والقائد السياسي وقائد القوات المسلّحة. وشنّت القيادة القومية حملة في فروع الحزب ضد الضباط المحسوبين على القيادة القطرية المنحلّة. ولكن خطوات القيادة القومية لم تؤدّ إلى حل للأزمة الحزبية. إذ بقيت الخلافات داخل القيادة القومية نفسها: بين أمين الحافظ وحافظ الأسد الذي كان لا يزال عضواً في القيادة، وبين أمين الحافظ وعُمران، وبين عُمران والأسد، وبين أمين الحافظ وصلاح البيطار، إلخ.

وشرعت حكومة البيطار الجديدة، منذ أول كانون الثاني 1966، في العمل فأعلنت عزمها على إنهاء عزلة الحزب داخل سورية وخارجها وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين بمن فيهم جماعة الحوراني، ودعت إلى حوار سياسي داخلي وشكّلت لجنة لدراسة وضع الشركات المؤمّمة. ومن وراء الكواليس، كانت مهمة الحكومة الأولى هي تعزيز مكانة القيادة القومية في البلاد. فقامت بحملة تطهير داخل المجلس الثوري وزادت عضويته إلى 134 عضواً ما سمح بإدخال عناصر جديدة محسوبة على القيادة القومية تمهيداً لانتخاب قيادة قطرية جديدة. ولكن بعد مراجعة اللوائح، اكتشفت القيادة القومية أنّها لا تملك أصواتاً كافية لتأمين انتخاب قيادة قطرية موالية لها، وأنّ الأمر سيحتاج إلى عملية انتخابية جديدة من القاعدة، وهذا يتطلّب تطهير فروع الحزب أيضاً، وكل هذا يستغرق وقتاً. وبعد الفراغ من هذا وذاك، تصبح ممكنة العودة إلى انتخاب قيادة قطرية جديدة. ثم جاءت محاولة نقل ضباط موالين لصلاح جديد في الجيش.

انقلاب 23 شباط 1966

لم يطل ردّ «اللجنة العسكرية» على سلسلة القرارات التي اتخذتها القيادة القومية بحق القيادة القطرية وأنصارها. إذ إنّ المواجهة وصلت إلى أعنف انقلاب في سورية وأكثرها دموية حتى ذلك الوقت.

في 21 شباط 1966، أراد عُمران أن يستعمل صلاحياته كوزير للدفاع في حكومة البيطار فأصدر قرارات بنقل ثلاثة ضباط محسوبين على صلاح جديد من مراكزهم. وهم أحمد سويداني مسؤول مكتب شؤون الضباط، وعزت جديد من سلاح الدبابات، وسليم حاطوم الذي يقود حرس مبنى الراديو والتلفزيون والقصر الجمهوري وأبنية رسمية أخرى في دمشق.

في اليوم التالي كان عُمران وأمين الحافظ خارج دمشق لمعالجة خلاف استجدّ بين عسكريين في الجولان. وعندما عادا في فجر يوم 23 شباط كانت مدافع الانقلاب قد بدأت عملها. إذ هاجم حاطوم يدعمه رفعت الأسد بمجموعته وعزّت جديد بمجموعة دبابات منزل أمين الحافظ. فقاوم الحافظ بسلاحه الفردي، ومعه حرّاسه. واستمرّت المعركة ساعات عدّة قتل خلالها عدد من مرافقيه وسقط ابنه وابنتاه جرحى ونفدت الذخيرة، فاستسلم الحافظ. وأسفرت المعركة الصباحية عن مصرع 50 عسكرياً. واحتلّ الانقلابيون الإذاعة ووزارة الدفاع ومراكز قيادات الحزب يقودهم، إلى حاطوم وعزّت جديد ورفعت الأسد، حمد عبيد وطلال أبو عسلي (درزيان) وعبدالكريم الجندي (إسماعيلي) وآخرون من ضباط الأقليات. ورمى حافظ الأسد بثقله مع الحركة الانقلابية وهاتف ضباط المناطق ليقنعهم بالانضمام إلى الحركة. ووقعت معارك أصغر في المدن الأخرى، حيث أبدت وحدات موالية للقيادة القومية مقاومة في حماة وحلب واللاذقية ودير الزور. ومع منتصف النهار حُسم الأمر لصالح جديد، واقتيد أمين الحافظ مع عُمران وبعض أعضاء القيادة القومية إلى سجن المزّة، وبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجيش طالت 400 ضابط نُقلوا جميعاً إلى المزّة. واعتقل حوالى ثلاثين عضواً في القيادة أو من شخصيات الحزب الرفيعة، كمنصور الأطرش وشبلي العيسمي، وأعضاء قيادة قومية من لبنانيين وسعوديين وأردنيين. وبقي عفلق في منزله إلى حين ثم ذهب إلى بيروت ولم يعلم أنّه لن يرى سورية مرّة ثانية. أمّا منيف الرزّاز، فلم تسمح له صحّته بالفرار عبر الجبل إلى لبنان فاختبأ في دمشق[17].

17- منيف الرزّاز، **التجربة المرّة: الأعمال الفكرية والسياسية**، عمّان، 1986.

برّر قادة الانقلاب عملهم بأنّه كان باسم الشرعية، لأنّ القيادة القومية خالفت قوانين الحزب عندما أصدرت قراراً بحلّ القيادة القطرية دون العودة إلى مؤتمر قومي. وعطّل القادة الجدد دستور سورية ووضعوا حدّاً للهيكلية المعقدّة التي خلقت مراكز قوى متحاربة داخل الحزب وفي مؤسسات الدولة والتنظيم الحزبي. فأصبحت كافة سلطات الحزب والدولة في سورية بيد القيادة القطرية التي بات من صلاحياتها تسمية أو عزل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء. وأباحت القيادة القطرية لرئيسي الجمهورية والحكومة أن يمارسا السلطات التنفيذية والتشريعية في إدارة الدولة. وأنشأت فيما بعد قيادة قومية جديدة، فأصدرت القيادة الجديدة قراراً بطرد عفلق والبيطار مؤسسي الحزب التاريخيين من الحزب على أنّهما «عملاء للإمبريالية وخونة». وحوكما غيابياً فيما بعد وصدرت بحقهما أحكام إعدام. وعومل الرزّاز كما عومل عفلق والآخرون، بطرده من الحزب.

ومنذ وقوع هذا الانقلاب، أصبح البعث عمليّاً حزبين مستقلين، الأول في دمشق يقوده التيار اليساري واللجنة العسكرية، والثاني استمرّ خارج سورية تحت القيادة القومية لعفلق والبيطار. ومع مرور الوقت استطاع انقلابيو 23 شباط 1966 بناء حزب بعثي بقيادة قومية وقيادات قطرية في سورية وعدد من الدول العربية. أمّا عفلق والبيطار فقد اتّخذا من بيروت مركزاً لهما وواصلا العمل مع الذين بقوا إلى جانبهما في سورية والعراق والدول العربية الأخرى، ليصبح جناحها بدوره حزباً كاملاً. وبعد نجاح البعث في العراق في الوصول إلى السلطة في تموز 1968، وكان أبطاله من الموالين للقيادة القومية (أحمد البكر وصدام حسين)، جعل عفلق وقيادته من بغداد مركزاً لهم[18].

عهد صلاح جديد

بعد هذا الانقلاب أصبح صلاح جديد الرجل القوي في سورية. وكان جديد قد بلغ الأربعين من عمره، لم تتغيّر شخصيته إلاّ قليلاً عن ذلك الضابط المنفي في القاهرة. وبدا عام 1966 وسيم الطلعة، يرتدي الملابس المدنية ويتكلّم بهدوء وتهذيب ويبتعد عن النميمة والأضواء، نادراً ما يظهر في مناسبات عامة أو يلقى خطاباً. وبرزت سمعته بأنّه صاحب

18- John Devlin, *The Ba'th Party: a history from its origins to 1966*, Stanford, California, Hoover Institute Press, 1976.

أخلاق عالية، يبتعد عن الفساد ويمقت الثروة المادية ووسائل الراحة. عاش في شقّة متواضعة لم تزد قيمة أثاثها عن 150 دولاراً. تقشّفه الزائد وابتعاده عن الحياة الاجتماعية أقلق معارفه ومَن حوله، فهو لا يلعب الورق أو طاولة الزهر ولا يحتسي القهوة في مقاهي دمشق كزملائه. ويصل إلى مكتبه باكراً جدّاً ويغادر في آخر الليل. ويخصّص الجزء الأهم من راتبه، كما دأب منذ 1955، لإعالة عائلتي شقيقيه اللذين كانا عضوين بارزين في «الحزب السوري القومي» وضليعين في قضية اغتيال عدنان المالكي. ولقد سبقت الإشارة إلى شقيقه غسّان الذي كان قيادياً في الحزب القومي، لجأ إلى بيروت ولوحق هناك حيث قُتل عام 1957. أما الأخ الثاني، فؤاد، فقد أمضى سبع سنوات في السجن بعد تصفية الحزب القومي وأُطلق سراحه عام 1963. ولذلك فسّر الرأي العام عزلة صلاح جديد وابتعاده عن الأضواء بأنّ مشاعره الحقيقية كانت مع «الحزب السوري القومي» وأنّه كان منحازاً لطائفته العلوية في التعيينات والمناصب[19].

هاب جديد أن يستلم منصب رئيس الجمهورية أو رئاسة الحكومة، وهما منصبان مخصصّان للسنّة وفضّل أن يدير الأمور من خلف الكواليس عبر منصبه كأمين عام مساعد للقيادة القطرية حيث حشد أتباعه في هذه القيادة وفي مجلس الوزراء. وعكست خيارات صلاح جديد لأفراد في المناصب العليا يساريته الراديكالية. فاختار الأطباء الشبان الثلاثة ليصبحوا واجهة النظام المدنية: نورالدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعيّن رئيساً للحكومة وإبراهيم ماخوس نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية. وعنونت صحيفة **الأوريان** البيروتية الخبر ساخرة: «سورية يحكمها ثلاثة أطبّاء: لا بد أنّها مريضة!». كان الأول فتى ثائراً من عائلة الأتاسي السنيّة الإقطاعية التي سيطرت يوماً على ريف حمص فرأى جديد أنّ من مصلحة النظام أن يكون وجه نظامه شخصاً من هذه العائلة. وكان زعيّن اشتراكياً ابن تاجر من بلدة البوكمال على الحدود مع العراق. أمّا ماخوس فقد كان ابن عائلة علويّة ميسورة مكّنته من التخصّص في الطب. وكان الثلاثة قد تطوّعوا كأطباء في حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي وباتوا يؤمنون أنّ حرباً شعبية كتلك التي وقعت في الجزائر كفيلة بتحرير فلسطين، لأنّ الإسرائيليين كالفرنسيين سيرضخون في النهاية وينسحبون. لقد افتقد الثلاثة للحكمة والخبرة في الحكم رغم ذكائهم ووطنيتهم. فقد ظهر زعيّن ذا شخصية عنيفة يضرب الطاولة أمامه بقوّة في الاجتماعات ويصرخ ويشتم معاونيه وكبار موظّفي الدولة،

19- Patrick Seale, *Asad*, p. 105-106.

وكان ماخوس عصبيّاً حتى أثناء إلقاء الخطابات. وغلبت عقليتهم اليسارية الثورية فأهملوا أسلوبهم في اللباس رغم منصبهم الرسمي. حتى أنّ زعيّن زار فرنسا وتوجّه في باريس للقاء الجنرال ديغول وهو يرتدي قميصاً فضفاضاً على طراز ماوتسي تونغ. ولُفت نظره أنّ ديغول لن يستقبله، فارتدى قميصاً وربطة عنق.

وبقي حافظ الأسد على منصبه كقائد لسلاح الجو ولكنّه أصبح وزيراً للدفاع بالوكالة في الحكومة الجديدة. ورُقّي أحمد سويداني وعُيّن قائداً للجيش، وعُيّن محمد رباح الطويل المعروف براديكاليته وزيراً للعمل وقائداً لقوات المقاومة الشعبية المنشأة حديثاً. وكان أحمد سويداني سنيّاً ريفيّاً من بلدة درعا الجنوبية على حدود الأردن. وكان ملحقاً عسكريّاً في بكين حيث تلقّى التعاليم الشيوعية الماويّة. ولم يكن الأسد على وئام مع السويداني الذي أصبح قائده وعين صلاح جديد عليه. وسيبدأ صراع بين الرجلين حول مدى سماح سورية للمقاومة الفلسطينية بحريّة العمل، انطلاقاً من سورية. فقد رأى الأسد كوزير للدفاع أنّ على سورية دعم الفلسطينيين ولكن مع ضبطهم في الوقت عينه. في حين رأى سويداني بمنطقه الثوري أنّ على سورية أن تطلق العنان للعمل المقاوم. أمّا أكثر التعيينات يسارية فقد كان عبدالكريم الجندي الأكثر ولاءً في اللجنة لجديد، وزيراً للإصلاح الزراعي ثم مسؤولاً عن الأمن.

وعلى الإجمال لم يكن لأيّ من رجال نظام صلاح جديد الصدى التاريخي أو المؤثّر في الرأي العام. فكل هؤلاء كانوا مجموعة شبّان من خلفية أقلوية ريفية، ضباطاً برتب متواضعة، حصلوا على ترقيات فورية واستلموا أعلى مناصب الدولة دون أن يكون لأحد سابق معرفة بهم، باستثناء اسم عائلة الأتاسي. وعدا ذلك، كان حكّام سورية الجدد شبّاناً معظمهم في الثلاثينات من عمرهم، يعون جيّداً أنّهم ينتمون إلى جيل ثوري جديد، ويتشاركون في رؤية مفرطة بالتفاؤل حول مستقبل مشرق، تعزّزها روح رفاقية مرحة وميزة في الشخصية السورية بقبول التحدّي والصراع. فإذا كان العرب إجمالاً يشعرون بمظلومية تاريخية حول تعامل الاستعمار مع الدول العربية وحول الغزو الصهيوني لفلسطين، فإنّ السوريين بالذات حملوا هذه المظلومية إلى مداها الأقصى، وكأنّ قضية فلسطين والقضايا العربية تعنيهم هم بالدرجة الأولى، أضافوا إليها حساسية مفرطة ونفسية شكّاكة. وفوق ذلك، حمل النظام البعثي الثوري الجديد الهموم كافّة في سلّة واحدة: التجزئة الأوروبية لسورية عبر اتفاقية سايكس - بيكو، والاستيطان الصهيوني لأرض فلسطين، وخيبة الأمل من عبدالناصر وفشل الوحدة، وفشل القيادة الحزبية السابقة، والذعر الدائم من المؤامرات الخارجية.

كفاءات الحكام الجدد الإدارية ومقدرتهم على الحكم كادت أن تكون معدومة لولا مبادئهم الثورية واندفاعهم لفعل الخير لبلدهم عبر الإصلاح الزراعي والتأميمات والخطط الخمسية والمشاريع العمرانية الضخمة من طرق وسدود ومرافق عامة. كما بانت ملامح الحكّام الجدد التقشفية في تخفيض رواتب رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الضباط والإداريين الرسميين، واستبدال أسطول سيارات المرسيدس الفخمة التي اقتناها الحكام السابقون بسيارات متواضعة: فولكسفاكن وبيجو 404. لقد ضرب نظام صلاح جديد الفساد بيد من حديد ولكن النوايا الحسنة لم تكفِ. فقد كان للفساد عدّة أوجه، إذ في عهد جديد أدّت محاباة الحزبيين والأقليات في المناصب والتعيينات وممارسة الحرب الطبقية التي وصلت إلى مستوى هزلي في أصغر الأمور، إلى خسارات بشرية ومالية فادحة. فقد تعرّضت إدارات الدولة لحملات تطهير ضدّ أبناء العائلات العريقة أو الغنيّة أو تلك المرتبطة بخط أو حزب سياسي غير البعث، إلى درجة أنّ تطهير وزارة الخارجية حرمها من طاقمها من الديبلوماسيين، وأصبح عدد السفراء ذوي الخبرة محدوداً. وخاف كثيرون أن يفتح النظام عينه على أملاكهم إذا كانوا يملكون أكثر من منزل، فاضطروا إلى بيع عقاراتهم ما أدّى إلى تدهور في الأسعار. وواصل أصحاب الرساميل فرارهم من البلاد.

إختلف انقلاب 1966 عن كل ما سبقه بأنّه أحدث تغييراً عميقاً غير مسبوق في التركيبة السياسية والاجتماعية السورية، وبأنّه كان ثورة بروحية لينينية-ماركسية تسعى إلى هندسة المجتمع من جديد، وخلق طبقات اجتماعية ثورية جديدة قوامها العمّال والفلاحون والجنود والطلاب والنساء، تواجه الطبقات العدوّة من إقطاعيين ورجعيين وبورجوازية مدينية. إذ لأولّ مرة باتت تحكم سورية عناصر من أقليات دينية ومتحدّرة من أصول ريفية وخلفية ثقافية متواضعة، وليس من الأغلبية السنيّة وخلفيتها البورجوازية والتجارية والثقافية المدينية. وهذا كان السبب الأكبر في شرح خط الحكام الجدد اليساري المتشدّد تجاه المدن الرئيسية وأسرها السنيّة العريقة وتجّارها الذين سيطروا لعقود على اقتصاد سورية الضعيف. وتشجّع أبناء الأرياف من سياسة الحكومة التي رأوا بأنّها دولة المحرومين والمعدومين والريفيين، فبدأت هجرة كبرى إلى المدن ساهمت في تغيير طابعها ومجتمعها[20].

20- Marcel Colombe, «Remarque sur le Ba'th et les institutions politiques de la Syrie d'aujourd'hui», *Orient*, Paris, vol. 37, 1966, p. 57 – 62.

نشأة الحكام الجدد الريفية لم تكن رثّة ومعدمة، بل كان معظمهم أبناء عائلات، بمن فيهم كل أعضاء اللجنة العسكرية، من الطبقة المتوسطة التي أرسلت أبناءها إلى المدارس والجامعات، وأحياناً من عائلات ريفية ثريّة وملاكي أراض. فكان عزمهم على إضعاف البورجوازية المدينية تقابله معايشتهم السلميّة للبورجوازية الريفية وكبار ملاكي الأراضي. وقد اتّضحت بعض هذه الأمور عندما تابعت الحكومة ملفّ الإصلاح الزراعي المزمن في سورية بمفعول معاكس للمنطق التقدمي. فأخطأت بإلغائها تطبيق الإصلاح الزراعي عن الأراضي المزروعة التي استفادت من مشاريع الري الرسمية ما شجّع أصحاب الأراضي الأغنياء على شراء المزيد من الأراضي وخاصة في الجزيرة واللاذقية، وعلى نمو الزراعات التجارية المكثّفة والرأسمال الخاص. ولم تحدّد الحكومة سقفاً لمساحة الملكيات الخاصة، ما سمح لواحد بالمئة من الملاكين أن يسطيروا على 15 بالمئة من الأراضي الزراعية وترك أغلبية الفلاحين بدون أرض يملكونها. ولم يرفّ جفن الحكومة وهي ترى أنّ وضع الفلاحين لا يتحسّن، في حين ازداد الملاكون جاهاً ومالاً، حتى أنّ بعثيي منطقة دير الزور شرق البلاد كانوا أنفسهم من الملاكين. ولكن عبدالكريم الجندي تميّز في الحكومة كوزير للإصلاح الزراعي ومعه أقلية من الفلاحين بالشكوى من السياسة الجديدة وطالب بتطبيق إصلاح زراعي فعال وإحداث مزارع قطاع عام وتشجيع الملكية الجماعية ما يسمح بخفض كلفة الزراعة على صغار الملاكين.

كما أنّ الخلفية الريفية لأبناء النظام الجديد عنت أيضاً أنّ عقليتهم كانت محافظة بشكل غريزي، تخشى الشيوعية ولا تثق بالحركات الشعبية، وتتّخذ لنفسها صفة بطريركية رعوية تجاه الطبقات الفقيرة في المجتمع. لقد قبل هؤلاء دعم «الحزب الشيوعي» في لحظة ضعفهم الأولى وخاصة في المدن الرئيسية حيث لا وجود شعبياً لهم وحيث تواجد الشيوعيون، بكثرة أحياناً.

كما أنّ النظام رأى أنّ التعاون مع الشيوعيين أفضل بكثير من التعاون مع الناصريين، نظراً للتجارب السلبية مع هؤلاء. ما أعطى موسكو إشارة طيّبة وفتح الباب لمساعدات سوفياتية لسورية. ولذلك، عيّنت الحكومة لأول مرّة في تاريخ سورية وزيراً شيوعياً (سميح عطيّة) كوزير للإعلام، ووزيرين آخرين مقرّبين من الشيوعيين. وعبّر صلاح جديد والأطباء الثلاثة وكبار رموز النظام عن إيمانهم ببعض أفكار «الاشتراكية العلمية» دون التخلّي عن بعثيتهم. وخلال ثمانية أسابيع من تشكيلها حصلت حكومة زعيّن على التزام سوفياتي بالتعاون

والمساعدة. عندها قرّر خالد بكداش العودة إلى سورية، بعد ثماني سنوات في المنفى، فقبل النظام ذلك على مضض وغضّ النظر عن توزيع صحيفة «الحزب الشيوعي» المحظورة ولكنّه اشترط على بكداش أن لا يعقد اجتماعات حزبية ولا ينظّم صفوف الحزب ولا يلقي خطابات عامة. وبقي التعاون بين النظام والشيوعيين محدوداً، فلم يتعامل معهم كحزب، بل كأفراد لا يمثّلون حزباً، واستمرّ النظام في اعتقال وتعذيب الشيوعيين من وقت إلى آخر، وفي هذا لم يختلف عن الأنظمة السابقة في سورية. كما أنّ موسكو لم تحصل على امتيازات ملموسة داخل سورية جرّاء خدماتها الكثيرة لنظام صلاح جديد. ذلك أنّ اشتراكية النظام كانت شأناً داخلياً سوريّاً، لم تترجم إلى تبعية لروسيا.

وعملت الحكومة على إنهاء عزلة سورية العربية والدولية. فأعلن زعيّن أنّ «الدعم السوفياتي هو حاجة ملحّة لسورية». وتجاوبت موسكو معتبرة أنّ حكام سورية الجدد «مصمّمون على تطبيق الاشتراكية في الصناعة والزراعة»، ودعت زعيّن لزيارتها. وأثناء هذه الزيارة، وافق السوفيات على بناء سدّ الفرات، كما وافقوا على سلّة من المساعدات في عدّة قطاعات، بعضها وُضع على سكّة التطبيق السريعة. وتوّجت موسكو علاقتها المستجدّة مع دمشق بإعلانٍ يدعم حكومتها اليسارية التوجّه، وإطلاق تحذير أنّ الاتحاد السوفياتي لن يسمح لأي قوّةٍ خارجية بقلب نظام الحكم في سورية، ما عزّز موقع سورية الإقليمي والدولي.

وأنهى نظام صلاح جديد العداء لعبدالناصر في ربيع 1966 (بعدما كان هذا العداء من الأمور التي فرّقت «اللجنة العسكرية» عن أمين الحافظ الذي كان يريد رأب الصدع مع مصر). إذ إنّ سعياً حثيثاً بدأ لتحسين العلاقات مع القاهرة بدءاً بمعاهدة للتبادل التجاري (الأولى منذ الانفصال). وشجّعت موسكو المصالحة بين مصر وسورية وباتت تعتبر البلدين جزءاً من سياستها في الشرق الأوسط. وعمل رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغن أثناء زيارته إلى القاهرة في أيار 1966، على إقناع عبدالناصر بمدّ اليد إلى النظام الجديد في سورية والتعاون مع دمشق كخطوة أولى «لإنشاء جبهة موحدة من الدول العربية التقدمية». فانعكس هذا التمنّي تحسّناً جوهرياً في العلاقات، أثمر إعادة العلاقات الديبلوماسية وإلى اعتراف مصري بسورية كدولة مستقلة لأول مرّة منذ الانفصال عام 1961. وساهمت في ذلك الإعلانات المتلاحقة من البعث الجديد في دمشق عن سياسته العربية الداعية إلى تقارب الدول العربية التقدمية، وأنّ أولويات البعث على لسان زعيّن هي «النضال لبناء الاشتراكية داخل كل

بلد والنضال الثوري ضد الأمبريالية والرجعية في كل المنطقة العربية». فكان شعار الاشتراكية في البلد الواحد جذاباً خاصة للجزائر واليمن، إضافة إلى مصر.

حركة الضبّاط الدروز

شعر نظام صلاح جديد باستقرار الوضع بعد انقلاب 1966 وإزاحة كافة مصادر التهديد في السنوات الثلاث السابقة، فلم يركّز على الشؤون الداخلية، على أساس أنّ جماعات الحوراني وعفلق والناصريين في سورية قد قُصَّت أجنحتها. هي موجودة ولكنّها لم تعد تشكّل أي تهديد، كما أنّ الأجهزة الأمنية كانت تراقبها. وهذا كان صحيحاً إلى حدّ ما لأنّ التهديد لاستقرار النظام لم يأتِ من خارجه بل من قلبه في شخص مقرّب من صلاح جديد هو سليم حاطوم، قائد وحدة المغاوير النخبوية. وكان حاطوم يدير وحدته كإقطاع خاص فيعزل ويرقّي ويفصل عناصرها وضباطها كما يشاء بدون أي اعتبار قانوني أو رسمي. ما جعل سلطته الفردية في هذه الوحدة مطلقة وهيمنته كاملة.

وُلد حاطوم في قرية دبين الدرزية عام 1928، وانتسب إلى البعث في سنّ مبكرة، والتحق بالجيش فكان طموحاً ونشيطاً شارك بحماس في انقلاب 8 آذار 1963، ونال عضوية «اللجنة العسكرية» الموسّعة. ولكن هذا كان أقصى ما سمح به نظام صلاح جديد لحاطوم الذي رغم شجاعته وحماسه اعتُبر مندفعاً أكثر من اللازم، ولا يتمتّع بالكياسة السياسية. لقد كان حاطوم من أشد عناصر البعث الجديد يسارية، ولكنّه لم يُنتخب لعضوية القيادة القطرية رغم عضويته في «اللجنة العسكرية» ودوره في انقلاب 23 شباط 1966 وقيادته للمعركة ضد أمين الحافظ التي كانت السبب الرئيسي لنجاح الانقلاب. بل أُعيد إلى عمله السابق والمملّ في حراسة مبانٍ رسمية. فأخطأ النظام في تجاهل طموح حاطوم الذي لم يتحقّق، ونام هذا على ضغينة وحقد على نكران الجميل وقلّة وفاء زملائه. ونُمِيَ إليه أنّ البعض انتقدوا العنف الزائد الذي مارسه يوم الانقلاب ما أدّى إلى سقوط عشرات القتلى وأنّه بتصرّفه هذا شوّه سمعة الانقلاب، ومن الأفضل إبعاده عن الصورة. وشعر بأنّهم جرحوا كرامته باتهامهم إيّاه وبإبعاده الصامت خاصة أنّ غيره أيضاً كان عنيفاً يوم الانقلاب. فأخذ يُكثر من الخطابات الثورية واليسارية وأنّ تشي غيفارا هو مثاله الأعلى محاولاً استمالة الشيوعيين إليه. ثم فتح خط اتصال مع القيادة القومية وخاصة مع منيف الرزّاز الذي كان لا يزال مختبئاً في دمشق، والتقى معه على العداء لصلاح جديد.

ولم يكن حاطوم وحيداً في مشاعره، إذ شاركه بها عدد من الضباط والعسكريين الدروز، ومن وراء هؤلاء عائلات وأبناء الطائفة الدرزية الذين شعروا أنّ نظام البعث أهمل دورهم فلم يسلّمهم مناصب عليا كما في العهود السابقة، وأنّ النظام ضرب بدون اكتراث عدداً من كبارهم فأبعد حمّود الشوفي زعيم التيار الماركسي في البعث عام 1964، وسجن وزير الدفاع السابق حمد عُبيد الذي دعم صلاح جديد بعد انقلاب شباط 1966. وكان عبيد يتوقّع أن يحتفظ بحقيبة الدفاع إلا أنّ جديد سمّى حافظ الأسد لهذه الوزارة، فثار عُبيد ولكّن مركزه العسكري لم يحمه، فتعرّض للاعتقال والسجن. وكان غضب الدروز مضاعفاً لأنّ البعث أنعش دور العلويين في الدولة ولو بدون قصد، وقمع رجالهم هم. وكانت بعض هذه الشكاوى تصل إلى القيادة القطرية العلمانية المنحى فكانت تصدمها الادعاءات المذهبية المضمون، واتهمت بعض الدروز بأنّهم يثيرون النعرات الطائفية[21].

وكان الرزّاز بعد حركة شباط 1966 قد تحوّل إلى العمل السري من مكتب تحت الأرض في أحياء دمشق القديمة حيث مارس منصبه كأمين عام لـ«حزب البعث» مع عفلق والقيادة القومية في بيروت. وكان من قراراته تأسيس «مكتب عسكري» يضاهي «اللجنة العسكرية» من ضباط محترفين ومخلصين للقيادة القومية، بقيادة اللواء فهد الشاعر (درزي) المقرّب من عفلق. ولكن الشاعر ورفاقه اشترطوا على الرزّاز أن لا يتضمّن المكتب العسكري ضباطاً علويين، فوافق لكسب دعمهم رغم الطائفية الواضحة لهذا الموقف الذي يتعارض مع علمانية البعث (وسيدفع هو وهؤلاء الضباط الثمن لهذا الموقف الطائفي). وأسّس الرزّاز تنظيماً مدنيّاً جديداً للحزب وضع على رأسه نسيم سفرجلاني. وإذ بدأ حوار بين فهد الشاعر وسليم حاطوم حول عمل مشترك ضد نظام صلاح جديد، تعاون الرزّاز أيضاً مع حاطوم باقتراح من منصور الأطرش وشبلي العيسمي، عضوي القيادة القومية المُلاحقة. وكان هذا التعاون مريحاً لفهد ومجموعته لأنّ حاطوم التزم بقتل رموز نظام صلاح جديد بعد الانقلاب وهو أمر رفضوا أن يقوموا به بأنفسهم.

وحُدّد موعد للتحرّك هو الأول من حزيران 1966، ثم تأجّل إلى 3 أيلول. إلا أنّ الصدفة لعبت دورها في ما حصل بعد ذلك. إذ في تلك الأثناء، وفي حفل ضمّ مجموعة من الضباط

21- Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961 1978*, London, Croom Helm, 1979, chapter 6.

على جبهة الجولان، وبعد تناول كمية من الكحول، شبّ نقاش صاخب بين مؤيدي صلاح جديد من جهة ومؤيدي عفلق والرزّاز من جهة أخرى، تحوّل إلى تضارب بالأيدي. وفي اليوم التالي شكا الضباط الموالون لجديد زملاءهم بأنّهم شتموا جديد والأسد ومن معهما. وحضر قائد الأركان محمد سويداني بنفسه للتحقّق من الأمر. فتمّ اعتقال ستة من المشاركين في الحفلة وعيّن محكمة عسكرية كان سليم حاطوم من أعضائها. فاستغل حاطوم دوره في المحكمة لحماية رجال فهد الشاعر وتنبيههم من فضح أسرار العمل الانقلابي. ولكنّه لم يكتف بحماية هؤلاء بل قام أيضاً بنقل ضابط محسوب على صلاح جديد من الجبهة. وكان صلاح جديد في دمشق يتابع هذه المسألة ولم يثق بنتائج التحقيق، فسمّى لجنة جديدة جعل من أعضائها عبدالكريم الجندي رئيس أجهزة الأمن المعروف بقسوته، ما قلب الوضع رأساً على عقب. إذ بعدما كانت مهمّة المحكمة العسكرية كشف من شتم النظام ورموزه في الحفلة، تكشّفت أمور أخطر عندما استعملت القسوة في الاستجوابات. ففي 20 آب، باح أحد صغار الضباط بعد تعرّضه للضرب المبرح، بكل ما يعرفه ليس فقط عن الحفلة بل عن «مؤامرة» يشترك فيها زملاؤه ضد النظام. وأفشى أسماء ستّة من هؤلاء، الذين بدورهم خضعوا لتحقيق قاسٍ وسمّوا آخرين كانوا كلّهم في حلقة فهد الشاعر إلى أن جاوز عدد الضباط المعتقلين المائتين، معظمهم من الدروز.

وانتشر خبر الاعتقالات في أوساط عائلات الضباط فبدا للرأي العام أنّ ما يحصل هو حملة على الدروز بحجة التحقيق في حفلة الجولان. ولكن حقيقة الأمر أنّ إصرار فهد الشاعر على تجنيد ضباط دروز للمؤامرة مع حاطوم واستثناء ضباط علويين وقبول الرزّاز بهذا الأمر جعل معظم عناصر التنظيم السرّي من الدروز. وأمام اعترافات صغار الضباط أمام المحكمة، فرّ فهد الشاعر واختبأ، كما فرّ بعثيون محيطون بالبزّاز والبزّاز نفسه عبر الجبل إلى لبنان. وفي تلك الأثناء، فرّ أيضاً صلاح البيطار من الإقامة الجبرية في دمشق إلى بيروت. وإذ اقتصرت معلومات أجهزة الدولة على أنّ المؤامرة هي من تصميم وبنات أفكار القيادة القومية الفارّة، لم يلتفت أحد إلى أنّ مجموعة حاطوم المحسوب في أذهانهم على نظام صلاح جديد كانت في أساس المؤامرة.

في دمشق، كان صلاح جديد غاضباً من كشف خيوط هذه المؤامرة. ففصل عدداً من الضباط، معظمهم من الدروز، ما أثار حفيظة أهاليهم ومن ورائهم الدروز في سورية. واشتعلت مشاعر أهل السويداء حتى في أوساط البعثيين. وحتى فرع «حزب البعث» في

المدينة أرسل مذكّرة إلى القيادة القطرية في دمشق يطالب فيها بإطلاق سراح الضباط الدروز. وبعد أيام، وجّهت قيادة عفلق - البيطار التي اتّخذت بيروت مركزاً لها نداءً إلى السوريين للانتفاض ضد الحكومة. ولترطيب الوضع، أعلن أنّ رئيس الجمهورية نورالدين الأتاسي يرافقه صلاح جديد وجميل شيّا، الدرزي الوحيد في القيادة القطرية، وعدد من الشخصيات سيزورون السويداء في الثامن من أيلول 1966. فكانت هذه الزيارة فرصة لحاطوم لتنفيذ خطوته الانقلابية بنصب كمين لهؤلاء في السويداء. وأوعز لرجله على جبهة الجولان، طلال أبوعسلي، بضبط تحرّك الجيش هناك ضد الانقلاب عبر تحريك وحدة دبابات وإغلاق الطرق. وأوعز لضابط آخر هو مصطفى الحاج علي رئيس المخابرات العسكرية ليسيطر على مجموعته ثم يقودها لعزل ثكنة قطنة جنوب دمشق (وقيل إنّ الحاج علي أبلغ حافظ الأسد عمّا يجري)[22]. وأوعز حاطوم إلى ضابط ثالث هو إبراهيم نورالدين أن يقفل الطريق إلى دمشق بمجرّد أن يعبر صلاح جديد والآخرون إلى السويداء. ثم كمن حاطوم في السويداء بانتظار الوفد.

وإذ احتشد وجهاء السويداء ورجال الدين الدروز في مكتب «حزب البعث» في المدينة في لقاء ودّي مع رجال الدولة، اقتحم حاطوم قاعة الاجتماع وسلاحه بيده وهدّد بقتل جديد والأتاسي ومن معهما. فوقف الحضور بوجهه ومنعوه عن أذية الوفد لأنّه لا يجوز عند الدروز قتل أي شخص في ضيافتهم. فاحتجز حاطوم الوفد الرسمي في منزل أحد البعثيين في المدينة وسيطر على حامية المدينة العسكرية وطرد ضباطها العلويين بعد تجريدهم من رتبهم. ولكن فات حاطوم وهو ينفّذ هذه الخطوات أنّ وزير الدفاع حافظ الأسد لم يكن ضمن الوفد الذي وقع في قبضته. فما إن وصل إلى الأسد نبأ السويداء حتى اتّصل بحاطوم وطلب منه الكفّ عن محاولته. فطالبه حاطوم بإزاحة أزلام صلاح جديد من السلطة وإعادة الاعتبار لحمّود الشوفي في القيادة القطرية. وردّ الأسد بإرسال سرب جوّي حلّق فوق قلعة السويداء، وأمر اللواء 70 المدرّع بتطويق المدينة. عندها أدرك حاطوم أنّ وضعه بات مهدّداً، إذ ما إن تُقصف السويداء ويتعرّض سكانها للخطر حتى تفشل عمليّته ويزول الدعم الشعبي لتحرّكه.

لأيام عصيبة، شنّ راديو عمّان حملة إعلامية على نظام جديد، داعياً السوريين إلى الثورة.

22- Patrick Seale, *Asad*, p. 113.

فسلّحت الحكومة السورية «ميليشيا العمال» مجدّداً (بعدما كانت قد نزعت سلاحها إثر انقلاب 23 شباط)، وأنزلتها إلى الشارع إلى جانب «الحرس القومي». وأكمل الجيش تطويقه للسويداء وهدّد بقصفها. ففرّ حاطوم عبر الطريق الجنوبي إلى الأردن ولجأ إلى عمّان ومعه عدد من الضباط والمرافقين. ومن هناك ولعدّة أيام دأب ومعه طلال أبو عسلي (تعتبر أسرة أبو عسلي المنافس الرئيسي لآل الأطرش في الزعامة الدرزية)[23] في مقابلات صحافية موسّعة على إطلاق تصريحات نارية منها أنّ العلويين والشيوعيين يسيطرون على الحكومة السورية وعلى مؤسسات الدولة، وأنّ سورية باتت على قاب قوسين أو أدنى من حرب أهلية دينية[24]. ولحقهم بعد فترة الرزّاز نفسه.

لقي تحرّك الأسد السريع لإنقاذ النظام تقديراً عالياً من صلاح جديد، فزادت ثقته به. وشرعت السلطة في حملة تطهير في صفوف القوى المسلّحة استمرّت حتى ربيع 1967 بعد انكشاف الاختراق الواسع لأعداء النظام في أشهره الستة الأولى. فتمّ تسريح 89 ضابطاً في تنظيم الحزب العسكري داخل الجيش الذي كان قد أسّسه الأسد نفسه، واعتقل ضباط آخرون. وتمّ تسريح 400 ضابط بهدف وضع الحدّ نهائياً لأي محاولات انقلابية جديدة، وللتأكّد من أنّ الجيش بات خالياً تماماً من المجموعات والحركات المناهضة للسلطة. وكانت التسريحات والاعتقالات سلاحاً ذا حدّين، إذ إنّ تسريح مئات الضباط - انضمّوا إلى مئات غيرهم جرى تسريحهم منذ سنوات الوحدة وبعدها - كان يعني أنّ سورية دخلت العام 1967 بعدد ضئيل من الضباط برتب رفيعة.

وكان بين المعتقلين والمسرّحين عدد كبير من الدروز منهم فهد الشاعر نفسه الذي تعرّض للضرب وحوكم هو والفارّان حاطوم وأبو عسلي بالإعدام . فكان الثمن الذي دفعته الطائفة الدرزية باهظاً في تعرّض أبنائها لغضب الدولة قبل آب 1966 وبعده. واستعر غضب الدروز ضد السلطة وتجمّد نشاط «حزب البعث» في جبل الدروز ومناطق انتشاره لعدّة شهور مخافة ردّات فعل شعبية، فيما كتب سلطان باشا الأطرش - قائد الثورة السورية الكبرى ووالد

23- Peter Gubser, Minorities in isolation: the druzes of Lebanon and Syria, in R. D. McLaurin, *The political role of minority groups in the Middle East*, New York, Praeger, 1979, pp. 109 – 134.

24- بقي حاطوم في الأردن عدّة أشهر ثم عاد إلى سورية أثناء حرب 1967. وكان انتقاله المتكرّر من أقصى دفّة اليسار (غيفارا) إلى الرجعية العربية (الأردن)، نموذجاً عن شخصية عدد كبير من الضباط في الستينات.

القيادي البعثي منصور الأطرش - رسالة احتجاج إلى قائد أركان الجيش في كانون الأول 1966. وجرت محاكمات للضباط في آذار 1967 فصدرت أحكام إعدام ولم يُنفّذ الحكم بحق فهد الشاعر. أمّا حاطوم فقد عاد إلى سورية بعد اندلاع الحرب مع إسرائيل في حزيران، ومعه عدد من رجاله، معلناً أنّه عاد ليخدم وطنه. وظنّ البعض أنّ الملك حسين قد أرسله للتآمر على سورية فاعتقلته المخابرات العسكرية وأحضرته أمام مصطفى طلاس، فأكّدت المحكمة العسكرية حكم الإعدام بحقه بتهمة العمل لقلب النظام والتعامل مع دول أجنبية. وجرى إعدامه في 26 حزيران 1967. كما اعتقل أربعون ضابطاً كانوا قد لجأوا إلى بيروت وقرّروا العودة إلى سورية في حزيران 1967 لمقاتلة إسرائيل.

ولم تنته الأمور عند هذا الحد. إذ إنّ خالد الجندي، قائد ميليشيا العمال، استغل خروجها إلى الشارع أثناء تحرّك الضباط الدروز. ولكن بعد فشل حركة حاطوم أراد أن يبقي الميليشيا في الشارع وأمر عناصرها بتنظيف دوائر الدولة ومؤسساتها من «الرجعيين وعملاء الأمبريالية». فهجم هؤلاء بأسلحتهم الفردية على أبنية الدولة، يقتحمون المؤسسات والإدرات للقيام بهذه المهمة. لقد اعتقدت تلك العناصر المسلّحة أنّها تخدم الثورة، ولكن خالد الجندي أصدر هذه الأوامر لغاية في نفس يعقوب وهي فرض هيبته ونفوذه على مؤسسات الدولة. ولم يكن خالد الجندي من العمال ولا ثوريّاً أو مثقفاً، بل كان وصولياً فاسداً، القمار سلوته المفضّلة. ولم يرق تصرّف الجندي لصلاح جديد، فأمر بوقف عمل عناصر الميليشيا المشين في مؤسسات الدولة ونزع سلاحهم الفردي وعودتهم إلى منازلهم، وأنهى دور خالد الجندي في قيادة الميليشيا. لقد تعلّم حكم البعث من التجارب السابقة في سورية عدم التسامح مع أي قوّة في البلاد تخرج على النظام العام وتسيء لسمعة الدولة.

بدأ عام 1967 والدولة منشغلة بالتصدّي للمخطّطات والمؤامرات الداخلية والخارجية التي لم تتوقّف منذ شباط 1966، من اختراق للقوى المسلّحة وكبار الضباط وتحركات مذهبية وعداء الإقطاع والبورجوازية للنظام، وكل هؤلاء كانوا يلقون دعماً كبيراً من دول عربية وغربية. وفوق ذلك، رأت سورية نفسها هدفاً مباشراً لمسعى إسرائيلي أميركي للقضاء على ثورتها. وكانت إسرائيل قد استطاعت اختراق أجهزة اتصالات القوى المسلّحة السورية وأجهزة الدولة وباتت على اطّلاع مباشر على كافة التفاصيل عما يدور في سورية وعن وضع

جيشها ومستوى تسليحه واستعداده، بفضل شبكة جواسيسها وأبرزهم إيلي كوهين[25]. كما أنّ خصوم سورية العرب في السعودية والأردن ولبنان، كانوا يسعون إلى إسقاط نظام البعث بعد لجوء آلاف السوريين إلى أراضي تلك الدول وإذكاء مشاعر سكانها ضد سورية. وكانت الأردن مركزاً جاهزاً للخطط ضد دمشق، حيث كانت تعمل محطّة إذاعة سورية معارضة وحيث حصل حاطوم ورفاقه على المال والدعم لقلب النظام. وكان طلال أبوعسلي قد غادر عمّان إلى القاهرة التي باتت تتقرّب من دمشق وهناك صرّح للصحف المصرية أنّ الأردن والسعودية والولايات المتحدة كانوا على اطّلاع تام على محاولة حاطوم فيها. فكانت الحكومة السورية تشتعل غيظاً وغضباً من المعلومات حول مشاركة الإخوة العرب في مؤامرات ضدها. وفي ربيع 1967 وصلت علاقات سورية مع الأردن إلى القطيعة. ذلك أنّ سيارة سورية مفخّخة انفجرت على معبر الرمثا الحدودي بين البلدين يوم 21 أيّار، فقُتل 21 أردنيّاً. وردّ الأردن بإقفال سفارته في دمشق وطرد السفير السوري من عمّان[26].

إنشغال الدولة السورية بالأخطار الداخلية جعلها تهمل ليس فقط مسائل الاقتصاد والمجتمع، بل أن تتقاعس عن التحضير للخطر الفعلي الذي كان في مكان آخر. فقد كانت النيران أقرب مما اعتقد النظام في جبهة الجولان مع إسرائيل في جنوب البلاد.

25- كان إيلي كوهين جاسوساً إسرائيلياً وُلد في مصر باسم إلياهو كوهين عام 1924، والده شاوول كوهين كان قد هاجر من حلب إلى الإسكندرية عام 1914. انتسب إيلي كوهين إلى الجيش المصري عام 1947 ولكنّه سُرّح بسبب الشك بولائه، واعتقل عام 1951 بتهمة نشاطاته الصهيونية داخل مصر. ثم اعتقل مجدّداً بعد توفيره المساعدة لمجموعة إسرائيلية قامت بعمليات تخريب في القاهرة عام 1955. وغادر إلى إسرائيل في العام التالي ليصبح عميلاً للموساد عام 1960 يستعمل اسم كامل أمين ثابت. جاء إلى دمشق عن طريق لبنان عام 1962 بعد انفصال سورية عن مصر وانتسب إلى «حزب البعث» مقسماً أن يصبح مثالاً في النضال العربي. وواظب على إرسال تقارير إلى الموساد. وكانت السلطات السورية تعلم أن ثمّة تسريبات لأسرار عسكرية واقتصادية وأنّ هذه التسريبات وصلت لإسرائيل. فقرّرت سورية العثور على الثغرة الأمنية وعلى مصدر التسريبات. وبمساعدة أجهزة تنصّت سوفياتية استطاعت كشف كوهين والقبض عليه متلبّساً في كانون الثاني 1965 وهو ينقل برقيات لإسرائيل بأجهزة اتصال في شقّته في دمشق. فاستجوب وحوكم أمام محكمة عسكرية وأعدم شنقاً في 18 أيار 1965. نسبت إسرائيل إلى هذا الجاسوس أعمالاً خارقة لم تثبت صحّتها.

26- Patrick Seale, *Asad*, p. 115.

الفصل الثامن

حرب 1967

أطماع إسرائيل بالأراضي السورية

احتلّت القضية الفلسطينية موقع الصدارة في عقيدة البعث، واحتضن الشعب السوري مسألة فلسطين منذ أيام الانتداب الفرنسي، واستقبلت سورية 100 ألف لاجئ فلسطيني عام 1948، اعتُبروا مواطنين سوريين يتمتّعون بكامل حقوق المواطنية – حق العمل في الإدارات الرسمية والمراكز الحكومية والالتحاق بنقابات العمال السورية ودخول المدارس والجامعات، طلاباً وأساتذة، وكذلك في القوات المسلّحة السورية وفي ميليشيات «حزب البعث». كانت فلسطين في وجدان السوريين ومعظم العرب قضية شعب شقيق أخرجته من أرضه جماعة جاءت من أوروبا تحمل عقيدة صهيونية عنصرية. أمّا دولة إسرائيل التي نشأت على أرض فلسطين فلم تعلن حدوداً جغرافية بل كانت ذات طبيعة توسعيّة، مهمتها الأولى جمع كل يهود العالم على رقعة من بلاد العرب. فإسرائيل، ومنذ نشوئها عام 1948، خاضت حروباً ضد الدول العربية واحتلت أراضيهم ثم استوطنتها ووسّعت حدودها مع كل حرب.

حملت المنظمة الصهيونية التي جسّدت طموحات أتباعها من يهود أوروبا، ومن يناصرها من شخصيات سياسية في بريطانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، حملت خريطة إلى مؤتمر الصلح في باريس في 3 شباط 1919 تبيّن حدود دولتها المزمعة من نقطة جنوب صيدا في لبنان، شاملة كل فلسطين وأجزاء من الأردن وجنوب سورية بما فيها نهرا اليرموك والبانياس، وحوضا نهر الليطاني في لبنان ونهر الأردن، مع التأكيد على أنّ «جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين». وفي 16 شباط 1920 بعث لويس برانديس ممثّل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومؤسس جامعة برانديس رسالة إلى حاييم وايزمن يؤكّد فيها أنّ تطوير

اقتصاد الدولة اليهودية في فلسطين متوقف على ضمّ مصادر نهر الليطاني وجبل الشيخ، على أن يشمل ذلك سهل الجولان وسهول حوران. واستمرّ هذا المنطق عقداً بعد عقد وصولاً إلى تأكيد بنيامين نتنياهو أنّ الجولان هو أرض يهودية قبل أن يكون سوريّاً[1].

ولم يخفِ زعماء إسرائيل، حتى بعد عقود من حرب 1948 وولادة دولتهم، نواياهم بإنشاء إسرائيل الكبرى. فكانت طموحاتهم تكبر بعد كل انتصار على العرب، لتصبح قريبة من شعار «من الفرات إلى النيل». وكانت إسرائيل كلما احتلّت أرضاً عربية جديدة تقوم ببناء المستوطنات وتحصّنها وكأنّها أرض لها. وانطبق هذا عام 1967 على الجولان السوري وشبه جزيرة سيناء المصرية والضفة الغربية التي يسمّونها اليهودية والسامرة، وعلى قطاع غزّة في فلسطين. لقد أوضح المحامي إسرائيل شاحاك، أنّ الحركة الصهيونية تعتبر أنّ أرض إسرائيل الجغرافية تمتدّ من الفرات إلى النيل، لتشمل فلسطين والأردن وسيناء وصولاً إلى أراضٍ مصرية تطل على النيل شرق القاهرة، وتمتد شمالاً لتشمل لبنان وسورية وجزءاً من العراق على نهر الفرات. وأنّ دولة إسرائيل «تخطّط منذ 1950 لاحتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاء من الأردن وسورية ولبنان وقسم من السعودية وتسعى إلى تجزئة الدول العربية إلى كيانات طائفية وعرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها». ويكشف شاحاك مذكرة لديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، جاء فيها أنّ حدود دولة إسرائيل يجب أن تضم كامل فلسطين ومحافظة حوران في سورية ومحافظة الكرك في الأردن وجزءاً من محافظة دمشق ومنطقة القنيطرة، إضافة إلى مساحة من لبنان تبدأ في عنجر في وسط البقاع وتنتهي في حاصبيا، شاملة كامل مجرى نهر الليطاني. فأكّد بن غوريون ما جاء في مذكرة المنظمة الصهيونية عام 1919[2].

وليس ثمّة لغز لاستمرار الحروب بين العرب وإسرائيل وعدم تجاوب الأخيرة مع الحقوق الفلسطينية. ذلك أنّ ضمانة الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لتفوّق إسرائيل العسكري الدائم على الدول العربية مجتمعة، ولّد قناعة لدى إسرائيل أنّها ممنوعة من الهزيمة، وستكسب كل حروبها وستتوسّع باستمرار. وبدا هذا الفارق الكبير في القوّة جليّاً بعد سلسلة هزائم لحقت بالعرب في 1948 و1956 و1967. فلم يكن أمام الدول العربية، لتغطية فشلها، سوى

1- الديري، عبدو، أيّام مع القدر، الجزء الثاني: صفحات من الذاكرة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 52 – 53.

2- Israel Shahak, *Jewish History, Jewish Religion, The Weight of Three Thousand Years*, London, Pluto Press, 1994.

التهديد اللفظي لإسرائيل. وإذ تبيّن للشعب الفلسطيني، بعد عقدين من التشرّد، أنّ الدول العربية لا يُعوّل عليها في مهمة التحرير، وُلدت حركة مقاومة فلسطينية عام 1965 في وقت كانت تعمل فيه إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن بدون أي رادع عربي، ولا حتى من مصر عبدالناصر. وفيما قلقت الدول العربية، وخاصة تلك المتضرّرة مباشرة من تحويل النهر كسورية والأردن ولبنان، طالبت بعمل عربي مشترك لمواجهة التوسّع المتواصل لإسرائيل.

إسرائيل تحوّل مجرى الأردن

كانت إسرائيل قد وقّعت عام 1949 معاهدة هدنة مع سورية خلقت منطقة عازلة بينهما لا يدخلها أحد. ولكن إسرائيل دخلت هذه المنطقة وأقامت تحصينات عسكرية ومراكز شرطة، ومنعت الفلسطينيين والسوريين من العودة إلى قراهم في تلك المنطقة وصادرت أراضيهم. ومنذ 1951 أوقفت إسرائيل مشاركتها في اجتماعات الهدنة مع سورية برعاية مراقبي الأمم المتحدة. ورغم أنّ الحدود مرّت في وسط بحيرة طبريا إلا أنّ إسرائيل وسّعت مساحة أراضي مستوطناتها المزروعة على حساب الحقوق السورية وعلى الجانب السوري من البحيرة لخلق أمر واقع جديد.

وشرعت إسرائيل منذ 1951 في استغلال المناطق الفلسطينية المحتلة لتحوّل عبرها مجرى نهر الأردن. حتى أنّ زعماءها صرّحوا علناً أنّ الهدف من تحويل المجرى هو تعزيز قدرات إسرائيل الاقتصادية والبشرية والعسكرية، عبر تأهيل مساحات إضافية لتوطين المزيد من المهاجرين اليهود، ما يخلق حقائق ديمغرافية على الأرض تمنع عودة الفلسطينيين إلى الأبد، رغم أنّ القوانين الدولية تحرّم مثل هذه الأعمال لأنّ نهر الأردن كان نهراً دولياً يقع حوضه بين أربع دول هي سورية ولبنان وفلسطين والأردن. فقد كانت نسبة 77 بالمئة من مصادر النهر تنبع من لبنان وسورية (الحاصباني والبانياس واليرموك) في حين كانت نسبة 23٪ بالمئة تنبع في فلسطين. فكانت إسرائيل عملياً تسرق النهر لأغراضها دون أي اعتبار لمصالح الدول المجاورة.

بدأ المشروع الإسرائيلي بتجفيف مستنقعات الحولة عام 1951 في المنطقة المنزوعة السلاح، فقاوم الفلسطينيون محاولة إسرائيل ابتلاع أراضيهم في تلك المنطقة، وقمعهم الجيش الإسرائيلي بالسلاح. فتقدّمت سورية بشكوى إلى الأمم المتحدة وطلب مجلس الأمن من إسرائيل تجميد نشاطها الاستيطاني في تلك المنطقة ريثما يُنظر في الأمر. ثم غضّ المجلس النظر ولم يقم بأي

خطوة لردع إسرائيل، فواصلت الأخيرة عملها حتى ابتلعت منطقة الحولة بأكملها بحلول عام 1956.

في 2 أيلول 1953، بدأت إسرائيل العمل على شقّ قناة عند جسر بنات يعقوب في المنطقة المعزولة السلاح مع سورية. فأصدر مجلس الأمن قراراً يأمر فيه إسرائيل بالكفّ عن عملها عند بنات يعقوب لأنّه يهدّد السلم في المنطقة. ثم حاولت أميركا إقناع العرب وإسرائيل بالتعاون على توزيع الثروة المائية. ولكن إسرائيل رأت أن المشروع الأميركي (مشروع جونستون) يضيّع عليها فرصة الهيمنة على الجزء الأكبر من مياه الأردن ومصادره بمنطق القوة، في حين رأت الدول العربية أنّ المشروع الأميركي يساوم على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ومياهه، ولا يحترم حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة إلى بيوتهم وقراهم[3]. لقد رفضت سورية والأردن المشروع الأميركي إلا أنّ مصر دعمته رغم أنّها لم تكن معنية به لبعدها الجغرافي. بل كان سبب اهتمامها هو أنّ جزءاً منه يتعلّق بمساعدة مصر على جرّ مياه النيل لريّ سيناء. وكانت مصر في تلك الأثناء تسيطر على قطاع غزّة. فانتفض سكان غزّة ضد قبول مصر بمشروع جونستون، وقمعهم الجيش المصري بقسوة على مدى أسبوع. واستعملت القاهرة نفوذها لإقناع الدول العربية بقبول مشروع جونستون. وهكذا التقى مندوبو الدول العربية بجونستون في حزيران 1954 واتفقوا على خطوات لتنمية حوض الأردن.

ولكن إسرائيل رفضت مشروع جونستون الذي يحدّ من طموحاتها المائية ويُخضعها لرقابة قانونية دولية ويوزّع المياه بعدالة على الدول المطلّة على حوض الأردن. فوضعت شروطاً تعجيزية أحدها اعتبار نهر الليطاني اللبناني جزءاً من حوض الأردن ويجب أن يدخل في المفاوضات، رغم أنّ الليطاني ينبع ويصب كليّاً في لبنان ولا يرتبط بمصادر حوض الأردن. فهدّد جونستون في مطلع 1955 بأنّه سيوقف المفاوضات ويُصدر بياناً يلوم فيه إسرائيل على فشل المشروع الأميركي. وفي 17 شباط 1955، أعلن دافيد بن غوريون، وقد أصبح وزيراً للدفاع (بعدما كان رئيساً للوزراء) أنّ إسرائيل لن تدخل شريكاً في أي مشروع لتقاسم المياه مع العرب. وأتبع بن غوريون سياسته المتشدّدة بغارة على قطاع غزّة ضد الجيش المصري بعد أسبوع، وبحملات عسكرية ضد مصر، وهجوم كبير على سورية في كانون الأول. ما قضى عملياً على مهمة جونستون، وخلا الجو لإسرائيل. لم تكن أميركا محايدة في موضوع المياه

3- حق العودة أكّدته الأمم المتحدة سنويّاً منذ 1948 حتى اليوم.

وتسعى للقيام بعمل خيري، بل إنّ وزير خارجيتها جون فوستر دولاس ساهم في إفشال مهمة جونستون وتعزيز موقف إسرائيل عندما ربط مشروع التعاون المائي مع موافقة الدول العربية على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، ما أثار غضب سورية التي دعت إلى اجتماع عربي حضره رؤساء حكومات سورية ولبنان والأردن في دمشق في تشرين الأول 1955 وقرّروا رفض المشروع الأميركي. إلا أنّ مصر تدخّلت وأوحت للجامعة العربية في القاهرة بإهمال ما قرّره اجتماع دمشق.

في 1956، نقلت إسرائيل موقع قناة تحويل المجرى من بنات يعقوب إلى العنق الشمالي لبحيرة طبريا، حيث تلتقي مجاري مصادر الحوض. وبوشر العمل أمام أعين الجيش السوري. وإذ أصبحت سورية الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة عام 1957، طلب السوريون من عبدالناصر العمل لوقف الاعتداء الإسرائيلي على نهر الأردن. فكان رأي عبدالناصر أنّه لا يمكن عمل شيء. ووجدت سورية موقف عبدالناصر صعب القبول، خاصة أن إسرائيل سخرت من وحدة مصر وسورية وجعلت من سورية منذ بداية 1957 الهدف الرئيسي لاعتداءاتها المتعاظمة. فقد توغلت إسرائيل في المنطقة المنزوعة السلاح واحتلتها، ما أدّى إلى اشتباكات مسلّحة خطيرة وغير مسبوقة، ومنها هجوم إسرائيلي كبير على قرية التوافيق في مطلع 1960، ما جرّ عبدالناصر هذه المرّة إلى حشد الجيش على الجبهتين السورية والمصرية والتنديد بالدعم الغربي لإسرائيل وتحذيره باللجوء إلى حظر نفطي عربي. واستغلّ بن غوريون التحرّك المصري، فقام بجولة على العواصم الغربية مدّعياً ضعف إسرائيل أمام تهديدات العرب، ساعياً إلى صفقات سلاح جديدة. وشهدت تلك الفترة، كما أشرنا في الفصل الخامس، موجة مزايدات لفظية من بغداد والقاهرة وعمّان حول من يعمل أكثر لقضية فلسطين ومن يبزّ رفيقه أكثر في عدائه لإسرائيل. فتلقّفت إسرائيل الحرب الكلامية العربية كمادة لإقناع الغرب بتسليحها ودعمت أميركا إسرائيل في الحصول على أسلحة من ألمانيا الغربية.

وبعد الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، زاد قلق سورية من مضاعفات المشروع الإسرائيلي وطالبت الدول العربية بعمل مشترك لوقفه. وفي آذار 1962، قامت إسرائيل بهجوم كبير على القرى السورية شرق بحيرة طبريا بغية تهجير سكانها، ثم شنّت غارات جوية على مواقع داخل سورية. وإذ انتقد مجلس الأمن والولايات المتحدة العمل الإسرائيلي، فإن إسرائيل، في تلك الأثناء، انتهت من بناء القناة التي منحت إسرائيل نسبة كبيرة من مياه حوض الأردن على حساب الأردن وسورية ولبنان. وإذ لم تتحرّك مصر بسبب

عدائها لسورية الانفصالية بشكل خاص، بدأ تحرّك سوري - عراقي مشترك عام 1963 بعد وصول البعث إلى السلطة في البلدين. فقد أعلن المؤتمر القومي لـ«حزب البعث» «وجوب منع إسرائيل من تحقيق مشروعها بالقوة». وضغطت سورية من أجل عمل عربي مشترك، فالتقى قادة الجيوش العربية في دمشق في كانون الأول 1963 بعدما هدأت الأمور موقتاً بين عبدالناصر ودمشق للنظر في ما يمكن عمله أمام الخطر الإسرائيلي[4].

القمم العربية

لقد أصرّت سورية على ضرورة شنّ حرب ضد إسرائيل لوقف مشروعها واسترداد الحقوق العربية، ما أحرج عبدالناصر في أوج حربه الباردة مع السعودية ودول عربية أخرى. ورأى أن يحوّل الأمر إلى مسؤولية عربية جماعية للقيام بعمل مشترك لردع إسرائيل. ودعا عبدالناصر إلى إنهاء الخصومات العربية - العربية والتوجّه لمواجهة الخطر المشترك، داعياً الزعماء العرب إلى التشاور المباشر. ولبّى القادة العرب دعوة عبدالناصر لحضور مؤتمر قمّة في القاهرة في كانون الثاني 1964، لتوحيد العمل العربي تجاه فلسطين، مع الاتفاق الضمني أنّ العرب غير مستعدين حالياً لخوض حرب غير متكافئة مع إسرائيل.

تردّدت سورية في المشاركة في هذا المؤتمر، إلا أنّها شاركت كـ«واجب قومي» وسعت مع الجزائر (التي نالت استقلالها من فرنسا عام 1962) إلى موقف عربي لحرب تحرير شعبية في فلسطين. ولكن تجاوب القادة العرب مع هذا الاقتراح كان فاتراً إلى حدّ أنّ بعضهم اتهم سورية بالمغامرة، وانتقد مواقفها المتشدّدة. فاتجهت القمّة نحو مواقف خجولة لمواجهة التحدّي الإسرائيلي سخرت منها سورية ما أدّى إلى تعرية مؤتمر القمّة وأثبت فشله. فقد تبيّن أنّ الهدف كان امتصاص نقمة الشارع العربي وغضبه عبر إيهامه أنّ عملاً مشتركاً هو قيد التحضير ضد إسرائيل، في حين أن تركيبة القمّة وعدم إلزامية قرارات الجامعة العربية تعني أنّ النتيجة ستكون دائماً عدم عمل شيء. وخرج العرب من هذه القمّة بما يحفظ ماء الوجه: (1) السعي لخلق كيان فلسطيني و(2) إقامة مشروع عربي لتحويل نهر الأردن بشكل يحفظ حقوق العرب.

---

(4) Fred Khouri, «Friction and conflict on the Israeli – Syrian front», *Middle East Journal*, vol. 17, n°. 1-2, winter spring 1963, pp. 14 – 34.

واتفق العرب أن تشكّل قيادة عربية موحّدة لحماية ورشة عمل تحويل المجرى. ثم طاف بعض وزراء الخارجية العرب في عواصم الغرب وطمأنوها أنّ نوايا العرب سلمية وأنّ مشروعهم المائي محدود الأهداف، ما أبطل وهج القمّة التي كان مجرّد انعقادها مصدر قلق لإسرائيل. خاصة أنّ الدول الغربية كانت على تواصل مع إسرائيل ونقلت الموقف العربي الحقيقي بأنّهم خائفون. ورغم أنّ إسرائيل قد علمت أنّ المجهود العربي لن يمنعها عن مواصلة مشروعها، فإنّها استغلّت حملات العرب الإعلامية ضدّها، وتظاهر إعلامها أنّ مقررات القمّة العربية «عدوان عليها يستحق ردّاً عسكريّاً». وشارك زعماء إسرائيل في كورس ضد العرب: فهدّدت غولدا مئير «أن المشروع العربي لتحويل مجرى الأردن يشكّل خطراً وجوديّاً على إسرائيل»، وأيّدها إيغال آلون بأنه «عمل عدواني». فضاع الموضوع الأساس للأزمة الناشئة وهو قيام إسرائيل بتحويل مجرى حوض الأردن وسلب الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ليصبح الموضوع المشروع العربي المتواضع. وغضّ الغرب النظر عمّا تقوم به إسرائيل ضد جيرانها وواصل مدّها بمختلف أنواع الأسلحة المتطوّرة ليضمن تفوّقها العسكري الهجومي.

وعمل القادة العرب على تنفيذ قرارات القمّة. فعُقد مؤتمر وطني فلسطيني في أيّار 1964 نجم عنه تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» و«جيش التحرير الفلسطيني» كأدوات بأيدي الحكام العرب للسيطرة على الفلسطينيين ولجم نفاد صبرهم. وتأكّد هذا الرأي السلبي عندما عُيّن المحامي أحمد الشقيري المحسوب على مصر والموظّف في الجامعة العربية في القاهرة رئيساً للمنظمة، واختيرت غزّة الخاضعة لمصر مركزاً لمنظمة التحرير. ولكنّ الفلسطينيين الذين خاب أملهم مراراً من عجز العرب عن القيام بشيء فعال ضد إسرائيل، اغتنموا الفرصة وامتطوا ركاب المنظمة الجديدة ليستعملوها في التعبير عن قضيتهم وتقديم مطالبهم، حتى أصبحت هذه المنظمة قوّة سياسية بحد ذاتها خلال سنوات. وكان العام 1964 نقطة انطلاق ليس فقط لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» وجيشها بل لعدد من التنظيمات الفدائية الفلسطينية في مخيمات اللجوء في لبنان وسورية والأردن، وظهر ياسر عرفات مؤسس «حركة فتح» وجورج حبش من مؤسّسي «حركة القوميين العرب». وأخذ العمل السياسي الفلسطيني المستقل ينمو على الساحة العربية.

وعقد العرب مؤتمر قمّة ثانياً في أيلول من العام نفسه في الإسكندرية، بعدما أنجزت إسرائيل مشروع تحويل نهر الأردن فيما تأخّر المشروع العربي لأنّ الدول العربية هابت التهديدات الإسرائيلية. وقرّرت قمّة الإسكندرية بدء العمل في المشروع العربي بخطوة مأمونة

العواقب هي إنشاء سدّ على نهر اليرموك يقع كليّاً داخل الأراضي السورية، فلا تُعطى إسرائيل ذريعة بمهاجمة سورية. ولكن تهديدات إسرائيل تضاعفت في تلك الفترة، على لسان موشيه دايان الذي هدّد بالحرب، كما أعلنت ألمانيا الغربية إقامة علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل. وزاد في شقّ الصف العربي مطالبة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالتفاوض مع إسرائيل لحلّ سلمي على أساس قرارات مجلس الأمن، متجاهلاً أنّ إسرائيل رفضت كل قرارات مجلس الأمن بدون استثناء منذ 1948. فكان عرضه تنازلاً مجّانياً. أمّا حول موضوع القيادة العسكرية العربية الموحّدة، فقد امتنع الزعماء العرب عن المشاركة في إرسال وحدات من جيوشهم لحماية مشروع المياه في سورية، في حين لم تعلن أي دولة عربية عن استعدادها لقبول مثل هذه القوّة العسكرية على أرضها. ولم تولد قوّة عربية مشتركة في سورية والأردن لحماية المشروع، مخافة مشاركة جيش مصري يسمح بتدخّل مصر في شؤون سورية والأردن. وإذ قلق الزعماء العرب من تهديدات إسرائيل وتسلّحها ومن التضامن الغربي معها، وزادت خيبة الأمل في الشارع العربي، توصّل عبدالناصر إلى النتيجة التي كان يتوقعها وهي فشل العرب في عمل شيء مشترك. فأعلن في 31 أيار 1965 أنّ المشروع العربي لنهر الأردن لا يمكن تنفيذه، وأنّ العرب لن يخوضوا حرباً في المستقبل المنظور.

وقيعة مصر مع أميركا

في تلك الأثناء كان عبدالناصر غارقاً في حرب مكلفة في اليمن، دعماً للجمهوريين هناك ضد جهات تدعمها السعودية. فقد أرسلت مصر قوّات عسكرية إلى اليمن عام 1962 لدعم الثورة التي أطاحت بالنظام الإمامي، ولكنّ المواجهة طالت بعدما دعمت السعودية القبائل المؤيدة للإمام البدر بما فيها شحنات أسلحة تولّت تسليمها طائرات إسرائيلية[5]. ووقع عبدالناصر في فخّ استنزاف موارد مصر القليلة وإلهائها عن مواجهة إسرائيل، في وقت كانت زعامته للعرب مهدّدة. وإزاء تراكم الخسائر في حرب اليمن يئس عبدالناصر عام 1966 من محاولات إقناع الملك فيصل الكفّ عن دعم الإماميين وهدّده أنّه ما لم يكفّ عن التدخّل في اليمن فإنّ الجيش المصري سيغزو السعودية نفسها، ما أشعل جرس الخطر في واشنطن

5- Clive Jones, *Britain and the Yemen Civil War*, and pp. 23-25 from the unpublished, unclassified US government study, on Angry Arab Website.

التي تعتبر نفسها حامية استقرار السعودية بسبب الثروة النفطية ومصالح الشركات الأميركية فيها.

وكان عبدالناصر ينظر إلى حرب اليمن كنضال من أجل عروبة الجزيرة العربية وفي وجه هجمة أمبريالية صهيونية تريد القضاء على حركة التحرّر العربية وهو قائدها، وكذلك القضاء على حركات التحرّر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. فها هو صديقه الثوري أحمد بن بلاّ يتعرّض لانقلاب أطاح به، وها هو الزعيم العروبي المعارض في المغرب مهدي بن بركة يتعرّض لمؤامرة نفّذتها الاستخبارات المغربية والفرنسية والإسرائيلية في باريس فخطفته واغتالته. وها قد سقط صديقه في حركة عدم الانحياز سوكارنو في أندونيسيا، وبات صديقه نكروما زعيم غانا يتلقّى تهديدات دائمة من الغرب. كل هذه الأحداث أكّدت لعبدالناصر أنّه على لائحة المغضوب عليهم. وكان عبدالناصر يتقرّب طيلة الفترة السابقة من موسكو، حتى دعا في أيّار 1966 ثوار الفييتكونغ في فيتنام إلى فتح مكتب في القاهرة. وكانت هذه الخطوة القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لواشنطن التي كانت تخوض حرباً طاحنة ضد الثوار الشيوعيين في فيتنام وشبه جزيرة الهند - الصينية. ولذلك اعتبرت واشنطن نفسها غير ملزمة بعد اليوم في كبح جماح إسرائيل ضدّ مصر بعدما رأت أنّ عبدالناصر بات يبادلها العداء وأنّه يتبع السوفيات ويثير الشغب (troublemaker) ويجب تأديبه على يدي إسرائيل[6]. وحاول عبدالناصر رأب الصدع العربي فتفاوض مع السعودية لوقف إطلاق النار في اليمن، ما اعتبرته سورية تنازلاً غير مبرّر أمام الرجعية العربية، فهاجم البعث عبدالناصر.

إسرائيل تستهدف سورية

كانت سورية قد بدأت تنفيذ مشروع تحويل نهر بانياس، إلاّ أنّ غارات إسرائيلية في آذار وأيار وآب 1965 دمّرت المنشآت والمعدات. كما تبيّن في قمّة الدار البيضاء أنّ القيادة العربية الموحّدة بحاجة إلى 250 مليون دولار لشراء أسلحة ومعدات لحماية مشروع التحويل العربي، وإلى أربع سنوات لاستكمال التحضيرات والتحصينات. وخرج العرب بميثاق شرف للتضامن العربي في قمة الدار البيضاء في نهاية 1965 يقضي بعدم تدخّل بعض الدول العربية في شؤون بعضها الآخر ووقف الحملات الإعلامية. ولكن غياب معالجة الحرب الباردة العربية

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 123.

عن هذا الميثاق وعدم خلق آلية لمصالحة الدول العربية، جعله نصّاً سطحياً لا يلامس الواقع. إذ إنّ الهدنة السعودية-المصرية في اليمن انهارت وتجدّد القتال. وحشد الملك فيصل الدول العربية والإسلامية الموالية للغرب تحت «ميثاق إسلامي»، يدعمه الملك حسين، لمواجهة عبدالناصر والدول التقدمية العربية. عندها شنّ عبدالناصر هجوماً على الميثاق الإسلامي بأنّه «حلف بغداد جديد». فتردّد صدى موقف عبدالناصر ضد الرجعيين في دمشق، حيث تنكّر قادة سورية الجدد بعد انقلاب شباط 1966 لميثاق الشرف العربي «لأنّه وضع التقدميين والرجعيين في خندق واحد»، ونادت سورية على «الدول العربية التقدمية أن تقف في جبهة واحدة ضد الاستعمار والرجعية». وأيّدت موسكو المنحى السوري.

كانت سورية بطبيعتها تشكّ في نوايا عبدالناصر تجاهها بعد تراكم الأحداث التي سعى فيها عبدالناصر إلى قلب الحكومة السورية، كما استنتج النظام الثوري في دمشق أنّ عبدالناصر يتبع سياسة انهزامية في قضيّة فلسطين، وأنّه خلق «منظمة التحرير» كغطاء لهذه السياسة: ألم يحاول عبدالناصر منذ وصوله إلى السلطة عام 1952 أن يبقى على سياسة حميمة مع واشنطن؟ ألم يحتفظ بمسافة آمنة عن أي صراع محتمل مع إسرائيل؟ ألم يقف متفرّجاً على انشغال سورية اليومي بالمواجهات مع إسرائيل؟

ورغم ذلك كان رأي القيادة السورية أنّه لا بد من التعاون مع مصر في وجه إسرائيل. فسعت إلى إقناع عبدالناصر بالتخلّي عن سياسة القمم واستبدالها بقمّة تقتصر على الدول التقدمية. واستجاب عبدالناصر في تموز 1966 عندما أنهى سياسة القمّة العربية واقترب أكثر من الخط السوري-السوفياتي. ولم تثمر مساعي السعودية لولادة محور «ميثاق إسلامي» ولا مساعي عبدالناصر وسورية لولادة «جبهة عربية تقدّمية»، بل أدّت هذه المساعي إلى انقسام العرب إلى معسكرين معادين، الأول ثوري بزعامة عبدالناصر والثاني موال للغرب يتزعّمه الملك فيصل[7]. وركّز المحور الثاني هجومه بشكل خاص على شخص عبدالناصر لإلحاق

7- رسالة من الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ليندون جونسون، تحمل تاريخ 27 كانون الأول 1966، رقم وثيقة 342 من وثائق مجلس الوزراء السعودي تكشف حجم الهوة التي فصلت السعودية عن مصر، وفيها يطلب الملك السعودي من الرئيس الأميركي ومن إسرائيل ضرب مصر وسورية. كما جاء في هذه الرسالة: «إنّ مصر هي العدو الأكبر لنا جميعاً، وأقترح أن تقوم أمريكا بدعم إسرائيل بهجوم خاطف على مصر، تستولي به على أهم الأماكن حيوية فيها، لتضطرها بذلك، لا إلى سحب جيشها صاغرة من اليمن فقط، بل لإشغال مصر بإسرائيل عنّا مدة طويلة». كما طالبت الرسالة بضرب سورية: «إن سورية هي الثانية التي يجب ألا تسلم من هذا الهجوم، مع اقتطاع جزء من أراضيها، كيلا تتفرغ هي الأخرى، فتندفع لسد الفراغ بعد سقوط مصر». (جمال حمدان، **عقود من الخيبات**، بيروت، دار بيسان، 1995، ص 489 - 491).

الضرر بسمعتة العربية بأنّه لا يفعل شيئاً للقضية الفلسطينية، ما عُرف حينها بسياسة المزايدات، رغم أنّ المحور المحافظ لم يكن ناشطاً في عدائه لإسرائيل ولا في نصرة الفلسطينيين، بل دأب على دفع دول المواجهة العربية إلى حرب مع إسرائيل يُعرف سلفاً أنّها فاشلة.

رغم ضعف العرب وانشقاقهم، لم تكفّ إسرائيل عن قرع طبول الحرب، لأنّ استراتيجييها العسكريين رأوا أنّها لم تحقق الأهداف كلها في حربي 1948 و1956. فقد سعت إسرائيل وفشلت عام 1948 في السيطرة على كامل فلسطين. وأعلن بن غوريون أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 عزم إسرائيل على البقاء في غزّة وشبه جزيرة سيناء وخاصة في شرم الشيخ، ثم أجبره الموقف الأميركي على الانسحاب. ولذلك دأب قادة إسرائيل على خلق حجج وتحيّن فرص لشنّ حروب جديدة وسلخ أراض جديدة من الدول العربية المجاورة.

ثم وجدت إسرائيل في ولادة حركات مقاومة فلسطينية جديدة حجّة جديدة للعدوان. وكانت «فتح» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أولى تلك الحركات. فقد جمع جورج حبش العناصر الفلسطينية في «حركة القوميين العرب» عام 1964 في منظمة جديدة هي «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي نفّذت أوّل عملية داخل إسرائيل في تشرين الأول 1964. أمّا «حركة فتح» فقد وُلدت في مخيمات اللاجئين وفي أوساط الطلاب في قطاع غزّة عشية حرب 1956، كحركة احتجاج وعصيان، إلاّ أنّ انتقالها إلى العمل الفدائي ضد إسرائيل انتظر عشر سنوات ليبدأ في أول كانون الثاني 1965. وكانت الجزائر أوّل دولة عربية تعترف بـ«فتح» وتمدّها بالسلاح. ورغم أنّ العمليات الفدائية كانت صغيرة ومحدودة النتائج إلا أنّها شكّلت تحدّياً معنويّاً لإسرائيل التي لطالما نفت وجود شعب فلسطيني وتباهت بتفوّقها الأسطوري على الدول العربية. ولذلك فهي تجاوزت هويّة أبطال هذه العمليات واتهمت الدول العربية مباشرة، وسورية خاصة، بأنّها وراءها. وباستثناء سورية التي أطلقت يداً حرّة للمقاومة الفلسطينية الوليدة وأذاعت بياناتها العسكرية على راديو دمشق ووفّرت لها المال والسلاح، كانت الدول المجاورة لإسرائيل، الأردن ولبنان ومصر، تقمع النشاط الفدائي على أراضيها وتوقف وتسجن أي عناصر فلسطينية مسلّحة، فيما تشدّد الأردن إلى حدّ إعدام هذه العناصر.

وكانت المفارقة أنّ سورية منعت انطلاق العمليات مباشرة من أراضيها. فكان الفلسطينيون يتسلّلون إلى الأراضي المحتلة عبر الحدود اللبنانية والأردنية. واشتدّت العين الإسرائيلية الحمراء على سورية للغتها الراديكالية تجاه إسرائيل بإعلانها أنّها لن تمنع الفدائيين، ولن تكون «حرس حدود» لحماية إسرائيل، وخاصة بعد صعود البعث الجديد في دمشق في

شباط 1966 بزعامة جيل شاب لا يشوبه تردّد وتخاذل القيادات السابقة التي خاضت تجربة مريرة مع إسرائيل. لقد دعت دولة البعث في دمشق الفلسطينيين إلى «حرب تحرير شعبية»، ودعت الجماهير العربية إلى تخليص «الوطن العربي من الرجعية والاستعمار». واتّخذت سورية صفة رائدة في القضية الفلسطينية أنّها قضيتها هي أولاً، إن في دعم المقاومة بشتّى الوسائل أو بالحملة الإعلامية المناهضة لإسرائيل بدون هوادة، وذلك تطبيقاً لعقيدة البعث، وللمزايدة على عبدالناصر بهدف إضعاف نفوذه على الفلسطينيين وجذبهم إليها. لقد حدّدت وثيقة أساسية لحزب البعث عام 1965 دعم النضال الفلسطيني حتى تحرير فلسطين وعودة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه، ولو أدّى ذلك إلى دمار سورية. ولم يكتف الحزب بذلك بل أكّد أنّ أولوية تحرير فلسطين تعلو على أي أولوية أخرى، وأنّ دعوات التركيز على الإصلاح والتنمية الاقتصادية غير منطقية وجبانة لأنّها تؤجّل التحرير إلى مستقبل غير محدّد، إذ ما نفع المشاريع إذا سقطت البلاد تحت الاحتلال.

أفادت السياسة السورية الفلسطينيين كثيراً، ذلك أنّ دعوة سورية إلى الحرب الشعبية ومساعدتها للمقاومة قد نجحتا في إيقاظ شعور وطني فلسطيني ضد الطبيعة الكولونيالية لإسرائيل، وفتح أعين الرأي العام العالمي على قضية شعب تحت الاحتلال. ولكن هذا كل ما كان باستطاعة سورية فعله في غياب التضامن العربي. فلا هي قادرة على خوض حرب غير متكافئة مع إسرائيل ولا على تمويل وتسليح حرب شعبية داخل فلسطين قد يحتاج نجاحها سنوات طويلة، ما قد يجلب الخراب على سورية في الوقت ذاته. ولذلك انحسر تطبيق السياسية الثورية السورية ليبقى في نطاق الشعارات والحرب الكلامية، وفُرّغت الدعوة إلى حرب التحرير الشعبية من مضمونها. وكانت المصيبة أنّ إسرائيل فسّرت التطرّف السوري على أنّه تحرّش من يسعى إلى مواجهة. وحتى عندما اقتربت حرب حزيران 1967، استمرّت لغة المزايدات والتهويل، فتحدّى رئيس الجمهورية نورالدين الأتاسي أميركا في 7 نيسان 1967 قائلاً: «سنجعل من الأسطول السادس طعاماً للسمك». وصرّح رئيس الأركان أحمد سويداني: «سنلقي إسرائيل في البحر». وفيما كان عبدالناصر يؤكّد حتى نهاية ايّار 1967 أنّه «لا يمكننا الدخول في معركة مع إسرائيل قبل عشر سنوات»، كان ردايو دمشق يدعو إلى «حرب تحرير شعبية» وأنّ «دمشق ليست أقلّ بطولة من هانوي». وكان من مؤيّدي هذا المنطق في ذلك الوقت مصطفى طلاس، إذ أعلن في حمص أمام ثلاثة آلاف شخص أنّ الفرصة مناسبة لتحدّي إسرائيل لأنّها غير مستعدة للقتال، وذلك في بداية حزيران 1967.

لغة دمشق التصعيدية هي بالضبط ما استعمله غلاة التوسّع في إسرائيل حجّةً للانقضاض على سورية وقضم ما أمكن من أراضيها. كما أنّ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية رأتا في التطرّف الكلامي السوري، بعد انقلاب شباط 1966 ومواقف دمشق الراديكالية ضد الأمبريالية وضد الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة، وتقرّبها المقلق من موسكو، إشارة إلى درجة العداء السوري للغرب. فتوجّهت الدول الغربية نحو تفهّم وقبول ما يمكن أن ترتكبه إسرائيل ضد سورية. وفي نيسان 1966، باشرت إسرائيل حملة منظّمة من التهديدات شبه اليومية ضد دمشق، ركّزت على مسعى سورية لبناء سدّ البانياس، رغم أنّ هذا السدّ لا يؤثّر على ما تريده إسرائيل لنفسها من مياه حوض الأردن، وعلى اتهام سورية بأنّها وراء العمل الفدائي. وشنّت إسرائيل سلسلة غارات وعمليات عسكرية ضد سورية، بدءاً بغارة كبيرة يوم 14 تموز على منشآت البانياس وتحرشات على الجبهة تحوّلت إلى مواجهة عنيفة في آب 1966. وأعلنت إسرائيل أنّها من الآن فصاعداً ستخترق الأجواء السورية ساعة تشاء، وإذا اعترضتها الطائرات السورية فهي ستسقطها، كما صرّح رئيس وزراء إسرائيل ليفي إشكول، أسوة بسياسة «تعقّب العدو» التي طبّقتها أميركا في حرب فيتنام (وما زالت إسرائيل تستبيح سماء لبنان حتى اليوم).

وكأنّ العمل الإسرائيلي لم يكن كافياً، فقد سعى الملك حسين من ناحيته للتخريب على الحكومة السورية بغية إسقاطها. فبعد معركة طبريا بين سورية وإسرائيل في آب 1966، دعم الحسين حركة حاطوم للقيام بمحاولة انقلابية في سورية، وحشد جيشه على الحدود السورية. في حين بدأت إذاعة جديدة باسم «صوت سورية الحرّة» تبثّ من عمّان لشحن نفوس السوريين وحثّهم على قلب النظام. وبعد فشل انقلاب حاطوم، لجأ عدد من الضباط الأردنيين إلى سورية وكشفوا تفاصيل دور الأردن في عملية حاطوم. واختار إسحاق رابين هذا الخلاف بين الأردن وسورية ليعلن أنّ «المعارك التي تخوضها إسرائيل ضد سورية هي لإسقاط النظام». وهدّد أشكول بأنّه سيحمّل سورية مسؤولية أي عمل تخريبي أو تسلل للإرهابيين إلى إسرائيل بصرف النظر عن البلد الذي أتوا منه. ودخل الملك حسين في جوقة التهديدات بأنّه «سيستعمل القوّة ضد سورية في حال ظهور مؤشّر لتدخّل سوفياتي». وخلال صيف وخريف 1966، لم يحرك مجلس الأمن الدولي ساكناً أمام تدهور الوضع بين سورية وإسرائيل.

ولم يكن أمام سورية سوى الإسراع بتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر في 7 تشرين الثاني 1966. فيما أمل عبدالناصر أنّه، من خلال المعاهدة التي توحّد الموقف من إسرائيل،

سيكبح الحكومة السورية ويضع حدّاً لتهوّر قادتها. وتبادلت مصر وسورية السفراء لأوّل مرّة منذ الانفصال عام 1961 واتفقتا على قيادة عسكرية موحّدة. ولكن شكوك عبدالناصر استمرت في أنّ دمشق تودّ أن تراه مهزوماً أمام إسرائيل، في حين لم يتغيّر موقف القيادة السورية من عبدالناصر بأنّه لا يزال يسعى لقلب حكومتها. ولعلّ حكمة عبدالناصر قد أفلحت مع حكومة دمشق، أو أنّ إسرائيل فضّلت التريّث الموقّت ضد سورية، فهدأ وضع الجولان وانخفضت الهجمات الفدائية على إسرائيل بشكل ملحوظ. فاغتنم أعداء النظام السوري الداخليون، لا سيّما «الإخوان المسلمين» الفرصة لاتهام حكومة دمشق بالتخاذل وبحجب الدعم عن المقاومة الفلسطينية استجابةً لضغط السوفيات الملحدين ولعبدالناصر عدّو الإخوان، وسخروا من شعار «حرب التحرير الشعبية» التي رفعها النظام.

لم يكن ليفي أشكول، رئيس حكومة إسرائيل، يريد إشعال حرب عام 1967، خاصة بعد تقديرات أنّ العرب لن يشكّلوا أي خطر قبل 1970 على الأقل. ولكن القادة العسكريين والصقور في إسرائيل سعوا إلى الحرب وتحرّشوا بسورية والأردن كلما سنحت الفرصة وفي ذهنهم الانقضاض على مصر لأنّ عبدالناصر حوّل العدوان الثلاثي عام 1956 إلى نصر عربي وبات يجسّد استقلال العرب ووحدتهم ويجب تلقينه درساً. وواصلت إسرائيل سياسةً التحرّش بسورية، فأعلنت في نيسان 1967 أنّها ستستغلّ كل أراضي المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين وستقوم بزراعتها وبناء المستوطنات. وفي 7 نيسان أرسلت جراراً مدرّعاً بحجّة حراثة بقعة من الأرض في تلك المنطقة، مقتنعة أنّ سورية لن تقبل هذا التحرّش. وعندما أطلق السوريون النار على الجرار، عمّ الفرح الجانب الإسرائيلي الذي اغتنم الفرصة وفتح النيران على كامل خطوط الجبهة واستعمل أسلحة المدفعية والطيران ضد القرى والمنشآت السورية. وإذ وصلت طائرات سورية أجواء المعركة، أسقطت إسرائيل ستّ طائرات ميغ. فأثبتت إسرائيل تفوّقها وسخرت من معاهدة الدفاع السورية المصرية، وأحرجت عبدالناصر الذي لم يقم بشيء لنجدة أشقائه السوريين.

هذا الحادث أيقظ سورية على حجم التحدّي الإسرائيلي فأعلنت الاستنفار العام واستدعت تنظيم الجيش الشعبي لحشد الطاقات البشرية. في ذلك الوقت لم يزد حجم الجيش السوري عن 50 ألف جندي بتدريب وتجهيز غير كافيين وفئة ضباط ضئيلة جراء سنين من التطهير السياسي، وخاصة حملات التطهير في أواخر 1966 وأوائل 1967. وكان بحوزة سورية 500 دبابة سوفياتية الصنع وضعيفة الأداء، نصفها لا يعمل، و100 طائرة من طراز

ميغ 17، وكانت تفتقر إلى غطاء صواريخ أرض جو وبدون سلاح بحرية[8]. زد على ذلك أنّ قيادة الجيش السوري كانت منقسمة بين حافظ الأسد وزير الدفاع الذي لم يكن صاحب كلمة أخيرة على القوات المسلّحة، جزئياً، بسبب وجود نائبه أحمد سويداني عين صلاح جديد عليه، كما أنّ عدداً من كبار الضباط تصرّف من عندياته، ما أدّى إلى صدور أوامر بدون استراتيجيا موحّدة. وعندما تأكّدت القيادة السورية من وقوع الحرب في مطلع حزيران، أبلغ رئيس الوزراء يوسف زعيّن رئيس الأركان أحمد سويداني بتحضير الجبهة وإبلاغ ضباطها. ولكن عندما عقد سويداني اجتماعاً على الجبهة سأله العقيد ميشال خوري: «كيف سنحارب بدون صفّ ضباط؟ ليس عندنا ما يكفي من الضباط لإدارة المعركة». أجاب سويداني: «رقِّ ما عندكم من تلامذة ضباط»[9].

بالمقابل، كانت إسرائيل مجهّزة بأحدث الأسلحة والمعدّات، بمدرّعات وسلاح دبابات يجتاز مسافات طويلة بسرعة، وقوى مجوقلة وأسطول طائرات حربية فرنسية من ميراج وميستار وسوبر ميستار، وهليكوبتر للإنزال خلف الخطوط السورية. أمّا حجم العنصر البشري فقد بنت إسرائيل نظاماً عسكريّاً سمح باستدعاء نصف مليون جندي على عجل ونقلهم خلال ساعة إلى الجولان وخلال ثلاث ساعات إلى سيناء. إضافة إلى استراتيجيا شاملة هي إشعال حرب مع العرب كل بضع سنوات لهدفين: الأوّل هو التوسع الدائم على الأرض، والثاني هو إبقاء جيرانها منقسمين ومنهكين وضعفاء لا يلتقطون أنفاسهم. وبعكس سورية، فقد كان على رأس الجيش الإسرائيلي عدد كبير من الضباط الكفوئين وأصحاب تجربة طويلة في القتال بعضها يعود إلى الحرب العالمية الثانية، كرئيس الأركان إسحاق رابين ونائبه حاييم بارليف وقائد العمليات عازر وايزمن وقائد سلاح الجو موردخاي هود، وكان في مراكز عليا في الدولة موشيه دايان ورئيس المخابرات العسكرية آهارون ياريف ورئيس الموساد مئير عميت.

وإذ عانت سورية مدّة عشرين عاماً من الفوضى والانقلابات والتهديد من كل صوب، كانت إسرائيل منذ قيامها عام 1948 مستقرّة تزداد قوّة وشأناً كل عام، وتبني علاقات مع الدول المهمّة في العالم. لقد رسّخ شمعون بيريز علاقات مميّزة مع شارل ديغول رئيس فرنسا

8- Patrick Seale, *Asad*, p. 117.

9- Patrick Seale, *Asad*, p. 137.

طيلة فترة الخمسينات وأوائل الستينات، حصلت بموجبها إسرائيل على أسلحة ومعدّات فرنسية متفوّقة تكنولوجياً. واشتغل بعد ذلك إسحاق رابين على تطوير علاقات أكثر عمقاً مع الولايات المتحدة منذ نهاية الستينات، التي كانت أباً معطاءً وكريماً لدولة قائمة على العدوان والتوسّع. أمّا سورية فقد حصلت بصعوبة على أسلحة روسية غير متطوّرة وبقيت علاقاتها مع موسكو مضطربة.

هكذا كان الوضع عندما استلم حافظ الأسد منصب وزارة الدفاع في شباط 1966، فكانت متابعة جبهة الجولان همّاً يوميّاً له، حيث تواصلت المواجهات والقصف المتبادل مع إسرائيل طيلة 1966 وفي الأشهر الأولى من 1967. واكتشفت سورية بألم كبير أنّ اللجوء إلى مجلس الأمن والتوسّل إلى الدول الكبرى لا يؤدّيان إلى نتيجة ولا يمنعان العدوان. كما استغلّ أخصام النظام الداخليون الضعف السوري في معركة نيسان 1967 مع إسرائيل، فقويت لهجتهم ضد النظام واشتعلت الحملة من عدّة إذاعات موجّهة من الأردن «لقلب النظام الكافر عدو العروبة والإسلام» و«لتخليص سورية من الماركسية والشيوعية». فوقعت أحداث شغب تمكّنت الحكومة من ضبطها بصعوبة. ولم تتوقّف إسرائيل عن التحرّش بسورية أثناء أزمتها الداخلية، بل عمدت منذ الأسبوع الأخير من نيسان إلى حشد دباباتها ومدرّعاتها ومدفعيتها بشكل كثيف على جبهة الجولان.

وإذ تواصل الحشد الإسرائيلي في الأسبوع الأول من أيار، حذّر المراقبون الدوليون على الجانب السوري من الجبهة من أنّ الحشودات الإسرائيلية قد خرقت نقاطاً عدّة في المنطقة العازلة وأنّ ما تقوم به إسرائيل لم يعد مناورات بل هو تحرّش للحرب. ووصلت هذه التقارير الحكومة السورية التي أخذتها على محمل الجد، وأوفدت مندوبين إلى القاهرة في 8 أيار لتحذير عبدالناصر أنّ إسرائيل قد تبدأ حرباً على الجبهة السورية. ورافقت الحشودات الإسرائيلية تهديدات غير مسبوقة ضد سورية على لسان أشكول وقائد الجيش إسحاق رابين وغيرهما من قادة إسرائيل. كما صرّح ناطق عسكري إسرائيلي في 12 أيار أنّ «جيش الدفاع سيحتلّ دمشق» وهدّد أشكول في 13 أيار أنّ إسرائيل ستلقّن سورية درساً قاسياً وحذّر رابين في 14 أيار أنّه طالما لم تتمّ إزاحة أولئك «الثوريين الهائجين في دمشق، فإنّ أحداً لن يشعر بالأمان في الشرق الأوسط».

وكان عسكريو إسرائيل، مع عسكريين سابقين، قد أقاموا حلفاً سياسياً باسم «رافي» يلتقي على أهمية التفوّق الإسرائيلي وسياسة التوسّع والحرب الاستباقية قبل أن تقوى شوكة

العرب. وكان أبرز أعضاء «رافي» إسحاق رابين وموشيه دايان وحاييم هرتسوغ وإسحاق نافون وشمعون بيريز. واعتبروا أنّ أي تحرّك مصري لصالح سورية هو فرصة تاريخية للحرب وابتلاع أراضٍ عربية كبيرة.

ورغم أنّ أشكول كان مدنيّاً إلا أنّه كان محاطاً بموشيه دايان رئيس الأركان وشمعون بيريز مدير عام وزارة الدفاع. وقامت جماعة رافي بانقلاب تسلّلي غير معلن على أشكول، بدأ بالضغط عليه أثناء اجتماعه بمجموعة من كبار الضباط على رأسهم عازر وايزمان وآهارون ياريف يوم 28 أيار 1967. وفي اليوم التالي نزع وايزمان رتبته العسكرية ووضعها أمام أشكول مهدّداً أنّ التاريخ اليهودي لن يسامح أشكول إذا لم يصدر أمراً بالذهاب إلى الحرب. حتى رضخ أشكول للضغوط وقبل الحرب شرط الحصول على ضوء أخضر أميركي. ثم شكّل حكومة «وحدة وطنية» استلم فيها دايان حقيبة الدفاع. أمّا التنازل الأكبر الذي قدّمه أشكول، فكان إعطاءه حقيبة لليمين المتطرّف الذي مثّله مناحيم بيغن زعيم منظمة «حيروت»، الذي كان حتى ذلك الوقت منفيّاً من الساحة السياسية الإسرائيلية. وكانت «حيروت» عصابة إرهابية من زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، مارست اغتيالات ضد الإنكليز وارتكبت مجازر بحقّ المدنيين الفلسطينيين، بنت عقيدتها على أفكار جابوتنسكي الذي رأى أنّ فكرة دولة إسرائيل هي أبعد من أهداف الحركة الصهيونية، فهي حركة توراتية دينية يجب أن تخلق دولة كبرى على ضفتي نهر الأردن، عاصمتها القدس كاملة، شاملة كامل فلسطين وأراضي من الدول المجاورة، وتفرض مشيئتها على جيرانها العرب.

ولم تكن الجبهة المصرية بأفضل حالاً من سورية. إذ إنّ عبدالناصر كان يعاني من عداء غربي سافر له ومن تحدّ كبير في العالم العربي تمثّل بالبعث في سورية والعراق وبالأنظمة المحافظة كالسعودية، وبحركات يسارية بزّته في الكلام الثوري الكبير، كـ«حركة القوميين العرب» التي انقلبت عليه، والتنظيمات الفلسطينية المسلّحة واليسار اللبناني. أمّا الشارع العربي فلم يتوقّع أن تتصدّى مصر لإسرائيل فحسب بل أن تخوض ضدّها معركة فاصلة. فكان حمل عبدالناصر الثقيل أن يثبت لكل هؤلاء أنّه فعلاً زعيم العرب وبطل فلسطين، وأن يسعى في الوقت عينه إلى كبح جماحهم. ولكن كما رأينا فإنّ سياسة عبدالناصر في المراوغة نفعت بين 1963 و1966، ولكنها فشلت عام 1967. إذ خرجت أكثر من جهة ودولة عربيّة تقول إنّ عبدالناصر لم يضع خطة لتحدّي إسرائيل وإنّه لن يفعلها، وصولاً إلى مهاجمته بأنّه مجرّد دكتاتور عربي وعميل أميركي. فكان تخلّي «حركة القوميين العرب» عنه ضربة كبيرة لمعنوياته، بعدما كانت سلاحه

الأهم لمواجهة البعث في العالم العربي، وبعدما كانت التنظيم الوحيد المنتشر في الدول العربية الذي يرفع لواء الناصرية. إذ بعدما كان قادة «حركة القوميين العرب» يعلنون استعدادهم للموت من أجل عبدالناصر، وأن يتبعوه حتى لو أخذهم إلى آخر الدنيا، باتوا الآن يرفضون زعامته ويتّجهون إلى أقصى اليسار والماركسية[10]. كما أنّ عدم تدخّل عبدالناصر إلى جانب سورية في الهجوم الإسرائيلي يوم 7 نيسان، استغلّته السعودية لتسخر منه إذاعاتها بأنّه لم يضرب إسرائيل وأنّ «أي عربي ينتظر من مصر أنّها سترفع إصبعاً في وجه إسرائيل دفاعاً عن سورية سينتظر طويلاً» حسب نشرة أخبار إذاعة جدّة[11].

كانت خطّة إسرائيل التصعيدية ضد سورية مرسومة لإجبار عبدالناصر على التدخّل. فقد وصلت الزعيم المصري معلومات سوفياتية وسورية وتقارير المباحث المصرية أنّ هجوماً إسرائيلياً شاملاً على سورية بات وشيكاً جداً. وكانت أستراتيجية عبدالناصر في مواجهة إسرائيل تقضي أنّ مصلحة مصر هي في دعم سورية لأنّ هزيمة سورية يعني أن إسرائيل ستستفرد بمصر، وينطبق عليها مثل الثور الأسود والثور الأبيض، وأنّ سقوط سورية سيلحق أذىً بليغاً ليس فقط بمعنويات العرب بل بالأمن القومي العربي وبالقومية العربية وبحركة التحرّر بأكملها. ورأى محمد حسنين هيكل، مستشار عبدالناصر في تلك الفترة، بأنّ «مصر وإن لم يعجبها نظام سورية إلا أنّ حقيقة الأمر أنّ تحالف مصر وسورية ضد إسرائيل هو إستراتيجية طبيعيّة»[12]، وأنّ على مصر أن تأخذ المسألة بيدها حتى لا يوصل خوف سورية إلى ردّات فعل لا تحمد عقباها تجاه إسرائيل.

في هذه الأجواء المشحونة، وبعد تهديد رابين في 14 أيار 1967، استجابت مصر لنداء الاستغاثة السورية وأمر عبدالناصر بنقل وحدات عسكرية إلى سيناء لتخفيف الضغط على الجولان. ومنذ تلك اللحظة أصبحت سورية استعراضاً جانبيّاً لإسرائيل التي رأت في سيناء الغنيمة الأكبر. وسَرَى نبأ التحرّك المصري كالكهرباء في السلك في الدول العربية، وخاصة في الشارع الذي التهب حماساً لخطوة عبدالناصر الذي، بنظره، قرّر أخيراً أن يضع حدّاً لإسرائيل. أما إسرائيل فقد رأت الخطوة المصرية باهتة لأنّ حجم القوات التي أرسلها عبدالناصر إلى

10- أنظر تفاصيل حركة القوميين العرب في كتاب فؤاد مطر، **حكيم الثورة جورج حبش**، بيروت، دار النهار، 2009.

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 129.

12- Robert Stephens, *Nasser*, London, Penguin Books, 1971, p. 506.

سيناء لم تكن كافية لشنّ هجوم واحد ضدّ إسرائيل. ولم يكن سبباً كافياً بعد لتشنّ إسرائيل هجوماً على مصر. ثم طلب عبدالناصر يومي 16 و18 أيار إلى الأمم المتحدة سحب قواتها من سيناء. وفي 21 أيار اتخذ الجيش المصري مواقع في شرم الشيخ وأعلن عبدالناصر في اليوم التالي إقفال مضائق تيران التي تفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر أمام الملاحة الإسرائيلية ومرفأ إيلات. ولم يكن إغلاق مضائق تيران يؤذي إسرائيل كثيراً باعتبار أنّها لم تكن تشحن عبرها أكثر من 5 بالمئة من تجارتها الخارجية. ولكنها اعتبرت ذلك بمثابة إعلان حرب وجعلت إغلاق المضائق حجّتها الرئيسية لوضع خطتها الحربية قيد التطبيق. وأصبحت احتمالات حرب مصرية إسرائيلية هي الخبر الرئيسي في الشرق الأوسط وغابت سورية تقريباً عن الواجهة.

لقد استعاد عبدالناصر شعبيته الكاسحة التي افتقدها منذ 1961 في العالم العربي، وبات ملايين البشر يصدحون باسم جمال البطل القومي العربي. ولكن عبدالناصر طمأن يوثانت، أمين عام الأمم المتحدة الذي هرع إلى القاهرة يوم 23 أيار، أنّ مصر لا تريد الحرب، وكذلك أبلغ الموقف نفسه إلى كل من واشنطن وموسكو. وكرّره يوم 26 أيار مضيفاً أنّ الجيش المصري اتّخذ مواقع دفاعية وحسب، حتى أنّه وافق يوم 31 أيّار على إرسال نائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن للتوصّل إلى مخرج سلمي من الأزمة وإعادة فتح مضائق تيران أمام إسرائيل.

حماس الشارع العربي وارتفاع أسهم عبدالناصر دفعا الملك حسين لأن يطير إلى القاهرة يوم 30 أيار لعقد مصالحة مثيرة بسرعتها وعفويّتها، واضعاً الجيش الأردني تحت إمرة القيادة المصرية. ولكن سورية رفضت مدّ اليد للملك الذي تعتبره عميلاً لأميركا.

وكان الملك حسين يشعر أنّ مملكته على وشك الانهيار بسبب الهجومات الإسرائيلية المتكرّرة ونواياها لابتلاع الضفة وما أمكنها من غور الأردن، وترك ما تبقى لإقامة دولة فلسطينية شرق النهر. وأكّد مخاوفه هجوم إسرائيلي كبير على قرية سموع في 13 تشرين الثاني 1966، رغم أنّ جيشه دأب منذ 1965 على قمع الفلسطينيين ووقف العمليات الفدائية، ورغم أنّه هو شخصياً التقى شخصيات إسرائيلية مراراً للوصول إلى تفاهمات ضمنية، ما شوّه سمعته في الشارع العربي. وانتقد الحسين موقف مصر وأنّ عبدالناصر «يختبئ وراء قوّة الأمم المتحدة في سيناء» في حين كان الأردن يتعرّض للغارات شبه اليومية. وعندما حصل التقارب السوري-المصري قلق الحسين لأنّ وقوع حرب قد يعني خسارة الضفة ووقوع انقلاب في عمّان يقلب النظام الهاشمي، خاصة أنّ الشارع الأردني كان يغلي بطبول الحرب، تشعل مشاعره دعاوى التنظيمات الفلسطينية النشطة في الأردن. فحزم الملك أمره ووقّع المعاهدة ذاتها التي

وقّعتها سورية، ليضمن عرشه ويتضامن مع أشقائه العرب، وإن كان يعلم أنّ إسرائيل تفوقهم قوّة مجتمعين. وكان يأمل أنّ إسرائيل ستكون عاقلة وتتراجع عن الحرب عندما ترى وحدة الصف العربي. ولكن الدول العربية الثلاث، وإن وقّعت على قيادة عسكرية مشتركة، لم تحضّر أي خطّة عسكرية في حال اشتعال الحرب، بل كانت ستدير الحرب كما اتفق.

وهكذا في مطلع حزيران كان عبدالناصر محصّناً خلف وحدة الجيوش العربية الثلاثة - المصري والسوري والأردني - ومرتاحاً إلى طمأنة قائد الجيش المصري المشير عبدالحكيم عامر إلى أنّ مصر وحدها كفيلة بردع أي عمل تقوم به إسرائيل. ولكن المخابرات الفرنسية كانت على إدراك تام أنّ إسرائيل، بفضل التسليح الفرنسي، قد بلغت حدّاً من القوّة لن تقدر على مواجهته الدول العربية مجتمعة لا مصر وسورية والأردن فقط. وانعكست هذه المعلومات الاستخباراتية على موقف ديغول من إسرائيل. إذ أثناء جولة إلى باريس ولندن وواشنطن قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي آبا إيبان لحشد الدعم الغربي لإسرائيل، حذّره ديغول من عواقب أن تكون إسرائيل هي البادئة بالحرب وأنّها إذا فعلت ذلك فستخسر صداقة فرنسا.

ولم يكن الإسرائيليون يبالون كثيراً بموقف ديغول، ذلك أنّهم كانوا قد بدأوا في ذلك العام الابتعاد عن السلاح الفرنسي تدريجيّاً واستبداله بالسلاح الأميركي. كما لاقى آبا إيبان آذاناً صاغية ومؤيدة في لندن وواشنطن. إذ بعدما ادّعى أنّ إسرائيل تواجه خطراً وجوديّاً، طلب باسم حكومته أن يشارك الأسطول الأميركي في البحر المتوسط في الحرب ضد مصر وسورية. فأمر الرئيس الأميركي ليندون جونسون مخابراته أن تتأكّد من حجم الخطر العربي على إسرائيل، وبعد بحث مضنٍ ليل 25-26 أيار 1967 وصله تقرير السي آي إيه أنّ مصر ليست في أي حال من الأحوالٍ في وضع يسمح لها بمهاجمة إسرائيل، وأنّ إسرائيل تستطيع خلال أيام حرق الجيوش العربية الثلاثة، حتى لو كان عبدالناصر هو البادئ بالحرب[13]. وعمل جونسون بموجب هذا النصح فلم يدلِ بدعم واضح وعلني ولكنّه ألمح إلى دعم عبر قنوات خاصة، إذ إنّ مئير عاميت، رئيس الموساد، زار واشنطن يوم 30 أيّار والتقى مدير السي آي إيه، ريتشارد هلم، الذي أبلغه أن لا أحد في أميركا سيعترض إذا خاضت إسرائيل الحرب وربحتها. في وقت كانت شحنات الأسلحة الأميركية في طريقها إلى إسرائيل.

13- Patrick Seale, *Asad*, p. 134.

الحرب

في الخامس من حزيران 1967، بدأت إسرائيل حرباً خاطفة على مصر وسورية[14]. وأخذت هذه الحرب سورية على حين غرّة، فهي لم تكن مستعدة للحرب، ولم تكن قدراتها تسمح بالوقوف في وجه إسرائيل، وقد اعتادت على مناوشات وتبادل قصف مدفعي لا غير. وفتحت القوات الأردنية النار على المواقع الإسرائيلية رغم تحذير إسرائيل للأردن من مغبّة دخول الحرب. لقد استطاعت إسرائيل قبل ظهيرة اليوم الأول للحرب تدمير ثلثي سلاح الجو السوري، ثم شنّت في 8 حزيران غارات جويّة كثيفة على أهداف داخل سورية. وفي تلك الأثناء كانت تدمّر القوة الجوية المصرية وتقضي على منشآت الجيش المصري في سيناء. وفي 9 حزيران وافقت سورية على نداء من الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، إلا أنّ إسرائيل كانت لا تزال في بداية تنفيذ خطتها العسكرية. فموشيه دايان أمر ببدء الهجوم الأرضي على سورية بعدما فرغت مهام لواءين إسرائيليين على الجبهة المصرية وتم نقلهما إلى جبهة الجولان. فاحتّلت إسرائيل أراضي تضم مصادر مياه حوض الأردن في الجولان، في حين رفض الرئيس الأميركي جونسون الضغط على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار إلى حين تبلّغه معلومات أنّ إسرائيل قد حقّقت أهدافها التوسعيّة على الجبهات المصرية والسورية والأردنية. وبعد فقدان غطائها الجوي وطائراتها، لم يكن منطقيّاً لسورية أن تدفع إلى الجبهة ألوية أرضية ستتعرّض حتماً لمجزرة. فكان الأفضل اتخاذ مواقع دفاعية على خطوط الجبهة.

حارب الجيش السوري بشجاعة، رغم الفرق الشاسع في مستوى الأسلحة والمعدّات، ولكن في غياب غطاء جوي وأسلحة أرض جو، كانت أرض الجولان مكشوفة تماماً. وحتى عندما أعلنت إسرائيل موافقتها على وقف إطلاق النار، واصلت هجومها على مدينة القنيطرة. ولكن الجنود السوريين استبسلوا في الدفاع عن مواقعهم بشراسة، ففقدت إسرائيل 160 دبابة مقابل 86 فقط على الجانب السوري. ورغم التفوّق الإسرائيلي الباهر، فإنّ الجنود السوريين لم يخرجوا من ساحة المعركة، بل قاتلوا في ظروف صعبة للغاية تحت سماء تسيطر عليها إسرائيل تماماً، وقصف متواصل بقنابل النابالم الحارق وصواريخ الطائرات ومدافع الميدان ورشق المدفعيات الأرضية. فسقط 600 جندي سوري وهم يقاتلون بدون أن يتزحزحوا قيد أنملة

14- Michael Howard, Robert Hunter, *Israel and the Arab World: The Crisis of 1967*, London, Institute for Strategic Studies, 1967, Adelphi Papers n°. 41.

عن مواقعهم، ما دفع إسرائيل إلى مراجعة خططها الطموحة على الجبهة السورية وتقرّر وقف الحرب. ولكن سوء جهاز الاتصالات بين قيادة الجيش السوري والميدان خلق حالاً من الفوضى. ذلك أنّ القائد الميداني أحمد المير أبلغ رئيس الأركان سويداني في ليل 8 – 9 حزيران احتمال أن يطوّق الإسرائيليون القوات السورية إذا استمرّت بالمقاومة في نقاط محدّدة على محور القنيطرة، وهو ما يشكّل خطراً على الدفاعات الأرضية. فأمر سويداني بانسحاب تكتيكي إلى الشمال من مدينة القنيطرة، واستعادة اللحمة مع دفاعات الجيش جنوب دمشق. ولكن المشكلة أنّ النقطة التي على المير الانسحاب إليها كانت تعني مغادرة مدينة القنيطرة التي لم تكن مهدّدة. فبدأ الجيش انسحاباً منظّماً رغم تواصل الغارات الجوية الإسرائيلية.

وفجأة، في الساعة 8:45 صباح العاشر من حزيران، أذاع راديو دمشق بياناً من وزارة الدفاع أنّ القنيطرة قد سقطت رغم أنّها كانت لا تزال بأيدٍ سورية. وتدخّل الأسد شخصياً لمعرفة مصدر التقرير وظروف أرض المعركة، وصدر بيان ثان الساعة 10:45 يصحّح المعلومات وأنّ المدينة لم تسقط. ولكن ثمن النبأ الإذاعي الأول كان فادحاً، ذلك أنّ التأخّر في تصحيحه لمدة ساعتين أدّى إلى انتشاره في صفوف العسكر. فبدأ انسحاب فوضوي وذُعر جنود الخطوط الأمامية فتركوا مواقعهم بدل حماية ظهر المنسحبين أوّلاً. وشاهد الإسرائيليون ما يحدث في الخطوط السورية، واستغلوا ما صدر عن الإذاعة السورية فتقدّموا إلى ساحة القنيطرة واحتلّوها. لقد ظن الجنود في القنيطرة وأماكن أخرى أنّهم محاصرون، فبدأوا يفرّون باتجاه دمشق. وعندما تبلّغت القيادة الإسرائيلية سقوط القنيطرة، اكتفت بذلك وأوقفت إطلاق النار على الجبهة السورية في السادسة والنصف من مساء العاشر من حزيران. ورغم ذلك وفي ظل وقف إطلاق النار، هاجمت إسرائيل جبل حرمون يوم 12 حزيران واحتلّت قمّة جبل الشيخ.

أمّا على الجبهة المصرية فقد كان الإسرائيليون على إطّلاع تام على ضعف القدرات المصرية وكانوا يتنصّتون على أجهزة الاتصال المصرية عن شحّ المواد التموينية والوقود، وفقدان المياه وقلّة التنظيم وضياع كتائب مصرية في الصحراء، وأنّ القوات المصرية في سيناء لم تكن مدرّبة على القتال، فقد كان ثلث الجيش المصري في اليمن. لقد دمّرت إسرائيل سلاح الجو المصري بالكامل صبيحة 5 حزيران، وخلال خمسة أيام قتلت عشرة آلاف جندي مصري في مجزرة بدون مواجهات ميدانية تقريباً وأسرت 13 ألفاً، ودمّرت ترسانة مصر العسكرية من مئات الدبابات وقطع المدفعية. وفي العاشر من حزيران كانت قوّة الجيش المصري قد أُزيلت.

وكان الجيش الأردني أفضل تدريباً وضباطه أكثر خبرة، ولكنّه افتقر إلى السلاح الحديث والغطاء الجوي. ولم تكن القيادة الأردنية على علم بالكارثة التي لحقت بالجبهة المصرية صباح 5 حزيران، وكان جيشها بقيادة الفريق المصري عبدالمنعم رياض. وكان رياض قد تسلم برقية من المشير عامر يدّعي فيها أنّ الجيش المصري يقاتل وفي طريقه إلى صحراء النقب، ففتح الأردن جبهته بأسلحة خفيفة ومدفعية قصيرة المدى على المواقع الإسرائيلية ثم قامت طائرات «هوكرهنتر» أردنية قليلة العدد بقصف مواقع إسرائيلية. ولكن ما إن عادت هذه الطائرات إلى قواعدها للتزوّد بالوقود والذخيرة حتى انقضّت عليها الطائرات الإسرائيلية عند الظهر ودمّرتها. وبعد 15 دقيقة، تصدّت سورية للطائرات الإسرائيلية فوق الأردن ووقعت مواجهة بين سرب طائرات سورية يعاونه سرب عراقي مع الطائرات الإسرائيلية وكانت النتيجة خسارة معظم أسطول سورية الجوي في هذه المعركة.

وفي اليوم الثالث، انتقلت المواجهة على الجبهة الأردنية إلى المعارك البريّة، فاستند عبدالمنعم رياض إلى برقية عامر وأصدر أوامره إلى لواءي الجيش الأردني المدرّعين للتوجّه جنوباً وملاقاة الجيش المصري لخلق جبهة واحدة. وكان هذا خطأً استراتيجياً فادحاً ارتكبه رياض بحق الأردن. ذلك أنّه لم يكن قد استلم منصبه هناك إلا قبل بضعة أيام من نشوب الحرب ولم يكن يعلم أنّ هذين اللواءين كانا في وضعية ممتازة للدفاع عن جبهة الضفة. فكانت أوامره بترك التحصينات والتجهيزات الأرضية والخروج إلى العراء لمواكبة هجوم مصري مزعوم على جنوب إسرائيل، سبب الكارثة التي وقعت على الأردن. لقد قاوم الأردنيون أوامر رياض وناقشوه في جدواها وشرحوا له أنّها ستترك القدس ومدن الضفّة عارية أمام أي هجوم إسرائيلي. ولكنّه أصرّ على موقفه وطمأنهم بأنّه سيحسن التصرّف وسينسّق مع سورية. وعلى هذا الأساس طلب من السوريين إيفاد لواء إلى الأردن ليحل مكان اللواءين الأردنيين ويغطّي ما انكشف من الجبهة.

ولكن في 7 حزيران اجتاحت إسرائيل خطوط الجبهة الأردنية واحتلت القدس الشرقية ثم كامل الضفّة الغربية، وتبيّن أنّ الجيش المصري لم يصل النقب بل كان الجيش الإسرائيلي هو الذي وصل إلى ممرات سيناء القريبة من قناة السويس واحتل شرم الشيخ. ولذلك عندما وصل اللواء السوري إلى الجبهة الأردنية في 8 حزيران كانت الضفة قد سقطت. وغضبت سورية من أداء رياض، وعبّر عن غضبها وزير الدفاع حافظ الأسد في حديث هاتفي مع رياض، وأمرت سورية لواءها بالعودة بعد أيام. ثم تابعت إسرائيل هجومها على مصر وبلغت

الجانب الشرقي من قناة السويس يوم 9 حزيران، رغم إعلان مصر قبولها وقف إطلاق النار.

سقط في هذه الحرب أكثر من ألف جندي سوري ووقع 361 في الأسر، وجُرح المئات. إذ استعمل الجيش الإسرائيلي قنابل النابالم المحرّمة دولياً ضد القرى السورية والدشم العسكرية. وبعدما أكملت إسرائيل احتلالها للجولان، نهب جيشها مدينة القنيطرة وعملت دباباته وجرّاراته العسكرية على هدم المنازل والأبنية في القرى المحتلة وتسويتها بالأرض. وكان يقطن في الجولان قبل الحرب 140 ألف مواطن سوري، فرّ منهم أثناء القتال 35 ألفاً. وتهجّر سكان مدينة القنيطرة وعددهم 17 ألفاً منهم ستّة آلاف من السوريين الشركس. لقد أراد الاحتلال الإسرائيلي أرضاً بدون شعب، فعمد في الأشهر الستّة التالية إلى وسائل عدّة لتهجير الذين لم يغادروا. فدمّر البيوت وقطع أنابيب الماء وأشرطة الكهرباء ومنع دخول البضائع التموينية والمواد الغذائية، وهدّد السكان بالموت، واعتقل الشبّان وعذّبهم، وصولاً إلى إعدامات ميدانية وفي المعتقل. ثم بدأت تصدر أوامر لعائلات بأكملها لمغادرة الجولان، فكانت هذه العائلات تترك وراءها كل ما تملكه – أثاث المنزل وأدواته الكهربائية وملابسها، ومحلات تجارية ملأى بالبضائع، وقطعان ماعز وأبقار، وعقارات من أراضي زراعية وأبنية وأشجار كرمة وفاكهة. ولفترة أقام هؤلاء وقد أصبحوا لاجئين في بلادهم، بعضهم بدون أي سقف أو خيمة فوق رؤوسهم. فغادر الجولان 90 ألف مواطن نُقلوا إلى مخيمات في درعا ودمشق. ولم يبق في الجولان من سكانه الأصليين تحت الاحتلال سوى 8000 شخص، أي 5 بالمئة فقط، معظمهم من الدروز. كما لم تسمح إسرائيل بعودة السكان باستثناء 400 من الدروز.

ثم بدأت إسرائيل تنفيذ خطّة جاهزة لتوطين هذه المنطقة الخصبة وذلك بإطلاق دعوة لليهود من أي مكان في العالم للمجيء والإقامة في الجولان، وببناء 12 مركز استيطان تكون نواة لمستوطنات عديدة فيما بعد. وبعد احتلال إسرائيل للهضبة باتت توفّر ربع استهلاكها من المياه العذبة منه[15].

ورغم أنّ مصيبة سورية وخسارتها في الأرض والبشر والعتاد كانت أهون من تلك التي لحقت بمصر والأردن (خسر الأردن الضفة الغربية وخسرت مصر شبه جزيرة سيناء وقطاع غزّة)، إلا أنّ الصدمة النفسية والإحباط والشعور بالذلّ نتيجة الهزيمة كان وقعه شديداً في

15- William Harris, *Taking Root: Israeli settlement in the West bank, the Golan, and Gaza - Sinai*, New York, John Wiley, 1980.

سورية بسبب هاجس الصراع مع إسرائيل الذي يعيشه كل السوريين في الصميم. وهذا الشعور خلق مسافة بين النظام والشعب، وأدّى إلى توجيه أصابع الاتهام للنظام بأنّه سبّب الكارثة بسوء إدارته للمعركة.

ورغم أنّ مساحة الجولان (1860 كلم مربع) صغيرة قياساً إلى مساحة سورية فإنّ ثروته المائية[16] وخصوبة تربته وارتفاع الهضبة (700 متر) وقممه (1200 متر) وأهميته العسكرية والإستراتيجية بإطلاله (من جبل حرمون) على فلسطين والأردن ولبنان والساحل الشرقي للبحر المتوسط ومناطق شاسعة من سورية، جعلت الجولان مسألة وطنية لا تراجع عنها بالنسبة لأجيال السوريين[17]، خاصة بعدما بدا أنّ إسرائيل تستوطن الجولان ولا نيّة لديها لإعادته إلى سورية.

في العالم العربي، طغى شعور عارم بالهزيمة، سيكون له أثر عميق في الثقافة والمجتمع وعلى كافة المستويات، فأصبح 1967 ولعدّة عقود «عام النكسة»[18]. وكاد عبدالناصر ينهار نفسياً وعصبيّاً من الإجهاد الجسدي والروحي وعظمة الكارثة، وانتحر المشير عامر رفيق عبدالناصر. أمّا في الأردن، فقد تعارك الضباط المصريون والأردنيون كلاميّاً حول مسؤولية ما حصل وغرق الملك حسين في ألم شديد بعدما فقد نصف مملكته خلال أيام.

كان الهمّ الأول لدى دمشق هو ردع مفاعيل النكسة والتخفيف من آثارها النفسية عبر خطوات غير مساومة. فقبل حزيران 1967 كانت سورية قد قطعت العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأوقفت ضخّ النفط عبر أراضيها. وبعد الحرب، دعت إلى حظر نفطي عربي ضد الدول الغربية التي ساعدت إسرائيل في الحرب - الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، وإلى مقاطعة اقتصادية وسياسية وثقافية ضد هذه الدول. وكانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي أوفدت رئيسها، نورالدين الأتاسي، لحضور الاجتماع الطارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الحرب. ولكن خاب أملها من قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي رفضته لأنّه دعا إسرائيل إلى الانسحاب من «أراضٍ محتلة» (وليس كلّ الأراضي المحتلة)

16- هضبة الجولان هي خزان مائي رئيسي في المنطقة غني بالينابيع والمياه الجوفية، التي تزوّد أنهراً عدّة كالبانياس والغزّاف والحاصباني واليرموك وينابيع الحمّة.

17- Muhammed Muslih, «The Golan: Israel, Syria, and Strategic Calculations» *Middle East Journal*, vol. 47, 1993, pp. 611 – 632.

18- صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، بيروت، 1968.

مقابل اعتراف العرب بإسرائيل. وعبّر رئيس الوزراء يوسف زعيّن عن موقف سورية أنّ قبول القرار 242 يعني التخلّي عن قرارات الأمم المتحدة السابقة حول حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.

وكان حضور سورية قويّاً في كافة الاجتماعات العربية التي عُقدت في صيف 1967، على مستوى وزراء الخارجية والنفط والاقتصاد، وكانت سورية وراء عدّة دعوات عربية لتفعيل الحظر النفطي وإجراءات اقتصادية أخرى. ورفضت سورية دعوة عبدالناصر إلى جبهة عربية موحّدة ضد إسرائيل، لأنّها لن تكون في خندق واحد مع «الرجعية العربية» التي أيّدت إسرائيل. وبقيت سورية على موقفها الراديكالي من شروط التعاون العربي، فلم تحضر قمّة الخرطوم، وبذلك خسرت الدعم المالي الذي قدّمته السعودية والكويت وليبيا لدول المواجهة، فاقتصرت المساعدة على مصر والأردن التي حصل كل منها على مبلغ 250 مليون دولار سنويّاً. وصدرت اللاءات الثلاث عن قمّة الخرطوم (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف)، وسط سخرية سورية من مصداقية القمم العربية. وصحّ الموقف السوري، إذ رغم أنّ قمّة الخرطوم حدّدت تاريخ ومكان انعقاد القمّة الخامسة في المغرب في كانون الثاني 1968 لمواصلة العمل العربي المشترك، إلا أنّ الموعد تأجّل إلى إشعار آخر بسبب اشتعال الخلافات العربية مجدّداً.

في تلك الأثناء، عمّقت سورية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية ودول عدم الانحياز. وفي أوروبا فسح موقف فرنسا، بقيادة شارل ديغول المجال لتحسين العلاقات مع سورية لأنّ ديغول، عارض العدوان الإسرائيلي وفرض عليها حظراً للأسلحة. ونظرت سورية بريبة إلى موقف موسكو قبل الحرب وبعدها في عدم تقديم السوفيات الدعم الكافي لمصر وسورية وفي حثّهم للعرب على قبول حلّ سلميّ غير مشرّف بعد هزيمتهم. لا بل هاجم السوفيات سورية لعدم قبولها القرار 242 الصادر في 22 تشرين الثاني 1967 والذي كرّس مبدأ الأرض مقابل السلام. وأشارت الصحف السوفياتية إلى «المنحى المغامر وغير المسؤول لدى بعض العرب من أصحاب الرؤوس اليابسة». ولكن سورية ثابرت على رفضها نتائج العدوان الذي كشف بما لا يرقى إليه الشك نوايا إسرائيل التوسعيّة وتصفية الحقوق الفلسطينية. وسعت سورية لدى الدول العربية التقدّمية لتأسيس جبهة مشتركة، ما دفع موسكو لإعادة النظر في موقفها من «التعنّت» السوري وأنّ سورية تعكس إرادة عربية حقيقية يجب أخذها بعين الاعتبار. ولذلك، عوّضت موسكو خسائر سورية العسكرية وحضر إلى

سورية خبراء عسكريون سوفيات وقدّمت مساعدات اقتصادية منوّعة وكبيرة، وبدأ «الحزب الشيوعي السوفياتي» حواراً مع «حزب البعث».

لقد كان للموقف السوري المتطرّف أسبابه. فقد كانت عقيدة البعث صارمة حول القضية الفلسطينية والاشتراكية والوحدة العربية والعداء للرجعية والاستعمار. وكانت سورية تجهد لرفع لواء المقاومة الفلسطينية لجذب التنظيمات الفلسطينية الصاعدة في تلك السنوات كحليف لها ضد إسرائيل وضد أخصامها العرب. ثمّ إنّ الخيبة التي أصابت الشعب السوري جرّاء سوء أداء حكومته في الحرب، دفعت النظام إلى تبنّي أكثر المواقف العربية تطرّفاً تجاه إسرائيل، والتعبير عن الرفض الشعبي داخل سورية لآثار النكسة. وإذ اقترحت قيادة الجيش على «حزب البعث» أسلوباً أكثر اعتدالاً، أصرّت قيادة الحزب على رفض «المواقف المتخاذلة والاستسلامية». على الصعيد الفلسطيني، واصلت سورية دعم «حركة فتح» والتنظيمات الفدائية الفلسطينية الأخرى، وأسّس البعث منظمة «الصاعقة» كحركة مقاومة من عناصر فلسطينية من مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان والأردن. ولكن النظام رفض مدّ اليد للقوى الحيّة في المجتمع السوري التي كانت أكثر حماسة من النظام نفسه في مواجهة إسرائيل، ولم يستثمر الغضب الشعبي لاستنفار طاقات البلاد أمام الخطر الأهم، بل بقي النظام الأمني وبقيت حالة الطوارئ، ورفض النظام مبادرات الحركات التقدمية في سورية للتعاون[19].

19- ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة**، بيروت، 1979.

الفصل التاسع

الاقتصاد حتى عام 1970

التأميمات والتخطيط العشوائي والفساد وتكرّر الانقلابات العسكرية وضعف الأنظمة الصحية والتعليمية، كل تلك أحدثت تخريباً فادحاً بالاستقلال السوري في ستينات القرن العشرين، لم يسعفه بعض التحسّن، في الزراعة والصناعة. وهذه الأمور سيعالجها هذا الفصل.

لطالما رأى المراقبون الاقتصاديون أنّ سورية الاستقلالية، وحتى الستينات، كانت دولة محظوظة بإمكاناتها الهائلة وضآلة عدد سكانها مقارنة بثرواتها الطبيعية (النفط والغاز والمياه والأراضي الزراعية والمعادن)، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي (التجارة الإقليمية وأنابيب النفط والتوسّط بين ثلاث قارات ومفتاح أوروبا البرّي إلى الشرق الأوسط وآسيا)، وتقاليدها التجارية المدينية العريقة من تسويق بضائع وتجارة جملة ومفرّق وادّخار واستثمار أموال. مجموع هذه العوامل جعل الخبراء يتوقّعون أن تصبح سورية دولة ثريّة ومتطوّرة بالاعتماد على مقوماتها ودون حاجة إلى مساعدة خارجية كبيرة.

فإذا كان لبنان الذي يشبه سورية في عدّة أمور وتنقصه ثرواتها ويشكو من أزمات سياسية متفجّرة قد حقّق تقدّماً اقتصادياً ملحوظاً، فقد كان من المتوقع أنّ أداء سورية سيكون أفضل بكثير[1]. ولكن فوضى الانقلابات والصراعات الإقليمية على سورية غيّبت الاستقرار الداخلي الضروري للنشاط الاقتصادي وأخّرت النمو. ثم جاء التحدّي الإسرائيلي خاصة بعد 1960

1- Bent Hansen, «Economic development in Syria», *Economic development and population growth in the Middle East*, edited by Charles Cooper, Sidney Alexander, New York, American Elsevier, 1972, pp. 330- 367.

وفرض على سورية تخصيص ميزانيات باهظة للدفاع. ففشلت الحكومات السورية المتعاقبة في تثمير وتنفيذ مشاريع للاستفادة من الثروات الطبيعية وتعزيز طاقاتها البشرية، واضطرت إلى الاستدانة من الخارج والاتكال على العون الخارجي في الاقتصاد والدفاع[2].

لم يقتصر دور النظام على الإنفاق على الأمن الداخلي والدفاع وعلى الأفراد والمؤسسات، بل تعدّى ذلك إلى دور مالي واقتصادي هائل. فبسبب مركزية الاقتصاد السوري الموجّه واشتراكيته، لم تلعب الضرائب دوراً كبيراً كما هو الأمر في دول اقتصاد السوق. بل أدارت الدولة مباشرة العجلة الاقتصادية وكانت ربّ العمل الأكبر ووزّعت المنح والامتيازات أو حجبتها حسب رغبة كبار الإداريين والمسؤولين. لقد قامت الدولة في ظل البعث بتأميم مصانع ومرافق اقتصادية وإصلاح الأراضي الزراعية، ما قضى عمليّاً على الطبقة السابقة البورجوازية والوسطى التي نمت مع الاستقلال وحكمت لفترة ثم أصبحت المنافس للأنظمة العسكرية والانقلابات بين 1949 و1963.

القطاع الزراعي

كانت الجمهورية العربية المتحدة قد أقرّت عام 1958 خطة خمسية للإصلاح الزراعي في سورية تكتمل عام 1963. ولكن لعدّة أسباب، لم يُوزّع حتى بعد انقضاء السنوات الخمس سوى 17 بالمئة من الأراضي المنوي توزيعها، استفادت منها 14500 عائلة[3]. ولذلك أخذ البعث على عاتقه بعد وصوله إلى السلطة عام 1963 مهمّة إنجاز هذا الإصلاح. ثم تراجعت هذه الأولوية بسبب نزاعات الحزب الداخلية كما سبقت الإشارة. من حيث المبدأ دعت قيادة البعث إلى الذهاب بعيداً في توزيع الأراضي لمصلحة الفلاحين، ولكن جفاء التيار اليساري داخل الحزب تجاه قيادة عفلق – البيطار اضطرها إلى المساومة على مبادئها. إذ لتلافي العزلة السياسية أخذت تراعي الإقطاع وشيوخ القبائل والقوى التقليدية في الأرياف بغية استمالتهم. كما أنّ الأصول الريفية للبعث الجديد جعلت بعض القيادات الشابة الجديدة تغضّ النظر عن الإقطاع الريفي. فتراجع الإصلاح الزراعي أو راوح مكانه واستأسد الإقطاعيون مجدّداً

2- Syed Aziz al-Ahsan, «Economic policy and class structure in Syria: 1958-1980», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 16, n°. 3, August 1984, p. 301-323.

3- Eva Garzouzi, «Land reform in Syria», *Middle East Journal*, vol. 17, n°. 1, winter – spring 1963, pp. 83-90.

ضد الفلاحين، وخاصة في مناطق الجزيرة وحمص وصافيتا، حتى أنّ مواجهة بين الفلاحين والإقطاعيين في صافيتا شهدت تدخّل التنظيم العسكري للحزب («الحرس القومي») وفتح النار على الفلاحين ما أدّى إلى مقتل عدد منهم. وحتى عندما سعى يوسف زعيّن كوزير للإصلاح الزراعي في حكومة صلاح البيطار إلى تفعيل الإصلاح وتوزيع الأراضي، واجه حائطاً من العراقيل أوّلها من رئيس الحكومة البيطار المتعاطف مع كبار الملاكين، ومن كبار موظفي وزارة الإصلاح الزراعي الذين يدينون للإقطاعيين وأصحاب المصالح بحصولهم على الوظائف، فامتنع عن القيام بعمل يذكر.

ورغم ذلك تغلّب المبدأ وعاد الإصلاح الزراعي إلى سكّته، وقاده عبدالكريم الجندي عام 1965. ومع حلول العام 1970 تمّت مصادرة كافة الأراضي الخاضعة لقانون الإصلاح. وبنهاية 1971 كانت الدولة قد وزّعت 85 بالمئة من هذه الأراضي على الفلاحين. وساعد في تسريع وتيرة الإصلاح تغيير الطاقم البيروقراطي الفاسد والمعادي للفلاحين في وزارة الزراعة بطاقات شابة متعلّمة ومؤمنة بالإصلاح وتدرك أهمية تطبيقه. ولكن ثبت بالواقع أنّ استكمال الإصلاح الزراعي كان خطوة ناقصة تنقصها مقوّمات، إذ إنّه لم يؤدِّ إلى قفزة نوعية في أوضاع الفلاحين ومستوى معيشتهم، وأنّ ما كان يؤمل به منذ الخمسينات لم يكن حلاً سحريّاً بالقضاء على الفقر والتخلّف والحرمان في الريف السوري[4]. لقد أصبح كثيرون أصحاب أرض بفضل الإصلاح، ولكن معظمهم عجز عن زراعتها لضيق الحال وعدم توفّر قروض زراعية سهلة من الدولة، ولغياب العون التقني والنصح المهني وبرامج تسويق للمنتجات. أمام هذا الواقع، اضطر الفلاحون أن يلجأوا إلى الإقطاعيين السابقين لتأجير أراضيهم التي حصلوا عليها بفضل الإصلاح. فاستثمر الملاكون السابقون في هذه الملكيات الصغيرة وجمعوها واستغلّوها في الزراعة، في حين عمل الفلاحون لدى هؤلاء. فكانت النتيجة أنّ الوضع عملياً لم يتغيّر عن السابق في تبعية الفلاح للإقطاعي. حتى أن بعض الفلاحين الذين أجّروا أراضيهم، استعملوا المال للهجرة إلى المدينة وإلى لبنان وتركوا الريف[5].

4- Raymond Hinnebusch, *Party and Pleasant in Syria: rural politics and social change under the Ba'th*, Cairo, American University Press of Cairo, 1979. (Cairo Papers in Social Science, vol. 3, n°. 1).

5- بوعلي ياسين، **حكاية الأرض والفلاح السوري 1858 – 1979**، بيروت، لا ناشر، 1979.
خضر زكريا، **الهجرة الداخلية في سورية: نشوؤها وتطوّرها**، تونس، مطبوعات جامعة الدول العربية، 1988.

ولم تقف الدولة مكتوفة الأيدي بعد توزيع الأراضي، فقد سعى البعث إلى تنظيم الفلاحين الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي في تعاونيات زراعية تستطيع الدولة عبرها أن تمدّ يد المساعدة والخبرات والقروض وخدمات التسويق. ولكن خطوة توزيع الأراضي كانت أسرع من تأسيس التعاونيات، وما أُنشئ من تعاونيات لم يكفِ لتحسين الإنتاج وتنشيط الزراعة مقارنة بالسابق. وحتى لو كان عدد التعاونيات كافياً فإنّ سبب الفشل كان قلّة خبرة المزارعين الذين التحقوا بالتعاونيات الزراعية، وأميّتهم وضآلة نسب تعليمهم وغياب روح التعاون. كما أنّ الدولة كانت عاجزة عن توفير الدعم المالي والتقني، فكان غياب الكادرات الفنية سبباً لتعويق القطاع الزراعي، بينما كانت ثمّة حاجة عام 1970 إلى أكثر من 300 مهندس زراعي وخبير تقني لكي تنجح هذه التعاونيات (حتى 1969، لم يزد عدد المهندسين الزراعيين في التعاونيات عن 30 مهندساً، بعضهم بدوام جزئي).

لقد خصّصت الدولة السورية، منذ 1966، قروضاً مسهّلة للقطاع الزراعي. ولكن توزيع هذه القروض كان يمرّ بلجان محليّة حيث يتمتّع أثرياء المزارعين والعائلات الكبرى بنفوذ. فكانت الحصّة الأكبر تذهب لهؤلاء. كما أنّ مفتّشي الدولة اكتشفوا أنّ المزارعين في التعاونيات كانوا يستعملون القروض لبناء أو ترميم منازلهم هم أو لأغراض تجارية أو لقضاء حاجات خاصة، وليس لأهداف التعاون الزراعي أو تشغيل الأرض. وبغياب الحسّ التعاوني، فإنّ التعاضد الاجتماعي لم يولد بين الفلاحين (كما نجحت بذلك تجارب الدول الاشتراكية في أوروبا) لمواجهة هيمنة العائلات الممتدة والعلاقات القبلية والمذهبية والإقطاع السابق. بل كانت الولاءات الضيقة أقوى من أي رابطة أخرى وطنية. وحتى عندما نجحت بعض التعاونيات في توجيه جهد الأعضاء نحو الزراعة، فإنّ الإمكانيات كانت ضئيلة لتفعيل آليات التوزيع والتسويق. فعجز فقراء الفلاحين عن تسويق المحاصيل، في حين استطاع أغنياؤهم استخدام وسائل عدّة لزراعة المحاصيل وبيعها. كما أنّ التأخّر في توزيع الأراضي دفع الدولة إلى تأجير الأراضي التي كانت قد صادرتها، فتقدّم أغنياء المزارعين واستأجروها، وسيطروا - لأقدميتهم وخبرتهم بالقوانين - على التعاونيات عندما تأسّست.

في العام 1970 بدأت خطوات لتوفير كادر تقني ومتعلّم لمساعدة القطاع الزراعي بإيفاد بعثات تعليمية إلى الخارج، وفسح المجال لاختصاصات زراعية في معاهد سورية وجامعاتها. كما توجّهت الجهود لزيادة عدد التعاونيات وتجهيزها وتوفير حاجتها من المهندسين الزراعيين والتقنيين، فبدأ أداؤها يتحسّن. وتشجّعت مؤسسات الدولة التي تعنى بالقطاع الزراعي،

فوجّهت اهتمامها إلى توفير الآليات الزراعية والجرارات وتشجيع مزارع الدواجن والبيض والحليب ومشتقاته. وجرت محاولات لتطوير مزارع الأبقار والماعز وزيادة هذه الثروة، إلا أنّ عراقيل عدّة منعت هذا المسعى، منها أنّ الاهتمام بالمواشي كان مهنة بدائية مقتصرة على البدو والرعاة، ولكن الدولة كانت تسعى إلى استقرار البدو وانتقالهم إلى الحضر والنشاط الزراعي. فكانت الطاقة البشرية التي تهتم بالقطعان تتناقص. كما أنّ المساحات التي تسرح فيها القطعان للرعي كانت تتقلّص باستمرار (وحُلّت هذه المشلكة جزئياً بعد بناء سدّ الفرات الذي وسّع بقعة زراعة العلف).

لقد انتشرت صناديق التسويق وبدأ إنشاء المزارع على أسس علمية حديثة طور التنفيذ منذ 1967. حتى بلغت مساحة مزارع الدولة 250 ألف هكتار عام 1971. وأصبحت هذه التعاونيات مراكز مختصّة بالبحث الزراعي، وكان لها دور أساسي في تطوير القطاع الزراعي في سورية. ولكن ملكية الدولة للمزارع جعلت من الفلاحين الذين يستأجرون الأرض لزراعتها كأنّهم عمال لا ملاكون. فوقعت مسؤولية العناية بالأرض على الدولة التي لم يسبق لها أن قامت بهذا العمل، من تسميد الأرض وتمهيد وشق طرق وقنوات ريّ، إلخ. وكان الفلاحون قد استأجروا أراضي استُصلحت بفضل مشروع الغاب في وادي العاصي لزراعتها. ولم يكن هؤلاء يحملون أي مال لشراء البذار وتمويل النفقات الأخرى، فلجأوا إلى حماة للاستدانة، وكانت ثروات العاملين بالربا في حماة تتزايد في حين كان الفلاحون لا يكادون يسدّون رمقهم بعد تسديد إيجار الأرض للدولة وكمبيالات ثمن الأراضي للبنك الزراعي والدين زائد الفائدة للمرابين. وأمام هذا الواقع اشتعلت انتفاضة فلاحية في الغاب، قمعتها السلطة بالقوة واعتقلت 350 فلاحاً. فأثبتت هذه التجربة فشل سياسة توزيع أراضي مشروع الغاب وتأجيرها، وقرّرت تحويل كامل مشروع الغاب لصالح التعاونيات الزراعية التي ربطتها بمؤسسة تخطّط ما يجب زرعه وتسوّق المحصول.

بعد 15 عاماً من مجهود الإصلاح الزراعي، بقي القطاع الزراعي عام 1970 رأسمالياً في أساسه يعتمد على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، فلم يحقّق العدالة الاشتراكية على مستوى البلاد، إذ إنّ الإقطاع القديم وأثرياء الفلاحين بقوا على رأس الهرمية الاجتماعية[6]. كما أنّ

6- *Agriculture in the Syrian Arab Republic*, Damascus, Office Arabe de Presse et Documentation, 1978.

المزارعين الذين انتموا إلى الطبقة المتوسطة أو تمتعوا بقدر من المعرفة والتعليم كانوا أكثر قدرة على الاستفادة من الإصلاح وركوب موجة التغيير من الأمّيين والفقراء. فكانت النتيجة أن الإصلاح، وإن هدَفَ إلى الاشتراكية، وضع أسس علاقات رأسمالية في الريف السوري. وتعمّقت هذه العلاقات منذ 1970، وخاصة بعد إعادة بعض الأراضي لمالكيها السابقين، في حين بقيت الأغلبية الساحقة من الفلاحين خارج نطاق الإصلاح الزراعي. فكان معظمهم يملك قطع أرض صغيرة زرعها بنفسه، وبعضهم كان بدون أرض. واستمرّ نظام مشاع بدائي يفيد في النهاية النافذين في القرى. وفيما وفّر قانون الإصلاح الزراعي (سُنّ عام 1958) الحماية للعمّال الزراعيين والفلاحين إلا أنّ تطبيقه واجه صعوبة، وبقي بدون تطبيق حتى في بداية السبعينات، في حين عجز موظفو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المحافظات عن إلزام أرباب العمل بمستوى الأجور وظروف العمل ومنع الصرف التعسفي[7].

هذه الظروف في الريف السوري أدّت إلى ظهور فائض عمالة وإلى بطالة مقنّعة قُدّرت بنسبة 33 بالمئة من اليد العاملة في المحافظات. وكان مصير هذا الفائض إمّا البطالة أو الهجرة إلى المدن الكبرى، وأصبح كذلك نواة العمالة السورية التي هاجرت إلى لبنان منذ السبعينات بعدما شكّل انتقالها إلى المدن السورية عبئاً لا يحتمل على الدولة وطاقة البلديات والبرامج الاجتماعية وسوق العمل على الاحتمال. وكان من أهمّ المشاكل التي واجهت الدولة في الريف السوري هي الأميّة المرتفعة التي بلغت نسبتها 80 بالمئة لفترة طويلة، وبقيت مستعصية رغم حملات محو الأمية ونشر التعليم. ومن النتائج السلبية للإصلاح الزراعي أيضاً أنّ كثيرين من كبار الملاكين والإقطاعيين السابقين توقفوا عن استثمار أموالهم في الزراعة وأحياناً امتنعوا عن زراعة أراضيهم[8]. فكان ذلك خسارة للقطاع، إذ تراجعت المساحات المزروعة في الفترة 1962 - 1971، وهبطت إنتاجية الهكتار من القطن والحبوب، وفشلت الدولة في زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة، كما كانت تحلم الحكومات المتعاقبة منذ الأربعينات، وإن كان مشروع سدّ الفرات ومشاريع أخرى مشابهة وعدت بمستقبل زراعي أفضل[9].

7- M. Abdel Kader Hatem, *Land of the Arabs*, London, Longman, 1977, pp. 201- 221.

8- «État de la réforme agraire en Republique arabe syrienne à la fin de 1969», *Syrie et Monde Arabe*, vol. 17, no. 194-95, 1970, pp. 26-30.

9- Ziad Keilany, Land reform in Syria, *Middle Eastern Studies*, vol. 16, no. 3, October 1980, pp. 209-224.

الخطط الخمسية

بعد انفصالها الاقتصادي عن لبنان عام 1950 وابتعادها عن النهج الاقتصادي الحر، اتجهت سورية نحو تدخّل الدولة في الاقتصاد والتخطيط الموجّه وبرامج التنمية، ابتداءً من أواسط الخمسينات. لقد شهد القطاع الخاص في سورية ولبنان في الأعوام 1945 – 1955 فترة ازدهار وتراكم رساميل كانت تعِد بمستقبل زاهر للبلدين. ولكن معظم أصحاب الرساميل، الذين قامت عليهم مسؤولية إنشاء اقتصاد وطني حديث بعد الاستقلال، اختاروا استعمال المال في قطاع البناء والعقارات – وهو منحى استمرّ في لبنان إلى اليوم – وفي استيراد بضائع الكماليات من أوروبا. وفي الحالتين اتجهت الرساميل لتمويل استهلاك الميسورين والقادرين على الدفع، فبُنيت العمارات الأوروبية الطراز لتناسب أذواق الأثرياء وعائلات الطبقة المتوسطة العليا، وامتلأت المتاجر بالبضائع المستوردة التي خلقت ذوقاً يرفض الصناعة الوطنية في الأغذية والملابس والسلع الاستهلاكية. وهذان النشاطان لم يصنعا اقتصاداً. فالشقق والمنازل سكنها من سكنها والكماليات استهلكها من دفع ثمنها. ومرّت عشر سنوات فتبخّرت الطفرة المالية التي تلت الحرب العالمية في إنفاق سطحي دون أن تحقّق شروط النمو الاقتصادي، أو تُحدث تغييراً في تقاليد المجتمع البالية أو تسمح بتوزيع أكثر حداثة للثروة في البلاد ما يسمح بولادة طبقة وسطى عصرية قائدة للاقتصاد الوطني.

استمرّ لبنان باقتصاد حرّ وبدون سياسة اقتصادية وبأدنى قدر من تدخّل الدولة، عوّض عن ذلك بتراكم تشريعات اقتصادية واجتماعية ومشاريع فردية هنا وهناك من 1953 إلى 1966 (في عهدي كميل شمعون و فؤاد شهاب) ما سمح بتطوير قاعدة اقتصادية لبنانية يمكن البناء عليها. أمّا سورية فقد تحوّلت، ابتداءً من العام 1955، نحو التخطيط. ولكن ما ظنّه المسؤولون السوريون خطة اقتصادية لم يكن أكثر من لوائح مرتبة في جداول مشاريع استثمار غير مترابطة لم تُشبَع درساً وتمحيصاً، خالية من قواعد عامة وتحليل ماكرو–اقتصادي لقدرات سورية وحاجياتها والفرص المفترض السعي إليها. وحتى تحت هذه «الخطط» البدائية، كان القطاع العام يفشل دوماً في تحقيق أهدافه الاستثمارية[10]. كما أنّ الرساميل الخاصة المتراكمة كانت توظّف في قطاع الخدمات وليس في الزراعة والصناعة كما كانت الحكومات السورية

10- Muhammad Diab, «Economic Planning in Syria», *Middle East Forum*, vol. 27, March 1961, pp. 20-23, 48. (first 5-year plan).

تأمل. وافتقرت الدولة السورية إلى كادر متعلّم لضبط المالية العامة وتوجيه السياسة الضريبية والموازنة، فعمّت الفوضى مالية الدولة.

ولم تختلف الخطّة الثانية التي انطلقت عام 1966 عن الأولى، فكانت مجموعة أفكار ومشاريع بدون ميزانية. وفي ظل حكم البعث، قرّر صلاح جديد ورئيس الوزراء يوسف زعيّن اعتماد مبادئ تخطيط صحيحة بجهاز إداري وعلمي. فتأسّس المجلس الأعلى للتخطيط ومفوضيّة للتخطيط مُنحا صلاحيات واسعة. كما تأسّس مكتب الإحصاء المركزي لتلبية فجوة هامة في الاقتصاد وعمل الدولة، وهي الحصول على معلومات وبيانات اقتصادية واجتماعية دقيقة. كما تأسّس معهد التخطيط لتدريب جيل من الخبراء السوريين في مهنة التخطيط والتخفيف من الاتّكال على الخبراء الأجانب. وأعادت الدولة هيكلة وتنظيم وزارة المالية التي مُنحت صلاحيات إضافية لضبط وتنمية موارد الدولة المالية وأوجه الإنفاق.

وكانت القروض والمساعدات السوفياتية أساساً في تعويم نظام صلاح جديد بعد 1967، في غياب حلول أخرى لمواجهة التحديات وتطوير الاقتصاد السوري عبر خطط خمسية وبرامج تنموية. وبالتالي حقّقت هذه القروض والمساعدات استقراراً سياسياً واجتماعياً نسبياً. فكان للدولة ومؤسساتها والقطاع العام في سورية الدور الرئيسي في مسيرة الاقتصاد وعملية الإنتاج وخيارات البنية التحتية والصناعية. وعلى سبيل المقارنة، فقد كان جهد الدولة في تطوير الاقتصاد وبنيته التحتية في النصف الثاني من عقد الستينات الأكثر جديّة وديناميكية في المنطقة العربية حتى لو لم تتمتّع سورية بعائد نفطي هامّ كما كانت الحال في الدول العربية النفطية.

وكانت نتيجة الجهود أنّ الخطّة الخمسية الثالثة 1971 - 1975 وضعها خبراء سوريون وبجهد محلي. فكان ذلك بداية عهد سورية بالتخطيط الصحيح والعلمي بأدمغة سورية وثمرة جهود جبّارة شارك فيها 4000 شخص على مدى سنوات، قاموا بتقويم نتائج الخطة الثانية ووضعوا الخطة الثالثة.

القطاع الصناعي

في 1964 انحدر الوضع الاقتصادي في سورية ووصل الأمر إلى اشتعال انتفاضة اجتماعية في نيسان. وكان واضحاً للمراقبين أنّ سورية في 1964 كانت تعاني من شلل اقتصادي، وسط ارتفاع في الأسعار والبطالة ومشاعر الناس باليأس من الوضع. ولذلك اهتمّت الحكومة

بمعالجة ذيول انتفاضة نيسان عبر حلول اقتصادية[11]. ولم تأتِ انتفاضة نيسان من فراغ، فقد أشرنا سابقاً إلى انهماك الحكم في سورية منذ الاستقلال في تثبيت دعائم سلطته على حساب الهموم الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وذلك بسبب التحديات المستمرة من الخارج وتدخلات الدول العربية التي كانت تحدث الإرباك والفوضى داخل سورية. وحتى نظام البعث انهمك أيضاً بتثبيت سلطته منذ 1963 في حين كانت أوضاع المواطنين تتأزّم يوماً بعد يوم.

ولم يكن العسكريون والإيديولوجيون في الحزب خبراء في الاقتصاد، ولم يخطر في بال أحد أنّ ما احتاجته سورية فعلاً كان أبسط مما يظنّون: سياسة اقتصادية وخطّة عمل اجتماعية وليس ثورة بعد ثورة بعد ثورة. ولكن اختراق النظام للطبقة العاملة والمجتمع المدني كان شاملاً تقريباً بعد سنوات من حكم العسكر ومن التحوّل اليساري في الدولة، فابتعدت قيادة الطبقة العاملة عن شغلها الطبيعي، وهو الدفاع عن حقوق العمال والمواطنين، ولم تبلور فعاليات المجتمع مطالب محدّدة ضاغطة. كما أنّ فئة رجال الأعمال كانت عاجزة عن تأطير أفكار ومقترحات تخفّف من وتيرة التدهور الاقتصادي.

كانت الحكومة، بعد نجاح انقلاب شباط 1963، تتخبّط في شأن الاقتصاد، فهي قد أعادت القيود على سوق القطع ما أدّى إلى المزيد من هروب الرساميل من سورية. وخاف القطاع الخاص من المنحى الاشتراكي ومن غياب تصوّر اقتصادي، فتضاءلت الاستثمارات ولم تتأسّس أي شركة جديدة خلال 1963. وزاد في التخبّط أنّ الحكومة عادت إلى تأميم البنوك في أيار 1963، فتدهورت قدرة القطاع على توفير القروض للقطاع الخاص، واضطر الصناعيون إلى تقليص أعمالهم، فتراجع الإنتاج خاصة في صناعة النسيج، وارتفعت البطالة. وبدأت تظهر في سورية ملامح مرضية يعاني منها عادةً الاقتصاد الشيوعي الموجّه. إذ إنّ منع أرباب العمل من صرف العمال أدّى إلى فائض عمالة داخل كل مؤسسة وإلى انهيار الإنتاجية. ومتى عجز الصناعيون عن تأمين المواد الأولية لمصانعهم أو عن صرف فائض العمالة، اضطر كثيرون منهم إلى الإقفال أو إشهار الإفلاس. وأدّت حالة الركود طبعاً إلى تقلّص واردات الخزينة العامة فاضطرت الحكومة إلى لجم الإنفاق ليس فقط على المشاريع التنموية الجديدة

11- Muhammad Kabbarah, *Scope and sequence of industrial development in Syria: an economic analysis*, Washington D.C., American University, 1972. (thesis).

والمتواصلة بل حتى في المصاريف الإدارية. فخفّضت رواتب موظفي القطاع العام وإدارات الوزارات والإدارة العامة بنسب تراوحت بين 25 إلى 40 بالمئة، وإلى تقشّف إداري وعمليات صرف موظفين كبرى طالت حتى حَمَلة الشهادات والمهارات الفنية. فاضطر عدد كبير من السوريين المتأهلين للهجرة. وإذ لم تكفِ قيود الحكومة في سوق القطع للجم تقلّص التداول بالعملات الصعبة وفرارها، فإنّ احتياطيّ العملات الرسمي تدهور إلى درك خطير هدّد معه مقدرة الدولة على تمويل الاستيراد.

أجاز الدستور الجديد عام 1964 للدولة ملكية وسائل الإنتاج والثروات الطبيعية، وحدّد أنواع الملكية بثلاث: خاص وعام وشراكة بين الخاص والعام. وقدّم ضمانات لحماية الملكية الخاصة ضد التأميم والمصادرة ما خلا حاجة الدولة لضروريات بناء مرافق عامة. وفيما أمّمت الدولة 15 مصنع نسيج، وسيطرت على 25 بالمئة من أسهم 15 مصنعاً آخر، قدّمت تسهيلات نسبية إلى رجال الأعمال. ولكن استجابة القطاع الخاص كانت ضعيفة جدّاً لهذه الإجراءات التي كانت غير كافية، في حين بقي رجال الأعمال على موقفهم في عدم التعاون مع الحكومة.

ثم جاءت سياسات البعث منذ 1965 أكثر وضوحاً في توجهاتها الثورية، وستترك أثراً عميقاً على التركيبة الاجتماعية السورية. فلقد قرّر البعث العمل سريعاً على تحطيم القوة الاقتصادية لبورجوازية المدن، وخلق فئات مدينية جديدة موالية للنظام، ووضع الإصلاح الزراعي في السكّة السريعة. كما رأى أنّ وقف هروب الرساميل يتطلّب إجراءات فوق العادة وأنّ «إنهاء استغلال حفنة من العائلات هو شرط ضروري لبناء نظام جديد أكثر عدلاً في سورية»[12].

لقد شرعت الحكومة، منذ كانون الثاني 1965، بحملة تأميم في القطاع الصناعي أصابت حتى صغار المحلات الحرفية التي لم يزد عدد عمال بعضها عن أصابع اليد الواحدة. حتى أنّ مجموع عمّال المؤسسات الصناعية المؤمّمة لم يبلغ 12 ألف عامل. وواصلت الحكومة عمليات التأميم فشملت شركات كهرباء في القطاع الخاص وشركات توزيع مشتقات النفط وحلج القطن وحوالى 70 بالمئة من شركات الاستيراد والتصدير[13]. حتى أصبحت الدولة الموجّه الرئيسي للعملية الإنتاجية في كافة القطاعات غير الزراعية. وفي الوقت نفسه، صدرت قوانين

Patrick Seale, *Asad*, p. 97. -12

Tabitha Petran, *Syria*, pp. 210-216. -13

ضريبية ومالية لصالح الطبقات الدنيا بمنحى تقدّمي تصاعدي، وصدرت مراسيم لتخفيض أجور المساكن والعقارات التجارية. ورحّب الاتحاد السوفياتي بهذه التأميمات التي وضعت سورية في سكّة تنمية غير رأسمالية، فيما حيّا «الحزب الشيوعي» السوري خطوات الحكومة الاقتصادية.

خلقت التأميمات فرص عمل إدارية كثيرة، حصلت على معظمها عناصر جديدة من الأرياف. كما أنّ هذه التأميمات بإبعادها أصحاب المصانع والمؤسسات الأصليين، قلّصت من شأن هؤلاء في تعويم وتمويل القوى المحافظة في المجتمع، ومن مقدرة القيادة القومية التقليدية في «حزب البعث» على التعاون مع تلك القوى لمواجهة القيادة القطرية والتيار الجديد في الحزب. فكان للسياسة الاقتصادية مفعول مباشر على المجتمع وصعود القوى السياسية. وأُسقط بأيدي عفلق والبيطار، ذلك أنّ مبادئهم المثالية في الاشتراكية حتّمت مباركة التأميم، رغم خلفيتهما المدينية والتجارية، في حين تأذّت مصالحهما السياسية وتحالفاتهما المحلية. فكانت القيادة القومية تصدر بيانات تأييد لخطوات الحكومة من جهة وتندّد داخل الحزب بالتأميم على أنّه «مناورة للتغطية على أزمة الحزب الداخلية».

بدفع من صلاح جديد ورفاقه ترجمت الحكومة«النضال الثوري» بسلسلة خطوات منها الإعلان عن «معركة ضد التروستات النفطية»، في وقت كانت سورية بحاجة ماسة إلى العملة الصعبة. فطلبت من شركة النفط العراقي زيادة حصّة سورية من عائدات النفط بنسبة كبيرة، وبمفعول رجعي يُسدّد فوراً وقيمته 40 مليون جنيه إسترليني لفترة 1965-1956. وفي كانون الأول 1966، بلغت الأمور مع شركة النفط العراقي ذروتها ووصلت المفاوضات حائطاً مسدوداً. فصادرت الحكومة السورية ممتلكات الشركة داخل الأراضي السورية وأوقفت ضخّ النفط العراقي. هذه الخطوة المتسرّعة ألحقت الضرر بالعراق وقلّصت من دخل النفط، كما أضرّت بلبنان والأردن المستفيدَين من حركة ترانزيت البترول. وأرفقت سورية عملها بحملة إعلامية دعت فيها حكومة العراق إلى تأميم قطاع النفط. وكان وضع العراق الداخلي هشّاً في تلك الفترة، وأدّى وقف شحن النفط عبر سورية إلى تقلّص موارده المالية. وعندها رضخت شركة النفط العراقي البريطانية ووافقت في آذار 1967 على أن تدفع لسورية أكثر من 50 بالمئة من الأرباح، مقابل أن تتخلّى سورية عن مطلب المفعول الرجعي. واستفاد الأردن ولبنان من هذا الاتفاق أيضاً بارتفاع نسبة حصّتهما من العائد. فأكسب فوز سورية في هذه المناورة الشجاعة مع الشركة النفطية احتراماً من العراق وسورية ولبنان.

أدّت التأميمات التي حدثت بعد 1965 إلى سيطرة القطاع العام على نسبة 80 إلى 90 بالمئة من المؤسسات «الكبيرة» في سورية. ولكن تأميم الصناعات لم يؤدّ إلى جنّة الاشتراكية الموعودة بل جلب صعوبات منها افتقار الدولة للكادرات الإدارية والتقنية لإدارة الشركات والمصانع، فيما بقي أشخاص كثيرون من الإدارات السابقة للتأميم في مواقع حسّاسة يمارسون دوراً سلبيّاً مناقضاً للمصنع العصري ولحاجيات الإنتاج. واختلف حساب البيدر عن حساب الحقل عندما قام مسؤولون حزبيون محليون في البعث وضباط في مناطقهم بفرض أخصّائهم من أقارب وأفراد عائلة وأصدقاء ومحاسيب على المؤسسات العامة لتوظيفهم، بصرف النظر عمّا إذا كانت لديهم مؤهلات أم لا. كما أنّ من طبيعة البيروقراطية الجمود وعدم الحركة واتخاذ قرارات موضعية لحل المشاكل الآنية، ما أضاف إلى الخسائر وإلى كلفة تشغيل المصانع. وأصبح بعض العمّال في المؤسسات المؤممة لا يعون مسؤوليتهم كشركاء في زيادة الإنتاج والإنتاجية وفق مبدأ الاشتراكية، فكانوا يغتنمون الفرص للضغط لزيادة رواتبهم وتحسين فوائد الوظيفة حتى لو تدنّت الإنتاجية. وكان بعضهم الآخر لا يكترث لشيء ولا حتى للقيام بأبسط الواجبات كعمال، على أساس أنّ الوظيفة مضمونة في المصنع المؤمم والصرف من العمل ممنوع.

كانت ظروف العمل سيئة إلى درجة أنّ الصحف التي تصدرها الدولة كشفت عام 1972 أنّ وضع العمّال كان سيّئاً في المؤسسات المؤمّمة ولا يختلف كثيراً عن وضعهم قبل التأميم[14]. وعدّدت الصحف العراقيل المؤدية إلى ارتفاع الكلفة وتراجع الإنتاجية وعدم تحقيق أهداف الإنتاج، فذكرت الإدارة الضعيفة وغياب الوعي الاشتراكي لدى العمّال والمدراء على السواء، وغياب التخطيط. ولكن العرقلة الرئيسية كانت التخمة في عدد الموظفين والعمال والإداريين في المؤسسات المؤممة ما طيّر الربحية وسجّل خسائر مالية عاماً بعد عام. وكانت المؤسسات الفاشلة تغطّي خسائرها بقروض من البنوك المؤمّمة، فكانت هذه البنوك تسدّ عجز المؤسسات المالي ثم تلجأ إلى المصرف المركزي لزيادة سيولتها، فيضطر هذا الأخير إلى إصدار المزيد من النقد، وهو التضخّم بعينه في غياب إنتاج يعادله. وفي هذه الحلقة المفرغة من التمويل الذاتي الوهمي في القطاع العام، غاب مفهوم الربحية بمعناها الرأسمالي عن شركات القطاع العام، وأصبح التأميم الصناعي غولاً يأكل موارد الدولة. كما كُشف في موازنة 1972 أنّ الدولة في

-14 Nader Atasi, «Minimum wage fixing and wage structure in Syria», *International Labour Review*, vol. 98, n°. 4, October 1968, pp. 337- 353.

السنوات السابقة أولت التنمية الصناعية اهتماماً كافياً، وخصّصت استثمارات سنوية ولكن ذلك لم ينعكس تحسّناً في القطاع.

من ناحية أخرى، أظهرت شركات مؤممة وشركات أنشأها القطاع العام ربحية وتحسّناً في الإنتاجية. كما أنّ بعض التأميم وتحمّل الدولة مسؤولية التنمية الاقتصادية في البلاد خلقا بعض الوضوح في توجّه وهيكلية القطاعات الاقتصادية ما جعل التخطيط والتوجيه العلمي ممكنين مقارنة بالفوضى السابقة، وهذا خلق شبكة متداخلة من الإنتاج واستعمال المواد الأولية والطاقة البشرية بين القطاعات. ومثال على ذلك، فقد نما قطاع النفط في سورية، بمساعدة الاتحاد السوفياتي في التنقيب بعدما أمّمت الدولة هذا القطاع عام 1964، واكتشفت ثلاثة حقول في منطقة الجزيرة وعدت بكميات تجارية، واستطاعت استخراجها في فترة زمنية قصيرة أثناء الخطة الخمسية الثانية. وانتهت الدولة من بناء أنابيب النفط إلى مصفاة حمص ومرفأ طرطوس في نيسان 1968، وبدأ تصدير النفط السوري في تموز من العام نفسه. وبنيت مصفاتان إضافيتان في أوائل السبعينات. واكتُشفت كميات جديدة من النفط والفوسفات، ما وعد بصناعة بتروكيماويات. ووفّر قطاع النفط لسورية مصدراً للعملة الصعبة. كما اكتشفت كميات كبيرة من الحديد، تسمح بتأسيس صناعة معادن منتجة بمساعدة الطاقة المستخرجة من سدّ الفرات. وقدّرت الحكومة حاجة سورية إلى الحديد والفولاذ بأنّها ستبلغ مليون طن سنويّاً عام 1980، فقرّرت بناء مصنع إنتاج قرب حماة. وتطورت صناعات جديدة لمشتقات المعادن والسلع المعدنية في حلب ومدن أخرى، منها مصنع لتركيب الجرارات الزراعية ومحرّكات الديزل ومصنع للقطع لخدمة الآليات. وعام 1970، حلّت هذه الصناعات، لا سيما صناعة النفط، مكان النسيج كأكبر صناعة في سورية، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي من 11 - 13 بالمئة إلى 20 بالمئة خلال سنوات قصيرة (1965-1970).

وكانت حصيلة 7 سنوات من ثورة البعث أنّ الصناعة السورية بدأت عقد السبعينات ضعيفة تشكو من نقص في المكننة والخبرات ومن عدم القدرة على إنتاج بضائع تجارية صالحة للتصدير.

القطاع المصرفي

لقد تحوّلت سورية منذ نهاية الستينات وفي السبعينات إلى ورشة عمرانية كبيرة بفضل المساعدت التقنية والاقتصادية من دول عدّة، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية،

ولكن أيضاً من الصين وإيطاليا وفرنسا والنمسا والجزائر والكويت (التي كانت مهتمة بتسيير أنابيب النفط عبر سورية). واستفادت سورية من قروض مسهّلة من الدول الاشتراكية بفوائد ضئيلة وأحياناً بتسديدها القروض ببضائع. وساعدت المساعدة التقنية من الدول الاشتراكية في تدريب مهندسين وتقنيين وعمال سوريين.

ولكن لماذا لم تتحوّل سورية إلى دولة صناعية حديثة رغم النهضة العمرانية؟ الجواب يقع جزئيّاً، ولكن بشكل رئيس كما أشرنا في بداية الفصل، في ضآلة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية مقارنة بحجم الإنفاق الهائل على الدفاع لمواجهة الخطر الإسرائيلي الدائم. فقد ابتلعت نفقات الدفاع 60 بالمئة من موازنة الدولة وعجزت سورية مراراً عن تسديد مستحقات القروض الخارجية في وقتها، وعن توفير المال اللازم لتمويل المشاريع المدنية الطابع. فكان وجود إسرائيل بجوار سورية عاملاً كبيراً في إضعافها وتعويق نمّوها الطبيعي. كما أنّ البنوك المؤمّمة لم تستطع لعب دور كاف في تمويل الاستثمارات وتوفير القروض، بسبب هروب الرساميل الوطنية الخاصة وضيق رسملة البنوك نفسها. فهي، كشبيهتها في لبنان في الستينات، تأسّست كمبادرات فردية درجت على توفير قروض قصيرة الأمد بهدف تحقيق الربح السريع، ولم تكن مجهّزة بفلسفة وخطّة عمل وهيكلية تسمح بتوفير قروض متوسطة وطويلة الأمد لغايات الاستثمار الصناعي والزراعي والعمراني. فكان تأميمها بدون دراسة علمية من عوامل ضعف القطاع المصرفي السوري وعدم قدرته على مواكبة حاجيات النمو الاقتصادي[15]. أضف إلى ذلك أنّ البنك الزراعي قدّم قروضاً وتسهيلات انتهت في جيوب كبار الملاكين والإقطاعيين، الذين تمنّعوا عن التسديد، ولم يكن لدى البنك سلطة فعّالة لملاحقتهم. وعانت المصارف التجارية من مشكلة مشابهة، فقد أقرضت هذه المصارف مبالغ ضخمة للتجار وكبار الرأسماليين، ولكنّ هؤلاء رفضوا التسديد وتعاملوا مع القروض على أنّها تعويض جزئيّ عمّا خسروه في التأميم. كما أنّ البنوك لم تعطِ مسألة الادخّار أهمّيتها الكافية من حيث الترويج لحسابات الادّخار بفائدة مغرية، وتنويع الخدمات المصرفية وعصرنتها، ما عوّق الادّخار الوطني مقارنة بالدول الأخرى، وبقي مستواه متدنيّاً نسبة إلى حاجات الاستثمار لتلبية طموحات سورية الاقتصادية.

15- Ziad Keilany, "Socialism and Economic Change in Syria", *Middle Eastern Studies*, vol. 9, n°. 1, January 1973, pp. 51 - 72.

لقد عوّضت سورية عن نقص التمويل للغايات المدنية جزئيّاً بالضغط على شركة النفط العراقي وعلى شركة آرامكو (السعودية - الأميركية) لرفع حصّة سورية من العوائد النفطية. ورغم ذلك، كانت سورية تواجه نقصاً فادحاً في العملات الأجنبية، وخاصة عام 1969، ما ترك أثراً سلبيّاً ليس فقط على تمويل المشاريع العمرانية التي تأخّر تنفيذها بل أيضاً على استيراد البضائع الاستهلاكية.

الصعوبات المالية أضعفت الاقتصاد السوري وقلصت النشاط الاقتصادي الداخلي، فاختلّت الثقة الخارجية وقويت شوكة التجار ووكلاء الشركات ورجال الأعمال الذين استغلوا ضعف الدولة لفرض احتكارات على أنواع من البضائع، واصطناع أزمات في بعض السلع بفقدانها من السوق لرفع ثمنها، وخلق توتّر في الشارع وإثارة غضب المواطنين على الوضع المعيشي. وبات التجّار الكبار يتمتعون بسلطان على صغار التجّار وأصحاب المحالّ التجارية والحِرَف، وانتشر الفساد عبر الرشوة و«الهدايا» و«البرطيل» و«البخشيش» وتبادل الخدمات والمنافع، فانحدرت أخلاقيات العمل ليس فقط في القطاع الخاص بل في الدوائر الرسمية أيضاً. وتراجع النمو في الصناعة والزراعة والقطاعات الخدماتية، ونشطت تجارة التهريب وخاصة عبر الحدود اللبنانية، بشكل غير مسبوق، قام بها أفراد وعصابات ومسؤولون في الدولة والجيش، وبقي نشاط التهريب مستمرّاً لعدّة عقود. وضعفت الليرة السورية أمام تقلّص السوق الوطنية وازدهار السوق السوداء.

كان ممكناً أن يكون وضع سورية الاقتصادي أسوأ بكثير لولا تنفيذ سدّ الفرات، ومشاريع البنية التحتية الأخرى التي ربطت أجزاء البلاد ووحدتها اجتماعيّاً، ما منح شعوراً مستجدّاً بكيان سورية كدولة وشعب في السبعينات.

البنية التحتية

منذ 1964، عملت الدولة السورية على تطوير البنية التحتية من خطوط مواصلات ومرافق عامة - ماء، كهرباء، وسائل اتصال - وما يحتاجه الاقتصاد العصري من خدمات. فأدّت تأميمات شركات الكهرباء المتعدّدة إلى تطوير قطاع الكهرباء ومركزته تحت إشراف مؤسسة حكومية، ما سمح ببناء نظام وصل كهربائي يربط دمشق وحمص وحماة وحلب، ومدّ خط توتّر عال من حمص إلى موقع بناء سدّ الفرات. وأنتجت مصانع سورية الكابلات وحاجيات قطاع الكهرباء. وشرعت الدولة في بناء شبكة مواصلات عصرية ومطار دولي

في دمشق ومرافئ على ساحل البحر المتوسط، خاصة ميناء اللاذقية لخدمة حلب ومحافظات الشمال وتجارة الترانزيت مع العراق والكويت وإيران، وميناء طرطوس لخدمة محافظات وسط وجنوب سورية ونقل المواد الأولية وشحن النفط حيث ينتهي خط الأنابيب من منطقة الجزيرة. وخلال عامين (1967 - 1969) تضاعفت حركة الترانزيت عبر هذين المرفأين.

وعملت سورية على مشروع طموح لربط البلاد بشبكة جسور وطرق عصرية، وخاصة من المدن الساحلية إلى مدن الداخل الكبرى والمحافظات البعيدة، وأوتوسترادات دولية تربط سورية بلبنان والأردن والعراق وصولاً إلى إيران والسعودية ودول الخليج. فشقّت طريقاً دولياً من حمص إلى دير الزور على نهر الفرات، ومن دمشق إلى البوكمال على الحدود العراقية. وامتدّت شبكة طرق إقليمية على طرفي الخطوط الدولية. وبدأت خطوات لبناء سكّة حديد وطنية بإشراف شركة واحدة هي منظمة سكك الحديد العامة. فعملت هذه الشركة على توسيع وتطوير الشبكة القديمة الموروثة من العهد العثماني والانتداب الفرنسي والتي كان يبلغ طولها 855 كلم عام 1945، وشقّت خطّ سكّة من اللاذقية إلى حلب فدير الزور فالقامشلي في منطقة الجزيرة ومنها إلى العراق، بطول 755 كلم وبمساعدة سوفياتية. ونفّذت سورية هذه المشاريع، بما فيها تطوير مرفأ طرطوس في الوقت المناسب للبدء بالعمل على سدّ الفرات في آذار 1968. كما نفّذت سكّة حديد دمشق - حمص ومن حمص إلى تدمر ومن دير الزور إلى الحدود العراقية، حيث اتّصلت بخط بغداد - البصرة. وأصبح مشروع سدّ الفرات عند بلدة الطبقة، على بعد 130 كلم جنوب شرق حلب، رمزاً لدولة البعث وسعيها إلى تحديث الاقتصاد، ومن أكبر السدود في العالم، حيث فاق في بعض تفاصيله السدّ العالي في مصر.

الثروة البشرية

مقارنة بلبنان الذي زاد عدد سكانه خلال ثلاثين عاماً من مليون إلى مليونين بين 1940 و1970، فإنّ عدد سكان سورية زاد خلال عقد واحد من 4.5 مليون عام 1960 إلى 6.2 مليون عام 1970، كما زاد عدد سكان دمشق من 530 ألفاً إلى 835 ألفاً في الفترة ذاتها. وإذ فشلت مساعي تنمية الأرياف، شهدت سورية في عقد الستينات هجرة غير مسبوقة من الريف إلى المدينة، فشكّل الريفيون نسبة 57 بالمئة من الزيادة السكانية في مدن سورية الكبرى وعددها

آنذاك 15 مدينة[16]. وواجهت الدولة صعوبات جمّة في توفير البنية التحتية للمدن المزدحمة من طرقات وماء وكهرباء ومدارس ومستشفيات وخدمات اجتماعية وفرص عمل وأماكن سكن، في وقت كانت الأولوية موجّهة نحو توفير الحاجيات الأساسية للأرياف لوقف طفرة هجرة سكانها الهائلة نحو المدن. فتضاعفت الصعوبات وغرق المشرفون على التنظيم المدني في مسائل الحياة اليومية في حين كانت أهداف البعث تطوير البلاد وتجهيزها واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة تحديات الحداثة والخطر الإسرائيلي.

في أواخر الستينات كان معدّل الدخل الفردي السنوي في سورية 210 دولارات فقط، مقارنة بـ170 دولاراً في مصر. ونسبة القوى العاملة في سورية إلى مجموع السكان 29 بالمئة عام 1968 مقارنة بـ47 بالمئة في معظم الدول الأوروبية.

لقد تحسّنت الخدمات الصحية في سورية في الستينات، ولكن طغى عنصر الشباب والأطفال على هرمها البشري، ما أوحى أنّ نسب الوفيات والولادات كانت لا تزال مرتفعة. ورغم انحسار الأوبئة، كالكوليرا، إلا أنّ أمراض السلّ والأمعاء جراء الفقر كانت لا تزال منتشرة، إضافة إلى حالات البلهارسيا التي انتشرت بعد بناء سدّ الفرات. وبعد ثلاثة عقود من الاستقلال، كانت سورية لا تزال تشكو من نقص فادح في عدد الأطباء والمستشفيات والعيادات وطب الأسنان:

عشيّة الاستقلال عام 1946، كان عدد الأطباء 616، بمعدّل طبيب واحد لكل 4750 مواطناً. ورغم أنّ عدد الأطباء ازداد أكثر من تسعة أضعاف إلى 5513 عام 1969، إلا أنّ حوالى 4000 طبيب سلك طريق الهجرة بسبب ظروف البلاد. فلم تتحسّن النسبة إلا قليلاً إذ مارس مهنة الطب داخل سورية 1513 طبيباً فقط، أي نسبة طبيب لكل 4165 مواطناً.

كما بلغ عدد أسرّة المستشفيات 1785 سريراً عام 1945، أي سرير واحد لكل 1085 مواطناً، ولم تتحسّن هذه النسبة كثيراً عام 1969، رغم ارتفاع عدد الأسرّة إلى 6156، حيث بقيت سريراً واحداً لكل 1014 مواطناً.

وكانت النسبة الأسوأ في طبّ الأسنان حيث بلغت طبيب أسنان واحد لكل 17697 مواطن عام 1969.

16- دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس ودير الزور والقامشلي والحسكة والسويداء وإدلب ودرعا والقنيطرة والرقّة وجبلة.

وكان الوضع الصحي أسوأ بكثير خارج المدن الرئيسية. إذ إنّ توزيع الأطباء والمستشفيات كان غير عادل في أنحاء البلاد، حيث بلغ معدّل الأطباء طبيباً واحداً لكل عشرة آلاف نسمة في الأرياف، وسرير مستشفى واحداً لكل 5000 مواطن. وأدركت الحكومات الاستقلالية باكراً النقص الفادح في الخدمات الطبية في الأرياف، فمنعت منذ 1951 خرّيجي معاهد الطب من ممارسة مهنتهم في المدن لمدّة سنتين بعد التخرّج، لمصلحة الأرياف. ثم وسّعت المنع ليشمل البلدات الصغيرة أيضاً لتعزيز الوضع الطبي في القرى والمناطق النائية. ولكن الخريجين أهملوا هذا الإجراء ومارسوا مهنتهم في أي مكان يحلو لهم. وعندما استلم البعث السلطة عام 1963 فرض على خرّيجي الطب الالتزام بسنوات الخدمة الريفية، وغيّر سياسة كليات الطب التي بات عليها قبول نسبة محترمة من الطلاب من أبناء الأرياف وتخفيض شروط قبول هؤلاء.

ولم تكن سورية قد طبّقت بعد برنامجاً للضمان الصحي رغم تراكم الدراسات في هذا الاتجاه، بل اقتصر الأمر على توفير هذا الضمان لموظّفي مؤسسات القطاع العام وعلى توزيع بطاقات «فقر حال» توفّر لحامليها خدمة صحية مجانية ودواء في مستوصفات حكومية. في حين كان معظم السوريين يسدّدون كلفة العناية الطبية والاستشفاء، هذا إذا حظوا بموعد طبيب أو بمستشفى يستقبلهم. وعانت سورية من شحّ في مياه الشفة، ومن سوء تغذية لغياب كميّات كافية من اللحوم والفاكهة والخضار. وحتى العام 1970، لم تصل مياه الشفة إلا إلى 45 بالمئة من سكان الأرياف و58 بالمئة من سكان المدن. وهي نسب ارتفعت إلى 60 بالمئة عام 1975 بفضل الخطة الخمسية الثالثة.

التربية والتعليم

منذ الاستقلال عام 1946، خصّت الحكومات السورية مسألة التربية والتعليم بأولوية مرتفعة، حتى أصبحت سورية أكثر الدول العربية حماسة ورغبة في تعليم أبنائها وإرسال الأطفال إلى المدارس. وضاعفت نسبة الاستثمار في التربية والتعليم من 7 إلى 15 – 20 بالمئة من الموازنة السنوية، فارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.3 بالمئة من الدخل القومي عام 1956 إلى 5.6 بالمئة عام 1966.

وكان دستور 1950 قد وعد بمحو الأمّية في سورية خلال عشر سنوات، ولكن نسبة الأمّية التي كانت 95 بالمئة عندما جلت فرنسا عن سورية عام 1946، انخفضت بعد عشرين عاماً إلى 82 بالمئة فقط (عام 1967)، أمام غياب أي برنامج أو استثمار عام مخصّص لهذه الغاية، ظنّاً من

المسؤولين أنّ انتشار التعليم وإلزامية المدارس الابتدائية كفيلان بمحو الأمّيّة. وفي الحقيقة أنّه ما من رابط بين انتشار التعليم للأطفال والأحداث ومحو الأمّية في صفوف البالغين. وغابت عن المسؤولين حقيقة بديهية أنّ نسبة الأطفال الذين التحقوا بمدارس ابتدائية عام 1950 كان 35٪، ما يعني أنّ 65٪ من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة يعيشون حياتهم أمّيين في غياب أي برنامج لتدارك هذا المصير. وحتى في الفئات العمرية التي تفوق العشر سنوات، كانت نسبة الأمّية 60 بالمئة عام 1960، انخفضت واحداً بالمئة إلى 59 بالمئة بعد عشر سنوات من الجهد الكثيف لمحو الأمّية (انخفضت لدى الذكور من 43 بالمئة إلى 41 بالمئة وراوحت لدى الإناث عند 77 بالمئة). وبدت الصورة أكثر ألماً في التفصيل الجغرافي، حيث بلغت الأمّية لدى الإناث 94 بالمئة في الأرياف عام 1960 انخفضت واحد بالمئة فقط إلى 93 بالمئة عام 1968.

أمام هذا الواقع الخطير على مستقبل البلاد وفرص نجاح أو فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصدرت وزارة الثقافة مرسوماً حول إلزامية دروس محو الأمّيّة لكل السوريين دون الـ45 من العمر وكل الموظّفين الأميين في إدارات الدولة وفي الشركات العامة والخاصة. ونقل البعث تجربة كوبا والصين في حملات محو الأمّيّة، فلم يكتف بدعم البرنامج على أساس بيروقراطي، بل تبنّت الدولة حملة وزارة الثقافة وروّجت لها واعتبرتها واجباً قوميّاً في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزة. ووضعت مسؤولية الحملة في أيدي المنظمات الشعبية وفروع «حزب البعث» المحلية والحركات الشبابية والنسائية والكشفية والنقابات العمالية، على أسس تطوعية وبإشراف وزارة الثقافة، ما حرّك الحماس الشعبي وقلّص كلفة الحملة. ولكن كل هذا الجهد لم يكن كافياً لمحو أمّية 2.5 مليون مواطن. إذ في السنة الأولى من الحملة لم يزد عدد الملتحقين بالدروس عن الـ15 ألفاً، تخرّج منهم أربعة آلاف فقط، بل كان المطلوب إلحاق مئات آلاف المواطنين بهذه الدروس كل عام. وبدلاً من محو الأمّية كما هو مخطط بحلول العام 1980، توقّع المتشائمون أنّ سورية، على هذه الوتيرة، ستحتاج إلى خمسين سنة أو أكثر لمحو الأمّية. فبقي محو الأميّة التحدّي الاجتماعي رقم واحد.

وفرضت الدولة إلزامية التعليم ومجانيته في المرحلة الابتدائية منذ العام 1944. فتضاعف عدد الطلاب والمدارس مراراً خلال 25 عاماً كما يبيّن الجدول التالي:

	1946		1969	
	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس
المرحلة الابتدائية	150000	1080	813000	5069
المرحلتان التكميلية والثانوية	13000	73	243000	700
المرحلة الجامعية والمعاهد التقنية	1058	1	35000	4

Source: Petran, Tabitha, *Syria: Nations of the Modern World*, p. 220.

ورغم هذا التوسّع، فإنّ إلزامية التعليم اقتصرت على المرحلة الابتدائية، حيث أظهرت إحصاءات عام 1960، أنّ 17 بالمئة فقط من الفئة العمرية 13 - 19 سنة، استمرّوا في الذهاب إلى المدرسة في المرحلتين التكميلية والثانوية حيث التعليم ليس إلزامياً.

كانت نتائج مجهود الدولة في إلحاق كافة الأطفال السوريين بالمدارس الابتدائية مخيّبة للطموحات. ففي العام 1960، وعدت الخطّة الخمسية الأولى أن ترفع نسبة الأطفال من الفئة العمرية 6 - 12 سنة في المدارس الابتدائية من 43 بالمئة إلى 77 بالمئة. ولكن حتى عام 1971 لم تصل هذه النسبة إلى 63 بالمئة، في حين كانت نسبة 13 بالمئة من الأطفال تغادر المدرسة قبل إنهاء المرحلة الابتدائية. وكانت الصورة أكثر سواداً عندما نفكّك نسبة الالتحاق حسب الجندر، حيث وصلت نسبة الأطفال الذكور الملتحقين بالمدرسة 80 بالمئة من مجموع الأطفال الذكور في سورية، في حين بلغت عند الأطفال الإناث 47 بالمئة. وأمام هذه النتائج الضعيفة، أصبحت توقّعات الخطة الخمسية الثالثة أكثر تواضعاً حيث وعدت برفع نسبة الأطفال الملتحقين بالمرحلة الابتدائية في هذه الفئة العمرية إلى 80 بالمئة. ولم يكن بطء الالتحاق بالمدارس سببه الأهالي، بل إنّ المدارس لم تكن منتشرة كفاية وعلى مسافات قريبة في الأرياف. ومتى وُجدت المدارس، فإنّ غرفها كانت مزدحمة بالطلاب وغير مجهّزة حتى بما يكفي من الكهرباء والتدفئة، وبعضها كان قديماً وبحاجة ماسة إلى الترميم والدهان أو جديداً ولكن ينقصه الأثاث والمعدات. وفي العام 1970، كشفت التقارير الرسمية أنّ ثمّة نقصاً بنسبة 40 بالمئة لمدارس المرحلة الابتدائية لإيجاد مقعد لكل طفل في سن تلك المرحلة، ونقص بنسبة 35 بالمئة للمرحلتين التكميلية والثانوية. ولمواجهة بطء البيرقراطية، سمحت الدولة للبلدت والقرى بجبي ضرائب محلية والتعاون مع الأهالي لبناء مدارس وشق طرق.

أمام النمو الجيّد للتعليم الجامعي منذ أواسط الخمسينات، راوح التعليم التقني والمهني (صناعي وزراعي وتجاري) مكانه مع تحسّن طفيف. وتوقّعت الحكومات المتعاقبة أن ينعكس الإنفاق على التعليم والارتفاع الدراماتيكي في عدد الطلاب تحسّناً على سوق العمل ونسبة المتعلمين والمحترفين في الاقتصاد السوري. ولكن خاب الأمل عندما كشفت دراسة صدرت عام 1966 أنّ نسبة الأميين في القوى العاملة النشطة بلغت حوالى 60 بالمئة في حين لم تزد نسبة حملة الشهادة الثانوية (البكالوريا) عن 2.1 بالمئة ونسبة حملة الشهادة الجامعية عن 1 بالمئة. فقلق المسؤولون حول كيفية النهوض بالاقتصاد وتنكّب مهمة بناء الدولة العصرية والاشتراكية بقوى بشرية غير متعلّمة ومعظمها أمّي، ما دفع سورية إلى مراجعة نظامها التعليمي ونهجها التربوي وسبب الفشل وغياب التخطيط لربط هذا النظام بحاجيات البلاد وقطاعاتها الاقتصادية.

ورأى كثيرون أنّ سبب ضعف وفشل النظام التعليمي في سورية كان تعريب سورية للمناهج منذ الاستقلال، مع إبقائها على بداغوجيا فرنسية تقول إنّ هدف التربية والتعليم في المستعمرات كان إنشاء نخبة محلية تساعد الفئة الحاكمة والاستعمار وليس بناء كادرات وطاقات بشرية تقوم بعبء الاقتصاد الوطني ومتطلباته. كذلك فشلت سورية في تطوير مضمون المناهج التي بقيت نظرية وثقافية (آداب، تاريخ، فلسفة، علوم طبيعية نظرية، إلخ) ولم تتّجه إلى التعليم التطبيقي والتحضيري للمهن الحديثة. وكأنّ همّ التربية والتعليم كان إعداد جحافل من الشباب لتغذية البيروقراطيات الرسمية. ففي المرحلة التكميلية لم تزد نسبة الرياضيات والعلوم والدروس التطبيقية عن 23 بالمئة من مجمل المنهاج الدراسي. في حين احتقر المجتمع معاهد التدريب المهني ولم يعتبرها بمستوى المدارس العادية، فمهنة ميكانيك سيارات لا تليق كمهنة محام مثلاً. ولم تحسّن المهنيات سمعتها باعتمادها على مواد تقنية بالكامل وإغفال مواد للثقافة العامة والعلوم الإنسانية. ولذلك ففي الفترة 1945 – 1970، لم تزد نسبة الطلاب في المدارس المهنية عن 10 – 12 بالمئة من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، ما أدّى إلى نقص فادح في الكادرات التقنية والمهنية في سورية.

وأصاب انحياز العائلات لصالح تخصّصات «البرستيج»، التعليم الجامعي أيضاً، بصرف النظر عن حاجات سوق العمل وفي غياب خطط التنمية البشرية. فقد التحق معظم الطلاب باختصاصات الآداب والعلوم الإنسانية والمحاماة والشريعة الإسلامية، حيث بلغت نسبة هؤلاء 71 بالمئة من مجموع عدد الطلاب الجامعيين في سورية عام 1969، في حين كانت فرص

العمل لهذه الاختصاصات ضئيلة للغاية. وعلى سبيل المثال، ساهم القطاع الزراعي بنسبة مئوية عالية من الدخل القومي، وامتصّ نسبة 60 بالمئة من اليد العاملة في البلاد، ولكن قلّة ضئيلة من الطلاب اختارت التخصّص في الزراعة، وحتى 1969، لم يزد عدد المتخصصين في الزراعة عن 2 – 3 بالمئة من مجموع الطلاب الجامعيين. ولم يتجاوز عدد المتخصّصين بالطب 3.6 بالمئة، إضافة إلى 4 – 5 بالمئة في كلّ من الهندسة والعلوم. كما برزت في سورية ظاهرة قلّة عدد الخرّيجين من الجامعات في سورية رغم العدد الكبير للطلاب، وذلك أنّ نسبة كبيرة من هؤلاء تعمّدت ترك الجامعة وإهمال الدراسة بعد سنة أو سنتين من الدوام، بهدف العمل في الخليج العربي (الكويت والسعودية)، ونادراً ما كان هؤلاء يعودون لمتابعة دراستهم الجامعية.

وعانت سورية في الستينات من مرض تربوي (ما زال سائداً في لبنان حتى تاريخ كتابة هذه السطور) وهو استشراء المدارس الخاصة ذات الطابع المذهبي والإثني، والتي استقبلت ثلث طلاب المرحلة الابتدائية في سورية واعتمدت منهاجاً يعلّم التفريق الطائفي والعنصري ويغذّي التفرقة بين السوريين. وتحصّنت هذه المدارس بدستور 1950 الذي أقرّ التعليم الديني في كافة المراحل الدراسية، فكان تبريراً قانونياً لوجود المدارس ذات الأفق الضيّق.

لقد أدرك قادة البعث أهميّة التربية والتعليم في عملية عصرنة البلاد، فدشنوا لإصلاحات مهمة. فأعلن المرسوم 127 في 9 أيلول 1967 وضع اليد على إدارة التعليم الخاص على أن تبقى الملكية الخاصة للمدارس. وتحت إشراف موظفي وزارة التربية مباشرة، باتت إدارة المدارس الخاصة ومناهجها التعليمية والكتب المدرسية متساوية مع تلك في المدارس الرسمية في كافة المراحل التعليمية. وإذ قاومت المدارس الخاصة هذه الإجراءات، أعلنت الإضراب، وردّت الدولة بالتهديد بتأميم هذه المدارس. فالتزمت المدارس على مضض بالمرسوم 127 ما عدا بعض المدارس المذهبية التوجّه التي رفضت الإذعان لخطة وزارة التربية وأقفلت. وإذ ساهم هذا الإصلاح في إضعاف دور المؤسسات المذهبية في التربية والتعليم، ذهب البعض إلى المطالبة بالعلمنة الكاملة للمراحل الدراسية في المدارس الرسمية والخاصة ووقف دروس التثقيف الديني الإلزامية. وطال الإصلاح شروط الالتحاق بالمدارس في المراحل التكميلية والثانوية، فألغيت امتحانات الدخول والكوتا على نسبة الطلاب الذين سيقبلون، ما فتح الباب لأعداد أكبر من الطلاب. ولكن المشكلة التربوية استمرّت في المحافظات بسبب قلّة عدد المداوس ومقاعد الدراسة.

وقامت وزارة التربية بتطوير المناهج، فزادت حصص الرياضيات والعلوم والمواد التطبيقية

وخاصة في المرحلة الثانوية. ومنحت الوزارة التعليم المهني أولوية كبيرة، تحت شعار «المعرفة من أجل العمل»، فتلقّن الطلاب في المراحل الابتدائية والتكميلية في حصّة الأخلاق المدنية أهمية التعليم المهني في اقتصاد البلاد وواجب احترام أصحاب المهن والتدريب المهني، بهدف تشجيعهم على اختيار التعليم المهني في المرحلة الثانوية. وباتت المواد العلمية «موضة» في أواخر الستينات، جذبت المزيد من الطلاب، حتى أنّ نسبة خريجي المرحلة الثانوية في سورية عام 1969 بلغت 68 بالمئة. وقامت وزارة التربية بتطوير التعليم التقني والعلمي ببناء مختبرات ومكتبات ومراكز بحث علمي، وافتتحت خمسة معاهد تقنية عليا منها معهد بيطري في حماة ومعهد الهندسة الكهربائية والبتروكيمائية في حمص. وافتتحت في أواخر الستينات جامعة ثانية في حلب بكليات للطب والهندسة والزراعة. كما افتتحت جامعة ثالثة في اللاذقية متخصّصة بالعلوم ووسّعت مناهج وتجهيزات كلية الزراعة في جامعتي دمشق وحلب.

ووُجّهت المعاهد المهنية والتطبيقية نحو مناهج تلاقي حاجيات سوق العمل. وافتتحت مدارس ثانوية باختصاص زراعي مقتصرة على أبناء الفلاحين، فبلغ عددها عشراً. وسمحت هذه المدارس لخرّيجيها الالتحاق بمعهد إنماء الريف الذي افتتح عام 1970، وينال بموجبه الطالب شهادة معاون مهندس بعد عام من الدراسة مع فرصة عمل في تعاونيات الدولة الزراعية. كما شاركت وزارة الصناعة في مهمّة التأهيل، فنظّمت دورات تدريب للعمال في المصانع.

مع حلول العام 1969، ناهز عدد الطلاب السوريين الذين تابعوا دراسات جامعية واختصاصات في الخارج 23 ألفاً، منهم 60 بالمئة في اختصاصات علمية وهندسية وطبية. وكان ملفتاً أنّ 90 بالمئة من هؤلاء تابعوا دراستهم في جامعات أوروبا الغربية وبدرجة أقل في أميركا وكندا ولبنان ومصر، وأنّ دون 10 بالمئة تابعوا دراساتهم في الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية.

أمام هذه الجهود الكبرى لتنمية الطاقة البشرية في كافة مراحل التعليم، واجهت سورية معضلة توفير فرص عمل وعيش محترم ورواتب وكيان اجتماعي للخريجين. وإذ لم تتوفّر هذه الشروط المعنوية والمادية، اختار كثيرون طريق الهجرة ما حرم سورية من طاقاتها العلمية الشابة. هجرة الأدمغة التي طالت كادرات متعلمة ومهنية، كانت تتضاعف كل بضع سنوات، حتى بلغت عام 1967 خمسة أضعاف ما كانت عليه عام 1956. ولم تقتصر هجرة الأدمغة على خريجي المعاهد والجامعات السورية، بل إنّ الآلاف من الذين كانوا يتلّقون تعليمهم في

الخارج كل عام اختاروا البقاء في البلد حيث تلقّوا تعليمهم ولم يعودوا إلى سورية. وإذ قدّرت تكلفة تأهيل أصحاب الاختصاص بـ20 ألف دولار عام 1969، كانت خسارة سورية باهظة. حينها تقدّم المجلس الأعلى للعلوم بمشروع استعادة العقول المهاجرة ووضع حوافز لتشجيع الخريجين على البقاء والعمل في سورية. ومن هذه المقترحات أن يُعامل الخبراء والتقنيون السوريون معاملة خاصة كأن تعادل رواتبهم تلك التي يتلقّاها الخبير والمستشار الأجنبي في سورية في مشاريع الدولة. ولكن دوائر الحزب والحكومة تردّدت في تطبيق هذه المقترحات التي تفيد أولئك الذين غادروا البلاد من أبناء البورجوازية السورية لمنفعة شخصية. هذه النظرة الضيقة عكست قصر نظر لدى المسؤولين ومعظمهم من أصول ريفية وتعليم محلّي خافوا من منافسة سوريين آخرين أكثر علماً وتخصّصاً في مراكز عليا وفنيّة في الدولة، وأشاروا إلى الجذور الطبقية للعقول المهاجرة وهي حجّة واهية لا وزن لها عندما تكون مصلحة البلاد على المحك.

كما أنّ سورية شكت من نقص مزمن في المعلّمين والمعلّمات، فكانت تعيّن في الهيئات التعليمية أصحاب شهادات ولكن بدون خبرة تعليمية وبدون شهادات دار معلمين، حتى بلغت نسبة هؤلاء 55 بالمئة من مجموع ملاك المعلمين في المدارس السورية عام 1962. ولحظت الخطط الخمسية هذه الثغرة وجرى تركيز على إعداد الكادر التعليمي حتى ارتفعت نسبة أصحاب الخبرة في التعليم وحملة شهادات دار المعلمين إلى 85 بالمئة عام 1970. ولكن هذه النسبة الكليّة الجيّدة تحقّقت بمعظمها في المرحلة الابتدائية، إذ بلغت 65 بالمئة فقط في المرحلتين التكميلية والثانوية، حيث بقي 35 بالمئة من الكادر التعليمي بدون خبرة وبدون شهادة دار معلمين.

وقعُ ثورة البعث على المجتمع السوري من 1963 إلى 1970 نعالجها في الفصل التالي.

الفصل العاشر

المجتمع السوري حتى عام 1970

المنظمات الشعبية

سعى «حزب البعث» إلى تأسيس منظمات أو التغلغل في منظمات قائمة لتوسيع قاعدته الشعبية وتطبيق مفهومه للديمقراطية الشعبية. ومن هذه المنظمات الاتحاد العام للفلاحين والاتحاد العام للنقابات العمالية، واتحاد المرأة، والاتحاد العام للطلبة، ومنظمة شبيبة الثورة[1]. وباستثناء الاتحاد العمالي الذي كانت له جذور قديمة وامتدادات في النقابات والحركة العمالية، فإنّ كافة التنظيمات الأخرى كانت جديدة وبدون قاعدة شعبية، عَيَّنَ مسؤوليها وقادتَها حزبُ البعث. وعندما كانت تجري انتخابات في هذه المنظمات، أدّت عمليات مضبوطة إلى فوز مرشحي البعث. وانضمّت هذه المنظمات إلى هيئات دولية وتبادلت الزيارات مع منظمات مشابهة في دول أخرى. ولكن الاتحاد العمالي السوري حُرم من المشاركة في الاتحاد العالمي للعمّال العرب ومركزه القاهرة في الفترة 1961 - 1965 بسبب الانفصال.

هدَفَت دولة البعث من المنظمات الشعبية بناء قاعدة شعبية لهيكلية سياسية حديثة لسورية بدلاً من الأرضية الطائفية والعشائرية والعائلية والمناطقية، وكبديل عن الديمقراطية الغربية في تعدّدية الأحزاب. وكان الأمل أن يتمكّن المواطن من خلال عضويته في واحدة من هذه المنظمات

1- John Devlin, *The Ba'th Party: A History from its origins to 1966*, Stanford, Calif., Hoover Institution Press, 1976.

أن يتخلّى عن ولاءاته الضيقة ويتّجه نحو مواطنية سامية فوق الطائفة والعائلة والقبيلة[2]. ومتى حصل هذا التطوّر، ستزول العوامل التي تجزّئ المجتمع السوري وتزدهر أسس البنيان السياسي العصري[3]. ولكن الآمال والطموحات كانت في وادٍ والواقع في وادٍ آخر. إذ تبيّن أنّ هذه المنظّمات كانت غشاءً رقيقاً من التقدمية والعصرية ولكنّها لم تُعطَ صلاحيات تمكّنها من لعب دورها وكان محركها الفعلي مجموعات بعثية من داخلها تناور دوماً على الأوتار الطائفية والعائلية وتدعم أزلامها من المنطلقات الضيقة نفسها التي من المفترض أنّها تحاربها لتبقى اليد العليا للنظام نافذة داخل هذه المنظّمات. وقد بدأ هذا الوضع يتغيّر منذ 1971.

المرأة السورية

كان استمرار نسبة الأميّة المرتفعة للمرأة السورية، رغم عقود من الجهد الرسمي والخاص، السبب الرئيسي في ضعف موقعها الاجتماعي في سورية. فخلال عقود، راوحت نسبة النساء المنتسبات إلى المدارس مكانها، ولم تزد إلاّ في المرحلة الابتدائية من 29 بالمئة عام 1946 إلى 34 بالمئة عام 1969، في حين زادت واحداً بالمئة فقط في المرحلتين المتوسطة والثانوية (من 23 إلى 24 بالمئة) خلال الفترة ذاتها. ورغم أنّ نسبة الطالبات في الجامعات السورية كانت قد بلغت 21 بالمئة عام 1952 إلا أنّها تراجعت إلى 19 بالمئة عام 1970.

ورغم الخطابات العامة والشعارات وآلاف المقالات في المجلات والصحف وبرامج التلفزة عن حقوق المرأة وأهمية أن تكون في مكان العمل جنباً إلى جنب مع الرجل، ونموذج السوفيات والصين في الأذهان، إلا أنّه وحتى العام 1970 لم تزد نسبة الفتيات السوريات في المعاهد الفنية والتقنية عن نصف من الواحد بالمئة، مقارنة بـ10 بالمئة في مصر. كما أنّ المرأة السورية التي مثّلت نصف عدد السكان ونصف الطاقة البشرية المحتملة، لم تتمكّن من المشاركة الفعالة والمنتجة، إذ ارتفعت نسبة الإناث في الإنتاج الاقتصادي الحديث من مجموع الإناث في سورية من 5.4 بالمئة عام 1960 إلى 16.5 بالمئة عام 1968، وهي نسبة لا تتضمّن المرأة في الريف السوري التي تشارك بنسبة عالية جداً في الزراعة وفي الاعتناء بالدواجن والحيوانات

2- R.Olson, *The Ba'th and Syria 1947 to 1982: The Evolution of Ideology, Party and State: from the French Mandate to the Era of Hafiz al-Asad*, Princeton N.J., 1982.

3- David Roberts, *The Ba'th and the Creation of Modern Syria*, New York, St. Martins Press, 1987.

الأليفة في جوار البيت، وجمع روث الحيوانات الجاف وحمل ماء الشفة من الآبار والأنهار، فيما يتركن بناتهن في البيت للقيام بالأعمال البيتية ويتخلّفن عن الذهاب إلى المدرسة.

شقّت المرأة السورية طريقها في المهن الرفيعة، إذ بدأت في أواخر الستينات والسبعينات تظهر في مهن الطب والهندسة، وإن بأعداد ضئيلة جداً. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المهندسين العاملين في حلب 700 كان منهم 70 – 80 مهندسة، وعدد المهندسين السوريين في مشروع سدّ الفرات 200 منهم 5 مهندسات سوريات فقط.

كان اقتناع «حزب البعث» والحكومة مخلصاً بضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع وفي العملية الاقتصادية، إلاّ أنّ أحداً لم يجرؤ على التدخّل في نسيج التقاليد البالية والعلاقات المجتمعية والعوائق الدينية التي أخّرت المرأة وأبقتها في مستويات مادية ومعنوية دنيا. فموقف الحزب والدولة على المستوى التطبيقي من قضية المرأة لم يكن ثورياً ولا تغييرياً. بل كانت التحسينات تأتي من هنا وهناك قدر المستطاع، كمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل في قانون العمل عام 1959 مع ضمانات الأمومة والمرض. وفي العام 1971، صدرت توجيهات رسمية لفتح دوائر الدولة لتوظيف المرأة، إلاّ أنّ المرأة بقيت في رتب متدنية في السلّم الوظيفي في حين كان نادراً أن تمنح الشركات الخاصة رواتب عادلة للموظفات الإناث تساوي رواتب الذكور (راتب المرأة السورية كان يساوي 66 بالمئة من راتب الرجل عام 1968). واستمرّ التمييز القانوني حيث تلقّى الرجل علاوة لأنّ زوجته لا تعمل، في حين لم تحظَ المرأة العاملة بهذه العلاوة إذا كان زوجها لا يعمل.

كما أنّ الدولة لم تقم بخطوات حازمة لتشجيع اختلاط الجنسين في المجتمع والمدرسة والعمل. وإذا كان هذا غير ممكن في أوساط كبار السنّ أو في البيئة التقليدية، فإنّ الدولة لم تجرؤ على السماح بالاختلاط في المدارس قبل المرحلة الجامعية أمام طغيان نفوذ الأهل وتضييقهم فسحة التحرّك أمام بناتهم وإفساح المجال لسلطة الذكر حتى لو كان شقيق الفتاة من مبدأ أنّ «الرجل وصيّ على المرأة». إلى درجة أنّ الأب أو الابن كان يعمد إلى جرائم الشرف بحق الفتاة، أكانت ابنة أو شقيقة أو قريبة، إذا ارتكبت معصية كبرى تعتبر تلويثاً لشرف العائلة. وكما في الأردن ولبنان، فإنّ «جرائم الشرف» كانت تقع في سورية. ورغم أنّ القانون يعاقب مثل هذه الجرائم ولا يمنحها أي تبرير، إلا أنّ القضاء أصدر أحكاماً تخفيفية تراعي دوافع الجريمة، ما شجّع ذكور العائلة على ارتكابها وعدم الارتداع، فأصبح القضاء عملياً من مشجّعي هذا النوع من الجرائم. حتى أنّ رئيسة الاتحاد العام للمرأة في «حزب البعث» أبدت تفهّماً لجرائم

الشرف بأنّ هدف مرتكبيها هو «حماية طهارة المرأة العربية». ولذلك لم تسجّل الأفكار التقدمية اختراقاً يذكر في التقاليد في الستينات، حيث بقي الذَكَرُ مسؤولاً عن شرف النساء في عائلته في بلدات وقرى سورية وفي أوساط القبائل، فتراوحت جرائم الشرف بين حجز حرية المرأة وصولاً إلى القتل. وحتى 1970، كان الزواج مسألة تخصّ الأهل الذين يقرّرون ويحسمون هذه المسألة بدون رأي الابنة في 50 بالمئة من الحالات، وفي 80 بالمئة من الحالات في الأرياف. وانطبق هذا الأمر على الطبقات الفقيرة والغنية على السواء.

طالبت نساء سورية، ومنذ 1944، بإصلاح قوانين الزواج والطلاق ونصيب الورثة، وباختلاط المدارس. إلاّ أنّ سورية التقدمية والثورية، من 1963 وحتى 1970، لم تطبّق أيّاً من هذه المطالب. فبقي الطلاق سلاحاً شفهيّاً يستعمله الرجل، يلقيه ثلاث مرات على زوجته بحضور شاهدين ليصبح سارياً. ولردع الرجل عن العجلة في استعمال هذا الأسلوب، فرض القانون على الرجل بعض القيود منها دفع نفقة مالية في بعض الحالات. ولم يحق للزوجة رفض الطلاق متى أعلنه الرجل. أمّا إذا طلبت هي الطلاق فعليها إثبات سوء المعاملة ضمن مقاييس وشروط شرعية. ومارس الأقارب الذكور سلطة مجحِفة في حق المرأة غير المتزوجة أو المطلّقة أو الأرملة وصولاً إلى الاعتداء الجنسي. في حين ميّز قانون الميراث ضد الأنثى فمنحها حصّة أقل من حصّة الذكر. ولكن سورية تقدّمت على مصر في أنّها رفضت تطبيق الشرعة العثمانية حول حق الرجل في جلب المرأة إلى «بيت الطاعة» (ما يعني أنّ الرجل في سعيه إلى معاقبة زوجته يستصلح أن يفرض عليها الإقامة الجبرية وعدم مغادرة المنزل والاجتماع بأي شخص حتى لو كان من ذويها، وأن يضيّق عليها في الطعام والملبس ونوعية السكن). لقد ألغت مصر هذا القانون في عام 1961، إلا أنّ الإلغاء لم يصبح ساري المفعول إلا عام 1963.

منذ 1971، بدأت سورية إعادة تقييم قوانين الأحوال الشخصية التي تخضع إلى حد كبير للشرع الإسلامي، بعدما كان أي بعثي أو غير بعثي في سورية لا يجرؤ على النظر في هذا الموضوع الشائك طيلة سنوات.

لقد تأسّس الاتحاد العام للمرأة السورية عام 1967 كإحدى المنظمات الشعبية التي نادى بها البعث لاستنفار طاقات الشعب في خدمة المصلحة القومية، ولكن أيضاً لمدّ خيوط الحزب إلى الحياة السياسية السورية. وموّل البعث اتحاد المرأة هذا وزوّده بمكاتب وتجهيزات. وفي السنوات الأربع الأولى، جذب هذا الاتحاد عشرة آلاف عضوة، وأصدر مجلة نسائية شهرية وقدّم برنامجاً تلفزيونياً أسبوعياً وبرنامجاً إذاعياً يومياً عن شؤون المرأة. وتنوّعت نشاطات هذا

الاتحاد من تأسيس المستوصفات إلى مراكز حضانة الأطفال لمساعدة المرأة العاملة، ودورات تدريبية للنساء على الخياطة وحياكة السجّاد والطباعة والقراءة والكتابة. ورغم الانتقاد الذي وُجّه إلى هذا الاتحاد بأنّ نشاطاته تصبّ في تحضير المرأة للحياة التقليدية ولا تؤسّس لتغيير ثوري حقيقي في دور المرأة السورية ونظرة الرجل إليها ونظرتها إلى نفسها، إلاّ أنّ هذه النشاطات فتحت أفاقاً جديدة للمرأة في الخروج إلى العمل والمشاركة وتلقّن دروس محو الأميّة، على قلّتها.

الاتحاد العام للفلاحين

تعود جذور تنظيم الفلاحين إلى نهاية الأربعينات. فقد اهتمّ حزب أكرم الحوراني بشؤون الفلاحين ونظّم صفوفهم في «الحزب العربي الاشتراكي» في حمص وحماة. وقام «الحزب الشيوعي» بنشاط مماثل في منطقة الجزيرة وصولاً إلى محافظة حمص. وفي العام 1964، أسّس البعث الاتحاد العام للفلاحين كجزء من «الديمقراطية الشعبية» ولجذب الفلاحين إلى «الثورة الزراعية»، وكمنظمة وطنية عامة لا تقتصر على منطقة دون أخرى. وفي العام 1965، وجّه وزير الإصلاح الزراعي عبدالكريم الجندي دعوة للاتحاد للمشاركة في لجان الإصلاح الزراعي في العام ذاته، ثمّ أصبحت مشاركتهم رسمية وثابتة في السنوات التالية. وعقد الاتحاد مؤتمراً عام 1965 أسفر عن انتخاب قيادة جديدة موالية للبعث. ولكن، حتى العام 1971، لم يزد عدد أعضاء اتّحاد الفلاحين عن 175 ألفاً، يمثّلون 17 بالمئة فقط من القوى العاملة الزراعية في سورية، ما يوحي بضعف انتشاره في الأرياف. كما أنّ دوره في الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي كان محدوداً.

ورأى الكثيرون، سواء في الأرياف أو في المدن، أنّ اتحاد االفلاحين لم يكن سوى واجهة رسمية وعالة مالية على خزينة الدولة. كما أنّ قيادة الاتحاد رفضت عضوية فلاحين لا يوالون البعث، فخسر الاتحاد قاعدة شعبية واسعة في حمص تناصر أكرم الحوراني، كما خسر قاعدة شعبية معظمها من الأكراد توالي «الحزب الشيوعي» في منطقة الجزيرة، وكذلك فلاحي منطقة صافيتا قرب اللاذقية حيث نشط «الحزب الشيوعي» أيضاً. هذا التنافس الحزبي عطّل الإصلاح الزراعي في الجزيرة لسنوات عدّة. وبعيداً عن هموم الفلاح الفقير والأمّي، فإنّ الذين سيطروا على الاتحاد وقيادته كانوا من الطبقة الوسطى والبورجوازية الزراعية، بعضهم كانوا ملاّكين قد يتضرّرون من الإصلاح الزراعي. وفي غياب عملية ديمقراطية تعكس آمال

القاعدة الفلاحية، لم يواجه النافذون في الاتحاد أي تحدّ لقيادتهم.

رأى الاتحاد باكراً أنّ الولاءات العائلية والقبلية والمذهبية كانت عائقاً أمام انتشاره وأمام تأسيس فروع جديدة في القرى، وأنّ الانتشار يجب أن ترافقه حملة توعية للفلاحين (بأنّ الإقطاعي هو عدوه حتى لو كان من عائلته، وأنّ عليه أن يجعل من الدين والطائفة شأناً خاصاً ويأخذ مستقبله بيده ويشارك في مسائل الإنتاج والتنظيم ويُنهي عزلته السياسية)، وحملات تثقيف ومحو أميّة لإخراج الفلاح المحافظ بطبيعته من غياهب الماضي والتقاليد البالية. فأسّس الاتحاد معاهد ثقافية للفلاحين في كل محافظة بمساعدة البعث والدولة لخلق كادرات فلاحية. ومكّنت هذه المعاهد الفلاحين الذين يعرفون القراءة والكتابة، وكانوا أعضاء في الاتحاد أو في التعاونيات الزراعية، من متابعة دورات تدريبية لمدّة شهر في مواضيع مختلفة تؤهّلهم للعب دور قيادي في منطقتهم. وتضمّنت هذه الدورات دروساً تطبيقية عن النقابات العمالية والتعاونيات وتشغيل الآليات الزراعية و«قيادة الجماهير» وتساهم في حركة التحرّر العربية. أمّا المتفوقون في هذه الدورات فكانوا يُكافأون بمنحة تخوّلهم الالتحاق بالمعهد الثقافي المركزي للفلاحين قرب دمشق لمدّة ستة أشهر. أمّا إذا تخرّج بعضهم بتفوّق في هذا المعهد المركزي، فإنّهم يوفدون في بعثة دراسية إلى ألمانيا الشرقية يتابعون دروساً نظرية لثلاثة أشهر ويعملون في تعاونية زراعية ألمانية لثلاثة اشهر أخرى. واقتصرت دورات المعهد المركزي والبعثات إلى ألمانيا على المتعلّمين والأثرياء أو أبناء الطبقة الوسطى من الفلاحين، ما كان يزيد من سطوة النخبة وفي تهميش وحرمان الأغلبية الساحقة من الفلاحين، وهم أمّيون وفقراء.

كما أطلق الاتحاد، بمساعدة تنظيمات شعبية أخرى، حملة لمحو الأميّة في الريف عام 1971، وخصّصت مجلة الاتحاد، **نضال الفلاحين**، صفحاتها للمواضيع التطبيقية حول تجارب الحركات الفلاحية الناجحة في دول أخرى وكيف يمكن للفلاح السوري أن يطبّقها في أرضه وقريته، وأن يوقظ وعيه حول حقوقه. كما خصّص التلفزيون والإذاعة برامج أسبوعية للاتحاد تعنى بشؤون الفلاحين.

الاتحاد العمالي العام

مقارنة بالاتحاد العام للفلاحين الذي وُلد عام 1965، فإنّ الاتحاد العمالي العام في سورية صاحب تاريخ عريق في الحركة العمالية، ضمّ أعضاء ينتمون إلى كافة التيارات السياسية في سورية، من شيوعيين واشتراكيين وناصريين وقوميين سوريين وبعثيين. ولكنّه، وحتى أوائل

الستينات، لم يستطع أن يُخرج عضويته من العقلية الطائفية والمناطقية والقبلية والقيَم البالية التي أضرّت بالأهداف الوطنية العصرية. وعندما وصل البعث إلى السلطة عام 1963، سعى النظام إلى نشر نفوذه على الطبقة العاملة عبر وضع اليد على الاتحاد. وخلال أربع سنوات، استُبدل قادة الاتحاد وكوادر فروعه وقادة النقابات بأشخاص اختارهم الحزب. وفي 25 كانون الثاني 1964، أصدرت الحكومة المرسوم 31 الذي نظّم الاتحاد العمالي بشكل هرمي واستبدل العملية الانتخابية بتعيين اللجان العمالية في المصانع واتحادات المحافظات. ثم عيّنت الحكومة قيادات جديدة للاتحاد العام والنقابات المنضوية في عضويته. وهؤلاء المعيّنون أشرفوا على انتخاب ما تبقّى من مناصب تُركت لعملية انتخابية. فكانت النتيجة نفوذاً عارماً للبعث في كل المناصب والمستويات. وبعد انقلاب شباط 1966، اتّخذت سيطرة البعث على الاتحاد العمالي صيغة جديدة باستعمال النفوذ على القيادات العمالية، عبر أعضائه البعثيين والتأثير في الانتخابات وتأمين سيطرة الحزب على رأس الهرمية العمالية عبر أمين عام بعثي للاتحاد هو خالد الجندي. وتبيّن فيما بعد أنّ الجندي كان فاسداً ووصوليّاً وأساء استعمال قيادته لميليشيا العمال فأزيح من منصبه في الاتحاد في آب 1967. ومنذ ذلك الحين عيّن البعث أمناء عامين للاتحاد العمالي لا نفوذ لهم، ولا يشكّلون أي تهديد لسيطرة الحزب على الاتحاد. ولكن البعث، منذ تجربة الجندي السلبية ولتخفيف عزلته الداخلية بعد حرب 1967، اعتمد أسلوباً مختلفاً وأكثر ديبلوماسية لتثبيت هيمنته، فابتعد عن السيطرة الفجّة المباشرة، وتسامح مع القوى السياسية الأخرى في الطبقة العاملة والنشطة في صفوف الاتحاد والنقابات، كالشيوعيين واشتراكيي الحوراني والناصريين، حتى أنّ هذه القوى كانت أقوى من البعث في عدد من النقابات والمحافظات، فكان البعث عندما يفشل في السيطرة، يقبل بالتعاون مع القوى الأخرى أو يغضّ الطرف طالما أنّ قيادته للطبقة العاملة مضمونة على مستوى البلاد في رأس هرم الاتحاد. أمّا القوى الأخرى، فقد تعلّمت من تجربة التعامل مع دولة البعث أنّها تقوى عندما تتعاون فيما بينها بدلاً من التعاون مع «حزب البعث» الحاكم. ولذلك بقي الاتحاد العمالي العام والنقابات العمالية تنظيمات أكثر يسارية من أحزاب ومنظمات أخرى في سورية، حيث استمرّ الشيوعيون يمارسون نفوذاً مهمّاً. وكذلك لأنّ العمال كانوا أقرب الى مشاكل التأميم وقضايا العمالة في القطاع العام وأكثر تأثّراً بها.

إنّ الضغط المستمرّ على الطبقة العاملة في الستينات - جراء التأميم وجهد الأحزاب اليسارية في توعية العمّال لحقوقهم، والحجم الهائل للقطاع العام - أدّى إلى نمو الحسّ الطبقي

لدى العمال، وإلى عزل أي منحى يميني في الحركات العمالية في سورية. ولكن الاتجاه اليساري للعمال تأثّر بهجرة الأرياف التي رفدت المدن بعمالة رخيصة من الفلاحين الأميّين والمحافظين، والذين انضم بعضهم إلى الاتحاد واستحقّ حق الانتخاب والترشّح. كما تأثّر الاتحاد بسوء إدارة مؤسسات القطاع العام التي كانت تضيف أعداداً هائلة من العمال غير الضروريين لعملية الإنتاج، لأسباب سياسية ضيّقة أو لمنفعة ذوي القربى وأبناء القرية أو المذهب. هذه الظروف أغضبت العمّال الأساسيين وأضعفت معنوياتهم، وقلّلت احترامهم للإدارة. وبعضهم رأى في التوظيف التعسفي لمحاسيب السلطة دليلاً على فشل التأميم، وأنّ القطاع العام لم ينجح في إدارة مؤسسات ناجحة، وأنّ المدير الرأسمالي السابق عندما كانت المؤسسة قطاعاً خاصاً قد أستُبدل بمدير بعثي مستبدّ وغير منتج. واستغلّ الإخوان المسلمون والبورجوازية المدينية المشاعر العمالية الغاضبة فحرّضوا ضد المنحى الاشتراكي للدولة.

وفي هذه الدوّامة، ضعف المنحى اليساري للطبقة العاملة، إلا أنّ نواة الحركة العمالية، على قلّة عددها، حافظت على تشدّدها اليساري وإيمانها بالاشتراكية والصراع الطبقي، وكانت مسيّسة ومنظّمة، إلى درجة أنّها كانت تنجح دوماً في استنفار العمال لقضايا مشتركة، وفي الدفاع عن المنحى اليساري لنظام البعث وخاصة في محطات حاسمة كتأميمات 1965 وانقلاب شباط 1966 وأحداث شغب أيّار 1967 وحرب حزيران 1967. كما أنّ الحركة العمالية قاومت المرسوم 31 الذي أطلق يد النظام في السيطرة على الاتحاد العمالي والنقابات، بتعيين قياداتها مباشرة وبقمع الحريات العمالية. فاستجابت الحكومة وسحبت هذا المرسوم وأصدرت المرسوم 84 عام 1968 الذي أعاد حق الانتخاب في الاتحاد والنقابات على كل المستويات. واعترفت بدور الاتحاد العمالي في العمليّة الانتاجية في البلاد ودور اللجان العمالية في كل مصنع في المشاركة في مسؤولية تنفيذ الخطّة الأنتاجية، وتمثيلهم في مجالس إدارة المصانع (وإن بقي الحق الأخير ضعيفاً أمام الهيمنة الواضحة لمدراء الشركات والمصانع).

وكان البعث يسعى، منذ تأسيسه، إلى مشاركة العمال بنسبة من الأرباح حيث يعملون. وأصبح هذا المبدأ جزءاً من قانون العمل في ظل عبدالناصر ودولة الوحدة كما رأينا. ولكن هذا الحق لم يعمّم ولم يستفد كل العمال من عملية توزيع نسبة مئوية من الأرباح، كما أنّ الدولة كانت تحتفظ بقسم كبير من حصّة العمال لتمويل برامج التعاضد الاجتماعي. أضف أنّ هذه الربحية تدهورت بعد التأميم فهبطت حصّة العمال. ولإيجاد حلّ لهذه المسألة، عمدت حكومة البعث إلى استبدال المشاركة بالأرباح بنظام ضمان اجتماعي عام 1970 يمنح العامل مساعدات

مالية إذا كان ربّ عائلة. وكان هذا البرنامج خطوة كبيرة في تحسين معيشة العمال، حيث كانت هذه المساعدات تضاعف أحياناً راتب العامل إذا كانت عائلته كبيرة. ولكن قانون 92 للعام 1959 حول الضمان الاجتماعي (ضمان ضد حوادث مكان العمل وضمان الشيخوخة والعجز والتعوّق والتأمين على الحياة وضد البطالة) كان لا يزال حبراً على ورق عام 1970 وإن كانت خطوات قد بدأت لوضع التأمين ضد البطالة والضمان الصحي حيّز التنفيذ.

بلغ عدد النقابات المنضوية في الاتحاد العمالي العام في سورية 165 نقابة عام 1969، ضمّت مجتمعة 145 ألف عامل أي أقل من نصف القوى العاملة في القطاع الصناعي (300 ألف عامل). ولكن مؤسسات القطاع العام، التي تضمّ المصانع الأكثر حداثة ومكننة في سورية، كانت منظّمة نقابياً بنسبة مئة بالمئة، ما جعلها قوّة يعتدّ بها في الطبقة العاملة. كما أنّ المرسوم 250 للعام 1970، أطلق جهداً لتنظيم الحرفيين في القطاع الخاص لتصبح نقابات مهنية شبيهة بتلك المنضوية في الاتحاد العام[4].

ومنذ أواخر الستينات صبّ الاتحاد العام معظم نشاطه على مسألة زيادة الإنتاجية، كمسؤولية وطنية أولى، لأنّ الإنتاجية راوحت في نسب متدنيّة، فيما بقيت كلفة الإنتاج مرتفعة. ولهذه الغاية، ركّز الاتحاد نشاطه على دورات محو الأميّة والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع وزارة الصناعة وبرامج الأمم المتحدة، وعلى إحداث جوائز للمنتجين ومنح للفائزين للالتحاق بمعاهد في دمشق أو في الخارج.

اتحاد الطلبة ومنظمة شبيبة الثورة

إضافة إلى المنظمات الشعبية المذكورة أعلاه، تأسّس في سورية الاتحاد العام للطلبة، الذي بدأ بعثيّاً إلا أنّ قيادته لم تكن دوماً على وئام كامل مع الحزب. فقد اتّجه الاتحاد يساراً بعد وصول البعث إلى السلطة عام 1963، وكان البعثي اليساري حمود الشوفي من رموز الطلاب، فلم ينل اتحاد الطلبة رضى القيادة القومية المحافظة. ثم إنّ اتحاد الطلبة ارتبط بتيار البعث عندما غادر الشوفي سورية. فقد عمد البعث بعد استلام السلطة عام 1966، إلى اعتقال بعض قادة الاتحاد الطلابي ثم تسامح معهم واعترف بالاتحاد ومدّه بالدعم المادي. وأصبح الاتحاد الطلابي قريباً

4- بوعلي ياسين، السلطة العمّالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية، بيروت، دار الحقائق، 1979.

جدّاً من البعث الذي وضع آمالاً كبرى على قطاع الطلبة الذي كان يرفده بكادرات مثقفة وبخريجين غذّوا مؤسسات الحزب والدولة. وتأسّست منظمة شبيبة الثورة عام 1968، لتنظيم صفوف الشباب في الفئة العمرية 14 – 20 عاماً في كل القطاعات الاجتماعية بما فيها الطلبة. فدخلت هذه المنظمة كمنافس لاتحاد الطلبة في المدارس والجامعات[5].

المجالس الشعبية

وإضافة إلى شعار «الديمقراطية الشعبية»، أسوة بالدول الاشتراكية، رفع البعث أيضاً شعار «السيادة الشعبية» التي يمارسها الشعب من خلال المنظمات والمجالس الشعبية. فتأسّست هذه المجالس على كافة المستويات من القرية والحي والقضاء والمحافظة، وصولاً إلى مجلس عام هو مجلس الشعب. واقتصرت عضوية هذه المجالس على أعضاء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، وخصّصت نسبة 60 بالمئة من مقاعد المجالس للعمّال والفلاحين والأجراء. واقتصر دور هذه المجالس على الاهتمام بالشؤون اليومية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم التعاطي بأي شؤون سياسية. كما أنّ مشروع قانون الإدارة المحلية عام 1968 جعل هذه المجالس أدوات بيد القيادة القطرية للبعث. وستقوى شوكة هذه المجالس في عهد حافظ الأسد.

في العام 1969 ورغم أنّ هذه المجالس لم تكن قد ولدت بعد، إلا أنّ الدولة بدأت العمل بموجب دستور انتقالي جديد في أوّل أيّار، وهو الدستور السابع منذ الاستقلال. وحدّد هذا الدستور «حزب البعث» بأنّه الحزب الطليعي القائد في الدولة والمجتمع، وفصل الدستور بين «حزب البعث» ومنظماته الشعبية من جهة وباقي المواطنين من جهة أخرى. أمّا مشاركة المواطنين من غير أعضاء البعث وأنصاره ومنظماته الشعبية، فتمّت عبر «السيادة الشعبية» كأفراد. وفسّر الدستور الحرية «بالتحرّر الاقتصادي والاجتماعي وإعادة وحدة الشعب العربي». واختلف هذا الدستور جذريّاً عن الدساتير السابقة في سورية بحذفه البند المتعلّق بحق الشعب في التجمّع والتنظيم، مع منح المواطن حق التعبير عن رأيه «ضمن القانون»، مع أنّ سورية كانت تخضع لنظام الطوارئ الذي عطّل القانون. وهكذا، بحظر الاجتماعات

5- Raymond Hinnebusch, «Political Recruitment and Socialization in Syria: the case of the Revolutionary Youth Federation», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 11, n°. 2, 1980, pp. 143-74.

العامة وحق التعبير عن الرأي في مقالات، أنهى النظام أي محاولة للنقد والمناقشة.

الجيش

سلكت الدولة في سورية نهجاً خاصاً في تنشئة الجيش وإعداده، هو خليط ثلاثي من (1) التقاليد الفرنسية التي وضعها الانتداب، ومن (2) المبادئ العسكرية السوفياتية التي دخلت سورية عبر المساعدات والتدريب على الأسلحة في الستينات، ومن (3) هيكلية الجيوش العربية. ولكن كما رأينا، فبعدما ورث الجيش السوري «القوات الخاصة» من المرحلة الانتدابية وغلبت عليه المهنية العسكرية الفرنسية المصدر وعدم التدخّل في السياسة، غيّرت حرب فلسطين وسوء أداء الحكومة فيها من طبيعة الجيش السوري وسلوكه ودفعته إلى العمل السياسي. وكان العامل الأكبر في تحديد مسار الجيش السوري وتسليحه ودوره في الحياة السياسية في البلاد هو التهديد الدائم من إسرائيل[6]. كما أنّ تركيبة ضباطه وعناصره من الأقليات المذهبية والعرقية كانت سبباً هاماً أيضاً في إحداث شرخ مع النخب المدينية التي كانت بمعظمها من السنّة والتي كانت حتى 1963 تلعب دوراً هاماً في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

لم تختلف تركيبة سورية الاجتماعية والسياسية عن تلك التي نمت في لبنان في القرن العشرين، من حيث تعدّد الطوائف الدينية والفوارق المناطقية وطغيان العائلية والقبلية، إضافة إلى تنوّع الأحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولكن سورية افترقت عن لبنان سياسياً عام 1949 مع انقلاب حسني الزعيم، واقتصادياً عام 1950 عندما وقع الانفصال الاقتصادي[7]. ولذلك لعب الجيش في سورية دوراً ثابتاً منذ تلك الفترة وحتى اليوم في ضبط الإيقاع الداخلي في سورية، في حين كانت الأزمات تتوالى في لبنان، ما إن ينجح اللبنانيون في إطفاء أزمة حتى تنفجر أخرى. وقد يتساءل البعض ما إذا كان ثمن الديمقراطية والتعددية الباهظ في لبنان كافياً لإقناع السوريين بأنّ نظامهم المستبدّ - العادل، حيث تشرف الدولة كأب على كافة أوجه الحياة، هو الأفضل والأكثر حكمة. ولكن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً من هذا التبسيط الذي لا يلحظ الحقبات التي مرّت بها سورية خلال عقود الاستقلال،

6- David Roberts, The *Ba'th and the Creation of Modern Syria*, New York, St. Martin's Press, 1987.

7- Abdul-Latif Tibawi, *A Modern History of Syria, including Lebanon and Palestine*, London, Macmillan, 1969.

والتي لم تكن أقلّ عنفاً واضطراباً من أزمات لبنان، مع أنّها لم تمرّ في تجربة حروب أهلية.

ولذلك، لا يمكن إصدار أحكام مطلقة أنّ حكم العسكر في سورية هو شأن طبيعي للسوريين وأنّ حكم أمراء الطوائف في لبنان هو طبيعي للبنانيين. إذ لا يمكن إغفال حقيقة أنّ الشعب السوري عاش الديمقراطية حتى 1949، ثم كان يتشوّق دائماً لعودتها ونجح مراراً في استعادتها لبضع سنوات في الفترة 1949 – 1966 رغم الانقلابات وتدخّل العسكر والحكم الاستبدادي للجمهورية العربية المتحدة (1957–1961). ولم تخلُ الساحة السورية من المطالبين بالديمقراطية في كافة العهود.

لقد وقع في سورية أكثر من عشرين انقلاباً عسكرياً خلال فترة زمنية قصيرة (1949–1966)، قد يقلّل من شأنها البعض في أنّها لم تغيّر شيئاً. ولكن الدراسة الدقيقة لأثر هذه الانقلابات على تطوّر سورية وتحولاتها، وخاصة منذ وصول البعث عام 1963، تظهر أنّ وثبات ثورية كبيرة شبيهة بالزلازل كانت تعصف بالمجتمع السوري ونظامه السياسي، بعيداً عن أي تطوّر مشابه للتجربة اللبنانية. فكان الجيش السوري هو اللاعب الأكبر يقابله دور محدود نسبيّاً للجيش اللبناني في لبنان. ولم يقم الجيش السوري، عبر الانقلابات المتعدّدة، بقمع التعدّدية الحزبية والعرقية والدينية في سورية فقط (وهو تعدّد استمرّ قويّاً في لبنان)، ولكنّه تدخّل أيضاً في البنية الطبقية للمجتمع، بقمع البورجوازية المدينية المتحالفة مع الإقطاع الريفي وكبار ملاكي الأراضي، لصالح البورجوازية الصغرى والطبقة المتوسطة الريفية، وهي تمثّل الجذور العائلية التي خرج منها أبناء الجيش وضباطه ومعظم قادة البعث وكادراته وخاصة بعد 1963. وسعى العسكر في الدولة إلى تطبيق الإصلاح الزراعي وتأميم المصارف والمصانع والمرافق الحيوية.

هذا التطوّر الاجتماعي الكبير لم يحصل في لبنان. واستطاع الجيش في سورية، يعضده «حزب البعث»، القيام بكل هذا لإيمانه بأنّه يتصرّف باسم الشعب كبطريركية. فكانت أصول الجيش وضباطه وأصول البعثيين الريفية ومن الطبقة المتوسطة عوامل هامة في تحديد مسار المجتمع والسياسات التي طُبِّقت، وفي تحديد نوعية وخلفية القيادات الحزبية والرسمية في الدولة والجيش من أصول ريفية وبورجوازية صغرى وأقليات دينية.

وحتى الستينات، لم يكن ضباط الجيش السوري وعناصره قد حقّقوا أمانيهم الاجتماعية والاقتصادية بعدما عاشوا الحرمان وشهدوا فقر ذويهم في الأرياف. ولذلك كان ضباط الجيش يشعرون أنّ أمامهم مسؤولية كبرى في الإصلاح الاجتماعي. ورغم إصرار البعث على

بناء «جيش معقدن» متسلّح بعقيدة الاشتراكية والقومية العربية، إلاّ أنّ دعم الجيش للمنحى الإصلاحي سبق دولة البعث. فقد سيطر الضباط الموالون للبعث والأحزاب اليسارية والقومية على الجيش والدولة قبل زمن طويل من وصول البعث إلى السلطة، وكانوا يؤمنون بضرورة الإصلاح حتى لو لم يكونوا بعثيين. وحتى عندما كان الضباط ينتمون إلى البعث فإنّ بعثيتهم خلت من العمق ومن الثقافة الحزبية، لطبيعة حياتهم العسكرية مقارنة بحياة المدنيين التي وفّرت هامشاً كبيراً من قراءة الكتب والصحف وتثقيف الذات. إلى أن اعترفت القيادة الحزبية نفسها في المؤتمر القومي العاشر في تشرين الثاني 1970 أنْ لا حياة حزبية داخل القوات المسلحة وأنّ ما يبدو ولاءً للثورة يقتصر في معظم الأحيان على ضباط من الرتب الرفيعة لا على صغار الضباط والجنود. ولوحظ خاصة أنّ زمراً تضم بضعة ضباط كانت تزدهر وتنحسر من حين لآخر في الجيش لأسباب تتعلّق بصداقات أو خلفيات عائلية وطائفية، وطموحات شخصية لا علاقة لها بالسياسة والأحزاب (كحركة حاطوم). وقد تتخاصم هذه الزمر وقد يصل بعضها إلى حدّ التآمر في محاولة انقلابية، ما جعل فكرة الجيش المعقدن واهية.

كان تسييس الجيش السوري سلاحاً ذا حدّين. فلم تكن تقاليد الجيش الفرنسي التي أورثها لسورية عشوائية وبدون سبب، بل كانت أساساً لأيّ جيش محترف، فتورّط الجيش السوري في السياسة وممارستها، أبعده، تدريجياً، عن هدفه الأساسي وهو الاحتراف العسكري لبناء قوّة عسكرية تدافع عن سورية ضد الأخطار الخارجية وتحمي وحدتها الداخلية. ولم تتوقّف سلبيات التسييس هنا، بل إنّها فتحت الباب أمام عمليات تطهير موسمية كانت تقضي على كادراته وخبراته، إذ لو لم يكن الجيش مسيّساً لتضاءل كثيراً احتمال التطهير. في العام 1958 كما رأينا، بدأ نظام عبدالناصر عملية تطهير كبرى داخل القوات المسلّحة في «الجيش الأول» طالت الضباط الحزبيين وأنصار الأحزاب والجماعات السياسية، من شيوعيين وبعثيين واشتراكيي أكرم الحوراني. واستمرّت هذه العملية بوتيرة أكبر لتطال الناصريين والقوميين العرب والبعث التقليدي وضباط المدن من السنّة وأتباع زياد الحريري، وغيرهم ممّن ظنّ قادة كل انقلاب أنّهم أخصام محتملون. وهكذا كان الجيش السوري يُحرم من طاقاته البشرية الرفيعة المستوى في الشؤون التقنية والهندسية والطيارين والأسلحة المتطوّرة، ليأخذ مكانهم أشخاص لا خبرة أو معرفة لديهم في الشؤون العسكرية، فضيلتهم الوحيدة كانت ولاءهم للبعث. ومع الوقت ظهرت في سورية طبقة ميسورة تتمتّع بامتيازات جمّة هي طبقة العسكريين المحسوبين على النظام.

وحتى هؤلاء الذين طالهم التطهير فإنّ امتيازاتهم لم تقلّ عن تلك التي تمتّع بها عسكر النظام. وإذا كانت عملية التطهير التي قام بها عبدالناصر عام 1958 هي الأكبر في تاريخ سورية المعاصر، فإنّه قد بدأ أيضاً خطوة كانت لها أثر سلبي على الموازنة العسكرية السورية، قضت بمنح الذين طالهم التطهير من الضباط والعسكريين معاشات تقاعدية ومكافآت مغرية لكسب سكوتهم وحيادهم السياسي. وكانت الوسيلة المتّبعة للتحايل على قوانين التقاعد العسكري وسلّم المكافآت رفع رتبة الضابط الذي يتعرّض للتطهير، أكان تطهيره تمّ تحت خانة التقاعد أو الفصل. فيُحال على المعاش على أساس الرتبة الأعلى ويتمتّع بالفوائد والحوافز نفسها وكأنّه ما زال في الخدمة. وبعد ذلك إمّا يعود هذا العسكري إلى الحياة المدنية أو يحصل على وظيفة رسمية مدنية وقد تكون في السلك الديبلوماسي إذا كان ذا رتبة عالية، فيما يستمرّ في قبض المعاش التقاعدي ومعه الفوائد. وقد يتابع دراسته ويمارس مهنة أخرى أو يخوض مهنة التجارة والأعمال. وفي كلّ الحالات يبقى ابن الدولة وعضواً في طبقة العسكريتاريا الجديدة. واستمرّ هذا الأسلوب في مكافأة الضباط مع كل حكومة جديدة بعد الانفصال وكلما دعت الحاجة.

وبات العسكر يتمتع بامتيازات فوق العادة في سورية، وحصل العسكريون السابقون، سواء كانوا ضحايا التطهير أم لا، على امتيازات وأفضلية بدون حدود، في الوظائف المدنية ذات الرواتب المغرية والمركز الاجتماعي الكبير، سواء في مؤسسات الدولة وشركاتها وإدارتها أو في القطاع الخاص حيث للنظام نفوذ غير محدود. وسهّلت التأميمات وتضخّم البيروقراطية هذا الفساد في التوظيف، وخاصة منذ 1963، حيث انتشر ضباط سابقون أو لا يزالون في الخدمة، في وزارات الدولة وإداراتها وفي شركات القطاع العام، في مراكز حساسة تسمح لهم أحياناً باستغلالها لمنفعتهم الشخصية، كالسعي إلى الرشوة والمحاصصة والدخول في معارك نفوذ، والحصول على بضائع وخدمات بأسعار زهيدة. وكان النظام يتصدّى أحياناً لهذه الممارسات الفاسدة متى فاحت رائحتها وانتشرت أخبارها، فيتدخل ويحاسب البعض هنا وهناك وتُنشر الفضيحة في الصحف الرسمية.

ولم يكن الضباط المحسوبون على النظام أقّل حظّاً من المتقاعدين جبريّاً أو المفصولين، فقد زيدت رواتبهم والحوافز والفوائد ليصبحوا أبناء القطاع العام المدلّلين، يفوق دخلهم دخل أي موظّف مدني في الدولة من المستوى الدراسي نفسه والخبرة نفسها وحجم المسؤولية، ويتمتّعون بخدمات طبية مجانية واسعة ومخصصات مالية فضفاضة للسفر، وقروض بدون فائدة لشراء أو بناء المنازل والفيلات. وحتى إذا استدعى الأمر، فإنّ منازل وفيلات وشققاً

يملكها مواطنون كانت تصادر، تحت أعذار مختلفة، لإقامة هؤلاء الضباط. ولم تخلُ مدينة سورية من نادٍ للضباط، بل كانت نوادي الضباط في المدن هي أفخم وأفضل من النوادي الأخرى. كما أنّ تعاونيات الجيش وفّرت للضباط السلع بسعر الكلفة وببضائع مستوردة وكمالية بدون تعرفة جمركية، وهي امتيازات لم يحصل عليها أحد غيرهم في سورية. وطالت الامتيازات في الرواتب والحوافز حتى صغار العسكريين. فخرّيج الأكاديمية العسكرية برتبة مساعد ملازم يساوي دخله دخل أستاذ مرحلة ثانوية يحمل شهادة دراسات عليا جامعية، أو دخل بروفسور جامعي جديد.

لقد اكتملت مراحل صعود العسكر السلّم الاجتماعي في سورية في ثورة البعث بالزواج من بنات العائلات الأرستقراطية العتيقة أو البورجوازية المدينية. ومنذ الستينات، انتشر شعور في سورية بأنّ مهنة الجيش هي مفتاح النجاح وارتقاء السلّم الاجتماعي. وطالت هذه الامتيازات التي سبق شرحها، أعضاء البعث الذين استفادوا من موجة التأميمات وتضخّم القطاع العام، أكان في تأمين الوظيفة البسيطة، أم في الوصول إلى تأمين مصادر دخل مالي ومراكز نفوذ واسع. وربّ ضارة نافعة، إذ مع مرور الزمن تشابكت مصالح الكل مع الكل، وأصبح المستفيدون من النظام في القوى المسلّحة والحزب والطبقات الميسورة، إسمنتاً أضاف إلى دعائم النظام وصعوبة فكفكته. وأمكن لدولة البعث أن تعمّق شرعيتها عبر تركيبة طبقية من فئات مدنية وعسكرية وبورجوازية، وليس عبر نخب الطوائف كما كان الحال في لبنان. ولذلك يخطئ المحللون أو السياسيون خارج سورية، كما أشرنا في مقدمة الكتاب، عندما يختصرون نظام سورية بشخص رئيسها وحزبه، وبالتالي يتفاقم الخطأ عندما يصدّق البعض هذه التحليلات الجزئية فيعتقدون أنّ من السهل قلب النظام بإزاحة الشخص والحزب. إذ يجب فهم أنّ طبقة جديدة ظهرت في سورية منذ الستينات مخلصة للنظام هي تلك التي بنتها ثورة البعث.

الطوائف الدينية

لعبت الطائفية دوراً في كل الحركات الانقلابية التي وقعت في سورية في 1949 و1954 و1955. ولقد حافظ البعث على الحكم بعد انقلابه عام 1963 لأنّه استطاع قمع انتفاضات

ذات منحى طائفي أو ديني في 1963 و1964 و1965 و1967[8].

استقرار النظام في سورية مقارنة بلبنان لم يعنِ أنّ سورية هربت من نير الطائفية تماماً، وإن لم يتفجّر وضعها الداخلي (كما بات الحال في لبنان) بسبب نظامها المركزي القوي. فتاريخ الجيش السوري منذ الانتداب الفرنسي مكّن نخبة من الضبّاط العلويين والدروز والإسماعيليين من السيطرة عليه، وكانت وراء وصول البعث إلى السلطة عام 1963، وهي حقيقة تاريخية تلقّفها المتضررون الذين كان معظمهم من سنّة المدن واختصروا نظام البعث بكلمة «عدس» (علوي - درزي - سماعيلي).

خلال سنوات، بعد انقلاب 1963، أصبح للعلويين شأن هامّ في الجيش، ما أثار اتهامات بالطائفية وأنّ نظام سورية كان علويّاً وليس علمانياً بعثيّاً. وهذه التهمة تكرّرت على ألسنة معارضي النظام في الداخل والخارج. إذ إضافة إلى تطهير الجيش من الضباط السنّة، فإنّ آلافاً من أبناء الأرياف من الأقليات الدينية، ومنذ 1963، أخذوا مكان الموظفين السنّة في مؤسسات القطاع العام وإدارات الدولة. كما أنّ أصحاب الشركات والمصالح المؤمّمة كانوا بمعظمهم من السنّة، وخاصة من العائلات العريقة، الذين لم يرق لهم أن تُصادر أملاكهم وتجاراتهم وينتهي مركزهم الاجتماعي التقليدي الذي يعود إلى قرون، في حلب وحمص وحماة ودمشق عاصمة الأمويين، وذلك لصالح جماعات وافدة من الأرياف ومن الأقليات الدينية. وكانت شكوى «الإخوان المسلمين» ضد هذا الوضع أكثر علانيةً وصخباً، مع اتهام صريح للنظام بالطائفية.

إنّ وصف تحوّل سورية منذ الستينات بأنّه كان نحو التطييف ليس جديداً في المشرق العربي. فهو يحاكي واقع المنطقة الديني، وخاصة دول لبنان وسورية والأردن والعراق ومصر، ويعترف أنّ الطائفية من طبيعة هذه المجتمعات ولا تُفرض فرضاً. لعدّة قرون كان السُنّة أصحاب الأمر في المنطقة العربية، وخاصة في الحقبة العثمانية. ولكن بعد زوال هذه الأمبراطورية عام 1918، ودخول الفرنسيين وتعاونهم مع الأقليات (مع الموازنة في لبنان ومع العلويين في سورية) ثم مع صعود الفكر الأوروبي والأحزاب العصرية، برزت الأقليات الدينية التي كانت دوماً في الكواليس أو في أسفل السلّم الاجتماعي والسياسي السوري، وولادة ما يسمّى مارونية سياسية

8- Raymond Hinnebusch, «The Foreign Policy of Syria», in Raymond Hinnebusch and A. Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States*, Lynne Rienner Press, 2002, p. 85.

وعلويّة سياسية، وإن اختلفت طبيعة العمل السياسي في الحالتين[9]. وهو يشبه صعود الشيعة والدروز والأرثوذكس في لبنان من خلال الأحزاب اليسارية في الستينات والسبعينات ما أدّى إلى ضرب الثنائية السنيّة-المارونية في الحكم وإلى حروب طويلة. ويشبه الوضع في سورية حيث جذب البعث و«الحزب السوري القومي» و«الحزب الشيوعي» الأقليات الدينية. وما يلفت النظر هو ظاهرة انتساب العلويين إلى حزب أنطون سعادة بكثرة في محافظة اللاذقية وشمال سورية. فكان انتشار القوى اليسارية الريفية الأصول معطوفاً على عددهم الكبير في القوات المسلّحة، نذيراً بصعود الأقليات. وإذا كان أحد امتحانات الديمقراطية هو كيف تتعامل مع الأقليات[10]، فإنّ صعود الأقليات في الأحوال العادية للبلدان هو ظاهرة صحيّة للديمقراطية، تؤدي مع الوقت إلى زوال الطائفية. وإنّ وصول شخص غير سنّي هو حافظ الأسد، إلى منصب رئيس الجمهورية عام 1971، وهو أمر لم يجرؤ عليه صلاح جديد،كان يجب أن يُنظر إليه كتطوّر في الاتجاه الصحيح في ظل مؤسسات ديمقراطية ودستورية، وأنّ سورية لم تكن دولة إسلامية متشدّدة بل هي مجتمع يتسامح مع أقلياته[11].

ولكن ما حصل في سورية ولبنان من صعود الأقليات بين 1965 و1975 لم يكن تحوّلاً واعياً نحو الديمقراطية لبناء دولة الرعاية المدنية ومحو الطائفية تدريجياً في النفوس والنصوص. فلم يكن ثمّة برنامج مرحلي لهذه الغاية ولم تكن ثمّة مراعاة للأغلبية السنيّة في سورية حتى 1970 في مسعى اليسار السوري لفرض الثورة والتغيير العلماني على الاقتصاد والمجتمع والدولة من فوق. فاقتصر الأمر في سورية على دمج عشوائي للأقليات في الدولة وتطوير الريف بطرق اعتباطية ابتدعها أشخاص في السلطة كردّات فعل على مظالم تاريخية، أو تطبيقاً لشعارات سياسية دون تخطيط. وإن كانت نوايا هؤلاء حسنة، فقد غلبت عملية دمج الأقليات المصالح الفردية ومفاضلة الأقارب وأبناء المنطقة والمذهب ضمن اقتناع طوباوي أنّ الطوائف في سورية ستقبل بالعلمانية وبالتغيير الاجتماعي وعفا الله عما مضى. ولكن محصلة الأمر أنّه كانت ثمة خسارة لفئة ومكاسب لفئة كما كان يحصل في لبنان، حيث عوّض السنّة عن خسارة يدهم العليا بعد زوال الدولة العثمانية بمشاركة الموارنة في الحكم منذ 1935 وحتى 1975، ثم خسر

9- Albert Hourani, *Minorities in the Arab World*, London, 1947.

10- راجع كتابنا، **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي**، دار النهار، بيروت.

11- Raymond Hinnebusch, «Syria under the Ba'th: State formation in a fragmented society», *Arab Studies Quarterly*, vol. 4, n°. 3, 1982, pp. 177-199.

الموازنة يدهم العليا عام 1989 لصالح السنة و الشيعة، إلخ.

لقد نبذت عقيدة البعث الطائفية، ولكن قيادة الحزب ومؤسساته لم تقدّم دائماً برامج تثقيفية وتدريبية لعقلنة الأعضاء والأنصار وتحصينهم ضد الطائفية والولاءات القديمة البالية لصالح الوطن، وليتسلّحوا بمبادئ حزبهم ويذهبوا لتطبيقها بأسلوب موضوعي على المجتمع بهدف القضاء على العصبيات. فكان النص العقائدي شيئاً وأرض الواقع والممارسة شيئاً آخر[12]. وكما في أحزاب لبنان فكثير من حملة البطاقات لم يقرأوا كتاباً عقائدياً قط.

ورغم أنّ المجتمع السوري تقبّل بعض مظاهر الحياة المدنية العصرية إلا أنّ البعث، في محاولته السير قدماً وبسرعة نحو العلمنة، على حساب التقاليد الدينية، لاقى رفضاً شعبياً. فقد كانت ثورة البعث في بدايتها متشدّدة عقائدياً وصارمة في علمانيتها ومعادية للتديّن، منعت الخطابات الدينية والدعوة إلى الدين، ووضعت حدوداً للتثقيف الديني وتولّت مسألة تسمية رجال الدين وإدارة المؤسسات الدينية، وصولاً إلى اعتقال أو أذية رجال الدين الذين يحرّضون ضد النظام. وكان فتيان وفتيات البعث يسيّرون دوريات في دمشق ومدن أخرى في لباس عسكري ويتعرّضون للنساء اللواتي يرتدين الحجاب أو غطاء الرأس.

وسرعان ما تبيّن أنّ التعرّض للدين الإسلامي في سورية تعتوره أخطار كبرى. فالنظام، من حيث لا يدري، قدّم وقوداً لأعدائه في 25 نيسان 1967 عندما نشرت مجلّة جيش الشعب الرسمية الصادرة عن الجيش السوري مقالاً بعنوان «وسائل خلق الإنسان العربي الجديد»، دعا فيه مؤلّفه إلى «التخلّص من التقاليد البالية التي تعوّق التقدّم ومنها قيم الله والدين والإقطاعية والرأسمالية والاستعمار وكل القيم النافذة في المجتمع القديم، وكنْسها إلى متحف التاريخ»، واعتناق القيمة الوحيدة الجديدة وهي «الإيمان الكامل بقدرات الإنسان». ودعا المقال إلى خلق إنسان عربي اشتراكي يعتبر أنّ «الله» و«الأمبريالية» وسائر القيم السابقة التي سيطرت على المجتمع في الماضي ليست سوى أصنام، وأنّ الدين هو صنيعة الإقطاع البائد، والاستعمار جعل العرب قَدَريّين وخانعين. أمّا الإنسان العربي الجديد فهو الثائر على تلك القيم ويؤمن فقط بالإنسانية[13]. فأتى هذا المقال بمثابة شرارة أشعلت مشاعر الناس الدينية.

لم تذهب ثورة البعث بعيداً في تطبيق العلمانية أو عندما حاولت تطبيقها، كانت المحاولة

12- Nikolaos van Dam, «Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite», *Midle East Journal*, vol. 32, 1979, pp. 191-219.

13- مجلة جيش الشعب، مقالة بقلم إبراهيم الخلاص، عدد 25 نيسان و9 أيار 1967.

غير هادفة. ولم يأبه البعث في سنيه الأولى في السلطة بالمؤسسة الدينية ورجال الدين في سورية الذين انتقدوا على سبيل المثال قادة الحزب لأنّهم كانوا يبدأون خطاباتهم العامة بعبارة «أيّها الرفاق» وليس بالعبارة الاعتيادية «بسم الله الرحمن الرحيم». وانطبق هذا على الاجتماعات الرسمية والحزبية التي افتتحت أيضاً بتحيّة عابرة، فيما حافظ نظام عبدالناصر في مصر على بدء الاجتماعات باسم الله وبقراءات قرآنية. كما أثبتت الأحداث أنّ دولة البعث لم تتوانَ عن ضرب المؤسسات الدينية، وقمع رجالها عندما كانت تشكّل تهديداً لها، مستعملةً القوّة العسكرية (كما حصل على سبيل المثال في 1964 و 1967). كما أنّ ردّات فعل سورية على التحدّي الإسرائيلي ابتعدت عن الصبغة الدينية. فقد علّقت صحيفة **الثورة** على حادثة إقدام يهود على إحراق المسجد الأقصى في القدس بأنّ المسجد ليس أكثر قداسة من ذرّة تراب في سيناء، ومن قطعة حصى في الجولان أو فلسطين. وأنّ تدمير كوخ صغير يجب أن يثير الغضب ويستنفر المشاعر مثل إحراق المسجد الأقصى. وعندما التقت سورية ومصر وليبيا على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية عام 1971، وعزمت على وضع دستور للاتحاد، قاومت سورية بشدّة ضغط مصر وليبيا لجعل الإسلام دين الدولة، ونجحت في فرض نص اعتمدته سورية منذ 1950 في أنّ الإسلام هو أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد.

كان النظام يمرّ بلحظات ضعف وتراجع عن علمانيته، كما حصل في ربيع 1967 عندما تنازل للضغط الأصولي، ولام المقالة التي تدعو إلى علمنة القيم وحاكم كاتبها وناشرها. ثم أصبح البعث أكثر حذراً في أواخر الستينات في مسائل الإسلام وفي التعاطي مع الرموز الدينية ومؤسساتها. إذ إنّ الدولة الاشتراكية العلمانية باتت تروّج لشهر رمضان وتخفّض ساعات العمل إلى أربع، مقارنة بتونس، الدولة غير العلمانية وبنظامها التقليدي التي كانت في تلك الفترة تقلّل من أهمية رمضان وتحرّض على عدم الصيام، وتفرض ساعات عادية للعمل كأي شهر آخر (تأثّراً بالتجربة الفرنسية).

لقد خطا الدستور السوري الجديد عام 1969 نحو العلمنة بحذفه مثلاً بنداً يحدّد ديانة رئيس الجمهورية وأصبح قَسَم مسؤولي الدولة «أقسم بشرفي ومعتقدي» بدلاً من «أقسم بالله العظيم»، وأبقى على بند يؤكّد أنّ الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع. ولكن الدستور عدّل مجدداً عام 1973 وعاد القسم بالله وثبّت ديانة الرئيس، وقام حافظ الأسد، وهو على المذهب العلوي، بخطوات تصالحية بين النظام العلماني والشؤون الدينية للأغلبية السنيّة وبإعادة الاعتبار إلى سنّة المدن كما سنرى لاحقاً.

وأثبتت الأيام أنّ سورية الكبيرة الحجم نسبياً كانت أكثر هشاشة من شقيقها الصغير لبنان. لقد لعب العسكر فيها دوراً مصيرياً منذ 1949، في حين أصرّت الأنتلجنسيا المدينية على استقدام أفكار ثورية أوروبية شيوعية واشتراكية. فطغت هموم الوحدة العربية والقضية الفلسطينية على ما عداها، وافترق السوريون حول أفضل السبل للنهضة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وحل العداء غير المبرر لكل ما هو غربي مكان الفهم الهادئ لتحديات العصر. فكانت سورية مهد الأحزاب القومية والدولة الأكثر تشدّداً ومثالية في القومية العربية، قبلت بالذوبان في جمهورية عبدالناصر وضحّت بالكيانية السورية في سبيل العروبة، وأصبح أبطال المشهد العام السوري ومنذ الخمسينات قوميين عرباً وقوميين سوريين وناصريين وبعثيين وشيوعيين، وتحوّلت باكراً إلى النهج الاشتراكي وتحالفت مع دول الكتلة الشرقية. فاختلفت في أمور كبرى عن لبنان.

كان برنامج البعث يدعو إلى تطبيق النهج الاشتراكي المعمول به في الدول الشيوعية في قالب قومي عربي يعتبر سورية «إقليماً» أو «قطراً» ضمن وطن عربي كبير، لا بد أن يتّحد يوماً، ومجتمع يتّخذ العلمانية شعاراً. وحول النقطة الأخيرة كتب ميشال عفلق أنّ الدين مرتبط بالنظام الرجعي الفاسد القديم وبالقمع واستغلال الفقراء، والدين يلهي الناس عن الاهتمام بشؤونهم المعيشية، ويجعلهم مخدّرين لا يثورون على من يستعبدهم، وأنّ البعث سيبني «جيلاً عربيّاً جديداً يلتزم بالفكر العلمي ويتحرّر من أصفاد الخرافات والتقاليد البالية». وهكذا، بنظر عفلق، يحلّ الفكر القومي العربي العلماني مكان الإسلام كعقيدة للشعب العربي.

وكان ثمّة إيمان لا يُردّ أنّ التوجّه الاشتراكي المركزي هو أفضل من اقتصاد السوق وأنّ الدولة التي يحكمها حزب طليعي هي أفضل تمثيلاً لإرادة الجماهير وتطلعاتها من دولة تحكمها الطبقة البورجوازية وتتحالف مع الاستعمار باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وحتى لا ينتصب الأمر وكأنّ كل هذا أدّى إلى الفشل، فقد نجحت سورية نسبياً، حيث فشل لبنان، في إشاعة مناخ العلمنة والروح المدنية في المجتمع السوري، في حين غرق لبنان في طائفيته وحروبه وأزماته المقيمة حول توزيع السلطة والخوف المذهبي المتبادل. كما أنّ سورية نجحت في إزالة الإقطاع ورفع مستوى الفلاحين. ومعظم المستفيدين كانوا من سنّة الأرياف الذين حفظوا للبعث هذه الخطوة. وبسبب التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد ظهرت في سورية طبقة اقتصادية جديدة دانت للنظام بامتيازاتها وأموالها وأعمالها ووظائفها في الدولة وفي التجارة. وهي طبقة إما كانت معدومة أو كانت في درجة أقلّ سابقاً.

وستدفع سورية ثمناً باهظاً أمام تقاعس «حزب البعث» عن المضي في برامج مدنية تعزّز العلمنة وتحصّن المجتمع التعدّدي. إذ إنّ الطائفية البغيضة أطلت برأسها من جديد منذ 1976، متسلّلة من انتعاشها في لبنان الذي كان يدخل عامه الثاني من الحرب. وسنعالج هذه المسألة في الفصل الثامن عشر.

الأقليات العرقية

في مسألة الأقليات العرقية، تشابهت تجربة سورية كثيراً مع العراق وليس مع لبنان. ذلك أنّ ثمّة في كل من سورية والعراق أقليات غير عربية أهمها الأكراد، لا تنطبق عليها القومية العربية، وسعت بمساعدة إسرائيل، خاصة في حال العراق، إلى الحكم الذاتي. وفي ظل حكم حزب يبشّر بالاشتراكية والقومية العربية في البلدين، كان متوقعاً أن تطفو هذه المشكلة إلى السطح. فالبعث في سورية سهّل صعود الأقليات الدينية (المسيحيين والعلويين والدروز والإسماعيليين) إلا أنّه لم يكن يثق بالأكراد ونواياهم، وخاصة أنّ بعض قياداتهم كانت تتلقّى العون من إسرائيل منذ أواخر الخمسينات. واستغل أعداء سورية والعراق هذه الثغرة، لا سيما إيران وإسرائيل، فغذّوا النعرة الكردية.

ولم يقتصر موقف الدولة السورية السلبي من الأكراد السوريين على البعث، إذ حتى قبل ذلك أجرت الحكومة إحصاءً سكانيّاً في منطقة الجزيرة في تشرين الثاني 1962، اعتبر عدداً كبيراً من الأكراد غير سوريين وأنّهم دخلوا سورية من العراق وتركيا، مع أنّ معظمهم كان سوريّاً، ولكن الفقر والأمّية وانعدام التوثيق أدّى إلى عدم امتلاك الكثيرين لشهادات ثبوتية. ولدى وصول البعث إلى السلطة عام 1963، انطلقت نداءات «لإنقاذ الجزيرة من المؤامرة الكردية لإقامة إسرائيل ثانية في شمال سورية». فعمدت حكومة البعث إلى إبعاد قسم من أكراد هذه المنطقة عن الحدود مع تركيا إلى الداخل وجرّدت آلافاً منهم من الجنسية السورية. كما حرمت الحكومة الأكراد من الاستفادة من الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، رغم أحقيّتهم بذلك في مناطقهم. وقد شهدنا سابقاً تعاون سورية في ظل البعث مع دولة البعث في العراق ضد الأكراد ومشاركة الجيش السوري في معارك ضد الأكراد في الموصل عام 1963. وكانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي عارضت إعلان وقف إطلاق النار بين الجيش العراقي وميليشيات الأكراد في 1964 و1966.

ثم أخذ موقف سورية تجاه أكرادها يواكب الموقف العراقي، وخاصة بعد 1967. وسارت

الأمور نحو تحسين وضع الأكراد في سورية بعد إعلان بغداد في آذار 1970 عن حل وافق عليه الزعيم الكردي الملاّ مصطفى البرزاني. ففي آب 1971، ناقش المؤتمر القومي الحادي عشر لـ«حزب البعث» في سورية المسألة الكردية في العراق من وجهة نظر «اشتراكية وثورية». وتبنّى المؤتمر إعلان بغداد وأقرّ أنّ العرب والأكراد هم أبناء وطن واحد يتمتعون بحقوق متساوية وأنّ للأكراد قوميتهم الخاصة ولكن لا يحق لهم الانفصال عن وطنهم. وتبع هذه الخطوة قيام الحكومة السورية في نهاية 1971 بتوزيع الأراضي لأول مرّة على المستحقين من الفلاحين الأكراد في منطقة الجزيرة. وكانت الأمور تسير على ما يرام إلى أن تدخّل هنري كيسنجر وأوعز لشاه إيران إشعال ثورة مسلّحة كردية ضد نظام البعث في العراق عام 1973 لمنع العراق من مشاركة سورية في حرب ضد إسرائيل كما سنرى.

خلاصة

رغم أنّ جهود ثورة البعث التغييرية حقّقت نجاحاً في عدّة مسائل، إلا أنّ مبادئ الاشتراكية والتحديث لم تشقّ طريقها في المجتمع السوري، وخاصة في نفوس الطلاب والعمال والفلاحين، الذين بقوا إجمالاً أسرى العقليات المتخلّفة والعصبيات الضيقة. وبقي البعث ثورة من فوق على مجتمع تقليدي، ثورة ترفض الحوار والمشاركة في الحكم وفي اتّخاذ القرارات المصيرية، على أساس أنّها الأب الذي يعرف مصلحة كل أبنائه. فأعطت نتيجة معاكسة لرغبة استنفار طاقات البلاد، بإبعادها الناس عن المشاركة في الحياة السياسية ما خلق أجيالاً غير مسيّسة وأقنع الطاقات بمغادرة البلاد. كما أنّ عناصر بعثية استعملت نفوذها ومناصبها داخل البلاد للمنفعة الشخصية.

ولعلّ الجماعة التي وصلت إلى السلطة في تشرين الثاني 1970 بقيادة حافظ الأسد كانت تدرك مساوئ الحكم الشمولي الذي قاده البعث، فوعدت بنظام أكثر انفتاحاً استطاع معالجة بعض الأمور في عقد السبعينات. وعندما فشل مسعى خلق الدولة المدنية العلمانية وانفجر العامل المذهبي بانتفاضة «الإخوان المسلمين» منذ 1977، بات اللجوء إلى حلول أمنية وسلطوية لحفظ مكتسبات الثورة هو السائد منذ 1980[14].

14- Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th 1963–1966, The Army-Party Symbiosis*, Jerusalem, Jerusalem Universities Press, 1972.

الفصل الحادي عشر

الحركة التصحيحية

لم تكن نكسة 1967 كارثة على سورية فحسب بل إنّها أدّت إلى شرخ عميق في صفوف قياداتها العسكرية والمدنية. لقد انشغلت سورية من 1967 إلى 1970 بأزمة حكم بين القيادة المدنية التي يقف وراءها صلاح جديد والقيادة العسكرية التي يقف وراءها حافظ الأسد. وبدأ الشرخ صراعاً بين الأسد وجديد على أنّه بين عسكري ومدني. وكان الأسد وزيراً للدفاع وقائداً لسلاح الجو وصلاح جديد الأمين العام المساعد للقيادة القطرية، يسيطر عبر منصبه على أجهزة الحزب وجناحه العسكري ويحتفظ بأوراق عسكرية عدّة. كما كان الأسد مسؤولاً سياسياً في الحزب إضافة إلى موقعه العسكري. ورغم ذلك فُسّر الصراع على أنّه عودة للشرخ المزمن بين مدنيين وعسكريين داخل الحزب. ولكن المسألة كانت في مكان آخر وفي غاية التعقيد، بدءاً من استراتيجية الصراع ضد إسرائيل، وصولاً إلى مسائل التنمية الاقتصادية والإدارة والحياة السياسية والعلاقات الخارجية[1].

خلاف على الإستراتيجية العسكرية

لم يكن حافظ الأسد الذي حمل همّ جبهة الجولان كوزير للدفاع ينظر إلى التنظيمات الفلسطينية بمنظار ثوري، كزملائه صلاح جديد والأطباء الثلاثة، ولا كان يرى أنّ «حركة فتح» والتنظيمات الأخرى تشكّل لاعباً رئيسيّاً في الصراع، أو أنّها تقوم بعمل بطولي لتحرير

1- Elizabeth Picard, «La Syrie de 1946–1979», in *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond (dir), Paris, Éditions du CNRS, 1980, pp. 143 – 184.

فلسطين. فهو لم يسع للحرب قبل وقوعها عام 1967 ليقينه أنّ ميزان القوى بين سورية وإسرائيل لم يكن متكافئاً، كما لم يتوقّع أن تشعل إسرائيل حرباً مع سورية لأنّ إسرائيل كانت تعلم أنّ سورية لا تشكّل خطراً عليها في تلك الفترة. ولذلك أبقى جبهة الجولان قبل حرب حزيران 1967 على نار خفيفة[2]. وكان يدعم الفلسطينيين في مسائل مضبوطة، ببعض السلاح وتوفير معسكرات تدريب، وإفساح المجال لعمليات عسكرية ضد إسرائيل متى كان الوضع مناسباً. في حين كان صلاح جديد ومَن معه يعتقدون أنّ الحرب الشعبية كفيلة بإقناع الإسرائيليين بحزم حقائبهم والرحيل. وأنّه في غياب حرب تقليدية مفتوحة وجيش مقابل جيش، يبقى العمل الفدائي وسيلة لمواصلة النضال. ولكن فات الجانبين أنّ إسرائيل استفادت من عجز سورية عن خوض حرب تقليدية (جيش مقابل جيش) وأخذت حرّية مطلقة لتحويل أتفه الأعمال إلى حجة لحرب مواجهة واسعة تعرف أنّها ستكسبها بتفوّقها الكاسح. وفي هذا لم ينجح الأسد في تقدير درجة سوء نوايا إسرائيل بأنّ ضعف سورية كان تشجيعاً لها للحرب وليس العكس. ولم ينجح جديد ورفاقه أيضاً في تقدير سوء نوايا إسرائيل أنّها استغلّت دعمهم لعمليات المقاومة لشنّ حرب فهي لن تنتظر حتى تكمل سورية جهوزيتها.

وبعد الهزيمة كان الأسد يرى أنّ الأولوية هي لخلق استراتيجية صراع جديدة بينما لم يغيّر صلاح جديد ورفاقه أسلوبهم الخالي من أي تخطيط استراتيجي. ذلك أنّ سورية لم تمتلك أي استراتيجية خاصة بها، بل كانت جزءاً من الاستراتيجية المصرية منذ ربيع 1966 وبقيت كذلك بعد حرب 1967. حتى أنّها، أكانت جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة بين 1957 و1961 أو منفصلة عن مصر بعد 1961، كانت تراهن على الاستراتيجية المصرية في الصراع مع إسرائيل ثم تضغط على عبدالناصر ليواجه هو إسرائيل. وإذ أدرك الفلسطينيون بقيادة ياسر عرفات حقيقة الواقع السوري المشتّت بدون استراتيجية خاصة، وضعوا إستراتيجية فلسطينية في آخر 1965 لاستغلال سورية انطلاقاً من المعطيات التالية:

* أنّ استمرار الهجرة اليهودية واستيطانها الأراضي الفلسطينية، مرفقة بتفوّق عسكري إسرائيلي يتضاعف كل بضع سنوات، ومدعوم بقدرات ذرّية، يعني أنّ عامل الوقت ليس لصالح القضية الفلسطينية. فيتمّ استيطان كامل أراضي فلسطين وتصبح إسرائيل دولة لا تقهر، ما يخلق واقعاً جديداً يصعب معه قيام دولة فلسطينية.

2- Walter Laqueur, *The Road to War 1967-68*, London, 1977.

* أنّ الفلسطينيين بمفردهم لن يشكّلوا أي خطر على دولة إسرائيل حتى لو نفّذوا مائة عملية في الشهر. ولذلك يجب توريط الدول العربية وخاصة دول المواجهة، سورية والأردن ولبنان (كانت ثمّة استحالة تنفيذ عمليات من مصر)، في حرب أو حروب مع إسرائيل تلهيها عن مواصلة مشروعها الصهيوني.
* أنّ إسرائيل قادرة على التصعيد العسكري مع أي دولة عربية لأتفه الأسباب. ذلك أنّ استراتيجيتها تكمن في شنّ حرب على العرب كل بضع سنوات لأغراض التوسّع ولحرمان جيرانها فسحة زمنية يبنون أثناءها قدراتهم.

الخلاصة أنّ المقاومة الفلسطينية قادرة على استغلال هذه الثغرة في العقيدة الصهيونية التوسعيّة عبر القيام بأعمال استفزازية ضد إسرائيل ما يجعل إشعال حرب عربية-إسرائيلية جديدة ورقة في يد الفلسطينيين يستعملونها متى يشاؤون.

كان ينقص هذه الاستراتيجية الفلسطينية استقلالية التحرّك والقرار لكي تنمو وتنجح، وكان عنصر النجاح الأهم هو أن لا تقع تحت نفوذ أي من دول المواجهة. ومن هنا كانت مشكلة المقاومة مع الأسد. إذ أخذ الأسد كوزير للدفاع يمنع المقاومة من التمادي في تصرفاتها المستقلّة التي تهدّد سياسته الدفاعية الحذرة. ولذلك عندما سعى عرفات إلى الهرب من الضوابط السورية في صيف 1966، اعتقل مع عدد من مسؤولي «فتح» وألقوا في سجن المزّة لمدّة شهر. وقام فاروق القدومي الذي كان بعثياً وأصبح مسؤول العلاقات الخارجية في «حركة فتح» بالتوسّط لدى الأسد للإفراج عنهم. هذه الحادثة وحقيقة أنّ عرفات كان في «حركة الإخوان المسلمين» في غزّة وفي مصر، جعله لا يثق بنظام البعث. فكانت بداية حياة مديدة من الصراع بين عرفات والأسد امتدّ حتى التسعينات من القرن العشرين.

في أروقة الحكم في دمشق قبل حرب 1967 لم يكن ثمّة خلاف حول النضال ضد إسرائيل. بل كان ثمّة توافق كامل على دعم عمليات «حركة فتح» داخل فلسطين المحتلة من قناعة بحرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال. أما في المسائل الداخلية، فقد كان البعث في السلطة متفقاً على التعاون مبدئيّاً مع الشيوعيين لكن مع إغلاق الباب تماماً أمام الاعتراف بأي حزب أو جماعة سياسية في سورية خارج البعث.

فما الذي تبدّل خلال عام؟

الذي حصل أنّه بعد نكسة 1967 لام الرأي العام في سورية نظام البعث على سوء أدائه في الحرب وحمّله مسؤولية ضياع الجولان لأنّه وضع مصلحة الحزب وأشخاصه قبل مصلحة

الوطن والأمّة. وإذ عمّ النقد والسخط، خصّ المعارضون الجيش السوري بألذع الصفات والشتائم. ورغم أنّ الجيش السوري قد أبدى مقاومة باسلة وسقط منه آلاف الشهداء والجرحى، إلاّ أنّ البعض، بسبب مرارة الهزيمة، لم يجد حسَناً يقوله في مجهود سورية العسكري بل انتقد النظام بأنّه كان حريصاً على حماية نفسه أكثر من حرصه على الجولان وأنّ الأطباء الثلاثة كانوا أطفالاً في السياسة الدولية بثوريتهم العاطفية، عاشوا في أوهام الشعارات والخطابات النارية التي استغلّتها إسرائيل.

واستوعب الأسد، ومعه قيادة الجيش، دروس الحرب وأخذوا يبتعدون عن القيادة السياسية ويراجعون الإستراتيجية العسكرية. وإذ تموضع الجيش بعيداً عن القيادة السياسية، شعرت هذه بأنّ أضواء النقد العلني قد سُلّطت عليها فبدأ تبادل الاتهامات بين القيادتين السياسية والعسكرية حول تحديد مسؤولية الهزيمة، تحوّل إلى خلاف على أمور جوهرية وعلى الخط السياسي للحزب. وبرز اتهام الأسد للقيادة السياسية بأنّها دمّرت الجيش بعمليات التطهير المتواصل التي حرمته من خيرة ضباطه وتقنييه ومهندسيه. أمّا القيادة السياسية فقد اتهمت الجيش، وإن بطريقة ملتوية، أنّه خاض حرباً بأساليب بالية ولم يستعدّ بالعتاد والسلاح والجهوزية التقنية والميدانية رغم الميزانية الكبيرة وعدد الألوية. وتلقّفت قيادة الجيش هذا الاتهام حجّة لضرورة تسليح الجيش بمستوى يستطيع معه الدفاع عن سورية، وأنّ الأولوية القصوى في ميزانية الدولة الآن يجب أن تذهب إلى نفقات الدفاع، على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية، وأنّ على القيادة السياسية الكفّ عن التدخّل في الشؤون العسكرية. وفوق ذلك، أصرّت قيادة الجيش على حصرية مسؤولية مواجهة إسرائيل بها، ما فُسّر أنّ على تنظيمات البعث المسلّحة خارج قوى الأمن الرسمية أن تخضع لإشراف الجيش.

وانطبق منطق الجيش على تنظيمات المقاومة الفلسطينية، إذ إنّ قيادة الجيش السوري ناقشت حريّة العمل الفدائي ورأت أنّ إسرائيل استعملت ورقة العمليات الفدائية كذريعة للهجوم على سورية. وعند ذلك فُضحت الإستراتيجية الفلسطينية التي أخذت المبادرة من أيدي دول المواجهة، وأصرّت قيادة الجيش أنّ قرار الحرب والسلم لا يمكن أن يُترك للفدائيين، ما يجعل الجيش بدون إستراتيجية يتحصّن خلفها، بل يتعرّض لاحتمال حرب كلّ مرة يقوم الفلسطينيون بهجوم على أهداف إسرائيلية.

وإمعاناً في تجريد القيادة السياسية من أوراقها، رأت قيادة الجيش أنّ السياسة السورية تجاه الدول العربية الشقيقة يجب أن تتغيّر جذريّاً، على أساس أن لا صوت يعلو فوق صوت

المعركة. فتصبح سياسة سورية هي بناء قيادة مشرقية موحّدة تضم الأردن والعراق والمقاومة الفلسطينية، إلى جانب سورية، تنسّق تماماً مع الجبهة المصرية، بصرف النظر عمَّن يحكم في هذه البلدان وبدون أن تعكّر الجبهة العسكرية الموحّدة مناوراتُ القيادة السياسية لـ«حزب البعث»، طالما أنّ العدو المشترك لكل العرب هو إسرائيل. وعلى هذا الأساس اقترح حافظ الأسد رأب الصدع مع الجناح التقليدي في الحزب الذي يمثّله عفلق والبيطار والذي اتخذ بيروت مركزاً لقيادته[3].

ولم تردّ القيادة السياسية (صلاح جديد ورفاقه) على مقترحات قيادة الجيش دفعة واحدة. بل ركّزت على مسألة الإنفاق العسكري، ورأت في مطلب الجيش أنّ على سورية أن تزيد ميزانية التسلّح على حساب المشاريع الاقتصادية نظرة واهية بأن لا يمكن أن تكون سورية قويّة عسكريّاً بدون تطوير اقتصادها. ولمّا عدّل الأسد موقفه بأنّه يجوز التوفيق بين الهدفين – التنمية الاقتصادية وتحرير الأرض – من خلال اقتصاد حرب يأخذ بالحسبان تنفيذ المشاريع الحيوية، أصرّ زميله مصطفى طلاس – الذي أصبح رئيساً للأركان في مطلع 1968 – على الموقف القائل بالأولوية القصوى للتسلّح في الموازنة العامة. أمّا في مسألة التنظيمات العسكرية خارج القوى الرسمية، فقد تمسّكت القيادة السياسية بأنّ هذه التنظيمات هي ضرورة لشنّ حرب تحرير شعبية في ظل اختلال خطير في ميزان القوى بين سورية وإسرائيل (وهو المنطق الذي وصف دعم سورية لحزب الله بعد 1991)، وأنّها تؤمن بقدرات حركات المقاومة الفلسطينية بضرورة إطلاق حريّتها في العمل واستكمال بناء منظمة «الصاعقة» التابعة للبعث ودعم «حركة فتح» الفلسطينية.

وحول مسألة استقلالية الجيش عن القيادة السياسية، رأى صلاح جديد ومن معه أنّ سلطة الحزب المدنية على الجيش يجب أن تستمر للتأكّد من صفاء موقف الجيش، خاصة أنّ التجربة كشفت سهولة اختراق الجيش من قِبل الأحزاب داخل سورية ومن قِبل الدول العربية الأخرى وضلوع العسكريين في كل الانقلابات التي وقعت في سورية منذ 1949. وأنّ الحكومة تعاطت بإيجابية مع بعض الضباط الكبار الذين عادوا إلى سورية وأطلقت سراح البعض الآخر، إلا أنّ بعض هؤلاء عادوا فوراً للتآمر (في 9 حزيران 1967، اليوم الذي

3- Horst Mahr, *Die Baath-Partei, Portrait einer panarabischer Bewegung*, München/Wien, Olzog Verlag, 1971.

اقتحمت فيه إسرائيل الجولان برّاً، أُطلق سراح محمّد عُمران وأمين الحافظ ومنصور الأطرش وآخرين. وسرعان ما عرض بعض الضباط على أمين الحافظ أن يقودهم في انقلاب ضد نظام صلاح جديد فيما الحرب مستعرة، إلاّ أنّ الحافظ رفض قائلاً: «لا أريد أن يسجّل التاريخ أنّ أمين الحافظ قد ساعد إسرائيل ضد وطنه بزرع الفوضى في الداخل»[4].

وحول السياسة العربية، رأت قيادة صلاح جديد أنّه لا يمكن التعاون مع دول رجعية عربية كالأردن، بل يجب دعم الحركات الثورية والصراع الطبقي في تلك الدول، مع إشارة لرغبتها في قلب النظام الهاشمي في الأردن. وكذلك لا يمكن التعاون عن كثب مع نظام عبدالناصر في مصر لأنّه قبل بالحلّ السلمي عندما وافق على قرار مجلس الأمن 242 في تشرين الثاني 1967. ولكن الأسد رأى أنّ على سورية التمييز بين طبيعة الأنظمة العربية وضرورة حشد كل الطاقات من أجل الصراع، طالما أنّ الكل متفقون على أولوية القضية الفلسطينية. وفي حين اعتبر الأسد أنّ أولوية الصراع مع إسرائيل هي هدف سامٍ للقومية العربية، وأنّ خطوة سورية الأولى بعد الحرب هي التحضير لتحرير الجولان، أصرّ صلاح جديد والأطباء الثلاثة أنّ الاشتراكية والتحوّل الثوري في الداخل الأهم وهما يجرّران الجولان فيما بعد.

كانت الهوة بين جديد والأسد حول سياسة مصر تجاه القرار 242 تتّسع. ذلك أنّ قيادة الجيش السوري كانت تراقب الخطوة المصرية باهتمام، لأنّ سورية لن تستطيع خوض حرب تقليدية ضد الجيش الإسرائيلي إذا خرجت مصر من المعركة، فتتضاءل فرص تحرير الجولان. ومن أين لسورية القدرة على منع مصر عن هذه الخطوة إذا هي حزمت أمرها؟ وأمام هذا المنطق كان جديد ورفاقه يتخوفون أن يجرّ الأسد سورية تدريجياً إلى قبول «حلول استسلامية» في المنطقة تسترجع الجولان ولكنها تؤدي إلى تخلّي سورية عن القضية الفلسطينية. فكانت قيادة صلاح جديد تستغلّ تناغمها مع النبض الشعبي بالتشديد على صمودها أمام تداعيات هزيمة 1967 وعزمها على دعم المقاومة الفلسطينية. ولكن الرأي العام لم يكن مغفلاً تجاه مواقف جديد ورفاقه التي لم تكن منسجمة. فهم وضعوا عراقيل أمام التحوّل الاجتماعي في سورية ولم يطلقوا النفير لحشد طاقات البلاد لصالح الحرب الشعبية. وحتى أثناء حرب 1967، رفضت هذه القيادة نفسها - خاصة زعيّن والأتاسي - مطالب ملحّة من حلفائها الشيوعيين ومن قوى وطنية أخرى بتسليح الشعب لدعم المجهود الحربي. ولذلك لم تكن

4- Patrick Seale, *Asad*, p. 143.

مواقف القيادة السياسية أكثر من مزايدات على الأسد وزملائه.

خلاف على السياسة الداخلية

وامتدّ الخلاف حول طبيعة الحزب وتنظيمه ودوره في البلاد والعلاقة مع البلدان العربية والموقف من المقاومة الفلسطينية إلى الاصلاح داخل سورية. فكان الأسد يحثّ البعث على الانفتاح على القوى السياسية الأخرى في جبهة تقدمية لتوسيع القاعدة الشعبية للنظام وتحصين الجبهة الداخلية. لقد رفض نظام صلاح جديد مبادرات الحركات التقدمية في سورية للتعاون بعد حرب 1967، ورفض مدّ اليد للقوى الحيّة في المجتمع السوري التي كانت أكثر حماسة من النظام نفسه لمواجهة إسرائيل، ولم يستثمر الغضب الشعبي لاستنفار طاقات البلاد أمام الخطر الأهم. بل أبقى على النظام الأمني وحالة الطوارئ.

قبل حرب 1967، كانت معظم التنظيمات السياسية في سورية - باستثناء الشيوعيين و«حركة القوميين العرب» - تسعى إلى قلب نظام البعث. وفي تلك الفترة، كانت «حركة القوميين العرب» تمرّ بمرحلة مخاض تاريخي بعد تموقعها الناصري السابق وعدائها الشديد للبعث. لقد شقّت هذه الحركة تيارات إيديولوجية تريد التحوّل نحو نهج ماركسي لينيني بعيداً عن طوباوية عبدالناصر وجاذبيته الشعبوية. فتفتّتت هذه الحركة إلى عدّة تنظميات ماركسية منها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة جورج حبش، و«منظمة العمل الشيوعي» في لبنان بقيادة محسن إبراهيم، و«حزب العمل الاشتراكي العربي» في لبنان، وتنظيمات أخرى في لبنان وسورية واليمن وعدد من الدول العربية. وكانت الحكومة السورية قد سمحت لأكرم الحوراني بالعودة إلى سورية بعد الحرب، فنشط تنظيمه الاشتراكي في تأسيس جبهة وطنية تقدمية تضمّ عدّة أحزاب. والتقى على هذا الهدف «حركة القوميين العرب» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» الناصري و«الحركة الوحدوية الاشتراكية» (سامي صوفان) وحركات بعثية وناصرية سابقة، إضافة إلى جماعة الحوراني. ودعا هؤلاء إلى «نهج شرعي ديمقراطي» في سورية لإقناع النظام بمشاركتهم في السلطة.

وردّت الحكومة على دعوات الديمقراطية بحملة اعتقالات ويد من حديد، فصمتت هذه النداءات وفرّ الحوراني إلى لبنان. ولكن تلك الأحزاب أسّست جبهة تقدمية وأعلنت شرعة وطنية في أيّار 1968، تتهّم بوضوح نظام جديد بمسؤولية هزيمة 1967. وأنّ شعارات البعث وتهديداته لم يرافقها استعداد للحرب أو مقدرة على صدّ العدوان. أمّا برنامج الجبهة فكان

تأكيد حاجة سورية للعودة إلى الديمقراطية وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وتبيّن أنّ الجبهة وُلدت ميتة، إذ إن تنوّع تنظيماتها وانشغال عدد من الأحزاب بأزمات داخلية وصراعات عقائدية، جعل مفعول الجبهة ضئيلاً، إضافة إلى الانشقاق داخل «حركة القوميين العرب» وانقسام اشتراكيي الحوراني إلى معسكرين، الأوّل ملتزم بموقف الحوراني المعارض الصارم لنظام صلاح جديد والآخر أقلّ حدّة يقبل بالتعاون مع النظام. كما أنّ انفتاح عبدالناصر على نظام صلاح جديد منذ 1966، وشراكة الحرب ضد إسرائيل عام 1967 أذاب حماس الناصريين في سورية عن المشاركة الفعالة في جبهة كهذه. وعمدت السلطة إلى تعيين بعض شخصيات من الجبهة في مناصب رسمية ما أثار الخلاف بين تنظيماتها واتهامات بالتعامل مع نظام البعث على حساب الجبهة. وتفاقم الخلاف الداخلي في الجبهة عندما وقع انقلاب بعثي في العراق قامت به القيادة القومية التقليدية في البعث (جناح عفلق – البيطار) في تموز 1968. فرأى بعض الجبهة ضرورة العمل مع البعث التقليدي في بغداد ضد البعث الجديد في دمشق، وعارض آخرون هذا المنحى والتركيز على النشاط داخل سورية.

وأمام إغلاق الباب على أي تحالف داخلي مهما كانت درجة تقدميته، واصل النظام عزلته الداخلية وقطيعته مع البعثيين التقليديين والناصريين والاشتراكيين والطبقة الوسطى المدينية، فلم يبق من مناصريه سوى الشيوعيين وبعض اليسار، ما عزّز الاعتقاد أنّ نظام صلاح جديد يفضّل العزلة الداخلية على الانفتاح والانتخاب والاستفتاء، ما قد يثبت عدم شعبيته واحتمال سقوطه. وإزاء مراوغة القيادة السياسية بين الالتزام بالشعارات وعدم تقديم خطة عمل معقولة، كسب منطق قيادة الجيش في النقاش: هل يمكن للحزب وأجهزته – هذا الحزب الثوري في أدبياته والمخلص في دعمه للقضية الفلسطينية ولكن العاجز عن استنفار وحشد الطاقات الشعبية لحرب تحرير شعبية – إجبار الجيش على قبول استراتيجية عسكرية لا تبرّرها جهوزيته الحالية التي أصبحت أسوأ مما كانت قبل حزيران 1967؟

كان الجواب جاهزاً لدى حافظ الأسد، ولكنّه احتاج إلى أكثر من ثلاث سنوات لكي ينتصر منطقه.

الصراع على السلطة

في 17 تموز 1968 وقع انقلاب في بغداد أعاد البعث إلى السلطة بعد لجوئه إلى العمل السرّي هناك منذ 1963. ولم يفرح صلاح جديد وزملاؤه بهذا الحدث لأنّ البعث العراقي

كان موالياً للقيادة القومية التي أُبعدت عن سورية في شباط 1966. ولذلك، اكتفت صحيفة **البعث** في دمشق بنشر خبر مقتضب محايد عنونته «راديو بغداد يعلن عن انقلاب عسكري». ولكن سوريين آخرين داخل سورية وخارجها، من معارضي نظام صلاح جديد، من يساريين وبعثيين، أفرحهم الانقلاب العراقي، فلجأوا إلى بغداد.

وكان حافظ الأسد في وادٍ آخر غير وادي صلاح جديد، ذلك أنّ همّه الأول كان الصراع مع إسرائيل وإقامة جبهة مشرقية، ورأى ضرورة فتح الباب مع العراق وقد أصبح بأيد بعثية. لقد أسفر انقلاب العراق عن استلام قيادة بعثية موالية لجناح عفلق السلطة في بغداد فانتقل عفلق بعد تردّد والرئيس السوري السابق أمين الحافظ إلى بغداد، ما أقنع صلاح جديد ورفاقه أنّ النظام العراقي الجديد سيسعى للتآمر ضدّهم. ولذلك غضبوا من اقتراحات الأسد معالجة الخلافات مع عفلق، واحتجّوا أنّ منطقه يعيد سورية إلى ما قبل 23 شباط 1966، ويتنكّر لأسس البعث الجديد. ولكن مقترحات الأسد كانت في سياق استراتيجي من عدّة خطوات تنتهي بإنهاء عزلة سورية ونظامها في الداخل والخارج وتقوية جيشها، لتتبع سياسة عربية ودولية جديدة، وتشارك بفعالية في مؤتمرات القمّة العربية، وتوسّع قاعدة النظام بتأسيس جبهة وطنية تقدمية، تضمّ إلى جانب البعث، الشيوعيين والناصريين وقوى وطنية ويسارية. كما اقترح الأسد إعادة الاعتبار لمعظم الضباط الذين طالهم التطهير. ولئن كان معظم هؤلاء من الناصريين وعلى يمين البعث الجديد، فقد اتهمت القيادة السياسية الأسد، الذي كان يفتقر إلى مركز قوّة داخل الحزب، أنّه يريد عودة «العناصر اليمينية» إلى الجيش ليقوّي نفوذه. وأكّدت القيادة السياسية مواقفها في أيلول 1968 عندما رفض المؤتمر الرابع للقيادة القطرية مقترحات الأسد.

وهكذا أدّت تراكمات حرب 1967 والنقاش الإستراتيجي حول تداعياتها وصولاً إلى استلام البعث التقليدي الحكم في العراق إلى حرب باردة بين صلاح جديد وحافظ الأسد. وامتدّ الصراع إلى داخل القوى المسلّحة، حيث حاول كلٌّ من الطرفين جلب ولاء الضباط وإبعادهم عن الآخر. ولئن كان الأسد وزيراً للدفاع وأقرب إلى قيادة الجيش، فقد شرع في إبعاد رجال جديد من مواقع النفوذ وصولاً إلى إزاحة أحمد سويداني رئيس الأركان وتسمية مصطفى طلاس مكانه في شباط 1968. وكان تعليل ذلك أنّ أداء السويداني في حرب الجولان لم يكن بمستوى المسؤولية، وأنّه طائفي سُمع يتذمّر مراراً من «نفوذ علوي غير مبرر

في الجيش»[5]. وتلت ترقية طلاس ضربة مباشرة لصلاح جديد بإزاحة قريبه ورجله الهامّ عزت جديد عن قيادة اللواء 70 المدرّع، الأقوى في سورية. ولم يتدخّل صلاح جديد في مسألة إزاحة سويداني لأنّ ملفّ الأسد حول سويداني كان متيناً. وخاصة أنّ محاولة انقلابية وقعت في سورية في آب 1968، فر على أثرها سويداني من سورية بعد شكوك حول ضلوعه فيها. وفي تموز 1969، كان سويداني مسافراً على متن طائرة مدنية حطّت في دمشق، فألقي القبض عليه. وكذلك أبعد الأسد من الجيش أحمد المير الذي قاد جبهة الجولان فردّت القيادة السياسية بتسمية المير عضواً في القيادة القطرية لأنّه عضو مؤسّس في «اللجنة العسكرية». ولكن الأسد نجح في إبعاده عن الساحة بتعيينه في سفارة سورية في مدريد.

ورغم جهود الأسد في نشر نفوذه داخل القوى المسلّحة، فإنّ صلاح جديد بقي رجل النظام الأول وصاحب اليد العليا في الحزب والدولة كما في أجهزة الأمن عبر رجله عبدالكريم الجندي. وكان جديد قد عيّن الجندي مسؤولاً عن مكتب الأمن القومي في الحزب في أيلول 1967. ومع هذا التعيين بدأ تحوّل نظام جديد إلى دولة بوليسية بامتياز. إذ إن عبدالكريم الجندي عمد إلى توسيع أجهزة الدولة الأمنية وتوظيف جيش من المخبرين والعملاء راقبوا كل شاردة وواردة في سورية. وأصبح الجندي ركينة مهمة للقيادة السياسية في سورية بعدما كان مسؤولاً عن الإصلاح الزراعي. وانتشر الاعتقال العشوائي لأدنى الأسباب، وانطلقت ظاهرة لم تكن معروفة سابقاً هي استعمال التعذيب أثناء استجواب الموقوفين. فأثارت أجهزة الجندي الرعب في النفوس كما لم يحصل في سورية من قبل. وخاف الناس من الخروج في الليل مخافة التعرّض للمساءلة والاعتقال من رجال الأمن، كما خافوا من السفر إلى الخارج مخافة مصادرة منازلهم لاستعمالات المخبرين. حتى ارتبط اسم عبدالكريم الجندي بالقمع وظهر - وهو لا يزال في السادسة والثلاثين من العمر - كشخص مولع بالعنف ومهووس بتعذيب الناس، لا كثوري واشتراكي كما قدّم نفسه. فكان يأخذ القانون بيده إلى حدّ اعتبار أي

5- كان طلاس زميلاً للأسد منذ أيام الكلية العسكرية في حمص عام 1951، يتطلّع إلى دراسة الفلسفة والأدب في جامعة السوربون ولكنّه كالأسد انتهى إلى المهنة العسكرية. وبعد سنوات من العِشرة، أصبح طلاس بنظر الأسد صديقاً وفياً يمكن الاتكال عليه وصاحب ذكاء وسرعة بديهة، محبّ للمرح وصاحب إرادة فولاذية أمام الخطر. وكان طلاس مع الأسد في مصر أثناء سنوات الوحدة وأصبح عضواً في اللجنة العسكرية عام 1963. ثم رأس المحكمة الميدانية بعد أحداث الشغب في نيسان 1964 وحرّك لواءه دعماً لانقلاب شباط 1966. وإذ أصبح نائباً لوزير الدفاع حافظ الأسد أصبح المعاون الأكبر في ضبط الجيش والتأكّد من ولاء ضباطه وإبعاد رجال صلاح جديد عن مواقع النفوذ في القوى المسلّحة.

نكات تُقال عنه وأي مناقشة لأعماله في نقابة المحامين بمثابة جريمة تعرّض فاعلها للاعتقال والعقاب، حتى لجأ محامون سوريون إلى لبنان هرباً منه.

وإضافة إلى سلطته الأمنية، كان صلاح جديد صاحب نفوذ في الحزب أيضاً. مارسه في مؤتمري الحزب القطري والقومي في أيلول وتشرين الأول 1968 حيث رُفضت معظم أطروحات الأسد ومقترحاته. وبات وضع الأسد في القيادة الحزبية مزعزعاً لأنّ المزاج بات معادياً لتدخّل العسكر في شؤون الحزب. فساهمت المواقف في المؤتمَرين في تأجيج الصراع بين القيادات السياسية المدنية التي والت جديد والقيادات العسكرية التي والت الأسد. ولكن الأسد ومَن معه لم يكتفوا بالكلام والاقتراحات، بل كانت أفكارهم تدخل حيّز التطبيق. فاستعمل الأسد مواقف المؤتمرين حول إبعاد العسكر عن السياسة لصالحه، وطبّقها حرفياً، فمنع ضباط الجيش عن أي اتّصال بالقيادات المدنية وحرم على القيادة المدنية وأجهزة الدولة إقامة أي علاقة مع فروع الحزب داخل الجيش، وحظر توزيع منشورات القيادة القطرية داخل القوى المسلّحة، وتوقّف عن حضور اجتماعات تلك القيادة، فقلب السحر على الساحر. وكانت حصيلة الصراع حتى نهاية عام 1968 ترجيحاً لكفّة الأسد داخل القوى المسلّحة، عبر سلسلة من التعيينات والتسريحات والترقيات، جعلت منه الندّ الأكثر جديّة لنظام صلاح جديد. واستيقظ جديد على وضع يشابه كثيراً من سبقه من المدنيين الذين أزاحهم العسكر في سورية كعفلق والحافظ. فلم يستطع، عبر سيطرته على قيادة الحزب والدولة، أن يفرض سيطرته على الجيش. وكان الأسد قبل المؤتمرين قد أخرج «الجيش الشعبي» من تحت سيطرة الحزب ليصبح بإمرة قيادة الجيش. وأعاد، على مسؤوليته، ضباطاً طالهم التطهير وخاصة من الطيارين والتقنيين والمهندسين، وأصدر قراراً يحظر النشاطات الحزبية في صفوف الجيش.

ومباشرة بعد المؤتمر، جرى تغيير حكومي نجم عن تنازل جزئي في السلطة لصالح القيادة العسكرية. فقد أُبعد خصما الأسد، رئيس الوزراء يوسف زعيّن ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس، عن الوزارة، مع احتفاظهما بمنصبيهما في القيادة القطرية، ومُنح ستّة ضباط، ثلاثة منهم مساعدون مباشرون للأسد، منصب «نائب وزير دفاع» وأصبح مصطفى طلاس «النائب الأول لوزير الدفاع». ومن ناحية أخرى، احتفظت القيادة السياسية بمنصب رئيس الحكومة الذي تولاه رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي الموالي لصلاح جديد في الحزب. ومنحت شخصيات غير بعثية مقرّبة من اليسار السوري ومن النقابات العمالية ستّ حقائب وزارية في الحكومة الجديدة. فتحقّق للأسد بعض ما كان يطلب.

ولكن هذه الخطوات لم تكن حلاً للأزمة الحزبية بل كانت تعمّق فشل سورية في ابتداع سياسة موحّدة، حيث أصبحت الدولة برأسين وعقلين. وإذ بقيت اليد العليا لجديد ورفاقه في القيادة المدنية والحكومة، كان الأسد وزملاؤه يأخذون قرارات هامة بدون الرجوع إلى القيادة السياسية. إذ حسب اتهامات وجّهتها قيادة جديد، سمح الأسد باتصالات مع الحكومة العراقية، ما يعارض قرار قيادة الحزب التي منعت مثل هذه الاتصالات. وتدخّل الأسد في مسائل الحزب الداخلية واعتقل القيادة المحلية للحزب في اللاذقية لأنّها فصلت أعضاءً محسوبين عليه.

وبنهاية 1968 كان الأسد، ومعه القيادة العسكرية، قد عزّزا موقعهما في السلطة، وحبل العام 1969 باحتمالات أكبر للتغيير في سورية.

إنقلاب شباط 1969

لم يخسر صلاح جديد الكثير من الأوراق، إذ إنّه كان لا يزال يحتفظ بنفوذ كبير في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. وبقي صراعه مع الأسد في خانة السياسة والمناورة، دون أن يمنع ذلك أن يتعارك رجالهما بالأسلحة الفردية في الشارع أحياناً. إلى أن تحرّك شقيق الأسد الأصغر رفعت ضد مركز قوّة شديد الحساسية لجديد هو الأجهزة الأمنية. ومثّل رفعت الجانب العضلي من عائلة الأسد مقارنة بحافظ الأسد الذكي والحذر. وكان رفعت يفضّل التحرّك وتوجيه الضربات المناسبة، فيما ركن حافظ إلى التفكير العميق والمراقبة قبل اتّخاذ أي قرار في صراعه الصامت مع جديد. لقد انتسب رفعت إلى البعث عام 1952 وهو في الخامسة عشرة من العمر والتحق بالخدمة العسكرية في زمن الوحدة عام 1959 ثم بوزارة الداخلية بعد الانفصال عام 1961. وأثناء الأزمة الحزبية عام 1965، كان رفعت نائب قائد الميليشيا الحزبية التي قادها محمد عمران، ثم أصبح قائدها بعدما انشقّ عمران عن «اللجنة العسكرية». وأصبحت الميليشيا نواة سرايا الدفاع، قادها رفعت في معركة ضد أمين الحافظ في شباط 1966.

أثناء الأزمة بين الأسد وجديد، أمسك رجال رفعت بمخبر كان يحوم بسيارته حول منزل حافظ الأسد. فشكّ رفعت أنّ الجندي أرسله لاغتيال حافظ الأسد، وحاول إقناع شقيقه أن يتحرّك ضد الجندي وإلا كانت حياته في خطر. فجاء تحرّك حافظ الأسد في 25 شباط 1969. إذ أثناء استنفار عسكري ردّاً على غارات إسرائيلية على قرى في جوار دمشق، أمر الأسد الدبابات باحتلال نقاط إستراتيجية داخل العاصمة، وعزل رجال جديد من مسؤولية

الصحف الرسمية والحزبية (**البعث والثورة**) وعيّن فيها أشخاصاً محسوبين عليه. واحتلّ مباني إذاعتي دمشق وحلب، وأطلق سراح معتقلين سياسيين من ناصريين ومن جماعة الحوراني وقادة بعثيين سابقين، وطرد رجال صلاح جديد من مكاتب الحزب والدولة في اللاذقية وطرطوس. واستمرّ تحرّك الأسد حتى 28 شباط. فكانت فرصة لرفعت لضرب أجهزة الجندي في دمشق باعتقال رجال الأخير لدى قدومهم بسياراتهم إلى وزارة الدفاع لملئها بالوقود، بمن فيهم سائق الجندي الخاص. عندئذٍ أدرك الجندي فداحة ما يحدث وأنّ «السيف قد وصل إلى ذقنه»، بعدما خسر أسطول السيارات والرجال الذين كان يزرع من خلالهم الرعب في دمشق.

وفي ليل 1-2 آذار، حصل تبادل لفظي عنيف على الهاتف بين الجندي وعلي ظاظا رئيس المخابرات العسكرية الموالي للأسد. فهال الجندي ما سمعه من تهديدات واتهامات، واستنتج من ذلك مآله. فخاف من الاعتقال ومن التحقيق الذي سيكشف عن جرائمه وخاصة في ملف رفيقه سليم حاطوم الذي أشرف شخصياً على تعذيبه قبل إعدامه رمياً بالرصاص عام 1967. وكان الجندي رجلاً مغروراً مصاباً بالخيلاء لا يطيق مطلقاً أن يخضع، وهو رئيس أمن الدولة، للتحقيق والمحاكمة. أضف إلى ذلك أنّ مجرى الأحداث في الأيام السابقة جعله يشعر أنّ الأمور قد خرجت عن سيطرته في حين أنّ طائفته الإسماعيلية كانت ضئيلة العدد وبدون فعاليات ولم تكن في وضع لتمنحه غطاءً كما منح الدروز سليم حاطوم ورفاقه، ولم يكن ثمّة الكثير من الإسماعيليين المؤثّرين في الجيش والحزب. كما أنّه لم يملك المال أو الاتصالات اللازمة للسفر إلى الخارج، فلم تمضِ أشهر على تعيينه ولم يخطر في باله أنّه سيحتاج إلى المال بهذه السرعة. حتى أنّه لم يكن يريد أن يعيش يوماً واحداً خارج سورية. ولذلك، وبعد إنهاء المحادثة الهاتفية مع ظاظا، أقدم على الانتحار. وهزّ انتحاره أركان النظام في سورية وانهار يوسف زعيّن باكياً أنّ النظام أصبح بدون غطاء بعد موت الجندي، فيما بدا أنّه عملية انقلاب كاملة.

ولكنّ عملية الأسد انتهت دون استلام الحكم. فعادت الروح إلى نظام صلاح جديد وأقيمت للجندي جنازة مهيبة في مدينة السلميّة تقدّمها جديد وعلى جانبيه نورالدين الأتاسي ويوسف زعيّن. ولم يحضر الأسد ولكنّه أرسل إكليلاً من الزهر باسم وزارة الدفاع. لقد نجح انقلاب الأسد في السيطرة على العاصمة، كما ارتفعت أسهم رفعت الأسد في عيني أخيه، وبات منذ ذلك الوقت يثق بقدراته في شؤون الأمن الداخلي. إلا أنّ الأسد كان يدرك أنّ السيطرة العسكرية على دمشق بحاجة لدعم سياسي وشعبي داخل الحزب وفي الشارع. فقد كان نفوذ الأسد داخل الحزب ضعيفاً، في حين كان صلاح جديد يتمتّع بنفوذ قوي

في الحزب والقوات المسلحة حيث كان يدعمه عدد من كبار الضباط. وصحّ تحليل الأسد للوضع، ذلك أنّ القيادة السياسية ردّت على انقلاب الأسد ببيان ندّد «بعصيان الجيش على الحزب». ودعا الأسد للعودة عن إجراءاته ما سيمهّد لانعقاد مؤتمر قطري طارئ ينظر في المعضلة الحزبية. ولقي موقف القيادة السياسية دعم الشارع، إذ إنّ المنظمات الشعبية ومعظم كادرات الحزب هرعت لدعم موقفها ضد الانقلابيين. وسارت تظاهرات ووقعت إضرابات ضد تدخّل الجيش في السياسة، وانتشرت ملصقات تحذّر من وقوع سورية ضحيّة «الحلول الاستسلامية» (كسهم مبطّن من القيادة السياسية ضد إستراتيجية الأسد). كما أنّ مصر والجزائر تدخلتا بين جديد والأسد وقد أصبح خلاف الاثنين حديث الطبقة الحاكمة في الدول العربية، ما أدّى إلى حل وسطي وتراجع تكتيكي من الأسد عن انقلابه. فقد حضر إلى دمشق مبعوثون من عبدالناصر ورئيس الجزائر هواري بومدين، وحتى وفد من البعث العراقي لمصالحة الطرفين.

عام 1969 لم يبق من «اللجنة العسكرية» التي تأسّست في مصر سوى جديد والأسد. فقد لجأ عُمران إلى لبنان ونُفي المير إلى مدريد وانتحر الجندي في دمشق. وكان حافظ الأسد قد رافق نورالدين الأتاسي إلى القاهرة والتقيا بالزعيم المصري الذي كان تعباً من سورية ومشاكلها التي لا تنتهي، ومن تداعيات الانفصال وحرب 1967 التي لم يُشف منها. فأصغى إليهما وشدّه الحنين إلى شخصيات يعرفها في القيادة السورية، ولمّا عرف أنّ أحدها قد قُتل وآخر قد سُجن وثالثاً في المنفى، إلخ، علّق بحسرة: «آهٍ منكم أيها البعثيون! إنّكم قساة فعلاً بحق بعضكم البعض. نحن في مصر عندما أسّسنا حركة الضباط الأحرار تعاهدنا أنّنا إذا اختلف أحدنا مع الآخر يحق له العودة إلى حياته الخاصة بدون أي مشكل»[6].

منذ حركة الأسد في شباط 1969 بدأ وضع عجيب في الدولة السورية:

* فقد احتفظت القيادة العسكرية بزعامة الأسد بما حقّقته على الأرض، بما في ذلك سيطرة المخابرات العسكرية على الإعلام في العاصمة.

* واصلت القيادة السياسية، بزعامة صلاح جديد، سيطرتها على أجهزة البعث والقيادة القطرية، ما يعني الحفاظ على اليد العليا داخل الحكومة وفي كادرات الحزب والفروع المحلية والمنظمات الشعبية. ولحلّ مشكلة سيطرة المخابرات العسكرية على صحيفة **البعث**، أطلقت

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 153.

القيادة السياسية جريدتها الخاصة من بيروت تحت اسم **الراية**.

في العام والنصف الذي تلا حركة شباط 1969، لم يخطُ الأسد أي خطوة حاسمة جديدة، بل اكتفى بتثبيت نفوذه وتدعيم مصادر قوّته في الحزب والدولة. ففي المؤتمر القطري الذي انعقد في آذار 1969، بدا منطق الأسد ومعه العسكريون حاضراً بقوّة. فخرجت مقررات تدعو إلى بذل الجهد لقيام جبهة مشرقية مع العراق والأردن، وطويت صفحة كانت سورية تصنّف أثناءها الدول العربية بين رجعية وعميلة للاستعمار أو تقدمية وثورية. ووافق المؤتمر على فتح الباب أمام تحالفات مع القوى التقدمية في سورية، وتحضير دستور مرحلي جديد للبلاد، وخفض الحرب الطبقية على الأغنياء والتجار والإقطاعيين في سورية. وأسفرت انتخابات مجلس القيادة القطرية في المؤتمر عن تمثيل الجانبين. أمّا التطوّر الأهم الذي قوّى يد الأسد فكان تأسيس مكتب سياسي حزبي مؤلف من تسعة أشخاص من القيادة القومية والقطرية للبعث، ليصبح السلطة العليا في سورية. وإذ نجح الأسد وطلاس ونور الدين الأتاسي في الحصول على مقاعد في المكتب السياسي، فشل صلاح جديد في الحصول على مقعد. وتلا ذلك اعتماد دستور مرحلي جديد لسورية وتشكيل حكومة في أيار 1969. وضمّت الحكومة إلى الوزراء البعثيين، شيوعيين وممثلين عن «الحركة الوحدوية الاشتراكية» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» (ناصري) و«الحزب العربي الاشتراكي». فعبّرت هذه الحكومة عن الاتجاه الذي سعى إليه حافظ الأسد في توسيع القاعدة الشعبية للنظام.

ووجّه الأسد اهتمامه صوب المدن الرئيسية التي كانت تمثّل آنذاك 40 بالمئة من سكان سورية، وحيث لا يتمتّع البعث بدعم شعبي منذ انقلابه في شباط 1966. فقد نظر سكان المدن، ومعظمهم من السنّة ومن الطبقة المتوسطة والبورجوازية، إلى البعث وقيادته وصفوفه كعناصر ريفية من أقليات دينية وأصول اجتماعية متواضعة. وبادل قادة النظام البعثي مشاعر هؤلاء السكان بمشاعر مشابهة من الحقد الدفين ضد أهل المدينة وبتهمة المحافظة واليمينية، وواصلوا عمليات التأميم والتطهير منذ 1965، وأهملوا المدن في مشاريع التنمية التي صبّت على المحافظات والأرياف. هذا الإهمال وهذه المعاملة السيئة دفعا الكثيرين من أبناء المدن للتوجه يميناً وخاصة نحو «الإخوان المسلمين» وإلى القيام بأعمال شغب للتخريب على سلطة البعث. ولهذا، فإنّ تداعيات هزيمة 1967 على الحزب والشرخ العميق بين القيادتين السياسية والعسكرية، جعلت من هويته الريفية عالة عليه استغلّتها فعاليات المدن من غير البعثيين لتعميقها ونفخ النار فيها. وكان الأسد قد استوعب هذا الشقّ بين النظام والفئات المدينية،

وعبّر عن تفهّمه للصعوبات التي تواجه هذه الأخيرة، ما أكسبه تعاطفاً منها، إذ إن برنامجه الذي تضمّن سياسة معتدلة في الداخل والخارج وتخفيف الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي فرضها نظام صلاح جديد أكسبه أصدقاء جدداً في المدن.

إنقلاب تشرين الثاني 1970

في تشرين الأول 1970، كانت الأزمة الحزبية في دمشق تراوح مكانها، وقد بات الأسد صاحب اليد العليا في البلاد، في حين كان صلاح جديد لا يزال يحافظ على مراكز قوى عديدة وخاصة داخل الحزب، وكادت الاتصالات أن تصبح معدومة بين الطرفين. هذا الوضع اضطر نورالدين الأتاسي إلى الاستقالة من منصب رئيس الوزراء في 18 تشرين الأول[7]. واستدعى الأمر دعوة مؤتمر قومي عاشر في 30 تشرين الأول – 12 تشرين الثاني 1970 وهو الهيئة الحزبية التي تمتّع فيها جديد وحلفاؤه بنفوذ واسع. وعشيّة المؤتمر أجرى الأسد تنقلات طالت ضباطاً محسوبين على القيادة السياسية، ما جعل هذا الموضوع دون غيره يطغى على الجلسة الافتتاحية حيث ألحّت القيادة السياسية على الأسد أن يلغي هذه التنقلات، فرفض الأسد أمام قاعة بدا فيها هو وطلاس في عزلة تامة. وعندها شنّت القيادة السياسية سلسلة اتهامات ضد الأسد وزملائه: أنّه خلق «ثنائية سلطة» في سورية وخرَقَ نظام الحزب واعترَضَ تنفيذ قراراته واعتقل بعض أعضائه وراقب البريد الحزبي. هذه الاتهامات في معظمها إدارية وحزبية – على أهميتها – بهتت أمام اتهامهم الأسد أنّه يروّج «لخط انهزامي ورجعي في الصراع مع إسرائيل»، ما شكّل جريمة لا تغتفر في قاموس البعث. وغضب الأسد وردّ بأنّه «كان من الأفضل لهم أن يمتنعوا عن التحرّش الفارغ بإسرائيل التي استغلّت التحرّش لإيقاع جيشنا

7- نور الدين الأتاسي (1929 - 2 كانون الأول 1992) رئيس سوريا (25 شباط 1966 - 18 تشرين الثاني 1970)، من حمص، انتمى إلى البعث وكان على رأس تنظيم الحزب في جامعة دمشق خلال الخمسينات، قاد العديد من التحركات الطالبية والمظاهرات خلال فترة الانقلابات. دخل إلى السجن في 1952 أثناء حكم الشيشكلي عاماً كاملاً وتعرض للتعذيب. تخرّج في الطب من جامعة دمشق عام 1955 وشارك كمتطوّع في الثورة الجزائرية عام 1958 على رأس مجموعة من الأطباء السوريين. وعين وزيراً للداخلية في آذار 1963، ونائباً لرئيس الوزراء عام 1964، ثم عضواً في مجلس رئاسة الدولة عام 1965. وأصبح رئيساً للدولة وانتخب أميناً عاماً للبعث بعد انقلاب شباط 1966 الذي أطاح بأمين الحافظ. تبوّأ منصب رئيس الوزراء في العام 1968 إلى جانب منصبي الأمين العام للحزب ورئيس الدولة. ثم أمضى 22 عاماً في السجن وأطلق سراحه عام 1992. وتوفي في 2 كانون الأول 1992 ودفن في حمص. متزوج من سلمى الحسيني وله ولدان آية الأتاسي والكاتب محمد علي الأتاسي.

بالفخّ وجرّته إلى معركة لا قدرة له على خوضها». ولكن جديد وأنصاره بنوا على تشدّدهم العقائدي تجاه الأسد وجناحه باتّخاذ قرارات صارمة تؤكّد ثورية الحزب الرافضة للحلول «الاستسلامية» وتنزع صلاحيات ومناصب الأسد وطلاس في الجيش والدولة[8].

ولكن ثمّة ثغرة قانونية برزت حول تجريد الأسد وطلاس من مناصبهما. إذ إنّ قراراً كهذا لم يكن من صلاحية المؤتمر القومي حسب تنظيم الحزب، بل من صلاحية القيادة القطرية التي تتمتّع بالسلطات كافّة داخل سورية. وكان الأسد قد احتاط للأمر وأمر بتطويق قاعة المؤتمر بالجنود، وحاصرت مجموعة من المخابرات وسلاح الجو والقوات الخاصة بقيادة رفعت قاعة المؤتمر. فقلق أنصار جديد أن يُقدم الأسد على اعتقالهم. وإذ انفضّ المؤتمر مساء 12 تشرين الثاني دون التوصّل إلى اتفاق، أمر الأسد فجر 13 تشرين الثاني وحدات من الجيش باحتلال مكاتب الحزب والمنظمات الشعبية واعتقال عدد من الضباط وكبار القادة السياسيين. وفي هذا التحرّك تسلّم رفعت أمن العاصمة في حين ضبط طلاس وناجي جميل، قائد العمليات الجوية، الوضع داخل القوات المسلّحة لمنع أي مقاومة للحركة الانقلابية. وتولى محمد الخولي مهمّة اعتقال رجال جديد في الحزب والجيش ودوائر الدولة. وشمل هذا التحرّك كافة المدن السورية. وشرح الأسد فيما بعد أنّ ما قام به لم يكن انقلاباً بل إجراء تغيير داخل الحزب أو «حركة تصحّح الأمور». وفي الحقيقة لم يكن ثمّة إهراق للدم أو إطلاق نار، ولم يلحظ أحد أي تحرّك عسكري علني، فيما كانت الأسواق تعمل يوم 13 تشرين الثاني والطرق مزدحمة ولم تُغلق الحدود مع لبنان. وحتى أعضاء القيادة القومية الذين فرّوا إلى لبنان عادوا إلى سورية بعد فترة.

وعرَض الأسد على صلاح جديد ومن معه مناصب في سفارات سورية في الخارج، ولكنّ جديد رفض وقال للأسد إنّه «عندما يستعيد السلطة سيسحله في شوارع دمشق حتى يموت». فاقتيد جديد إلى السجن (وبقي هناك 23 سنة حتى وفاته في 19 آب 1993). وعمد الأسد إلى اتصالات حزبية وسلسلة تطمينات وحسابات انتهت إلى تأليف قيادة قطرية انتقالية جديدة. وإذ استمرّت حال الترقّب في الأيام التالية، كان الأسد قلقاً من اتّجاه الأحداث داخل سورية، خاصة أنّ محاولته في شباط 1969 أظهرت أنّ الرأي العام لا يؤيد الانقلابات، وهو يريد أن يسعى إلى صيغة تطمئن الناس.

Elizabeth Picard, «Clans militaires et pouvoir ba'thistes en Syrie», *Orient*, vol. 20, n°. 3, -8 septembre 1979, pp. 49 – 62.

في تلك الأثناء، كان أنور السادات الذي خلف عبدالناصر رئيساً لمصر يثبّت أقدامه تدريجيّاً وكان يختلف عن سلفه في أمور جوهرية. فلم يشارك عبدالناصر نظرته السوداوية إلى تجارب الوحدة العربية. إذ لم يمض شهر على وفاة عبدالناصر، حتى أعلنت مصر وليبيا والسودان عزمها على الاتحاد. ولئن جعلت مبادئ البعث سورية جاهزة للمشاركة في أي مشروع وحدوي، أصبحت مشاركتها في الاتحاد الثلاثي مطروحةً بقوّة في دمشق. وكان مشروع الوحدة هذا ملائماً للأسد الذي كان يشارك السادات والقذافي مقاربتهما لأسلوب مواجهة إسرائيل. فنتج عن تلاقي وجهات النظر أنهما دعما انقلابه الذي أنهى ثنائية السلطة في دمشق ووضع حدّاً للتطرّف الحزبي. وكان السادات والقذافي يتابعان ما يحدث في سورية صبيحة 13 تشرين الثاني، ولم يتّضح لهما مآل الأمور بين الأسد وجديد. وقرّر القذافي التأكّد بنفسه فهبط فجأة في مطار دمشق في 16 تشرين الثاني، وجلس في قاعة الشرف في المطار وطلب لقاء زعيم سورية. ثم اطمأنّ عندما جاء الأسد إلى المطار للقائه. وأبلغه القذافي أنّه يحمل دعم مصر وليبيا والسودان لحركته ما خلق الارتياح لدى الأسد لأنّ موقف هذه الدول سيجلب له دعم التيار الناصري في سورية ونظرة أكثر إيجابية لحركته في كادرات «حزب البعث». وهكذا، وبعد تردّد ثلاثة أيام صدر بيان مساء 16 تشرين الثاني يعلن استلام الأسد للسلطة.

وقبل الانتقال إلى المرحلة التالية من تاريخ سورية المعاصر وبدء عهد حافظ الأسد، لا بد من إلقاء الضوء على ما حصل مع قيادة عفلق بعد لجوئها إلى بغداد.

طلاق عفلق والبيطار

قبل حركة الأسد التصحيحية، كان العراق الذي يحكمه جناح البعث المرتبط بقيادة عفلق – البيطار يشجّع الأسد على استلام السلطة، بعكس رغبات البعثيين السوريين المقيمين في بغداد الذين رأوا ضرورة التخلّص من كل أعضاء «اللجنة العسكرية» بمن فيهم الأسد، حتى يمكنهم العودة إلى دمشق واستلام الحكم. ولم يكن الأسد في خصام شخصي مع عفلق، فأصدرت القيادة القومية في بغداد بياناً رحّبت باستلامه السلطة في 16 تشرين الثاني واعتبرت إبعاده لصلاح جديد وجماعته ردّ اعتبار لها. ودعت منظمات الحزب في سورية والحزبيين للتعاون مع الأسد. وأقنع عفلق الحكومة العراقية بإرسال وفد إلى دمشق لتهنئة الأسد. ويوم وصول القذافي، وصل أيضاً عبدالكريم شيخلي، وزير الخارجية العراقي، حاملاً تهنئة حكومته و«حزب البعث» في العراق. وعاد بعثيون كثيرون ممن يُحسبون على قيادة عفلق إلى صفوف

الحزب في سورية فكافأ الأسد بعضهم بمناصب قيادية في الدولة، وأصبحوا مدينين بها وصلوا إليه للنظام الجديد. ولكن المعضلة أنّ ولاءهم المستجدّ للأسد قلّص من نفوذ قيادة عفلق عليهم وأفقدها أمل العودة من بغداد إلى سورية.

حتى أواخر الستينات كان ميشال عفلق وصلاح البيطار ثنائياً بدا أبديّاً، منذ دراستهما في باريس وعملهما في ثانوية التجهيز كمدرّسين، أضف الى ذلك نشاطهما لتأسيس البعث في الأربعينات، ليصبح حزبهما أكبر تنظيم سياسي في العالم العربي، حكم لعشرات السنين في سورية والعراق، وجذبت أفكارهما وشعاراتهما جيل الشباب، وخاصة من الطلاب وعناصر الجيش. وشهدنا كيف توزّعا المهام: عفلق في التنظير العقائدي والقيادة الحزبية، والبيطار في العمل السياسي وخاصة في البرلمان والحكومة. ولم يتّسم عفلق والبيطار بصفات قيادية بل كانت ميزتهما الأساسية هي المقدرة على التحليل والتفكّر. ولعبا دورين مختلفين داخل الحزب، إذ بقي عفلق المنظّر والفيلسوف بصورة الكاهن الزاهد بالسلطة، ومارس البيطار الجانب السياسي عبر مشاركته في شؤون البلاد السياسية وتبوئه مناصب رفيعة في الدولة.

جذور التباعد بينهما في نهاية الستينات كانت قد بدأت في الخمسينات، عندما تقارب «حزب البعث» من «الحزب الاشتراكي العربي» ليصبحا حزباً واحداً. ذلك أنّ الشراكة مع الحوراني جاءت على حساب البيطار. فالحوراني كان زعيماً سياسيّاً نشطاً في الشؤون العامة، ولم يكن منظّراً أو مفكّراً، فأدّى دخوله إلى بهتان موقع البيطار كوجه الحزب السياسي في سورية وخارجها، ولم يؤثّر على موقع عفلق الفكري داخل الحزب. وهكذا أصبح البيطار الرجل الثالث في الحزب، بحيث رتّب ذلك آثاراً سلبية عليه. وعلى سبيل المثال، أثناء الوحدة مع مصر اختار عبدالناصر الحوراني لا البيطار نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة. ومن ناحية أخرى، كان ثمّة خلاف عقائدي بين البيطار والحوراني. فبعكس الحوراني الآتي من الاشتراكية وثورة الأرياف، كان البيطار دمشقيّاً محافظاً كعفلق غير متحمّس للاشتراكية. فلام البيطار تحوّل البعث نحو الاشتراكية على يدي الحوراني ما أعطى الفرصة لليسار الحزبي بالصعود في الستينات وانتزاع السلطة من عفلق والبيطار وضرب القيادة القومية اليمينية عام 1966.

وكان البيطار، بعد انقلاب 1966، يأمل بهزيمة اليسار الحزبي و«اللجنة العسكرية» بمساعدة مجموعة سليم حاطوم و«المكتب العسكري» الذي قاده فهد الشاعر، ومن وراء المجموعتين منيف الرزّاز الذي بقي في دمشق. ولكن فشل هؤلاء أفقد البيطار الأمل بالعودة إلى السلطة من خلال «حزب البعث» وبدأ يتحدّث عن فشل التجربة الحزبية وضرورة التخلّص

من «البعث» واستبداله بتنظيم سياسي جديد اسمه المبدئي «الحركة العربية الواحدة». وغادر سورية إلى لبنان ليجمع مناصريه ويعمل على هذه الحركة الجديدة التي لم تر النور.

أمّا رفيقه ميشال عفلق فقد بقي في المنفى لفترة حتى بعد أن استلم بعث العر اق الحكم الموالي للقيادة القومية عام 1968. ثم جاء إلى بغداد واستعاد قيمته كقائد مؤسّس. لقد بنى نظام البعث في العراق على مجيء عفلق وقياديين آخرين، فاستدعى البيطار ليأتي هو أيضاً ويقيم في بغداد ويمارس دوراً في الحزب، ولكنّه اعتذر وبقي في بيروت التي أصبحت مركزاً له، ثم قام بزيارات إلى عدّة دول عربية. ويعتقد البعض أنّ البيطار قد أخطأ في رفضه المجيء إلى بغداد لأنّه كان أكثر قبولاً لدى الشعب العراقي والقيادة العراقية من عفلق الذي نُظر إليه دوماً من موقع ديني كمسيحي. إذ بعكس البعث في سورية، فقد كانت أغلبية البعثيين في العراق من السنّة، وارتاحوا أكثر لبيطار السنّي وربما جعلوه رئيساً للجمهورية لو حضر إلى بغداد، بعدما خاب أملهم من عفلق الذي خبروه شخصياً ولاحظوا انعدام أي صفة قيادية لديه. كما بقي في الذاكرة تخاذل عفلق السابق في التعامل مع الرئيس السابق عبدالسلام عارف، ما أدّى إلى إقصاء البعث عن السلطة وانتكاس البعث في العراق عام 1963.

كما أنّ خلافاً عقائدياً برز بين عفلق والبعث العراقي. إذ لم يَرُقْ لعفلق نهج البعثيين العراقيين القطري في تحاشي لقاء بعثيي سورية على عمل وحدوي مشترك. في حين كان هو يستعجل العودة إلى سورية ويعتبر دمشق هي الأساس في العمل القومي العربي. ولم تُخفِ القيادة القطرية العراقية نواياها في مؤتمرها السابع عام 1968 عن عدم عجلتها في الوحدة مع سورية بل فضّلت التريّث بضع سنوات لتكون اليد العليا في الوحدة للعراق، تبعاً لمقولة إنّ العراق هو «بروسيا العرب» (رأس الحربة لوحدة العرب كما كانت بروسيا رأس الحربة لوحدة ألمانيا عام 1870). وفات العراقيين أنّ البيطار لم يختلف عن عفلق في موقفه كوطني سوري من طموحات العراق. خاصة إذا كانت هذه الطموحات تسعى إلى ضم سورية للعراق. فقد ظهرت وطنيته السورية في قوله: «لا أريد استبدال نورالدين الأتاسي بأحمد حسن البكر، ولا استبدال صلاح جديد بصدّام حسين ولا أريد وحدة أو اتّحاداً بين سورية والعراق... وأحلام نوري السعيد والهاشميين في سورية التي لم يحقّقها لهم حزب الشعب والحزب الوطني وهما في الحكم لن نحقّقها نحن اليوم للبكر وصدّام باسم حزب البعث... بعث العراق لا يريد وحدة أو اتّحاداً متكافئاً بل يريد سورية هديّة مقدّمة على طبق من ذهب. ويريد العراقيون ضمّ سورية للعراق لأهداف سلطوية ولإشباع غرور البكر وصدّام وتفريغاً لحقدهما على نظام

دمشق. نحن لن نكون الجسر ليعبر علينا هؤلاء»[9]. ولم يكن موقف البيطار الوطني السوري جديداً، إذ سبق له أن وقّع عام 1961 وثيقة الانفصال عن مصر والتي لم يُحاسبه عليها الحزب كما حاسب الحوراني عندما وقّع هذه الوثيقة، ذلك أنّ البيطار تراجع عنها خلال أيام، فيما لم يتراجع عنها الحوراني.

أعطى حرص عفلق على الابتعاد عن لقاء الجمهور في حفل خطابي أو ندوة شعبية انطباعاً أنّه زاهد في السياسة. ولكنّه افتقر لمواهب الخطابة الحماسية، وفضّل الصوت الخافت كمحاضر أكاديمي يفضّل أن يتعامل مع المثقفين والمريدين والنخبة في الدولة. ولكنّه في حقيقة الأمر لم يكن أبداً زاهداً بالسلطة. إذ كانت سلطته في الحزب مطلقة وكان يعتبر موقعه في الحزب أعلى من الدولة عندما وصل الحزب إلى السلطة في دمشق وبغداد. فأبعد كل من نافسه أو عارض أسلوبه ونهجه، وتخلّص من أكرم الحوراني وجلال السيّد وعبدالله الريماوي وفؤاد الركابي. ثم إنّ عفلق حاول إبعاد صلاح جديد في سورية وصدّام حسين في العراق بعد أن شهد سعي الاثنين للوصول إلى سلطة الحزب وتحجيم موقعه القيادي بعد وصولهما إلى السلطة السياسة وسيطرتهما على الدولة.

وإذا نقصت الديمقراطية في تجربة عفلق، فإنّ تجربة البيطار لم تخلُ أيضاً من خطايا بحق الديمقراطية. فمن موقعه في الدولة كوزير أو كرئيس حكومة، وكقائد في الحزب، وافق البيطار على تسريح مئات الضباط وسجن آخرين بسبب خلفيتهم السياسية غير البعثية والارتداد عن الديمقراطية الغربية التي كانت من ثوابت الحزب لدى تأسيسه، وموافقته على نهج الانقلاب العسكري، وضرب المؤسسات الديمقراطية وفرض سلطة الحزب الواحد[10].

لقد نجحت ثنائية عفلق – البيطار لعدّة عقود: عفلق قائداً فكريّاً متوارياً عن الأنظار في معظم الأوقات، والبيطار في الواجهة السياسية وفي خضمّ الأحداث. ولكن في 1969 أقدم عفلق على حرمان توأمه الروحي البيطار من حضور المؤتمر القومي التاسع للحزب الذي انعقد في عالية، لبنان، بحضور ممثلين عن قيادة البعث في العراق. ثم صدر قرار في المؤتمر وقّعه عفلق بفصل البيطار من الحزب. وكان تعليل القرار أنّ البيطار كان يسعى لتأسيس تنظيم جديد غير البعث وأنّ البيطار لم يعد بعثيّاً. وصدم هذا القرار كثيرين كانوا يتوقّعون أن لا

9- عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 210.

10- Norma Salem – Babikian, «Michel Aflaq: a biographic outline», *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, n°. 2, spring 1980, pp. 162 – 179.

يتنصّل عفلق من صداقته التاريخية، وأن يحفظ إخلاصه للبيطار على المستوى الأخلاقي على الأقل وأن يسعى لمحاورته. وإذ فشلت دعوة العراقيين للبيطار ليأتي إلى بغداد وبعدما فصله عفلق عن الحزب، وجد البعث العراقي البديل عن البيطار في السنّي عبدالمنيف الرزّاز.

كان الرزّاز معروفاً لدى البعث العراقي منذ الانقلاب الأول عام 1963 وخلال اللقاءات الحزبية الكثيرة ثم في موقعه كأمين عام. وكان العراق، بعد وصول البعث إلى الحكم في بغداد عام 1968، قد أطلق «حركة التحرير الفلسطينية» كتنظيم مسلّح للعمل الفدائي ضد إسرائيل (كالصاعقة في سورية). وجاء ذلك في أوج ازدهار وانتشار المقاومة الفلسطينية. وافتتحت هذه الحركة مكاتب لها في الأردن وساهم الرزّاز فيها كمثقّفٍ وموجّهٍ للمقاتلين، ما فتح له باب بناء علاقة جيدة مع النظام العراقي. ثم أخذ الرزّاز يتردّد على بغداد لحضور اجتماعات مكتب فلسطين في القيادة القومية لـ«حزب البعث». وكان هذا المكتب برئاسة بعثي أردني آخر محسوب على الرزّاز هو يوسف شاهر. ظهور الرزّاز في بغداد وبناؤه علاقة متينة مع النظام هناك أقلقا عفلق وجماعته المقمين في العراق. وكان قلقهم في محلّه، إذ ما هي إلا مدّة قصيرة حتى جمع الرزّاز أعوانه ومريديه وأحيا تنظيمه وانخرط في بعث العراق، ووصل إلى منصب «الأمين العام القومي المساعد للحزب» مع احتمال إعداده ليأخذ مكان عفلق كأمين عام للحزب[11].

في العام 1970 أفسح الأسد المجال لعودة البيطار إلى سورية، بعدما كان قد حوكم، وحُكم غيابيّاً بالإعدام عام 1969 في ظل نظام صلاح جديد. إذ كان البيطار بنظر الأسد قائداً تاريخيّاً ومؤسساً للحزب يتمتّع بشعبية كبيرة في صفوف قياديي الحزب ورموزه الأساسيين، وعلى صلة متينة بالدول العربية كسنّي وخاصة السعودية ودول الخليج التي قدّرت تشديده على الخصوصية السورية وخلافه مع العراق. فكانت عودة البيطار إلى دمشق مكسباً للأسد. ولذلك أصدر عفواً عنه وعن محكومين آخرين بعد تسلّمه السلطة عام 1970. ولكن البيطار اختار البقاء خارج سورية ولم يعد إليها قبل مرور عدّة سنوات. ثم عاد في كانون الثاني 1978 بدعوة من الأسد الذي كان مستعداً أن يسند إليه مهام رسمية. ولكنّ البيطار اشترط، لبقائه في دمشق، بأن يسمح الأسد بعودة أتباعه ليبني قاعدة له وأن يتشاركا في بناء قيادة قومية جديدة، وهي شروط لم يرض بها الأسد. ولذلك ترك البيطار سورية مجدّداً ليقيم في باريس ويصدر

11- عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 215.

صحيفة **الإحياء العربي** (وهو كان اسم الحزب عندما أسّسه مع عفلق قبل أن يصبح «حزب البعث»). ولكنّه أخذ يتقرّب من أطراف معارِضة سورية ومنهم جماعات أصولية سنيّة في أوج مواجهة سورية لحركة مسلّحة أصولية، وينشر مقالات عن الحريات وحقوق الإنسان في سورية، وبعضها نقد سافر لنظام الأسد واتهامه بالطائفية والهيمنة العلوية (اغتيل البيطار في باريس في 21 تموز 1980).

أمّا ميشال عفلق، فرغم الهوّة الفكرية والعقائدية التي ميّزته عن البعثيين العراقيين، فقد قلّده صدام حسين منصباً شرفياً في «حزب البعث» العراقي، ذلك أنّ وجود عفلق في بغداد منح البعثيين العراقيين شرعية حزبية. ولكن ثبت هزال نفوذ عفلق عندما تجاهل البعث العراقي اعتراضاته وآراءه عمداً. فعاش سنوات بعيداً عن أضواء السياسة العراقية وعن دمشق حتى توفي عام 1989، وأقامت الحكومة العراقية تأبيناً مهيباً له ودُفن في بغداد في قبر مزخرف تحت قبة زرقاء في حديقة مقر القيادة القومية لـ«حزب البعث» (في تشرين الثاني 2003 قام الاحتلال الأميركي بتدمير قبر عفلق).

ولم تكن تجربة الرزّاز في بغداد أفضل بكثير من عفلق، ففي 1979، أُعلن في بغداد عن مؤامرة ضد صدّام وتمّ القبض على عدد كبير من أعضاء القيادة العراقية، مدنيين وعسكريين، ومنهم الرزّاز الذي اتُّهم بأنّه متورط في المؤامرة ووُضع تحت الإقامة الجبرية في منزله. ورغم أن أي قرار لم يتّخذ بحقّه كما صدر بحقّ آخرين تمّ إعدامهم، فإنّه لم يطلق سراحه وبقي أسير منزله حتى توفي عام 1986.

أمّا محمد عُمران، مؤسّس «اللجنة العسكرية»، فقد لجأ إلى لبنان بعد إطلاق سراحه من سجن المزّة أثناء حرب 1967 وبقي على معارضته لجديد ثم للأسد من بعده، طامحاً للسلطة[12]. فأبقى على صلات وثيقة بالبيطار على أمل أن يعود إلى دمشق يوماً ويستعيد دور «اللجنة العسكرية» ويعود معه البيطار ليصبح وجه النظام كما كان أمين الحافظ من قبل. كما أبقى عُمران على علاقات مع أصدقاء ضباط في الجيش السوري آملاً بعونهم له ضد الأسد. وكان عُمران يقيم في طرابلس حيث طائفة علوية لبنانية كبيرة تربطها علاقات وثيقة مع العلويين في سورية، ما وفّر له وسيلة تواصل مع الداخل السوري جسّ من خلالها النبض إذا ما كانت الأمور تسير لمصلحته. ومن قاعدته في طرابلس، جمع عُمران أنصاره البعثيين

12- محمد عُمران، تجربتي مع الثورة، بيروت، 1970.

وكوّن مجموعة تعمل لعودته إلى دمشق، ضمّت المحامي اللبناني جبران مجدلاني الذي كان عضو القيادة القومية التي يرأسها ميشال عفلق، ونبيل شويري الذي كان بعثياً قديماً، ورجل الأعمال السوري رجا صيداوي. وظنّ عُمران أنّ فرص نجاحه متوفّرة عندما نقل إليه البعض من الداخل أنّه سيحظى بالدعم ولكن ليس قبل أن يتحرّك. ولذلك أقدم على خطوة ساذجة بإرساله إخباراً إلى السلطات السورية يُعلمها عن نيّته العودة إلى سورية. وفسّرت السلطات خطوة عمران بأنّها تحدّ لها ولن تجرؤ على اعتقاله مخافة ردّة فعل الضباط العلويين في الجيش. ولكن معرفة عُمران عن التغييرات العميقة التي أجراها الأسد في سورية كانت سطحية وبسيطة. فقد ولّى عقد الستينات وتقلّصت النزوات والميول المختلفة في الجيش ولم يعد يخطر في بال أحد القيام بأي مغامرات جديدة. وقبل أن يعود عمران، تعرّض للاغتيال في 4 آذار 1972 على أيدي شخصين فلسطينيين اقتحما شقته في طرابلس[13]. وقيل إنّ الهدف كان اختطافه ولكنّه قُتل أثناء تعاركه مع الخاطفين، وبقيت تفاصيل هذه المسألة مجهولة.

13- ذكر باتريك سيل أنّ نزيه زرير مسؤول المخابرات في محافظة حمص هو من أرسل فلسطينيين لاغتيال عُمران بإيعاز من ناجي جميل، رئيس شعبة أمن الدولة في البعث، وأنّ رفعت الأسد هو من أوحى لجميل دون علم حافظ الأسد، وأنّ جميل وعُمران كانا خصمين لدودين. ولكن زرير، الذي أصبح فيما بعد رئيس المخابرات العامة، نفى ضلوعه في الاغتيال كما أنّ عائلة عُمران نفت أي علاقة لسورية باغتيال عُمران، واستقبل الرئيس الأسد بعد فترة ابن محمد عمران، ناجح (باتريك سيل، ص 184).

الفصل الثاني عشر

سورية والحرب الأهلية في الأردن

سياسة عربية جديدة

بموازاة الأحداث الداخلية في سورية، وأثناء انشغال الأسد وجديد في صراعاتهما على السلطة، أهملت سورية جوارها الصعب الذي لا يرحم. إذ حصلت تطورات خطيرة عام 1969 سيكون لها أثر عميق على مستقبل المنطقة العربية:

أوّلاً في إسرائيل، وفي أوج المواجهة بين الأسد وجديد في شباط 1969، توفّي ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل، فخلفته في الحكم غولدا مئير وهي من صقور «حزب العمل»، وعيّنت إسحاق رابين المحسوب على الأميركيين مستشارها الأوّل. هذا التحوّل سيكون نذير شؤم إستراتيجي للعرب فيما بعد. إذ إنّ الولايات المتحدة وحتى 1967، كانت لا تزال تلعب دوراً أقرب إلى الحياد في الصراع العربي-الإسرائيلي مع صداقة كبيرة لإسرائيل. ثم بدأ التحوّل الكبير لتصبح حليف إسرائيل الأول في المنطقة بعد 1967. فقد كان رابين سفيراً لإسرائيل في واشنطن حيث عمل على تعزيز العلاقات وعلى إقناع أميركا بأن تكون المصدر الرئيس للسلاح لإسرائيل، بدل فرنسا التي كانت تتحوّل بقيادة ديغول نحو مزيد من التعاون مع العرب، وقد أصبحت حرب الجزائر وراءها.

أمّا التطوّر الآخر الذي لم يكن لصالح العرب فهو ظهور هنري كيسنجر في أميركا. فقد بدأ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون في كانون الثاني 1969، الذي كان يرغب كأسلافه في مواصلة سياسة «معاملة الأفرقاء بالتساوي» في الشرق الأوسط - evenhandedness - إلاّ أنّه عيّن كيسنجر مستشاراً للأمن القومي (ثمّ وزيراً للخارجية). وكان كيسنجر يهودياً يؤمن بالصهيونية بشدّة، وسيكون لدوره السلبي ضد العرب أعمق الأثر في المنطقة ومستقبلها منذ

الفصل الثاني عشر

سورية والحرب الأهلية في الأردن

سياسة عربية جديدة

بموازاة الأحداث الداخلية في سورية، وأثناء انشغال الأسد وجديد في صراعاتهما على السلطة، أهملت سورية جوارها الصعب الذي لا يرحم. إذ حصلت تطورات خطيرة عام 1969 سيكون لها أثر عميق على مستقبل المنطقة العربية:

أوّلاً في إسرائيل، وفي أوج المواجهة بين الأسد وجديد في شباط 1969، توفّي ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل، فخلفته في الحكم غولدا مئير وهي من صقور «حزب العمل»، وعيّنت إسحاق رابين المحسوب على الأميركيين مستشارها الأوّل. هذا التحوّل سيكون نذير شؤم إستراتيجي للعرب فيما بعد. إذ إنّ الولايات المتحدة وحتى 1967، كانت لا تزال تلعب دوراً أقرب إلى الحياد في الصراع العربي-الإسرائيلي مع صداقة كبيرة لإسرائيل. ثم بدأ التحوّل الكبير لتصبح حليف إسرائيل الأول في المنطقة بعد 1967. فقد كان رابين سفيراً لإسرائيل في واشنطن حيث عمل على تعزيز العلاقات وعلى إقناع أميركا بأن تكون المصدر الرئيس للسلاح لإسرائيل، بدل فرنسا التي كانت تتحوّل بقيادة ديغول نحو مزيد من التعاون مع العرب، وقد أصبحت حرب الجزائر وراءها.

أمّا التطوّر الآخر الذي لم يكن لصالح العرب فهو ظهور هنري كيسنجر في أميركا. فقد بدأ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون في كانون الثاني 1969، الذي كان يرغب كأسلافه في مواصلة سياسة «معاملة الأفرقاء بالتساوي» في الشرق الأوسط - evenhandedness - إلاّ أنّه عيّن كيسنجر مستشاراً للأمن القومي (ثمّ وزيراً للخارجية). وكان كيسنجر يهودياً يؤمن بالصهيونية بشدّة، وسيكون لدوره السلبي ضد العرب أعمق الأثر في المنطقة ومستقبلها منذ

وكوّن مجموعة تعمل لعودته إلى دمشق، ضمّت المحامي اللبناني جبران مجدلاني الذي كان عضو القيادة القومية التي يرأسها ميشال عفلق، ونبيل شويري الذي كان بعثياً قديماً، ورجل الأعمال السوري رجا صيداوي. وظنّ عُمران أنّ فرص نجاحه متوفّرة عندما نقل إليه البعض من الداخل أنّه سيحظى بالدعم ولكن ليس قبل أن يتحرّك. ولذلك أقدم على خطوة ساذجة بإرساله إخباراً إلى السلطات السورية يُعلمها عن نيّته العودة إلى سورية. وفسّرت السلطات خطوة عمران بأنّها تحدّ لها ولن تجرؤ على اعتقاله مخافة ردّة فعل الضباط العلويين في الجيش. ولكن معرفة عُمران عن التغييرات العميقة التي أجراها الأسد في سورية كانت سطحية وبسيطة. فقد ولّى عقد الستينات وتقلّصت النزوات والميول المختلفة في الجيش ولم يعد يخطر في بال أحد القيام بأي مغامرات جديدة. وقبل أن يعود عمران، تعرّض للاغتيال في 4 آذار 1972 على أيدي شخصين فلسطينيين اقتحما شقته في طرابلس[13]. وقيل إنّ الهدف كان اختطافه ولكنّه قُتل أثناء تعاركه مع الخاطفين، وبقيت تفاصيل هذه المسألة مجهولة.

13- ذكر باتريك سيل أنّ نزيه زرير مسؤول المخابرات في محافظة حمص هو من أرسل فلسطينيين لاغتيال عُمران بإيعاز من ناجي جميل، رئيس شعبة أمن الدولة في البعث، وأنّ رفعت الأسد هو من أوحى لجميل دون علم حافظ الأسد، وأنّ جميل وعُمران كانا خصمين لدودين. ولكن زرير، الذي أصبح فيما بعد رئيس المخابرات العامة، نفى ضلوعه في الاغتيال كما أنّ عائلة عُمران نفت أي علاقة لسورية باغتيال عُمران، واستقبل الرئيس الأسد بعد فترة ابن محمد عمران، ناجح (باتريك سيل، ص 184).

صحيفة **الإحياء العربي** (وهو كان اسم الحزب عندما أسّسه مع عفلق قبل أن يصبح «حزب البعث»). ولكنّه أخذ يتقرّب من أطراف معارِضة سورية ومنهم جماعات أصولية سنيّة في أوج مواجهة سورية لحركة مسلّحة أصولية، وينشر مقالات عن الحريات وحقوق الإنسان في سورية، وبعضها نقد سافر لنظام الأسد واتهامه بالطائفية والهيمنة العلوية (اغتيل البيطار في باريس في 21 تموز 1980).

أمّا ميشال عفلق، فرغم الهوّة الفكرية والعقائدية التي ميّزته عن البعثيين العراقيين، فقد قلّده صدام حسين منصباً شرفياً في «حزب البعث» العراقي، ذلك أنّ وجود عفلق في بغداد منح البعثيين العراقيين شرعية حزبية. ولكن ثبت هزال نفوذ عفلق عندما تجاهل البعث العراقي اعتراضاته وآراءه عمداً. فعاش سنوات بعيداً عن أضواء السياسة العراقية وعن دمشق حتى توفي عام 1989، وأقامت الحكومة العراقية تأبيناً مهيباً له ودُفن في بغداد في قبر مزخرف تحت قبة زرقاء في حديقة مقر القيادة القومية لـ«حزب البعث» (في تشرين الثاني 2003 قام الاحتلال الأميركي بتدمير قبر عفلق).

ولم تكن تجربة الرزّاز في بغداد أفضل بكثير من عفلق، ففي 1979، أُعلن في بغداد عن مؤامرة ضد صدّام وتمّ القبض على عدد كبير من أعضاء القيادة العراقية، مدنيين وعسكريين، ومنهم الرزّاز الذي اتُّهم بأنّه متورط في المؤامرة ووُضع تحت الإقامة الجبرية في منزله. ورغم أن أي قرار لم يتّخذ بحقّه كما صدر بحقّ آخرين تمّ إعدامهم، فإنّه لم يطلق سراحه وبقي أسير منزله حتى توفي عام 1986.

أمّا محمد عُمران، مؤسّس «اللجنة العسكرية»، فقد لجأ إلى لبنان بعد إطلاق سراحه من سجن المزّة أثناء حرب 1967 وبقي على معارضته لجديد ثم للأسد من بعده، طامحاً للسلطة[12]. فأبقى على صلات وثيقة بالبيطار على أمل أن يعود إلى دمشق يوماً ويستعيد دور «اللجنة العسكرية» ويعود معه البيطار ليصبح وجه النظام كما كان أمين الحافظ من قبل. كما أبقى عُمران على علاقات مع أصدقاء ضباط في الجيش السوري آملاً بعونهم له ضد الأسد. وكان عُمران يقيم في طرابلس حيث طائفة علوية لبنانية كبيرة تربطها علاقات وثيقة مع العلويين في سورية، ما وفّر له وسيلة تواصل مع الداخل السوري جسّ من خلالها النبض إذا ما كانت الأمور تسير لمصلحته. ومن قاعدته في طرابلس، جمع عُمران أنصاره البعثيين

12- محمد عُمران، تجربتي مع الثورة، بيروت، 1970.

يتنصّل عفلق من صداقته التاريخية، وأن يحفظ إخلاصه للبيطار على المستوى الأخلاقي على الأقل وأن يسعى لمحاورته. وإذ فشلت دعوة العراقيين للبيطار ليأتي إلى بغداد وبعدما فصله عفلق عن الحزب، وجد البعث العراقي البديل عن البيطار في السنّي عبدالمنيف الرزّاز.

كان الرزّاز معروفاً لدى البعث العراقي منذ الانقلاب الأول عام 1963 وخلال اللقاءات الحزبية الكثيرة ثم في موقعه كأمين عام. وكان العراق، بعد وصول البعث إلى الحكم في بغداد عام 1968، قد أطلق «حركة التحرير الفلسطينية» كتنظيم مسلّح للعمل الفدائي ضد إسرائيل (كالصاعقة في سورية). وجاء ذلك في أوج ازدهار وانتشار المقاومة الفلسطينية. وافتتحت هذه الحركة مكاتب لها في الأردن وساهم الرزّاز فيها كمثقّفٍ وموجّهٍ للمقاتلين، ما فتح له باب بناء علاقة جيدة مع النظام العراقي. ثم أخذ الرزّاز يتردّد على بغداد لحضور اجتماعات مكتب فلسطين في القيادة القومية لـ«حزب البعث». وكان هذا المكتب برئاسة بعثي أردني آخر محسوب على الرزّاز هو يوسف شاهر. ظهور الرزّاز في بغداد وبناؤه علاقة متينة مع النظام هناك أقلقا عفلق وجماعته المقمين في العراق. وكان قلقهم في محلّه، إذ ما هي إلا مدّة قصيرة حتى جمع الرزّاز أعوانه ومريديه وأحيا تنظيمه وانخرط في بعث العراق، ووصل إلى منصب «الأمين العام القومي المساعد للحزب» مع احتمال إعداده ليأخذ مكان عفلق كأمين عام للحزب[11].

في العام 1970 أفسح الأسد المجال لعودة البيطار إلى سورية، بعدما كان قد حوكم، وحُكم غيابيّاً بالإعدام عام 1969 في ظل نظام صلاح جديد. إذ كان البيطار بنظر الأسد قائداً تاريخيّاً ومؤسساً للحزب يتمتّع بشعبية كبيرة في صفوف قياديي الحزب ورموزه الأساسيين، وعلى صلة متينة بالدول العربية كسنّي وخاصة السعودية ودول الخليج التي قدّرت تشديده على الخصوصية السورية وخلافه مع العراق. فكانت عودة البيطار إلى دمشق مكسباً للأسد. ولذلك أصدر عفواً عنه وعن محكومين آخرين بعد تسلّمه السلطة عام 1970. ولكن البيطار اختار البقاء خارج سورية ولم يعد إليها قبل مرور عدّة سنوات. ثم عاد في كانون الثاني 1978 بدعوة من الأسد الذي كان مستعداً أن يسند إليه مهام رسمية. ولكنّ البيطار اشترط، لبقائه في دمشق، بأن يسمح الأسد بعودة أتباعه ليبني قاعدة له وأن يتشاركا في بناء قيادة قومية جديدة، وهي شروط لم يرض بها الأسد. ولذلك ترك البيطار سورية مجدّداً ليقيم في باريس ويصدر

11- عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 215.

دمشق. نحن لن نكون الجسر ليعبر علينا هؤلاء»[9]. ولم يكن موقف البيطار الوطني السوري جديداً، إذ سبق له أن وقّع عام 1961 وثيقة الانفصال عن مصر والتي لم يُحاسبه عليها الحزب كما حاسب الحوراني عندما وقّع هذه الوثيقة، ذلك أنّ البيطار تراجع عنها خلال أيام، فيما لم يتراجع عنها الحوراني.

أعطى حرص عفلق على الابتعاد عن لقاء الجمهور في حفل خطابي أو ندوة شعبية انطباعاً أنّه زاهد في السياسة. ولكنّه افتقر لمواهب الخطابة الحماسية، وفضّل الصوت الخافت كمحاضر أكاديمي يفضّل أن يتعامل مع المثقفين والمريدين والنخبة في الدولة. ولكنّه في حقيقة الأمر لم يكن أبداً زاهداً بالسلطة. إذ كانت سلطته في الحزب مطلقة وكان يعتبر موقعه في الحزب أعلى من الدولة عندما وصل الحزب إلى السلطة في دمشق وبغداد. فأبعد كل من نافسه أو عارض أسلوبه ونهجه، وتخلّص من أكرم الحوراني وجلال السيّد وعبدالله الريماوي وفؤاد الركابي. ثم إنّ عفلق حاول إبعاد صلاح جديد في سورية وصدّام حسين في العراق بعد أن شهد سعي الاثنين للوصول إلى سلطة الحزب وتحجيم موقعه القيادي بعد وصولهما إلى السلطة السياسة وسيطرتهما على الدولة.

وإذا نقصت الديمقراطية في تجربة عفلق، فإنّ تجربة البيطار لم تخلُ أيضاً من خطايا بحق الديمقراطية. فمن موقعه في الدولة كوزير أو كرئيس حكومة، وكقائد في الحزب، وافق البيطار على تسريح مئات الضباط وسجن آخرين بسبب خلفيتهم السياسية غير البعثية والارتداد عن الديمقراطية الغربية التي كانت من ثوابت الحزب لدى تأسيسه، وموافقته على نهج الانقلاب العسكري، وضرب المؤسسات الديمقراطية وفرض سلطة الحزب الواحد[10].

لقد نجحت ثنائية عفلق – البيطار لعدّة عقود: عفلق قائداً فكريّاً متوارياً عن الأنظار في معظم الأوقات، والبيطار في الواجهة السياسية وفي خضمّ الأحداث. ولكن في 1969 أقدم عفلق على حرمان توأمه الروحي البيطار من حضور المؤتمر القومي التاسع للحزب الذي انعقد في عالية، لبنان، بحضور ممثلين عن قيادة البعث في العراق. ثم صدر قرار في المؤتمر وقّعه عفلق بفصل البيطار من الحزب. وكان تعليل القرار أنّ البيطار كان يسعى لتأسيس تنظيم جديد غير البعث وأنّ البيطار لم يعد بعثيّاً. وصدم هذا القرار كثيرين كانوا يتوقّعون أن لا

9- عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 210.

10- Norma Salem – Babikian, «Michel Aflaq: a biographic outline», *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, n°. 2, spring 1980, pp. 162 – 179.

من «البعث» واستبداله بتنظيم سياسي جديد اسمه المبدئي «الحركة العربية الواحدة». وغادر سورية إلى لبنان ليجمع مناصريه ويعمل على هذه الحركة الجديدة التي لم تر النور.

أمّا رفيقه ميشال عفلق فقد بقي في المنفى لفترة حتى بعد أن استلم بعث العراق الحكم الموالي للقيادة القومية عام 1968. ثم جاء إلى بغداد واستعاد قيمته كقائد مؤسّس. لقد بنى نظام البعث في العراق على مجيء عفلق وقياديين آخرين، فاستدعى البيطار ليأتي هو أيضاً ويقيم في بغداد ويمارس دوراً في الحزب، ولكنّه اعتذر وبقي في بيروت التي أصبحت مركزاً له، ثم قام بزيارات إلى عدّة دول عربية. ويعتقد البعض أنّ البيطار قد أخطأ في رفضه المجيء إلى بغداد لأنّه كان أكثر قبولاً لدى الشعب العراقي والقيادة العراقية من عفلق الذي نُظر إليه دوماً من موقع ديني كمسيحي. إذ بعكس البعث في سورية، فقد كانت أغلبية البعثيين في العراق من السنّة، وارتاحوا أكثر لبيطار السنّي وربما جعلوه رئيساً للجمهورية لو حضر إلى بغداد، بعدما خاب أملهم من عفلق الذي خبروه شخصياً ولاحظوا انعدام أي صفة قيادية لديه. كما بقي في الذاكرة تخاذل عفلق السابق في التعامل مع الرئيس السابق عبدالسلام عارف، ما أدّى إلى إقصاء البعث عن السلطة وانتكاس البعث في العراق عام 1963.

كما أنّ خلافاً عقائدياً برز بين عفلق والبعث العراقي. إذ لم يَرُقْ لعفلق نهج البعثيين العراقيين القطري في تحاشي لقاء بعثيي سورية على عمل وحدوي مشترك. في حين كان هو يستعجل العودة إلى سورية ويعتبر دمشق هي الأساس في العمل القومي العربي. ولم تُخفِ القيادة القطرية العراقية نواياها في مؤتمرها السابع عام 1968 عن عدم عجلتها في الوحدة مع سورية بل فضّلت التريّث بضع سنوات لتكون اليد العليا في الوحدة للعراق، تبعاً لمقولة إنّ العراق هو «بروسيا العرب» (رأس الحربة لوحدة العرب كما كانت بروسيا رأس الحربة لوحدة ألمانيا عام 1870). وفات العراقيين أنّ البيطار لم يختلف عن عفلق في موقفه كوطني سوري من طموحات العراق. خاصة إذا كانت هذه الطموحات تسعى إلى ضم سورية للعراق. فقد ظهرت وطنيته السورية في قوله: «لا أريد استبدال نورالدين الأتاسي بأحمد حسن البكر، ولا استبدال صلاح جديد بصدّام حسين ولا أريد وحدة أو اتّحاداً بين سورية والعراق... وأحلام نوري السعيد والهاشميين في سورية التي لم يحقّقها لهم حزب الشعب والحزب الوطني وهما في الحكم لن نحقّقها نحن اليوم للبكر وصدّام باسم حزب البعث... بعث العراق لا يريد وحدة أو اتّحاداً متكافئاً بل يريد سورية هديّة مقدّمة على طبق من ذهب. ويريد العراقيون ضمّ سورية للعراق لأهداف سلطوية ولإشباع غرور البكر وصدّام وتفريغاً لحقدهما على نظام

الحزب في سورية فكافأ الأسد بعضهم بمناصب قيادية في الدولة، وأصبحوا مدينين بها وصلوا إليه للنظام الجديد. ولكن المعضلة أنّ ولاءهم المستجدّ للأسد قلّص من نفوذ قيادة عفلق عليهم وأفقدها أمل العودة من بغداد إلى سورية.

حتى أواخر الستينات كان ميشال عفلق وصلاح البيطار ثنائياً بدا أبديّاً، منذ دراستهما في باريس وعملهما في ثانوية التجهيز كمدرّسين، أضف الى ذلك نشاطهما لتأسيس البعث في الأربعينات، ليصبح حزبهما أكبر تنظيم سياسي في العالم العربي، حكم لعشرات السنين في سورية والعراق، وجذبت أفكارهما وشعاراتهما جيل الشباب، وخاصة من الطلاب وعناصر الجيش. وشهدنا كيف توزّعا المهام: عفلق في التنظير العقائدي والقيادة الحزبية، والبيطار في العمل السياسي وخاصة في البرلمان والحكومة. ولم يتّسم عفلق والبيطار بصفات قيادية بل كانت ميزتهما الأساسية هي المقدرة على التحليل والتفكّر. ولعبا دورين مختلفين داخل الحزب، إذ بقي عفلق المنظّر والفيلسوف بصورة الكاهن الزاهد بالسلطة، ومارس البيطار الجانب السياسي عبر مشاركته في شؤون البلاد السياسية وتبوئه مناصب رفيعة في الدولة.

جذور التباعد بينهما في نهاية الستينات كانت قد بدأت في الخمسينات، عندما تقارب «حزب البعث» من «الحزب الاشتراكي العربي» ليصبحا حزباً واحداً. ذلك أنّ الشراكة مع الحوراني جاءت على حساب البيطار. فالحوراني كان زعيماً سياسيّاً نشطاً في الشؤون العامة، ولم يكن منظّراً أو مفكّراً، فأدّى دخوله إلى بهتان موقع البيطار كوجه الحزب السياسي في سورية وخارجها، ولم يؤثّر على موقع عفلق الفكري داخل الحزب. وهكذا أصبح البيطار الرجل الثالث في الحزب، بحيث رتّب ذلك آثاراً سلبية عليه. وعلى سبيل المثال، أثناء الوحدة مع مصر اختار عبدالناصر الحوراني لا البيطار نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة. ومن ناحية أخرى، كان ثمّة خلاف عقائدي بين البيطار والحوراني. فبعكس الحوراني الآتي من الاشتراكية وثورة الأرياف، كان البيطار دمشقيّاً محافظاً كعفلق غير متحمّس للاشتراكية. فلام البيطار تحوّل البعث نحو الاشتراكية على يدي الحوراني ما أعطى الفرصة لليسار الحزبي بالصعود في الستينات وانتزاع السلطة من عفلق والبيطار وضرب القيادة القومية اليمينية عام 1966.

وكان البيطار، بعد انقلاب 1966، يأمل بهزيمة اليسار الحزبي و«اللجنة العسكرية» بمساعدة مجموعة سليم حاطوم و«المكتب العسكري» الذي قاده فهد الشاعر، ومن وراء المجموعتين منيف الرزّاز الذي بقي في دمشق. ولكن فشل هؤلاء أفقد البيطار الأمل بالعودة إلى السلطة من خلال «حزب البعث» وبدأ يتحدّث عن فشل التجربة الحزبية وضرورة التخلّص

في تلك الأثناء، كان أنور السادات الذي خلف عبدالناصر رئيساً لمصر يثبّت أقدامه تدريجيّاً وكان يختلف عن سلفه في أمور جوهرية. فلم يشارك عبدالناصر نظرته السوداوية إلى تجارب الوحدة العربية. إذ لم يمض شهر على وفاة عبدالناصر، حتى أعلنت مصر وليبيا والسودان عزمها على الاتحاد. ولئن جعلت مبادئ البعث سورية جاهزة للمشاركة في أي مشروع وحدوي، أصبحت مشاركتها في الاتحاد الثلاثي مطروحةً بقوّة في دمشق. وكان مشروع الوحدة هذا ملائماً للأسد الذي كان يشارك السادات والقذافي مقاربتهما لأسلوب مواجهة إسرائيل. فنتج عن تلاقي وجهات النظر أنهما دعما انقلابه الذي أنهى ثنائية السلطة في دمشق ووضع حدّاً للتطرّف الحزبي. وكان السادات والقذافي يتابعان ما يحدث في سورية صبيحة 13 تشرين الثاني، ولم يتّضح لهما مآل الأمور بين الأسد وجديد. وقرّر القذافي التأكّد بنفسه فهبط فجأة في مطار دمشق في 16 تشرين الثاني، وجلس في قاعة الشرف في المطار وطلب لقاء زعيم سورية. ثم اطمأنّ عندما جاء الأسد إلى المطار للقائه. وأبلغه القذافي أنّه يحمل دعم مصر وليبيا والسودان لحركته ما خلق الارتياح لدى الأسد لأنّ موقف هذه الدول سيجلب له دعم التيار الناصري في سورية ونظرة أكثر إيجابية لحركته في كادرات «حزب البعث». وهكذا، وبعد تردّد ثلاثة أيام صدر بيان مساء 16 تشرين الثاني يعلن استلام الأسد للسلطة.

وقبل الانتقال إلى المرحلة التالية من تاريخ سورية المعاصر وبدء عهد حافظ الأسد، لا بد من إلقاء الضوء على ما حصل مع قيادة عفلق بعد لجوئها إلى بغداد.

طلاق عفلق والبيطار

قبل حركة الأسد التصحيحية، كان العراق الذي يحكمه جناح البعث المرتبط بقيادة عفلق - البيطار يشجّع الأسد على استلام السلطة، بعكس رغبات البعثيين السوريين المقيمين في بغداد الذين رأوا ضرورة التخلّص من كل أعضاء «اللجنة العسكرية» بمن فيهم الأسد، حتى يمكنهم العودة إلى دمشق واستلام الحكم. ولم يكن الأسد في خصام شخصي مع عفلق، فأصدرت القيادة القومية في بغداد بياناً رحّبت باستلامه السلطة في 16 تشرين الثاني واعتبرت إبعاده لصلاح جديد وجماعته ردّ اعتبار لها. ودعت منظمات الحزب في سورية والحزبيين للتعاون مع الأسد. وأقنع عفلق الحكومة العراقية بإرسال وفد إلى دمشق لتهنئة الأسد. ويوم وصول القذافي، وصل أيضاً عبدالكريم شيخلي، وزير الخارجية العراقي، حاملاً تهنئة حكومته و«حزب البعث» في العراق. وعاد بعثيون كثيرون ممن يُحسبون على قيادة عفلق إلى صفوف

بالفخّ وجرّته إلى معركة لا قدرة له على خوضها». ولكن جديد وأنصاره بنوا على تشدّدهم العقائدي تجاه الأسد وجناحه باتّخاذ قرارات صارمة تؤكّد ثورية الحزب الرافضة للحلول «الاستسلامية» وتنزع صلاحيات ومناصب الأسد وطلاس في الجيش والدولة[8].

ولكن ثمّة ثغرة قانونية برزت حول تجريد الأسد وطلاس من مناصبهما. إذ إنّ قراراً كهذا لم يكن من صلاحية المؤتمر القومي حسب تنظيم الحزب، بل من صلاحية القيادة القطرية التي تتمتّع بالسلطات كافّة داخل سورية. وكان الأسد قد احتاط للأمر وأمر بتطويق قاعة المؤتمر بالجنود، وحاصرت مجموعة من المخابرات وسلاح الجو والقوات الخاصة بقيادة رفعت قاعة المؤتمر. فقلق أنصار جديد أن يُقدم الأسد على اعتقالهم. وإذ انفضّ المؤتمر مساء 12 تشرين الثاني دون التوصّل إلى اتفاق، أمر الأسد فجر 13 تشرين الثاني وحدات من الجيش باحتلال مكاتب الحزب والمنظمات الشعبية واعتقال عدد من الضباط وكبار القادة السياسيين. وفي هذا التحرّك تسلّم رفعت أمن العاصمة في حين ضبط طلاس وناجي جميل، قائد العمليات الجوية، الوضع داخل القوات المسلّحة لمنع أي مقاومة للحركة الانقلابية. وتولى محمد الخولي مهمّة اعتقال رجال جديد في الحزب والجيش ودوائر الدولة. وشمل هذا التحرّك كافة المدن السورية. وشرح الأسد فيما بعد أنّ ما قام به لم يكن انقلاباً بل إجراء تغيير داخل الحزب أو «حركة تصحّح الأمور». وفي الحقيقة لم يكن ثمّة إهراق للدم أو إطلاق نار، ولم يلحظ أحد أي تحرّك عسكري علني، فيما كانت الأسواق تعمل يوم 13 تشرين الثاني والطرق مزدحمة ولم تُغلق الحدود مع لبنان. وحتى أعضاء القيادة القومية الذين فرّوا إلى لبنان عادوا إلى سورية بعد فترة.

وعرَض الأسد على صلاح جديد ومن معه مناصب في سفارات سورية في الخارج، ولكنّ جديد رفض وقال للأسد إنّه «عندما يستعيد السلطة سيسحله في شوارع دمشق حتى يموت». فاقتيد جديد إلى السجن (وبقي هناك 23 سنة حتى وفاته في 19 آب 1993). وعمد الأسد إلى اتصالات حزبية وسلسلة تطمينات وحسابات انتهت إلى تأليف قيادة قطرية انتقالية جديدة. وإذ استمرّت حال الترقّب في الأيام التالية، كان الأسد قلقاً من اتّجاه الأحداث داخل سورية، خاصة أنّ محاولته في شباط 1969 أظهرت أنّ الرأي العام لا يؤيد الانقلابات، وهو يريد أن يسعى إلى صيغة تطمئن الناس.

---

(8) Elizabeth Picard, «Clans militaires et pouvoir ba'thistes en Syrie», *Orient*, vol. 20, n°. 3, septembre 1979, pp. 49 – 62.

وعبّر عن تفهّمه للصعوبات التي تواجه هذه الأخيرة، ما أكسبه تعاطفاً منها، إذ إن برنامجه الذي تضمّن سياسة معتدلة في الداخل والخارج وتخفيف الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي فرضها نظام صلاح جديد أكسبه أصدقاء جدداً في المدن.

إنقلاب تشرين الثاني 1970

في تشرين الأول 1970، كانت الأزمة الحزبية في دمشق تراوح مكانها، وقد بات الأسد صاحب اليد العليا في البلاد، في حين كان صلاح جديد لا يزال يحافظ على مراكز قوى عديدة وخاصة داخل الحزب، وكادت الاتصالات أن تصبح معدومة بين الطرفين. هذا الوضع اضطر نورالدين الأتاسي إلى الاستقالة من منصب رئيس الوزراء في 18 تشرين الأول[7]. واستدعى الأمر دعوة مؤتمر قومي عاشر في 30 تشرين الأول – 12 تشرين الثاني 1970 وهو الهيئة الحزبية التي تمتّع فيها جديد وحلفاؤه بنفوذ واسع. وعشيّة المؤتمر أجرى الأسد تنقلات طالت ضباطاً محسوبين على القيادة السياسية، ما جعل هذا الموضوع دون غيره يطغى على الجلسة الافتتاحية حيث ألحّت القيادة السياسية على الأسد أن يلغي هذه التنقلات، فرفض الأسد أمام قاعة بدا فيها هو وطلاس في عزلة تامة. وعندها شنّت القيادة السياسية سلسلة اتهامات ضد الأسد وزملائه: أنّه خلق «ثنائية سلطة» في سورية وخرَقَ نظام الحزب واعترَضَ تنفيذ قراراته واعتقل بعض أعضائه وراقب البريد الحزبي. هذه الاتهامات في معظمها إدارية وحزبية – على أهميتها – بهتت أمام اتهامهم الأسد أنّه يروّج «لخط انهزامي ورجعي في الصراع مع إسرائيل»، ما شكّل جريمة لا تغتفر في قاموس البعث. وغضب الأسد وردّ بأنّه «كان من الأفضل لهم أن يمتنعوا عن التحرّش الفارغ بإسرائيل التي استغلّت التحرّش لإيقاع جيشنا

7- نور الدين الأتاسي (1929 - 2 كانون الأول 1992) رئيس سوريا (25 شباط 1966 - 18 تشرين الثاني 1970)، من حمص، انتمى إلى البعث وكان على رأس تنظيم الحزب في جامعة دمشق خلال الخمسينات، قاد العديد من التحركات الطالبية والمظاهرات خلال فترة الانقلابات. دخل إلى السجن في 1952 أثناء حكم الشيشكلي عاماً كاملاً وتعرض للتعذيب. تخرّج في الطب من جامعة دمشق عام 1955 وشارك كمتطوّع في الثورة الجزائرية عام 1958 على رأس مجموعة من الأطباء السوريين. وعين وزيراً للداخلية في آذار 1963، ونائباً لرئيس الوزراء عام 1964، ثم عضواً في مجلس رئاسة الدولة عام 1965. وأصبح رئيساً للدولة وانتخب أميناً عاماً للبعث بعد انقلاب شباط 1966 الذي أطاح بأمين الحافظ. تبوّأ منصب رئيس الوزراء في العام 1968 إلى جانب منصبي الأمين العام للحزب ورئيس الدولة. ثم أمضى 22 عاماً في السجن وأطلق سراحه عام 1992. وتوفي في 2 كانون الأول 1992 ودفن في حمص. متزوج من سلمى الحسيني وله ولدان آية الأتاسي والكاتب محمد علي الأتاسي.

القيادة السياسية جريدتها الخاصة من بيروت تحت اسم **الراية**.

في العام والنصف الذي تلا حركة شباط 1969، لم يخطُ الأسد أي خطوة حاسمة جديدة، بل اكتفى بتثبيت نفوذه وتدعيم مصادر قوّته في الحزب والدولة. ففي المؤتمر القطري الذي انعقد في آذار 1969، بدا منطق الأسد ومعه العسكريون حاضراً بقوّة. فخرجت مقررات تدعو إلى بذل الجهد لقيام جبهة مشرقية مع العراق والأردن، وطويت صفحة كانت سورية تصنّف أثناءها الدول العربية بين رجعية وعميلة للاستعمار أو تقدمية وثورية. ووافق المؤتمر على فتح الباب أمام تحالفات مع القوى التقدمية في سورية، وتحضير دستور مرحلي جديد للبلاد، وخفض الحرب الطبقية على الأغنياء والتجار والإقطاعيين في سورية. وأسفرت انتخابات مجلس القيادة القطرية في المؤتمر عن تمثيل الجانبين. أمّا التطوّر الأهم الذي قوّى يد الأسد فكان تأسيس مكتب سياسي حزبي مؤلف من تسعة أشخاص من القيادة القومية والقطرية للبعث، ليصبح السلطة العليا في سورية. وإذ نجح الأسد وطلاس ونور الدين الأتاسي في الحصول على مقاعد في المكتب السياسي، فشل صلاح جديد في الحصول على مقعد. وتلا ذلك اعتماد دستور مرحلي جديد لسورية وتشكيل حكومة في أيار 1969. وضمّت الحكومة إلى الوزراء البعثيين، شيوعيين وممثلين عن «الحركة الوحدوية الاشتراكية» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» (ناصري) و«الحزب العربي الاشتراكي». فعبّرت هذه الحكومة عن الاتجاه الذي سعى إليه حافظ الأسد في توسيع القاعدة الشعبية للنظام.

ووجّه الأسد اهتمامه صوب المدن الرئيسية التي كانت تمثّل آنذاك 40 بالمئة من سكان سورية، وحيث لا يتمتّع البعث بدعم شعبي منذ انقلابه في شباط 1966. فقد نظر سكان المدن، ومعظمهم من السنّة ومن الطبقة المتوسطة والبورجوازية، إلى البعث وقيادته وصفوفه كعناصر ريفية من أقليات دينية وأصول اجتماعية متواضعة. وبادل قادة النظام البعثي مشاعر هؤلاء السكان بمشاعر مشابهة من الحقد الدفين ضد أهل المدينة وبتهمة المحافظة واليمينية، وواصلوا عمليات التأميم والتطهير منذ 1965، وأهملوا المدن في مشاريع التنمية التي صبّت على المحافظات والأرياف. هذا الإهمال وهذه المعاملة السيئة دفعا الكثيرين من أبناء المدن للتوجه يميناً وخاصة نحو «الإخوان المسلمين» وإلى القيام بأعمال شغب للتخريب على سلطة البعث. ولهذا، فإنّ تداعيات هزيمة 1967 على الحزب والشرخ العميق بين القيادتين السياسية والعسكرية، جعلت من هويته الريفية عالة عليه استغلّتها فعاليات المدن من غير البعثيين لتعميقها ونفخ النار فيها. وكان الأسد قد استوعب هذا الشقّ بين النظام والفئات المدينية،

في الحزب والقوات المسلحة حيث كان يدعمه عدد من كبار الضباط. وصحّ تحليل الأسد للوضع، ذلك أنّ القيادة السياسية ردّت على انقلاب الأسد ببيان ندّد «بعصيان الجيش على الحزب». ودعا الأسد للعودة عن إجراءاته ما سيمهّد لانعقاد مؤتمر قطري طارئ ينظر في المعضلة الحزبية. ولقي موقف القيادة السياسية دعم الشارع، إذ إنّ المنظمات الشعبية ومعظم كادرات الحزب هرعت لدعم موقفها ضد الانقلابيين. وسارت تظاهرات ووقعت إضرابات ضد تدخّل الجيش في السياسة، وانتشرت ملصقات تحذّر من وقوع سورية ضحيّة «الحلول الاستسلامية» (كسهم مبطّن من القيادة السياسية ضد إستراتيجية الأسد). كما أنّ مصر والجزائر تدخلتا بين جديد والأسد وقد أصبح خلاف الاثنين حديث الطبقة الحاكمة في الدول العربية، ما أدّى إلى حل وسطي وتراجع تكتيكي من الأسد عن انقلابه. فقد حضر إلى دمشق مبعوثون من عبدالناصر ورئيس الجزائر هواري بومدين، وحتى وفد من البعث العراقي لمصالحة الطرفين.

عام 1969 لم يبق من «اللجنة العسكرية» التي تأسّست في مصر سوى جديد والأسد. فقد لجأ عُمران إلى لبنان ونُفي المير إلى مدريد وانتحر الجندي في دمشق. وكان حافظ الأسد قد رافق نورالدين الأتاسي إلى القاهرة والتقيا بالزعيم المصري الذي كان تعباً من سورية ومشاكلها التي لا تنتهي، ومن تداعيات الانفصال وحرب 1967 التي لم يُشف منها. فأصغى إليهما وشدّه الحنين إلى شخصيات يعرفها في القيادة السورية، ولمّا عرف أنّ أحدها قد قُتل وآخر قد سُجن وثالثاً في المنفى، إلخ، علّق بحسرة: «آهٍ منكم أيها البعثيون! إنّكم قساة فعلاً بحق بعضكم البعض. نحن في مصر عندما أسّسنا حركة الضباط الأحرار تعاهدنا أنّنا إذا اختلف أحدنا مع الآخر يحق له العودة إلى حياته الخاصة بدون أي مشكل»[6].

منذ حركة الأسد في شباط 1969 بدأ وضع عجيب في الدولة السورية:

* فقد احتفظت القيادة العسكرية بزعامة الأسد بما حقّقته على الأرض، بما في ذلك سيطرة المخابرات العسكرية على الإعلام في العاصمة.

* واصلت القيادة السياسية، بزعامة صلاح جديد، سيطرتها على أجهزة البعث والقيادة القطرية، ما يعني الحفاظ على اليد العليا داخل الحكومة وفي كادرات الحزب والفروع المحلية والمنظمات الشعبية. ولحلّ مشكلة سيطرة المخابرات العسكرية على صحيفة البعث، أطلقت

Patrick Seale, *Asad*, p. 153. -6

الصحف الرسمية والحزبية (**البعث والثورة**) وعيّن فيها أشخاصاً محسوبين عليه. واحتلّ مباني إذاعتي دمشق وحلب، وأطلق سراح معتقلين سياسيين من ناصريين ومن جماعة الحوراني وقادة بعثيين سابقين، وطرد رجال صلاح جديد من مكاتب الحزب والدولة في اللاذقية وطرطوس. واستمرّ تحرّك الأسد حتى 28 شباط. فكانت فرصة لرفعت لضرب أجهزة الجندي في دمشق باعتقال رجال الأخير لدى قدومهم بسياراتهم إلى وزارة الدفاع لملئها بالوقود، بمن فيهم سائق الجندي الخاص. عندئذٍ أدرك الجندي فداحة ما يحدث وأنّ «السيف قد وصل إلى ذقنه»، بعدما خسر أسطول السيارات والرجال الذين كان يزرع من خلالهم الرعب في دمشق.

وفي ليل 1-2 آذار، حصل تبادل لفظي عنيف على الهاتف بين الجندي وعلي ظاظا رئيس المخابرات العسكرية الموالي للأسد. فهال الجندي ما سمعه من تهديدات واتهامات، واستنتج من ذلك مآله. فخاف من الاعتقال ومن التحقيق الذي سيكشف عن جرائمه وخاصة في ملف رفيقه سليم حاطوم الذي أشرف شخصياً على تعذيبه قبل إعدامه رمياً بالرصاص عام 1967. وكان الجندي رجلاً مغروراً مصاباً بالخيلاء لا يطيق مطلقاً أن يخضع، وهو رئيس أمن الدولة، للتحقيق والمحاكمة. أضف إلى ذلك أنّ مجرى الأحداث في الأيام السابقة جعله يشعر أنّ الأمور قد خرجت عن سيطرته في حين أنّ طائفته الإسماعيلية كانت ضئيلة العدد وبدون فعاليات ولم تكن في وضع لتمنحه غطاءً كما منح الدروز سليم حاطوم ورفاقه، ولم يكن ثمّة الكثير من الإسماعيليين المؤثّرين في الجيش والحزب. كما أنّه لم يملك المال أو الاتصالات اللازمة للسفر إلى الخارج، فلم تمضِ أشهر على تعيينه ولم يخطر في باله أنّه سيحتاج إلى المال بهذه السرعة. حتى أنّه لم يكن يريد أن يعيش يوماً واحداً خارج سورية. ولذلك، وبعد إنهاء المحادثة الهاتفية مع ظاظا، أقدم على الانتحار. وهزّ انتحاره أركان النظام في سورية وانهار يوسف زعيّن باكياً أنّ النظام أصبح بدون غطاء بعد موت الجندي، فيما بدا أنّه عملية انقلاب كاملة.

ولكنّ عملية الأسد انتهت دون استلام الحكم. فعادت الروح إلى نظام صلاح جديد وأقيمت للجندي جنازة مهيبة في مدينة السلميّة تقدّمها جديد وعلى جانبيه نورالدين الأتاسي ويوسف زعيّن. ولم يحضر الأسد ولكنّه أرسل إكليلاً من الزهر باسم وزارة الدفاع. لقد نجح انقلاب الأسد في السيطرة على العاصمة، كما ارتفعت أسهم رفعت الأسد في عيني أخيه، وبات منذ ذلك الوقت يثق بقدراته في شؤون الأمن الداخلي. إلا أنّ الأسد كان يدرك أنّ السيطرة العسكرية على دمشق بحاجة لدعم سياسي وشعبي داخل الحزب وفي الشارع. فقد كان نفوذ الأسد داخل الحزب ضعيفاً، في حين كان صلاح جديد يتمتّع بنفوذ قوي

ولكن هذه الخطوات لم تكن حلاً للأزمة الحزبية بل كانت تعمّق فشل سورية في ابتداع سياسة موحّدة، حيث أصبحت الدولة برأسين وعقلين. وإذ بقيت اليد العليا لجديد ورفاقه في القيادة المدنية والحكومة، كان الأسد وزملاؤه يأخذون قرارات هامة بدون الرجوع إلى القيادة السياسية. إذ حسب اتهامات وجّهتها قيادة جديد، سمح الأسد باتصالات مع الحكومة العراقية، ما يعارض قرار قيادة الحزب التي منعت مثل هذه الاتصالات. وتدخّل الأسد في مسائل الحزب الداخلية واعتقل القيادة المحلية للحزب في اللاذقية لأنّها فصلت أعضاءً محسوبين عليه.

وبنهاية 1968 كان الأسد، ومعه القيادة العسكرية، قد عزّزا موقعهما في السلطة، وحبل العام 1969 باحتمالات أكبر للتغيير في سورية.

إنقلاب شباط 1969

لم يخسر صلاح جديد الكثير من الأوراق، إذ إنّه كان لا يزال يحتفظ بنفوذ كبير في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. وبقي صراعه مع الأسد في خانة السياسة والمناورة، دون أن يمنع ذلك أن يتعارك رجالهما بالأسلحة الفردية في الشارع أحياناً. إلى أن تحرّك شقيق الأسد الأصغر رفعت ضد مركز قوّة شديد الحساسية لجديد هو الأجهزة الأمنية. ومثّل رفعت الجانب العضلي من عائلة الأسد مقارنة بحافظ الأسد الذكي والحذر. وكان رفعت يفضّل التحرّك وتوجيه الضربات المناسبة، فيما ركن حافظ إلى التفكير العميق والمراقبة قبل اتّخاذ أي قرار في صراعه الصامت مع جديد. لقد انتسب رفعت إلى البعث عام 1952 وهو في الخامسة عشرة من العمر والتحق بالخدمة العسكرية في زمن الوحدة عام 1959 ثم بوزارة الداخلية بعد الانفصال عام 1961. وأثناء الأزمة الحزبية عام 1965، كان رفعت نائب قائد الميليشيا الحزبية التي قادها محمد عمران، ثم أصبح قائدها بعدما انشقّ عمران عن «اللجنة العسكرية». وأصبحت الميليشيا نواة سرايا الدفاع، قادها رفعت في معركة ضد أمين الحافظ في شباط 1966.

أثناء الأزمة بين الأسد وجديد، أمسك رجال رفعت بمخبر كان يحوم بسيارته حول منزل حافظ الأسد. فشكّ رفعت أنّ الجندي أرسله لاغتيال حافظ الأسد، وحاول إقناع شقيقه أن يتحرّك ضد الجندي وإلا كانت حياته في خطر. فجاء تحرّك حافظ الأسد في 25 شباط 1969. إذ أثناء استنفار عسكري ردّاً على غارات إسرائيلية على قرى في جوار دمشق، أمر الأسد الدبابات باحتلال نقاط إستراتيجية داخل العاصمة، وعزل رجال جديد من مسؤولية

نكات تُقال عنه وأي مناقشة لأعماله في نقابة المحامين بمثابة جريمة تعرّض فاعلها للاعتقال والعقاب، حتى لجأ محامون سوريون إلى لبنان هرباً منه.

وإضافة إلى سلطته الأمنية، كان صلاح جديد صاحب نفوذ في الحزب أيضاً. مارسه في مؤتمري الحزب القطري والقومي في أيلول وتشرين الأول 1968 حيث رُفضت معظم أطروحات الأسد ومقترحاته. وبات وضع الأسد في القيادة الحزبية مزعزعاً لأنّ المزاج بات معادياً لتدخّل العسكر في شؤون الحزب. فساهمت المواقف في المؤتمرَين في تأجيج الصراع بين القيادات السياسية المدنية التي والت جديد والقيادات العسكرية التي والت الأسد. ولكن الأسد ومَن معه لم يكتفوا بالكلام والاقتراحات، بل كانت أفكارهم تدخل حيّز التطبيق. فاستعمل الأسد مواقف المؤتمرين حول إبعاد العسكر عن السياسة لصالحه، وطبّقها حرفياً، فمنع ضباط الجيش عن أي اتّصال بالقيادات المدنية وحرم على القيادة المدنية وأجهزة الدولة إقامة أي علاقة مع فروع الحزب داخل الجيش، وحظر توزيع منشورات القيادة القطرية داخل القوى المسلّحة، وتوقّف عن حضور اجتماعات تلك القيادة، فقلب السحر على الساحر. وكانت حصيلة الصراع حتى نهاية عام 1968 ترجيحاً لكفّة الأسد داخل القوى المسلّحة، عبر سلسلة من التعيينات والتسريحات والترقيات، جعلت منه الندّ الأكثر جديّة لنظام صلاح جديد. واستيقظ جديد على وضع يشابه كثيراً من سبقه من المدنيين الذين أزاحهم العسكر في سورية كعفلق والحافظ. فلم يستطع، عبر سيطرته على قيادة الحزب والدولة، أن يفرض سيطرته على الجيش. وكان الأسد قبل المؤتمرين قد أخرج «الجيش الشعبي» من تحت سيطرة الحزب ليصبح بإمرة قيادة الجيش. وأعاد، على مسؤوليته، ضباطاً طالهم التطهير وخاصة من الطيارين والتقنيين والمهندسين، وأصدر قراراً يحظر النشاطات الحزبية في صفوف الجيش.

ومباشرة بعد المؤتمر، جرى تغيير حكومي نجم عن تنازل جزئي في السلطة لصالح القيادة العسكرية. فقد أُبعد خصما الأسد، رئيس الوزراء يوسف زعيّن ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس، عن الوزارة، مع احتفاظهما بمنصبيهما في القيادة القطرية، ومُنح ستّة ضباط، ثلاثة منهم مساعدون مباشرون للأسد، منصب «نائب وزير دفاع» وأصبح مصطفى طلاس «النائب الأول لوزير الدفاع». ومن ناحية أخرى، احتفظت القيادة السياسية بمنصب رئيس الحكومة الذي تولاه رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي الموالي لصلاح جديد في الحزب. ومنحت شخصيات غير بعثية مقرّبة من اليسار السوري ومن النقابات العمالية ستّ حقائب وزارية في الحكومة الجديدة. فتحقّق للأسد بعض ما كان يطلب.

في الجيش»[5]. وتلت ترقية طلاس ضربة مباشرة لصلاح جديد بإزاحة قريبه ورجله الهامّ عزت جديد عن قيادة اللواء 70 المدرّع، الأقوى في سورية. ولم يتدخّل صلاح جديد في مسألة إزاحة سويداني لأنّ ملفّ الأسد حول سويداني كان متيناً. وخاصة أنّ محاولة انقلابية وقعت في سورية في آب 1968، فر على أثرها سويداني من سورية بعد شكوك حول ضلوعه فيها. وفي تموز 1969، كان سويداني مسافراً على متن طائرة مدنية حطّت في دمشق، فألقي القبض عليه. وكذلك أبعد الأسد من الجيش أحمد المير الذي قاد جبهة الجولان فردّت القيادة السياسية بتسمية المير عضواً في القيادة القطرية لأنّه عضو مؤسّس في «اللجنة العسكرية». ولكن الأسد نجح في إبعاده عن الساحة بتعيينه في سفارة سورية في مدريد.

ورغم جهود الأسد في نشر نفوذه داخل القوى المسلّحة، فإنّ صلاح جديد بقي رجل النظام الأول وصاحب اليد العليا في الحزب والدولة كما في أجهزة الأمن عبر رجله عبدالكريم الجندي. وكان جديد قد عيّن الجندي مسؤولاً عن مكتب الأمن القومي في الحزب في أيلول 1967. ومع هذا التعيين بدأ تحوّل نظام جديد إلى دولة بوليسية بامتياز. إذ إن عبدالكريم الجندي عمد إلى توسيع أجهزة الدولة الأمنية وتوظيف جيش من المخبرين والعملاء راقبوا كل شاردة وواردة في سورية. وأصبح الجندي ركينة مهمة للقيادة السياسية في سورية بعدما كان مسؤولاً عن الإصلاح الزراعي. وانتشر الاعتقال العشوائي لأدنى الأسباب، وانطلقت ظاهرة لم تكن معروفة سابقاً هي استعمال التعذيب أثناء استجواب الموقوفين. فأثارت أجهزة الجندي الرعب في النفوس كما لم يحصل في سورية من قبل. وخاف الناس من الخروج في الليل مخافة التعرّض للمساءلة والاعتقال من رجال الأمن، كما خافوا من السفر إلى الخارج مخافة مصادرة منازلهم لاستعمالات المخبرين. حتى ارتبط اسم عبدالكريم الجندي بالقمع وظهر – وهو لا يزال في السادسة والثلاثين من العمر – كشخص مولع بالعنف ومهووس بتعذيب الناس، لا كثوري واشتراكي كما قدّم نفسه. فكان يأخذ القانون بيده إلى حدّ اعتبار أي

5- كان طلاس زميلاً للأسد منذ أيام الكلية العسكرية في حمص عام 1951، يتطلّع إلى دراسة الفلسفة والأدب في جامعة السوربون ولكنّه كالأسد انتهى إلى المهنة العسكرية. وبعد سنوات من العِشرة، أصبح طلاس بنظر الأسد صديقاً وفياً يمكن الاتكال عليه وصاحب ذكاء وسرعة بديهة، محبّ للمرح وصاحب إرادة فولاذية أمام الخطر. وكان طلاس مع الأسد في مصر أثناء سنوات الوحدة وأصبح عضواً في اللجنة العسكرية عام 1963. ثم رأس المحكمة الميدانية بعد أحداث الشغب في نيسان 1964 وحرّك لواءه دعماً لانقلاب شباط 1966. وإذ أصبح نائباً لوزير الدفاع حافظ الأسد أصبح المعاون الأكبر في ضبط الجيش والتأكّد من ولاء ضباطه وإبعاد رجال صلاح جديد عن مواقع النفوذ في القوى المسلّحة.

كان موالياً للقيادة القومية التي أُبعدت عن سورية في شباط 1966. ولذلك، اكتفت صحيفة **البعث** في دمشق بنشر خبر مقتضب محايد عنونته «راديو بغداد يعلن عن انقلاب عسكري». ولكن سوريين آخرين داخل سورية وخارجها، من معارضي نظام صلاح جديد، من يساريين وبعثيين، أفرحهم الانقلاب العراقي، فلجأوا إلى بغداد.

وكان حافظ الأسد في وادٍ آخر غير وادي صلاح جديد، ذلك أنّ همّه الأول كان الصراع مع إسرائيل وإقامة جبهة مشرقية، ورأى ضرورة فتح الباب مع العراق وقد أصبح بأيد بعثية. لقد أسفر انقلاب العراق عن استلام قيادة بعثية موالية لجناح عفلق السلطة في بغداد فانتقل عفلق بعد تردّد والرئيس السوري السابق أمين الحافظ إلى بغداد، ما أقنع صلاح جديد ورفاقه أنّ النظام العراقي الجديد سيسعى للتآمر ضدّهم. ولذلك غضبوا من اقتراحات الأسد معالجة الخلافات مع عفلق، واحتجّوا أنّ منطقه يعيد سورية إلى ما قبل 23 شباط 1966، ويتنكّر لأسس البعث الجديد. ولكن مقترحات الأسد كانت في سياق استراتيجي من عدّة خطوات تنتهي بإنهاء عزلة سورية ونظامها في الداخل والخارج وتقوية جيشها، لتتبع سياسة عربية ودولية جديدة، وتشارك بفعالية في مؤتمرات القمّة العربية، وتوسّع قاعدة النظام بتأسيس جبهة وطنية تقدمية، تضمّ إلى جانب البعث، الشيوعيين والناصريين وقوى وطنية ويسارية. كما اقترح الأسد إعادة الاعتبار لمعظم الضباط الذين طالهم التطهير. ولئن كان معظم هؤلاء من الناصريين وعلى يمين البعث الجديد، فقد اتهمت القيادة السياسية الأسد، الذي كان يفتقر إلى مركز قوّة داخل الحزب، أنّه يريد عودة «العناصر اليمينية» إلى الجيش ليقوّي نفوذه. وأكّدت القيادة السياسية مواقفها في أيلول 1968 عندما رفض المؤتمر الرابع للقيادة القطرية مقترحات الأسد.

وهكذا أدّت تراكمات حرب 1967 والنقاش الإستراتيجي حول تداعياتها وصولاً إلى استلام البعث التقليدي الحكم في العراق إلى حرب باردة بين صلاح جديد وحافظ الأسد. وامتدّ الصراع إلى داخل القوى المسلّحة، حيث حاول كلٌّ من الطرفين جلب ولاء الضباط وإبعادهم عن الآخر. ولئن كان الأسد وزيراً للدفاع وأقرب إلى قيادة الجيش، فقد شرع في إبعاد رجال جديد من مواقع النفوذ وصولاً إلى إزاحة أحمد سويداني رئيس الأركان وتسمية مصطفى طلاس مكانه في شباط 1968. وكان تعليل ذلك أنّ أداء السويداني في حرب الجولان لم يكن بمستوى المسؤولية، وأنّه طائفي سُمع يتذمّر مراراً من «نفوذ علوي غير مبرّر

تأكيد حاجة سورية للعودة إلى الديمقراطية وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وتبيّن أنّ الجبهة وُلدت ميتة، إذ إن تنوّع تنظيماتها وانشغال عدد من الأحزاب بأزمات داخلية وصراعات عقائدية، جعل مفعول الجبهة ضئيلاً، إضافة إلى الانشقاق داخل «حركة القوميين العرب» وانقسام اشتراكيي الحوراني إلى معسكرين، الأوّل ملتزم بموقف الحوراني المعارض الصارم لنظام صلاح جديد والآخر أقلّ حدّة يقبل بالتعاون مع النظام. كما أنّ انفتاح عبدالناصر على نظام صلاح جديد منذ 1966، وشراكة الحرب ضد إسرائيل عام 1967 أذاب حماس الناصريين في سورية عن المشاركة الفعالة في جبهة كهذه. وعمدت السلطة إلى تعيين بعض شخصيات من الجبهة في مناصب رسمية ما أثار الخلاف بين تنظيماتها واتهامات بالتعامل مع نظام البعث على حساب الجبهة. وتفاقم الخلاف الداخلي في الجبهة عندما وقع انقلاب بعثي في العراق قامت به القيادة القومية التقليدية في البعث (جناح عفلق - البيطار) في تموز 1968. فرأى بعض الجبهة ضرورة العمل مع البعث التقليدي في بغداد ضد البعث الجديد في دمشق، وعارض آخرون هذا المنحى والتركيز على النشاط داخل سورية.

وأمام إغلاق الباب على أي تحالف داخلي مهما كانت درجة تقدميته، واصل النظام عزلته الداخلية وقطيعته مع البعثيين التقليديين والناصريين والاشتراكيين والطبقة الوسطى المدينية، فلم يبق من مناصريه سوى الشيوعيين وبعض اليسار، ما عزّز الاعتقاد أنّ نظام صلاح جديد يفضّل العزلة الداخلية على الانفتاح والانتخاب والاستفتاء، ما قد يثبت عدم شعبيته واحتمال سقوطه. وإزاء مراوغة القيادة السياسية بين الالتزام بالشعارات وعدم تقديم خطة عمل معقولة، كسب منطق قيادة الجيش في النقاش: هل يمكن للحزب وأجهزته - هذا الحزب الثوري في أدبياته والمخلص في دعمه للقضية الفلسطينية ولكن العاجز عن استنفار وحشد الطاقات الشعبية لحرب تحرير شعبية - إجبار الجيش على قبول استراتيجية عسكرية لا تبرّرها جهوزيته الحالية التي أصبحت أسوأ مما كانت قبل حزيران 1967؟

كان الجواب جاهزاً لدى حافظ الأسد، ولكنّه احتاج إلى أكثر من ثلاث سنوات لكي ينتصر منطقه.

الصراع على السلطة

في 17 تموز 1968 وقع انقلاب في بغداد أعاد البعث إلى السلطة بعد لجوئه إلى العمل السرّي هناك منذ 1963. ولم يفرح صلاح جديد وزملاؤه بهذا الحدث لأنّ البعث العراقي

مواقف القيادة السياسية أكثر من مزايدات على الأسد وزملائه.

خلاف على السياسة الداخلية

وامتدّ الخلاف حول طبيعة الحزب وتنظيمه ودوره في البلاد والعلاقة مع البلدان العربية والموقف من المقاومة الفلسطينية إلى الاصلاح داخل سورية. فكان الأسد يحثّ البعث على الانفتاح على القوى السياسية الأخرى في جبهة تقدمية لتوسيع القاعدة الشعبية للنظام وتحصين الجبهة الداخلية. لقد رفض نظام صلاح جديد مبادرات الحركات التقدمية في سورية للتعاون بعد حرب 1967، ورفض مدّ اليد للقوى الحيّة في المجتمع السوري التي كانت أكثر حماسة من النظام نفسه لمواجهة إسرائيل، ولم يستثمر الغضب الشعبي لاستنفار طاقات البلاد أمام الخطر الأهم. بل أبقى على النظام الأمني وحالة الطوارئ.

قبل حرب 1967، كانت معظم التنظيمات السياسية في سورية - باستثناء الشيوعيين و«حركة القوميين العرب» - تسعى إلى قلب نظام البعث. وفي تلك الفترة، كانت «حركة القوميين العرب» تمرّ بمرحلة مخاض تاريخي بعد تموقعها الناصري السابق وعدائها الشديد للبعث. لقد شقّت هذه الحركة تيارات إيديولوجية تريد التحوّل نحو نهج ماركسي لينيني بعيداً عن طوباوية عبدالناصر وجاذبيته الشعبوية. فتفتّتت هذه الحركة إلى عدّة تنظميات ماركسية منها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة جورج حبش، و«منظمة العمل الشيوعي» في لبنان بقيادة محسن إبراهيم، و«حزب العمل الاشتراكي العربي» في لبنان، وتنظيمات أخرى في لبنان وسورية واليمن وعدد من الدول العربية. وكانت الحكومة السورية قد سمحت لأكرم الحوراني بالعودة إلى سورية بعد الحرب، فنشط تنظيمه الاشتراكي في تأسيس جبهة وطنية تقدمية تضمّ عدّة أحزاب. والتقى على هذا الهدف «حركة القوميين العرب» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» الناصري و«الحركة الوحدوية الاشتراكية» (سامي صوفان) وحركات بعثية وناصرية سابقة، إضافة إلى جماعة الحوراني. ودعا هؤلاء إلى «نهج شرعي ديمقراطي» في سورية لإقناع النظام بمشاركتهم في السلطة.

وردّت الحكومة على دعوات الديمقراطية بحملة اعتقالات ويد من حديد، فصمتت هذه النداءات وفرّ الحوراني إلى لبنان. ولكن تلك الأحزاب أسّست جبهة تقدمية وأعلنت شرعة وطنية في أيّار 1968، تتهّم بوضوح نظام جديد بمسؤولية هزيمة 1967. وأنّ شعارات البعث وتهديداته لم يرافقها استعداد للحرب أو مقدرة على صدّ العدوان. أمّا برنامج الجبهة فكان

اقتحمت فيه إسرائيل الجولان برّاً، أُطلق سراح محمّد عُمران وأمين الحافظ ومنصور الأطرش وآخرين. وسرعان ما عرض بعض الضباط على أمين الحافظ أن يقودهم في انقلاب ضد نظام صلاح جديد فيما الحرب مستعرة، إلاّ أنّ الحافظ رفض قائلاً: «لا أريد أن يسجّل التاريخ أنّ أمين الحافظ قد ساعد إسرائيل ضد وطنه بزرع الفوضى في الداخل»[4].

وحول السياسة العربية، رأت قيادة صلاح جديد أنّه لا يمكن التعاون مع دول رجعية عربية كالأردن، بل يجب دعم الحركات الثورية والصراع الطبقي في تلك الدول، مع إشارة لرغبتها في قلب النظام الهاشمي في الأردن. وكذلك لا يمكن التعاون عن كثب مع نظام عبدالناصر في مصر لأنّه قبل بالحلّ السلمي عندما وافق على قرار مجلس الأمن 242 في تشرين الثاني 1967. ولكن الأسد رأى أنّ على سورية التمييز بين طبيعة الأنظمة العربية وضرورة حشد كل الطاقات من أجل الصراع، طالما أنّ الكل متفقون على أولوية القضية الفلسطينية. وفي حين اعتبر الأسد أنّ أولوية الصراع مع إسرائيل هي هدف سام للقومية العربية، وأنّ خطوة سورية الأولى بعد الحرب هي التحضير لتحرير الجولان، أصرّ صلاح جديد والأطباء الثلاثة أنّ الاشتراكية والتحوّل الثوري في الداخل الأهم وهما يحرّران الجولان فيما بعد.

كانت الهوة بين جديد والأسد حول سياسة مصر تجاه القرار 242 تتّسع. ذلك أنّ قيادة الجيش السوري كانت تراقب الخطوة المصرية باهتمام، لأنّ سورية لن تستطيع خوض حرب تقليدية ضد الجيش الإسرائيلي إذا خرجت مصر من المعركة، فتتضاءل فرص تحرير الجولان. ومن أين لسورية القدرة على منع مصر عن هذه الخطوة إذا هي حزمت أمرها؟ وأمام هذا المنطق كان جديد ورفاقه يتخوفون أن يجرّ الأسد سورية تدريجياً إلى قبول «حلول استسلامية» في المنطقة تسترجع الجولان ولكنها تؤدي إلى تخلّي سورية عن القضية الفلسطينية. فكانت قيادة صلاح جديد تستغلّ تناغمها مع النبض الشعبي بالتشديد على صمودها أمام تداعيات هزيمة 1967 وعزمها على دعم المقاومة الفلسطينية. ولكن الرأي العام لم يكن مغفلاً تجاه مواقف جديد ورفاقه التي لم تكن منسجمة. فهم وضعوا عراقيل أمام التحوّل الاجتماعي في سورية ولم يطلقوا النفير لحشد طاقات البلاد لصالح الحرب الشعبية. وحتى أثناء حرب 1967، رفضت هذه القيادة نفسها - خاصة زعيّن والأتاسي - مطالب ملحّة من حلفائها الشيوعيين ومن قوى وطنية أخرى بتسليح الشعب لدعم المجهود الحربي. ولذلك لم تكن

4- Patrick Seale, *Asad*, p. 143.

المعركة. فتصبح سياسة سورية هي بناء قيادة مشرقية موحّدة تضم الأردن والعراق والمقاومة الفلسطينية، إلى جانب سورية، تنسّق تماماً مع الجبهة المصرية، بصرف النظر عمَّن يحكم في هذه البلدان وبدون أن تعكّر الجبهة العسكرية الموحّدة مناوراتُ القيادة السياسية لـ«حزب البعث»، طالما أنّ العدو المشترك لكل العرب هو إسرائيل. وعلى هذا الأساس اقترح حافظ الأسد رأب الصدع مع الجناح التقليدي في الحزب الذي يمثّله عفلق والبيطار والذي اتخذ بيروت مركزاً لقيادته[3].

ولم تردّ القيادة السياسية (صلاح جديد ورفاقه) على مقترحات قيادة الجيش دفعة واحدة. بل ركّزت على مسألة الإنفاق العسكري، ورأت في مطلب الجيش أنّ على سورية أن تزيد ميزانية التسلّح على حساب المشاريع الاقتصادية نظرة واهية بأن لا يمكن أن تكون سورية قويّة عسكريّاً بدون تطوير اقتصادها. ولمّا عدّل الأسد موقفه بأنّه يجوز التوفيق بين الهدفين - التنمية الاقتصادية وتحرير الأرض - من خلال اقتصاد حرب يأخذ بالحسبان تنفيذ المشاريع الحيوية، أصرّ زميله مصطفى طلاس - الذي أصبح رئيساً للأركان في مطلع 1968 - على الموقف القائل بالأولوية القصوى للتسلّح في الموازنة العامة. أمّا في مسألة التنظيمات العسكرية خارج القوى الرسمية، فقد تمسّكت القيادة السياسية بأنّ هذه التنظيمات هي ضرورة لشنّ حرب تحرير شعبية في ظل اختلال خطير في ميزان القوى بين سورية وإسرائيل (وهو المنطق الذي وصف دعم سورية لحزب الله بعد 1991)، وأنّها تؤمن بقدرات حركات المقاومة الفلسطينية بضرورة إطلاق حريّتها في العمل واستكمال بناء منظمة «الصاعقة» التابعة للبعث ودعم «حركة فتح» الفلسطينية.

وحول مسألة استقلالية الجيش عن القيادة السياسية، رأى صلاح جديد ومن معه أنّ سلطة الحزب المدنية على الجيش يجب أن تستمر للتأكّد من صفاء موقف الجيش، خاصة أنّ التجربة كشفت سهولة اختراق الجيش من قِبل الأحزاب داخل سورية ومن قِبل الدول العربية الأخرى وضلوع العسكريين في كل الانقلابات التي وقعت في سورية منذ 1949. وأنّ الحكومة تعاطت بإيجابية مع بعض الضباط الكبار الذين عادوا إلى سورية وأطلقت سراح البعض الآخر، إلا أنّ بعض هؤلاء عادوا فوراً للتآمر (في 9 حزيران 1967، اليوم الذي

3- Horst Mahr, *Die Baath-Partei, Portrait einer panarabischer Bewegung*, München/Wien, Olzog Verlag, 1971.

الوطن والأمّة. وإذ عمّ النقد والسخط، خصّ المعارضون الجيش السوري بألذع الصفات والشتائم. ورغم أنّ الجيش السوري قد أبدى مقاومة باسلة وسقط منه آلاف الشهداء والجرحى، إلاّ أنّ البعض، بسبب مرارة الهزيمة، لم يجد حسَناً يقوله في مجهود سورية العسكري بل انتقد النظام بأنّه كان حريصاً على حماية نفسه أكثر من حرصه على الجولان وأنّ الأطباء الثلاثة كانوا أطفالاً في السياسة الدولية بثوريتهم العاطفية، عاشوا في أوهام الشعارات والخطابات النارية التي استغلّتها إسرائيل.

واستوعب الأسد، ومعه قيادة الجيش، دروس الحرب وأخذوا يبتعدون عن القيادة السياسية ويراجعون الإستراتيجية العسكرية. وإذ تموضع الجيش بعيداً عن القيادة السياسية، شعرت هذه بأنّ أضواء النقد العلني قد سُلّطت عليها فبدأ تبادل الاتهامات بين القيادتين السياسية والعسكرية حول تحديد مسؤولية الهزيمة، تحوّل إلى خلاف على أمور جوهرية وعلى الخط السياسي للحزب. وبرز اتهام الأسد للقيادة السياسية بأنّها دمّرت الجيش بعمليات التطهير المتواصل التي حرمته من خيرة ضباطه وتقنييه ومهندسيه. أمّا القيادة السياسية فقد اتهمت الجيش، وإن بطريقة ملتوية، أنّه خاض حرباً بأساليب بالية ولم يستعدّ بالعتاد والسلاح والجهوزية التقنية والميدانية رغم الميزانية الكبيرة وعدد الألوية. وتلقّفت قيادة الجيش هذا الاتهام حجّة لضرورة تسليح الجيش بمستوى يستطيع معه الدفاع عن سورية، وأنّ الأولوية القصوى في ميزانية الدولة الآن يجب أن تذهب إلى نفقات الدفاع، على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية، وأنّ على القيادة السياسية الكفّ عن التدخّل في الشؤون العسكرية. وفوق ذلك، أصرّت قيادة الجيش على حصرية مسؤولية مواجهة إسرائيل بها، ما فُسّر أنّ على تنظيمات البعث المسلّحة خارج قوى الأمن الرسمية أن تخضع لإشراف الجيش.

وانطبق منطق الجيش على تنظيمات المقاومة الفلسطينية، إذ إنّ قيادة الجيش السوري ناقشت حريّة العمل الفدائي ورأت أنّ إسرائيل استعملت ورقة العمليات الفدائية كذريعة للهجوم على سورية. وعند ذلك فُضحت الإستراتيجية الفلسطينية التي أخذت المبادرة من أيدي دول المواجهة، وأصرّت قيادة الجيش أنّ قرار الحرب والسلم لا يمكن أن يُترك للفدائيين، ما يجعل الجيش بدون إستراتيجية يتحصّن خلفها، بل يتعرّض لاحتمال حرب كلّ مرة يقوم الفلسطينيون بهجوم على أهداف إسرائيلية.

وإمعاناً في تجريد القيادة السياسية من أوراقها، رأت قيادة الجيش أنّ السياسة السورية تجاه الدول العربية الشقيقة يجب أن تتغيّر جذريّاً، على أساس أن لا صوت يعلو فوق صوت

* أنّ الفلسطينيين بمفردهم لن يشكّلوا أي خطر على دولة إسرائيل حتى لو نفّذوا مائة عملية في الشهر. ولذلك يجب توريط الدول العربية وخاصة دول المواجهة، سورية والأردن ولبنان (كانت ثمّة استحالة تنفيذ عمليات من مصر)، في حرب أو حروب مع إسرائيل تلهيها عن مواصلة مشروعها الصهيوني.
* أنّ إسرائيل قادرة على التصعيد العسكري مع أي دولة عربية لأتفه الأسباب. ذلك أنّ استراتيجيتها تكمن في شنّ حرب على العرب كل بضع سنوات لأغراض التوسّع ولحرمان جيرانها فسحة زمنية يبنون أثناءها قدراتهم.

الخلاصة أنّ المقاومة الفلسطينية قادرة على استغلال هذه الثغرة في العقيدة الصهيونية التوسعيّة عبر القيام بأعمال استفزازية ضد إسرائيل ما يجعل إشعال حرب عربية-إسرائيلية جديدة ورقة في يد الفلسطينيين يستعملونها متى يشاؤون.

كان ينقص هذه الاستراتيجية الفلسطينية استقلالية التحرّك والقرار لكي تنمو وتنجح، وكان عنصر النجاح الأهم هو أن لا تقع تحت نفوذ أي من دول المواجهة. ومن هنا كانت مشكلة المقاومة مع الأسد. إذ أخذ الأسد كوزير للدفاع يمنع المقاومة من التمادي في تصرفاتها المستقلّة التي تهدّد سياسته الدفاعية الحذرة. ولذلك عندما سعى عرفات إلى الهرب من الضوابط السورية في صيف 1966، اعتقل مع عدد من مسؤولي «فتح» وألقوا في سجن المزّة لمدّة شهر. وقام فاروق القدومي الذي كان بعثياً وأصبح مسؤول العلاقات الخارجية في «حركة فتح» بالتوسّط لدى الأسد للإفراج عنهم. هذه الحادثة وحقيقة أنّ عرفات كان في «حركة الإخوان المسلمين» في غزّة وفي مصر، جعله لا يثق بنظام البعث. فكانت بداية حياة مديدة من الصراع بين عرفات والأسد امتدّ حتى التسعينات من القرن العشرين.

في أروقة الحكم في دمشق قبل حرب 1967 لم يكن ثمّة خلاف حول النضال ضد إسرائيل. بل كان ثمّة توافق كامل على دعم عمليات «حركة فتح» داخل فلسطين المحتلة من قناعة بحرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال. أما في المسائل الداخلية، فقد كان البعث في السلطة متفقاً على التعاون مبدئيّاً مع الشيوعيين لكن مع إغلاق الباب تماماً أمام الاعتراف بأي حزب أو جماعة سياسية في سورية خارج البعث.

فما الذي تبدّل خلال عام؟

الذي حصل أنّه بعد نكسة 1967 لام الرأي العام في سورية نظام البعث على سوء أدائه في الحرب وحمّله مسؤولية ضياع الجولان لأنّه وضع مصلحة الحزب وأشخاصه قبل مصلحة

فلسطين. فهو لم يسع للحرب قبل وقوعها عام 1967 ليقينه أنّ ميزان القوى بين سورية وإسرائيل لم يكن متكافئاً، كما لم يتوقّع أن تشعل إسرائيل حرباً مع سورية لأنّ إسرائيل كانت تعلم أنّ سورية لا تشكّل خطراً عليها في تلك الفترة. ولذلك أبقى جبهة الجولان قبل حرب حزيران 1967 على نار خفيفة[2]. وكان يدعم الفلسطينيين في مسائل مضبوطة، ببعض السلاح وتوفير معسكرات تدريب، وإفساح المجال لعمليات عسكرية ضد إسرائيل متى كان الوضع مناسباً. في حين كان صلاح جديد ومَن معه يعتقدون أنّ الحرب الشعبية كفيلة بإقناع الإسرائيليين بحزم حقائبهم والرحيل. وأنّه في غياب حرب تقليدية مفتوحة وجيش مقابل جيش، يبقى العمل الفدائي وسيلة لمواصلة النضال. ولكن فات الجانبين أنّ إسرائيل استفادت من عجز سورية عن خوض حرب تقليدية (جيش مقابل جيش) وأخذت حريّة مطلقة لتحويل أتفه الأعمال إلى حجة لحرب مواجهة واسعة تعرف أنّها ستكسبها بتفوّقها الكاسح. وفي هذا لم ينجح الأسد في تقدير درجة سوء نوايا إسرائيل بأنّ ضعف سورية كان تشجيعاً لها للحرب وليس العكس. ولم ينجح جديد ورفاقه أيضاً في تقدير سوء نوايا إسرائيل أنّها استغلّت دعمهم لعمليات المقاومة لشنّ حرب فهي لن تنتظر حتى تكمل سورية جهوزيتها.

وبعد الهزيمة كان الأسد يرى أنّ الأولوية هي لخلق استراتيجية صراع جديدة بينما لم يغيّر صلاح جديد ورفاقه أسلوبهم الخالي من أي تخطيط استراتيجي. ذلك أنّ سورية لم تمتلك أي استراتيجية خاصة بها، بل كانت جزءاً من الاستراتيجية المصرية منذ ربيع 1966 وبقيت كذلك بعد حرب 1967. حتى أنّها، أكانت جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة بين 1957 و1961 أو منفصلة عن مصر بعد 1961، كانت تراهن على الاستراتيجية المصرية في الصراع مع إسرائيل ثم تضغط على عبدالناصر ليواجه هو إسرائيل. وإذ أدرك الفلسطينيون بقيادة ياسر عرفات حقيقة الواقع السوري المشتّت بدون استراتيجية خاصة، وضعوا إستراتيجية فلسطينية في آخر 1965 لاستغلال سورية انطلاقاً من المعطيات التالية:

* أنّ استمرار الهجرة اليهودية واستيطانها الأراضي الفلسطينية، مرفقة بتفوّق عسكري إسرائيلي يتضاعف كل بضع سنوات، ومدعوم بقدرات ذريّة، يعني أنّ عامل الوقت ليس لصالح القضية الفلسطينية. فيتمّ استيطان كامل أراضي فلسطين وتصبح إسرائيل دولة لا تقهر، ما يخلق واقعاً جديداً يصعب معه قيام دولة فلسطينية.

2- Walter Laqueur, *The Road to War 1967-68*, London, 1977.

الفصل الحادي عشر

الحركة التصحيحية

لم تكن نكسة 1967 كارثة على سورية فحسب بل إنّها أدّت إلى شرخ عميق في صفوف قياداتها العسكرية والمدنية. لقد انشغلت سورية من 1967 إلى 1970 بأزمة حكم بين القيادة المدنية التي يقف وراءها صلاح جديد والقيادة العسكرية التي يقف وراءها حافظ الأسد. وبدأ الشرخ صراعاً بين الأسد وجديد على أنّه بين عسكري ومدني. وكان الأسد وزيراً للدفاع وقائداً لسلاح الجو وصلاح جديد الأمين العام المساعد للقيادة القطرية، يسيطر عبر منصبه على أجهزة الحزب وجناحه العسكري ويحتفظ بأوراق عسكرية عدّة. كما كان الأسد مسؤولاً سياسياً في الحزب إضافة إلى موقعه العسكري. ورغم ذلك فُسّر الصراع على أنّه عودة للشرخ المزمن بين مدنيين وعسكريين داخل الحزب. ولكن المسألة كانت في مكان آخر وفي غاية التعقيد، بدءاً من استراتيجية الصراع ضد إسرائيل، وصولاً إلى مسائل التنمية الاقتصادية والإدارة والحياة السياسية والعلاقات الخارجية[1].

خلاف على الإستراتيجية العسكرية

لم يكن حافظ الأسد الذي حمل همّ جبهة الجولان كوزير للدفاع ينظر إلى التنظيمات الفلسطينية بمنظار ثوري، كزملائه صلاح جديد والأطباء الثلاثة، ولا كان يرى أنّ «حركة فتح» والتنظيمات الأخرى تشكّل لاعباً رئيسيّاً في الصراع، أو أنّها تقوم بعمل بطولي لتحرير

1- Elizabeth Picard, «La Syrie de 1946–1979», in *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond (dir), Paris, Éditions du CNRS, 1980, pp. 143 – 184.

الأمور نحو تحسين وضع الأكراد في سورية بعد إعلان بغداد في آذار 1970 عن حل وافق عليه الزعيم الكردي الملاّ مصطفى البرزاني. ففي آب 1971، ناقش المؤتمر القومي الحادي عشر لـ«حزب البعث» في سورية المسألة الكردية في العراق من وجهة نظر «اشتراكية وثورية». وتبنّى المؤتمر إعلان بغداد وأقرّ أنّ العرب والأكراد هم أبناء وطن واحد يتمتعون بحقوق متساوية وأنّ للأكراد قوميتهم الخاصة ولكن لا يحق لهم الانفصال عن وطنهم. وتبع هذه الخطوة قيام الحكومة السورية في نهاية 1971 بتوزيع الأراضي لأول مرّة على المستحقين من الفلاحين الأكراد في منطقة الجزيرة. وكانت الأمور تسير على ما يرام إلى أن تدخّل هنري كيسنجر وأوعز لشاه إيران إشعال ثورة مسلّحة كردية ضد نظام البعث في العراق عام 1973 لمنع العراق من مشاركة سورية في حرب ضد إسرائيل كما سنرى.

خلاصة

رغم أنّ جهود ثورة البعث التغييرية حقّقت نجاحاً في عدّة مسائل، إلا أنّ مبادئ الاشتراكية والتحديث لم تشقّ طريقها في المجتمع السوري، وخاصة في نفوس الطلاب والعمال والفلاحين، الذين بقوا إجمالاً أسرى العقليات المتخلّفة والعصبيات الضيقة. وبقي البعث ثورة من فوق على مجتمع تقليدي، ثورة ترفض الحوار والمشاركة في الحكم وفي اتّخاذ القرارات المصيرية، على أساس أنّها الأب الذي يعرف مصلحة كل أبنائه. فأعطت نتيجة معاكسة لرغبة استنفار طاقات البلاد، بإبعادها الناس عن المشاركة في الحياة السياسية ما خلق أجيالاً غير مسيّسة وأقنع الطاقات بمغادرة البلاد. كما أنّ عناصر بعثية استعملت نفوذها ومناصبها داخل البلاد للمنفعة الشخصية.

ولعلّ الجماعة التي وصلت إلى السلطة في تشرين الثاني 1970 بقيادة حافظ الأسد كانت تدرك مساوئ الحكم الشمولي الذي قاده البعث، فوعدت بنظام أكثر انفتاحاً استطاع معالجة بعض الأمور في عقد السبعينات. وعندما فشل مسعى خلق الدولة المدنية العلمانية وانفجر العامل المذهبي بانتفاضة «الإخوان المسلمين» منذ 1977، بات اللجوء إلى حلول أمنية وسلطوية لحفظ مكتسبات الثورة هو السائد منذ 1980[14].

14- Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th 1963–1966, The Army-Party Symbiosis*, Jerusalem, Jerusalem Universities Press, 1972.

وستدفع سورية ثمناً باهظاً أمام تقاعس «حزب البعث» عن المضي في برامج مدنية تعزّز العلمنة وتحصّن المجتمع التعدّدي. إذ إنّ الطائفية البغيضة أطلت برأسها من جديد منذ 1976، متسلّلة من انتعاشها في لبنان الذي كان يدخل عامه الثاني من الحرب. وسنعالج هذه المسألة في الفصل الثامن عشر.

الأقليات العرقية

في مسألة الأقليات العرقية، تشابهت تجربة سورية كثيراً مع العراق وليس مع لبنان. ذلك أنّ ثمّة في كل من سورية والعراق أقليات غير عربية أهمها الأكراد، لا تنطبق عليها القومية العربية، وسعت بمساعدة إسرائيل، خاصة في حال العراق، إلى الحكم الذاتي. وفي ظل حكم حزب يبشّر بالاشتراكية والقومية العربية في البلدين، كان متوقعاً أن تطفو هذه المشكلة إلى السطح. فالبعث في سورية سهّل صعود الأقليات الدينية (المسيحيين والعلويين والدروز والإسماعيليين) إلا أنّه لم يكن يثق بالأكراد ونواياهم، وخاصة أنّ بعض قياداتهم كانت تتلقّى العون من إسرائيل منذ أواخر الخمسينات. واستغل أعداء سورية والعراق هذه الثغرة، لا سيما إيران وإسرائيل، فغذّوا النعرة الكردية.

ولم يقتصر موقف الدولة السورية السلبي من الأكراد السوريين على البعث، إذ حتى قبل ذلك أجرت الحكومة إحصاءً سكانيّاً في منطقة الجزيرة في تشرين الثاني 1962، اعتبر عدداً كبيراً من الأكراد غير سوريين وأنّهم دخلوا سورية من العراق وتركيا، مع أنّ معظمهم كان سوريّاً، ولكن الفقر والأمّية وانعدام التوثيق أدّى إلى عدم امتلاك الكثيرين لشهادات ثبوتية. ولدى وصول البعث إلى السلطة عام 1963، انطلقت نداءات «لإنقاذ الجزيرة من المؤامرة الكردية لإقامة إسرائيل ثانية في شمال سورية». فعمدت حكومة البعث إلى إبعاد قسم من أكراد هذه المنطقة عن الحدود مع تركيا إلى الداخل وجرّدت آلافاً منهم من الجنسية السورية. كما حرمت الحكومة الأكراد من الاستفادة من الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، رغم أحقيّتهم بذلك في مناطقهم. وقد شهدنا سابقاً تعاون سورية في ظل البعث مع دولة البعث في العراق ضد الأكراد ومشاركة الجيش السوري في معارك ضد الأكراد في الموصل عام 1963. وكانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي عارضت إعلان وقف إطلاق النار بين الجيش العراقي وميليشيات الأكراد في 1964 و1966.

ثم أخذ موقف سورية تجاه أكرادها يواكب الموقف العراقي، وخاصة بعد 1967. وسارت

وأثبتت الأيام أنّ سورية الكبيرة الحجم نسبياً كانت أكثر هشاشة من شقيقها الصغير لبنان. لقد لعب العسكر فيها دوراً مصيرياً منذ 1949، في حين أصرّت الأنتلجنسيا المدينية على استقدام أفكار ثورية أوروبية شيوعية واشتراكية. فطغت هموم الوحدة العربية والقضية الفلسطينية على ما عداها، وافترق السوريون حول أفضل السبل للنهضة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وحل العداء غير المبرر لكل ما هو غربي مكان الفهم الهادئ لتحديات العصر. فكانت سورية مهد الأحزاب القومية والدولة الأكثر تشدّداً ومثالية في القومية العربية، قبلت بالذوبان في جمهورية عبدالناصر وضحّت بالكيانية السورية في سبيل العروبة، وأصبح أبطال المشهد العام السوري ومنذ الخمسينات قوميين عرباً وقوميين سوريين وناصريين وبعثيين وشيوعيين، وتحوّلت باكراً إلى النهج الاشتراكي وتحالفت مع دول الكتلة الشرقية. فاختلفت في أمور كبرى عن لبنان.

كان برنامج البعث يدعو إلى تطبيق النهج الاشتراكي المعمول به في الدول الشيوعية في قالب قومي عربي يعتبر سورية «إقليماً» أو «قطراً» ضمن وطن عربي كبير، لا بد أن يتّحد يوماً، ومجتمع يتّخذ العلمانية شعاراً. وحول النقطة الأخيرة كتب ميشال عفلق أنّ الدين مرتبط بالنظام الرجعي الفاسد القديم وبالقمع واستغلال الفقراء، والدين يلهي الناس عن الاهتمام بشؤونهم المعيشية، ويجعلهم مخدّرين لا يثورون على من يستعبدهم، وأنّ البعث سيبني «جيلاً عربيّاً جديداً يلتزم بالفكر العلمي ويتحرّر من أصفاد الخرافات والتقاليد البالية». وهكذا، بنظر عفلق، يحلّ الفكر القومي العربي العلماني مكان الإسلام كعقيدة للشعب العربي.

وكان ثمّة إيمان لا يُردّ أنّ التوجّه الاشتراكي المركزي هو أفضل من اقتصاد السوق وأنّ الدولة التي يحكمها حزب طليعي هي أفضل تمثيلاً لإرادة الجماهير وتطلعاتها من دولة تحكمها الطبقة البورجوازية وتتحالف مع الاستعمار باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وحتى لا ينتصب الأمر وكأنّ كل هذا أدّى إلى الفشل، فقد نجحت سورية نسبياً، حيث فشل لبنان، في إشاعة مناخ العلمنة والروح المدنية في المجتمع السوري، في حين غرق لبنان في طائفيته وحروبه وأزماته المقيمة حول توزيع السلطة والخوف المذهبي المتبادل. كما أنّ سورية نجحت في إزالة الإقطاع ورفع مستوى الفلاحين. ومعظم المستفيدين كانوا من سنّة الأرياف الذين حفظوا للبعث هذه الخطوة. وبسبب التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد ظهرت في سورية طبقة اقتصادية جديدة دانت للنظام بامتيازاتها وأموالها وأعمالها ووظائفها في الدولة وفي التجارة. وهي طبقة إما كانت معدومة أو كانت في درجة أقلّ سابقاً.

غير هادفة. ولم يأبه البعث في سنيه الأولى في السلطة بالمؤسسة الدينية ورجال الدين في سورية الذين انتقدوا على سبيل المثال قادة الحزب لأنّهم كانوا يبدأون خطاباتهم العامة بعبارة «أيّها الرفاق» وليس بالعبارة الاعتيادية «بسم الله الرحمن الرحيم». وانطبق هذا على الاجتماعات الرسمية والحزبية التي افتتحت أيضاً بتحيّة عابرة، فيما حافظ نظام عبدالناصر في مصر على بدء الاجتماعات باسم الله وبقراءات قرآنية. كما أثبتت الأحداث أنّ دولة البعث لم تتوانَ عن ضرب المؤسسات الدينية، وقمع رجالها عندما كانت تشكّل تهديداً لها، مستعملةً القوّة العسكرية (كما حصل على سبيل المثال في 1964 و 1967). كما أنّ ردّات فعل سورية على التحدّي الإسرائيلي ابتعدت عن الصبغة الدينية. فقد علّقت صحيفة **الثورة** على حادثة إقدام يهود على إحراق المسجد الأقصى في القدس بأنّ المسجد ليس أكثر قداسة من ذرّة تراب في سيناء، ومن قطعة حصى في الجولان أو فلسطين. وأنّ تدمير كوخ صغير يجب أن يثير الغضب ويستنفر المشاعر مثل إحراق المسجد الأقصى. وعندما التقت سورية ومصر وليبيا على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية عام 1971، وعزمت على وضع دستور للاتحاد، قاومت سورية بشدّة ضغط مصر وليبيا لجعل الإسلام دين الدولة، ونجحت في فرض نص اعتمدته سورية منذ 1950 في أنّ الإسلام هو أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد.

كان النظام يمرّ بلحظات ضعف وتراجع عن علمانيته، كما حصل في ربيع 1967 عندما تنازل للضغط الأصولي، ولام المقالة التي تدعو إلى علمنة القيم وحاكم كاتبها وناشرها. ثم أصبح البعث أكثر حذراً في أواخر الستينات في مسائل الإسلام وفي التعاطي مع الرموز الدينية ومؤسساتها. إذ إنّ الدولة الاشتراكية العلمانية باتت تروّج لشهر رمضان وتخفّض ساعات العمل إلى أربع، مقارنة بتونس، الدولة غير العلمانية وبنظامها التقليدي التي كانت في تلك الفترة تقلّل من أهمية رمضان وتحرّض على عدم الصيام، وتفرض ساعات عادية للعمل كأي شهر آخر (تأثّراً بالتجربة الفرنسية).

لقد خطا الدستور السوري الجديد عام 1969 نحو العلمنة بحذفه مثلاً بنداً يحدّد ديانة رئيس الجمهورية وأصبح قَسَم مسؤولي الدولة «أقسم بشرفي ومعتقدي» بدلاً من «أقسم بالله العظيم»، وأبقى على بند يؤكّد أنّ الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع. ولكن الدستور عدّل مجدداً عام 1973 وعاد القسم بالله وثبّت ديانة الرئيس، وقام حافظ الأسد، وهو على المذهب العلوي، بخطوات تصالحية بين النظام العلماني والشؤون الدينية للأغلبية السنيّة وبإعادة الاعتبار إلى سنّة المدن كما سنرى لاحقاً.

الموازنة يدهم العليا عام 1989 لصالح السنة و الشيعة، إلخ.

لقد نبذت عقيدة البعث الطائفية، ولكن قيادة الحزب ومؤسساته لم تقدّم دائماً برامج تثقيفية وتدريبية لعقدنة الأعضاء والأنصار وتحصينهم ضد الطائفية والولاءات القديمة البالية لصالح الوطن، وليتسلّحوا بمبادئ حزبهم ويذهبوا لتطبيقها بأسلوب موضوعي على المجتمع بهدف القضاء على العصبيات. فكان النص العقائدي شيئاً وأرض الواقع والممارسة شيئاً آخر[12]. وكما في أحزاب لبنان فكثير من حملة البطاقات لم يقرأوا كتاباً عقائدياً قط.

ورغم أنّ المجتمع السوري تقبّل بعض مظاهر الحياة المدنية العصرية إلا أنّ البعث، في محاولته السير قدماً وبسرعة نحو العلمنة، على حساب التقاليد الدينية، لاقى رفضاً شعبياً. فقد كانت ثورة البعث في بدايتها متشدّدة عقائدياً وصارمة في علمانيتها ومعادية للتديّن، منعت الخطابات الدينية والدعوة إلى الدين، ووضعت حدوداً للتثقيف الديني وتولّت مسألة تسمية رجال الدين وإدارة المؤسسات الدينية، وصولاً إلى اعتقال أو أذية رجال الدين الذين يحرّضون ضد النظام. وكان فتيان وفتيات البعث يسيّرون دوريات في دمشق ومدن أخرى في لباس عسكري ويتعرّضون للنساء اللواتي يرتدين الحجاب أو غطاء الرأس.

وسرعان ما تبيّن أنّ التعرّض للدين الإسلامي في سورية تعتوره أخطار كبرى. فالنظام، من حيث لا يدري، قدّم وقوداً لأعدائه في 25 نيسان 1967 عندما نشرت مجلّة جيش الشعب الرسمية الصادرة عن الجيش السوري مقالاً بعنوان «وسائل خلق الإنسان العربي الجديد»، دعا فيه مؤلّفه إلى «التخلّص من التقاليد البالية التي تعوّق التقدّم ومنها قيم الله والدين والإقطاعية والرأسمالية والاستعمار وكل القيم النافذة في المجتمع القديم، وكنْسها إلى متحف التاريخ»، واعتناق القيمة الوحيدة الجديدة وهي «الإيمان الكامل بقدرات الإنسان». ودعا المقال إلى خلق إنسان عربي اشتراكي يعتبر أنّ «الله» و«الأمبريالية» وسائر القيم السابقة التي سيطرت على المجتمع في الماضي ليست سوى أصنام، وأنّ الدين هو صنيعة الإقطاع البائد، والاستعمار جعل العرب قَدَريّين وخانعين. أمّا الإنسان العربي الجديد فهو الثائر على تلك القيم ويؤمن فقط بالإنسانية[13]. فأتى هذا المقال بمثابة شرارة أشعلت مشاعر الناس الدينية.

لم تذهب ثورة البعث بعيداً في تطبيق العلمانية أو عندما حاولت تطبيقها، كانت المحاولة

12- Nikolaos van Dam, «Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite», *Midle East Journal*, vol. 32, 1979, pp. 191-219.

13- مجلة جيش الشعب، مقالة بقلم إبراهيم الخلاص، عدد 25 نيسان و9 أيار 1967.

وعلويّة سياسية، وإن اختلفت طبيعة العمل السياسي في الحالتين[9]. وهو يشبه صعود الشيعة والدروز والأرثوذكس في لبنان من خلال الأحزاب اليسارية في الستينات والسبعينات ما أدّى إلى ضرب الثنائية السنيّة-المارونية في الحكم وإلى حروب طويلة. ويشبه الوضع في سورية حيث جذب البعث و«الحزب السوري القومي» و«الحزب الشيوعي» الأقليات الدينية. وما يلفت النظر هو ظاهرة انتساب العلويين إلى حزب أنطون سعادة بكثرة في محافظة اللاذقية وشمال سورية. فكان انتشار القوى اليسارية الريفية الأصول معطوفاً على عددهم الكبير في القوات المسلّحة، نذيراً بصعود الأقليات. وإذا كان أحد امتحانات الديمقراطية هو كيف تتعامل مع الأقليات[10]، فإنّ صعود الأقليات في الأحوال العادية للبلدان هو ظاهرة صحيّة للديمقراطية، تؤدي مع الوقت إلى زوال الطائفية. وإنّ وصول شخص غير سنّي هو حافظ الأسد، إلى منصب رئيس الجمهورية عام 1971، وهو أمر لم يجرؤ عليه صلاح جديد،كان يجب أن يُنظر إليه كتطوّر في الاتجاه الصحيح في ظل مؤسسات ديمقراطية ودستورية، وأنّ سورية لم تكن دولة إسلامية متشدّدة بل هي مجتمع يتسامح مع أقلياته[11].

ولكن ما حصل في سورية ولبنان من صعود الأقليات بين 1965 و1975 لم يكن تحوّلاً واعياً نحو الديمقراطية لبناء دولة الرعاية المدنية ومحو الطائفية تدريجياً في النفوس والنصوص. فلم يكن ثمّة برنامج مرحلي لهذه الغاية ولم تكن ثمّة مراعاة للأغلبية السنيّة في سورية حتى 1970 في مسعى اليسار السوري لفرض الثورة والتغيير العلماني على الاقتصاد والمجتمع والدولة من فوق. فاقتصر الأمر في سورية على دمج عشوائي للأقليات في الدولة وتطوير الريف بطرق اعتباطية ابتدعها أشخاص في السلطة كردّات فعل على مظالم تاريخية، أو تطبيقاً لشعارات سياسية دون تخطيط. وإن كانت نوايا هؤلاء حسنة، فقد غلبت عملية دمج الأقليات المصالح الفردية ومفاضلة الأقارب وأبناء المنطقة والمذهب ضمن اقتناع طوباوي أنّ الطوائف في سورية ستقبل بالعلمانية وبالتغيير الاجتماعي وعفا الله عما مضى. ولكن محصلة الأمر أنّه كانت ثمة خسارة لفئة ومكاسب لفئة كما كان يحصل في لبنان، حيث عوّض السنّة عن خسارة يدهم العليا بعد زوال الدولة العثمانية بمشاركة الموارنة في الحكم منذ 1935 وحتى 1975، ثم خسر

9- Albert Hourani, *Minorities in the Arab World*, London, 1947.

10- راجع كتابنا، هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي، دار النهار، بيروت.

11- Raymond Hinnebusch, «Syria under the Ba'th: State formation in a fragmented society», *Arab Studies Quarterly*, vol. 4, n°. 3, 1982, pp. 177-199.

ذات منحى طائفي أو ديني في 1963 و1964 و1965 و1967[8].

استقرار النظام في سورية مقارنة بلبنان لم يعنِ أنّ سورية هربت من نير الطائفية تماماً، وإن لم يتفجّر وضعها الداخلي (كما بات الحال في لبنان) بسبب نظامها المركزي القوي. فتاريخ الجيش السوري منذ الانتداب الفرنسي مكّن نخبة من الضبّاط العلويين والدروز والإسماعيليين من السيطرة عليه، وكانت وراء وصول البعث إلى السلطة عام 1963، وهي حقيقة تاريخية تلقّفها المتضررون الذين كان معظمهم من سنّة المدن واختصروا نظام البعث بكلمة «عدس» (علوي - درزي - سماعيلي).

خلال سنوات، بعد انقلاب 1963، أصبح للعلويين شأن هامّ في الجيش، ما أثار اتهامات بالطائفية وأنّ نظام سورية كان علويّاً وليس علمانياً بعثيّاً. وهذه التهمة تكرّرت على ألسنة معارضي النظام في الداخل والخارج. إذ إضافة إلى تطهير الجيش من الضباط السنّة، فإنّ آلافاً من أبناء الأرياف من الأقليات الدينية، ومنذ 1963، أخذوا مكان الموظفين السنّة في مؤسسات القطاع العام وإدارات الدولة. كما أنّ أصحاب الشركات والمصالح المؤمّمة كانوا بمعظمهم من السنّة، وخاصة من العائلات العريقة، الذين لم يرق لهم أن تُصادر أملاكهم وتجاراتهم وينتهي مركزهم الاجتماعي التقليدي الذي يعود إلى قرون، في حلب وحمص وحماة ودمشق عاصمة الأمويين، وذلك لصالح جماعات وافدة من الأرياف ومن الأقليات الدينية. وكانت شكوى «الإخوان المسلمين» ضد هذا الوضع أكثر علانيةً وصخباً، مع اتهام صريح للنظام بالطائفية.

إنّ وصف تحوّل سورية منذ الستينات بأنّه كان نحو التطييف ليس جديداً في المشرق العربي. فهو يحاكي واقع المنطقة الديني، وخاصة دول لبنان وسورية والأردن والعراق ومصر، ويعترف أنّ الطائفية من طبيعة هذه المجتمعات ولا تُفرض فرضاً. لعدّة قرون كان السُنّة أصحاب الأمر في المنطقة العربية، وخاصة في الحقبة العثمانية. ولكن بعد زوال هذه الأمبراطورية عام 1918، ودخول الفرنسيين وتعاونهم مع الأقليات (مع الموارنة في لبنان ومع العلويين في سورية) ثم مع صعود الفكر الأوروبي والأحزاب العصرية، برزت الأقليات الدينية التي كانت دوماً في الكواليس أو في أسفل السلّم الاجتماعي والسياسي السوري، وولادة ما يسمّى مارونية سياسية

8- Raymond Hinnebusch, «The Foreign Policy of Syria», in Raymond Hinnebusch and A. Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States*, Lynne Rienner Press, 2002, p. 85.

يملكها مواطنون كانت تصادر، تحت أعذار مختلفة، لإقامة هؤلاء الضباط. ولم تخلُ مدينة سورية من نادٍ للضباط، بل كانت نوادي الضباط في المدن هي أفخم وأفضل من النوادي الأخرى. كما أنّ تعاونيات الجيش وفّرت للضباط السلع بسعر الكلفة وببضائع مستوردة وكمالية بدون تعرفة جمركية، وهي امتيازات لم يحصل عليها أحد غيرهم في سورية. وطالت الامتيازات في الرواتب والحوافز حتى صغار العسكريين. فخرّيج الأكاديمية العسكرية برتبة مساعد ملازم يساوي دخله دخل أستاذ مرحلة ثانوية يحمل شهادة دراسات عليا جامعية، أو دخل بروفسور جامعي جديد.

لقد اكتملت مراحل صعود العسكر السلّم الاجتماعي في سورية في ثورة البعث بالزواج من بنات العائلات الأرستقراطية العتيقة أو البورجوازية المدينية. ومنذ الستينات، انتشر شعور في سورية بأنّ مهنة الجيش هي مفتاح النجاح وارتقاء السلّم الاجتماعي. وطالت هذه الامتيازات التي سبق شرحها، أعضاء البعث الذين استفادوا من موجة التأميمات وتضخّم القطاع العام، أكان في تأمين الوظيفة البسيطة، أم في الوصول إلى تأمين مصادر دخل مالي ومراكز نفوذ واسع. وربّ ضارة نافعة، إذ مع مرور الزمن تشابكت مصالح الكل مع الكل، وأصبح المستفيدون من النظام في القوى المسلّحة والحزب والطبقات الميسورة، إسمنتاً أضاف إلى دعائم النظام وصعوبة فكفكته. وأمكن لدولة البعث أن تعمّق شرعيتها عبر تركيبة طبقية من فئات مدنية وعسكرية وبورجوازية، وليس عبر نخب الطوائف كما كان الحال في لبنان. ولذلك يخطئ المحللون أو السياسيون خارج سورية، كما أشرنا في مقدمة الكتاب، عندما يختصرون نظام سورية بشخص رئيسها وحزبه، وبالتالي يتفاقم الخطأ عندما يصدّق البعض هذه التحليلات الجزئية فيعتقدون أنّ من السهل قلب النظام بإزاحة الشخص والحزب. إذ يجب فهم أنّ طبقة جديدة ظهرت في سورية منذ الستينات مخلصة للنظام هي تلك التي بنتها ثورة البعث.

الطوائف الدينية

لعبت الطائفية دوراً في كل الحركات الانقلابية التي وقعت في سورية في 1949 و1954 و1955. ولقد حافظ البعث على الحكم بعد انقلابه عام 1963 لأنّه استطاع قمع انتفاضات

وحتى هؤلاء الذين طالهم التطهير فإنّ امتيازاتهم لم تقلّ عن تلك التي تمتّع بها عسكر النظام. وإذا كانت عملية التطهير التي قام بها عبدالناصر عام 1958 هي الأكبر في تاريخ سورية المعاصر، فإنّه قد بدأ أيضاً خطوة كانت لها أثر سلبي على الموازنة العسكرية السورية، قضت بمنح الذين طالهم التطهير من الضباط والعسكريين معاشات تقاعدية ومكافآت مغرية لكسب سكوتهم وحيادهم السياسي. وكانت الوسيلة المتّبعة للتحايل على قوانين التقاعد العسكري وسلّم المكافآت رفع رتبة الضابط الذي يتعرّض للتطهير، أكان تطهيره تمّ تحت خانة التقاعد أو الفصل. فيُحال على المعاش على أساس الرتبة الأعلى ويتمتّع بالفوائد والحوافز نفسها وكأنّه ما زال في الخدمة. وبعد ذلك إمّا يعود هذا العسكري إلى الحياة المدنية أو يحصل على وظيفة رسمية مدنية وقد تكون في السلك الديبلوماسي إذا كان ذا رتبة عالية، فيما يستمرّ في قبض المعاش التقاعدي ومعه الفوائد. وقد يتابع دراسته ويمارس مهنة أخرى أو يخوض مهنة التجارة والأعمال. وفي كلّ الحالات يبقى ابن الدولة وعضواً في طبقة العسكريتاريا الجديدة. واستمرّ هذا الأسلوب في مكافأة الضباط مع كل حكومة جديدة بعد الانفصال وكلما دعت الحاجة.

وبات العسكر يتمتع بامتيازات فوق العادة في سورية، وحصل العسكريون السابقون، سواء كانوا ضحايا التطهير أم لا، على امتيازات وأفضلية بدون حدود، في الوظائف المدنية ذات الرواتب المغرية والمركز الاجتماعي الكبير، سواء في مؤسسات الدولة وشركاتها وإدارتها أو في القطاع الخاص حيث للنظام نفوذ غير محدود. وسهّلت التأميمات وتضخّم البيروقراطية هذا الفساد في التوظيف، وخاصة منذ 1963، حيث انتشر ضباط سابقون أو لا يزالون في الخدمة، في وزارات الدولة وإداراتها وفي شركات القطاع العام، في مراكز حساسة تسمح لهم أحياناً باستغلالها لمنفعتهم الشخصية، كالسعي إلى الرشوة والمحاصصة والدخول في معارك نفوذ، والحصول على بضائع وخدمات بأسعار زهيدة. وكان النظام يتصدّى أحياناً لهذه الممارسات الفاسدة متى فاحت رائحتها وانتشرت أخبارها، فيتدخل ويحاسب البعض هنا وهناك وتُنشر الفضيحة في الصحف الرسمية.

ولم يكن الضباط المحسوبون على النظام أقّل حظّاً من المتقاعدين جبريّاً أو المفصولين، فقد زيدت رواتبهم والحوافز والفوائد ليصبحوا أبناء القطاع العام المدلّلين، يفوق دخلهم دخل أي موظّف مدني في الدولة من المستوى الدراسي نفسه والخبرة نفسها وحجم المسؤولية، ويتمتّعون بخدمات طبية مجانية واسعة ومخصصات مالية فضفاضة للسفر، وقروض بدون فائدة لشراء أو بناء المنازل والفيلات. وحتى إذا استدعى الأمر، فإنّ منازل وفيلات وشققاً

بناء «جيش معقدن» متسلّح بعقيدة الاشتراكية والقومية العربية، إلاّ أنّ دعم الجيش للمنحى الإصلاحي سبق دولة البعث. فقد سيطر الضباط الموالون للبعث والأحزاب اليسارية والقومية على الجيش والدولة قبل زمن طويل من وصول البعث إلى السلطة، وكانوا يؤمنون بضرورة الإصلاح حتى لو لم يكونوا بعثيين. وحتى عندما كان الضباط ينتمون إلى البعث فإنّ بعثيتهم خلت من العمق ومن الثقافة الحزبية، لطبيعة حياتهم العسكرية مقارنة بحياة المدنيين التي وفّرت هامشاً كبيراً من قراءة الكتب والصحف وتثقيف الذات. إلى أن اعترفت القيادة الحزبية نفسها في المؤتمر القومي العاشر في تشرين الثاني 1970 أنْ لا حياة حزبية داخل القوات المسلحة وأنّ ما يبدو ولاءً للثورة يقتصر في معظم الأحيان على ضباط من الرتب الرفيعة لا على صغار الضباط والجنود. ولوحظ خاصة أنّ زمراً تضم بضعة ضباط كانت تزدهر وتنحسر من حين لآخر في الجيش لأسباب تتعلّق بصداقات أو خلفيات عائلية وطائفية، وطموحات شخصية لا علاقة لها بالسياسة والأحزاب (كحركة حاطوم). وقد تتخاصم هذه الزمر وقد يصل بعضها إلى حدّ التآمر في محاولة انقلابية، ما جعل فكرة الجيش المعقدن واهية.

كان تسييس الجيش السوري سلاحاً ذا حدّين. فلم تكن تقاليد الجيش الفرنسي التي أورثها لسورية عشوائية وبدون سبب، بل كانت أساساً لأيّ جيش محترف، فتورّط الجيش السوري في السياسة وممارستها، أبعده، تدريجياً، عن هدفه الأساسي وهو الاحتراف العسكري لبناء قوّة عسكرية تدافع عن سورية ضد الأخطار الخارجية وتحمي وحدتها الداخلية. ولم تتوقّف سلبيات التسييس هنا، بل إنّها فتحت الباب أمام عمليات تطهير موسمية كانت تقضي على كادراته وخبراته، إذ لو لم يكن الجيش مسيّساً لتضاءل كثيراً احتمال التطهير. في العام 1958 كما رأينا، بدأ نظام عبدالناصر عملية تطهير كبرى داخل القوات المسلّحة في «الجيش الأول» طالت الضباط الحزبيين وأنصار الأحزاب والجماعات السياسية، من شيوعيين وبعثيين واشتراكيي أكرم الحوراني. واستمرّت هذه العملية بوتيرة أكبر لتطال الناصريين والقوميين العرب والبعث التقليدي وضباط المدن من السنّة وأتباع زياد الحريري، وغيرهم ممّن ظنّ قادة كل انقلاب أنّهم أخصام محتملون. وهكذا كان الجيش السوري يُحرم من طاقاته البشرية الرفيعة المستوى في الشؤون التقنية والهندسية والطيارين والأسلحة المتطوّرة، ليأخذ مكانهم أشخاص لا خبرة أو معرفة لديهم في الشؤون العسكرية، فضيلتهم الوحيدة كانت ولاءهم للبعث. ومع الوقت ظهرت في سورية طبقة ميسورة تتمتّع بامتيازات جمّة هي طبقة العسكريين المحسوبين على النظام.

والتي لم تكن أقلّ عنفاً واضطراباً من أزمات لبنان، مع أنّها لم تمرّ في تجربة حروب أهلية.

ولذلك، لا يمكن إصدار أحكام مطلقة أنّ حكم العسكر في سورية هو شأن طبيعي للسوريين وأنّ حكم أمراء الطوائف في لبنان هو طبيعي للبنانيين. إذ لا يمكن إغفال حقيقة أنّ الشعب السوري عاش الديمقراطية حتى 1949، ثم كان يتشوّق دائماً لعودتها ونجح مراراً في استعادتها لبضع سنوات في الفترة 1949 – 1966 رغم الانقلابات وتدخّل العسكر والحكم الاستبدادي للجمهورية العربية المتحدة (1957–1961). ولم تخلُ الساحة السورية من المطالبين بالديمقراطية في كافة العهود.

لقد وقع في سورية أكثر من عشرين انقلاباً عسكرياً خلال فترة زمنية قصيرة (1949–1966)، قد يقلّل من شأنها البعض في أنّها لم تغيّر شيئاً. ولكن الدراسة الدقيقة لأثر هذه الانقلابات على تطوّر سورية وتحولاتها، وخاصة منذ وصول البعث عام 1963، تظهر أنّ وثبات ثورية كبيرة شبيهة بالزلازل كانت تعصف بالمجتمع السوري ونظامه السياسي، بعيداً عن أي تطوّر مشابه للتجربة اللبنانية. فكان الجيش السوري هو اللاعب الأكبر يقابله دور محدود نسبيّاً للجيش اللبناني في لبنان. ولم يقم الجيش السوري، عبر الانقلابات المتعدّدة، بقمع التعدّدية الحزبية والعرقية والدينية في سورية فقط (وهو تعدّد استمرّ قويّاً في لبنان)، ولكنّه تدخّل أيضاً في البنية الطبقية للمجتمع، بقمع البورجوازية المدينية المتحالفة مع الإقطاع الريفي وكبار ملاكي الأراضي، لصالح البورجوازية الصغرى والطبقة المتوسطة الريفية، وهي تمثّل الجذور العائلية التي خرج منها أبناء الجيش وضباطه ومعظم قادة البعث وكادراته وخاصة بعد 1963. وسعى العسكر في الدولة إلى تطبيق الإصلاح الزراعي وتأميم المصارف والمصانع والمرافق الحيوية.

هذا التطوّر الاجتماعي الكبير لم يحصل في لبنان. واستطاع الجيش في سورية، يعضده «حزب البعث»، القيام بكل هذا لإيمانه بأنّه يتصرّف باسم الشعب كبطريركية. فكانت أصول الجيش وضباطه وأصول البعثيين الريفية ومن الطبقة المتوسطة عوامل هامة في تحديد مسار المجتمع والسياسات التي طُبِّقت، وفي تحديد نوعية وخلفية القيادات الحزبية والرسمية في الدولة والجيش من أصول ريفية وبورجوازية صغرى وأقليات دينية.

وحتى الستينات، لم يكن ضباط الجيش السوري وعناصره قد حقّقوا أمانيهم الاجتماعية والاقتصادية بعدما عاشوا الحرمان وشهدوا فقر ذويهم في الأرياف. ولذلك كان ضباط الجيش يشعرون أنّ أمامهم مسؤولية كبرى في الإصلاح الاجتماعي. ورغم إصرار البعث على

العامة وحق التعبير عن الرأي في مقالات، أنهى النظام أي محاولة للنقد والمناقشة.

الجيش

سلكت الدولة في سورية نهجاً خاصاً في تنشئة الجيش وإعداده، هو خليط ثلاثي من (1) التقاليد الفرنسية التي وضعها الانتداب، ومن (2) المبادئ العسكرية السوفياتية التي دخلت سورية عبر المساعدات والتدريب على الأسلحة في الستينات، ومن (3) هيكلية الجيوش العربية. ولكن كما رأينا، فبعدما ورث الجيش السوري «القوات الخاصة» من المرحلة الانتدابية وغلبت عليه المهنية العسكرية الفرنسية المصدر وعدم التدخّل في السياسة، غيّرت حرب فلسطين وسوء أداء الحكومة فيها من طبيعة الجيش السوري وسلوكه ودفعته إلى العمل السياسي. وكان العامل الأكبر في تحديد مسار الجيش السوري وتسليحه ودوره في الحياة السياسية في البلاد هو التهديد الدائم من إسرائيل[6]. كما أنّ تركيبة ضباطه وعناصره من الأقليات المذهبية والعرقية كانت سبباً هاماً أيضاً في إحداث شرخ مع النخب المدينية التي كانت بمعظمها من السنّة والتي كانت حتى 1963 تلعب دوراً هاماً في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

لم تختلف تركيبة سورية الاجتماعية والسياسية عن تلك التي نمت في لبنان في القرن العشرين، من حيث تعدّد الطوائف الدينية والفوارق المناطقية وطغيان العائلية والقبلية، إضافة إلى تنوّع الأحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولكن سورية افترقت عن لبنان سياسياً عام 1949 مع انقلاب حسني الزعيم، واقتصادياً عام 1950 عندما وقع الانفصال الاقتصادي[7]. ولذلك لعب الجيش في سورية دوراً ثابتاً منذ تلك الفترة وحتى اليوم في ضبط الإيقاع الداخلي في سورية، في حين كانت الأزمات تتوالى في لبنان، ما إن ينجح اللبنانيون في إطفاء أزمة حتى تنفجر أخرى. وقد يتساءل البعض ما إذا كان ثمن الديمقراطية والتعددية الباهظ في لبنان كافياً لإقناع السوريين بأنّ نظامهم المستبدّ - العادل، حيث تشرف الدولة كأب على كافة أوجه الحياة، هو الأفضل والأكثر حكمة. ولكن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً من هذا التبسيط الذي لا يلحظ الحقبات التي مرّت بها سورية خلال عقود الاستقلال،

6- David Roberts, The *Ba'th and the Creation of Modern Syria*, New York, St. Martin's Press, 1987.

7- Abdul-Latif Tibawi, *A Modern History of Syria, including Lebanon and Palestine*, London, Macmillan, 1969.

جدّاً من البعث الذي وضع آمالاً كبرى على قطاع الطلبة الذي كان يرفده بكادرات مثقفة وبخريجين غذّوا مؤسسات الحزب والدولة. وتأسّست منظمة شبيبة الثورة عام 1968، لتنظيم صفوف الشباب في الفئة العمرية 14 – 20 عاماً في كل القطاعات الاجتماعية بما فيها الطلبة. فدخلت هذه المنظمة كمنافس لاتحاد الطلبة في المدارس والجامعات[5].

المجالس الشعبية

وإضافة إلى شعار «الديمقراطية الشعبية»، أسوة بالدول الاشتراكية، رفع البعث أيضاً شعار «السيادة الشعبية» التي يمارسها الشعب من خلال المنظمات والمجالس الشعبية. فتأسّست هذه المجالس على كافة المستويات من القرية والحي والقضاء والمحافظة، وصولاً إلى مجلس عام هو مجلس الشعب. واقتصرت عضوية هذه المجالس على أعضاء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، وخصّصت نسبة 60 بالمئة من مقاعد المجالس للعمّال والفلاحين والأُجراء. واقتصر دور هذه المجالس على الاهتمام بالشؤون اليومية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم التعاطي بأي شؤون سياسية. كما أنّ مشروع قانون الإدارة المحلية عام 1968 جعل هذه المجالس أدوات بيد القيادة القطرية للبعث. وستقوى شوكة هذه المجالس في عهد حافظ الأسد.

في العام 1969 ورغم أنّ هذه المجالس لم تكن قد ولدت بعد، إلا أنّ الدولة بدأت العمل بموجب دستور انتقالي جديد في أوّل أيّار، وهو الدستور السابع منذ الاستقلال. وحدّد هذا الدستور «حزب البعث» بأنّه الحزب الطليعي القائد في الدولة والمجتمع، وفصل الدستور بين «حزب البعث» ومنظماته الشعبية من جهة وباقي المواطنين من جهة أخرى. أمّا مشاركة المواطنين من غير أعضاء البعث وأنصاره ومنظماته الشعبية، فتمّت عبر «السيادة الشعبية» كأفراد. وفسّر الدستور الحرية «بالتحرّر الاقتصادي والاجتماعي وإعادة وحدة الشعب العربي». واختلف هذا الدستور جذريّاً عن الدساتير السابقة في سورية بحذفه البند المتعلّق بحق الشعب في التجمّع والتنظيم، مع منح المواطن حق التعبير عن رأيه «ضمن القانون»، مع أنّ سورية كانت تخضع لنظام الطوارئ الذي عطّل القانون. وهكذا، بحظر الاجتماعات

5- Raymond Hinnebusch, «Political Recruitment and Socialization in Syria: the case of the Revolutionary Youth Federation», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 11, n°. 2, 1980, pp. 143-74.

مالية إذا كان ربّ عائلة. وكان هذا البرنامج خطوة كبيرة في تحسين معيشة العمال، حيث كانت هذه المساعدات تضاعف أحياناً راتب العامل إذا كانت عائلته كبيرة. ولكن قانون 92 للعام 1959 حول الضمان الاجتماعي (ضمان ضد حوادث مكان العمل وضمان الشيخوخة والعجز والتعوّق والتأمين على الحياة وضد البطالة) كان لا يزال حبراً على ورق عام 1970 وإن كانت خطوات قد بدأت لوضع التأمين ضد البطالة والضمان الصحي حيّز التنفيذ.

بلغ عدد النقابات المنضوية في الاتحاد العمالي العام في سورية 165 نقابة عام 1969، ضمّت مجتمعة 145 ألف عامل أي أقل من نصف القوى العاملة في القطاع الصناعي (300 ألف عامل). ولكن مؤسسات القطاع العام، التي تضمّ المصانع الأكثر حداثة ومكننة في سورية، كانت منظّمة نقابياً بنسبة مئة بالمئة، ما جعلها قوّة يعتدّ بها في الطبقة العاملة. كما أنّ المرسوم 250 للعام 1970، أطلق جهداً لتنظيم الحرفيين في القطاع الخاص لتصبح نقابات مهنية شبيهة بتلك المنضوية في الاتحاد العام[4].

ومنذ أواخر الستينات صبّ الاتحاد العام معظم نشاطه على مسألة زيادة الإنتاجية، كمسؤولية وطنية أولى، لأنّ الإنتاجية راوحت في نسب متدنيّة، فيما بقيت كلفة الإنتاج مرتفعة. ولهذه الغاية، ركّز الاتحاد نشاطه على دورات محو الأميّة والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع وزارة الصناعة وبرامج الأمم المتحدة، وعلى إحداث جوائز للمنتجين ومنح للفائزين للالتحاق بمعاهد في دمشق أو في الخارج.

إتحاد الطلبة ومنظمة شبيبة الثورة

إضافة إلى المنظمات الشعبية المذكورة أعلاه، تأسّس في سورية الاتحاد العام للطلبة، الذي بدأ بعثيّاً إلا أنّ قيادته لم تكن دوماً على وئام كامل مع الحزب. فقد اتّجه الاتحاد يساراً بعد وصول البعث إلى السلطة عام 1963، وكان البعثي اليساري حمود الشوفي من رموز الطلاب، فلم ينل اتحاد الطلبة رضى القيادة القومية المحافظة. ثم إنّ اتحاد الطلبة ارتبط بتيار البعث عندما غادر الشوفي سورية. فقد عمد البعث بعد استلام السلطة عام 1966، إلى اعتقال بعض قادة الاتحاد الطلابي ثم تسامح معهم واعترف بالاتحاد ومدّه بالدعم المادي. وأصبح الاتحاد الطلابي قريباً

4- بوعلي ياسين، السلطة العمّالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية، بيروت، دار الحقائق، 1979.

لدى العمال، وإلى عزل أي منحى يميني في الحركات العمالية في سورية. ولكن الاتجاه اليساري للعمال تأثّر بهجرة الأرياف التي رفدت المدن بعمالة رخيصة من الفلاحين الأميّين والمحافظين، والذين انضم بعضهم إلى الاتحاد واستحقّ حق الانتخاب والترشّح. كما تأثّر الاتحاد بسوء إدارة مؤسسات القطاع العام التي كانت تضيف أعداداً هائلة من العمال غير الضروريين لعملية الإنتاج، لأسباب سياسية ضيّقة أو لمنفعة ذوي القربى وأبناء القرية أو المذهب. هذه الظروف أغضبت العمّال الأساسيين وأضعفت معنوياتهم، وقلّلت احترامهم للإدارة. وبعضهم رأى في التوظيف التعسفي لمحاسيب السلطة دليلاً على فشل التأميم، وأنّ القطاع العام لم ينجح في إدارة مؤسسات ناجحة، وأنّ المدير الرأسمالي السابق عندما كانت المؤسسة قطاعاً خاصاً قد أستُبدل بمدير بعثي مستبدّ وغير منتج. واستغلّ الإخوان المسلمون والبورجوازية المدينية المشاعر العمالية الغاضبة فحرّضوا ضد المنحى الاشتراكي للدولة.

وفي هذه الدوّامة، ضعف المنحى اليساري للطبقة العاملة، إلا أنّ نواة الحركة العمالية، على قلّة عددها، حافظت على تشدّدها اليساري وإيمانها بالاشتراكية والصراع الطبقي، وكانت مسيّسة ومنظّمة، إلى درجة أنّها كانت تنجح دوماً في استنفار العمال لقضايا مشتركة، وفي الدفاع عن المنحى اليساري لنظام البعث وخاصة في محطات حاسمة كتأميمات 1965 وانقلاب شباط 1966 وأحداث شغب أيّار 1967 وحرب حزيران 1967. كما أنّ الحركة العمالية قاومت المرسوم 31 الذي أطلق يد النظام في السيطرة على الاتحاد العمالي والنقابات، بتعيين قياداتها مباشرة وبقمع الحريات العمالية. فاستجابت الحكومة وسحبت هذا المرسوم وأصدرت المرسوم 84 عام 1968 الذي أعاد حق الانتخاب في الاتحاد والنقابات على كل المستويات. واعترفت بدور الاتحاد العمالي في العمليّة الانتاجية في البلاد ودور اللجان العمالية في كل مصنع في المشاركة في مسؤولية تنفيذ الخطّة الأنتاجية، وتمثيلهم في مجالس إدارة المصانع (وإن بقي الحق الأخير ضعيفاً أمام الهيمنة الواضحة لمدراء الشركات والمصانع).

وكان البعث يسعى، منذ تأسيسه، إلى مشاركة العمال بنسبة من الأرباح حيث يعملون. وأصبح هذا المبدأ جزءاً من قانون العمل في ظل عبدالناصر ودولة الوحدة كما رأينا. ولكن هذا الحق لم يعمّم ولم يستفد كل العمال من عملية توزيع نسبة مئوية من الأرباح، كما أنّ الدولة كانت تحتفظ بقسم كبير من حصّة العمال لتمويل برامج التعاضد الاجتماعي. أضف أنّ هذه الربحية تدهورت بعد التأميم فهبطت حصّة العمال. ولإيجاد حلّ لهذه المسألة، عمدت حكومة البعث إلى استبدال المشاركة بالأرباح بنظام ضمان اجتماعي عام 1970 يمنح العامل مساعدات

الستينات، لم يستطع أن يُخرج عضويته من العقلية الطائفية والمناطقية والقبلية والقيَم البالية التي أضرّت بالأهداف الوطنية العصرية. وعندما وصل البعث إلى السلطة عام 1963، سعى النظام إلى نشر نفوذه على الطبقة العاملة عبر وضع اليد على الاتحاد. وخلال أربع سنوات، استُبدل قادة الاتحاد وكوادر فروعه وقادة النقابات بأشخاص اختارهم الحزب. وفي 25 كانون الثاني 1964، أصدرت الحكومة المرسوم 31 الذي نظّم الاتحاد العمالي بشكل هرمي واستبدل العملية الانتخابية بتعيين اللجان العمالية في المصانع واتحادات المحافظات. ثم عيّنت الحكومة قيادات جديدة للاتحاد العام والنقابات المنضوية في عضويته. وهؤلاء المعيّنون أشرفوا على انتخاب ما تبقّى من مناصب تُركت لعملية انتخابية. فكانت النتيجة نفوذاً عارماً للبعث في كل المناصب والمستويات. وبعد انقلاب شباط 1966، اتّخذت سيطرة البعث على الاتحاد العمالي صيغة جديدة باستعمال النفوذ على القيادات العمالية، عبر أعضائه البعثيين والتأثير في الانتخابات وتأمين سيطرة الحزب على رأس الهرمية العمالية عبر أمين عام بعثي للاتحاد هو خالد الجندي. وتبيّن فيما بعد أنّ الجندي كان فاسداً ووصولياً وأساء استعمال قيادته لميليشيا العمال فأزيح من منصبه في الاتحاد في آب 1967. ومنذ ذلك الحين عيّن البعث أمناء عامين للاتحاد العمالي لا نفوذ لهم، ولا يشكّلون أي تهديد لسيطرة الحزب على الاتحاد. ولكن البعث، منذ تجربة الجندي السلبية ولتخفيف عزلته الداخلية بعد حرب 1967، اعتمد أسلوباً مختلفاً وأكثر ديبلوماسية لتثبيت هيمنته، فابتعد عن السيطرة الفجّة المباشرة، وتسامح مع القوى السياسية الأخرى في الطبقة العاملة والنشطة في صفوف الاتحاد والنقابات، كالشيوعيين واشتراكيي الحوراني والناصريين، حتى أنّ هذه القوى كانت أقوى من البعث في عدد من النقابات والمحافظات، فكان البعث عندما يفشل في السيطرة، يقبل بالتعاون مع القوى الأخرى أو يغضّ الطرف طالما أنّ قيادته للطبقة العاملة مضمونة على مستوى البلاد في رأس هرم الاتحاد. أمّا القوى الأخرى، فقد تعلّمت من تجربة التعامل مع دولة البعث أنّها تقوى عندما تتعاون فيما بينها بدلاً من التعاون مع «حزب البعث» الحاكم. ولذلك بقي الاتحاد العمالي العام والنقابات العمالية تنظيمات أكثر يسارية من أحزاب ومنظمات أخرى في سورية، حيث استمرّ الشيوعيون يمارسون نفوذاً مهمّاً. وكذلك لأنّ العمال كانوا أقرب الى مشاكل التأميم وقضايا العمالة في القطاع العام وأكثر تأثّراً بها.

إنّ الضغط المستمرّ على الطبقة العاملة في الستينات – جراء التأميم وجهد الأحزاب اليسارية في توعية العمّال لحقوقهم، والحجم الهائل للقطاع العام – أدّى إلى نمو الحسّ الطبقي

القاعدة الفلاحية، لم يواجه النافذون في الاتحاد أي تحدّ لقيادتهم.

رأى الاتحاد باكراً أنّ الولاءات العائلية والقبلية والمذهبية كانت عائقاً أمام انتشاره وأمام تأسيس فروع جديدة في القرى، وأنّ الانتشار يجب أن ترافقه حملة توعية للفلاحين (بأنّ الإقطاعي هو عدوه حتى لو كان من عائلته، وأنّ عليه أن يجعل من الدين والطائفة شأناً خاصاً ويأخذ مستقبله بيده ويشارك في مسائل الإنتاج والتنظيم ويُنهي عزلته السياسية)، وحملات تثقيف ومحو أميّة لإخراج الفلاح المحافظ بطبيعته من غياهب الماضي والتقاليد البالية. فأسّس الاتحاد معاهد ثقافية للفلاحين في كل محافظة بمساعدة البعث والدولة لخلق كادرات فلاحية. ومكّنت هذه المعاهد الفلاحين الذين يعرفون القراءة والكتابة، وكانوا أعضاء في الاتحاد أو في التعاونيات الزراعية، من متابعة دورات تدريبية لمدّة شهر في مواضيع مختلفة تؤهّلهم للعب دور قيادي في منطقتهم. وتضمّنت هذه الدورات دروساً تطبيقية عن النقابات العمالية والتعاونيات وتشغيل الآليات الزراعية و«قيادة الجماهير» وتساهم في حركة التحرّر العربية. أمّا المتفوقون في هذه الدورات فكانوا يُكافأون بمنحة تخوّلهم الالتحاق بالمعهد الثقافي المركزي للفلاحين قرب دمشق لمدّة ستة أشهر. أمّا إذا تخرّج بعضهم بتفوّق في هذا المعهد المركزي، فإنّهم يوفدون في بعثة دراسية إلى ألمانيا الشرقية يتابعون دروساً نظرية لثلاثة أشهر ويعملون في تعاونية زراعية ألمانية لثلاثة اشهر أخرى. واقتصرت دورات المعهد المركزي والبعثات إلى ألمانيا على المتعلّمين والأثرياء أو أبناء الطبقة الوسطى من الفلاحين، ما كان يزيد من سطوة النخبة وفي تهميش وحرمان الأغلبية الساحقة من الفلاحين، وهم أمّيون وفقراء.

كما أطلق الاتحاد، بمساعدة تنظيمات شعبية أخرى، حملة لمحو الأميّة في الريف عام 1971، وخصّصت مجلة الاتحاد، **نضال الفلاحين**، صفحاتها للمواضيع التطبيقية حول تجارب الحركات الفلاحية الناجحة في دول أخرى وكيف يمكن للفلاح السوري أن يطبّقها في أرضه وقريته، وأن يوقظ وعيه حول حقوقه. كما خصّص التلفزيون والإذاعة برامج أسبوعية للاتحاد تعنى بشؤون الفلاحين.

الاتحاد العمالي العام

مقارنة بالاتحاد العام للفلاحين الذي وُلد عام 1965، فإنّ الاتحاد العمالي العام في سورية صاحب تاريخ عريق في الحركة العمالية، ضمّ أعضاء ينتمون إلى كافة التيارات السياسية في سورية، من شيوعيين واشتراكيين وناصريين وقوميين سوريين وبعثيين. ولكنّه، وحتى أوائل

الاتحاد من تأسيس المستوصفات إلى مراكز حضانة الأطفال لمساعدة المرأة العاملة، ودورات تدريبية للنساء على الخياطة وحياكة السجّاد والطباعة والقراءة والكتابة. ورغم الانتقاد الذي وُجّه إلى هذا الاتحاد بأنّ نشاطاته تصبّ في تحضير المرأة للحياة التقليدية ولا تؤسّس لتغيير ثوري حقيقي في دور المرأة السورية ونظرة الرجل إليها ونظرتها إلى نفسها، إلاّ أنّ هذه النشاطات فتحت أفاقاً جديدة للمرأة في الخروج إلى العمل والمشاركة وتلقّن دروس محو الأميّة، على قلّتها.

الاتحاد العام للفلاحين

تعود جذور تنظيم الفلاحين إلى نهاية الأربعينات. فقد اهتمّ حزب أكرم الحوراني بشؤون الفلاحين ونظّم صفوفهم في «الحزب العربي الاشتراكي» في حمص وحماة. وقام «الحزب الشيوعي» بنشاط مماثل في منطقة الجزيرة وصولاً إلى محافظة حمص. وفي العام 1964، أسّس البعث الاتحاد العام للفلاحين كجزء من «الديمقراطية الشعبية» ولجذب الفلاحين إلى «الثورة الزراعية»، وكمنظمة وطنية عامة لا تقتصر على منطقة دون أخرى. وفي العام 1965، وجّه وزير الإصلاح الزراعي عبدالكريم الجندي دعوة للاتحاد للمشاركة في لجان الإصلاح الزراعي في العام ذاته، ثمّ أصبحت مشاركتهم رسمية وثابتة في السنوات التالية. وعقد الاتحاد مؤتمراً عام 1965 أسفر عن انتخاب قيادة جديدة موالية للبعث. ولكن، حتى العام 1971، لم يزد عدد أعضاء اتّحاد الفلاحين عن 175 ألفاً، يمثّلون 17 بالمئة فقط من القوى العاملة الزراعية في سورية، ما يوحي بضعف انتشاره في الأرياف. كما أنّ دوره في الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي كان محدوداً.

ورأى الكثيرون، سواء في الأرياف أو في المدن، أنّ اتحاد االفلاحين لم يكن سوى واجهة رسمية وعالة مالية على خزينة الدولة. كما أنّ قيادة الاتحاد رفضت عضوية فلاحين لا يوالون البعث، فخسر الاتحاد قاعدة شعبية واسعة في حمص تناصر أكرم الحوراني، كما خسر قاعدة شعبية معظمها من الأكراد توالي «الحزب الشيوعي» في منطقة الجزيرة، وكذلك فلاحي منطقة صافيتا قرب اللاذقية حيث نشط «الحزب الشيوعي» أيضاً. هذا التنافس الحزبي عطّل الإصلاح الزراعي في الجزيرة لسنوات عدّة. وبعيداً عن هموم الفلاح الفقير والأمّي، فإنّ الذين سيطروا على الاتحاد وقيادته كانوا من الطبقة الوسطى والبورجوازية الزراعية، بعضهم كانوا ملاّكين قد يتضرّرون من الإصلاح الزراعي. وفي غياب عملية ديمقراطية تعكس آمال

الشرف بأنّ هدف مرتكبيها هو «حماية طهارة المرأة العربية». ولذلك لم تسجّل الأفكار التقدمية اختراقاً يذكر في التقاليد في الستينات، حيث بقي الذَكَرُ مسؤولاً عن شرف النساء في عائلته في بلدات وقرى سورية وفي أوساط القبائل، فتراوحت جرائم الشرف بين حجز حرية المرأة وصولاً إلى القتل. وحتى 1970، كان الزواج مسألة تخصّ الأهل الذين يقرّرون ويحسمون هذه المسألة بدون رأي الابنة في 50 بالمئة من الحالات، وفي 80 بالمئة من الحالات في الأرياف. وانطبق هذا الأمر على الطبقات الفقيرة والغنية على السواء.

طالبت نساء سورية، ومنذ 1944، بإصلاح قوانين الزواج والطلاق ونصيب الورثة، وباختلاط المدارس. إلاّ أنّ سورية التقدمية والثورية، من 1963 وحتى 1970، لم تطبّق أيّاً من هذه المطالب. فبقي الطلاق سلاحاً شفهيّاً يستعمله الرجل، يلقيه ثلاث مرات على زوجته بحضور شاهدين ليصبح سارياً. ولردع الرجل عن العجلة في استعمال هذا الأسلوب، فرض القانون على الرجل بعض القيود منها دفع نفقة مالية في بعض الحالات. ولم يحق للزوجة رفض الطلاق متى أعلنه الرجل. أمّا إذا طلبت هي الطلاق فعليها إثبات سوء المعاملة ضمن مقاييس وشروط شرعية. ومارس الأقارب الذكور سلطة مجحِفة في حق المرأة غير المتزوجة أو المطلّقة أو الأرملة وصولاً إلى الاعتداء الجنسي. في حين ميّز قانون الميراث ضد الأنثى فمنحها حصّة أقل من حصّة الذكر. ولكن سورية تقدّمت على مصر في أنّها رفضت تطبيق الشرعة العثمانية حول حق الرجل في جلب المرأة إلى «بيت الطاعة» (ما يعني أنّ الرجل في سعيه إلى معاقبة زوجته يستصلح أن يفرض عليها الإقامة الجبرية وعدم مغادرة المنزل والاجتماع بأي شخص حتى لو كان من ذويها، وأن يضيّق عليها في الطعام والملبس ونوعية السكن). لقد ألغت مصر هذا القانون في عام 1961، إلا أنّ الإلغاء لم يصبح ساري المفعول إلا عام 1963.

منذ 1971، بدأت سورية إعادة تقييم قوانين الأحوال الشخصية التي تخضع إلى حد كبير للشرع الإسلامي، بعدما كان أي بعثي أو غير بعثي في سورية لا يجرؤ على النظر في هذا الموضوع الشائك طيلة سنوات.

لقد تأسّس الاتحاد العام للمرأة السورية عام 1967 كإحدى المنظمات الشعبية التي نادى بها البعث لاستنفار طاقات الشعب في خدمة المصلحة القومية، ولكن أيضاً لمدّ خيوط الحزب إلى الحياة السياسية السورية. وموّل البعث اتحاد المرأة هذا وزوّده بمكاتب وتجهيزات. وفي السنوات الأربع الأولى، جذب هذا الاتحاد عشرة آلاف عضوة، وأصدر مجلة نسائية شهرية وقدّم برنامجاً تلفزيونياً أسبوعياً وبرنامجاً إذاعياً يومياً عن شؤون المرأة. وتنوّعت نشاطات هذا

الأليفة في جوار البيت، وجمع روث الحيوانات الجاف وحمل ماء الشفة من الآبار والأنهار، فيما يتركن بناتهن في البيت للقيام بالأعمال البيتية ويتخلّفن عن الذهاب إلى المدرسة.

شقّت المرأة السورية طريقها في المهن الرفيعة، إذ بدأت في أواخر الستينات والسبعينات تظهر في مهن الطب والهندسة، وإن بأعداد ضئيلة جداً. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المهندسين العاملين في حلب 700 كان منهم 70 – 80 مهندسة، وعدد المهندسين السوريين في مشروع سدّ الفرات 200 منهم 5 مهندسات سوريات فقط.

كان اقتناع «حزب البعث» والحكومة مخلصاً بضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع وفي العملية الاقتصادية، إلاّ أنّ أحداً لم يجرؤ على التدخّل في نسيج التقاليد البالية والعلاقات المجتمعية والعوائق الدينية التي أخّرت المرأة وأبقتها في مستويات مادية ومعنوية دنيا. فموقف الحزب والدولة على المستوى التطبيقي من قضية المرأة لم يكن ثورياً ولا تغييرياً. بل كانت التحسينات تأتي من هنا وهناك قدر المستطاع، كمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل في قانون العمل عام 1959 مع ضمانات الأمومة والمرض. وفي العام 1971، صدرت توجيهات رسمية لفتح دوائر الدولة لتوظيف المرأة، إلاّ أنّ المرأة بقيت في رتب متدنية في السلّم الوظيفي في حين كان نادراً أن تمنح الشركات الخاصة رواتب عادلة للموظفات الإناث تساوي رواتب الذكور (راتب المرأة السورية كان يساوي 66 بالمئة من راتب الرجل عام 1968). واستمرّ التمييز القانوني حيث تلقّى الرجل علاوة لأنّ زوجته لا تعمل، في حين لم تحظَ المرأة العاملة بهذه العلاوة إذا كان زوجها لا يعمل.

كما أنّ الدولة لم تقم بخطوات حازمة لتشجيع اختلاط الجنسين في المجتمع والمدرسة والعمل. وإذا كان هذا غير ممكن في أوساط كبار السنّ أو في البيئة التقليدية، فإنّ الدولة لم تجرؤ على السماح بالاختلاط في المدارس قبل المرحلة الجامعية أمام طغيان نفوذ الأهل وتضييقهم فسحة التحرّك أمام بناتهم وإفساح المجال لسلطة الذكر حتى لو كان شقيق الفتاة من مبدأ أنّ «الرجل وصيّ على المرأة». إلى درجة أنّ الأب أو الابن كان يعمد إلى جرائم الشرف بحق الفتاة، أكانت ابنة أو شقيقة أو قريبة، إذا ارتكبت معصية كبرى تعتبر تلويثاً لشرف العائلة. وكما في الأردن ولبنان، فإنّ «جرائم الشرف» كانت تقع في سورية. ورغم أنّ القانون يعاقب مثل هذه الجرائم ولا يمنحها أي تبرير، إلا أنّ القضاء أصدر أحكاماً تخفيفية تراعي دوافع الجريمة، ما شجّع ذكور العائلة على ارتكابها وعدم الارتداع، فأصبح القضاء عمليّاً من مشجّعي هذا النوع من الجرائم. حتى أنّ رئيسة الاتحاد العام للمرأة في «حزب البعث» أبدت تفهّماً لجرائم

أن يتخلّى عن ولاءاته الضيقة ويتّجه نحو مواطنية سامية فوق الطائفة والعائلة والقبيلة[2]. ومتى حصل هذا التطوّر، ستزول العوامل التي تجزّئ المجتمع السوري وتزدهر أسس البنيان السياسي العصري[3]. ولكن الآمال والطموحات كانت في وادٍ والواقعِ في وادٍ آخر. إذ تبيّن أنّ هذه المنظّمات كانت غشاءً رقيقاً من التقدمية والعصرية ولكنّها لم تُعطَ صلاحيات تمكّنها من لعب دورها وكان محركها الفعلي مجموعات بعثية من داخلها تناور دوماً على الأوتار الطائفية والعائلية وتدعم أزلامها من المنطلقات الضيقة نفسها التي من المفترض أنّها تحاربها لتبقى اليد العليا للنظام نافذة داخل هذه المنظمات. وقد بدأ هذا الوضع يتغيّر منذ 1971.

المرأة السورية

كان استمرار نسبة الأميّة المرتفعة للمرأة السورية، رغم عقود من الجهد الرسمي والخاص، السبب الرئيسي في ضعف موقعها الاجتماعي في سورية. فخلال عقود، راوحت نسبة النساء المنتسبات إلى المدارس مكانها، ولم تزد إلاّ في المرحلة الابتدائية من 29 بالمئة عام 1946 إلى 34 بالمئة عام 1969، في حين زادت واحداً بالمئة فقط في المرحلتين المتوسطة والثانوية (من 23 إلى 24 بالمئة) خلال الفترة ذاتها. ورغم أنّ نسبة الطالبات في الجامعات السورية كانت قد بلغت 21 بالمئة عام 1952 إلا أنّها تراجعت إلى 19 بالمئة عام 1970.

ورغم الخطابات العامة والشعارات وآلاف المقالات في المجلات والصحف وبرامج التلفزة عن حقوق المرأة وأهمية أن تكون في مكان العمل جنباً إلى جنب مع الرجل، ونموذج السوفيات والصين في الأذهان، إلا أنّه وحتى العام 1970 لم تزد نسبة الفتيات السوريات في المعاهد الفنية والتقنية عن نصف من الواحد بالمئة، مقارنة بـ10 بالمئة في مصر. كما أنّ المرأة السورية التي مثّلت نصف عدد السكان ونصف الطاقة البشرية المحتملة، لم تتمكّن من المشاركة الفعالة والمنتجة، إذ ارتفعت نسبة الإناث في الإنتاج الاقتصادي الحديث من مجموع الإناث في سورية من 5.4 بالمئة عام 1960 إلى 16.5 بالمئة عام 1968، وهي نسبة لا تتضمّن المرأة في الريف السوري التي تشارك بنسبة عالية جداً في الزراعة وفي الاعتناء بالدواجن والحيوانات

2- R.Olson, *The Ba'th and Syria 1947 to 1982: The Evolution of Ideology, Party and State: from the French Mandate to the Era of Hafiz al-Asad*, Princeton N.J., 1982.

3- David Roberts, *The Ba'th and the Creation of Modern Syria*, New York, St. Martins Press, 1987.

الفصل العاشر

المجتمع السوري حتى عام 1970

المنظمات الشعبية

سعى «حزب البعث» إلى تأسيس منظمات أو التغلغل في منظمات قائمة لتوسيع قاعدته الشعبية وتطبيق مفهومه للديمقراطية الشعبية. ومن هذه المنظمات الاتحاد العام للفلاحين والاتحاد العام للنقابات العمالية، واتحاد المرأة، والاتحاد العام للطلبة، ومنظمة شبيبة الثورة[1]. وباستثناء الاتحاد العمالي الذي كانت له جذور قديمة وامتدادات في النقابات والحركة العمالية، فإنّ كافة التنظيمات الأخرى كانت جديدة وبدون قاعدة شعبية، عَيَّنَ مسؤوليها وقادتَها حزبُ البعث. وعندما كانت تجري انتخابات في هذه المنظمات، أدّت عمليات مضبوطة إلى فوز مرشحي البعث. وانضمّت هذه المنظمات إلى هيئات دولية وتبادلت الزيارات مع منظمات مشابهة في دول أخرى. ولكن الاتحاد العمالي السوري حُرم من المشاركة في الاتحاد العالمي للعمّال العرب ومركزه القاهرة في الفترة 1961 - 1965 بسبب الانفصال.

هدَفَت دولة البعث من المنظمات الشعبية بناء قاعدة شعبية لهيكلية سياسية حديثة لسورية بدلاً من الأرضية الطائفية والعشائرية والعائلية والمناطقية، وكبديل عن الديمقراطية الغربية في تعدّدية الأحزاب. وكان الأمل أن يتمكّن المواطن من خلال عضويته في واحدة من هذه المنظمات

1- John Devlin, *The Ba'th Party: A History from its origins to 1966*, Stanford, Calif., Hoover Institution Press, 1976.

الخارج كل عام اختاروا البقاء في البلد حيث تلقّوا تعليمهم ولم يعودوا إلى سورية. وإذ قدّرت تكلفة تأهيل أصحاب الاختصاص بـ20 ألف دولار عام 1969، كانت خسارة سورية باهظة. حينها تقدّم المجلس الأعلى للعلوم بمشروع استعادة العقول المهاجرة ووضع حوافز لتشجيع الخريجين على البقاء والعمل في سورية. ومن هذه المقترحات أن يُعامل الخبراء والتقنيون السوريون معاملة خاصة كأن تعادل رواتبهم تلك التي يتلقّاها الخبير والمستشار الأجنبي في سورية في مشاريع الدولة. ولكن دوائر الحزب والحكومة تردّدت في تطبيق هذه المقترحات التي تفيد أولئك الذين غادروا البلاد من أبناء البورجوازية السورية لمنفعة شخصية. هذه النظرة الضيقة عكست قصر نظر لدى المسؤولين ومعظمهم من أصول ريفية وتعليم محلّي خافوا من منافسة سوريين آخرين أكثر علماً وتخصّصاً في مراكز عليا وفنيّة في الدولة، وأشاروا إلى الجذور الطبقية للعقول المهاجرة وهي حجّة واهية لا وزن لها عندما تكون مصلحة البلاد على المحك.

كما أنّ سورية شكت من نقص مزمن في المعلّمين والمعلّمات، فكانت تعيّن في الهيئات التعليمية أصحاب شهادات ولكن بدون خبرة تعليمية وبدون شهادات دار معلمين، حتى بلغت نسبة هؤلاء 55 بالمئة من مجموع ملاك المعلمين في المدارس السورية عام 1962. ولحظت الخطط الخمسية هذه الثغرة وجرى تركيز على إعداد الكادر التعليمي حتى ارتفعت نسبة أصحاب الخبرة في التعليم وحملة شهادات دار المعلمين إلى 85 بالمئة عام 1970. ولكن هذه النسبة الكليّة الجيّدة تحقّقت بمعظمها في المرحلة الابتدائية، إذ بلغت 65 بالمئة فقط في المرحلتين التكميلية والثانوية، حيث بقي 35 بالمئة من الكادر التعليمي بدون خبرة وبدون شهادة دار معلمين.

وقعُ ثورة البعث على المجتمع السوري من 1963 إلى 1970 نعالجها في الفصل التالي.

وخاصة في المرحلة الثانوية. ومنحت الوزارة التعليم المهني أولوية كبيرة، تحت شعار «المعرفة من أجل العمل»، فتلقّن الطلاب في المراحل الابتدائية والتكميلية في حصّة الأخلاق المدنية أهمية التعليم المهني في اقتصاد البلاد وواجب احترام أصحاب المهن والتدريب المهني، بهدف تشجيعهم على اختيار التعليم المهني في المرحلة الثانوية. وباتت المواد العلمية «موضة» في أواخر الستينات، جذبت المزيد من الطلاب، حتى أنّ نسبة خريجي المرحلة الثانوية في سورية عام 1969 بلغت 68 بالمئة. وقامت وزارة التربية بتطوير التعليم التقني والعلمي ببناء مختبرات ومكتبات ومراكز بحث علمي، وافتتحت خمسة معاهد تقنية عليا منها معهد بيطري في حماة ومعهد الهندسة الكهربائية والبتروكيمائية في حمص. وافتتحت في أواخر الستينات جامعة ثانية في حلب بكليات للطب والهندسة والزراعة. كما افتتحت جامعة ثالثة في اللاذقية متخصّصة بالعلوم ووسّعت مناهج وتجهيزات كلية الزراعة في جامعتي دمشق وحلب.

ووُجّهت المعاهد المهنية والتطبيقية نحو مناهج تلاقي حاجيات سوق العمل. وافتتحت مدارس ثانوية باختصاص زراعي مقتصرة على أبناء الفلاحين، فبلغ عددها عشراً. وسمحت هذه المدارس لخرّيجيها الالتحاق بمعهد إنماء الريف الذي افتتح عام 1970، وينال بموجبه الطالب شهادة معاون مهندس بعد عام من الدراسة مع فرصة عمل في تعاونيات الدولة الزراعية. كما شاركت وزارة الصناعة في مهمّة التأهيل، فنظّمت دورات تدريب للعمال في المصانع.

مع حلول العام 1969، ناهز عدد الطلاب السوريين الذين تابعوا دراسات جامعية واختصاصات في الخارج 23 ألفاً، منهم 60 بالمئة في اختصاصات علمية وهندسية وطبية. وكان ملفتاً أنّ 90 بالمئة من هؤلاء تابعوا دراستهم في جامعات أوروبا الغربية وبدرجة أقل في أميركا وكندا ولبنان ومصر، وأنّ دون 10 بالمئة تابعوا دراساتهم في الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية.

أمام هذه الجهود الكبرى لتنمية الطاقة البشرية في كافة مراحل التعليم، واجهت سورية معضلة توفير فرص عمل وعيش محترم ورواتب وكيان اجتماعي للخريجين. وإذ لم تتوفّر هذه الشروط المعنوية والمادية، اختار كثيرون طريق الهجرة ما حرم سورية من طاقاتها العلمية الشابة. هجرة الأدمغة التي طالت كادرات متعلمة ومهنية، كانت تتضاعف كل بضع سنوات، حتى بلغت عام 1967 خمسة أضعاف ما كانت عليه عام 1956. ولم تقتصر هجرة الأدمغة على خريجي المعاهد والجامعات السورية، بل إنّ الآلاف من الذين كانوا يتلّقون تعليمهم في

العمل لهذه الاختصاصات ضئيلة للغاية. وعلى سبيل المثال، ساهم القطاع الزراعي بنسبة مئوية عالية من الدخل القومي، وامتصّ نسبة 60 بالمئة من اليد العاملة في البلاد، ولكن قلّة ضئيلة من الطلاب اختارت التخصّص في الزراعة، وحتى 1969، لم يزد عدد المتخصصين في الزراعة عن 2 – 3 بالمئة من مجموع الطلاب الجامعيين. ولم يتجاوز عدد المتخصّصين بالطب 3.6 بالمئة، إضافة إلى 4 – 5 بالمئة في كلّ من الهندسة والعلوم. كما برزت في سورية ظاهرة قلّة عدد الخرّيجين من الجامعات في سورية رغم العدد الكبير للطلاب، وذلك أنّ نسبة كبيرة من هؤلاء تعمّدت ترك الجامعة وإهمال الدراسة بعد سنة أو سنتين من الدوام، بهدف العمل في الخليج العربي (الكويت والسعودية)، ونادراً ما كان هؤلاء يعودون لمتابعة دراستهم الجامعية.

وعانت سورية في الستينات من مرض تربوي (ما زال سائداً في لبنان حتى تاريخ كتابة هذه السطور) وهو استشراء المدارس الخاصة ذات الطابع المذهبي والإثني، والتي استقبلت ثلث طلاب المرحلة الابتدائية في سورية واعتمدت منهاجاً يعلّم التفريق الطائفي والعنصري ويغذّي التفرقة بين السوريين. وتحصّنت هذه المدارس بدستور 1950 الذي أقرّ التعليم الديني في كافة المراحل الدراسية، فكان تبريراً قانونياً لوجود المدارس ذات الأفق الضيّق.

لقد أدرك قادة البعث أهميّة التربية والتعليم في عملية عصرنة البلاد، فدشنوا لإصلاحات مهمة. فأعلن المرسوم 127 في 9 أيلول 1967 وضع اليد على إدارة التعليم الخاص على أن تبقى الملكية الخاصة للمدارس. وتحت إشراف موظفي وزارة التربية مباشرة، باتت إدارة المدارس الخاصة ومناهجها التعليمية والكتب المدرسية متساوية مع تلك في المدارس الرسمية في كافة المراحل التعليمية. وإذ قاومت المدارس الخاصة هذه الإجراءات، أعلنت الإضراب، وردّت الدولة بالتهديد بتأميم هذه المدارس. فالتزمت المدارس على مضض بالمرسوم 127 ما عدا بعض المدارس المذهبية التوجّه التي رفضت الإذعان لخطة وزارة التربية وأقفلت. وإذ ساهم هذا الإصلاح في إضعاف دور المؤسسات المذهبية في التربية والتعليم، ذهب البعض إلى المطالبة بالعلمنة الكاملة للمراحل الدراسية في المدارس الرسمية والخاصة ووقف دروس التثقيف الديني الإلزامية. وطال الإصلاح شروط الالتحاق بالمدارس في المراحل التكميلية والثانوية، فألغيت امتحانات الدخول والكوتا على نسبة الطلاب الذين سيقبلون، ما فتح الباب لأعداد أكبر من الطلاب. ولكن المشكلة التربوية استمرّت في المحافظات بسبب قلّة عدد المداوس ومقاعد الدراسة.

وقامت وزارة التربية بتطوير المناهج، فزادت حصص الرياضيات والعلوم والمواد التطبيقية

أمام النمو الجيّد للتعليم الجامعي منذ أواسط الخمسينات، راوح التعليم التقني والمهني (صناعي وزراعي وتجاري) مكانه مع تحسّن طفيف. وتوقّعت الحكومات المتعاقبة أن ينعكس الإنفاق على التعليم والارتفاع الدراماتيكي في عدد الطلاب تحسّناً على سوق العمل ونسبة المتعلمين والمحترفين في الاقتصاد السوري. ولكن خاب الأمل عندما كشفت دراسة صدرت عام 1966 أنّ نسبة الأميين في القوى العاملة النشطة بلغت حوالى 60 بالمئة في حين لم تزد نسبة حملة الشهادة الثانوية (البكالوريا) عن 2.1 بالمئة ونسبة حملة الشهادة الجامعية عن 1 بالمئة. فقلق المسؤولون حول كيفية النهوض بالاقتصاد وتنكّب مهمة بناء الدولة العصرية والاشتراكية بقوى بشرية غير متعلّمة ومعظمها أمّي، ما دفع سورية إلى مراجعة نظامها التعليمي ونهجها التربوي وسبب الفشل وغياب التخطيط لربط هذا النظام بحاجيات البلاد وقطاعاتها الاقتصادية.

ورأى كثيرون أنّ سبب ضعف وفشل النظام التعليمي في سورية كان تعريب سورية للمناهج منذ الاستقلال، مع إبقائها على بداغوجيا فرنسية تقول إنّ هدف التربية والتعليم في المستعمرات كان إنشاء نخبة محلية تساعد الفئة الحاكمة والاستعمار وليس بناء كادرات وطاقات بشرية تقوم بعبء الاقتصاد الوطني ومتطلباته. كذلك فشلت سورية في تطوير مضمون المناهج التي بقيت نظرية وثقافية (آداب، تاريخ، فلسفة، علوم طبيعية نظرية، إلخ) ولم تتّجه إلى التعليم التطبيقي والتحضيري للمهن الحديثة. وكأنّ همّ التربية والتعليم كان إعداد جحافل من الشباب لتغذية البيروقراطيات الرسمية. ففي المرحلة التكميلية لم تزد نسبة الرياضيات والعلوم والدروس التطبيقية عن 23 بالمئة من مجمل المنهاج الدراسي. في حين احتقر المجتمع معاهد التدريب المهني ولم يعتبرها بمستوى المدارس العادية، فمهنة ميكانيك سيارات لا تليق كمهنة محام مثلاً. ولم تحسّن المهنيات سمعتها باعتمادها على مواد تقنية بالكامل وإغفال مواد للثقافة العامةً والعلوم الإنسانية. ولذلك ففي الفترة 1945 – 1970، لم تزد نسبة الطلاب في المدارس المهنية عن 10 – 12 بالمئة من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، ما أدّى إلى نقص فادح في الكادرات التقنية والمهنية في سورية.

وأصاب انحياز العائلات لصالح تخصّصات «البرستيج»، التعليم الجامعي أيضاً، بصرف النظر عن حاجات سوق العمل وفي غياب خطط التنمية البشرية. فقد التحق معظم الطلاب باختصاصات الآداب والعلوم الإنسانية والمحاماة والشريعة الإسلامية، حيث بلغت نسبة هؤلاء 71 بالمئة من مجموع عدد الطلاب الجامعيين في سورية عام 1969، في حين كانت فرص

	1946		1969	
	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس
المرحلة الابتدائية	150000	1080	813000	5069
المرحلتان التكميلية والثانوية	13000	73	243000	700
المرحلة الجامعية والمعاهد التقنية	1058	1	35000	4

Source: Petran, Tabitha, *Syria: Nations of the Modern World*, p. 220.

ورغم هذا التوسّع، فإنّ إلزامية التعليم اقتصرت على المرحلة الابتدائية، حيث أظهرت إحصاءات عام 1960، أنّ 17 بالمئة فقط من الفئة العمرية 13 - 19 سنة، استمرّوا في الذهاب إلى المدرسة في المرحلتين التكميلية والثانوية حيث التعليم ليس إلزامياً.

كانت نتائج مجهود الدولة في إلحاق كافة الأطفال السوريين بالمدارس الابتدائية مخيّبة للطموحات. ففي العام 1960، وعدت الخطّة الخمسية الأولى أن ترفع نسبة الأطفال من الفئة العمرية 6 - 12 سنة في المدارس الابتدائية من 43 بالمئة إلى 77 بالمئة. ولكن حتى عام 1971 لم تصل هذه النسبة إلى 63 بالمئة، في حين كانت نسبة 13 بالمئة من الأطفال تغادر المدرسة قبل إنهاء المرحلة الابتدائية. وكانت الصورة أكثر سواداً عندما نفكّك نسبة الالتحاق حسب الجندر، حيث وصلت نسبة الأطفال الذكور الملتحقين بالمدرسة 80 بالمئة من مجموع الأطفال الذكور في سورية، في حين بلغت عند الأطفال الإناث 47 بالمئة. وأمام هذه النتائج الضعيفة، أصبحت توقّعات الخطة الخمسية الثالثة أكثر تواضعاً حيث وعدت برفع نسبة الأطفال الملتحقين بالمرحلة الابتدائية في هذه الفئة العمرية إلى 80 بالمئة. ولم يكن بطء الالتحاق بالمدارس سببه الأهالي، بل إنّ المدارس لم تكن منتشرة كفاية وعلى مسافات قريبة في الأرياف. ومتى وُجدت المدارس، فإنّ غرفها كانت مزدحمة بالطلاب وغير مجهّزة حتى بما يكفي من الكهرباء والتدفئة، وبعضها كان قديماً وبحاجة ماسة إلى الترميم والدهان أو جديداً ولكن ينقصه الأثاث والمعدات. وفي العام 1970، كشفت التقارير الرسمية أنّ ثمّة نقصاً بنسبة 40 بالمئة لمدارس المرحلة الابتدائية لإيجاد مقعد لكل طفل في سن تلك المرحلة، ونقص بنسبة 35 بالمئة للمرحلتين التكميلية والثانوية. ولمواجهة بطء البيرقراطية، سمحت الدولة للبلدت والقرى بجبي ضرائب محلية والتعاون مع الأهالي لبناء مدارس وشق طرق.

المسؤولين أنّ انتشار التعليم وإلزامية المدارس الابتدائية كفيلان بمحو الأمّية. وفي الحقيقة أنّه ما من رابط بين انتشار التعليم للأطفال والأحداث ومحو الأمّية في صفوف البالغين. وغابت عن المسؤولين حقيقة بديهية أنّ نسبة الأطفال الذين التحقوا بمدارس ابتدائية عام 1950 كان 35٪، ما يعني أنّ 65٪ من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة يعيشون حياتهم أمّيين في غياب أي برنامج لتدارك هذا المصير. وحتى في الفئات العمرية التي تفوق العشر سنوات، كانت نسبة الأمّية 60 بالمئة عام 1960، انخفضت واحداً بالمئة إلى 59 بالمئة بعد عشر سنوات من الجهد الكثيف لمحو الأمّية (انخفضت لدى الذكور من 43 بالمئة إلى 41 بالمئة وراوحت لدى الإناث عند 77 بالمئة). وبدت الصورة أكثر ألماً في التفصيل الجغرافي، حيث بلغت الأمّية لدى الإناث 94 بالمئة في الأرياف عام 1960 انخفضت واحد بالمئة فقط إلى 93 بالمئة عام 1968.

أمام هذا الواقع الخطير على مستقبل البلاد وفرص نجاح أو فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصدرت وزارة الثقافة مرسوماً حول إلزامية دروس محو الأمّية لكل السوريين دون الـ45 من العمر وكل الموظّفين الأميين في إدارات الدولة وفي الشركات العامة والخاصة. ونقل البعث تجربة كوبا والصين في حملات محو الأمّية، فلم يكتف بدعم البرنامج على أساس بيروقراطي، بل تبنّت الدولة حملة وزارة الثقافة وروّجت لها واعتبرتها واجباً قوميّاً في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزة. ووضعت مسؤولية الحملة في أيدي المنظمات الشعبية وفروع «حزب البعث» المحلية والحركات الشبابية والنسائية والكشفية والنقابات العمالية، على أسس تطوعية وبإشراف وزارة الثقافة، ما حرّك الحماس الشعبي وقلّص كلفة الحملة. ولكن كل هذا الجهد لم يكن كافياً لمحو أمّية 2.5 مليون مواطن. إذ في السنة الأولى من الحملة لم يزد عدد الملتحقين بالدروس عن الـ15 ألفاً، تخرّج منهم أربعة آلاف فقط، بل كان المطلوب إلحاق مئات آلاف المواطنين بهذه الدروس كل عام. وبدلاً من محو الأمّية كما هو مخطط بحلول العام 1980، توقّع المتشائمون أنّ سورية، على هذه الوتيرة، ستحتاج إلى خمسين سنة أو أكثر لمحو الأمّية. فبقي محو الأميّة التحدّي الاجتماعي رقم واحد.

وفرضت الدولة إلزامية التعليم ومجانيته في المرحلة الابتدائية منذ العام 1944. فتضاعف عدد الطلاب والمدارس مراراً خلال 25 عاماً كما يبيّن الجدول التالي:

وكان الوضع الصحي أسوأ بكثير خارج المدن الرئيسية. إذ إنّ توزيع الأطباء والمستشفيات كان غير عادل في أنحاء البلاد، حيث بلغ معدّل الأطباء طبيباً واحداً لكل عشرة آلاف نسمة في الأرياف، وسرير مستشفى واحداً لكل 5000 مواطن. وأدركت الحكومات الاستقلالية باكراً النقص الفادح في الخدمات الطبية في الأرياف، فمنعت منذ 1951 خرّيجي معاهد الطب من ممارسة مهنتهم في المدن لمدّة سنتين بعد التخرّج، لمصلحة الأرياف. ثم وسّعت المنع ليشمل البلدات الصغيرة أيضاً لتعزيز الوضع الطبي في القرى والمناطق النائية. ولكن الخريجين أهملوا هذا الإجراء ومارسوا مهنتهم في أي مكان يحلو لهم. وعندما استلم البعث السلطة عام 1963 فرض على خرّيجي الطب الالتزام بسنوات الخدمة الريفية، وغيّر سياسة كليات الطب التي بات عليها قبول نسبة محترمة من الطلاب من أبناء الأرياف وتخفيض شروط قبول هؤلاء.

ولم تكن سورية قد طبّقت بعد برنامجاً للضمان الصحي رغم تراكم الدراسات في هذا الاتجاه، بل اقتصر الأمر على توفير هذا الضمان لموظّفي مؤسسات القطاع العام وعلى توزيع بطاقات «فقر حال» توفّر لحامليها خدمة صحية مجانية ودواء في مستوصفات حكومية. في حين كان معظم السوريين يسدّدون كلفة العناية الطبية والاستشفاء، هذا إذا حظوا بموعد طبيب أو بمستشفى يستقبلهم. وعانت سورية من شحّ في مياه الشفة، ومن سوء تغذية لغياب كميّات كافية من اللحوم والفاكهة والخضار. وحتى العام 1970، لم تصل مياه الشفة إلا إلى 45 بالمئة من سكان الأرياف و58 بالمئة من سكان المدن. وهي نسب ارتفعت إلى 60 بالمئة عام 1975 بفضل الخطة الخمسية الثالثة.

التربية والتعليم

منذ الاستقلال عام 1946، خصّت الحكومات السورية مسألة التربية والتعليم بأولوية مرتفعة، حتى أصبحت سورية أكثر الدول العربية حماسة ورغبة في تعليم أبنائها وإرسال الأطفال إلى المدارس. وضاعفت نسبة الاستثمار في التربية والتعليم من 7 إلى 15 - 20 بالمئة من الموازنة السنوية، فارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.3 بالمئة من الدخل القومي عام 1956 إلى 5.6 بالمئة عام 1966.

وكان دستور 1950 قد وعد بمحو الأمّية في سورية خلال عشر سنوات، ولكن نسبة الأمّية التي كانت 95 بالمئة عندما جلت فرنسا عن سورية عام 1946، انخفضت بعد عشرين عاماً إلى 82 بالمئة فقط (عام 1967)، أمام غياب أي برنامج أو استثمار عام مخصّص لهذه الغاية، ظنّاً من

آنذاك 15 مدينة[16]. وواجهت الدولة صعوبات جمّة في توفير البنية التحتية للمدن المزدحمة من طرقات وماء وكهرباء ومدارس ومستشفيات وخدمات اجتماعية وفرص عمل وأماكن سكن، في وقت كانت الأولوية موجّهة نحو توفير الحاجيات الأساسية للأرياف لوقف طفرة هجرة سكانها الهائلة نحو المدن. فتضاعفت الصعوبات وغرق المشرفون على التنظيم المدني في مسائل الحياة اليومية في حين كانت أهداف البعث تطوير البلاد وتجهيزها واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة تحديات الحداثة والخطر الإسرائيلي.

في أواخر الستينات كان معدّل الدخل الفردي السنوي في سورية 210 دولارات فقط، مقارنة بـ170 دولاراً في مصر. ونسبة القوى العاملة في سورية إلى مجموع السكان 29 بالمئة عام 1968 مقارنة بـ47 بالمئة في معظم الدول الأوروبية.

لقد تحسّنت الخدمات الصحية في سورية في الستينات، ولكن طغى عنصر الشباب والأطفال على هرمها البشري، ما أوحى أنّ نسب الوفيات والولادات كانت لا تزال مرتفعة. ورغم انحسار الأوبئة، كالكوليرا، إلا أنّ أمراض السلّ والأمعاء جراء الفقر كانت لا تزال منتشرة، إضافة إلى حالات البلهارسيا التي انتشرت بعد بناء سدّ الفرات. وبعد ثلاثة عقود من الاستقلال، كانت سورية لا تزال تشكو من نقص فادح في عدد الأطباء والمستشفيات والعيادات وطب الأسنان:

عشيّة الاستقلال عام 1946، كان عدد الأطباء 616، بمعدّل طبيب واحد لكل 4750 مواطناً. ورغم أنّ عدد الأطباء ازداد أكثر من تسعة أضعاف إلى 5513 عام 1969، إلا أنّ حوالى 4000 طبيب سلك طريق الهجرة بسبب ظروف البلاد. فلم تتحسّن النسبة إلا قليلاً إذ مارس مهنة الطب داخل سورية 1513 طبيباً فقط، أي نسبة طبيب لكل 4165 مواطناً.

كما بلغ عدد أسرّة المستشفيات 1785 سريراً عام 1945، أي سرير واحد لكل 1085 مواطناً، ولم تتحسّن هذه النسبة كثيراً عام 1969، رغم ارتفاع عدد الأسرّة إلى 6156، حيث بقيت سريراً واحداً لكل 1014 مواطناً.

وكانت النسبة الأسوأ في طبّ الأسنان حيث بلغت طبيب أسنان واحد لكل 17697 مواطن عام 1969.

16- دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس ودير الزور والقامشلي والحسكة والسويداء وإدلب ودرعا والقنيطرة والرقّة وجبلة.

في دمشق ومرافئ على ساحل البحر المتوسط، خاصة ميناء اللاذقية لخدمة حلب ومحافظات الشمال وتجارة الترانزيت مع العراق والكويت وإيران، وميناء طرطوس لخدمة محافظات وسط وجنوب سورية ونقل المواد الأولية وشحن النفط حيث ينتهي خط الأنابيب من منطقة الجزيرة. وخلال عامين (1967 – 1969) تضاعفت حركة الترانزيت عبر هذين المرفأين.

وعملت سورية على مشروع طموح لربط البلاد بشبكة جسور وطرق عصرية، وخاصة من المدن الساحلية إلى مدن الداخل الكبرى والمحافظات البعيدة، وأوتوسترادات دولية تربط سورية بلبنان والأردن والعراق وصولاً إلى إيران والسعودية ودول الخليج. فشقّت طريقاً دولياً من حمص إلى دير الزور على نهر الفرات، ومن دمشق إلى البوكمال على الحدود العراقية. وامتدّت شبكة طرق إقليمية على طرفي الخطوط الدولية. وبدأت خطوات لبناء سكّة حديد وطنية بإشراف شركة واحدة هي منظمة سكك الحديد العامة. فعملت هذه الشركة على توسيع وتطوير الشبكة القديمة الموروثة من العهد العثماني والانتداب الفرنسي والتي كان يبلغ طولها 855 كلم عام 1945، وشقّت خطّ سكّة من اللاذقية إلى حلب فدير الزور فالقامشلي في منطقة الجزيرة ومنها إلى العراق، بطول 755 كلم وبمساعدة سوفياتية. ونفّذت سورية هذه المشاريع، بما فيها تطوير مرفأ طرطوس في الوقت المناسب للبدء بالعمل على سدّ الفرات في آذار 1968. كما نفّذت سكّة حديد دمشق – حمص ومن حمص إلى تدمر ومن دير الزور إلى الحدود العراقية، حيث اتّصلت بخط بغداد – البصرة. وأصبح مشروع سدّ الفرات عند بلدة الطبقة، على بعد 130 كلم جنوب شرق حلب، رمزاً لدولة البعث وسعيها إلى تحديث الاقتصاد، ومن أكبر السدود في العالم، حيث فاق في بعض تفاصيله السدّ العالي في مصر.

الثروة البشرية

مقارنة بلبنان الذي زاد عدد سكانه خلال ثلاثين عاماً من مليون إلى مليونين بين 1940 و1970، فإنّ عدد سكان سورية زاد خلال عقد واحد من 4.5 مليون عام 1960 إلى 6.2 مليون عام 1970، كما زاد عدد سكان دمشق من 530 ألفاً إلى 835 ألفاً في الفترة ذاتها. وإذ فشلت مساعي تنمية الأرياف، شهدت سورية في عقد الستينات هجرة غير مسبوقة من الريف إلى المدينة، فشكّل الريفيون نسبة 57 بالمئة من الزيادة السكانية في مدن سورية الكبرى وعددها

لقد عوّضت سورية عن نقص التمويل للغايات المدنية جزئيّاً بالضغط على شركة النفط العراقي وعلى شركة آرامكو (السعودية – الأميركية) لرفع حصّة سورية من العوائد النفطية. ورغم ذلك، كانت سورية تواجه نقصاً فادحاً في العملات الأجنبية، وخاصة عام 1969، ما ترك أثراً سلبيّاً ليس فقط على تمويل المشاريع العمرانية التي تأخّر تنفيذها بل أيضاً على استيراد البضائع الاستهلاكية.

الصعوبات المالية أضعفت الاقتصاد السوري وقلصت النشاط الاقتصادي الداخلي، فاختلّت الثقة الخارجية وقويت شوكة التجار ووكلاء الشركات ورجال الأعمال الذين استغلوا ضعف الدولة لفرض احتكارات على أنواع من البضائع، واصطناع أزمات في بعض السلع بفقدانها من السوق لرفع ثمنها، وخلق توتّر في الشارع وإثارة غضب المواطنين على الوضع المعيشي. وبات التجّار الكبار يتمتعون بسلطان على صغار التجّار وأصحاب المحالّ التجارية والحِرَف، وانتشر الفساد عبر الرشوة و«الهدايا» و«البرطيل» و«البخشيش» وتبادل الخدمات والمنافع، فانحدرت أخلاقيات العمل ليس فقط في القطاع الخاص بل في الدوائر الرسمية أيضاً. وتراجع النمو في الصناعة والزراعة والقطاعات الخدماتية، ونشطت تجارة التهريب وخاصة عبر الحدود اللبنانية، بشكل غير مسبوق، قام بها أفراد وعصابات ومسؤولون في الدولة والجيش، وبقي نشاط التهريب مستمرّاً لعدّة عقود. وضعفت الليرة السورية أمام تقلّص السوق الوطنية وازدهار السوق السوداء.

كان ممكناً أن يكون وضع سورية الاقتصادي أسوأ بكثير لولا تنفيذ سدّ الفرات، ومشاريع البنية التحتية الأخرى التي ربطت أجزاء البلاد ووحدتها اجتماعيّاً، ما منح شعوراً مستجدّاً بكيان سورية كدولة وشعب في السبعينات.

البنية التحتية

منذ 1964، عملت الدولة السورية على تطوير البنية التحتية من خطوط مواصلات ومرافق عامة – ماء، كهرباء، وسائل اتصال – وما يحتاجه الاقتصاد العصري من خدمات. فأدّت تأميمات شركات الكهرباء المتعدّدة إلى تطوير قطاع الكهرباء ومركزته تحت إشراف مؤسسة حكومية، ما سمح ببناء نظام وصل كهربائي يربط دمشق وحمص وحماة وحلب، ومدّ خط توتّر عال من حمص إلى موقع بناء سدّ الفرات. وأنتجت مصانع سورية الكابلات وحاجيات قطاع الكهرباء. وشرعت الدولة في بناء شبكة مواصلات عصرية ومطار دولي

ولكن أيضاً من الصين وإيطاليا وفرنسا والنمسا والجزائر والكويت (التي كانت مهتمة بتسيير أنابيب النفط عبر سورية). واستفادت سورية من قروض مسهّلة من الدول الاشتراكية بفوائد ضئيلة وأحياناً بتسديدها القروض ببضائع. وساعدت المساعدة التقنية من الدول الاشتراكية في تدريب مهندسين وتقنيين وعمال سوريين.

ولكن لماذا لم تتحوّل سورية إلى دولة صناعية حديثة رغم النهضة العمرانية؟ الجواب يقع جزئيّاً، ولكن بشكل رئيس كما أشرنا في بداية الفصل، في ضآلة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية مقارنة بحجم الإنفاق الهائل على الدفاع لمواجهة الخطر الإسرائيلي الدائم. فقد ابتلعت نفقات الدفاع 60 بالمئة من موازنة الدولة وعجزت سورية مراراً عن تسديد مستحقات القروض الخارجية في وقتها، وعن توفير المال اللازم لتمويل المشاريع المدنية الطابع. فكان وجود إسرائيل بجوار سورية عاملاً كبيراً في إضعافها وتعويق نمّوها الطبيعي. كما أنّ البنوك المؤمّمة لم تستطع لعب دور كاف في تمويل الاستثمارات وتوفير القروض، بسبب هروب الرساميل الوطنية الخاصة وضيق رسملة البنوك نفسها. فهي، كشبيهتها في لبنان في الستينات، تأسّست كمبادرات فردية درجت على توفير قروض قصيرة الأمد بهدف تحقيق الربح السريع، ولم تكن مجهّزة بفلسفة وخطّة عمل وهيكلية تسمح بتوفير قروض متوسطة وطويلة الأمد لغايات الاستثمار الصناعي والزراعي والعمراني. فكان تأميمها بدون دراسة علمية من عوامل ضعف القطاع المصرفي السوري وعدم قدرته على مواكبة حاجيات النمو الاقتصادي[15]. أضف إلى ذلك أنّ البنك الزراعي قدّم قروضاً وتسهيلات انتهت في جيوب كبار الملاكين والإقطاعيين، الذين تمنّعوا عن التسديد، ولم يكن لدى البنك سلطة فعّالة لملاحقتهم. وعانت المصارف التجارية من مشكلة مشابهة، فقد أقرضت هذه المصارف مبالغ ضخمة للتجار وكبار الرأسماليين، ولكنّ هؤلاء رفضوا التسديد وتعاملوا مع القروض على أنّها تعويض جزئيّ عمّا خسروه في التأميم. كما أنّ البنوك لم تعطِ مسألة الادخار أهمّيتها الكافية من حيث الترويج لحسابات الادّخار بفائدة مغرية، وتنويع الخدمات المصرفية وعصرنتها، ما عوّق الادّخار الوطني مقارنة بالدول الأخرى، وبقي مستواه متدنيّاً نسبة إلى حاجات الاستثمار لتلبية طموحات سورية الاقتصادية.

15- Ziad Keilany, "Socialism and Economic Change in Syria", *Middle Eastern Studies*, vol. 9, n°. 1, January 1973, pp. 51 - 72.

السنوات السابقة أولت التنمية الصناعية اهتماماً كافياً، وخصّصت استثمارات سنوية ولكن ذلك لم ينعكس تحسّناً في القطاع.

من ناحية أخرى، أظهرت شركات مؤممة وشركات أنشأها القطاع العام ربحية وتحسّناً في الإنتاجية. كما أنّ بعض التأميم وتحمّل الدولة مسؤولية التنمية الاقتصادية في البلاد خلقا بعض الوضوح في توجّه وهيكلية القطاعات الاقتصادية ما جعل التخطيط والتوجيه العلمي ممكنين مقارنة بالفوضى السابقة، وهذا خلق شبكة متداخلة من الإنتاج واستعمال المواد الأولية والطاقة البشرية بين القطاعات. ومثال على ذلك، فقد نما قطاع النفط في سورية، بمساعدة الاتحاد السوفياتي في التنقيب بعدما أمّمت الدولة هذا القطاع عام 1964، واكتشفت ثلاثة حقول في منطقة الجزيرة وعدت بكميات تجارية، واستطاعت استخراجها في فترة زمنية قصيرة أثناء الخطة الخمسية الثانية. وانتهت الدولة من بناء أنابيب النفط إلى مصفاة حمص ومرفأ طرطوس في نيسان 1968، وبدأ تصدير النفط السوري في تموز من العام نفسه. وبنيت مصفاتان إضافيتان في أوائل السبعينات. واكتُشفت كميات جديدة من النفط والفوسفات، ما وعد بصناعة بتروكيماويات. ووفّر قطاع النفط لسورية مصدراً للعملة الصعبة. كما اكتشفت كميات كبيرة من الحديد، تسمح بتأسيس صناعة معادن منتجة بمساعدة الطاقة المستخرجة من سدّ الفرات. وقدّرت الحكومة حاجة سورية إلى الحديد والفولاذ بأنّها ستبلغ مليون طن سنويّاً عام 1980، فقرّرت بناء مصنع إنتاج قرب حماة. وتطورت صناعات جديدة لمشتقات المعادن والسلع المعدنية في حلب ومدن أخرى، منها مصنع لتركيب الجرارات الزراعية ومحرّكات الديزل ومصنع للقطع لخدمة الآليات. وعام 1970، حلّت هذه الصناعات، لا سيما صناعة النفط، مكان النسيج كأكبر صناعة في سورية، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي من 11 - 13 بالمئة إلى 20 بالمئة خلال سنوات قصيرة (1965–1970).

وكانت حصيلة 7 سنوات من ثورة البعث أنّ الصناعة السورية بدأت عقد السبعينات ضعيفة تشكو من نقص في المكننة والخبرات ومن عدم القدرة على إنتاج بضائع تجارية صالحة للتصدير.

القطاع المصرفي

لقد تحوّلت سورية منذ نهاية الستينات وفي السبعينات إلى ورشة عمرانية كبيرة بفضل المساعدت التقنية والاقتصادية من دول عدّة، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية،

أدّت التأميمات التي حدثت بعد 1965 إلى سيطرة القطاع العام على نسبة 80 إلى 90 بالمئة من المؤسسات «الكبيرة» في سورية. ولكن تأميم الصناعات لم يؤدّ إلى جنّة الاشتراكية الموعودة بل جلب صعوبات منها افتقار الدولة للكادرات الإدارية والتقنية لإدارة الشركات والمصانع، فيما بقي أشخاص كثيرون من الإدارات السابقة للتأميم في مواقع حسّاسة يمارسون دوراً سلبيّاً مناقضاً للمصنع العصري ولحاجيات الإنتاج. واختلف حساب البيدر عن حساب الحقل عندما قام مسؤولون حزبيون محليون في البعث وضباط في مناطقهم بفرض أخصّائهم من أقارب وأفراد عائلة وأصدقاء ومحاسيب على المؤسسات العامة لتوظيفهم، بصرف النظر عمّا إذا كانت لديهم مؤهلات أم لا. كما أنّ من طبيعة البيروقراطية الجمود وعدم الحركة واتخاذ قرارات موضعية لحل المشاكل الآنية، ما أضاف إلى الخسائر وإلى كلفة تشغيل المصانع. وأصبح بعض العمّال في المؤسسات المؤممة لا يعون مسؤوليتهم كشركاء في زيادة الإنتاج والإنتاجية وفق مبدأ الاشتراكية، فكانوا يغتنمون الفرص للضغط لزيادة رواتبهم وتحسين فوائد الوظيفة حتى لو تدّنت الإنتاجية. وكان بعضهم الآخر لا يكترث لشيء ولا حتى للقيام بأبسط الواجبات كعمال، على أساس أنّ الوظيفة مضمونة في المصنع المؤمم والصرف من العمل ممنوع.

كانت ظروف العمل سيئة إلى درجة أنّ الصحف التي تصدرها الدولة كشفت عام 1972 أنّ وضع العمّال كان سيّئاً في المؤسسات المؤمّمة ولا يختلف كثيراً عن وضعهم قبل التأميم[14]. وعدّدت الصحف العراقيل المؤدية إلى ارتفاع الكلفة وتراجع الإنتاجية وعدم تحقيق أهداف الإنتاج، فذكرت الإدارة الضعيفة وغياب الوعي الاشتراكي لدى العمّال والمدراء على السواء، وغياب التخطيط. ولكن العرقلة الرئيسية كانت التخمة في عدد الموظفين والعمال والإداريين في المؤسسات المؤممة ما طيّر الربحية وسجّل خسائر مالية عاماً بعد عام. وكانت المؤسسات الفاشلة تغطّي خسائرها بقروض من البنوك المؤمّمة، فكانت هذه البنوك تسدّ عجز المؤسسات المالي ثم تلجأ إلى المصرف المركزي لزيادة سيولتها، فيضطر هذا الأخير إلى إصدار المزيد من النقد، وهو التضخّم بعينه في غياب إنتاج يعادله. وفي هذه الحلقة المفرغة من التمويل الذاتي الوهمي في القطاع العام، غاب مفهوم الربحية بمعناها الرأسمالي عن شركات القطاع العام، وأصبح التأميم الصناعي غولاً يأكل موارد الدولة. كما كُشف في موازنة 1972 أنّ الدولة في

14- Nader Atasi, «Minimum wage fixing and wage structure in Syria», *International Labour Review*, vol. 98, n°. 4, October 1968, pp. 337- 353.

ضريبية ومالية لصالح الطبقات الدنيا بمنحى تقدّمي تصاعدي، وصدرت مراسيم لتخفيض أجور المساكن والعقارات التجارية. ورحّب الاتحاد السوفياتي بهذه التأميمات التي وضعت سورية في سكّة تنمية غير رأسمالية، فيما حيّا «الحزب الشيوعي» السوري خطوات الحكومة الاقتصادية.

خلقت التأميمات فرص عمل إدارية كثيرة، حصلت على معظمها عناصر جديدة من الأرياف. كما أنّ هذه التأميمات بإبعادها أصحاب المصانع والمؤسسات الأصليين، قلّصت من شأن هؤلاء في تعويم وتمويل القوى المحافظة في المجتمع، ومن مقدرة القيادة القومية التقليدية في «حزب البعث» على التعاون مع تلك القوى لمواجهة القيادة القطرية والتيار الجديد في الحزب. فكان للسياسة الاقتصادية مفعول مباشر على المجتمع وصعود القوى السياسية. وأُسقط بأيدي عفلق والبيطار، ذلك أنّ مبادئهم المثالية في الاشتراكية حتّمت مباركة التأميم، رغم خلفيتهما المدينية والتجارية، في حين تأذّت مصالحهما السياسية وتحالفاتهما المحلية. فكانت القيادة القومية تصدر بيانات تأييد لخطوات الحكومة من جهة وتندّد داخل الحزب بالتأميم على أنّه «مناورة للتغطية على أزمة الحزب الداخلية».

بدفع من صلاح جديد ورفاقه ترجمت الحكومة«النضال الثوري» بسلسلة خطوات منها الإعلان عن «معركة ضد التروستات النفطية»، في وقت كانت سورية بحاجة ماسة إلى العملة الصعبة. فطلبت من شركة النفط العراقي زيادة حصّة سورية من عائدات النفط بنسبة كبيرة، وبمفعول رجعي يُسدّد فوراً وقيمته 40 مليون جنيه إسترليني لفترة 1965-1956. وفي كانون الأول 1966، بلغت الأمور مع شركة النفط العراقي ذروتها ووصلت المفاوضات حائطاً مسدوداً. فصادرت الحكومة السورية ممتلكات الشركة داخل الأراضي السورية وأوقفت ضخّ النفط العراقي. هذه الخطوة المتسرّعة ألحقت الضرر بالعراق وقلّصت من دخل النفط، كما أضرّت بلبنان والأردن المستفيدَين من حركة ترانزيت البترول. وأرفقت سورية عملها بحملة إعلامية دعت فيها حكومة العراق إلى تأميم قطاع النفط. وكان وضع العراق الداخلي هشّاً في تلك الفترة، وأدّى وقف شحن النفط عبر سورية إلى تقلّص موارده المالية. وعندها رضخت شركة النفط العراقي البريطانية ووافقت في آذار 1967 على أن تدفع لسورية أكثر من 50 بالمئة من الأرباح، مقابل أن تتخلّى سورية عن مطلب المفعول الرجعي. واستفاد الأردن ولبنان من هذا الاتفاق أيضاً بارتفاع نسبة حصّتهما من العائد. فأكسب فوز سورية في هذه المناورة الشجاعة مع الشركة النفطية احتراماً من العراق وسورية ولبنان.

والمتواصلة بل حتى في المصاريف الإدارية. فخفّضت رواتب موظفي القطاع العام وإدارات الوزارات والإدارة العامة بنسب تراوحت بين 25 إلى 40 بالمئة، وإلى تقشّف إداري وعمليات صرف موظفين كبرى طالت حتى حَمَلة الشهادات والمهارات الفنية. فاضطر عدد كبير من السوريين المتأهلين للهجرة. وإذ لم تكفِ قيود الحكومة في سوق القطع للجم تقلّص التداول بالعملات الصعبة وفرارها، فإنّ احتياطيّ العملات الرسمي تدهور إلى درك خطير هدّد معه مقدرة الدولة على تمويل الاستيراد.

أجاز الدستور الجديد عام 1964 للدولة ملكية وسائل الإنتاج والثروات الطبيعية، وحدّد أنواع الملكية بثلاث: خاص وعام وشراكة بين الخاص والعام. وقدّم ضمانات لحماية الملكية الخاصة ضد التأميم والمصادرة ما خلا حاجة الدولة لضروريات بناء مرافق عامة. وفيما أمّمت الدولة 15 مصنع نسيج، وسيطرت على 25 بالمئة من أسهم 15 مصنعاً آخر، قدّمت تسهيلات نسبية إلى رجال الأعمال. ولكن استجابة القطاع الخاص كانت ضعيفة جدّاً لهذه الإجراءات التي كانت غير كافية، في حين بقي رجال الأعمال على موقفهم في عدم التعاون مع الحكومة.

ثم جاءت سياسات البعث منذ 1965 أكثر وضوحاً في توجهاتها الثورية، وستترك أثراً عميقاً على التركيبة الاجتماعية السورية. فلقد قرّر البعث العمل سريعاً على تحطيم القوة الاقتصادية لبورجوازية المدن، وخلق فئات مدينية جديدة موالية للنظام، ووضع الإصلاح الزراعي في السكّة السريعة. كما رأى أنّ وقف هروب الرساميل يتطلّب إجراءات فوق العادة وأنّ «إنهاء استغلال حفنة من العائلات هو شرط ضروري لبناء نظام جديد أكثر عدلاً في سورية»[12].

لقد شرعت الحكومة، منذ كانون الثاني 1965، بحملة تأميم في القطاع الصناعي أصابت حتى صغار المحلات الحرفية التي لم يزد عدد عمال بعضها عن أصابع اليد الواحدة. حتى أنّ مجموع عمّال المؤسسات الصناعية المؤمّمة لم يبلغ 12 ألف عامل. وواصلت الحكومة عمليات التأميم فشملت شركات كهرباء في القطاع الخاص وشركات توزيع مشتقات النفط وحلج القطن وحوالى 70 بالمئة من شركات الاستيراد والتصدير[13]. حتى أصبحت الدولة الموجّه الرئيسي للعملية الإنتاجية في كافة القطاعات غير الزراعية. وفي الوقت نفسه، صدرت قوانين

12- Patrick Seale, *Asad*, p. 97.

13- Tabitha Petran, *Syria*, pp. 210-216.

بمعالجة ذيول انتفاضة نيسان عبر حلول اقتصادية[11]. ولم تأتِ انتفاضة نيسان من فراغ، فقد أشرنا سابقاً إلى انهماك الحكم في سورية منذ الاستقلال في تثبيت دعائم سلطته على حساب الهموم الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وذلك بسبب التحديات المستمرة من الخارج وتدخلات الدول العربية التي كانت تحدث الإرباك والفوضى داخل سورية. وحتى نظام البعث انهمك أيضاً بتثبيت سلطته منذ 1963 في حين كانت أوضاع المواطنين تتأزّم يوماً بعد يوم.

ولم يكن العسكريون والإيديولوجيون في الحزب خبراء في الاقتصاد، ولم يخطر في بال أحد أنّ ما احتاجته سورية فعلاً كان أبسط مما يظنّون: سياسة اقتصادية وخطّة عمل اجتماعية وليس ثورة بعد ثورة بعد ثورة. ولكن اختراق النظام للطبقة العاملة والمجتمع المدني كان شاملاً تقريباً بعد سنوات من حكم العسكر ومن التحوّل اليساري في الدولة، فابتعدت قيادة الطبقة العاملة عن شغلها الطبيعي، وهو الدفاع عن حقوق العمال والمواطنين، ولم تبلور فعاليات المجتمع مطالب محدّدة ضاغطة. كما أنّ فئة رجال الأعمال كانت عاجزة عن تأطير أفكار ومقترحات تخفّف من وتيرة التدهور الاقتصادي.

كانت الحكومة، بعد نجاح انقلاب شباط 1963، تتخبّط في شأن الاقتصاد، فهي قد أعادت القيود على سوق القطع ما أدّى إلى المزيد من هروب الرساميل من سورية. وخاف القطاع الخاص من المنحى الاشتراكي ومن غياب تصوّر اقتصادي، فتضاءلت الاستثمارات ولم تتأسّس أي شركة جديدة خلال 1963. وزاد في التخبّط أنّ الحكومة عادت إلى تأميم البنوك في أيار 1963، فتدهورت قدرة القطاع على توفير القروض للقطاع الخاص، واضطر الصناعيون إلى تقليص أعمالهم، فتراجع الإنتاج خاصة في صناعة النسيج، وارتفعت البطالة. وبدأت تظهر في سورية ملامح مرضية يعاني منها عادةً الاقتصاد الشيوعي الموجّه. إذ إنّ منع أرباب العمل من صرف العمال أدّى إلى فائض عمالة داخل كل مؤسسة وإلى انهيار الإنتاجية. ومتى عجز الصناعيون عن تأمين المواد الأولية لمصانعهم أو عن صرف فائض العمالة، اضطر كثيرون منهم إلى الإقفال أو إشهار الإفلاس. وأدّت حالة الركود طبعاً إلى تقلّص واردات الخزينة العامة فاضطرت الحكومة إلى لجم الإنفاق ليس فقط على المشاريع التنموية الجديدة

11- Muhammad Kabbarah, *Scope and sequence of industrial development in Syria: an economic analysis*, Washington D.C., American University, 1972. (thesis).

تأمل. وافتقرت الدولة السورية إلى كادر متعلّم لضبط المالية العامة وتوجيه السياسة الضريبية والموازنة، فعمّت الفوضى مالية الدولة.

ولم تختلف الخطّة الثانية التي انطلقت عام 1966 عن الأولى، فكانت مجموعة أفكار ومشاريع بدون ميزانية. وفي ظل حكم البعث، قرّر صلاح جديد ورئيس الوزراء يوسف زعيّن اعتماد مبادئ تخطيط صحيحة بجهاز إداري وعلمي. فتأسّس المجلس الأعلى للتخطيط ومفوضيّة للتخطيط مُنحا صلاحيات واسعة. كما تأسّس مكتب الإحصاء المركزي لتلبية فجوة هامة في الاقتصاد وعمل الدولة، وهي الحصول على معلومات وبيانات اقتصادية واجتماعية دقيقة. كما تأسّس معهد التخطيط لتدريب جيل من الخبراء السوريين في مهنة التخطيط والتخفيف من الاتّكال على الخبراء الأجانب. وأعادت الدولة هيكلة وتنظيم وزارة المالية التي مُنحت صلاحيات إضافية لضبط وتنمية موارد الدولة المالية وأوجه الإنفاق.

وكانت القروض والمساعدات السوفياتية أساساً في تعويم نظام صلاح جديد بعد 1967، في غياب حلول أخرى لمواجهة التحديات وتطوير الاقتصاد السوري عبر خطط خمسية وبرامج تنموية. وبالتالي حقّقت هذه القروض والمساعدات استقراراً سياسياً واجتماعياً نسبياً. فكان للدولة ومؤسساتها والقطاع العام في سورية الدور الرئيسي في مسيرة الاقتصاد وعملية الإنتاج وخيارات البنية التحتية والصناعية. وعلى سبيل المقارنة، فقد كان جهد الدولة في تطوير الاقتصاد وبنيته التحتية في النصف الثاني من عقد الستينات الأكثر جديّة وديناميكة في المنطقة العربية حتى لو لم تتمتّع سورية بعائد نفطي هامّ كما كانت الحال في الدول العربية النفطية.

وكانت نتيجة الجهود أنّ الخطّة الخمسية الثالثة 1971 - 1975 وضعها خبراء سوريون وبجهد محلي. فكان ذلك بداية عهد سورية بالتخطيط الصحيح والعلمي بأدمغة سورية وثمرة جهود جبّارة شارك فيها 4000 شخص على مدى سنوات، قاموا بتقويم نتائج الخطة الثانية ووضعوا الخطة الثالثة.

القطاع الصناعي

في 1964 انحدر الوضع الاقتصادي في سورية ووصل الأمر إلى اشتعال انتفاضة اجتماعية في نيسان. وكان واضحاً للمراقبين أنّ سورية في 1964 كانت تعاني من شلل اقتصادي، وسط ارتفاع في الأسعار والبطالة ومشاعر الناس باليأس من الوضع. ولذلك اهتمّت الحكومة

الخطط الخمسية

بعد انفصالها الاقتصادي عن لبنان عام 1950 وابتعادها عن النهج الاقتصادي الحر، اتجهت سورية نحو تدخّل الدولة في الاقتصاد والتخطيط الموجّه وبرامج التنمية، ابتداءً من أواسط الخمسينات. لقد شهد القطاع الخاص في سورية ولبنان في الأعوام 1945 - 1955 فترة ازدهار وتراكم رساميل كانت تعِد بمستقبل زاهر للبلدين. ولكن معظم أصحاب الرساميل، الذين قامت عليهم مسؤولية إنشاء اقتصاد وطني حديث بعد الاستقلال، اختاروا استعمال المال في قطاع البناء والعقارات – وهو منحى استمرّ في لبنان إلى اليوم – وفي استيراد بضائع الكماليات من أوروبا. وفي الحالتين اتجهت الرساميل لتمويل استهلاك الميسورين والقادرين على الدفع، فبُنيت العمارات الأوروبية الطراز لتناسب أذواق الأثرياء وعائلات الطبقة المتوسطة العليا، وامتلأت المتاجر بالبضائع المستوردة التي خلقت ذوقاً يرفض الصناعة الوطنية في الأغذية والملابس والسلع الاستهلاكية. وهذان النشاطان لم يصنعا اقتصاداً. فالشقق والمنازل سكنها من سكنها والكماليات استهلكها من دفع ثمنها. ومرّت عشر سنوات فتبخّرت الطفرة المالية التي تلت الحرب العالمية في إنفاق سطحي دون أن تحقّق شروط النمو الاقتصادي، أو تُحدث تغييراً في تقاليد المجتمع البالية أو تسمح بتوزيع أكثر حداثة للثروة في البلاد ما يسمح بولادة طبقة وسطى عصرية قائدة للاقتصاد الوطني.

استمرّ لبنان باقتصاد حرّ وبدون سياسة اقتصادية وبأدنى قدر من تدخّل الدولة، عوّض عن ذلك بتراكم تشريعات اقتصادية واجتماعية ومشاريع فردية هنا وهناك من 1953 إلى 1966 (في عهدي كميل شمعون و فؤاد شهاب) ما سمح بتطوير قاعدة اقتصادية لبنانية يمكن البناء عليها. أمّا سورية فقد تحوّلت، ابتداءً من العام 1955، نحو التخطيط. ولكن ما ظنّه المسؤولون السوريون خطة اقتصادية لم يكن أكثر من لوائح مرتبة في جداول مشاريع استثمار غير مترابطة لم تُشبَع درساً وتمحيصاً، خالية من قواعد عامة وتحليل ماكرو-اقتصادي لقدرات سورية وحاجياتها والفرص المفترض السعي إليها. وحتى تحت هذه «الخطط» البدائية، كان القطاع العام يفشل دوماً في تحقيق أهدافه الاستثمارية[10]. كما أنّ الرساميل الخاصة المتراكمة كانت توظّف في قطاع الخدمات وليس في الزراعة والصناعة كما كانت الحكومات السورية

10- Muhammad Diab, «Economic Planning in Syria», *Middle East Forum*, vol. 27, March 1961, pp. 20-23, 48. (first 5-year plan).

المزارعين الذين انتموا إلى الطبقة المتوسطة أو تمتعوا بقدر من المعرفة والتعليم كانوا أكثر قدرة على الاستفادة من الإصلاح وركوب موجة التغيير من الأمّيين والفقراء. فكانت النتيجة أن الإصلاح، وإن هدَفَ إلى الاشتراكية، وضع أسس علاقات رأسمالية في الريف السوري. وتعمّقت هذه العلاقات منذ 1970، وخاصة بعد إعادة بعض الأراضي لمالكيها السابقين، في حين بقيت الأغلبية الساحقة من الفلاحين خارج نطاق الإصلاح الزراعي. فكان معظمهم يملك قطع أرض صغيرة زرعها بنفسه، وبعضهم كان بدون أرض. واستمرّ نظام مشاع بدائي يفيد في النهاية النافذين في القرى. وفيما وفّر قانون الإصلاح الزراعي (سُنّ عام 1958) الحماية للعمّال الزراعيين والفلاحين إلا أنّ تطبيقه واجه صعوبة، وبقي بدون تطبيق حتى في بداية السبعينات، في حين عجز موظفو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المحافظات عن إلزام أرباب العمل بمستوى الأجور وظروف العمل ومنع الصرف التعسفي[7].

هذه الظروف في الريف السوري أدّت إلى ظهور فائض عمالة وإلى بطالة مقنّعة قُدّرت بنسبة 33 بالمئة من اليد العاملة في المحافظات. وكان مصير هذا الفائض إمّا البطالة أو الهجرة إلى المدن الكبرى، وأصبح كذلك نواة العمالة السورية التي هاجرت إلى لبنان منذ السبعينات بعدما شكّل انتقالها إلى المدن السورية عبئاً لا يحتمل على الدولة وطاقة البلديات والبرامج الاجتماعية وسوق العمل على الاحتمال. وكان من أهمّ المشاكل التي واجهت الدولة في الريف السوري هي الأميّة المرتفعة التي بلغت نسبتها 80 بالمئة لفترة طويلة، وبقيت مستعصية رغم حملات محو الأمية ونشر التعليم. ومن النتائج السلبية للإصلاح الزراعي أيضاً أنّ كثيرين من كبار الملاكين والإقطاعيين السابقين توقفوا عن استثمار أموالهم في الزراعة وأحياناً امتنعوا عن زراعة أراضيهم[8]. فكان ذلك خسارة للقطاع، إذ تراجعت المساحات المزروعة في الفترة 1962 – 1971، وهبطت إنتاجية الهكتار من القطن والحبوب، وفشلت الدولة في زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة، كما كانت تحلم الحكومات المتعاقبة منذ الأربعينات، وإن كان مشروع سدّ الفرات ومشاريع أخرى مشابهة وعدت بمستقبل زراعي أفضل[9].

7- M. Abdel Kader Hatem, *Land of the Arabs*, London, Longman, 1977, pp. 201- 221.

8- «État de la réforme agraire en Republique arabe syrienne à la fin de 1969», *Syrie et Monde Arabe*, vol. 17, no. 194-95, 1970, pp. 26-30.

9- Ziad Keilany, Land reform in Syria, *Middle Eastern Studies*, vol. 16, no. 3, October 1980, pp. 209-224.

فوجّهت اهتمامها إلى توفير الآليات الزراعية والجرارات وتشجيع مزارع الدواجن والبيض والحليب ومشتقاته. وجرت محاولات لتطوير مزارع الأبقار والماعز وزيادة هذه الثروة، إلا أنّ عراقيل عدّة منعت هذا المسعى، منها أنّ الاهتمام بالمواشي كان مهنة بدائية مقتصرة على البدو والرعاة، ولكن الدولة كانت تسعى إلى استقرار البدو وانتقالهم إلى الحضر والنشاط الزراعي. فكانت الطاقة البشرية التي تهتم بالقطعان تتناقص. كما أنّ المساحات التي تسرح فيها القطعان للرعي كانت تتقلّص باستمرار (وحُلّت هذه المشلكة جزئياً بعد بناء سدّ الفرات الذي وسّع بقعة زراعة العلف).

لقد انتشرت صناديق التسويق وبدأ إنشاء المزارع على أسس علمية حديثة طور التنفيذ منذ 1967. حتى بلغت مساحة مزارع الدولة 250 ألف هكتار عام 1971. وأصبحت هذه التعاونيات مراكز مختصّة بالبحث الزراعي، وكان لها دور أساسي في تطوير القطاع الزراعي في سورية. ولكن ملكية الدولة للمزارع جعلت من الفلاحين الذين يستأجرون الأرض لزراعتها كأنّهم عمال لا ملاكون. فوقعت مسؤولية العناية بالأرض على الدولة التي لم يسبق لها أن قامت بهذا العمل، من تسميد الأرض وتمهيد وشق طرق وقنوات ريّ، إلخ. وكان الفلاحون قد استأجروا أراضي استُصلحت بفضل مشروع الغاب في وادي العاصي لزراعتها. ولم يكن هؤلاء يحملون أي مال لشراء البذار وتمويل النفقات الأخرى، فلجأوا إلى حماة للاستدانة، وكانت ثروات العاملين بالربا في حماة تتزايد في حين كان الفلاحون لا يكادون يسدّون رمقهم بعد تسديد إيجار الأرض للدولة وكمبيالات ثمن الأراضي للبنك الزراعي والدين زائد الفائدة للمرابين. وأمام هذا الواقع اشتعلت انتفاضة فلاحية في الغاب، قمعتها السلطة بالقوة واعتقلت 350 فلاحاً. فأثبتت هذه التجربة فشل سياسة توزيع أراضي مشروع الغاب وتأجيرها، وقرّرت تحويل كامل مشروع الغاب لصالح التعاونيات الزراعية التي ربطتها بمؤسسة تخطّط ما يجب زرعه وتسوّق المحصول.

بعد 15 عاماً من مجهود الإصلاح الزراعي، بقي القطاع الزراعي عام 1970 رأسمالياً في أساسه يعتمد على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، فلم يحقّق العدالة الاشتراكية على مستوى البلاد، إذ إنّ الإقطاع القديم وأثرياء الفلاحين بقوا على رأس الهرمية الاجتماعية[6]. كما أنّ

6- *Agriculture in the Syrian Arab Republic*, Damascus, Office Arabe de Presse et Documentation, 1978.

ولم تقف الدولة مكتوفة الأيدي بعد توزيع الأراضي، فقد سعى البعث إلى تنظيم الفلاحين الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي في تعاونيات زراعية تستطيع الدولة عبرها أن تمدّ يد المساعدة والخبرات والقروض وخدمات التسويق. ولكن خطوة توزيع الأراضي كانت أسرع من تأسيس التعاونيات، وما أنشئ من تعاونيات لم يكفِ لتحسين الإنتاج وتنشيط الزراعة مقارنة بالسابق. وحتى لو كان عدد التعاونيات كافياً فإنّ سبب الفشل كان قلّة خبرة المزارعين الذين التحقوا بالتعاونيات الزراعية، وأميّتهم وضآلة نسب تعليمهم وغياب روح التعاون. كما أنّ الدولة كانت عاجزة عن توفير الدعم المالي والتقني، فكان غياب الكادرات الفنية سبباً لتعويق القطاع الزراعي، بينما كانت ثمّة حاجة عام 1970 إلى أكثر من 300 مهندس زراعي وخبير تقني لكي تنجح هذه التعاونيات (حتى 1969، لم يزد عدد المهندسين الزراعيين في التعاونيات عن 30 مهندساً، بعضهم بدوام جزئي).

لقد خصّصت الدولة السورية، منذ 1966، قروضاً مسهّلة للقطاع الزراعي. ولكن توزيع هذه القروض كان يمرّ بلجان محليّة حيث يتمتّع أثرياء المزارعين والعائلات الكبرى بنفوذ. فكانت الحصّة الأكبر تذهب لهؤلاء. كما أنّ مفتّشي الدولة اكتشفوا أنّ المزارعين في التعاونيات كانوا يستعملون القروض لبناء أو ترميم منازلهم هم أو لأغراض تجارية أو لقضاء حاجات خاصة، وليس لأهداف التعاون الزراعي أو تشغيل الأرض. وبغياب الحسّ التعاوني، فإنّ التعاضد الاجتماعي لم يولد بين الفلاحين (كما نجحت بذلك تجارب الدول الاشتراكية في أوروبا) لمواجهة هيمنة العائلات الممتدة والعلاقات القبلية والمذهبية والإقطاع السابق. بل كانت الولاءات الضيقة أقوى من أي رابطة أخرى وطنية. وحتى عندما نجحت بعض التعاونيات في توجيه جهد الأعضاء نحو الزراعة، فإنّ الإمكانيات كانت ضئيلة لتفعيل آليات التوزيع والتسويق. فعجز فقراء الفلاحين عن تسويق المحاصيل، في حين استطاع أغنياؤهم استخدام وسائل عدّة لزراعة المحاصيل وبيعها. كما أنّ التأخّر في توزيع الأراضي دفع الدولة إلى تأجير الأراضي التي كانت قد صادرتها، فتقدّم أغنياء المزارعين واستأجروها، وسيطروا – لأقدميتهم وخبرتهم بالقوانين – على التعاونيات عندما تأسّست.

في العام 1970 بدأت خطوات لتوفير كادر تقني ومتعلّم لمساعدة القطاع الزراعي بإيفاد بعثات تعليمية إلى الخارج، وفسح المجال لاختصاصات زراعية في معاهد سورية وجامعاتها. كما توجّهت الجهود لزيادة عدد التعاونيات وتجهيزها وتوفير حاجتها من المهندسين الزراعيين والتقنيين، فبدأ أداؤها يتحسّن. وتشجّعت مؤسسات الدولة التي تعنى بالقطاع الزراعي،

ضد الفلاحين، وخاصة في مناطق الجزيرة وحمص وصافيتا، حتى أنّ مواجهة بين الفلاحين والإقطاعيين في صافيتا شهدت تدخّل التنظيم العسكري للحزب («الحرس القومي») وفتح النار على الفلاحين ما أدّى إلى مقتل عدد منهم. وحتى عندما سعى يوسف زعيّن كوزير للإصلاح الزراعي في حكومة صلاح البيطار إلى تفعيل الإصلاح وتوزيع الأراضي، واجه حائطاً من العراقيل أوّلها من رئيس الحكومة البيطار المتعاطف مع كبار الملاكين، ومن كبار موظفي وزارة الإصلاح الزراعي الذين يدينون للإقطاعيين وأصحاب المصالح بحصولهم على الوظائف، فامتنع عن القيام بعمل يذكر.

ورغم ذلك تغلّب المبدأ وعاد الإصلاح الزراعي إلى سكّته، وقاده عبدالكريم الجندي عام 1965. ومع حلول العام 1970 تمّت مصادرة كافة الأراضي الخاضعة لقانون الإصلاح. وبنهاية 1971 كانت الدولة قد وزّعت 85 بالمئة من هذه الأراضي على الفلاحين. وساعد في تسريع وتيرة الإصلاح تغيير الطاقم البيروقراطي الفاسد والمعادي للفلاحين في وزارة الزراعة بطاقات شابة متعلّمة ومؤمنة بالإصلاح وتدرك أهمية تطبيقه. ولكن ثبت بالواقع أنّ استكمال الإصلاح الزراعي كان خطوة ناقصة تنقصها مقوّمات، إذ إنّه لم يؤدِّ إلى قفزة نوعية في أوضاع الفلاحين ومستوى معيشتهم، وأنّ ما كان يؤمل به منذ الخمسينات لم يكن حلاً سحريّاً بالقضاء على الفقر والتخلّف والحرمان في الريف السوري[4]. لقد أصبح كثيرون أصحاب أرض بفضل الإصلاح، ولكن معظمهم عجز عن زراعتها لضيق الحال وعدم توفّر قروض زراعية سهلة من الدولة، ولغياب العون التقني والنصح المهني وبرامج تسويق للمنتجات. أمام هذا الواقع، اضطر الفلاحون أن يلجأوا إلى الإقطاعيين السابقين لتأجير أراضيهم التي حصلوا عليها بفضل الإصلاح. فاستثمر الملاكون السابقون في هذه الملكيات الصغيرة وجمعوها واستغلّوها في الزراعة، في حين عمل الفلاحون لدى هؤلاء. فكانت النتيجة أنّ الوضع عملياً لم يتغيّر عن السابق في تبعية الفلاح للإقطاعي. حتى أن بعض الفلاحين الذين أجّروا أراضيهم، استعملوا المال للهجرة إلى المدينة وإلى لبنان وتركوا الريف[5].

4- Raymond Hinnebusch, *Party and Pleasant in Syria: rural politics and social change under the Ba'th*, Cairo, American University Press of Cairo, 1979. (Cairo Papers in Social Science, vol. 3, n°. 1).

5- بوعلي ياسين، **حكاية الأرض والفلاح السوري 1858 – 1979**، بيروت، لا ناشر، 1979.
خضر زكريا، **الهجرة الداخلية في سورية: نشوؤها وتطوّرها**، تونس، مطبوعات جامعة الدول العربية، 1988.

وفرض على سورية تخصيص ميزانيات باهظة للدفاع. ففشلت الحكومات السورية المتعاقبة في تثمير وتنفيذ مشاريع للاستفادة من الثروات الطبيعية وتعزيز طاقاتها البشرية، واضطرت إلى الاستدانة من الخارج والاتكال على العون الخارجي في الاقتصاد والدفاع[2].

لم يقتصر دور النظام على الإنفاق على الأمن الداخلي والدفاع وعلى الأفراد والمؤسسات، بل تعدّى ذلك إلى دور مالي واقتصادي هائل. فبسبب مركزية الاقتصاد السوري الموجّه واشتراكيته، لم تلعب الضرائب دوراً كبيراً كما هو الأمر في دول اقتصاد السوق. بل أدارت الدولة مباشرة العجلة الاقتصادية وكانت ربّ العمل الأكبر ووزّعت المنح والامتيازات أو حجبتها حسب رغبة كبار الإداريين والمسؤولين. لقد قامت الدولة في ظل البعث بتأميم مصانع ومرافق اقتصادية وإصلاح الأراضي الزراعية، ما قضى عملياً على الطبقة السابقة البورجوازية والوسطى التي نمت مع الاستقلال وحكمت لفترة ثم أصبحت المنافس للأنظمة العسكرية والانقلابات بين 1949 و1963.

القطاع الزراعي

كانت الجمهورية العربية المتحدة قد أقرّت عام 1958 خطة خمسية للإصلاح الزراعي في سورية تكتمل عام 1963. ولكن لعدّة أسباب، لم يُوزّع حتى بعد انقضاء السنوات الخمس سوى 17 بالمئة من الأراضي المنوي توزيعها، استفادت منها 14500 عائلة[3]. ولذلك أخذ البعث على عاتقه بعد وصوله إلى السلطة عام 1963 مهمّة إنجاز هذا الإصلاح. ثم تراجعت هذه الأولوية بسبب نزاعات الحزب الداخلية كما سبقت الإشارة. من حيث المبدأ دعت قيادة البعث إلى الذهاب بعيداً في توزيع الأراضي لمصلحة الفلاحين، ولكن جفاء التيار اليساري داخل الحزب تجاه قيادة عفلق – البيطار اضطرها إلى المساومة على مبادئها. إذ لتلافي العزلة السياسية أخذت تراعي الإقطاع وشيوخ القبائل والقوى التقليدية في الأرياف بغية استمالتهم. كما أنّ الأصول الريفية للبعث الجديد جعلت بعض القيادات الشابة الجديدة تغضّ النظر عن الإقطاع الريفي. فتراجع الإصلاح الزراعي أو راوح مكانه واستأسد الإقطاعيون مجدّداً

2- Syed Aziz al-Ahsan, «Economic policy and class structure in Syria: 1958-1980», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 16, n°. 3, August 1984, p. 301-323.

3- Eva Garzouzi, «Land reform in Syria», *Middle East Journal*, vol. 17, n°. 1, winter – spring 1963, pp. 83-90.

الفصل التاسع

الاقتصاد حتى عام 1970

التأميمات والتخطيط العشوائي والفساد وتكرّر الانقلابات العسكرية وضعف الأنظمة الصحية والتعليمية، كل تلك أحدثت تخريباً فادحاً بالاستقلال السوري في ستينات القرن العشرين، لم يسعفه بعض التحسّن، في الزراعة والصناعة. وهذه الأمور سيعالجها هذا الفصل.

لطالما رأى المراقبون الاقتصاديون أنّ سورية الاستقلالية، وحتى الستينات، كانت دولة محظوظة بإمكاناتها الهائلة وضآلة عدد سكانها مقارنة بثرواتها الطبيعية (النفط والغاز والمياه والأراضي الزراعية والمعادن)، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي (التجارة الإقليمية وأنابيب النفط والتوسّط بين ثلاث قارات ومفتاح أوروبا البرّي إلى الشرق الأوسط وآسيا)، وتقاليدها التجارية المدينية العريقة من تسويق بضائع وتجارة جملة ومفرّق وادّخار واستثمار أموال. مجموع هذه العوامل جعل الخبراء يتوقّعون أن تصبح سورية دولة ثريّة ومتطوّرة بالاعتماد على مقوماتها ودون حاجة إلى مساعدة خارجية كبيرة.

فإذا كان لبنان الذي يشبه سورية في عدّة أمور وتنقصه ثرواتها ويشكو من أزمات سياسية متفجّرة قد حقّق تقدّماً اقتصادياً ملحوظاً، فقد كان من المتوقع أنّ أداء سورية سيكون أفضل بكثير[1]. ولكن فوضى الانقلابات والصراعات الإقليمية على سورية غيّبت الاستقرار الداخلي الضروري للنشاط الاقتصادي وأخّرت النمو. ثم جاء التحدّي الإسرائيلي خاصة بعد 1960

1- Bent Hansen, «Economic development in Syria», *Economic development and population growth in the Middle East*, edited by Charles Cooper, Sidney Alexander, New York, American Elsevier, 1972, pp. 330- 367.

سورية خبراء عسكريون سوفيات وقدّمت مساعدات اقتصادية منوّعة وكبيرة، وبدأ «الحزب الشيوعي السوفياتي» حواراً مع «حزب البعث».

لقد كان للموقف السوري المتطرّف أسبابه. فقد كانت عقيدة البعث صارمة حول القضية الفلسطينية والاشتراكية والوحدة العربية والعداء للرجعية والاستعمار. وكانت سورية تجهد لرفع لواء المقاومة الفلسطينية لجذب التنظيمات الفلسطينية الصاعدة في تلك السنوات كحليف لها ضد إسرائيل وضد أخصامها العرب. ثمّ إنّ الخيبة التي أصابت الشعب السوري جرّاء سوء أداء حكومته في الحرب، دفعت النظام إلى تبنّي أكثر المواقف العربية تطرّفاً تجاه إسرائيل، والتعبير عن الرفض الشعبي داخل سورية لآثار النكسة. وإذ اقترحت قيادة الجيش على «حزب البعث» أسلوباً أكثر اعتدالاً، أصرّت قيادة الحزب على رفض «المواقف المتخاذلة والاستسلامية». على الصعيد الفلسطيني، واصلت سورية دعم «حركة فتح» والتنظيمات الفدائية الفلسطينية الأخرى، وأسّس البعث منظمة «الصاعقة» كحركة مقاومة من عناصر فلسطينية من مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان والأردن. ولكن النظام رفض مدّ اليد للقوى الحيّة في المجتمع السوري التي كانت أكثر حماسة من النظام نفسه في مواجهة إسرائيل، ولم يستثمر الغضب الشعبي لاستنفار طاقات البلاد أمام الخطر الأهم، بل بقي النظام الأمني وبقيت حالة الطوارئ، ورفض النظام مبادرات الحركات التقدمية في سورية للتعاون[19].

19- ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة**، بيروت، 1979.

مقابل اعتراف العرب بإسرائيل. وعبّر رئيس الوزراء يوسف زعيّن عن موقف سورية أنّ قبول القرار 242 يعني التخلّي عن قرارات الأمم المتحدة السابقة حول حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.

وكان حضور سورية قويّاً في كافة الاجتماعات العربية التي عُقدت في صيف 1967، على مستوى وزراء الخارجية والنفط والاقتصاد، وكانت سورية وراء عدّة دعوات عربية لتفعيل الحظر النفطي وإجراءات اقتصادية أخرى. ورفضت سورية دعوة عبدالناصر إلى جبهة عربية موحّدة ضد إسرائيل، لأنّها لن تكون في خندق واحد مع «الرجعية العربية» التي أيّدت إسرائيل. وبقيت سورية على موقفها الراديكالي من شروط التعاون العربي، فلم تحضر قمّة الخرطوم، وبذلك خسرت الدعم المالي الذي قدّمته السعودية والكويت وليبيا لدول المواجهة، فاقتصرت المساعدة على مصر والأردن التي حصل كل منها على مبلغ 250 مليون دولار سنويّاً. وصدرت اللاءات الثلاث عن قمّة الخرطوم (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف)، وسط سخرية سورية من مصداقية القمم العربية. وصحّ الموقف السوري، إذ رغم أنّ قمّة الخرطوم حدّدت تاريخ ومكان انعقاد القمّة الخامسة في المغرب في كانون الثاني 1968 لمواصلة العمل العربي المشترك، إلا أنّ الموعد تأجّل إلى إشعار آخر بسبب اشتعال الخلافات العربية مجدّداً.

في تلك الأثناء، عمّقت سورية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية ودول عدم الانحياز. وفي أوروبا فسح موقف فرنسا، بقيادة شارل ديغول المجال لتحسين العلاقات مع سورية لأنّ ديغول، عارض العدوان الإسرائيلي وفرض عليها حظراً للأسلحة. ونظرت سورية بريبة إلى موقف موسكو قبل الحرب وبعدها في عدم تقديم السوفيات الدعم الكافي لمصر وسورية وفي حثّهم للعرب على قبول حلّ سلميّ غير مشرّف بعد هزيمتهم. لا بل هاجم السوفيات سورية لعدم قبولها القرار 242 الصادر في 22 تشرين الثاني 1967 والذي كرّس مبدأ الأرض مقابل السلام. وأشارت الصحف السوفياتية إلى «المنحى المغامر وغير المسؤول لدى بعض العرب من أصحاب الرؤوس اليابسة». ولكن سورية ثابرت على رفضها نتائج العدوان الذي كشف بما لا يرقى إليه الشك نوايا إسرائيل التوسعيّة وتصفية الحقوق الفلسطينية. وسعت سورية لدى الدول العربية التقدّمية لتأسيس جبهة مشتركة، ما دفع موسكو لإعادة النظر في موقفها من «التعنّت» السوري وأنّ سورية تعكس إرادة عربية حقيقية يجب أخذها بعين الاعتبار. ولذلك، عوّضت موسكو خسائر سورية العسكرية وحضر إلى

سورية بسبب هاجس الصراع مع إسرائيل الذي يعيشه كل السوريين في الصميم. وهذا الشعور خلق مسافة بين النظام والشعب، وأدّى إلى توجيه أصابع الاتهام للنظام بأنّه سبّب الكارثة بسوء إدارته للمعركة.

ورغم أنّ مساحة الجولان (1860 كلم مربع) صغيرة قياساً إلى مساحة سورية فإنّ ثروته المائية[16] وخصوبة تربته وارتفاع الهضبة (700 متر) وقممه (1200 متر) وأهميته العسكرية والإستراتيجية بإطلاله (من جبل حرمون) على فلسطين والأردن ولبنان والساحل الشرقي للبحر المتوسط ومناطق شاسعة من سورية، جعلت الجولان مسألة وطنية لا تراجع عنها بالنسبة لأجيال السوريين[17]، خاصة بعدما بدا أنّ إسرائيل تستوطن الجولان ولا نيّة لديها لإعادته إلى سورية.

في العالم العربي، طغى شعور عارم بالهزيمة، سيكون له أثر عميق في الثقافة والمجتمع وعلى كافة المستويات، فأصبح 1967 ولعدّة عقود «عام النكسة»[18]. وكاد عبدالناصر ينهار نفسيّاً وعصبيّاً من الإجهاد الجسدي والروحي وعظمة الكارثة، وانتحر المشير عامر رفيق عبدالناصر. أمّا في الأردن، فقد تعارك الضباط المصريون والأردنيون كلاميّاً حول مسؤولية ما حصل وغرق الملك حسين في ألم شديد بعدما فقد نصف مملكته خلال أيام.

كان الهمّ الأول لدى دمشق هو ردع مفاعيل النكسة والتخفيف من آثارها النفسية عبر خطوات غير مساومة. فقبل حزيران 1967 كانت سورية قد قطعت العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأوقفت ضخّ النفط عبر أراضيها. وبعد الحرب، دعت إلى حظر نفطي عربي ضد الدول الغربية التي ساعدت إسرائيل في الحرب - الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، وإلى مقاطعة اقتصادية وسياسية وثقافية ضد هذه الدول. وكانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي أوفدت رئيسها، نورالدين الأتاسي، لحضور الاجتماع الطارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الحرب. ولكن خاب أملها من قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي رفضته لأنّه دعا إسرائيل إلى الانسحاب من «أراضٍ محتلة» (وليس كلّ الأراضي المحتلة)

16- هضبة الجولان هي خزان مائي رئيسي في المنطقة غني بالينابيع والمياه الجوفية، التي تزوّد أنهراً عدّة كالبانياس والغرّاف والحاصباني واليرموك وينابيع الحمّة.

17- Muhammed Muslih, «The Golan: Israel, Syria, and Strategic Calculations» *Middle East Journal*, vol. 47, 1993, pp. 611 - 632.

18- صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، بيروت، 1968.

الجانب الشرقي من قناة السويس يوم 9 حزيران، رغم إعلان مصر قبولها وقف إطلاق النار.

سقط في هذه الحرب أكثر من ألف جندي سوري ووقع 361 في الأسر، وجُرح المئات. إذ استعمل الجيش الإسرائيلي قنابل النابالم المحرّمة دوليّاً ضد القرى السورية والدشم العسكرية. وبعدما أكملت إسرائيل احتلالها للجولان، نهب جيشها مدينة القنيطرة وعملت دباباته وجرّاراته العسكرية على هدم المنازل والأبنية في القرى المحتلة وتسويتها بالأرض. وكان يقطن في الجولان قبل الحرب 140 ألف مواطن سوري، فرّ منهم أثناء القتال 35 ألفاً. وتهجّر سكان مدينة القنيطرة وعددهم 17 ألفاً منهم ستّة آلاف من السوريين الشركس. لقد أراد الاحتلال الإسرائيلي أرضاً بدون شعب، فعمد في الأشهر الستّة التالية إلى وسائل عدّة لتهجير الذين لم يغادروا. فدمّر البيوت وقطع أنابيب الماء وأشرطة الكهرباء ومنع دخول البضائع التموينية والمواد الغذائية، وهدّد السكان بالموت، واعتقل الشبّان وعذّبهم، وصولاً إلى إعدامات ميدانية وفي المعتقل. ثم بدأت تصدر أوامر لعائلات بأكملها لمغادرة الجولان، فكانت هذه العائلات تترك وراءها كل ما تملكه - أثاث المنزل وأدواته الكهربائية وملابسها، ومحلات تجارية ملأى بالبضائع، وقطعان ماعز وأبقار، وعقارات من أراضي زراعية وأبنية وأشجار كرمة وفاكهة. ولفترة أقام هؤلاء وقد أصبحوا لاجئين في بلادهم، بعضهم بدون أي سقف أو خيمة فوق رؤوسهم. فغادر الجولان 90 ألف مواطن نُقلوا إلى مخيمات في درعا ودمشق. ولم يبق في الجولان من سكانه الأصليين تحت الاحتلال سوى 8000 شخص، أي 5 بالمئة فقط، معظمهم من الدروز. كما لم تسمح إسرائيل بعودة السكان باستثناء 400 من الدروز.

ثم بدأت إسرائيل تنفيذ خطّة جاهزة لتوطين هذه المنطقة الخصبة وذلك بإطلاق دعوة لليهود من أي مكان في العالم للمجيء والإقامة في الجولان، وببناء 12 مركز استيطان تكون نواة لمستوطنات عديدة فيما بعد. وبعد احتلال إسرائيل للهضبة باتت توفّر ربع استهلاكها من المياه العذبة منه[15].

ورغم أنّ مصيبة سورية وخسارتها في الأرض والبشر والعتاد كانت أهون من تلك التي لحقت بمصر والأردن (خسر الأردن الضفة الغربية وخسرت مصر شبه جزيرة سيناء وقطاع غزّة)، إلا أنّ الصدمة النفسية والإحباط والشعور بالذلّ نتيجة الهزيمة كان وقعه شديداً في

15- William Harris, *Taking Root: Israeli settlement in the West bank, the Golan, and Gaza - Sinai*, New York, John Wiley, 1980.

وكان الجيش الأردني أفضل تدريباً وضباطه أكثر خبرة، ولكنّه افتقر إلى السلاح الحديث والغطاء الجوي. ولم تكن القيادة الأردنية على علم بالكارثة التي لحقت بالجبهة المصرية صباح 5 حزيران، وكان جيشها بقيادة الفريق المصري عبدالمنعم رياض. وكان رياض قد تسلم برقية من المشير عامر يدّعي فيها أنّ الجيش المصري يقاتل وفي طريقه إلى صحراء النقب، ففتح الأردن جبهته بأسلحة خفيفة ومدفعية قصيرة المدى على المواقع الإسرائيلية ثم قامت طائرات «هوكرهنتر» أردنية قليلة العدد بقصف مواقع إسرائيلية. ولكن ما إن عادت هذه الطائرات إلى قواعدها للتزوّد بالوقود والذخيرة حتى انقضّت عليها الطائرات الإسرائيلية عند الظهر ودمّرتها. وبعد 15 دقيقة، تصدّت سورية للطائرات الإسرائيلية فوق الأردن ووقعت مواجهة بين سرب طائرات سورية يعاونه سرب عراقي مع الطائرات الإسرائيلية وكانت النتيجة خسارة معظم أسطول سورية الجوي في هذه المعركة.

وفي اليوم الثالث، انتقلت المواجهة على الجبهة الأردنية إلى المعارك البريّة، فاستند عبدالمنعم رياض إلى برقية عامر وأصدر أوامره إلى لواءي الجيش الأردني المدرّعين للتوجّه جنوباً وملاقاة الجيش المصري لخلق جبهة واحدة. وكان هذا خطأً استراتيجياً فادحاً ارتكبه رياض بحق الأردن. ذلك أنّه لم يكن قد استلم منصبه هناك إلا قبل بضعة أيام من نشوب الحرب ولم يكن يعلم أنّ هذين اللواءين كانا في وضعية ممتازة للدفاع عن جبهة الضفة. فكانت أوامره بترك التحصينات والتجهيزات الأرضية والخروج إلى العراء لمواكبة هجوم مصري مزعوم على جنوب إسرائيل، سبب الكارثة التي وقعت على الأردن. لقد قاوم الأردنيون أوامر رياض وناقشوه في جدواها وشرحوا له أنّها ستترك القدس ومدن الضفّة عارية أمام أي هجوم إسرائيلي. ولكنّه أصرّ على موقفه وطمأنهم بأنّه سيحسن التصرّف وسينسّق مع سورية. وعلى هذا الأساس طلب من السوريين إيفاد لواء إلى الأردن ليحل مكان اللواءين الأردنيين ويغطّي ما انكشف من الجبهة.

ولكن في 7 حزيران اجتاحت إسرائيل خطوط الجبهة الأردنية واحتلت القدس الشرقية ثم كامل الضفّة الغربية، وتبيّن أنّ الجيش المصري لم يصل النقب بل كان الجيش الإسرائيلي هو الذي وصل إلى ممرات سيناء القريبة من قناة السويس واحتل شرم الشيخ. ولذلك عندما وصل اللواء السوري إلى الجبهة الأردنية في 8 حزيران كانت الضفة قد سقطت. وغضبت سورية من أداء رياض، وعبّر عن غضبها وزير الدفاع حافظ الأسد في حديث هاتفي مع رياض، وأمرت سورية لواءها بالعودة بعد أيام. ثم تابعت إسرائيل هجومها على مصر وبلغت

عن مواقعهم، ما دفع إسرائيل إلى مراجعة خططها الطموحة على الجبهة السورية وتقرّر وقف الحرب. ولكن سوء جهاز الاتصالات بين قيادة الجيش السوري والميدان خلق حالاً من الفوضى. ذلك أنّ القائد الميداني أحمد المير أبلغ رئيس الأركان سويداني في ليل 8 – 9 حزيران احتمال أن يطوّق الإسرائيليون القوات السورية إذا استمرّت بالمقاومة في نقاط محدّدة على محور القنيطرة، وهو ما يشكّل خطراً على الدفاعات الأرضية. فأمر سويداني بانسحاب تكتيكي إلى الشمال من مدينة القنيطرة، واستعادة اللحمة مع دفاعات الجيش جنوب دمشق. ولكن المشكلة أنّ النقطة التي على المير الانسحاب إليها كانت تعني مغادرة مدينة القنيطرة التي لم تكن مهدّدة. فبدأ الجيش انسحاباً منظّماً رغم تواصل الغارات الجوية الإسرائيلية.

وفجأة، في الساعة 8:45 صباح العاشر من حزيران، أذاع راديو دمشق بياناً من وزارة الدفاع أنّ القنيطرة قد سقطت رغم أنّها كانت لا تزال بأيدٍ سورية. وتدخّل الأسد شخصياً لمعرفة مصدر التقرير وظروف أرض المعركة، وصدر بيان ثان الساعة 10:45 يصحّح المعلومات وأنّ المدينة لم تسقط. ولكن ثمن النبأ الإذاعي الأول كان فادحاً، ذلك أنّ التأخّر في تصحيحه لمدة ساعتين أدّى إلى انتشاره في صفوف العسكر. فبدأ انسحاب فوضوي وذُعر جنود الخطوط الأمامية فتركوا مواقعهم بدل حماية ظهر المنسحبين أوّلاً. وشاهد الإسرائيليون ما يحدث في الخطوط السورية، واستغلوا ما صدر عن الإذاعة السورية فتقدّموا إلى ساحة القنيطرة واحتلّوها. لقد ظن الجنود في القنيطرة وأماكن أخرى أنّهم محاصرون، فبدأوا يفرّون باتجاه دمشق. وعندما تبلّغت القيادة الإسرائيلية سقوط القنيطرة، اكتفت بذلك وأوقفت إطلاق النار على الجبهة السورية في السادسة والنصف من مساء العاشر من حزيران. ورغم ذلك وفي ظل وقف إطلاق النار، هاجمت إسرائيل جبل حرمون يوم 12 حزيران واحتلّت قمّة جبل الشيخ.

أمّا على الجبهة المصرية فقد كان الإسرائيليون على إطّلاع تام على ضعف القدرات المصرية وكانوا يتنصّتون على أجهزة الاتصال المصرية عن شحّ المواد التموينية والوقود، وفقدان المياه وقلّة التنظيم وضياع كتائب مصرية في الصحراء، وأنّ القوات المصرية في سيناء لم تكن مدرّبة على القتال، فقد كان ثلث الجيش المصري في اليمن. لقد دمّرت إسرائيل سلاح الجو المصري بالكامل صبيحة 5 حزيران، وخلال خمسة أيام قتلت عشرة آلاف جندي مصري في مجزرة بدون مواجهات ميدانية تقريباً وأسرت 13 ألفاً، ودمّرت ترسانة مصر العسكرية من مئات الدبابات وقطع المدفعية. وفي العاشر من حزيران كانت قوّة الجيش المصري قد أُزيلت.

الحرب

في الخامس من حزيران 1967، بدأت إسرائيل حرباً خاطفة على مصر وسورية[14]. وأخذت هذه الحرب سورية على حين غرّة، فهي لم تكن مستعدة للحرب، ولم تكن قدراتها تسمح بالوقوف في وجه إسرائيل، وقد اعتادت على مناوشات وتبادل قصف مدفعي لا غير. وفتحت القوات الأردنية النار على المواقع الإسرائيلية رغم تحذير إسرائيل للأردن من مغبّة دخول الحرب. لقد استطاعت إسرائيل قبل ظهيرة اليوم الأول للحرب تدمير ثلثي سلاح الجو السوري، ثم شنّت في 8 حزيران غارات جويّة كثيفة على أهداف داخل سورية. وفي تلك الأثناء كانت تدمّر القوة الجوية المصرية وتقضي على منشآت الجيش المصري في سيناء. وفي 9 حزيران وافقت سورية على نداء من الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، إلا أنّ إسرائيل كانت لا تزال في بداية تنفيذ خطتها العسكرية. فموشيه دايان أمر ببدء الهجوم الأرضي على سورية بعدما فرغت مهام لواءين إسرائيليين على الجبهة المصرية وتم نقلهما إلى جبهة الجولان. فاحتّلت إسرائيل أراضي تضم مصادر مياه حوض الأردن في الجولان، في حين رفض الرئيس الأميركي جونسون الضغط على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار إلى حين تبلّغه معلومات أنّ إسرائيل قد حقّقت أهدافها التوسعيّة على الجبهات المصرية والسورية والأردنية. وبعد فقدان غطائها الجوي وطائراتها، لم يكن منطقيّاً لسورية أن تدفع إلى الجبهة ألوية أرضية ستتعرّض حتماً لمجزرة. فكان الأفضل اتخاذ مواقع دفاعية على خطوط الجبهة.

حارب الجيش السوري بشجاعة، رغم الفرق الشاسع في مستوى الأسلحة والمعدّات، ولكن في غياب غطاء جوي وأسلحة أرض جو، كانت أرض الجولان مكشوفة تماماً. وحتى عندما أعلنت إسرائيل موافقتها على وقف إطلاق النار، واصلت هجومها على مدينة القنيطرة. ولكن الجنود السوريين استبسلوا في الدفاع عن مواقعهم بشراسة، ففقدت إسرائيل 160 دبابة مقابل 86 فقط على الجانب السوري. ورغم التفوّق الإسرائيلي الباهر، فإنّ الجنود السوريين لم يخرجوا من ساحة المعركة، بل قاتلوا في ظروف صعبة للغاية تحت سماء تسيطر عليها إسرائيل تماماً، وقصف متواصل بقنابل النابالم الحارق وصواريخ الطائرات ومدافع الميدان ورشق المدفعيات الأرضية. فسقط 600 جندي سوري وهم يقاتلون بدون أن يتزحزحوا قيد أنملة

14- Michael Howard, Robert Hunter, *Israel and the Arab World: The Crisis of 1967*, London, Institute for Strategic Studies, 1967, Adelphi Papers n°. 41.

وقّعتها سورية، ليضمن عرشه ويتضامن مع أشقائه العرب، وإن كان يعلم أنّ إسرائيل تفوقهم قوّة مجتمعين. وكان يأمل أنّ إسرائيل ستكون عاقلة وتتراجع عن الحرب عندما ترى وحدة الصف العربي. ولكن الدول العربية الثلاث، وإن وقّعت على قيادة عسكرية مشتركة، لم تحضّر أي خطّة عسكرية في حال اشتعال الحرب، بل كانت ستدير الحرب كما اتفق.

وهكذا في مطلع حزيران كان عبدالناصر محصّناً خلف وحدة الجيوش العربية الثلاثة - المصري والسوري والأردني - ومرتاحاً إلى طمأنة قائد الجيش المصري المشير عبدالحكيم عامر إلى أنّ مصر وحدها كفيلة بردع أي عمل تقوم به إسرائيل. ولكن المخابرات الفرنسية كانت على إدراك تام أنّ إسرائيل، بفضل التسليح الفرنسي، قد بلغت حدّاً من القوّة لن تقدر على مواجهته الدول العربية مجتمعة لا مصر وسورية والأردن فقط. وانعكست هذه المعلومات الاستخباراتية على موقف ديغول من إسرائيل. إذ أثناء جولة إلى باريس ولندن وواشنطن قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي آبا إيبان لحشد الدعم الغربي لإسرائيل، حذّره ديغول من عواقب أن تكون إسرائيل هي البادئة بالحرب وأنّها إذا فعلت ذلك فستخسر صداقة فرنسا.

ولم يكن الإسرائيليون يبالون كثيراً بموقف ديغول، ذلك أنّهم كانوا قد بدأوا في ذلك العام الابتعاد عن السلاح الفرنسي تدريجيّاً واستبداله بالسلاح الأميركي. كما لاقى آبا إيبان آذاناً صاغية ومؤيدة في لندن وواشنطن. إذ بعدما ادّعى أنّ إسرائيل تواجه خطراً وجوديّاً، طلب باسم حكومته أن يشارك الأسطول الأميركي في البحر المتوسط في الحرب ضد مصر وسورية. فأمر الرئيس الأميركي ليندون جونسون مخابراته أن تتأكّد من حجم الخطر العربي على إسرائيل، وبعد بحث مضنٍ ليل 25-26 أيار 1967 وصله تقرير السي آي إيه أنّ مصر ليست في أي حال من الأحوالٍ في وضع يسمح لها بمهاجمة إسرائيل، وأنّ إسرائيل تستطيع خلال أيام حرق الجيوش العربية الثلاثة، حتى لو كان عبدالناصر هو البادئ بالحرب[13]. وعمل جونسون بموجب هذا النصح فلم يدلِ بدعم واضح وعلني ولكنّه ألمح إلى دعم عبر قنوات خاصة، إذ إنّ مئير عاميت، رئيس الموساد، زار واشنطن يوم 30 أيّار والتقى مدير السي آي إيه، ريتشارد هلم، الذي أبلغه أن لا أحد في أميركا سيعترض إذا خاضت إسرائيل الحرب وربحتها. في وقت كانت شحنات الأسلحة الأميركية في طريقها إلى إسرائيل.

13- Patrick Seale, *Asad*, p. 134.

سيناء لم تكن كافية لشنّ هجوم واحد ضدّ إسرائيل. ولم يكن سبباً كافياً بعد لتشنّ إسرائيل هجوماً على مصر. ثم طلب عبدالناصر يومي 16 و18 أيار إلى الأمم المتحدة سحب قواتها من سيناء. وفي 21 أيار اتخذ الجيش المصري مواقع في شرم الشيخ وأعلن عبدالناصر في اليوم التالي إقفال مضائق تيران التي تفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر أمام الملاحة الإسرائيلية ومرفأ إيلات. ولم يكن إغلاق مضائق تيران يؤذي إسرائيل كثيراً باعتبار أنّها لم تكن تشحن عبرها أكثر من 5 بالمئة من تجارتها الخارجية. ولكنها اعتبرت ذلك بمثابة إعلان حرب وجعلت إغلاق المضائق حجّتها الرئيسية لوضع خطتها الحربية قيد التطبيق. وأصبحت احتمالات حرب مصرية إسرائيلية هي الخبر الرئيسي في الشرق الأوسط وغابت سورية تقريباً عن الواجهة.

لقد استعاد عبدالناصر شعبيته الكاسحة التي افتقدها منذ 1961 في العالم العربي، وبات ملايين البشر يصدحون باسم جمال البطل القومي العربي. ولكن عبدالناصر طمأن يوثانت، أمين عام الأمم المتحدة الذي هرع إلى القاهرة يوم 23 أيار، أنّ مصر لا تريد الحرب، وكذلك أبلغ الموقف نفسه إلى كل من واشنطن وموسكو. وكرّره يوم 26 أيار مضيفاً أنّ الجيش المصري اتّخذ مواقع دفاعية وحسب، حتى أنّه وافق يوم 31 أيّار على إرسال نائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن للتوصّل إلى مخرج سلمي من الأزمة وإعادة فتح مضائق تيران أمام إسرائيل.

حماس الشارع العربي وارتفاع أسهم عبدالناصر دفعا الملك حسين لأن يطير إلى القاهرة يوم 30 أيار لعقد مصالحة مثيرة بسرعتها وعفويّتها، واضعاً الجيش الأردني تحت إمرة القيادة المصرية. ولكن سورية رفضت مدّ اليد للملك الذي تعتبره عميلاً لأميركا.

وكان الملك حسين يشعر أنّ مملكته على وشك الانهيار بسبب الهجومات الإسرائيلية المتكرّرة ونواياها لابتلاع الضفة وما أمكنها من غور الأردن، وترك ما تبقى لإقامة دولة فلسطينية شرق النهر. وأكّد مخاوفه هجوم إسرائيلي كبير على قرية سموع في 13 تشرين الثاني 1966، رغم أنّ جيشه دأب منذ 1965 على قمع الفلسطينيين ووقف العمليات الفدائية، ورغم أنّه هو شخصياً التقى شخصيات إسرائيلية مراراً للوصول إلى تفاهمات ضمنية، ما شوّه سمعته في الشارع العربي. وانتقد الحسين موقف مصر وأنّ عبدالناصر «يختبئ وراء قوّة الأمم المتحدة في سيناء» في حين كان الأردن يتعرّض للغارات شبه اليومية. وعندما حصل التقارب السوري-المصري قلق الحسين لأنّ وقوع حرب قد يعني خسارة الضفة ووقوع انقلاب في عمّان يقلب النظام الهاشمي، خاصة أنّ الشارع الأردني كان يغلي بطبول الحرب، تشعل مشاعره دعاوى التنظيمات الفلسطينية النشطة في الأردن. فحزم الملك أمره ووقّع المعاهدة ذاتها التي

الأهم لمواجهة البعث في العالم العربي، وبعدما كانت التنظيم الوحيد المنتشر في الدول العربية الذي يرفع لواء الناصرية. إذ بعدما كان قادة «حركة القوميين العرب» يعلنون استعدادهم للموت من أجل عبدالناصر، وأن يتبعوه حتى لو أخذهم إلى آخر الدنيا، باتوا الآن يرفضون زعامته ويتّجهون إلى أقصى اليسار والماركسية[10]. كما أنّ عدم تدخّل عبدالناصر إلى جانب سورية في الهجوم الإسرائيلي يوم 7 نيسان، استغلّته السعودية لتسخر منه إذاعاتها بأنّه لم يضرب إسرائيل وأنّ «أي عربي ينتظر من مصر أنّها سترفع إصبعاً في وجه إسرائيل دفاعاً عن سورية سينتظر طويلاً» حسب نشرة أخبار إذاعة جدّة[11].

كانت خطّة إسرائيل التصعيدية ضد سورية مرسومة لإجبار عبدالناصر على التدخّل. فقد وصلت الزعيم المصري معلومات سوفياتية وسورية وتقارير المباحث المصرية أنّ هجوماً إسرائيلياً شاملاً على سورية بات وشيكاً جداً. وكانت أستراتيجية عبدالناصر في مواجهة إسرائيل تقضي أنّ مصلحة مصر هي في دعم سورية لأنّ هزيمة سورية يعني أن إسرائيل ستستفرد بمصر، وينطبق عليها مثل الثور الأسود والثور الأبيض، وأنّ سقوط سورية سيلحق أذىً بليغاً ليس فقط بمعنويات العرب بل بالأمن القومي العربي وبالقومية العربية وبحركة التحرّر بأكملها. ورأى محمد حسنين هيكل، مستشار عبدالناصر في تلك الفترة، بأنّ «مصر وإن لم يعجبها نظام سورية إلا أنّ حقيقة الأمر أنّ تحالف مصر وسورية ضد إسرائيل هو إستراتيجية طبيعيّة»[12]، وأنّ على مصر أن تأخذ المسألة بيدها حتى لا يوصل خوف سورية إلى ردّات فعل لا تحمد عقباها تجاه إسرائيل.

في هذه الأجواء المشحونة، وبعد تهديد رابين في 14 أيار 1967، استجابت مصر لنداء الاستغاثة السورية وأمر عبدالناصر بنقل وحدات عسكرية إلى سيناء لتخفيف الضغط على الجولان. ومنذ تلك اللحظة أصبحت سورية استعراضاً جانبيّاً لإسرائيل التي رأت في سيناء الغنيمة الأكبر. وسَرَى نبأ التحرّك المصري كالكهرباء في السلك في الدول العربية، وخاصة في الشارع الذي التهب حماساً لخطوة عبدالناصر الذي، بنظره، قرّر أخيراً أن يضع حدّاً لإسرائيل. أما إسرائيل فقد رأت الخطوة المصرية باهتة لأنّ حجم القوات التي أرسلها عبدالناصر إلى

10- أنظر تفاصيل حركة القوميين العرب في كتاب فؤاد مطر، **حكيم الثورة جورج حبش**، بيروت، دار النهار، 2009.

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 129.

12- Robert Stephens, *Nasser*, London, Penguin Books, 1971, p. 506.

العرب. وكان أبرز أعضاء «رافي» إسحاق رابين وموشيه دايان وحاييم هرتسوغ وإسحاق نافون وشمعون بيريز. واعتبروا أنّ أي تحرّك مصري لصالح سورية هو فرصة تاريخية للحرب وابتلاع أراضٍ عربية كبيرة.

ورغم أنّ أشكول كان مدنيّاً إلا أنّه كان محاطاً بموشيه دايان رئيس الأركان وشمعون بيريز مدير عام وزارة الدفاع. وقامت جماعة رافي بانقلاب تسلّلي غير معلن على أشكول، بدأ بالضغط عليه أثناء اجتماعه بمجموعة من كبار الضباط على رأسهم عازر وايزمان وآهارون ياريف يوم 28 أيار 1967. وفي اليوم التالي نزع وايزمان رتبته العسكرية ووضعها أمام أشكول مهدّداً أنّ التاريخ اليهودي لن يسامح أشكول إذا لم يصدر أمراً بالذهاب إلى الحرب. حتى رضخ أشكول للضغوط وقبِل الحرب شرط الحصول على ضوء أخضر أميركي. ثم شكّل حكومة «وحدة وطنية» استلم فيها دايان حقيبة الدفاع. أمّا التنازل الأكبر الذي قدّمه أشكول، فكان إعطاءه حقيبة لليمين المتطرّف الذي مثّله مناحيم بيغن زعيم منظمة «حيروت»، الذي كان حتى ذلك الوقت منفيّاً من الساحة السياسية الإسرائيلية. وكانت «حيروت» عصابة إرهابية من زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، مارست اغتيالات ضد الإنكليز وارتكبت مجازر بحقّ المدنيين الفلسطينيين، بنت عقيدتها على أفكار جابوتنسكي الذي رأى أنّ فكرة دولة إسرائيل هي أبعد من أهداف الحركة الصهيونية، فهي حركة توراتية دينية يجب أن تخلق دولة كبرى على ضفتي نهر الأردن، عاصمتها القدس كاملة، شاملة كامل فلسطين وأراضي من الدول المجاورة، وتفرض مشيئتها على جيرانها العرب.

ولم تكن الجبهة المصرية بأفضل حالاً من سورية. إذ إنّ عبدالناصر كان يعاني من عداء غربي سافر له ومن تحدّ كبير في العالم العربي تمثّل بالبعث في سورية والعراق وبالأنظمة المحافظة كالسعودية، وبحركات يسارية بزّته في الكلام الثوري الكبير، كـ«حركة القوميين العرب» التي انقلبت عليه، والتنظيمات الفلسطينية المسلّحة واليسار اللبناني. أمّا الشارع العربي فلم يتوقّع أن تتصدّى مصر لإسرائيل فحسب بل أن تخوض ضدّها معركة فاصلة. فكان حمل عبدالناصر الثقيل أن يثبت لكل هؤلاء أنّه فعلاً زعيم العرب وبطل فلسطين، وأن يسعى في الوقت عينه إلى كبح جماحهم. ولكن كما رأينا فإنّ سياسة عبدالناصر في المراوغة نفعت بين 1963 و1966، ولكنها فشلت عام 1967. إذ خرجت أكثر من جهة ودولة عربيّة تقول إنّ عبدالناصر لم يضع خطة لتحدّي إسرائيل وإنّه لن يفعلها، وصولاً إلى مهاجمته بأنّه مجرّد دكتاتور عربي وعميل أميركي. فكان تخلّي «حركة القوميين العرب» عنه ضربة كبيرة لمعنوياته، بعدما كانت سلاحه

طيلة فترة الخمسينات وأوائل الستينات، حصلت بموجبها إسرائيل على أسلحة ومعدّات فرنسية متفوّقة تكنولوجياً. واشتغل بعد ذلك إسحاق رابين على تطوير علاقات أكثر عمقاً مع الولايات المتحدة منذ نهاية الستينات، التي كانت أباً معطاءً وكريماً لدولة قائمة على العدوان والتوسّع. أمّا سورية فقد حصلت بصعوبة على أسلحة روسية غير متطوّرة وبقيت علاقاتها مع موسكو مضطربة.

هكذا كان الوضع عندما استلم حافظ الأسد منصب وزارة الدفاع في شباط 1966، فكانت متابعة جبهة الجولان همّاً يومياً له، حيث تواصلت المواجهات والقصف المتبادل مع إسرائيل طيلة 1966 وفي الأشهر الأولى من 1967. واكتشفت سورية بألم كبير أنّ اللجوء إلى مجلس الأمن والتوسّل إلى الدول الكبرى لا يؤدّيان إلى نتيجة ولا يمنعان العدوان. كما استغلّ أخصام النظام الداخليون الضعف السوري في معركة نيسان 1967 مع إسرائيل، فقويت لهجتهم ضد النظام واشتعلت الحملة من عدّة إذاعات موجّهة من الأردن «لقلب النظام الكافر عدو العروبة والإسلام» و«لتخليص سورية من الماركسية والشيوعية». فوقعت أحداث شغب تمّكنت الحكومة من ضبطها بصعوبة. ولم تتوقّف إسرائيل عن التحرّش بسورية أثناء أزمتها الداخلية، بل عمدت منذ الأسبوع الأخير من نيسان إلى حشد دباباتها ومدرّعاتها ومدفعيتها بشكل كثيف على جبهة الجولان.

وإذ تواصل الحشد الإسرائيلي في الأسبوع الأول من أيار، حذّر المراقبون الدوليون على الجانب السوري من الجبهة من أنّ الحشودات الإسرائيلية قد خرقت نقاطاً عدّة في المنطقة العازلة وأنّ ما تقوم به إسرائيل لم يعد مناورات بل هو تحرّش للحرب. ووصلت هذه التقارير الحكومة السورية التي أخذتها على محمل الجد، وأوفدت مندوبين إلى القاهرة في 8 أيار لتحذير عبدالناصر أنّ إسرائيل قد تبدأ حرباً على الجبهة السورية. ورافقت الحشودات الإسرائيلية تهديدات غير مسبوقة ضد سورية على لسان أشكول وقائد الجيش إسحاق رابين وغيرهما من قادة إسرائيل. كما صرّح ناطق عسكري إسرائيلي في 12 أيار أنّ «جيش الدفاع سيحتلّ دمشق» وهدّد أشكول في 13 أيار أنّ إسرائيل ستلقّن سورية درساً قاسياً وحذّر رابين في 14 أيار أنّه طالما لم تتمّ إزاحة أولئك «الثوريين الهائجين في دمشق، فإنّ أحداً لن يشعر بالأمان في الشرق الأوسط».

وكان عسكريو إسرائيل، مع عسكريين سابقين، قد أقاموا حلفاً سياسياً باسم «رافي» يلتقي على أهمية التفوّق الإسرائيلي وسياسة التوسّع والحرب الاستباقية قبل أن تقوى شوكة

ميغ 17، وكانت تفتقر إلى غطاء صواريخ أرض جو وبدون سلاح بحرية[8]. زد على ذلك أنّ قيادة الجيش السوري كانت منقسمة بين حافظ الأسد وزير الدفاع الذي لم يكن صاحب كلمة أخيرة على القوات المسلّحة، جزئياً، بسبب وجود نائبه أحمد سويداني عين صلاح جديد عليه، كما أنّ عدداً من كبار الضباط تصرّف من عندياته، ما أدّى إلى صدور أوامر بدون استراتيجيا موحّدة. وعندما تأكّدت القيادة السورية من وقوع الحرب في مطلع حزيران، أبلغ رئيس الوزراء يوسف زعيّن رئيس الأركان أحمد سويداني بتحضير الجبهة وإبلاغ ضباطها. ولكن عندما عقد سويداني اجتماعاً على الجبهة سأله العقيد ميشال خوري: «كيف سنحارب بدون صفّ ضباط؟ ليس عندنا ما يكفي من الضباط لإدارة المعركة». أجاب سويداني: «رقٍّ ما عندكم من تلامذة ضباط»[9].

بالمقابل، كانت إسرائيل مجهّزة بأحدث الأسلحة والمعدّات، بمدرّعات وسلاح دبابات يجتاز مسافات طويلة بسرعة، وقوى مجوقلة وأسطول طائرات حربية فرنسية من ميراج وميستار وسوبر ميستار، وهليكوبتر للإنزال خلف الخطوط السورية. أمّا حجم العنصر البشري فقد بنت إسرائيل نظاماً عسكريّاً سمح باستدعاء نصف مليون جندي على عجل ونقلهم خلال ساعة إلى الجولان وخلال ثلاث ساعات إلى سيناء. إضافة إلى استراتيجيا شاملة هي إشعال حرب مع العرب كل بضع سنوات لهدفين: الأوّل هو التوسع الدائم على الأرض، والثاني هو إبقاء جيرانها منقسمين ومنهكين وضعفاء لا يلتقطون أنفاسهم. وبعكس سورية، فقد كان على رأس الجيش الإسرائيلي عدد كبير من الضباط الكفوئين وأصحاب تجربة طويلة في القتال بعضها يعود إلى الحرب العالمية الثانية، كرئيس الأركان إسحاق رابين ونائبه حاييم بارليف وقائد العمليات عازر وايزمن وقائد سلاح الجو موردخاي هود، وكان في مراكز عليا في الدولة موشيه دايان ورئيس المخابرات العسكرية آهارون ياريف ورئيس الموساد مئير عميت.

وإذ عانت سورية مدّة عشرين عاماً من الفوضى والانقلابات والتهديد من كل صوب، كانت إسرائيل منذ قيامها عام 1948 مستقرّة تزداد قوّة وشأناً كل عام، وتبني علاقات مع الدول المهمّة في العالم. لقد رسّخ شمعون بيريز علاقات مميّزة مع شارل ديغول رئيس فرنسا

8- Patrick Seale, *Asad*, p. 117.

9- Patrick Seale, *Asad*, p. 137.

سيكبح الحكومة السورية ويضع حدّاً لتهوّر قادتها. وتبادلت مصر وسورية السفراء لأوّل مرّة منذ الانفصال عام 1961 واتفقتا على قيادة عسكرية موحّدة. ولكن شكوك عبدالناصر استمرت في أنّ دمشق تودّ أن تراه مهزوماً أمام إسرائيل، في حين لم يتغيّر موقف القيادة السورية من عبدالناصر بأنّه لا يزال يسعى لقلب حكومتها. ولعلّ حكمة عبدالناصر قد أفلحت مع حكومة دمشق، أو أنّ إسرائيل فضّلت التّريث الموقّت ضد سورية، فهدأ وضع الجولان وانخفضت الهجمات الفدائية على إسرائيل بشكل ملحوظ. فاغتنم أعداء النظام السوري الداخليون، لا سيّما «الإخوان المسلمين» الفرصة لاتهام حكومة دمشق بالتخاذل وبحجب الدعم عن المقاومة الفلسطينية استجابةً لضغط السوفيات الملحدين ولعبدالناصر عدّو الإخوان، وسخروا من شعار «حرب التحرير الشعبية» التي رفعها النظام.

لم يكن ليفي أشكول، رئيس حكومة إسرائيل، يريد إشعال حرب عام 1967، خاصة بعد تقديرات أنّ العرب لن يشكّلوا أي خطر قبل 1970 على الأقل. ولكن القادة العسكريين والصقور في إسرائيل سعوا إلى الحرب وتحرّشوا بسورية والأردن كلما سنحت الفرصة وفي ذهنهم الانقضاض على مصر لأنّ عبدالناصر حوّل العدوان الثلاثي عام 1956 إلى نصرٍ عربي وبات يجسّد استقلال العرب ووحدتهم ويجب تلقينه درساً. وواصلت إسرائيل سياسةَ التحرّش بسورية، فأعلنت في نيسان 1967 أنّها ستستغلّ كل أراضي المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين وستقوم بزراعتها وبناء المستوطنات. وفي 7 نيسان أرسلت جراراً مدرّعاً بحجّة حراثة بقعة من الأرض في تلك المنطقة، مقتنعة أنّ سورية لن تقبل هذا التحرّش. وعندما أطلق السوريون النار على الجرار، عمّ الفرح الجانب الإسرائيلي الذي اغتنم الفرصة وفتح النيران على كامل خطوط الجبهة واستعمل أسلحة المدفعية والطيران ضد القرى والمنشآت السورية. وإذ وصلت طائرات سورية أجواء المعركة، أسقطت إسرائيل ستّ طائرات ميغ. فأثبتت إسرائيل تفوّقها وسخرت من معاهدة الدفاع السورية المصرية، وأحرجت عبدالناصر الذي لم يقم بشيء لنجدة أشقائه السوريين.

هذا الحادث أيقظ سورية على حجم التحدّي الإسرائيلي فأعلنت الاستنفار العام واستدعت تنظيم الجيش الشعبي لحشد الطاقات البشرية. في ذلك الوقت لم يزد حجم الجيش السوري عن 50 ألف جندي بتدريب وتجهيز غير كافيين وفئة ضباط ضئيلة جراء سنين من التطهير السياسي، وخاصة حملات التطهير في أواخر 1966 وأوائل 1967. وكان بحوزة سورية 500 دبابة سوفياتية الصنع وضعيفة الأداء، نصفها لا يعمل، و100 طائرة من طراز

لغة دمشق التصعيدية هي بالضبط ما استعمله غلاة التوسّع في إسرائيل حجّةً للانقضاض على سورية وقضم ما أمكن من أراضيها. كما أنّ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية رأتا في التطرّف الكلامي السوري، بعد انقلاب شباط 1966 ومواقف دمشق الراديكالية ضد الأمبريالية وضد الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة، وتقرّبها المقلق من موسكو، إشارة إلى درجة العداء السوري للغرب. فتوجّهت الدول الغربية نحو تفهّم وقبول ما يمكن أن ترتكبه إسرائيل ضد سورية. وفي نيسان 1966، باشرت إسرائيل حملة منظّمة من التهديدات شبه اليومية ضد دمشق، ركّزت على مسعى سورية لبناء سدّ البانياس، رغم أنّ هذا السدّ لا يؤثّر على ما تريده إسرائيل لنفسها من مياه حوض الأردن، وعلى اتهام سورية بأنّها وراء العمل الفدائي. وشنّت إسرائيل سلسلة غارات وعمليات عسكرية ضد سورية، بدءاً بغارة كبيرة يوم 14 تموز على منشآت البانياس وتحرشات على الجبهة تحوّلت إلى مواجهة عنيفة في آب 1966. وأعلنت إسرائيل أنّها من الآن فصاعداً ستخترق الأجواء السورية ساعة تشاء، وإذا اعترضتها الطائرات السورية فهي ستسقطها، كما صرّح رئيس وزراء إسرائيل ليفي إشكول، أسوة بسياسة «تعقّب العدو» التي طبّقتها أميركا في حرب فيتنام (وما زالت إسرائيل تستبيح سماء لبنان حتى اليوم).

وكأنّ العمل الإسرائيلي لم يكن كافياً، فقد سعى الملك حسين من ناحيته للتخريب على الحكومة السورية بغية إسقاطها. فبعد معركة طبريا بين سورية وإسرائيل في آب 1966، دعم الحسين حركة حاطوم للقيام بمحاولة انقلابية في سورية، وحشد جيشه على الحدود السورية. في حين بدأت إذاعة جديدة باسم «صوت سورية الحرّة» تبثّ من عمّان لشحن نفوس السوريين وحثّهم على قلب النظام. وبعد فشل انقلاب حاطوم، لجأ عدد من الضباط الأردنيين إلى سورية وكشفوا تفاصيل دور الأردن في عملية حاطوم. واختار إسحاق رابين هذا الخلاف بين الأردن وسورية ليعلن أنّ «المعارك التي تخوضها إسرائيل ضد سورية هي لإسقاط النظام». وهدّد أشكول بأنّه سيحمّل سورية مسؤولية أي عمل تخريبي أو تسلل للإرهابيين إلى إسرائيل بصرف النظر عن البلد الذي أتوا منه. ودخل الملك حسين في جوقة التهديدات بأنّه «سيستعمل القوّة ضد سورية في حال ظهور مؤشّر لتدخّل سوفياتي». وخلال صيف وخريف 1966، لم يحرك مجلس الأمن الدولي ساكناً أمام تدهور الوضع بين سورية وإسرائيل.

ولم يكن أمام سورية سوى الإسراع بتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر في 7 تشرين الثاني 1966. فيما أمل عبدالناصر أنّه، من خلال المعاهدة التي توحّد الموقف من إسرائيل،

شباط 1966 بزعامة جيل شاب لا يشوبه تردّد وتخاذل القيادات السابقة التي خاضت تجربة مريرة مع إسرائيل. لقد دعت دولة البعث في دمشق الفلسطينيين إلى «حرب تحرير شعبية»، ودعت الجماهير العربية إلى تخليص «الوطن العربي من الرجعية والاستعمار». واتّخذت سورية صفة رائدة في القضية الفلسطينية أنّها قضيتها هي أولاً، إن في دعم المقاومة بشتّى الوسائل أو بالحملة الإعلامية المناهضة لإسرائيل بدون هوادة، وذلك تطبيقاً لعقيدة البعث، وللمزايدة على عبدالناصر بهدف إضعاف نفوذه على الفلسطينيين وجذبهم إليها. لقد حدّدت وثيقة أساسية لحزب البعث عام 1965 دعم النضال الفلسطيني حتى تحرير فلسطين وعودة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه، ولو أدّى ذلك إلى دمار سورية. ولم يكتف الحزب بذلك بل أكّد أنّ أولوية تحرير فلسطين تعلو على أي أولوية أخرى، وأنّ دعوات التركيز على الإصلاح والتنمية الاقتصادية غير منطقية وجبانة لأنّها تؤجّل التحرير إلى مستقبل غير محدّد، إذ ما نفع المشاريع إذا سقطت البلاد تحت الاحتلال.

أفادت السياسة السورية الفلسطينيين كثيراً، ذلك أنّ دعوة سورية إلى الحرب الشعبية ومساعدتها للمقاومة قد نجحتا في إيقاظ شعور وطني فلسطيني ضد الطبيعة الكولونيالية لإسرائيل، وفتح أعين الرأي العام العالمي على قضية شعب تحت الاحتلال. ولكن هذا كل ما كان باستطاعة سورية فعله في غياب التضامن العربي. فلا هي قادرة على خوض حرب غير متكافئة مع إسرائيل ولا على تمويل وتسليح حرب شعبية داخل فلسطين قد يحتاج نجاحها سنوات طويلة، ما قد يجلب الخراب على سورية في الوقت ذاته. ولذلك انحسر تطبيق السياسة الثورية السورية ليبقى في نطاق الشعارات والحرب الكلامية، وفُرّغت الدعوة إلى حرب التحرير الشعبية من مضمونها. وكانت المصيبة أنّ إسرائيل فسّرت التطرّف السوري على أنّه تحرّش من يسعى إلى مواجهة. وحتى عندما اقتربت حرب حزيران 1967، استمرّت لغة المزايدات والتهويل، فتحدّى رئيس الجمهورية نورالدين الأتاسي أميركا في 7 نيسان 1967 قائلاً: «سنجعل من الأسطول السادس طعاماً للسمك». وصرّح رئيس الأركان أحمد سويداني: «سنلقي إسرائيل في البحر». وفيما كان عبدالناصر يؤكّد حتى نهاية ايّار 1967 أنّه «لا يمكننا الدخول في معركة مع إسرائيل قبل عشر سنوات»، كان ردايو دمشق يدعو إلى «حرب تحرير شعبية» وأنّ «دمشق ليست أقلّ بطولة من هانوي». وكان من مؤيّدي هذا المنطق في ذلك الوقت مصطفى طلاس، إذ أعلن في حمص أمام ثلاثة آلاف شخص أنّ الفرصة مناسبة لتحدّي إسرائيل لأنّها غير مستعدة للقتال، وذلك في بداية حزيران 1967.

الضرر بسمعتة العربية بأنّه لا يفعل شيئاً للقضية الفلسطينية، ما عُرف حينها بسياسة المزايدات، رغم أنّ المحور المحافظ لم يكن ناشطاً في عدائه لإسرائيل ولا في نصرة الفلسطينيين، بل دأب على دفع دول المواجهة العربية إلى حرب مع إسرائيل يُعرف سلفاً أنّها فاشلة.

رغم ضعف العرب وانشقاقهم، لم تكفّ إسرائيل عن قرع طبول الحرب، لأنّ استراتيجييها العسكريين رأوا أنّها لم تحقق الأهداف كلها في حربي 1948 و1956. فقد سعت إسرائيل وفشلت عام 1948 في السيطرة على كامل فلسطين. وأعلن بن غوريون أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 عزم إسرائيل على البقاء في غزّة وشبه جزيرة سيناء وخاصة في شرم الشيخ، ثم أجبره الموقف الأميركي على الانسحاب. ولذلك دأب قادة إسرائيل على خلق حجج وتحيّن فرص لشنّ حروب جديدة وسلخ أراضٍ جديدة من الدول العربية المجاورة.

ثم وجدت إسرائيل في ولادة حركات مقاومة فلسطينية جديدة حجّة جديدة للعدوان. وكانت «فتح» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أولى تلك الحركات. فقد جمع جورج حبش العناصر الفلسطينية في «حركة القوميين العرب» عام 1964 في منظمة جديدة هي «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي نفّذت أوّل عملية داخل إسرائيل في تشرين الأول 1964. أمّا «حركة فتح» فقد وُلدت في مخيمات اللاجئين وفي أوساط الطلاب في قطاع غزّة عشية حرب 1956، كحركة احتجاج وعصيان، إلاّ أنّ انتقالها إلى العمل الفدائي ضد إسرائيل انتظر عشر سنوات ليبدأ في أول كانون الثاني 1965. وكانت الجزائر أوّل دولة عربية تعترف بـ«فتح» وتمدّها بالسلاح. ورغم أنّ العمليات الفدائية كانت صغيرة ومحدودة النتائج إلا أنّها شكّلت تحدّياً معنويّاً لإسرائيل التي لطالما نفت وجود شعب فلسطيني وتباهت بتفوّقها الأسطوري على الدول العربية. ولذلك فهي تجاوزت هويّة أبطال هذه العمليات واتهمت الدول العربية مباشرة، وسورية خاصة، بأنّها وراءها. وباستثناء سورية التي أطلقت يداً حرّة للمقاومة الفلسطينية الوليدة وأذاعت بياناتها العسكرية على راديو دمشق ووفّرت لها المال والسلاح، كانت الدول المجاورة لإسرائيل، الأردن ولبنان ومصر، تقمع النشاط الفدائي على أراضيها وتوقف وتسجن أي عناصر فلسطينية مسلّحة، فيما تشدّد الأردن إلى حدّ إعدام هذه العناصر.

وكانت المفارقة أنّ سورية منعت انطلاق العمليات مباشرة من أراضيها. فكان الفلسطينيون يتسلّلون إلى الأراضي المحتلة عبر الحدود اللبنانية والأردنية. واشتدّت العين الإسرائيلية الحمراء على سورية للغتها الراديكالية تجاه إسرائيل بإعلانها أنّها لن تمنع الفدائيين، ولن تكون «حرس حدود» لحماية إسرائيل، وخاصة بعد صعود البعث الجديد في دمشق في

عن هذا الميثاق وعدم خلق آلية لمصالحة الدول العربية، جعله نصّاً سطحياً لا يلامس الواقع. إذ إنّ الهدنة السعودية-المصرية في اليمن انهارت وتجدّد القتال. وحشد الملك فيصل الدول العربية والإسلامية الموالية للغرب تحت «ميثاق إسلامي»، يدعمه الملك حسين، لمواجهة عبدالناصر والدول التقدمية العربية. عندها شنّ عبدالناصر هجوماً على الميثاق الإسلامي بأنّه «حلف بغداد جديد». فتردّد صدى موقف عبدالناصر ضد الرجعيين في دمشق، حيث تنكّر قادة سورية الجدد بعد انقلاب شباط 1966 لميثاق الشرف العربي «لأنّه وضع التقدميين والرجعيين في خندق واحد»، ونادت سورية على «الدول العربية التقدمية أن تقف في جبهة واحدة ضد الاستعمار والرجعية». وأيّدت موسكو المنحى السوري.

كانت سورية بطبيعتها تشكّ في نوايا عبدالناصر تجاهها بعد تراكم الأحداث التي سعى فيها عبدالناصر إلى قلب الحكومة السورية، كما استنتج النظام الثوري في دمشق أنّ عبدالناصر يتبع سياسة انهزامية في قضيّة فلسطين، وأنّه خلق «منظمة التحرير» كغطاء لهذه السياسة: ألم يحاول عبدالناصر منذ وصوله إلى السلطة عام 1952 أن يبقى على سياسة حميمة مع واشنطن؟ ألم يحتفظ بمسافة آمنة عن أي صراع محتمل مع إسرائيل؟ ألم يقف متفرّجاً على انشغال سورية اليومي بالمواجهات مع إسرائيل؟

ورغم ذلك كان رأي القيادة السورية أنّه لا بد من التعاون مع مصر في وجه إسرائيل. فسعت إلى إقناع عبدالناصر بالتخلّي عن سياسة القمم واستبدالها بقمّة تقتصر على الدول التقدمية. واستجاب عبدالناصر في تموز 1966 عندما أنهى سياسة القمّة العربية واقترب أكثر من الخط السوري-السوفياتي. ولم تثمر مساعي السعودية لولادة محور «ميثاق إسلامي» ولا مساعي عبدالناصر وسورية لولادة «جبهة عربية تقدّمية»، بل أدّت هذه المساعي إلى انقسام العرب إلى معسكرين معادين، الأول ثوري بزعامة عبدالناصر والثاني موال للغرب يتزعّمه الملك فيصل[7]. وركّز المحور الثاني هجومه بشكل خاص على شخص عبدالناصر لإلحاق

7- رسالة من الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ليندون جونسون، تحمل تاريخ 27 كانون الأول 1966، رقم وثيقة 342 من وثائق مجلس الوزراء السعودي تكشف حجم الهوة التي فصلت السعودية عن مصر، وفيها يطلب الملك السعودي من الرئيس الأميركي ومن إسرائيل ضرب مصر وسورية. كما جاء في هذه الرسالة: «إنّ مصر هي العدو الأكبر لنا جميعاً، وأقترح أن تقوم أمريكا بدعم إسرائيل بهجوم خاطف على مصر، تستولي به على أهم الأماكن حيوية فيها، لتضطرها بذلك، لا إلى سحب جيشها صاغرة من اليمن فقط، بل لإشغال مصر بإسرائيل عنّا مدة طويلة». كما طالبت الرسالة بضرب سورية: «إن سورية هي الثانية التي يجب ألا تسلم من هذا الهجوم، مع اقتطاع جزء من أراضيها، كيلا تتفرغ هي الأخرى، فتندفع لسد الفراغ بعد سقوط مصر». (جمال حمدان، **عقود من الخيبات**، بيروت، دار بيسان، 1995، ص 489 – 491).

التي تعتبر نفسها حامية استقرار السعودية بسبب الثروة النفطية ومصالح الشركات الأميركية فيها.

وكان عبدالناصر ينظر إلى حرب اليمن كنضال من أجل عروبة الجزيرة العربية وفي وجه هجمة أمبريالية صهيونية تريد القضاء على حركة التحرّر العربية وهو قائدها، وكذلك القضاء على حركات التحرّر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. فها هو صديقه الثوري أحمد بن بلاّ يتعرّض لانقلاب أطاح به، وها هو الزعيم العروبي المعارض في المغرب مهدي بن بركة يتعرّض لمؤامرة نفّذتها الاستخبارات المغربية والفرنسية والإسرائيلية في باريس فخطفته واغتالته. وها قد سقط صديقه في حركة عدم الانحياز سوكارنو في أندونيسيا، وبات صديقه نكروما زعيم غانا يتلقّى تهديدات دائمة من الغرب. كل هذه الأحداث أكّدت لعبدالناصر أنّه على لائحة المغضوب عليهم. وكان عبدالناصر يتقرّب طيلة الفترة السابقة من موسكو، حتى دعا في أيّار 1966 ثوار الفييتكونغ في فيتنام إلى فتح مكتب في القاهرة. وكانت هذه الخطوة القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لواشنطن التي كانت تخوض حرباً طاحنة ضد الثوار الشيوعيين في فيتنام وشبه جزيرة الهند - الصينية. ولذلك اعتبرت واشنطن نفسها غير ملزمة بعد اليوم في كبح جماح إسرائيل ضدّ مصر بعدما رأت أنّ عبدالناصر بات يبادلها العداء وأنّه يتبع السوفيات ويثير الشغب (troublemaker) ويجب تأديبه على يدي إسرائيل[6]. وحاول عبدالناصر رأب الصدع العربي فتفاوض مع السعودية لوقف إطلاق النار في اليمن، ما اعتبرته سورية تنازلاً غير مبرّر أمام الرجعية العربية، فهاجم البعث عبدالناصر.

إسرائيل تستهدف سورية

كانت سورية قد بدأت تنفيذ مشروع تحويل نهر بانياس، إلاّ أنّ غارات إسرائيلية في آذار وأيار وآب 1965 دمّرت المنشآت والمعدات. كما تبيّن في قمّة الدار البيضاء أنّ القيادة العربية الموحّدة بحاجة إلى 250 مليون دولار لشراء أسلحة ومعدات لحماية مشروع التحويل العربي، وإلى أربع سنوات لاستكمال التحضيرات والتحصينات. وخرج العرب بميثاق شرف للتضامن العربي في قمة الدار البيضاء في نهاية 1965 يقضي بعدم تدخّل بعض الدول العربية في شؤون بعضها الآخر ووقف الحملات الإعلامية. ولكن غياب معالجة الحرب الباردة العربية

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 123.

العواقب هي إنشاء سدّ على نهر اليرموك يقع كليّاً داخل الأراضي السورية، فلا تُعطى إسرائيل ذريعة بمهاجمة سورية. ولكن تهديدات إسرائيل تضاعفت في تلك الفترة، على لسان موشيه دايان الذي هدّد بالحرب، كما أعلنت ألمانيا الغربية إقامة علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل. وزاد في شقّ الصف العربي مطالبة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالتفاوض مع إسرائيل لحلّ سلمي على أساس قرارات مجلس الأمن، متجاهلاً أنّ إسرائيل رفضت كل قرارات مجلس الأمن بدون استثناء منذ 1948. فكان عرضه تنازلاً مجّانياً. أمّا حول موضوع القيادة العسكرية العربية الموحّدة، فقد امتنع الزعماء العرب عن المشاركة في إرسال وحدات من جيوشهم لحماية مشروع المياه في سورية، في حين لم تعلن أي دولة عربية عن استعدادها لقبول مثل هذه القوّة العسكرية على أرضها. ولم تولد قوّة عربية مشتركة في سورية والأردن لحماية المشروع، مخافة مشاركة جيش مصري يسمح بتدخّل مصر في شؤون سورية والأردن. وإذ قلق الزعماء العرب من تهديدات إسرائيل وتسلّحها ومن التضامن الغربي معها، وزادت خيبة الأمل في الشارع العربي، توصّل عبدالناصر إلى النتيجة التي كان يتوقعها وهي فشل العرب في عمل شيء مشترك. فأعلن في 31 أيار 1965 أنّ المشروع العربي لنهر الأردن لا يمكن تنفيذه، وأنّ العرب لن يخوضوا حرباً في المستقبل المنظور.

وقيعة مصر مع أميركا

في تلك الأثناء كان عبدالناصر غارقاً في حرب مكلفة في اليمن، دعماً للجمهوريين هناك ضد جهات تدعمها السعودية. فقد أرسلت مصر قوّات عسكرية إلى اليمن عام 1962 لدعم الثورة التي أطاحت بالنظام الإمامي، ولكنّ المواجهة طالت بعدما دعمت السعودية القبائل المؤيدة للإمام البدر بما فيها شحنات أسلحة تولّت تسليمها طائرات إسرائيلية[5]. ووقع عبدالناصر في فخّ استنزاف موارد مصر القليلة وإلهائها عن مواجهة إسرائيل، في وقت كانت زعامته للعرب مهدّدة. وإزاء تراكم الخسائر في حرب اليمن يئس عبدالناصر عام 1966 من محاولات إقناع الملك فيصل الكفّ عن دعم الإماميين وهدّده أنّه ما لم يكفّ عن التدخّل في اليمن فإنّ الجيش المصري سيغزو السعودية نفسها، ما أشعل جرس الخطر في واشنطن

5- Clive Jones, *Britain and the Yemen Civil War*, and pp. 23-25 from the unpublished, unclassified US government study, on Angry Arab Website.

واتفق العرب أن تشكّل قيادة عربية موحّدة لحماية ورشة عمل تحويل المجرى. ثم طاف بعض وزراء الخارجية العرب في عواصم الغرب وطمأنوها أنّ نوايا العرب سلمية وأنّ مشروعهم المائي محدود الأهداف، ما أبطل وهج القمّة التي كان مجرّد انعقادها مصدر قلق لإسرائيل. خاصة أنّ الدول الغربية كانت على تواصل مع إسرائيل ونقلت الموقف العربي الحقيقي بأنّهم خائفون. ورغم أنّ إسرئيل قد علمت أنّ المجهود العربي لن يمنعها عن مواصلة مشروعها، فإنّها استغلّت حملات العرب الإعلامية ضدّها، وتظاهر إعلامها أنّ مقررات القمّة العربية «عدوان عليها يستحق ردّاً عسكريّاً». وشارك زعماء إسرائيل في كورس ضد العرب: فهدّدت غولدا مئير «أن المشروع العربي لتحويل مجرى الأردن يشكّل خطراً وجوديّاً على إسرائيل»، وأيّدها إيغال آلون بأنه «عمل عدواني». فضاع الموضوع الأساس للأزمة الناشئة وهو قيام إسرائيل بتحويل مجرى حوض الأردن وسلب الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ليصبح الموضوع المشروع العربي المتواضع. وغضّ الغرب النظر عمّا تقوم به إسرائيل ضد جيرانها وواصل مدّها بمختلف أنواع الأسلحة المتطوّرة ليضمن تفوّقها العسكري الهجومي.

وعمل القادة العرب على تنفيذ قرارات القمّة. فعُقد مؤتمر وطني فلسطيني في أيّار 1964 نجم عنه تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» و«جيش التحرير الفلسطيني» كأدوات بأيدي الحكام العرب للسيطرة على الفلسطينيين ولجم نفاد صبرهم. وتأكّد هذا الرأي السلبي عندما عُيّن المحامي أحمد الشقيري المحسوب على مصر والموظّف في الجامعة العربية في القاهرة رئيساً للمنظمة، واختيرت غزّة الخاضعة لمصر مركزاً لمنظمة التحرير. ولكنّ الفلسطينيين الذين خاب أملهم مراراً من عجز العرب عن القيام بشيء فعال ضد إسرائيل، اغتنموا الفرصة وامتطوا ركاب المنظمة الجديدة ليستعملوها في التعبير عن قضيتهم وتقديم مطالبهم، حتى أصبحت هذه المنظمة قوّة سياسية بحد ذاتها خلال سنوات. وكان العام 1964 نقطة انطلاق ليس فقط لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» وجيشها بل لعدد من التنظيمات الفدائية الفلسطينية في مخيمات اللجوء في لبنان وسورية والأردن، وظهر ياسر عرفات مؤسس «حركة فتح» وجورج حبش من مؤسّسي «حركة القوميين العرب». وأخذ العمل السياسي الفلسطيني المستقل ينمو على الساحة العربية.

وعقد العرب مؤتمر قمّة ثانياً في أيلول من العام نفسه في الإسكندرية، بعدما أنجزت إسرائيل مشروع تحويل نهر الأردن فيما تأخّر المشروع العربي لأنّ الدول العربية هابت التهديدات الإسرائيلية. وقرّرت قمّة الإسكندرية بدء العمل في المشروع العربي بخطوة مأمونة

عدائها لسورية الانفصالية بشكل خاص، بدأ تحرّك سوري - عراقي مشترك عام 1963 بعد وصول البعث إلى السلطة في البلدين. فقد أعلن المؤتمر القومي لـ«حزب البعث» «وجوب منع إسرائيل من تحقيق مشروعها بالقوة». وضغطت سورية من أجل عمل عربي مشترك، فالتقى قادة الجيوش العربية في دمشق في كانون الأول 1963 بعدما هدأت الأمور موقتاً بين عبدالناصر ودمشق للنظر في ما يمكن عمله أمام الخطر الإسرائيلي[4].

القمم العربية

لقد أصرّت سورية على ضرورة شنّ حرب ضد إسرائيل لوقف مشروعها واسترداد الحقوق العربية، ما أحرج عبدالناصر في أوج حربه الباردة مع السعودية ودول عربية أخرى. ورأى أن يحوّل الأمر إلى مسؤولية عربية جماعية للقيام بعمل مشترك لردع إسرائيل. ودعا عبدالناصر إلى إنهاء الخصومات العربية - العربية والتوجّه لمواجهة الخطر المشترك، داعياً الزعماء العرب إلى التشاور المباشر. ولبّى القادة العرب دعوة عبدالناصر لحضور مؤتمر قمّة في القاهرة في كانون الثاني 1964، لتوحيد العمل العربي تجاه فلسطين، مع الاتفاق الضمني أنّ العرب غير مستعدين حالياً لخوض حرب غير متكافئة مع إسرائيل.

تردّدت سورية في المشاركة في هذا المؤتمر، إلا أنّها شاركت كـ«واجب قومي» وسعت مع الجزائر (التي نالت استقلالها من فرنسا عام 1962) إلى موقف عربي لحرب تحرير شعبية في فلسطين. ولكن تجاوب القادة العرب مع هذا الاقتراح كان فاتراً إلى حدّ أنّ بعضهم اتهم سورية بالمغامرة، وانتقد مواقفها المتشدّدة. فاتجهت القمّة نحو مواقف خجولة لمواجهة التحدّي الإسرائيلي سخرت منها سورية ما أدّى إلى تعرية مؤتمر القمّة وأثبت فشله. فقد تبيّن أنّ الهدف كان امتصاص نقمة الشارع العربي وغضبه عبر إيهامه أنّ عملاً مشتركاً هو قيد التحضير ضد إسرائيل، في حين أن تركيبة القمّة وعدم إلزامية قرارات الجامعة العربية تعني أنّ النتيجة ستكون دائماً عدم عمل شيء. وخرج العرب من هذه القمّة بما يحفظ ماء الوجه: (1) السعي لخلق كيان فلسطيني و(2) إقامة مشروع عربي لتحويل نهر الأردن بشكل يحفظ حقوق العرب.

Fred Khouri, «Friction and conflict on the Israeli – Syrian front», *Middle East Journal*, vol. -4
17, n°. 1-2, winter spring 1963, pp. 14 – 34.

وتسعى للقيام بعمل خيري، بل إنّ وزير خارجيتها جون فوستر دولاس ساهم في إفشال مهمة جونستون وتعزيز موقف إسرائيل عندما ربط مشروع التعاون المائي مع موافقة الدول العربية على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، ما أثار غضب سورية التي دعت إلى اجتماع عربي حضره رؤساء حكومات سورية ولبنان والأردن في دمشق في تشرين الأول 1955 وقرّروا رفض المشروع الأميركي. إلا أنّ مصر تدخّلت وأوحت للجامعة العربية في القاهرة بإهمال ما قرّره اجتماع دمشق.

في 1956، نقلت إسرائيل موقع قناة تحويل المجرى من بنات يعقوب إلى العنق الشمالي لبحيرة طبريا، حيث تلتقي مجاري مصادر الحوض. وبوشر العمل أمام أعين الجيش السوري. وإذ أصبحت سورية الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة عام 1957، طلب السوريون من عبدالناصر العمل لوقف الاعتداء الإسرائيلي على نهر الأردن. فكان رأي عبدالناصر أنّه لا يمكن عمل شيء. ووجدت سورية موقف عبدالناصر صعب القبول، خاصة أن إسرائيل سخرت من وحدة مصر وسورية وجعلت من سورية منذ بداية 1957 الهدف الرئيسي لاعتداءاتها المتعاظمة. فقد توغلت إسرائيل في المنطقة المنزوعة السلاح واحتلتها، ما أدّى إلى اشتباكات مسلّحة خطيرة وغير مسبوقة، ومنها هجوم إسرائيلي كبير على قرية التوافيق في مطلع 1960، ما جرّ عبدالناصر هذه المرّة إلى حشد الجيش على الجبهتين السورية والمصرية والتنديد بالدعم الغربي لإسرائيل وتحذيره باللجوء إلى حظر نفطي عربي. واستغلّ بن غوريون التحرّك المصري، فقام بجولة على العواصم الغربية مدّعياً ضعف إسرائيل أمام تهديدات العرب، ساعياً إلى صفقات سلاح جديدة. وشهدت تلك الفترة، كما أشرنا في الفصل الخامس، موجة مزايدات لفظية من بغداد والقاهرة وعمّان حول من يعمل أكثر لقضية فلسطين ومن يبزّ رفيقه أكثر في عدائه لإسرائيل. فتلقّفت إسرائيل الحرب الكلامية العربية كمادة لإقناع الغرب بتسليحها ودعمت أميركا إسرائيل في الحصول على أسلحة من ألمانيا الغربية.

وبعد الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، زاد قلق سورية من مضاعفات المشروع الإسرائيلي وطالبت الدول العربية بعمل مشترك لوقفه. وفي آذار 1962، قامت إسرائيل بهجوم كبير على القرى السورية شرق بحيرة طبريا بغية تهجير سكانها، ثم شنّت غارات جوية على مواقع داخل سورية. وإذ انتقد مجلس الأمن والولايات المتحدة العمل الإسرائيلي، فإن إسرائيل، في تلك الأثناء، انتهت من بناء القناة التي منحت إسرائيل نسبة كبيرة من مياه حوض الأردن على حساب الأردن وسورية ولبنان. وإذ لم تتحرّك مصر بسبب

خطوة لردع إسرائيل، فواصلت الأخيرة عملها حتى ابتلعت منطقة الحولة بأكملها بحلول عام 1956.

في 2 أيلول 1953، بدأت إسرائيل العمل على شقّ قناة عند جسر بنات يعقوب في المنطقة المعزولة السلاح مع سورية. فأصدر مجلس الأمن قراراً يأمر فيه إسرائيل بالكفّ عن عملها عند بنات يعقوب لأنّه يهدّد السلم في المنطقة. ثم حاولت أميركا إقناع العرب وإسرائيل بالتعاون على توزيع الثروة المائية. ولكن إسرائيل رأت أن المشروع الأميركي (مشروع جونستون) يضيّع عليها فرصة الهيمنة على الجزء الأكبر من مياه الأردن ومصادره بمنطق القوة، في حين رأت الدول العربية أنّ المشروع الأميركي يساوم على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ومياهه، ولا يحترم حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة إلى بيوتهم وقراهم[3]. لقد رفضت سورية والأردن المشروع الأميركي إلا أنّ مصر دعمته رغم أنّها لم تكن معنية به لبعدها الجغرافي. بل كان سبب اهتمامها هو أنّ جزءاً منه يتعلّق بمساعدة مصر على جرّ مياه النيل لريّ سيناء. وكانت مصر في تلك الأثناء تسيطر على قطاع غزّة. فانتفض سكان غزّة ضد قبول مصر بمشروع جونستون، وقمعهم الجيش المصري بقسوة على مدى أسبوع. واستعملت القاهرة نفوذها لإقناع الدول العربية بقبول مشروع جونستون. وهكذا التقى مندوبو الدول العربية بجونستون في حزيران 1954 واتفقوا على خطوات لتنمية حوض الأردن.

ولكن إسرائيل رفضت مشروع جونستون الذي يحدّ من طموحاتها المائية ويُخضعها لرقابة قانونية دولية ويوزّع المياه بعدالة على الدول المطلّة على حوض الأردن. فوضعت شروطاً تعجيزية أحدها اعتبار نهر الليطاني اللبناني جزءاً من حوض الأردن ويجب أن يدخل في المفاوضات، رغم أنّ الليطاني ينبع ويصب كليّاً في لبنان ولا يرتبط بمصادر حوض الأردن. فهدّد جونستون في مطلع 1955 بأنّه سيوقف المفاوضات ويُصدر بياناً يلوم فيه إسرائيل على فشل المشروع الأميركي. وفي 17 شباط 1955، أعلن دافيد بن غوريون، وقد أصبح وزيراً للدفاع (بعدما كان رئيساً للوزراء) أنّ إسرائيل لن تدخل شريكاً في أي مشروع لتقاسم المياه مع العرب. وأتبع بن غوريون سياسته المتشدّدة بغارة على قطاع غزّة ضد الجيش المصري بعد أسبوع، وبحملات عسكرية ضد مصر، وهجوم كبير على سورية في كانون الأول. ما قضى عملياً على مهمة جونستون، وخلا الجو لإسرائيل. لم تكن أميركا محايدة في موضوع المياه

3- حق العودة أكّدته الأمم المتحدة سنويّاً منذ 1948 حتى اليوم.

التهديد اللفظي لإسرائيل. وإذ تبيّن للشعب الفلسطيني، بعد عقدين من التشرّد، أنّ الدول العربية لا يُعوّل عليها في مهمة التحرير، وُلدت حركة مقاومة فلسطينية عام 1965 في وقت كانت تعمل فيه إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن بدون أي رادع عربي، ولا حتى من مصر عبدالناصر. وفيما قلقت الدول العربية، وخاصة تلك المتضرّرة مباشرة من تحويل النهر كسورية والأردن ولبنان، طالبت بعمل عربي مشترك لمواجهة التوسّع المتواصل لإسرائيل.

إسرائيل تحوّل مجرى الأردن

كانت إسرائيل قد وقّعت عام 1949 معاهدة هدنة مع سورية خلقت منطقة عازلة بينهما لا يدخلها أحد. ولكن إسرائيل دخلت هذه المنطقة وأقامت تحصينات عسكرية ومراكز شرطة، ومنعت الفلسطينيين والسوريين من العودة إلى قراهم في تلك المنطقة وصادرت أراضيهم. ومنذ 1951 أوقفت إسرائيل مشاركتها في اجتماعات الهدنة مع سورية برعاية مراقبي الأمم المتحدة. ورغم أنّ الحدود مرّت في وسط بحيرة طبريا إلا أنّ إسرائيل وسّعت مساحة أراضي مستوطناتها المزروعة على حساب الحقوق السورية وعلى الجانب السوري من البحيرة لخلق أمر واقع جديد.

وشرعت إسرائيل منذ 1951 في استغلال المناطق الفلسطينية المحتلة لتحوّل عبرها مجرى نهر الأردن. حتى أنّ زعماءها صرّحوا علناً أنّ الهدف من تحويل المجرى هو تعزيز قدرات إسرائيل الاقتصادية والبشرية والعسكرية، عبر تأهيل مساحات إضافية لتوطين المزيد من المهاجرين اليهود، ما يخلق حقائق ديمغرافية على الأرض تمنع عودة الفلسطينيين إلى الأبد، رغم أنّ القوانين الدولية تحرّم مثل هذه الأعمال لأنّ نهر الأردن كان نهراً دولياً يقع حوضه بين أربع دول هي سورية ولبنان وفلسطين والأردن. فقد كانت نسبة 77 بالمئة من مصادر النهر تنبع من لبنان وسورية (الحاصباني والبانياس واليرموك) في حين كانت نسبة 23٪ بالمئة تنبع في فلسطين. فكانت إسرائيل عمليّاً تسرق النهر لأغراضها دون أي اعتبار لمصالح الدول المجاورة.

بدأ المشروع الإسرائيلي بتجفيف مستنقعات الحولة عام 1951 في المنطقة المنزوعة السلاح، فقاوم الفلسطينيون محاولة إسرائيل ابتلاع أراضيهم في تلك المنطقة، وقمعهم الجيش الإسرائيلي بالسلاح. فتقدّمت سورية بشكوى إلى الأمم المتحدة وطلب مجلس الأمن من إسرائيل تجميد نشاطها الاستيطاني في تلك المنطقة ريثما يُنظر في الأمر. ثم غضّ المجلس النظر ولم يقم بأي

اقتصاد الدولة اليهودية في فلسطين متوقف على ضمّ مصادر نهر الليطاني وجبل الشيخ، على أن يشمل ذلك سهل الجولان وسهول حوران. واستمرّ هذا المنطق عقداً بعد عقد وصولاً إلى تأكيد بنيامين نتنياهو أنّ الجولان هو أرض يهودية قبل أن يكون سوريّاً[1].

ولم يخفِ زعماء إسرائيل، حتى بعد عقود من حرب 1948 وولادة دولتهم، نواياهم بإنشاء إسرائيل الكبرى. فكانت طموحاتهم تكبر بعد كل انتصار على العرب، لتصبح قريبة من شعار «من الفرات إلى النيل». وكانت إسرائيل كلما احتلّت أرضاً عربية جديدة تقوم ببناء المستوطنات وتحصّنها وكأنّها أرض لها. وانطبق هذا عام 1967 على الجولان السوري وشبه جزيرة سيناء المصرية والضفة الغربية التي يسمّونها اليهودية والسامرة، وعلى قطاع غزّة في فلسطين. لقد أوضح المحامي إسرائيل شاحاك، أنّ الحركة الصهيونية تعتبر أنّ أرض إسرائيل الجغرافية تمتدّ من الفرات إلى النيل، لتشمل فلسطين والأردن وسيناء وصولاً إلى أراضٍ مصرية تطل على النيل شرق القاهرة، وتمتد شمالاً لتشمل لبنان وسورية وجزءاً من العراق على نهر الفرات. وأنّ دولة إسرائيل «تخطّط منذ 1950 لاحتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاء من الأردن وسورية ولبنان وقسم من السعودية وتسعى إلى تجزئة الدول العربية إلى كيانات طائفية وعرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها». ويكشف شاحاك مذكرة لديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، جاء فيها أنّ حدود دولة إسرائيل يجب أن تضم كامل فلسطين ومحافظة حوران في سورية ومحافظة الكرك في الأردن وجزءاً من محافظة دمشق ومنطقة القنيطرة، إضافة إلى مساحة من لبنان تبدأ في عنجر في وسط البقاع وتنتهي في حاصبيا، شاملة كامل مجرى نهر الليطاني. فأكّد بن غوريون ما جاء في مذكرة المنظمة الصهيونية عام 1919[2].

وليس ثمّة لغز لاستمرار الحروب بين العرب وإسرائيل وعدم تجاوب الأخيرة مع الحقوق الفلسطينية. ذلك أنّ ضمانة الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لتفوّق إسرائيل العسكري الدائم على الدول العربية مجتمعة، ولّد قناعة لدى إسرائيل أنّها ممنوعة من الهزيمة، وستكسب كل حروبها وستتوسّع باستمرار. وبدا هذا الفارق الكبير في القوّة جليّاً بعد سلسلة هزائم لحقت بالعرب في 1948 و1956 و1967. فلم يكن أمام الدول العربية، لتغطية فشلها، سوى

1- الديري، عبدو، أيّام مع القدر، الجزء الثاني: صفحات من الذاكرة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 52 - 53.

2- Israel Shahak, *Jewish History, Jewish Religion, The Weight of Three Thousand Years*, London, Pluto Press, 1994.

الفصل الثامن

حرب 1967

أطماع إسرائيل بالأراضي السورية

احتلّت القضية الفلسطينية موقع الصدارة في عقيدة البعث، واحتضن الشعب السوري مسألة فلسطين منذ أيام الانتداب الفرنسي، واستقبلت سورية 100 ألف لاجئ فلسطيني عام 1948، اعتُبروا مواطنين سوريين يتمتّعون بكامل حقوق المواطنية – حق العمل في الإدارات الرسمية والمراكز الحكومية والالتحاق بنقابات العمال السورية ودخول المدارس والجامعات، طلاباً وأساتذة، وكذلك في القوات المسلّحة السورية وفي ميليشيات «حزب البعث». كانت فلسطين في وجدان السوريين ومعظم العرب قضية شعب شقيق أخرجته من أرضه جماعة جاءت من أوروبا تحمل عقيدة صهيونية عنصرية. أمّا دولة إسرائيل التي نشأت على أرض فلسطين فلم تعلن حدوداً جغرافية بل كانت ذات طبيعة توسعيّة، مهمتها الأولى جمع كل يهود العالم على رقعة من بلاد العرب. فإسرائيل، ومنذ نشوئها عام 1948، خاضت حروباً ضد الدول العربية واحتلت أراضيهم ثم استوطنتها ووسّعت حدودها مع كل حرب.

حملت المنظمة الصهيونية التي جسّدت طموحات أتباعها من يهود أوروبا، ومن يناصرها من شخصيات سياسية في بريطانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، حملت خريطة إلى مؤتمر الصلح في باريس في 3 شباط 1919 تبيّن حدود دولتها المزمعة من نقطة جنوب صيدا في لبنان، شاملة كل فلسطين وأجزاء من الأردن وجنوب سورية بما فيها نهرا اليرموك والبانياس، وحوضا نهر الليطاني في لبنان ونهر الأردن، مع التأكيد على أنّ «جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين». وفي 16 شباط 1920 بعث لويس برانديس ممثّل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومؤسس جامعة برانديس رسالة إلى حاييم وايزمن يؤكّد فيها أنّ تطوير

جيشها ومستوى تسليحه واستعداده، بفضل شبكة جواسيسها وأبرزهم إيلي كوهين[25]. كما أنّ خصوم سورية العرب في السعودية والأردن ولبنان، كانوا يسعون إلى إسقاط نظام البعث بعد لجوء آلاف السوريين إلى أراضي تلك الدول وإذكاء مشاعر سكانها ضد سورية. وكانت الأردن مركزاً جاهزاً للخطط ضد دمشق، حيث كانت تعمل محطّة إذاعة سورية معارضة وحيث حصل حاطوم ورفاقه على المال والدعم لقلب النظام. وكان طلال أبوعسلي قد غادر عمّان إلى القاهرة التي باتت تتقرّب من دمشق وهناك صرّح للصحف المصرية أنّ الأردن والسعودية والولايات المتحدة كانوا على اطّلاع تام على محاولة حاطوم فيها. فكانت الحكومة السورية تشتعل غيظاً وغضباً من المعلومات حول مشاركة الإخوة العرب في مؤامرات ضدها. وفي ربيع 1967 وصلت علاقات سورية مع الأردن إلى القطيعة. ذلك أنّ سيارة سورية مفخّخة انفجرت على معبر الرمثا الحدودي بين البلدين يوم 21 أيّار، فقُتل 21 أردنيّاً. وردّ الأردن بإقفال سفارته في دمشق وطرد السفير السوري من عمّان[26].

إنشغال الدولة السورية بالأخطار الداخلية جعلها تهمل ليس فقط مسائل الاقتصاد والمجتمع، بل أن تتقاعس عن التحضير للخطر الفعلي الذي كان في مكان آخر. فقد كانت النيران أقرب مما اعتقد النظام في جبهة الجولان مع إسرائيل في جنوب البلاد.

25- كان إيلي كوهين جاسوساً إسرائيلياً وُلد في مصر باسم إلياهو كوهين عام 1924، والده شاوول كوهين كان قد هاجر من حلب إلى الإسكندرية عام 1914. انتسب إيلي كوهين إلى الجيش المصري عام 1947 ولكنّه سُرّح بسبب الشك بولائه، واعتقل عام 1951 بتهمة نشاطاته الصهيونية داخل مصر. ثم اعتقل مجدّداً بعد توفيره المساعدة لمجموعة إسرائيلية قامت بعمليات تخريب في القاهرة عام 1955. وغادر إلى إسرائيل في العام التالي ليصبح عميلاً للموساد عام 1960 يستعمل اسم كامل أمين ثابت. جاء إلى دمشق عن طريق لبنان عام 1962 بعد انفصال سورية عن مصر وانتسب إلى «حزب البعث» مقسماً أن يصبح مثالاً في النضال العربي. وواظب على إرسال تقارير إلى الموساد. وكانت السلطات السورية تعلم أن ثمّة تسريبات لأسرار عسكرية واقتصادية وأنّ هذه التسريبات وصلت لإسرائيل. فقرّرت سورية العثور على الثغرة الأمنية وعلى مصدر التسريبات. وبمساعدة أجهزة تنصّت سوفياتية استطاعت كشف كوهين والقبض عليه متلبّساً في كانون الثاني 1965 وهو ينقل برقيات لإسرائيل بأجهزة اتصال في شقّته في دمشق. فاستجوب وحوكم أمام محكمة عسكرية وأُعدم شنقاً في 18 أيار 1965. نسبت إسرائيل إلى هذا الجاسوس أعمالاً خارقة لم تثبت صحّتها.

26- Patrick Seale, *Asad*, p. 115.

القيادي البعثي منصور الأطرش - رسالة احتجاج إلى قائد أركان الجيش في كانون الأول 1966. وجرت محاكمات للضباط في آذار 1967 فصدرت أحكام إعدام ولم يُنفّذ الحكم بحق فهد الشاعر. أمّا حاطوم فقد عاد إلى سورية بعد اندلاع الحرب مع إسرائيل في حزيران، ومعه عدد من رجاله، معلناً أنّه عاد ليخدم وطنه. وظنّ البعض أنّ الملك حسين قد أرسله للتآمر على سورية فاعتقلته المخابرات العسكرية وأحضرته أمام مصطفى طلاس، فأكّدت المحكمة العسكرية حكم الإعدام بحقه بتهمة العمل لقلب النظام والتعامل مع دول أجنبية. وجرى إعدامه في 26 حزيران 1967. كما اعتقل أربعون ضابطاً كانوا قد لجأوا إلى بيروت وقرّروا العودة إلى سورية في حزيران 1967 لمقاتلة إسرائيل.

ولم تنته الأمور عند هذا الحد. إذ إنّ خالد الجندي، قائد ميليشيا العمال، استغل خروجها إلى الشارع أثناء تحرّك الضباط الدروز. ولكن بعد فشل حركة حاطوم أراد أن يبقي الميليشيا في الشارع وأمر عناصرها بتنظيف دوائر الدولة ومؤسساتها من «الرجعيين وعملاء الأمبريالية». فهجم هؤلاء بأسلحتهم الفردية على أبنية الدولة، يقتحمون المؤسسات والإدرات للقيام بهذه المهمة. لقد اعتقدت تلك العناصر المسلّحة أنّها تخدم الثورة، ولكن خالد الجندي أصدر هذه الأوامر لغاية في نفس يعقوب وهي فرض هيبته ونفوذه على مؤسسات الدولة. ولم يكن خالد الجندي من العمال ولا ثوريّاً أو مثقفاً، بل كان وصولياً فاسداً، القمار سلوته المفضّلة. ولم يرق تصرّف الجندي لصلاح جديد، فأمر بوقف عمل عناصر الميليشيا المشين في مؤسسات الدولة ونزع سلاحهم الفردي وعودتهم إلى منازلهم، وأنهى دور خالد الجندي في قيادة الميليشيا. لقد تعلّم حكم البعث من التجارب السابقة في سورية عدم التسامح مع أي قوّة في البلاد تخرج على النظام العام وتسيء لسمعة الدولة.

بدأ عام 1967 والدولة منشغلة بالتصدّي للمخطّطات والمؤامرات الداخلية والخارجية التي لم تتوقّف منذ شباط 1966، من اختراق للقوى المسلّحة وكبار الضباط وتحركات مذهبية وعداء الإقطاع والبورجوازية للنظام، وكل هؤلاء كانوا يلقون دعماً كبيراً من دول عربية وغربية. وفوق ذلك، رأت سورية نفسها هدفاً مباشراً لمسعى إسرائيلي أميركي للقضاء على ثورتها. وكانت إسرائيل قد استطاعت اختراق أجهزة اتصالات القوى المسلّحة السورية وأجهزة الدولة وباتت على اطّلاع مباشر على كافة التفاصيل عما يدور في سورية وعن وضع

فسلّحت الحكومة السورية «ميليشيا العمال» مجدّداً (بعدما كانت قد نزعت سلاحها إثر انقلاب 23 شباط)، وأنزلتها إلى الشارع إلى جانب «الحرس القومي». وأكمل الجيش تطويقه للسويداء وهدّد بقصفها. ففرّ حاطوم عبر الطريق الجنوبي إلى الأردن ولجأ إلى عمّان ومعه عدد من الضباط والمرافقين. ومن هناك ولعدّة أيام دأب ومعه طلال أبو عسلي (تعتبر أسرة أبو عسلي المنافس الرئيسي لآل الأطرش في الزعامة الدرزية)[23] في مقابلات صحافية موسّعة على إطلاق تصريحات نارية منها أنّ العلويين والشيوعيين يسيطرون على الحكومة السورية وعلى مؤسسات الدولة، وأنّ سورية باتت على قاب قوسين أو أدنى من حرب أهلية دينية[24]. ولحقهم بعد فترة الرزّاز نفسه.

لقي تحرّك الأسد السريع لإنقاذ النظام تقديراً عالياً من صلاح جديد، فزادت ثقته به. وشرعت السلطة في حملة تطهير في صفوف القوى المسلّحة استمرّت حتى ربيع 1967 بعد انكشاف الاختراق الواسع لأعداء النظام في أشهره الستة الأولى. فتمّ تسريح 89 ضابطاً في تنظيم الحزب العسكري داخل الجيش الذي كان قد أسّسه الأسد نفسه، واعتقل ضباط آخرون. وتمّ تسريح 400 ضابط بهدف وضع الحدّ نهائياً لأي محاولات انقلابية جديدة، وللتأكّد من أنّ الجيش بات خالياً تماماً من المجموعات والحركات المناهضة للسلطة. وكانت التسريحات والاعتقالات سلاحاً ذا حدّين، إذ إنّ تسريح مئات الضباط - انضمّوا إلى مئات غيرهم جرى تسريحهم منذ سنوات الوحدة وبعدها - كان يعني أنّ سورية دخلت العام 1967 بعدد ضئيل من الضباط برتب رفيعة.

وكان بين المعتقلين والمسرّحين عدد كبير من الدروز منهم فهد الشاعر نفسه الذي تعرّض للضرب وحوكم هو والفارّان حاطوم وأبو عسلي بالإعدام . فكان الثمن الذي دفعته الطائفة الدرزية باهظاً في تعرّض أبنائها لغضب الدولة قبل آب 1966 وبعده. واستعر غضب الدروز ضد السلطة وتجمّد نشاط «حزب البعث» في جبل الدروز ومناطق انتشاره لعدّة شهور مخافة ردّات فعل شعبية، فيما كتب سلطان باشا الأطرش - قائد الثورة السورية الكبرى ووالد

23- Peter Gubser, Minorities in isolation: the druzes of Lebanon and Syria, in R. D. McLaurin, *The political role of minority groups in the Middle East*, New York, Praeger, 1979, pp. 109 – 134.

24- بقي حاطوم في الأردن عدّة أشهر ثم عاد إلى سورية أثناء حرب 1967. وكان انتقاله المتكرّر من أقصى دفّة اليسار (غيفارا) إلى الرجعية العربية (الأردن)، نموذجاً عن شخصية عدد كبير من الضباط في الستينات.

المدينة أرسل مذكّرة إلى القيادة القطرية في دمشق يطالب فيها بإطلاق سراح الضباط الدروز. وبعد أيام، وجّهت قيادة عفلق - البيطار التي اتّخذت بيروت مركزاً لها نداءً إلى السوريين للانتفاض ضد الحكومة. ولترطيب الوضع، أعلن أنّ رئيس الجمهورية نورالدين الأتاسي يرافقه صلاح جديد وجميل شيّا، الدرزي الوحيد في القيادة القطرية، وعدد من الشخصيات سيزورون السويداء في الثامن من أيلول 1966. فكانت هذه الزيارة فرصة لحاطوم لتنفيذ خطوته الانقلابية بنصب كمين لهؤلاء في السويداء. وأوعز لرجله على جبهة الجولان، طلال أبوعسلي، بضبط تحرّك الجيش هناك ضد الانقلاب عبر تحريك وحدة دبابات وإغلاق الطرق. وأوعز لضابط آخر هو مصطفى الحاج علي رئيس المخابرات العسكرية ليسيطر على مجموعته ثم يقودها لعزل ثكنة قطنة جنوب دمشق (وقيل إنّ الحاج علي أبلغ حافظ الأسد عمّا يجري)[22]. وأوعز حاطوم إلى ضابط ثالث هو إبراهيم نورالدين أن يقفل الطريق إلى دمشق بمجرّد أن يعبر صلاح جديد والآخرون إلى السويداء. ثم كمن حاطوم في السويداء بانتظار الوفد.

وإذ احتشد وجهاء السويداء ورجال الدين الدروز في مكتب «حزب البعث» في المدينة في لقاء ودّي مع رجال الدولة، اقتحم حاطوم قاعة الاجتماع وسلاحه بيده وهدّد بقتل جديد والأتاسي ومن معهما. فوقف الحضور بوجهه ومنعوه عن أذية الوفد لأنّه لا يجوز عند الدروز قتل أي شخص في ضيافتهم. فاحتجز حاطوم الوفد الرسمي في منزل أحد البعثيين في المدينة وسيطر على حامية المدينة العسكرية وطرد ضباطها العلويين بعد تجريدهم من رتبهم. ولكن فات حاطوم وهو ينفّذ هذه الخطوات أنّ وزير الدفاع حافظ الأسد لم يكن ضمن الوفد الذي وقع في قبضته. فما إن وصل إلى الأسد نبأ السويداء حتى اتّصل بحاطوم وطلب منه الكفّ عن محاولته. فطالبه حاطوم بإزاحة أزلام صلاح جديد من السلطة وإعادة الاعتبار لحمّود الشوفي في القيادة القطرية. وردّ الأسد بإرسال سرب جوّي حلّق فوق قلعة السويداء، وأمر اللواء 70 المدرّع بتطويق المدينة. عندها أدرك حاطوم أنّ وضعه بات مهدّداً، إذ ما إن تُقصف السويداء ويتعرّض سكانها للخطر حتى تفشل عمليّته ويزول الدعم الشعبي لتحرّكه.

لأيام عصيبة، شنّ راديو عمّان حملة إعلامية على نظام جديد، داعياً السوريين إلى الثورة.

22- Patrick Seale, *Asad*, p. 113.

على جبهة الجولان، وبعد تناول كمية من الكحول، شبّ نقاش صاخب بين مؤيدي صلاح جديد من جهة ومؤيدي عفلق والرزّاز من جهة أخرى، تحوّل إلى تضارب بالأيدي. وفي اليوم التالي شكا الضباط الموالون لجديد زملاءهم بأنّهم شتموا جديد والأسد ومن معهما. وحضر قائد الأركان محمد سويداني بنفسه للتحقّق من الأمر. فتمّ اعتقال ستة من المشاركين في الحفلة وعيّن محكمة عسكرية كان سليم حاطوم من أعضائها. فاستغل حاطوم دوره في المحكمة لحماية رجال فهد الشاعر وتنبهيهم من فضح أسرار العمل الانقلابي. ولكنّه لم يكتف بحماية هؤلاء بل قام أيضاً بنقل ضابط محسوب على صلاح جديد من الجبهة. وكان صلاح جديد في دمشق يتابع هذه المسألة ولم يثق بنتائج التحقيق، فسمّى لجنة جديدة جعل من أعضائها عبدالكريم الجندي رئيس أجهزة الأمن المعروف بقسوته، ما قلب الوضع رأساً على عقب. إذ بعدما كانت مهمّة المحكمة العسكرية كشف من شتم النظام ورموزه في الحفلة، تكشّفت أمور أخطر عندما استعملت القسوة في الاستجوابات. ففي 20 آب، باح أحد صغار الضباط بعد تعرّضه للضرب المبرح، بكل ما يعرفه ليس فقط عن الحفلة بل عن «مؤامرة» يشترك فيها زملاؤه ضد النظام. وأفشى أسماء ستّة من هؤلاء، الذين بدورهم خضعوا لتحقيق قاسٍ وسمّوا آخرين كانوا كلّهم في حلقة فهد الشاعر إلى أن جاوز عدد الضباط المعتقلين المائتين، معظمهم من الدروز.

وانتشر خبر الاعتقالات في أوساط عائلات الضباط فبدا للرأي العام أنّ ما يحصل هو حملة على الدروز بحجة التحقيق في حفلة الجولان. ولكن حقيقة الأمر أنّ إصرار فهد الشاعر على تجنيد ضباط دروز للمؤامرة مع حاطوم واستثناء ضباط علويين وقبول الرزّاز بهذا الأمر جعل معظم عناصر التنظيم السرّي من الدروز. وأمام اعترافات صغار الضباط أمام المحكمة، فرّ فهد الشاعر واختبأ، كما فرّ بعثيون محيطون بالبزّاز والبزّاز نفسه عبر الجبل إلى لبنان. وفي تلك الأثناء، فرّ أيضاً صلاح البيطار من الإقامة الجبرية في دمشق إلى بيروت. وإذ اقتصرت معلومات أجهزة الدولة على أنّ المؤامرة هي من تصميم وبنات أفكار القيادة القومية الفارّة، لم يلتفت أحد إلى أنّ مجموعة حاطوم المحسوب في أذهانهم على نظام صلاح جديد كانت في أساس المؤامرة.

في دمشق، كان صلاح جديد غاضباً من كشف خيوط هذه المؤامرة. ففصل عدداً من الضباط، معظمهم من الدروز، ما أثار حفيظة أهاليهم ومن ورائهم الدروز في سورية. واشتعلت مشاعر أهل السويداء حتى في أوساط البعثيين. وحتى فرع «حزب البعث» في

ولم يكن حاطوم وحيداً في مشاعره، إذ شاركه بها عدد من الضباط والعسكريين الدروز، ومِن وراء هؤلاء عائلات وأبناء الطائفة الدرزية الذين شعروا أنّ نظام البعث أهمل دورهم فلم يسلّمهم مناصب عليا كما في العهود السابقة، وأنّ النظام ضرب بدون اكتراث عدداً من كبارهم فأبعد حمّود الشوفي زعيم التيار الماركسي في البعث عام 1964، وسجن وزير الدفاع السابق حمد عُبيد الذي دعم صلاح جديد بعد انقلاب شباط 1966. وكان عبيد يتوقّع أن يحتفظ بحقيبة الدفاع إلا أنّ جديد سمّى حافظ الأسد لهذه الوزارة، فثار عُبيد ولكّن مركزه العسكري لم يحمه، فتعرّض للاعتقال والسجن. وكان غضب الدروز مضاعفاً لأنّ البعث أنعش دور العلويين في الدولة ولو بدون قصد، وقمع رجالهم هم. وكانت بعض هذه الشكاوى تصل إلى القيادة القطرية العلمانية المنحى فكانت تصدمها الادعاءات المذهبية المضمون، واتهمت بعض الدروز بأنّهم يثيرون النعرات الطائفية[21].

وكان الرزّاز بعد حركة شباط 1966 قد تحوّل إلى العمل السري من مكتب تحت الأرض في أحياء دمشق القديمة حيث مارس منصبه كأمين عام لـ«حزب البعث» مع عفلق والقيادة القومية في بيروت. وكان من قراراته تأسيس «مكتب عسكري» يضاهي «اللجنة العسكرية» من ضباط محترفين ومخلصين للقيادة القومية، بقيادة اللواء فهد الشاعر (درزي) المقرّب من عفلق. ولكن الشاعر ورفاقه اشترطوا على الرزّاز أن لا يتضمّن المكتب العسكري ضباطاً علويين، فوافق لكسب دعمهم رغم الطائفية الواضحة لهذا الموقف الذي يتعارض مع علمانية البعث (وسيدفع هو وهؤلاء الضباط الثمن لهذا الموقف الطائفي). وأسّس الرزّاز تنظيماً مدنيّاً جديداً للحزب وضع على رأسه نسيم سفرجلاني. وإذ بدأ حوار بين فهد الشاعر وسليم حاطوم حول عمل مشترك ضد نظام صلاح جديد، تعاون الرزّاز أيضاً مع حاطوم باقتراح من منصور الأطرش وشبلي العيسمي، عضوي القيادة القومية المُلاحقة. وكان هذا التعاون مريحاً لفهد ومجموعته لأنّ حاطوم التزم بقتل رموز نظام صلاح جديد بعد الانقلاب وهو أمر رفضوا أن يقوموا به بأنفسهم.

وحُدّد موعد للتحرّك هو الأول من حزيران 1966، ثم تأجّل إلى 3 أيلول. إلا أنّ الصدفة لعبت دورها في ما حصل بعد ذلك. إذ في تلك الأثناء، وفي حفل ضمّ مجموعة من الضباط

21- Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961 1978*, London, Croom Helm, 1979, chapter 6.

بلد والنضال الثوري ضد الأمبريالية والرجعية في كل المنطقة العربية». فكان شعار الاشتراكية في البلد الواحد جذاباً خاصة للجزائر واليمن، إضافة إلى مصر.

حركة الضبّاط الدروز

شعر نظام صلاح جديد باستقرار الوضع بعد انقلاب 1966 وإزاحة كافة مصادر التهديد في السنوات الثلاث السابقة، فلم يركّز على الشؤون الداخلية، على أساس أنّ جماعات الحوراني وعفلق والناصريين في سورية قد قُصَّت أجنحتها. هي موجودة ولكنّها لم تعد تشكّل أي تهديد، كما أنّ الأجهزة الأمنية كانت تراقبها. وهذا كان صحيحاً إلى حدّ ما لأنّ التهديد لاستقرار النظام لم يأتِ من خارجه بل من قلبه في شخص مقرّب من صلاح جديد هو سليم حاطوم، قائد وحدة المغاوير النخبوية. وكان حاطوم يدير وحدته كإقطاع خاص فيعزل ويرقّي ويفصل عناصرها وضباطها كما يشاء بدون أي اعتبار قانوني أو رسمي. ما جعل سلطته الفردية في هذه الوحدة مطلقة وهيمنته كاملة.

وُلد حاطوم في قرية دبين الدرزية عام 1928، وانتسب إلى البعث في سنّ مبكرة، والتحق بالجيش فكان طموحاً ونشيطاً شارك بحماس في انقلاب 8 آذار 1963، ونال عضوية «اللجنة العسكرية» الموسّعة. ولكن هذا كان أقصى ما سمح به نظام صلاح جديد لحاطوم الذي رغم شجاعته وحماسه اعتُبر مندفعاً أكثر من اللازم، ولا يتمتّع بالكياسة السياسية. لقد كان حاطوم من أشد عناصر البعث الجديد يسارية، ولكنّه لم يُنتخب لعضوية القيادة القطرية رغم عضويته في «اللجنة العسكرية» ودوره في انقلاب 23 شباط 1966 وقيادته للمعركة ضد أمين الحافظ التي كانت السبب الرئيسي لنجاح الانقلاب. بل أُعيد إلى عمله السابق والمملّ في حراسة مبانٍ رسمية. فأخطأ النظام في تجاهل طموح حاطوم الذي لم يتحقّق، ونام هذا على ضغينة وحقد على نكران الجميل وقلّة وفاء زملائه. ونُميَ إليه أنّ البعض انتقدوا العنف الزائد الذي مارسه يوم الانقلاب ما أدّى إلى سقوط عشرات القتلى وأنّه بتصرّفه هذا شوّه سمعة الانقلاب، ومن الأفضل إبعاده عن الصورة. وشعر بأنّهم جرحوا كرامته باتهامهم إيّاه وبإبعاده الصامت خاصة أنّ غيره أيضاً كان عنيفاً يوم الانقلاب. فأخذ يُكثر من الخطابات الثورية واليسارية وأنّ تشي غيفارا هو مثاله الأعلى محاولاً استمالة الشيوعيين إليه. ثم فتح خط اتصال مع القيادة القومية وخاصة مع منيف الرزّاز الذي كان لا يزال مختبئاً في دمشق، والتقى معه على العداء لصلاح جديد.

والمساعدة. عندها قرّر خالد بكداش العودة إلى سورية، بعد ثماني سنوات في المنفى، فقبل النظام ذلك على مضض وغضّ النظر عن توزيع صحيفة «الحزب الشيوعي» المحظورة ولكنّه اشترط على بكداش أن لا يعقد اجتماعات حزبية ولا ينظّم صفوف الحزب ولا يلقي خطابات عامة. وبقي التعاون بين النظام والشيوعيين محدوداً، فلم يتعامل معهم كحزب، بل كأفراد لا يمثّلون حزباً، واستمرّ النظام في اعتقال وتعذيب الشيوعيين من وقت إلى آخر، وفي هذا لم يختلف عن الأنظمة السابقة في سورية. كما أنّ موسكو لم تحصل على امتيازات ملموسة داخل سورية جرّاء خدماتها الكثيرة لنظام صلاح جديد. ذلك أنّ اشتراكية النظام كانت شأناً داخلياً سوريّاً، لم تترجم إلى تبعية لروسيا.

وعملت الحكومة على إنهاء عزلة سورية العربية والدولية. فأعلن زعيّن أنّ «الدعم السوفياتي هو حاجة ملحّة لسورية». وتجاوبت موسكو معتبرة أنّ حكام سورية الجدد «مصمّمون على تطبيق الاشتراكية في الصناعة والزراعة»، ودعت زعيّن لزيارتها. وأثناء هذه الزيارة، وافق السوفيات على بناء سدّ الفرات، كما وافقوا على سلّة من المساعدات في عدّة قطاعات، بعضها وُضع على سكّة التطبيق السريعة. وتوّجت موسكو علاقتها المستجدّة مع دمشق بإعلانٍ يدعم حكومتها اليسارية التوجّه، وإطلاق تحذير أنّ الاتحاد السوفياتي لن يسمح لأي قوّة خارجية بقلب نظام الحكم في سورية، ما عزّز موقع سورية الإقليمي والدولي.

وأنهى نظام صلاح جديد العداء لعبدالناصر في ربيع 1966 (بعدما كان هذا العداء من الأمور التي فرّقت «اللجنة العسكرية» عن أمين الحافظ الذي كان يريد رأب الصدع مع مصر). إذ إنّ سعياً حثيثاً بدأ لتحسين العلاقات مع القاهرة بدءاً بمعاهدة للتبادل التجاري (الأولى منذ الانفصال). وشجّعت موسكو المصالحة بين مصر وسورية وباتت تعتبر البلدين جزءاً من سياستها في الشرق الأوسط. وعمل رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغن أثناء زيارته إلى القاهرة في أيار 1966، على إقناع عبدالناصر بمدّ اليد إلى النظام الجديد في سورية والتعاون مع دمشق كخطوة أولى «لإنشاء جبهة موحدة من الدول العربية التقدمية». فانعكس هذا التمنّي تحسّناً جوهرياً في العلاقات، أثمر إعادة العلاقات الديبلوماسية وإلى اعتراف مصري بسورية كدولة مستقلة لأول مرّة منذ الانفصال عام 1961. وساهمت في ذلك الإعلانات المتلاحقة من البعث الجديد في دمشق عن سياسته العربية الداعية إلى تقارب الدول العربية التقدمية، وأنّ أولويات البعث على لسان زعيّن هي «النضال لبناء الاشتراكية داخل كل

نشأة الحكام الجدد الريفية لم تكن رثّة ومعدمة، بل كان معظمهم أبناء عائلات، بمن فيهم كل أعضاء اللجنة العسكرية، من الطبقة المتوسطة التي أرسلت أبناءها إلى المدارس والجامعات، وأحياناً من عائلات ريفية ثريّة وملاكي أراض. فكان عزمهم على إضعاف البورجوازية المدينية تقابله معايشتهم السلميّة للبورجوازية الريفية وكبار ملاكي الأراضي. وقد اتّضحت بعض هذه الأمور عندما تابعت الحكومة ملفّ الإصلاح الزراعي المزمن في سورية بمفعول معاكس للمنطق التقدمي. فأخطأت بإلغائها تطبيق الإصلاح الزراعي عن الأراضي المزروعة التي استفادت من مشاريع الري الرسمية ما شجّع أصحاب الأراضي الأغنياء على شراء المزيد من الأراضي وخاصة في الجزيرة واللاذقية، وعلى نمو الزراعات التجارية المكثّفة والرأسمال الخاص. ولم تحدّد الحكومة سقفاً لمساحة الملكيات الخاصة، ما سمح لواحد بالمئة من الملاكين أن يسطيروا على 15 بالمئة من الأراضي الزراعية وترك أغلبية الفلاحين بدون أرض يملكونها. ولم يرفّ جفن الحكومة وهي ترى أنّ وضع الفلاحين لا يتحسّن، في حين ازداد الملاكون جاهاً ومالاً، حتى أنّ بعثيي منطقة دير الزور شرق البلاد كانوا أنفسهم من الملاكين. ولكن عبدالكريم الجندي تميّز في الحكومة كوزير للإصلاح الزراعي ومعه أقلية من الفلاحين بالشكوى من السياسة الجديدة وطالب بتطبيق إصلاح زراعي فعال وإحداث مزارع قطاع عام وتشجيع الملكية الجماعية ما يسمح بخفض كلفة الزراعة على صغار الملاكين.

كما أنّ الخلفية الريفية لأبناء النظام الجديد عنت أيضاً أنّ عقليتهم كانت محافظة بشكل غريزي، تخشى الشيوعية ولا تثق بالحركات الشعبية، وتتّخذ لنفسها صفة بطريركية رعوية تجاه الطبقات الفقيرة في المجتمع. لقد قبل هؤلاء دعم «الحزب الشيوعي» في لحظة ضعفهم الأولى وخاصة في المدن الرئيسية حيث لا وجود شعبياً لهم وحيث تواجد الشيوعيون، بكثرة أحياناً.

كما أنّ النظام رأى أنّ التعاون مع الشيوعيين أفضل بكثير من التعاون مع الناصريين، نظراً للتجارب السلبية مع هؤلاء. ما أعطى موسكو إشارة طيّبة وفتح الباب لمساعدات سوفياتية لسورية. ولذلك، عيّنت الحكومة لأول مرّة في تاريخ سورية وزيراً شيوعياً (سميح عطيّة) كوزير للإعلام، ووزيرين آخرين مقرّبين من الشيوعيين. وعبّر صلاح جديد والأطباء الثلاثة وكبار رموز النظام عن إيمانهم ببعض أفكار «الاشتراكية العلمية» دون التخلّي عن بعثيتهم. وخلال ثمانية أسابيع من تشكيلها حصلت حكومة زعيّن على التزام سوفياتي بالتعاون

كفاءات الحكام الجدد الإدارية ومقدرتهم على الحكم كادت أن تكون معدومة لو لا مبادئهم الثورية واندفاعهم لفعل الخير لبلدهم عبر الإصلاح الزراعي والتأميمات والخطط الخمسية والمشاريع العمرانية الضخمة من طرق وسدود ومرافق عامة. كما بانت ملامح الحكّام الجدد التقشفية في تخفيض رواتب رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الضباط والإداريين الرسميين، واستبدال أسطول سيارات المرسيدس الفخمة التي اقتناها الحكام السابقون بسيارات متواضعة: فولكسفاكن وبيجو 404. لقد ضرب نظام صلاح جديد الفساد بيد من حديد ولكن النوايا الحسنة لم تكفِ. فقد كان للفساد عدّة أوجه، إذ في عهد جديد أدّت محاباة الحزبيين والأقليات في المناصب والتعيينات وممارسة الحرب الطبقية التي وصلت إلى مستوى هزلي في أصغر الأمور، إلى خسارات بشرية ومالية فادحة. فقد تعرّضت إدارات الدولة لحملات تطهير ضدّ أبناء العائلات العريقة أو الغنيّة أو تلك المرتبطة بخط أو حزب سياسي غير البعث، إلى درجة أنّ تطهير وزارة الخارجية حرمها من طاقمها من الديبلوماسيين، وأصبح عدد السفراء ذوي الخبرة محدوداً. وخاف كثيرون أن يفتح النظام عينه على أملاكهم إذا كانوا يملكون أكثر من منزل، فاضطروا إلى بيع عقاراتهم ما أدّى إلى تدهور في الأسعار. وواصل أصحاب الرساميل فرارهم من البلاد.

إختلف انقلاب 1966 عن كل ما سبقه بأنّه أحدث تغييراً عميقاً غير مسبوق في التركيبة السياسية والاجتماعية السورية، وبأنّه كان ثورة بروحية لينينية-ماركسية تسعى إلى هندسة المجتمع من جديد، وخلق طبقات اجتماعية ثورية جديدة قوامها العمّال والفلاحون والجنود والطلاب والنساء، تواجه الطبقات العدوّة من إقطاعيين ورجعيين وبورجوازية مدينية. إذ لأولّ مرة باتت تحكم سورية عناصر من أقليات دينية ومتحدّرة من أصول ريفية وخلفية ثقافية متواضعة، وليس من الأغلبية السنيّة وخلفيتها البورجوازية والتجارية والثقافية المدينية. وهذا كان السبب الأكبر في شرح خط الحكام الجدد اليساري المتشدّد تجاه المدن الرئيسية وأسرها السنيّة العريقة وتجّارها الذين سيطروا لعقود على اقتصاد سورية الضعيف. وتشجّع أبناء الأرياف من سياسة الحكومة التي رأوا بأنّها دولة المحرومين والمعدومين والريفيين، فبدأت هجرة كبرى إلى المدن ساهمت في تغيير طابعها ومجتمعها[20].

20- Marcel Colombe, «Remarque sur le Ba'th et les institutions politiques de la Syrie d'aujourd'hui», *Orient*, Paris, vol. 37, 1966, p. 57 – 62.

وكان ماخوس عصبيّاً حتى أثناء إلقاء الخطابات. وغلبت عقليتهم اليسارية الثورية فأهملوا أسلوبهم في اللباس رغم منصبهم الرسمي. حتى أنّ زعيّن زار فرنسا وتوجّه في باريس للقاء الجنرال ديغول وهو يرتدي قميصاً فضفاضاً على طراز ماوتسي تونغ. ولُفت نظره أنّ ديغول لن يستقبله، فارتدى قميصاً وربطة عنق.

وبقي حافظ الأسد على منصبه كقائد لسلاح الجو ولكنّه أصبح وزيراً للدفاع بالوكالة في الحكومة الجديدة. ورُقّي أحمد سويداني وعُيّن قائداً للجيش، وعُيّن محمد رباح الطويل المعروف براديكاليته وزيراً للعمل وقائداً لقوات المقاومة الشعبية المنشأة حديثاً. وكان أحمد سويداني سنيّاً ريفيّاً من بلدة درعا الجنوبية على حدود الأردن. وكان ملحقاً عسكريّاً في بكين حيث تلقّى التعاليم الشيوعية الماويّة. ولم يكن الأسد على وئام مع السويداني الذي أصبح قائده وعين صلاح جديد عليه. وسيبدأ صراع بين الرجلين حول مدى سماح سورية للمقاومة الفلسطينية بحريّة العمل، انطلاقاً من سورية. فقد رأى الأسد كوزير للدفاع أنّ على سورية دعم الفلسطينيين ولكن مع ضبطهم في الوقت عينه. في حين رأى سويداني بمنطقه الثوري أنّ على سورية أن تطلق العنان للعمل المقاوم. أمّا أكثر التعيينات يسارية فقد كان عبدالكريم الجندي الأكثر ولاءً في اللجنة لجديد، وزيراً للإصلاح الزراعي ثم مسؤولاً عن الأمن.

وعلى الإجمال لم يكن لأيّ من رجال نظام صلاح جديد الصدى التاريخي أو المؤثّر في الرأي العام. فكل هؤلاء كانوا مجموعة شبّان من خلفية أقلوية ريفية، ضباطاً برتب متواضعة، حصلوا على ترقيات فورية واستلموا أعلى مناصب الدولة دون أن يكون لأحد سابق معرفة بهم، باستثناء اسم عائلة الأتاسي. وعدا ذلك، كان حكّام سورية الجدد شبّاناً معظمهم في الثلاثينات من عمرهم، يعون جيّداً أنّهم ينتمون إلى جيل ثوري جديد، ويتشاركون في رؤية مفرطة بالتفاؤل حول مستقبل مشرق، تعزّزها روح رفاقية مرحة وميزة في الشخصية السورية بقبول التحدّي والصراع. فإذا كان العرب إجمالاً يشعرون بمظلومية تاريخية حول تعامل الاستعمار مع الدول العربية وحول الغزو الصهيوني لفلسطين، فإنّ السوريين بالذات حملوا هذه المظلومية إلى مداها الأقصى، وكأنّ قضية فلسطين والقضايا العربية تعنيهم هم بالدرجة الأولى، أضافوا إليها حساسية مفرطة ونفسية شكّاكة. وفوق ذلك، حمل النظام البعثي الثوري الجديد الهموم كافّة في سلّة واحدة: التجزئة الأوروبية لسورية عبر اتفاقية سايكس - بيكو، والاستيطان الصهيوني لأرض فلسطين، وخيبة الأمل من عبدالناصر وفشل الوحدة، وفشل القيادة الحزبية السابقة، والذعر الدائم من المؤامرات الخارجية.

أخلاق عالية، يبتعد عن الفساد ويمقت الثروة المادية ووسائل الراحة. عاش في شقّة متواضعة لم تزد قيمة أثاثها عن 150 دولاراً. تقشّفه الزائد وابتعاده عن الحياة الاجتماعية أقلق معارفه ومَن حوله، فهو لا يلعب الورق أو طاولة الزهر ولا يحتسي القهوة في مقاهي دمشق كزملائه. ويصل إلى مكتبه باكراً جدّاً ويغادر في آخر الليل. ويخصّص الجزء الأهم من راتبه، كما دأب منذ 1955، لإعالة عائلتي شقيقيه اللذين كانا عضوين بارزين في «الحزب السوري القومي» وضليعين في قضية اغتيال عدنان المالكي. ولقد سبقت الإشارة إلى شقيقه غسّان الذي كان قياديّاً في الحزب القومي، لجأ إلى بيروت ولوحق هناك حيث قُتل عام 1957. أما الأخ الثاني، فؤاد، فقد أمضى سبع سنوات في السجن بعد تصفية الحزب القومي وأُطلق سراحه عام 1963. ولذلك فسّر الرأي العام عزلة صلاح جديد وابتعاده عن الأضواء بأنّ مشاعره الحقيقية كانت مع «الحزب السوري القومي» وأنّه كان منحازاً لطائفته العلوية في التعيينات والمناصب[19].

هاب جديد أن يستلم منصب رئيس الجمهورية أو رئاسة الحكومة، وهما منصبان مخصصّان للسنّة وفضّل أن يدير الأمور من خلف الكواليس عبر منصبه كأمين عام مساعد للقيادة القطرية حيث حشد أتباعه في هذه القيادة وفي مجلس الوزراء. وعكست خيارات صلاح جديد لأفراد في المناصب العليا يساريته الراديكالية. فاختار الأطباء الشبان الثلاثة ليصبحوا واجهة النظام المدنية: نورالدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعيّن رئيساً للحكومة وإبراهيم ماخوس نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية. وعنونت صحيفة **الأوريان** البيروتية الخبر ساخرة: «سورية يحكمها ثلاثة أطبّاء: لا بد أنّها مريضة!». كان الأول فتى ثائراً من عائلة الأتاسي السنيّة الإقطاعية التي سيطرت يوماً على ريف حمص فرأى جديد أنّ من مصلحة النظام أن يكون وجه نظامه شخصاً من هذه العائلة. وكان زعيّن اشتراكياً ابن تاجر من بلدة البوكمال على الحدود مع العراق. أمّا ماخوس فقد كان ابن عائلة علويّة ميسورة مكّنته من التخصّص في الطب. وكان الثلاثة قد تطوّعوا كأطباء في حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي وباتوا يؤمنون أنّ حرباً شعبية كتلك التي وقعت في الجزائر كفيلة بتحرير فلسطين، لأنّ الإسرائيليين كالفرنسيين سيرضخون في النهاية وينسحبون. لقد افتقد الثلاثة للحكمة والخبرة في الحكم رغم ذكائهم ووطنيتهم. فقد ظهر زعيّن ذا شخصية عنيفة يضرب الطاولة أمامه بقوّة في الاجتماعات ويصرخ ويشتم معاونيه وكبار موظّفي الدولة،

19- Patrick Seale, *Asad*, p. 105-106.

برّر قادة الانقلاب عملهم بأنّه كان باسم الشرعية، لأنّ القيادة القومية خالفت قوانين الحزب عندما أصدرت قراراً بحلّ القيادة القطرية دون العودة إلى مؤتمر قومي. وعطّل القادة الجدد دستور سورية ووضعوا حدّاً للهيكلية المعقدّة التي خلقت مراكز قوى متحاربة داخل الحزب وفي مؤسسات الدولة والتنظيم الحزبي. فأصبحت كافة سلطات الحزب والدولة في سورية بيد القيادة القطرية التي بات من صلاحياتها تسمية أو عزل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء. وأباحت القيادة القطرية لرئيسي الجمهورية والحكومة أن يمارسا السلطات التنفيذية والتشريعية في إدارة الدولة. وأنشأت فيما بعد قيادة قومية جديدة، فأصدرت القيادة الجديدة قراراً بطرد عفلق والبيطار مؤسسي الحزب التاريخيين من الحزب على أنّهما «عملاء للإمبريالية وخونة». وحوكما غيابياً فيما بعد وصدرت بحقهما أحكام إعدام. وعومل الرزّاز كما عومل عفلق والآخرون، بطرده من الحزب.

ومنذ وقوع هذا الانقلاب، أصبح البعث عمليّاً حزبين مستقلين، الأول في دمشق يقوده التيار اليساري واللجنة العسكرية، والثاني استمرّ خارج سورية تحت القيادة القومية لعفلق والبيطار. ومع مرور الوقت استطاع انقلابيو 23 شباط 1966 بناء حزب بعثي بقيادة قومية وقيادات قطرية في سورية وعدد من الدول العربية. أمّا عفلق والبيطار فقد اتّخذا من بيروت مركزاً لهما وواصلا العمل مع الذين بقوا إلى جانبهما في سورية والعراق والدول العربية الأخرى، ليصبح جناحها بدوره حزباً كاملاً. وبعد نجاح البعث في العراق في الوصول إلى السلطة في تموز 1968، وكان أبطاله من الموالين للقيادة القومية (أحمد البكر وصدام حسين)، جعل عفلق وقيادته من بغداد مركزاً لهم[18].

عهد صلاح جديد

بعد هذا الانقلاب أصبح صلاح جديد الرجل القوي في سورية. وكان جديد قد بلغ الأربعين من عمره، لم تتغيّر شخصيته إلاّ قليلاً عن ذلك الضابط المنفي في القاهرة. وبدا عام 1966 وسيم الطلعة، يرتدي الملابس المدنية ويتكلّم بهدوء وتهذيب ويبتعد عن النميمة والأضواء، نادراً ما يظهر في مناسبات عامة أو يلقى خطاباً. وبرزت سمعته بأنّه صاحب

18- John Devlin, *The Ba'th Party: a history from its origins to 1966*, Stanford, California, Hoover Institute Press, 1976.

انقلاب 23 شباط 1966

لم يطل ردّ «اللجنة العسكرية» على سلسلة القرارات التي اتخذتها القيادة القومية بحق القيادة القطرية وأنصارها. إذ إنّ المواجهة وصلت إلى أعنف انقلاب في سورية وأكثرها دموية حتى ذلك الوقت.

في 21 شباط 1966، أراد عُمران أن يستعمل صلاحياته كوزير للدفاع في حكومة البيطار فأصدر قرارات بنقل ثلاثة ضباط محسوبين على صلاح جديد من مراكزهم. وهم أحمد سويداني مسؤول مكتب شؤون الضباط، وعزت جديد من سلاح الدبابات، وسليم حاطوم الذي يقود حرس مبنى الراديو والتلفزيون والقصر الجمهوري وأبنية رسمية أخرى في دمشق.

في اليوم التالي كان عُمران وأمين الحافظ خارج دمشق لمعالجة خلاف استجدّ بين عسكريين في الجولان. وعندما عادا في فجر يوم 23 شباط كانت مدافع الانقلاب قد بدأت عملها. إذ هاجم حاطوم يدعمه رفعت الأسد بمجموعته وعزّت جديد بمجموعة دبابات منزل أمين الحافظ. فقاوم الحافظ بسلاحه الفردي، ومعه حرّاسه. واستمرّت المعركة ساعات عدّة قتل خلالها عدد من مرافقيه وسقط ابنه وابنتاه جرحى ونفدت الذخيرة، فاستسلم الحافظ. وأسفرت المعركة الصباحية عن مصرع 50 عسكرياً. واحتلّ الانقلابيون الإذاعة ووزارة الدفاع ومراكز قيادات الحزب يقودهم، إلى حاطوم وعزّت جديد ورفعت الأسد، حمد عبيد وطلال أبو عسلي (درزيان) وعبدالكريم الجندي (إسماعيلي) وآخرون من ضباط الأقليات. ورمى حافظ الأسد بثقله مع الحركة الانقلابية وهاتف ضباط المناطق ليقنعهم بالانضمام إلى الحركة. ووقعت معارك أصغر في المدن الأخرى، حيث أبدت وحدات موالية للقيادة القومية مقاومة في حماة وحلب واللاذقية ودير الزور. ومع منتصف النهار حُسم الأمر لصالح جديد، واقتيد أمين الحافظ مع عُمران وبعض أعضاء القيادة القومية إلى سجن المزّة، وبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجيش طالت 400 ضابط نُقلوا جميعاً إلى المزّة. واعتقل حوالى ثلاثين عضواً في القيادة أو من شخصيات الحزب الرفيعة، كمنصور الأطرش وشبلي العيسمي، وأعضاء قيادة قومية من لبنانيين وسعوديين وأردنيين. وبقي عفلق في منزله إلى حين ثم ذهب إلى بيروت ولم يعلم أنّه لن يرى سورية مرّة ثانية. أمّا منيف الرزّاز، فلم تسمح له صحّته بالفرار عبر الجبل إلى لبنان فاختبأ في دمشق[17].

17- منيف الرزّاز، التجربة المرّة: الأعمال الفكرية والسياسية، عمّان، 1986.

القومية. فقام طلاس باعتقال قيادة اللواء المحسوبة على أمين الحافظ، وتحوّل ولاء اللواء لصلاح جديد والقيادة القطرية، ما أثار غضب القيادة القومية التي رأت فيه عملاً انقلابياً، وقرّرت أن تأخذ الأمور بيدها. فدعا الرزّاز إلى اجتماع للقيادة القومية لحلّ القيادة القطرية وتسمية قيادة جديدة مكانها على أساس أنّ القيادة القطرية الحالية خالفت قوانين الحزب.

ولكن بموجب قوانين الحزب، فإنّ حلّ أي قيادة قطرية يحتاج إلى مؤتمر قومي ولا يكفي قرار القيادة القومية. ورغم ذلك اجتمعت القيادة القومية وقرّرت حل القيادة القطرية واستولت على صلاحياتها فأزاحت يوسف زعيّن من منصب رئيس الحكومة. ولتفادي أي إشكال طائفي، استدعت القيادة إلياس فرح من سويسرا ومحمد عمران من مدريد لتشكيل حكومة جديدة بقيادة صلاح البيطار مع عمران نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع وقائداً للقوات المسلحة. ووسّع الرزّاز صلاحياته فأصبح أيضاً قائداً للحزب - قومياً وقطرياً - والقائد السياسي وقائد القوات المسلّحة. وشنّت القيادة القومية حملة في فروع الحزب ضد الضباط المحسوبين على القيادة القطرية المنحلّة. ولكن خطوات القيادة القومية لم تؤدّ إلى حل للأزمة الحزبية. إذ بقيت الخلافات داخل القيادة القومية نفسها: بين أمين الحافظ وحافظ الأسد الذي كان لا يزال عضواً في القيادة، وبين أمين الحافظ وعُمران، وبين عُمران والأسد، وبين أمين الحافظ وصلاح البيطار، إلخ.

وشرعت حكومة البيطار الجديدة، منذ أول كانون الثاني 1966، في العمل فأعلنت عزمها على إنهاء عزلة الحزب داخل سورية وخارجها وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين بمن فيهم جماعة الحوراني، ودعت إلى حوار سياسي داخلي وشكّلت لجنة لدراسة وضع الشركات المؤمّمة. ومن وراء الكواليس، كانت مهمة الحكومة الأولى هي تعزيز مكانة القيادة القومية في البلاد. فقامت بحملة تطهير داخل المجلس الثوري وزادت عضويته إلى 134 عضواً ما سمح بإدخال عناصر جديدة محسوبة على القيادة القومية تمهيداً لانتخاب قيادة قطرية جديدة. ولكن بعد مراجعة اللوائح، اكتشفت القيادة القومية أنّها لا تملك أصواتاً كافية لتأمين انتخاب قيادة قطرية موالية لها، وأنّ الأمر سيحتاج إلى عملية انتخابية جديدة من القاعدة، وهذا يتطلّب تطهير فروع الحزب أيضاً، وكل هذا يستغرق وقتاً. وبعد الفراغ من هذا وذاك، تصبح ممكنة العودة إلى انتخاب قيادة قطرية جديدة. ثم جاءت محاولة نقل ضباط موالين لصلاح جديد في الجيش.

بعد هذه المبارزة مع الحافظ، تراجع مزاج المواجهة في ذهن جديد وترك الأمور تسير كما هي. فزادت ثقة الحافظ بعد تعزيز سلطاته في الحزب والدولة، وخطا خطوة أخرى ضد اللجنة العسكرية باستعمال صلاحياته لعزل جديد من منصبه كرئيس لأركان الجيش. ولم يتأثّر جديد كثيراً بهذه الخطوة إذ إنّه كان قد انتُخب أميناً عاماً مساعداً للقيادة القطرية وبات يتمتّع بسلطات واسعة جدّاً في الحكم وفي الحزب، ونجح حتى في استمالة بعض المحسوبين على الحافظ في القيادة القطرية إلى جانبه. فأخذ مجلس القيادة القطرية ينتقد أمين الحافظ بسبب مواقفه المعتدلة تجاه عبدالناصر، رغم أنّ هذا الاعتدال كان بعيداً عن السياسة، فقد كان الحافظ يبغي من ورائه إنهاء عزلة سورية الخارجية. وكان جديد ومَن معه قد أقنعوا آخرين في القيادة القطرية أنّ موقف أمين الحافظ في محاباة القيادة القومية إنّما يحمي الرجعيين التقليديين في الحزب. وتحيّن جديد الفرصة لضرب الحافظ. فما إن عاد الأخير من مؤتمر القمّة العربية في الدار البيضاء حتى استبدلته القيادة القطرية بيوسف زعيّن رئيساً للوزراء في 23 أيلول 1965. وهكذا تمكّن صلاح جديد من إضعاف الحافظ وتمتين قبضته على الحكم من وراء الكواليس، فبات يسيطر على الحكومة من خلال يوسف زعيّن الذي أصبح رئيساً للوزراء (ولم يزد عمره عن 34 عاماً) وعلى تنقلات الجيش من خلال وزير الدفاع حمد عبيد وعلى تنظيم الحزب داخل القوات المسلّحة من خلال حافظ الأسد المسؤول عن التوعية والتوجيه داخل الجيش.

وردّ الحافظ على تحركات القيادة القطرية ضدّه بمزيد من التقرّب من القيادة القومية، وبتعزيز مكانته داخل الجيش. فحاول إعادة ضباط محسوبين على الحوراني إلى مناصبهم. وردّت الحكومة التي يقف الآن وراءها جديد بإلقاء القبض على الحوراني وأفراد جماعته الرئيسيين بتهمة «التعامل مع جهات خارجية». ولم يقف معارضو جديد مكتوفي الأيدي، ففي كانون الأول، قرّرت القيادة القومية أنّ على الضباط الأعضاء في القيادة القطرية أن يتقدّموا باستقالتهم من الجيش كي لا يجمعوا بين المنصب الحزبي وعمل الجيش (ولم تصدر القيادة القومية قراراً مشابهاً بحق الضباط الأعضاء في القيادة القومية). ولكن هذا القرار جاء متأخّراً بضع سنوات وبات تطبيقه الآن مستحيلاً. ذلك أنّ القيادة القطرية باتت الآن تحكم سورية بالفعل ويتمتّع أعضاؤها العسكريون بدعم الثكنات العسكرية في البلاد. ولم يأبه صلاح جديد لقررات القيادة القومية بل أمر مصطفى طلاس المحسوب عليه أن يلقي القبض على صلاح نمّور آمر اللواء الخامس ومعاونَيه في حمص، ويرسلهم إلى دمشق كونهم من أنصار القيادة

إعادة تنظيم مكتب الأمين العام وصلاحياته، طالباً لنفسه مكاسب مادية من راتب وسكن، وصلاحيات تعادل منصب رئيس جمهورية. وفاجأت هذه الخطّة أعضاء القيادة القومية إلا أنّ اللجنة العسكرية وممثلي القيادة القطرية في القيادة القومية أيّدوا بعض طلبات الرزّاز ليكسبوه إلى جانبهم. ولم يمض وقت طويل حتى بات الرزّاز يتعاطف مع مواقفهم وصراعهم مع عفلق الذي كان لا يزال، رغم رهبنته، قوّة يُعتدّ بها في صفوف الحزب وفي قيادته.

حظي الرزّاز بدعم أمين الحافظ، وظنّ أنّ ذلك سيمنح القيادة القومية حياة جديدة، ولكنّه وقع ضحية سوء تقدير نفوذ الحافظ بسبب الهالة التي أحاط هذا الأخير نفسه بها. فقد افتقر الرزّاز إلى التجربة والحنكة في قضايا سورية الداخلية وخفايا الحزب ومراكز القوى، وظنّ أنّ مركزه كأمين عام للحزب على جانب من الأهمية، وأنّ دعم أمين الحافظ، أعلى سلطة سياسية في سورية، سيسهل شغله. وأطلق الرزّاز في صيف 1965 سلسلة اجتماعات بين القيادتين القومية والقطرية السورية لرأب الصدع داخل الحزب. وفي هذه الاجتماعات استوعب سبب فشله في التوصّل إلى حل، حيث تبيّن له أنّ القيادة القومية التي يقودها معزولة قوميّاً وقطريّاً عن قاعدتها الحزبية وعن الشعب السوري منذ سنوات، وأنّ الأمر مرشّح لمزيد من الانقسامات الداخلية. ولكن الرزّاز وجد خشبة خلاص في أمين الحافظ الذي وقف من موقع الحكيم الحريص على الجميع،في هذه الاجتماعات، إلى جانب القيادة القومية المدنية التي يرأسها الرزّاز في مواجهة «اللجنة العسكرية» بقيادة صلاح جديد.

لقد حفظ الحافظ موقتاً ماء وجه القيادة القومية التي اشتدّت عزلتها في سورية. ولكن موقفه أشعل نزاعاً هذه المرّة مع صلاح جديد، الذي لجأ إلى عقد مؤتمر قطري طارئ لامتحان ميزان القوى. فثبت أنّ الحافظ لم يكن يفتقر إلى مراكز نفوذ في الحزب، الأمر الذي فاجأ جديد. فقد أسفر المؤتمر القطري عن انتخاب مجلس قيادة قطرية جديد توزّعت عضويته بين جماعة أمين الحافظ وجماعة جديد مناصفة. وكان المؤتمر القطري، الذي ظنّ البعض أنّه سيحسم الأزمة الحزبية وسيكون حلاً، مصيبة، ذلك أنّ الحافظ وجديد تحصّنا بنفوذهما في القيادة القطرية، ولم يعالجا النزاع. ولكن الميزان مال ضد الحافظ لأنّ مقرّرات المؤتمر كانت راجحة لصالح جديد والتيار اليساري، حيث أضيف سبعة ضباط إلى مجلس القيادة القطرية وأقرّ المؤتمر العمل على برنامج حزبي أكثر يسارية يقسّم تطور البلاد نحو «التحوّل الاشتراكي» و«الديمقراطية الشعبية» إلى مراحل، جاعلاً من البعث «الحزب الطليعي» الذي يعمل من خلال «منظمات شعبية».

تصفية القيادات الواعدة هناك وأخرجها من بلدها، وأنّ البعث قد أصبح الآن حزباً حاكماً في سورية وأداة للسلطة ومؤسسة مركزية في النظام وليس بفضل عفلق. في هذه الأجواء انعقد المؤتمر القطري في آذار 1965، حيث هيمنت الجماعات المعادية لعفلق، وصدرت قرارات حول مبدأ خضوع مجلس الوزراء كليّاً للحزب، وأن يكون الأمين القطري هو الحاكم ورئيس الدولة في آن، وأنّ للقيادة القطرية حصرية في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وقائد الأركان وكبار القادة العسكريين، ما جرّد القيادة القومية تماماً من كافة سلطاتها السياسية على الأرض.

وردّاً على المؤتمر القطري دعا عفلق إلى المؤتمر القومي الثامن في أيار 1965، فاستغلّ القطريون الفرصة وتقاطروا لشن هجوم شخصي على عفلق وأفكاره. فقال نور الدين الأتاسي إنّ «مدرسة عفلق لم تُخرّج إلاّ انتهازيين ووصوليّين» (رغم أنّ عفلق كان وراء إضافة اسم الأتاسي إلى عضوية مجلس قيادة الثورة عند تشكيله بعد 8 آذار 1963). وردّ عليه عفلق قائلاً: «أعترف أنّه تخرّج من مدرستي انتهازيون ووصوليّون ولكن لم يكن أحد منهم أكثر انتهازية وقذارة من نور الدين الأتاسي وشلّته». وتدخّل أعضاء القيادة القومية من الدول العربية الأخرى، مثل جبران مجدلاني من لبنان وعلي غنّام من السعودية، ودعوا الطرفين - المدني والعسكري - إلى الحكمة حتى لا تتكرّر تجربة العراق ويتسلّم العسكر كامل السلطة من الحزب ويصبح دور القيادة المدنية شكلياً واستشارياً، وأنّ من مصلحة الجميع المحافظة على القيادة القومية إذ لا قدرة للبعثيين في الدول العربية الأخرى على تحمّل الخلافات التي تعصف داخل الحزب، فسورية هي ملجأ البعثيين وجنّتهم في عالم عربي أنظمته معادية إجمالاً للبعث. وإذ قبل عفلق الوساطات جرت مداولات لمعالجة الصراع ولكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة[16].

وأسفر المؤتمر القومي عن فوز عفلق ومَن معه في انتخابات القيادة القومية، ولكنّه خسر منصب الأمانة العامة بعد 18 عاماً من احتلاله هذا الموقع لصالح الأردني منيف الرزّاز (سوري الأصل كان يبلغ من العمر آنذاك 46 عاماً)، فاكتفى عفلق بلقب «القائد المؤسّس». وحقّق أعضاء اللجنة العسكرية المزيد من التقدّم إذ عزّز صلاح جديد سلطته في الحزب وأصبح الأمين العام القطري المساعد، وانتُخب حافظ الأسد عضواً في القيادة القومية. وكان الرزّاز طموحاً يسعى لتعزيز مكانة القيادة القومية تحت إشرافه ووعد عفلق ومريديه أنّه سيسير على نهج المؤسسَين، وأنّه لن يقدّم تنازلات للتيار اليساري. ثم وضع خطّة لتعزيز منصبه شملت

16- سامي الجندي، حزب البعث، بيروت، 1969.

تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى[1].

وشهد شباط عام 1969 صعود ياسر عرفات من قائد «حركة فتح» إلى رئيس «منظّمة التحرير الفلسطينية» التي حوّلها من أداة بيد الأنظمة تُصدر البيانات وتعقد المؤتمرات إلى تنظيم عسكري، ما هدّد استقرار الدول العربية المواجهة لإسرائيل وخاصة الأردن وسورية ولبنان. وكانت المناوشات قد بدأت فعلاً بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية وبين الجيش اللبناني وهذه المنظمات منذ نيسان 1969، بعدما تصاعدت العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وتفاقمت ردّات الفعل الإسرائيلية القاتلة على البلدين.

كما أنّ عبدالناصر استعاد المبادرة العسكرية وبدأ منذ آذار 1969 حرب استنزاف ناجحة ضد إسرائيل تتوّجت عام 1973 بعبور الجيش المصري لقناة السويس وتحرير ضفّتها الشرقية.

إزاء هذه التطورات استمرّت الازدواجية السورية بين سياسة تقضي بلجم المقاومة وإعلاء شأن التعاون العربي في القضية الفلسطينية، وسياسة ثورية تقضي بدعم حركات المقاومة الفلسطينية وتطلق يدها. إذ مقابل كل خطوة معتدلة بموجب السياسة الأولى، كان ثمّة خمس أو ستّ خطوات متشدّدة بموجب السياسة الثانية. وكان الأسد يمارس مسؤوليته كوزير للدفاع ويراقب ما يحدث في الأردن ولبنان بقلق، ذلك أنّ سورية كانت تلملم جراحها وتعيد بناء قوّاتها المسلّحة وتعتني باللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين تدفّقوا إلى دمشق بعد حرب 1967. وكان الأسد يقرأ التقارير عن صعود المقاومة الفلسطينية ويستنتج أنّ ضبطها بات أمراً صعباً بعد ازدياد قوّتها بفضل الدعم المالي وتطوّع آلاف الشبان الفلسطينيين والعرب في صفوفها، وافتتاح مكاتب في عدّة دول وحصولها على السلاح. ولحظ تمتّعها بشعبية غير محدودة في الشارع العربي وداخل سورية بعد بروزها كبديل ثوري للأنظمة التقدمية التي خسرت حرب 1967. ولذلك، ورغم أنّ سياسة صلاح جديد ورفاقه كانت مع المقاومة والحرب الشعبية وتغذية «منظّمة الصاعقة»، فقد أصدر الأسد في أيّار 1969 قراراً يقيّد تحركات المقاومة الفلسطينية داخل سورية:

* يسمح فقط لمنظمات فلسطينية معيّنة وبموافقة السلطات السورية العمل في سورية.
* يمنع حمل السلاح علناً.
* تمنع التظاهرات والمسيرات بدون رخصة.

1- راجع الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب.

* يُمنع إقامة معسكرات وحلقات رماية وتدريب خارج المراكز التي تحدّدها السلطات السورية.
* يُمنع شنّ عمليات فدائية ضد أهداف إسرائيلية انطلاقاً من سورية بدون موافقة خطيّة من وزارة الدفاع.

وشرع الأسد في العمل على بناء الجبهة المشرقية وفق مقررات المؤتمر القطري الذي انعقد في آذار 1969، فاستقبلت جبهة الجولان ستة آلاف جندي عراقي، وأرسل الأسد وحدات مدفعية إلى الأردن. وتبلورت هذه الجبهة بتعيين ضابط عراقي رئيساً لها يتّخذ جنوب سورية مركزاً له، وترتبط مع القيادة الجنوبية (المصرية) في قيادة عسكرية عربية موحّدة يرأسها مصري هو محمد فوزي. ولكن هذه الخطوات السريعة في بناء الجبهة الشرقية لم تبنَ على أسس متينة بل أبقت على تراكمات السنين من شكوك وعداوات واتهامات بين بغداد ودمشق. وظهرت أول تجربة لهذه الجبهة في صيف 1970، بعد أحداث الحرب الأردنية. إذ انسحب الجيش العراقي من سورية وعادت القوات السورية من الأردن. ولكن الأسد سجّل تقدماً على عدّة ملفات أخرى. ذلك أنّ انفتاح سورية العربي المستجدّ أكسبها صداقة الكويت التي منحت دمشق سلسلة من القروض والمنح لأغراض التنمية. كما انتهى خصام سورية مع اليمن الجنوبي الحليف لعبدالناصر وحيث لـ«حركة القوميين العرب» نفوذ، ما سمح لدمشق وعدن بتبادل السفراء. وحتى الموقف السوري المتشدّد في دعم المنظمات الفلسطينية لحقه الاعتدال. إذ إنّ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» قامت بخطف طائرة أميركية (TWA) إلى دمشق في آب 1969، فتعاملت السلطات السورية مع ركّاب الطائرة باحترام وتمّ إطلاقهم بمن فيهم راكبان إسرائيليان، لقاء إطلاق إسرائيل سراح ثلاثة عشر أسيراً سورياً. وفتحت الحكومة البلاد للاستثمارات الخارجية وخاصة من الدول العربية النفطية، مانحة ضمانات وحوافز للقطاع الخاص ومطلقة حملة لتنشيط السياحة تضمّنت رفع العراقيل عن السياح من أميركا وبريطانيا وألمانيا. وفي تشرين الأول 1969، انتُخبت سورية لعضوية مجلس الأمن الدولي لمدّة عامين.

لقد استمرّ الموقف الرسمي للحكومة السورية في التأكيد على أهمّية العمل المقاوم والسماح للفدائيين بالتسلّل من الجولان أحياناً. فعندما وقعت اشباكات في لبنان بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، في تشرين الأول 1969، وقفت سورية إلى جانب الفلسطينيين. وفي 22 تشرين الأول أقفلت الحدود مع لبنان احتجاجاً. هذا الإقفال أوقف حركة التجارة والترانزيت

بين لبنان والبلدان العربية وأدّى إلى خسائر للاقتصاد اللبناني. وكان لبنان يخوض في حينها محادثات ماراثونية مع المقاومة الفلسطينية حول ضرورة ضبط نشاطاتها على الأراضي اللبنانية بإشراف عبدالناصر. فساهم الضغط المصري والسوري على لبنان في القبول باتفاقية القاهرة، التي أوقفت الصدام بين الجيش والمقاومة الفلسطينية موقّتاً. منحت الاتفاقية امتيازات عدّة للعمل الفدائي داخل لبنان، وخاصة في جنوبه، ما أدّى فيما بعد إلى عواقب وخيمة (وكانت من عوامل اندلاع الحرب اللبنانية عام 1975). ولكن ثمة رأي يقول إنّه لم يكن ثمة حاجة للضغط على لبنان للقبول، لأنّ قائد الجيش اللبناني إميل البستاني مثّل لبنان في محادثات القاهرة وقبل بما طلبه عرفات لأنّ البستاني كان يسعى لكسب ودّ سنّة لبنان الغاضبين على الرئيس شارل حلو ليترشّح لرئاسة الجمهورية، وأنّ قلّة في الطبقة الحاكمة في بيروت كانت تكترث لمصير جنوب لبنان وهي تعلم تماماً أنّ نصّ اتفاقية القاهرة لا بد سيجلب ردود الفعل الإسرائيلية القاسية على القرى اللبنانية.

استمرّت الدعاوى السورية الإذاعية والمكتوبة في دعم «حرب شعبية لتحرير فلسطين من الصهيونية، وتحرّر الوطن العربي من الهيمنة الاستعمارية». ولكن المسؤولين السوريين كانوا يتصارحون في الكواليس مع المصريين وغيرهم أنّهم وإن كانوا لا يؤمنون بحلّ ديبلوماسي لتداعيات حرب 1967، إلاّ أنّهم سيرحّبون بحل مشرّف إذا وُجد وشارك فيه كل العرب. كما سارت الحكومة السورية في نهج انفتاحي على الدول العربية ووافقت، لأول مرة منذ سنوات، على حضور مؤتمر قمّة في الرباط في كانون الأول 1969. ولكن خُفّض مستوى التمثيل إلى وزير حتى لا تغيب سورية عن القمّة التي كان يُعتقد أنّها ستقرّ مساعدات مالية لدول المواجهة. وإذ فشل الوفد السوري في التقدم بطلب مساعدات وفشلت القمّة في حشد الطاقات العربية وراء مصر وسورية، أيقنت دول المواجهة (مصر وسورية والأردن) أنّها تتحمّل، دون باقي الدول العربية، العبء الأكبر في الصراع مع إسرائيل. وانضم إلى موقف دول المواجهة ليبيا والسودان حيث وقع انقلابان مؤيدان لعبدالناصر.

ولدى انتهاء القمّة، اتّجه عبدالناصر إلى طرابلس الغرب في ليبيا حيث التقى بزعيم ليبيا الجديد معمّر القذافي وزعيم السودان الجديد جعفر النميري. وأسفرت القمّة الثلاثية عن إعلان «اتفاق طرابلس» لإقامة «جبهة ثورية» عربية تتعاون في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية وشؤون التنمية الاقتصادية. ولم يتجاوب عبدالناصر مع رغبات ليبيا والسودان في اتحاد الدول الثلاث المتجاورة جغرافياً ونصح في زيارة إلى الخرطوم في أيّار 1970 السودان

بعدم التسرّع في وحدة مع مصر. هذا التردّد المصري لم يرُقْ للقذافي الذي اعتبر نفسه أميناً على القومية العربية. فبدأ حملة يدعو فيها إلى وحدة عربية اندماجية على كافة المستويات، في عودة إلى شعارات الخمسينات، لأنّ وحدة كهذه فقط كفيلة بتحرير الأمّة العربية من الصهيونية والاستعمار والشيوعية. وبدأ جولة عربية للترويج لفكرته، قادته إلى دمشق في حزيران 1970، حيث أفسح له المجال ليتحدّث من راديو دمشق الواقع تحت سيطرة المخابرات العسكرية الموالية للأسد. وكان القذافي مطّلعاً على تفاصيل الخلاف داخل سورية، إذ هاجم في كلمته من راديو دمشق استراتيجية حرب التحرير الشعبية التي يتبناها جديد وزملاؤه، وأنّ المواجهة الصحيحة هي بين جيشين نظاميين في ساحة القتال: فلا يعقل «أن يخوض 100 مليون مواطن عربي حرباً شعبية ضد مليوني إسرائيلي». وهاجم القذافي حركات المقاومة الفلسطينية التي يجب أن تتخلّص من الأيديولوجيات المؤذية – كالماركسية – وتضع نفسها في تصرّف الحكومات العربية لتحرير فلسطين. وهذا الطرح هو تماماً ما كان يدعو إليه حافظ الأسد.

فشلُ قمّة الرباط في القيام بعمل عربي مشترك طمأن إسرائيل أنّ العرب ضعفاء، فتشجّعت وقامت باعتداءات جديدة ضد سورية ولبنان. ولم تفد محاولات عبدالناصر قيام جبهة دول مواجهة، إذ عندما التقى قادة هذه الدول في القاهرة في شباط 1970، كانت النيران قد بدأت تشتعل على الجبهة السورية حيث دارت معارك جوية ومدفعية في الجولان تواصلت لعدّة شهور. وفي أيّار 1970، خاض الجيش السوري معركة بالدبابات والطائرات والمدفعية في الجولان، في وقت كانت إسرائيل تشنّ هجوماً واسعاً على جنوب لبنان وخاصة في منطقة العرقوب الحدودية[2].

أيلول الأسود

خلال 1969 و1970 كان الصراع في الأردن بين الملك حسين والدولة الأردنية من جهة والمقاومة الفلسطينية وحلفائها من جهة أخرى، قد تحوّل إلى حرب أهلية مفتوحة، حيث دارت معارك دامية في شباط وحزيران 1970، ما شكّل عاملاً إضافيّاً للولايات المتحدة للتقدّم بمبادرة سلمية حتى لا يسقط النظام الأردني بأيدي الثوار الفلسطينيين وتنحدر المنطقة إلى الفوضى. فيما كان جناح قوي داخل إسرائيل يفضّل سقوط الملك وقيام دولة فلسطينية في

2- حول الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، انظر كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، ص 469-472.

الأردن، من ناحيته كان الملك حسين يسعى لكبح جماح المقاومة الفلسطينية التي كانت تسيطر على نقاط إستراتيجية عدة داخل الأردن، تدعمها فعاليات سياسية وعسكرية وشعبية داخل البلاد حيث شكّل الفلسطينيون أغلبية السكان، ولقوا مناصرة عارمة في الشارع العربي[3].

أمام تداعيات حرب 1967 وفشل مشاريع الوحدة العربية، واشتعال الحرب الأهلية في الأردن، أخذ عبدالناصر ينظر بجدّية إلى المبادرة الأميركية لإطلاق مفاوضات سلمية مع إسرائيل، عُرفت في حينها بمبادرة روجرز، نسبة إلى وزير الخارجية الأميركية. وشارك الحسين عبدالناصر هذه النظرة. وتبلور الموقف المصري أكثر عندما تحدّث عبدالناصر في 25 حزيران عن انسحاب إسرائيل ضمن اتفاق سلام من سيناء والضفة الغربية دون أن يأتي على ذكر الجولان السوري المحتل، ما رآه المراقبون أنّه رسالة إلى إسرائيل حول استعداده للتفاوض. ولكنّه ذكّر أيضاً أنّ مصر لن توقّع صلحاً منفرداً مع إسرائيل على حساب سورية. وفي دمشق عُقد مؤتمر استثنائي لـ«حزب البعث» على المستويين القطري والقومي في تموز 1970 أكّد رفض سورية قرار مجلس الأمن 242 ودحَضَ أوهام بعض العرب أنّ الوسيط الأميركي سيكون عادلاً لتحقيق ما سمّاه البعث «سلام القبور»[4].

في 23 تموز 1970، عيد الثورة المصرية، نضج الموقف المصري وأعلن عبدالناصر قبوله بمبادرة روجرز، ما أدّى إلى خفض وتيرة حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، على امتداد جبهة السويس، وفُتح الباب لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين في 7 آب. هذا التطوّر الدراماتيكي والسريع في الموقف المصري أظهر وكأنّ مفاوضات السلام قد اقتربت وأنّ ساعة القرار قد دنت بالنسبة للقيادة العسكرية في سورية. وكان الأسد قلقاً من اندفاع مصر والأردن إلى قبول مبادرة السلام، ما يعني أنّ سورية والفلسطينيين سيصبحون وحيدين في مواجهة إسرائيل ويجب أن تكون سورية موجودة للجم القاهرة وعمّان عن توقيع سلام غير مشرّف والحفاظ على وحدة الصف. وكان الأسد - بعكس صلاح جديد وبعض الدول العربية الغارقة في المزايدات - متعاطفاً مع عبدالناصر الذي كان يخوض حرب استنزاف مكلفة وقاسية، ويحاول استرجاع بعض الأرض عبر التفاوض. فأوفدت سورية مصطفى طلاس للمشاركة في مؤتمر في طرابلس الغرب في آب 1970 للتباحث في تفاصيل المبادرة

3- Alan Dowty, «The U.S. and Syria – Jordan confrontation 1970», *The Jerusalem Journal of International Relations*, vol. 3, n°. 2-3, 1978, pp. 172 – 196.

4- Patrick Seale, *Asad*, p. 155.

الأميركية، رغم الموقف السوري الرسمي الرافض للمبادرة، ما فسّرته جماعة جديد أنّه توافق ضمني بين القيادة العسكرية السورية وعبدالناصر.

وما إن انتهى مؤتمر طرابلس حتى قام الجيش السوري بإغلاق فروع ومراكز منظمة «الصاعقة» المحسوبة على القيادة السياسية في أنحاء سورية. لقد فقد الأسد حماسه للمنظمات الفلسطينية التي بات ينظر إليها كعائق للجهد العربي المنظّم، تستغلّها إسرائيل للإغارة على أهداف في سورية ومصر والأردن ولبنان ساعة تشاء، وخاصة أنّ الجيش الإسرائيلي بعد 1967 بات على أبواب دمشق والمسألة باتت تتجاوز الحماس والثورة وتتعلّق بأمن البلاد. بنظر الأسد، كيف يمكن لدولة تحترم نفسها، ومصيرها مهدّد، أن تسمح لمجموعة من المسلّحين بحريّة كاملة لخوض حرب تحرير شعبية من أراضيها، وأن تسمح لهؤلاء بالتصرّف كما يشاؤون وأن يتدخّلوا في شؤونها الداخلية؟ وكيف يمكن لسورية بالذات أن تكون لها إستراتيجية عسكرية إذا كانت المنظمات الفلسطينية تتصرّف باستقلالية عن الدولة وتنفّذ إستراتيجيتها هي؟

كان قلق الأسد في محلّه، إذ إنّ «منظمة الصاعقة» التي حظيت برعاية صلاح جديد كحركة بعثية فلسطينية في حرب التحرير، بلغت من القوّة حدّاً باتت معه عنصر شغب بيد صلاح جديد. وبلغ عدد عناصرها خمسة آلاف احتفظ عبرها جديد ببعض النفوذ العسكري، بعدما سحب منه الأسد الأوراق العسكرية خلال حربهما الباردة في العامين السابقين. وكان الأسد قد زار عمّان قبل عام وشهد بنفسه تصرفات المنظمات الفلسطينية تجاه الدولة ورموزها في الأردن. وهاله ما شاهد من ملصقات فلسطينية ملأت شوارع عمّان الرئيسية تطفح بالشعارات الثورية وأحدها يقول «كلّ السلطة للمقاومة»، في حين كان رجال المقاومة يسيرون علناً في شوارع عمّان بملابسهم العسكرية بدون رادع، يتحرّشون بعناصر الجيش الأردني دون وجل. وسمع الأسد أثناء زيارته من المسؤولين الأردنيين أنّ الفدائيين أوقفوا ضباطاً أردنيين على حواجزهم وصادروا أحذيتهم وأطلقوهم حفاة الأقدام. وكان الأسد يعشق الانضباط العسكري ويحترم مهنية الجيش ويقدّس دور الجندي ويفهم جيداً أهمية أمن الدولة في السياسة والاقتصاد، فغضب من هذا الفلتان[5]. وقال مراراً إنّه كان دائماً ضد الفوضى لأنّها تؤدي إلى الخراب وكان يتمنى لو حافظت المقاومة الفلسطينية على طهارة السلاح دون أن تتدخل في شؤون البلدان العربية، وخاصة في لبنان وسورية والأردن ومصر، مع إيمانه بحقّهم في قاعدة مناسبة للتحرّك.

5- Patrick Seale, *Asad*, p. 157.

كان الملك حسين يطرح هذه الأسئلة نفسها (التي أقضّت مضاجع الدولة اللبنانية أيضاً) ويرى الفدائيين عائقاً أمام أي جهد سلمي في المنطقة. فشجّعته المبادرة الأميركية للسلام على سحقهم بالقوّة. وهكذا تصاعدت أعمال العنف والمواجهات العسكرية المتقطّعة في الأردن منذ حزيران 1970، ووصلت منحدراً خطيراً جداً. ففي 7 و9 أيلول قامت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة جورج حبش بخطف أربع طائرات ركاب مدنية على متنها مئات الركّاب بينهم أميركيون وإسرائيليون. ما أعطى الحجّة للملك بشنّ هجوم كبير وشامل على كافة المواقع الفلسطينية العسكرية والمدنية في الأردن. فأعلن حكومة عسكرية في 15 أيلول وبدأ معركة كبرى في عمّان استعمل فيها الجيش الأردني كافة الأسلحة من مدفعية وطائرات ودبابات لمدّة أسبوع كامل، ما أدّى إلى مصرع عدد كبير من المدنيين وتدمير المنشآت والأبنية في العاصمة الأردنية والمخيمات الفلسطينية. وأمام الصمت العربي على ما يجري في الأردن، لم تستطع القيادة العسكرية في سورية أن تقف مكتوفة اليدين، حتى لو أدّى تدخّلها إلى تهديد مبادرة روجرز. لقد كان صحيحاً أنّ الأسد كان مع ضبط المقاومة الفلسطينية في الأردن ولكنه لم يكن مع ارتكاب مجزرة بحقّها.

في 17 أيلول 1970، رجت القيادات الفلسطينية سورية أن تسعفها، فأرسل الأسد أسلحة فردية. ثم تكرّرت نداءات الاستغاثة بعدما تبيّن حجم حملة الجيش الأردني، فأرسل الأسد المزيد من الأسلحة أخذ بعضها من حرس وزارته لعدم توفّرها، وسهّل دخول متطوّعين فلسطينيين وسوريين إلى الأردن. وحاول الأسد أن يحشد الدعم للمقاومة فطلب إلى العراق أن يستعمل قواته المرابطة في الأردن منذ حرب 67 والبالغ عددها 15 ألفاً لتخفيف الضغط عن الفلسطينيين والعودة إلى التفاوض. واتّصل بوزير الدفاع العراقي حردان التكريتي فلم يلق أذناً صاغية، في حين كان الضباط العراقيون على الأرض داخل الأردن يردّون على توسلات الفلسطينيين بالقول «ماكو أوامر» (لا أوامر لنا بالتدخّل). عندئذٍ قرّرت سورية التدخّل لنجدة الفلسطينيين بعدما اتضح أنّ ما يحصل تجاوز التأديب والردع وتحوّل إلى مجزرة يجب وقفها دون أن يكون التدخّل تهديداً للنظام الأردني، بل يفتح باب التفاوض لحفظ رأس المقاومة. فوُضعت خطة للتدخّل بإرسال وحدات عسكرية مدرّعة أدارها الأسد شخصياً من مركز قيادة في مدينة درعا على الحدود الأردنية يوم 18 أيلول. فاحتلّت هذه القوّة مدينة إربد الأردنية صبيحة 19 أيلول. ولكن إسرائيل كانت تراقب ما يجري ساعة بساعة.

لقد أشرنا أعلاه إلى ظهور حكومة جديدة في تل أبيب، وصعود نجم إسحاق رابين

كمستشار غولدا مئير وسفيرها في واشنطن، وصعود كيسنجر. وأذنت الحرب الأردنية بولادة وضع إقليمي جديد، إذ إنّ كيسنجر فسّر التدخّل السوري، وإن كان محدوداً، بأنّه مؤامرة سوفياتية تنفذها سورية و«منظمة التحرير» للقضاء على النظام الأردني الموالي للولايات المتحدة ولجعل الأردن تحت نفوذ موسكو. وأقنع كيسنجر نيكسون أنّ على أميركا أن تتصرّف لنجدة الحسين. وكان كيسنجر حريصاً على أمن إسرائيل كلما وقع أي تحرّك عربي. فإذا قام عبدالناصر بحرب استنزاف على قناة السويس، نصح كيسنجر بمضاعفة مدّ إسرائيل بالأسلحة الأميركية، وإذا تدخّلت سورية لنجدة الفلسطينيين في الأردن، سعى أيضاً لتدخّل أميركي.

في اليوم التالي لسقوط إربد اتّصل الملك حسين بالأميركان وطلب منهم العون، وكان يعاني الإحباط، ويشعر أنّ الجيش السوري الذي دخل شمال البلاد يهدّد عرشه. وكان شديد القلق إلى درجة أنّه في حال عدم تدخّل أميركا عسكريّاً فإنّه مستعد لقبول تدخّل إسرائيلي ضد سورية يحفظ عرشه من السقوط[6]. وفي 21 أيلول تجاوب كيسنجر مع الحسين واتفق مع رابين في واشنطن على خطة تقضي بإغارة الطائرات الإسرائيلية على القوة السورية المهاجمة وفتح المدافع الإسرائيلية على المواقع السورية في 22 أيلول، وصولاً إلى غزو برّي إسرائيلي للأردن ضد السوريين. ووافق الحسين ثم نيكسون على هذه الخطة. لقد ارتبط التدخّل السوري في الأردن في ذهن الأميركيين بمؤامرة سوفياتية، ولكنّهم قلقوا أيضاً من أنّ تدخّل إسرائيل في الأردن قد يشعل حرباً إقليمية تورّط الدول الكبرى. ولذلك في وقت بدأت إسرائيل حشد جيشها على الحدود الأردنية، حرّكت واشنطن قطع الأسطول السادس في المتوسّط وصدرت أوامر بوضع سلاحها الجوي على درجة استعداد. ووفق الخطّة الثلاثية مع إسرائيل وأميركا، أمر الحسين اللواء المدرع 40 يوم 22 أيلول أن يتصدّى للقوات السورية بمساعدة الطيران الأردني.

وبسبب غياب التواصل بين عمّان ودمشق، كان سوء التفاهم هو سيّد الموقف. إذ إنّ تحرّكات الأردن بُنيت على أساس أنّ النظام مهدّد، في حين كان كل ما تريده سورية هو خلق

6- Henry Kissinger, *White House Years*, New York, Little Brown and Company, 1979, p. 618
William Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*, University of California Press, 1978, pp. 115-118.
Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs, Expanded Edition with Recent Speeches, New Photographs, and an Afterword*, University of Califronia Press, 1996, p. 148.

ملاذ آمن للفلسطينيين في شمال الأردن يفاوضون منه الملك حسين، ولم يكن الأمر يحتاج إلى التحرّكات الدولية التي قام بها العاهل الأردني. كما أنّ الأسد لم يكن يرغب أن يتحوّل التدخّل السوري إلى حرب بين الدولتين الشقيقتين. ولكن قرقعة السلاح كانت أعلى من الديبلوماسية. إذ إنّ الولايات المتحدة حذّرت في اليوم نفسه أنّها لن تسمح باستمرار التوغّل السوري. كل هذه المعطيات – التدخّل الإسرائيلي والأميركي إلى جانب الأردن وإقحام الملك جيشه لمواجهة السوريين، زائد رغبة سورية في حقن دماء الطرفين – دفعت الأسد إلى إصدار أوامر بالانسحاب قبل دخول إسرائيل المعركة وعدم استعمال سلاح الجو السوري كي لا تتدهور الأمور أكثر من ذلك وتؤدي إلى مواجهة جوية مع إسرائيل. ولكن القوّات الأردنية لم تقرأ الخطوة السورية جيّداً بل اغتنمت الفرصة ونفّذت هجوماً أوقع خسائر فادحة في الأرواح والعتاد في القوات السورية المنسحبة. في حين واجهت المقاومة الفلسطينية الجيش الأردني في شمال الأردن وانشقّ جنود وضباط أردنيون عن قيادتهم وانضموا إلى الفلسطينين. فوضعت المقاومة حدّاً لاندفاعة الجيش الأردني ما سمح بإنقاذ أعداد كبيرة من الفدائيين كادت تلاقي حتفها.

تدخّل سورية جلب عاصفة دولية من التنديد والضغوط حتى من الاتحاد السوفياتي ومصر اللذين وجدا في التدخّل السوري حجّة لأميركا وإسرائيل لدخول المعركة. وبين ارتفاع صيت سورية في أوساط الشعب العربي والتنديد الرسمي العربي والدولي رجحت كفّة الاستجابة للشارع العربي في قرارات البعث وبقيت النقطة الوازنة لصالح التدخّل، إذ إنّ المقاومة الفلسطينية، وخلفها الرأي العام الفلسطيني والعربي، شكرت الحكومة السورية لأنّها كانت الوحيدة التي نصرت القضية الفلسطينية من بين كل العرب. وبذلك انتعشت شعبية البعث على المستوى الشعبي العربي المنزعج من المواقف الغامضة والمقلقة للحكومات العربية تجاه حركة المقاومة الفلسطينية والتي أخذت طرف «الحياد» بين النظام الأردني والفلسطينيين، فساوت بين طرفي الحرب.

كانت الصورة من واشنطن مختلفة، إذ إنّ توسّل الأردن مساعدة أميركية – إسرائيلية يوم 20 أيلول وتأهّب إسرائيل للتدخّل يوم 22 أيلول رأته واشنطن من منظار الحرب الباردة مع موسكو. واعتبرت أنّ مشاركة إسرائيل في الأمر قد سجّلت انتصاراً للعالم الحرّ ضد المدّ الشيوعي في المنطقة. ورأت أنّ إسرائيل قد أصبحت سنداً هاماً لسياستها العالمية وعنصراً في الأمن الإقليمي للدفاع عن حلفاء أميركا من العرب. وهكذا أصبحت إسرائيل الحليف الإستراتيجي الأوّل لأميركا.

في الأيام التي تلت معركة 22 أيلول في شمال الأردن، تمكّن الملك من السيطرة على الوضع، وتأكّدت واشنطن من صوابية سياستها وأهمية الدور الإسرائيلي، فعمّت الفرحة أوساط الإدارة الأميركية. وفي 25 أيلول هنّأ كيسنجر رابين وطلب منه نقل رسالة شخصية من نيكسون إلى مئير جاء فيها «أنّ الرئيس الأميركي لن ينسى دور إسرائيل في وقف تدهور الوضع في الأردن ومنع إسقاط النظام، وأنّ الولايات المتحدة تعتبر نفسها محظوظة بحليف كإسرائيل في الشرق الأوسط. وأنّها ستأخذ بعين الاعتبار ما جرى في الأردن في كل التطورات المستقبلية»[7]. وكانت سعادة إسرائيل عارمة من التطوّر الإستراتيجي في العلاقة مع أميركا، ومن كلام نيكسون الذي أكّد رابين في مذكّراته أنّه غير مسبوق على لسان رئيس أميركي.

في الأسبوع الأخير من أيلول 1970، وفي وقت كانت أميركا وإسرائيل في شهر عسل، كان عبدالناصر يعمل على قمّة طارئة دعا إليها في القاهرة لحل عربي يوقف الحرب الأردنية، حتى توصّل القادة العرب إلى اتفاق أوقف الحرب في 27 أيلول. وكان هذا آخر ما قام به عبدالناصر، إذ إنّه توفي فجر 28 أيلول 1970. ولم يُرضِ اتفاقُ القمّة الشارعَ العربي الذي استشاط غضباً على أنّه أتى بعد مجازر كبرى بحق الفلسطينيين، خاصّةً وأنّ الأردن لم يوافق على الوساطة المصرية ووقف الحرب إلا بعدما فرض شروطاً مذلّة على المقاومة. كما رفضت سورية الاتفاق ورأت أنّ القادة العرب قد «باعوا القضية». نعم، لقد وجدت قمّة القاهرة حلاً عربيّاً ولكن الأذى كان قد وقع، ليس في تقاتل عربي - عربي وسقوط ضحايا فحسب بل في التغيّر الجيوسياسي الخطير لصالح إسرائيل، عندما رأت واشنطن مشكلة الشرق الأوسط من منظار حربها الباردة مغفلة آمال العرب وآلامهم، وخاصة عذابات الشعب الفلسطيني وقضيته وإحباط الشعوب العربية بعد هزيمة 1967. وأمّا واشنطن بانحيازها السافر هذا فقد أعطت ضوءاً أخضر لإسرائيل لضرب السلام عرض الحائط ولتوكيد عقيدة صهيونية متطرّفة قضت على الاعتدال الإسرائيلي وأضعفت اليسار، وسمحت لها باعتماد منطق القوّة العسكرية مع جيرانها العرب لعقود طويلة فيما بعد.

ولم تتأكّد الإدارة الأميركية إذا ما كانت حرب الأردن فعلاً مسرحاً لاختبار إرادات الجبّارين في الحرب الباردة. ذلك أنّ موسكو وقد رأت أداء العرب الضعيف في حرب 1967 لم تكن تريد حرباً جديدة في المنطقة، وكان موقفها في حرب الأردن واضحاً قضى بلجم أي

7- Rabin, *Memoirs*, p. 148.

تدخّل عربي. أمّا التدخّل السوري فقد كان دافعه عقيدة الحكومة السورية القومية العربية، وكطرف في الثالوث الإقليمي، إسرائيل - المقاومة - الدول العربية، لا أي اعتبار للحرب الباردة الدولية.

لقد ظنّ قادة المقاومة الفلسطينية وخاصة الراديكاليين منهم أنّ باستطاعتهم قلب النظام الأردني وجعل المملكة قاعدة لتحرير فلسطين. ولكنّهم جلبوا الخراب على رؤوسهم والبلاء لقضيّتهم، ودفعوا دولة عربية هي الأردن إلى قبول حماية إسرائيل والولايات المتحدة، ما كسر مبدأً عربيّاً مقدّساً في عدم التعاون مع العدو ضد الشقيق، ورَبَطَ الأردن لعدّة عقود بسياسة إقليمية مرهونة.

ولم تنجُ سورية نفسها من المغامرة الفلسطينية، إذ أثناء حرب الأردن وعندما لم يكن الدعم السوري كافياً كان قادة فلسطينيون يهاجمون سورية. ورأت سورية أنّ الجهد السوري لصالح المقاومة في الأردن ذهب هباءً ولم يعُد على سورية بشيء ولا أنقذ رقبة المقاومة. كما أصبح الأسد على خصومة مع ياسر عرفات وتأذّت علاقته مع الملك حسين بشكل غير مسبوق. ففي السابق كان الأردن وسورية يتقاربان ويتباعدان ويخوضان حروباً باردة إعلامية ومخابراتية، ولكن دوماً ضمن الأسلوب العربي المعتاد الذي ينهي الأزمات بالتعانق والعودة إلى مظلّة الأسرة العربية الواحدة. ولكن أن يصل الأمر إلى حدّ لجوء الأردن إلى طلب الحماية من إسرائيل لمواجهة سورية، فهذا ما أقلق سورية وسمّم علاقتها مع نظام الأردن. وتراوحت العلاقة فيما بعد بين رغبتها في معاقبة الحسين على تقرّبه من إسرائيل ورغبتها في استعادته إلى جبهة مشرقية بمواجهة إسرائيل.

لقد استغلّت إسرائيل التدخّل السوري في الأردن وحقّقت انتصارين كبيرين: الأول هو أخذ الأردن تحت جانح حمايتها من شقيق عربي، والثاني أنّها أصبحت شريكاً لا غنى عنه للولايات المتحدة في المنطقة. فربحت إسرائيل وخسر الأردن وسورية والفلسطينيون وتعكّرت علاقاتهم لسنوات طويلة. وما حصل في الأردن تكرّر على نطاق أوسع بكثير في لبنان ابتداءً من العام 1971.

«أيلول الأسود» الأردني صبغ الأجواء التي سبقت استلام حافظ الأسد السلطة كاملة في دمشق في خريف 1970، كما أشرنا في الفصل السابق.



الجزء الرابع

سورية قوة إقليمية

الفصل الثالث عشر

عهد حافظ الأسد: مرحلة التأسيس

نشأة الأسد

وُلد حافظ الأسد في قرية القرداحة التي تقع في الجبل إلى شرق مدينة اللاذقية شمال سورية، في 6 تشرين الأول 1930. وكانت قريته في ذلك الوقت منعزلة، طريقها ترابي ومنازلها من طين وبعضها من حجر، لا محلات تجارية فيها ولا أبنية ولا ساحة قرية ولا شارع معبّد، فكان الناس يلتقون عند عين الماء وأمام ضريح وليّ القرية وفي أيام زيارة المدافن. ولم يكن في القرية راديو وهاتف وكهرباء. عاش سكانها على زراعة الزيتون والتوت والكرمة، ثم أصبح التبغ سيّد المزروعات في أيام الانتداب الفرنسي.

والده علي سليمان ووالدته ناعسة عثمان عبّود من قرية قطلبة القريبة. وهو الابن الرابع من خمسة أطفال ثمرة زواج ثان لوالده. وكان علي سليمان في الخامسة والخمسين من العمر عندما وُلد حافظ، وتلت ذلك ولادة شقيقيه جميل عام 1933 ورفعت عام 1937. وكانت الأمّ ناعسة هي الأقرب للأولاد والأكبر أثراً عليهم، فيما كان الوالد يهتم بالحياة العامة في القرية والمنطقة ويرتدي الملابس الأنيقة وربطة العنق والطربوش للقاء المسؤولين في اللاذقية. وكان رفعت الابن المدلّل والمفضّل لدى الأمّ. وكانت الأمّيّة سائدة في القرداحة كما هي حال سائر قرى الريف السوري. إذ حتى عندما أصبح الأسد في الرابعة عشرة من عمره، كان أقل من 20 بالمئة من أطفال سورية من الفئة العمرية 6 – 12 عاماً يذهبون إلى المدرسة، وعلى المرء أن يطوف القرية بأسرها للعثور على مَن يقرأ رسالة وصلته، وكان علي سليمان من القلّة التي تقرأ

وتكتب، تصله جريدة يومية متأخّرة عدّة أيام عن تاريخ صدورها[1].

عمل حافظ في الحقول في طفولته، أسوة بإخوته، ولكن والده الذي حصّل شيئاً من العلم، صمّم أن يوفّر له تعليماً مدرسيّاً حديثاً بدل مدرسة الكتّاب الدينية في القرية، في فترة اختراق الانتداب الفرنسي للمناطق الريفية وافتتاح بعض المدارس. وأصبح حافظ من أوائل المحظوظين من المنطقة في الذهاب إلى المدرسة في مدينة اللاذقية وهو في التاسعة من عمره في العام الدراسي 1939-1940. ورغم أنّ اللاذقية لم تبعد عن القرداحة سوى 30 كلم، إلا أنّ صعوبة السفر ومشقّاته وغياب الوسائل العصرية والأسفلت واقتصار السفر على الأقدام وعلى الدوابّ، جعلت المسافة وكأنّ المرء ينتقل من دمشق إلى لندن حسب وصف الأسد فيما بعد. وكان ثلاثة أرباع سكان المدينة في تلك الأيام من السنّة، كغيرها من مدن الساحل السوري واللبناني، والربع الباقي من أغلبية مسيحية، أرثوذكسية خاصة. في حين لم يتجاوز عدد العلويين في اللاذقية بضع مئات، يعيشون في أحياء فقيرة يتلقّون معاملة خشنة من السكان بسبب مذهبهم وأصلهم الريفي.

في الأربعينات كانت ثمّة مدرسة ثانوية واحدة في اللاذقية لكل الساحل السوري والجبال من ورائه، فكان التنافس بين الطلاب على دخولها شديداً. ونجح حافظ الأسد في امتحانات الدخول بسبب تفوّقه المدرسي وانكبابه على المطالعة بفضل تشجيع والده الدائم. ذلك أنّه ورث عن أبيه حبّه للكتب والشعر واللغة العربية وآدابها ما ساعده في حياته العامة فيما بعد في تطعيم خطاباته بلغة أنيقة وإصراره على لغة رفيعة في الوثائق الرسمية والمراسلات. وبسبب تعلّمه ووعيه المبكر للمسؤولية، بات الأسد أباً ثانياً لجميل ورفعت بجديّته وحضوره المحترم، خاصة أنّه كان أوّل من غادر القرية من عائلته واختبر حياة المدينة. ويشير تقريره المدرسي لفترة 1944-1946 عن تفوّقه فكان الأول في صفه. ولكنه شعر في اللاذقية بفروقات طبقية وظلم أولاد العائلات للريفيين أمثاله. وخاض عراك الأحزاب العقائدية في المدرسة وانتسب إلى «حزب البعث» عام تأسيسه (1947) في عيادة الطبيب وهيب الغانم الذي كان يتردّد عليه، والذي كان مثالاً له في الاندفاع لمساعدة الناس وفي تطوّعه للقتال في فلسطين وفي تسخيره لعلومه ومعرفته لخدمة المجتمع. وكانت ميول الأسد قومية عربية منذ بدء وعيه كفتى في السادسة عشرة في اللاذقية التي أمضى بها سبع سنوات. وأعجب الأسد الفتى بشخصية زكي

1- Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, pp. 5-9.

الأرسوزي، ليس لأنّ الأرسوزي كان علويّاً بل لأنّه كان بنظر الأسد من أعظم الشخصيات السورية في ذلك الوقت، وأوّل من ابتدع فكر البعث كحركة سياسية[2]. وإلى جانب الأرسوزي على المستوى الفكري، كان أكرم الحوراني مثال الأسد الأوّل في شبابه لاقتراب الحوراني من معاناة الفلاحين وحياتهم المزرية وسعيه إلى ثورَنَة الريف وتوزيع الأراضي. ورغم أنّ عائلة الأسد في القرداحة لم تعش في فقر وحرمان إلاّ أنّ مشاعر الأسد كانت تتّجه إلى مقاومة البؤس والشقاء اللذين خبرهما سكان الجبل والفلاحون الذين هبطوا إلى الساحل وإلى سهلي حمص وحماة للعمل لدى الإقطاع. وشهد بأمّ العين كيف عاش أبناء الجبل في مدينة اللاذقية، وكيف مات شاب في مقتبل العمر من قريته من نزيف داخلي لعدم توفّر عشر ليرات للعلاج.

وكان للأسد موقف متطوّر تجاه خلفيته العائلية العلوية، فهو لم يتنكّر لمذهبه ولم يعانِ من عقدة نقص أقلّوي، بل مضى في أفكار جديدة ونحو القومية والعروبة وضد الطائفية، وآمن بضرورة رفع الظلم والحرمان عن الأرياف، وهذه حالة عايشها ولم يقرأها في الكتب. ولكن كلما صعد سلّم الحكم فيما بعد كانت تهمة المذهبية جاهزة لدى خصومه. فقام في عهده بخطوات لدحر هذه التهمة وتأكيد التصاقه بالعروبة ونبذ الطائفية واحترام الإسلام وتوكيد هوية العلويين الإسلامية. ورغم ذلك لم تتراجع حدّة الطائفية ضدّه وضدّ نظامه، فبلغت أبشع صورها على صفحات في الصحف والكتب. وتركت كارثة فلسطين أثراً عميقاً على وجدان الأسد، لأنه عاشها عام 1948 ورُفض طلبه للتطوّع للمشاركة في القتال. وشعر كغيره من الشبان أن نكبة فلسطين جعلت استقلال سورية فارغ المعنى وبات التمتّع بالسيادة الوطنية مرّ المذاق أمام مصاب الشعب الفلسطيني. وفي العامين الدراسيين 1949 و1950 برز الأسد كقيادي طلابي وانتخبته مدرسته رئيساً للجنة شؤون الطلاب. فسنحت له الفرصة للمشاركة في نشاطات طلابية على مستوى المحافظة أولاً ثم على مستوى البلاد، فتعرّف على أصدقاء جدد والتقى بعثيين في مثل سنّه أمثال عبدالحليم خدّام من بلدة بانياس الساحلية، الذي كان ممتلئاً حيوية وجريئاً في كلامه لا يتردّد في قول ما يزعج الآخرين. كما التقى الأسد عبد الرؤوف الكسم وهو بعثي من أسرة دمشقية متديّنة أصبح فيما بعد رئيس وزراء لفترات طويلة من عهد الأسد. وبفضل نشاطه الحزبي والسياسي والطلابي، تمكّن الأسد في عام 1951 من الفوز في انتخابات الطلاب في كل سورية ليصبح رئيساً لاتحاد الطلبة السورين، فكان موضع فخر

Patrick Seale, *Asad*, p. 27. -2

لأسرته وقريته وحزبه. وتخرّج في ذلك العام بشهادة الثانوية (البكالوريا) وهو في الحادية والعشرين من العمر (طالت سنوات طفولته في القرية فدخل مدرسة اللاذقية متأخّراً).

خاض الأسد صراعاً عقائدياً في كافة مراحل الدراسة ضد القوميين السوريين والشيوعيين والإخوان المسلمين، فخبر هذه المنظمات وعرفها عن كثب. وهي تجربة أفادته عندما أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد. وأظهرت تجربة الأسد الشخصية في سنوات البعث الأولى أنّ «الإخوان المسلمين» شكّلوا الندّ الرئيسي للبعث ونظروا إلى البعث على أنّه حزب كافر يضم أقليات من غير المسلمين لإضعاف الإسلام. واعتبروا معظم البعثيين في اللاذقية هم من العلويين. وإذ نشط الأسد في سني مراهقته كبعثي، ترصّد له شباب الإخوان في شوارع اللاذقية لضربه حتى تمكّنوا منه عام 1948 بمفرده وطعنه أحدهم بخنجر في ظهره بغية قتله. واستغرقت معالجة جراح الطعنة عدّة أسابيع.

اختار الأسد الالتحاق بالكليّة العسكرية في حمص التي فتحت أبوابها لأبناء القرى مجاناً، وكانت الخدمة في الجيش في العام 1951 مرغوبة لدى الشبان، وقد أصبح العسكريون أصحاب نفوذ في السلطة. وهناك التقى البعثي مصطفى طلاس (سنّي من قرية الرستن قرب حمص) الذي أصبح صديقه مدى الحياة. وكان الأسد فخوراً بانتمائه الحزبي بعدما كان رئيساً لاتحاد الطلبة في سورية حتى أنّه كتب انتماءه الحزبي على استمارة التسجيل في الكلية (رغم أنّ سورية كانت تعيش حينئذ تحت حكم أديب الشيشكلي). وبعد فترة تدريبية انتقل إلى مدرسة الطيران في حلب حيث أمضى عدّة سنوات وتخرّج على رأس دفعته وأصبح ضابطاً طيّاراً في القاعدة العسكرية في المزّة قرب دمشق. وإذ بدأت حياته المهنية في الجيش، اكتشف عمق التنافس داخل القوات المسلّحة وتعدّد الولاءات العقائدية والتيارات الحزبية، خاصة أنّ الانقلابات العسكرية خلقت هالة للجيش تهيّب معها السياسيون محاولة إعادته إلى الثكنات ومنعه من التدخّل في السياسة أو من حظر تسييس صفوفه. وبعد اغتيال المالكي عام 1955 وحظر «الحزب السوري القومي» في الجيش، فُتحت الفرص لحافظ الأسد وحصل على ترقية ومُنح تدريباً. كما أُرسل في بعثة دراسية إلى مصر لمدّة ستة أشهر عام 1955، وعاد في مطلع 1956 إلى دمشق ليلتحق بقاعدة النيرب الجوية قرب حلب.

في تلك الفترة تزوّجت عمّة الأسد، سعدى، من شخص يدعى أحمد مخلوف من قرية بستان الباشا القريبة من القرداحة، وسيكون لهذا الزواج أثر كبير في حياة الأسد فيما بعد. إذ إنّه التقى زوجته المستقبلية في تلك القرية وبنى علاقة مع أسرتها. وكان الأسد يتردّد على منزل

عمّته سعدى لزيارتها في بستان الباشا. وبعد عودته من القاهرة، وأثناء زيارته لعمّته تعرّف على فتاة من أقرباء زوج عمّته. وكانت هذه الفتاة أنيسة مخلوف قد تلقّت تعليمها وثقافتها الفرنسية في مدرسة راهبات القلب الأقدس في بانياس على الساحل. وكانت ثمّة عقبات أمام الزواج، منها أنّ أسرة الفتاة كانت أكثر ثروة وعدداً من أسرة الأسد. ولكن الفارق الأكبر كان سياسيّاً إذ إنّ أسرة الفتاة كانت بمجملها قومية سورية، تعيش في جوّ من الحزن. فقد شارك شقيق أنيسة، محمد مخلوف، وابن عمّها عدنان مخلوف كعضوين في «الحزب السوري القومي» في عملية اغتيال عدنان المالكي في دمشق وحوكم ابن عمّها وحُكم بالإعدام شنقاً واعتبرته العائلة والقرية شهيداً قوميّاً سورياً. كما حوكم شقيقها محمد وحُكم بالسجن. أمّا أسرة الأسد فكانت فخورة بعضوية ابنها حافظ في البعث، الخصم الأوّل للقوميّين السوريين وبما حقّقه في الحزب والجيش. ولذلك وقف والد أنيسة بالمرصاد ضد الزواج، في حين أُعجبت أمّها بالعسكري الشابّ وبأخلاقه وعلمه، خاصة أنّ عمّته سعدى كانت ترطّب الجو لصالحه. وأثناء إحدى زيارات الأسد لمنزل خطيبته علم به القوميون السوريون في القرية وحاصروا المنزل بغية أذيّته بسبب العداوة القديمة بين القوميين والبعثيين[3].

وانتصر الحب على الحزبية فتزوّج الأسد أنيسة عام 1958 وأقاما في حي المزّة من ضواحي دمشق. ولكنّه اضطر إلى الالتحاق ببعثة عسكرية إلى روسيا للتدرّب على طائرات ميغ لمدّة عشرة أشهر. وبعد عودته إلى دمشق في ربيع 1959 هاله أنّ الأوضاع قد انقلبت في سورية رأساً على عقب بسبب تداعيات الوحدة مع مصر. فمكاتب «حزب البعث» باتت مهجورة، ونادي الضباط في دمشق الذي كان مركزاً للعمل السياسي فقد حيويته. وكل ذلك بسبب سياسة عبدالناصر وتحريمه للأحزاب وللعمل السياسي في القوات المسلّحة (راجع الفصل الخامس). ولم يطل الأمر قبل وصول حملة تطهير الجيش إلى الأسد شخصياً. إذ قبل انصرام العام 1959، وجد الأسد نفسه منقولاً مع زملائه الطيارين وطائرات الميغ إلى مصر. فرافقته زوجته هذه المرّة وهناك وُلدت ابنتهما بشرى في تشرين الأول 1960. وفي مصر وجد أنّ المزاج المصري لم يكن متحمّساً للوحدة، والتقى ضباطاً سوريين بعثيين واشترك معهم في تأسيس «اللجنة العسكرية» (كما سبقت الإشارة في الفصل السادس). وعند وقوع الانفصال في أيلول 1961، تعرّض الأسد للسجن لمدّة 42 يوماً في القاهرة، فقام رفيقه مصطفى طلاس

3- الديري، عبدو، **أيّام مع القدر**، الجزء الأول، ص 190.

بمرافقة عائلته إلى سورية بحراً. وبعد عودته إلى دمشق وجد الأسد الأجواء سلبية نحو البعثيين في الجيش، وأُبعد في إجازة مفتوحة، ثم نُقل إلى وظيفة مدنية في وزارة النقل البحري براتب أقل.

وفي نيسان 1962، شارك الأسد في الانقلاب الفاشل في حلب كما شهدنا، ثم فرّ إلى لبنان عبر طرطوس. ولكن السلطات اللبنانية أمسكت به واقتادته إلى السجن في بيروت لمدّة أسبوع ثم سلّمته للسلطات السورية. وفي دمشق، خضع لتحقيق سريع وأمضى بضعة أيام في سجن المزّة ثم أُطلق سراحه مع إنذار. ولعل رتبته العسكرية المتدنّية نسبيّاً لم تفتح أعين المحقّقين حول دوره في «اللجنة العسكرية». وهكذا خلال عام واحد تعرّض للسجن في مصر وسورية ولبنان وأصبح مشاغباً في نظر السلطة السورية وبات مستقبله كضابط طيران مهدّداً. في تلك الأثناء، رزق الأسد وأنيسة بابنهما البكر باسل في 23 آذار 1962. وكان عام 1963 عام تحوّل كبير في حياة الأسد. فقد كان في الثانية والثلاثين من عمره عندما اشترك في انقلاب البعث ذلك العام. وفي أثناء أحداث الشغب في ربيع 1964، كان قد أصبح عضواً في القيادة القطرية يشارك في قراراتها لإدارة الأزمة. ثم كان أوّل ما قام به بعد مشاركته في انقلاب 1966 هو زيارة بعض أعضاء القيادة القومية المعتقلين، كمنصور الأطرش وجبران مجدلاني للاطّلاع على أحوالهم. وأبدى أسفه للمنحى العنيف الذي جرت فيه الحركة في دمشق، واضعاً اللوم على اندفاع سليم حاطوم. كما شرح لمراسل **لوموند** بعد أشهر من الانقلاب «أنّ استعمال القوة كان مؤسفاً لأنّ البعث كان ديمقراطياً في المبدأ». وصارح مؤتمراً حزبياً عام 1969 أنّه كان متردّداً في المشاركة في حركة شباط 1966 ورفض منصب وزير الدفاع، ثم عاد وقبله على أن يكون وزيراً بالوكالة احتراماً لقوانين الحزب[4]. وفي العام التالي وصل إلى الحكم بعد نجاح حركته التصحيحية في تشرين الثاني 1970 وإزاحة صلاح جديد، كما سبقت الإشارة. وعند استلامه السلطة كان الأسد أباً لخمسة أبناء، بشرى وباسل وبشّار وماهر ومجد.

عام التغيير

كانت سورية عام 1970 مستعدة للتغيير، بعد الانقلابات والأنظمة السياسية المتعاقبة منذ 1949، وبعد انهيار الطبقة الوسطى التقليدية والبورجوازية السنيّة في المدن. ولكن عودة نظام

Patrick Seale, *Asad*, p. 103. -4

الحكم الليبرالي الذي خلّفه الانتداب الفرنسي لم تكن ممكنة، كما أنّ قوّة الشيوعيين وحضورهم قد تقلّصا، وتضاءل حجم «الحزب السوري القومي». وحتى داخل «حزب البعث» تراجع دور المدنيين من مؤسّسين ومنظّرين وكاد يختفي في مطلع السبعينات وبات للجيش دور متعاظم في صفوف الحزب وقيادته[5]. وكانت الساحة السورية قد خلت تماماً ليستلمها حافظ الأسد، فقد كان وصوله إلى السلطة في تشرين الثاني 1970 سهلاً نسبياً.

مع الأسد انتهت مرحلة الحماس الثوري البعثي والتنافس الداخلي على المناصب، والفوضى والضياع، لتبدأ مرحلة تثبيت أسس نظام قوي وتحقيق الاستقرار. وكان نظام صلاح جديد مكروهاً في الشارع إلى درجة أنّ الناس قبلت أي بديل وخاصة إذا كان الأسد الذي رأوه سابقاً أكثر عقلانية من صلاح جديد ورفاقه. ولذلك منحوه فترة عام كتعبير عن توقهم إلى المزيد من الحريّات. وبادل الأسد هذه الإيجابية بعمل جدّي غير مسبوق لبناء دولة مؤسسات وتحقيق الاستقرار. وأخذ يستقبل الوفود من أنحاء سورية بغية لمّ الشمل وتضميد الجراح التي أحدثها في سورية عقدان من الانقلابات والفوضى. وزار الأسد سلطان باشا الأطرش في بيته في السويداء وكان في حال عداء وجفاء مع نظام البعث منذ 1966 فأعاد له الأسد الاعتبار كبطل قومي ساهم في كافة معارك سورية من أجل الاستقلال (وعندما توفي الأطرش عام 1982 عن عمر 97 سنة، خرجت جنازة من مليون شخص، وحضر الأسد إلى السويداء معزّياً ومؤبّناً في رسالة «القائد الأعلى للثورة العربية الكبرى»).

وأعاد الأسد الاعتبار للكتّاب والأدباء والمثقفين الذين أساء البعث معاملتهم منذ 1963، وخاصة في اتحاد الكتّاب. وظهر جانب آخر من التغيير أنّ مسرحيات تنتقد الحكومة والبيروقراطية بدأت تُعرض في مسارح دمشق، وخاصة من تأليف سعدالله ونّوس ومحمد الماغوط. وخُفّضت أسعار الأغذية الأساسية، وتراجع حضور الأجهزة الأمنية في المجتمع، وأُوقف الاعتقال العشوائي وغير المستنِد إلى مذكرات قانونية، ومُنعت أجهزة الدولة من مصادرة الأملاك وثُبّت احترام الملكية الخاصة، وتسلّمت الشرطة المدنية الكثير من الملفات الجنائية التي كانت تتولاها أجهزة الجيش سابقاً، ورُفع الحظر عن السفر إلى لبنان والتبضّع منه بما في ذلك التبادل التجاري. وقُدّمت ضمانات للقطاع

5- Moshe Ma'oz, «The Emergence of Modern Syria», in *Syria under Asad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 9 – 35.

الخاص وشُجّع السوريون الذين غادروا البلاد خلال العقدين السابقين على العودة خاصة أصحاب الرساميل والخبرات[6].

كان الأسد آنذاك يسير في طريق غير محدود العوالم بعد. إذ إنّه كان علمانيّاً وعقائديّاً ابتعد عن العقد الطائفية منذ صغره، ولكن منصبه كان يعني أنّه سيصبح رئيساً للجمهورية وهو منصب اقتضى العرف أن يتبوّأه سنيٌّ، ولم يجرؤ أي علوي على اعتلائه[7]. وكان صلاح جديد قد ألغى منصب «رئيس جمهورية» واستبدله بمجلس رئاسة و«رأس دولة» هو الأتاسي. فاستعاد الأسد منصب رئيس الجمهورية وأنهى مرحلة الرئاسة الجماعية. واحتراماً للحساسيات الشعبية وتقاليد الحكم، وانسجاماً مع شخصيته الصابرة وغير المستعجلة، اتّخذ الأسد لنفسه منصب رئيس الحكومة تاركاً منصب رئيس الجمهورية لسنيّ هو أحمد الخطيب (وكان الخطيب في التاسعة والثلاثين من عمره مقارنة بالأسد ابن الأربعين).

كان الأسد يمقت شخصياً الطائفية ويعيّن كل مَن يحيط به مِن كبار المسؤولين مِن الطوائف الأخرى، وعمل على فتح باب الإدارات والمؤسسات العامة لكل الطوائف، إلاّ أنّ القاعدة الأمنية للنظام كانت بأيادٍ علويّة إلى حدّ كبير[8]. وحرص الأسد منذ البدء على إحاطة نفسه بفريق يثق به وأبقى على الأشخاص أنفسهم أطول فترة ممكنة. ذلك أنّ وفاء الشخص كان مهماً للأسد. ولم يكن الأسد علويّاً متعصّباً يريد أن تسيطر جماعته المذهبية على الدولة، فقد استلم رجال سنّة أعلى المناصب في حكمه الطويل. ولكنّه حتماً استفاد من وقوف الطائفة العلوية إلى جانبه. وكان أقرب ثلاثة أشخاص إليه من السنّة: مصطفى طلاس[9]

6- صفوان قدسي، **البطل والتاريخ: قراءة في فكر حافظ الأسد السياسي**، دمشق، مطبعة طلاس، 1984.

7- كان صلاح جديد يخشى أن يظهر كعلوي رئيساً للجمهورية، فجعل من السنّي نورالدين الأتاسي رئيساً وبقي هو في الظل. ولكنّ ظهور الأسد بيّن أنّ الشعب السوري كان متنوّراً أكثر مما ظنّ جديد.

8- Patrick Seale, *Asad*, p. 177.

9- وُلد مصطفى طلاس عام 1932، في قرية الرستن (حمص) لعائلة سنيّة، وشغل منصب وزير الدفاع بين 1972 و2003. ويعتبر من أبرز رجال عهد حافظ الأسد. انضم إلى البعث عام 1947 والتحق بالكلية العسكرية سنة 1952 وتخرج في سلاح المدرعات سنة 1954. اشترك في انقلاب 1966 وعُيّن بعدها قائداً للمنطقة الوسطى واللواء المدرع الخامس. سنة 1968 أصبح رئيسا للأركان ونائب وزير الدفاع. واشترك في الحركة التصحيحية عام 1970 وكان من أبرز مخطّطي حرب تشرين 1973. انتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في المؤتمر القطري السادس في نيسان 1975 وعُيّن رئيساً للجنة الحزبية العسكرية في كانون الثاني 1977 ولعب دوراً مهماً في إحباط حركة رفعت الأسد سنة 1984. تقاعد في أيّار 2003. زوجته لمياء الجابري كريمة إحسان الجابري، ولهما من الأولاد فراس (رجل أعمال) ومناف (عميد في الحرس الجمهوري) وناهد عجة أرملة رجل الأعمال أكرم عجة وسارية.

وعبدالحليم خدّام[10] وعبدالله الأحمر. ومعظم الذين عيّنهم الأسد من السنّة كانوا أصدقاءه وزملاءه في الجيش أو في الحزب قبل سنوات من استلامه السلطة، فطلاس كان زميلاً في الكليّة العسكرية في حمص، عمل مع الأسد في «اللجنة العسكرية» وبقيا معاً مدّة في مصر أثناء الوحدة عام 1959. وعيّنه الأسد عام 1970 وزيراً للدفاع وعيّن خدّام وزيراً للخارجية. وكان طلاس وخدّام صديقي الأسد منذ سنوات الدراسة وفي كافة الأحداث التي تلت. وكان خدّام الأقرب إلى ذهن الأسد الإستراتيجي في الملفات الإقليمية والدولية التي أولاها الأسد اهتماماً مباشراً يوميّاً. وخلال سنوات قليلة أصبح خدّام وجه سورية الديبلوماسي، وخاصة في الأزمة اللبنانية الطويلة، مع أنّ صفتي الفظاظة والغطرسة في التعامل مع الآخرين لازمتاه وشهدهما الزعماء اللبنانيون[11]. ومن رجال الأسد السنّة أيضاً حكمت الشهابي، رئيس أركان الجيش، وزهير المشارقة نائب رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء محمود الزعبي. وفي العام 1984 رقّى الأسد خدام إلى منصب نائب رئيس الجمهورية ومسؤول عن ملفّ لبنان. وسمّى مكانه سنيّاً آخر هو فاروق الشرع وزيراً للخارجية (كان خيار تعيين وزير سنّي للخارجية مناسباً لأنّه يختلط بسهولة أكبر مع وزراء الخارجية العرب والعالم العربي،كما أنّ للسنّة السوريين تاريخاً في التعاطي العربي والدولي أكثر من العلويين). أمّا داخل الحزب فكان رجل الأسد الأوّل هو عبدالله الأحمر[12] كأمين عام مساعد. وكان الأسد حريصاً على ألا يبدو دكتاتوراً ينفرد بالقرارات، وخاصة في قضايا الحرب والسلم. فعندما عرض عليه كيسنجر خطة فصل القوّات في الجولان مع إسرائيل عام 1974، طلب الأسد مهلة لاستشارة أعوانه.

10- وُلد عبد الحليم خدام سنة 1932 في بانياس على الساحل لعائلة سنيّة، وتخرج من كلية الحقوق بدمشق، وانخرط في العمل السياسي في وقت مبكر، فالتحق بالبعث في سنّ السابعة عشرة. ويعد أبرز رجال عهد حافظ الأسد القديم. متزوج من نجاة مرقبي وله أربعة أولاد، ثلاثة ذكور وأنثى. عمل كمحام ومعلّم مدرسة لفترة، وبعد وصول البعث إلى السلطة تولى أول مناصبه محافظاً لحماه من 1964 إلى 1966، ثم محافظاً لطرطوس من 1966 إلى 1967، فالقنيطرة إلى أن احتلها الإسرائيليون، ثم محافظاً لدمشق بعد حرب 1967، ثم وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ثم وزيراً للخارجية. شغل منصب رئيس الجمهورية بالوكالة مدة 37 يوماً بعد وفاة الأسد بصفته نائبه الأول، وكان المسؤول الأول عن الملف اللبناني ولعب دوراً مهماً في الاتفاقات وخاصة اتفاق الطائف سنة 1989. وحوّل حافظ الأسد ملف لبنان إلى ابنه بشار عام 1998.

11- Patrick Seale, *Asad*, p. 182.

12- وُلد عبد الله الأحمر عام 1936 في قرية التل التابعة لمحافظة ريف دمشق انضم إلى البعث في الخمسينات وتخرّج محامياً من جامعة دمشق عام 1964، وعُيّن محافظاً لإدلب ثم لحماة من 1967 حتى 1969 وانتخب عضواً في القيادة القطرية في أيّار 1971 ثم أميناً عاماً مساعداً للحزب في أيلول 1971.

ودعا إلى اجتماع مع كيسنجر ضمّ حكمت الشهابي ومصطفى طلاس، حيث أشار كيسنجر في مذكراته أنّهما من السنّة، وعلّق أنّ الأسد لم يشأ أن يقال إنّه اتخذ قراراً فردياً لا يعكس الحسّ القومي.

ووضع الأسد عرفاً بأن يذهب منصب رئاسة الوزارة لسنّي (كما في لبنان) وأن يهتمّ رئيس الوزراء بالشؤون الاقتصادية (وهو ما طبّقه الأسد في لبنان في عهد إميل لحود). واعتاد الأسد أن يختار رئيس وزراء سورية من دمشق، فاحتلّ المنصب أولاً اللواء عبدالرحمن خليفاوي (من أصل جزائري) ثم محمود الأيوبي (مدير عام مشروع سدّ الفرات السابق)، وبعدهما عبدالرؤوف الكسم (1987 - 1980)، ومحمد علي الحلبي ومصطفى ميرو (كردي). ولكنّ احتكار دمشق للمنصب وُضع جانباً عام 1987 عندما سمّى الأسد محمود الزعبي (من حوران). وأولى الأسد اهتماماً بوزارات الإعلام والداخلية والدفاع، فيما أوكل وزارة الاقتصاد ووزارة الإعلام لعلويين (برز منهم محمد حيدر وأحمد إسكندر أحمد). وفي شؤون الأمن اختار محمد الخولي (علوي) الذي قاد أمن سلاح الجو منذ 1963 ثم بنى عام 1970 جهازاً أمنياً وأصبح أكثر الرجال قرباً من الأسد، وموضِع حسد وحقد الكثيرين. وبقي في منصبه حتى تشرين الأول 1987 عندما تراجع أداؤه فأُبعد إلى منصب نائب قائد سلاح الجو.

الخدمة الطويلة والتعدد المذهبي للرجال والنساء الذين أحاطوا بالأسد انطبقت أيضاً على طاقم مكتبه، من صانع القهوة إلى سكرتيره أبو سليم (محمد دعبول - سنّي من دير عطيّة)، وكاتب الخطابات ومستشاره الإعلامي، الفلسطيني أسعد كميل إلياس، ومترجمته بثينة شعبان ومساعدته انتصار أدهمي (سنّية من دمشق)، ورئيس البروتوكول في القصر خليل سعداوي الذي احتل هذا المنصب منذ استقلال سورية، وحارس الأسد الشخصي الفلسطيني العقيد خالد حسين الذي رافق الأسد منذ أواسط الستينات (وكان معه عندما تعرّض للاغتيال عام 1980 فقفز أمامه لحمايته من قنبلة يدوية). ولم يتغيّر معظم هؤلاء لعدّة عقود. إذ عندما استلم الأسد منصب رئاسة الوزراء عام 1970، كان أبو سليم وإلياس وأدهمي يعملون في مكتب رئاسة الحكومة فأبقاهم ثم نقلهم معه إلى مكتب رئاسة الجمهورية عام 1971. وتعامل الأسد مع مَن حوله باهتمام شخصي، متابعاً ظروفهم وأوضاع عائلاتهم. وإذ بلغ أسعد إلياس سنّ التقاعد في الثمانينات، جاء مكانه جبران كوريّة (من السريان).

دولة مؤسّسات

أدرك الأسد باكراً أنّ عوامل عدّة اقتضت نظاماً صارماً لحكم سورية. منها خطر «الإخوان المسلمين» الذين تمّتعوا بجاذبية وشعبية في صفوف الشعب، ونزعة السوريين نحو الحزبية والانقسام والتناحر السياسي، وماضٍ فوضوي، وسعي الجيران العرب لوضع اليد على سورية. فتميّز عن زعماء سورية السابقين أنّه وضع بناء المؤسسات في رأس سلّم أولوياته[13]. واخترقت عملية البناء هذه كافة أعمدة البلاد من جيش واقتصاد وإعلام وتربية وتعليم[14]. وفي وعيه لأهمية تدعيم شرعية النظام، لجأ الأسد خلال السنوات الثلاث الأولى من عهده إلى استفتاء الشعب السوري أربع مرات على الأقل: اختياره رئيساً للجمهورية، والتصويت على الدستور، وانتخاب المجالس المحلية، والتصويت على انضمام سورية إلى اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وليبيا. وكان يرافق كل استفتاء حملات توعية ومعلومات للرأي العام تشرح أهمية وتفاصيل الموضوع المطروح، فكان هذا الإجراء خطوة متقدمة على أسلوب الحكم الفوقي في العهد السابق. وكان الأسد يدرك أنّه ليس بالإمكان تحقيق استقرار الحكم واستمرارية عهده بقوّة الأمن والعسكر فقط، وإلا كان مصيره كمصير من سبقه. بل كان حريصاً على معرفة كيف ينظر السوريون إلى أدائه لأنّه في غياب الديمقراطية على النمط الغربي كان رضى الرأي العام على الحاكم مؤشراً هاماً لشرعيته. فكان يستشير مَن حوله في الحزب والدولة، بشكل متواصل، في كل صغيرة وكبيرة، يصغي للآراء ويسأل عن التفاصيل قبل أن يتّخذ القرارات.

ولم تكن عملية بناء الدولة عشوائية أو بدون تخطيط منهجي. فطبيعة الدولة السورية بعد عقود الانقلابات والفوضى أصبحت تتطلّب نظام حكم صارم، لا يتسامح مع أي تحدّ داخلي يعيد سورية إلى عهود الفوضى والانقلابات. فوجب ضبط القوى العسكرية كي لا يخطر في بال كبار الضباط القيام بانقلاب كما كان يحصل في السابق مراراً. ولكن الدولة راقبت أيضاً الصحافيين والكتّاب الذين يمكن أن يذهبوا بعيداً في انتقاد النظام وتقليص هيبته، وضبطت رجال الأعمال والنقابات العمالية حتى لا تتصاعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية. ولم يعن

13- Adeed Dawisha, «Syria under Asad, 1970 – 1978: the centre of power», *Government and Opposition*, vol. 13, n°. 3, 1978, pp. 341 – 354.

14- Majid Khadduri, *Arab Personalities in Politics*, Washington D.C., The Middle East Institute, 1981, chapters on the rise of Hafez Assad.

ذلك أنّ دور الدولة كان لضبط الأمور فقط بل إنّ النظام وزّع الخيرات والمكافآت على عدد كبير من الناس، الذين بادلوه الولاء والدعم.

وجعل الأسد من أولوياته أيضاً تنفيذ بعض أفكاره السابقة، ومنها توسيع قاعدة التمثيل الشعبي للدولة بشكل يعيد الوحدة الوطنية، ولكن مع تثبيت دعائم الدولة كي لا تتهدّد كالسابق كل فترة[15]. وحاول الأسد أن يستفيد من تجارب سورية في الماضي، فرأى أنّ النموذج الذي وضعه الانتداب، والذي استمرّ في لبنان لم يحقّق الوحدة الوطنية، بل تحوّل إلى أداة للتقاتل بين طوائف دينية، بينما تجربة الفوضى الديمقراطية في الخمسينات بعد حكم الشيشكلي محت سورية من الخريطة وجعلتها إقليماً مصريّاً. ووضع الهدف الأول لحكمه أن تكون سورية موحّدة داخلياً حتى تواجه التحديات التنموية والقومية. وبدأت خطوات لإقامة «جبهة وطنية تقدمية» تضم قوى وأحزاباً وجهات يسارية. وكان في برنامج الأسد بناء «الديمقراطية الشعبية» عبر جبهة وطنية تقدمية ومجلس شعب. وضمّت أوّل حكومة بعد الانقلاب ممثلين لأحزاب من خارج البعث: «الحزب الشيوعي» و«الاتحاد الاشتراكي» العربي (ناصري) و«الحركة الوحدوية الاشتراكية» (بعث سابق موالٍ للناصرية) و«الحزب العربي الاشتراكي» (جماعة الحوراني). وفي حين استمرّ الحزب الأخير في استعمال اسم أكرم الحوراني في البيانات والمواقف بهدف استغلاله كمؤسس للحزب وصاحب شعبية كبرى في حمص ومناطق أخرى، كان الحوراني نفسه مقيماً في بيروت وبقي معارضاً للنظام رافضاً استغلال اسمه ومنتقداً سياسة التعاون مع النظام التي تبعها حزبه. أمّا بالنسبة لمجلس الشعب، فإنّ القيادة القطرية الانتقالية قامت بتسمية كامل أعضائه الـ173 وأُعلن في 17 شباط 1971. ولكن الفارق كان أنّ المجلس ضمّ هذه المرّة ممثّلين لكافة الأحزاب المعترف بها في الجبهة التقدمية والمنظمات الشعبية. وكان على هذا المجلس المعيّن أن يقرّ دستوراً جديداً دائماً لسورية ويمهّد للمجلس القادم الذي وعد الأسد أنّه سيكون مُنتخباً (تمّ انتخاب مجلس جديد من الشعب مباشرة عام 1973).

مع بداية 1971، شعر الأسد أنّ الوضع بات مناسباً لتبوّؤ منصب أعلى، وفي 22 شباط اتّخذ سلطات رئاسية ولكن ذلك احتاج إلى صيغة دستورية من مجلس الشعب. فكان عمل مجلس الشعب المعيّن لدى أولى جلساته تزكية حافظ الأسد لمنصب رئيس الجمهورية. وجرى

15- Malcolm Kerr, «Hafiz al-Asad and the changing patterns of Syrian politics», in *International Journal, Canadian Institute of International Affairs*, XXVIII, n°. 4, pp. 689 – 706, 1973.

استفتاء شعبي في 12 آذار 1971 صوّت للأسد بنسبة 99.2 بالمئة ليصبح رئيساً للجمهورية لفترة 7 سنوات. وعمل الأسد على إنشاء نظام رئاسي يضع صلاحيات واسعة في شخص رئيس الجمهورية، كما أصبح الأسد قائداً للجيش. وأقرّ مجلس الشعب قانون الإدارة المحلية الذي سمح بإجراء انتخابات في المحافظات لمجالس الشعب المحلية والتي حملت طابعاً تنموياً غير سياسي. واستمرّ العمل على إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية لتضمّ الأحزاب السورية.

الجبهة الوطنية التقدمية

كان «الحزب الشيوعي» يؤيّد القيادة السياسية السابقة (جديد - زعيّن - الأتاسي - ماخوس) التي أثبتت يساريتها وانفتاحها على الاتحاد السوفياتي، فندّد بانقلاب الأسد. ولكن ما إن أعلن الأسد برنامجه لإقامة جبهة تقدميّة توسّع قاعدة النظام وتضمّ الشيوعيين حتى غيّر الشيوعيون موقفهم منه. ولتشجيع قيام الجبهة الوطنية التقدمية كان أيضاً قرار إعادة الضباط الذين طالتهم عمليات التطهير السياسي، ومنهم ضباط اليسار الفلسطيني الذين أقصاهم عبدالناصر من الجيش السوري عام 1958. وكان هدف الأسد أن تشعر الأحزاب الأعضاء في الجبهة التقدمية بالاطمئنان إلى أنّ العمل الجبهوي هو في الجيش أيضاً كما هو في السياسة. ولكن تأسيس الجبهة والاعتراف بـ«الحزب الشيوعي» كان شيئاً ومنح هذه الجبهة سلطة ونفوذاً كان شيئاً آخر. إذ إنّ الأسد لم يستطع غضّ النظر عن آراء الأحزاب، واستمرّ التفاوض على حيثيات الجبهة ودورها في البلاد من أيّار 1971 إلى آذار 1972 إلى أن توصلت الأحزاب إلى صيغة للجبهة أن تكون تحالف أحزاب ولا حزباً واحداً يذوب فيه الجميع. ووافق البعث على هذا الطرح وأصبحت الجبهة تضم أحزاب سورية ويوافق الجميع على نص دستوري يكون فيه البعث هو الحزب الطليعي في سورية، قائداً للدولة والشعب. وكانت هذه شراكة افتقدتها الأحزاب في ظل الأنظمة السابقة. وأعلن تأسيس الجبهة في 7 أيار 1972 بعضوية البعث و«الحزب الشيوعي» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» و«الحركة الاشتراكية العربية» (منشقين عن الحوراني) و«منظمة الوحدويين الاشتراكيين» (بعثيين سابقين)[16]. ولم تتفق قيادات بعض الأحزاب على الانضمام إلى الجبهة التقدمية فتعرّضت للانشقاق. فقد شارك خالد بكداش

16- يوسف مرعش، الجبهة الوطنية التقدمية والتعدّدية في القطر العربي السوري، دمشق، دار النعامة، 1993.

أمين عام «الحزب الشيوعي» في الجبهة التقدمية (حتى توفي عام 1995)[17] ولكن خرج عنه رياض الترك ليؤسس «حزب الشعب الديمقراطي السوري»، كما انشقّ فريق من «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وتبرّأت جماعة الحوراني من انضمام «الحركة الاشتراكية».

وإذ لم يُترجم دور مجلس الشعب والجبهة التقدمية إلى مزيد من المشاركة في الحكم، مع أنّ قاعدة دعم النظام قد توسّعت، فإنّ مشروع الإدارة المحلية، وإن كان يهدف إلى الأعمال التنموية في القرى والمحافظات، ساهم إلى حدّ بعيد في مشاركة شعبية أوسع في صناعة القرار بعيداً عن هيمنة البعث[18]. ذلك أنّ عضوية المجالس المحلية في 14 محافظة تمّت عن طريق الانتخاب في 3 آذار 1972، وحُدّدت نسبة العمال والفلاحين بـ51 بالمئة وقُسّمت الـ49 بالمئة المتبقية على أصحاب الأعمال والمهن الرفيعة والمثقفين. وفُتح باب الترشّح لكافة أحزاب الجبهة التقدمية وللمستقلين. وعلى هذا الأساس حصل المستقلون على أغلبية كبيرة في دمشق وحمص وعلى نسب عالية في المحافظات الأخرى، ما سمح بمشاركة الفئات المحافِظة في المجتمع والتي غابت لفترات طويلة عن الساحة. وكان عمل هذه المجالس مساعدة المحافظ على القيام بمهامه والعناية بشؤون التربية والتعليم والإسكان والصحة والمواصلات، إلخ. وكان عدد الأعضاء يترواح من 20 شخصاً في المدن الفرعية إلى 100 شخص في كل من دمشق وحلب، ينتخبون لجنة تنفيذية تلتقي بالمحافظ وإدارته بشكل شبه يومي لملاحقة المسائل التنموية، ومع الوقت تمتّعت اللجنة ومعها المجلس في كل محافظة بنفوذ محلي متزايد مقارنة بالسابق عندما كانت سورية مثل لبنان دولة شديدة المركزية[19]. ورغم أن التخطيط المركزي اتّخذ أهمية غير مسبوقة في عهد الأسد إلا أنّ تنفيذ تفاصيل هذه الخطط بات من صلاحية الإدارات المحليّة التي جاز لها أيضاً تشريع ضرائب محلية بهدف تنفيذ مشاريع من خارج الخطط المركزية.

لقد رحّب الشعب السوري بعهد حافظ الأسد بعد عقود من الحكم العسكري وقمع الحريات ومحاولات عبدالناصر ترويضه، ولكن هذا الترحيب كان مقروناً بأمل استعادة

17- خالد بكداش، التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري، أواسط تموز 1986.

18- Raymond Hinnebusch, «Syria: the role of ideology and party organization in local development», *Local politics and development in the Middle East*, edited by Louis Cantori, Iliya Harik, London, Westview Press, 1984, pp. 99 – 124.

19- ما زال مجلس الوزراء اللبناني حتى اليوم يعالج أكثر من 50 ملفاً كل أسبوع بعضها يتعلّق بنقل موظف أو معالجة شؤون بلدية.

المرحلة الذهبية من الديمقراطية في الأربعينات وبعض الخمسينات والستينات، والتي كانت لا تزال حيّة في الأذهان، والتي بفضلها كان الشعب لا يزال يرفع رأسه ويفرض المواقف المبدئية الديمقراطية حول المشاركة في الحكم وإطلاق الحريات. لقد حاول البعث مراراً بين 1963 و1970 تطويع الشعب السوري وفعالياته في نظام صارم ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح إذ إنّ الحزب كان يضطر كل مرّة للتعاون ومد اليد إلى الأحزاب والحركات السياسية من شيوعيين وناصريين واشتراكيين وأحياناً من الأحزاب التقليدية. وسبب ذلك كان التنوّع في الهيكلية الاجتماعية السورية، كما في لبنان، مذهبيّاً وعرقيّاً ومناطقيّاً وعقائد سياسية وطبقات اجتماعية، ما سمح ببقاء تقاليدها السياسية وعدم زوال أي حزب أو حركة بالكامل. وحتى بداية السبعينات، كان ثمّة أمل في الشارع أنّ قيام الجبهة التقدمية سيكون باباً لعودة قسط من الديمقراطية.

ولكن رغم توق الأسد لبناء مؤسسات ديمقراطية ودولة قانون تحترم المواطن، إلا أنّ تجربته السياسية خلال عقد الستينات فتحت عينيه على الوضع الإقليمي المحيط بسورية، وكثرة المؤامرات والتهديد الإسرائيلي المتواصل والحروب الباردة بين الدول العربية التي كان حكامها مطلقي الصلاحيات يقبضون على دولهم بيد من حديد. ولذلك وضع للأمن أولوية في سورية بأن يكون واضحاً للجميع أنّ السلطة لن تتردّد عن الضرب بشدّة وقسوة عند الضرورة. ولم تشهد سورية أي تحوّل نحو الديمقراطية طيلة عهد حافظ الأسد الطويل.

التصالح مع سنّة المدن

بعكس حياته السياسية الأولى عندما تماشى مع ثورية عقائدية شابّة دعت إلى ضرب هيمنة المدن الكبرى على الأرياف، رأى الأسد، وقد أصبح الآن مسؤولاً عن البلاد، أنّه لا بد من تعزيز دور المدن وكسب ودّ الطبقة الوسطى المدينية. فحرص على ردّ الاعتبار لسكان المدن حيث الأغلبية السنيّة. وفهم الأسد تركيبة سورية الإثنية والدينية والاجتماعية الفريدة، فلم يدفع بمثالية «حزب البعث» العلمانية إلى أقصاها كما أراد صلاح جديد، بلساير سنّة المدن والإسلام التقليدي وتقرّب منهم، ما جعل سياسته الداخلية عاملاً من عوامل الاستقرار. ولذلك عندما شنّ حربه ضد «الإخوان المسلمين» وقطع دابرهم في أوائل الثمانينات،لم يهبّ سنّة المدن وخاصة في دمشق لدعم الإسلاميين. لقد رأى سنّة المدن ومعظمهم من الطبقة الوسطى المتمدّنة، وبعضهم من المثقفين العلمانيين، أن مصلحتهم كانت مع استقرار النظام

وعلمانية البعث وليس مع مغامرة الإسلام الأصولي و«الإخوان المسلمين». كما أنّ سنّة الأرياف استفادوا كثيراً من الإصلاح الزراعي الذي أنجزه البعث ضد الإقطاع السنّي وأصبحوا من داعمي النظام.

أثبتت الأعوام الأولى أنّ استلام الأسد أعلى المناصب في سورية رغم علويّته لم تُواجه بمعارضة حقيقية في سورية. ولكن مؤشرات مذهبية ودينية أطّلت برأسها ابتداءً من العام 1973. ففي 31 كانون الأوّل نُشر الدستور السوري الجديد في 156 مادة دون تحديد ديانة رئيس الجمهورية ودون إشارة إلى الإسلام. ولئن أكّدت الدساتير منذ الثلاثينات أنّ على رئيس الجمهورية أن يكون مسلماً اشتعل الشارع السوري بالتظاهرات والاستنكار. فأدرك الأسد المدى الذي يستطيع المضي فيه في تطبيق العلمانية وعدّل مجلس الشعب المادة محدّداً ديانة رئيس الجمهورية كما في السابق. واغتنم الأسد الفرصة للتأكيد على أن الإسلام الذي يؤمن به رئيس الجمهورية هو «إسلام التسامح والمحبة والتقدّم والعدالة الاجتماعية والمساواة لجميع الأديان وإسلام يساير العصر ولن يكون أبداً إسلاماً متزمّتاً متعصباً»[20].

وإذ أثار «الإخوان المسلمون» وغلاة التديّن مسألة المذهب العلويّ الذي ينتمي إليه الرئيس الأسد وأنّه ليس مذهباً إسلاميّاً، أصدر الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان والمرجع في الشيعة الإثني عشرية، فتوى تؤكّد «أنّ العلويين هم جماعة من الإسلام الشيعة»، فأصبح منصب الأسد الرئاسي منسجماً مع المادة الدستورية. ولكن ذلك لم يرضِ بعض المعارضين باسم الدين الذين طالبوا بجعل الإسلام دين الدولة أسوة بالدول العربية. ولئن لم يكن هذا جزءاً من دساتير سورية الصادرة في 1930 و1953 و1964، تجاهل الأسد هذا الطلب وحصل الدستور على نسبة عالية جداً من الدعم الشعبي في استفتاء جرى في 12 آذار 1973.

وكان من نتائج تقرّب الأسد من السنّة أنّ النظام بدأ رحلة طويلة في ارتداء عباءة الإسلام وتخفيف العلمانية الصارمة. فقد قام الأسد بالحج إلى مكّة عام 1974 ورفع رواتب رجال الدين السنّة لتتحسّن أحوالهم المعيشية. ودأبت صحف سورية على نشر صور الأسد في الصفحات الأولى وهو يؤدي الصلاة في المساجد في المناسبات الدينية والأعياد. كما أنّ أئمة المساجد مدحوا به في خطب الجمعة. وازداد تسامح النظام مع حق المرأة في ارتداء الحجاب

20- Patrick Seale, *Asad*, 173.

أو غطاء الرأس، كما أنّ بناء المساجد والمدارس الدينية ازدهر بشكل غير مسبوق، ودأبت الصحف والمجلات على نشر المقالات والدراسات التي تروّج للدين، عكس ما كان عليه الوضع في الستينات، وأصبح بعض رجال الدين المسلمين أعضاء مستقلين في مجلس الشعب. كما أنّ النظام حاول إقامة حزب إسلامي مؤيد له في التسعينات. ومن الشخصيات الدينية التي استجابت لمبادرات النظام نحو السنّة، محمد البوطي، مؤلف ومقدّم برنامج على محطة التلفزة الرسمية. ومما قاله أنّ سورية تحت قيادة الأسد قد أصبحت ركيزة دعم لكل العالم الإسلامي، وأنّ مساجد دمشق تزدهر ويؤمّها عدد متزايد من المصلّين، وأنّ «الإخوان المسلمين» يخالفون مبادئ الإسلام. ويضيف مفتي سورية محمد كفتارو، وهو كردي، «أنّ الإسلام هو القاعدة وقوة سلطة النظام هي الحامي»، وأنّ الرئيس حافظ الأسد قد صارحه أنّ الإسلام هو ثورة باسم التقدم. ولم تكن مسايرة المتدينين على حساب الفئات المتحرّرة من المجتمع السوري من سكان المدن الكبرى ومن الأقليات المسيحية ومن السائرات في حركات تحرّر المرأة السورية. فهؤلاء جميعاً رأوا في استمرار النظام ضماناً لوجودهم، وأنّ أي تحدّ للنظام قد يؤدي إلى صعود الأصولية الإسلامية.

بناء الحزب

في عامه الأول مدّ الأسد اليد لأنصار صلاح جديد في الحزب، ولقيادة عفلق، للمشاركة في بناء الحزب والبلاد، محذّراً أنّه لن تكون ثمّة فرصة أخرى إذا أساؤوا التصرّف. فاستجاب أكثر من ألفين من الكادرات الحزبية. ولكنّ الأسد أغلق الباب على أي نفوذ لمؤسس الحزب ميشال عفلق أو لأمين الحافظ المقيمين في بغداد منذ 1968. وللتأكّد من أنّ عفلق لن يشكّل خطراً على النظام، فقد حوكم غيابياً عام 1971 وصدرت أحكام بحقّه وحق مائة من أنصاره الفارين بتهم الخيانة العظمى ومحاولة قلب النظام بدعم مالي وعسكري عراقيين، منها حكم إعدام على أربعة أحدهم عفلق، وأحكام سجن على تسعة وتسعين آخرين. وبعد أشهر ألغى الأسد أحكام الإعدام وأطلق سراح بعض المحكومين، ولكنّه رفض عودة عفلق وأصرّ على منع العراق من التدخّل في الشؤون السورية.

كان الأسد بعثياً قديماً يهمّه أمر الحزب وتنظيمه وإدارته، ويؤمن أنّ شرعية نظامه تستند بشكل رئيس على الحزب. فتأسّست قيادة قطرية انتقالية لحكم البلاد موقّتاً من 14 عضواً برئاسته. وتوسّعت هذه القيادة لاحقاً إلى 21 عضواً وباتت منبراً لمناقشة وبتّ كافة

الأمور الحزبية والسياسية من شؤون سياسية وخارجية، في جلسات يرأسها الأسد. وكان الأسد يلتقي أعضاء هذه القيادة بشكل دائم وأكثر من أي أشخاص آخرين طيلة سنوات عهده الطويل. وفي نيسان 1971 جرت انتخابات حزبية في أنحاء سورية لاختيار مندوبين للمؤتمر القطري الخامس للبعث الذي انعقد من 8 إلى 14 أيّار حيث انتخبت قيادة قطرية جديدة، وللمؤتمر القومي الحادي عشر من 23 إلى 31 آب حيث جرى انتخاب قيادة قومية جديدة. واعتمد الأسد على هذا النمط في العمل الحزبي فأصبح انعقاد هذه المؤتمرات كل أربع سنوات حدثاً مهمّاً في الحياة السياسية السورية، حيث يلتقي مئات المندوبين الذين يمثّلون الفروع والقطاعات والقيادات في اجتماعات غير مذاعة يتكلّم أثناءها البعثيون في شتّى الأمور ويصغون ويناقشون تقارير، ولا يمنع أن ينتقد الشباب سياسات وآراء كبار الحزبيين كما اعتاد البعث منذ تأسيسه. كما خرجت عن هذه المؤتمرات مقرّرات مهمّة كتحديد سياسات سورية الداخلية والخارجية وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومسؤولي المحافظات في الدولة وأمناء الحزب على مستوى المحافظات، وتسمية القيادات العسكرية في الجيش والأجهزة الأمنية ومسؤولي الوزارات ودوائر الدولة وممثلي الحزب في مجلس الشعب، وكبار مسؤولي الجامعات السورية، وممثلات التنظيمات النسائية، إلخ.

إزدهر البعث في عهد الأسد حتى بلغ عدد أعضائه في أوائل السبعينات 65 ألفاً، ثم تضاعف ستّ مرّات إلى 374 ألفاً عام 1981 ووصل إلى مليون عام 1992 و1.4 مليون عام 2000. وضم الحزب 27 فرعاً داخل سورية و212 مكتباً مناطقياً و1656 نادياً بعثياً. وثمّة تدرّج في عضوية الحزب تبدأ برتبة مناصر وتصل إلى عضوية كاملة مع كافة الحقوق (الامتيازات) والواجبات الحزبية. وإذ حمل 30 بالمئة من هؤلاء رتبة العضوية الكاملة ساعد ذلك في انضباط الحزبيين وخلق نواة برهنت عن ولائها وفهمها وديناميتها في خدمة الحزب. وحافظ «حزب البعث» على شبابه وحيويته خلال عهد الأسد الذي استمرّ ثلاثين سنة. حيث ذكر تقرير سنوي للحزب للعام 2000 أنّ 64 بالمئة من أعضاء الحزب هم دون سن الثلاثين وأنّ 36 بالمئة هم من الطلاب. وبات للمرأة دور كبير في البعث، حيث وصلت النساء إلى مراتب عليا في الحزب وإدارة الدولة، وشكّلن نسبة 30 بالمئة من مجموع أعضاء الحزب.

ويمكن فهم أهمية الطلاب في الحزب وسرعة حصولهم على العضويّة وتبوّئهم المناصب في أنّ قادة الحزب كانوا دوماً يعتبرون العنوان الطليعي لتنظيمهم هو الجيل الجديد، أي الطلاب والأحداث الذين سيكبرون ويستلمون المناصب الهامة. وكان بعض الطلاب يحصلون على

نقاط إضافية في سجلّهم الدراسي بسبب عضويتهم في الحزب، ما ساهم في جعل مستقبلهم المهني مضموناً والأفضلية لهم في دخول الجامعات المرغوبة والبرامج التي يكثر الطلب عليها، وكذلك الحصول على المراتب والمناصب في الدولة. وهذا يعني أيضاً أنّ عضوية الحزب لمعظم الناس كانت بطاقة الحصول على امتيازات ووظائف وخدمات، وبالتالي الوصول إلى المناصب الرفيعة. فاختلط الولاء للنظام على أسس قومية ووطنية بولاء مصلحي وفّر لقمة العيش والبرستيج والمنصب. وعلى سبيل المثال، في العام 2000 بلغ عدد القضاة في سورية الذين يحملون عضوية في «حزب البعث» 998 من أصل 1307 قضاة في سورية.

رأس أعضاء الحزب ومناصروه المنظمات الشعبية الهامة في البلاد (راجع الفصل االعاشر)، من اتحادات عمالية تضم نقابات مهنية وتجمعات اقتصادية واتحادات فلاحين وتنظيمات أدبية ونسائية وطلابية، حتى أصبح كل نشاط منظّم في سورية يعمل للنظام. وتمتّع رأس الهرم في «حزب البعث» بسلطات ومناصب وصلاحيات واسعة جداً. فرئيس الحزب، إضافة إلى منصبه كأمين عام، هو رئيس الجمهورية أيضاً تسمّيه القيادة القطرية لحزب البعث في سورية، ثم ينتخبه المؤتمر العام للحزب. وهذا المؤتمر العام تنتخبه فروع منظمة البعث في البلاد كل أربع سنوات. وإضافة إلى انتخاب الأمين العام فإنّ المؤتمر العام للحزب ينتخب اللجنة المركزية للحزب والمؤلفة من تسعة أعضاء، واللجنة القطرية المؤلفة من 21 عضواً والتي تمثّل أعلى سلطة سياسية في سورية.

وشرّع دستور 1973 لمجلس نواب تمثيلي هو برلمان سورية الذي بدوره ينتخب رئيس الجمهورية[21]. وانتخب هذا المجلس وأعاد انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية خمس مرات من 1970 وحتى وفاته عام 2000. وصادق البرلمان على قرارات السلطة التنفيذية ومراسيم رئيس الجمهورية. وهكذا فالرئيس قاد الحزب، والحزب قاد الجبهة التقدمية، والجبهة التقدمية حظيت بأغلبية في مجلس الشعب، فيما ذهب ثلث المقاعد إلى غير حزبيين[22].

أطلق «حزب البعث» مثاليات وكانت لأتباعه نوايا حسنة لبناء المجتمع الاشتراكي العربي

21- Peter Heller, «The permanent Syrian Constitution of March 13, 1973», *Middle East Journal*, vol. 28, n°. 1, Winter 1974, pp. 53 – 66.

22- Elizabeth Picard, «Syria returns to democracy: the May 1973 legislative elections», in *Elections without choice*, edited by Guy Hermet, Richard Rose, Alain Rouquié, London, Macmillan, 1978, pp. 129 – 144.

وتحرير الأرض وتحقيق العلمانية وبلوغ مرحلة من التصنيع والتطوّر الاقتصادي، في ظل الدولة الموجّهة، تضاهي المستويات التي بلغتها الدول الصناعية الغربية، إلخ. إلا أنّ ثورة البعث غيّرت مسيرة سورية نحو النظام الديمقراطي والاقتصاد الحر والتي تعثّرت بين 1949 و1957، ووضعتها منذ 1963 تحت حكم الطوارئ.

ومقارنة بجو تسامحي أبوي في منظمات الحزب الشبابية سرى المنطق نفسه في ضرورة رصّ الصفوف لحماية الثورة وإنجازاتها وعقدنة صفوف هذه المنظمات بعقيدة البعث («طلائع البعث» لفئة أعمار 6 إلى 11 سنة وهي إجبارية، و«اتحاد شبيبة الثورة» لفئة أعمار 12 – 18 سنة، و«اتحاد الطلبة»). ورافق الازديادَ الدراماتيكي في عدد طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد انخفاضٌ في الحياة الفكرية والثقافية في أوساط الطلاب، إذ باتت كافة تعيينات الهيئات التعليمية تمرّ عبر أجهزة الحزب لتحظى على موافقتها. ورغم هذا التدخّل فقد كانت ثمّة نتائج إيجابية، حيث بلغ عدد الطلاب في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا 140 ألفاً عام 1985 فيما أنهى 7000 طالب دراستهم العليا التخصصيّة في الخارج خلال الفترة 1984-1989. وللتعويض عن ثغرة ضعف التعليم التقني في جامعات سورية، أنشأت الدولة مجلس البحوث العلمية عام 1974 وعدداً من المراكز العلمية.

كما اهتمّت الدولة بإحياء التراث السوري والتاريخ القومي، لتعزيز الفخر الوطني في صفوف الجيل الجديد، كإبراز مساهمات السوريين والعرب عامة في حقول العلوم والرياضيات والبناء والفنون والآداب، وأنّ الأمّة قد بدأت تنهض من غفوتها التي استمرّت قروناً تحت الحكم الأجنبي ونير الاستعمار الخارجي. ومن النشاطات في هذا الاتجاه كان مؤتمر في مدينة الثورة في نيسان 1985 عن تاريخ العلوم عند العرب برعاية وزيرة الثقافة نجاح العطار، حضرته مئات الشخصيات من أكاديميين ومثقفين وأدباء وشعراء وعلماء ومحافظين وكبار مسؤولي الحزب. وأكّد المؤتمر الماضي العلمي للعرب كمصدر إلهام لنهضة علمية اليوم. ومن النشاطات أيضاً إطلاق حركة كبيرة غير مسبوقة في التنقيب عن الآثار، ففي عقدين من عهد الأسد، اكتُشف ورُمّم أكبر عدد من الآثار والمواقع الأثرية في حلب وإبلا وماري في وادي الفرات وفي وادي العاصي وفي دمشق وأنحائها وفي جنوب سورية، حتى تمكّنت مديرية الآثار من تحديد 3500 موقع أثري وبناء 30 متحفاً في كافة المدن السورية. كانت هذه الآثار جزءاً هاماً من سمعة سورية كدولة عريقة ومهمة وقوة إقليمية، وأنّ دمشق كانت وستبقى مركز ثقل المشرق العربي.

ونجحت سورية، في السبعينات، إلى حدّ بعيد في تحرير المرأة السورية عمليّاً وعدم الاكتفاء بالشعارات التي طبعت فترة الستينات. إذ خلال أعوام بسيطة، بات عدد النساء في مجلس الشعب ملحوظاً وانتخبت المرأة بأعداد كبيرة في المجالس المحلية في المحافظات وفي النقابات المهنية والعمالية، ووصلت كثيرات إلى مناصب رفيعة في القضاء وفي التعليم العالي، وإلى منصب وزير كالدكتورة نجاح العطّار التي عيّنها الأسد وزيرة للثقافة عام 1976. كما ساعد إنشاء مراكز حضانة في أنحاء البلاد المرأة السورية الكفوءة والتي كانت تضطر إلى البقاء في المنزل لحضانة أطفالها الصغار أن تخرج إلى سوق العمل. حتى أصبحت سورية من بين أفضل الدول في خدمات الحضانة، في برنامج عصري قوامه أسطول من الباصات التي تجمع الأطفال في نقاط معيّنة وتنقلهم إلى الحضانة وتعيدهم في وقت محدّد مساءً. وامتدّت هذه الخدمة حتى سنّ الطفولة المتقدّمة إذ إنّ منظمة طلائع البعث خصّصت برامج للفتيات الصغيرات السنّ، تضمّنت نشاطات تعليمية وترفيهية ومخيمات صيفية أصبحت مختلطة منذ 1983، حيث يرتدي الأطفال بزّات الأشبال.

الفصل الرابع عشر

عهد حافظ الأسد: بناء الاقتصاد

أصبحت سورية في عقد السبعينات دولة يحسب لها الحساب وذات وزن عربي ودولي، تحقّق المزيد من الاستقرار الداخلي والانسجام الاجتماعي. ولكن حلم البعث في تحقيق المجتمع الاشتراكي كان لا يزال بعيداً في حين بقي الفساد متفشياً في النخب الجديدة المستفيدة من نفوذها في النظام[1]. لقد انقسم عهد الأسد إلى ثلاث مراحل استغرقت كل منها عقداً من الزمن: فكانت حرب 1973 الحدث الأبرز في العقد الأول، تلته الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية. أمّا العقد الثاني فقد شهد سلسلة معقّدة من الأحداث: المواجهة مع إسرائيل في لبنان (1981-1984) والحرب ضد الإخوان المسلمين (1980 - 1982) وأزمة رفعت الأسد (1983-1984) والحرب العراقية الإيرانية (1980-1987). وكان من نتائج تحديات الثمانينات صعود دور الأجهزة الأمنية في الدولة السورية والتحوّل نحو النظام القمعي. أمّا المرحلة الثالثة (1990-2000) فقد كانت محطة تحولات وخيارات لسورية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وحرب الكويت وإطلاق محادثات السلام في الشرق الأوسط، والعودة عن الاقتصاد الموجّه والمناخ السلطوي، نحو التحرّر وإطلاق المبادرات الفردية. وسنعالج في هذا الفصل عملية البناء الاقتصادي في العقد الأول من عهد الأسد.

1- Economist Intelligence Unit, Country Report: Syria, London, Economist Intelligence Unit, 1986.

الوثبة الاقتصادية

ردّ الأسد الاعتبار لسكان المدن حيث تقيم الطبقة الوسطى والبورجوازية التي عانت من التأميم والاشتراكية وحملات التطهير في الجيش والمؤسسات الاقتصادية والقطاع العام. وعبر سلسلة من الإجراءات هدفت إلى كسب ودّ هؤلاء وجذبهم لعملية البناء التي باشر النظام في التحضير لها، سهّل الأسد إجراءات السفر وخاصة إلى لبنان، وخُفّضت الأسعار على الكثير من السلع الاستهلاكية التي استفاد منها الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى والدنيا، وارتفعت المخصصات العائلية للموظفين، وأعلن عفو جزئي سمح للآلاف بالعودة إلى حياتهم الطبيعية وإلى لعب دور اجتماعي واقتصادي[2]. وأنهى الأسد حالة الطوارئ العسكرية والتوقيف الاعتباطي للمواطنين، ومنع الظهور العلني للعسكر بالبزّات الرسمية، وخاصة البوليس السياسي الذي تقلّص دوره واحتجب عن الأعين. ورحّب المثقفون والمتعلمون بسماح النظام دخول المطبوعات الدورية غير السورية وخاصة الصحف اللبنانية التي كانت تلقى رواجاً لدى القرّاء السوريين.

وخفّت العراقيل على التجارة الخارجية وسُمح باستيراد البضائع مباشرة من المصدّرين في الخارج، ما سهّل للأفراد والشركات والمصانع الخاصة استيراد المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات الصناعية والزراعية، وحتى السلع الكمالية كالعطورات والألبسة الأوروبية ومعظم الأجهزة الكهربائية المنزلية والكاميرات ومواد التجميل، بعدما كانت مؤسسة رسمية للتصدير والاستيراد تتولّى نسبة 75 بالمئة من حجم التجارة الخارجية. وأُقيمت مناطق تجارة حرّة في مناطق سورية مختلفة لتسهيل التجارة للقطاع الخاص. ولتدعيم احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، خفّف الأسد القيود على تحرّك العملات لتشجيع المغتربين السوريين على تحويل أموالهم إلى سورية. واهتم الأسد خاصة برجال الأعمال الذين تركوا البلاد وهرّبوا رساميلهم بعد التأميمات والانقلابات، فدعاهم للعودة ووعدهم بعدم المساس بهم وتقديم تسهيلات استثمارية وتجهيزات وفرص جديدة في قطاعات البناء والمواصلات والسياحة. كما وجّه بنفسه نداءً لشخصيات عامة للعودة إلى سورية والمساهمة في عملية البناء. ووعد أصحاب المهن الرفيعة والتقنيين الذين فرّوا من سورية هرباً من الخدمة العسكرية بالعفو وبمساعدتهم في العثور على وظائف مناسبة في القطاع العام.

2- منير الحمش، **تطوّر الاقتصاد السوري الحديث**، دمشق، دار الجليل، 1983.

وإذ استجاب الآلاف من المهاجرين ورجال الأعمال للانفتاح المحدود، واستثمروا مبلغ 60 مليون ليرة سورية عام 1971، كانت عودة الكثيرين موقتة للاستكشاف، كما لم يتشجع العنصر الشاب على العودة لأنّ الخدمة العسكرية الإجبارية لمدّة ثلاث سنوات بقيت مكانها حيث كان الجيش يستنسب الإبقاء على من يحتاج إليه بعد انقضاء ثلاث سنوات، أو استدعاء من سبق وقام بالخدمة. كما أنّ قيوداً بقيت مكانها في قطاع الصناعة.

سار الأسد في نهج اقتصادي خاص بسورية، هو مزيج من الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجّه، حيث استُعملت الدولة ومؤسساتها وأجهزتها للتدخّل في القطاع الخاص ومشاركته[3]. فلم يكن ثمّة فصل في دور الدولة بين تنظيم القطاعات وإصدار المراسيم والقوانين من جهة، ودولة يأتي إليها الناس في مكاتبها لمتابعة أشغالهم من جهة أخرى، لا بل إنّ هذه الدولة ذهبت إلى الناشطين اقتصادياً وشاركتهم في أشغالهم.

ومنذ العام 1970 حصل الملايين من السوريين على وظائف وخدمات وأموال لم تكن في متناولهم لو لم يوفّرها النظام: أوّلاً فتح النظام الباب أمام أبناء الفقراء وخاصة من الأرياف ليلتحقوا بالمدارس ويصعدوا السلّم الاجتماعي والمهني. فاستفاد طبعاً آلاف العلويين ولكن استفاد غيرهم أيضاً. وعبّر عن ذلك حسين الزعبي، الأستاذ في جامعة دمشق بقوله: «لم يكن بإمكاني أن أدرس وأصبح محاضراً في الجامعة. أبي كان فلاحاً بسيطاً يستغلّه الإقطاع والبورجوازية. ولذلك لا يمكن القول إنّ النظام الحاكم في سورية لم يقم بعمل إيجابي»[4]. وثانياً، إنّ طبيعة النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجّه اقتضت بناء مؤسسات رسمية كبرى تستوعب مئات الألوف من الموظّفين والمهنيين والجنود والمعلّمين. وهكذا ارتبطت معيشة ملايين السوريين بوجود هذه الدولة واستمراريتها. وثالثاً، استفاد سنّة المدن من البيئة التي وفّرتها الدولة فانتعش تجّار وصناعيو دمشق وحلب والمدن الرئيسية الأخرى، ودعموا النظام وقبلوا مشاركته بأنشطتهم الاقتصادية[5].

حقّق الأسد الكثير في السنوات الأولى من عهده، وبدا وكأنّ معجزة اقتصادية واجتماعية

3- Rodney Wilson, *The Economies of the Middle East*, London, Macmillan, 1979, pp. 101 – 118.

4- جريدة الحياة، 17 حزيران 2000.

5- Michael van Dusen, «Syria: downfall of a traditional elite», *Political elites and political development in the Middle East*, ed. Frank Tachau, Cambridge, Massachusetts, Schenkman, 1975, pp. 115 – 156.

تحصل في سورية[6]. إذ إضافة إلى الاستقرار ومنح الشعب حريات نسبية، خاض الأسد حرباً ضد إسرائيل بنجاح عام 1973 وواجه زلازل خروج مصر من الصف العربي، وحصل نمو اقتصادي مهم سمح بتحوّل اجتماعي نحو الأفضل. وقبل حرب 1973، كانت الدول الاشتراكية هي مصدر الدعم المالي الخارجي ولكن هذا الدعم لم يزد عن 50 مليون دولار سنويّاً. ولكن في العام 1974، وقد أثبتت سورية وجودها الإقليمي والدولي وتحسّنت سمعتها وزادت الثقة الدولية بحكومتها، جاءت سورية مساعدات من مصادر لا تُعدّ ولا تُحصى أهمها من الدول النفطية العربية، وبعدها قروض ومعونات من برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي وبدرجة أقل من ألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة. وأسفر سلاح الحظر النفطي الذي استعمله العرب في حرب 1973، عن ارتفاع سعر البرميل أربعة أضعاف، ما حقّق أرباحاً خيالية للدول النفطية العربية وظّفتها في مشاريع التنمية، فخرج عشرات آلاف السوريين للعمل في تلك الدول وحوّلوا إلى سورية مليار دولار سنويّاً. وكانت النتيجة أنّ الاقتصاد السوري حقّق درجات غير مسبوقة من النمو بلغت 8.2 بالمئة سنوياً خلال 1970 - 1975 و6.8 بالمئة سنوياً خلال 1977 - 1980، فضلاً عن التصنيع في القطاع العام ونهوض الصناعات الخفيفة والبناء في القطاع الخاص[7]. وحصلت ثورة في التجارة الخارجية السورية[8]، إذ بعدما كان القطن يتصدّر قائمة الصادرات، قفزت قيمة صادرات النفط بفضل ارتفاع الأسعار وتحسّن وسائل الإنتاج من 70 مليون دولار عام 1973 إلى 700 مليون دولار عام 1974.

ويمكن رسم صورة للتطوّر الاقتصادي السوري في مسيرة الخطط الخمسية.

إنّ مجموع استثمارات الخطة الأولى 1961 - 1965 بلغ 600 مليون دولار، والخطة الثانية 1.2 مليار دولار. ولدى استلام الأسد الحكم وُضعت الخطة الثالثة 1971 - 1975 بمجموع استثمار ملياري دولار. ولكن بفضل الرساميل المتدفقة، وُضعت خطة خمسية طموحة لـ1976 - 1980 بمبلغ استثماري بلغ 13.5 مليار دولار. وهكذا كانت موازنة الدولة تتضاعف كل

6- Michel Chatelus, «La croissance économique, mutation des structures et dynamisme du déséquilibre», *La Syrie d'aujourd'hui*, André Raymond, Paris, Éditions du CNRS, 1980 pp. 225 – 272.

7- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, Fife, Scotland, St Andrews Centre for Syrian Studies, 2009, p. 16.

8- David Carr, «Capital flows and development in Syria», *Middle East Journal*, vol. 34, fall 1980, pp. 455 – 67.

بضع سنوات وتصب استثماراتها في مشاريع عمرانية وبنية تحتية ضخمة[9]. وبفضل العمران والنهوض وتحسّن الشروط الصحية، تضاعف عدد السكان، حيث بلغ 8 ملايين نسمة في أواخر السبعينات. وكانت دمشق عام 1960 مدينة متوسطة الحجم بـ500 ألف نسمة، ومع حلول عام 1975 زادت إلى 1.5 مليون، في حين خطت يد العمران إلى الضواحي والقرى المجاورة وصولاً إلى سفوح الجبل في الزبداني وبلودان.

بلاد كهذه هي ما استند له الأسد في حرب تشرين وما تلاها من مواجهات ديبلوماسية صعبة، حيث تصرّف بثقة عالية بالنفس وبشعور قومي عربي ووطني فائق. لقد بنت سورية جيشاً قوياً يتمتع بثقة الشعب بلغ عديده 225 ألفاً. وشعرت سورية بالمجد والقوّة بعد 1974، ولكن أيضاً بالثروة وبوعد الأيام القادمة بالبحبوحة و الازدهار. وأبدى المجتمع السوري دينامية في التجارة والعمران وفي الثقافة والتربية والفنون، مقارنة بأجواء الفقر والتقوقع وظِلّ «الأخ الأكبر» صلاح جديد قبل 1970. ورفع أبناء الأقليات وسكان المناطق والأحياء المسحوقة والأرياف رؤوسهم من نير الفقر والحرمان، وباتوا يشهدون أنّ بلدهم سورية بدأت تشق طريقها في العالم العصري[10]. إذ بفضل الرساميل المتدفقة ومشاريع التنمية والبنية التحتية والقيادة السياسية والاستقرار الدائم، صعدت الطبقات المُهملة، ومنها العلويون، ما عزّز شرعية النظام والشعور العام أنّ سورية جديدة قويّة غير التي كانت ضحية الصراعات الإقليمية والدولية بدأت تطلّ[11].

في عهد الأسد تحوّلت سورية من «دولة - ساحة» للأطماع الإقليمية والغربية، وشعب خاضع للاستغلال والتخلّف والحرمان والعزلة، إلى قوّة إقليمية يُحسب لها حساب تُنافسُ الآخرين في الشرق الأوسط وتحقّق قفزات مذهلة في الحداثة والتطور العمراني والاقتصادي[12]. حتى أنّ زائر سورية في نهاية السبعينات، سواء أكان مغترباً سورياً أو سائحاً أو صاحب أعمال،

9- Susannah Tarbush, «Syria: a MEED report», *Middle East Economic Digest*, vol. 22, March 1980. (five-year plans).

10- رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلّفة، دمشق، دار ميسلون، 1981.

11- Kais Firro, «The Syrian economy under the Assad regime», *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 36 – 68.

12- راجع منير الحمش، تطور الاقتصاد السوري الحديث، دمشق، دار الجليل، 1983.
منير الحمش، الاستثمار في سورية: أسئلة وأجوبة، دمشق، دار الأهالي، 1992.
منير الحمش، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجدّدها، دمشق، دار الجليل، 1992.

كان يعجز عن التعرّف على المعالم العمرانية والجغرافية من عام إلى عام إذ شُقّت طرق جديدة وخطوط سكّة وسدود وجسور، وظهرت أحياء بأبنية سكنيّة عصرية وشوارع مستقيمة. كما تحسّن مستوى المعيشة لمعظم السوريين فباتوا يتمتّعون بالأدوات الكهربائية وسلع الاستهلاك، وخاصة في الأرياف وفي الأوساط الفقيرة[13].

فكان عقد السبعينات فترة نهوض ودخول رساميل واستثمارات ممتازة في قطاعات الزراعة والصناعة والبنية التحتية والصحة والتربية، اعترتها بعض الصعوبات والأخطاء، إلا أنّها كانت بشكل عام فترة إيجابية ناجحة[14]، لأنّ التغييرات الاجتماعية السريعة كانت سيفاً ذا حدّين قسّم المجتمع وأحدث نعرات طائفية وعرقية.

مشروع الفرات

عندما أتى الرئيس الأسد إلى رأس السلطة عام 1970، كانت سورية قد شرعت في خطط تنموية كبرى منها سدّ الفرات، فكان عليه مواصلتها. لقد استغرق بناء السدّ أكثر من عشر سنوات، ليخلق بحيرة ضخمة ويوفّر الريّ لمئات آلاف الهكتارات المربعة، وينتج أكثر من ألفي ميغاوات من الطاقة الكهربائية، ما عادل خمسة أضعاف استهلاك سورية مقارنة بعام 1970. فساهم هذا الإنتاج في توفير الطاقة للمصانع وتخفيض كلفة الإنتاج الصناعي.

لطالما أعلن خبراء سورية أنّ مشكلتها الكبرى في الزراعة هي شحّ الأمطار وتقطّع مواسم هطولها، ما جعل المواسم تحت رحمة الطبيعة. ولكن سدّ الفرات قدّم حلاً وإن لم يكن كاملاً. كما تمكّنت الدولة بعد إنجاز مشاريع ريّ على نهر الخابور في الجزيرة من مضاعفة مساحة الأراضي المروية التي لا تتّكل على الأمطار في سورية. وساهمت خصوبة أرض الجزيرة ووادي الفرات في تحسين الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة لدى السكان، وجذب فلاحين فقراء من محافظات أخرى، وتحقيق زيادة في الدخل القومي. إضافة إلى خلق سوق ثانوية للبذار والسماد والمبيدات والبلاستيك والكرتون، وتطوير الصناعة البتروكيمائية، لتصبح مدينة الطبقة مركزاً صناعيّاً

13- Yusif Sayegh, *The Economies of the Arab World since 1945*, London, Croom Helm, 1978, pp. 229 – 280.

14- Economist Intelligence Unit, *A Study of the Middle East economies: their structure and outlook in the 1980s*, London, Economist Intelligence Unit, 1977, Syria pp. 219 – 243, 323 – 325.

هاماً، وتنمو من قرية صغيرة بسكان لا يزيدون عن بضع مئات، إلى مدينة من خمسين ألفاً مجهّزة بالمدارس والمستشفيات والمكتبات والمسارح والمحالّ التجارية، وبنية تحتية جاهزة لخدمة المصانع الجديدة. وساعد سدّ الفرات في نشر الطاقة الكهربائية ووصولها لأول مرّة إلى آلاف القرى في مرحلة المشروع الثالثة، ما رفع من مستوى المعيشة وسمح بنمو الصناعة وعصرنة المجتمع. كما ضبط السدّ الفيضانات المؤذية ونظّم منسوب النهر. أمّا القرى التي غمرتها مياه البحيرة، فقد نُقل سكانها إلى قرى جديدة على ضفاف تلك البحيرة، أصبحت مع الوقت نموذجاً في محافظتي الرقّة والحسكة في التخطيط المدني وتوطين البدو وإطلاق نهضة زراعية.

كما أنّ بناء السدّ ساعد سورية في تدريب كادرات شابة في شؤون الكهرباء والهندسة المدنية والإعمار وميكانيك المعدات والتجهيزات. وافتتح معهد في حلب مخصّص لتدريب العمال في مشروع السدّ. وإذ بلغت القوّة البشرية التي بنت السد 10 إلى 15 ألف شخص، أصبح هؤلاء ثروة وطنية من أصحاب الخبرات والمهن التي اكتسبوها، وأصبحوا جاهزين للعمل في مشاريع ومؤسسات أخرى.

مثّل سدّ الفرات رمزاً هاماً لسورية الجديدة، واستغرق إنجازه عشر سنوات. فقد بدأ في 1968–1969 وقرّرت الدولة انجازه بسرعة وكان التحويل الأول والأكبر وأشرف على التحويل الأول والأكبر لمياهه باتجاه بحيرة في 5 تموز 1973، قبل ثلاثة أشهر من حرب تشرين. واكتمل المشروع عام 1979 بتكلفة باهظة وعقبات بدت أحياناً مستحيلة. وتولّت تنفيذ المشروع وزارة سدّ الفرات التي اهتمّت أيضاً بفوائد السدّ من إنتاج الطاقة الكهربائية لتغذية المناطق النائية واستصلاح أراضٍ تحتاج إلى الري[15]. ولكن كما حدث في بلدان أخرى كانت قد بنت سدوداً عملاقة كمصر وروسيا، أغرق السدّ 300 قرية كان يسكنها 72 ألف نسمة، نُقلوا إلى قرى جديدة. ومنع السدّ تدفّق الترسبات المغذيّة للتربة والمجدّدة للخصوبة ما أدّى إلى زيادة أملاح الأراضي على ضفاف الفرات الواقعة بعد السدّ، وقد بلغت مساحة المناطق التي زادت نسبة أملاحها 60 ألف هكتار فتحوّلت إلى أرض بور. كما أنّ خطة نقل السكان لم تكن موفقة تماماً، نقَلَ مآسيها الأديب عبدالسلام العجيلي، ابن الرقّة، في روايتي **المغمورون** (1977) **والنهر سلطان**. وكان من دروس سدّ الفرات أنّ سورية تحتاج إلى المياه

15- Antoine Guiné, *Le barrage sur l'Euphrate*, Damas, Office Arabe de Presse et de Documentation, nd., 38 p.

أكثر من حاجتها إلى الأراضي وأنّه الأجدر أن تُروى وتُزرع الأراضي الصالحة ويُصرف النظر عن أراضٍ إضافية لعدم توفّر المياه وخاصة أنّ موارد الفرات بدأت تتقلّص. وكان كل من تركيا والعراق يضغطان باستمرار على سورية للقبول بحصّة أقل. ولذلك لحظت الخطة الخمسية السادسة (1986 – 1990) هذا الدرس وحُوّلت مياه الفرات لريّ السهول الخصبة المحيطة بمدينة حلب. أمّا استصلاح 640 ألف هكتار تروى من مياه السدّ للزراعة فقد كان بعيد التحقيق لعدم توفّر ما يكفي من الماء.

ولكن هناك جانباً مشرقاً للسدّ، فقد غطّت «بحيرة الأسد» التي نشأت خلف السدّ 25 ألف هكتار ونمت على شاطئها مدينتان كبيرتان هما الرقّة عاصمة المحافظة التي لم يزد عدد سكانها عن 13 ألفاً عام 1960، ومدينة الطبقة. وبلغ عدد سكان كل من هاتين المدينتين أكثر من 200 ألف عام 1990. وقاد مهامّ بناء محافظة الطبقة محمد سلمان من 1980 إلى 1987 فكسب سمعة في شق الطرق وبناء المرافق العامة والبنية التحتية والمدارس والمستشفيات في أنحاء المحافظة، حتى وصل عدد سكانها إلى 400 ألف في أواسط الثمانينات، وفي نيّة سلمان أن قدرة المحافظة الاستيعابية قد تصل إلى خمسة ملايين نسمة. وداخل مدينة الرقّة، أشرَفَ سلمان على تزيين أرصفة الطرق بالأشجار وعلى بناء مواقع حديثة وفخمة أُعجب بها زوار تلك المنطقة النائية من سورية، ومنها مركز ثقافي من حجر الرخام ومدينة أطفال بمسبح أولمبي وفنادق ومسرح وحدائق عامة. حتى حصل على ترقية بتعيينه وزيراً للإعلام عام 1987.

لقد وصلت الكهرباء والماء والطرق والمدارس والمستوصفات إلى كل قرى سورية تقريباً، فتحسّن نمط المعيشة وتغيّرت الحياة الاجتماعية بشكل ثوري غير مسبوق، حتى اختفى مشهد الفلاح الأمّي الفقير والمسحوق الذي شهده حافظ الأسد في طفولته وحداثته. ووصل التلفزيون والراديو إلى 98 بالمئة من سكان الأرياف، فيما انتشر استعمال الأدوات الكهربائية من غسّالات ونشّافات وبرادات، مقارنة بعام 1963، السنة الأولى للبعث عندما كانت الطاقة الكهربائية معدومة في الأرياف وعدد الذين يملكون برّاداً كهربائياً لا يزيد عن 2 إلى 3 بالمئة من سكان الأرياف[16]. كما بُنيت عشرات السدود الصغيرة في أنحاء البلاد للاستفادة الكاملة من موارد المياه الأرضية ومياه الأمطار، وبُنيت حاويات المحاصيل الضخمة ومستودعات تجفيف

16- *Agriculture in the Syrian Arab Republic*, Damascus, Office Arabe de Presse et Documentation, 1978.

الفاكهة. وأنجزت سورية في الأرياف، خلال عشرين عاماً من عهد الأسد، ما استغرق فرنسا قرناً كاملاً[17].

الصناعة والبناء والنفط

لم تنجح سورية في عملية التصنيع كما نجحت إلى حدّ ما في مشروع الفرات وفي بناء دمشق. ذلك أنّ فورة المال التي تلت حرب تشرين وخاصة في الأعوام 1974 - 1976 في ظل حكومة محمد الأيوبي، دفعت المخطّطين إلى اتّخاذ قرارات استثمار اعتباطية في مصانع غير مدروسة[18]. وما احتاج إلى سنوات من دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية والمالية والإدارية اتّخذه أصحاب الأمر خلال أيام أو أسابيع، ما أصبح كابوساً مزعجاً فيما بعد. وبرّر الأيوبي هذا الهدر للمال العام وهذه العجلة في اتخاذ القرارات الفاشلة التي أدّت إلى خسارة سورية لمليارات من الدولارات التي تحتاجها، أنّه كان أمام نافذة زمنية قصيرة الأمد لاستعمال المال في مشاريع اقتصادية وإلاّ استوعبها الجيش في ميزانيته. فكان تبريره عذراً أقبح من ذنب، لأنّه كان على رأس حكومة فيها وزارات صناعة وتخطيط واقتصاد وطاقة بطاقم كامل من آلاف المهندسين والمخطّطين[19]. وتنكشف ضحالة حجّة سوء التخطيط لمسارات الإنفاق العام في زيارة محمد حيدر، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، إلى السعودية بعد حرب 1973. كان الملك فيصل متحمّساً لمجهود سورية الحربي ومستعدّاً لتلبية ما تطلبه من مال. ففاجأ حيدر بسؤال مباشر عن حاجيات سورية. وكانت المفارقة أنّ الوزارات في كل دول العالم تصرف الشهور والسنين في إعداد الأفكار والمشاريع، أمّا في حال الحكومة السورية فقد أتى محمد حيدر المختصّ في الحكومة بالشؤون الاقتصادية صفر اليدين إلى الرياض. ولذلك عمد إلى وضع لائحة «من قريبو» كي يجيب على سؤال الملك فيصل، فأمضى الليل في غرفة الفندق يعدّ جدولاً كيفما اتفق قدّمه للملك في اليوم التالي. فكان هذا نموذجاً عن الطريقة التي كانت تُعدّ فيها برامج سورية التصنيعية في السبعينات.

17- Raymond Hinnebusch, *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Development of Rural Development*, Boulder, Westview, 1989.

18- Jean Hannoyer et Michel Seurat, *État et secteur public industriel en Syrie*, Beyrouth, Centre d'Études et de Recherche sur le Moyen-Orient Contemporain, 1979.

19- *L'industrie syrienne*, Damas, Office Arabe de Presse et de Documentation, 1977.

إضافة إلى قلّة أو انعدام التخطيط ودراسات الجدوى، فإنّ الفساد لعب دوره في مشاريع التصنيع. ذلك أنّ فساد أصحاب النفوذ من رجال الدولة والقطاع الخاص، وأخذ القومسيون من الشركات والحكومات الأجنبية، كانا العامل الأهم في بناء عدد من المصانع الباهظة الكلفة[20]. ويلي هؤلاء جيش من الأتباع والفاسدين الصغار ووسطاء يوزّعون القومسيون والعمولات على أطراف أصغر لتمرير القرارات الفاسدة والحصول على التواقيع اللازمة. فإذا كانت رغبة الأسد تحرير الاقتصاد وإطلاق حوافز الاستثمار، فإنّ العوارض الجانبية كانت انتشار طبقة فطرية أصبح أعضاؤها من أصحاب الملايين على حساب الدولة ومشاريعها. ولو اقتصر الأمر على الرشوات والعمولات مقابل مشاريع ناجحة لكانت أرباح المشاريع قد عوّضت عن الهدر، ولكن بضعة مشاريع صناعية كبرى في سورية لم تحقّق أي ربحية وكانت خسارة صافية أضاعت ثروة مالية كبيرة بسبب سوء التخطيط والإدارة. وهذه بعض الأمثلة[21]:

مصنع الأوراق وعجين الورق في دير الزور بكلفة 110 مليون دولار، بعقد مع كونسرتيوم إيطالي - نمساوي عام 1976. رافقت تشغيل هذا المصنع عقبات قاتلة منها أنّ المواد الأولية اقتصرت على القشّ الذي يتكوّن من جذوع نبتات القمح والحبوب، ولكنّ الماكينات لم تكن مهيّأة لذلك. وحتى بعد تعديل الماكينات تبيّن أنّ كميات القشّ السوري لا تكفي لتشغيل الماكينات، ما أدّى إلى التوقّف عن العمل لفترات طويلة. ثم إنّ محرّك المصنع العملاق تعرّض للأعطال بسبب استعمال محروقات سورية ثقيلة، فاحترق التوربين وتوقّف العمل في المصنع خمسة أشهر. وفي تلك الأثناء ترك الخبراء والعمّال الطليان والنمساويون العمل وعادوا إلى بلادهم، فقدّمت الحكومة شكوى ضد الكونسرتيوم لدى المحكمة الدولية. وبعد سنوات من التجارب المكلفة، خلد المسؤولون عن المصنع إلى الخشب وجذوع نبتة القطن كمواد أولية بدل القش، ما أثار نوعين من المشاكل: الأوّل إعادة تعديل الماكينات لتعمل على الخشب بتكلفة باهظة والثاني أنّ الخشب مادة نادرة في سورية. وبعد عشر سنوات تبيّن أنّ استيراد الورق ومعجون الورق كان أقل كلفة بأضعاف من إنتاجه محليّاً، وهو ما كانت ستقوله دراسة جدوى لو طلبها المسؤولون عام 1975.

20- John Roberts, «Syria: taking a long hard look at the economy», *Middle East Economic Digest*, vol. 25, n°. 21, 22 May 1981, pp. 38 - 40.

21- Patrick Seale, *Asad*, p. 448.

مصنع الأمونيا - يوريا في حمص بعقد مع شركة كرُزو-لوار الفرنسية (Creusot – Loire) يعمل على النفط. ولكن بعد إخفاقات عدّة لتشغيل المصنع، تقرّر عام 1988 استبدال النفط بالغاز لتشغيل المصنع بتكاليف مرتفعة، وهذا تطلّب بناء أنابيب غاز بتكلفة 100 مليون دولار بعقد مع بلغاريا وتشكوسلوفاكيا.

مصانع السكّر عام 1975 كانت خطوة رافقتها دراسة لربط قطاعي الزراعة والصناعة عبر استيعاب 1.7 مليون طن من الشمندر السكّري في أربعة مصانع لتكرير السكّر. ما يعني ضرورة تحويل 50 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة إلى زراعة الشمندر[22]. وتجاوب المزارعون وأصحاب الأراضي مع هذا المشروع وتخلّوا عن زراعة القمح والقطن لصالح الشمندر[23]. وكاد التوفيق يرافق هذا المشروع، إلا أنّ أسعار السكر انهارت في السوق العالمي في أواسط الثمانينات، ولم يعد تشغيل هذه المصانع مربحاً اقتصادياً، فأُقفلت.

مصنع الإسمنت قرب طرطوس كان الأكبر في الشرق الأوسط، بُني بعقد مع ألمانيا الشرقية في السبعينات، أصابه النجاح ولكنّه سبّب كارثة بيئية في الساحل السوري النظيف حتى ذلك الوقت. وهذه إحدى ضرائب التصنيع، إذ غطّى التلوّث وغبار المصنع مسافة طويلة من الشاطئ وقتل آلاف أشجار الزيتون المعمرة.

بعكس التصنيع، فإنّ قطاع البناء في سورية كان العامل الأكبر في التحوّل الاقتصادي السوري في السبعينات والثمانينات. وكان محرّك نهضة البناء شركات قطاع عام وصل عددها إلى 13 في أواسط الثمانينات، وأهمّها «مؤسسة الإسكان العسكرية» التي نمت لتصبح من أكبر الشركات التي تملكها دولة اشتراكية في سورية وخارجها. أسّسها خليل بهلول (علوي) الذي أعجب نشاطه وذكاؤه الأسد بعد نجاحه في بناء حظائر طائرات ومدارج طيران لسلاح الجو بعد حرب 1973. وانتقل بهلول إلى مشاريع إسكان للجيش مستعيناً بفريق من المهندسين، وعندما اتّسعت الأشغال في أوائل السبعينات بات يقصد الجامعات مباشرة ويوظّف خرّيجي الهندسة ويلحقهم بمشاريع قيد التنفيذ حتى يكتسبوا الخبرة سريعاً. وتجاوز بهلول البيروقراطية

22- «Syrie et l'industrialisation agricole», *Syrie et Monde Arabe*, vol. 27, n°. 320, 1980, pp. 1 – 23.

23- A. Sallouta, «The sugar industry in the Syrian Arab Republic», *Regional meeting on the development of the food industry in the Middle East*, United Nations Industrial Development Organization, Vienna, 1975.

وتصرّف كرئيس شركة خاصة ما ساعده على تحقيق نتائج باهرة.

في العام 1975، صدر قانون تنظيم مؤسسات بناء القطاع العام ما فتح الباب لبهلول ليبدأ صعوده الصاروخي في الاقتصاد السوري، وعُيّن رئيساً لمؤسسة الإسكان العسكرية التي جعلها أكبر شركة في سورية بيد عاملة بلغت 75 ألف شخص، أي نصف العاملين في قطاع البناء السوري. وأنجزت هذه المؤسّسة أفضل وأهم الأبنية في دمشق وحلب والمدن السورية الأخرى، منها مبنى مطار دمشق الدولي ومكتبة الأسد وقاعة ضيافة رئيس الجمهورية بطراز شرقي، وفندق ميريديان في حلب والمدينة الرياضية في اللاذقية (لدورة ألعاب البحر المتوسط عام 1987)، ومدارس وأبنية جامعية وخمسة آلاف منزل في «قرى الأسد» قرب دمشق، تميّزت ببنائها النموذجي الذي عَكَسَ ذوق بهلول نفسه في كل مشاريعه بتخصيص كل منزل بحديقة صغيرة تضمّ شجرتي زيتون وعريشة. واعتمدت المؤسسة أساليب الشركات الخاصة في الإدارة العصرية والمحاسبة الدقيقة الممكننة وضبط الدفاتر، ما جعلها نموذجاً يحتذى به في مؤسسات القطاع العام، حتى أنّها تخلّصت من عراقيل البيروقراطية ومن جداول تسليم المواد الأولية،وبنت مصانعها الخاصة لتوفير حاجياتها من إسمنت ورخام وأحجار وسيراميك وخشب وألمنيوم ونوافذ وأبواب ومفروشات وستائر وسائر البضائع التي تدخل في مراحل البناء. وكل عام كانت المؤسسة تضيف خبرات وتجارب شركات أوروبية وتشجّع المهندسين والحرفيين والإداريين على الابتكار، وعدم الخلود إلى القوالب والأفكار الجامدة في التصميم والديكور واستخدام تقنيات جديدة. ومن البناء توسّعت مؤسسة الإسكان العسكرية إلى قطاعات أخرى، وخاصة في الزراعة وتربية المواشي بأعداد هائلة وتأصيل الخيول. وأصبحت هذه المؤسسة دولة صغيرة بإمكانياتها وتشعّب أعمالها وعدد موظفيها تسلك شتّى الطرق لتجاوز البيروقراطية، فاصطدم بهلول برئيس الحكومة عبدالرؤوف الكسم حتى ترك العمل عام 1987.

حقّقت سورية نجاحاً في قطاع النفط، إذ إنّ اكتشافات جديدة ذات نوعية جيّدة تمّت بين دير الزور والبوكمال على الحدود العراقية في الثمانينات، أضافت إلى إنتاج تلك المنطقة من النفط الثقيل. كما عُثر على الغاز الطبيعي بكميات تجارية بجوار تدمر وبلغ إنتاج الفوسفات الطبيعي مليوني طن عام 1987 مع تقديرات بارتفاعه إلى خمسة ملايين طن. وبذلك كان قطاع

النفط يعد سورية لأوّل مرّة بمصدر عملات أجنبية داخلي[24].

تحسّن أوضاع دمشق

حصلت دمشق على الحصّة الكبرى من موارد الدولة في عهد الأسد كعاصمة للبلاد ومركز للحكم. فكان مردود هذا الاهتمام الولاء والدعم الشعبي لرئيس أقلوي، حيث تحصّنت دمشق من تداعيات المواجهة بين النظام والإسلاميين التي وقعت بين 1977 و1982، وكانت جوهرة إنجازات ثورة البعث بعد عقود من نضال الحزب. حتى بات الأسد رمزاً للمدينة وأصبح الإعلام الغربي يطلق عليه لقب «أسد الشام» (Lion of Damascus). لقد أدرك الأسد باكراً سلبيات غزو الأرياف لدمشق، ووصول أبناء الأقليات إلى مناصب الدولة الرفيعة، مدنية وعسكرية. فعمل على رأب الصدع الاجتماعي والتقرّب من سكان المدينة ونخبتها ومعظم هؤلاء من السنّة وقلّة من المسيحيين، وخلق الصلات بين الوافدين الريفيين والبورجوازية المدينية والطبقة التجارية[25]. فأنفق بسخاء على عمران المدينة وبنيتها التحتية وأبدى احتراماً وتقديراً لعائلاتها وشخصياتها الاجتماعية والروحية. ولم يأتِ سكان دمشق كعلماني متشدّد بل احترم شعائر الدين الإسلامي وأدّى مناسك العمرة في مكّة عام 1974 وأطلق جائزة رئاسة الجمهورية لأفضل ترتيل للقرآن عام 1983.

لقد نمت دمشق من مدينة متوسطة الحجم بـ300 ألف نسمة عشيّة الاستقلال عام 1946، إلى مدينة كبيرة بـ800 ألف نسمة عندما تبوّأ الأسد السلطة عام 1970، بزيادة 500 ألف نسمة خلال 25 عاماً. ولكنّ انفجاراً سكانياً وقع خلال عقدين من عهد الأسد، إذ قفزت إلى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام 1990 لتصبح على لائحة أكبر عواصم العالم. وكان لنمو دمشق عدد من الأسباب أهمّها:

نسبة الولادات وتحسّن الوضع الصحي واستمرار الهوّة الاجتماعية بين الريف والمدينة، ما دفع مئات ألوف من سكان الأرياف إلى الوفود إلى ضواحي دمشق[26]. كأي عاصمة عربية أخرى مثل بيروت وبغداد والقاهرة، عكست مركزية الدولة في العاصمة حيث تقع المؤسسات الرسمية، مغنطيساً ضخماً جذب سكان الأرياف.

24- عيسى درويش، **الصناعة والطاقة في الجمهورية العربية السورية**، دمشق، وزارة الثقافة، 1983.

25- الحزب الشيوعي السوري، حول **بعض التطورات والتدابير الاقتصادية في سورية**، كانون الأول، 1988.

26- توفيق الجرجور، **الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري**، دمشق، وزارة الثقافة، 1980.

أمّا السبب الثاني فهو سلسلة الحروب مع إسرائيل التي أدّت إلى موجات اللجوء الفلسطيني في 1948 و1967 و1982 حتى وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية 250 ألفاً عام 1990 معظمهم في دمشق، وإلى نزوح السوريين من سكان الجولان بسبب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ووفود مئات الألوف من سوريين ولبنانيين جراء الحرب الأهلية في لبنان (1975-1976) والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. كما أنّ حرب الأردن (1970-1971) أدّت إلى لجوء آلاف الفلسطينيين إلى سورية أيضاً. وكان على دمشق أن تستوعب هؤلاء من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين. ولم تكن قوانين سورية تميّز بين مواطنيها والرعايا العرب، ولذلك حصل معظم الفلسطينيين على بطاقات رسمية سورية واندمجوا في مجتمع المدينة حتى لم يتجاوز عدد من بقوا في المخميات عن ربع اللاجئين.

والسبب الثالث هو قرب دمشق من الجولان ما جعلها خط دفاع ضد إسرائيل، ومركزاً للقوات المسلّحة من جيش وقوى أمن وعائلاتهم، وكذلك دورها كمدينة جامعية حضنت أكثر من مائة ألف طالب. إلا أنّ اللامركزية التربوية سمحت ببناء جامعات في مدن أخرى كاللاذقية وحمص، وبتوسيع الحرم الجامعي في حلب، ما خفّف الضغط الطلابي عن دمشق.

خلق تدفّق السكان وزيادتهم المطردة ضغطاً على الخدمات الاجتماعية ونسبة شغور الشقق والمنازل، ما اضطر بلديتها إلى التخلّي عن مخطط وضعه الخبير الفرنسي إيكوشار عام 1968 لأنّه لم يعد صالحاً لمواجهة تدفّق السكان وحاجيات السكن. وكان المخطط الفرنسي قد حدّد نطاق المدينة بأن لا يتجاوز حزاماً أخضر تمثّله الغوطة المحيطة بالعاصمة. فاضطر مسؤولو العاصمة إلى تجاوز هذه الحدود وبناء أحياء جديدة على حساب قضم مساحات الغوطة وبساتينها التي لا تعوّض. ولكن الضغط تواصل واشتد فامتد الزحف العمراني مجدّداً إلى مساحات إضافية وابتلع القرى المحيطة بدمشق لتصبح أحياءً تابعة للمدينة، وغطّى أيضاً كل مساحة ممكنة بين المدينة وجبل قاسيون في الشمال الغربي وامتدّ إلى تلال المزّة غرباً، وشحّت موارد نبع عين الفيجة الذي مدّ العاصمة بماء الشفة لعدّة قرون.

ورغم ذلك استمرّ الضغط السكاني إلى أن ولدت مناطق عشوائية عديدة عند مداخل دمشق الجنوبية وفي السفوح الصعبة لجبل قاسيون بلغ عددها عام 1990 ثمانية أحياء وجاوز عدد سكانها المليون وشابهت حزام البؤس الذي زنّر بيروت في مطلع السبعينات. وحاولت الحكومة وقف الزحف السكاني العشوائي واعتبرت تلك الأحياء غير شرعية ووجب وضع حدّ لها لأسباب بيئية وتنظيمية وقانونية. إلاّ أنّ العثور على بديل سكني كان صعباً ومكلفاً

للغاية، فاضطرت البلدية للاعتراف بهذه الأحياء، وشرعت منذ 1982 بتوفير بنية تحتية لها من طرق معبّدة مع أرصفة وأنابيب صرف صحي وأعمدة كهرباء وهاتف ومدارس وعيادات صحية وخدمة شركة المياه. وللتخفيف عن دمشق ومنع تجدّد النمو العشوائي، تم البدء ببناء مجموعة قرى جديدة خارج دمشق كقرية جبل قاسيون بمساحة 2600 هكتار مربّع وقدرة استيعاب 90 ألف نسمة، ومجموعة «قرى الأسد» شمال دمشق لاستيعاب 60 ألف نسمة.

ولتشجيع السكان، رُبطت ضواحي دمشق بشبكات طرق وسكّة عصريّة سمحت بالانتقال السهل لمن يعمل أو يدرس داخل دمشق. حتى باتت مدينة عصرية تعبرها الجسور والأنفاق والطرق الكبرى والأوتوسترادات، رابطة الأسواق بالأحياء السكنية والأبنية الحكومية والوسط العتيق، وحيث تنتشر أبنية حرم الجامعات ومجمعات المباني الرسمية والمستشفيات ومراكز البحوث وفنادق الدرجة الأولى وعلى طراز عالمي كالشيراتون والشام بالاس الذي بناه الفندقي عثمان العائدي، وحدائق أكبرها في أقصى شرق المدينة وأقصى غربها، وأبنية ذات طابع خاص تمنح المدينة هيبة العاصمة، كقصر الضيافة الذي يتّسع لأربعة زعماء دول مع كامل حاشياتهم، وقصر الرئاسة المطلّ على المدينة ومكتبة الأسد الوطنية ودار الأوبرا ومجمع المسرح، وكونغرس المؤتمرات على طريق المطار على مساحة شاسعة، وأرض معارض جديدة لمعرض دمشق الدولي خارج المدينة، ومدينة السينما وكليّة عسكرية للنساء، وكل ما يليق بدمشق كعاصمة إقليمية للمشرق تضاهي بغداد والقاهرة، ما ساهم في جعل سورية ندّاً جديّاً لإسرائيل.

بهذه الخطوات والمشاريع الجبّارة استطاعت الحكومة مواكبة نمو دمشق فلم تعانِ من التوسّع العشوائي البشع الذي أصاب مدناً عدّة في دول العالم الثالث كالقاهرة. فحافظت دمشق على نظافة شوارعها وتنظيمها المدني الحديث وقلّة الاكتظاظ وانتشار السكان في المدينة العملاقة[27]. وحتى الأحياء العشوائية التي ظهرت جنوب وغرب المدينة لم تصل إلى درك الفقر والبؤس والأوساخ في أفريقيا وأميركا اللاتينية. إذ بعد شمول خدمات التنظيم المدني كافة الأحياء العشوائية عام 1982، باتت الخدمات البلدية تشمل 67 حيّاً، تُنظّف شوارعها وتُغسل بصهاريج الماء وتُجمع النفايات يوميّاً وتُقام إشارات السير وتقف شرطة السير عند كل التقاطعات، فيندر أن تحصل أزمات سير ذات أهمية حتى في ساعات الذروة. كما أنّ المرافق

27- صفوح خير، **سورية: دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**، دمشق، وزارة الثقافة، 1985.

الخدماتية عملت بكفاءة لاقت رضى المواطنين.

إنّ رغبة الدولة السورية في اتّباع النموذج الغربي في تنويع القطاعات المنتجة، وخاصة في التصنيع وفي مكننة الزراعة، أسفرت عن صعوبات غير متوقّعة، إذ إنّ المشاريع في حوض العاصي (منطقة الغاب) أدّت إلى تلوّث النهر، كما أنّ دخان التلوّث في دمشق بات يغطي سماء العاصمة بشكل موسمي. وغزا العمران سهل الغوطة في محافظة دمشق، بتوسّع الأبنية السكنية والمصانع على حساب الأرض الزراعية الخصبة في أغنى المناطق السورية. وكما في بيروت، هُدمت أبنية تاريخية ومنازل بهندسة سورية عريقة كانت ضحيّة الأبنية الجديدة والفيلات في دمشق وحلب والمدن الرئيسية (وإن بقي منها أو أعيد ترميمه ما يراه الناس في المسلسلات التلفزيونية السورية). وللتخفيف عن دمشق، سعت الحكومة منذ العام 2000 إلى وضع خطط لإعادة بناء مدينة القنيطرة التي دمّرتها إسرائيل بعد انسحابها منها عام 1974.

تحسّن أوضاع العلويين

ليس نظام الأسد هو من أخذ بيد العلويين وجعلهم «طائفة ملكة» لسورية (كما كان دور الموارنة في لبنان قبل 1975). بل إنّ أبناء هذه الطائفة الذين شكّلوا 12 بالمئة من السكان قد استفادوا من التحولات داخل سورية، حتى قبل وصول حافظ الأسد إلى السلطة. لا بل إنّ قراءة تاريخ سورية المعاصر تظهر أنّ الأسد نفسه شكّل وجهاً من وجوه صعود العلويين في الجيش وفي «حزب البعث» وفي الحركة السياسية في سورية. ولكن ومنذ أوائل السبعينات ارتبط مصير العلويين والإنجازات التي حقّقوها بنظام الأسد. أي أنّ انهيار أو سقوط نظام البعث قد يشكّل أذية غير محدودة لوضع هذه الطائفة والأقلّيات الأخرى في البلاد. وليس ثمّة نعرة علويّة فرضت نفسها على الحكم في سورية كما هو الوضع الطائفي في لبنان. فلم يستغلّ العلويون يدهم العليا في الدولة لفرض هيمنتهم، بل جلّ ما فعلوه كان مساعدة أفراد عائلاتهم أو أبناء طائفتهم في الحصول على الوظيفة أو الخدمات. كما أنّ معظم العلويين في مناصب الدولة الرفيعة كانوا أعضاء في «حزب البعث» أو قوميين عرباً أو قوميين سوريين لا دور أساسياً لمذهبيتهم في شغلهم العام. فكانت النخبة العلوية في سورية تنحو منحى اليسار والعلمانية والوطنية كبدائل موضوعية عن النظام التقليدي العربي السائد في الشرق الأوسط، والذي قادته النخب السنّية في العراق والسعودية ومصر والأردن. ولذلك كان الأفضل للعلويين أن يكونوا مواطنين متساوي الحقوق والواجبات في دولة «حزب البعث» على أن

يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في دولة عربية تقليدية.

لقد ظهر العلويون كأفراد في قيادة الجيش والقوى المسلّحة والأجهزة الأمنية وإدارات الدولة، وشركات القطاع الخاص، والمهن الرفيعة كأطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات. وعلى هؤلاء اتّكل مئات الألوف من أفراد عائلاتهم وخاصتهم في معيشتهم ومستوى حياتهم. ويمكن القول إنّ العلويين في ظل نظام الأسد باتوا أقلّ «علوية» مقارنة بعزلتهم في النصف الأول من القرن العشرين. فهم باتوا يرتبطون بالإسلام وينخرطون في الحياة العامة، فيما اعتبر الأسد وعائلته أنفسهم مسلمين يمارسون شعائر الإسلام[28]. ولكن هذا لا يعني أنّه لم يكن ثمّة حدود لعلمانية النخبة العلوية في سورية. فثمّة وعي علوي ذاتي ودروس تعلّموها من لبنان، أنّ أي توزيع عادل للسلطة والثروة في سورية كما هو معمول في مفهوم «الديمقراطية التوافقية» في لبنان سينظر إلى العلويين في سورية من الزاوية الديمغرافية بأنّهم حصلوا على حصّة تفوق حصّة السنّة الذين يفوقونهم عدداً خمسة أضعاف. ولذلك فليس ثمّة أي معارضة علوية ملحوظة لنظام الأسد. في حين كان معارضو نظام البعث من السنّة إجمالاً، أكانت عبر تنظيم «الإخوان المسلمين» أو عبر ليبراليين وسنّة الأسر الدمشقية.

من ملامح التغيّر الاجتماعي الكبير في سورية خلال الـ25 سنة الأولى من حكم البعث كان انتقال أبناء الطائفة العلوية من الحرمان والقهر والأميّة والعزلة إلى طائفة مشاركة في الوطن، قدّمت زعيمين للبلاد (جديد والأسد) وعدداً كبيراً من رجالات سورية في السياسة والعسكر والاقتصاد. كما أنّ تحسّناً كبيراً طرأ على جبال العلويين من بيئة العزلة والفقر والمرض والهجرة في عهد الانتداب الفرنسي إلى بيئة التقدّم والعمران وازدهار السياحة والتجارة. ففي العام 1970، كانت أنابيب مياه الشفة تصل إلى 10 بالمئة من منازل محافظة اللاذقية، ارتفعت إلى 85 بالمئة عام 1990، فيما وصلت الطرق المعبّدة إلى كل القرى، واستصلح 50 ألف هكتار من الأراضي للزراعة. حتى أنّ الأبنية الحديثة والفخمة انتشرت في قرى الجبل بشكل غير مسبوق، مرفقة بكافة مظاهر الحياة العصرية من طرق ومدارس ومستشفيات وملاه وحدائق، وأصبح من النادر مشاهدة الناس باللباس الجبلي التقليدي، وقد انتشرت الألبسة العصرية والأوروبية وخاصة في أوساط الجيل الجديد، حتى شابه جبل العلويين مناطق في أوروبا في

28- Mahmud Faksh, «The Alawi community of Syria: a new dominant political force», *Middle Eastern Studies*, vol. 20, n°. 2, April 1984, pp. 133–153.

وقت كان لبنان يشهد تراجعاً انطوائياً وسط انتشار واسع للحجاب في أوساط السنّة والشيعة منذ الثمانينات.

ومن الجبل، هبط العلويون وانتشروا في مدن الساحل السوري غرباً وفي المساحات الخصبة في وادي الغاب شرقاً. واشتروا أراضي وبنوا منازل وباشروا مشاريع تجارية وصناعية وزراعية، فأصبحوا أكبر الناشطين اقتصادياً في اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس. كما التحق 50 ألف شخص بمصانع القطاع العام وتصنيع المنتجات الغذائية والألمنيوم والإسمنت والنسيج والسجاد. ونمت مدينة اللاذقية من 36 ألفاً نسمة عام 1943 إلى 250 ألفاً عام 1990 وإلى 665 ألفاً عام 2009، وتمّ توسيع وتطوير مرفأها وافتتاح «جامعة تشرين» ليصل عدد طلابها إلى 15 ألفاً عام 1985، ما ساهم في ولادة فئة مثقفة ومتعلّمة، وبيئة حاضنة للحداثة والتطوّر والحياة العصرية.

ويشير عالم اجتماع فرنسي إلى توق العلويين للتعلّم في دراسة عن وادي الغاب حيث كانت أغلبية سكان ضفّة الغاب الغربية من العلويين وأغلبية ضفّته الشرقية من السنّة. وتبيّن أنّ 34 – 41 بالمئة من فتيات غرب الغاب من الطائفة العلوية ذهبن إلى المدرسة مقارنة بأقل من 7 بالمئة من فتيات شرق الغاب من الطائفة السنيّة[29]. ومنذ 1963، تزايد عدد العلويين الراغبين في العلم والملتحقين بالمدارس والجامعات، وحصل بعضهم على المنح الدراسية وسافروا للدراسات العليا أو التخصّص في الخارج ليصبحوا أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات. وخلال 25 عاماً من ثورة البعث، برز العلويون في كل مهنة رفيعة في سورية وبأعداد جيّدة وكذلك في مناصب رفيعة في دوائر الدولة والقطاع العام، في منافسة مع السنّة والمسيحيين الذين اقتصرت المناصب العامة عليهم، وأحياناً على عائلات مدينية بعينها في العهود السابقة.

ومنذ أواخر الستينات وأواسط السبعينات برز النشاط الاقتصادي والاجتماعي العلوي في دمشق نفسها. ورغم خلفياتهم الريفية فإنّ الوافدين العلويين إلى دمشق اقتبسوا عادات المدينة وكانوا أكثر قبولاً للحياة العصرية من أبناء وطنهم من الريفيين السنّة الأكثر محافظة. ولكن وفود علويين إلى دمشق بأعداد كبيرة كان لأسباب اقتصادية، وكانوا بمعظمهم لا يملكون

François Metral, Conference on Syria, School of African and Oriental Studies, London, 20 -29 May, 1987, quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 454.

العلم والمال، وإلا بقوا في مناطقهم كما فعل غيرهم. وفي دمشق افتقروا إلى المهارات اليدوية والحرفية التي أتقنها أبناء دمشق، ولفترة جهلوا أصول التجارة وأسرار السوق فعملوا خدماً وسائقين وحراساً ثم التحق آلاف منهم بالقوى المسلّحة كسرايا الدفاع منذ تأسيسها عام 1963 وبالقوات الخاصة والحرس الجمهوري. وإذ استقر الوضع لدى معظمهم، التحقت بهم عائلاتهم أو تزوّجوا من دمشق والتحق أطفالهم بالمدارس. وفضّل العلويون السكنى في أحياء المزّة وقابون وحرستا حيث سبقهم علويون آخرون وحيث وجدوا امتدادت عائلية وقروية، وتلقّوا المساعدة في مشقّات المدينة. ومع توفّر فرص العلم والتحصيل والوظيفة والالتحاق بالقوات المسلّحة والأجهزة الأمنية أصبح للعلويين نفوذ في الدولة وفي القطاع الخاص والحزب، وفي كل مؤسسة تقريباً.

ولكن لم يكن صعود العلويين في سورية في ظل البعث وخاصة في عهد الأسد بدون عائق، في دولة متعدّدة الديانات كسورية، إذ إنّ السوريين الآخرين، وخاصة السنّة، وجدوا في صعودهم امتيازاً مذهبيّاً. إلاّ أنّ قلّة من السوريين، باستثناء الجماعات الأصولية، نظرت بعصبية وطائفية إلى العلويين وتقاليدهم. فقد اعتبر «الإخوان المسلمون» وجماعات إسلامية متشدّدة أنّ العلويين ليسوا مسلمين بل هراطقة ونعتوهم بأكثر النعوت سلبية. أمّا البيئة السنيّة بشكل عام فقد اقتصرت نظرتها السلبية على غيرة طبقية من نهضة جبال العلويين ومحافظة اللاذقية، وعلى نهضة أبناء طائفة كانت سابقاً دونهم في الثروة والجاه والعلم والمنصب. وهذه غيرة معقولة يمكن تفهّمها كتنافس اجتماعي.

تحسّن أوضاع المحافظات

لم تكن نظرة الانتداب الفرنسي إلى التركيبة الاجتماعية السورية عشوائية، بل استندت إلى قرنين من المراقبة والدرس كما أشرنا في الفصل الأول. حتى جاء الانتداب وحاولت فرنسا تجزئة سورية إلى عدّة دول على أساس أنّ مناطق الجزيرة والساحل وجبال العلويين وجبل الدروز مختلفة إثنياً ودينياً وأنتروبولوجياً عن نواة سورية السنيّة التي وجب أن تقتصر بنظرهم على خط دمشق – حلب. فقرّروا خلق دولتي حلب ودمشق بأغلبية سنيّة ولم ينجح مسعاهم. وكان التوصيف الفرنسي صحيحاً إلى حدّ بعيد، إذ لعدّة عقود وصولاً إلى الاستقلال عام 1946 وحتى صعود الأسد عام 1970، كانت الحياة السياسية والاجتماعية في سورية تقتصر على خط دمشق – حلب العمودي من الشمال إلى الجنوب مروراً بمدن حمص وحماة. ولم يخفَ

هذا الأمر على مستشاري الأسد الذين وجدوا في العامل الجغرافي علّة تمنع وحدة البلاد. وهكذا تحوّل مشروع الأسد للنهوض بالبلاد نحو استبدال مركزية الخط العمودي بخط أفقي من الغرب إلى الشرق.

وبدأ التنفيذ بإقامة شبكات طرق كبرى وسكّة حديد وهاتف وخطوط طيران لربط شرق وشمال-شرق سورية الخصب والغني والضئيل السكان في الجزيرة وضفاف الفرات ودير الزور، بالغرب السوري حيث الكثافة السكانية ومدن سورية الكبرى، وحيث أسواق الاستهلاك وموانئ ومراكز التصدير إلى الخارج. وكانت نتيجة هذا العمل الجبّار ظهور خارطة سورية جديدة برزت فيها مدنُ الشرق النامية كالحسكة والقامشلي والرقّة والطبقة ودير الزور، ومدن الساحل المهمّشة سابقاً كاللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة. كما أنّ الدولة وضعت حدّاً لمركزية خط دمشق – حلب بإطلاق لامركزية تنموية موسّعة لتعمّ الفائدة كل سورية بشكل متوازن، ما يدعم أيضاً إستراتيجية الأمن القومي في عدم خلق بؤرة نمو اقتصادي وعمراني واحدة يسهل لإسرائيل ضربها[30].

ولقيت حلب اهتماماً مباشراً أيضاً بعدما خسرت دورها كمدينة أولى في سورية بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أنّ حلب خسرت كثيراً جراء فقدان مرفأها البحري في الإسكندرون وإقفالات الحدود العديدة مع تركيا والعراق في المرحلة الاستقلالية. وتراجع دور حلب السياسي كثيراً بعد ثورة البعث. إذ حتى 1963 ، كانت حلب ترفد دمشق بعدد كبير من زعماء الأحزاب والسياسيين والوزراء والنواب من الفئات التقليدية وتؤثّر في قرارات الحكومات والموازنات. فخسرت معظم دورها السياسي وأهميتها الاقتصادية. ولكن مع الطفرة المالية بعد 1973، نالت حلب الكثير من الاهتمام ومن ضخ الاستثمارات. وإذ بنت مؤسسة الإسكان العسكرية مجموعة من المصانع لإنتاج مواد البناء في حلب، شكّل ذلك حافزاً مهمّاً لنهضة المدينة في الثمانينات. ونما استيعاب جامعتها من 5000 طالب عام 1980 إلى 35 ألفاً عام 1985 في 14 كليّة تضمّ 860 أستاذاً جامعيّاً و800 طالب دراسات عليا يتابعون دراستهم في الخارج، وثلاثة معاهد للتخصّص في الطب والجراحة. كما عمدت الدولة إلى تنظيف وترميم أحياء حلب القديمة وأسواقها ومعالمها التاريخية ومساجدها وقلاعها وحمّاماتها التركية ما جعلها

30- إبراهيم علي، **العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والتنمية في القطر العربي السوري، الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهميّة الرقم الإحصائي**، حمص، 25 – 27 تشرين الأول 1983.

تحفة أكثر جمالاً من دمشق نفسها. ذلك أنّ الهجوم العقاري على وسط دمشق وجنون الأسعار قضى على 80 بالمئة من أبنية دمشق ومعالمها القديمة والتراثية في حين حافظت حلب على معظم أحيائها القديمة.

التهريب

التهريب بين لبنان وسورية عبر حدود طويلة يصعب ضبطها مهنة تعود إلى 1950، سنة وقوع الانفصال الاقتصادي بين البلدين. ولكنّها مهنة اكتسبت أهمية خاصة منذ دولة الوحدة المصرية-السورية عام 1957 وخضوع التجارة السورية للقيود الاشتراكية، وضعف عملتها وعدم توفّر العملات الصعبة. فكانت بعض السلع الاستهلاكية المفقودة أو النادرة في الأسواق السورية يتمّ تهريبها من لبنان حيث الاقتصاد ليبرالي والتجارة محرّرة من كل قيد تقريباً. وسهّل التهريب العلاقات التي ربطت سكان القرى على جانبي الحدود حيث اعتاش جزء كبير من الناس على نشاطات التهريب. ومنذ دخول الجيش السوري إلى لبنان وانتشاره في الطرق الدولية والرئيسية والإقليمية وعلى مرفأ طرابلس عام 1976، تحوّلت مهنة التهريب إلى مهنة ومؤسسة قائمة بذاتها، أشرف عليها كبار الضباط والمسؤولين في القوات المسلّحة السورية والأجهزة الأمنية من الناحية السورية والميليشيات اللبنانية والفلسطينية والشخصيات السياسية من الناحية اللبنانية. وأصابت «اللوثة اللبنانية» – على حد تعبير بشّار الأسد- أفراد الجيش السوري من رتبة رقيب وصولاً إلى رتبة لواء بأنّ الخدمة في لبنان هي فرصة لجني ثروة يعود العسكري بعدها إلى سورية فيقتني سيارة أو يبني بيتاً. وأصبح الكثيرون من عناصر الجيش والأمن يسعون لكي يُفروزا إلى لبنان[31].

ولم تكن مأسسة التهريب أمراً مفرحاً للحكومة السورية التي كانت تواجه المصاعب الاقتصادية والمالية وخاصة في الثمانينات. فقد كشفت دراسات سورية عن أثر التهريب وتهديده للاقتصاد السوري، من تراجع في قيمة العملة السورية وخسارة العائدات الجمركية من جهة ومن تهريب البضائع والسلع المدعومة من سورية إلى لبنان كالمحروقات والأدوية بكميات كبيرة. وحاولت السلطات السورية ضبط الحدود مراراً دون نجاح، حتى أنّ قوّات الردع شنّت حملات ضد أسواق التهريب في وادي خالد في أواسط الثمانينات ولكنّ المهربين

31- عبدو الديري، الجزء الأول، ص 113.

ابتكروا أساليب جديدة وسلكوا طرقاً بريّة لا حصر لعددها بين البلدين. وحتى الأجهزة الأمنية السورية افتقرت إلى معلومات دقيقة عن حجم التهريب ومداه، ذلك أنّ اقتصادي البلدين كانا متداخلين فيما بلغ عدد الأشخاص الضالعين في التهريب عشرات الآلاف من قرويين ومحترفين وعسكريين ورجال أمن وجمارك من الطرفين، وميليشيات وتجّار وعصابات عادية وأصحاب كاراجات سيارات ومحطات محروقات، إلخ. وعلى سبيل المثال، جعل النظام الاشتراكي شراء سيارة مسألة باهظة الكلفة وصعبة التخليص، فاستغلّ المهرّبون هذه الثغرة وباتوا ينقلون قطع الغيار التي أطالت عمر السيارات على طرقات سورية، في حين هرّبوا سلعاً استهلاكية لا يستغني عنها أبناء الطبقة الوسطى والميسورة من ورق التواليت إلى الأدوات الكهربائية.

ونمت بلدة شتورة في البقاع اللبناني لتصبح أضخم مستودع سلع استهلاكية في الشرق الأوسط موجّه للسوق السوري، وأصبحت شتورة الصغيرة خلال عقدين من الزمن مدينة على مساحة شاسعة في توسّع عمراني امتدّ إلى سائر القرى المحيطة وتداخلت مع زحلة عاصمة المحافظة. وافتتح «الخط العسكري» الموازي لمعبر الحدود الرسمي في المصنع لتسهيل نقل السياسيين وكبار العسكريين بين البلدين، ولكن وُزّعت آلاف أذونات المرور للعائلات السورية بهدف التسوّق في شتورة وكذلك لعائلات لبنانية لتسهيل دخولها وخروجها من سورية. وكانت البضائع المنوي تهريبها إلى سورية تصل إلى شتورة بالحاويات الضخمة مباشرة من المرافئ العديدة المنتشرة على الساحل اللبناني ومعظمها لم يكن شرعيّاً في الثمانينات[32].

الفساد

بدأ الأسد عهده بمكافحة الفساد الذي استشرى في سورية في السبعينات، فسمّى عبدالرحمن خليفاوي رئيساً للحكومة ومنحه سلطة محاربة الفساد. وبسبب الفساد، ظهرت الطبقية بأبشع صورها في سورية منذ نهاية السبعينات، بدلاً من محو الفوارق الطبقية الذي كان من أبرز أهداف أصحاب الانقلابات المتعاقبة منذ 1949. فكان «على رأس قمّة الهرم الاجتماعي عدد ضئيل من ذوي الثراء الفاحش يثير الحسد والحقد ويعيش في عالم بعيد جدّاً عن سواد الشعب وحتى عن الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، من أصحاب المهن

32- راجع كتاب المؤلف، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، حول المرافئ غير الشرعية في لبنان، ص 352-350.

الحرّة وصناعيي القطاع الخاص ورجال الأعمال. لقد بدأ أعضاء هذه النخبة في منتصف الستينات والسبعينات باقتناء منازل وفيلات في حي المالكي غرب المدينة الذي نما على حساب حي أبو رمانة، وأصبح قسم من ذلك الحي يدعى «حي المالكي غرب» تميّز منذ الثمانينات بأبنيته الفخمة حيث تقيم البورجوازية الجديدة في جزيرة أمنية محروسة جيّداً، من أعضائها بورجوازيو المدن السنّة وبعض المسيحيين وعلويون من ضباط ومسؤولين في البعث وفي الدولة.

وكان معظم حديثي النعمة من أصول ريفية اشتركوا مع الأسد في بناء دولة البعث ولكنّهم منذ ذلك الحين أسقطوا قناع المُثُل الاشتراكية. وجاء أفراد هذه الفئة من أعلى سلطة في الجيش والأجهزة الأمنية والحزب الحاكم والحكومة، ومدّوا أيديهم إلى المال العام بطرق ملتوية أكان مركزهم يعطيهم حقّاً بالتصرّف بالمال العام أم لا. وتميّزوا بمقدرة على شراء ما يريدون والتصرّف كما يشاؤن دون اهتمام بالرأي العام أو بقوانين الدولة. وخلال سنوات تمكّن هؤلاء من امتصاص ميزانيات الدولة وجني حصّة من كافة المشاريع العامة وتعيين أبنائهم في شركات خاصة، وفرض نسب مئوية على وكلاء الشركات الأجنبية، وتنصيب أزلامهم وعيونهم في مؤسسات القطاع العام، والمضاربة في سوق العقارات محقّقين أرباحاً طائلة. وبعض العمليات التي قام بها هؤلاء كانت تحت القانون وبعضها الآخر كان غير شرعي. ولقد امتدّت هذه المجموعة المتنوعة النشاطات في شبكات المحسوبية والزبائنية في طول البلاد وعرضها حتى بات بالإمكان وصفها بأنّها تمثّل «مجمّعاً تجارياً عسكرياً» على حدة، أو «طبقة حاكمة» تضم بضعة آلاف من أصحاب النفوذ الأقوياء»[33].

ولكن الثراء لم يقتصر على الفاسدين إذ إنّ العمل الشريف في القطاع الخاص كان يحقّق الأرباح والثروة أيضاً وخاصة بعد 1974 في تجارة المفرّق والبناء والزراعة والصناعات الخفيفة وفي المهن الرفيعة كالطب، كما ارتفعت تحويلات المغتربين السوريين والعاملين في الخليج. وخلال سنوات بلغ عدد أصحاب الملايين مستوى لم تشهده سورية سابقاً، إن في مظاهر الثراء أو في عدد الفيلات والقصور التي بدأت تزيّن أطراف العاصمة وصولاً إلى منتجع بلودان. لقد كان عدد الأثرياء في سورية عشية وصول البعث إلى السلطة 55 مليونيراً عام 1963، ارتفع إلى 2500 مليونير عام 1976، يملك 300 منهم أكثر من 25 مليون دولار لكل مليونير.

Patrick Seale, *Asad*, p. 456. -33

ولكن أصحاب الأعمال والمستثمرين شكوا من أنّ بيروقراطية الدولة ومنحاها الاشتراكي كانا عائقين أمام توسّع القطاع الخاص وازدهاره وضياع فرص يستحقها، ما أحبط نمواً صحيحاً للاقتصاد. وبعد أكثر من 20 سنة على ثورة البعث لا يزال أعضاء الحزب والدولة يحملون ضغينة عقائدية ضد الرأسماليين، رغم أن عدداً كبيراً من البعثيين بات من الأثرياء. كما شكوا من أنّ أصحاب الأعمال والصناعيين والمستثمرين في القطاع الخاص يعملون بشرف وإخلاص وتفانٍ ويقتصدون في نفقاتهم لكي يساهموا في النشاط الاقتصادي ويحقّقوا بعض الأرباح، فيُعقابوا لأقل الأسباب في حين كانت طبقة طفيلية تجني الحصص والقومسيون والعملات من المشاريع الحكومية بالاتفاق مع بارونات النظام الحاكم. وأمام هذه العوائق حوّل كثيرون أموالهم إلى نشاطات ريعية غير منتجة كالمضاربة في العقارات والحسابات البنكية.

جيش المنتفعين من الأثرياء وأصحاب الامتيازات المسيئين لاستخدام مناصبهم وممارساتهم في الاستهلاك الباذخ والمظاهر المادية كان لا بد أن يعطي صورة سلبية عن النظام. ذلك أنّ وعد المساواة والعدالة الاجتماعية الذي جعلته ثورة البعث شعاراً لها تراجع وأخذ مكانه انعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية. حتى أنّ جيش المنتفعين بات يستعمل عقيدة البعث في غير مكانها، في اتّجاه طبيعي نحو نفسية يمينية محافظة مع بلوغ الثوّار سنّ الخمسين وما فوق. فاستبدلوا الكلام عن الصراع الطبقي ضد الرأسمالية إلى الدفاع عن «مكتسبات الثورة». وعن ضرورة «تحريك الجماهير وحشد طاقات الشعب» إلى ضرورة «ضبط تلك الجماهير والسيطرة على الناس»، مستعملين لهذه الغاية ما تيسّر لهم من أدوات سلطة وصلاحيات وعلاقات.

كان اللغز المحيّر هو كيف سمح الرئيس الأسد لكل هؤلاء بإساءة استعمال مناصبهم للإثراء وكيف قبل حياتهم الباذخة وإنفاقهم الفاجر على المتع والكماليات والسيارات الباهظة الثمن والمنازل الفخمة والفيلات؟ وفيما رأى البعض أنّ تساهل الأسد مع رغبات هؤلاء كان مكافأة على ولائهم وخدماتهم، رأى البعض الآخر أنّ الأسد لم يكن يستطيع لجم الفاسدين. لأنّ عدد هؤلاء قد كبُر وانضمّ إليهم أشخاص في مناصب عليا إلى حدّ أنّ محاولة الأسد وضع حدّ لهم قد تهدّد أركان النظام. ويتبرّع باتريك سيل بشرح ثالث أنّ نظام البعث بشكل عام احتاج إلى طبقة بورجوازية جديدة تنهض بالاقتصاد مكان الطبقة القديمة التي حاربتها الثورة الاشتراكية، وأنّ الأسد نفسه كان يعزّز من مكانة عائلات دمشق العريقة، حتى أنّه أخذ الرئيس الأميركي جيمي كارتر أثناء زيارته لدمشق إلى مزرعة بدرالدين الشلاّح، رئيس اتحاد غرف التجارة في سورية، في غوطة الشام.

التمييز بين طبقة جديدة وليدة النظام وطبقة قديمة من العائلات العريقة اختفى في أواسط الثمانينات عبر سلسلة من التطورات الاجتماعية. ذلك أنّ رجال الجماعتين التقوا في أعمال ومصالح مشتركة وتطورت صداقات، ثم حصل تزاوج بين أبناء العائلات، وجاء جيل جديد وليد الطبقة الجديدة والعائلات العريقة المدينية ما أسبغ عليه شرعية طبقية. ومن الأمثلة زواج ابن عبدالحليم خدّام من أسرة الأتاسي المتحدّرة من حمص، حيث أقيم حفل باذخ في فندق شيراتون في دمشق، أحد رموز البورجوازية الجديدة إلى جانب فندق ميريديان.

ولم تكتف النخبة النافذة بالإثراء، بل إنّها أساءت استعمال صلاحياتها مستعيدة بعض ملامح نظام صلاح جديد القمعي. فقد أخذ بعض قادة الأجهزة الأمنية يطبّقون القانون بأيديهم وحسبما يرونه مناسباً، من اعتقالات تعسفية وتعذيب المعتقلين (وهي تصرّفات بدأت تظهر في تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان)، ما أبطل مفاعيل الحريات النسبية التي أطلقها الأسد في السبعينات. وأصبح سجن المزّة المطلّ على دمشق يذكّر المواطنين بما يمكن أن يصيبهم إذا لم يحظوا برضى النُخب الحاكمة. ولم يكن الجسم الدستوري والقانوني للبلاد كافياً ليدافع عن حقوق المواطنين، ذلك أنّ هذا الجسم لم يكن يتمتّع بصلاحية لوضع حدّ للسلطة التنفيذية خاصة في شؤون الأمن والتعرّض لحياة المواطنين. وهذا ما أضعف يد السلطة القضائية واستقلاليتها. كما ساهم في تقوية المنحى القمعي غياب تشريعات تضمن حرية الإعلام والرأي والتجمّع والاستقلالية الأكاديمية للجامعات. فشعر المواطن بالقلق على نفسه وعلى عائلته. وأصاب الخوف حتى أبناء الفئات الميسورة في المجتمع والذين يمكن أن يشي بهم أي شخص لأدنى الأسباب، فيتعرّضوا لمساءلة وأحياناً لاعتقال واستجواب من الأجهزة الأمنية. وبغياب القوانين التي تساوي بين المواطنين وتحمي حقوقهم، باتت «الواسطة» الملجأ الوحيد لحماية أمن المواطن ومصالحه، والواسطة تحتاج إلى علاقات عائلة أو إلى مال للوصول إلى أصحاب النفوذ والحصول على رضاهم ودعمهم[34].

وكان تراجع حقوق الإنسان لغزاً آخر بحاجة إلى حل. إذ كيف سمح الأسد الذي بنى عهده على فتح صفحة جديدة بعيداً عن نظام صلاح جديد، وأطلق حريات نسبية وأسّس لعهد واعد، كيف سمح لتدهور حقوق الإنسان في سورية إلى هذا الحد؟ ويردّ البعض السبب إلى أنّ الصراع مع إسرائيل الذي تحوّل بعد 1974 إلى معارك مخابرات وأمن، والحرب الدموية

34- Tammam al-Barazi, «Syrian Corruption», *The New Statesman*, 5 September 1980.

مع «الإخوان المسلمين» والمؤامرات العديدة التي حيكت ضد سورية قد أشعرت النظام بالذعر على مصالحه واستقراره وأوصلت سورية تدريجياً إلى وضع أصبحت فيه الأجهزة الأمنية صاحبة كلمة أولى فيها[35]. وفي الثمانينات ضاق أفق التعددية السياسية والاختلاف في الرأي في وسائل الإعلام، واتجهت الصحف وخدمات المعلومات نحو مقالات وتوجهات وتغطيات الرأي الواحد والولاء الواحد.

وبدلاً من أن تظهر طبقة وسطى تعمّ سائر المجتمع كتطوّر طبيعي للنهج الإصلاحي، فإزاء الأقلية الثريّة، كان الدخل الفردي لمعظم الأجراء والموظفين ضئيلاً وخاصة في القطاع العام الضخم من عامل التنظيفات إلى أستاذ الجامعة. وكانت الرواتب أفضل بقليل في القطاع الخاص ولكن ليس إلى درجة تسمح لموظف القطاع الخاص بالتمتّع بأي كمالية. ولقد ساء الوضع في الثمانينات، ما اضطر الكثيرين إلى البحث عن دخل إضافي، كالعمل في دوامين أو العمل بعد الظهر أو في البيع والشراء، وصولاً إلى الممارسات الفاسدة من قبض رشوة إلى العبث بالأوراق الرسمية والالتحاق بشبكات الفساد الكبرى، وهو وضع أصاب كافة إدارات الدولة ومؤسسات القطاع العام. وعادة ما كانت مسلسلات الكوميديا السورية، من ياسر العظمة ودريد لحام إلى أيمن زيدان، تظهر حقيقة ما يحدث في الدوائر الرسمية السورية وكيف تتمّ معاقبة مَن يتجرّأ على رفض الفساد من صغار الإداريين بطرده من العمل أو بعقاب أعظم.

خلاصة

رغم نوايا الأسد الحسنة، ورغم ذكائه الحاد في ابتداع السياسات المناسبة، فإن ترجمة الأفكار والسياسات الاقتصادية إلى خطط عملية وتطبيقها عبر مشاريع تنفيذية كانا متعثرين. والسبب الرئيسي في الفشل النسبي في البناء الاقتصادي يعود إلى نوعية النصح التي قدّمها فريق المستشارين الاقتصاديين أو أنّ المشورة كانت مناسبة ولكنّ القيادة السياسية لم تأخذها بالاعتبار وأهملتها. كان على رأس الخبراء الاقتصاديين السوريين من 1970 إلى 1985 محمد العمادي الذي كان وزيراً للاقتصاد ويتمتّع بخلفية أكاديمية صلبة (دكتور في الاقتصاد من نيويورك). وبسبب طيلة الفترة الزمنية، فمن الصعب التعليق على سبب فشل دوره في عملية

35- Patrick Seale, *Asad*, p. 458.

بناء الاقتصاد السوري. فمن الممكن أن يكون قد قدّم استشارة حسنة ومناسبة ولكنّ من هم أعلى منه في مراكز السلطة لم يرفعوها إلى الأسد بل رفعوا غيرها بما يخدم مصالحهم. أو أن يكون لعب سياسة وخاف أن يتأثّر موقعه إن هو أشار إلى عواقب المسيرة الاقتصادية التي أهملت الهوة بين الأهداف والإمكانيات.

وعلى سبيل المثال لقد أشرنا في بداية الفصل إلى أنّ الحكومة عمدت إلى تخفيض أسعار السلع ما شجّع الاستهلاك بدلاً من شدّ الأحزمة، لأنّها كانت تسعى إلى زيادة الإنفاق العسكري وتستثمر في مشاريع بنية تحتية ضخمة. فكان دور العمادي أن ينبّه من مغبّة هذا التناقض الفاضح في السياسة الاقتصادية وليس الشكوى من نقص احتياطي العملة الصعبة لتمويل الاستيراد ومن التضخم المستجدّ. كما أنّ تخفيض أسعار السلع أدّى إلى تزايد التهريب وبالتالي تخصيص موظفين ودوريات جمارك إضافية لمكافحة التهريب في وقت كان يمكن تلافي ذلك بعدم تخفيض الأسعار، إذ كان باستطاعة العمادي مثلاً اقتراح برامج مساعدة اجتماعية للفقراء كبديل عن تخفيض أسعار السلع الذي استفاد منه ميسورو الحال أيضاً كما استفاد التجار والمهربون[36].

36- يدين المؤلف للدكتور سهيل قعوار لشرح دور الوزير العمادي في السياسة الاقتصادية في سورية.

الفصل الخامس عشر

حرب تشرين الأول 1973

لقد تركت وفاة عبدالناصر في أيلول 1970، قبل شهرين من وصول الأسد إلى السلطة، فراغاً هائلاً في ريادة القومية العربية، ما أفسح المجال للأسد نفسه ليلعب دوراً عربياً قيادياً، بدءاً بالتخطيط لحرب تعيد الاعتبار للعرب. فكان يرى أنّ إسرائيل نجحت في حرب 67 لأنّها التقطت العرب في لحظة غيبوبة وعدم استعداد، ولكن هذا لم يعنِ أنّ إسرائيل دولة لا تُقهر إذا استعدّ العرب جيّداً لمواجهتها. وطالما لم تُعالج مسألة التوازن العسكري مع إسرائيل فإنّ من غير مصلحة العرب الدخول في حل سلمي، لأنّ قوّتها وصلت حدّاً جعل قادتها واثقين من عدم اضطرارهم للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلوها عام 1967 لقاء معاهدات سلام. لا بل وثقت إسرائيل من قدرتها على هضم الأراضي المحتلة واستيطانها[1].

محور الأسد-السادات-فيصل

في أوّل حديث عام عن سياسته الجديدة، كرّر الأسد ثوابت سورية، وانتقد مواقف الدول العربية التي وافقت على مبادرة السلام الأميركية، واصفاً إيّاها بـ«الانهزامية». كما هاجم نظام «البعث اليميني» في العراق (إشارة إلى قيادة عفلق المقيمة في بغداد) ونظام الأردن على أنّه «عميل ورجعي». والتزم بالدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية وبالصداقة مع السوفيات. فكان منسجماً مع الرأي العام في سورية، ومع قناعة القاعدة الحزبية أنّ أي خط مغاير للخط

1- John Bulloch, *The making of a war: The Middle East from 1967 to 1973*, London, Longman, 1974.

القومي هو أمر مستحيل.

وفي كانون الأول 1970، بعد شهر من وصوله إلى السلطة، لم يذكر الأسد حرب التحرير الشعبية كما اعتاد سلفه، ولكنّه جدّد رفض سورية لقرار مجلس الأمن 242 الذي أهمل، بنظر القيادة السورية، القضية الفلسطينية، مؤكّداً أنّ ساحة الحرب وليس قرارات الأمم المتحدة هي التي تعيد الحق العربي. فوضع الأسد أفكاره موضع التطبيق، أولاً حول الصراع مع إسرائيل الذي يجب أن يكون جيشاً بوجه جيش، وثانياً حول حشد طاقات الأمة العربية بصرف النظر عن طبيعة أنظمة الدول العربية. وهنا اختلفت سياسته العربية عمّن سبقه في الحكم. حيث اعتبر تحسين علاقات سورية مع الدول العربية المحافِظة شأناً ضرورياً لتحقيق الحدّ الأدنى من التعاون السياسي والديبلوماسي العربي في مواجهة إسرائيل. لأنّ سورية لا تجني شيئاً باتهامها الدول العربية بالخيانة والعمالة. ودخلت العلاقات السورية اللبنانية في شهر عسل، خاصة في عهد الرئيس سليمان فرنجية (المقرّب من آل الأسد منذ الخمسينات). فازدهرت التجارة بين البلدين وزاد عدد الزوّار السوريين إلى لبنان. وكبادرة حسنة، أنهى الأسد الدعم السوري لثورة الفلاحين في قضاء عكار (شمال لبنان) التي كان يغذّيها صلاح جديد[2]. وأعاد العلاقات مع تونس في 16 شباط 1971 والمغرب في 2 آذار ثم انفتح على الأردن بعد زيارة ولي العهد الأمير الحسن لدمشق. وسعى الأسد إلى مناقشة الوحدة مع العراق، فزار عبدالحليم خدام بغداد وقدّم مقترحات وحدوية[3]، وردّ رئيس العراق أحمد حسن البكر برسالة تضمّنت اقتراحات مضادة كان صعباً على سورية قبولها (كإعادة الاعتبار لقيادة عفلق في دمشق).

ثم إنّ الاتحاد السوفياتي كان يدعم صلاح جديد ورفاقه في دمشق بسبب يساريتهم وتبنّيهم للنهج الماركسي-اللينيني، ولم ينظر بعين الرضا إلى الأسد، وقاوم انقلابه الأول عام 1969. ولكن الأسد وبعد أسابيع من نجاح حركته عام 1970، ذهب إلى موسكو في شباط عام 1971 بحثاً عن صفقة أسلحة ليدافع عن بلده بوجه إسرائيل. واستند الأسد إلى عمق الصداقة السورية-الروسية التي تعود إلى 1956، وإلى علاقاته الشخصية في موسكو التي زارها مراراً كوزير للدفاع منذ عام 1966 وخاصة بعد حرب 1967، وكان قد بنى علاقة صداقة مع وزير الدفاع السوفياتي المارشال غريشكو وزار مصانع الأسلحة التشيكية. وبدلاً من الشعارات

2- Petran, *Syria*, p. 252.

3- Turquié, «Le projet d'union entre la Syrie et l'Irak», in *Le Monde Diplomatique*, avril, 1973.

الاشتراكية والالتقاء العقائدي مع شيوعيي الكرملين، شرح الأسد للقيادة السوفياتية المصالح التي تجمع البلدين وأنّ لموسكو مصالح إقليمية في الشرق الأوسط تقتضي أن تبيع السلاح للدول العربية لمواجهة إسرائيل التي تدعمها أميركا وتمدّها بالسلاح مجاناً وبدون حساب، وأنّ موسكو تحتاج إلى تواجد في الشرق الأوسط وإلى مراقبة تحرّك الأميركيين وأن تتوفّر لها مرافق بحرية وجوية وبذلك تكون لها كلمة في أي مباحثات سلام في المنطقة فتمنع الهيمنة الأميركية المطلقة. ووعد الأسد أنّه سيعطي روسيا كل هذا وأكثر[4]. وإذ طلب الروس أن يوقّع الأسد على معاهدة صداقة وتعاون لتأييد ما يقول، رفض الأسد وأكّد على أهمية الثقة بين الجانبين التي تستند إلى سنوات من بناء هذه العلاقة. وخلال سنوات أصبحت سورية شريكة موسكو الأولى في المنطقة (خاصة بعد تحوّل السادات ضدها)، ومنح السوفيات ما تحتاجه سورية من سلاح ومعدات وتعاون اقتصادي.

غير أنّ التطوّر الأهم على صعيد الانفتاح العربي كان تعاون الأسد مع الرئيس المصري أنور السادات والعاهل السعودي الملك فيصل، ما أنجح ظروف استعداد العرب لخوض حرب ضد إسرائيل. لقد كان الاستعداد للحرب هدفاً سورياً إستراتيجياً، ولكن الأسد كان يدرك أنّ أي عمل سوري منفرد هو غير محمود العواقب، وأنّه لا بد من عمل عربي مشترك يكون لمصر الدور الرئيس فيه. ولذلك، وبعد عشرة أيام فقط من استلامه السلطة في تشرين الثاني 1970، طار إلى القاهرة للقاء السادات الذي كان يعرفه سابقاً كأحد رجال عبدالناصر. وكان السادات قد خلف عبدالناصر في 15 تشرين الأول 1970، أي تماماً قبل الأسد بشهر واحد، ويبلغ من العمر 52 عاماً (كان يكبر الأسد باثنتي عشرة سنة). وكان الأسد مدركاً أنّ مزاج القاهرة منذ صيف 1970 في أشهر عبدالناصر الأخيرة بات يتّجه نحو قبول مفاوضات سلام وأنّ السادات، وإن حافظ على مظهر قومي عربي فإنّه حمل نكهة انعزالية طغى عليها قومية مصرية وتوجّه معادٍ لليسار والاشتراكية. ولذلك أراد الأسد من لقاء السادات إبراز نقاط اللقاء العملانية بين مصر وسورية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وليس إثارة مواضيع خلافية أو عقائدية، ما يعكس أسلوب الأسد الجديد في العمل. ذلك أنّ سورية رغم أنّها رفضت القرار 242 ورفضت الاعتراف بإسرائيل، إلا أنّها جعلت السلام العادل هدفاً إستراتيجياً وفصلت

4- Galia Golan, «Syria and the Soviet Union since the Yom Kippur War», *Orbis*, vol. 21, winter 1978, pp. 777 – 801.

بين تحرير الجولان كهدف قريب الأمد يجب تحقيقه، وبين هدف طويل الأمد وهو القضاء على الصهيونية في فلسطين. ولذلك، وضمن الهدف الآني وهو تحرير الجولان، التقى الأسد مع السياسة المصرية التي ركّزت على استعادة سيناء.

وعدا التعاون مع مصر التي كانت حجر الزاوية لسورية في صراعها مع إسرائيل، فقد كان التغيّر الأهم في سياسة سورية العربية هو في تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية، عبر صداقة الأسد وفيصل. وكانت سياسة السعودية تجاه سورية ثابتة على امتداد القرن العشرين وتتلخّص بسعي الرياض كسب ودّ دمشق وإقامة علاقات طيبة ومستقرة معها. وفي حال تعذّر ذلك، كانت الرياض تسعى لمنع سورية من التحالف مع دول عربية مناهضة للسعودية. ففي الأربعينات والخمسينات كان الهمّ السعودي منع العراق والأردن اللذين حكمهما أخصامها الهاشميون من السيطرة على سورية. وبين 1957 و1961 عملت السعودية على ضرب وحدة سورية مع مصر التي يحكمها خصمها اللدود جمال عبدالناصر. ويُروى أنّ الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة أوصى أولاده قبل وفاته أن يفتحوا أعينهم على سورية كي لا تتمدّد إليها مصر وكي لا تسقط بيد العراق لأنّ في ذلك خطراً كبيراً على المملكة. وقد أدرك الأسد هذا الثابت في السياسة السعودية[5].

خلال الستينات، كانت العلاقات متأزمّة بين سورية والسعودية، وصلت إلى نقطة اللاعودة عندما قام أفراد في أيّار 1970 بتخريب خط أنابيب التابلاين السعودي الذي يمرّ في الأراضي السورية. ورفض صلاح جديد إصلاح الخط قبل استجابة السعودية للتفاوض حول زيادة حصّة أرباح سورية من حركة ترانزيت النفط السعودي في أراضيها. ولذلك عمد الأسد بعد نجاح انقلابه إلى السماح بإصلاح الأنابيب دون إثارة مواضيع خلافية كمسألة تقاسم الأرباح. فردّت السعودية على الخطوة الإيجابية بزيادة حصّة سورية تلقائياً. ثم سهّل الأسد حركة التجارة والترانزيت السعودي مع سورية وسمح للطيران المدني السعودي باستعمال الأجواء السورية، وأقفل محطة إذاعة «صوت الجزيرة العربية» في دمشق التي أطلقها النظام السابق لتشجيع حركات معارضة في السعودية ودول شبه الجزيرة العربية الأخرى. ثم أيّد الأسد مشروع الملك فيصل لإقامة دولة الإمارات العربية في الخليج عام 1971 والذي كان صلاح جديد يحاربه على أساس أنّه مخطّط بريطاني استعماري. وكان منطق الأسد أنّ عقيدة

5- Patrick Seale, *Asad*, p. 294 («Keep an eye on Syria»).

البعث لا يجب أن تقف ضد أي حركة عربية وحدوية، ما ينطبق على الإمارات، وأنّ السعودية نفسها تستحق التحيّة لأنّها تأسّست على وحدة نجد والحجاز.

التحسّن المطرّد في العلاقات السعودية-السورية ساهم في تسريع التفاهم بين مصر والسعودية حيث شهدت علاقاتها انحداراً رهيباً في حرب اليمن في النصف الأول من الستينات، ثم عداءً سافراً بين البلدين في ما تبقى من عهد عبدالناصر. فجرى تفاهم بين السادات والملك فيصل على عدّة أمور منها اقتراح الأسد حول إنهاء التمييز بين دول عربية تقدمية وأخرى رجعية، وأنّ الأولوية يجب أن تذهب إلى وحدة الصف العربي لمصلحة القضية الفلسطينية. فكان الأسد وراء هذا الأسلوب الجديد في العمل العربي، إذ إنّ البعث، وخاصة في عهد جديد، ربط نجاح القومية العربية ووحدة الوطن العربي بوقوف الدول العربية التقدمية صفّاً واحداً لقلب الأنظمة الرجعية واليمينية على أساس أنّها عميلة للأمبريالية، ما يسهّل الوحدة والتحرير. وكان الأسد يبتعد عن المواقف المتطرفة ويتعامل إيجابياً مع الدول المحافظة، ويتحوّل تدريجيّاً نحو موقف تجاه القضية الفلسطينية يقضي بدعم القضية مع الحذر من حركات المقاومة التي شكّلت خطراً على استقرار النظام العربي، ويخفّف اللهجة المتطرّفة في الإعلام السوري. وبذلك التقى موقفه مع الأنظمة المحافظة والملكية، مع الاحتفاظ باللغة الجماهيرية، لأنّه كان مقتنعاً بفائدة شعارات «حزب البعث» الثورية في جذب دعم الشعوب العربية.

وفي هذا الاتجاه، واصل الأسد ما بدأه. فأضعف منظمة «الصاعقة» واعتقل ثلاثة من زعمائها البارزين وقلّص من عديدها وتمويلها، ثم وضعها تحت إشراف الجيش السوري مباشرة. لقد شاهد الأسد، من خلال التجربة، خطر الصاعقة على استقرار سورية أثناء حرب الأردن. ذلك أنّه في حمأة القتال في أيلول 1970، توصّلت منظمات المقاومة الفلسطينية إلى وحدة البندقية في ساحة القتال وتخلّت عن خلافاتها التنظيمية والسياسية والعقائدية لمواجهة العدو المشترك، نظام الملك حسين[6]. وكانت الوحدات المقاتلة في التنظيمات الفلسطينية في الأردن تضغط بشدّة على قياداتها للاتحاد في حركة مقاومة واحدة. فتبنّت «الصاعقة» هذه الأطروحة وأخذت تدفعها داخل سورية وتطالب بعلاقات ممتازة مع «حركة فتح» التي يقودها عرفات،

6- هذا تكرّر في لبنان في الثمانينات أثناء حرب المخيمات بين «حركة أمل» اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية عندما ذابت خلافات الفلسطينيين أمام الخطر المشترك.

والتي لا تخضع لدمشق. ولذلك تحرّك الأسد ضد «الصاعقة» واعتقل مسؤوليها الذين قادوا هذا التوجّه، لأنّه لن يسمح لا الآن (ولا فيما بعد في حرب لبنان) بحركة مقاومة فلسطينية مستقلّة عن الدولة.

تباعد الأسد والحسين

كان التحوّل في سياسة سورية العربية والفلسطينية أكثر وضوحاً في صيف 1971 عندما قرّر الملك حسين تصفية ما تبقّى من المقاومة الفلسطينية في الأردن، الآن وقد أصبحت ضعيفة بعد «أيلول الأسود» 1970. لقد كانت الجولة الثانية من أحداث الأردن امتحاناً صعباً للأسد بيّن له أنّ انفتاح سورية على الدول العربية المحافظة لم يكن بدون عواقب. فقد وضع الانفتاح العربي سورية أمام الاختيار بين مبادئها القومية أو غض النظر عنها لكسب صداقة معسكر العرب المحافظين. لقد كان عبدالناصر والملك حسين يسعيان في صيف 1970 إلى مدّ خيوط مع واشنطن بغية الوصول إلى حل مع إسرائيل، ولكن سورية كانت ضد أي اتصالات من هذا النوع لأنّها تؤدي إلى تنازلات، فيما المطلوب هو انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود 4 حزيران 1967 بدون أي تنازل عربي. ذلك أنّ موقف سورية المبدئي كان رفض وجود إسرائيل من الأساس حتى في حدود 1948 وأنّ سورية استهجنت أنّ إسرائيل جرُؤت على احتلال المزيد من الأراضي العربية عام 1967 وهي جريمة نكراء تستحق العقاب من العرب وليس مكافأتها بمدّ يد السلام.

في صيف 1971، كانت سورية على علم مسبق بقرار الحسين شنّ الهجوم على ما تبقى من المقاومة في حزيران ولكنّها لم تحرك ساكناً، انسجاماً مع سياستها العربية الجديدة. وعندما بلغت الحملة الأردنية شمال الأردن وهاجمت مناطق متاخمة للحدود السورية، أُحرجت سورية وندّدت وسائل الإعلام السورية بتصفية الفلسطينيين وما يجري في الأردن، ومع ذلك تمنّعت سورية عن التدخّل عسكريّاً كما حصل قبل عام، واقتصر الأمر على اتصال من مصطفى طلاس رئيس الأركان برئيس الأركان الأردني وعلى إرسال وفد سوري إلى عمّان للتوسّط. فرفض الأردنيون الوساطة، وعاد الوفد إلى دمشق وغضبت الحكومة السورية من رفض الوساطة وأمامها تقارير المجازر الدموية بحق الفلسطينيين، ما وضع سياستها المعتدلة على المحكّ.

لقد تلقّنت سورية درساً أنّ العرب المحافظين لم يتراجعوا عن سياساتهم المستهجنة عندما

وضعت سورية يدها بيدهم، ما جعل الأمر يبدو أنّها هي التي تتخلّى عن مواقفها القومية. وعندها نصح مستشارو الأسد العودة عن سياسة انفتاح بريئة واعتماد انفتاح مدروس. وهذا يعني أنّ مسعى سورية للانفتاح على الدول العربية المحافظة لا يلزمها كنظام قومي عربي ثوري بحمل لواء القضية الفلسطينية الصمت عمّا يحدث في الأردن. واستجابة للضغوط الشعبية الغاضبة في سورية وفي الدول العربية الغاضبة، وللقاعدة الحزبية والجيش السوري، استقبلت سورية الفدائيين الفارين من الأردن وقدّمت لهم المساعدات ليعيدوا تنظيم صفوفهم. ثم وفي الشهر الثالث من الحرب في الأردن، اندلعت اشتباكات حدودية بين سورية والأردن وقطعت دمشق علاقاتها الدبلوماسية مع عمّان وأقفلت الحدود البرية ومجالها الجوي أمام الطيران الأردني. فأدّى هذا التدهور إلى خسائر اقتصادية للبلدين. وعملت سورية مع مصر والسعودية للتوسّط بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية، ما أسفر عن اتفاق صبّ في اتجاه احترام المقاومة لسيادة البلدان التي تنشط فيها. ورغم هذا الاتفاق فقد أصبح الأسد والحسين على طرفي نقيض حيث أصبحت قناعة الأسد أنّ ملك الأردن لن يكون شريكاً أبداً في حرب ضد إسرائيل، وأنّ الحسين سيعارض أي عمل عربي مشترك ضد إسرائيل لأنّ ذلك سيشكّل خطراً على نظامه.

ولذلك في الأعوام التالية اعتبر الأسد ملك الأردن خصماً لا يمكنه الوثوق به.

دخول هنري كيسنجر

بعد شهرين من حرب 1967، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنّها لن تعيد إلى مصر وسورية كامل أراضيهما حتى لو جرت مفاوضات ووقّعا معاهدات سلام. أمّا بالنسبة للضفة الغربية فقد عزمت إسرائيل على عدم الانسحاب منها مطلقاً بل على اسيتطانها بالمهاجرين اليهود. ولتنفيذ قرارات ابتلاع الأرض العربية احتاجت إسرائيل إلى دعم أميركي بالسلاح والقروض، وإلى معركة ديبلوماسية دوليّة لضم الأراضي. ولذلك عيّنت أبرز قادتها العسكريين إسحاق رابين سفيراً إلى واشنطن ليكون قريباً من مركز القرار الأميركي فيمارس الضغط اليومي لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية. ومن شباط 1968 إلى آذار 1973 نجح رابين في هندسة علاقة استراتيجية بين إسرائيل وأميركا صمدت ونمت لعدّة عقود. وعندما أصبحت غولدا مئير رئيسة الوزراء في آذار 1969، صبّت جهدها في اتجاه توثيق العلاقة مع أميركا أيضاً. وفي العام نفسه دخل هنري كيسنجر على المسرح، فعمل الثلاثي رابين- مئير - كيسنجر على تطوير

العلاقات الثنائية ووضع سلسلة اتفاقات.

كان كيسنجر لاجئاً يهودياً ألمانياً في أميركا، لا يخفي تعاطفه مع إسرائيل وحرصه على مصلحتها وعلاقاته وصداقاته الحميمة مع قادتها. فعمل على إقناع نيكسون والإدارة الأميركية أنّ إسرائيل هي حاجة استراتيجية في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي، معتبراً أن احتلال إسرائيل لأراضي العرب والإبقاء على تفوقها العسكري في المنطقة هما مصلحة أميركية لأنّ ذلك سيضمن منع موسكو من نشر نفوذها في الشرق الأوسط. وهذا ما زرعه في ذهنية الإدارة الأميركية منذ تبوّئه منصب مستشار الأمن القومي الذي ضمّ إليه منصب وزير الخارجية فيما بعد. وتبلور التوجّه الأميركي بقروض وهبات وتسليح ودعم اقتصادي وعسكري وديبلوماسي واسع لإسرائيل.

وتثبت الأرقام علاقة وجود كيسنجر في الإدارة الأميركية بالانحياز الأميركي السافر لجانب إسرائيل. ففيما قدّمت واشنطن لإسرائيل 30 مليون دولار سنوياً حتى 1969، تضاعف المبلغ عشرين ضعفاً إلى 545 مليوناً عام 1971. وموّلت أميركا 28 بالمئة من ميزانية إسرائيل العسكرية عام 1972، ثم 42 بالمئة عام 1973، ثمّ نسباً أعلى في السنين التالية[7]. وأثناء حرب تشرين 1973، تقدّم كيسنجر بمشروع دعم لإسرائيل بمبلغ 3 مليار دولار سنوياً، فوافقت الإدارة الأميركية على 2.2 مليار وأقامت جسراً جوياً لإسرائيل بين 15 تشرين الأول و15 تشرين الثاني 1973 نقل 33 ألف طنّ من المعدات العسكرية. وتوالت المذكرات والوثائق المتبادلة بين واشنطن وتلّ أبيب، من رسالة نيكسون إلى مئير في 23 تموز 1970 تتبنّى فيها واشنطن التفسير الإسرائيلي لتطبيق القرار 242 (انسحاب جزئي ولا شيء للفلسطينيين) ومذكرة تفاهم في 1 تشرين الثاني 1971 توافق فيها واشنطن على مساعدة إسرائيل بتجهيز طائرة كفير (عن نموذج طائرة ميراج الذي سرقه الإسرائيليون من فرنسا)، وتعهّد أميركيّ أنّ واشنطن لن تُطلق أي مبادرة جديدة للسلام في المنطقة بدون تفاهم مسبق مع إسرائيل ما أدّى إلى هيمنة إسرائيلية كاملة على السياسة الأميركية في المنطقة.

هذه التفاهمات وغيرها ألزمت أميركا بمواقف معادية للعرب لم تخرج عنها أي إدارة أميركية بعد ذلك. وجعل كيسنجر سياسة إسرائيل هي سياسة أميركا أيضاً، وباتت السياسة الأميركية هي ضمان تفوّق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة حتى تلك البعيدة ولا

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 217.

تشكّل أي خطر ولا تبدي أي عداء لإسرائيل. وأصبح رفض السعي العربي لتحرير الأرض، ولو عن طريق المفاوضات، قاعدة في السياسة الأميركية. فإن هم خالفوا ذلك فهي تحارب إلى جانب إسرائيل ضدّهم. وأصبح أقصى ما تقبله أميركا هو مسارات جزئية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة بغية شق الصف العربي وإضعاف عمله المشترك. وفوق ذلك أدخل كيسنجر في قاموس السياسة الأميركية مقولة أنّ «منظمة التحرير الفلسطينية» هي منظمة إرهابية لا يمكن التفاوض معها أو اعتبارها شريكاً في السلام، ساخراً من احتمال قيام دولة فلسطينية على أنّه غير عقلاني. وأقنع كيسنجر إسرائيل باتّباع أسلوب المماطلة في أي مفاوضات تخوضها مع العرب، وجعلها تمتد لفترة زمنية طويلة لأنّ ذلك سيُفقد العرب الأمل في استرداد أرضهم ويُشعِرهم بالإحباط وبالتالي سيُجبِرهم على القبول بأي حل. وما كان يسمّيه العرب، ومنهم عبدالناصر والأسد «حال اللاحرب واللاسلم» كان مرغوباً كسياسة أميركية دبّرها عقل كيسنجر وسمّاها «الجمود الطويل» («prolonged stalemate» وهو موقف في الشطرنج يتعذّر فيه الإتيان بأي حركة). فكانت واشنطن تردّ على تذمّر الزعماء العرب وشكواهم من إسرائيل أنّ عليهم هم أن يكونوا أكثر اعتدالاً وأنّ طلباتهم بالانسحاب مستحيلة وتحتاج إلى الواقعية. وأنّ أميركا فقط تستطيع أن تساعدهم للوصول إلى حلّ مع إسرائيل، ولكن ما يعكّر عملها هو صداقة بعض العرب مع الاتحاد السوفياتي الذي يجب إخراجه من المنطقة.

تعاطى العرب مع كيسنجر كما يتعاطون مع أي وزير خارجية أميركي، فلم يعلموا أنّه كان حالة استثنائية وأنّه كان عدوّاً أكثر خطراً على مصالحهم من قادة إسرائيل نفسها. حتى الأسد وقع في حبائل كيسنجر وشخصيته الودودة. وبعد سنوات من نشاط كيسنجر في المنطقة وفشل العرب، عجزت استخباراتهم وسفاراتهم عن كشف أبسط قواعد التفاهمات الضمنية الإستراتيجية والسياسية بين أميركا وإسرائيل. ورغم عشرات الاجتماعات بين الزعماء والمسؤولين العرب مع كيسنجر والظهور التدريجي للنتائج الكوارثية لسياسته التي سعت لتحطيم آمالهم، كان الجانب العربي بطيئاً في فهم نواياه. فلم يعلموا أنّه أمر وزارة الخارجية الأميركية إبطال سياسة واشنطن القابلة بالقرار 242 «الأرض مقابل السلام»، وأفهم مستشاريه وموظفيه أن ليس في سياسته أي إنصاف للفلسطينيين. كل هذه المواقف والتطورات سبقت جولاته المكوكية في المنطقة عام 1974 وستمضي سنوات من خداع كيسنجر الذي كان واضحاً للدوائر الأميركية ولدول أوروبا الغربية، حتى قرأ العرب عن هذا الخداع في مذكرات

كيسنجر نفسه التي نشرها عامي 1979 و1982[8].

كان السادات يثق بكيسنجر بدون حدود، ويطلعه على أسراره باستمرار منذ 1970. وكان قد وقع باكراً في خديعة كيسنجر عندما وعده بالسعي إلى حل بين العرب وإسرائيل إذا ابتعدت مصر عن السوفيات. فطرد السادات السوفيات ليطيّب خاطر كيسنجر عام 1972، وأخذ يمدّه بالأفكار والمعلومات طيلة أيام حرب 1973، معرّياً الجانب العربي في وطيس الحرب أمام كيسنجر أعظم مناصر لإسرائيل في تاريخ الصراع. إذ كان كيسنجر يستغل أي معلومة يقدّمها السادات أثناء الحرب وينقلها إلى إسرائيل فوراً عبر سفيرها في واشنطن سيمحا دينيتز. وساعدت هذه المعلومات التي قدّمها السادات لكيسنجر على استنباط استراتيجية لإسرائيل. فإسرائيل لم تردع التقدّم السوري والمصري على الأرض في تشرين الأول 1973 فقط، بل إنّ كيسنجر شجّعها على خرق جيوب في جبهتي الجولان وسيناء، لأنّ احتلال إسرائيل أراضي جديدة سيجدع أنف العرب بنظر كيسنجر ويعاقبهم على تجرّئهم شنّ حرب ضد إسرائيل. ولتنفيذ الهجوم الإسرائيلي المضاد، عمد كيسنجر ليس فقط إلى إقامة جسر جوي لنقل الأسلحة والمعدات بل لإطالة أمد الحرب والمماطلة في وقف إطلاق النار لمنح إسرائيل الوقت الكافي لتسجيل انتصارات على الأرض. وفخر كيسنجر في مذكراته أنّه استطاع المماطلة ثلاثة أيام في 21 تشرين الأول 1973 قبل الردّ على مبادرة موسكو لوقف إطلاق النار، وذلك حتى يمكّن إسرائيل من إكمال أهدافها في الجولان واحتلالها ثغرة غرب قناة السويس. وسنعود إلى هذه التفاصيل أدناه.

الاستعداد لحرب تشرين

بدأت سورية ومصر الاستعداد للحرب ضد إسرائيل في 1971. ولحسن حظ الأسد فإنّ الرأي العام المصري كان متعشاً جراء حرب الاستنزاف ضد إسرائيل التي خاضها عبدالناصر من آذار 1969 إلى تموز 1970[9] والتي ظهرت أثناءها نتائج إعادة بناء القوات المسلّحة المصرية التي قام بها عبدالناصر. فكان الطلاب والمثقفون في مصر يضغطون باستمرار لخوض حرب لتحرير سيناء. وخلال أشهر توصّل الأسد والسادات إلى خطة عسكرية وتعيين محمد صادق

8- Henry Kissinger, *Years of Upheaval*, 1979 and 1982.

9- وقّعت مصر معاهدة وقف إطلاق النار مع إسرائيل في آب 1970 بعد قبولها بمبادرة روجرز.

قائداً للقيادة العسكرية المشتركة. ثم انصرفا إلى شراء السلاح والأعتدة وتدريب الجيش بمساعدة الاتحاد السوفياتي.

لم يغب عن ذهن السادات أنّ عبدالناصر قد قبل بمبادرة روجرز الأميركية قبل وفاته بشهرين. فأوفد في كانون الأول 1970، مبعوثاً شخصياً إلى واشنطن يجدّد استعداد مصر للسلام. ثم عرض في 4 شباط 1971 فتح قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية مقابل انسحاب جزئي في سيناء تليه مباحثات سلام، فرفضت إسرائيل العروض المصرية. ثم رجا السادات نيكسون أن يدعم عرضه ولكن دون جدوى، وعندها وقّع السادات معاهدة صداقة مع موسكو في 27 شباط 1971، ولكنّه عاجل إلى طمأنة واشنطن أنّ المعاهدة لا تقلّص أبداً حرصه على التوصّل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. ولكن خروج وليم روجرز أنهى مبادرته. فقد كان كيسنجر مستشار نيكسون للأمن القومي، وعندما غادر روجرز منصب وزير الخارجية في نهاية 1971، عيّن نيكسون كيسنجر مكانه وأصبح كيسنجر يشغل منصبين. واعتقد السادات أنّه مجرّد تغيير إداري في واشنطن، ففتح قناة مع كيسنجر عبر السعودية. وساهم رئيس المخابرات السعودي كمال أدهم، شقيق زوجة الملك فيصل، بنقل رسائل بين السادات وكيسنجر، وردّ كيسنجر في إحداها أنّ واشنطن لن تحرّك عملية السلام طالما بقي نفوذ سوفياتي في مصر. وكعادة الزعماء العرب في إخضاع رسائل الغرب لتفسيرات متعدّدة ومعقّدة[10]، فسّر السادات رسالة كيسنجر بأنّها تجاوب مشروط. ولذلك خصّص الأشهر التالية لتعميق خصامه مع موسكو، ثم لجأ إلى خطوة دراماتيكية باتخاذه قرار طرد 7750 خبيراً سوفياتياً مع عائلاتهم من مصر في تموز 1972. وكان هؤلاء يساعدون مصر في التدرّب على الأسلحة السوفياتية وعلى الاستعداد للقتال. وكانت حجّة السادات أنّ موسكو تتلكّأ في تلبية طلبات الأسلحة المصرية وأنّها لا تشاء أن يخوض العرب الحرب، بل يهمّها تخفيض التوتر مع الولايات المتحدة. واعتبر السادات طرد السوفيات فاتورة سدّدها لشرط كيسنجر، ثم انتظر ليحصد ما زرعه. ولكن كيسنجر لم يتجاوب لا بل كان ثمّة استغراب أميركي وإسرائيلي حول إقدام السادات على هذه الخطوة المجانية بدون مقابل. ومضت أشهر ولم يحصل شيء فأعاد السادات العلاقة مع السوفيات.

10- بسبب غموض مواقف الدول الكبرى وتصريحاتهم التي تحمل التأويل، كانت الدول العربية تحاول تفكيك معانيها. وضمن هذا المنهج فسّر صدام حسين لقاءه مع أبريل غالاسبي سفيرة الولايات المتحدة عام 1990 في أن واشنطن لا تدخّل في الصراعات العربية العربية أنه إشارة إلى أنّ أميركا لن تعارض احتلاله للكويت.

في 8 تموز 1972 كان الأسد في موسكو يسعى للحصول على أسلحة سوفياتية، فيما قادة الكرملين يضغطون لتوقيع معاهدة صداقة. وكان السادات قد أعلن طرد الخبراء السوفيات في اليوم نفسه ما صدم بريجنيف، فزار الأسد في جناحه في الكرملين وتخلّى عن توقيع معاهدة صداقة ووافق على طلبات الأسلحة. ثم طلب من الأسد التوسّط مع السادات الذي كان قراره مستغرباً جدّاً للقيادة السوفياتية[11]. وكان الأسد أكثر قلقاً من خطوة السادات من الروس. إذ كيف يقوم السادات بهذا العمل الذي يمكن أن يهدّد علاقة سورية ومصر بموسكو في وقت يستعد البلدان للحرب؟ ولم يتراجع السادات، بل طلب من الأسد أن يطرد هو أيضاً الخبراء السوفيات من سورية (3000 خبير). ولكن الأسد رفض وأكّد في حديث إعلامي أنّ هؤلاء هم في سورية لمصلحة الشعب السوري. ثم ضغط على السادات لمصالحة السوفيات وأقنعه أن يوفد رئيس الوزراء عزيز صدقي في تشرين الأول 1972 لتصحيح العلاقة. فعادت الأمور إلى مجاريها وتواصل تسليم الأسلحة بأسرع من السابق وبكميات غير مسبوقة. ورغم أنّ الأسد لم يستسغ فعلة السادات تجاه موسكو أو يرى فيها إنذاراً مبكراً لنواياه، فإنّه لم يتوقف عندها بل انهمك في التحضير للحرب. إذ لم يكن يريد إثارة أي نقاط خلافية مع السادات، وقد باتت الحرب مع إسرائيل على الأبواب. ولم يكن يعلم أنّ جزءاً من عودة السادات عن حدّة عدائه للسوفيات مصدره عدم ملاقاة كيسنجر لخطوته بخطوة لإطلاق مفاوضات عربية مع إسرائيل، وأنّ فقدان الأمل لدى السادات أعاده إلى السوفيات[12].

إلتقى الأسد مع السادات على مبدأ الحرب، ولكنّ السادات لم يصارحه عن أهدافه الحقيقية التي أبقاها سرّاً. فقد فهم الأسد أنّ هدف الحرب هو تحرير الأرض العربية أو على الأقل تحرير بعض الأرض، ما يدفع إسرائيل للتفاوض وإعادة باقي الأراضي. أمّا السادات فجلّ هدفه كان دعم مجهوده الديبلوماسي الذي كان تحت الأضواء ويحتاج إلى خضّة تُسَرع المفاوضات، كحرب محدودة مع إسرائيل. وكان الأسد يعلم أنّ السادات عرض فتح قناة السويس وكيف أهمل الأميركيون عرضه ورفضته إسرائيل، ثم كيف طرد الخبراء السوفيات ولم يكافئه الأميركيون. وظنّ الأسد أن في التجربتين درساً تلقّنه السادات وأن لا بديل عن

11- Karen Dawisha, «Soviet policy in the Arab world: permanent interests and changing influence», *Arab Studies Quarterly*, vol. 2, n°. 1, Winter 1980, pp. 19 – 37.

12- Robert Freedman, *Soviet Policy towards the Middle East since 1970*, New York, Praeger, 1978.

حرب تحريرية. ولكنه لم يدرِ أن السادات أبقى على القناة السرية مع كيسنجر الذي كان يعامله بجفاء واستعلاء. إذ إنّ السادات – كالعاشق الذي يُقال له لا – لم يفقد الأمل من دور أميركي. ففي حين كان السادات يستعد للحرب إلى جانب سورية، كان يوفد مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل في شباط وأيار 1973 لمحادثات سريّة مع كيسنجر وعد فيها السادات أنّ مصر ستلاقي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة بتطبيع العلاقات وتوقيع معاهدة سلام. ولكن ردّ كيسنجر لم يتغيّر على كافة المبادرات المصرية بين 1970 و1973: المماطلة والإطالة ثم الرفض. إذ إنّ مواقف كيسنجر كانت إلى يمين الصقور الإسرائيليين، لا يكترث لمشاعر العرب وإحباطاتهم ويتعاطف مع منطق التوسع وقضم الأراضي الذي كان يتفوّه به قادة إسرائيل، ويطبّق سياسة إفقاد العرب أي أمل في استرداد أراضيهم، وساعتئذٍ تعطيهم إسرائيل ما تشاء وينتهي الأمر.

ولكن كيسنجر رغم ذكائه، فإنّه لم يستشرف أنّ العرب مقبلون فعلاً على حرب، إذ كان مقتنعاً أنّهم لن يخوضوا حرباً يعرفون سلفاً أنّها خاسرة، خاصة أنّ هزيمة 1967 ما زالت ماثلة في الأذهان. ولذلك لم يقبل طلب مصر انسحاب إسرائيل مقابل السلام لأنّ مصر بنظره كانت عاجزة عن فرض ذلك. كما فسّر طرد السادات للروس تأكيداً على ذعر العرب الشديد من إسرائيل وسعياً لإرضائها بأي شكل. وكان الأسد طيلة 1971 و1972 لا يعلم إلى أي درك وصل السادات والملك حسين في توسّلهما إلى أميركا للعمل من أجل حلّ سلمي. وكان السادات يردّد أمام القادة العسكريين المصريين أنّه يريد حرباً محدودة ولو حرّرت بضعة أمتار شرق القناة لتحسين موقع مصر التفاوضي. في حين كان الأسد يتكلّم مع قادته على أساس أنّ الجيش السوري سيحرّر الجولان، وأنّ الجيش المصري سيحرّر سيناء، فيجبر العرب إسرائيل على التفاوض للانسحاب من غزّة والضفة الغربية. وعلى الأقل هذا ما آمن الأسد أنّه اتفق عليه مع السادات. وحتى السوفيات ظنّوا أنّ مصر عازمة على عملية تحرير واسعة، وعلى هذا الأساس كانت إمدادات السلاح الكبيرة لمصر[13]. أمّا لماذا لم يبرز هذا التناقض بين هدف سورية وهدف مصر خلال عامين من التحضير للحرب، فذلك لأنّ السادات كذب عمداً على الأسد ووقّع معه على خطة حربية كان يعرف أنّه لن يلتزم بها، في حين كان يعمل مع قادته

13- Jon Glassman, *Arms for the Arabs, The Soviet Union and war in the Middle East*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1975.

العسكريين على خطة ثانية لم يرها السوريون[14]. لقد أكّد القائد العسكري المصري سعدالدين الشاذلي هدف مصر المحدود في مذكراته، وأنّ أي تقدّم نحو ممرات سيناء لم يكن في الحسابات.

ظنّ السادات أنّه سيخدع الأسد كما خدع السوفيات حول هدف الحرب، وأنّه سيبيعه كلاماً عن العمل المشترك لتحرير الأرض ضمن شعارات القومية العربية وتحرير فلسطين التي أجادها سلفه عبدالناصر، وهو خطاب يريد الأسد أن يسمعه منه. وكان السادات ينتظر الأسد في الإسكندرية في نيسان 1973 ومعه وزير الدفاع المصري أحمد إسماعيل. فطلب من إسماعيل أن يحضّر الخطة التي أُعدّت خصيصاً لإرضاء الأسد وموسكو والتي تُظهر وكأنّ الهدف هو التحرير. ويذكر سعدالدين الشاذلي في مذكراته أنّه تولى نقل هذه الخطة إلى مكان الاجتماع وفقاً لطلب إسماعيل. وإذ حذّر الشاذلي من أن تلك الخطة صعبة التنفيذ ولا مقدرة لمصر على تنفيذها بتجهيزاتها الحالية، طمأنه إسماعيل أنّ الخطة وهمية وهي مناورة سياسية فقط لإرضاء السوريين ولن تنفّذ. وكانت المشاعر المعادية للسوريين لا تزال منتشرة في أوساط الضباط المصريين، مع ذكريات مؤلمة عن الانفصال وأنّ سورية عضّت اليد المصرية التي أطعمتها. ولذلك لم يعترض أحد على اعتماد أسلوب المراوغة مع سورية وابتكرت خطة تحرير طموحة ترضي السوريين في حين تعمل مصر على تنفيذ خطتها المحدودة. ويعلّق الشاذلي في مذكراته أنّه قرف من هذا الحوار الذي كان يدور في أوساط القيادة المصرية حول أفضل الطرق لخداع الأسد قبل ساعات من وصوله إلى الإسكندرية.

ولم يُخدع الأسد بسهولة عندما عرض عليه السادات الخطة المشتركة الطموحة بحضور حسني مبارك قائد سلاح الجو المصري. إذ كان الأسد خبيراً في الشؤون العسكرية، وأخذ يسأل عن تحضيرات مصر وتجهيزاتها على الجبهة. فأدرك بخبرته وحدسه أنّ الاستعدادات أصغر من أن تنفّذ الخطة التي تُعرض عليه. وأصرّ على مساءلة قادة مصر العسكريين بنفسه. فحضر هؤلاء من القاهرة وتبيّن للأسد من كلامهم أن مصر لم تستعدّ كفاية للحرب التحريرية التي اتفق هو والسادات على شنّها. ولذلك تأجّل موعد الحرب ستّة أشهر.

في أيّار 1973 طار الأسد إلى موسكو مجدّداً للحصول على شبكة دفاع جويّ فتموّنت سورية بـ300 مقاتلة جوية و500 منصة صواريخ سام، أرض جو و400 مضاد للطائرات. وفي آب 1973، التقى المجلس الأعلى السوري المصري للقوات المسلحة في قاعدة الإسكندرية

14- Patrick Seale, *Asad*, p. 197.

البحرية، مثّل فيه سورية وزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس الأركان يوسف شكور، وقائد سلاح الجو ناجي جميل، ورئيس العمليات عبدالرزاق الدردري، وقائد سلاح البحرية فضل حسين. ووضع الجانبان اللمسات الأخيرة على خطة الحرب. ثم وقّع يوسف شكور وسعدالدين الشاذلي على وثائق تشرح الإستراتيجية العسكرية وتقترح موعدها. وطار طلاس وحسني مبارك إلى سورية لتقديم الخطة إلى الأسد والسادات المجتمعين في بلودان غرب دمشق. ثم اتخذ قرار الحرب في اجتماع بين السادات والأسد في 12 أيلول وحدّدا موعدها في 6 تشرين الأول. فبدأ العد العكسي في 22 أيلول.

لم تكن الازدواجية المصرية هي آخر متاعب الأسد. فقد قيل إنّ أشرف مروان، صهر عبدالناصر، طار في أيلول 1973 إلى لندن وقدّم الخطة المصرية-السورية كاملة إلى الموساد الإسرائيلي لقاء مبلغ من المال. ولكن الرئيس المصري حسني مبارك والإعلام الرسمي في الثمانينات نفى ذلك، وبقي الموضوع بين أخذ وردّ حتى بعد انتحار مروان (أو اغتياله؟).

وفي مطلع أيلول 1973، قام ضابط سوري برتبة لواء، كان عميلاً للاستخبارات الأردنية منذ 1971، بنقل نسخ كاملة من الخطط الحربية المصرية والسورية إلى الجهاز الأردني الذي قدّمه باستعجال إلى كيسنجر وإلى موشي دايان. والتقى الحسين وغولدا مئير بحضور رئيس الوزراء زيد الرفاعي وقادة عسكريين وأمنيّن أردنيين وإسرائيليين في المركز الرئيسي للموساد في هرتسليا في 25 أيلول، حيث شرح الحسين ما دار معه في قمّة مع السادات والأسد[15] (وكان السادات قد دعا الحسين إلى قمّة مع الأسد في أيلول 1973). ثم نقل الحسين إلى كيسنجر معلومات أنّ مصر وسورية ستشنّان حرباً على إسرائيل في تشرين الأول 1973. وكان الحسين قلقاً لأنّ حرب 1967 أفقدته نصف مملكته وأنّ حرباً جديدة يخسرها العرب قد تفقده كل المملكة. ولكن كيسنجر الشديد الثقة بقدراته الذهنية وتقديره للأمور، لم يأخذ على محمل الجدّ تحذير الحسين. وإكراماً لتوسّل العاهل الأردني أطلق تصريحاً في اليوم التالي أنّه «ربّما» (maybe) سيبدأ محادثات سلام تمهيدية بين العرب وإسرائيل بعد الانتخابات الإسرائيلية في 30 تشرين الأول 1973، ما سيسكت العرب على الأقل لبضعة أسابيع. ولحسن حظّ مصر وسورية، لم يأخذ كيسنجر ودايان هذه الوثائق على محمل الجدّ بل ظنّا أنّها جزء من حملات

15- Avi Shlaim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein*, London, Penguin Books, 2007, pp. 360-361.

تخويف عربية لدفع إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، رغم أن الحرب فيها بعد أثبتتت دقّة معلومات هذه الوثائق.

كان الأسد - الصغير السنّ نسبياً - ضحية زعيمين عربيين - السادات والحسين - متمرّسين في السياسة الإقليمية والمناورات العربية وعمليات الخداع التي كانت تتم على نطاق واسع. فقد كان الأسد في عامه الثالث في الحكم، في حين كانت تجربة الحسين والسادات تمتد إلى 1952، أي قبل عشرين عاماً عندما أصبح الأول ملكاً على الأردن والثاني شريكاً لعبدالناصر في ثورة يوليو. فكان إيمان الأسد العقائدي في قوميته العربية دافعاً لنظرة متفائلة ومصدّقة لنوايا «الأشقّاء العرب». في حين كانت النظرة من القاهرة وعمّان إلى الصراع مع إسرائيل مختلفة تماماً عن نظرة دمشق. وكانت النتيجة أنّ الأسد خُدع على عدّة محاور وخاصة من شريكه المصري في الذهاب إلى حرب تحريرية قدّمت الأردن، الدولة العربية الشقيقة، وعملاء مصريون وسوريون تفاصيل خططها لإسرائيل على طبق من ذهب. ولكن التاريخ أنصف سورية في هذه الحرب المبدئية.

إنجازات ميدانية

كان السادس من تشرين الأول 1973 يوماً عظيماً للعرب، سجّل أكبر هجوم عسكري في تاريخهم وأثبت مقدرتهم على التخطيط والتنفيذ بأحدث الأسلحة والمعدات على عدو كان يظن الجميع أنّه لا يقهر.

لقد استعملت مصر وسورية أسلوب إسرائيل، فأخذتا مبادرة الهجوم ما جعل إسرائيل تفقد توازنها لعدّة أيام حسّاسة. وحتى في ليل 5-6 تشرين الأول، صدر تقرير لوكالة الاستخبارات الأميركية «سي آي إيه» يؤكّد أنّه لا يوجد أي مؤشر لبدء حرب: «إنّ أي مبادرة مصرية للهجوم غير منطقية، كما أنّ إقدام الرئيس السوري على مغامرة عسكرية هو انتحار»[16]. وكان توقيت الحرب في عيد الغفران اليهودي. واحتاج عنصر المباغتة إلى السريّة الكاملة، ففي سورية لم يعلم بموعد الحرب سوى الأسد وشكّور وثلاثة من كبار العسكريين. أمّا من المدنيين فلم يعلم بموعد المعركة سوى مستشار الأسد الإعلامي أسعد إلياس لأنّه كتب خطابات ورسائل الأسد حول الحرب يوم 3 تشرين الأول.

16- Patrick Seale, *Asad*, p. 206.

في الساعة الثانية بعد ظهر السبت، شنّت الجيوش السورية والمصرية هجوماً صاعقاً ومباغتاً على المواقع الإسرائيلية المحصّنة في سيناء والجولان، واستطاعت خلال 24 ساعة قلب المعادلة وتحقيق تقدّم إستراتيجي على الأرض. فعلى الجبهة المصرية عبر مائة ألف جندي وأكثر من ألف دبابة قناة السويس محطّمين تحصينات خط بارليف ما وصفه الأميركيون أنّه «من أعظم عمليات العبور العسكرية لحاجز مائي في تاريخ الحروب». لقد فتحت مصر نيران 4000 مدفع و250 طائرة حربية على المواقع الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة حيث نصبت إسرائيل 35 قلعة محصّنة. كما فتحت فرق سلاح الهندسة المصرية خراطيم مياه ذات دفع مكثّف على الساتر الترابي الضخم الذي كان علوه 60 قدماً على طول الجبهة، فيما عبرت القناة مئات القوارب المطاطية حاملة آلاف الجنود وأسلحتهم، وتم نصب خمسة جسور حديدية لتعبر الدبابات والشاحنات إلى سيناء. ثم واجه المصريون القوات الإسرائيلية على الأرض ودمّروا 300 دبابة إسرائيلية خلال ساعات. ولم تصل قوى إسرائيلية إضافية إلى ساحة المعارك إلا في اليوم الثالث، 8 تشرين الأول، حيث قامت ثلاثة ألوية مدرعة إسرائيلية بهجوم مضاد لوضع حد للاندفاع المصري، فقط لتصاب بالخيبة وتخسر 260 دبابة إضافية بفضل المدفعية المصرية والصواريخ المصرية المحمولة على الأكتاف، ما اعتبره مراقبون عسكريون أميركيون «أسوأ هزيمة في معركة في تاريخ الجيش الإسرائيلي»[17].

وعلى الجبهة السورية، لم تقلّ التحصينات الإسرائيلية إحكاماً، حيث حفر الإسرائيليون خندقاً على طول الجولان بطول 65 كلم وعمق أربعة أمتار وعرض خمسة أمتار، مزنّراً تماماً على الجانبين بألغام أرضية مضادة للدروع، تليه مساقط أرضية عالية يطلّ منها الإسرائيليون من مواقعهم التي بلغت 112 قلعة محصّنة ومدعومة بالإسمنت المسلّح السميك. وتلي تلك القلاع تجمعات دبابات وآليات ومدفعية إسرائيلية ووحدات لواء «غولاني» الإسرائيلي. وتشرف على هذا الحاجز البري الطويل تجهيزات مراقبة ومعدات إلكترونية في قاعدة عسكرية في قمّة جبل الشيخ. ولم يكن السوريون على غفلة من هذه التفاصيل أو أي عدو يواجهون، إذ خلال الأشهر الماضية قام غبريال البيطار قائد مخابرات الجيش السوري بإرسال مجموعات عسكرية صوّرت المواقع الإسرائيلية، وجمع المعلومات حتى توفّرت لديه خرائط مفصّلة عن

17- Colonel Trevor Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars: 1947-1974*, New York, Military Book Club, 1978, pp. 435 -450.

كل موقع على طول الجبهة. وأجريت تدريبات على اقتحام هذه المواقع بما فيها قاعدة قمّة جبل الشيخ الإلكترونية.

كانت سورية قد حشدت 60 ألف جندي مع معداتهم المؤلفة من 1300 دبابة و600 قطعة مدفعية و400 رشاش مضاد للطائرات و100 بطارية صواريخ سام أرض - جو. وفي 6 تشرين الأول، تحرّكت الألوية الخامس والسابع والتاسع، يدعمها في الطوق التالي اللواءان الأول والثالث. وخرق 35 ألف جندي و800 دبابة التحصينات الإسرائيلية، فيما هاجم سرب طائرات هليكوبتر موقع جبل الشيخ واحتله لحرمان إسرائيل من مراقبة القوات السورية المهاجمة. وخلال ساعات أطلّ السوريون على بحيرة طبريّا ووادي الأردن وشمال إسرائيل، رغم تكبّدهم خسائر كبيرة في الدبابات التي سقطت في الخنادق وخاصة في القطاعين الأوسط، بمواجهة القنيطرة حيث تركزت دفاعات إسرائيل، وفي القطاع الشمالي عند سهوب جبل الشيخ. وحقّقت القوات السورية تقدّماً ملحوظاً على هذين المحورين في حين كان التقدّم السوري الأكبر في القطاع الجنوبي حيث استطاع اللواء الخامس في ليل 6 تشرين الأول، بقيادة علي أصلان، أن يجتاز العوائق الإسرائيلية بسهولة ويضرب الخطوط الإسرائيلية ويمضي في ثلاثة طوابير لتحرير معظم القطاع الجنوبي والأوسط في الجولان.

وكاد التقدّم السوري يصل حدود 1948 لو لا تدخّل قوى إسرائيلية مدرّعة منعت الانهيار الكامل للدفاعات الإسرائيلية صباح 7 تشرين الأول، أي بعد 18 ساعة من بدء المعارك. ولكن سورية كانت لا تزال تمسك بزمام المبادرة، إذ إن غرفة القيادة في دمشق (الرئيس الأسد ورئيس الأركان شكور ومعهما كبار القادة العسكريين) لحظت تقدم اللواء الخامس المثير وأمرت اللواء الأول المدرّع باقتحام وجاهي في القطاع الأوسط حيث يقع مركز قائد جبهة الجولان الإسرائيلي خلف مدينة القنيطرة وذلك لتستمر مساندة كتف اللواء الخامس. وهكذا في ليل 7 - 8 تشرين الأول، حقّق هذان اللواءن السوريان تقدّماً هاماً وباتا على مسافة قصيرة من بحيرة طبريا وجسر بنات يعقوب على نهر الأردن، وما هي إلاّ ساعات ويصبح تحرير الجولان الكامل بمتناول اليد.

في سيناء كما في الجولان، بدت إسرائيل الطرف الخاسر، تنكسر وتتراجع وتخسر مئات الدبابات. وعلى وقع هذا الانتصار، اشتعلت مشاعر الشعوب العربية كما لم يحدث من قبل. إذ لأوّل مرّة منذ 1948 تتحدّى جيوشهم صعود إسرائيل الجبّار وتقهر أسطورة تفوّقها وتنهي عار هزائم 1948 و1956 و1967. لقد استعاد العرب كرامتهم وضمّدوا جراح الماضي

وتلك مسألة تحقّقت في اليوم الأول ولن تغيّرها مجريات الحرب ونتائجها الميدانية فيما بعد[18]. فقد جلب العرب إلى أرض المعركة جيوشاً عصرية مسلّحة ومدرّبة جيّداً تختلف تماماً عن الجيوش الضعيفة والعارية التي حطّمتها إسرائيل في حرب 1967. كما أنّ عنصر المفاجأة الذي استعملته إسرائيل جيّداً في حرب 1967 بات في يد العرب عام 1973 بفضل سنوات من التحضير والتخطيط الجيّد، وقد تعلّمت سورية ومصر من أخطائهما في السابق ومن تفوّق إسرائيل، وسمحتا هذه المرّة لأصحاب المعرفة والخبرة أن يتسلّموا المناصب الهامة في الجيشين، بعيداً عن المحسوبية السياسية. فأنهى الأسد عصور الشقاق والفساد داخل الجيش السوري، وقام رئيس الأركان المصري سعدالدين الشاذلي وقائد العمليات عبدالغني الجمسي بتطوير الجيش المصري ورفع معنويات الجنود فأنهيا عصر المشير عامر المخزي وأعادا الاعتبار إلى المهنة العسكرية. كما تمتّع الجيشان بمقدرة تسلّح ممتازة ليس فقط في الطائرات والدبابات بل في الأسلحة الفردية الروسية الصنع، كصواريخ ساغر وستريلا المضادة للدروع والتي دمّرت عدداً كبيراً من الدبابات الإسرائيلية، وفي صواريخ سام 6 التي كانت عاملاً أساسياً في انتصارات الأيام الأولى لأنّها حرمت سلاح الجو الإسرائيلي من الدور الذي لعبه في الحروب السابقة. فعطّلت هذه الأسلحة مدرعات إسرائيل وطائراتها منذ اليوم الأول. كما أنّ الجانب العربي استعمل أجهزة اتّصال لاسلكية متفوقة ومشفّرة اشترتها سورية عام 1972 من شركة سويدية – سويسرية.

لم يقتصر المجهود العربي في حرب 1973 على مصر وسورية بل كان عملاً ثلاثياً، السعودية هي عموده الثالث بفضل تمويلها للتسلّح وقيادتها في استعمال سلاح النفط ودعمها لمصر وسورية على كافة الأصعدة. وجاء في بيان لوزارة الدفاع والطيران في السعودية ما يلي: «أمر جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز بأن توضع كافة القوات العربية السعودية بأقصى درجة الاستعداد للمشاركة في معركة الأمّة العربية الكبرى. وأمر جلالته بدعم الجمهورية العربية السورية وذلك بتحريك قوات أخرى لأداء الواجب المقدس في المعركة القائمة هناك ليمتزج الدم العربي السعودي مع الدماء العربية دفاعاً عن الشرف والكرامة واسترداد الأرض وتحرير المقدّسات الإسلامية... وإلى جانب المشاركة الفعلية في القتال، فإن المملكة العربية السعودية

18- Edgar O'Ballance, *No victor no Vanquished: The Yom Kippur War*, London, Barrie & Jenkins, 1979, pp. 119 – 146 (Syrian offensive).

تضع كافة إمكانياتها وطاقاتها لخدمة المعركة»[19]. ثم جاء في بيان الديوان الملكي السعودي: «قرّر وزراء البترول العرب، في مؤتمرهم المنعقد في الكويت يوم أمس الأول، تخفيض الإنتاج شهرياً بنسبة لا تقل عن 5 بالمئة. واستناداً للقرار المذكور، قرّرت حكومة صاحب الجلالة تخفيض إنتاجها فوراً ابتداء من هذا اليوم - الخميس - حتى نهاية شهر نوفمبر بنسبة 10 بالمئة، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك شهرياً بنسب تقرّر عندئذ طبقاً للقرار المذكور. وتبذل حكومة صاحب الجلالة الآن جهدها لكي تعدّل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الحالي من الحرب الدائرة بين الأمة العربية وإسرائيل، ومساعداتها الحربية لها، وإذا لم تسفر هذه المساعي سريعاً عن نتائج ملموسة فستوقف المملكة تصدير البترول إلى أمريكا»[20]. ثم جاء في بيان الديوان الملكي السعودي حول وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية: «نظراً لازدياد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فإنّ المملكة العربية السعودية قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها هذا الموقف».

أمّا لماذا لم يسرِ العرب نحو النصر، رغم جهدهم المشترك الذي تحقّق أخيراً، فذلك لأنّ مصر بعد عبورها قناة السويس وتحرير مسافة عشرة كيلومترات، أمرت جيشها بالتوقّف عن التقدّم نحو ممرات متلا والجدي الإستراتيجية في سيناء، واتخاذ مواقع دفاعية. وإذ نجح المصريون في صدّ هجوم إسرائيلي مضاد وتدمير دباباته يوم 8 تشرين الأول، توقّف العمل الحربي المصري تماماً مساء ذلك اليوم، أي بعد 48 ساعة من بدء الحرب، فيما واصلت سورية القتال وحيدة لمدّة أسبوع كامل. وفي الأسبوع الحاسم الممتد من 7 إلى 14 تشرين الأول، استفادت إسرائيل من وقف مصر عملياتها الحربية ما أراح القسم الأكبر من طائراتها ودبابتها من معركة كانت محتملة في ممرات سيناء، واتّجهت لوقف انهيار كامل لدفاعاتها على جبهة الجولان، فاستطاعت وقف التقدّم السوري. ثمّ أخذت إسرائيل المبادرة خلال أيام وشنّت هجومات معاكسة على سورية أولاً ثم على مصر.

في تلك الأثناء أقلق جمود الجبهة المصرية القادة السوفيات وسألوا القاهرة «لماذا لا تبني القوات المصرية على ما حقّقته شرق القناة فتعزّز مواقعها وتتقدّم إلى الممرات»، فأجاب السادات أنّ أهدافه محدودة. ثم سأله الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف: «ما هي حدود

19- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 9 ، ط 1 ، ص 366.

20- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 9 ، ط 1 ، ص 383.

هذه الأهداف المحدودة؟»، ذلك أنّ من المنظار العسكري السوفياتي، كانت القوات المصرية مؤهّلة إلى درجة كافية للاستفادة من المفاجأة وأن تقوم خلال ساعات وقبل أي ردّ فعل إسرائيلي بتحرير الممرات على الأقل والتي لا تبعد أكثر من 50 كلم، ما يجعل كامل سيناء ساقطة إستراتيجياً في الأيدي المصرية. ولكن مصر لم تتحرّك بقرار مباشر من السادات وقادته العسكريين، ولم يقل المصريون لشريكهم السوري إنّ الحرب بالنسبة لهم قد انتهت عند هذا الحد على جبهتهم.

في دمشق كان الأسد ومعه القادة العسكريون ينتظرون كل يوم نبأً من مصر أنّ جيوشها بدأت المرحلة الثانية بالتحرّك نحو الممرّات حسب الخطة التي اتفق عليها البلدان. لم يكن مقبولاً للسوريين أن ساعات حاسمة تمرّ دون أن تتحرّك مصر، ولكنّهم لم يتعمّقوا في تحليل أسباب الجمود المصري لانهماكهم بالحرب في الجولان، بل ظنّوا أنّ التأخير المصري هو تكتيكي ولاعتبارات عسكرية. وبعد أيام وقد اشتد الضغط الإسرائيلي على الجبهة السورية دون أن تتحرّك مصر، أدركت القيادة السورية أنّ في الأمر مشكلة وأنّ سورية باتت عمليّاً وحيدة في أرض المعركة بعدما خدعها السادات في عدم تنفيذ الخطة العسكرية. وكانت إسرائيل قد علمت منذ اليوم الثالث للحرب أنّ مصر تتخذ مواقع دفاعية حيث كشفت طائراتها الاستطلاعية أن الجيش المصري يحفر الخنادق وأبقى بطاريات صواريخ سام غرب القناة ولم يستقدمها إلى سيناء. وكانت الطامّة الكبرى أنّ السادات نفسه يوم 7 تشرين الأول أفسد حتى إستراتيجيته العسكرية بإرساله مبعوثاً إلى كيسنجر يعلمه أنّ مصر «لا تنوي تعميق المواجهات ولا توسيع رقعة القتال في سيناء»، مكرّراً استعداده للسلام. فكانت أثمن معلومة يتلقّاها كيسنجر الذي لم يضيّع الوقت بل نقل فوراً رسالة السادات إلى إسرائيل أن الجيش المصري لن يتحرك من النقطة التي وصل إليها شرق القناة[21]. ما أفاد إسرائيل كثيراً وجعلها تطمئنّ في سيناء وتركّز على سورية. فقلبت رسالة السادات الموازين لصالح إسرائيل.

لقد كان بامكان السادات كتمان وقف الزحف عن كيسنجر حتى تبقى إسرائيل في خوف وترقّب من خطوة مصر التالية. ولكن الآن وقد علمت إسرائيل السرّ المصري، فقد قرّر وزير الدفاع موشي دايان أنّ «لا حاجة لوضع ثقلنا العسكري في سيناء ويجب أن توجه قوّة إسرائيل إلى سورية». فأمر سلاح الجو «بهجوم فوري ومتواصل ضد السوريين لوقف تقدّمهم».

21- Patrick Seale, *Asad*, p. 208.

في ذلك الوقت كان القطاع الجنوبي من جبهة الجولان سينهار في أي ساعة وتصل القوات السورية إلى ضفة الأردن، وعندها لن تستطيع أي قوّة إسرائيلية زحزحتها من مكانها. وكان خوف دايان من سورية يفوق خوفه من مصر والأردن، حيث شرح:

«أنّ ثمّة عدوّاً على الجبهة المصرية ولكن لا وجود سكانياً إسرائيلياً في سيناء.

ويوجد سكان يهود على جبهة الأردن ولكن الأردن ليس عدوّاً.

أمّا على الجبهة السورية فثمّة تجمعات سكانية إسرائيلية ومدن يهودية كبرى وعدو قوي هو سورية. فإذا وصل السوريون إلى مستوطناتنا تكون المصيبة كبرى»[22].

كما أنّ قائد سلاح الجو الإسرائيلي بنيامين بيليد أكّد أنّه صباح 7 تشرين الأول، ولفترة ثلاث ساعات من الخامسة والنصف وحتى العاشرة والنصف صباحاً كانت الدبابات السورية تشرف على بحيرة طبريا ولم تكن ثمّة أي دبابات أو جنود إسرائيليين لوقفها لو شاءت النزول إلى شاطئ البحيرة، وتدخّل سلاح الجو الحاسم قبل الحادية عشرة صباحاً هو الذي أوقفها.

وهكذا ولمدّة ثلاثة أيام، في 7 و8 و9 تشرين الأول، ولمدّة 18 ساعة في اليوم، صبّت مئات الطائرات الإسرائيلية قنابلها على القوات السورية، محوّلة ميدان الجولان كتلة نار كبيرة أدّت إلى خسائر سورية فادحة. وبلغت طلعات الطائرات الإسرائيلية في الجولان 600 طلعة يومياً، مقارنة بـ50 طلعة على الجبهة المصرية. وإذ لم تكن الطائرات السورية ندّاً للطائرات الإسرائيلية المتطوّرة، فإنّ سورية كانت جاهزة بأسلحة أرض-جو من صواريخ سام 6 ومضادات للطائرات فأسقطت عدداً كبيراً من الطائرات الإسرائيلية. كما أنّ القوات السورية لم تخسر المبادرة. إذ استغلّت ظلام ليل 8 تشرين الأول واستعملت نواظير رؤية ليلية وتقدم اللواء السابع في قطاع الشمال للجبهة وبات على مسافة قصيرة من الحدود. ولكن مقتل قائد اللواء عمر الأبرش في كمين لدبابته أخّر التقدّم فطلع صباح التاسع من تشرين الأول وخرجت الطائرات الإسرائيلية لتصبّ نيرانها على اللواء السوري وتنقذ إسرائيل من كارثة مؤكدة.

في هذه الأيام المصيرية في الحرب، ظهرت شجاعة الجندي السوري الفائقة التي أدهشت المراقبين العسكريين الأجانب. ولكن المراقبين عزوا حجم الخسائر السورية الكبيرة في الأرواح إلى هذه الشجاعة حيث بلغ عناد السوريين حدّاً مدهشاً في عدم التراجع عن أي بوصة من الأرض المحرّرة، مهما بلغت وحشية وفداحة القصف الإسرائيلي الجوي والبري.

22- Moshe Dayan, *Story of My Life*, p. 474.

وقال مراقبون غربيون إنّ هذه الشجاعة لم تحقّق مردوداً كبيراً للإستراتيجية السورية إذ كان من الأفضل بعض الأحيان الانسحاب التكتيكي من مواقع ضعيفة بهدف المناورة وتدعيم الخطوط السورية. ومهما يكن، فإنّ إسرائيل، ومنذ التاسع من تشرين الأول حقّقت تفوّقاً جوياً هائلاً على الجبهة السورية، واستطاعت تعطيل خطوط الإمداد السورية وتخريبها في حين كانت خطوط إمداد الجيش الإسرائيلي مرتاحة وآمنة. وتمكّن الإسرائيليون من وقف التقدّم السوري واستعادة بعض مواقعهم السابقة. ثم شرعت إسرائيل في شنّ غارات في العمق السوري على أهداف مدنية من بنى تحتية واقتصادية – مصفاة النفط في حمص ومرافئ اللاذقية وطرطوس وبانياس ومحطات الكهرباء ومستودعات كبرى. وفي 10 تشرين الأول أغارت طائرات إسرائيلية عبرت فوق لبنان على مبنى القيادة العسكرية وأبنية عدّة في دمشق. ولم تكن شجاعة سكان دمشق بأقل من الجنود على الجبهة. إذ خرج الدمشقيون إلى سطوح المنازل يشاهدون المعارك الجوية ويهلّلون للجيش السوري. وفي 11 تشرين الأول، حاولت وحدات بريّة إسرائيلية مدعومة بالطائرات اختراق الخط السوري فواجهتها الدفاعات السورية من شبكة أفخاخ الدبابات وحقول ألغام وعائقات إسمنتية أرضية ومشاة مسلّحين بصواريخ مضادة للدروع، فدمّرت عدداً كبيراً من الدبابات الإسرائيلية.

عندما انقلب الوضع على الجبهة السورية، كانت الاتصالات بين غرفة العمليات السورية وغرفة العمليات المصرية تتّجه نحو اللهجة الغاضبة وتراجع اللهجة الأخوية. فقد بدأ السوريون يذكّرون زملاءهم المصريين بتعهداتهم وبالخطّة المشتركة. وعندما شنّت إسرائيل غارات في العمق السوري اتّصل الأسد شخصياً بالسادات وطالبه بإرسال طائرات مصرية لضرب العمق الإسرائيلي، فلم يتجاوب السادات مع هذا الطلب. فأوفد الأسد مسؤولاً عسكريّاً رفيعاً إلى القاهرة لشرح الموقف في الجولان والضغط على الجانب المصري لاستئناف القتال، إذ لا يجوز أن تتلقّى سورية وحدها كامل الضغط الإسرائيلي. فناقشت القيادة العسكرية المصرية الوضع وتعاطفت مع النداء السوري ولكنها انقسمت بين مؤيّد لمواصلة الزحف في سيناء ورافض لهذا الأمر، فاستمرّ الهدوء على الجبهة المصرية. ولكن في ليل 13 تشرين الأول حدث تطوّر خطير في الجولان تطلّب تصرفاً حاسماً. إذ إنّ القوات الإسرائيلية اخترقت الدفاعات السورية ووصلت إلى مشارف قرية سعسع التي تقع على طريق دمشق. وكانت هذه الحادثة القشّة التي قصمت ظهر البعير بين مصر وسورية.

أحداث الأسبوع الممتد من 9 إلى 13 تشرين الأول عدّلت الخطّة السورية إلى الدفاع بدون

الشريك المصري. وكانت خسائر سورية فادحة، إذ إضافة إلى 800 دبابة ومئات الآليات واستشهاد 6000 جندي، أحدثت الغارات الإسرائيلية خسائر في البنية التحتية المدنية السورية ومنشآتها بقيمة 3.5 مليار دولار. وكان الأسد غاضباً من خداع السادات، إذ لو علم أنّ مصر لن تتحرّك قيد أنملة من الكيلومترات العشرة التي حرّرتها شرق القناة لكان هو أيضاً وضع أهدافاً محدودة. ورغم ذلك فقد أثبتت سورية أنّها كانت خصماً جديّاً لإسرائيل حتى بدون مصر، إذ إنّ إسرائيل خسرت أفضل طيّاريها على الجبهة السورية وقاتل الجيش السوري جيّداً وبمعنويات عالية، في حين كان الجيب الذي خرقه الإسرائيليون في الجولان يتعرّض لهجمات مضادة أنهكت القوى المعادية. ولذلك قرّر الإسرائيليون عدم تحدّي الخطّ الدفاعي السوري خاصّة أنّ سورية كانت لا تزال تتمتّع بقوّة عسكرية ضاربة في خط دفاعها الثاني المؤلف من عدّة ألوية وآلاف الدبابات ولن تكون المسألة نزهة للإسرائيليين.

فضح الهجوم الإسرائيلي على سعسع (جنوب دمشق) نوايا السادات أمام الرأي العام العربي بأنّه يتفرّج في حين يتلقى شقيقه السوري ضربات الآلة العسكرية الإسرائيلية، ما فسّره الناس بأنّه خيانة. وبعد مناقشات في قيادته أدرك السادات فداحة إستراتيجيته: أوّلاً، أن لا مصلحة في تراجع الجبهة السورية لأنّ ذلك سيضعف موقف مصر في أي مفاوضات مستقبلية. وثانياً، أقلق نبأ سعسع القادة العسكريين المصريين، إذ إنّ كسر الجبهة السورية سيعني أنّ الجيش الإسرائيلي سيعود إلى الجبهة المصرية بانتقام فظيع على طول قناة السويس وستكون كارثة على مصر وسورية معاً جرّاء الصمت المصري الطويل. وعندها تُهزم مصر وتتكرّر كارثة 1967 ولا يعود هناك أيّ مفاوضات. ولذلك اتُخذ قرار بتعديل الخطة المصرية المحدودة ومواصلة القتال في 14 تشرين الأول. وهكذا بدأ أخيراً الهجوم المصري المنتظر نحو ممرات متلا والجدي والذي هلّلت له القيادة السورية. ولكن الهجوم المصري تأخّر كثيراً وخسرت مصر زمام المباغتة بعد صمتها لأسبوع كامل، لأن إسرائيل أكملت استدعاء الاحتياط وأنهت مهامّها تقريباً على الجبهة السورية في ليل 13 تشرين الأول وباتت جاهزة لمواجهة الجيوش المصرية. ولذلك عندما قرّرت مصر مواصلة الزحف كانت غرفة العمليات الإسرائيلية جاهزة لتحويل انتباهها إلى سيناء. ثم إنّ حجم التقدّم المصري على الأرض يوم 14 تشرين الأول كان باهتاً. فإزاء 900 دبابة إسرائيلية استعملت مصر 400 دبابة. وبدلاً من التوجّه فوراً نحو تحرير الممرات بقوة ضاربة مكثّفة بشكل حربة أو حربتين انتشر المصريون على جبهة بطول 150 كلم فتبعثرت جهودهم. وخلال ساعات انقضّ الإسرائيليون على الدبابات المصريّة وردّوا المصريين على

أعقابهم إلى حيّز القناة الضيّق. وخسرت مصر نتيجة معركة ذلك اليوم 250 دبابة واستعادت إسرائيل زمام المبادرة في سيناء.

أقلقت الهزيمة المصرية السريعة سورية لا لأنّ سورية ستستمرّ في القتال لوحدها بل لأنّ الإسرائيليين سيستغلون التقهقر المصري لتنفيذ المزيد من الهجمات على الجبهة المصرية، وهذا ما حصل. إذ في ليل 15-16 تشرين الأول، عبرت الدبابات الإسرائيلية إلى الجبهة الغربية لقناة السويس وطوّقت الجيش الثالث المصري عبر ثغرة في الخطوط المصرية عند عنق بحيرة التمساح المعروفة بدفرسوار. ولم يعر السادات انتباهاً كافياً للثغرة رغم تحذير قادته، بل واصل الجهد الديبلوماسي مع كيسنجر الذي كان على اتصال يومي معه طيلة الأيام السابقة، ودعاه إلى القاهرة يوم 15 تشرين الأول، بعد يوم من المعركة الفاشلة. كل هذا بدون أن يبلغ الأسد عن هذه الاتصالات. وخلال أيام بنت إسرائيل قوّة ضخمة غرب القناة واستطاعت تدمير بطاريات سام المصرية وقطع خطوط الإمداد ونصب كمائن للقافلات العسكرية المصرية ومهاجمة المراكز الميدانية المصرية. وإذ نصحت القيادة المصرية السادات بسحب وحدات من شرق القناة إلى غربها لمواجهة الثغرة الإسرائيلية رفض وأصرّ على عدم انسحاب جندي واحد من شرق القناة. ذلك أنّ الوجود العسكري هناك كان ورقته الوحيدة في التفاوض. فأكملت إسرائيل تطويقها للجيش المصري الثالث وأصبح 45 ألف جندي مصري تحت رحمتها بدون إمدادات أو طعام أو ماء. ووقع السادات في شر أعماله.

ولكن الوضع على الجبهة السورية كان أفضل بكثير. إذ إنّ القيادة السورية استوعبت التراجعات على الجبهة المصرية وتأكّدت من تحصينات خط الدفاع الثاني ثم دفعت اللواء الثالث إلى معركة سعسع، في وقت كان السوفيات قد أقاموا جسراً جويّاً لسدّ حاجيات سورية كما كانت تفعل الولايات المتحدة مع إسرائيل، وكانت قوى عربية قد بدأت تصل سورية. ففي العاشر من تشرين الأول وصل من العراق مائة طائرة حربية و300 دبابة و18 ألف جندي عراقي (بعدما طلبت بغداد من موسكو الضغط على شاه إيران كي لا يؤذي العراق إذا ساعد سورية). واشتبكت القوات العراقية مع الإسرائيليين ابتداءً من 13 تشرين الأول. كما دخل لواء أردني يوم 14 تشرين الأول. فاستطاعت سورية تطويق الثغرة الإسرائيلية عند سعسع ودحرها. كما أرسل الملك فيصل 2000 جندي سعودي وأرسل الملك الحسن الثاني قوّة مغربية رمزية. ومع صبيحة 20 تشرين الثاني تحصّنت الخطوط السورية ووثق الأسد من مقدرة سورية ليس فقط على الدفاع عن نفسها بل على شنّ هجوم مضاد.

بعد يومين من المعركة الفاشلة، أي في 16 تشرين الأوّل، وجّه السادات في كلمة أمام مجلس الشعب المصري رسالة إلى نيكسون أنّ مصر مستعدة لوقف إطلاق النار ولمؤتمر سلام برعاية الأمم المتحدة. فكان هذا الموقف مفاجأة غير سارة للأسد بأن يُقدم السادات في خطوة على جبهة سيناء ونتيجة الحرب لم تتّضح بعد، على طلب وقف النار والتفاوض، وأن لا يكترث السادات في إبلاغ شريكه في الحرب عن نشاطاته الديبلوماسية واتصالاته مع الولايات المتحدة. وبرّر السادات عمله أنّه أفضل للعرب أن يديروا معركة سياسية إلى جانب المعركة العسكرية، دون أن يدرك أنّ وضع مصر العسكري بات مهدّداً. وهو أمر فهمه السوفيات الذين أوفدوا رئيس الوزراء كوسيغن إلى القاهرة ليقنع السادات أن يقبل بوقف إطلاق النار حالاً. وعرض كوسيغن صوراً التقطتها الأقمار الصناعية السوفياتية تبيّن تطويق الدبابات الإسرائيلية للجيش المصري وسيطرتها على الطريق بين السويس والقاهرة بفضل الجسر الجوي الأميركي الذي كان ينقل المعدات إلى أرض المعركة مباشرة. وهنا تحطّمت معنويات السادات بعد استنتاجه أنّ الوضع يهدّد بانهيار الجبهة المصرية.

وفي 19 تشرين الأوّل أبلغ السادات الأسد أنّه لا يقدر أن يحارب إسرائيل وأميركا معاً ولا يتحمّل أن يكون شاهداً على تدمير الجيش المصري مرّة ثانية. وردّ الأسد الذي كان غاضباً من سلوك ومناورة شريكه أنّ الوضع ليس سيّئاً إلى هذا الحد، وأنّ مصر وسورية قادرتان على مواصلة القتال، وأنّ الجيش المصري كفيل بالقضاء على الجيب الإسرائيلي شرق القناة، كما استطاع الجيش السوري القضاء على جيب سعسع. ولكن السادات كان يسعى إلى وقف رسمي لإطلاق النار ويستجدي كيسنجر لتحقيق ذلك. ومع ذلك كان كيسنجر يفعل ما بوسعه لإطالة الحرب. فقد أشار في مذكراته أنّه قبِلَ دعوة بريجنيف لمناقشة وقف إطلاق النار، ولكنّه بدل استعمال الهاتف ونقل الرسائل عبر السفراء، ترك الأمر حتى يحضر هو إلى موسكو شخصياً. ثم أخّر سفره إلى موسكو لكي تحقّق إسرائيل تقدّماً على الجبهة المصرية. ثم حضر إلى موسكو في 22 تشرين الأول واتفق مع بريجنيف على وقف لإطلاق النار. وصدر مضمون هذا الاتفاق في قرار لمجلس الأمن رقم 338 دون أن يشير إلى أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية أو إلى حل للقضية الفلسطينية.

اتفاقية سيناء 1 واتفاقية الجولان

في ذلك اليوم كانت سورية تعدّ لهجومها المضاد في الجولان وشعر الأسد أنّ في القرار

338 مكيدة، وأنّ العرب يحاربون فيها الروس والأميركان يتفقون من وراء ظهرهم بشكل لا يضمن أياً من حقوقهم. فتريّثت سورية في قبول وقف إطلاق النار، أمّا السادات فقبل فوراً. واستغلت إسرائيل الموقف وهاجمت قاعدة جبل الشيخ في ليل 22 – 23 تشرين الأول وانتزعتها مجدّداً من السوريين بعد معركة عنيفة. وكانت سورية تدرس خياراتها إذا أعلنت رفض القرار 338 ، وكان الخيار الأبرز حرباً طويلة. فدعا خدّام السفراء العرب المعتمدين في دمشق وسألهم مدى استعداد حكوماتهم في دعم سورية في حال رغبت في مواصلة القتال. وقام الأسد بسلسلة اتصالات هاتفية مع كل الزعماء العرب، فأعلنوا جميعاً تضامنهم معه ولكنّهم عبّروا عن قلقهم على سورية الآن وقد خرجت مصر رسميّاً من المعركة. ثم جاء الردّ في المساء أنّ العرب لا يرغبون في أن تخوض سورية حرباً طويلة بل سيدعمون دفاعاتها ويشجعونها على قبول وقف إطلاق النار. فاستشار الأسد أعضاء القيادة القطرية والقومية وعقد لقاءً مع قادة أحزاب الجبهة التقدمية في سورية. ثم دعا القادة العسكريين لجلسة اتّخذت قرارات استراتيجية:

أنّ خطة الجبهتين قد انتهت وأنّ على سورية ابتكار إستراتيجية خاصة بها.

ولكن لكي يُكتب للإستراتيجية السورية النجاح عليها أن توقف الحرب الآن كي تستعدّ لتحارب إسرائيل في يوم آخر.

أنّ سورية ستقبل وقف إطلاق نار مشروطاً وفق نصّ قدّمته القيادة لمجلس الأمن ويتضمّن فهمها للقرار 338 بأنّه يعني انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من الأراضي العربية عملاً بالقرار 242 وضمانة للحقوق الفلسطينية.

وسنعود إلى هذه الإستراتيجية الجديدة في الفصل التالي.

واحتجّت إسرائيل على الرسالة السورية إلى مجلس الأمن بأنّها لا تمثّل قبولاً لوقف النار. ما شكّل تهديداً إسرائيلياً ضمنيّاً لم يكترث له الأسد، وصمتت إسرائيل على مضض على الجبهة السورية. لقد جاء قبول سورية بوقف إطلاق النار من موقع القوّة ردعاً لإسرائيل. أمّا قبول السادات فقد كان مائعاً يستجدي وقف النار ما شجّع إسرائيل على المضي في أعمالها العسكرية على الجبهة المصرية واستغلال الضعف الذي كشفه السادات. ولذلك قامت القوات الإسرائيلية في الأيام التالية لقبول مصر وقف إطلاق النار بتضييق الحصار على الجيش المصري الثالث وإهانته، ثمّ فرضت طوقاً على مدينة السويس. حتى بدا الأمر أنّها لا تسعى إلى استسلام مصري كامل فحسب بل إلى إسقاط نظام السادات نفسه. ما دعا مجلس الأمن

لأن يصدر قرارين إضافيين لوقف إطلاق النار، 339 و340، يوم 24 تشرين الأول. في ذلك اليوم وصلت الأمور إلى ذروتها بين الجبارين وسجّلت لحظة مفصلية في حرب 1973. فقد ثار بريجينيف على كيسنجر الذي بدا شديد التسامح مع خرق إسرائيل المستمرّ لوقف إطلاق النار وقيامها بأعمال نشطة دون اكتراث لقرار مجلس الأمن الذي يحمل ثقل موسكو. ولذلك أبلغت موسكو واشنطن أنّها ستفرض وقف إطلاق النار بالقوة، إما عبر قوى سوفياتية - أميركية مشتركة أو عبر قوّات سوفياتية فقط. وخاف كيسنجر من هذا التطوّر لأنّه يعني دخول قوى سوفياتية إلى الشرق الأوسط ما يعني أنّ موسكو ستضغط لحل سلمي يجبر إسرائيل على الانسحاب. فنقل إلى نيكسون الرسالة السوفياتية التي كانت تعبّر عن قلق، وتطلب وقف إطلاق النار، على أنّها تهديد لا يمكن لأميركا أن تقبله. ثم أوعز للأساطيل الأميركية أن تستعدّ لحرب محتملة مع الاتحاد السوفياتي. كل هذا من أجل إرضاء تحرّكات إسرائيلية تكتيكية في أرض المعركة شرق قناة السويس.

وكانت غولدا مئير هي وراء مواصلة النشاط الإسرائيلي شرق قناة السويس، فقد أرادت ليس أقل من رأس السادات ثمناً لتجرؤ مصر على شن الحرب. ولكن كيسنجر أقنعها أنّ السادات ثروة لإسرائيل وهو الشخص الذي يمكن العمل معه، لأنّ إسقاطه يعني أن يأتي من بعده في القاهرة زعيم أكثر عداوة لإسرائيل، وأنّ على مئير ألا تتلهّى بتحقيق مكاسب هنا وهناك على الأرض. ولأيام عصيبة كاد الجيش المصري الثالث ينهار وقد انقطعت خطوط الإمدادات والتموين في حين كانت مدينة السويس تشكو فقدان الماء والدواء والغذاء. فكانت إسرائيل تمسك الرئيس المصري من خناقه، وتفرض عليه شروطاً تعجيزية لفكّ قبضتها عنه، مع أنّ إسماعيل فهمي، وزير خارجيته، أكّد أنّه كان باستطاعة القيادة العسكرية أن تأمر بفتح النيران والقيام بهجوم ينهي حصار الجيش الثالث[23].

وكان السادات يؤمن ضمنياً أنّ سياسته هي الأجدى، وأنّ تعاونه مع كيسنجر سيجلب ثماراً للعرب. ولكن خطّة كيسنجر كانت أن يأخذ مصر كلّها غنيمة حرب ويقصيها إلى الأبد عن الصراع العربي الإسرائيلي عبر معاهدة سلام مع إسرائيل. وكان السادات يخبّئ في صدره شعوراً سلبياً ضد السوريين. فبنظره أنّهم بسوء إدارتهم لمعركتهم أجبروا مصر على تجديد المعارك يوم 14 تشرين الأول ما أدّى إلى كارثة عسكرية وإلى خرق إسرائيل لثغرة الدفرسوار.

23- Ismail Fahmy, *Negotiating Peace in the Middle East*, Cairo, AUC, 1983, pp. 27-28.

كما كان كبار مستشاريه، وخاصة وزير الخارجية إسماعيل فهمي، يروّجون لإشاعة أنّ الأسد هو الذي طلب من موسكو أن تسعى إلى وقف لإطلاق النار في اليوم التالي للحرب أي في 7 تشرين الأول، وهذا ما لم يؤكّده أي من مراجع الحرب[24]. وعندما التقى السادات الأسد في أول تشرين الثاني 1973 لم يبلغه عن الوضع العسكري على الأرض وبأنّه قدّم تنازلات مذلّة للإسرائيليين لقاء إنهاء حصار الجيش الثالث، حيث أطلق سراح الأسرى الإسرائيليين ورفع الحظر عن عبور السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر. ورغم تنازلات السادات رفضت إسرائيل التراجع عن ثغرتها شرق القناة وقامت بتحرشات متواصلة حتى بعد أسابيع من وقف إطلاق النار. فجاء كيسنجر إلى القاهرة في 7 تشرين الثاني وبدأ سلسلة اتصالات أثمرت عن لقاء جمع عسكريين مصريين وإسرائيليين تحت خيمة عند الكيلومتر 101 على طريق السويس يوم 16 تشرين الثاني (محادثات الجمسي - ياريف). وبدلاً من تحديد خطوط وقف إطلاق النار، بدأ الجانبان مناقشة فكّ الاشتباك (disengagement) أي إنهاء الحرب وعودة الجيوش إلى ثكناتها.

وتوصّل اجتماع الكيلومتر 101 إلى اتفاق هو استعداد إسرائيل للانسحاب إلى شرق ممّرات سيناء مقابل سحب مصر معظم دباباتها شرق القناة. وهنا غضب كيسنجر من العرض الإسرائيلي الذي اعتبره سخيّاً ووبّخ الإسرائيليين في استعجالهم تقديم أراضٍ لمصر. وضغط على ياريف لسحب العرض الإسرائيلي، ما أغضب السادات الذي أوقف المحادثات. وظن الأسد أنّ التنسيق قد عاد بين مصر وسورية بعد توقّف اجتماعات الكيلومتر 101 وأن السادات استجاب لضغطه. فزار القاهرة في 10 كانون الأول واتفق مع السادات أنّ مصر وسورية لن تشاركا في مؤتمر جنيف قبل تحديد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية على خرائط تُلزم إسرائيل وواشنطن. ولكن كيسنجر جاء أيضاً إلى القاهرة يوم 13 كانون الأول وأقنع السادات أنّ لا حاجة إلى خرائط بَل يكفي إعلان مبادئ. لم يوافق السادات على اقتراح كيسنجر فقط، بل إنّه طمأنه أنّه مستعد للذهاب إلى مؤتمر جنيف بدون الأسد، ووافق أنه لا حاجة لدعوة الفلسطينيين لحضور مؤتمر السلام وأنّه لن يثير القضية الفلسطينية، رغم أنّها لبّ الصراع. ولكي لا يثير شكوك الأسد، أوفد السادات إلى دمشق مستشاره أشرف مروان الذي نقل إلى الأسد أنّ السادات اتفق مع كيسنجر على فكّ الارتباط على الجبهتين وتحديد خطوط

24- Ismail Fahmy, *Negotiating Peace in the Middle East*, pp.24-25.

وقف النار التي سينسحب إليها الإسرائيليون، وأنّ كيسنجر سيحضر إلى دمشق فيتفق معه الأسد على الأمور نفسها، وأنّ مؤتمر جنيف سيبدأ بعد أسبوع. فسُرّ الأسد مما سمعه.

ساعد نفاق السادات كيسنجر على مواصلة مناوراته الغامضة. فقد زار دمشق يوم 15 كانون الأول، وفي ذهنه ذرّ الرماد في عيون الأسد. فقد كان كيسنجر يعتبر أنّ سورية هي عدوّ إسرائيل الأخطر، وهي الأقرب لموسكو والأكثر تطرّفاً في الصراع العربي - الإسرائيلي ويجب إبقاؤها خارج اللعبة وعزلها عن مصر بأي ثمن. وأنّ الأسد هو ندّه الحقيقي وليس السادات المطيع. لقد التقى كيسنجر بالأسد بنيّة سيئة وبدون عروض أو مقترحات. وكان لقاؤهما هو الأول منذ 1967 بين شخصيتين رفيعتين: سورية وأميركية. وكان الأسد يظنّ مخلصاً أنّ واشنطن قد حزمت أمرها لرعاية السلام وإعادة حقوق العرب. فوضع ثقته بكيسنجر الذي انتشر صيته في المنطقة وسبقته سمعته إلى دمشق كعبقري. وبنى الأسد الآمال على ما سمعه من أشرف مروان، فأحضر إلى مكتبه خرائط مفصّلة للجولان.

ووصل كيسنجر، وكعادته في لقاء الزعماء العرب الذين كان يسحرهم بشخصيته الحميمة، لم يكتفِ بشدّ يد الأسد بل حضنه مهلّلاً «للمرحلة الجديدة من الصداقة بين سورية والولايات المتحدة الأميركية». ولكن الأسد لم يتأثّر بهذه الحركات المسرحية، بل أجاب بجديّة: «لا يمكن أن تكون ثمّة صداقة في هذه اللحظة لأنّكم تأخذون طرفاً في الصراع ولكن يمكننا أن نعمل معاً لإزالة الخلافات». ولعلّ أسلوب الأسد الجدّي قد صبّ الماء البارد على كيسنجر الذي لم يعتَد أن يقاوم الزعماء العرب كلامه المعسول وأسلوبه الفاتن. فكانت مبارزة كلامية مع الأسد استمرّت ستّ ساعات ونصف الساعة. بدأها كيسنجر بمحاضرة استغرقت ساعة من الوقت. وردّ الأسد بمحاضرة من عندياته استغرقت ساعة أيضاً، ولكنّها كانت أكثر واقعية من محاضرة كيسنجر، حدّد فيها مبادئ سورية ومنطلقات سياستها الخارجية ونظرتها القومية العربية وتاريخ الصراع في المنطقة والملفات الحالية. وكان أسلوب التحاور الطويل هذا تكتيكاً اعتمده الأسد منذ نشأته بحيث يفرّغ كل ما عند محاوره من حجج ولا يترك ثغرة إلا ويستكشفها، حتى ينهك محادثه في ساعات طويلة من النقاش ويعطي الأسد اليد العليا في طرح مطالبه. ووصل الرجلان إلى مناقشة مؤتمر جنيف، فأخذ كيسنجر يطرح أموراً إجرائية وإدارية حول الدعوات وعدم دعوة الفلسطينيين. ولكن الأسد فاجأه بثلاثة أسئلة:

* هل تقبل أميركا مبدأ أنّ سورية لا تقدر أن تتخلّى عن أي قطعة من أرضها؟

* هل تقبل أميركا أنّه لن يكون هناك سلام في المنطقة بدون الفلسطينيين؟

* هل سيعالج مؤتمر جنيف المسائل الجوهرية للصراع أم سيكون مضيعة للوقت؟

وكان كيسنجر ضليعاً بالديالكتكية الفلسفية و«أسطى» في «الضبابية البنّاءة» (constructive ambiguity)، إذ تخلّص بحنكة من الإجابة المباشرة وخلص إلى أنّ الأمور ستنجلي أثناء مؤتمر جنيف، ما أزعج الأسد الذي كان همّه من الديبلوماسية استعادة الأرض وحماية القضية الفلسطينية. عندها أخرج خرائط الجولان للحصول على توضيح من كيسنجر عن مدى الانسحابات الإسرائيلية، طبقاً لما نقل إليه أشرف مروان، ما وضع كيسنجر على المحكّ ودفعه للتخلّي عن وجه الديبلوماسي المبتسم وأن يرفض بشدّة بحث هذا الموضوع، فانزعج الأسد واكتشف الخداع الذي كان يتعرّض له:

الأسد: ماذا اتفقت مع السادات إذن؟

كيسنجر: اتفقنا فقط على مؤتمر جنيف.

الأسد: أهذا كل شيء؟ لقد التقيت السادات قبل أيام وأكّد لي أنّه سيصل إلى اتفاق معك لفصل القوات قبل الذهاب إلى جنيف.

كيسنجر: لم يحصل شيء من هذا القبيل.

الأسد: ولكن منذ ساعتين جاءني هنا أشرف مروان وقال لي إنّك والسادات اتفقتما على ذلك.

كيسنجر: لم نربط أي تقدّم في فك القوات بمؤتمر جنيف.

الأسد: ولكن السادات أبلغني غير ذلك! لقد أصرّ أمامي أننا لن نذهب إلى جنيف إلا بعد الاتفاق على فصل القوات على الجبهتين.

كيسنجر: لم يحصل شيء من هذا القبيل![25]

صُدم الأسد بعد اكتشافه أن السادات كان يقول له شيئاً ولكيسنجر شيئاً آخر. واستنتج الأسد أنّ من مصلحة العرب عدم المشاركة في مؤتمر جنيف وهم مشتّتو الرأي، وقرّر في تلك اللحظة أنّ سورية لن تحضر مؤتمر جنيف، ظنّاً منه أن موقف سورية الرافض سيقنع السادات بعدم الذهاب بمفرده. ولذلك فقد الأسد حماسه للكلام وترك كيسنجر يستفيض بشرح تفاصيل المؤتمر والدعوات بدون اعتراض، إلى أن سأل كيسنجر عن اليوم الذي سيختاره الأسد للسفر إلى جنيف ومن سيكون معه.

25- Patrick Seale, *Asad*, pp. 233-234.

فألقى الأسد القنبلة: «لا أحد سيذهب من سورية!».

كيسنجر: ماذا تقصد لا أحد سيذهب؟ ألم نتفق على موعد المؤتمر ونص الدعوة منذ دقائق؟

الأسد: لقد سألتني رأيي بالموعد وبالدعوة ولم أعترض لأنّ هذه الأمور لم تعد تهمّني.

ولكن الأسد لم يدرِ أنّ السادات قد التزم لكيسنجر بأنّه سيشارك في المؤتمر حتى لو لم تحضر سورية. ولذلك عندما قرّر الأسد عدم حضور سورية، كان ذلك خبراً مفرحاً لكيسنجر الذي خطّط لاحتضان مصر وإبعاد سورية. فقد عاد إلى واشنطن ولخّص لنيكسون نتائج جولته، شارحاً أنّ عدم مشاركة سورية مريح لواشنطن و«يجب أن نترك الأسد يستوي في مرَقه.. وننظر إلى فرصة إنجاز اتفاق فصل القوات في سيناء»، وأنّ واشنطن ستحذّر موسكو من تسليح سورية لأنّ ذلك قد يشعل حرباً جديدة في الشرق الأوسط. في تل أبيب، كانت صدمة حرب 1973، رغم نتائجها الملتبسة، أصعب من أن يهضمها قادة إسرائيل لأنّها آذت ثقة إسرائيل بنفسها كقوّة إقليمية عظمى، بعدما جرؤ العرب على مهاجمتها. وسقط غرور موشيه دايان الذي بدا متشائماً أمام ما دعاه «زلزالاً» لم تستطع إسرائيل أن توقفه إلا بجهد عظيم وبمساعدة أميركا. ولمزيد من الطمأنة لإسرائيل تمكّن كيسنجر أن يُبعد السوفيات والأوروبيين عن الواجهة ويفرض أميركا كوسيط وحيد. ثم أقنع إسرائيل أنّ ضمانها الوحيد أنّ العرب لن يهاجموها ثانية يكمن في مراضاة مصر وإخماد جبهة سيناء إلى الأبد، ما ينزع من العرب جيشهم الأقوى.

بدأ كيسنجر حربه الديبلوماسية لنزع مصر كقوّة عربية بمقابلة مع صحيفة **الأهرام** قال فيها إنّ موسكو يمكن أن تعطي العرب السلاح، ولكن فقط أميركا يمكن أن تضمن حلاً عادلاً يعيد لهم الأرض. فصدّقته مصر والدول العربية رغم أنّه هو الذي أنهى مبادرة سلفه وليم روجرز للسلام وهو الذي تجاهل نداءات السادات المتكرّرة قبل الحرب للتفاوض، وهو الذي دفع العلاقات الأميركية الإسرائيلية نحو حلف إستراتيجي غير مسبوق. ثم بدأ كيسنجر جولات تتوّجت بحل منفرد لفك الارتباط على جبهة سيناء مستثنياً سورية ومتجاهلاً القضية الفلسطينية التي هي أصل الصراع. فقد بدأ عمله بمؤتمر مسرحي في جنيف في 21 كانون الأول 1973 برعاية كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة وحضور أندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي ووزراء خارجية كلّ من مصر (إسماعيل فهمي) والأردن (زيد الرفاعي) وإسرائيل (آبا إيبان)، وغياب سورية والفلسطينيين. واقتصر المؤتمر على سلسلة خطابات تدعو للسلام، ما إن انتهت حتى انتهى المؤتمر. وبهذه الطريقة حصل كيسنجر على شرعية دولية لبدء رحلاته المكوكية لحل منفصل بين مصر وإسرائيل، وهو المسار الوحيد الذي عمل عليه بجدّ.

فما إن مضى شهر على المؤتمر حتى أُعلن عن اتفاقية سيناء الأولى لفصل القوات بشروط مهينة لمصر بعدما تخلّى السادات مجّاناً عن الدور السوفياتي المساعد، وصدع الجبهة العربية وترك سورية التي كانت تقوّي الموقف المصري لو حرص السادات على مشاركتها.

وترك السادات نفسه فريسة سهلة لأنياب كيسنجر وحكومة غولدا مئير بقبوله باتفاقية سيناء الأولى، إذ تخلّى عن مطلب انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الممرات واحتفاظ مصر بلواءين شرق القناة. فبقيت الممرات بأيدي إسرائيل وفُرض على مصر إبعاد شبكة صواريخ سام والمدفعية البعيدة المدى إلى مسافة 30 كلم غرب القناة وقبول منطقة عازلة تراقبها الأمم المتحدة وبطائرات استطلاع إلكتروني أميركية تغطّي المنطقة، وفتح قناة السويس وباب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية والالتزام بمنع المقاومة الفلسطينية من شنّ هجمات على إسرائيل. ولأوّل مرّة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أوقف الإعلام المعادي لإسرائيل. ولقاء كل هذه التنازلات حصل على حق تموين الجيش الثالث المحاصر وإبقاء 30 دبابة شرق القناة. فبكى الجمسي من هذه الشروط ثمناً بخساً لحرب مصر العظيمة. وإمعاناً في الإهانة، فقد نهب الجيش الإسرائيلي مدينة السويس قبل انسحابه منها وفكّك وشحن إلى إسرائيل تجهيزات مصفاة النفط ومصنع السماد ومعدات مرفأ الأدبية. وما لم يكن بإمكانه تفكيكه ونهبه قام بنسفه وتفجيره، وغمر أنابيب المياه والصرف الصحي بالركام والرمال والوحول وجرف مئات الأبنية والمنشآت.

في يوم 19 كانون الثاني 1974، وخلال تسع ساعات من المحادثات في صالة مطار دمشق، حاول الأسد إقناع السادات أن لا يوقّع على اتفاقية سيناء لإنهاء الحرب، ما سيسمح لإسرائيل بتحويل «كامل قوّتها وكل بندقية ودبابة إلى الجبهة السورية». وشرح الأسد أنّ على الجيش المصري البقاء في المعركة، وأن لا تترك مصر ساحة الصراع العربي ضد إسرائيل من أجل اتفاقية جزئية. ولكن السادات لم يرتدع ووضع اتفاقية سيناء قيد التنفيذ في نيسان 1975. ولتدعيم الخطوات المنفردة بين مصر وإسرائيل احتاج كيسنجر إلى تحرّك تجميلي على جبهة الجولان. وكان الشقّ بين مصر وسورية يتّسع إذ إنّ السادات عمل وكأنّ كلامه المعسول مع الإسرائيليين سيحرّر سيناء، في حين اقتنع الأسد أنّ إسرائيل لا تنسحب إلا تحت ضغط القوّة العسكرية. وحقيقة الأمر أنّ وضع مصر العسكري آنذاك كان مهدّداً ما يشرح قبولها بشروط الاتفاق، في حين كان وضع سورية متيناً وغير مهدّدٍ وتستطيع خوض حرب استنزاف طويلة. فكانت جبهة الجولان مشتعلة طيلة تلك الشهور والمدافع تنطلق بين حين وآخر، في غياب اتفاق وقف

اشتباك. في الأشهر الأولى من 1974، كانت سورية لا تزال تحتفظ بأسرى إسرائيليين والحظر النفطي العربي لا يزال فاعلاً في الضغط على الغرب، فيما كان العراق يدعم الجبهة السورية. ولكن كيسنجر عمل، بمساعدة السادات، على إقناع الدول العربية المعتدلة بإنهاء الحظر النفطي، وأقنع الأسد بمنحه لائحة بأسماء الأسرى على أن لا يقدّمها للإسرائيليين قبل التوصّل إلى تقدّم على الجبهة السورية. ولكن ما إن قدّمت سورية اللائحة حتى نقلها كيسنجر إلى غولدا مئير خلال ساعة وخسر الأسد ورقة مهمّة. ثم عمل كيسنجر مع إسرائيل على إقناع شاه إيران بدفع أكراد شمال العراق لإشعال الجبهة ضد الجيش العراقي بأسلحة من إسرائيل. وبهذا ألهى العراق بحرب داخلية ومنعه عن مساعدة سورية (واستمرّت حرب العراق مع الأكراد سنتين وانتهت بتوقيع اتفاق الجزائر عام 1975 التي قدّم فيها العراق تنازلات هامة للشاه لقاء وقف دعمه للأكراد. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي ضحّت فيها أميركا بالأكراد على مذبح مصالحها. وكانت اتفاقية الجزائر من أسباب اشتعال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980).

وهكذا، عبر سلسلة خطوات، كان كيسنجر يسرق من الأسد أوراقه ورقة ورقة. ثم قام كيسنجربجولة مكوكية بين دمشق وتل أبيب طيلة شهر أيّار 1974، في وقت كانت المدافع مشتعلة على الجولان وناقش الأسد لمدّة 130 ساعة. ولكن في موضوعي الجولان والقضية الفلسطينية كان موقف الأسد عنيداً ساهم في ارتفاع شعبيته لدى الرأي العام العربي. ولم تحقّق هذه المحادثات تقدّماً لأنّ هدف كيسنجر كان إضاعة الوقت ريثما ينضج الملف المصري. وفي النهاية وصل الأسد إلى اتفاق جزئي مع كيسنجر ولكنّه لم يتنازل عن دعم المقاومة الفلسطينية كما التزم السادات في اتفاق سيناء[26]. وكان كيسنجر يصرّ على نقطة دعم سورية للفلسطينيين ويعود إليها كل يوم حتى وضع الأسد حدّاً لضغط كيسنجر بتصريح في وسائل الإعلام «إنّ عمليات المقاومة الفلسطينية لن تكون أبداً جزءاً من اتفاقية فصل القوات على الجولان». ثم وقّعت سورية على اتفاق الجولان مع إسرائيل في جنيف في 23 أيار 1974 يتضمّن انسحاب إسرائيل من الجيب الجديد الذي احتلّته ومن مدينة القنيطرة وجوارها[27]. وقبل انسحابه

26- Stephen Oren, «Syria's options», *World Today*, vol. 30, n°. 11, November 1974, pp. 472 – 78 (disengagement on the Golan).

27- Uri Davis, *The Golan Heights under Israeli occupation 1967–1981*, Durham, England, university of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1983, Occasional Publications New Series, n°. 18.

من القنيطرة، كرّر الجيش الإسرائيلي فيها ما فعله في السويس، من هدم مئات المباني وجرفها وتدمير البنية التحتية من خطوط ماء وكهرباء واتصالات.

ورغم ضآلة الأرض المحرّرة، إلا أنّ الأسد خرج من الحرب بطلاً قومياً رافع الرأس ولم يقدّم أي تنازلات لإسرائيل ولم يرتمِ في أحضان أميركا ولم يتأثّر بكلام كيسنجر المعسول، وحافظ على مواقفه المبدئية من أجل معركة أخرى في المستقبل. بالمقابل منحت واشنطن الكثير من الدعم لإسرائيل فعمّقت تحالفهما الاستراتيجي وضاعفت الدعم المالي عشر مرات والتزمت بعدم الضغط على إسرائيل للانسحاب إلى خطوط حزيران 1967 وقيام دولة فلسطينية. لقد ساهم كيسنجر في إعادة جزء مهمّ من سيناء إلى مصر ولكنّه لم يقم بأي خطوات إضافية على جبهة الجولان، واكتفى بتجميدها على ما انتهت إليه في أيار 1974. فكان اتفاق الجولان اليتيم خطوة صغيرة جانبية لتدعيم عملية إخراج مصر من الصراع. وأقنع كيسنجر موشيه دايان بأن يبدو أمام المصريين قاسياً معه في المفاوضة وأن يلعب معه لعبة خداع مع العرب تساعد أميركا أن تظهر كوسيط عادل يضغط على إسرائيل، ثم يدّعي هو أنّ إسرائيل تتشدّد ولا تقبل بالضغوط. وهي خدعة كيسنجرية لا تزال إسرائيل تطبقها مع كل إدارة أميركية إلى اليوم.

إضافة إلى اتفاقية سيناء الأولى التي تضمّنت تنازلات مصرية كبرى، وقّعت واشنطن مع إسرائيل مذكّرة تفاهم استراتيجية التزمت فيها أميركا أن تلبّي، بشكل متواصل وطويل الأمد، حاجات إسرائيل العسكرية. كما استطاع كيسنجر في نيسان 1974 إقناع نيكسون أن يمحو مبلغ مليار دولار من أصل قرض 2.2 مليار حصلت عليه إسرائيل قيمة أسلحة أميركية في حرب 1973. وفي تموز أقنعه أيضاً بشطب مبلغ 500 مليون دولار إضافي من هذا القرض. حتى وصف مراقبون أميركيون كيسنجر بأنّه «أهم شخصية سياسية إسرائيلية».

وكان الأسد يظنّ أنّ السلام آتٍ بعد تطبيق القرارين 242 و338 بعدما وُقّعت اتفاقات فصل القوات على الجبهتين. وكان شرطاه لقاء السلام هما الانسحاب الكامل إلى خطوط 4 حزيران وإعادة الحق الفلسطيني، وهما الشرطان السوريان اللذان لم يتغيّرا حتى اليوم. ولم تكن شروط سورية تعجيزية لو رغبت إسرائيل في السلام. لقد تشجّع الأسد على قبول السلام كهدف إستراتيجي لسورية في ظل أجواء إيجابية مع واشنطن. ففي حزيران 1974 قام نيكسون الذي كان غارقاً في فضيحة ووترغيت، بجولة في الشرق الأوسط رافقتها عودة العلاقات بين سورية والولايات المتحدة (كما أعادت سورية العلاقات مع ألمانيا الغربية في آب 1974). وبعثت زيارته آمالاً كبيرة بأنّ سياسة أميركا تتحوّل. فخرج الآلاف لاستقباله

في القاهرة ودمشق. ولم يكن نيكسون يعلم بمكائد كيسنجر، فأخذ يعد السادات بأنّه سيعيد إلى مصر كل أراضيها وأنّه سيدعو الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. ثم أمضى مع الأسد ساعات من النقاش.

كان الأسد في ذلك الوقت قد شكّك بديبلوماسية كيسنجر، فدعا نيكسون إلى مكتبه وسأله أسئلة محدّدة عن نيّة أميركا في الضغط على إسرائيل لإرجاع الجولان، وما هي حدود إسرائيل النهائية، إلخ. وردّ نيكسون بإيجابية بأنّه سيسعى لإعادة الجولان إلى سورية، ما أقلق كيسنجر الذي شعر بأنّ رئيسه بدون قصد يهدّم في ساعات ما بناه هو في شهور. فتدخّل في الحديث وأخذ يضغط على نيكسون ليغادر مكتب الأسد بحجّة أنّ الوقت يداهمهم والطائرة بانتظارهم. وكرّر تدخّله مرّة ومرّتين وثلاثاً حتى خرج نيكسون من لقاء الأسد. فأفشل كيسنجر محاولة الأسد تسجيل نقاط مع نيكسون والحصول على وعود. لقد توقعت سورية أنّه بعد اتفاقيتي سيناء والجولان سينتقل كيسنجر إلى رعاية اتفاقية بخصوص الضفة الغربية على الجبهة الأردنية، ثم إلى معالجة شاملة للقضية الفلسطينية، كما وعد العرب بأنّه سيفعل. ثم مرّت الشهور وبدأ العرب يقلقون من جمود الحركة ويتساءلون لماذا لا يتحرّك كيسنجر؟ لقد كانت فترة سذاجة عربية وثقة عمياء بنوايا أميركا التي كانت تسعى لإحداث تغيير في المنطقة يمنع تكرار هجوم عربي ويحقّق تفوقاً إسرائيلياً ساحقاً.

في 8 آب 1974، تنازل نيكسون عن الرئاسة وأخذ مكانه موقتاً جيرالد فورد الذي نقصته الخبرة والذي ترك الحريّة الكاملة لكيسنجر في السياسة الخارجية. فتمتّع هذا الأخير بكامل الصلاحيات الرئاسية في الملفات الدولية لعدّة أعوام إضافية. وكان خطأ العرب الأكبر هو الوقوع بإغراء كيسنجر الذي دفعوا غالياً ثمن تعاملهم البريء معه[28]. فلم يقفوا للحظة ليروا أنّه كان بطل التحالف الأميركي-الإسرائيلي، ألقى بثقله إلى جانب عدوّهم، وجلّ نشاطه كان سرقة مصر وإقامة مثلّث مصري - إسرائيلي - أميركي سيبقى كابوس العرب لعدّة عقود.

وكان الأسوأ قيد التحضير.

كان الأردن يشعر أنّ سياسة أميركا قد تركته عارياً. فالملك حسين صديق الغرب الدائم الذي شنّ حرباً ضد المقاومة الفلسطينية وحظي بالدعم الأميركي والإسرائيلي، وجازف بعلاقاته العربية بسبب قنوات الاتصال السريّة مع إسرائيل، ولم يخض أي حرب ضد إسرائيل

28- Patrick Seale, *Asad*, p. 252.

منذ 1967 ونقل معلومات أولاً بأول لإسرائيل. فشعر الملك أنّه يستحق على الأقل استعادة بعض الأرض في الضفة وتأمين اتفاقات مماثلة لسورية ومصر. وجرّب كيسنجر أن يتوسّط للحسين لدى إسرائيل ولكن رابين رفض أي انسحاب من وادي الأردن أو من الضفة الغربية. أمّا في القضية الفلسطينية فقد تجاهل كيسنجر الفلسطينيين تماماً وأقفل أذنيه عن رسائلهم ونداءاتهم للحوار مع أميركا، معتبراً «منظمة التحرير» عنصر تخريب لا يجب التعامل معها مطلقاً، واقفاً حتى إلى يمين الصقور الإسرائيليين الذين نفوا وجود شعب فلسطيني ونظروا إليهم كحالة أمنية يجب القضاء عليها بالقوة العسكرية. ورغم أنّ قمّة الرباط العربية في 20 تشرين الأول 1974 اعترفت بـ«منظمة التحرير» كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورغم نداء عرفات للسلام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين الثاني 1974، لم يلق الملفّ الفلسطيني غير اللامبالاة من كيسنجر ومن إسرائيل.

لقد أدرك الأسد أنّ وعود أميركا حول تطبيق القرارات الدولية لا قيمة لها. حتى رابين نفسه كشف، في نهاية 1974، أنّ هدف المفاوضات هو الوصول إلى اتفاق مع مصر يعزل سورية. وإذ حذّر الأسد السادات من أنّ توقيع اتفاق ثانٍ مع إسرائيل سيحرم سورية من تحرير الجولان ويضع القضية الفلسطينية في مأزق صعب، واصل السادات الذي كان على وشك توقيع اتفاقية سيناء الثانية، الكذب زاعماً أنّه لن يتنازل عن الحق العربي وأنّ أميركا ستضمن انسحاباً إسرائيلياً من الجولان والضفة الغربية والقدس أيضاً. ولكن فات الأوان بعدما بدا واضحاً لكل العرب، ومنهم السعودية في بداية 1975، أنّ كيسنجر لم يسعَ إلى حل سلمي شامل بل إلى تفرقة العرب وشقّ صفوفهم وخدمة إسرائيل وإخراج مصر من الصراع. فحضر الملك فيصل إلى دمشق لدعم الموقف السوري وقدّم مساعدة مالية قدرها 350 مليون دولار، كما حضر غروميكو للغاية نفسها وشكا من أنّ كيسنجر قد خدع موسكو بمؤتمر مسرحي في جنيف ليوم واحد كغطاء لنشاطه على المحور بين مصر وإسرائيل، وأنّه عملياً أبعد السوفيات عن أي حل[29].

وأخيراً أصبحت اتفاقية سيناء 2 جاهزة في آب 1975، من ثلاث وثائق علنية وأربع سريّة، وقّعتها واشنطن والقاهرة وتل أبيب في جنيف في أول أيلول ومهّدت لاتفاقات كامب

29- William Quandt, *Decade of decisions; American policy towards the Arab-Israeli conflict 1967–1976*, Berkeley, University of California Press, 1977.

دافيد عام 1978. وحصلت مصر على بعض الانسحابات الإسرائيلية وأقيمت مناطق عازلة بين الجانبين بمراقبة عسكرية أميركية مباشرة وإجراءات كاملة على الأرض أنهت عمليّاً أي دور عسكري مصري في الصراع العربي الإسرائيلي. ووقّعت واشنطن مع تلّ أبيب ثلاثة اتفاقات سرّية تضمّنت تعهدات مالية بلغت قيمتها مليارات الدولارات سنويّاً، وعسكرية تحافظ على التفوّق العسكري الإسرائيلي بمطلق الظروف، وتعهّد بعدم الاعتراف بـ«منظمة التحرير الفلسطينية» إلا بعد اعتراف هذه الأخيرة بدولة إسرائيل. ما أعطى لإسرائيل حقّ الفيتو على أي انفتاح أميركي تجاه الفلسطينيين. فكبّل كيسنجر بهذه التفاهمات يد أميركا في الشرق الأوسط حتى بعد عقود من مغادرته منصبه الرسمي، وبقيت أزمة المنطقة تدور في حلقة مفرغة، وكأنّ كيسنجر لا يزال يهيمن على سياسة واشنطن. وأصبحت سياسة أميركا كاملة بيد إسرائيل ما ربط يديْ كل من خلف كيسنجر في منصب وزير الخارجية الأميركية. واعتبر كثيرون كيسنجر أعظم شخصية خدمت دولة إسرائيل بعد هرتسل وبن غوريون[30].

خلاصة

رغم أنّ كافة الدلائل في هذا الفصل تفيد عن دور كيسنجر الخبيث، وعن ألاعيب السادات وخداعه للأسد في إفشال المجهود الحربي العربي في حرب تشرين 73، فإنّ هذا لا يعني أن لا لوم يقع على القيادة السورية. إذ كان عليها أن تضع في حساباتها احتمال مخاطر معيّنة يمكن أن تحصل وليس الخلود إلى الخطة الحربية وكأنّها حتمية، كما كان على سورية أن تمارس الشكّ في نوايا كل الآخرين بمن فيهم القيادة المصرية. إذ إن سورية قررت، بوعي كامل، الذهاب إلى الحرب ولم يكن الأمر مجرد الرد على هجوم إسرائيلي مباغت، ولذلك استغرقت سنوات من التحضير ووظّفت موارد وطنية كبيرة في المجهود الحربي، ولذلك كان يتعين على القيادة السياسية خوض لعبة تحليل نظري للطوارئ game-theoretic contingency analysis مما قد يحدث إذا انحرفت الأمور عن الخطة الأساسية. كما أنّ الأسد وضع إيماناً لا مبرر له في التضامن العربي (رغم صحّة إيمانه التي تحقّقت بتمويل السعودية وبقوات عراقية وبلهجة مصرية قويّة) ولكن إيمانه ذهب بعيداً ولم يكن حذراً كفاية من الأهداف المشبوهة المصرية أو

30- Saadia Touval, *The peace brokers: Mediators in the Arab-Israeli conflict 1949–1979*, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1982. (chapter on Henry Kissinger).

من الضمانات التي قدّمها السادات. فقد أشرنا في هذا الفصل وفي الفصول السابقة إلى أنّ الأسد كان يعرف خلفية السادات وأنّه ليس ناصراً آخر، وأنّ السادات كان غاطساً في علاقات مع الأميركيين ويحطّم خيوط العلاقات العربية مع السوفيات، وأنّ ثمّة أموراً حصلت أثناء مراجعة الخطط وعدم جهوزية مصر للخطّة العلنية. كما أنّ اللوم يقع أيضاً على القيادات العسكرية السورية التي كانت ذات خبرة في التعامل مع القيادة العسكرية المصرية منذ سنوات الوحدة والكره المتبادل الذي لم يزل مع ذلك الجيل عام 1973. ولعل قلّة خبرة سورية في السياسة الخارجية، وخاصة في زمن الحرب، نابع من عزلتها وقلة خبرة قيادتها السياسية منذ 1966 ما عكس ضعفاً في تعاملها مع العالم الخارجي.

والنتيجة كانت أنّ العرب لم يروا تقدّماً نحو السلام مع كيسنجر، بل شهدوا عام 1975 ولادة اتفاقية سيناء 2 التي شرّعت الباب على بداية انهيار الصف العربي بشكل غير مسبوق واشتعال عدّة حرائق كان أهمّها الحرب اللبنانية في نيسان 1975. فكانت نتيجة سياسة كيسنجر غرق المنطقة في سلسلة حروب لا تزال مفتوحة حتى بعد 35 عاماً. لقد حقّقت ديبلوماسية كيسنجر الأمن والاستقرار لإسرائيل، ولكنها أصدرت حكمَ إعدام على سورية ومعها الأردن والفلسطينيون. ولمقاومة الأمر تحوّلت إستراتيجية الأسد عن شراكة مع مصر إلى إقامة جبهة شرقية بقيادة سورية تشمل لبنان والأردن والفلسطينيين. وكان الأسد قد أعلن عزمه على تأسيس قيادة عسكرية وسياسية موحدة بين سورية و«منظمة التحرير» في آذار 1975 ثم تقرّب من لبنان والأردن. إستراتيجية الأسد الجديدة هي موضوع الفصل التالي.

الفصل السادس عشر

ولادة الإستراتيجية السورية

«ASAD DOCTRINE»

نهاية الإستراتيجية المصرية

مشاركة حافظ الأسد في حرب 1967 جعلت الصراع مع إسرائيل هاجساً ومسؤولية شخصية استمرّت معه طيلة حياته. إذ كان يقود الحرب كوزير للدفاع، رابطاً الليل بالنهار، حتى أصابه إعياء شديد. وبعد الحرب ذهب إلى المنزل واعتصم ثلاثة أيام لا يتكلّم مع أحد يفكّر بما جرى. وتتالت الأحداث كما سبقت الإشارة في الفصل الحادي عشر، حتى صعد الأسد كزعيم لسورية بعد الحركة التصحيحية التي قادها عام 1970. وفي ذلك العام ورث الأسد من النظام السابق ثلاثة ملفات:

- مشروع تنمية غير منجز.
- بناء الدولة المفتقرة إلى الحد الأدنى من المؤسسات.
- إعادة بناء جيش مهزوم، وتحرير أرض الجولان لاستعادة الكرامة الوطنية.

ولذلك أعلن، منذ اعتلائه السلطة، أنّ سورية تواجه عدواناً ثلاثياً، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وعمل على معالجة هذه الملفات الثلاثة من بناء الدولة وحشد الطاقات لخوض حرب تحريرية وتنمية الاقتصاد وتنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى. وإذ اعتبرت هذه الأمور مترابطة عضوياً (في شعارات دولة الأسد: «معركة البناء والتحرير» «صراع حياة أو موت» «مصير ووجود أمتنا العربية يتوقف على نتيجة هذه المعركة») أصبحت التنمية الاقتصادية

هدفاً لكل المواطنين حتى تتمكّن سورية من مواجهة العدوان الإسرائيلي من موقع قوّة[1]. وانعكس هذا المفهوم على حياة المجتمع السوري اليومية في المدارس والجامعات وفي أماكن العمل والأحياء السكنية، في اللباس والتلقين التربوي والخدمة العسكرية. وظهرت شعارات جديدة («نضال الإنتاج» و«التجربة النضالية») لملاقاة لوازم الدفاع والصمود والتحرير[2].

ومن ترابط الأمور الثلاثة ظهر مفهوم «التوازن الإستراتيجي» الذي تطوّر بعد معاهدة كامب دافيد وخروج مصر (strategic parity)، ليكوّن ثالوثاً من سياسة دفاعية وسياسة خارجية وسياسة اقتصادية، وليصبح المفهوم شرطاً أساسياً لعضوية الجبهة التقدمية والموقف القومي الصحيح لدى الرأي العام، الذي من أجله تزول كل الفوارق الداخلية - لا الطائفية والإثنية كما في السابق، بل أيضاً الفوارق الطبقية. وبهذا اختلفت فلسفة الأسد عن نهج البعث السابق في بناء الدولة الاشتراكية على أساس صراع طبقي بين العمال والفلاحين من جهة، والطبقة البورجوازية والإقطاعية من جهة أخرى، فابتعدت سورية عن هذا النهج لأنّ هذا الصراع الطبقي يفكّك المجتمع في وقت تحتاج سورية إلى كل طاقاتها لمواجهة الصهيونية والاستعمار[3].

لقد وقف الأسد وحيداً من بين زعماء العرب في جرأته بعد حرب 67 إذ اعتبر أنّ الحرب هي التي تحرّر الأرض، وهو منطق سوري بامتياز، لا لأنّ سورية خاضت عقدين من الحروب وكانت على احتكاك دائم مع إسرائيل، فهذا انطبق على مصر أيضاً، بل أيضاً، لأنّ الشعب السوري كان على تعلّق جارف بفلسطين، ولأنّ الصراع في برّ الشام ضد المشروع الصهيوني هو صراع وجودي بالنسبة للسوريين، وسورية ستقف له بالمرصاد. أمّا أيّ تقدّم لإسرائيل على جبهات الأردن وسورية ولبنان فهو بالتأكيد خسارة لسورية. فسورية فقط من بين الدول العربية محكومة بهذا الصراع الذي يهدّد وجودها كله، وهي إذ تصمد في وجه إسرائيل تمثّل سدّ الدفاع عن الأمة العربية.

ومن ناحية أخرى، ليس ممكناً التقليل من أهمية القضية الفلسطينية في سيرة سورية المعاصرة. ذلك أنّ مشاركة سورية في حرب فلسطين عام 1948 كانت فعلاً لنجدة الشعب

1- Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms», in *Changing Regime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife, Scotland, 2009, p. 18.

2- C. Kaminsky and S. Kruk, *La Syrie: politique et stratégie de 1966 à nos jours*, Paris, 1987.

3- بشير الداعوق، **اشتراكية البعث ومنهاجه الاقتصادي**، بيروت، دار الطليعة، 1974.

الفلسطيني، وليس لمصلحة آنية سورية كدولة بحدودها الحاضرة. فقد كانت هزيمة العرب أحد أهم عوامل الانقلابات العسكرية في دمشق، وفي التحوّل الذي بدا أبدياً في توجّهات سورية الاقتصادية والسياسية فيما بعد. ومسألة التبرعات في سورية لمساعدة الفلسطينيين وذهاب بعضها إلى جيوب النفعيين في النظام (ووصلت الفضيحة حتى إلى رئيس الوزراء جميل مردم بك) برهنت أنّ نكبة فلسطين كانت من العوامل التي أدّت إلى الانقلاب العسكري الأول عام 1949. فيما ناصب حكّام سورية العسكريون العداء ليس فقط لإسرائيل الوليدة، بل لدولتي لبنان والأردن، وهما دولتان اعتبرهما ثوريو سورية صنيعة الاستعمار وتعاملوا مع حكوماتهما على هذا الأساس.

طيلة عهده، وحتى وفاته عام 2000، لم تغب عن ذهن الأسد أولوية إزالة آثار عدوان 1967 وإحقاق العدالة للقضية الفلسطينية. فكانت منازلته مع إسرائيل في ميدان المشرق شاغله اليومي طيلة ثلاثة عقود، وواجبه كان ضمان أنّ سورية لن تنكفئ عن واجب الصراع، ولن تحيد عن أولوية مواجهة إسرائيل. وكان يملك نظرة فريدة نحو إسرائيل، قلّة من العرب شاركوه بها وهي: أنّ هذه الدولة الصغيرة من بضعة ملايين نسمة، التي زرعها الاستعمار وسط العرب، تريد أن تحتل أراضيهم باسم الصهيونية وتفرض نفسها دولة إقليمية تحصي أنفاسهم وتجلب ملايين المستوطنين الغرباء وتتكل على التمويل والتسليح والدعم غير المحدود من الغرب ومن أميركا تحديداً. فكيف يستطيع أي عربي عنده كرامة أن يقبل العيش في ظل إسرائيل؟

ثم إنّ أمراً غاب عن كثيرين وهو أنّ سورية في عهد الأسد كانت دولة البعث بامتياز، والأسد عاش حياته مناضلاً في صفوف البعث، يرى أنّ ما كان يقوم به يصب في الهدف القومي، وهو نهضة العرب واستقلالهم. الأمّة العربية بنظر الأسد خضعت أربعة قرون للحكم التركي، ولكن ما إن خرج الأتراك عام 1918 حتى دخل الأوروبيون ليمارسوا استعماراً لم تعرفه البلاد العربية من قبل، وقاموا بتجزئتها واستغلالها اقتصادياً. ثم غادر الاستعمار ولكنّه زرع دولة إسرائيل التي لعبت الدور نفسه إضافة إلى استيطانها السرطاني الذي طرد السكان العرب وحلّ مكانهم، والتي أرادت التوسّع بدون حساب طالما أنّ العرب ضعفاء. أمّا الغرب فقد تعاون مع إسرائيل بهجوم ثلاثي على مصر عام 1956 شاركت فيه بريطانيا وفرنسا، ثم شنّت إسرائيل حرباً ساحقة عام 1967 واحتّلت أراضي عربية من سورية ومصر والأردن بمساعدة غربية وخاصة أميركية. ثم أخذت إسرائيل تفرض هيمنتها على المنطقة عبر إضعاف العرب

وتجزئتهم وخلق المشاكل في أوساطهم، بمباركة ودعم غير مسبوق من الإدارات الأميركية المتعاقبة. فكانت هي وأميركا وراء إشعال الحرب في لبنان وإخراج مصر من الأسرة العربية، ووراء كافة الاضطرابات والإخفاقات التي واجهها ويواجهها العرب منذ 1948 حتى اليوم. وهكذا وصل الأسد إلى قناعة أنّ الاستعمار الجديد هو أكثر خطراً من الاستعمار القديم، لأنّه يهدد العرب في وجودهم وكيانهم، وهو استعمار بالغ التعقيد والخطورة، مقارنة بمرحلة الاستقلال في الأربعينات من القرن العشرين.

منذ 1955 اتّكلت سورية على الإستراتيجية المصرية في الحرب ضد إسرائيل، لأنّ مصر هي أقوى بلد عربي وهي قادرة على جمع طاقات العرب وفرض طوق عسكري على إسرائيل. وكان «حزب البعث» أول طرف عربي يرحّب ويؤيّد إعلان عبدالناصر عام 1955 خيار مصر في جعل العروبة والوحدة العربية سياستها الثابتة، وأوّل من دقّ ناقوس الخطر عندما كانت الوحدة السورية المصرية تتفكّك. وكانت للتقارب بين مصر وسورية فوائد متبادلة، فصحيح أنّ الوحدة مع مصر منحت سورية دوراً مركزياً في المنطقة، ولكن الأصحّ أنّ عبدالناصر استفاد من ضمّ سورية ليصبح زعيم كل العرب غير المنازع وينجح في مواجهة إسرائيل والقوى العظمى ويثبت في مكانه. أمّا بعد انفصال سورية، فقد خسر عبدالناصر زعامته وفشل في حرب اليمن، ثم انهزم في حرب 1967. في 16 أيّار 1976 استقبل الأسد كريم بقرداوني الذي كان مستشار الرئيس اللبناني إلياس سركيس ونقل بقرادوني بعض ما قاله الأسد في اللقاء: «قدّم لنا الأميركيون عام 1975 اقتراحات عديدة كلّها تخدم مصلحة سورية وحدها. ولكن هذه المقترحات لم تكن ممكنة التحقيق إلا على حساب القضية العربية والقضية الفلسطينية... إلاّ أننا رفضنا مسّ المصلحة القومية العربية حتى في سبيل خدمة المصلحة السورية. سورية لا تستطيع إلاّ أن تكون قومية عربية قبل أن تكون سورية. وحتى عبدالناصر كان يدرك هذه الحقيقة وكان يفتّش عن سورية لبسط نفوذه على العالم العربي»[4].

فرط الوحدة المصرية السورية عام 1961 أضعف العرب وجرّ إلى هزيمة 1967، رغم أن انقلاب 1966 في سورية أكّد أولوية الإستراتيجية المصرية. وبعد هزيمة 1967، حافظ نظام صلاح جديد على التزام سورية بالإستراتيجية المصرية.

بعد وصوله إلى سدّه الحكم كان الأسد يدرك أنّ مصر هي شريكه الوحيد في أي حرب

4- كريم بقرادوني، السلام المفقود: **عهد الياس سركيس**، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1984، ص 21.

مقبلة مع إسرائيل، لكنّه احتاج إلى دعم عربي أكبر. فالأسد الذي أقام فترة في القاهرة وعاش تجارب الوحدة والتعاون العسكري العميق مع مصر، كان مقتنعاً أنّ تعاون سورية مع العرب، ديبلوماسياً وعسكرياً، يجب أن تكون مصر حجره الأساس، وأنّ العرب ينتصرون عندما تتّحد سورية ومصر ويخسرون عندما تفترقان. فسورية هي ابنة التحدي الإسرائيلي الذي يمثّل رأس حربة الاستعمار الجديد، وهي الحاجز العربي الوحيد للتصدي للهيمنة الإسرائيلية بعد خروج مصر عام 1974.

الإستراتيجية السورية الجديدة

كانت لتوقيع اتفاقية سيناء 2 في 2 أيلول 1975 تداعيات كبيرة على المنطقة العربية. وحتى بعد توقيعها، حضر كيسنجر بكل صلافة إلى دمشق يوم 3 أيلول للقاء الأسد الذي استقبله ببرود لأقل من ساعة، وكان نادماً على ثقته بوعوده. وشرح الأسد لكيسنجر أنّ السلام الذي يسعى إليه ويعتقد أنّه لمصلحة إسرائيل لن يكون سلاماً. ذلك أنّ السلام لا يكون بإغراق إسرائيل بالسلاح الأميركي وتدعيم قوّتها، بل بإقناعها بالانسحاب من الأراضي العربية وبعدالة القضية الفلسطينية. وإلاّ شعر العرب أنّهم مظلومون وسيستعدّون لحروب جديدة، فلا تهنأ إسرائيل أبداً. ولم يقنط الأسد من خطوات السادات، إذ لم يكن من طبيعته ندب الحظ والبكاء على الأطلال، بل كان يحضّر نفسه والسوريين والعرب لمرحلة ما بعد اتفاقيات سيناء، ولحماية بلاده من تداعياتها التي باتت زلزالاً يهزّ استقرار المنطقة ويُفقد العرب صمّام أمانهم الذي مثّلته مصر:

- التداعي الأول الذي طغى في دمشق هو: مَن سيدافع عن سورية والعرب بعد غياب مصر؟ ومَن سيكبح جماح إسرائيل في التوسّع والعدوان؟ إذ لم يكفِ أنّ العرب عاشوا ستّة أعوام بعد حرب 1967 في ظل الهزيمة والهيمنة الإسرائيلية، بل إنّهم الآن قد خسروا مصر ولم يستردّوا أرضهم. فعادت حالة اللاسلم واللاحرب الممقوتة بأسوأ من السابق لأنّ النظام العربي الذي قادته مصر منذ 1955 قد انهار. لقد تغيّر خطاب سورية يوم زيارة كيسنجر (3 أيلول 1975) أمام فداحة الموقف، إذ صدرت بيانات من الأسد ومن القيادة القومية للبعث تدعو العرب إلى «حشد طاقاتهم لمواجهة العدو الصهيوني» وتعبّر عن «القلق العظيم والانتكاس الجدّي الذي أصاب العرب». كانت القيادة السورية تشهد نهاية مرحلة القومية العربية داخل مصر التي دامت عشرين سنة حتى مات عبدالناصر، وولادة مرحلة عزلة

وانحسار لدور مصر العربي. لقد حوّلت مصر السادات بوصلتها من موسكو إلى واشنطن واختارت السلام مع إسرائيل، وأصبح شاه إيران صديقها الحميم بدل العرب.

- التداعي الثاني كان اغتيال الملك فيصل حليف الأسد، في الأسبوع الذي خرجت فيه اتفاقية سيناء 2 إلى العلن، أي في 25 آذار 1975[5]. فقد اغتاله الأمير فيصل بن مساعد، ابن أخيه (تضاربت المعلومات فقيل إنّ هذا الأمير كان ينفّذ خطّة أميركية بعدما أقام في الولايات المتحدة لمدّة ثماني سنوات، منها خمس سنوات مع امرأة أميركية. وقيل أيضاً إنّه كان ينتقم لأخيه خالد بن مساعد الذي قتلته قوى الأمن عام 1965. وقيل إنّه كان معتوهاً فأقدم على قتل الملك). وكان الملك فيصل مناهضاً للصهيونية، دعم سورية قبل حرب تشرين وأثناءها وبعدها، واستعمل سلاح النفط، وأول زعيم عربي يمدّ سورية بالمال لإعادة بناء اقتصادها وقواتها المسلّحة بعد حرب 1973، ما فتح الباب للبحبوحة والنهوض الاقتصادي في سورية في أواسط السبعينات. وكان فيصل قد قبل كغيره بسياسة كيسنجر شرط أن تؤدي إلى سلام شامل. ولكنّه فهم أخطارها ووقف موقف الأسد وشاركه الغضب ضد كيسنجر. ومنذ ذلك الوقت، وحتى في الأسابيع التي سبقت اغتياله، شارك فيصل موقف الأسد وردّد أمام كل زواره العرب: «سنصلي العيد القادم في القدس بإذن الله». وفسّر البعض مقتل فيصل بأنّه مؤامرة ضد السعودية والعرب، خاصة بعد وفاة وزير الخارجية السعودية عمر السقّاف المفاجئة أثناء وجوده في الولايات المتحدة ووفاة حاكم السلطة النقدية السعودية أنور علي، بعد أيام من وفاة السقاف. ورأى البعض أنّ الوضع العربي في وجه إسرائيل كان أفضل لو بقي فيصل، الحليف القويّ للأسد في مواجهة سياسة كيسنجر، حيّاً. ويدعم نظرية المؤامرة في مقتل فيصل تقارير غربية ذكرت قدرته على شلّ الصناعة الأوروبية والأميركية وضرب النقد الأوروبي، لو شاء ذلك وهو «الرجل النحيل الجالس على سجادة فوق رمل الصحراء». لقد ترجم فيصل موقفه من أميركا والغرب عموماً ومن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية

5- الملك فيصل هو الابن الثالث للملك عبدالعزيز بعد تركي وسعود، وهو الملك الثالث في المملكة العربية السعودية. بويع ملكاً في 2 تشرين الثاني 1964، بعد أن قررت الأسرة المالكة والعلماء خلع الملك سعود، واستمرت فترة حكمه أحد عشر عاماً. اكتسب شهرة عالمية، خاصة على المستوى العربي، وكان صاحب موقف ثابت حيال القضية الفلسطينية. في 25 آذار 1975، كان الملك فيصل يستقبل وزير النفط الكويتي الكاظمي ووزير النفط السعودي أحمد زكي يماني. ووصل في هذه الأثناء الأمير فيصل بن مساعد، ابن شقيق الملك فيصل، ودخل مع الوزيرين بداعي إلقاء السلام على عمّه، ثم أخرج مسدساً وأطلق ثلاث رصاصات أصابت الملك بمقتل في رأسه.

بدعم غير محدود لسورية ومصر بالمال والجنود في حربهما ضد إسرائيل، وأوقف تصدير النفط السعودي لأميركا. ولكن الملك خالد الذي خلف فيصل لم يواصل سياسة أخيه النشطة بل كان ليّناً مع واشنطن وضعيفاً في مسائل الصراع مع إسرائيل، فكان اغتيال فيصل خسارة كبيرة لسورية.

● والتداعي الثالث الذي كان بادياً للعيان هو انهيار الصف العربي، واشتعال عدّة أزمات دفعة واحدة. إذ احتدم الصراع بين مصر وكلّ من سورية و«منظمة التحرير» وليبيا، وبين سورية والعراق وبين الأردن والفلسطينيين. وانشق الصف العربي إلى محاور فُولد محور دول «جبهة الصمود والتصدي» بقيادة سورية، وانفرط عقد «منظمة التحرير» المؤلفة من عدّة تنظيمات، جراء الصراعات العربية بين رفض واعتدال، انعكست معارك بالسلاح بين الفلسطينيين.

● وكان لبنان الضحيّة الأكبر لتداعيات اتفاقيات سيناء، إذ أصبح ساحة لكافة الصراعات العربية - العربية وللصراع العربي الإسرائيلي، وما زال يدفع الثمن إلى اليوم. حيث خرج إلى العلن عام 1975 العراك المضبوط بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وانقسم اللبنانيون بين أحزاب مارونية وإسلامية ويسارية لتبدأ حرب طويلة استمرّت 15 سنة. ودعم العراق، نكاية بسورية، جبهة الرفض الفلسطينية وأبرز عناصرها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة جورج حبش.

بعدما اتّحدت العوامل الإقليمية ضدها ووجدت ظهرها إلى الحائط، حاولت سورية، منذ خروج مصر، العثور على بديل عربي يمنح صراعها مع إسرائيل بعداً قوميّاً، وعلى حليف دولي يمنحها وزناً استراتيجياً. فبنت الآمال على العراق الذي يحكمه «حزب البعث» وتقوده مبادئ القومية العربية وينادي بأولوية القضيّة الفلسطينية. ولكن التقارب مع بغداد لم يستمرّ سوى بضعة أشهر وعادت سورية في أيلول 1979 إلى إحياء جبهة الصمود والتصدّي مع ليبيا واليمن والجزائر ومنظمة التحرير، التي لا قيمة ميدانية لها. وتقرّبت سورية من الكتلة الاشتراكية بعد انحياز واشنطن السافر لإسرائيل حتى في عهد جيمي كارتر. فاندفعت إلى أحضان موسكو بشكل غير مسبوق ولأوّل مرّة منذ 1955، وقّعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في 8 تشرين الأول 1980 بعد أيّام من اشتعال الحرب العراقية الإيرانية وفقدان الأمل من الدعم العراقي بوجه إسرائيل. منذ 1980 انتهت أهمية مصر والعراق في الصراع ضد إسرائيل. فكانت المرّة الأولى منذ 12 قرناً، أي منذ الخلافة الأموية، التي تعود فيها

دمشق عاصمة عربية مركزية مهمة بثقلها السياسي. وكان هذا الصعود موقع ضيق وعداء من الغرب الذي رأى في سورية دولة صغيرة وفقيرة من العالم الثالث تجرؤ على التصرّف من موقع سيادي وتدافع عن نفسها حتى لو جلبتها مواقفها إلى مواجهة الولايات المتحدة نفسها. كان ثمّة جرأة في ذلك وثقة بالغة بالنفس لا تعكسها إمكانات سورية الفعلية.

حول التداعي الأول - أي مَن سيدافع عن سورية والعرب؟ ومن سيكبح جماح إسرائيل في التوسّع والعدوان؟ بدأ الأسد بإعلان رفضه قبول الأمر الواقع الجديد الذي فرضته اتفاقية سيناء 2 في المنطقة، والذي يريد أن يجعل سورية دولة ضعيفة مجاورة لإسرائيل كالأردن ولبنان، مهمّتها حماية أمن إسرائيل ومطاردة المقاومين. والأسوأ أنه يعيد سورية إلى دولة-ساحة كما كانت قبل 1970. واستنتج الأسد أنّ أفضل دفاع هو الهجوم، واستنبط مفهوم «الصمود والتصدي»: من الآن فصاعداً سيكون دور سورية في المنطقة الدفاع عن العرب وكبح جماح إسرائيل، لأنّ الصراع قد انحصر الآن على الجبهة المشرقية وبات برّ الشام ساحته، في مواجهة تاريخية إمّا تنتصر فيها «إسرائيل الكبرى» وتفرض دولتها من الفرات إلى النيل وإما تنتصر «سورية الكبرى» ومركزها دمشق وأعضاؤها سورية ولبنان والأردن والفلسطينيون. خاصة بعدما غابت مصر وعاد العراق غريباً لسورية وابتعدت السعودية بعد اغتيال الملك فيصل.

بات همّ الأسد الأكبر تحقيق التوازن العسكري الإستراتيجي مع إسرائيل، لا لشنّ حرب مستحيلة بل على الأقل لردع إسرائيل في حال اختارت الهجوم على سورية. وكانت خطوته الأولى تعزيز الصداقة والتحالف مع موسكو والكتلة الاشتراكية مباشرة بعد توقيع اتفاقية سيناء 2، في زيارات قام بها في أيلول وتشرين الأول 1975 إلى تشكوسلوفاكيا وموسكو ولقاءات مطوّلة مع القادة السوفيات - الرئيس بودغورني والأمين العام بريجنيف ووزير الخارجية غروميكو ووزير الدفاع غرشكو. وكان الروس غاضبين من سياسة أميركا التي أقصتهم عن الشرق الأوسط وخدعتهم في مؤتمر جنيف الصوري، فساعدوا سورية على بناء قوّتها الذاتية وتطوير بنيتها التحتية في مشاريع استغرقت بقيّة السبعينات. وإذ بردت العلاقات مع أميركا فإنّ سورية لم تقطع العلاقات، رغم أنّها فقدت ثقتها بها، بل رأتها دولة كبرى يجب أن تتعامل معها.

لقد فشلت سورية بين 1974 و1978 في منع إسرائيل وأميركا من إخراج مصر، أقوى دولة عربية، من الصراع وإلحاقها بالمحور المعادي للعرب. وفشلت في مساعدة الفلسطينيين في تحرير الضفة الغربية وفي تحرير الجولان. وأمام تعثّر الحل العسكري، وضعت سورية رؤيتها

للسلام الإقليمي بأنّه يجب أن يأتي من موقع قوّة العرب وليس من ضعفهم، وإلا فلن يتحقّق مطلبهم بأن تنسحب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967 وتحترم حقوق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة. وهكذا وُلد المسعى السوري لتحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل كهدف بعيد الأمد، خاصة أنّ أميركا والغرب عموماً عملوا وسيعملون على ضمان تفوّق إسرائيل.

كان على سورية إغلاق الثغرات التي كانت تسمح لإسرائيل باختراق جبهتها، وخاصة في لبنان والأردن، ما جعل استراتيجيتها تتضمّن حدود لبنان والأردن مع إسرائيل كامتداد لجبهة الجولان. وهذه الجبهة لم تكن ممكنة إلا إذا امتد نفوذ سورية إلى بيروت وعمّان وصفوف المقاومة الفلسطينية. ثم إنّ الصراع مع إسرائيل امتدّ على مساحة العالم العربي والشرق الأوسط. ولذلك سعت سورية إلى تحالفات في الخليج العربي وشمال أفريقيا وإيران، لتصبح دمشق مركز ثقل عسكري وسياسي وديبلوماسي في المشرق ودمشق بوصلة الصراع. إرادة سورية في تطبيق إستراتيجيتها وضعتها على خارطة المنطقة كقوة إقليمية.

وفي جانب الربح، أثبتت الإستراتيجية السورية أنّ الدولة العربية القويّة ستردع إسرائيل، وأنّ هذه ستتردّد كثيراً أمام أي قوّة عربية - مهما قلّ شأنها وتواضعت إمكاناتها - تقف بوجهها ولا تخاف. إذ بعد 1986 لم تعد إسرائيل تفكّر مطلقاً في خوض حرب ضد سورية. وتعاملت سورية مع غزو إسرائيل للبنان كأنه غزو لأراضيها هي على أساس أنّ لبنان يشكّل جناحاً مهماً من الجبهة الشرقية، فاستطاعت خلال عام واحد قلب الطاولة على إسرائيل وأميركا ونظام الحكم الذي أقاموه في بيروت. وتصدّت سورية بنجاح لمحاولات إسرائيل المتكرّرة خلال الثمانينات اختراق الساحة - الأردن ولبنان والفلسطينيين - التي اعتبرتها دمشق جزءاً من دفاعاتها، وأنّ أي نجاح إسرائيلي في هذه الساحة سيضعف سورية.

واعتبرت سورية أنّ أيّ حلّ جزئي ومنفصل بين أي دولة عربية وإسرائيل إنّما يضعف العرب ويقوّي يد إسرائيل ضدهم. ولكي يدافعوا عن أنفسهم على العرب أن يقفوا يداً واحدة ولا يقبلوا إلا بحل يشمل كل الجبهات. ولم يتغيّر موقف سورية المبدئي في رفض معاهدة كامب دافيد عام 1979 ومعاهدة أوسلو بين «منظمة التحرير» وإسرائيل عام 1993، ومعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام 1994 فإذا لم يحصل حلّ شامل، فإنّ سورية ستبقى على موقفها وفي الوقت نفسه ستستمر في معارضتها للمعاهدات والاتفاقات الموقّعة.

بهذه المناورات والتعديلات في سياستها الإقليمية والدولية، حاولت سورية بناء هيكلية تعمل من خلالها على تحقيق توازن إستراتيجي مع إسرائيل، حتى لو استغرق ذلك سنوات

عدّة. ذلك أنّ الصبر والانتظار هما من مزايا الأسد، تساعده على ذلك نظرة تاريخانية للصراع كأيّ سوري، من اتفاق سايكس-بيكو ووعد بلفور مروراً بكافة مراحل الصراع والحروب التي أذلّت العرب وانتصرت فيها إسرائيل. القضية إذاً ابتدأت قبل 75 عاماً وليس صعباً التحضير لمعركة مقبلة حتى لو استغرق ذلك عقداً أو عقدين من الزمن. وإذا كان تفوّق إسرائيل هو دائماً في التكنولوجيا فالوقت لمصلحة العرب حتى يقتنوا هذه التكنولوجيا. ولذلك دأب الأسد في نصح القادة العرب وخاصة السادات أن لا يستعجلوا الصلح مع إسرائيل وأن يصبروا ولا يوقّعوا على وثائق استسلام من موقع الضعف، وأنّ أفضل دواء هو الصمود والصبر، وأنّه إذا لم يوحّد العرب صفوفهم ويجمعوا قوتهم فإنّهم لن يكونوا أبداً نداً حقيقيّاً لإسرائيل، ولن يحرّروا أرضهم ولن يفاوضوا بشرف. ومَن قال إنّ حال اللاسلم واللاحرب تزعج سورية؟ هذه الحال هي أفضل المعقول في ظل فقدان التوازن، وستكون فرصة لسورية لبناء قدراتها. وعلى هذا الأساس رفضت سورية المشاركة في قمّة فاس في تشرين الثاني 1981 التي أعلن فيها ولي العهد السعودي الأمير فهد مشروع السلام، فقد كان مشروعاً سابقاً لأوانه جاء في زمن ضعف العرب.

المبدأ الأول في الإستراتيجية السورية الجديدة كان تحقيق التوازن الإستراتيجي. فقد اعتبرت سورية ما فعلته مصر في كامب دافيد استسلاماً وليس سلاماً. وأنّ سيناء لم تتحرّر بل مصر نفسها هي التي أصبحت تحت هيمنة أميركية - إسرائيلية مشتركة. واعتبرت أيضاً أنّ على العرب أن لا يدخلوا محادثات مع إسرائيل من موقع ضعف بل من موقع قوّة. ولكي تحقّق سورية توازناً مع إسرائيل فيجب ألا يقتصر على التسلّح، بل أن يشمل التربية والتعليم والصناعة والزراعة والتجارة والتكنولوجيا والتطوّر الاجتماعي والتحالفات الإقليمية والدولية. ها هي إسرائيل توقّع اتفاقية تعاون إستراتيجي مع أميركا في أواخر عام 1981، فلماذا لا توقّع سورية اتفاقية مماثلة مع الاتحاد السوفياتي ومع دول أخرى صديقة؟!

والمبدأ الثاني كان الصمود والتصدّي. ذلك أنّ إسرائيل لا تنتظر حتى تحقّق سورية التوازن الإستراتيجي، بل تهجم وتحتل وتضرب وتتربّص الدوائر بدمشق. ولذلك كان على سورية ربط هدفها الإستراتيجي الأول البعيد بهدف إستراتيجي قصير ومتوسط الأمد، وهو ضرورة تحصين دفاعاتها لصدّ العدوان. ومن هنا انطلق مبدأ التصدّي. ذلك أنّ سورية تسعى إلى أي مساعدة ممكنة من موسكو والدول العربية، ولكنّها يجب أن تعتمد على قدراتها الذاتية لأنّها

أصبحت السدّ العربي الأوحد في وجه إسرائيل. وهذا يعني ضرورة الدفاع عن برّ الشام (في عودة إلى الفكر القومي السوري)، ما يعني أخذ لبنان والأردن والفلسطينيين تحت جناحها كجبهة واحدة مشرقية، ذلك أنّ أي اختراق إسرائيلي للبنان أو الأردن سيضعف سورية ويحاصرها وإسرائيل ستقوم بذلك عاجلاً أم آجلاً إمّا عسكريّاً أو عبر معاهدات سلام منفردة مع جيران سورية الصغار. وهذا ما كان يمثّل خطة إسرائيل بالضبط: اختراق الأردن أو لبنان أو الفلسطينيين، سلماً أو حرباً، وفرض هيمنتها على المشرق العربي وتركيع سورية. ومن هنا كان إصرار سورية على الأشقاء الثلاثة بالحفاظ على وحدة المسارات لأنّها من وحدة المصير، وتنسيق سياسات الأردن ولبنان ومنظمة التحرير مع دمشق لأنّ في الوحدة قوّة.

لقد كان المبدأ الثاني من الاستراتيجية السورية، الصمود والتصدّي، دفاعياً بالدرجة الأولى لوضع حدّ للتوسّع الإسرائيلي. وكان ذلك مسؤولية باهظة إذ باتت سورية تتنكّب ليس همّ الدفاع عن نفسها فحسب بل عن الجبهة المشرقية لكي تحفظ أمنها والأمن العربي. وسيستغرق تطبيق هذا المبدأ معظم ما تبقّى من عهد الأسد في حين كان المبدأ الأول، أي تحقيق توازن إستراتيجي متكامل مع إسرائيل، يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، وهو الذي سيحقّق الأماني العربية، سلماً أو حرباً.

ومن منطلقات المبدأ الإستراتيجي الثاني دخلت سورية لبنان عام 1976 وتقرّبت من «منظمة التحرير» والأردن. وعندما دعا الملك حسين إلى قمّة عربية في عمّان للحصول على دعم عربي لمشروع المملكة المتحدة (الأردن والضفة الغربية وغزّة) الذي يستدعي قيامه التفاوض مع إسرائيل، قاطعت سورية القمّة وأرسلت جيشها إلى حدود الأردن، فيما اعتبرته حقّها القومي في الدفاع عن مصالحها ومصالح الأمة العربية. لم يعد دور سورية في لبنان والأردن والساحة الفلسطينية تدخّلاً في شؤون الآخرين بل واجباً قوميّاً من مقتضيات الصراع. فالقضية الفلسطينية كانت من الأهمية بمكان إذ لا يجب تركها للتنظيمات الفلسطينية أو أن يكون الفلسطينيون وحدهم مسؤولين عنها، هي أكثر من مسألة لاجئين وأراضٍ محتلّة بل هي حقوق الفلسطينيين والعرب أن يعيشوا في دول حرّة ومستقلة بعيداً عن الهيمنة والتفوّق الذي تريد إسرائيل فرضه من خلال اتفاقات تكبّل العرب وتجعلهم عبيداً. أمّا المطلوب فهو التصدّي للتوسّع الإسرائيلي وضبط نزعتها نحو العدوان وتقلّص زعمها حول ضرورة التفوّق العسكري الدائم على كل الدول العربية مجتمعة.

الإستراتيجية الإسرائيلية

شملت الإستراتيجية الإسرائيلية التدخّل وأحياناً بشكل سافر في عدد من الدول العربية، بغية تفتيتها وتفجيرها من الداخل. فلم تكترث إسرائيل لما ستفعله سورية بعدما أنهى خروج مصر من المعادلة أي تهديد فعلي يمكن أن يشكّله العرب لإسرائيل، كما لم تكترث للفلسطينيين الذين اعتبرتهم إرهابيين. وكانت إسرائيل تدرك أنّ ثمن تعنّتها يعني المزيد من الكراهية والحقد والإحباط في الجانب العربي. كما تغيّرت إستراتيجيتها، بفضل الدعم الأميركي وخروج مصر، من خلق حدود يمكن أن يُدافع عنها إلى صهيونية توسّعية ركبت موجتها حكومات يمينية تسيطر على الساحة الإسرائيلية لعدّة عقود مقبلة وتبرز تجلياتها خاصة في لبنان.

دعمت إسرائيل في الستينات جنوب السودان للانفصال عن شماله العربي والمسلم حتى بلغت قوّة ميليشيات الجنوب حدّاً باتت تهاجم معه مواقع شمالية. ودعمت قبائل اليمن عبر شاه إيران ضد الجيش المصري، وعقدت حلفاً إستراتيجياً مع دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ضد الدول الأفريقية التي تحالفت مع عبدالناصر، ودعمت أكراد العراق ضد بغداد بالتنسيق مع شاه إيران، ودعمت أحزاباً وشخصيات لبنانية في الانتخابات بالمال، ثم ومنذ أوائل السبعينات بالسلاح. ولم تكن إسرائيل تشكّل خطراً عسكرياً على سورية عبر لبنان والأردن فحسب، بل كان في خططها خلق نفوذ محلّي لها معادٍ لسورية في لبنان والأردن وفي الأوساط الفلسطينية، بحيث تغرق سورية في صراعات أهلية دامية مع أشقائها وتبقى يد إسرائيل هي العليا. والأسوأ أن تستعمل سورية قوّتها ضد أشقائها فتفقد سمعتها العربية وصيتها كبطل للقومية العربية.

لم تكتفِ إسرائيل بخروج مصر من الصراع لكي تقتنع بما احتلّته من أراضٍ وحقّقته من أهداف وتكفّ شرّها عن العرب، بل استغلّت تحقيق الأمن على الجبهة المصرية وسعت إلى فرض هيمنتها الإقليمية بشتّى الطرق: بشنّ غارات شبه يومية على لبنان وصولاً إلى غزوه مرّتين – في 1978 و1982 – وتدمير المفاعل الذرّي العراقي وضمّ الجولان عام 1981. ولذلك كان الأسد يواجه عدواً غاشماً متعمّداً التوسّع والغزو، ومتجهاً دوماً نحو المزيد من التعنّت والعنصرية، مع صعود اليمين الصهيوني المتطرّف عام 1977 وبدء حملة استيطان كبرى في الأراضي الفلسطينية وتوقيع شراكة إستراتيجية مع أميركا التي كانت أيضاً تتّجه يميناً مع رونالد ريغان عام 1980. لقد أصبح السلام مع إسرائيل وهماً بعيد المنال، وقد اتضح أنّها تريد إذلال العرب واستسلامهم الكامل لمشيئتها، ولكن سورية لم تغلق الباب تماماً على تحقيق سلام

مشرّف وعادل[6].

الإستراتيجية السورية الجديدة التي تبلورت تدريجياً بعد معاهدات كامب دافيد، ووصولاً إلى نهاية 1981، استغلّتها إسرائيل والولايات المتحدة لتهاجما دمشق وتصفاها بأنّها متعنّتة وترفض السلام وتسعى إلى الحرب، كما سخرتا من محاولتها تحقيق التوازن الإستراتيجي التي اعتبرتاها غير واقعية. وكمن يتحضّر لدخول حلبة ملاكمة، بدأت إسرائيل تنفّذ مشاريعها في باحة المشرق ولتثبت خاصة أنّ سورية ليست ندّاً قويّاً في وجهها. وكان لبنان هو حلبة المتلاكمين سورية وإسرائيل طيلة فترة الثمانينات وصولاً إلى العام 2000 وما بعده... وحتى كتابة هذه السطور.

هل كان الأسد قوميّاً سوريّاً؟

قبل الانتقال إلى الفصل التالي، لا بدّ من تسليط الضوء على خلفية الأسد العقائدية في ابتداعه إستراتيجية خاصة بسورية. فقد سبقت الإشارة إلى وجهة نظر تردّدت في سورية أنّ حافظ الأسد كان قوميّاً سورياً بحكم نشأته في منطقة محسوبة على حزب أنطون سعادة، وأنّ عائلة زوجته وقريتها كانت بمجملها في صفوف «الحزب السوري القومي». وأنّ الأسد تزيّا برداء البعث وعقيدته ليحقق مفاهيم القوميين السوريين وأهدافهم[7]. ويشير أصحاب هذا الرأي إلى بعض الدلائل منها ما جاء في مذكرات كيسنجر أنّ الأسد اهتمّ كثيراً بوعد أميركي بإطلاق يده في تحقيق وحدة بلاد الشام (سورية والأردن ولبنان والفلسطينيين) وربما في العراق فيما بعد، كتعويض لسورية عن الجولان والقبول بصلح مع إسرائيل. وأنّ الأسد يردّد دائماً أن فلسطين هي «جنوب سورية» حسب عقيدة القوميين السوريين، وأنّه كان أوّل رئيس سوري يعيد الاعتبار للحزب السوري القومي في السبعينات بعدما كان محظوراً منذ 1955، وساهم في إطلاق سراح قوميين سوريين ضلعوا في اغتيال المالكي، ومنهم شقيق زوجته محمد

6- Jay Kent, «The Assad Factor», *The Middle East*, n°. 135, January 1986, pp. 47 – 48.
Elizabeth Picard, «Les militaires syriens devant les accords de camp David», *Défense Nationale*, vol. 37, août – septembre 1981, pp. 35 – 49.
Adeed Dawisha, «Syria and the Sadat initiative», *World Today*, vol. 34, n°. 5, May 1978.

7- Daniel Pipes, *Greater Syria: The History of an Ambition*, New York, Oxford University Press, 1990.

مخلوف[8]، كما استقبل قادة الحزب القومي أمثال إنعام رعد وعصام المحايري وعبدالله سعادة في دمشق وكأنّهم من أهل البيت، وأحاط نفسه بمستشارين من حَمَلَة الفكر القومي السوري.

ولكنّ ثمّة رأياً آخر نفى أنّ الأسد كان قوميّاً سوريّاً وأكّد أنّه كان بعثياً مخلصاً، ناضل في صفوف البعث منذ حداثته في المدرسة الثانوية، كما ظهر من سيرته الذاتية التي كتبها أكثر من مؤلف غربي، وأنّه كان خصماً للقوميين السوريين في جبال العلويين وفي اللاذقية. وأنّ «الحزب السوري القومي» ليس وليد ساعته بل كان منتشراً في جبال العلويين في كل قرية وعائلة قبل البعث بعشر سنوات. والكل كان يعلم خلفية الآخر الحزبية في قرى الجبل، وهذه كانت الحال في قرى لبنان أيضاً، فلا يعقل أن يكون الأسد قومياً سوريّاً متخفياً دون أن يثبت ذلك في وثائق الحزب أو في شواهد.

وحقيقة الأمر أنّ الأسد شكّك باكراً بجدوى اتكال سورية على الإستراتيجية المصرية للتصدي لإسرائيل، وتدريجياً أخذ ينكفئ إلى بيئته المباشرة في برّ الشام، وبقصد أو من دون قصد، طبّق الإستراتيجية القومية السورية. إذ بعد الحرب الباردة المفتوحة بين سورية وعبدالناصر بعد نجاح انقلاب البعث وحلفائه في آذار 1963، راجع الأسد الكثير من الأمور العقائدية في ذهنه وخاصة في ما خصّ الميدان العربي الواسع والعلاقة مع مصر. واستغرقت مراجعته الذاتية لتجربة الوحدة مع مصر سنوات طويلة. واستنتج أنّ سورية خسرت مقوّماتها ضمن دولة الوحدة مع مصر ولكن سورية بدون مصر كانت عاجزة عن مواجهة التحديات الإقليمية وخاصة التحدّي الإسرائيلي. ألم يكن فشل الوحدة مع مصر، يقظة ضمير أنّ عقيدة البعث الطوباوية حول الوحدة بأي ثمن ومع أي دولة عربية كانت في ضلال؟ فإذا كانت الوحدة بين سورية قلب العروبة النابض ومصر عبدالناصر أعظم قائد قومي عربي في القرن العشرين لم تنجح، فهل يعني أنّ تحقيق الوحدة العربية الأوسع هي وهم؟ وإذا كان مصير سورية مرتبطاً بجوارها الإقليمي المشرقي وليس بمصر، أليس هذا دليلاً على صوابية عقيدة خصوم البعث من القوميين السوريين وصدقية أمّتهم السورية التي تقتصر على بلاد الشام والعراق؟[9] فإذا سعى إلى وحدة بلاد الشام فذلك لأنّها الخطوة المنطقية الأولى في طريق الوحدة العربية. فهوكان دوماً مع أي مسعى عربي للوحدة أو الاتحاد أو التضامن بين العرب.

8- الديري، عبدو، **أيّام مع القدر**، الجزء الثاني، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 32-33.

9- Patrick Seale, *Asad*, p. 84.

وإذا كان قد فتح الباب لعودة الحزب القومي إلى سورية فذلك لأنّ هذا الحزب قد تغيّر كثيراً وبات يسارياً قريباً من عقيدة البعث يعمل للقضية الفلسطينية والقضايا العربية[10].

وكانت العقبة في وجه تحقيق وحدة الجبهة المشرقية بقيادة سورية أنّها مسمّى آخر لمشروع سابق هو «سوريا الكبرى» أو «وحدة الهلال الخصيب» بمفهوم الهاشميين، أو «وحدة سورية الطبيعية» بمفهوم «الحزب السوري القومي». وكان ثمّة عداء لا حصر له لمفهوم الصمود عبر وحدة الجبهة المشرقية من العرب والإسرائيليين والأميركيين:

● مسيحيو لبنان، وخاصة الموارنة، كانوا ضد مشروع الوحدة السورية منذ بداية القرن العشرين. خاصة أنّ «الفكرة اللبنانية» قامت أساساً على خلق دولة لبنان كبير مستقل عن سورية.

● الدول العربية الكبرى، العراق ومصر والسعودية، ترفض أن تصبح سورية دولة إقليمية تعادلها أهميّة وتنافسها على زعامة العالم العربي.

● إسرائيل تعتبر قيام سورية كقوة إقليمية تقود بر الشام ضدها تحدّياً مباشراً لها ومشروعاً معاكساً للصهيونية تجب محاربته.

● أميركا تعتبر إستراتيجية سورية المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي إضعافاً لنفوذ واشنطن الإقليمي الداعم لإسرائيل والمسيطر على مصادر النفط.

وحتى داخل «حزب البعث» كان ثمّة تذمّر من أنّ الأسد قد ترك القومية العربية واعتنق القومية السورية. ألم يردّ في 8 آذار 1974 على غولدا مئير عندما ادّعت أنّ الجولان هو أرض إسرائيلية بأنّ «فلسطين كلّها أرض أساسية من سورية الجنوبية» مستعيراً تعبير أنطون سعادة؟ ألم يوبّخ الملك حسين الذي كان يسعى إلى حل منفرد بأنّه ليس إلاّ «ماريشالاً يحكم ضفة نهر الأردن الشرقية التي اقتطعها الإنكليز من سورية»؟ كما أكّد الأسد شكوك رفاقه البعثيين في معرض ردّه على التذمر من منحاه القومي السوري في المؤتمر القطري السادس لحزب البعث في نيسان 1975 أن «لا تناقض بين وحدة سورية الطبيعية والسعي إلى الوحدة العربية»، حتى أنّ الأسد أنهى عشرين عاماً من الحظر على «الحزب السوري القومي» وسمح لعلاقات بين الحزبين على أساس أن أهدافهما ليست متباعدة، ما رآه الرأي العام تحوّلاً في فكر الأسد.

وقد ظهر المنحى نفسه في عدد من رجال الدولة. فوزير الدفاع مصطفى طلاس ساهم في

10- الديري، عبدو، **أيّام مع القدر**، الجزء الثاني، ص 33.

نشر الفكر القومي السوري عبر دار طلاس للنشر التي يملكها، والتي نشرت كتب أنطون سعادة ومنها كتاب **نشوء الأمم**. وعندما دخل الجيش السوري لبنان هلّل له جناح «الحزب السوري القومي»[11] الموالي لسورية في لبنان معتبراً أنّ سورية تتحدّى التجزئة الاستعمارية. كما أنّ هؤلاء رأوا في «الإستراتيجية القومية» التي تتبعها سورية اعترافاً بما قالوه منذ عقود وما دعا إليه أنطون سعادة في عقيدته القومية الاجتماعية عن ضرورة استعادة نهضة الأمة ووحدة سورية الطبيعية وقيادتها للعالم العربي، وصولاً إلى أولوية الصراع مع إسرائيل على الأقل مرحلياً، لأنّ العقيدة القومية السورية ترفض وجود إسرائيل بالمطلق، في حين كانت الإستراتيجية السورية تريد السلام المشرّف معها. وبذلك لم تكن إستراتيجية الأسد متطابقة تماماً مع عقيدة أنطون سعادة.

ولكن أي أدلّة عن تحوّل الأسد نحو الفكر القومي السوري كانت مجرّد تقاطع أفكار، ذلك أنّ مركزية مصر وحنينه إليها لم يغيبا عن ذهن الأسد حتى بعد سنوات من كامب دافيد، وهو شعور قومي عربي دفين نما في زمن الوحدة أثناء إقامته في مصر وبقي معه. في حين كانت عقيدة سعادة تعتبر سورية أمّة تامة، وتعتبر السوريين شعباً مختلفاً عن المصريين والعرب. وما كان سعي الأسد لإقامة الجبهة الشرقية سوى حل من الدرجة الثانية للتصدّي لإسرائيل بعد خروج مصر، مع الأمل أن تعود مصر يوماً. وإذا كان من هدف قومي سوري للأسد لضم جيرانه الصغار فقد قضى هذا المنطق أن يبدأ بلبنان لأنّه أكثر تهديداً لأمن سورية وأكثر ملاءمة للضمّ بسبب التشابه الشديد بين البلدين والشعبين على كافة الأصعدة. ولكن سورية حرصت على التوكيد مراراً أنّها لا تسعى إلى ضمّ لبنان، وأنّها تعترف بكيانه حتى توصّل الأسد عام 1985 إلى مقولة «شعب واحد في دولتين». والخلاصة أنّ سورية ظهرت بلباس القومية السورية عندما تطلّبت إستراتيجية الصراع ذلك في زمن صعود دمشق كقوّة إقليمية وعربية و«قلب العروبة النابض» و«محرّك الثورة العربية» و«منبع الفكر القومي العربي» و«عاصمة بلاد الشام»، ما كان يعكس شخصية الأسد نفسه الذي كانت الكرامة الوطنية والقومية تأتي في المقام الأول لديه. وأما عظمة سورية فتعني أنّها لن تكون بعد اليوم لاعباً من الدرجة الثانية في المنطقة، خاصة بعدما أصبحت دولة المواجهة المركزية بعد كامب دافيد.

ولعل نقطة الضعف في إستراتيجية الأسد أنّه نظر إلى المشرق كساحة تقودها سورية ضد

11- كان ثمّة جناح آخر يقوده إنعام رعد وعبدالله سعاده متحالف مع كمال جنبلاط و«منظمة التحرير الفلسطينية».

أعداء العرب، فغرق في عقيدته القومية العربية بأنّ الكل عرب وسيقفون معه، ولم ينتبه كفاية إلى خصوصيات لبنان والأردن والفلسطينيين وإلى رغبة هؤلاء الأشقاء أن يديروا أمورهم بأنفسهم، بعيداً عما رأوه هيمنة سورية. وهذا ما أبعد الأردن منذ 1970 وجعلها تلجأ حتى إلى إسرائيل بعد تدخّل سورية إلى جانب الفلسطينيين أثناء أيلول الأسود، ودفع اليسار اللبناني العروبي النزعة عام 1976 إلى محاربة المبادرة السورية متى أصبحت تدخّلاً عسكرياً، وهو ما دفع الموارنة إلى قبول أسلحة من إسرائيل ومحاربة الوجود العسكري السوري منذ 1978. ودفع الفلسطينيين بقيادة عرفات إلى مقاومة سعي سورية في توجيه دفّة النضال. ولذلك، وإن فشلت «إسرائيل الكبرى» في القيام على حطام لبنان عام 1982، فإنّ قيام استراتيجية «سوريا الكبرى» اعترضته عقبات كبيرة لأنّ الأشقاء الصغار، وخاصة لبنان، فسّروه بمعنى الهيمنة والضمّ.

لقد انحسرت أهمية البحث عن السلام مع كيسنجر في الإستراتيجية السورية التي استندت إلى جبهة موحدة مع جيرانها العرب الصغار كبديل للحلف المصري - السوري. وبات الأسد أقرب إلى الفكر القومي السوري بأنّه في نهاية المطاف «ما حكّ جلدك مثل ظفرك»، وأنّ المواجهة الحقيقية مع الصهيونية ستكون مع الدول المعنية مباشرة بالصراع وهي سورية والأردن ولبنان والفلسطينيون، فإذا اتحد هؤلاء سيردعون إسرائيل على الأقل وسيبعثون شعور الوحدة مجدّداً لدى كل العرب. وما على سورية إلا الدفاع عن جيرانها الصغار، فهي ستتمكن من صدّ هجوم إسرائيلي رأسي في الجولان ولكنّها مهدّدة في خاصرتها الغربية إذا طوّق الجيش الإسرائيلي دمشق من ناحية البقاع، ومن جنوبها إذا اجتاحت إسرائيل حدودها عبر الأردن. ولم تكن سورية تطمح إلى دعم عسكري من جيرانها الضعفاء بل إلى دعم سياسي وتوكيد أنّهم لن يكونوا أدوات في يد أعدائها، بل كانت ترى أنّها وحدها تتحمل مسؤولية التصدّي لأي عمل عسكري كبير، سواء عبر الأردن أو عبر لبنان.

هذا التحوّل الإستراتيجي يشرح لماذا أضحى التعاطي السوري مع مسائل لبنان والأردن والساحة الفلسطينية شأناً يوميّاً منذ السبعينات ولماذا بات الوجود السوري في بيروت - سياسياً أولاً ثمّ عسكرياً - ثابتة سورية امتدّت أكثر من 40 عاماً. ولكن سياسة «سورية الكبرى» كانت محفوفة بالأخطار وملأى بالمتاعب، كما سنرى في الفصل التالي وفي فصول لاحقة.

لقد خصّص كريم بقرادوني فصلاً كاملاً من كتاب **السلام المفقود** تحت عنوان «مذهب

الأسد» والذي برّر بنظر الأسد توجّهات سورية الإقليمية نحو لبنان والأردن و الفلسطينيين. وهذا المذهب كما كتبه بقرادوني يضمن «حق دولة عربية بالتدخّل عسكرياً على أرض دولة عربية أخرى لمنع منظمات فيها تهدّد أمنها الوطني أو تهدّد الأمن العربي. وحق دولة متوسطة كسورية بأن تدير مباشرة شؤون دولة أخرى صغيرة كلبنان بدون تفويض مسبق من الدولتين العظميين أو من إحداهما على الأقل. وهذا يعني نشوء قوى إقليمية قادرة على التدّخل بشكل مستقل». وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإسرائيل ومصر ضد التدخل العسكري السوري في لبنان ولكن الأسد نشر جيشه تدريجياً وأوجد أمراً واقعاً في حزيران 1976 ثم راح يفاوض الأطراف المعنية حتى ترسّخ الأمر الواقع السوري في لبنان، وحصل على التأييد العربي والدولي[12].

ووفق بقرادوني، فقد كان الأسد يرى أنّ إسرائيل تريد السيطرة على المنطقة العربية من الفرات إلى النيل، بمساعدة الولايات المتحدة، وأنّ كل اتفاق مع إسرائيل في الوقت الحاضر هو استسلام بسبب تفوق إسرائيل عسكرياً. ولذلك وجب تكوين جبهة عربية تضم سورية والأردن ولبنان ومنظمة التحرير، تكون الرد الإستراتيجي على إسرائيل. وهذه الشعوب تؤلّف حلفاً طبيعيّاً تقوده سورية[13].

ويخلص بقرادوني إلى أنّ إستراتيجية الأسد خدمت سورية، وأنّ «حافظ الأسد هو في نهاية الأمر سوري حوّل سورية من لعبة إلى لاعب، ومن دولة في مهب رياح الانقلابات إلى قوّة إقليمية عظمى... قبل أن يتسلّم الأسد السلطة في دمشق كان يتجاذب العالم العربي دولتان وأحياناً ثلاث: مصر والسعودية والعراق. وكان دور دمشق لا يتعدّى دور التابع للقاهرة أو لبغداد. ولكن سرعان ما أسقط الأسدّ دور بغداد وأنزله إلى المرتبة الثانية عام 1973 وعزل مصر بعد زيارة السادت إلى القدس عام 1977، واقتسم الزعامة العربية مع السعودية»[14]. وسورية لم تعرف هذا النفوذ والاستقرار منذ استقلالها وحتى 1970 «إلا في عهد حافظ الأسد، ولكن الجانب الآخر من الصورة هو أن سورية تعيش في حالة حصار واستنفار دائمين منذ 1970. إنّه ثمن النجاح فلا يمكن لدولة صغيرة أن تعتنق سياسة كبيرة بدون تضحيات جمّة وهفوات كثيرة». ويضيف بقرادوني: «يحرص الرئيس السوري على تبرير أعمال القمع،

12- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 86-87.

13- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 88-89.

14- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 89.

فيردّ كل الصعوبات التي يواجهها إلى موقفه القومي العربي الصلب. فمن وجهة نظر دمشق، كل النزاعات، ابتداءً من الاضطرابات الطائفية وانتهاء بالصراع مع الفلسطينيين، ترمي أساساً إلى القضاء على الصمود السوري بوجه المؤامرة الأميركية الإسرائيلية. باسم القومية العربية يتدخّل الحكم في الخارج ويتشدّد في الداخل».

يقول بقرادوني إنّ عقيدة الأسد ارتبطت برؤياه القومية، وإنّ الأسد حدّد عام 1978 هذه الرؤيا بحضور بقرادوني، فقال: «تختلف سورية عن كل البلدان العربية الأخرى. فنحن نحمل رسالة العروبة بمفهومها الواسع الذي يعني وحدة المصير العربي المشترك. فكل ما هو عربي يعنينا. كما نتميّز عن سوانا بقومية ناشطة وفاعلة. كل وحدة عربية وكل حرب لا يمكن تصوّرها بدون سورية. لو كانت لنا حدود مشتركة مع مصر، لدخل الجيش السوري الأراضي المصرية حتماً بعد زيارة السادات للقدس بغض النظر عن توازن القوى المسلّحة. لسنا قلب العرب النابض بل نحن في قلب العرب»[15]. وبعد توقيع معاهدة كامب دافيد، انعقدت قمّة بغداد في 26 تشرين الأول 1978، وجاء في كلمة الأسد: «أنا أتكلّم كسوري متاح له أن يستعيد أرض الجولان ولكن على حساب قضية فلسطين. إني أرفض بكل تأكيد، لأنّ الجولان احتُلّت أصلاً من أجل فلسطين. وقد تُحتّل سورية بكاملها من أجل فلسطين وسأبقى متمسّكاً بالقضية الأساس».

وحول خطوة السادات في مصالحة إسرائيل، قال الأسد أمام وفد كتائبي قوامه جورج سعاده وإدمون رزق وجوزف الهاشم وكريم بقرادوني في 18 و19 كانون الثاني 1978: «لِمَ الاستعجال؟ لسنا مستعجلين على الحل. لا شيء يجبرنا على ذلك. ثلاثون سنة انصرمت. فلنقاوم ثلاثين سنة أخرى! لا يُضّحى هكذا بقضايا الشعوب والأمم. والمهم في الوقت الحاضر هو أن نتجمّع ونعيد التوازن الذي اختلّ... أعرف أنّ الفارق بيننا وبين إسرائيل هو من الصنف النوعي لا العددي. ولكن هذا الفارق النوعي آخذ بالتضاؤل مع الوقت. عام 1973 كنّا في حالة أفضل من تلك التي كنّا فيها عام 1967. وفي المستقبل ستكون حالنا أفضل مما هي عليه اليوم»[16].

15- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 90.

16- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 142.

خلاصة

أوضح هذا الفصل تطوّر حافظ الأسد الذهني، من قائد عسكري وزعيم سياسي إلى مفكّر إستراتيجي جعل من دولة سورية الصغيرة لاعباً إقليمياً، تواجه المخاطر بفضل حكمة سياستها رغم ضآلة إمكانياتها. وبعكس ما ظنّه البعض تخلّياً من الأسد عن بعثيته ولجوئه إلى القومية السورية وفكرة سورية الكبرى، فإنّ إستراتيجيته أكّدت مقدرته على توظيف خطابه السياسي وأعماله وإمكانات بلده إلى وسائل لخدمة غايات كبرى أبعد من سورية، كما أكّدت على برغماتية مرنة بعكس التحجّر العقائدي الذي مارسه صلاح جديد ورفاقه، وعلى مقدرة متزايدة لتفصيل سياسات وخطوات عملانية تواجه خروج مصر من الصف العربي.

لقد أثبتت الأحداث التي سنوضحها في الفصول القادمة أنّ إستراتيجية الأسد وضعت حدّاً لحلم إسرائيل الكبرى الذي بدأ مع بيغن والليكود عام 1977 وانتهى عام 1987، بعد موجة استمرّت لفترة عشر سنوات من الحروب والمجازر والخطف والتفجير والقتل والمعارك المخابراتية والإرهاب والتآمر وحرب لبنان الطويلة والحرب ضد الإسلاميين داخل سورية. وإذا لم تستطع سورية فرض سلام سوري Pax Syriana على برّ الشام فإنّها منعت إسرائيل من فرض سلام عبري Pax Hebraica على المشرق. فكانت سورية تمثّل رأس حربة الرفض العربي لشرق أوسط تسيطر عليه إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس ضاقت مساحة الصراع العربي الإسرائيلي بعد 1974 ليقتصر على سورية بجبهتها الشرقية ومركزها دمشق، وإسرائيل التي تحتّل فلسطين التاريخية. وحتى بعد وفاة الأسد أثبتت الأحداث صوابية إستراتيجيته في مواجهة إسرائيل وبناء قدرات سورية. لقد سأل باتريك سيل الأسد في دمشق ماذا ستكون كلمته الأخيرة في سيرة حياته، أجاب الأسد: «ببساطة قلْ إنّ النضال مستمرّ»[17].

ولكن إستراتيجية سورية لم تأخذ حقوق وأماني اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين بالاعتبار، بل نظرت إلى كونهم أشقاء صغاراً وأنّها القبطان الذي يعرف مصلحة الجميع. وكان ذلك أحد أسباب فشلها في استمالة الشعوب الثلاثة إلى فكرة الجبهة المشرقية الموحّدة، والتقارب الاقتصادي الإقليمي للشعوب الأربعة.

17- Patrick Seale, *Asad*, p. 495.

الفصل السابع عشر

سورية وحروب لبنان

منذ 1975 بات لبنان ساحة المبارزة الكبرى بين المشروعين، السوري والإسرائيلي.

في كانون الثاني 1975 زار الأسد لبنان والتقى رئيسه سليمان فرنجية في بلدة شتورة. وحظيت هذه الزيارة بتغطية إعلامية كبيرة: في لبنان بسبب ندرتها وأهميتها، وفي سورية كمؤشر للتحوّل الإستراتيجي السوري في التقارب مع بيروت. ولم تُطرح أسئلة كبرى من زاوية إستراتيجية عن الزيارة، لأنّ العلاقات بين البلدين كانت عميقة جدّاً على كافة الأصعدة العائلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت شعوب الأردن وفلسطين ولبنان أكثر العرب قرباً وعلاقة بسورية، فإن لبنان كان البلد الأكثر شبهاً بسورية من الناحية الديمغرافية والعادات والتقاليد واللهجة والمطبخ والتنوّع الديني والعرقي والطبيعة الجغرافية. وكان ثمّة تعاطف عارم، خاصة في أوساط مسلمي لبنان، مع سورية يعود إلى ما قبل الاستقلال، كما أنّ صداقة بيت الأسد وبيت فرنجية تعود إلى عقود سابقة. فصبّت الزيارة في تلك المرحلة المبكرة في سياق لقاء بين إخوة لم يربطه أحد بإستراتيجية سورية مستجدّة.

خلفية تاريخية

حصلت سورية على استقلالها من فرنسا تزامناً مع لبنان. حيث انسحب آخر جندي فرنسي من سورية في 25 نيسان 1946 ومن لبنان في 31 كانون الأول في العام نفسه. وخرج البلدان من الانتداب بنظام ديمقراطي نسبياً يقضي بعملية انتخابية وتداول للسلطة. وتشابَه لبنان وسورية على أكثر من صعيد، إذ جمعهما تاريخ مشترك يعود إلى آلاف السنين، ولغة

وتراث وتقاليد وجغرافية واحدة، وان كانت الحدود متقلّبة وفق التغيّرات الإقليمية. ولكن رغم التشابه النسبي في التكوين العرقي والطائفي لشعبيهما، حافظ لبنان على انفتاحه الاقتصادي ونظامه الديمقراطي، ما جعله أكثر عرضة للهزّات السياسية والاجتماعية والأزمات الأهلية، فيما وقعت سورية ضحية انقلابات عسكرية وصراع إقليمي دولي وتحولات اشتراكية وصعود أحزاب قومية عربية. فاستُبدلت الحريّات السياسية والاقتصادية بديمقراطية شعبية واقتصاد موجّه، ما منع وقوع حروب أهلية كتلك التي شهدها لبنان. كما أنّ لبنان حقّق استقلاله بشكل منفصل عن سورية بإرادة شعبية أيضاً، وإن لم تكن عارمة، وليس بقرار فرنسي. وفي حصيلة الأمر قد يحتاج الباحث إلى جردة حساب تلقي الضوء على ميزان الربح والخسارة في تجربة البلدين بعد 70 عاماً من الاستقلال وهو خارج موضوع هذا الكتاب.

حكَمَ لبنان توازن غير مستقرّ من تحالف طوائف، أوّلاً بميثاق من خارج الدستور عام 1943، ثمّ بنصّ دستوري مكتوب عام 1989، واستمدت الدولة السورية شرعيتها من عقيدة عروبية علمانية وبوعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي حقّقه الرئيس حافظ الأسد منذ 1970 وبدستور 1972. فلو كان نظام سورية طائفياً تقليدياً كلبنان لكانت حصّة سُنّة دمشق وحلب في السلطة مرتفعة بسبب عددهم، يحكمون البلاد ويوزّعون حصصاً على الطوائف الأصغر عدداً. ولو استمرّ الحكم في سورية ائتلافيّاً مثل لبنان، كما مهّد له الانتداب الفرنسي، لاشتركت عدّة طوائف بنسب متوازنة تقريباً. ولكن النظام الطائفي كان البذرة التي أدّت إلى صعوبات جمّة في لبنان وخاصة تذمّر المسلمين والمسيحيين من غير الموارنة من اليد العليا للموارنة في النظام السياسي ومن الصلاحيات غير المحدودة لرئيس الجمهورية الماروني. ويكفي أن تنظر الأقليات في سورية إلى ما حصل في لبنان (منذ 1975) والعراق (منذ 1971) من تفتّت طائفي وعرقي وحروب أهلية لكي تجد حسنات في نظامها على نواقصه. إنّ التنوع الديمغرافي في سورية هو أكثر منه في لبنان كما هو واضح من هذا الجدول.

التوزيع الديمغرافي: الأديان والإثنيات في لبنان وسورية عام 2000 (٪)

	سورية	لبنان
مسلمون سنّة	70	30
مسلمون شيعة	0	30
مسيحيون	13	33
دروز	5	4
علويون	12	2
عرب	89	93
أكراد	5	1
أرمن	6	5

وعدا التوزّع الطائفي والإثني في البلدين، فإنّ المجموعات موزّعة جغرافيّاً أيضاً، ما جعل دورها في البلدين أكثر أهمية. فالوجود الكثيف للشيعة في لبنان هو في شمال البقاع وجنوب لبنان وضاحية بيروت، ودروز لبنان في الجبل إلى الشرق والجنوب الشرقي من بيروت. أمّا في سورية، فيعيش معظم العلويين في محافظة اللاذقية ويعيش معظم أكراد سورية في شمال البلاد، جوار حلب والجزيرة. وثمّة تجمعات أقلّوية هامة في المدن الكبرى في البلدين: ففي دمشق وحلب أعداد كبيرة من الأرمن والأكراد والمسيحيين، وفي بيروت أعداد كبرى من سائر أقليات لبنان. وكذلك فإن 40 بالمئة من سكان سورية ليسوا من السنّة و10 بالمئة ليسوا من الإثنية العربية. ولقد نجحت الأقليات والطبقة الوسطى في سورية ولبنان بمنع تسمية الإسلام كدين للدولة، بخلاف ما هو معمول به في دساتير الدول العربية الأخرى. ولكن الأقليات في سورية لم تنجح في منع بند في الدستور السوري ينصّ على أنّ رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً. أمّا في لبنان فقد نجحت في خلق ثلاث رئاسات للموارنة والسنّة والشيعة، وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان.

عندما زار الأسد لبنان كان كثير من الماء قد مرّ تحت الجسر بعامل الزمن، وأصبحت سورية جمهورية تؤمن بالقومية العربية ما كان بعيداً جدّاً عما تطوّر إليه لبنان في الفترة نفسها. فكانت عقيدة القومية العربية تفترض أنّ «كل ناطقي اللغة العربية أو المقيمين في الوطن العربي» من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي هم أبناء أمّة واحدة وشعب واحد، وأنّ اتفاقية سايكس-

بيكو جزّأت سورية وهي عقدة لم تبارح السيكولوجيا السورية. فسورية في خطابها الرسمي ونظامها التربوي نظرت إلى دول المشرق كثمرة خطيئة استعمارية مزّقت وحدة سورية. هذا الوضع الجغرافي أضاف إلى التعقيدات التي طغت على علاقات لبنان وسورية حتى اليوم. فلبنان، بمنطق العروبة ومن منطلق التمزيق الكولونيالي، لم يكن يحقّ له أن يكون دولة منفصلة عن «الوطن السوري» الذي تعتقد دمشق أنّها تمثّله. فلم يكن ثمّة اعتراف بالجمهورية اللبنانية وحدودها ولا تبادل ديبلوماسي حتى 2009. لا بل إنّ سوريّة تدخّلت في شؤون لبنان مراراً في مرحلة ما بعد الاستقلال وناصبته العداء (حرب 1958).

ولذلك، تحت غشاء الأخوّة والصداقة كان ثمّة شك وريبة عميقان في لبنان من نوايا سورية، حيث اختلف النظامان سياسياً واقتصادياً. فسورية، دولةً وشعباً، سارت في عقيدة بعثية قومية عربية وحملت شعوراً تاريخيّاً بأنّ دول المشرق إنّما هي أجزاء سُلخت عن الوطن السوري، بينما سار لبنان منذ استقلاله في النظام الذي أرساه الانتداب الفرنسي، والقائم على مزيج من الديمقراطية الغربية وتوازن الطوائف. أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد سارت سورية في الاشتراكية في حين أبقى لبنان على رأسمالية متوحشة كادت تختفي حتى في أميركا. كما خلق الفارق في مستوى الدخل بين البلدين نوعاً من شعور التفوّق الطبقي لدى اللبنانيين: فالعملة اللبنانية أقوى والسوري في لبنان نُظر إليه على أنّه عامل أو فلاح. أضف إلى هذه الفوارق أنّ 25 عاماً من القطيعة قد خلقت جيلاً من اللبنانيين والسوريين على جانبي الحدود لا يعرف واحدهما الآخر. فنما جهل في لبنان بأحداث سورية وتطوّرها بعد الاستقلال، فيما بقي حنين قديم لدى كبار السنّ من اللبنانيين لدمشق القديمة وأسواقها والعلاقات بين العائلات وجذور قسم من اللبنانيين في حلب ومواطن أخرى داخل سورية.

لم تكن نظرة سورية إلى لبنان ساذجة وعقائدية محضة، أو أنّ لبنان حكومة وشعباً سيحضنان إستراتيجية الأسد ضد إسرائيل. بل كانت دمشق، ومنذ الخمسينات، ترتاب بنوايا بعض اللبنانيين لا سيما الزعماء الموارنة أصحاب الروابط المتينة مع الغرب وأعداء كل تقارب عربي وفكرة وحدوية عربية. فكان منحى زعمائهم – أكانوا في السلطة أو في أحزاب – هو استعمال السلاح ضد المقاومة الفلسطينية. ولكن الواقع الجغرافي والسكاني والتاريخي فرض أنّ ما يحدث في هذا البلد يقلق البلد الثاني وبالعكس، واستقرار هذا ينعكس على استقرار ذاك، وأنّ أمن الأوّل من أمن الثاني. وهذا ما عرفه حكّام البلدين. كما لم تكن جبال لبنان الشرقية أو النهر الكبير عائقاً حدودياً مهمّاً بين البلدين. إذ منذ الاستقلال كانت عمليات تهريب البضائع

والأشخاص تتمّ يوميّاً، كما أنّ بيروت كانت مأوى كل هارب من انقلاب أو تطهير في سورية، وملجأ كل أديب أو شاعر أو معارض سوري. وإذا وقع انقلاب في دمشق، كانت بيروت تعُدُّ اللحظات العصيبة وتعيش تكهنات عن هوية الانقلابيين وسياستهم. وكانت دمشق تتدخّل دوماً في تركيبة الدولة اللبنانية، للتأكّد من عدم وصول أشخاص يبادلونها العداء أو يفتحون قناة مع إسرائيل، أو ينادون إلى سلم معها، ابتداءً من شخص رئيس الجمهورية اللبنانية إلى رئيس الحكومة والوزراء، بأسمائهم وخلفياتهم، وصولاً إلى قادة الأمن العام والمخابرات وكبار العسكريين اللبنانيين (وفي التسعينات وصل التدخّل السوري حتى في اختيار أسماء كبار الموظفين الإداريين في لبنان).

بعزيمة الانفتاح على لبنان في السبعينات، اتّجهت سورية نحو الفلسطينيين والأردنيين، فدعا الأسد خصمه عرفات إلى دمشق في اليوم الذي بدأ فيه كيسنجر مباحثات سيناء 2 في آذار 1975، وحصل اتفاق سوري – فلسطيني على خلق قيادة موحدة سياسية وعسكرية. ثم بعدما اتّضح مضمون سيناء 2، قام الأسد بزيارة عمّان في 10 حزيران 1975 وهي الأولى من نوعها لرئيس سوري منذ 1957، للاتفاق مع الملك حسين على قيادة موحّدة شبيهة بتلك التي تمّت مع الفلسطينيين، وسط ترحيب الأردن القلق على مصيره بعد إبعاده عن مراحل السلام المصري الإسرائيلي. وفي عمّان أعلن الأسد أنّ «سورية والأردن كيان واحد وبلد واحد»، وتحسّنت العلاقات.

إنفجار الحرب اللبنانية

كانت الساحة اللبنانية مشتعلة منذ 1969 بين التنظيمات الفلسطينية المختلفة ومناصريها اللبنانيين من جهة والدولة اللبنانية والأحزاب المسيحية من جهة أخرى، ولكنّها انفجرت بشكل واسع في 13 نيسان 1975 واستمرّت معارك الجولة الأولى حتى مطلع الصيف، مخلّفة آلاف الضحايا وأكثر من مليار دولار خسائر مادية واقتصادية. فكانت إيذاناً ببدء انهيار الدولة اللبنانية وتقسيم البلاد إلى كانتونات طائفية مختلفة وهيمنة الميليشيات والجيوش الخاصة.

كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في مطلع الحرب 400 ألف، شكّلت مخيماتهم خزان الثورة الفلسطينية التي انتقلت إلى بيروت. وعوّضت المقاومة الفلسطينية خسارتها في الأردن، بعدما فشلت بتحويله إلى قاعدة متقدّمة في وجه إسرائيل، بتثبيت قيادتها وقواعدها في لبنان، واتخاذها جنوب لبنان مركزاً لانطلاق عملياتها. وإذ خصّصت الدولة اللبنانية منطقة

العرقوب الحدودية لنشاط المقاومة الفلسطينية، وفق اتفاقية القاهرة عام 1969، لم تكترث المقاومة للاتفاقية بل عمّمت نشاطها على كافة الأراضي اللبنانية، وبات نفوذها قوياً وكلمتها على السياسيين اللبنانيين لا تُردّ. حتى أصبحت «جيش المسلمين» وفق تعبير رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك صائب سلام. وعجز لبنان عن صدّ الانتقامات الإسرائيلية القاسية ضد القرى اللبنانية والمدنيين اللبنانيين والتي باتت شبه يومية، منها 44 هجوماً كبيراً، مُحدثةً 880 قتيلاً مدنيّاً وخراباً في المنشآت والبنى التحتية. ولوقف الهجمات الإسرائيلية ارتدّ الجيش اللبناني الصغير إلى الداخل لردع العمل الفدائي أمام اعتراض المسلمين. واستغلّت المقاومة هشاشة لبنان طائفياً فسلّحت المسلمين ودرّبتهم وخلقت ميليشيات يسارية، سلّحتها بأسلحة فردية وخفيفة ووسائل نقل. وبرز طرفان الأول مع الفلسطينيين بقيادة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط والثاني مع الدولة اللبنانية وضد الفلسطينيين بقيادة الزعيمين المارونيين بيار الجميل وكميل شمعون[1]. وترتّب على هذا الاصطفاف انهيار المجتمع اللبناني وولادة العداء حتى بين جيران الشارع الواحد[2].

المبادرة السورية

في الأشهر الستّة الأولى للحرب، بقيت وتيرة الصراع محدودة بين الميليشيات اللبنانية. فشعرت سورية بأنّ استمرار المعارك في بيروت سيهدّد أمنها الإقليمي، خاصّة مع اشتداد احتمال تدخّل المقاومة الفلسطينية في القتال، وهي حليفتها، بوجه إسرائيل. ورأت سورية في استحالة وقف المعارك في بيروت أنّ في الأمر مسعى إسرائيلياً لتوجيه الأنظار عن سيناء 2 عبر إشغال لبنان وإلهاء سورية وإضعافها. فضغطت سورية لوقف إطلاق النار في بيروت ونجحت، ولكن القتال كان يشتعل ويشتدّ كل مرّة حتى بدأ لبنان يتّجه نحو التقسيم. فأوفدت سورية وزير الخارجية عبدالحليم خدّام ورئيس الأركان حكمت الشهابي وقائد سلاح الطيران ناجي جميل، للتوسّط بين القادة اللبنانيين ما أصبح يعُرف بـ«المبادرة السورية». وقام الثلاثة بجولات مكوكية بين أفرقاء الصراع لحثّ اللبنانيين على التوافق والوصول إلى حل سلمي

1- بالإمكان مراجعة أسباب وتفاصيل الحرب اللبنانية وخاصة سنوات 1967 - 1974 الحساسة في ثلاثية كمال ديب عن لبنان: **أمراء الحرب وتجّار الهيكل، وهذا الجسر العتيق، وبيروت والحداثة**، عن دار النهار، بيروت (2007، 2008، 2010).

2- John Bulloch, *Death of a Country: The civil war in Lebanon*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1977.

للأزمة ووقف القتال. وكان خدّام الأكثر انغماساً في هذه المحادثات، فسلّمه الأسد الملفّ اللبناني (ولقّبه بعض اللبنانيين بـ«والي لبنان»). وأصبحت دمشق منذ الأشهر الأخيرة من 1975 محجّة المسؤولين، لبنانيين وفلسطينيين، حيث ازدحمت طريق الشام بمئات الزائرين. حتى أنّ الأسد التقى القيادة الفلسطينية 14 مرّة خلال عام 1975.

لقد أصبحت بيروت في عام 1975 ساحة عربية ودولية لكافة الصراعات بين سورية وإسرائيل، وسورية والعراق، وسورية والفلسطينيين، وبدرجة أقل بين سورية ومصر، وسورية والأردن، وبين الفلسطينيين واللبنانيين، والفلسطينيين وإسرائيل، وبين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، دون أن تغيب عن الساحة اللبنانية الدول الأوروبية وفي طليعتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا. ولم تكن هذه الصراعات غريبة عن لبنان منذ نهاية الخمسينات، ولكن سيناء الثانية أنذرت باحتمال زوال أيّ حلّ للقضية الفلسطينية وهيمنة إسرائيل على كامل فلسطين، فكانت بيروت المكان الوحيد لانفجار الصاعق الفلسطيني في المنطقة.

رافق انفجار نيسان 1975 إطلاق كيسنجر محادثات سيناء 2. ثم انفجر الوضع في بيروت مجدداً في أيلول مع توقيع سيناء 2. فكانت الحرب اللبنانية تتعمّق مع كل خطوة في سياسة كيسنجر، ذلك أنّه اتّضح للزعماء الموارنة أنّ كيسنجر يبحث عن حل منفرد بين مصر وإسرائيل، وليس عن حلّ للقضية الفلسطينية وأنّ لبنان سيبتلي باللاجئين الفلسطينين ما سيُحدث تهديداً للكيان. وخلّف خروج مصر الذعر في المقاومة الفلسطينية أنّ ربيبها وحاميها الأكبر قد ذهب مع الريح. ومرّ كيسنجر في لبنان أثناء جولته المكوكية ورجاه الزعماء اللبنانيون عمل شيء من أجل الفلسطينيين، فلم يفعل، وفوق ذلك أخذ يقترح نقل المسيحيين إلى أميركا لجعل لبنان وطناً بديلاً. وكان مكتوب على لبنان وسورية والفلسطينيين أن يعيشوا عقوداً إضافية من الإحباط في غياب حلّ للقضية الفلسطينية.

كان الأسد يرى حرب لبنان مؤامرة على الفلسطينيين أيضاً لإغراقهم في حرب أهلية تدمّرهم وتبعدهم عن تحرير أرضهم. أمّا حرب لبنان فهي جزء من المشروع الصهيوني الذي يهدف أيضاً إلى تقسيم لبنان، فتظهر دويلة مسيحية في الوسط (إذا رفض المسيحيون الهجرة) ويتشتّت المسلمون، وتبتلع إسرائيل جنوب لبنان ومياهه لأنّ لبنان هو الجبهة الوحيدة التي لم تكتمل معها حدود إسرائيل بعد الضفة الغربية والجولان بحسب المشروع الصهيوني. فيصبح شعار القومية العربية فارغاً من محتواه لأنّ انتصار المسلمين في لبنان على الموارنة يعني أنّ العرب لا يطيقون دولة متعدّدة الديانات في وسطهم. وبعد ذلك ينتقل التفتّت إلى سورية التي تشبه

تركيبتها الاجتماعية لبنان كما أشرنا، لتصبح إسرائيل أمبراطورة المشرق على بلاد عربية مبلقنة. أمّا إذا فاز تحالف جنبلاط - عرفات وقلبَ الدولة اللبنانية، فإنّ إسرائيل لا شك ستتدخّل علناً لوقف خلق دولة متطرّفة تديرها «منظمة التحرير». وأمام التدخّل الإسرائيلي السافر في لبنان واعتداءاتها المتلاحقة، رأى الأسد واجبه - بل حقّه القومي - أن يتدخّل لنجدة لبنان، ذلك أنّ ما يحدث كان مؤامرة إسرائيلية - أميركية لا شك أنّها موجّهة ضد سورية بالدرجة الأولى، وعلى سورية وقْف حرب لبنان ولو بالقوة.

ولم تكن إسرائيل غائبة عن تحركات سورية مع أشقائها الصغار وفق استراتيجية دمشق الجديدة. فقد حذّر رابين الملك حسين من الوقوع في «حضن الدبّ السوري»، كما حذّر سورية من أنّها تلعب بالنار في سعيها لإقامة جبهة شرقية. وإذ زار الحسين دمشق في آب 1975 حاول الإسرائيليون زرع الشقاق بين سورية والأردن، فأذاع موشيه دايان تفاصيل زيارات الحسين إلى إسرائيل وتفاصيل محادثاته السّرية معها، مستغلاً تشدّد سورية القومي، فلم يأخذ الأسد ذلك بالحسبان.

كان الأسد يرى أنّ سبب فشل اتفاقيات وقف إطلاق النار العديدة في بيروت هو أنّ الأزمة اللبنانية كانت تُدار من الخارج وأنّ جهات خارجية كانت تنفخ في النار كلّ مرة يلوح فيها حلّ لبناني، كي تُبعد أنظار العرب عمّا يحصل بين مصر وإسرائيل، وكي يغرق لبنان بالدم. وكان المسؤولون السوريون يقضون الساعات الطوال والأيام في محادثات مضنية مع الأطراف اللبنانية والفلسطينية ويتنقلون في ظروف خطرة، من منطقة لبنانية إلى أخرى، لترتيب اتفاق لوقف النار، الذي ما إن يصلون إليه ويبدو أنّه نجح في استتباب الأمن حتى يقع حادث أو حوادث كإطلاق رصاص من هنا وخطف من هناك وانفجار من هنالك. وكأنّ طابوراً خامساً متجوّلاً يريد بقوّة أن لا يهدأ الوضع في لبنان. لم تكن السي آي إيه فقط ضالعة في الأحداث بنظر الأسد وأنّ كمال جنبلاط قد شرح عن إنفاق المخابرات الأميركية مبلغ 250 مليون دولار لإشعال لبنان، بل إنّ إسرائيل كانت قد خرقت الساحة اللبنانية بعملائها، وبحلفها مع الزعماء الموارنة الذي خرج إلى العلن عام 1976.

وإذ قطع لبنان امتحان جولتي الربيع والخريف، انفتح باب الجحيم على مصراعيه في كانون الأول 1975، حيث بدأت جولة عنف كبرى في 6 كانون الأوّل عندما قتلت الميليشيا المسيحية 200 مسلم في وسط بيروت، ما عُرف بمجزرة السبت الأسود. فدخلت البلاد في دوامة عنف بربري متبادل من مجازر وخطف وقتل واقتحامات اتّسعت لتصبح عمليات تطهير

طائفي واسع من الجهتين، خلال ما تبقى من كانون الأول 1975 وأثناء كانون الثاني 1976. وطال التطهير بيروت الشرقية وضواحيها من المسلمين والفلسطينيين، قابله سيطرة التحالف الفلسطيني اليساري على أجزاء كبيرة من بيروت ووسطها وتهجير كل القرى المارونية على الساحل جنوب بيروت. وإذ ثابرت دمشق في مبادرتها السياسية خلال هذين الشهرين، إلاّ أنّها أرسلت وحدات من «جيش التحرير الفلسطيني» و«منظمة الصاعقة» وقفت بين الطرفين وفتحت النار على ميليشيات «الحركة الوطنية اللبنانية» والمقاومة الفلسطينية فأوقفت زحف هذه الميليشيات غرب ساحة الشهداء باتجاه مبنى الكتائب المركزي في الصيفي. وحذّر الأسد من مغبّة مواصلة القتال، ولكن أحداً لم يرتدع.

ثم أثمرت المبادرة السورية السياسية عن وثيقة دستورية إصلاحية أعلنها سليمان فرنجية في شباط 1976 وكان لسورية دور كبير في صياغتها[3]. ولكن الأوان كان قد فات، إذ إنّ الجيش اللبناني انقسم على ذاته وأصبح ميليشيات متصارعة، ودخلت المقاومة الفلسطينية عسكرياً إلى جانب القوى اليسارية. فأخذت الدوائر تدور على المناطق المسيحية التي تسيطر عليها قوى «الجبهة اللبنانية»، وبدأ التفاف في الجبال في محاولة من جنبلاط والفلسطينيين لدحر الميليشيات المسيحية ودخول جونية، فيما أعلن جنبلاط عن معركة «شاملة لا رجعة عنها» ضد القوى المسيحية. وكانت سورية ترفض ضغط جنبلاط على الرئيس فرنجية ليستقيل لأنّ ذلك يلعب لصالح قوى التحالف اليساري الفلسطيني، ويُضعف يد الموارنة في السلطة. ولذلك شجّعت فرنجية على الصمود في موقعه. وعندما رأت أنّ الوثيقة الدستورية لم تؤدِّ غرضها، شجّعت عملية انتخاب مبكر لرئيس جمهورية جديد لعلّ ذلك يسهم في إعادة الاستقرار ووقف الحرب.

في 27 آذار 1976، دعا الأسد جنبلاط إلى دمشق لإقناعه بالعدول عن الحسم العسكري وقبول وقف الحرب. واستغرق نقاشهما الصعب سبع ساعات، حيث قال الأسد إنّ حسم الأزمة عن طريق الحرب هو الجنون بعينه وهو لمصلحة إسرائيل وسيعرّض سورية للخطر: «لماذا تصعّد القتال؟ الوثيقة الدستورية أعطتك 95 بالمئة من مطالبك. ماذا تريد أكثر من ذلك؟». وردّ جنبلاط أنّه يريد «التخلّص من الموارنة الذين حكمونا 140 سنة»، وأن يقضي على النظام الطائفي. وخرج جنبلاط من هذا اللقاء غير مقتنع بوقف الحرب، لا بل زادت

3- E. Azar, *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or reality*, New York, Praeger, 1984.

ثقته بعد لقائه بالأسد وتسامح الرئيس السوري مع أسلوبه الوجاهي وتغاضيه عن عبارات الانتقاد لـ«حزب البعث» وللنظام السوري التي تفوّه بها جنبلاط. وظنّ جنبلاط أنّ الأسد يطلب منه أن يكفّ عن الموارنة وأنّ ما يمكن قوله في حديثه الخاص مع الأسد يمكن أن يكرّره علناً. إذ ما إن وصل جنبلاط إلى بيروت حتى أطلق سلسلة تصريحات ضد سورية ونظامها ومبادرتها، وذكر للصحافيين بعض ما جاء في حديثه الخاص مع الأسد وأنّه يرحّب بمبادرة سياسية من سورية، ولكنّه يرفض أيّ تدخّل عسكريّ. فأخذت شقّة الخلاف تزداد بين «الحركة الوطنية» وسورية.

لقد وجدت سورية أنّ انتصار تحالف جنبلاط مع الفلسطينيين قد يؤدّي إلى قيام دولة لبنانية متطرّفة، كوبا ثانية على ضفاف المتوسّط، تُدخل المنطقة في مغامرات لا تُحمد عقباها، وتمنح يداً حرّة للتنظيمات الفلسطينية، وتجلب الحروب على سورية دون ضمان دخول مصر ضد إسرائيل. وأنّ جنبلاط لا يكترث للمخاوف السورية في تركيزه على الشأن اللبناني الداخلي. وحتى في الشأن اللبناني الداخلي قلقت سورية من أنّ جنبلاط لم يعطِ الاهتمام الكافي للوثيقة الدستورية للرئيس فرنجية لأنّ طموحه الشخصي للسلطة أعماه عن الصورة الإقليمية الخطرة. وقلق الأسد أنّه في حال فشل التحالف الفلسطيني-اليساري في السيطرة على كل لبنان فإنّ جنبلاط قد يعلن دولة يسارية في المناطق التي يسيطر عليها التحالف، أي في غرب بيروت والشوف والجنوب وصيدا، وكذلك في البقاع والشمال إذا أمكن، ثم يحظى باعتراف ودعم سوفياتيين، ما يعزّز احتمال بقاء هذه «الجمهورية الشعبية»، برئاسة جنبلاط نفسه ومحسن إبراهيم رئيس «منظمة العمل الشيوعي» كرئيس حكومة. وكان التقسيم هو أيضاً ما استنتجه جنبلاط من رسائل الأميركان وبات مجلس «الحركة الوطنية» المؤلّف من ستة أحزاب يسارية لبنانية يتصرّف وكأنّه حكومة انتقالية، في حين أُعلن عن تأسيس «إدارة مدنية» و«أمن شعبي» استلم مراكز الأمن الرسمية في بيروت.

لم يهضم الأسد مشروع جنبلاط، ولم تغب عن ذهنه صورة الحرب الأردنية وكيف سعت المقاومة الفلسطينية هناك إلى السيطرة على الدولة بالوسائل العسكرية والانقلابية، وبتحريض الفعاليات الأردنية والشعب ضد النظام. وشعر أنّ هذا ما يفعله الفلسطينيون مجدّداً في لبنان، حيث الوضع كان أصعب بكثير من الأردن. ولام الأسد القيادة الفلسطينية التي لولا قواتها لما تمكّن جنبلاط من خوض هذه المعارك. والتقاها ثلاث مرات في آذار ونيسان وأيّار 1976، فكان هو يتكلّم عن المخاطر وضرورة الحل السياسي في لبنان، وعرفات يتكلّم في اتجاه آخر.

ولكن في الحقيقة كان الأمر تصادماً بين إستراتيجيتين: إستراتيجية سورية تنظر إلى الوضع في لبنان من خلال الصراع مع إسرائيل، وإستراتيجة فلسطينية، سبق شرحها، مبنية على مجموعة مجازفات جعلت عرفات زئبقياً في الحوار ليس مع الأسد بل مع كافة الزعماء العرب. أسلوب عرفات في النقاش أزعج الأسد ودفعه لينفر منه، وخاصة بعد اجتماعات ربيع 1976 حول الوضع اللبناني ما عمّق الشقّ بينهما. إذ حاول الأسد أن يقنع الزعيم الفلسطيني برؤيته للأمور وحذّره من مغبّة مواصلة الحرب في لبنان التي بنظر الأسد لن تكون أبداً من مصلحة الفلسطينيين، وأنّه ليس منطقيّاً أبداً أن يربط الفلسطينيون القتال ضد مسيحيي لبنان بتحرير فلسطين، وأنّها فضيحة لـ«منظمة التحرير» أن تقاتل مسيحيين عرباً، ثم تتحدّث عن دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين. كل هذا وأكثر قاله الأسد للمقاومة وجنبلاط دون جدوى.

لقد وفّرت سورية الحماية للمقاومة منذ 1966 وتدخّلت لصالحها في حرب الأردن عام 1970 حيث تكبّدت خسائر فادحة، ثم أوفدت مصطفى طلاس إلى عمّان بعد تجدّد المعارك عام 1971 وكاد يصل إلى اتفاق يسمح للمقاومة بالتمركز في الأغوار، إلاّ أنّ قيادة «فتح» تعنّتت ورفضت الحلول، وكانت نتيجة قصر النظر هذه أن أخرجت المقاومة من الأردن ولجأت إلى لبنان. وخلال الأعوام 1971 - 1973، دعمت سورية المقاومة وحصّنت مخيماتها في لبنان ووفّرت لمقاتليها السكن والمؤن والأسلحة. وإذ سيطرت المقاومة على منطقة العرقوب في جنوب لبنان، وفّرت لها سورية خطوط إمداد. وعندما عجز الجيش اللبناني عن صدّ الغارات الإسرائيلية على لبنان، نشرت سورية سرّاً شبكة مضادات أرض-جو في المخيمات الفلسطينية تديرها عناصر كوماندوس سورية. كما اعترضت طائرات سورية الغارات الإسرائيلية ضد المواقع الفلسطينية في العرقوب في صيف 1973 في مواجهات خسرت فيها سورية 13 طائرة. وفي حوادث أيّار 1973 بين الجيش اللبناني والمقاومة، أرسلت سورية المزيد من الكوماندوس السوري للقتال إلى جانب الفلسطينيين وأقفلت الحدود مع لبنان وقادت حملة ديبلوماسية ضد الدولة اللبنانية.

ولكن سورية كانت تقلق من تهوّر المقاومة وعملياتها الفدائية البسيطة داخل إسرائيل التي جلبت انتقامات إسرائيلية كبيرة على لبنان، وكادت تجرّ إلى حرب لم تستعدّ لها الدول العربية، وتشوّه وجه القضية الفلسطينية أمام الرأي العام الدولي. ولكن هذه كانت خلفية الإستراتيجية الفلسطينية: مصالح حركة مقاومة بوجه مصالح دولة، وشوق المقاومة إلى المحافظة على استقلاليتها، على حساب أمن وسيادة الدول العربية وخاصة لبنان وسورية.

وها هي المقاومة الفلسطينية قد هيمنت على مفتاح السيادة اللبنانية وهو قرار الحرب والسلم.

في خطاب في 12 نيسان 1976 أعلن الأسد أن سورية «ضد هؤلاء الذين يصرّون على مواصلة القتال. ثمّة مؤامرة قيد التحضير ضد الأمّة العربية، وعلى الإخوة في القيادة الفلسطينية أن يفهموا خطورة هذه المؤامرة لأنّهم هدفها الرئيسي». وكان عرفات يعتقد أنّه يفاوض سورية من موقع قوّة، إذ إنّ المقاومة الفلسطينية لم تتمتّع بدعم اليسار اللبناني ومسلمي لبنان فحسب، بل كان العراق يموّلها ويسلّحها والسادات يشجّعها على رفض ضغوط سورية، والسعودية، ودول الخليج تسهّل أمورها. ولذلك كانت المقاومة تظنّ أنّ وضعها في لبنان محصّن ويتمتّع بشرعية ثورية لن تزحزحها سورية التي بنظرها تسعى إلى السيطرة على ورقة المقاومة. واعتقَدَ عرفات أنّ انتصار رفيقه جنبلاط في لبنان سيوفّر للمقاومة قاعدة ضمن دولة حليفة يسارية أفضل بكثير من تلك التي خسرها في الأردن. وفوق ذلك، فجنوب لبنان هو أكثر قرباً للعمق الجغرافي الفلسطيني من أي بلد عربي آخر. وهذه الأسباب كانت وراء عناده على قتال «الكتائب» إلى جانب جنبلاط، ولم يدرِ أنّ الأسد رأى ذلك حرباً ضد سورية أيضاً[4]. فقد أخذت سورية العبرة من درس الأردن عندما تدخّلت لصالح الفلسطينيين في أيلول 1970 ما قدّم حجّة للتدخّل الإسرائيلي، وكاد يحوّل المملكة إلى محمية إسرائيلية. وإذ استطاعت سورية فكّ طوق إسرائيل عن الأردن وردّها إلى الحضن السوري، فهي لن تسمح لعرفات وجنبلاط بإعطاء ذريعة لإسرائيل للهيمنة على لبنان.

كانت معضلة سورية في الأزمة اللبنانية بين طرف يتعاطف معها قوميّاً وعقائدياً هو الطرف الفلسطيني واليساري اللبناني، وطرف مسيحي يضمر الشك بسورية ونواياها ويرفض القومية العربية، ويقيم علاقات خافتة الآن مع إسرائيل. وأخيراً حزم الأسد أمره بعد سلسلة المحادثات الفاشلة مع جنبلاط وعرفات، وقرّر الوقوف إلى جانب الدولة اللبنانية والموارنة بمواجهة المقاومة الفلسطينية وجنبلاط. وكان الأسد يدرس ردّات الفعل الممكنة ويجسّ نبض الدول العربية والغربية حول احتمال دخول قوات سورية إلى لبنان[5]. في تلك الأثناء كان كيسنجر يراقب ما يجري ويسرّ بأنّ المقاومة الفلسطينية غارقة في أوحال الحرب

4- «Why Syria invaded Lebanon», *MERIP Reports*, n°. 51, October 1976, pp. 3 – 10.

5- Peter Heller, «The Syrian factor in the Lebanese civil war», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 4, n°. 1, fall 1980, pp. 56 – 76.

اللبنانية. ولكن في ربيع 1976 وقد بدا أنّ الأمور تتّجه نحو نصر فلسطيني-يساري تدعمه موسكو ويهدّد بسقوط لبنان في المعسكر السوفياتي، أخذ القلق يساوره. ذلك أنّ نصراً مثل هذا سيؤدّي إلى تدخّل سورية وإسرائيل معاً في حرب لبنان، فيتصادمان وتنفجر حرب الشرق الأوسط مجدّدًا وتنهار معها مشاريعه وما بناه على المحور المصري الإسرائيلي.

وكما في الأردن حيث أدّت الحرب بين الفلسطينيين والدولة الأردنية إلى تدخّل سورية وإسرائيل، كذلك الآن في لبنان، كانت سورية وإسرائيل تسعيان لمنع بعضهما البعض من التدخّل. فوجّهت إسرائيل تحذيراً لسورية من مغبّة دخول لبنان، وأرسل كيسنجر مبعوثه الخاص دين براون إلى بيروت في 30 آذار وفي ذهنه أن يورّط سورية لإبعادها عن ملف مصر وإسرائيل. وكان كيسنجر محاطاً بمعلومات استخباراتية عن قلق الأسد من تدخّل عسكري إسرائيلي، وأنّ الأسد يضغط على عرفات وجنبلاط لوقف القتال وعدم هزيمة الجبهة المسيحية. ولذلك عمد إلى إقناع الأسد أنّه ما لم تتدخّل سورية وتضرب الفلسطينيين واليسار اللبناني فإنّ إسرائيل ستتدخّل. وبذلك، تتورّط سورية وتلهي قسماً من جيشها بعيداً عن الجولان وتتأذّى صورتها أمام الرأي العام العربي المتعاطف مع الفلسطينيين، ويُضرب الفلسطينيون وحلفاؤهم في لبنان ويخسر الاتحاد السوفياتي ساحة كانت تعده بالنصر. وكان الشرط الإسرائيلي أن يبقى التدخّل السوري محدوداً في عدد الجنود ونوع السلاح، وأن يمتنع عن استعمال سلاح الجو وصواريخ سام، وأن يقتصر العدد على لواء واحد جنوب طريق بيروت دمشق وأن لا يتوغّل قريباً من الحدود الإسرائيلية في الجنوب. هذه الشروط قدّمها وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون في مذكّرة إلى كيسنجر، وعُرفت بالخطوط الحمر. على هذا الأساس عملت ديبلوماسية كيسنجر ضمن مبدأيْ أنّ أميركا لن تمنع سورية من التدخّل، وأنّ إسرائيل لن تعارض تغلغل الجيش السوري. وهكذا حصل التدخّل العسكري السوري على الضوء الأخضر[6].

ثم أخذ كيسنجر ومبعوثه دين براون وآخرون، ومنذ أوّل نيسان 1976، يشيدون بالدور السوري البنّاء. وبات الخوف الإسرائيلي – الأميركي المشترك ليس أن تدخل سورية عسكرياً إلى لبنان، بل أن يتّفق المسيحيون مع عرفات وجنبلاط (اجتماعات بشير الجميّل وكمال جنبلاط) على وقف القتال وبذلك تعدل دمشق عن التدخّل وينتهي احتمال ضرب سورية للمقاومة،

6- Adeed Dawisha, «The impact of external actors on Syria's intervention in Lebanon», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 2, n°. 1, Fall 1978, pp. 22 - 43.

وتواصل دمشق مبادرتها السياسية فتنتهي الحرب دون تحقيق أهداف إسرائيل. فبات هدف إسرائيل وأميركا إطالة أمد القتال في لبنان حتى تتدخّل دمشق عسكرياً، ولو كانت الإطالة على حساب المسيحيين. واستعملت أميركا وإسرائيل وسائل عدّة لإطالة المعارك عبر طابور خامس. فقد حضر براون إلى المختارة للقاء جنبلاط وأعلمه أنّ الإدارة الأميركية متشائمة جدّاً من عودة التعايش بين المسلمين والمسيحيين، ما فسّره جنبلاط بأنّه إشارة إلى قبول أميركي بالتقسيم، ما يعطي بنظره ضوءاً آخر لمواصلة القتال. كما زار براون الزعيم الماروني ريمون إدّه المقيم في غرب بيروت، وأوحى له أنّ قضية المسيحيين خاسرة وفي حال انهيار الجبهة المسيحية فإنّ سفن أميركا جاهزة لنقل المسيحيين إلى أميركا وكندا. ثم التقى براون بالقادة الموارنة في الكفور، فرنجية وشمعون والجميّل، فأحبط توقّعاتهم بنصحهم أن لا يعوّلوا على العون الأميركي وأنّ المارينز لن يهبطوا في بيروت كما فعلوا عام 1958، وأنّ خلاص المسيحيين هو في المضي بتوثيق علاقاتهم بإسرائيل[7]. وهكذا أضيف إلى الحرب ستون يوماً جديداً من أول نيسان إلى آخر أيّار 1976.

في 31 أيّار عقد ريمون إدّه مؤتمراً صحافياً ذكر فيه أنّه سمع في زيارته الأخيرة إلى واشنطن كلاماً على لسان كيسنجر أنّ مفاوضات السلام لن تُستكمل إلا إذا ضبطت سورية الوضع في لبنان. وذكر كمال جنبلاط لصحافي فرنسي أنّ كيسنجر طمأن إسرائيل أنّ سورية لن تتخطى الخطوط الحمر في لبنان[8]. وكان 31 أيار هو اليوم الأخير قبل دخول الجيش السوري لبنان.

التدخّل العسكري

بعد 13 شهراً من بداية الحرب اللبنانية، وفي ليل 31 أيّار 1976، بدأت سورية تدخّلها العسكري الواسع في لبنان بإرسال عدّة فيالق مدرّعة من جهة عكار، ومن جهة البقاع خاصّة، حيث تمكّنت من لجم الميليشيات اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية هناك.

ولكن الجيش السوري لم يتصرّف وكأنّه في ساحة معركة، ولم يستعمل تكتيكاً عسكريّاً، بعكس الهجمات الضخمة والدموية التي اعتمدها الجيش الأردني ضد المقاومة عام 1970. إذ كان الجيش السوري يتقدّم ببطء في البقاع ثم تراقب الحكومة السورية البيئة السياسية

7- Jonathan Randal, *The Tragedy of Lebanon*, London, 1983, p. 178.

8- Kamal Joumblatt, *I speak for Lebanon*, Zed Books,.

والديبلوماسية وردود الفعل المحليّة والعربية والعالمية. ولذلك بدا التدخّل متقطعاً حيث كانت الدبابات تتوغّل ثم تتوقّف عن الزحف، لتكرّر سورية النداء إلى قوى التحالف بوقف الحرب والانسحاب من خطوط المواجهة مع القوى المسيحية. وإذ رفض هؤلاء وقف القتال، أدخلت سورية قطع مدفعية واستعملت طوّافات. وكان السوريون حذرين لئلا يلحقوا الأذى بقوى التحالف، والتخفيف قدر الإمكان من احتمال سقوط قتلى. ولم يتبع جنبلاط وعرفات هذا الأسلوب في مواجهة الجيش السوري بل قرّرا استعمال الحزم، ما أفسد التوغّل النظيف وتحوّلت المواجهة إلى عملية مؤذية للطرفين. حيث اشتبكت قوى التحالف مع الجيش السوري على طول خط بيروت – دمشق فتقهقرت من ضهر البيدر فصوفر فبحمدون، وفي الطرق المؤديّة إلى صيدا وعند سفح جبل الشيخ وفي منطقة العرقوب وفي طرابلس.

وتدريجياً، وخلال شهر حزيران، تمكّن الجيش السوري من قطع خطوط إمدادات قوى التحالف برّاً وبحراً وجوّاً ورفع الحصار عن زحلة وقرى مسيحية في البقاع ووقف حرب الجبل، ومحاصرة المعاقل الكبرى لقوى التحالف، حتى انقلب الوضع في لبنان. إذ بعد أن سيطرت قوى التحالف على 82 بالمئة من الأراضي اللبنانية ودفعت الميليشيات المسيحية إلى رقعة 18 بالمئة في شرق بيروت وكسروان والمتن، بات الجيش السوري يسيطر على 66 بالمئة من مساحة لبنان على حساب قوى التحالف التي تضاءل نفوذها إلى 18 بالمئة من لبنان خلال شهر واحد. ولم يخلُ الأمر من أحداث درامية. في حين استعادت القوى المسيحية، في ظل التدخّل السوري، المبادرة فسيطرت على المتن والكورة وشدّدت الحصار على مخيّم تل الزعتر شرق بيروت، المعقل الأهمّ لجبهات الرفض الفلسطينية. لقد حوصر داخل المخيم 30 ألف مدني جلّهم من الفلسطينيين وبعضهم من الشيعة اللبنانيين، ودُكّ بمختلف أنواع الأسلحة حتى سقط في 12 آب 1976 بعد 62 يوماً بأيدي الميليشيات المسيحية. وبلغ عدد القتلى ثلاثة آلاف، جزء منهم في مجزرة مروعة بعد سقوط دفاعات المخيم واندفاع المسلحين إلى داخله، مسجّلاً أول مجزرة ارتكبها عرب بحق فلسطينيين قبل ست سنوات من مجزرة صبرا وشاتيلا (1982) وقبل عشر سنوات من حرب المخيمات بين «حركة أمل» والفلسطينيين (عام 1986)[9]. وكان مصاب تل الزعتر حدثاً بذاته أثار الكثير من الغضب الشعبي في لبنان وداخل سورية نفسها

9- A.J. Odeh, *Lebanon: Dynamics of Conflict, a modern political history*, London, Zed Press, 1985.

وفي العالم العربي وطغت أخباره على سائر أحداث حرب لبنان في صيف 1976. ومع سقوط تل الزعتر بلغ الحقد الفلسطيني على سورية مداه. فكان حزيران 1976 بداية أكثر من ثلاثين عاماً من وجع الرأس لسورية في الملف اللبناني.

تحوّل التدخّل العسكري الذي أرادته دمشق هادئاً ومنظّماً إلى مآسٍ دامية لم يستسغها الرأي العام العربي، وبات التدخّل عملاً مذموماً ضد المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني المؤمن بالقومية العربية، لأجل نصرة موارنة لا يؤمنون بالعروبة، وفيهم من يتعامل مع إسرائيل عدوّة العرب. ولم يقتصر الحنق على سورية على الشارع، بل وصل إلى الحكومات العربية. فصبّ العراق ومصر الزيت على النار ضد التدخّل السوري، واشتعلت الحرب الإعلامية داخل لبنان وخارجه ضد دمشق. وانقلب تدخّلها تحت شعارات قومية لنجدة المسيحيين العرب ووقف الحرب الأهلية في لبنان وإعادة الرشد إلى المقاومة الفلسطينية، إلى جهد غير ممنون. كما أُسيء فهم مقاصد الأسد لمصلحة لبنان والإستراتيجية العربية، وفُسّر على أنّه يسعى إلى السيطرة على لبنان والفلسطينيين معاً في عودة إلى حلم سورية الكبرى. وكانت الصرخة ضد التدخّل السوري تنطلق من بيروت، يعقد جنبلاط المؤتمرات الصحافية واصفاً الحكومة السورية بأنّها «نظام فاشي عسكري» ويضيف عرفات كلاماً مشابهاً، واعداً بحرب شعواء ضد سورية، فيتردّد صدى التنديد بسورية من المشرق العربي إلى مغربه، وتنطلق التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، وتتعرّض السفارات السورية للحصار الشعبي. وقطعت مصر علاقتها بسورية في حين اتّهم وزير خارجيتها إسماعيل فهمي دمشق بأنّها تقوم بعمل إبادة ضد الفلسطينيين. ونشر العراق جيشه على حدود سورية وندّد صدام حسين بالأسد على أن أطماعه أغرقته في بحر دماء صنعه هو، واتخذ عدد من الدول العربية النفطية قرارات بتخفيض دعمها الاقتصادي لسورية.

وكأنّ سورية كان ينقصها كل هذا العداء، فانبرى صلاح البيطار من باريس يهاجم التدخّل السوري في لبنان، وكيف أنّ «سورية قلب العروبة النابض تتحالف مع المسيحيين الانعزاليين في خط شديد الغرابة عن تقاليدها القومية». وعزا البيطار التدخّل في لبنان إلى «طبيعة النظام والسلطة الحاكمة في دمشق التي عزلت نفسها عن شعبها وقضت على الديمقراطية». وكانت هذه المرّة الأولى التي يهاجم فيها البيطار الحكم في سورية منذ مغادرته. ولم يتوقف الأمر عند البيطار، إذ إنّ أقلاماً عدّة وحكومات عربية أخذت تتهم سورية بأنّها تُكمل ما بدأه الأردن عام 1970، وأنّها تقضي على المقاومة الفلسطينية خدمة للسلام الأميركي في المنطقة. وآلم هذا

التفسير الأسد كثيراً لأنّه اعتبر نفسه المقاوم الأول ضد مشاريع أميركا والمدافع الأول عن القضية الفلسطينية التي أعطاها الأولوية على استعادة الجولان، وأنّ سورية ضحية مكائد أميركا وإسرائيل منذ حرب 1973.

وحتى داخل سورية نفسها افتقد التدخّل العسكري السوري إلى الشعبية، حيث رأى كثيرون ما يجري بأنّه غير معقول وصادم، ولا ينسجم مع الخط القومي العربي لسورية التي من المفترض أن تكون دوماً مع المقاومين ضد إسرائيل، خاصة أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين صرّح أنّ إسرائيل «لن تُزعج الجيش السوري وهو يقتل إرهابيي عرفات». فبدا أنّ الجبهة الداخلية السورية تتزعزع، حيث فُسّر التدخّل العسكري في لبنان بأنّه عمل ضد المسلمين وضد القوى القومية العربية. واتّخذ التنديد بسورية وجهاً آخر هو الوجه المذهبي بأنّ الأسد بدفاعه عن الحكم الماروني في لبنان إنّما ينطلق من عقيدته الأقلوية حيث تبرّر امتيازات الموارنة في لبنان امتيازات العلويين في سورية. واستغلّ مناهضو النظام في الداخل هذا الرأي فأطلق أئمة المساجد مقولة «ارتضيناك رئيساً علويّاً في سورية ولكننا لن نقبل بك رئيساً مارونياً»[10]، لتتلقف تظاهرات في بيروت هذا التعبير هاتفة «نقبلك يا أسد علويّاً ولكن لن نقبلك مارونيّاً». وطبعاً كان هذا الكلام هراءً بعيداً عن حوافز الأسد الحقيقية في بناء جبهة شرقية تعوّض سورية خسارة مصر، وعن هدفه الحالي وهو قطع ذريعة تدخل إسرائيل في لبنان ووقف تقسيم لبنان. ولم يكن الأسد محرجاً بخلفيّته العلوية وهو الخارج من عقود طويلة من الإيمان العقائدي بالقومية العربية والعلمانية، فقد علّق على تهمة الطائفية بقوله: «لا شيء يحرجنا في سورية. لقد أصبَحَت عُقد الماضي وراءنا وتحرّرنا من عقد الأقليات منذ زمن طويل».

ولكن تهديد الجبهة الداخلية السورية كان حقيقياً، وكاد يهزّ النظام، بسبب فداحة معارضة الناس في سورية للتدخّل في لبنان. فوقعت أعمال شغب وخرج أعداء النظام بشعارات عدائية، وهاجم فلسطينيون فندق سميراميس في دمشق في أيلول 1976 واحتجزوا رهائن. وشعر الأسد لأول مرّة أنّ الوضع الأمني في سورية ليس على ما يرام. فأخذ احتياطات إضافية حول القصر الجمهوري وتأسّس الحرس الجمهوري وعُيّن ابن عمّ زوجة الأسد، عدنان مخلوف، قائداً لها. كما رُقّي رفعت الأسد إلى رتبة عقيد وقُويت تجهيزات وعدد «سرايا الدفاع» التي يقودها.

10- كريم بقرادوني، السلام المفقود، 1984.

في أول أيلول 1976، زار سركيس دمشق والتقى الأسد ومما قال له: «إنّك تحمل حملاً ثقيلاً بسبب المسيحيين ولا سيما الموارنة. وآمل أن يقابلوا صنيعك بمزيد من الإيمان بالعروبة. إنّي ماروني يؤمن بعروبة لبنان... ولكني ألاحظ أنّ الموارنة أصحاب الحركة الأولى في العروبة خلال القرن التاسع عشر، يبتعدون عنها تدريجياً ويتحوّلون من مدافعين عنها إلى خائفين منها ومرتدّين عنها. والسبب أنّ العروبة أصبحت مرادفة أكثر فأكثر للإسلام... ولكن بفضلك أنت حتى رجل كبير كبيار الجميّل اكتشف أنّه عربي... لقد صالحت بين المسيحيين والعروبة وهذه خدمة عظيمة تسديها إلى المسيحيين والعروبة معاً... نحن نعي مدى الصعوبات التي تتحمّلها من جرّاء تحالفك مع الجبهة اللبنانية لدرجة أنّ بعض المشايخ أخذوا يردّدون في الجوامع: قبلناك يا حافظ علويّاً في الحكم ولكن لن نقبلك مارونيّاً!». فضحك الأسد وقال: «شايف الخبر وصل حتى ع لبنان. بسبب اللبنانيين ما عاد فينا أن نكتم سرّاً في سورية»[11]. وأطلع الأسد سركيس على أنّه استدعى رجال الدين في سورية إلى اجتماع: «أوضحت لهم أنّ التدخّل السوري في لبنان لا يرمي إلى تأييد الموارنة ضد السنّة بل لإفشال المؤامرة المدبّرة ضد الإسلام والمسيحية معاً، ضد سورية ولبنان أيضاً. وبيّنت لهم أنّ الخطر الذي يهدّد الإسلام يأتي من الشيوعيين المسيحيين وحلفائهم الذين يتاجرون بالإسلام كنقولا الشاوي وجورج حاوي وإنعام رعد». وشرح الأسد لسركيس أنّه ألقى خطبة في 20 تموز 1976 استعاد فيها رأيه في الأمر ولكن رجال الدين «ما زالوا يبدون بعض الملاحظات على موقفي من المسلمين في لبنان بسبب الطابع الطائفي الحاد الذي اتّخذه الاقتتال هناك»[12].

فهمنا أعلاه موقف واشنطن ودور كيسنجر في حرب لبنان، وخاصة أنّ كيسنجر أكّد دعم الولايات المتحدة للتدخّل العسكري السوري بعد لقائه بكورت فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة يوم 6 حزيران 1976. ولكن ماذا كان موقف موسكو حليفة سورية ومنظمة التحرير وحليفة جنبلاط؟

في صيف 1976، لم تلقَ نداءات جنبلاط وعرفات و«الحركة الوطنية» إلى الدول العربية - خاصة مصر وليبيا والعراق والجزائر - لإرسال جيوشها آذاناً صاغية. وحتى الاتحاد السوفياتي، المستفيد الأكبر من انتصار جنبلاط وعرفات في لبنان، لم يتحرّك عسكرياً بل اقتصر

11- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 34.

12- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 36.

عمله على النشاط الديبلوماسي ليعبّر عن غضبه الشديد من عملية الجيش السوري في لبنان. فتأذّت الصداقة بين دمشق وموسكو. وكان الروس على علم بنيّة سورية التدخّل في لبنان قبل وقوعه، فحاولوا منعه، وأوفدوا رئيس الوزراء كوسيغن. ولكن كوسيغن توقّف في بغداد أوّلاً في أواخر أيّار ومنها أطلق تحذيراً إلى دمشق من مغبّة تدخّل سورية العسكري في لبنان. ولكنّه ما إن وصل إلى دمشق في أول حزيران حتى تبلّغ تفاصيل دخول الجيش السوري البقاع منذ ليل أمس. فغضب كوسيغن ورفض ما شرحه الأسد عن هدف التدخّل وأبعاده اللبنانية والعربية، كما انتقدت وكالة تاس السوفياتية تدخّل سورية الذي لم يوقف نهر الدم في لبنان. وكان السوفيات يدعمون جنبلاط، بطلهم الأول في لبنان، والعربي الوحيد الذي فاز بجائزة لينين للسلام، ويدعمون «منظمة التحرير الفلسطينية» كحركة تحرّر حُكماً مناوئة للولايات المتحدة. ويعلمون أنّ فوز جنبلاط وعرفات هو مكسب لهم. فأصيبوا بحيرة بين سورية حليفتهم الأساسية في المنطقة وبين ثورة يمكن أن تنقل لبنان من أحضان الغرب إلى حضن موسكو[13].

لقد نظر السوفيات إلى التدخّل السوري بأنّه يستند إلى القومية العربية لإنقاذ المسيحيين العرب، والقومية بنظرهم هي فكرة شوفينية رجعية، كما كل القوميات. وباسم هذه الفكرة تحطّم سورية عشرة أعوام من نضال اليسار اللبناني لفكّ ميول لبنان الغربية وربطه بالمعسكر الاشتراكي[14]. وساهم في إذكاء عدم رضى السوفيات إلحاح جنبلاط وعرفات على تدخّلهم ديبلوماسياً وحتى عسكريّاً لوقف الزحف السوري، وقدّما مذكّرات ونداءات إلى كوسيغن عندما حضر إلى دمشق. وإذ أبلغت موسكو «الحزب الشيوعي اللبناني» وأحزاب اليسار اللبناني أنّها لا تقبل التدخّل السوري، ترجم البعض في بيروت عدم القبول هذا بأنّ السوفيات سيفعلون شيئاً، كأن يقوموا بإنزالات عسكرية في لبنان. واتجهت موسكو نحو تبريد العلاقات مع دمشق، فأرسل بريجنيف مذكّرة إلى الأسد يطالبه بالانسحاب من لبنان، وتكرّرت الدعوات اليومية السوفياتية إلى سورية والمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية لوقف القتال ورأب الصدع وتوحيد الطاقات. وأُجّلت شحنات أسلحة جديدة

13- Kassem Ja'far, «The Soviet Union in the Middle East; a case study of Syria», *Soviet Interests in the Third World,* edited by Robert Cassen, London, Sage, 1985, pp. 255 – 283.

14- Pedro Ramet, The *Soviet – Syrian Relationship since 1955: A Troubled Alliance*, Boulder, Westview, 1990.

لسورية لعدّة أعوام. وإذ زاد التحرّش الكلامي الإسرائيلي بسورية في تلك الفترة، لم ترفع موسكو الصوت كعادتها لصالح سورية ضد إسرائيل[15]، اعتقاداً منها أنّ سورية تنفّذ إرادة واشنطن.

ولكنّ الأسد أصرّ على مواقفه، شارحاً أنّه «صعب على السوفيات فهم طبيعة علاقة سورية بلبنان». ولذلك واصلت سورية التدخّل لإبعاد المقاومة الفلسطينية عن قلب المناطق المسيحية وإقناعها بفكّ تحالفها العسكري الوثيق مع جنبلاط واليسار اللبناني وجذب الجماعتين لمصلحة الصراع الأكبر ضد إسرائيل. وإذ اتّهمته عدّة جهات عربية رسمية وشعبية بأنّ ما يقوم به معادٍ للعروبة، دافع عن مواقفه في كلمات في عدّة مناسبات أهمها خطاب طويل في 20 تموز 1976، شرح فيه مواقف سورية القومية والتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وقوى اليسار اللبناني، ومحاولاته مع جنبلاط وعرفات لوقف الحرب وضرورة فتح أعينهما للصراع الأهم والمصيري مع إسرائيل، وأنّ ما قامت به سورية هو الصحيح والأخلاقي، وأنّها لم تتحرّك إلا بعد نفاد الكلام وفقط لأسباب المصلحة القومية العليا.

نهاية حرب السنتين

بلغ التوغّل العسكري السوري مداه في نهاية صيف 1976، ولكنّ قوى التحالف حافظت على مواقع حصينة داخل المدن الساحلية الكبرى لا ينفع معها أسلوب الزحف البطيء والمناوشات الخفيفة التي وسمت النشاط العسكري السوري. ولذلك قام الجيش السوري بهجوم شامل بمختلف أنواع الأسلحة في نهاية أيلول ومطلع تشرين الأول 1976 فضعفت مواقع تلك القوات وحوصر معظمها في غرب بيروت.

في أواخر 1976، قال الأسد لوفد من الجبهة اللبنانية، ضم أمين الجميّل وجورج سعادة وإدمون رزق وداني شمعون ومارون الحلو وكريم بقرادوني: «لا تهتموا بالخطّ الأحمر الذي يتحدّث عنه الأميركيون والإسرائيليون.. في بدء العام 1976 حذّرتني الولايات المتحدة ونصحني الاتحاد السوفياتي ألاّ أجتاز الحدود اللبنانية في المصنع. فالخطّ الأحمر كان في المصنع. اجتزنا المصنع فحدّثونا عن خطّ أحمر جديد في صوفر. ولما تجاوزنا صوفر حدّدوا لنا بيروت

15- لم تعد المياه إلى مجاريها بين دمشق وموسكو وتستأنف شحنات السلاح إلاّ بعد رحلة السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقات كمب دافيد عام 1978 ما خلط الأوراق على الساحة اللبنانية لتعود سورية حليفة للمقاومة ولليسار اللبناني.

على أنّها الخطّ الأحمر الجديد. والآن بعد انتشارنا في بيروت راحوا يتكلّمون عن النبطية وعن الليطاني كخطّ أحمر»[16].

وكان كلام الأسد دقيقاً فيما خلا دخول الجيش السوري المناطق الحدودية في الجنوب. إذ بعد هجوم سميراميس يوم 26 أيلول 1976، وصلت سركيس رسالة من الأسد نقلها محمد الخولي تقول إنّ القيادة السورية قرّرت شن هجوم على المنظمات الفلسطينية في الجبل اللبناني، فرفض سركيس اللجوء إلى الحسم العسكري. ثم نقل الخولي الرسالة نفسها إلى كميل شمعون، الذي ردّ: «إنيّ موافق مايتين بالمئة. لا تسمع أقوال الرئيس سركيس، إنّه ما زال مبتدئاً». ثم ذهب الخولي إلى بيار الجميّل في بكفيا ليطلعه على العملية، فقال الجميّل: «وأخيراً. هذا خبر مليح بستحق أن أدخن له سيجارة... إنّي موافق بنسبة ألف بالمئة». أمّا سليمان فرنجية فقال بعد استماعه إلى الخولي: «الله يوفّق»[17]. فكانت سيطرة سورية على الجبل.

وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول (12–15) اتّسع الهجوم السوري باتجاه صيدا، إذ إنّ الدبابات السورية وصلت إلى مشارف صيدا متوقّعة دخولاً سهلاً كباقي المناطق، إلاّ أنّ عناصر «الجبهة الشعبية» (جورج حبش) المدعومة من العراق نصبوا لها كميناً فدمّروا وصادروا عدداً من الدبابات وقتلوا جنوداً وضبّاطاً سوريين. ووصلت الأخبار إلى دمشق مضخّمة بأنّ الفلسطينيين ذبحوا عسكريين سوريين وقطعوا رؤوسهم وتقاذفوها بأرجلهم. كما وصلت دمشق تقارير أنّ الجنود السوريين الذين يتولّون الدفاعات الجوية في المخيمات الفلسطينية في لبنان تعرّضوا للضرب والطرد، وأنّ بعضهم قد قُتل. أنباء كهذه أغضبت الأسد ودفعته إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدّداً مع القيادة الفلسطينية وإلى المضي في قصقصة أجنحتها على الأرض. فقد نظر إلى سلوكهم بأنّه غباء وأنّهم أكثر من مغامرين بل متهوّرين وجاحدين، يحفرون قبر المقاومة بأيديهم، ناكرين فضل سورية ويعضّون اليد التي أكرمتهم ويعتقدون أنّهم بمواجهتهم للجيش السوري سيدفعونه إلى التوقف والعودة[18]. وكان كمين صيدا مؤشّر تحوّل نوعي في تعاطي سورية مع قوى التحالف اليساري - الفلسطيني التي تتالت انكساراتها في دفاع مستميت عن آخر مراكزها.

16- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 84.

17- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 52.

18- Adeed Dawisha, «Syria in Lebanon: Assad's Vietnam», *Foreign Policy*, vol. 33, 1978 – 79, pp. 135 – 150.

ثم أخذت القوات السورية تتوغّل في الجنوب إلى أن وصلت في 25 كانون الثاني 1977 إلى كفرتبنيت قرب مدينة النبطية. فوجّهت إسرائيل إنذاراً اعتبرت فيه أن الجنوب «مدى حيوي» لها وأنّ انتشار سورية فيه هو إعلان حرب. فبعث الأسد محمد الخولي إلى سركيس يبلغه أنّ الجيش السوري يبغي وقف المعارك بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية في المنطقة الحدودية وأنّ الأسد «يرى أن الضرورة تقضي بوقف المعارك هناك لوضع حدّ لهجرة السكان المدنيين». وإذ وصلت الأمور إلى اجتياح إسرائيل للجنوب ما لم ينسحب الجيش السوري من النبطية، أمر سركيس قوات الردع بالانسحاب من هناك في 9 شباط 1977 وبقيت الأمور في منحاها التصاعدي في الجنوب.

بنت سورية على نصر ضد المقاومة وجنبلاط، فشارك الأسد في قمّة عربية مصغّرة في الرياض في تشرين الأوّل 1976 وحصل على تشريع عربي ودعم مالي لتكون سورية القوّة الرئيسية في قوات ردع عربية تضمّ دولاً عدّة. فعادت قوى المقاومة الفلسطينية إلى المخيمات موقّتاً وقُمعت ميليشيات اليسار اللبناني[19]. وفي قمّة موسّعة في القاهرة في 25 تشرين الأول، بدا وكأنّ الأجواء قد هدأت بعد عام من اتفاقية سيناء 2 التي تكرّست بين مصر وإسرائيل. فتصالح الأسد والسادات وأبدى السادات مرونة وتعاوناً في الملفّ اللبناني بعدما كان يندّد بالتدخّل السوري عدّة مرّات في الأسبوع (بعبارته الشهيرة «ارفعوا أيديكم عن لبنان») وبعدما بنى عليه جنبلاط آمالاً عظاماً. وفي 16 تشرين الثاني 1976، دخلت قوات الردع بيروت الغربية واختفى المسلّحون من الطرقات وأقفلت مكاتب الأحزاب، وعادت الحركة التجارية والمدنية، وأعلن الجميع أنّ الحرب انتهت. فأُسدل الستار على المرحلة الأولى من حرب لبنان المعروفة بـ«حرب السنتين»[20].

في تلك الفترة كانت سورية تحاول إزاحة عرفات عن قيادة «منظمة التحرير» واستبداله بخالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان فلسطين في المنفى)، وهو مقيم دائم في دمشق. ولكن عرفات نجح في التهرّب من الضغوط السورية وفي تعزيز علاقاته العربية مع أصدقاء سورية وأخصامها. أمّا جنبلاط فقد اغتيل في طريق المختارة في 16 آذار 1977، وخلَفَه ابنه الشاب وليد جنبلاط في قيادة «الحزب التقدمي الاشتراكي». فزار وليد دمشق

19- Sam Younger, «The Syrian stake in Lebanon», *World Today*, vol. 32, n°. 11, November 1976, pp. 399 – 406.

20- Adeed Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis*, London, Macmillan, 1980.

والتقى الأسد ورأسَ «الحركة الوطنية» التي ضعفت وفقدت قوتها ونفوذها بعد التدخّل السوري، وبعد مقتل كمال جنبلاط. ولاحقاً شرح وليد مواقف والده بأنّه «تلقّى نصحاً خاطئاً في صيف 1976 أنّ انقلاباً هو قيد التحضير في دمشق واعتقد أنّه بمهاجمته القيادة العلويّة في سورية سيؤثّر في استقرار النظام. ولكن كل ما فعله هو توقيع اسمه على مذكّرة قتله». لقد حاول سركيس التوسّط لكمال جنبلاط لدى الأسد في لقاءات ثنائية وعبر فؤاد بطرس وزير الخارجية، ولكن الأسد كان شديداً في رفضه إعطاء دور لجنبلاط في لبنان بعد حرب السنتين. حتى أنّ خدام قال لبطرس في 26 تشرين الثاني 1976: «لقد أهان جنبلاط الأسد وحاول قلب الحكم في سورية. إنّه قد هُزم ويجب أن يُعامل على هذا الأساس ولن نقبل أن نحييه. وعندنا تجربة مماثلة مع أكرم الحوراني الذي كان أنظف من جنبلاط وأكثر وطنية فانتهى مواطناً عادياً»[21].

لقد نجحت سورية في الحفاظ على النظام اللبناني، وأنقذت المسيحيين وكفّت يد الفلسطينيين وأنهت نفوذ اليسار اللبناني، ولكن هدفها الأهم - أي منع إسرائيل من التدخّل في لبنان - لم يتحقّق. ذلك أنّ إسرائيل كانت قد تغلغلت في لبنان وأصبحت لاعباً رئيسياً بدعمها لأحزاب «الجبهة اللبنانية» المسيحية الموالية للغرب سياسياً وعسكريّاً. فدخلت الأسلحة والمعدات الإسرائيلية عبر مرفأ جونية. وأقامت إسرائيل «الجدار الطيّب» في جنوب لبنان في تموز 1976 أي بعد خمسة أسابيع من دخول الجيش السوري إلى لبنان، وفتحت عدّة بوابات حدودية للمدنيين أبرزها «بوابة فاطمة» في كفركلا، وسمحت لدورياتها بدخول المناطق الحدودية. ومع شرعنة الدول العربية للقوات السورية في تشرين الأول 1976، عمّقت إسرائيل نفوذها بموجب الخطوط الحمر وخلقت دويلة في جنوب لبنان بقيادة سعد حداد، وهو رائد في الجيش اللبناني المنهار.

بغياب مصر وتوقيع اتفاقية سيناء 2، كانت سورية تسعى لتحصين الجبهة الشرقية بقيادتها وكان من الطبيعي أن تبرز إسرائيل كمنافس رئيسي لسورية في ساحة المشرق بعدما أمّنت ظهرها مع مصر وأكّدت حياد الأردن وساعدت الموارنة ضد سورية في لبنان. كما أنّ معظم الدول العربية ناهضت فكرة صعود سورية كقوّة إقليمية تنافس مصر والسعودية والعراق، بعدما كانت وحتى 1970 مسرحاً للهوهم وخلافاتهم. واتفق الجميع، عرباً وإسرائيليين، على

21- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 76-77.

اتهام دمشق بالتخطيط لحلم سورية الكبرى. وكان مفهوماً عداء بغداد البعثية للأسد وضغينة السادات ضدّ الأسد. وكان الموقف السعودي يبتعد عن سورية منذ مقتل الملك فيصل. فكان التدخّل العسكري السوري في لبنان في حزيران 1976 فرصة للرياض لتبتعد أكثر وتخفّف ارتباطاتها مع سورية. فقلّصت دعمها المالي ونصحت الملك حسين أن لا يتقرّب كثيراً من سورية وأن يبقى محايداً في حرب لبنان حتى يلعب دوراً وسطاً بين الموارنة والفلسطينيين لتوجيه الاثنين لمواجهة سورية على الساحة اللبنانية.

إدارة جيمي كارتر

كانت سورية تحتاج إلى اعتراف أميركي بالدور الإقليمي الذي سعت إليه، مقابل أن تكون شريكاً لأميركا في السلام وعامل استقرار في المنطقة. ورافق انتهاء «حرب السنتين» انتخابات الرئاسة الأميركية. وعندما فاز جيمي كارتر عن «الحزب الديمقراطي» على جيرالد فورد عن «الحزب الجمهوري» في انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني 1976، أملت سورية أن تكون سياسة الرئيس الجديد أكثر توازناً من سياسة كيسنجر الذي خرّب المنطقة بانحيازه السافر. وبعث الأسد رسالة تهنئة إلى كارتر ذكر فيها استعداد سورية للسلام مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 وإنصاف القضية الفلسطينية. وكان كارتر في عامه الأول يريد أن يجد حلاً للصراع في المنطقة ويتعاطف مع معاناة الشعب الفلسطيني. وكان وزير خارجيته سايروس فانس من الرأي نفسه ويريد أيضاً أن يغيّر خطّ كيسنجر الذي جعل أميركا مكروهة في دول العالم الثالث وخاصة في المنطقة العربية التي لم يكن يأبه لمشاعر شعوبها، وكأنّها أحجار على رقعة شطرنج يلعب عليها مع موسكو. فقد دفعت سياسة كيسنجر دولاً عدّة إلى حضن السوفيات ومنها سورية. وعيّن كارتر أيضاً مستشاراً للأمن القومي هو زبغنيو بريجنسكي الذي حضّ في العام 1977 على سياسة توازن للعلاقة مع إسرائيل بتعاطف أكبر مع مصالح العرب.

وأعلن كارتر قضية الشرق الأوسط على رأس أولويات إدارته، وعزم على الوصول إلى حلّ تفاوضي عبر مؤتمر في جنيف يقوم على انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 مقابل السلام وخلق وطن للفلسطينيين. وهذه كانت المرّة الأولى التي يتحدّث فيها رئيس أميركي عن دولة للفلسطينيين. وأمل كارتر أن تشرع واشنطن في حوار مع «منظمة التحرير» وأنهى احتكار إسرائيل لصداقة أميركا والمعاملة الخاصة في شؤون التسلّح، كما وضع حدّاً للسياسة التي

فرضها كيسنجر في مشاورة إسرائيل قبل أي خطوة تقوم بها واشنطن لأنّها سياسة جعلت أميركا وإسرائيل في جبهة معاً ضد العرب مجتمعين ورهنت سياسة واشنطن لصالح صقور إسرائيل.

أحدثت مواقف كارتر صدمة في إسرائيل التي كانت تعيش أفضل العلاقات مع أميركا منذ عشر سنوات. فدُقّت أجراس الخطر في تل أبيب بأنّ الإدارة الأميركية الجديدة ستسعى إلى سلام حقيقي في المنطقة ينزع الجولان والضفة الغربية من يد إسرائيل (إضافة إلى سيناء التي كانت إسرائيل تفكّر في إعادتها لمصر عبر معاهدة سلام منفردة)، وإلى إلغاء الاتفاقات والتعهدات الأميركية لإسرائيل وخلق دولة فلسطين. وفوق ذلك، القضاء على ديبلوماسية كيسنجر السريّة التي سعت إلى سرقة مصر من العرب وضمّها إلى محور أميركي - إسرائيلي. لقد جاء كارتر إلى الحكم في مرحلة متقدمة من مشروع كيسنجر بين مصر وإسرائيل. فكان كارتر كابوساً أقوى من أي تحدّ شكّله العرب ضدها منذ 1948، عزم الإسرائيليون على ترويض كارتر وتأديبه ليسير حسب مشيئتهم. وبدأت خطوتهم الأولى بزيارة رئيس الوزراء إسحاق رابين لواشنطن للقائه.

وكان رابين، كما أشرنا سابقاً، سفيراً لإسرائيل في واشنطن لمدّة تسع سنوات ويُعتبر عرّاب التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة، ولذلك كان غضبه من تصريحات كارتر شديداً، نظر إليه كدخيل خطر على العلاقة الحميمة بين إسرائيل وأميركا وتعوزه التجربة، ولا بدّ من فرك أنفه كي «ينضج» ويكفّ عن مضايقة إسرائيل. وإذ رفض الأسد الحضور إلى واشنطن، أبدى كارتر تفهّماً ووافق أن يلاقيه في جنيف، ما زاد غضب الإسرائيليين مما اعتبروه انقلاباً في تعامل أميركا مع سورية وتقرّبها من الأسد، بعدما كان كيسنجر قد عزل سورية وترك الأسد «يستوي في مَرَقه» («let Asad stew»). ولم يكن في ذهن الأسد التراجع عن إستراتيجيته في جعل سورية قوّة إقليمية وصعودها بعد حرب 1973 كدولة مواجهة وحيدة في وجه إسرائيل. والتقى بكارتر في جنيف في 9 أيّار 1977، وكالعادة عقد حواراً ماراثونياً استمرّ سبع ساعات، قام خلاله بتقديم شرح تفصيلي عن تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين، ومعاناة العرب من جراء احتلال أراضيهم. إذ إنّه كان يعتقد أنّ السياسيين الغربيين لا يملكون معلومات وافية وصحيحة عن الصراع، وأنّ مستشاريهم وخاصة في أميركا يقدّمون معلومات خاطئة ومنحازة لصالح إسرائيل تشوّه الموقف العربي.

مثّل لقاء الأسد - كارتر قمّة في صعود قوّة سورية منذ 1970، حيث سلّطت الأضواء

على الرئيس السوري كزعيم أوّل بين العرب، وتكرّست قناعة من الآن فصاعداً أنّ مشاركة سورية محفوظة في مساعي السلام الأميركية. وأُعجب الأسد بصراحة الرئيس الأميركي وصدقه وفهمه للحقوق الفلسطينية وضرورة الانسحابات الإسرائيلية. ولذلك أكّد لكارتر أنّه مستعد للسلام ولخطوات عملية على الأرض لجعله سلاماً دائماً، وألحّ على كارتر أن يوضح ما يمكن أن يتوقّعه الفلسطينيون كحل نهائي، وهل من ضمانات أميركية لمنح الفلسطينيين الضفة وغزّة لإقامة دولتهم ولعودة مليون لاجئ إلى بيوتهم داخل إسرائيل نفسها. ولكن كارتر كان ملتزماً بالإطار الديبلوماسي الذي وضعه كيسنجر، ويقضي باستشارة إسرائيل المسبقة على أي خطوات نحو العرب، وأنّ على الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل وبالقرار 242 قبل أن توافق أميركا على الحوار معهم. ولذلك بدل أن يساعد كارتر الأسد كما كان الرئيس السوري يتوقع، أخذ يطلب من الأسد أن يساعده لإقناع عرفات بأن يعترف بإسرائيل حتى يسهّل على واشنطن فتح حوار مع الفلسطينيين. وأمام تركيز كارتر على جزئيات الأمور انتهت محادثات الأسد - كارتر عند هذا الحدّ واتّضح لسورية أنّ شبح كيسنجر لا يزال نافذاً في الإدارة الأميركية. وفي الحقيقة كان تذرّع إدارة كارتر بقيود سياسة كيسنجر لم يكن صادقاً. إذ لم يكن ثمّة مانع قانوني أو رادع أمام كارتر لكي يتجاوز سياسة كيسنجر، لو شاء ذلك، وأن يمضي قدماً في مفاوضة الفلسطينيين.

كما أنّ سايروس فانس حاول في الأشهر التالية الحصول على اعتراف فلسطيني بإسرائيل، دون أي تعهّد أميركي بإعطائهم مقعداً في مؤتمر جنيف لأنّ مشاركتهم تحتاج إلى موافقة إسرائيل، ودون إشارة ولو بعيدة عن دولة فلسطينية. وكانت «منظمة التحرير» طيلة 1976 تعمل للحصول على رضى أميركا وفتح حوار معها، وقد وفّرت حرساً للزوار الأميركيين إلى لبنان وساهمت في إخلاء الرعايا الأميركيين من لبنان، وقدّمت معلومات استخباراتية أنقذت حياة ديبلوماسيين أميركيين.

مشروع إسرائيل الكبرى

في عام كارتر الأول، كانت دول عربية عدّة تلتقي مع المواقف الإسرائيلية: فمصر السادات لم ترغب في أن تستجيب أميركا لمطالب سورية، لأنّ ذلك يعرقل مشروعها هي مع إسرائيل. والأردن لم يرغب في أن تعترف واشنطن بـ«منظمة التحرير» لأنّ الأردن تمثّل الضفة وليس عرفات. وكان الأسد بعيداً ومجهولاً لدى النافذين في الإدارة الأميركية رغم لقائه اليتيم مع

كارتر، بعد سنوات من انقطاع العلاقات (1967-1974) ومرحلة كيسنجر الصعبة (1974-1976) فلقيت أصوات الآخرين آذاناً صاغية في واشنطن أكثر من صوت سورية. وأتى الضغط الإسرائيلي على إدارة كارتر سريعاً بعد لقاء الأسد - كارتر. إذ في أيّار 1977، حصلت انتخابات إسرائيلية أدّت إلى انقلاب سياسي خطير. ذلك أنّ حكومة «حزب العمل» الضعيفة التي يقودها رابين خسرت الانتخابات لأول مرّة منذ نشوء إسرائيل أمام «تكتّل ليكود» اليميني الذي يقوده مناحيم بيغن.

وكان بيغن وتنظيمه على هامش - إن لم يكن خارج - الحياة السياسية الإسرائيلية لتطرّف عقيدته المريع في التوسّع العسكري والاستيطان، آذَنَ وصوله إلى السلطة ببدء تحوّل أيديولوجي إسرائيلي سيستمر لعدّة عقود ويثير المشاكل والحروب في المنطقة. وكان بيغن تلميذ المهاجر اليهودي الروسي فلاديمير جابوتنسكي (1880 - 1944) الذي وضع تفسيراً يمينياً متطرفاً للعقيدة الصهيونية. وشابه تفسير جابوتنسكي في تفاصيله العقيدة النازية، واعتبر فلسطين وجوارها «فضاءً حيويّاً» لليهود، وقضى بتحفيز الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين ولو بالقوّة واستيطانها وطرد سكانها العرب بقوّة السلاح، وإنشاء عصابات مسلّحة وارتكاب المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين، وطرد العرب من فلسطين ومن الأردن، واعتبار ضفّتي النهر فضاء حيويّاً لإسرائيل الكبرى. وأما أمن إسرائيل فلن يكون عبر مساومات مع الدول العربية ولا بحلول سلمية، بل عبر قوّتها الذاتية العسكرية وعبر إقامة جدار حديدي، ولكنّها لن تبقى خلف الجدار بل ستستعمل الحرب باستمرار سياسة قومية للتوسّع وغزو الآخرين وليس للدفاع وحسب.

وُلد بيغن في بولندا عام 1913 وهناك انتسب إلى منظمة بيتار Betar التي أسّسها جابوتنسكي تشبّهاً بالنازية من حيث اللباس والقمصان البنيّة والسلوك العسكري، ثم هاجر إلى فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1942. وسرعان ما تولّى زعامة عصابة إرغون Irgun التي تتبنّى عقيدة جابوتنسكي عام 1943 وقاد عمليات اغتيال ضباط إنكليز وعمليات قتل وسرقة ضد المدنيين الفلسطينيين. ففجّر مركز قيادة الجيش البريطاني في فندق الملك داود في القدس في حزيران 1946 وارتكب مجازر ضد الفلسطينيين الآمنين، وإحداها مجزرة دير ياسين في نيسان 1948. وقاد بيغن إرغون ضد ميليشيا الهاغانا Hagana التابعة لحزب العمل بقيادة بن غوريون، فوقعت عدّة اشتباكات بين الجانبين انتصرت فيها الهاغانا وأصبحت جيش إسرائيل الرسمي، فقام بن غوريون من منصبه كرئيس وزراء إسرائيل بتجريد سلاح إرغون

ما جعله وحزبه أعداء بيغن إلى الأبد.

ثم أسّس بيغن «حزب حيروت» بالعقيدة العنصرية نفسها، المتشدّدة لإقامة إسرائيل الكبرى، فندّدت به شخصيات يهودية في إسرائيل وخارجها، كألبرت أينشتاين وحنّة أرندت التي اعتبرت «تنظيمه وأساليبه وفلسفته السياسية والعناصر التي يجذبها في المجتمع نسخة عن الأحزاب الفاشية والنازية في أوروبا»[22]. وعزلته الأحزاب الأخرى وأصبح منبوذاً في الحياة السياسية الإسرائيلية حتى 1965 عندما نجح في التحالف مع مجموعة من الأحزاب الصغرى اليمينية، والفوز بمقاعد في الكنيست. وافتتح بيغن علاقات مع جنرالات في الجيش يبادلونه عقيدته العنصرية والتوسّعية، ويرغبون في احتلال الضفة وغزّة، كموشيه دايان وديفيد بن أليعازر. فقاموا بانقلاب ضمني على إشكول في حزيران 1967، كما سبقت الإشارة، الذي ألّف حكومة جديدة ضمّت هؤلاء العسكريين ومعهم بيغن وزيراً. وإذ احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وغزّة، نشط بيغن لجعل هذه الأراضي جزءاً من دولة إسرائيل واستيطانها وطرد سكانها الفلسطينيين. ثم انسحَبَ من الحكومة عام 1970 عندما وافقت غولدا مئير على مبادرة روجرز للسلام التي تضمّنت احتمال انسحاب إسرائيل من الضفة، وبدأ يعمل مع الجنرال آرييل شارون، وهو من كبار الصقور العسكريين الذين يريدون قتال العرب واحتلال أراضيهم بدون هوادة. وأسّس الاثنان «تكتّل ليكود» عام 1973 الذي ضم أحزاباً يمينية متطرّفة بغية خوض الانتخابات والعمل السياسي.

في أيّار 1977، حقّق «الليكود» نصراً مبيناً على «حزب العمل» (الذي حكم إسرائيل منذ 1948)، وفاز في الانتخابات. وأصبح بيغن رئيس الوزراء، وكان أول عمل قام به هو إزالة صورة بن غوريون من مكتب رئيس الوزراء وتعليق صورة جابوتنسكي مكانها. ثم وضع نصب عينيه تدمير مسعى كارتر للسلام الذي يهدّد بتقزيم إسرائيل إلى حدود 1967 وإقامة دولة فلسطينية إلى جانبها، بينما يريد هو التوسّع وهضم الأراضي ومهاجمة دول المشرق الثلاث: سورية والأردن ولبنان. وكان إلى جانبه موشيه دايان كوزير للخارجية وهو لا يقل عن بيغن عنصرية وتطرّفاً. وبدأت حكومة ليكود المتطرفة حملتها ضد كارتر وإدارته بإطلاق تصريحات نارية تتحدّى مشروعه وأفكاره، تساعدها أجهزة إعلامية وجماعات ناشطة داخل أميركا نفسها. ولم يخلُ الأمر من إهانات مباشرة لكارتر ورجاله وعبارات خالية من اللياقة

22- Hannah Arendt, *New York Times*, 4 December 1948.

الديبلوماسية. وكان هدف إسرائيل إعادة كارتر إلى بيت الطاعة الإسرائيلي ليعترف بحقّها في الفيتو على أي تحرّك أميركي سلمي. وكانت سياسة إسرائيل الجديدة تتّخذ نمطاً تصاعديّاً وتشتد تطرّفاً.

وعندما اجتمع بيغن بكارتر في تموز 1977 كان أسلوبه جافاً وصلباً وأطلق وصفاً مهيناً لوجه الرئيس الأميركي (cream puff منتفخ كفطيرة الكريما). فإذا تكلّم كارتر عن احتمال مشاركة وفد فلسطيني في مؤتمر جنيف ردّ بيغن أنّه لا يريد أن يسمع هذا الكلام مرّة ثانية. وإذ تحدّث كارتر عن أنّ القرار 242 يتضمّن الانسحاب من الضفة الغربية ردّ بيغن أنّ هذه أرض محرّرة للشعب اليهودي وأنّ اسمها هو «اليهودية والسامرة» وليس الضفة. وإذ طلب كارتر وقف النشاط الاستيطاني تمهيداً للمفاوضات أعلن بيغن عن مشاريع استيطان جديدة. ثم أخذ بيغن ودايان يطلبان بعلنية ووقاحة من كارتر وفانس الالتزام بتعهدات كيسنجر وما وقّعه الجانبان من اتفاقات، وأنّ يكف الأميركيون عن إطلاق تصريحات قبل أن يستشيروا إسرائيل. وعمل اللوبي اليهودي عمله فكان يزعج البيت الأبيض ويضايق الإدارة الأميركية بشكل يومي، ويُشعر الرئيس الأميركي وكأنّ ثمّة حرباً تتفجّر تحت سريره. وأخيراً انكسرت شوكة كارتر وبدأ يتراجع تدريجياً عن مشاريعه السلمية ويرضخ لمطالب إسرائيل واحداً بعد الآخر.

وكان كارتر يريد المضي في مؤتمر للسلام، فأعدّ بياناً مشتركاً مع الاتحاد السوفياتي يعلن عزم الجبارين كرئيسي مؤتمر جنيف الأول على عقد مؤتمر ثانٍ للسلام في جنيف في أقرب فرصة، للتفاوض على حلّ جذري لجميع أوجه الصراع في الشرق الأوسط، بما فيها الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 واحترام حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء حال الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل دول المنطقة. واحترمت واشنطن شرط كيسنجر ضرورة استشارة إسرائيل فشاركتها مسودّة هذا الإعلان في 28 أيلول 1977 ما أعطى تل أبيب 48 ساعة لمحاربته. ولم تكن إدارة كارتر تعلم المدى الذي يمكن أن يصله نفوذ اللوبي اليهودي في واشنطن. فقد أرسل دايان مسودّة الإعلان إلى اللوبي اليهودي ما أعطاه الوقت الكافي للتخطيط لحملة شعواء ضد كارتر والاستعداد ببيانات وحجز فترات تلفزة وإذاعة ومقالات للصحف. وما إن صدر البيان الأميركي-السوفياتي في 1 تشرين الأول 1977، حتى انطلق كورَس غضب أوساط أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة وامتلأ الأثير وصفحات الجرائد بالمقالات والتصريحات من الكونغرس واللوبي اليهودي ضد البيان، ما أثار الذعر في الإدارة الأميركية التي فوجئت بهذه الحملة المنظّمة وبسرعتها.

وحضر موشيه دايان إلى واشنطن وأمضى خمس ساعات من النقاش الحامي مع كارتر وفانس وبريجنسكي في آن واحد، في مكاتب بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك ليل 4-5 تشرين الأول. وكان دايان خشناً جدّاً يصيح في وجههم أنّ إسرائيل لا تقبل بالبيان، موجّهاً الكلام لكارتر ليصرّح أمام الإعلام أنّه ملتزم بكل تعهدات أميركا لإسرائيل وإلا نشرت إسرائيل كافة مراسلات ومذكّرات واتفاقات أميركا معها منذ 1967 إلى اليوم. كما طالبه بأن يصرّح بأنّه ضد قيام دولة فلسطينية. وإذ تردّد كارتر في الإجابة، هدّده دايان بأنّه سيتكلم على التلفزيون الأميركي في الصباح بأنّه طلب من كارتر ضمانات لإسرائيل فرفض. وكانت مواقف دايان المتعجرفة تنطلق من اطمئنانه من خوف كارتر من مواجهة اللوبي اليهودي وأصدقاء إسرائيل في واشنطن أمام الرأي العام الأميركي. وساعتئذٍ رضخ كارتر وبدا مذعوراً فساوم دايان أن يلجم جماح اللوبي اليهودي ضدّه ومقابل ذلك سينفّذ له ما يطلب. وهكذا تبخّر حماس كارتر لمشروع السلام العادل ووضع دايان وفانس ورقة مشتركة إسرائيلية-أميركيّة فرّغت البيان الأميركي-السوفياتي من مضمونه ووضّحت أنّ البيان ليس شرطاً مسبقاً لانعقاد مؤتمر جنيف، وأنّ مؤتمر جنيف سيقتصر على جلسة صوَرية وتكون المفاوضات بعد ذلك ثنائية بين كل دولة عربية وإسرائيل على حدة، مع إبقاء الحرم على مشاركة «منظمة التحرير».

السادات في القدس

في تلك الأثناء كان الأسد يحضّر لمؤتمر جنيف الذي دعا إليه البيان الأميركي-السوفياتي ويتّصل بالدول العربية لتشكيل وفد موحّد يفاوض من موقع قوّة ويسعى ليكون الوفد السوري في أي مفاوضات حول القضية الفلسطينية لدعمها. ولكن الورقة الإسرائيلية-الأميركية أقفلت الطريق في وجه سورية، وعاد إلى الواجهة مشروع كيسنجر لصلح منفرد بين مصر وإسرائيل. وهكذا استطاعت إسرائيل كسب الجولة وتفتيت الصفّ العربي وإبعاد القيادة الفلسطينية وإعطاء الأولوية لمفاوضات سريعة مع مصر. وإذ اعترضت سورية على التوجّه الأميركي المستجدّ الذي أحرق قيمة البيان المشترك مع موسكو، بعد أيام من صدوره، تضايق كارتر من سورية واعتبر مواقف الأسد التي يعتبرها مبدئية عقبة في وجه السلام واتهمه بأنّه لا يتعاون بما فيه الكفاية، كما أخذ فانس ينتقد الموقف السوري. فأوفد الأسد خدّام وناجي جميل إلى الدول العربية لإقناعها بحثّ السادات على رفض العرض الإسرائيلي الأميركي.

فساعدت السعودية بنقل شروط دمشق إلى واشنطن أنّ سورية ستشارك إذا وضع راعيا المؤتمر، موسكو وواشنطن، الحقوق الفلسطينية والانسحاب من الأراضي العربية على أجندة المؤتمر، ما لم يكن ممكناً الآن بموجب الورقة الأميركية الإسرائيلية، إذ إنّ كارتر بعد اتفاقه مع دايان كان عليه تحضير الأجواء لصبّ الماء البارد على آمال العرب التي أحياها بيان 1 تشرين الأول. فكتب رسالتين في 29 تشرين الأول 1977 إلى السادات بما معناه أنّه لم يوفّق في وضع صيغة ترضي الجميع (يعني عدم تلبية شروط سورية) لعقد مؤتمر جنيف، وأنّ بالإمكان الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف ويترك للسوفيات مهمة جلب سورية معهم.

كانت الورقة الإسرائيلية الأميركية التي أبعدت سورية ترضي السادات تماماً، وتحرّره من الضغط السوري، في وقت كانت قناته السريّة مع إسرائيل تجني ثمارها، إذ إنّ إسرائيل طلبت من تشاوشيسكو رئيس رومانيا المساعدة على عقد اجتماع بين بيغن والسادات. وذهب دايان إلى طهران وطلب من شاه إيران أن يسهم في تحقيق هذا الاجتماع. وفي أيلول طار دايان إلى المغرب وطلب المساعدة من ملك المغرب. ونجح مسار المغرب أولاً فالتقى دايان هناك بمستشار السادات حسن التهامي في 16 أيلول وتحدّثا عن قمّة إسرائيلية مصرية وعن عودة سيناء إلى مصر وتوقيع معاهدة سلام. وليتأكّد من العرض الإسرائيلي، ذهب السادات إلى رومانيا وإيران في أواخر تشرين الأول 1977. وهكذا عندما استلم رسالتي كارتر في تشرين الأول 1977، عجّل في الهرب إلى الأمام وقرّر الذهاب إلى القدس للقاء بيغن.

في 9 تشرين الثاني 1977 وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري، بحضور عرفات إلى جانبه، أعلن السادات عن عزمه الذهاب إلى القدس لمخاطبة الكنيست من أجل السلام. وجاء السادات إلى دمشق ليل 16 – 17 تشرين الثاني لإقناع الأسد بصوابية ما سيفعله وأمضى الرئيسان سبع ساعات من النقاش الصعب. فالسادات أراد مباركة من الأسد ودعاه إما أن يذهب معه أو على الأقل أن لا يندّد به، وأنّه إذا فشل السادات فسيعترف بذلك ويسلّم قيادة مصر للأسد. في حين كان الأسد يحاول إقناعه بالحفاظ على وحدة الصفّ العربي وخطورة خطوته، وضرورة إبقاء مؤتمر جنيف حيّاً وعدم التسرّع في قضايا الأمة المصيرية التي لا تقاس بحياة الأشخاص، محذّراً السادات بلهجة حازمة أنّ خروج مصر سيترك الأمة العربية عارية أمام المخططات الإسرائيلية، وأنّ إسرائيل ستستغلّ الوضع لتنفرد بالدول العربية واحدة واحدة ابتداءً بلبنان ثم بالفلسطينيين، وأنّ اتفاقه المنفرد مع إسرائيل سيجلب الخراب للعرب

وليس السلام الذي لن يتحقق إلا في إطار مؤتمر شامل. ولم يتفق الزعيمان فكانت هذه المرّة الأخيرة التي التقيا فيها. وكان السادات يخطط لما ينوي القيام به منذ شهور فلم تكن خطوة الذهاب إلى القدس بنت ساعتها. فعاد إلى القاهرة في 17 تشرين الثاني ثم ذهب من هناك إلى إسرائيل في 19 تشرين الثاني. وما إن وطئت قدماه أرض مطار بن غوريون حتى كانت كل فرص عقد مؤتمر جنيف قد تبخّرت، إذ انطلق مسار إسرائيلي-مصري سيتوّج باتفاقات كامب دافيد بعد 10 أشهر. وتخلّى كارتر عن مؤتمر السلام مع موسكو ورمى ثقله في المسار المصري – الإسرائيلي.

في دمشق أُعلن 19 تشرين الثاني يوم حداد وطني، ولكن الأسد كان لا يزال يأمل أن يُصاب السادات بالخيبة ويعود إلى الصفّ العربي. وكان السادات واثقاً أنّه سيقود العرب في السلم كما في الحرب. ولذلك لم يترك المفاوضات مع إسرائيل رغم الخيبات المتتالية التي أصابته جرّاء التعنّت الإسرائيلي وإغلاق الباب مراراً في وجهه لولا تدخّل كارتر المتكرّر. في مطلع 1978 فقد الأسد الأمل في تراجع السادات وبدأ موقفه يتصلّب في حين كان الإعلام السوري يستعمل تعابير غير مسبوقة ضد الزعيم المصري: الخائن والمستسلم الذي يشبه كيزلنغ النروجي الذي ساهم في الغزو النازي لبلاده، وبيتان الفرنسي الذي أقام حكومة موالية للنازيين بعد احتلالهم باريس. وكان العقل السوري يفكّر في تداعيات كامب دافيد إستراتيجياً: ماذا لو شنّت إسرائيل حرباً خاطفة على سورية وامتنعت مصر عن دخول المعركة؟ ماذا لو اجتاحت إسرائيل لبنان وحاصرت دمشق من الغرب ومن الجولان؟

1978: إسرائيل تغزو لبنان

جعلت سورية لنفسها أولويتين: الأولى هي الدفاع عن نفسها في وجه إسرائيل التي اتجهت الآن بثقلها الكامل نحو الجبهة الشرقية، والثانية عزل النظام المصري في محيطه العربي حتى لا يتعمّم نموذجه في الصلح مع إسرائيل ويصبح كامب دافيد طريق انهيار واستسلام عربي شامل.

وكان العراق يمثّل العمق العربي الطبيعي لسورية، فرأت دمشق أن تضع الخلافات الحزبية مع بغداد جانباً. ووجّه الأسد نداءً إلى القيادة العراقية في 20 تشرين الثاني 1977، «لتنكب المسؤوليات القومية معاً» في اليوم الذي كان فيه السادات يلقي خطاباً في الكنيست. وجاء نداء الأسد للعراق في أسوأ توقيت إذ إنّ العلاقات بين البلدين كانت الأسوأ منذ سنوات،

من حرب إعلامية إلى تفجيرات وإغلاق حدود ومحاولات اغتيال. ورفضت بغداد مدّ اليد إلى دمشق بل أسعدها أنّ سورية قد وقعت في صعوبات، وواصلت حملتها ضد «نظام دمشق التسووي». فدعت سورية العرب إلى «جبهة الصمود والتصدّي»، ولبّت الدعوة ليبيا والجزائر واليمن و«منظمة التحرير». وعُقد اجتماع في طرابلس الغرب في 5 كانون الأول 1977، اقتصر على العموميات ولم يلاق مستوى الأخطار التي تتعرّض لها سورية. ولم يبق أمام سورية سوى الاتحاد السوفياتي. ولكن مزاج موسكو كان معكّراً تجاه «الأصدقاء» العرب: مصر التي رمت إلى سلّة المهملات عقوداً من التحالف الإستراتيجي مع موسكو وارتمت بأحضان أميركا، وسورية التي لم تأبه لعواقب تدخّلها في لبنان ضد اليسار ومنظمة التحرير ولم تأخذ تمنّيات السوفيات بالحسبان. وكانت موسكو قد أوقفت شحن الأسلحة إلى سورية منذ 1976 وتعاملت معها ببرود، ولذلك كانت العلاقة بحاجة إلى علاج. فجاء خدّام إلى موسكو في 27 تشرين الثاني 1977، وبعده حكمت الشهابي رئيس الأركان في نهاية كانون الأول، ثم الأسد ووفد سوري في شباط 1978. ورويداً تجدّدت العلاقات مع موسكو بسبب الخطر المشترك في الشرق الأوسط، وحصلت سورية على صفقات أسلحة هدفت إلى تدعيم قدراتها الدفاعية، وأُعيد فتح مرفأ اللاذقية للاستعمال السوفياتي في حزيران 1978.

أمّا في لبنان فقد نبّه الأسد وفداً كتائبياً زار دمشق في 17 و18 كانون الثاني 1978 من الأخطار التي ستجرّها مبادرة السادات على لبنان: «لا تفرحوا كثيراً بموقف السادات المضاد للفلسطينيين ولا تستعجلوا في تأييده... خطّته ستؤدي إلى إبادة الفلسطينيين واللبنانيين على التوالي، ولبنان في خطر من جرّاء مبادرة السادات.. لقد تفاهم كيسنجر مع بيغن على توطين الفلسطينيين حيث هم الآن.. توطينهم في سورية ليس مشكلة أمّا في لبنان فإنّه يُحدث مآسي.. إنّه يهزّ بلادكم ويخلّ بتوازن صيغة التعايش». ويقول بقرادوني إنّ الأسد كان يتخوّف من انقلاب الجبهة اللبنانية على سورية بعد زيارة السادات للقدس، وإنّ سركيس كان يعيش الهاجس نفسه ويعتقد أنّ أميركا تريد حل القضية الفلسطينية على حساب لبنان. وبعد أسبوعين من زيارة الوفد الكتائبي دمشق، بدأ ما خاف منه الأسد، إذ نشب اشتباك مفاجئ في الفياضية بين الجيشين اللبناني والسوري في 7 شباط 1978، امتدّ إلى شرق بيروت حيث اشتبكت القوات المسيحية مع الجيش السوري. وكانت الحصيلة سقوط 25 جندياً سورياً ما اعتبره الأسد مجزرة. ثم عمّت المعارك مناطق مسيحية حيث ينتشر الجيش السوري لتهدأ يوم 11 شباط.

وسرعان ما تحقّقت مخاوف سورية من تداعيات السلام المصري-الإسرائيلي، إذ إنّ إسرائيل المطمئنّة لهدوء الجبهة المصرية، وقد زال خوفها من جبهتي حرب، أرادت امتحان التزام السادات بسير المفاوضات فاتّجه جيشها شمالاً واجتاح لبنان في 16 آذار 1978، متذرّعة بعملية فلسطينية جنوب حيفا في 11 آذار. واحتلّت إسرائيل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني وهي الحدود التي تطمح إليها عقيدة إسرائيل الكبرى وقد أطلقت اسم «عملية الليطاني» على هذا الغزو. وكان الغزو الإسرائيلي أكثر من أي غزو وغارات سابقة، غاشماً وانتقاميّاً وفق عقيدة جابوتنسكي، لم يتورّع أثناءه الجيش الإسرائيلي عن استهداف المدنيين، فقتل 2000 مدني وهجّر 200 ألف مواطن لبناني في عمليّة عسكرية غير مسبوقة منذ بدأت إسرائيل غاراتها وهجوماتها على لبنان عام 1968.

نظر الأسد إلى «عملية الليطاني» على أنّها نذير إسرائيلي لما هو آتٍ تحت قيادة بيغن المتطرفة، وبعدما أمنت إسرائيل شرّ مصر. ولم تكن قدرات سورية بمستوى يسمح لها بالتصدي للهجوم الإسرائيلي في لبنان واحتمال نشوب حرب إقليمية ستغيب عنها مصر. في حين لم تكن وحدات الجيش السوري المنتشرة في لبنان والبالغ عديدها 30 ألفاً في جهوزية لخوض معركة جنوباً، خاصة أنّ الغزو الإسرائيلي اقتصر على جنوب نهر الليطاني. وكانت تقارير قد بدأت تظهر أنّ الفساد ينتشر في صفوف الجيش السوري في لبنان، تأثّراً بحال الانهيار الأخلاقي في لبنان. فبات الضباط يمارسون الأعمال التي كانت تقوم بها الميليشيات اللبنانية من تهريب وصفقات وسلوك غير قانوني في التعاطي مع اللبنانيين. وهذا الوضع كان من أسباب تخريب مبادئ الأسد حول التدخّل في لبنان («أن تقدّم سورية إلى لبنان نموذج الشقيق القومي العربي وكحافز لتقرّب مسيحيي لبنان من سورية»). وبدل ذلك، كانت قوات الردع السورية أثناء الغزو الإسرائيلي غارقة في حرب شوارع قاسية مع الميليشيات المسيحية في الأشرفية شرق بيروت وفي مناطق لبنانية أخرى منذ شباط 1978، في وقت أصبحت تلك الميليشيات أقوى من السابق بفضل السلاح الإسرائيلي.

ولم يكن ممكناً نقل قوات سورية إضافية من داخل سورية أو إشعال جبهة الجولان. فحتى في الجولان، كانت القوات السورية تفتقر إلى الأسلحة بعدما استهلكت مخازنها في حرب 1973، وكان ثمّة نقص فادح في المعدّات بسبب سوء العلاقات مع موسكو، في حين كانت الدفاعات الأرضية ضد الطيران المعادي قليلة والطائرات المقاتلة أقل بكثير مما كانت عليه عام 1973. فكان أفضل ما يمكن أن تفعله سورية في وجه الغزو الإسرائيلي هو الدفاع عن مداخل

دمشق في سهل البقاع مع ما جرّ ذلك من انتقادات لبنانية وعربية لتخلّيها عن دورها القومي وواجب الدفاع عن لبنان. ففقدت سورية المزيد من السمعة الإقليمية وكان سكوتها مذلاً يثبت تفوّق إسرائيل في الساحة اللبنانية وعلى الجبهة الشرقية. ولحسن حظ لبنان وسورية، فإنّ إدارة كارتر وإن ساهمت في المفاوضات المصرية الإسرائيلية، غضبت واستنكرت بشدّة غزو لبنان وأصرّ كارتر على انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط وأيّدت أميركا قرار مجلس الأمن 425 الذي تضمّن إرسال قوات سلام دولية (يونيفيل) إلى جنوب لبنان. لكن إسرائيل ماطلت في الانسحاب ثم انسحبت جزئياً إلى شريط حدودي في 13 حزيران 1978، وخلقت هناك دويلة سعد حداد، ودعّمت علاقاتها مع الميليشيات المسيحية وخاصة مع بشير الجميّل قائد «القوات اللبنانية» النجم الصاعد الذي كان يسعى لمدّ نفوذه على المناطق المسيحية آنذاك.

فمنذ نيسان 1978 عاد القتال بين الجيش السوري و«القوات اللبنانية» شرق بيروت ومناطق أخرى، واستُخدم فيه القصف المدفعي فسقط 30 قتيلاً و250 جريحاً معظمهم من المدنين اللبنانيين. وفي حزيران جرت مواجهات بين الكتائب وأتباع سليمان فرنجية في شمال لبنان، لتنفجر بعدها المواجهات بين القوات السورية و«القوات اللبنانية» في تموز وتتصاعد مطالبة القيادات المسيحية بالانسحاب السوري من لبنان. ثم جاء توقيع اتفاق كامب دافيد بين مصر وإسرائيل في أيلول 1978، وانفجر الوضع بشكل غير مسبوق بين القوات السورية و«القوات اللبنانية» في كافة مناطق نفوذ الأخيرة وخاصة بين 23 أيلول و6 تشرين الأول، في وقت كانت سورية تفتح صفحة جديدة مع المقاومة الفلسطينية والمسلمين في لبنان.

في تلك الأثناء كانت سورية تواصل الجهد لبناء الجبهة الشرقية، وبدا أنّها أخذت تنجح في نهاية 1978. رغم كل جهد سورية في وقف الصدع العربي من نهاية 1977 حتى صيف 1978، فإنّ تجاوب العرب بقي محدوداً إلى أن وقّع السادات وبيغن وكارتر على اتفاقيات كامب دافيد قرب واشنطن في أيلول 1978 بعد عشرة شهور من زيارة السادات إلى القدس. وأمام هذا التطوّر العظيم، فإنّ الخوف من انجرار دول عربية أخرى إلى المحور المصري-الإسرائيلي-الأميركي أقنع الجميع بضرورة العمل المشترك. وبدا خطر كامب دافيد داهماً حتى على العراق الذي رأى أنّ خلافاته مع سورية صغيرة أمام انهيار العالم العربي الأوسع. عندها فقط اتّحدت النظرتان العراقية والسورية على توحيد الجهود لوقف الصدع، ومنع الأردن والسعودية من الانزلاق مع مصر. ولذلك أوفد العراق طارق عزيز إلى دمشق لتحسين العلاقات بعد عشر سنوات من العداء. وتوّج التقارب السوري العراقي زيارة للأسد إلى بغداد في 24 – 26 تشرين

الأول 1978، فجرت مصالحة مع الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ونائبه صدّام حسين. ووجد الجانبان أنّ عقيدتهما البعثية حول القومية العربية وأولوية الصراع والقضية الفلسطينية واستعمال اللغة العقائدية نفسها والمصطلحات السياسية نفسها، قد سهّلت النقاش. ولذلك توصلا بسرعة إلى وضع نص «ميثاق العمل العربي المشترك» وتوقيعه، ما افتتح عهداً جديداً وقفزة نوعية في العلاقات، وتفاهماً حول مشروع لوحدة البلدين.

وبعد أسبوع، عاد الأسد إلى بغداد للمشاركة في قمّة عربية من 2 إلى 5 تشرين الثاني 1978، حضرها كافة الزعماء العرب باستثناء السادات. وحذّرت القمّة مصر من مغبّة الاستمرار في سلام منفرد مع إسرائيل، ومن إجراءات عربية ستحصل في حال توقيعه على معاهدة سلام ومنها مقاطعة العرب لمصر وتجميد عضويتها في الجامعة العربية ونقل الجامعة إلى تونس. وقرّرت قمّة بغداد دعم الجبهة الشرقية بقيمة 1.8 مليار دولار لسورية سنويّاً ولمدّة عشر سنوات و1.2 مليار للأردن و150 مليون لمنظمة التحرير و100 مليون للبنان و150 مليون لدعم صمود الأراضي المحتلة. وأرسلت القمّة وفداً برئاسة رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص إلى القاهرة ليعرض على مصر 5 مليارات دولار سنوياً لمدّة عشر سنوات لتتراجع عن اتفاقات كامب دافيد. ولكن السادات رفض استقبال الوفد وشتم الزعماء العرب بأنّهم «أولاد». كما نجحت قمّة بغداد في توحيد الصف العربي وراء سورية وتحصين الموقف السعودي الذي كان متردّداً في التنديد باتفاقات كامب دافيد، كي لا تغضب واشنطن. وأصبح الأسد هو القائد الفعلي للعرب كما بدا من تفاصيل مؤتمر القمّة. واستمرّ شهر العسل السوري العراقي، فتواصلت مباحثات الوحدة وزار صدام دمشق في كانون الثاني 1979.

وإذ تحدّد يوم 26 آذار 1979 موعداً لتوقيع معاهدة كامب دافيد، بدأت سلسلة تداعيات في المنطقة. إذ إنّ السوفيات رموا بثقلهم إلى جانب سورية، فحضر غروميكو إلى دمشق يوم توقيع معاهدة كامب دافيد، وأكّد التزام موسكو بتسليح سورية وتحصين دفاعاتها. ونفّذ العرب ما قرّروه في بغداد، فقطعوا علاقاتهم الديبلوماسية مع القاهرة وطُردت مصر من الجامعة العربية التي نقلت مركزها إلى تونس، ومن المؤتمر الإسلامي، ولقّبت الصحف العربية السادات بـ«المنبوذ». وفي أوائل نيسان 1979 زار فانس دمشق والتقى الأسد ولحظ فانس أنّ إدارة كارتر لم تقدّم لسورية شيئاً على الإطلاق، وأنّ الأسد أصيب بخيبات أمل عدّة من السياسة الأميركية في المنطقة وخاصة من إدارة كارتر التي كانت تبشّر بالخير ولكنها انتهت بتنفيذ مآرب إسرائيل. لقد بنى الأسد الآمال العظام لتحرير الأرض العربية، وهو الهدف الذي خصّص الجهد الأكبر

من عهده منذ 1970. فكانت النتيجة عام 1979 أنّ الضفّة وغزّة والجولان أصبحت مهدّدة بالابتلاع أكثر من أي وقت مضى بسبب استعجال السادات وصلحه المنفرد الذي جعل مصر شريكاً لإسرائيل، بدلاً من أن يكون شريكاً لسورية، فقضى على النظام العربي والأمن العربي المشترك.

خلاصة

ثمّة لغز بقي من تلك الفترة. ذلك أنّ تقويم الأسد للأهداف الإسرائيلية-الأميركية على الجبهة الشرقية كان سليماً وأثبت صحّة إستراتيجيته. والسؤال الكبير هنا هو لماذا اعترضته صعوبة في إقناع اللاعبين على الساحة المشرقية (داخل لبنان: جنبلاط وعرفات والتجمعات الفلسطينية المختلفة ومن ثمّ القيادة المارونية) وفي الدول العربية الأخرى، بأنّ تدخل سورية العسكري في لبنان كان خطوة ضرورية وإستراتيجية لمنع تفتّت الجبهة الشرقية ومنع إسرائيل من استفراد كل دولة عربية على حدة؟ لقد كان مفهوماً أنّ السادات والبعث العراقي سيعملان على تقويض تحركات سوريا ولكن لماذا تعادي الفصائل الفلسطينية سورية إلاّ إذا كانت دول الخليج والعراق والولايات المتحدة تموّل هذه الفصائل لاستنزاف السوريين؟

كانت نظرة الأسد الإستراتيجية صحيحة في وقت كان اللاعبون داخل لبنان يفكرون فقط ضمن أجزاء صغيرة من الصورة الإقليمية (جنبلاط، الجبهة اللبنانية، عرفات) أو ما هو أسوأ، لم تكن لديهم رؤية ما وراء أعمالهم. فلماذا لم ينجح الأسد في الحصول على دعم هؤلاء للاتفاق معه أو على الأقل فهم تقييمه للإطار الأوسع للصراع مع إسرائيل الذي سيدمّرهم جميعاً ويحاصر سورية؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، ذلك أنّ عرفات وجنبلاط أخذا الكثير من الأسرار معهما إلى القبر، كما دأب كثيرون داخل لبنان على تفسير التحرّك السوري على أنّه جزء من مخطّط «سورية الكبرى» وهو أمر توسّعنا فيه في الفصل السابق.

ثمّة جردة سريعة لحسابات الربح والخسارة لإستراتيجية سورية نحو تداعيات السلم المصري-الإسرائيلي وانفجار حرب لبنان. لقد أثبتت سورية مقدرتها على إنهاء الحرب في لبنان الذي بات يتمتّع بالسلم الأهلي. ورغم كل شيء، كان الثمن ضرورياً كي لا تُحاصر سورية

وتمنع تفرّد إسرائيل بهيمنتها على الساحة اللبنانية[23]. فكان الدخول إلى لبنان خطوة مهمة لصعود سورية الإقليمي.

ولكن في نهاية السبعينات كانت الدوائر تدور على سورية: الفلسطينيون والمسلمون والدروز وأهل اليسار في لبنان غاضبون منها والمسيحيون في لبنان الذين جازفت من أجلهم بكل شيء يمدّون يدهم لإسرائيل. فبدا دخول سورية العسكري إلى لبنان، من أساسه، وكأنّه مغامرة غير محمودة جلبت غضب الشارع العربي ودول غربية ودول المعسكر الاشتراكي. في حين كان انتقاد البعض داخل سورية لضرب الفلسطينيين واليسار والمسلمين لمصلحة المسيحيين يتّخذ طابعاً مذهبيّاً وهو ما سنعالجه في الفصل التالي.

23- P. Edward Haley, Lewis Snider, *Lebanon in crisis: Participants and issues*, new York, Syracuse University Press, 1979, pp. 55 - 74.

الفصل الثامن عشر

مواجهة الفتنة الداخلية

رافق الاستحقاقات الإقليمية (من اتفاق سيناء 2 واشتعال الحرب اللبنانية عام 1975 واتفاقات كامب دافيد وغزو إسرائيل للبنان في آذار 1978 إلى معاهدة كامب دافيد في أيلول 1979) احتدام أزمة داخل سورية بدأتها ا لجماعات الإسلامية وأبرزها «الإخوان المسلمون» بوتيرة أخذت تستعر وتشتدّ كلما زادت التحديات الخارجية لسورية. وكادت الأزمة الداخلية تؤدّي إلى فتنة وحرب أهلية في سورية لو وقعت لكانت أشدّ هولاً من حرب لبنان[1]. لقد انعكست حرب لبنان سلباً على الداخل السوري وخاصة بعد تدخّل سورية عام 1976 إلى جانب الدولة اللبنانية و«الجبهة اللبنانية» المسيحية. فقد ثار الشارع العربي ضد التدخّل العسكري السوري، ونزلت السعودية ودول الخليج عند ضغط الشارع وخفّضت مساعداتها المالية لسورية، وتحمّلت الخزينة السورية تكلفة القوات السورية في لبنان، وتدفّق على دمشق والمدن الأخرى مئات ألوف اللبنانيين الهاربين من الحرب. كما عاد من لبنان عشرات الآلاف من العمّال والمزارعين السوريين ما شكّل عبئاً على مؤسسات الدولة لمساعدة كل هؤلاء وضغطاً على المساكن وأسعارها في دمشق.

تحدّي الإخوان المسلمين

كان تحدّي «الإخوان المسلمين» قد انتقل إلى العلن، خاصة في نهاية السبعينات وأوائل

1- Elizabeth Picard, «Y a-t-il un problème communautaire en Syrie?», *Maghreb – Machrek*, n°. 87, janvier – mars 1980, pp. 7 – 21.

الثمانينات. حيث أخذوا ومن موقعهم المذهبي السنّي يهاجمون نظام الحكم الذي يرأسه الأسد بأنّه «حكمٌ علوي» وأنّ ادّعاء النظام العلمنة ليس سوى جريمة أخرى تعكس هرطقة العلويين وكفرهم[2]. فكلّما ضعفت الدولة السورية كانت حركة الإخوان تعود إلى الظهور وتقوى شوكتها، وكلّما قويت الدولة خبا بريق الحركة وعملت بالسرّ[3]. ولكنّها وحتى أواخر السبعينات لم تكن لتبلغ من القوّة حدّاً يهدد النظام. وكان «حزب البعث» يحقّق صعوداً غير مسبوق وخاصة في أوساط السنّة منذ الخمسينات، ما أغضب الإخوان وصعّد عداءهم للبعث، وامتد العداء بين الطرفين في كل مدرسة وشارع ومؤسسة ومدينة، فلم يخلُ أسبوع من دون مواجهة بالأيدي أو تلاسن بين شباب البعث والإخوان. لقد كانت المواجهة بين البعث العلماني و«حركة الإخوان المسلمين» الدينية وكأنّها قدر لا يردّ. إذ منذ خروج «الحزب السوري القومي» عام 1955 وإضعاف «الحزب الشيوعي» خلال 20 عاماً من الانقلابات بعد الاستقلال، وخاصة منذ انقلاب 1963، بقي الإخوان خصماً رئيسياً للبعث في سورية[4].

وكانت قيادة الإخوان قد انتقلت إلى الداعية الدمشقي عصام العطّار عام 1957 بسبب تدهور صحة مصطفى السباعي وشلله، فكان من نصيب العطّار أن يقود الحركة في أسوأ مرحلة في تاريخها حتى ذلك الوقت، عندما أصبحت سورية إقليماً في جمهورية عبدالناصر عدو الإخوان الأول في العالم العربي. فحظر عبدالناصر، الإخوان كما حظر العمل الحزبي في سورية. ولكن العطّار نجح بعد الانفصال عام 1961 في إعادة الحركة إلى الساحة السياسية، حيث خاضت الانتخابات وفازت بعدد كبير من المقاعد. وبرز العطّار كزعيم سياسي في دمشق حيث جذبت خطاباته حشوداً بلغت الآلاف، وفرغت صفوف الجامعات من الطلاب لسماعه في المساجد والساحات العامة. وعندما وصل البعث إلى السلطة عام 1963 اعتبر الإخوان ذلك نذير شؤم لعملهم إذ أعيد الحظر على تنظيمهم فاتجهوا إلى العمل السرّي وأنشأوا خلايا سريّة مسلّحة في حلب وحماة ضد الدولة. وفي العام نفسه، أسّس الشيخ عبدالرحمن أبوغيدا

2- Alasdair Drysdale, Syria's troubled Ba'thi regime, *Current History*, vol. 80, n°. 462, 1981, pp. 32 - 38.

3- Michael Hudson, «The Islamic factor in Syrian and Iraqi Politics», in J. *Piscatori, Islam in the Political Process*, Cambridge, 1983.

4- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkley, California, Mizan Press, 1983, pp. 88 – 100.

«حركة التحرير الإسلامية» في حلب. كما أنّ توجُّه الدولة منذ 1963 نحو ملء الشواغر في المدارس الرسمية بمعلّمين ومعلّمات من «حزب البعث» استغلّه الإخوان للنشاط داخل المدارس ولتحريض الطلاب ضد «البعث الكافر» وخلق نعرة سنيّة دينية[5]. كما أنّ السلطات منعت العطّار من العودة إلى سورية بعد ذهابه إلى الحجّ في مكّة عام 1964، فبقي في المنفى. وخلال أشهر تدهورت الأمور إلى حدّ المواجهة العلنية، فكانت انتفاضة نيسان 1964.

إنتفاضة ربيع 1964

كانت الحكومة السورية في ربيع 1964 تركّز اهتمامها على التهديدات المستجدّة من العراق بعد انقلاب عبدالسلام عارف الذي أطاح بالبعث هناك، وبات يشكّل تهديداً لسورية. فتشجّع خصوم البعث في سورية من يمين ويسار ورفعوا رأسهم في تحدّي السلطة دون أن يخلو الأمر من حوادث طائفية الطابع.

واندلعت أحداث نيسان 1964، وسرعان ما تحوّلت إلى جهاد ديني مسلّح ضد السلطة لأنّ الإخوان اعتبروا حكم «البعث الكافر» إهانة للذات الإلهية، وأنّ القضاء على البعث هو تكليف شرعي للمسلمين. وبدأت الأحداث بمواجهات مسلّحة بين سنّة وعلويين في بانياس، اتّخذت طابعاً خطراً واحتاجت إلى تدخّل الجيش لوقف امتدادها. كما اندلعت أعمال شغب في حمص وهاجم غوغاء مراكز الشرطة في حلب. كل هذا وسط هجوم ناري بلا هوادة من إذاعات القاهرة وبغداد، تصبّ الزيت على النار. فكانت القاهرة تندّد «بالبعث الكافر» وتنعت قادته بأنّهم «ليسوا عرباً وليسوا مسلمين» (إشارة إلى أنّهم علويون)، ولا تتوانى عن استعمال صفات عنصرية وطائفية كان يجب أن يربأ بنظام عبدالناصر القومي العربي أن ينطق بها. فقد أُشيرَ مراراً من إذاعات مصر بأسلوب تحقيري بأنّ ميشال عفلق «مسيحي قبرصي». وأشعل الإعلام المصري مشاعر السنّة في سورية وأوغر صدورهم بمشاعر سلبية ضد «حكم الأقليات» الذي جاء به البعث وعلمانيته الملحدة[6]. وكان الناصريون و«الإخوان المسلمون» في سورية يقطفون ثمرة هذه الحملات الطائفية بسبب انتشارهم الكثيف في أوساط سنّة المدن

5- Thomas Mayer, «The Islamic opposition in Syria, 1961 – 1982», *Orient*, vol. 24, 1983, pp. 589 – 609.

6- Hans Guenter Lobmeyer, «Islamic Ideology and Secular Discourse, The Islamists of Syria», *Orient*, vol. 32, 1991, pp. 395 - 418.

لا سيما من أبناء الطبقة المتوسطة.

ثم جاء دور حماة بعد بانياس وحمص وحلب. وكانت حماة مركز الخطر الرئيسي على الحكومة، إذ إنّها كانت عاصمة القوى اليمينية المحافظة التي سلبتها ثورة أكرم الحوراني أراضيها وحرمها البعث من نفوذها السياسي. فكان دعم حماة لـ«حركة الإخوان المسلمين» ملفتاً في عمق الحقد في أوساط سكانها على سلطة البعث. وكانت حركة الإخوان منتشرة في كل سورية، ولكنّها كانت قويّة خاصة في منطقة حماة التي كانت معروفة بتزمّتها الديني وانغلاقها. وكانت أحياء حماة القديمة وخاصة على ضفاف نهر العاصي مقصداً للرحلات المدرسية والنزهات العائلية من أنحاء البلاد، وعامل جذب للسياح. وفي حادثة دالّة عام 1961، اعترض الأهالي باصاً مدرسياً ينقل طلاباً من جامعة دمشق جاؤوا يزورون حماة، احتجاجاً على ارتداء بعض الطالبات البنطلون. وفي نيسان 1964 اشتعلت أحداث شغب وتظاهرات في حماة أخذت طابعاً عنيفاً ضد السلطة رافقها تخزين السلاح الذي موّلته العائلات التقليدية وتجار المدينة. فتدخّل رئيس الحكومة أمين الحافظ شخصياً وزار المدينة حتى هدأ الوضع. ولكن ما إن غادر المدينة حتى صعد الشيخ محمود الحامد إلى مئذنة «مسجد السلطان» حاملاً راية الإسلام موجّهاً نداءات الجهاد: «الله أكبر! إما البعث أو الإسلام!». فتردّد صدى ندائه في أنحاء المدينة حيث كرّرت مكبرات الصوت في المساجد وزوايا الشوارع عبارة «البعث أو الإسلام» طوال الليل. وتولّى «الإخوان المسلمون» ورجال الدين ورجال الإقطاع نقل السلاح وتوزيعه في «حي الحاضر» ومسجد السلطان. وفي صباح اليوم التالي، طوّقت قوى الأمن الحي والمسجد، ولكنّها لم تتمكّن من اختراق حواري الحي الضيقة وأزقّته. فهرع مسلّحو الإخوان إلى إقامة الحواجز على الطرقات الرئيسية وفتحوا مخازن السلاح والمؤن. وهاجموا المتاجر التي تبيع الخمر واعتدوا على أعضاء البعث. ووقع بين أيديهم شابّ بعثي من «الحرس القومي» يدعى منذر الشمالي (وهو على المذهب الإسماعيلي)، فقتلوه ومثّلوا بجثّته وقطّعوها إلى أشلاء، ثم شنّوا هجوماً على مراكز البعث في حماة.

وقبل أن يفلت الأمر من يد حَمَد عُبيد قائد «الحرس القومي» في حماة، تدخّل الجيش معزّزاً بالدبابات والمدفعية وقصف أزّقة المدينة حيث احتشد المسلّحون. وجرى قتال في الشوارع، فأبدى الإخوان مقاومة استمرّت يومين ثم انسحبوا إلى مسجد السلطان الذي جعلوه مستودعاً لأسلحتهم، وواصلوا إطلاق النار على الجيش. وتريّث الجيش في الخطوة التالية، ولكن رئيس الحكومة أمين الحافظ أصدر أمراً بضرورة القضاء على المخرّبين حتى لو لجأوا إلى

مسجد. وقُصف المسجد فوقعت مئذنته التي كان يستعملها المسلّحون للقنص على الجيش، وقضى عدد من المسلحين تحت أنقاضه. سقط في معركة حماة 70 قتيلاً من مسلّحي «الإخوان المسلمين» وجُرح واعتُقل عدد كبير، فيما تمكّن آخرون من الفرار. وشارك مروان حديد وجماعته في معركة مسجد السلطان واعتُقل وأطلق سراحه بعد أشهر. ولكنّه لم يرتدع بل عاد إلى تنظيم خلايا سريّة وتوزيع السلاح[7].

أحداث حماة وقصف المسجد فيها أشعل سورية، وتلقّفته المعارضة الإخوانية - الناصرية بأنّه أسطع دليل على عداء البعث للإسلام. كما أعطى الشرارة المطلوبة في القاهرة وبغداد لإشعال فتنة الحرب الأهلية في سورية بين السنّة والعلويين. ولم تتوقّف الأمور عند هذا الحد، إذ خرجت تظاهرات وانطلقت أعمال شغب في أكثر من مدينة سورية، وتصاعد مطلب عودة الديمقراطية وإطلاق سجناء الرأي. ولئن كان الوضع الاقتصادي صعباً، فإنّ أعمال الشغب تشعبت في أنحاء سورية وركب قاطرة الدومينو معظم معارضي النظام: في المدن الرئيسية خرج أصحاب المتاجر الصغيرة والمتوسطة بمطالب محدّدة تناسب وضعهم، وانضم إليهم الطلاب والمعلّمون والمهندسون والعمال والمحامون والموظفون. فكبر المطلب ليصبح نداءً لإطلاق الحريات العامة وسراح المعتقلين السياسيين وإنهاء حال الطوارئ وعودة الحياة الديمقراطية عبر انتخابات حرّة.

إستيقظت سورية يوم 20 نيسان 1964 وقد شملت الانتفاضة مدنها ومحافظاتها كافة. وتحوّل ما بدأ مؤامرة تحرّكها القاهرة وبغداد وتموّلها سفارتاهما، إلى انتفاضة عفوية لفعاليات الشعب بمطالب مشروعة. وكان اشتراكيو الحوراني قد لعبوا دوراً هاماً في هذه الانتفاضة، ولكنهم أُحرجوا في أن يكونوا جنباً إلى جنب مع «الإخوان المسلمين» والقوى الطائفية والرجعية في سورية، فميّزوا أنفسهم وقلّصوا تعاونهم. ولذلك، نقص الانتفاضة التنسيق والتنظيم وغلبت عليها العفوية، فلم تصمد كثيراً. وبرز تنظيم في دمشق هو «ميليشيا العمال» يقودها خالد الجندي (من الطائفة الإسماعيلية)، وتسلّحها الحكومة. وعمل هذا التنظيم على قمع الانتفاضة ما ساهم في إخمادها. وحتى بعد مرور عام من أحداث نيسان 1964، في كانون الثاني 1965 وقع إضراب تجاري في دمشق احتجاجاً على قرارات تأميم جديدة، فداهمت السلطة المحلات

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 93.

الديري، عبدو، أيّام مع القدر: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 173-175.

التجارية المشارِكة في الإضراب وكسرت أقفالها وفتحتها بالقوة دون أن يخلو الأمر من نهب محتويات بعضها، واعتُقل الشيخ حسن حبنّكة الذي كان يحرّض التجار السنّة على الإقفال. وكان مروان حديد الذي سُجن في أحداث حماة قد خرج وعمل على تأسيس جماعة مسلّحة باسم «كتائب محمّد» عام 1965. وفي أحداث دمشق في مطلع 1965 وقعت معركة مسلّحة في وسط دمشق بين السلطة وجماعة مروان حديد الذي سيستمرّ وجوده في الساحة ويكون سبباً في اشتعال الأحداث عام 1976.

وفي 25 نيسان 1967 استغلّت الجهات الدينية والمحافظة في البلاد نشر مقال ينتقد التديّن في مجلة للجيش، فخرجت تظاهرات ودعوات الإضراب، وتصادمت قوى الأمن مع المعارضين في عدد من المدن. وقاد الشيخ حسن حبنّكة الميداني، أبرز شخصية روحية سنّية في سورية في ذلك الوقت، تظاهرة في دمشق شارك فيها 20 ألف شخص. وإذ اعتقلته الشرطة، أقفلت الأسواق احتجاجاً. وأثبت الإسلاميون عمق سيطرتهم على الشارع عندما تضامنت معهم أسواق دمشق. فلجأت الحكومة إلى إعادة تسليح ميليشيا العمال لإنهاء إضراب تجار دمشق عبر كسر الأقفال ومصادرة المحتويات أحياناً، وتمكّنت السلطة من اعتقال مدبّري أعمال الشغب ورؤوس التحريض وصادرت أملاكهم. ولمعالجة السبب المباشر للشغب، اعتقلت كاتب المقال ورئيس تحرير المجلّة الذي أجاز نشره. واتهمت سورية الأردن والسعودية بأنهما وراء أعمال الشغب في سورية التي جاءت في أوج التهديدات الإسرائيلية، وطردت ديبلوماسيين سعوديين نشطين في دمشق اتّهمتهم بتمويل التحرّك. وما إن أطلّ يوم 29 نيسان 1967 حتى سيطر النظام على الوضع وعاد الهدوء إلى الجبهة الداخلية.

صعود الإسلاميين 1967 – 1973

في النصف الثاني من الستينات، انشغل البعث بالأزمة الحزبية الداخلية المتصاعدة وبحرب 1967 مع إسرائيل، فلم ينتبه مسؤولو الدولة إلى أنّ خطر الإسلاميين كان ناراً تحت الرماد وكان أقوى مما ظنّوا. وكان الإسلاميون قد حصّنوا هيكليتهم التنظيمية ونشطوا في تكوين الخلايا وتخزين السلاح، وخلق شبكة واسعة من العناصر التي استعملت أسماء حركيّة شبيهة بتلك التي استعملتها التنظيمات الفلسطينية (أبو الهول وأبو عبيدة وما شابه) وتتدرّب على استعمال السلاح وخوض المعارك في الأحياء المدينية. كما أصبحت علاقاتهم الخارجية

ومصادر تمويلهم قويّة ومتعدّدة[8]، وبرز عدد من القادة على الساحة السورية.

عصام العطّار

كان عصام العطّار أبرز رموز الإخوان في الخارج بعدما نقل مركز قيادته إلى مدينة آخن في ألمانيا الغربية ومن هناك شنّ حملات إعلامية ضد البعث والدولة السورية، وأطلق مجلّة **الرائد** عام 1968 التي أصبحت لسان حال الحركة الإسلامية المعارضة في سورية. وخلق شبكة تمويل واسعة في أوروبا وأميركا الشمالية كان أبرز قنواتها «اتحاد الطلبة المسلمين» في أوروبا وفروع حركة الإخوان في الدول العربية وخاصة في الأردن[9].

وكان العطّار قد أصبح زعيم الإخوان بعد رجلهم التاريخي مصطفى السباعي. ولكن خلال عقد الستينات ظهر شقاق بين العطّار وقادة في الحركة. فقد أخذ كثيرون على العطّار سوء أدائه التنظيمي وإهماله للشؤون الداخلية والإدارية في البلاد، بعكس مصطفى السباعي. فقد ظنّ العطّار أنّ مقدرته الخطابية وجاذبيته للجماهير كافيتان لكي يصبح الإخوان قوّة سياسية في سورية. فكان يدّعي على المنبر أنّ الإخوان قادرون على إسقاط الحكومة وإقامة حكم إسلامي مكانها. ولكنّ منتقديه داخل الإخوان رأوا ادّعاءه فارغاً بغياب تنظيم حديدي مجهّز بإدارة وكادرات ومؤسسات. وكان يحصر عمله ضمن دائرة صغيرة في دمشق ويهمل المدن الأخرى والمحافظات، على عكس السباعي الذي كان حمصياً ويهتم بالمحافظات. ولكن الهوة الأكبر التي فصلت العطّار عن القادة الآخرين كانت عقائدية:

- فهو كان ينتمي إلى المدرسة السلفية الوهابية التي لا تعترف بالمذاهب الفقهية السنيّة الأربعة التي تبعها مناصرو الحركة منذ أسّسها السباعي وأغلبية السوريين السنّة. ما باعد بين الحركة ورجال الدين السنّة في سورية أثناء قيادة العطّار الذي أعطى الإخوان المسلمين صبغة سلفية في الستينات.

- ورفض العطّار وأعوانه الدمشقيون منطق الجهاد المسلّح ضد نظام البعث الذي دعا إليه قادة آخرون، فتأزّم الوضع داخل الحركة في نهاية 1969.

وكان قد انعقد مؤتمر عام سرّي للإخوان في دمشق، واختار العطّار ثلاثة قادة لإدارة

8- Richard Mitchell, *The Society of Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

9- حبيب جنهاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام، مثال سورية»، في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1989.

الاجتماع هم موفّق دعبول من دمشق وأمين يكن من حلب وعدنان سعيد من اللاذقية. ووقع الشرخ داخل المؤتمر بين قادة دمشق وقادة مدن الشمال (حلب وحمص وحماة واللاذقية) حيث وقف الدمشقيون ضد الجهاد المسلّح على حكم البعث، ومع خط عصام العطّار، وأيّد قادة الشمال ومنهم يكن وسعيد وحوّا وعبدالفتاح أبوالغيدا وعدنان سعدالدين الجهاد المسلّح وطلبوا إزاحة العطّار، تؤيّدهم القاعدة الشعبية الأهم في التنظيم. ولم يحسم الأمر مع حلول العام 1970 فانشق الإخوان إلى جناحين، مع العطّار وضدّه، واستمرّ الانشقاق رغم تدخّل إخوان مصر والسودان والأردن والخليج في الوساطة طيلة 1971. ودعا مناهضو العطّار إلى انتخابات لاختيار خلف للعطّار فأمر العطّار أنصاره بمقاطعتها، ولكن مناهضيه تمتّعوا بالأغلبية. ومع الوقت حصل قادة الشمال على اعتراف تنظيمات الإخوان في العالم باستثناء إخوان دمشق الذين بقوا على خط العطّار. واستمرّ انشقاق «الإخوان المسلمين» في سورية إلى سنة 1981.

ذهب القادة الجدد إذاً في اتجاه الجهاد المسلّح في السبعينات فيما أبقى العطّار على موقفه في المنفى، وهو أنّ استعمال العنف لن يجلب سوى المصائب للإخوان وللشعب السوري. وكان الإسلاميون قد ثبّتوا أقدامهم داخل المدارس والجامعات السورية بعد سنوات من العمل السرّي، وأقاموا حلقات درس في المساجد تحت شتّى المسميات كالعمل الخيري والكشفي والتطوّعي، ومنها رحلات صيفية ومخيمات استجمام للفتيان تحت هدف تقوية الطلاب باللغة العربية وتجويد القرآن، في حين كان الهدف الحقيقي تنظيم الجيل الجديد في صفوف المجاهدين. وكانت هذه الجماعات تسمح لمن تثق به أن يودع سلاحاً في منزله بعد فترة تدريبية ومن ثمّ تكلّفه بمهامّ في الحي الذي يقطنه، كأن يراقب مسؤولي البعث والمباني الرسمية ويقدّم تقارير دورية عمّا يرى ويسمع. تلي ذلك مرحلة ثقة أعلى بتكليف هؤلاء الشبّان القيام بعمليات إرهابية كإطلاق الرصاص أو التفجير.

مروان حديد

تصاعد صوت الإسلاميين داخل سورية بعد اشتعال حرب لبنان عام 1975 فكانوا يخرجون في مظاهرات علنيّة غير مسلّحة يتحدّون النظام، ويطلقون الهتافات والشعارات المعادية للبعث. وبرز منهم في تلك الفترة مروان حديد زعيم حركة «كتائب محمّد» من مسجد البارودية في حماة الذي جعله مركزاً له، ليطلق الخطب المعادية للبعث. وكان حديد قد أقام في

مصر للدراسة وأصبح من المقربين لسيّد قطب، أحد زعماء الإخوان المصريين، ثم عاد من مصر عام 1962 ونشط في بناء خلايا إسلامية في حماة وأصبح من قادة انتفاضة حماة عام 1964. ثم عاد إلى مصر ليعمل مع سيّد قطب، وأصبح يؤمن بأفكاره التي وضعها في عدّة كتب، ومنها أنهّ لا مساومة بين الإسلام والأنظمة غير الإسلامية، وأنّه لا يمكن القضاء على نظامي البعث في سورية وعبدالناصر في مصر إلا بالقوّة المسلّحة، وأيضاً عملاً بمنطق سيّد قطب حول ضرورة العمل المسلّح، لأنّ مصير الإخوان هو السحق والقمع من قبل السلطة سواءٌ حملوا السلاح أم جنحوا إلى السلم والعمل المدني. وكان هذا يعني على الصعيد العملي أن يلبّي الإسلاميون دعوة الجهاد و«يعدّوا ما استطاعوا من قوّة» ضد النظام (وكانت ذروة المواجهة في مصر عام 1965 عندما تحرّكت السلطة مجدّداً واعتقلت قطب)[10].

وكانت جماعة حديد تعمل على هامش حركة الإخوان وليست جزءاً من تنظيمهم، وإن كان حديد نفسه يتمتّع بصلات جيدة مع قادة الإخوان بعد إزاحة العطّار، كعدنان سعدالدين وسعيد حوّا. ولم يرق أسلوب مروان حديد في العمل للإخوان وخاصة في مرحلة قيادة العطّار حتى 1970 لأنّه كان يستفزّ الدولة ويفضّل الصدام والعمل المسلّح عملاً بمنطق قطب. وحتى قيادات المناطق خارج دمشق لم يوافقوا على نهج حديد العشوائي المباشر. فهو بعكس جماعة الإخوان كان يتحدّى السلطة علناً ويقوم بنشاطات دون أخذ حيطة لأمنه وأمن عناصره. ولذلك كان سهلاً على السلطة مراقبته ومراقبة أعوانه وعناصره وبناء ملفّات لشبكته وعلاقاتهم بالجماعات الأخرى. ثم تغيّر الوضع بعد 1970، إذ إنّ خروج قيادة العطّار وبروز قيادات المحافظات وخاصة من حلب وحماة وحمص أنذر بتحوّل جذري في «حركة الإخوان» نحو الجهاد المسلّح وبذلك عادوا والتقوا بحديد ومجموعته على أهداف مشتركة. وتصاعد نشاط حديد فكان من المسؤولين عن الشغب ضد النظام عشية إصدار الدستور الجديد عام 1972 ووضع لائحة بأسماء في الحزب والدولة بهدف الاغتيال. وواصل بناء خلايا جهادية يضم كل منها 10 إلى 12 عضواً، وبشّر بنهاية حكم البعث في المساجد والمخابئ.

في تلك الأثناء كانت السلطة تميّز بين النشاط السياسي السلمي للإسلاميين والإرهاب، عملاً بنظام الأسد المتفائل في سنواته الأولى. ولكن في العام 1975 أحرج نشاط حديد السلطة فقد كان يصرّح علناً بكلام قاس ضد النظام ويتوعّد بإسقاطه، ما خلق أرضية كافية للسلطة

10- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, pp. 104-105.

التي طوّقت مركزه في 29 أيّار 1975 واعتقلته بعد معركة بالسلاح. فبدأ إضراباً عن الطعام في سجنه في 1976. وكان حديد ينتمي لأسرة ذات ولاءات سياسية متنوعة (كما هي الأسر في لبنان). فشقيقه عدنان كان شيوعيّاً وشقيقه كنعان كان بعثيّاً يعمل كديبلوماسي في السفارة السورية في طهران. وطلبت السلطة من كنعان أن يقنع مروان ليفكّ إضرابه ولكنّه لم يفلح. واستمرّ إضراب مروان، وتدهور وضعه الصحي فنُقل إلى مستشفى حرستا العسكري شرق دمشق، وظلّ فيه حتى توفي في حزيران 1976. فخرجت التظاهرات الاحتجاجية وخاصة في حماة مسقط رأسه وأعلنه الإسلاميون في سورية شهيداً ومصدر إلهام وحماس لأعمالهم. وأقسموا، وعلى رأسهم الإخوان، على الانتقام وعلى شنّ حرب ضد البعث ولكن أيضاً ضد العلويين، ذلك أنّ نسبة العلويين المرتفعة في البعث والجيش والقطاع العام جعلتهم هدفاً للأصوليين السنّة.

عوامل اجتماعية

عامل الخلاف العقائدي بين الإخوان والبعث، وعامل البعد الطائفي الذي أشعلته حرب لبنان، ليسا كافيين لشرح حجم الأزمة التي عصفت بسورية بين 1976 و1982، بل يجمع الباحثون أنّ ثمّة أسباباً اقتصادية واجتماعية طبقية لا يمكن إغفالها[11].

فكما كانت لحرب لبنان أسباب إقليمية تتعلّق بالصراع العربي الإسرائيلي وبنشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان كانت لها أيضاً أبعاد اقتصادية واجتماعية تضاعف وقعها جرّاء ارتباطها بالفقر وبالضعف السياسي لطوائف معيّنة إزاء غنى طوائف أخرى وتمتعها بامتيازات سياسية[12]. وعندما بدأ «الإخوان المسلمون» تحرّكهم العنفي في سورية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات تركّز نشاطهم في شمال البلاد وليس في دمشق. ذلك أنّ ثمّة تنافساً تاريخياً بين حلب ودمشق، تفاقم في عهد الأسد لأنّ سُنّة دمشق كانوا أكثر استفادة من سياسة النظام.

11- Ibrahim Hassan, «La Syrie de la guerre civile», *Peuples Méditerranéens*, vol. 12, juillet 1980, pp. 91 - 108.

Fred Lawson, «Social basis for the Hamah revolt», *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November – December 1982, pp. 24 - 28.

12- Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren», *MERIP Reports*, vol. 12, November – December 1982, N°. 110, pp. 12-20.

وبالتالي كان موقعهم في الاقتصاد السوري وفي مناصب الدولة متقدماً بمسافات على موقع حلب والمدن الأخرى. وعندما ضربت الدولة الإخوان كان التطهير محليّاً في حماة وحلب المتجاورتين وليس في دمشق.

لقد استقبل السوريون الحركة التصحيحية عام 1970 على أنّها بداية الخلاص، بعد عشرين عاماً من الفوضى ومن استبداد العسكر، وخاصة من حكم صلاح جديد الذي كان لا يزال حاضراً في الأذهان. وأثبت الأسد خلال سنوات قصيرة أنّه بمستوى المسؤولية إذ بنى دولة مؤسسات وحقّق مشاريع اقتصادية واجتماعية هامة، ووضع سورية على الخارطة الدولية وخاض حرباً تحريرية ضد إسرائيل. وجنت سورية من مجهودها الحربي مساعدات اقتصادية جمّة من العرب وشهدت نهضة اقتصادية خلال الأعوام 1974 - 1976. ولكن تلك الفورة الاقتصادية كانت سبباً أيضاً في تعميق الهوة الطبقية وولادة مظاهر سلبية شبيهة بتلك التي حاربها البعث منذ 1963. لقد سبقت الإشارة إلى أنّه بسبب حجم الدولة والقطاع العام في سورية في أواسط السبعينات، استطاعت نسبة محدودة من الناس، لها نفوذ في الدولة عبر الحزب أو عبر العسكر أو عبر المنصب، أن تحصد ثروات وتقتني عقارات وتتمتّع بكماليات بشكل لم يرَه السوريون في السابق. ما أثار حسد وحقد أغلبية المواطنين وفَتَحَ أعين الشعب على تلك الفئة النافذة من الحزبيين والنفعيين والوصوليين الذين أفسدوا الدولة وأهدروا الأموال.

وكان انصراف الأسد للحرب مع إسرائيل والمبارزات الديبلوماسية والسياسة الخارجية سبباً في إهمال ما يحصل في الداخل من تجاوزات، من مسؤولي الحزب والضباط وكبار الموظفين[13]. فأخذ الرأي العام يتساءل كيف لبطل تشرين ومعركة التصدي لكامب دافيد وقائد سورية في حصولها على الهيبة الإقليمية والدولية أن يسمح لهؤلاء بتشويه صورة النظام؟

صحيح أن سوريا استفادت كثيراً من الطفرة المالية التي تلت حرب تشرين، ولكنّ الصحيح أيضاً أنّ توزيع الثروة لم يكن عادلاً بسبب الفساد وغياب التشريعات الضريبية والرقابية، وتفلّت كبار المسؤولين الحزبيين والعسكريين والسياسيين من المساءلة القانونية. لقد كانت رواتب الموظفين ومداخيل أصحاب الحرف والأيدي العاملة نصف المهنية متواضعة، فجاء تضخّم الأسعار في السبعينات وأحدث غلاءً معيشيّاً طال الضروريات. كما ارتفعت

13- Alasdaire Drysdale, «The Asad Regime and its Troubles», *MERIP Reports*, vol. 12, November – December 1982, n°. 110, pp. 3-11.

أسعار العقارات بشكل جنوني. وعلى سبيل المثال قفز سعر الشقة الصغيرة في وسط دمشق من 50 ألف ليرة سورية عام 1970 إلى 400 ألف عام 1977، ثم إلى ملايين الليرات في الثمانينات. فنشأت ضواحٍ عشوائية فقيرة خارج المدينة لذوي الدخل المحدود وللفقراء والوافدين من الأرياف. وطال التغيير الاجتماعي والاقتصادي أبناء البورجوازية المدينية السابقة. فقد أقامت في وسط دمشق عائلات عريقة تعود جذور بعضها إلى عدّة أجيال، وأحياناً لمئات السنين. ولكن التحوّل الكبير في السبعينات اقتلع عدداً منها من دياره ومن مركزه الاجتماعي، عبر إبعاد أبنائها عن مراكز السلطة ووظائف الدولة الرفيعة. كما وجد التجار الأصليون أنفسهم بمواجهة أصحاب المال الجديد الذين نافسوهم في شراء الأبنية وفي الحياة العصرية وفي تجاراتهم وشركاتهم التي قدّمت التسهيلات والبضائع الجديدة. وهبط مقام عائلات تُعتبر مرجعاً في الدين ومنبعاً للمفتين والقضاة لعدّة أجيال أمام تيار العلمنة الزاحف مع دولة البعث.

إنصراف الدولة إلى مواضيع الأمن الداخلي والخارجي ومشاريع البنية التحتية والتنموية لم ترافقه دراسات وتقارير عن توجّهات الرأي العام. فقد استشرى عدم رضى فئات مهمة في المجتمع على التغييرات السريعة التي أحدثتها ثورة البعث، والتي وإن احتوت الكثير من الإيجابيات، فإنّها كانت سلبية لكثيرين، رفعت البعض إلى السماء وأنزلت الكثيرين إلى الحضيض. وكان بعض هذه التفاصيل يتسرّب في التقارير الأمنية والسياسية فيقرأها الأسد بين التقارير الكثيرة التي تصل مكتبه عن مزاج الناس وتفاصيل أوضاعهم. ولذلك قرّر الأسد في آب 1976 عمل شيء لوضع حدّ للفساد وتحقيق العدل في وظائف القطاع العام وتوزيع الثروة الوطنية. فأعاد عبدالرحمن خليفاوي إلى منصب رئيس الحكومة، ولكن خليفاوي لم يكن قادراً على اجتراح المعجزات لضرب الفساد ومراكزه، داخل الدولة وفي القطاعين العام والخاص، وفشل بسبب صلاحياته المحدودة ونفوذ وسطوة من يرتكب الفساد.

وبدأ غليان الشارع ضد الوضع الاقتصادي المتدهور، وارتفع الصوت ضد الطغمة المستفيدة على ظهر الشعب. ولذلك أعلن الأسد في آب 1977 تأسيس «لجنة التحقيق في الأرباح غير المشروعة». وبدأت اللجنة عملها بجدّ وفعالية واستطاعت خلال فترة قصيرة تسمية واعتقال عدد كبير من كبار الموظفين ورجال الأعمال المشاركين في الفساد والهدر. وسرعان ما اصطدمت برؤوس كبرى في الدولة تظنّ أنّها فوق القانون وأنّها لا تُمسّ، وبعضها قريب جدّاً من رأس النظام كرفعت الأسد. وجاء نشاط اللجنة في لحظة إقليمية خطرة جداً للأسد الذي كان يواجه تداعيات رحلة السادات إلى القدس ويعالج وضعاً أمنيّاً داخل سورية

جراء تصاعد التفجيرات والاغتيالات. فقد كان رفعت رمزاً من رموز الفساد وفي الوقت نفسه كان قائداً لسرايا الدفاع التي أصبحت أكثر من ضرورية في المعركة القادمة ضد الإرهاب.

وباختصار فإنّ الوضع الداخلي في سورية، في النصف الثاني من السبعينات، كان يؤدّي إلى مضاعفات اقتصادية خطيرة، وإلى إفقار أصاب أكثر من نصف السكان، وبطالة وصلت إلى ثلث اليد العاملة وهجرة رساميل كبيرة، وارتفاع التضخم بسبب الهوة بين الأجور والأسعار، وتراجع التصنيع ونشاط القطاع العام مقابل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والزراعات التصديرية، وتعزيز التحالف بين نخب الأجهزة الأمنية والعسكرية من جهة والطبقة الرأسمالية التجارية من جهة أخرى، مع بروز ظاهرة «القطط السمان» وتآكل الطبقة الوسطى والمثقفة وارتفاع الدين العام. ووسط هذه الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والوضع الإقليمي الصعب، بدأ صراع مرير بين الدولة والتنظيمات المسلّحة الإسلامية امتدّ إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 1976 – 1979

بدأت المرحلة الأولى من المواجهة بين الدولة والإخوان بوفاة مروان حديد في السجن في حزيران 1976[14]. فكانت شرارة انطلاق حرب إسلامية ضد البعثيين ومكاتب الحزب ومراكز الشرطة والسيارات العسكرية والثكنات العسكرية والمصانع والخبراء الروس، وأي هدف يمكنهم الوصول إليه.

ومنذ 1977 أخذ الإسلاميون زمام مبادرة، وقد تحصّنوا في عمق الأحياء الشعبية التاريخية في المدن الكبرى وخاصة في حلب وحماة. وساعدهم في ذلك ضيق الحواري والأزقّة التي يمكن دخولها فقط على الأقدام، وتشعّب تلك الأحياء كالأحاجي المستعصية ما يسمح بالاختباء وتخزين السلاح ويسهّل الفرار أو تنفيذ عمليات إرهابية ثم العودة بسلام. وكانت أساليب عمليات الاغتيال التي يقومون بها تقزّز النفوس وتضمّنت اغتيال مسؤولين أثناء نومهم في بيوتهم[15] وحاكت «حركة الحشاشين» الإسماعيلية في القرن الحادي عشر.

في الفترة من 1976 إلى 1982، طالت الاغتيالات عناصر أمنية سورية وكوادر بعثية

14- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 109.

15- قتل الإسلاميون في حماة البعثي عبدالعزيز العدي في سريره أمام زوجته وأطفاله ورموا جثّته إلى الشارع، وهاجموا منزل البعثي أحمد الأسعد عدّة مرات، كما طوّقوا منزل البعثي علي بدوي في حلب وقتلوا شقيقه.

معظمها من العلويين، وطلاباً علويين وعدداً من رجال الدين السنّة الذين استنكروا الاغتيالات، وبعض الخبراء السوفيات[16]. وكان المسلحون الإسلاميون محصّنين بعقيدة دينية فولاذية لا تهاب الموت، إذ عندما كانت قوى الأمن تطوّق أحدهم بعد عملية ما أو تعثر على مخبأهم، كانوا يقاتلون بشدّة، وفي حال تعذّر الفرار كانوا يُقدمون على الانتحار، أو يهاجمون الشرطة وجهاً لوجه وقد زنّروا خواصرهم بأحزمة ناسفة.

المرحلة الثانية 1979 – 1980

تركّزت المرحلة الثانية على مدينة حلب. إذ كانت حوادث حلب نقطة تحوّل كبيرة في الحرب بين الدولة والجماعات الدينية، ونهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة أكثر عنفاً ومواجهة، حيث وقع هجوم إرهابي كبير أدّى إلى انطلاق حرب الدولة ضد الإرهاب الإسلامي. إذ أثناء حفلة تخرّج في مدرسة المدفعية في حلب في 16 حزيران 1979، قام عسكري يدعى إبراهيم يوسف بجمع الطلاب في قاعة الطعام ثم سمح لمسلحي «الإخوان المسلمين» بدخول المدرسة وفتح النيران على هؤلاء الطلاب. فقتلوا 32 طالباً وجرحوا 54 آخرين[17]. وعلى الأثر، دخلت القوى الأمنية الرسمية المدينة بقوّة وشنّت حملة مداهمات واعتقالات، فهدأ الوضع لفترة ثلاثة شهور.

حتى 1979 كانت سورية تتهم العراق بتمويل وتسليح الإرهابيين الذين كانوا يقومون بالتفجيرات والاغتيالات. ثم طلب الأسد من بغداد أن يتعاون البلدان لمواجهة تداعيات السلم المصري–الإسرائيلي. وظنّ المسؤولون أنّ العامل الخارجي في دعم النشاط الأصولي في سورية كان صحيحاً، إذ إنّ الوضع الداخلي تحسّن كثيراً في سورية بعد توافق دمشق وبغداد

16- في تشرين الأول 1976، اغتال الإسلاميون العقيد علي حيدر قائد ثكنة حماة، وفي شباط 1977 اغتيل الدكتور محمد فاضل رئيس جامعة دمشق (علوي) وكان مستشاراً للأسد. وفي حلب اغتيل الأستاذ الجامعي علي عبد العلي. وفي حزيران 1977، اغتيل العميد عبدالحميد رزوق آمر فيلق الصواريخ. وفي تشرين الثاني 1977، قُتل البروفسور علي عابد العلي في جامعة دمشق، وفي آذار 1978، اغتيل نقيب أطباء الأسنان إبراهيم نعامة، ابن عمّ حافظ الأسد. كما قُتل مدير شؤون الشرطة العقيد أحمد خليل في آب 1978 ومدّعي عام أمن الدولة عادل مينا في نيسان 1979. وحتى طبيب الأسد الخاص، محمد شحادة خليل قُتل في آب 1979. وفي كانون الثاني 1980 سقط 10 خبراء روس بين قتيل وجريح و12 من رجال الدين. كما قُتل درويش الزوني، عضو قيادة الجبهة الوطنية التقدمية. وفي بيروت اغتيل الدكتور جوزيف الصايغ طبيب الأسد الخاص أيضاً.

17- Olivier Carré et Gérard Michaud, *Les Frères Musulmans 1928 - 1982*, Paris, 1983, p. 135.

في تشرين الأول 1978 لمواجهة اتفاقات كامب دافيد. ولكن الهدنة الداخلية استمرّت ستّة أشهر، إلى أن وقعت مجزرة المدرسة الحربية في حلب في حزيران 1979. وعندها أيقنت أجهزة الأمن أنّ الخطر ذو جذور داخلية عميقة، بصرف النظر عن الدعم الخارجي الذي يتلقّاه الإرهابيون، وأنّ هذا الخطر أصبح بقوّة يستطيع معها أن يهدّد أمن الدولة واستقرار البلاد. وإذ أصبحت أعمال التخريب والقتل شبه يومية توقّفت الدولة عن اتهام الخارج وباتت تعلن أنّ من يقوم بهذه الأعمال هم أعضاء «حركة الإخوان المسلمين» والتنظيمات الإسلامية المسلّحة التي حملت أسماء مختلفة بقيادات متعدّدة. وكانت هذه التنظيمات تتمتّع بامتدادات في أوروبا وبعض الدول العربية ولكنّها كانت رأس جبل الثلج لقاعدة شعبية عريضة تؤيدهم داخل سورية[18]. لقد أطلقت الخلايا السرّية داخل سورية مجلّة **النذير** في 31 آب 1979 وكانت أكثر عنفاً كلاميّاً ولهجة عدائية من أي مطبوعة إسلامية أخرى[19]، دأبت على نشر تفاصيل الوضع داخل سورية وخصّصت التقارير وقسماً بعنوان «أخبار المحافظات» عن عمليات الإسلاميين في كل مدينة ومنطقة، وقسماً آخر بعنوان «أنباء السلطة الباغية»[20].

بعد هدنة أسابيع في حلب، عادت دوامة العنف إلى الاشتعال في المدينة في تشرين الأول 1979 عندما اعتقلت الشرطة إمام الجامع الكبير الشيخ زين الدين خيرالله لنشاطه التحريضي في خطب الجمعة. وكان ابن شقيقة هذا الشيخ رجلاً يدعى حسني عبو، أمير المجاهدين في منطقة حلب، يقود جماعة باسم «الطليعة المقاتلة» التي ظهرت كأبرز تنظيم مسلّح في سورية وأكثرها شراسة. فأطلق اعتقال خيرالله شرارة حملة عنف وشغب استمرّت أسابيع، إذ إنّ الإسلاميين ردّوا على اعتقال خيرالله بحملة تظاهرات صاخبة واغتيالات وتفجيرات، وأمر بيان للإخوان بمقاطعة الاحتفال بعيد الأضحى. وقامت الدولة بحملات عدّة لوقف تدهور الوضع الأمني في حلب، فجرت مداهمات واعتقل الكثيرون حتى وقع حسني عبو نفسه بيد الشرطة وأحضر أمام القضاء وحوكم وحُكم عليه بالإعدام ونُفّذ فيه الحكم. فخلفه في قيادة

18- Yosef Olmert, «Syria», *Middle East Contemporary Survey*, Vol. VI, 1981 – 1982, edited by Colin Legum, new York, Holmes & Meier, 1984, pp. 845 - 878.

19- Thomas Mayer, «The Islamic opposition in Syria 1961 – 1982», *Orient*, vol. 24, n°. 4, December 1983, pp. 580 - 609.

20- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkeley, California, Mizan Press, 1983, pp. 83-84.

«الطليعة المقاتلة» مهندس من القنيطرة يُدعى عدنان عقلة، خطّط مجزرة المدرسة الحربية في حلب (قُتل هو أيضاً عام 1982). وأصدر الإسلاميون بياناً في 2 تشرين الثاني 1979 باسم «قيادة الثورة الإسلامية في سورية» أعلنوا فيه أنّ «جهادهم قد دخل مرحلة تصميم جديدة إلى أن يسقط حافظ الأسد»[21].

في الأسابيع العصيبة في حلب في خريف 1979، خرج مقاتلو هذا التنظيم لقتال قوى الأمن فسقط عدد من قادتهم في المواجهات أو اعتقلوا وحوكموا وحُكموا بالإعدام. وخلال عامين من الشغب والعنف في حلب سقط 300 شخص ضحيّة الإسلاميين كان بينهم 12 رجل دين من السنّة ندّدوا بأعمال الإرهاب، أبرزهم الشيخ محمد الشامي إمام مسجد السليمانية في 2 شباط 1982. وبالمقابل قتل رجال الأمن ألفين من الإسلاميين واعتقلوا الآلاف الذين خضعوا للتحقيق تحت الضرب.

وبعد عامين من التفجيرات وعمليات الاغتيال التي هدفت إلى زعزعة النظام لإسقاطه، بدت الدولة صامدة ومستمرّة في مواجهة النار بالنار. وفي هذه الأجواء عُقد المؤتمر القطري التاسع لـ«حزب البعث» في الأسبوع الأخير من كانون الأول 1979 والأسبوع الأول من كانون الثاني 1980. فكان المؤتمر إشارة تحوّل جذري في سياسة الدولة للتصدّي للتحدّي الأصولي بالقوة. إذ برز رفعت الأسد من الصقور الداعين إلى خوض حرب ضدّ الإرهابيين، وألقى خطاباً في المؤتمر يرى فيه أنّ المواجهة القادمة هي الدفاع عن دولة البعث ولو بالدم إذا اضطر الأمر، وأنّ الحكومة فقدت السيطرة على الأمن والإدارة العامة فاسدة والحزب مشتّت بنقاش نظري لا نفع منه. والمطلوب الآن هو الولاء للدولة، ومَن ليس مع النظام فهو عدوّ له، وأنّ على سورية أن تكون مستعدة للتضحيات. وطلب إطلاق يده لأنّ الإسلاميين قرّروا قتل الكفرة. وإذ سجّل المؤتمر صعود رفعت كصاحب نفوذ كبير في سورية، إلا أنّ ذلك لم يترجم عملياً، ذلك أنّ الرئيس الأسد بأسلوبه المتريّث كان لا يزال يحاول سلك طريق المؤسسات والإصلاح الاجتماعي والإداري. فعيّن عبدالرؤوف الكسم رئيساً للوزراء لمعالجة الأمور بالوسائل السلمية.

كان الكسم شخصية محترمة، وابن مفتي دمشق، وبروفسوراً سابقاً في جامعة دمشق، عمل فترة محافظاً لدمشق وكسب ثقة الرأي العام بأخلاقه. فعمد إلى سلسلة إجراءات لتحسين

21- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 110.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ورفع رواتب موظفي الدولة والقطاع العام وواصل الحملة ضد الفساد والمفسدين بمعاونة وسائل الإعلام، حيث أُفسح المجال لنقد الأساليب الفاسدة في الحكومة والإدارات العامة وصولاً إلى نشر فضائح فساد ضلع بها بعض الشخصيات العامة، ولكن بعد شهرين من هذه الإجراءات لاحظ أركان الدولة وقيادات الحزب بقلق أنّ أيّ تحسّن في الأمن لم يحصل وأنّ التفجيرات والاغتيالات لم تتوقّف. فبدأ ينكشف عمق جذور العنف وأنّها ليست فقط داخلية ولا تُعالج بإجراءات اقتصادية واجتماعية. وكشفت تقارير أنّ الأجهزة الأمنية مخترقة من الإسلاميين، حيث دُقّ ناقوس الخطر عندما اكتُشف أنّ جهاز أمن الدولة الذي يقوده محمد الخولي المقرّب من الأسد كان مخترقاً من عناصر إسلامية عملت لصالح الجماعات الدينية سرّاً واستطاعت نقل معلومات خطيرة تضمّنت أسماء كبار رجال الأمن والمخابرات في الدولة وأرقام لوحات سياراتهم.

وكان الإسلاميون قد انتقلوا في مطلع 1980 إلى أعمال أكثر جرأة، ينشبون الحرائق في الأبنية الحكومية والحزبية ويأمرون الأسواق بالإقفال تحدياً للنظام. ثم بدأوا مرحلة جديدة أكثر تحدياً في آذار 1980. إذ أخذوا يدعون إلى تظاهرات معادية للنظام بغية إشعال حركات عصيان شعبية كبيرة في عدّة مدن في الوقت نفسه الذي تحاول أن تهزّ ثقة الدولة بنفسها. وبدا أنّهم يسيطرون على الشارع في مناطق عدّة في البلاد. فخاف المواطنون في كل مكان، ومنهم التجار الصغار في الأسواق، الذين كان الإسلاميون يهدّدونهم بالقتل والأذية إذا لم يخضعوا لأوامرهم. فأقفل الإسلاميون وسط حلب التجاري لمدّة أسبوعين. وانتقل العصيان العلني إلى مدن حماة وحمص وإدلب ودير الزور، ثم إلى مدينة الحسكة في منطقة الجزيرة. ووُزّعت مناشير في سوق الحميدية في وسط دمشق تدعو التجّار إلى الإقفال تضامناً مع المدن الأخرى. ولكن دمشق أثبتت ولاءها للدولة، حيث دعا بدر الدين الشلاّح رئيس اتحاد غرف التجارة في سورية كبار رجال الأعمال إلى اجتماع أعلن فيه أنّ تجار سورية لن يرضخوا للابتزاز. ففشل الإسلاميون في استقطاب دمشق في حركتهم، خاصة أنّ الأسد حرص منذ بداية عهده على كسب ودّ المدينة كما سبقت الإشارة[22].

حتى آذار 1980، كان الأسد لا يزال يحاول بناء دولة المؤسسات والقانون، ويلجم الأجهزة الأمنية ويمنع الاعتقال الاعتباطي ويعمّق الاستقرار والشعور بالأمان. ولكن بعد

22- بدرالدين الشلاّح، **التاريخ والذكرى قصّة جهد وعمر**، دمشق، طبعة المؤلف، 1990.

أربع سنوات من الإرهاب والتفجيرات والاغتيالات، ظهر التفسّخ في ما بناه الأسد وبدأ تحوّل سورية نحو النظام الأمني الذي تكرّس في العقدين المقبلين. ذلك أنّ ما هدّد به رفعت في مؤتمر الحزب في بداية العام بات مطروحاً تنفيذه الآن. ويعتقد مراقبون لسورية أنّ استعمال رفعت أسلوب القبضة الحديدة ضد الإسلاميين هو الذي أنقذ النظام من الانهيار.. صحيح أنّه أنقذه ولكنّه غيّره أيضاً إلى دولة أمنية دكتاتورية.

عندما وصلت حركة عصيان المدن واغلاق الأسواق إلى دمشق، وقف الشلاّح في وجهها، فتشجّع الأسد واطمأنّ إلى أنّ ثمّة رأياً عامّاً في سورية يناهض نشاط الإسلاميين، ولن يعترض إذا ضربتهم الدولة بقوّة، ما شابه الفوز باستفتاء شعبي أعطى الدولة حق الردّ. فأخذت الدولة المبادرة بقبول تحدّي العنف الديني، وخرجت وحدات عسكرية مدجّجة بالأسلحة الثقيلة من ثكناتها، ووُزّع السلاح لأول مرّة على عناصر الحزب وأنصاره للدفاع عن أنفسهم. وفي كل مدينة أصبحت مكاتب منظمات البعث الشعبية الحزبية والطلابية والشبابية مراكز لتوزيع السلاح الفردي. وتكوّنت مجموعات مدنية تحمل السلاح في تحوّل إستراتيجي كشف أنّ الشارع السوري لم يعد محايداً بين الإسلاميين وقوى الأمن بل يميل إلى النظام. لقد يئس الناس من الوضع بعد ثلاث سنوات من العنف والاغتيالات وإقفال الأسواق والمتفجرات في المدارس والمتاجر والخوف الدائم من الموت.

• في 8 آذار 1980، فيما اعتُبر إشارة من الدولة لتخلّيها عن القفّاز المخملي وبدء الهجوم المضادّ، ألقى الأسد كلمة بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لثورة البعث هاجم فيها زعماء الحركات الإسلامية بأنّهم «تجار دين» وتوعّد بأنّه سيأخذهم بالشدّة والقسوة: «نعم أنا أؤمن بالله وبرسالة الإسلام... وكنتُ ولا أزال وسأبقى مسلماً، كما ستبقى سورية قلعة فخورة برفعها علم الإسلام عالياً. ولكن أعداء الإسلام الذين يتاجرون بالدين سيتم سحقهم».

• في اليوم التالي، 9 آذار 1980، حضرت قوى أمن منقولة بطائرات هليكوبتر إلى مدينة جسر الشغور حيث كانت تظاهرات الإسلاميين وأنصارهم تهاجم ثكنات الجيش ومراكز الشرطة ومكاتب «حزب البعث». وقامت قوى الأمن بعمليات مداهمة واعتقال واسعة فسقط مئتا قتيل واقتيد العشرات إلى محاكم ميدانية.

• وفي 12 آذار 1980، أرسلت السلطة اللواء الثالث في الجيش إلى مدينة حلب، ضمّ عشرة آلاف جندي و250 دبابة وملالة بقيادة اللواء شفيق فياض. وبعد محاولات عدّة للتفاوض مع المسلّحين وقياداتهم في المدينة لم يستجب لها هؤلاء، انضمّت إلى اللواء قوى عسكرية من

سرايا الدفاع التي يقودها رفعت الأسد، ومن منظمات البعث، بهدف تطويق الأحياء الشعبية. وفي أول نيسان 1980 فتحت الدبابات نيرانها باتجاه معاقل الإسلاميين في حلب تلتها أعمال ملاحقة ومداهمة أسفرت عن اعتقال المئات هدفها كما أعلن شفيق فياض «تخليص حلب من طاعون الإخوان المسلمين».

• وبين آذار وأيّار 1980، شنّت قوى الأمن هجمات عدّة في مناطق نفوذ «الإخوان المسلمين» وقتلت 200 شخص في جسر الشغور و42 شخصاً في سوق الأحد و83 شخصاً في حي هنانو في حلب و200 شخص في حي البستان في حماة[23].

في تلك الأثناء، كان الرئيس الأسد يواصل حملاته الإعلامية ضدّ الإسلاميين، فبعد كلمته في 8 آذار 1980، بدأ سلسلة خطابات في عدد من المؤتمرات لمنظمات الحزب الشبابية والطلابية والعمالية والفلاحية والمهنية والتربوية واتحادات الكتّاب والنوادي الرياضية. فتحدّث سبع مرات في آذار ثم في عدّة مؤتمرات في نيسان، وبدا ثائراً غاضباً يدعو إلى العنف الثوري المسلّح ضد العنف الرجعي للإسلاميين بعكس كلامه الهادئ والتوفيقي في السنوات السابقة. وكان الأسد مقتنعاً أنّ حربه ضد الإرهاب هي صراع ضد مؤامرة عريضة على سورية شاركت فيها دول عدّة بأجهزة مخابراتها، ولم تكن مجرّد حركة معارضة داخلية عادية. ولاحظ أنّ «ساعد القتلة داخل سورية قد اشتدّ كثيراً بعد توقيع معاهدة كامب دافيد في أيلول 1979». ووجدت سورية نفسها ضحيّة «تحالف بشع» من أعداء الداخل والخارج. واتّهم الأسد المخابرات الأميركية علناً بأنّها كانت تشجّع عمليات التخريب في سورية تمهيداً لإخضاع العالم العربي بأكمله للهيمنة الأميركية – الإسرائيلية.

وكانت حركات معارضة أخرى قد اشتمّت من تصاعد تحرّك الإخوان المسلمين منذ خريف 1979 أنّ النظام بدأ يضعف وقد ينهار، ونشطت في شباط وآذار 1980. فقامت نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين بإضراب في 31 آذار 1980 ضد قمع حقوق الإنسان في سورية وضد بعض ما جاء في خطابات الأسد حول عزمه على استعمال «العنف الثوري» الذي يعطي قوى السلطة الحق بقتل المسلّحين في المواجهات والاقتحامات، دون العودة إلى القضاء. فكان نصيب المضربين أن نقاباتهم أوقفت عن العمل ورُمي قادتها في

23- صبحي حديدي، «مجزرة حماة والتجربة السورية في محاربة الإرهاب»، **القدس العربي**، 11 كانون الثاني 2002، ص 19.

السجن. وجرت حملة قمعية ضد الجناح المعارض في «الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي» وزعيمه رياض الترك. كما أنّ سلسلة اغتيالات وقعت خارج سورية في العام نفسه، من ضحاياها صلاح البيطار في 21 تموز 1980 في باريس[24].

محاولة اغتيال الأسد

وإذ فُتحت المعركة على مصراعيها، أصبح الأسد نفسه هدفاً مشروعاً للإسلاميين. ففي 26 حزيران 1980، جرت محاولة لاغتياله أمام قصر الضيافة في دمشق أثناء استقبال رئيس دولة أفريقية، حيث رمى مسلّحون عليه قنبلتين يدويتين وأطلقوا زخّات من الرصاص. فنجا بعدما دفع القنبلة الأولى بعيداً عنه، وحجب حارسه الشخصي القنبلة الثانية بجسده فقُتل على الفور. وأحدثت هذه المحاولة غضباً عارماً في أوساط قيادة الحزب وأركان الدولة ودعوات إلى الانتقام، كما أحدثت خضّة لدى العلويين أنّ حرب الإسلاميين على النظام قد وصلت إلى رئيس الجمهورية.

وجنّ جنون رفعت أن السيف قد وصل إلى رقبة أخيه، وأقسم أنّه سيقلب دمشق بحثاً عن الجناة. وكان المزاج السائد «لماذا ندعهم يقتلوننا؟ نحن نقدر أن نقتلهم أيضاً!». وبدأ ردّ رفعت على المحاولة خارج العاصمة. ففي فجر اليوم التالي 27 حزيران، نُقلت مجموعة من سرايا الدفاع جواً لمهمّة خاصة شرق البلاد، حطّت في سجن تدمر حيث نفّذت إعداماً بحق 500 سجين معظمهم متهّم بالانتماء إلى «الإخوان المسلمين» بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية. وتلا مجزرة تدمر إصدار القانون رقم 49 في 7 تموز 1980 يحظر «حركة الإخوان المسلمين» في

24- صدر حكم إعدام غيابياً بحق البيطار عام 1969، ثم أعفى عنه الأسد عام 1970، وعاد إلى سورية عام 1978، ولكنّه فرض شروطاً لم يقبلها الأسد. فغادر مجدّداً إلى باريس حيث افتتح، بتمويل خليجي، مجلة فصلية باسم **الإحياء العربي**، كمطبوعة سورية معارضة وأخذ ينشر المقالات عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل سورية، كما نشر بيان نقابة المحامين السوريين في شباط 1980 والداعي إلى عودة سلطة القانون في البلاد. ولكنّ القشّة التي قصمت ظهر البعير هي مقالات البيطار عن الطائفية في سورية، غامزاً من طرف العلويين، ما ظهر في أوج المواجهة داخل سورية أنّه ينكأ الجرح ويصبّ الزيت على النار، فبدا وكأنّه يضم جهده إلى العصيان المسلح للجماعات الإسلامية داخل سورية، وما كان جريمة لا تغتفر بنظر السلطة. وقيل إنّ البيطار كان يسعى لإقناع السعودية بقطع المساعدات المالية عن سورية، وإنّه كان يتّصل بمناهضي الأسد السوريين المقيمين في بغداد أمثال أكرم الحوراني وأمين الحافظ وحمّود الشوفي وآخرين، بغية تأسيس جبهة معارضة واسعة ضد النظام في دمشق. ولذلك بدا مجموع تحركات البيطار في 1979 و1980 بأنّه معادٍ للنظام وأنّه يبني حساباته على أساس انهيار سلطة الأسد. نُقلت جثّة البيطار إلى بغداد حيث دُفن.

سورية ويفرض عقوبة الإعدام على أعضاء الحركة الحاليين والسابقين. ومنح القانون فترة سماح مدّة شهر تبدأ في 8 تموز، فتجاوب بضع مئات ولكنّ القوّة الأساسية القتالية والقيادية لم تتزحزح واستمرّت نشاطاتها.

وتواصلت حملة الدولة في الشهر التالي فوجّهت ضربات صارمة ردّاً على أعمال إرهابية في حلب في آب 1980. واستمرّت حملة اللواء الثالث في حلب عاماً كاملاً، قبل القضاء على العصيان حيث انتشرت الدبابات في كل شارع رئيسي واتّخذت ميليشيا البعث مكاتب لها في أنحاء المدينة. وحتى مع كل هذا الجهد في حلب، كاد الأمر يبدو مستحيلاً (وفق رأي القنصل السوفياتي في حلب) لو لم يتعب أهل المدينة من العنف المتواصل في أحيائهم ويتعاونوا مع السلطة ويرشدوا إلى منازل الإسلاميين ومخابئهم[25].

وفي خريف 1980 ضاق الأفق مجدّداً، إذ تبيّن أنّ الحركات الإسلامية كانت تستعدّ لحرب طويلة، ونجحت في تخزين السلاح والعتاد في مستودعات في أنحاء سورية وفي مضايقة أجهزة الأمن والمخابرات. كما أنّ هذه التنظيمات بلغت من القوّة والتنظيم حدّاً خطراً مثّل تهديداً حقيقيّاً للنظام بفضل أموالها الوفيرة وشبكاتها في الداخل والخارج والأجهزة الإلكترونية الحديثة للتواصل بين المدن السورية والمناطق، ومخازن سلاح ضخمة. وبدلاً من أن تتراجع بعد ثلاثة أعوام من المواجهات، أعلنت الحركات المسلّحة في بيان 10 تشرين الأول 1980 تأسيس «الجبهة الإسلامية في سورية» للإطاحة بالنظام وإقامة حكم الدولة تحت راية الإسلام. واستعمل بيان الجبهة كلاماً يرضي كافة أطراف المعارضة السورية بأنّ «الجبهة الإسلامية» تسعى إلى إقامة دولة تحترم حريّة الرأي واستقلالية القضاء، وإلى انتخابات حرّة وإصلاح زراعي[26]. وقاد الجبهة الشيخ محمد أبوالنصر البيانوني (من حلب) ومعه سعيد حوّا (من حماة) وعدنان سعدالدين (من حمص)[27]. وحظيت هذه الجبهة بالدعم من جهات في مصر والسعودية والأردن والعراق، وبدأت تجذب آذان رأي عامّ عربي وعالمي يصغي لأطروحاتها وتتسابق الصحف ووسائل الإعلام لمقابلة زعمائها. والتقى أركانها على عقيدة الإسلام المناهضة لفكر البعث العلماني وجذوره الطائفية التي «حوّلت حقد العلويين إلى حقد

25- Patrick Seale, *Asad*, p. 328.

26- Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren», *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November – December 1982, p. 12-20. The article analysis the 1980 program of the Syrian Muslim Brothers.

27- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 113.

مقابل عند أبناء السنّة» لا سيما في الأوساط المتشدّدة، وأدّت إلى انتقامات ثأرية من العلويين حتى لو كانت ردّاً على عمليات الجيش السوري في لبنان ضد أصوليين سنة[28].

وإذ ركبت الموجة أحزاب وحركات أخرى غير دينية، كمناهضي الأسد من بعثيين سوريين وعراقيين في بغداد ومن شيوعيين ويساريين، أخذت تعزف على أوتار شديدة الحساسية للنظام. كأن تتّهم الأسد بأنّه حاد عن الخط القومي العربي وأنّه لا يتّخذ موقفاً من مشاريع أميركا السلمية، وأنّه تعاون مع كيسنجر لتوقيع اتفاقية فصل القوات في الجولان، فأعطى السادات حجّة ليمضي في حل منفرد، وأنّه يدّعي احترام قدسية القضية الفلسطينية ثم يعمل على نحر المقاومة في لبنان، وأنّه تآمر مع إسرائيل لاحتلال لبنان وتقاسمه معها بموجب الخطوط الحمر، وأنّه مسؤول عن ابتعاد مصر عن الصف العربي وعن انهيار مفاوضات الوحدة مع العراق.

المرحلة الثالثة 1981 – 1982

رافق إعلان «الجبهة الإسلامية» في خريف 1980 اشتداد ساعد الجماعات الإسلامية خارج سورية وداخلها. فقد بدأت حملة جديدة من التفجيرات والاغتيالات طالت كثيرين وبعضهم مقربون من الأسد[29]. في تلك الأثناء حصل توافق في مطلع 1981 بين قيادات الإخوان وعصام العطّار (المقيم في مدينة آخن في ألمانيا الغربية منذ العام 1964 كما أشرنا) ضمن إطار الجبهة الإسلامية لتنسيق التعاون داخل سورية. وفي 17 آذار 1981، داهم مسلّحون منزل العطّار في آخن وقتلوا زوجته بنان الطنطاوي[30].

وفي العام 1981 انتقلت الحرب إلى داخل دمشق نفسها. ففي آب فجّر الإسلاميون سيارة مفخّخة أمام مكتب رئيس الوزراء، وفي أيلول فجّروا سيارة مماثلة أمام مركز قيادة سلاح الجو، وفي تشرين الأول قنبلة ثالثة أمام مركز للخبراء السوفيات. ثم كانت العملية الأكبر في دمشق في 29 تشرين الثاني 1981، إذ فجّر الإسلاميون عبوات في حي الأزبكية في وسط المدينة حيث يقع مجمّع الأجهزة الأمنية، فسقط مئات القتلى والجرحى (وذكرت مجلة **النذير**

28- عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 46-47.

29- من ضحايا الإرهاب الديني في كانون الأول 1980 صديقان للأسد: يوسف الصايغ وكان أخصائيّاً بأمراض القلب، ودرويش الزوني، عضو الجبهة الوطنية التقدمية.

30- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 102.

مقتل 500 شخص)[31]. وإذ أثبتت هذه التفجيرات فشل الأمن في حماية دمشق نفسها، تحوّلت العاصمة إلى معسكر يعجّ بقوى الأمن وحواجزهم. وانتشرت دوريات الشرطة والأجهزة الأمنية بشكل غير مسبوق وأصبح تفتيش السيارات والأشخاص أمراً معتاداً. وبلغ الرعب مداه حتى بات الناس يخافون الخروج بعد غروب الشمس، فيما خاف الحزبيون الخروج على الأقدام حتى في النهار، وغاب كثيرون عن أماكن العمل. وإذ قام الإرهابيون بتفجير محلات السوبرماركت الرسمية، وجدت بعض العائلات صعوبة في شراء الأغذية. وحتى الأسد نفسه لم يعد يظهر في احتفالات علنية كما كان الحال في ربيع 1980.

ولم تقتصر الحالة الإسلامية المسلّحة على سورية، بل كانت مصر في تلك الفترة تتعرّض لحملة شرسة من القوى الأصولية منذ 1977، والتي بلغت أوجها باغتيال السادات نفسه في 6 تشرين الأول 1981، الذكرى الثامنة لحرب أكتوبر (وكان السادات قد شجّع التيارات الدينية المحافظة على العمل العلني في مصر وقضى على اليسار في السنين الأولى من عهده ثم عجز عن لجم جماح الإسلاميين منذ 1977). وظهرت منشورات في دمشق تتوعّد الأسد بالمصير نفسه الذي لقيه السادات.

معركة حماة

إذا كانت أحداث حلب في 1979 و1980 رمزاً للمرحلة الثانية من الحرب بين الدولة والحركات الدينية، فإنّ معركة مدينة حماة عام 1982 كانت المواجهة الحاسمة بين الطرفين. إذ إنّ حماة مثّلت الرفض السنّي لدولة البعث منذ 1963، وانتفضت مراراً منذ 1964، تذمّراً من تدهور عائلاتها الكبرى وزعاماتها المحليّة وصعود العلويين. وأصبحت منذ أواسط السبعينات إحدى ساحات المواجهة بين السلطة والحركات الإسلامية المسلّحة. ولم تُستثنَ حماة من بعض أوجه حملة السلطة لتي لقيتها حلب، إذ في نيسان 1981 اعتقلت قوى الأمن عشرات الذكور وأطلقت عليهم النار[32].

شكّل الفصل الأول من العام 1982 ذروة المواجهة بين السلطة والإسلاميين. فقد بدأت باكراً ذلك العام حملة تمشيط في حماة ودخلت قوى السلطة المدينة، وأخذت دوريات تطوف

31- Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 189.

32- Patrick Seale, *Asad*, p. 331.

الأحياء بحثاً عن المسلّحين وأنصارهم، مدعومة بمعلومات أمنية عن آلاف العناصر من أبناء مائة عائلة حموية تقريباً. وفي ليل 2-3 شباط 1982، وفيما كانت دورية جيش تقوم بجولة داخل الأحياء اكتشفت مخبأً للمسلّحين في الثانية صباحاً صودف أنّه مركز القيادة السريّة لقائد الجماعات المسلّحة في حماة وهو عمر جوّاد الملقّب بـ«أبي بكر». من هذا المخبأ في عمق الأحياء الشعبية القديمة كان هذا يدير شبكة من الخلايا المسلّحة في المدينة عبر جهاز اتصال. وكان يحرس المخبأ قنّاصة على سطحه. فأطلقوا الرصاص على عناصر الجيش التي كشفت المكان وأردوا عدداً من الجنود. وسرعان ما حضرت قوى إضافية من الجيش طوّقت المكان وحاصرت عمر جوّاد داخله. فأعطى جوّاد الأوامر لرجاله بإشعال انتفاضة عامة في كل مدينة حماة. ولبّت الجماعات في حماة نداء جوّاد فأضيئت المآذن وانطلقت صيحات الجهاد من مكبّرات الصوت ضد البعث، فخرج مئات المسلحين من مخابئهم ضمن خطّة جاهزة وهاجموا منازل مسؤولي البعث وموظفي الدولة ورسميين آخرين فقتلوا من عثروا عليه ونهبوا ما وجدوه. حتى أنّ المسلّحين كانوا يعرفون أماكن سكن فتيات ينتسبن إلى مدارس أقامها رفعت الأسد للتدريب على المظليّات لأنّ سلوكهن العام وزمالاتهن للفتيان وسفور وجوههن وشعرهن كانت أموراً اعتبرها الإسلاميون فجوراً، فقتلوا اثنتين. وداهموا في الوقت عينه مراكز شرطة وثكنات وأماكن تجمّع الجيش. وظهرت قوّة الميليشيات الإسلامية التي ملأت زوايا الشوارع بمئات المسلّحين وحاصرت مجموعة منهم منزل محافظ حماة محمد حربا، ونادوا عليه من مكبّر الصوت ليخرج رافعاً يديه، ولكنّه قاوم المهاجمين بمساعدة شقيقه وأربعة من الحرس لمدّة خمس ساعات حتى حضر الجيش.

وأشرق صباح 3 شباط 1982 عن وضع شديد الخطورة في سورية، إذ ظهر مدى قوّة الإسلاميين في مدينة رئيسية وهالت السلطة سرعة سيطرتهم على حماة: خلال أربع ساعات تمكّن الإسلاميون من اغتيال سبعين شخصية بعثية وإعلان المدينة «محرّرة». فكان هذا الحدث الأكبر وغير المسبوق نذير شؤم لا يمكن أن يستمرّ لأنّه قد يؤدّي إلى تساقط مدن سورية الواحدة تلو الأخرى بيد الإسلاميين. وكانت الصدمة شديدة في دمشق، ولوهلة سيطر الذعر في أوساط السلطة بعدما هزّت حماة النظام وكشفت أنّ جهد خمس سنوات من الحرب ضد الإسلاميين بدا خائباً. وبالمقابل نجح هؤلاء في قتل مئات من أبرز الشخصيات العلوية المتعلّمة والكفوءة في سورية وفي زعزعة شرعية النظام. وحتى مجرّد طرح فكرة حوار أو مهادنة مع هؤلاء أصبحت بعيدة ومستحيلة الآن وقد غطّى شبح الحركات الدينية سماء سورية وأغرق

أرضها بنهر من الدماء المسفوكة. فكانت خلاصة مداولات الحكومة في دمشق أنّ معركة حماة هي المفصل الذي سيحدّد مصير البلاد: إمّا أن تستمر سورية دولة مدنية بقيادة البعث، وإما أن تصبح دولة اسلامية بأيدي الإرهابيين تهدّد مصير الأقليات الدينية وتزعزع كيان لبنان أيضاً. ولذلك اعتُبرت حماة المعركة الحاسمة التي يجب أن يكسبها النظام تحت مطلق الظروف، وأنّ تخصّص لها كامل الإمكانيات العسكرية، وأن يكون العقاب شديداً وعبرة لمن يعتبر. لقد مثّلت معركة حماة في شباط 1982 ذروة الصراع الممتد أربعين سنة بين البعث و«الإخوان المسلمين».

وخلال أيام طوّقت السلطة حماة بـ12 ألف جندي ومسلّح، وجرت عمليات إنزال بطائرات الهليكوبتر لتعزيز دفاعات ثكنة الجيش داخل المدينة. فبدأت معركة طاحنة استمرّت أسبوعاً، شابهت كثيراً معارك الحرب الأهلية في لبنان في تركيبة الطرفين المتحاربين: الجيش وميليشيا «حزب البعث» من جهة، والميليشيات الإسلامية وبعض عناصر أمنية وعسكرية هربت من مواقعها وانضمّت إلى الإسلاميين من جهة أخرى. وبعد أسبوع من القتال استطاعت السلطة إخضاع معظم ضواحي المدينة، فارتدّ المسلّحون إلى الأحياء الداخلية كحي البارودي وحي الكيلاني حيث كانت تحصيناتهم واستعداداتهم مجهّزة لحصار طويل. وإذ مثّلت تلك الأحياء قلعة لا تقهر وجاهياً، عمد الجيش إلى قصفها بالمدافع الميدانية والدبابات، وفجّر مهندسو الجيش بعض المنازل والأبنية لكشف المواقع. وكان وقع هذه المعارك على المدنيين شديداً، فقد كانت الأحياء القديمة كثيفة السكان. فتهاوت الجدران على المدنيين وانقطعت الماء والكهرباء لعدّة أسابيع وندر الغذاء، في حين كان البرد قارساً. ولكن المسلّحين كانوا يتحرّكون بسهولة على خطوط التماسّ بفضل أسطح البيوت والأسواق المتداخلة والسهلة العبور، وأحواض الديار الكثيرة التي اتخذوها دشماً لإطلاق النار.

كان نمط المعارك في هذه الأحياء أن تقوم الدبابات باختراق الأزقة تتبعها وحدات كوماندوس الجيش وعناصر منظمات البعث فيداهمون الأبنية والمنازل ويمشّطونها بالأسلحة الرشاشة والقنابل والناسفات. واستغرقت عمليات التمشيط بضعة أسابيع، فسقط الآلاف من المدنيين وسُويّت أحياء تاريخية بالأرض جرّاء القصف ودخول الدبابات، فيما لحق الدمار الكلّي أو الجزئي بمساجد وكنائس تاريخية ومواقع أثرية تعرّضت للنهب. وحتى بعدما سيطرت السلطة على المدينة ووسطها، لم تنته العملية. إذ إنّ عدداً كبيراً من المسلّحين اختبأوا داخل المنازل أو في أقنية قديمة وأنفاق تحت الأرض. وبدأت مرحلة أخرى من المعركة بملاحقة هؤلاء أدّت إلى سقوط مزيد من المدنيين.

أسفرت معركة حماة التي استمرّت 27 يوماً عن مصرع الآلاف كان التقدير الأعلى هو عشرين ألف شخص ومصادر أخرى كمنظمة العفو الدولية ذكرت أنّ الرقم يمكن أن يكون عشرة آلاف قتيل، في حين حدّد متعاطفون مع النظام العدد بثلاثة آلاف. وسبب عدم دقّة الأرقام الكبيرة أنّ آلاف الناس هربوا من المدينة فعُدّوا في البداية من الضحايا، فكان العدد الواقعي للقتلى بين خمسة وعشرة آلاف[33] دُفن آلاف منهم تحت الركام وامتلأت الشوارع بالجثث. وبلغ عدد المفقودين 15 ألفاً، وتهجّر 100 ألف من سكان المدينة. وسقط أيضاً المئات من عناصر القوى النظامية ومنظّمات البعث في المواجهات الدامية وعلى أيدي القناصة الإسلاميين أو جرّاء انفجار ألغام وقنابل تحت سياراتهم العسكرية. ومُحيت أحياء بالكامل بما في ذلك ثلث وسط المدينة الأثري. ولحق الدمار الكلي أو الجزئي والنهب متحف قصر العظم التاريخي الذي يعود إلى القرن الثامن عشر و54 مسجداً و4 كنائس.

لعدّة سنوات كان الرأي العام الرسمي والشعبي في الدول العربية والعواصم العالمية يراقب ما يجري في سورية، فجاءت معركة حماة صادمة بوحشيتها وباستعمال الدولة للقوّة الغاشمة. واعتبر باتريك سيل أنّ «وحشية العقاب في حماة قد أقفلت مرحلة هامة من تاريخ سورية من مواجهة بين البعث والإسلام وبين العلويين والسنّة وبين الريف والمدينة»[34]. وكان عام 1982 هاماً أيضاً في تقديمه درساً لأي معارضة جديّة موجودة أو محتملة في المستقبل بأنّ النظام لن يتوانى عن الذهاب إلى أقصى درجات القمع ضد أي تهديد مسلّح. وفي خطاب ألقاه الأسد في 7 آذار 1982، حذّر من «الموت ألف مرّة للإخوان المأجورين الذين ارتبطوا بأعداء الأمة والوطن وعملوا لدى الأمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية»[35].

وكان ثمّة درس آخر في معركة حماة هو القضاء على التزمّت الديني المزمن وعلى غلاة الدين في حماة. ولذلك كانت مرحلة بناء حماة بعد المعركة تتضمّن محو الماضي وتغيير سلوك السكان. فمسحت الجرافات الأحياء القديمة التي لا يؤمل ترميمها، وشُقّت طرق تستوعب السيارات مكان الأزقّة والحواري الضيقة، وفُسحت آفاق الأحياء القديمة بإقامة حدائق عامة وساحات تغمرها أشعة الشمس. وحتى المدينة كلها خضعت لعملية تجميل وعصرنة واسعة،

33- Patrick Seale, *Assad: The Struggle over the Middle East*, p. 335.

34- Patrick Seale, *Assad: The Struggle over the Middle East*, p. 333.

35- J. Scott Carpenter, «Can the al-Assad Regime Make Peace with Israel?», Tuesday 21 April 2009, *Policy Watch* #1508.

بمشاريع عمرانية كبرى تضمّنت طرقات وأوتوسترادات سريعة وحلقات مواصلات تربط المناطق والمدن، وأحياء عصرية بأبنية حديثة وشوارع مضاءة ومدارس ومستشفيات وعيادات طبية وملاعب وحضانات، وصولاً إلى مراكز تسوّق على الطريقة الأميركية. ومن المشاريع الملحوظة مستشفى بـ230 سريراً ومركز ثقافي ومعهد رياضي للبنات ودار للمعلمين والمعلمات وسوق تراثي وأبنية رسمية حديثة لمكاتب الدوائر الرسمية واتحاد الفلاحين ونقابات المعلمين والمهندسين، ومدينة رياضية ضخمة كاملة ومجهّزة بمسبح أولمبي، ومسبح مختلط للبنين والبنات لأول مرة في حماة، وكذلك مبنى سكن مختلط لطلاب وطالبات الكليات هو الأول من نوعه في كل سورية. وتمّ بناء مسجدين عملاقين يتّسعان لعدد كبير من المصلّين، وكاتدرائية كبرى للكاثوليك. ومع الوقت، بدا أنّ تغيّراً ثوريّاً حدث في مجتمع حماة، حتى أنّ نادي سبورتنغ كلوب في المدينة ضم 80 فتاة، وفازت فتيات من حماة بكأس سورية في طاولة البينغ بونغ.

دور الجهات الخارجية

شعور سورية أنّها مزنّرة بالأعداء في تلك السنوات لم يكن خاطئاً، بل ثبت ضلوع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول عربية في الانتفاضة المسلّحة في سورية لقلب النظام فيها:

-دور الولايات المتحدة: كانت إدارة كارتر سلبية تجاه سورية، بسبب حملة دمشق المتواصلة على معاهدة كامب دافيد. كما اكتُشفت أسلحة أميركية ومعدات اتصال متطوّرة من صنع أميركي بأيدي الإسلاميين لا تباع في السوق المفتوحة، وقالت الاستخبارات السورية إنّ مصدرها أميركي، وصلت سورية إلى الإرهابيين عن طريق تل أبيب وشرق بيروت وعمّان. وقدّمت سورية للحكومة الأميركية أدلّة وأرقاماً متسلسلة على هذه المعدّات. كما تبيّن عمق معرفة واشنطن بما كان يحصل. ففي وقت لم تكن أخبار معركة حماة قد أذيعت بعد، صدر في يوم 10 شباط 1982 بيان من الخارجية الأميركية يتحدّث عن أحداث حماة وأنّ قتالاً حامي الوطيس يدور فيها. وتزامن البيان الأميركي مع صدور بيان في اليوم نفسه عن قيادة «الإخوان المسلمين» في ألمانيا الغربية يتحدّث عن انتفاضة في سورية، ما اعتبرته السلطة تواطؤاً مكشوفاً بين الإسلاميين والاستخبارات الأميركية. ورأى الأسد وصفَ البيان الأميركي بأنّ القتال كان حامي الوطيس بمثابة تشجيع للإسلاميين بأنّ المعركة لم تكن سهلة على الدولة، وأنّ الطرف الآخر يتمتّع بالقوة. واستُدعيَ السفيرُ الأميركي في دمشق إلى وزارة الخارجية السورية

للاحتجاج.

-دور العراق: لقد ضبطت الأجهزة السورية كميّات من الأسلحة والمعدات لدى الإسلاميين كان مصدرها العراق، وأوقفت قوى الحدود قافلات من الشاحنات العسكرية القادمة من العراق محمّلة بالأسلحة إلى الإسلاميين. ولكن الحدود بين البلدين امتدّت مئات الكيلومترات في مناطق معظمها صحراوية، ما جعل ضبطها مستحيلاً. وبيّنت التحقيقات ارتباط المسلّحين بمكاتب اتصال تابعة للمخابرات العراقية في بغداد. في وقت كان صدّام حسين، وقد أصبح رئيساً للعراق، يتربّص بالأسد ويتحيّن الفرص لإسقاطه ويؤوي المعارضة السورية في بغداد، ويتوعّد سورية بالسوء لأنّها وقفت إلى جانب ثورة الخميني في إيران في ربيع 1979. وعن دور صدّام في أحداث سورية ذكر الأسد في عيد الثورة في كلمة يوم 9 آذار 1982 أنّ «جلاّد بغداد لم يكتفِ بقتل عشرات الآلاف من شعبه، بل جاء إلى سورية ليمارس هوايته المفضّلة في القتل والاغتيال والتخريب».

- دور الأردن: كان دور الأردن رئيسياً. إذ إنّ علاقة سورية بالأردن في سنوات الحرب ضد الإسلاميين كانت الأسوأ منذ 1971. وكان ضلوع الملك حسين في أحداث سورية مؤكداً، حيث كشفت التحقيقات مع الذين تمّ اعتقالهم أنّ نصف المسلّحين الإسلاميين في سورية تلقّوا تدريباً عسكرياً محترفاً في دول عربية مجاورة وخاصة في الأردن. واتّهم الأسد الحسين شخصياً في لقاء على هامش جنازة الرئيس جوزف تيتو في يوغسلافيا بأنّ يده ملطّخة بالدماء التي تنزف في سورية (واعترف الحسين بدور الأردن هذا عام 1985 عندما تحسّنت العلاقات بين البلدين)[36].

- دور لبنان وإسرائيل: لقد ساهمت جهات من لبنان، مسيحية وأصولية سنيّة، في دعم انتفاضة الجماعات الإسلامية داخل سورية. فتدخّل سورية في لبنان عام 1976 لم يفتح جبهة جديدة مع إسرائيل عبر حدوده الجنوبية فقط، بل جلب عليها غضب المسلمين والفلسطينيين عامي 1976 و1977، ثم عداء الموارنة منذ 1978. وتشابكت الأمور كالعادة في لبنان، إذ إنّ إسرائيل أرسلت أسلحة إلى الإسلاميين السوريين لإضعاف الأسد عن طريق الميليشيات اللبنانية المسيحية، وخاصة عبر تنظيم «حرّاس الأرز». فكان بعض هذه الشحنات يُضبط والبعض الآخر يصل إلى الإسلاميين. وكانت قناة التسليح هذه دليل الأسد على ضلوع إسرائيل في زعزعة

36- راجع الفصل 21 من هذا الكتاب.

سورية ومضبطة في عمالة الإسلاميين لأعداء سورية وفي مقدّمهم إسرائيل و«القوات اللبنانية». إنّ حدود لبنان الطويلة مع سورية (374 كلم) كانت سائبة خاصة في سنوات الحرب. فكان المسلّحون الإسلاميون عندما يتعرّضون للحصار وتقفل في وجوههم الطرق يفرّون إلى لبنان ويلجأون إلى حماية «القوات اللبنانية». حتى أنّ أجهزة المخابرات السورية استطاعت خطف عدد من الإسلاميين السوريين من مكاتب القوات اللبنانية وأعادتهم إلى سورية[37].

-دور السعودية والخليج: جاءت نسبة كبيرة من تمويل الانتفاضة الإسلامية في سورية من الخليج والسعودية، لأنّ النسبة العالية من آلاف السوريين العاملين في تلك الدول كانت مناهضة لنظام البعث، كثيرون منهم من المنفيين أو من أبناء العائلات التي خسرت مراكزها داخل سورية، وبعضهم وإن كان لا يرغب في أن يحكم الإسلام الأصولي سورية كان يؤيّد تهديد النظام من الداخل لأنّ هذا يقوّي بنظرهم احتمال سقوطه[38]. لقد كانت حرب الإسلاميين على النظام مدجّجة بالسلاح غنيّة بالمال والدعم، مدرّبة ومجهّزة جيداً (صادرت السلطة ما مجموعه 15 ألف سلاح رشاش) ولكن النظام أخرج ما عنده من قوّة بطش وأنهاها.

- دور المخابرات الغربية والإعلام الغربي: دأبت وسائل إعلامية أوروبية وأميركية وأجهزة مخابرات غربية على دعم حرب الإسلاميين في سورية، والترويج لآرائهم وتهاجم النظام في دمشق طيلة تلك السنوات[39]. لقد وصف الباحث الفرنسي ميشال سورا (الذي كان متخصّصاً في الشؤون السورية ومتزوجاً من سيّدة سورية مسيحية ومقيماً في بيروت) في كتاب عن سورية[40] الواقع السوري وما حدث في أواخر السبعينات والثمانينات[41]

37- Patrick Seale, *Asad*, p. 336.

38- P. Maler, «La société syrienne contre son État», *Le Monde Diplomatique*, avril, 1980.

39- Alisdair Drysdale, «The Asad regime and its troubles», *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November-December 1982, pp. 3-11.

40- إنتظر كتاب سورا سنوات ليُنشر في باريس إذ في 22 أيار 1985 قام مسلحون من «الجهاد الإسلامي» باختطاف سورا وهو في طريقه من مطار بيروت إلى وسط المدينة، ثم أعلنوا وفاته في آذار 1986. وأخفيت جثته لمدّة عشرين عاماً حتى عُثر عليها بعد متابعة جدية ودؤوبة من فرنسا وزوجته السورية ماري (صاحبة كتاب *Les corbeaux d'Alep*, 1988) عام 2005. وكان سورا أكاديمياً يعشق العالم العربي ومن أبرز المستشرقين الشباب في فرنسا.

41- Michel Seurat, *L'État de barbarie*, Paris, Collection Esprit, 1989.

وكيف أصبح اسم حماة في أذهان الكثيرين، داخل سورية وخارجها، صنواً للمجزرة، وأنّ السلطة بعد معركة حماة قد اتّخذت وجهاً جديداً هو وجه الدولة القمعية البوليسية. واعتاد الكتّاب والصحافيون العرب والأجانب الذين يناهضون الدولة السورية، ومعهم المعارضون السوريون أن يبدأوا كلامهم بذكر حماة في معرض نقدهم للنظام.

إنكسار الإسلاميين

حظّ الإسلاميين في إسقاط النظام في سورية كان شبه معدوم منذ البداية كما رأى محلّلون[42]. إذ رغم إيمان قادتهم بقدرتهم على ذلك، فإنّهم كانوا أقوياء في التخريب والاغتيال، ولكنهم ضعفاء في الإستراتيجية وفي العمل السياسي، غاب عن عملهم برنامج عمل وآمنت بهم القوى اليمينية داخل سورية من متزمّتين وإقطاعيين سابقين وبعض أبناء العائلات العريقة القديمة. فالرأي العام داخل سورية الذي نشأ خلال عقد كامل من حكم الأسد كان مؤيّداً للنظام وكان ضد الإسلاميين[43]. إذ ماذا كان الإسلاميون يأملون عندما زرعوا الرعب والدمار في سورية لعدّة سنوات وهزّوا استقرار البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سوى أن يخرج النظام أقوى من السابق وقد تربّع على تحالف عريض من مجتمع مديني متشوّق لحياة الحداثة، وقطاع عام واسع ومؤسسات دولة وقوى أمن ومنظمات الحزب الشعبية وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية؟

وحتى أوساط الإسلاميين اعترفت أنّ الجبهة الإسلامية افتقرت إلى التخطيط لإشعال ثورة في كل سورية واستمرّت الانشقاقات في صفوفها، وغاب الدعم الشامل في سورية لثورة كهذه، وهذا ما برز بوضوح عندما لم تكن أحداث دمشق بمستوى حماة وحلب[44]. وكان الافتقار إلى الدعم الشعبي الشامل والشعور بالفشل وصراع البقاء أسباباً في انضمام الجبهة إلى ائتلاف معارض أوسع بعد معركة حماة هو «التحالف الوطني لتحرير سورية»

42- J.P. Péroncel-Hugoz, «Les Frères Musulmans sont autant affaiblis par leurs divisions que par la répression», in *Le Monde*, 16 septembre 1982.

43- Raymond Hinnebusch, «The Islamic movement in Syria: sectarian conflict and urban rebellion in an authoritarian-populist regime»» in *Islamic resurgence in the Arab world*, edited by Ali Dessouki, New York, Praeger, 1982, pp. 138-69.

44- Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, pp. 193 – 194.

الذي أُعلن في بيان «ميثاق التحالف الوطني» في 11 آذار 1982 وضمّ «الإخوان المسلمين» وبعثيين معارضين للنظام وناصريين واشتراكيي الحوراني وجماعات أمين الحافظ وحمود الشوفي وشخصيات مستقلة. ولكن أطرافاً في الجبهة الإسلامية انتقدت انضمام الإخوان إلى هذا التحالف لأنّ ذلك يعني غياب الوضوح العقائدي وذوبان منطلقات الإخوان الفكرية في إطار أوسع علماني المنحى، وتراجع احتمال الاستعداد لنضال ثوري طويل الأمد مع النظام كما توعّدت بيانات سابقة للجبهة. وما أثار أعضاء الجبهة ضد التحالف كان مشاركة الفرع السوري لـ«حزب البعث» العراقي وإقدام عدنان سعدالدين على مديح البعث العراقي في حديث لمجلة **الوطن العربي** التي يموّلها العراق والمتخصّصة في ذمّ سورية، حيث قال: «إنّ البعث العراقي مبني على ناس مؤمنين وصادقين.. وهو يختلف تماماً في تركيبته واتجاهاته عن البعث في سورية»[45]. فكان هذا الموقف مذموماً لأنّه يمدح نظام صدّام حسين الذي لا يقل عداءً للإسلاميين العراقيين.

إنتصار الدولة في معركة حماة جلب راحة البال للناس، والاطمئنان إلى أنّ الحرب التي أشعلها الإرهابيون داخل سورية قد خمدت أخيراً بعد خمس سنوات، وأصبح بإمكان المواطنين من عائلات وموظفين وحزبيين أن يخرجوا إلى الشارع بدون وجل من المسلّحين ومن المتفجرات.

خلاصة

لقد ذهبت شخصية الأسد المتفائل المؤمن بالمستقبل الزهري وخرجت شخصية الأسد الحذر والسلطوي الذي ذاق اللوعة من أعداء الداخل والخارج، ومن ألعاب الدول الكبرى وإسرائيل ومن الأشقّاء العرب، واجتاز عشر سنوات من الحرب العسكرية والديبلوماسية مع إسرائيل وأميركا. فكانت الحرب الداخلية ضد الإسلاميين امتداداً بنظره للصراع السوري-الإسرائيلي، وأنّ إشعال هؤلاء الأعداء لحرب داخلية في سورية كان جزءاً من مؤامرة كامب دافيد، مؤامرة طويلة الأمد لإضعاف العرب أولاً وعقاباً لسورية لأنّها لم تستسلم ثانياً. لقد أدركت دول عدّة من خلال التجارب أنّ تحريض قوى أصولية ضد حكوماتها بغية زعزعتها قد فتح الباب على مصراعيه لصعود الغلاة المتطرفين الذين لم يكن ممكناً لجمهم فيما بعد.

45- «مقابلة مع عدنان سعدالدين، **الوطن العربي**، باريس، 16 – 22 نيسان 1982.

فإذا كان الغرب يتخوّف من احتمال قيام كوبا ثانية على ضفاف المتوسط لو انتصر جنبلاط وعرفات عام 1976، فإنّ سقوط سورية بيد الإسلاميين كان سيعني ظهور أفغانستان طالبانية على ضفاف المتوسط عام 1982.

الفصل التاسع عشر

المواجهة السورية-الإسرائيلية في لبنان

بعدما اطمأنّ اللبنانيون إلى أنّ حرب السنتين قد انتهت إلى غير رجعة، كانت التطوّرات الإقليمية تقف لهم بالمرصاد، وقد بدأت مخطّطات كيسنجر تجني ثمارها، خاصة على المحور المصري-الإسرائيلي الذي تسارع بعد زيارة السادات إلى القدس، في تشرين الثاني 1977 واتفاقات كامب دافيد في آذار 1978. وكانت تحكم إسرائيل حكومة متطرّفة تضمّ مناحيم بيغن وآرييل شارون ورفائيل إيتان وغيرهم من الصقور. ولئن كانت جبهة الجولان تخضع لاتفاقية فصل القوات بين سورية وإسرائيل، ولئن كان الأردن مقفلاً على المقاومة الفلسطينية بعد حرب الأردن، أصبح لبنان المنفذ الوحيد لمواصلة الاشتباك السوري- الإسرائيلي. فبيغن يريد بناء «إسرائيل الكبرى» والأسد مصمّم على منعه.

لم تكن سورية في وضع يسمح لها بتحدّي إسرائيل والوقوف في وجهها عسكرياً، إذ إنّ إسرائيل اجتاحت لبنان في آذار 1978 ولم توقفها سورية، في وقت كانت سورية تخوض معارك ضد القوى المسيحية في لبنان وضد المسلّحين الإسلاميين داخل سورية. ثم إنّ علاقات سورية بالأردن كانت تتّجه نحو السلبية والصدع مع القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية لم يلتئم بعد، حيث ضرب الجيش السوري تلك القوى عام 1976. أمّا إسرائيل فقد كانت في وضع مرتاح وقوي بسبب نجاح معاهدة السلام مع مصر في أيلول 1979 واشتعال الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980 والتي أضعفت الثورة الإسلامية في طهران، وأضعفت العراق وقلّصت من احتمالات دعمه لسورية ضد إسرائيل. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل أبقت سيناء رهينة لمدّة أربع سنوات إضافية حتى تطمئن إلى نوايا مصر، رغم شروط معاهدة كامب دافيد المذلّة حول حجم القوات المصرية ودور القوات الأميركية في سيناء. هذه البيئة بالضبط

أشعرت إسرائيل أنّ الجوّ قد خلا في برّ الشام لفرض هيمنتها على لبنان وهضم الجولان والضفة وغزّة. وتحيّنت الفرص لتحتل أجزاء من لبنان، وكانت قد قامت في آذار 1978 بغزوها لجنوبه كما سبقت الإشارة، ثم انسحبت جزئياً بعد ضغط أميركي في حزيران 1978.

أزمة الصواريخ

مع خروج جيمي كارتر عام 1981، جاء إلى البيت الأبيض رونالد ريغن الذي لم يكترث للقضية الفلسطينية، وأهمل محادثات الحكم الذاتي التي تبنّاها كارتر، والتي كانت ورقة تين للسادات أمام الرأي العام العربي. وتوافق بيغن مع ريغن على العداء المشترك للسوفيات، وعلى محاربة «الإرهاب الدولي» الذي رأيا أصابع موسكو وراءه.

ومع حكومة بيغن تغيّرت الظروف التي رافقت «الخطوط الحمر» بين سورية وإسرائيل في لبنان منذ 1976، وأصبحت إسرائيل مزاجية في احترام أو عدم احترام هذه الخطوط، وإن كان بعض السياسيين اللبنانيين يعتقد أنّها مستمرة رغم ابتعاد سورية عن «الجبهة اللبنانية» وعودة تحالفها مع الفلسطينيين واليسار، وقطعها الأمل من عمل أميركي لاستعادة الجولان، إلى حد أنّ السياسي اللبناني ريمون إدّه كان لا يزال يصرّح أنّ ثمّة مؤامرة سورية-إسرائيلية، فذكر في 16 تموز 1980 أنّ مخطط كيسنجر لتجزئة لبنان مستمرّ وسيؤدي إلى سيطرة سورية على البقاع، وإسرائيل على الجنوب، وقيام دويلتين في المساحة المتبقية من لبنان واحدة مسيحية تسيطر عليها «الجبهة اللبنانية» إلى شمال طريق الشام وأخرى بأغلبية إسلامية يسيطر عليها خليط من الأحزاب الإسلامية واليسارية، ومعهم الفلسطينيون، إلى جنوب طريق الشام. ولكن الأمور كانت تسير بعكس مصلحة سورية وحلفائها في لبنان. ففي وقت كانت سورية تواجه الإسلاميين داخل أراضيها، وصلت إسرائيل عام 1981 إلى اتفاق مع واشنطن جعلها قيمة إستراتيجية واحتياطياً عالمياً للصراع ضد الاتحاد السوفياتي. وكان ريغن ووزير خارجيته ألكسندر هيغ ومدير «السي آي إيه» وليم كيسي يؤكدون أنّ موسكو تدرّب شبكة من عشرات آلاف الإرهابيين الشيوعيين حول العالم، لمهاجمة العالم الحرّ الذي تقوده أميركا. وسارت إسرائيل بهذا التفكير واعتبرت مكافحة الإرهاب معركتها هي أيضاً.

وكان هيغ الأكثر تطرفاً في الإدارة، تتلمذ على يدي كيسنجر، وعمد بدون سبب إلى معاداة سورية، وأثناء قيامه بجولة في الشرق الأوسط في ربيع 1981 أهمل زيارة دمشق، وهي المرّة الأولى التي يهمل فيها وزير خارجية أميركي سورية أثناء جولة له في المنطقة منذ 1974. ثم

هاجم هيغ الأسد واعتبره تابعاً لروسيا، فسُرّ الإسرائيليون واعتبروا موقفه إشارة من أميركا عن عدم رضاها على سورية، وأنّ أي تحرّك إسرائيلي ضد سورية، لن يلقى اعتراضاً. وقلقت سورية أنّ هيغ أثناء جولته لم يعر موضوع النزاع العربي الإسرائيلي أي اهتمام، بل كان موضوعه الوحيد مع إسرائيل والدول العربية التي زارها هو خلق إجماع إستراتيجي في الشرق الأوسط بوجه الاتحاد السوفياتي. لقد جذبت هيغ قوّة اللوبي اليهودي في واشنطن وسطوة اليهود في السياسية الأميركية، وأحاط نفسه بموظّفين ومستشارين يهود وأصدقاء إسرائيل في وزارة الخارجية. فاطمأنّت إسرائيل لإدارة ريغن التي رفعت من مستوى العلاقة مع إسرائيل وحجم مساعداتها لها، والكونغرس يسيطر عليه أصدقاء إسرائيل.

وكان بيغن قد قدّم تفسيراً للإدارة الأميركية أنّ إرجاع سيناء لمصر يعني أن إسرائيل قد نفّذت القرار 242 حول «انسحاب من أراضٍ عربية»، وأنّها ستحتفظ بالضفّة الغربية لنفسها. وعيّن بيغن رفيقه شارون وزيراً للزراعة بمهّمة بناء عشرات المجمّعات الاستيطانية في الأراضي المحتلّة في زمن قصير. ولأنّ بيغن تملّص من أي تنازل لكارتر والسادات أثناء محادثات كامب دافيد حول مستقبل الفلسطينيين، فقد واصل العمل على مشروع إسرائيل الكبرى لجمع شتات اليهود من أنحاء العالم واستيطان «اليهودية والسامرة»، كما دأب على تسمية الضفة، والجولان، وربما جنوب لبنان أيضاً بعد احتلاله. ولكن بيغن وجد دمشق عثرة في طريق هذا المشروع، إذ لم يكن في نيّته إعادة الجولان لسورية، ولا السماح بقيام كيان فلسطيني تحت أي مسمّى، ولا ترك لبنان مساحة لنفوذها. فكان لا بد من وضع حدّ لسورية كي يخلو الجو لإسرائيل، ليس عبر جبهة الجولان، بل عبر مضايقتها من خاصرتها الرخوة في لبنان وتطويق دمشق من البقاع.

هذه كانت مقدمّات الأزمة التي اشتعلت في نيسان 1981 بين الجانبين، والتي عُرفت بـ«أزمة الصواريخ». فقد كانت سورية تسيطر على وادي البقاع منذ 1976 الذي اعتبرته ضرورياً لاستراتيجيتها الدفاعية لأنّه الطريق المنطقي لأي غزو إسرائيلي للبنان يستهدف دمشق. كما أنّ أي وجود سوري في لبنان، اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، لن يمرّ ويصبح حقيقة إلا عبر البقاع، الشريان الحيوي الهام الذي يربط سورية ولبنان.

في تلك الأثناء كانت الأمور تتجه إلى الأسوأ بين سورية والقوات المسيحية في لبنان. فمنذ شباط 1978، جرت معارك طاحنة بين قوات الردع و«القوّات اللبنانية» في أكثر من مكان في لبنان، وخاصة في شرق بيروت، وكان بشير الجميّل قد مدّ عضلاته شمالاً ضد آل فرنجية في

زغرتا والكورة وأخرج السوريين من شرق بيروت، ثم انقلب على «ميليشيا النمور»، وأصبح في وضع يسمح له بالتمدّد إلى مناطق مسيحية أخرى. وإذ أقفلت سبل الشمال في وجهه بعد غارة إهدن، وتعذّر التوسّع جنوباً أبعد من كفرشيما، كان التوسّع شرقاً باتجاه زحلة عاصمة محافظة البقاع هو هدفه التالي في خريف 1980. وكان العداء بين دمشق و«القوات اللبنانية» قد بلغ ذروته، بعدما تأكّدت سورية أنّ بشير لن يتراجع عن الخيار الإسرائيلي. وكان بيغن قد وعد الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون، والذي كان رئيس «الجبهة ا للبنانية» عام 1978 ثم جدّد وعده عام 1980 أنّ إسرائيل ستتدخّل إذا قامت سورية بضرب الميليشيات المسيحية. فكان قدوم مقاتلي القوات إلى زحلة في وادي البقاع وإقامة مواقع داخلها ابتداء من كانون الثاني 1980، ثم إرسال جرافات لشقّ طريق يربط المناطق الواقعة تحت سيطرة «القوات اللبنانية» بزحلة في آذار 1981، بمثابة ناقوس خطر لسورية أنّ إسرائيل قد دخلت على الخط وتوعز لجماعتها في لبنان بتهديد شريان الحياة السوري في البقاع.

وردّ السوريون على هذا التحدّي بقصف زحلة وشرق بيروت، وإرسال وحدات كوماندوس لاحتلال المناطق الجبلية المطلّة على زحلة. وكان بشير واثقاً من الدعم الإسرائيلي ومن الإدارة الأميركية التي نجح الرئيس اللبناني إلياس سركيس في فتح قناة له معها. فكان بيغن وشارون يعتبران بشير رجلهما الأول في لبنان، وهو يرى إسرائيل مطيّة لطموحاته التي كان مستشاروه يشجّعونه عليها ومنها تبوّؤ منصب رئاسة الجمهورية (منذ همس في أذنه ذلك كمال جنبلاط عام 1976)، وعودة سلطة الدولة اللبنانية التي كان للموارنة فيها دور الطائفة الملكة[1]. ولذلك عندما بدأت سورية قصفها لزحلة ومناطق بيروت الشرقية واتخذت مواقع ثابتة في الجبل، اتصل بشير بإسرائيل مذكّراً بتعهدات بيغن لشمعون. فشجّعه بيغن على الصمود وأمر الجيش الإسرائيلي بالتدخّل ضد السوريين. وفي 28 نيسان 1981 قامت طائرات حربية إسرائيلية بإسقاط طائرتي هليكوبتر سوريتين تنقلان التموين لعناصر الكوماندوس السوري في الجبل، في وقت كان الأسد وسركيس قد اتفقا على حل سلمي لأزمة زحلة، وكان خدام قد وصل إلى قصر بعبدا ليفاوض القيادات المسيحية.

وردّت سورية في اليوم التالي بإدخال بطاريات صواريخ سام أرض-جو إلى البقاع، ما هدّد بتدهور الوضع إلى مواجهة بين سورية وإسرائيل مسرحها البقاع. وكاد بيغن يهاجم شبكة

1- راجع كتاب كمال ديب، **هذا الجسر العتيق، سقوط لبنان المسيحي؟** دار النهار للنشر.

الصواريخ السورية في البقاع لولا انهماكه بحملة لإعادة انتخابه لدورة ثانية، وبتحضير ضربة ضد العراق. فغضّت إسرائيل الطرف عن الصواريخ السورية في البقاع وشنّت هجوماً على المفاعل الذري العراقي «أوزيراك» قرب بغداد نفّذته 14 طائرة حربية في 7 حزيران 1981. فأثبتت إسرائيل تفوّقها التقني على العرب وتأمّن نجاح بيغن في الانتخابات. لقد تمّ الهجوم على المفاعل الذري في العراق بأسلحة وطائرات أميركية، وبصور ومعلومات استخباراتية أميركية. في وقت كانت إدارة ريغن تعيد حساباتها حول دعمها المفرط لبيغن وتنزعج من تعامله مع أميركا كأنّها تابع مطيع لإسرائيل، إلى درجة أنّ رغبة ريغن بيع طائرات أواكس للسعودية صديقة واشنطن، واجهه اللوبي اليهودي بصلابة، وحاربه في الكونغرس وفي الإعلام. ولذلك لم تدعم واشنطن تصرّفاً إسرائيلياً فظّاً تجاه سورية حول أزمة الصواريخ. ولإعادة المياه إلى مجاريها مع واشنطن وافق بيغن على حلّ ديبلوماسي مع دمشق ترعاه واشنطن لإقناع سورية بسحب صواريخها بهدوء وحفظ ماء الوجه. فأوفد ريغن مبعوثه الخاص فيليب حبيب وهو لبناني الأصل.

ولكن المسار الديبلوماسي في أزمة الصواريخ لم يتحرّك بسرعة. إذ لم تخلد إسرائيل إلى السكينة، بل أشعلت جبهة جنوب لبنان في أيار وحزيران 1981 عبر سلسلة غارات وعمليات قصف على مواقع القوات المشتركة الفلسطينية - اللبنانية. وكان الفلسطينيون متفاهمين مع سورية أن لا يعطوا الإسرائيليين ذريعة للهجوم على لبنان. فصمدوا تحت القصف وضيّعوا على بيغن تسجيل انتصار آخر قبل الانتخابات (ونشرت في حينه صحيفة **الموند** كاريكاتيراً يظهر بيغن قائداً لطائرة هليكوبتر تقصف رشّاشاتها خريطة لبنان، وتحت الرسم فقرة تقول «بيغن يبدأ حملته الانتخابية في إسرائيل»). وبعد فوز الليكود بأغلبية كبيرة في الانتخابات، صعّدت الحكومة الجديدة الوضع وقد أصبح شارون وزيراً للدفاع، وبدأت في 10 تموز مرحلة جديدة من القصف المتواصل والمركّز على لبنان وبأسلحة ميدانية أكثر عنفاً. وإذ صبر الفلسطينيون خمسة أيام، لم يجدوا مفرّاً بعد ما أحدثته إسرائيل من دمار مادي ومن قتل للبشر من أن يفتحوا نيران مدفعيتهم المتواضعة على شمال إسرائيل في 16 تموز. وكانت تلك اللحظة هي التي انتظرها الإسرائيليون، إذ وفق خططهم العسكرية الجاهزة قام سرب طائرات يوم 17 تموز بغارة لأول مرّة داخل مدينة بيروت تركّزت على حي الفاكهاني الكثيف السكان، ما أسفر عن سقوط ألف ضحية بين قتيل وجريح ودمار عدد كبير من الأبنية المدنية. وردّ الفلسطينيون بقصف سقط جرّاءه 7 قتلى و59 جريحاً في شمال إسرائيل.

وكان حبيب قد وصل إلى بيروت في 7 أيّار والتقى سركيس، حيث بدا واضحاً أنّ همّه الوحيد هو مصلحة إسرائيل في نزع الصواريخ السورية، غير آبه بإيجاد حل للأزمة اللبنانية بمجملها كما أمل سركيس. وكان ريغن قد أوفد حبيب ليركّز على معالجة أزمة الصواريخ، ولكنه أصبح الآن يسعى إلى وقف لإطلاق النار في الجنوب حتى لا ينحدر الوضع إلى حرب واسعة. وإذ رفعت سورية الحصار عن زحلة في 30 حزيران، واستطاع حبيب أن يصل إلى اتفاق في 24 تموز 1981 بين «منظمة التحرير» وإسرائيل وسورية بمساعدة السعودية، غضب سركيس من أن أوضاع لبنان لا تزال تراوح مكانها. فطلب من حبيب أن لا يعود إلى لبنان مرّة ثانية إذا لم يحمل حلاً للأزمة اللبنانية: «لن أستقبلك مرّة أخرى إذا عدت لتحلّ مشكلات الآخرين على الأرض اللبنانية. لبنان يتعذّب منذ سبع سنوات وأنتم تتفرّجون عليه. ولا تكاد حادثة بسيطة تقع مع إسرائيل حتى تهرولون لمعالجتها ولا تغادرون المنطقة قبل حلّها»[2].

كان في تفاصيل التفاهم مع إسرائيل أنّ سورية تضمن سلوك الفلسطينيين جنوباً. وكان التفاهم جرعة أمل لسورية بعد فترة من مقاطعة واشنطن لها، وبعد سنوات من الأزمة الداخلية مع الإسلاميين، وبعدما تحوّل لبنان إلى رمال متحرّكة وساحة مواجهة مع إسرائيل، وبعدما اشتعلت الحرب العراقية الإيرانية. فساهمت أزمة الصواريخ في البقاع في إعادة العلاقات الديبلوماسية بين واشنطن ودمشق، واستطاعت سورية أن تُبقي على صواريخها في البقاع مع اعتراف إسرائيلي بنفوذ سورية في لبنان واحترام الخطوط الحمر. ولكن الأسد لم يكن يعلم أنّ رغبة بيغن وحكومته في غزو لبنان واحتلاله كانت جديّة وجاهزة في ربيع 1981 وأنّ إسرائيل كانت على قاب قوسين أو أدنى من هذه الغزو، وأنّ حبيب لم ينقل له مزاج إسرائيل الحقيقي العنيف الذي رآه أثناء اجتماعاته مع بيغن وشارون وإيتان، بل اقتصر نقله على مضمون كلامهم. وأنّ التفاهم إنّما أجّل المعركة بين سورية وإسرائيل على أرض لبنان ولم يُلغِها.

ضمّ الجولان

في تشرين الثاني 1981 وقّعت واشنطن مذكّرة تفاهم للتعاون الإستراتيجي مع إسرائيل،

2- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 249. وحتى في 17 تشرين الأول 1981، التقى سركيس بموري درايبر مساعد وزير الخارجية الأميركي الذي كان يزور المنطقة إثر اغتيال السادات لاستيعاب مضاعفات الاغتيال على معاهدة كامب دافيد. وبعد اللقاء ذكر سركيس لمعاونيه: «يا للوقاحة يحدثونني عن اهتمامهم باستقرار مصر كأنّ لبنان خالٍ من المشكلات». وذكر سركيس أنّه قال لدرايبر: «كفّوا عن التصرّف كما لو كانت إسرائيل وحدها تهمّكم في المنطقة».

في وقت كان أكثر قادة إسرائيل تشدّداً وعسكرية في أعلى مواقع اللسطة: بيغن رئيساً للحكومة، ورافايل إيتان رئيساً للأركان، وإسحاق شامير وزيراً للخارجية، وموشيه آرنز سفيراً في واشنطن، وآرييل شارون وزيراً للدفاع. وكان هؤلاء أكثر الإسرائيليين كرهاً للفلسطينيين وللعرب، والأكثر منحىً نحو استعمال السلاح والقتل، وإيماناً بالعقيدة الصهيونية التوسعية.

إذا كان شارون قد اعتبر مذكّرة االتفاهم مع إدارة ريغن بمثابة «كارت بلانش» له ليفعل ما يشاء ضد سورية والفلسطينيين، فإنّ بيغن كان أكثر دراماتيكية من شارون، إذ أعلن في 14 كانون الأول 1981 ضمّ الجولان عبر بدعة «مدّ الإدارة الإسرائيلية» إليه، منتظراً ردّاً من سوريّة يسمح لإسرائيل بالانقضاض عليها[3]. ولم يزد ردّ أميركا على ضم إسرائيل للجولان عن الاعتراض الشفهي، ولم تستطع سورية أن تفعل شيئاً لمنعه ولكنّها فهمت من الخطوة أنّ إسرائيل لا ولن تفكّر بالسلام أبداً مع سورية. فقد كانت خطوة إسرائيل بمثابة إعلان حرب، ولكن سورية لم تكن في وضع يمكّنها من خوض حرب، واكتفت باللجوء إلى مجلس الأمن والاتصال بالدول الكبرى. ثم واصلت الضغط على المقاومة الفلسطينية كي لا تعطي إسرائيل ذرائع لغزو لبنان. وهذا الوضع في الجولان ولبنان أقلق الأسد وأشعره أنّ سورية بدأت تنحدر تدريجياً في ضعفها، ما يجعلها عمليّاً حارسة لإسرائيل في لبنان والجولان: الويل لها إن هي ردّت على التحرّشات الإسرائيلية، والويل إذا صمتت. كما أنّ أمل سورية أن تغيّراً ما في واشنطن سيحصل قد تبخّر بعدما اتّضح منحى إدارة ريغن التي كانت تقدّم دعماً غير مسبوقٍ لإسرائيل، لم يشهده الأسد مع أي إدارة سابقة.

إسرائيل تغزو لبنان

كانت خطة إسرائيل لغزو لبنان تبغي إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

* ضرب المقاومة الفلسطينية وإسكاتها كقوّة عسكرية إلى الأبد، وبذلك تضمن سكينة وخوف سكان الضفة الغربية حتى يستوطنها اليهود بسلام.

* ضرب الجيش السوري في لبنان وإخراجه منه، لأنّه حليف الفلسطينيين وعامل القوّة للنفوذ السوري في لبنان.

3- Ron McLaurin, «Golan in a Middle East settlement» *Oriento Moderno*, vol. 61, 1981, pp. 43 - 58.

* تغيير النظام السياسي في المنطقة: في لبنان عبر دعم بشير الجميّل ليصبح رئيساً للجمهورية، فيوقّع صلحاً مع إسرائيل ويصبح لبنان محميّة إسرائيلية. وفي الأردن التي دأب شارون على اعتبارها وطن الفلسطينيين فيقلب نظام الملك حسين ويطرد الفلسطينيين من الضفة، وينفّذ عملية «تحويل» فلسطينيي الـ48 (الترانسفر) إلى الأردن لتصبح الأردن هي دولة فلسطين (كان شارون يردّد بشكل دائم: «لماذا يحتاج الفلسطينيون دولة في أرض إسرائيل؟ عندهم دولة موجودة هي الأردن»).

بهذه الخطّة، تقضي إسرائيل على الفلسطينيين في لبنان وتهيمن عليه وتطرد فلسطينييها وفلسطينيي الضفّة إلى الأردن، وتضمن سكوت سورية إلى الأبد لأنّ دمشق ستصاب بالذعر بعد هذه الحرب، ولن تجرؤ بعد ذلك على تحدّي إسرائيل. وساعتئذٍ تشرع حكومة بيغن في بناء إسرائيل الكبرى في برّ الشام: من حدود مصر إلى تخوم دمشق وحتى وسط لبنان حسب النبوءة التوراتية.

ولكن هدف إسرائيل الثالث من الخطة، أي تغيير النظام السياسي في لبنان وتحويل كيان الأردن إلى دولة فلسطين، كان حصان طروادة الذي سيثبت سطحية إسرائيل في التعاطي مع الوضع اللبناني، ما سيؤدي إلى فشل الخطّة. والثغرة كانت أنّ مشروع إسرائيل بنى طموحات إقليمية كبرى من غزو لبنان بدون تدابير استراتيجية تقتضي موافقة عدّة دول. واكتشفت سورية هذه الثغرة ووجدت أنّ كل ما عليها لإفساد المشروع الإسرائيلي هو مقاومتها في لبنان فقط. ولم تكن إسرائيل راضية عن اتفاق حبيب الذي حرمها من الغزو عام 1981. فسعت لتخريب الاتفاق بمساعدة ألكسندر هيغ الذي عرضت عليه في تشرين الأول 1981 مشروع غزوها للبنان الذي يقتضي إبعاد الفلسطينيين عن الحدود مسافة 40 كلم. وكان حبيب يعمل مع الرئيس ريغن كمستشار خاص لا يخضع لألكسندر هيغ. فأوفده ريغن إلى المنطقة في كانون الأول 1981 ليعرض على الإسرائيليين فرصة توسيع اتفاقهم مع «منظمة التحرير» إلى مفاوضات مباشرة لحلّ المشكلة الفلسطينية. وعندما قدّم حبيب هذه الأفكار انفجر شارون بين الضحك والغضب، كما شرح حبيب في مذكراته وقال لحبيب: «سأريك كيف تُحلّ مشكلة الفلسطينيين!». ثم وضع خريطة على الطاولة وأخذ يضرب بيديه عليها هنا وهناك، حيث يقع لبنان والأردن والضفّة الغربية، إشارة إلى كيفية قضائه على «منظمة التحرير» وكيف سيمسح

لفلسطينيين من بيروت ومن كل لبنان[4].

كان هيغ يتبع سياسة مختلفة، فأبلغ إسرائيل «أنّ الولايات المتحدة لن توافق على هجوم إسرائيلي على لبنان إلا إذا وقع تحرّش فلسطيني في أي مكان من العالم». ولذلك أخذ بيغن يطالب واشنطن بإعادة تفسير اتفاق وقف النار مع سورية و«منظمة التحرير» ليشمل أي هجوم على أي هدف إسرائيلي أو يهودي في أي مكان في العالم، ما يكفي كذريعة لانطلاق عملية إسرائيل العسكرية في لبنان. وزيّن بيغن لهيغ أنّ العملية الإسرائيلية ستعيد لبنان إلى حضن «العالم الحرّ» بعيداً عن سورية التابعة للسوفيات، وأنّ إسرائيل ستقضي على «أوكار الإرهاب الفلسطيني» في لبنان. وكانت إسرائيل قد حسمت أمرها في أن تغزو لبنان قبل انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية في آب 1982، لأنّ ظروف تحالفاتها داخل لبنان مؤاتية لترشيح بشير وإلا انتُخب رئيسٌ موالٍ لسورية. ولتنفيذ ذلك، على جيشها أن يكون في بيروت عشية الانتخاب. ولكن الهدوء كان يعمّ جبهة الجنوب رغم أنّ إسرائيل قامت بحشد جيشها بهدف الغزو خمس مرات من تموز 1981 إلى أيّار 1982. بل كانت تشنّ غارات عدّة بدون سبب، استجداءً لردّ فلسطيني. ولكنّها كانت تضطر دائماً إلى إلغاء الحشد لعدم توفّر ذريعة الهجوم.

ولكن في 3 حزيران 1982 قام مسلّحون تابعون لجماعة «أبو نضال» المعادية لعرفات، ومركزها بغداد، بمحاولة اغتيال سفير إسرائيل في بريطانيا. فدار نقاش في الحكومة الإسرائيلية في الليلة نفسها حول استغلال هذه المحاولة كذريعة، وقال بعض الوزراء إنّ أبا عمّار لا علاقة له بمحاولة الاغتيال. وحسم الجدل رئيس الأركان رفائيل إيتان الذي تبيّن بعد استلامه المنصب أنّه كان أكثر حقداً على الفلسطينيين من شارون بعبارته الشهيرة: «أبو نضال أبو شمدال لا يهمّني .. يجب أن نقضي على منظمة التحرير!».

بدأ الغزو الإسرائيلي يوم 4 حزيران بسلسلة غارات على بيروت والجنوب، تلاها فتح نيران كافة أنواع الأسلحة على المواقع الفلسطينية والمخيمات في كل لبنان. وبعد يومين من القصف الذي أحدث خسائر كبيرة في الأرواح ودماراً مادياً بالغاً، بدأ الغزو الأرضي يوم الأحد 6 حزيران بدخول 76 ألف جندي إسرائيلي (سيصبحون 120 ألفاً بعد شهر) و1250 دبابة و1500 ملالة مدرّعة مع دعم مئات الطائرات الحربية ومدفعية الميدان على خط طوله 50 كلم على الحدود. بمواجهة كل هذه القوّة كان ثمّة 15 ألف مقاتل فلسطيني ينتمون إلى

Patrick Seale, *Asad*, p. 375. -4

ثمانية فصائل مختلفة وبضع مئات من المقاتلين اللبنانيين. وبعيداً عن الجنوب في البقاع والجبل وبيروت كان ثمّة 25 ألف جندي سوري مجهزين بـ300 دبابة و300 ناقلة جند فقط.

واتضح فوراً أنّ قوّة الفلسطينيين كانت هزيلة. إذ مع صبيحة 8 حزيران، وفي أقل من يومين، كانت القوّات الإسرائيلية قد تغلغلت عميقاً في البقاع والجبل وعلى الساحل (باستثناء مخيّمات صيدا وصور التي حاصرها الإسرائيليون وصمد الفلسطينيون فيها لفترة طويلة). ولم يميّز الجيش الإسرائيلي بين مقاتلين ومدنيّين، في غياب فضائحي للإعلام الغربي عن ساحة الحرب، بل عملت الطائرات والدبابات الإسرائيلية والمدفعية البعيدة والبارجات على قصف مباشر وضخم للمخميات الفلسطينية والمدن اللبنانية. وكان أسلوب الجيش الإسرائيلي لا يتغيّر عند كل قرية أو مدينة، ويقضي بإخراج السكان المدنيين من منازلهم إلى ساحة كبيرة وبعد ذلك اختيار الشبّان وعصب أعينهم وتركهم ساعات طويلة وأحياناً أيّاماً في العراء وتحت الشمس بدون ماء أو طعام، يتعرّضون للضرب المبرح من الجنود الإسرائيليين كلّما سنحت لهؤلاء الفرصة، ثم يُنقلون إلى معسكرات اعتقال داخل إسرائيل. وكان شارون وبيغن يبرّران أنّه يجب معاقبة المدنيين في لبنان لأنّهم يؤوون المخرّبين[5].

في حزيران 1982 كانت سورية قد تعافت من التداعيات المباشرة لمعاهدة كامب دافيد وأنهت حربها الداخلية ضد الإسلاميين، ووقّعت معاهدة صداقة مع موسكو وتحالفت مع إيران. ولكنّ استعدادها لم يكن كافياً لخوض حرب غير متكافئة مع إسرائيل، في حين كانت قواتها في لبنان متواضعة[6]. فكان الموقف السوري منذ اليوم الأول هو التزام تفاهم حبيب وعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لتوسيع رقعة هجومها، فتكتفي بالغارات وينتهي الأمر عند هذا الحد. ولكن توقيت الحرب جاء في فترة تأزّم علاقات دمشق مع «منظمة التحرير»، وتعثّر قيام قيادة موحّدة سورية – فلسطينية، إذ إنّ دمشق استطاعت أن تضبط ردّ الفعل الفلسطيني على الغارات الإسرائيلية طيلة الشهور السابقة بموجب اتفاق حبيب، ولكن هذه المرّة أقدم الفلسطينيون على قصف الجليل يوم 4 حزيران بعد عشر ساعات من الغارات الإسرائيلية الأولى دون أن يستشير عرفات سورية، بل إنّه وضعها أمام الأمر الواقع أنّ حرباً إسرائيلية قد بدأت، ما أعاد اللعبة إلى بداياتها عام 1965 وأفشل مضامين الإستراتيجية السورية الجديدة.

5- John Bulloch, *The war in Lebanon*, London, Century Publishing, 1983.

6- Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli – Syrian Deterrence* Dialogue, London, Croom Helm, 1987.

المواجهة في البقاع

كانت سورية تعلم عن خطّة الهجوم الإسرائيلي منذ بداية العام، عبر السوفيات ومن مصادر عربية عدّة، وحتى من مصادر «القوات اللبنانية» التي حرصت على إبلاغ دمشق بنوايا إسرائيل. ولكن قلّة فقط كانت تعلم أنّ العملية ستكون أبعد من الليطاني وأنّها ستصل إلى بيروت. بل كانت سورية ومعها الفلسطينيون على اعتقاد أنّ العملية ستكرّر «عملية الليطاني» عام 1978 وتقتصر على الجنوب حتى صيدا كأقصى حد، وأنّ إسرائيل ستستمر في احترام الخطوط الحمر التي وضعها كيسنجر في ربيع 1976 والتي جدّدها تفاهم فيليب حبيب في صيف 1981. ولذلك تابعت سورية التقدّم الإسرائيلي داخل لبنان لتتأكّد أنّ الجيش السوري هناك لم يكن مستهدفاً.

في الأيام الثلاثة الأولى للحرب مارست إسرائيل المناورة والخداع حول أهداف الغزو. إذ إنّها طمأنت سورية عبر واشنطن يوم 5 حزيران أنّها لن تستهدف القوات السورية في لبنان، طالما أنّها لا تفتح نيرانها على الجيش الإسرائيلي. كما كتب بيغن إلى الرئيس ريغن رسالة بهذا المضمون يوم 6 حزيران. ثم جاء فيليب حبيب إلى دمشق يوم 8 حزيران لطمأنة دمشق أنّ قواتها في لبنان لن تُهاجَم. وحقيقة الأمر أنّ إسرائيل احتاجت لطمأنة سورية بشكل يومي طالما أنّ الجيش الإسرائيلي لم يصل بعد إلى مشارف بيروت. ولكن سرعان ما انكشفت الخديعة الإسرائيلية. إذ في 7 حزيران، وبدون إنذار، دمّرت الطائرات الإسرائيلية الرادارات السورية في جبل الباروك في الشوف وفي قاعدة رياق الجويّة في البقاع. وفي 8 حزيران، في الوقت الذي كان بيغن يدعو الأسد في خطاب أمام الكنيست أن لا يتعرّض جيشه في لبنان للجيش الإسرائيلي، كانت وحدات الجيش الإسرائيلي تنفّذ خططاً ميدانية لتطويق الجيش السوري في جزّين قبل التوجّه شمالاً لقطع طريق بيروت-دمشق.

أمّا الخطر الأكبر على سورية فقد كان يتجسّد في البقاع، إذ إنّ أفيغدور بن غال كان يقود جيشاً من 35 ألف جندي و800 دبابة ليقوم بهجوم ساحق على الجيش السوري ويحتلّ البقاع ويقطع الطريق الدولية إلى دمشق. وكانت دمشق، ومنذ 4 حزيران، تناقش حجم الغزو وهل ضرب «منظمة التحرير» في جنوب لبنان يحتاج إلى سبع فرق إسرائيلية مدرّعة وعدد كبير من الوحدات الخاصة ومجموعة كبيرة من الدبابات ومئات الطائرات؟ واستنتجت سورية أنّ إسرائيل سعت إلى إبقائها خارج المعركة بضعة أيام للخلاص من الفلسطينيين جنوباً، ثم

التفرّغ لسورية في باقي لبنان، وأنّ إسرائيل قد وضعت في حسابها أنّه في حال تصدّت سورية للهجوم الإسرائيلي فإنّها، أي إسرائيل، ستهاجم سورية داخل أراضيها. هذا كان إذن هدف دفع هذا الحجم من القوات: هزيمة سورية داخل لبنان، وتوجيه ضربة مهينة لها حتى لا تشكّل أي تهديد لمشروع إسرائيل الكبرى.

كانت إسرائيل تحتاج إلى 72 ساعة لتحييد القوات السورية، ولكن خداعها لم يستمرّ أكثر من 48 ساعة، إذ إنّ سورية استوعبت الخطّة الإسرائيلية من خلال مراقبتها للتطورات الميدانية. ففي ليل 7 حزيران استعرض نائب رئيس الأركان السوري علي أصلان أمام الأسد الوضع الميداني في لبنان، مدركاً أنّ إسرائيل قد احتلت مواقع فلسطينية في الجنوب وتلاحق الفلسطينيين في مناطق تسيطر عليها القوات السورية، ما جعل احتكاك الجيش السوري بالإسرائيلي حتميّاً. وأنّ دفاعات سورية في جزين قد أصبحت جيباً يطوّقه الإسرائيليون ويهاجمونه من ثلاثة مواقع. ولكن الخطر الأهم بنظر الأسد كان فقرة في تقرير أصلان أنّ قوّة إسرائيلية مدرّعة قد وصلت إلى قرية تقع على مسافة عشرة كلم جنوب طريق الشام، ما يعني سقوط خاصرة سورية اللبنانية تماماً إذا وصل الإسرائيليون إلى خط شتورة – بر الياس – مجدل عنجر. فيتم تطويق دمشق من الغرب ويُحاصر الجيش السوري في لبنان وخاصة في بيروت.

وهكذا وضعت سورية يوم 8 حزيران خطّتها لمواجهة الغزو: فهي لن تخوض حرباً شاملة مع إسرائيل ولكنها لن تترك لبنان ليسيطر عليه الإسرائيليون، وستتصدى للتقدّم الإسرائيلي في البقاع. وكانت كل ساعة يُحسب لها حساب، فأُحضرت تعزيزات من جبهة الجولان وزيد عدد بطاريات صواريخ سام في البقاع لكي تضع سورية حدّاً فوريّاً للتقدّم الإسرائيلي في البقاع في يوم 9 حزيران الحاسم. فأرسل بيغن عبر فيليب حبيب رسالة شفوية إلى الأسد أن «يبرّد الوضع» وأنّ غزوها الواسع سيتوقّف إذا أخرجت سورية بطاريات الصواريخ، وعملت على إبعاد الفلسطينيين مسافة أربعين كلم عن الحدود الجنوبية. ولكن فيما كان حبيب يتباحث مع خدّام في دمشق في العرض الإسرائيلي وينتظر جواب الأسد، هاجمت الطائرات الإسرائيلية – قادمةً من الغرب عن طريق البحر وجبل لبنان – على حين غرّة قواعد الصواريخ السورية في البقاع ضمن خطّة متكاملة وجاهزة شاركت فيها عشرات الطائرات والأجهزة الإلكترونية والطائرات بدون طيّار وطائرات التجسّس والتنسيق الضخمة من طراز بوينغ 707.

وكانت مصر قد سلّمت للولايات المتحدة في خريف 1981 بطاريات سام 3 و6 كاملة «للدراسة» بعد طلب أميركي مباشر من السادات فوافق السادات فوراً، وشهد على ذلك وزير

الخارجية المصري إسماعيل فهمي[7]. فأخضع الخبراء الإسرائيليون والأميركيون هذه المعدات لتجارب عدّة واستطاعوا أن يبتدعوا وسائل تعطّلها. وكانت هذه الهدية المصرية العامل الأكبر في تمكّن الإسرائيليين من ضرب الصواريخ السورية في البقاع. وردّت سورية بإطلاق طائراتها للتصدّي للأسطول الجوي الإسرائيلي مع الفارق التكنولوجي الكبير بين طائرات الطرفين: 70 طائرة سورية سوفياتية الصنع ضد 100 طائرة إسرائيلية من أحدث ما أنتجته المصانع الأميركية. فكانت هذه المواجهة الجويّة هي الأكبر في تاريخ الحروب، سقط من جرائها 29 طائرة ميغ سورية ولم تسقط لإسرائيل طائرة واحدة. ورغم عدم تكافؤ القوى الجويّة السافر لم تحقّق إسرائيل تفوّقاً جويّاً في البقاع لليوم التالي على التوالي. إذ ما إن ظهرت الطائرات الإسرائيلية مجدّداً في سماء البقاع صباح 10 حزيران حتى تحرّكت الطائرات السورية لمواجهتها وخسرت سورية 35 طائرة في المعركة الثانية.

رغم فقدان شبكة صواريخ سام في البقاع، لم يضعف عزم سورية على التصدّي للتقدّم الإسرائيلي، بل حافظ جيشها على خط دفاعي يمتدّ من بحيرة القرعون إلى بلدة راشيا رغم سيطرة إسرائيل الكاملة على سماء المعركة. وكانت إسرائيل مصمّمة على الوصول إلى طريق الشام، فبعد سيطرتها على الجو أطلقت ثمانية طوابير في البقاع وفي سفوح جبل لبنان المطلّة على البقاع بغية محاصرة الجيش السوري. وكانت هذه معركة وجودية بالنسبة لسورية، إذ إنّ نجاح إسرائيل في قطع طريق الشام سيسمح لها باحتلال كامل لبنان ويفتح الباب لتتّجه شرقاً عبر الممرّات الجبلية وتهدّد دمشق مباشرة. فلم يكن ثمّة بديل لسورية سوى خوض المعركة الأرضية التي اعتبرها العسكريون الغربيون أفضل ما قدّمه الجيش السوري منذ إنشائه عام 1946[8]. إذ كانت القوات السورية في البقاع مكشوفة تماماً للطيران الحربي الإسرائيلي تواجه على الأرض قوّات إسرائيلية متفوقة عدداً وعدّة. ورغم ذلك استطاعت سورية التصدّي للهجوم الإسرائيلي ودحره في البقاع في معركة استمرّت أربعة أيام.

كان التكتيك السوري يعتمد على مجموعات صغيرة من الدبابات لتفادي غارات جوية إسرائيلية قاتلة، ويعتمد أيضاً على المشاة الذين يحملون صواريخ مضادة للدبابات وعلى مجموعات كوماندوس. فكان نظام القتال السوري هو دفع الإسرائيليين إلى التراجع وجعل

7- Ismael Fahmi, *Peace in the Middle East*, American University in Cairo Press, p. 265.

8- «The ground battles of those days were the Syrian Army's finest hour», quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 382.

القوات الإسرائيلية تدفع ثمناً باهظاً لكل متر تحاول احتلاله. ففي 10 حزيران واجه لواء سوري مدرّع قوامه دبابات T-72 لواءً إسرائيلياً مدرّعاً في راشيا فهزمه ودمّر 33 دبابة وأخذ غنيمة بضع دبابات أميركية M-60 جديدة. فانسحب ما تبقى من اللواء الإسرائيلي بضعة كيلومترات باتجاه مزارع شبعا. وفي القطاع الأوسط تمكّنت كتيبة دبابات سورية واحدة من وقف الزحف الإسرائيلي عند بلدة عين زحلتا.

ثم وقعت معركة قرية السلطان يعقوب يومي 10 و11 حزيران التي كانت من أهمّ المعارك في حرب 1982 لأنّها كانت فاصلة في وقف الزحف الإسرائيلي نحو شتورة، خاضها لواء الدبابات السوري الأول وحسم الحرب في البقاع.

في تلك الأثناء كانت المواجهة العسكرية السورية الإسرائيلية تدق نواقيس الخطر في واشنطن وموسكو والعواصم العربية والعالمية من أنّ ثمّة حرباً واسعة تشمل الشرق الأوسط تطلّ برأسها. وطار الأسد إلى موسكو لتعويض خسائر سورية وتدعيم دفاعاتها لمواجهة احتمال الحرب الواسعة. فاتّصل بريجنيف بريغن على الخط الساخن الذي يؤشّر إلى أزمة دولية، ما أقلق واشنطن. والتقى الأسد بيوري أندروبوف رئيس الـKGB، إذ إنّ بريجنيف كان لا يزال على فراش المرض. وكان هذا اللقاء ضربة حظ لسورية لأنّ أندروبوف كان يفهم تفاصيل الشرق الأوسط ويدعم الجانب العربي، ولا يخضع للحسابات المعقدة مع واشنطن التي اتبعتها إدارة بريجنيف (أصبح أندروبوف زعيم الاتحاد السوفياتي بعد وفاة بريجنيف). فتوصل معه الأسد إلى اتفاق يؤدي إلى تعزيز قدرات سورية الدفاعية بشكل غير مسبوق[9]. فكان من نتائج استهداف إسرائيل للجيش السوري في لبنان أنّ سورية باتت في السنوات التالية أقوى من السابق بكثير.

وإذ اتّضح للرأي العام العالمي وللدول الكبرى خداع إسرائيل وعمق استهدافاتها في لبنان بأنّه أبعد من ضرب الفلسطينيين في الجنوب، بدأت الأطراف الدولية تضغط لوقف إطلاق النار. فأعدّ مستشار ريغن للأمن القومي وليم كلارك رسالتين ليوقّعها ريغن إلى الأسد وبيغن لوقف القتال، جاء في الأولى طمأنة الأسد أنّ ريغن يصرّ على وقف النار في صباح 10 حزيران ويصرّ على الانسحاب الإسرائيلي، وفي الثانية توبيخ شديد اللهجة لبيغن. فطلب هيغ من حبيب أن يتريّث في نقل رسالة ريغن إلى الأسد ثم أقنع ريغن أن لا يكون شديد اللهجة

9- قاسم محمد جعفر، **سورية والاتحاد السوفياتي**، لندن، رياض الريّس للكتب، 1987.

مع بيغن بأنّ واشنطن مصرّة على انسحاب إسرائيلي فوري وغير مشروط. ولكن حبيب لم يلبّ طلب هيغ الذي كان يعلم عن ولائه لإسرائيل، بل أوصل رسالة ريغن إلى الأسد في دمشق في الثانية من صباح 10 حزيران، تحدّد وقف النار من الجانبين في السادسة صباحاً. واشترط الأسد أن تباشر إسرائيل بالانسحاب من لبنان فور إعلان وقف إطلاق النار. أمّا بيغن وشارون فقد طلبا من حبيب المزيد من الوقت قبل الردّ. فإسرائيل تحت الليكود لم تخطّط لهذه الحرب وتخوضها لكي تنسحب خضوعاً للضغط الأميركي كما فعلت عام 1978.

واتصل بيغن بهيغ فجر 10 حزيران وأقنعه أنّ وقف إطلاق النار يحتاج إلى رعاية أميركية على الأرض. وحاول هيغ جمع الدعم لوجهة النظر الإسرائيلية، ولضرورة ذهابه إلى المنطقة ليرعى اتفاقاً لوقف النار ولكن ريغن، الذي طفح معه الكيل من هيغ، أمره أن لا يذهب. فأبلغ هيغ بيغن أنّه طلب إلى حبيب التريّث في تسليم رسالة ريغن إلى الأسد في حين كانت إسرائيل تعلم أنّ حبيب قد سلّم الرسالة فعلاً إلى الأسد. واستغلّت إسرائيل الأمر وتظاهرت أنّها لا تعلم أنّ الأسد قد استلم الرسالة وقبل بوقف إطلاق النار، وأعطت شروطها لحبيب لينقلها إلى سورية، فبدت وكأنّها تتعاون من أجل وقف إطلاق النار. واعتبر الأسد رسالة ريغن ضمانة أميركية. فشرع بسحب وحدات من الجيش السوري وإبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الحدود الجنوبية. ولكن الإسرائيليين الذين علموا خطأ حبيب، استغلوا الأمر وأعلنوا وقفاً لإطلاق النار، ظنّه الأسد تنفيذاً لرسالة ريغن، ولكنّهم اعتبروا الأمر سارياً في البقاع فقط بين الجيشين السوري والإسرائيلي. ثم واصلوا الحرب في الشوف وعلى مداخل بيروت بهدف تطويق العاصمة اللبنانية[10].

معركة بيروت

في 11 و12 حزيران، بدأت إسرائيل هجوماً ساحقاً جوّاً وبرّاً وبحراً على بيروت وضواحيها واخترقت المواقع السورية والفلسطينية في التلال المطلّة على المدينة، حتى تمكّنت يوم 13 حزيران من الالتحام بقوات بشير الجميّل عند بلدة الجمهور. فتمكّنت من دخول بيروت عبر شرقها، لتصبح بيروت الغربية محاصرة تماماً من القوات الإسرائيلية، وفي داخلها

10- Yair Evron, «Washington, Damascus and the Lebanese crisis», *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 209 - 223.

14 ألف جندي سوري ومقاتل فلسطيني وبضع مئات من أفراد الميليشيات اليسارية اللبنانية. ثم إنّ إسرائيل وجدت أنّ أعمالها لا تلاقي اعتراضاً أميركياً حقيقياً، فخرقت وقف إطلاق النار شرقاً وهاجمت المواقع السورية المرابطة في الجبل في 18 حزيران من عالية إلى بحمدون وضهر البيدر وأبعدتها عن الطريق الدولي يوم 22 حزيران. فتدخّل الأميركيون واستطاعوا تثبيت وقف إطلاق نار آخر يوم 25 حزيران بين القوات السورية والإسرائيلية. ولكن كانت النتيجة أنّ سورية أُبعدت تماماً عن معركة بيروت التي تصدّر عرفات مهمّة الدفاع فيها.

إستمرّ حصار غرب بيروت عدّة أسابيع، دون أن تستطيع إسرائيل اقتحامها. وسبّب هذا الحصار إحراجاً كبيراً لسورية التي باتت مراقباً جانبياً لدمار عاصمة لبنان بعدما تعهّدت بالدفاع عن لبنان كواجب قومي أولاً، وكجزء من مسؤولية قوات الردع العربية. ثم صبّت أضواء الإعلام العربي والعالمي على عرفات الذي بدا قائداً ميدانياً وكأنّه يحارب في سايغون أو كجنرال روسي يدافع عن ستالنغراد. وأخذ عرفات يزعم أنّ «المقاومة الفلسطينية تقاتل وحيدة فريدة»، متجاهلاً تماماً تضحيات سورية الباهظة في الأرواح والأسلحة والمعدات في المعارك التي خاضتها. لا بل كانت ادّعاءات تخرج في لبنان والدول العربية أنّ سورية لم تحارب، وهي تهمة ردّدها عرفات فيما بعد ولم يغفرها له الأسد. وإذ لم تتمكّن سورية من إرسال قوى إضافية بسبب احتلال إسرائيل لمناطق الجبل، أمرت لواءها في بيروت بقيادة محمد هلال أن يشارك في الدفاع إلى جانب الفلسطينيين واللبنانيين «حتى الرمق الأخير».

كان الأسد يشعر، بعكس عرفات، أنّ سورية تخوض في لبنان «الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة» ولكن بدون مشاركة الدول العربية الأخرى. ففي 1967 وحّدت النكسة العرب وتسارعوا لنجدة سورية ومصر، وفي 1973 كانت الحرب خياراً سوريّاً-مصريّاً رفعت كرامة العرب وحقّقت تضامناً عربياً باهراً. أمّا عام 1982، فسورية كانت تحارب بدون مصر التي عقدت صلحاً مع إسرائيل وسمحت لها أن تضع كل طاقاتها في جبهة واحدة. وذهبت نداءات الأسد إلى القادة العرب هباءً. وعندما أغلقت إسرائيل كافة الطرق نحو بيروت، وجّه الأسد نداءً مؤثّراً إلى جنوده المحاصرين يوم 2 آب لكي يفرضوا على شارون أن يدخل بنفسه ويقاتلهم: «أيها الأحبّة! أنا أعيش معكم نهاراً وليلاً. عروبة بيروت هي أمانة بأيديكم. أسألكم أن تصمدوا حتى الشهادة أو النصر». مساهمة اللواء السوري ساعدت «منظمة التحرير» على مواصلة المقاومة ورفض عروض إسرائيلية مذلّة كان ينقلها فيليب حبيب إلى عرفات ورئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان.

كانت إسرائيل قد وصلت إلى فخّ لدى بلوغها بيروت. فقد كان من المفترض أن تكون بيروت آخر مرحلة لغزوها على الساحل وجائزتها الكبرى. وكان الاتفاق أن تكمل قوات بشير الخطة بدخول المدينة. ولذلك بدأت إسرائيل تضغط على بشير لدخول بيروت الغربية وخوض معارك شوارع ضد «الإرهابيين». وكان بشير قد اتّفق مع شارون وبيغن على دخول المخميات وغرب المدينة وتجريد الفلسطينيين من سلاحهم واعتقال مسؤوليهم وجرف المخميات وطرد 200 ألف لاجئ فلسطيني من بيروت وضواحيها ليتمّ توزيعهم على الدول العربية فيما بعد. ولكن بشير، بناء على نصح من مستشاريه ومن الرئيس إلياس سركيس والسفراء العرب، رفض الطلب الإسرائيلي، ما هدّد التحالف الإسرائيلي - الماروني برمّته - ذلك أنّ دوره كان الحصاة التي سندت الخابية - حسب التعبير اللبناني - لأنّه أساس المكاسب السياسية الكبرى التي وعد بيغن وشارون نفسيهما بها.

بدأ شارون، وقد أصبح على مشارف بيروت، يواجه ليس فقط القوات التي تدافع عن المدينة بل ومعارضة متعاظمة من ضباطه على الأرض ومن حكومته ومن الكنيست ومن واشنطن والعواصم الكبرى، لا لأنّ إسرائيل فشلت في إخراج سورية من لبنان فقط، بل هي الآن تفشل في القضاء على قوات «منظمة التحرير». ولذلك استعاض شارون عن عدم تحرّك بشير بالقصف الشديد والحصار لعلّ عرفات وقيادته يستجيبون لطلباته، ليبدأ بقصف ميداني عنيف امتدّ من 13 إلى 25 حزيران، وقطع الماء والكهرباء ومنع دخول التموين الغذائي عمّن بقي من سكان المدينة (حوالى 400 ألف). وزاد من صعوبة الموقف الإسرائيلي أنّ ريغن طرد هيغ من منصب وزير الخارجية وعيّن مكانه جورج شولتز، بعدما ضاق ذرعاً بحماس هيغ لإسرائيل وتمسّكه بمقولة كيسنجر إنّ «الحرب ستفتح فرصاً للسلام» (وكرّرت كونداليزا رايس هذا المنطق أثناء حرب تموز 2006 عندما قالت إنّ «شرق أوسط جديداً سيولد من رحم الحرب»). وكان ريغن ضد فكرة أن يصبح لبنان غنيمة إسرائيلية كدولة يحكمها بشير الجميّل تابعة لتل أبيب، ويفضّل خروج الجيوش الفلسطينية والسورية والإسرائيلية من لبنان ليبقى بلداً موحّداً وتابعاً للغرب. حتى وافق شارون وبيغن أن يقوم فيليب حبيب بإقناع «منظمة التحرير» أن تغادر المدينة بالدبلوماسية.

وإذ دخل حبيب مفاوضات مع عرفات وقيادته، واصل الجيش الإسرائيلي قصف المدينة للضغط على الفلسطينيين. واستمرّ الضغط على بشير لدخول بيروت والمخيمات، حتى أنّ بيغن استدعاه إلى القدس وأخذ يصرخ في وجهه أنّه يرفض أن يقوم بـ«تحرير بيروت عاصمة

الجمهورية التي سيحكمها». وتوصّل حبيب إلى اتفاق مبدئي مع الفلسطينيين، وأُعلن وقف إطلاق النار يوم 25 حزيران، فتوقّف القصف الإسرائيلي موقّتاً ريثما يتمّ حسم تفاصيل الاتفاق. وكان حبيب يشجّع بشير على مقاومة ضغط شارون ويشرح أن لا فائدة ميدانية من دخول «القوات اللبنانية» المعركة: «أنت تعلم يا بشير أنني أفاوض لانسحاب الفلسطينيين، وأنت تريد أن تصبح رئيساً للجمهورية. ولكن ستلحقك اللعنة إذا أذعنت لطلب شارون وسيكون صعباً أن تكون رئيساً لكل لبنان، للمسيحيين والمسلمين». وردّاً على رفض بشير وصمود عرفات في المفاوضات، بدأت إسرائيل هجوماً جويّاً مكثّفاً على بيروت امتدّ من 5 تموز إلى 12 منه، استعملت أثناءه قنابل عنقودية وفوسفورية وفراغية vacuum bombs استهدفت أبنية سكنيّة مدنية في ستة عشر حيّاً غرب بيروت.

كان حبيب كل مرّة يترك المفاوضات ويسعى إلى وقف إطلاق نار جديد حتى بلغ عددها 12 اتفاقاً. وإذ لم يغيّر هذا القصف شيئاً في المعادلة الميدانية حيث تحصّن الفلسطينيون والسوريون جيّداً في مشارف المدينة وفي الضاحية الجنوبية والمخيمات وعلى محور المتحف، بدأت مرحلة جديدة أعنف وأشدّ وطأة من القصف الإسرائيلي بشتّى الأسلحة جوّاً وبرّاً وبحراً تواصل هذه المرة من 22 تموز وحتى 12 آب. حتى بلغ عدد الضحايا المدنيين 17 ألف قتيل و35 ألف جريح في أكبر مجزرة في تاريخ إسرائيل. كما أنّ سورية سهّلت للمقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية في البقاع والجبل مهاجمة الدبابات والمواقع الإسرائيلية، فردّت إسرائيل بفتح مدفعيتها على الخطوط السورية في البقاع يوم 22 تموز، وأغارت على المواقع السورية في البقاع.

وأخيراً أدّت المجزرة الإسرائيلية المتواصلة في بيروت غايتها، ذلك أنّ الزعماء المسلمين ضغطوا على الفلسطينيين في 10 آب لقبول مقترحات حبيب، رأفة بسكان المدينة الذين يهلكون كل يوم. ووافق عرفات فخرج حبيب باتفاق يوم 12 آب وافقت عليه إسرائيل وقضى بمغادرة سلمية للقوات الفلسطينية واللواء السوري ودخول قوات أجنبية متعدّدة. وكعادته سابق شارون موعد وقف النار بقصف على بيروت كان الأعنف منذ 13 حزيران.

وفي 19 آب استطاعت الولايات المتحدة وضع خطّة وافقت عليها إسرائيل و«منظمة التحرير» وشاركت في صنعها سورية والسعودية. فبدأ انسحاب 10800 مقاتل فلسطيني بحراً و3600 جندي سوري برّاً و644 امرأة وطفل فلسطيني، بمواكبة قوة متعددة الجنسيات من وحدات فرنسية وأميركية وإيطالية. وفي 23 آب التأم مجلس النواب اللبناني في ثكنة الفياضية التي طوّقتها القوات الإسرائيلية، وانتخب بشير رئيساً للجمهورية.

في مطلع أيلول بدا أنّ إسرائيل حقّقت الجزء الأكبر من خطتها إن لم يكن معظمها، فهي احتلّت جنوب لبنان ووصلت بيروت وفرضت رجلها بشير رئيساً، وأخرجت قوات «منظمة التحرير» والجيش السوري من بيروت. والآن تستطيع بفضل حكومة شرعية يقودها بشير أن توقّع معاهدة وتُخرج الجيش السوري من البقاع، وإذا لم تقبل سورية فستقلب حكومة لبنان الرأي العام الدولي ضد سورية بمساعدة إسرائيل، فتكسب إسرائيل في السلم ما عجزت عنه حرباً. وعندما اكتمل انسحاب الفلسطينيين والسوريين من بيروت في أول أيلول، استدعى بيغن بشير إلى نهاريا في اليوم نفسه وطالبه بتنفيذ تعهده بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. ولكن بشير رفض هذا الطلب، فقد تغيّرت الأمور بعدما أصبح رئيساً للجمهورية وأصبح أي اتفاق مع إسرائيل يتطلّب موافقة رئيس الوزراء المسلم الذي لم يعيّن بعد، كما يتطّلب تصديق البرلمان اللبناني بعد مناقشته.

أسفرت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 1982 عن مقتل 20 ألف لبناني وفلسطيني وعن جرح 40 ألفاً. ولم يكن عدد القتلى والجرحى من العسكريين السوريين أقلّ ارتفاعاً، إذ وصل إلى 6000 ضابط وجندي، منهم 1200 قتيل (بينهم عدد باهظ لا يعوّض من الضباط الطيارين بلغ 60) و3000 جريح و696 أسيراً. وخسرت سورية 300 دبابة و140 ناقلة جند مدرّعة و80 مدفع ميدان و76 طائرة حربية و29 منصّة صواريخ سام و6 هليكوبتر. ولم تكن خسائر إسرائيل بقليلة: 2500 قتيل وجريح (منهم 350 قتيلاً) و12 طائرة حربية و3 هليكوبتر و200 دبابة.

مواقف عربية وأجنبية

كانت حرب 1982 درساً عميقاً لسورية، وامتحاناً لإستراتيجيتها. فالفلسطينيون أثبتوا عدم جدارتهم كقوّة مواجهة عسكرية بفرارهم منذ اليوم الأولّ من الجنوب إلى بيروت التي تبعد مئة كلم. ومصر لم تتدخّل مطلقاً لنجدة الجانب العربي، بل فرّت إلى الأمام بمهاجمة سورية كلامياً منذ الأسبوع الأول زاعمة أنّ هذه الحرب كانت لتقاسم لبنان بين إسرائيل وسورية، مع أنّ العامل الأكبر الذي دفع إسرائيل لغزو لبنان هو صلحها مع مصر. أمّا العراق فقد اتّهم سورية كعادته منذ 1968 «بالتواطؤ مع إسرائيل وخيانة الأمّة العربية»، واتهم الملك حسين الأسد أنّه «يصفّي القضية الفلسطينية» رغم تاريخ الأردن مع أيلول الأسود. وحتى القذافي كان يهاجم سورية كلّما وافقت على وقف إطلاق النار أثناء الحرب. وكان من الدروس

أيضاً أنّ إيران غير العربية كانت الدولة الوحيدة التي أرسلت مساعدات عسكرية واقتصادية و500 متطوّع إلى جبهة البقاع.

عام 1981 كانت سورية قد وقّعت اتفاقية صداقة وتعاون مع موسكو بعد عشر سنوات من التردّد، واعتبرت هذه المعاهدة ضمانة وتحالفاً استراتيجياً. ولكن في حزيران 1982 خاب أملها من هذه المعاهدة ومن صمت الاتحاد السوفياتي المؤلم طيلة صيف 1982 في وقت كانت إسرائيل تدمّر لبنان وتطحن بيروت وسكانها، وتهدّد مداخل دمشق من البقاع وتدمر ثلث سلاح الجو السوري ودفاعات سورية الأرضية داخل لبنان. كان على موسكو أن تلتزم ببنود المعاهدة وتدافع عن سورية خاصة أنّ سورية عملت ما بوسعها لتفادي الحرب، كيلا تورّط حليفها الدولي، فتحمّلت أسابيع من الغزو الإسرائيلي. والآن وقد فُرضت الحرب عليها من جانب إسرائيل توقّعت سورية أنّ موسكو ستواجه العدوان الإسرائيلي السافر وتقف إلى جانب سورية[11]. ولكن السوفيات جزعوا من تفوّق الأسلحة الأميركية في هذه الحرب وخافوا أن تقع أسلحتهم المتطوّرة بأيدي الإسرائيليين إذا هم سلّموها إلى سورية. حتى أنّ إسرائيل التي كانت تحسب حساباً للسوفيات أثناء غزوها للبنان استغربت موقف موسكو المتفرّج. لقد توجّس بيغن شرّاً عندما أُبلغ أنّ برقية عاجلة قد وصلت من الحكومة السوفياتية. وكان ساعتئذٍ يرأس جلسة لحكومته فاصفرّ لونه مخافة أن تكون البرقية إنذاراً سوفياتياً يطلب فيه وقف إطلاق النار فوراً وإلا تدخّل السوفيات بموجب معاهدة الصداقة مع سورية. ولكنّه بعدما قرأ مضمون البرقية أطلق ضحكة ساخرة، إذ لم تكن تتضمّن أي تحذير أو تهديد سوفياتي بل إنّ موسكو كانت تطلب من إسرائيل أن ترعى حرمة سفارتها التي اقتحمها جنود إسرائيليون في شارع كورنيش المزرعة في غرب بيروت[12].

أمّا الموقف الأميركي فقد كان سافراً في انحيازه الكلي إلى جانب إسرائيل، ولاحظت سورية تصرفات هيغ الذي كانت سياسته إلى يمين كيسنجر، وخديعة فيليب حبيب حول وعد ريغن بتأمين انسحاب إسرائيل، ثم سعي حبيب لطرد الفلسطينيين بمساعدة مدافع وطائرات شارون، ومن ثمّ دعمها لانتخاب بشير ولخطط بيغن لتحطيم العرب وتركيعهم. وأثبتت حرب 82 رؤية الأسد أنّ ضعف سورية والعرب لن يجلب السلام. ذلك أنّ عجز

11- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, p. 5.

12- كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، ص 252.

سورية عن وقف الحرب وسعيها إلى وقف إطلاق النار بعدما تخلّى الاتحاد السوفياتي عنها كانا سبباً لتدرك واشنطن ضعفها وتخرجها من حساباتها. وعندما أعلن ريغن خطّته للسلام في 1 أيلول 1982 أهمل تماماً الإشارة إلى سورية والجولان المحتل.

كان سركيس يرى أنّ «مصر وحدها، إذا شاءت، قادرة على وقف الاجتياح الإسرائيلي لو هدّدت بإعادة النظر في معاهدة كامب دافيد. ولكن العرب لم يحركوا ساكناً، واكتفوا بالكلام الطيب والتنميات الحارة في الوقت الذي كان الجيش الإسرائيلي يسحق الفلسطينيين ويضرب السوريين ويتقدّم بسرعة مذهلة».

إتفّاق 17 إيار

أخذ بشير، منذ انتخابه، يدعو إلى خروج كافة الجيوش الأجنبية من لبنان بما فيها الجيش السوري، ما جعل سورية مساوية لإسرائيل وهي جريمة لا تغتفر بنظر دمشق. ولكن قبل انقضاء أسبوعين من خروج القوات السورية والفلسطينية من بيروت، وقع انفجار ضخم في مركز «حزب الكتائب» في الأشرفية أسفر عن مصرع بشير و30 شخصاً من مستشاريه ورفاقه. وألقت «القوات اللبنانية» القبض على عنصر من رجالها هو حبيب طانيوس الشرتوني، اكتشفت أنّه هو الذي زرع القنبلة في الطابق فوق قاعة الاجتماع وأنّه انتمى سرّاً إلى «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الموالي لسورية. وقيل إنّ فرعاً تابعاً لأجهزة الأمن السورية قد ساهم في القيام بهذه العملية.

بمصرع بشير انتهت مرحلة قصيرة من التفاؤل كانت قد عمّت الناس في لبنان لتعود الحرب لعدّة سنوات. إذ إنّ شارون اتّفق مع إيلي حبيقة، مسؤول شعبة الأمن في «القوّات» على أنّ أفضل انتقام لبشير يكون بتنفيذ الاتفاق المسبق بين القوات وإسرائيل بدخول المخيمات الفلسطينية وتصفية المخرّبين. وهكذا أعطى شارون أوامر لجيشه بدخول بيروت والمخميات بعد ساعات من اغتيال بشير في يوم 15 أيلول. وكان دخولاً سهلاً بعد خروج عناصر المقاومة الفلسطينية. وفي 16 أيلول سمح المسؤول الإسرائيلي عمير دروري لقوات حبيقة بدخول مخيمي صبرا وشاتيلا حيث عملت ولمدّة يومين على قتل المدنيين الفلسطينيين وبعض اللبنانيين. وفاق عدد ضحايا المجزرة صبيحة 18 أيلول الألف قتيل (وقيل 1800)، رغم تعهّدات أميركية بحماية الفلسطينيين. وخرج 400 ألف إسرائيلي في تظاهرة في تل أبيب استنكاراً لهذه المجزرة، فيما لم تخرج أي مظاهرة مماثلة في الدول العربية. ثم عاد الهدوء النسبي

بعد انتخاب أمين الجميّل، شقيق بشير، يوم 21 أيلول، وانسحبت إسرائيل من غرب بيروت والمخيمات تحت ضغط واشنطن يوم 29 أيلول.

في تلك الأثناء كانت سورية تستوعب آثار الحرب، وتحدّ من خسائرها لتنتقل إلى التصدي للواقع الذي سعت إسرائيل لفرضه، ومن ثم السعي لقلب هذا الواقع[13]. وكانت إسرائيل تعتقد أنّ سورية انتهت كقوّة مقاتلة وأنّ الطريق بات ممهّداً لمشاريعها. ولكن سورية بدأت فوراً بدعم مقاومة لبنانية ضد الإسرائيليين في كافة المناطق التي يحتلونها، لإدراكها خوف الأخيرة الشديد من تكبّد خسائر في صفوف عسكرييها. تكوّنت هذه المقاومة من عناصر أحزاب يسارية لبنانية من شيوعيين وقوميين سوريين وناصريين وبعثيين في إطار «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» التي بدأها أوّلاً «الحزب الشيوعي اللبناني» و«منظمة العمل الشيوعي». ثم دخل إلى الساحة عنصر كبير هو التنظيمات الإسلامية الشيعية المتعدّدة، وبعضها تدعمه إيران. وإذ أصبح عدد المتطوّعين الإيرانيين ألفين وانشقّت «حركة أمل الإسلامية» بقيادة حسين الموسوي عن «حركة أمل» ومعها آلاف من المقاتلين، أصبحت مدينة بعلبك عاصمة التأجيج الثوري ضد إسرائيل والنظام اللبناني، معبّأة بعشق الاستشهاد وبكره شديد لأميركا وإسرائيل. وكانت العمليات الانتحارية ضد الإسرائيليين ماركتهم المسجّلة. وفي مطلع تشرين الثاني 1982 سيطر هؤلاء على بعلبك وبعد أيّام، في 11 تشرين الثاني، وقعت عملية تفجير مقرّ القيادة العسكرية الإسرائيلية في صور بسيارة يقودها انتحاري قتلت 67 ضابطاً وجندياً إسرائيلياً.

في الأشهر التالية بدأت عمليات المقاومة تتصاعد ضد الإسرائيليين عبر القنّاصة والألغام والمتفجرات والسيارات المفخّخة، كان لها أبعد الأثر في دفع الإسرائيليين إلى الانسحاب. وشرعت سورية في بناء قواها العسكرية وعزّزت جبهة البقاع التي أصبحت تستوعب الآن مئات المقاتلين الفلسطينيين الذين خرجوا من بيروت أو فرّوا من جنوب لبنان.

ورأت موسكو أنّ مصالحها هي بالتأكيد مع سورية قويّة لمواجهة احتدام الحرب الباردة إلى درجة غير مسبوقة مع إدارة ريغن التي وضعت نصب عينيها إسقاط الاتحاد السوفياتي ومحاربته

13- William Harris, «Syria in Lebanon», *MERIP Reports*, vol. 15, n°. 6, July – August 1985, pp. 9 - 16.

في كل مكان[14]. لقد رأت موسكو فألاً سيئاً في هبوط المارينز في بيروت وقيام نظام أميركي في المنطقة قوامه إسرائيل ومصر، يتخذ من بيروت وحكومتها قاعدة له. ومما ساعد في تحوّل الموقف السوفياتي نحو سورية وفاة بريجنيف يوم عملية صور الانتحارية، 11 تشرين الأول، وصعود يوري أندروبوف صديق الأسد الشخصي، الذي وافق فوراً يوم 15 تشرين الثاني على إطلاق عهد جديد من التحالف السوري - السوفياتي وتزويد سورية بكميات غير مسبوقة من الأسلحة وبنوعية متفوقة عمّا قبل. وكان بريجنيف متردّداً في علاقته مع سورية حريصاً على سياسة التهدئة التي بدأها مع واشنطن منذ 1972. فجاء أندروبوف بذهنية مختلفة ونشطة لعون سورية وأنّب وزراءه المتردّدين: «أعطوا سورية كل ما تحتاجه حتى من مخازن الجيش الأحمر. لن أسمح لأي قوّة بالعالم بتهديد سورية بعد اليوم»[15]. وأضاف أندروبوف التزاماً جديّاً إلى معاهدة الصداقة مفاده أنّ موسكو ستساعد سورية إذا تعرّضت لهجوم وخاصة إذا هاجمتها إسرائيل. وُوضع برناج تسليح لأربع سنوات ارتفعت بموجبه القوات المسلّحة السورية من 225 ألف إلى 400 ألف عام 1986، والدبابات من 3200 إلى 4400 والطائرات المقاتلة من 440 إلى 650 وقطع المدفعية من 2600 إلى 4000 وقواعد صواريخ أرض - جو من 100 إلى 180، منها صواريخ متطوّرة لم يسبق أن أعطتها موسكو لأي دولة خارج حلف وارسو. وارتفع عدد الخبراء العسكريين السوفيات في سورية إلى 6000. فتحصّنت دفاعات سورية البحرية والأرضية والجويّة ابتداءً من 1983. ثم وقفت موسكو إلى جانب سورية في المواجهات الديبلوماسية وردّت بعنف على احتجاجات إسرائيل على تسلّح سورية، حيث هدّد غروميكو بأنّ أي تحرّش إسرائيلي بسورية سيشعل حرباً عالمية.

بالمقابل فقدت سورية قرار الحرب كما كان الحال عام 1973، أي أنّها لن تخوض حرباً ضد إسرائيل بدون استشارة وموافقة مسبقتين من موسكو. فحصل تشاور بين الجانبين ووافقت موسكو على حقّ سورية في إنهاء آثار الحرب الإسرائيلية عام 1982 واستعادة نفوذها في لبنان. وإذ عملت إسرائيل على مفاوضة لبنان بقيادة أمين الجميّل على صلح منفرد استغرق عدّة شهور، كانت سورية تعمل بهدوء لتدعيم قوّتها العسكرية والديبلوماسية. حتى أنّ سورية

14- Robert Freedman, «Moscow, Damascus and the Lebanese crisis»», *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 224 - 250.

15- Patrick Seale, *Asad*, p. 398.

وافقت على مشروع السلام العربي في قمّة فاس في أيلول 1982 لمصلحة التضامن العربي الذي حرم إسرائيل من استغلال خصومات سورية مع أشقّائها ومَنَعَ الأردن عن المضي في اتفاق شبيه بكامب دافيد.

كان وزير الخارجية الأميركي الجديد جورج شولتز قد استشار كيسنجر قبل ولوجه معمعة الشرق الأوسط، فنصحه كيسنجر على طريقته أنّ حرب لبنان قد «فتحت فرصة للسلام» لأنّها أضعفت «منظمة التحرير» وسورية، وأنّ عليه أن يعمل مع ملك الأردن وأمين الجميّل لتحقيق صلح بين إسرائيل وكل من الأردن ولبنان. ولكن ضغط سورية على الأردن والفلسطينيين دفع شولتز إلى التركيز على لبنان. أمّا فيليب حبيب الذي كان أكثر توازناً من كيسنجر، فقد نصح شولتز أنّ أقصى ما يمكن تحقيقه في لبنان خدمة لإسرائيل هو الإسراع في ترتيبات أمنية في جنوبه بين إسرائيل وحكومة الجميّل قبل نهاية 1982 والعودة إلى اتفاق الهدنة، وهي فترة اعتبرها حبيب مرحلة ضعف سورية التي لن تستمرّ طويلاً، وإلا كانت كارثة على إسرائيل. ونصحه أن لا يطمح لمعاهدة سلام لا قدرة للبنان على تحمّلها ولا على تطبيقها. وأنّه متى تعافت سورية سيصبح من الصعب حتى تحقيق ترتيبات أمنية. وأصغى شولتز إلى نصح حبيب وطلب منه العمل على تنفيذ الترتيبات الأمنية.

كان حبيب يعاني من مرض القلب، فتأخّر في السفر إلى لبنان حتى كانون الأول 1982. حتى إذا حضر أخيراً، كان القطار قد غادر المحطة، إذ إنّه اكتشف أنّ خطة ترتيبات أمنية تعيد الهدنة قد تجاوزها الرئيس الجميّل الذي وافق على الذهاب إلى محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل. فقد بدأ حبيب جولة مكّوكية بين الجميّل وبيغن وشارون لوضع إطار لترتيبات أمنية يحملها فيما بعد إلى دمشق والرياض للموافقة عليها. وفيما كان يشرح لبيغن وشارون أفكاره، قاطعه شارون وهو يلوّح بيده أوراقاً: «توقّف لحظة! لا نحتاج إلى الشيء الذي تتكلّم عنه. عندي هنا اتفاق وقّعه أمين الجميّل نفسه!». فنظر حبيب في الأوراق ثم أوقف الاجتماع فوراً بعد هذه الصدمة التي كشفت له أنّ الجميّل كان يتفاوض مع الإسرائيليين من وراء ظهره ودون أن يعلم واشنطن. وعاد حبيب إلى بعبدا لمواجهة الجميّل: «ماذا فعلت؟ لماذا لم تقل لي إنّك تفاوض الإسرائيليين؟». لقد بلغت التزامات الجميّل تجاه بيغن وشارون للتوصّل إلى معاهدة سلام حدّاً متطوّراً دون علم حبيب.

وأبلغ حبيب شولتز في واشنطن بما يجري فأُعجب شولتز بخطوة الجميّل واستحسن الذهاب إلى مفاوضات سلام مباشرة طالما أنّ الطرفين متفقان على ذلك. ثم أعلن شولتز رعاية

أميركية لمفاوضات علنية افتتحت في 28 كانون الأول 1982 في مستوطنة كريات شمونة في إسرائيل وفي خلدة جنوب بيروت. وفي تلك الأثناء كان شولتز يبتعد عن التوازن الذي رافق قدومه إلى الإدارة بعد تعرّضه لهجوم بات شبه يومي من اللوبي اليهودي في واشنطن الذي كان يدافع عن غزو لبنان وعن الاستيطان اليهودي في الضفة. وأصبح شولتز مع ربيع 1983 متعاطفاً مع طلبات إسرائيل، رغم تطرف حكومتها، مطواعاً لإشارات اللوبي، مقتنعاً أنّ اتفاق كامب دافيد جديداً يُفرض على لبنان سيكون أمراً معقولاً.

ولكن الرياح لم تجر بما تشتهي السفن الأميركية والإسرائيلية إذ حصل ما توقّعه حبيب:

أولاً، على صعيد المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، تبيّن أنّ الجميّل لم يكن ساداتاً آخر. فقد كان «الشيطان يكمن في التفاصيل» كما يقال، وما بدا أنّه سهل التحقيق امتدّ إلى مفاوضات تفصيلية استمرّت أربعة أشهر وخرجت أخيراً بنصّ لم تتحمّس له إسرائيل ولم يرقَ إلى معاهدة سلام بل كان سلسلة إجراءات أمنية. فأمين الجميّل لم يكن بصدد توقيع معاهدة سلام، وخاصة أنّه يعلم مسبقاً استحالة تسويقها ليس مع مسلمي لبنان فحسب بل مع سائر الدول العربية وفي طليعتها السعودية وسورية.

ثانياً، تلقّت واشنطن صفعة أمنيّة كبرى في بيروت إذ اجتاحت شاحنة مفخّخة السفارة الأميركية في 18 نيسان 1983 فدمّرتها على من فيها وقُتل 63 شخصاً منهم ستة عناصر من السي آي إيه ومسؤولهم روبرت إيمز. ما ولّد ضغينة في صدر شولتز ضد السوريين وشريكهم السوفياتي.

ووضع شولتز ثقله الشخصي لتعجيل الاتفاق بين إسرائيل ولبنان وقام بجولة مكوكية أسفرت عن وضع نص اتفاق يوم 4 أيّار 1983. وكالعادة أضاف الإسرائيليون رسالة سريّة يتعهّد فيها شولتز أنّ إسرائيل غير ملزمة بالاتفاق إذا لم تنسحب القوات السورية والفلسطينية من لبنان. وهذا الشرط بالذات هو ما منح سورية حق الفيتو على الاتفاق، إذ كان يكفي أن تُبقي قوّاتها في البقاع حتى يفشل الاتفاق. وعندما ذهب شولتز إلى دمشق في 7 أيّار ليعرض الاتفاق على الأسد تصرّف بعنجهية دولة كبرى تجاه دولة صغيرة من دول العالم الثالث، متأكّداً أنّ سورية لن تقف بوجه الاتفاق. وكان سفير واشنطن في دمشق قد حذّر شولتز أنّ الأسد غاضب جداً من السياسة الأميركية تجاه بلاده وتجاهلها للمصالح السورية والعربية خدمة لمصلحة إسرائيل. ولكن شولتز ظنّ أنّ الرئيس السوري قد أضعفته إسرائيل في لبنان وليس أمامه سوى الموافقة على الاتفاق. ولكنّ مفاجأة كانت بانتظار شولتز في دمشق. إذ إنّ الأسد

أخضعه لجلسة الساعات الخمس الاعتيادية يقصّ عليه تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والوضع اللبناني وحقوق سورية في الجولان ومحاولات إسرائيل الهيمنة على المنطقة، وموقف أميركا السافر إلى جانب إسرائيل. إلى أن خلص الأسد إلى أنّ النص الذي يحمله شولتز هو اتفاق إذعان يجعل لبنان محمية إسرائيلية ويبعده عن أشقائه العرب ويغيّر هويّته الوطنية والقومية، ثم يأتي شولتز إلى دمشق ليكافئ إسرائيل على عدوانها على حساب الأمن القومي العربي. وأنهى الأسد حديثه بأنّ سورية قد تفكّر بالانسحاب من لبنان بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية فقط بعد انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من الأراضي اللبنانية. ونصح الأسد شولتز أن يضع الاتفاق جانباً ويذهب لتطبيق قراري مجلس الأمن 508 و509 اللذين أيّدتهما واشنطن.

كان هذا اللقاء مع الأسد أسوأ ما واجهه شولتز في حياته المهنية الطويلة. فلم يكن معتاداً على كلام قاسٍ كهذا، وأدرك أمرين فوراً: أنّ مصير الاتفاق الذي رعاه بين لبنان وإسرائيل هو الآن بيدٍ سوريّة، وأنّ ما طلبه الأسد منه هو فتح كافة ملفات الصراع العربي - الإسرائيلي من قضية فلسطين إلى الجولان ولبنان والسلام الإقليمي ما يستغرق سنوات لإنجازه، بينما هو، أي شولتز، في عجلة من أمره يريد أن يُنهي موضوع الاتفاق بين لبنان وإسرائيل ويعود إلى واشنطن خلال يومين. ولذلك طار شولتز إلى الرياض ليقنع السعوديين بالضغط على سورية ولكنّه لم يفلح. فعاد إلى بيروت غاضباً وشاعراً بالإهانة. وزاد من غضب شولتز أنّ شفيق الوزان، رئيس الحكومة اللبنانية، كان يضحك عندما أصرّ الوزير الأميركي على المضي في الاتفاق الذي رآه الوزان غير جدير بأن ترعاه دولة كبرى كأميركا، كانت قد وعدت اللبنانيين بالسمن والسلوى. ثم تكلّم الوزان بحضور رسميين لبنانيين عن شعوره بالحزن وعدم الرضى لأنّ هذا أقصى ما يمكن شولتز عمله للبنان. عندها غضب شولتز وقال للوزان والرسميين اللبنانيين إنّه دورهم هم كلبنانيين أن يقنعوا سورية بالخروج من بلدهم وليس دوره هو، وغادر بطائرته من مطار بيروت حيث كانت مواقع المارينز على جانب المطار تتعرّض لقصف مدفعي من حلفاء سورية في الجبل القريب.

كانت الخطوات تتسارع لإفشال مشروع إسرائيل في لبنان. ففي 13 أيار 1983 اجتمع حلفاء سورية بقيادة الرئيس السابق سليمان فرنجية وعضوية رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ووليد جنبلاط وإنعام رعد رئيس «الحزب القومي» وجورج حاوي أمين عام «الحزب الشيوعي» وعاصم قانصو رئيس «حزب البعث» في لبنان، للإعلان عن «جبهة الخلاص

الوطني» التي التحق بها نبيه برّي رئيس «حركة أمل»، بهدف محاربة الاتفاق وقلب نظام الجميّل و«تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وبناء لبنان جديد». واعتبرت سورية أنّ تلك الجبهة هي حكومة لبنان الشرعية بدلاً من حكومة الجميّل الخائنة.

وفي 17 أيار 1983 وقّع لبنان مع إسرائيل على الاتفاق الذي ساوم على السيادة اللبنانية بمنح إسرائيل مكتباً تمثيلياً في ضبيه شمال بيروت وحقّها في ممارسة سيادة أمنية في الجنوب، وخلق ثماني مجموعات مشتركة لبنانية إسرائيلية «للملاحقة المخربين» وتكليف ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة سعد حداد حراسة الجنوب حتى نهر الزهراني، وحرمان الجيش اللبناني من نشر قواته مباشرة شمال نهر الزهراني بأكثر من لواء بتسليح خفيف فقط، ومنع أجهزة رادار لبنانية وأي طيران فوق النصف الجنوبي من لبنان بدون موافقة مسبقة من إسرائيل. وكذلك إنهاء حالة الحرب ومنع أي نشاط إعلامي وتربوي عدائي ضد إسرائيل في لبنان، ومنع نقل أي معدات أو أسلحة أو بضائع (تعتبرها إسرائيل مضرّة بأمنها) عبر لبنان إلى كل الدول العربية، وأنّ على لبنان أن ينهي خلال عام أي اتفاقات أو تعهّدات رسمية مع أي جهة عربية أو دولية تُعتبر معادية لإسرائيل.

وكانت سورية تستعدّ للمواجهة الثانية في لبنان، وأصبح قصر الرئاسة في دمشق غرفة عمليات بتشعّبات ممتدة إلى كل زاوية وكل شأن في لبنان: في بيروت والبقاع وطرابلس والجبل كما في الجنوب، وفي شؤون السياسة والإعلام والمقاومة والاقتصاد. فما إن وُقّع الاتفاق في 17 أيار حتى انطلقت الحملة الإعلامية ضد «العملاء» الذين وقّعوه، مع تحذير بأنّ الحرب الأهلية قد تشتعل مجدّداً وأنّ لبنان قد بات محمية إسرائيلية – كتائبية، وأعلن الأسد أنّ «عقد الإذعان قد وُلد ميتاً».

إنسحاب إسرائيل

وإذ بدا أنّ سلاماً لم يحصل وأنّ الوضع العسكري يتدهور في لبنان، عاد شولتز إلى المنطقة وقد أدرك أنّه لن يستطيع تجاهل مصلحة سورية في لبنان، وخضع لخمس ساعات أخرى مع الأسد في 6 تموز 1983 لحثّه مرّة ثانية على دعم الاتفاق، ولكن الأسد كرّر المواقف السابقة نفسها. وفي 6 آب 1983 أوفد شولتز روبرت ماكفرلين إلى الأسد لسؤاله عن شروطه كي يسحب قواته من لبنان، فردّ الأسد أنّ على واشنطن أن تفهم الفارق بين جيش إسرائيل، الدولة العدوّة للبنان، التي تحتلّ أراضيه وتقتل شعبه وتطمع في أرضه ومياهه، وبين جيش

سورية الدولة الشقيقة التاريخية للبنان، والموجود في لبنان بشرعية لبنانية وعربية، مضيفاً أنّ «سورية ولبنان شعب واحد أمّة واحدة جغرافية واحدة». وقال الأسد لمكفرلين أيضاً: «مخطئ مَن يظن أو يعتقد أو يفكّر أننا سننسحب من لبنان يوماً ونتركه لقمة سائغة يسهل على إسرائيل ابتلاعها لأنّ لبنان دولة عربية يربطنا به مصير مشترك وتاريخ مشترك»[16]، ولسورية مصالح قومية لا يمكن إغفالها في لبنان وعلى أميركا أن تعترف بها.

وإذ وافق الأسد على إقامة لجنة عمل أميركية - سورية للتشاور حول لبنان، كانت إمكانيات سورية العسكرية واللوجستية في آخر آب 1983 قد نضجت لبدء هجومها المضاد. أما في إسرائيل فقد أعلن بيغن، الذي قاد الحرب، استقالته في 29 آب 1983 من رئاسة الحكومة، فأخذ مكانه إسحاق شامير وافتتح تحقيقاً رسمياً حول ضلوع إسرائيل في مجزرة صبرا وشاتيلا ودور شارون فيها.

بدأ تحرّك سوريا في 28 آب 1983 انطلاقاً من ضاحية بيروت الجنوبية عندما انتفضت «حركة أمل» بقيادة نبيه بري ضد حكم الجميّل، وتحدّت الجيش اللبناني في مواجهات استمرّت حتى 2 أيلول 1983، خرج أثناءها الجيش من الضاحية ليقصفها من بعيد بالأسلحة التي اشتراها حديثاً من الولايات المتحدة. وفي اليوم التالي، 3 أيلول، وبعدما انسحبت إسرائيل من الشوف إلى نهر الأولي جنوب بيروت، بدأت معركة ثانية مدعومة من سورية. فشنّت ميليشيا الدروز بقيادة وليد جنبلاط هجوماً على مواقع «القوات اللبنانية» والقرى والبلدات المسيحية في الشوف وعالية، بمساعدة ميليشيات لبنانية يسارية وفلسطينية بلغ عديدها ألفي مقاتل مدعومة بمدافع ودبابات سورية وخبراء روس. واستطاعت هذه القوة سحق «القوات اللبنانية» في الجبل ولكنها أشعلت سلسلة من المجازر والمجازر المضادة في عدد من القرى، وأدّت إلى نزوح مائة ألف مسيحي من المنطقة إلى شرق بيروت وإلى تطويق بلدة دير القمر المارونية. وانتشى الدروز بهذا الانتصار الساحق فوجّهوا هجومهم باتجاه القصر الجمهوري في بعبدا حيث يقيم الرئيس الجميّل، حتى أوقف زحفهم الجيش اللبناني في بلدة سوق الغرب. ولكنّهم استطاعوا ربط صفوفهم مع ميليشيا «حركة أمل» في ضاحية بيروت الجنوبية وشقوا طريقاً للسيارات عُرف بـ«طريق الكرامة». وهكذا عادت سورية إلى ضاحية بيروت يوم 15 أيلول 1983 وانحسر الوجود الإسرائيلي تماماً عن الطريق الدولي من المصنع شرق لبنان وحتى

Interview with *Los Angeles Times*, 14 August 1983, quoted in Patrick Seale, *Asad*, p. 413. -16

مداخل بيروت الغربية. ورافق هذه المعارك وابل من القذائف المدفعية على بيروت والمناطق الشرقية والقصر الجمهوري، ما أثبت أنّ حلفاء سورية في لبنان باتوا الآن أقوى بكثير من حلفاء إسرائيل.

كان واضحاً للدول الأوروبية ولواشنطن أنّ دفع الحكومة اللبنانية إلى اتفاق غير متكافئ مع إسرائيل قد عرّى أمين الجميّل تماماً أمام معظم اللبنانيين والرأي العام العربي وفسَحَ المجال لعودة سورية. زد على ذلك أنّ إسرائيل قد ساهمت في إضعاف موقع الجميّل عندما سحبت جيشها إلى نهر الأولي على مسافة 40 كلم جنوب بيروت، أما أميركا فلم تفعل شيئاً للضغط على إسرائيل لتعديل مطالبها الاستفزازية من حكومة لبنانية ضعيفة، بل أصبحت واشنطن مسؤولة مباشرة عن استمرار حكم الجميّل. وكانت القوى المتعدّدة الجنسية (أميركية وإيطالية وفرنسية) لا تزال ترابط في بيروت، فقام الأسطول الأميركي السادس في البحر بإرسال طائرات حربية لقصف مواقع الدروز في الجبل لتخفيف الضغط عن بعبدا في 17 و19 أيلول 1983. كما أطلقت بارجات أميركية مرابطة أمام بيروت مدافعها الضخمة على الشوف يوم 21 أيلول. ولكن كل هذا لم يوقف الهجوم. ولذلك هرع مكفرلين إلى دمشق يوم 23 أيلول وأصرّ على الأسد أن يسعى لوقف إطلاق النار ويقطع الإمدادات عن الدروز والفلسطينيين.

ثم أنهى مكفرلين لقاءه بالأسد بتحذيره أنّ المدمّرة البحرية نيوجرزي ستصل إلى بيروت خلال 24 ساعة. وظنّ مكفرلين أنّ الأسد سيخاف من التهديد، وأنّه لهذا السبب قد وافق على وقف إطلاق النار الذي أُعلن في 25 أيلول. ولكن الأسد كان مكتفياً بما حققه حتى الآن وكان يفضّل الانتظار والتعاون مع مبادرة سعودية حملها الأمير بندر بن سلطان إلى دمشق، ومعه رجل الأعمال اللبناني-السعودي رفيق الحريري، واقتصرت على تفاهم بين لبنان وسورية فقط. فقدّم الأسد شروطه لأمين الجميّل بأنّ على إسرائيل والقوات المتعددة أن تنسحب بدون شروط من لبنان وعلى الجميّل أن يسعى لتأليف حكومة وحدة وطنية يتمثّل فيها أعضاء «جبهة الإنقاذ الوطني» وأن يشطب اتفاق 17 أيّار. وكان الوقت والمبادرة لصالح سورية طيلة هذه الأسابيع وليس لصالح أميركا أو إسرائيل، إذ تجدّدت متاعب هؤلاء في تشرين الأول 1983:

* في 16 تشرين الأول 1983 انفجر الوضع في جنوب لبنان. إذ أثناء ذكرى عاشوراء في النبطية وقد احتشد 150 ألف شخص حضروا من قرى المنطقة، جرى صدام وتلاسن بين جنود إسرائيليين ومواطنين لبنانيين يشاركون في الذكرى، ففتح الإسرائيليون نار أسلحتهم وأردوا عدداً من المدنيين. وسرعان ما انتشر الخبر لتبدأ انتفاضة شيعية ضد الاحتلال حصدت

40 جندياً إسرائيلياً خلال أسابيع.

* ثم انسحب انفجار الغضب الشيعي على ربيب إسرائيل الأميركي. إذ بعد أسبوع من حادثة النبطية، أي في 23 تشرين الأول 1983 هاجمت شاحنة مفخّخة قاعدة المارينز قرب مطار بيروت وقتلت 241 جندياً أميركياً. وفجّرت شاحنة أخرى مركز القوات الفرنسية في اليوم نفسه فُقتل 58 جندياً فرنسياً. وكان هذا ردّاً على غارات فرنسية على بعلبك. فاشتد الضغط على الإسرائيليين والقوات المتعددة للانسحاب.

في تلك الظروف الصعبة انعقد مؤتمر الوفاق الوطني في جنيف من 31 تشرين الأول إلى 8 تشرين الثاني 1983 الذي ضم قادة لبنان الرئيسيين بحضور عبدالحليم خدّام. وأكّد المؤتمر «عروبة لبنان» وجعل الانسحاب الإسرائيلي أولوية وطنية في بيانه الختامي، ما مهّد لزيارة أمين الجميّل إلى دمشق للقاء الأسد. ولكنّ وفد «الجبهة اللبنانية» اقتصر على كميل شمعون وبيار الجميّل دون «القوات اللبنانية» التي عارضت الاتفاق وأبقت على صلاتها بإسرائيل. في حين نقل خدّام للأسد أن دافيد كيمحي ممثّل إسرائيل في المفاوضات السابقة مع لبنان كان في كواليس المؤتمر[17]. وحدّدت سورية يوم 14 تشرين الأول موعداً لزيارة الجميّل لدمشق ليعلن من هناك إلغاء اتفاق 17 أيّار، إلاّ أنّ مرض الأسد المفاجئ الذي استمرّ أسابيع أجّل اللقاء.

في تلك الأثناء انفجر الوضع العسكري في كل لبنان: تبادل قصف مدفعي في بيروت والجبل، غارات إسرائيلية وأميركية على المواقع السورية والفلسطينية واليسارية، معارك في طرابلس بين عرفات وأنصاره من أصوليين ضد القوى اليسارية المدعومة من الجيش السوري، وجولة قتل وتفجير وخطف في عدّة مناطق لبنانية.

وكان عداء شولتز لسورية يتصاعد كل شهر، حتى أخذ يدعو إلى استعمال الأسطول السادس بشكل أوسع في لبنان. ولكن وزير الدفاع كاسبر واينبرغر عارض استعمال القوّة وأصرّ على انسحاب المارينز. وعندما أوفدت واشنطن دونالد رمسفلد إلى دمشق لم يكن في جعبته أي مواقف جديدة تقبل بها سورية، ولذلك ترافقت زيارة رمسفلد بأوامر للأسطول السادس وسفينة نيوجرزي بفتح المدافع ضد حلفاء سورية في لبنان طيلة شهري كانون الأول 1983 وكانون الثاني 1984، دون جدوى. لا بل كانت الهجومات الأميركية تتلقى الردّ. إذ إنّ القناصة في الضاحية الجنوبية فتحوا نيرانهم ضد المارينز في حين باتت مواقع القوات المتعددّة

17- Patrick Seale, *Asad*, p. 422.

هدفاً للقصف من الجبل. وفي 4 كانون الأول 1983، قُتل 8 من المارينز قرب المطار وأسقطت المقاومات الأرضية السورية طائرتين أميركيتين فوق البقاع وأسرت طيّاراً. ثم أخذت القوى المتعددة تعود إلى بلادها الواحدة تلو الأخرى في بداية 1984.

وإذ خسر الجميّل الغطاء الأميركي واقتصر حكمه على بعبدا (بعدما انقلب عليه أيضاً زعماء الميليشيا المسيحية)، ذهب أخيراً إلى دمشق يوم 29 شباط 1984 والتقى الأسد الذي كان قد شُفي من مرضه، ثم أعلن في 4 آذار إلغاء اتفاق 17 أيار. وهكذا دار الدولاب على أميركا وإسرائيل ولم يبق من نتائج الغزو الإسرائيلي سوى جيب الاحتلال الإسرائيلي جنوب نهر الأولي. ولكن الوضع لم يكن على ما يرام بالنسبة لإسرائيل، فقد توفي الرائد سعد حداد في كانون الثاني 1984، وعيّنت إسرائيل مكانه العقيد أنطوان لحد، وواصلت انسحابها في 1984 حتى عادت إلى الشريط الحدودي الأساسي في 1985.

خلاصة

في دمشق، تعجّب الأسد كثيراً من سرعة انسحاب أميركا من لبنان، بعدما ظنّ طيلة 1983 أنّها ستكون العمود الأساسي لحكم أمين الجميّل وأنّ سياستها الدولية تفرض عليها أن تبقى. لقد أكّدت أعوام المواجهة السورية-الإسرائيلية في لبنان (1980 – 1984) صوابية إستراتيجية الأسد أن صمود دولة صغيرة كسورية بدعم حلفاء لها كفيل بالتصدّي لسياسات إسرائيل وأميركا[18]، كما دلّت الأحداث على مقدرة الزعيم السوري في التحليل الإستراتيجي وأخذ الوقت والنفس الطويل للتعاطي مع التحديات الإقليمية. ولكنّها مرحلة أرهقته وأقعدته موقتاً عن العمل وأدت إلى أزمة خطيرة في الحكم كما سنرى في الفصل التالي.

18- Talcott Seelye, *U.S. Arab relations: the Syrian dimension,* Washington D.C., National Council on U.S. Arab relations, 1985, n°. 4, pp. 1 - 29.

الفصل العشرون

الأزمة الداخلية

في تشرين الثاني 1983، تعرّض الأسد لذبحة قلبية، فظنّ شقيقه رفعت أنّ نظام أخيه في خطر، وباشر في خطوات لوراثة الحكم، واحتلت سرايا الدفاع التي يقودها مناطق حساسة من دمشق. ثم نجا حافظ الأسد من الأزمة الصحية واستطاع أن يسيطر على الوضع ويبعد رفعت[1] في صيف 1984.

رفعت الأسد

لقد أراد حافظ الأسد أن يقدّم عائلته نموذجاً صالحاً للمواطنين. فأصرّ أن يتلقّى أبناؤه تعليمهم في سورية وليس خارجها، وتخرّجت بشرى خبيرة صيدلية من جامعة دمشق، وتلاها أشقاؤها الأربعة في الجامعة نفسها: باسل في الهندسة المدنية، وبشّار في الطب، وماهر في إدارة الأعمال، ومجد في الهندسة الكهربائية. وارتدى أبناء الرئيس البزّة العسكرية أسوة بأغلبية الطلاب وتحلّوا بأخلاق حسنة وثابروا على الدراسة. وكان أسلوب حياتهم انعكاساً لنمط عيش الرئيس الأسد المتقشّف الذي رفض أن يفرش المنزل الصيفي بأثاث أوروبي فاخر، وكان ينام على السرير الذي اقتناه في حياته العسكرية. في حين كان أبناء رجال النظام ينعمون بعدّة امتيازات ويرتدون الملابس الثمينة ويحضرون إلى الجامعة بسيارات السبور الثمينة، ويستعملون النفوذ لكسب علامات بدون بذل الجهد اللازم.

أشرنا سابقاً إلى الطبقة الفاسدة في العهود السابقة، وقد نمت هذه الطبقة منذ السبعينات

1- أنظر التفاصيل المثيرة عن تلك المرحلة في كتاب باتريك سيل عن الأسد.

وزادت شراهتها عندما تحسّنت أوضاع البلاد، وتضاعف عدد أصحاب الملايين ثلاث مرات ونصف خلال ثلاثة أعوام، وظهرت بورجوازية جديدة استفادت من الطفرة المالية، ومن العدد الهائل من المشاريع. ولكن جزءاً منها اغتنى عبر الفساد ونهب المال العام، فكان النموذج السيئ لما سعت ثورة البعث إلى تقديمه[2]. وسبقت الإشارة إلى أنّ دولة البعث قد قامت على أكتاف ضباط وحزبيين وإداريين ومعلّمين جلّهم من الأرياف، ومن عائلات ذات خلفية متواضعة وإمكانات بسيطة. ووجد هؤلاء أنفسهم منذ 1974 أمام شلال أموال متدفق لم تشهده سورية من قبل. فكانت المغريات لا تُقاوم استسلم لها عدد كبير من المسؤولين باستثناء المحصّنين بالمبادئ الأخلاقية والمناقبية القومية. ذهب زمن الانقلابات والثورات وأصبح الثوار والعسكريون وأبناءُ الفلاحين مسؤولين في دولة مستقرّة مع دوام عمل في المكتب يعودون بعده إلى أحضان عائلاتهم وأولادهم. واستيقظوا على المال أمامهم وهو صنو البنين لتكتمل زينة الحياة.

هذه الطبقة التي تكوّنت كالشحم الزائد على جسد الدولة الصاعدة كانت تغرق في متع المدينة الكثيرة وتتمتّع بالحوافز والفوائد المرفقة بالمناصب، كسيارات وبيوت وخدمات إضافية طبية وتربوية واجتماعية. وكان رجال هذه الطبقة يستغلون مناصبهم للإثراء الإضافي والاستغلال المصلحي. قبل الطفرة كان معظم رجال الدولة من حزبيين وعسكريين وإداريين وسياسيين يعيشون حالة تقشّف ثوري: قلّة تملك سيارات خاصّة متواضعة، والأكثرية أقام أفرادها وعائلاتها في شقق صغيرة من غرفتي نوم. ولكن بعد 1974، ظهرت على كثيرين ملامح الثراء المستجدّ، فاقتنوا السيارات الفارهة والشقق الفخمة وأحياناً الفيلات في ضواحي المدن الكبرى وخاصة في دمشق، إضافة إلى بيت صيفي فخم في القرية. واختلط الأثرياء الجدد مع العائلات العريقة والتقليدية في دمشق وغيرها، وحصل تزواج ومصاهرة فانقلب وجه سورية الاجتماعي بقفزة غير مسبوقة.

كانت الدولة السورية تفتقر إلى إمكانيات تنفيذ المشاريع، وإلى فرق هندسة ومقاولات

2- Yahya Sadowski, «Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria», *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, 1987, pp. 442 – 461; Yahya Sadowski, «Ba'thist Ethics and the Spirit of State capitalism: Patronage and the Party in Contemporary Syria», in Peter Chelkowski and Robert Pranger, *Ideology and Power in the Middle East. Studies in the Honor of George Lenczowski*, Durham/London, Praeger Publishers, 1988.

وعمران وخلافه. فمنحت العقود لشركات القطاع الخاص التي نمت وتضاعف عددها وقوي عودها. فبدأت تتنافس للحصول على الصفقات والعقود من الدولة، ونمت علاقات شخصية بين أصحاب الشركات وكبار الموظفين والنافذين الحزبيين والعسكريين في الدولة. فكان رجل الأعمال يقدّم الهدايا والمال لصاحب الأمر في دوائر الدولة، ويحصل على التواقيع والوثائق اللازمة، وكان أصحاب النفوذ يحرّكون ماكينتهم داخل القطاع العام لحصاد البقشيش والنسب المئوية.

ومع بداية العام 1976 وُلدت شبكة من بارونات الفساد والمحسوبية والهدر في سورية، ضمّت عدداً من كبار رجال الأعمال والعسكريين والحزبيين وموظفي القطاع العام وبعض السياسيين، وخلق هؤلاء ماكينة فساد. يقدّم المشروع وسطاء يتمتعون بدعم الفاسدين، ويسير هذا المشروع في دوائر الدولة ويحصل على الموافقات والتواقيع بدون دراسة وتمحيص ومناقصة علمية، إذ يُمنع خبراء الدولة أو المشرفون على الخطط الخمسية الاطلاع عليه. وكان لهذه الماكينة الأثر البعيد في تنفيذ مشاريع غير مجدية، ولم تكن لمصلحة الاقتصاد، بلغت تكلفتها مليارات الدولارات وضيّعت على سورية فرصة أكثر جديّة للنهوض. وحصل كبار العسكريين على امتيازات خاصة، منها شرعي وقانوني كشقق سكنية ومخصصات مالية إضافية، ومنها غير قانوني، كالإذن بتهريب البضائع للاستعمال الخاص أو لبيعها فيما بعد، أو الحصول على نسبة مئوية من عمليات صناعة المخدرات وتزوير العملات وتهريب البضائع الممنوعة في لبنان وسورية، وغيرها من النشاطات المخالفة. وكانت هذه النشاطات مهمّة بالنسبة للضباط لأنّ رواتبهم الشهرية كانت ضئيلة جداً، حتى في سلّم الرواتب السوري.

وليس أنّ الدولة السورية مارست مثالية الرقابة والمحاسبة على نفسها بل أنّ الفساد بات من طبيعة الدولة وأحد عوامل دعم الفاسدين لنظام الحكم. إذ من الفوائد التي اكتسبها أزلام النظام رخصة «كارت بلانش» لارتكاب ما يحرّمه أي قانون في ظروف عادية. كما أدرك رجال الأعمال أنّ دعم ركائز النظام كان الفرس الرابح لنشاطهم الاقتصادي. وبالمقابل لم يقفل النظام باب المشاركة في الحكومة والبرلمان أمام رجال الأعمال من السنّة خاصة. فبرز منهم وزراء ونواب في الثمانينات. كما أنّ علاقات عائلية وزواج ربطت النخب التجارية والسياسية والعسكرية في سورية، إضافة إلى شراكات في التجارة والأعمال أفادت كل هؤلاء، حتى بات من الصعب فصل مصالح أي من هذه الأطراف، وباتوا جميعاً يسيرون في نظام يرون من مصلحتهم استقراره واستمراره. لأنّ مصلحة الدولة القائمة وخطّها السياسي وخططها

الخمسية سبقت بديهيات العمل الاقتصادي الرأسمالي العادي.

ومن رموز الفاسدين في تلك الفترة كان محمد حيدر نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الذي كان لقبه في دمشق «مستر خمسة بالمئة»، وهي حصّته من المشاريع التي كان يمرّرها، فجنى ثروة طائلة عن طريق الفساد. ولكن أبرز نماذج الفساد في تلك الفترة كان رفعت الأسد شقيق رئيس الجمهورية.

لم يرِد رفعت أن يعيش حياة أخيه الرئيس الأسد المتقشّفة، بل سار مع الذين تمتّعوا بالامتيازات التي وفّرتها السلطة وبلغ أوج نفوذه في سورية في الأعوام 1980 - 1984. وكانت أساليبه البوليسية بدائية، بزّ الآخرين في العنف وحب الثروة والمتع المادية. وعموماً لم تعكس شخصيته صورة رجل مثقف بل صورة عكسية لشقيقه حافظ المتقشّف المتفكّر في الأمور.

بدأ رفعت حياته المهنية في سن 26 عاماً في الجيش السوري عام 1963، وحصل على ترقيات سريعة بفضل علاقاته وموقع أخيه في الجيش والنظام[3]. وعام 1965 أصبح قائد قوة أمنية خاصة ساعدت الأسد في استلام الحكم عام 1970، وكانت نواة «سرايا الدفاع» النخبوية الذائعة الصيت التي كان رفعت قائدها. ولكن رفعت أصبح، منذ نهاية السبعينات، الوجه الفاسد للدولة حيث أنشأ شركات واستثمارات، مستغلاً نفوذه في السلطة، حتى أنّ سوقاً كان يفتتح كل أسبوع خصّيصاً لبيع البضائع المهرّبة التي تخص رفعت. وإذا كان لقب زهير محسن زعيم تنظيم «الصاعقة» الذي شارك في الحرب اللبنانية عامي 1975 و1976 قد أصبح «زهير عجمي» بسبب السرقات الفضائحية التي ارتكبها أعضاء الصاعقة في بيروت ومنها السجاد العجمي الفاخر، فإنّ معظم هذه السرقات كانت تُهرّب إلى سورية لصالح رفعت الذي كان من ألقابه في دمشق «ملك العجمي». أعمال رفعت الجنائية والفاسدة ونفوذه المتزايد أزعجت ضباط الجيش السوري الذين أخذوا مهنتهم كعسكريين بجديّة ونظروا إليه شزراً وترقّبوا أن يرتكب أخطاء أكبر من هذه.

سمح الإثراء لرفعت بالتمتّع بالحياة المادية، فقام بجولات سياحية خارج سورية وطاف في مدن أوروبا وأميركا وأصبح متذوقاً للكماليات من فنادق وسيارات وألبسة وهدايا، يعاشر الأغنياء في المنطقة العربية من أمراء وملوك ورجال أعمال. ورافق صعوده المالي حصوله على

3- Thomas Koszinowski, «Rifaat al-Asad», *Orient*, vol. 25, n°. 4, December 1984, pp. 465 – 470.

مناصب رسمية، كعضو في القيادة القومية ومسؤول شؤون الشبيبة[4] وقائد سرايا الدفاع. وعزّز ثقته العارمة بالنفس أثناء ممارسته لمهامه أنّه كان حارس أخيه الرئيس ودرعه ضد الخصوم في الداخل. وكان لرفعت الدور الأكبر في بناء سرايا الدفاع من مجموعة صغيرة إلى قوّة ضاربة كانت الأفضل تدريباً وتسليحاً والأعلى رواتب في الجيش السوري. وأضاف إلى مسؤولياته في سرايا الدفاع نشاطه الكبير في أوساط الفتيان والفتيات في سورية الذين شجّعهم على تلقّي دروس جامعية. هذه المناصب المتعدّدة فسحت المجال لرفعت للتصرّف حسب مشيئته بميزانية كبيرة لا تخضع لمعايير المحاسبة والمراقبة، وبناء شبكة علاقات واسعة داخلية وعربية ودولية وعلاقات متينة مع شخصيات عربية وغربية عديدة. وأسّس رفعت مدرسة المظليات للفتيان والفتيات من طلاب الثانويات كان لخريجيها أولوية في الانتساب لكليات الهندسة والطب في الجامعات رغم تدنّي معدّل علامات بعضهم في الامتحانات الثانوية. وكانت طالبات مدارس رفعت يتجوّلن في شوارع دمشق بلباس عسكري ويجبرن الفتيات المحجبات على نزع حجاب الرأس، ما أغضب الشارع المسلم المحافظ وأدّى إلى أعمال عنف ومواجهات مع الأهالي، كان أبرزها صدام في حي الأكراد بعد أن تصدّى أهل الحي للمظليات بالقوّة. فتدخّلت عناصر المخابرات وسقط قتلى من الجانبين.

وكان رفعت شخصاً مختلفاً عن أخيه في عدّة مسائل: ففي حين كان الأسد جاداً يعمل بصمت ولساعات طويلة في مكتبه يدير شؤون الدولة والمواجهات الإقليمية، كان رفعت ضحوكاً جمع من حوله آلاف الأتباع في سرايا الدفاع وفي نوادٍ شبابية في أنحاء سورية، واتخذ لنفسه سلطات عشوائية يمارسها في حياته اليومية ويُثري نفسه وحاشيته بغير حساب وبطرق ملتوية عبر شبكة العلاقات مع مراكز السلطة في سورية ومع رجال الأعمال. وكان رفعت مقبلاً على الحياة، تزوّج من أربع نساء وأنجب 17 ولداً، وأنفق بسخاء على حفلات اللهو ودعوات الغداء والعشاء لضيوفه وأتباعه، حتى أنّه ربّى صداقة مع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، قائد الحرس الوطني السعودي الذي كان يزور دمشق بصورة دائمة. وبنى رفعت لنفسه موقعاً مهمّاً في قلب النظام من خلال خبرته الطويلة في شؤون الأمن وتجاربه في أعمال حدّدت مصير البلاد. ففي 1966، قاد حملة اعتقال أمين الحافظ ومحمد عُمران. وفي 1969

4- انتخب رفعت عضواً في مجلس القيادة القطرية في المؤتمر القطري السادس في نيسان 1975، وأعطي مسؤولية شؤون الشبيبة.

هزم عبدالكريم الجندي المسؤول عن الأمن في نظام صلاح جديد ما فتح الطريق لشقيقه نحو السلطة، وفي 1980 - 1982 كان رأس حربة النظام في الحرب على الأصوليين ولعلّه لعب الدور الأساسي في تلك الحرب وأنقذ النظام. ولذلك أصبح يتصرّف كشريك لأخيه في حكم البلاد وليس كمسؤول في الدولة فحسب. وامتدّ نفوذه في سورية ولبنان، ونمت سرايا الدفاع إلى جيش مدرّع ومجهّز بأحدث التجهيزات، من 55 ألف جندي بكامل المعدّات من دبابات ومدفعية وسلاح طيران وأسطول هليكوبتر، جيش خاص به، يأتمر بأوامره فقط، ويبزّ سطوةً وقوّةً عسكريةً أيّ لواء أو جهاز في القوات المسلّحة السورية. كما تمتّع عناصر سرايا الدفاع برواتب وامتيازات تفضيلية.

وكان رفعت شريكاً في عدد كبير من المؤسسات التجارية وأعمال البناء، ومسؤولاً عن نوادٍ شبابية وأصدر مجلّة **الفرسان**، واستعمل هذا الاسم كشعار لأتباعه، ومثالٍ للشباب الحيوي الملتزم بتطوير نفسه والعامل لأجل الصالح العام. كما أطلق اسم الفرسان لمشاريع عمرانية، منها مشروع في المزّة لسكن أتباعه وعائلاتهم. وأسّس رابطة الخريجين العليا ضمّت خريجي الجامعات الناجحين في حياتهم المهنية، كردّ سوري علمي على التحدي التقني الإسرائيلي ولتطوير الحياة الفكرية في سورية. فامتدّت هذه الرابطة إلى 15 فرعاً في أنحاء سورية ضمّت آلاف الأعضاء وأصبحت بوصلة بديلة عن «حزب البعث» يلتقي فيها الأعضاء من رجال ونساء ويتناقشون في أمور عامة. وأَولى رفعت اهتماماً خاصاً بمراكز البحوث العلمية ونوادي الكمبيوتر ومعاهد تعليم اللغات الأجنبية، وموّل بناء عدد من هذه المؤسسات. ومثّلت مجموعة نشاطاته هذه وجهاً سوريّاً نقيضاً لعالم حافظ الأسد المقاوم لإسرائيل والجدّي، ورغبة الجيل الجديدة في أن يتمتّع مثل الجيل اللبناني الجديد بالحداثة المدينية وبمتع ولهو وتجهيزات وألبسة مستوردة. كما كانت الرابطة الوجه النقيض لعبوس آباء «حزب البعث»، ومضاداً حيوياً للمؤسسة الرسمية الحاكمة. وفسّر البعض نشاطات رفعت أنّها محاولة لبناء مراكز نفوذ موازٍ للدولة.

ولكن، رغم أنّ رفعت تمتّع بشعبية في دائرته الخاصة وفي سرايا الدفاع وأوساط النوادي الشبابية التي رعاها، إلا أنّه كان مرهوب الجانب بشكل عام ومبغوض في الأوساط الشعبية لدوره الأمني ولدوره في ضرب الحركات الإسلامية ولنمط الحياة التحرّري الذي فرضه أتباعه على الناس، وخاصة سلوك فتيات مدرسة المظليات التابع له. ما دفع الرئيس الأسد إلى الإبقاء على مسافة بينه وبين تصرفات شقيقه.

أما شقيق الأسد الآخر جميل، فقد تميّز عن رفعت بوعيه وطموحه السياسي وتحصيله العلمي لشهادة في المحاماة، وانتخابه لمقعد في مجلس الشعب. ولكن جميل كان قد أسّس عام 1981 «جمعية علي المرتضى» على خلفية مذهبية مدّت شبكتها في المنطقة وأعطته تبعيّة مهمة في الأوساط الشعبية ورجال الأعمال، على حساب «حزب البعث». وأصبح منزله الضخم محجّة شعبية تتوافد إليه طوابير الباصات حاملة الوفود من كل مكان، فيولم لهم بنحر الخراف على الطريقة العربية.

الأزمة

في صباح 13 تشرين الثاني 1983 تعرّض الأسد لعارض صحّي شك الأطباء أنّه انتكاسة قلبية فنقلوه إلى «مستشفى الشامي» في دمشق حيث خضع للعلاج ولنقاهة طويلة. وكان خدّام قد عاد من موسكو في 11 تشرين الثاني وأبلغ الأسد أنّ أندروبوف صديق سورية الحميم يعاني من مرض شديد، وأنّ القيادة السوفياتية لن تتخّذ قرارات كبيرة في هذه المرحلة، فقلق الأسد. ولم تكن سورية في وضع يسمح بتأخير القرارات على مستوى السياسة الإقليمية، إذ إنّها كانت تخوض حرباً شعواء ضد الولايات المتحدة وإسرائيل في لبنان، وتتحضّر لجني جهد سنة من المواجهات، وتستعد لزيارة أمين الجميّل يوم 14 تشرين الثاني 1983، في حين كانت المعارك مشتعلة في طرابلس ضد جماعة عرفات، وطائرات القوات الغربية المتعددة والطائرات الإسرائيلية تشنّ غارات على المواقع السورية، والقصف المتبادل يتواصل في بيروت[5]. واتّصل خدام بالجميّل وطلب منه تأجيل الزيارة نظراً لمرض الأسد، وبدأت الإشاعات والتكهنات تنتشر في وسائل الإعلام الغربية عن وضع الأسد الصحي وعمّا يمكن أن يحدث في سورية. وأمضى الأسد أسبوعين في المستشفى ثم نُقل إلى فيلا في الغوطة للنقاهة. وظنّ بعض من حوله أنّه ضحيّة مؤامرة أجنبية لقرب نجاح سورية من تحقيق أهدافها في لبنان، كما انتشرت تكهّنات أنّه مصاب بجلطة أحدثت شللاً نصفيّاً أقعده، أو أنّ عميلاً أجنبياً أطلق عليه الرصاص. ولم يُشفِ فضول وقلق الرأي العام مشاهدة الرئيس على التلفزيون يوم 27 تشرين الثاني في قاعة مؤتمر أو افتتاحه جسراً في 30 تشرين الثاني، إذ إنّه كان لا يزال يشكو من الإعياء في تلك الفترة والغموض وعدم اليقين يخيّمان على دمشق.

5- بشّار الجعفري، السياسة الخارجية السورية، دمشق، مطبعة طلاس، 1987.

في الأيام الأولى لمرض الأسد ساور شقيقَه رفعت قلقٌ شديد، ولزم جانب سريره في المستشفى لمدّة ثلاثة أيام بلياليها، حتى بدا للزوّار وكأنّ رفعت هو المريض. ورغم أنّ رفعت قد ثبّت أقدامه كقائد لسرايا الدفاع وأصبح حارس النظام الأهم، إلا أنّ الرئيس الأسد كان حريصاً على استقرار الحكم وضرورة معالجة مسألة غيابه المرضي بهدوء وبدون خطوات دراماتيكية. فأرسل تعليمات شفهية من سرير المستشفى بتشكيل لجنة من ستّة أشخاص موضع ثقته لإدارة الشؤون اليومية للدولة: وزير الخارجية خدام، والأمين العام المساعد للقيادة القومية عبدالله الأحمر، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي، والأمين العام المساعد للقيادة القطرية زهير المشارقة.

ولكن تطوّراً آخر حصل في الوقت نفسه، إذ إنّ مجموعة من كبار العسكريين قلقت من احتمال وفاة الأسد ومن انفتاح البلاد على شتّى التكهنات والإشاعات. فعقدوا الأمل على رفعت ليكمل مشوار أخيه في الحكم إذا وقع المكروه. وفاتحوا رفعت بالأمر كأفضل شخص يقود سورية بالنظام السياسي نفسه الذي بناه الأسد منذ 1970. ثم عدّدوا أسباب صوابية رأيهم: فرفعت هو قائد سرايا الدفاع التي وفّرت عمود الحماية للنظام، وهو شقيق الرئيس، ما يشكّل في ذهن الرأي العام استمرارية الحكم. وأنّ رفعت هو بطل الحرب على الإرهاب الأصولي الذي هدّد سورية وهدّد الحزب والقيادات العسكرية طيلة سنوات، وأنّه أحد رجال النظام، ولذلك فإنّه لن يُحدث تغييراً في أجهزة السلطة ولن يهدّد مواقع مسؤوليها، وهو يجلس على شبكة علاقات ومصالح داخلية، ولن يزعج الذين يجلسون هم أيضاً على شبكة مصالح مشابهة في الأجهزة الأمنية والألوية المدرّعة وشركات القطاع العام والمؤسسات والدوائر الأخرى. وكان هؤلاء العسكريون لا يثقون كثيراً بأعضاء اللجنة التي سمّاها الرئيس الأسد والتي ضمّت أربعة مدنيين قد يمثّلون الرئيس الأسد في الداخل والخارج ولكنّهم لن يضاهوا سلطة قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية على الأرض. وهكذا أدّى خوف القادة العسكريين والأمنيين من تداعيات الفراغ التي يمكن أن تحدثها وفاة الأسد إلى إضعاف لجنة الستّة التي عيّنها الرئيس.

ولم يكن تحرّك العسكر لصالح رفعت، الأمر الوحيد الذي خرج على تعليمات الأسد، إذ عقّد الأمور أنّ اللجنة أيضاً، وبدون علم الأسد، قرّرت أن تضمّ رفعت إلى عضويتها. فزاره في منزله في المزّة خدام والشهابي وشرحوا له أنّه لا يجوز لرجل بمركزه وأهميته في النظام أن يبقى خارج مركز السلطة التي باتت تمثّلها اللجنة، وخاصة في تلك الفترة الحاسمة والمأزومة

التي تمرّ بها البلاد على الصعيد الإقليمي. فرفض رفعت أن يكون عضواً في اللجنة لأنّ ذلك يخالف رغبة شقيقه، ولكنّه اقتنع أن يكون عضواً باسم مصلحة البلاد وإذا وُجد المخرج القانوني لعضويته. وعلى هذا الأساس انعقد اجتماع للقيادة القطرية بغياب الرئيس الأسد ووزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد. ولئن كان رفعت عضواً في القيادة القطرية التي ضمّت أيضاً كامل أعضاء «لجنة الستّة» التي عيّنها الأسد، صوّت المجتمعون على أن تصبح القيادة القطرية هي الحكم في سورية، ما أبطل دور اللجنة التي سمّاها الأسد. فأصبح رفعت جزءاً من القيادة الحاكمة. وعلم الرئيس الأسد، رغم مرضه، بما حدث في اجتماع القيادة القطرية التي ألغت اللجنة التي عيّنها لصالح رفعت، وعلم أيضاً بمشيئة كبار الضباط في تعويم رفعت، فغضب مما رآه تخريباً لما بناه وسعياً من قبل اللجنة والأجهزة الأمنية لاستبداله برفعت.

وكان الأسد طيلة فترة الصراع مع إسرائيل على لبنان ومنذ 4 حزيران 1982 يتابع الوضع هناك ساعة بساعة فلم يكن يلتفت إلى تطورات الساحة السورية الداخلية. وكانت الشكوك تساوره أنّ واشنطن تريد إضعافه بشتّى الطرق، وبات رجال إدارة ريغن يهاجمونه شخصياً وبشكل دائم. ولذلك فقد يكون شقيقه الأصغر رفعت بديلاً جاهزاً بنظر الأميركيين.

لم يكن الرئيس الأسد يفكّر برفعت كرديف له في السلطة، أو كرجل سياسي جدي أو رجل دولة. واكتفى بإسناد دور أمنيّ له في النظام وهو الدور الذي أجاده رفعت منذ 1966. وكان الرئيس الأسد في 1983 يدير إستراتيجية صراع كبرى في المنطقة ضمن إستراتيجية سورية للصراع ضد إسرائيل، وتدافع عن القضية الفلسطينية. فلم يثق أن يكون رفعت بمستوى المسؤولية والكفاءة لتنكّب هذه المهام. كما أنّ الأسد المتقشّف في نمط حياته كره أسلوب أخيه في السهر والحفلات واللهو، وعتب عليه عدم وعيه للمواقف التي تتّخذها سورية تجاه واشنطن وبعض الدول العربية، وضعفه تجاه نمط الحياة الأميركي وكل ما هو أميركي من كماليات وتسالٍ. حتى أنّ رفعت اشترى منزلاً في أميركا بمليون دولار. واستاء الأسد من صداقات رفعت التي شملت ياسر عرفات والحسن الثاني ملك المغرب الذي كان معروفاً بعلاقته السريّة بإسرائيل، ويستقبل سياسيين وعسكريين إسرائيليين وخاصة شمعون بيريز. هذا في وقت كان الأسد يشعر بأنّ سورية محاطة بالأخطار من أميركا والغرب، وتخوض حرباً شرسة في لبنان ضد إسرائيل. ولذلك لم يكن الأسد يرى شقيقه في ذلك الوقت بأنّه «جرصة» فحسب بل كان خطراً على النظام الآن أثناء مرضه هو، يُضاف إلى المخاطر الأخرى التي يواجهها النظام.

قبل مرض الأسد لم يكن رفعت يفكّر في احتلال منصب أخيه، بل كان ينظر إليه كأخ يكبره بسبع سنوات والأول في العائلة في الدرس والتحصيل والتدرّج المهني، ويتطلّع إلى رضاه بأن يطلق يده في الداخل، على أن يتولّى الرئيس الأسد نفسه هموم العلاقات الخارجية والمشاكل الإقليمية ويدير الصراع مع إسرائيل. ولكن في تشرين الثاني 1983، وبعدما أصبح الأسد طريح الفراش، لم يقاوم رفعت إغراءات السلطة بعد تودّد لجنة الستّة وأعضاء القيادة القطرية ما فسّره أنّه دعم له لتبوؤ سدّة الحكم، فبدأ يتصرّف كوريث لأخيه، ويضغط على رئيس الوزراء ليستقيل ليعيّن حكومة جديدة، فيما انتشرت على جدران الأبنية في دمشق ملصقات صور رفعت كقائد عسكري مهيب.

كان الأسد قد اختار قادة الأجهزة الأمنية بنفسه من خلفيات متواضعة ورعاهم ومنحهم الترقيات، فخدموه لسنوات طويلة. ومن هؤلاء علي دوبا رئيس المخابرات العسكرية، ومحمد الخولي رئيس مخابرات السلاح الجوي، وفؤاد عبسي رئيس جهاز مخابرات الدولة ونائبه المسؤول عن الأمن محمد ناصيف. ومثّل القادة الأمنيون الثلاثة الصف الأول من المستشارين الذين أحاط الأسد نفسه بهم، يليهم الصف الثاني العلني من ثلاث شخصيات هي خدام في الخارجية، وطلاس في الدفاع، وأحمد إسكندر أحمد في الإعلام. وعملياً كان رفعت الرجل الأمني الثاني في النظام بفضل سرايا الدفاع، الجيش الخاص به، والذي كانت أربعة من ألويته المدرّعة والممكننة تزنّر دمشق، في حين كانت ألوية كبار ضباط الجيش بعيدة نسبيّاً عن وسط العاصمة. ولم يكن رفعت وحده في الميدان بل كان له أكثر من ندّ، أحدهم علي حيدر قائد «القوّات الخاصة» النخبوية والمؤلّفة من 15 ألف جندي، والذي لعب دوراً هاماً في الحرب على «الإخوان المسلمين» وخاصة في حلب وحماة، وفي مواجهة الهجوم الإسرائيلي في البقاع عام 1982. وحتى داخل أسرة الأسد الممتدة كان ثمّة أكثر من ندّ لرفعت، منهم عدنان مخلوف وعدنان الأسد. وكان عدنان مخلوف ابن عم زوجة الرئيس الأسد، قائد «الحرس الجمهوري» المؤلّف من عشرة آلاف جندي، والمسؤول عن حماية قصر رئيس الجمهورية في حي المالكي حيث يقيم كبار مسؤولي الدولة، وعن حماية وسط العاصمة بشكل عام. لقد خدم عدنان مخلوف في سرايا الدفاع ولكن بعد خلاف مع رفعت، عيّنه الأسد قائداً للحرس الجمهوري بتوصية من محمد مخلوف شقيق زوجة الأسد. أمّا عدنان الأسد فقد كان ابن عمّ الأسد وقائد «سرايا النضال». كما أنّ الرئيس الأسد وثق بقادة الجيش الأربعة: الفريق شفيق فيّاض، وإبراهيم صافي قائد اللواء المدرّع الأول، وعلي صالح قائد كتيبة الصواريخ، وعلي أصلان

قائد العمليات ونائب رئيس الأركان الذي ساهم في حرب تشرين وفي بناء وتسليح القوات المسلّحة.

ولم يُقعد المرض الأسد عن التصرّف تجاه مخالفة أوامره في تسلّم اللجنة التي عيّنها لإدارة شؤون البلاد، فاستدعى كبار الضباط إلى المستشفى وأنّبهم على مخالفتهم لتعليماته وعلى تصرّفهم غير المسؤول في دعم رفعت، ما يعرّض البلاد لأخطار غير متوقعة، في حين كان واجبهم أن يكونوا على كامل الاستعداد لمواجهة الأخطار الخارجية. وحذّرهم من أن يكون تعويم رفعت هو جزء من مؤامرة خارجية لقلب النظام في سورية[6]. هذا الإنذار المباشر من الأسد أقنع الضباط بالعودة عن دعمهم لرفعت الذي قد يجلب الخطر على البلاد كما يقول الرئيس الأسد. وكان الوضع يتطلّب الحذر الشديد من جانبهم إذ إنّهم لم يعلموا مدى عدم رضى الرئيس على أخيه، فربما قاموا بخطوة يفسّرها رفعت أنّها معادية له فيتحرّك ضدّهم في وقت قد لا يستطيع الرئيس الأسد أن يدافع عنهم. وفرض هذا الوضع الشاذّ على القيادات العسكرية والسياسية في دمشق أن تقف على الحياد حتى يتبلور الصراع الصامت بين الرئيس وأخيه.

كان الأسد يرغب أن يحلّ الإشكال داخل العائلة ويضبط شقيقيه رفعت وجميل دون أن يعطي الأمر بعداً سياسيّاً. وإذ تماثل إلى الشفاء سعى إلى استعادة هيبته على شقيقيه. فبدأ بجميل المقرّب من رفعت والذي أصبح زعيماً في اللاذقية ويدير «جمعية علي الرضا» المذهبية الاتجاه. ففي أواسط كانون الأول 1983، صدر قرار في دمشق بإغلاق هذه الجمعية. ثم عاد الأسد إلى العمل في مطلع كانون الثاني 1984 ليتابع الوضع في لبنان حيث استمرّت المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة، والتقى عدداً من السياسيين الأجانب، أحدهم دونالد رمسفلد في أوج غارات الأسطول الأميركي على لبنان. ولكن أجواء الشكوك التي ولّدها مرضه لم تنتهِ، حيث ساهمت سفارات غربية في دمشق بالترويج لتكهنات عن صحته وعن الوضع الداخلي في سورية. فارتاب الأسد من مؤامرة غربية لقلب نظامه على يد شقيقه الذي كان ينشر «سرايا الدفاع» في دمشق. وأمر الأسد علي دوبا أن يضع ضباط رفعت تحت المراقبة، وأمر علي أصلان وشفيق فيّاض أن ينقلا جنوداً ودبابات إلى وسط العاصمة لخلق توازن مع انتشار سرايا الدفاع. وتأكدت الأجهزة الأمنية أنّ رفعت يلقى تشجيعاً من الملك المغربي ومن

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 424.

الأمير عبدالله، وحثّاً خفيّاً من واشنطن للقيام بانقلاب، فيما كانت الولايات المتحدة تستعرض عضلاتها أمام الشواطئ اللبنانية.

لم يكن رفعت يتصرّف بشكل يُطمئن الرئيس الأسد، بل ثابر على السلوك نفسه الذي اتّبعه منذ مرض أخيه. ففي 23 شباط أقام حفلاً خاصاً للترحيب بالأمير عبدالله الذي زار دمشق، غطّى على الترحيب الرسمي الذي قام به رئيس الحكومة عبدالرؤوف الكسم. وأذكت بعض السفارات الغربية الوضع بوصف زيارة الأمير عبدالله بمثابة دعم لرفعت. فعكست خلفيات زيارة الأمير السعودي عمق الشرخ واللعبة الخطرة التي كانت تدور. إذ تناهى إلى الأسد دور سرايا الدفاع في استقبال الأمير، وأوعز لرئيس الأركان حكمت الشهابي أن يجرّد سليم بركات، مسؤول الأمن في سرايا الدفاع، من مسؤولياته فوراً. فطلب بركات من رفعت أن يحميه، واتّصل رفعت بالشهابي طالباً 48 ساعة لمعالجة الأمر، فأبلغه الشهابي أنّ أمر الرئيس واضح وعليه تنفيذه. وإذ رفض بركات أن يتخلّى عن منصبه قام باقتحام مكتب علي دوبا شاهراً السلاح، وتصدّى له معاونو دوبا وجرّدوه من سلاحه واعتقلوه. وينقل باتريك سيل تفاصيل اتصال هاتفي بين رفعت والرئيس الأسد يعكس مزاج تلك الفترة:

رفعت: شو عملت بزلمتي بركات؟

الرئيس الأسد (محاولاً إغاظة شقيقه): بعتقد إنّو أعدمناه!

رفعت: ليه عملت هيك؟

الرئيس الأسد: أعطيت أمراً بنقله ولم ينفّذ![7] وعلم رفعت فيما بعد أنّ بركات لم يُعدم بل هو في السجن، فعمل على إطلاق سراحه ثم أمّن له وظيفة مريحة في الجامعة.

إلتزم رفعت بأسلوب شقيقه الهادئ فأبقى الصراع داخل الأسرة، وأوفد شقيقهما جميل للتوسّط. ولكن الأسد كان صارماً مع جميل واستمرّ في إضعاف نفوذ رفعت تدريجياً عبر خطوات محسوبة. إلى أن شعر رفعت بوضعه المتدهور يوم 26 شباط 1984 فتحرّك لحماية ما بقي له من سلطات في 27 شباط، واستيقظت دمشق على احتمال مواجهة دموية حاسمة، حيث احتلّت «القوات الخاصة» بقيادة علي أصلان مواقع استراتيجية في المدينة بمواجهة قوات «سرايا الدفاع»، في حين خرجت قوات «الحرس الجمهوري» بقيادة عدنان مخلوف إلى الطرق المحيطة بالقصر الجمهوري. فدارت مناوشات متقطعة بالأسلحة.

7- Patrick Seale, *Asad*, p. 430.

في تلك الأثناء كان الأسد منهمكاً بعمله. إذ في 29 شباط حضر أخيراً إلى دمشق الرئيس اللبناني أمين الجميّل لإعلان إلغاء اتفاق 17 أيار مع إسرائيل. وفي اليوم نفسه التأم مجلس القيادة القطرية في اجتماع طارئ لإيجاد مخرج للأزمة الداخلية وحضر مبعوث خاص من الزعيم السوفياتي الجديد قسطنطين تشرنينكو للتوسّط بين رفعت والرئيس الأسد يوم 10 آذار، مع وقوف موسكو بالكامل وراء الرئيس الأسد حليفهما الثابت. ونجم عن هذه الجهود في 11 آذار صدور مرسوم رئاسي عيّن خدام، عدو رفعت، نائباً أول لرئيس الجمهورية، ورفعت نائباً ثانياً بدون ألقاب أو مناصب إضافية، وزهير المشارقة نائباً ثالثاً. ثم صدر مرسوم رئاسي ثانٍ نقل قيادة «سرايا الدفاع» إلى محمد غانم. وأدّت هذه القرارات إلى تجريد رفعت من كافة صلاحياته وسلطاته فوجد نفسه مبعداً عن قيادة «سرايا الدفاع» التي بناها قبل 20 سنة، وأصبح معزولاً في منصب فخري. وإذ لم يرض رفعت عن مرسوم تعيينه، لم يستطع أن يواجه أخاه أو يعترض علناً. فكان عليه أن يتحرّك بسرعة قبل أن يبدأ مفعول المرسوم، وجمع كبار ضباطه ودعاهم أن يختاروا قائداً جديداً من بينهم بعدما أصبح هو نائباً لرئيس الجمهورية، وهكذا يضمن استمرارية نفوذه. فاختاروا صهره معين ناصيف، ولكن ناصيف لم يُقبل على هذا المنصب. ولم يفقد رفعت الأمل فقد كان لا يزال بإمكانه أن يلحق الأذى بنظام أخيه ويتمتّع بولاء السرايا الكامل.

ووصل صبر رفعت مداه، فأمر سرايا الدفاع يوم 13 آذار 1984 بالتحرّك بقوة إلى قلب دمشق واستلام السلطة. وهكذا اجتاحت دبابات رفعت دمشق وتغلّبت مدافعها على مدافع دبابات القوى المدافعة، فيما أخذت كتيبة دبابات T-72 من «سرايا الدفاع» مواقع في محيط قيادة المخابرات العامة عند مفرق كفرسوسة المؤدي إلى المطار ووجّهوا فوهات مدافعهم باتجاه المدينة. واحتلّت مجموعات دبابات أخرى الحدائق التي تفصل فندق شيراتون عن قصر الضيافة الجديد وزُرعت الألغام، في حين طوّقت وحدات ممكننة محيط فندق ميريديان ومجمّع أبنية القيادة القطرية لـ«حزب البعث». وحشدت القوات المدافعة الدبابات بقيادة شفيق فياض في الوسط وقوات علي حيدر في ميدان معرض دمشق الدولي. وأخلى المواطنون المناطق التي انتشرت فيها القوى العسكرية فيما بدا أنّه مؤشّر اشتعال حرب أهلية مدمّرة، وخافوا أن يبدأ إطلاق النار في أي لحظة. كانت ساعات شديدة الخطورة قد تؤدّي إلى دمار وسط دمشق وسقوط عدد كبير من الضحايا في معركة غير محمودة العواقب.

في اليوم السابق لهذه التطورات أحضر الأسد أمّه المريضة من القرداحة لتمضي فترة في

منزل رفعت الأقرب إلى قلبها، وكان في ذهن الأسد أنّ يواصل معالجة الصراع الخافت مع أخيه ببطء. ولكنّه يوم 13 آذار وجد أمامه جيوشاً متقابلة واحتمال اشتعال حرب أمام قصره. فارتدى بزّته العسكرية وركب سيارة جيب يرافقه ابنه باسل بدون أي مرافقين أو حرس، وقاد السيارة في شوارع دمشق الخالية من المارة والسيارات، متّجهاً إلى بيت رفعت في المزّة. وكان رفعت قد أقام دفاعات حصينة حول مركز قيادة «سرايا الدفاع» الذي يقع منزله إلى جواره، ونشر دبابات في البساتين وعلى الطريق الرئيسي ونصب قطع مدفعية على جبل قاسيون المطلّ على المدينة. فكان الأسد يعبر هذه الحشودات حتى توقّف عند حاجز كفرسوسة، وأمر قائد الموقع أن يعود بدباباته إلى ثكنته ويخلي المفترق. ثم وصل إلى بيت رفعت. وأثناء لقائه برفعت دار نقاش غاضب استمرّ ساعة بحضور والدتها التي كانت تضغط على رفعت للميل نحو الاعتدال في حين كان لفارق السنّ بين الشقيقين دور في النقاش. وأخيراً وصلا إلى حل يحفظ مصالح رفعت وأملاكه ويبقيه نائباً للرئيس. وبعد هذا الاتفاق جال الأسد على وحدات «سرايا الدفاع» المنتشرة في المزّة وأمرها بأن تعود إلى قواعدها. ومع صباح 14 آذار اختفت الدبابات من الشوارع وعاد الجنود إلى ثكناتهم، فتنفّس السكان الصعداء.

كان رفعت يمتلك أبنية ومنازل وعقارات في أنحاء دمشق، أحاطها بحواجز أمنية وعوائق أرضية في الشوارع حتى حوّل حياة المواطنين، سكان تلك الأحياء، إلى جحيم. وبعد آذار 1984 رُفعت هذه العوائق بهدوء وأُزيل أي أثر أمني في كل هذه الأمكنة. وإذ تواصلت حملة التطهير الواسعة ضد أمبراطورية الفساد الواسعة التي نمت في السنوات السابقة، ربطها الناس بخروج رفعت وتنفّسوا الصعداء، رغم أنّها كانت حملة جزئية إذ إنّ الفساد بقي سمة من سمات الحياة السورية في العقود التالية، وكان من التحديات الأولى أمام بشار الأسد عام 2000.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل عادت الأزمة الخافتة التي سبقت 13 آذار. إذ إنّ نفوذ رفعت كان أبعد من «سرايا الدفاع» كما سبقت الإشارة. فبعد أسبوعين، أعلنت «رابطة الخريجين» التي يقودها رفعت عن مهرجان شعبي في 17 نيسان بمناسبة عيد سورية الوطني، في جامعة دمشق. ولكن إدارة الجامعة رفضت إقامة النشاط في حرم الجامعة، فأعلن أنّ المهرجان سيقام في نادي الضباط في دمشق، إلاّ أنّ السلطات منعت ذلك أيضاً. ما حدا برفعت إلى استبدال المهرجان بحفل عشاء في فندق شيراتون حضره 500 عضو في الرابطة. وألقى رفعت خطاباً استغرق ساعتين ونصف الساعة هاجم فيه الرئيس الأسد: «يبدو أنّ أخي لم يعد يحبّني

ويعبس عندما يراني. ولكنّي لستُ عميلاً أميركيّاً ولا سعوديّاً. لم أتآمر على وطني. هل نسيتم أنّ لقبي قبل عشر سنوات كان «الضابط الأحمر»؟ (إشارة إلى دوره كقناة سريّة بين الأسد والسوفيات)... عندما اتصلت بالأمير عبدالله ووافق السعوديون أن يساعدونا كان ذلك لأنّ سورية كانت بحاجة للمال. كنتُ أعمل لسورية واقتصادها وحكومتها. لماذ أُدعى الآن عميلاً سعودياً وأميركياً؟ لو كنتُ مجنوناً لكنت دمّرت المدينة ولكنّي أحبّ هذا البلد. رجالي هنا منذ 18 سنة والناس اعتادوا علينا ويحبوننا والآن هؤلاء الكوماندوس - رجال علي حيدر - يريدون أن يطردونا خارجاً».

غضّ الأسد الطرف عن نشاطات أخيه طالما أنّها لم ترتفع عن سقف الاتفاق. ولكن رفعت انطلق من خطابه في الشيراتون إلى نشاطات مماثلة في الأشهر التالية في قاعات عامة واجتماعات شبه مغلقة أطلق فيها العنان لنقد سياسات الرئيس وتجربته، وتبلور النقد مع الوقت ليصبح طعناً بمسيرة الأسد ويقدّم رؤية مختلفة تماماً لما يجب أن تكونه سورية. فكان رفعت يقول التالي:

* لماذا تنفق سورية أموالاً طائلة على جيشها وعلى الفئات الموالية لها في لبنان، في حين أنّها بحاجة ماسة إلى الاستثمارات في الداخل؟

* هل من الحكمة في شيء أن تجازف سورية في خوض مواجهة مع أميركا والغرب (في لبنان) وأن تسوء سمعتها وتكنّى بدولة إرهابية؟

* لماذا لا تقبل سورية بانسحاب إسرائيلي - سوري متوازٍ من لبنان؟

* لماذا الاتكال الكامل على الاتحاد السوفياتي؟ وما هي عواقب سعي سورية إلى توازن عسكري إستراتيجي مع إسرائيل ومنها أن تُبتلع سورية في المنظومة الدفاعية السوفياتية وتفقد استقلالها؟

* لماذا تدعم سورية جماعات أبو نضال وأبو موسى في حربهما على ياسر عرفات؟ وما معنى الخلاف السوري مع عرفات ولماذا تسعى سورية لطرد عرفات من طرابلس؟ أليس من حقه أن يبقى هناك في حين أن الإسرائيليين ما زالوا في صور؟

* لماذا تعارض سورية بعنف اتفاق عرفات مع الملك حسين في مملكة عربية متحدة يمكن أن تسترجع الضفة الغربية يوماً من حكومة عمالية في إسرائيل؟ لماذا لا تترك سورية الفلسطينيين يختارون الدرب الذي يجدونه مناسباً؟

لماذا هذه العلاقة الوثيقة مع ملالي إيران الرجعيين والمتعصّبين دينيّاً؟ وكيف يختلف هؤلاء عن الأسلاميين الذين حاربناهم في الداخل؟ وكيف يسلك النظام السوري سياسة في حماة

وسياسة أخرى مناقضة مع طهران؟ وهل كان النضال ضد «الإخوان المسلمين» مزيّفاً لا التزام عقائدياً من ورائه؟

هذه الانتقادات وغيرها أعطت صورة عن رفعت وكأنّه يفضّل الديمقراطية في سورية والسلام مع إسرائيل، ويرفض التطرّف ويتقرّب من أميركا والاعتدال العربي، ويرفض إيران ويرى صوابية ضرب القوى الإسلامية في سورية، إلخ. إلا أنّ الرأي العام السوري الذي تابع عن كثب صعود بعض رجال النظام في الثروة والسلطة، كان يحمل صورة أخرى لرفعت: صورة رجل أساء استعمال السلطة وكان رمزاً للفساد، مارس الإثراء الشخصي والتجارات غير الشرعية والتهريب من لبنان ووضع اليد على صناعة المخدرات في البقاع، وعاش حياة المتعة والسهر. ولذلك لم تكن سيرة رفعت كافية أخلاقياً لإقناع الجمهور.

في تلك الأثناء، كانت «سرايا الدفاع» تخضع لإعادة هيكلية صارمة، حيث خُفض حجمها إلى مستوى لواء وجرت حركة تنقلات وإعفاءات من الخدمة، واعتقل عدد من ضباط السرايا، فيما أصبح الثقل الأساسي لحماية النظام في «الحرس الجمهوري» بقيادة عدنان مخلوف، وفي «القوات الخاصة» بقيادة علي حيدر. وطُرد موالو رفعت من حي الفرسان في المزّة، وأُعلم أعضاء «حزب البعث» بوجوب استقالتهم من رابطة الخريجين التي تلاشى وجودها. أمّا النوادي الشبابية التي تمتّعت بامتيازات قبول سهل في الجامعات، فقد تعرّضت لانتكاسة عندما أُلغيت العلامات الإضافية في أيلول 1984 واقتصر القبول على العلامات الدراسية دون غيرها. فرسب كثيرون من أعضاء هذه النوادي وأعادوا سنتهم المدرسية.

خروج رفعت

في 28 أيار 1984، سافر رفعت إلى روسيا برفقة عدد كبير من الضباط لفترة استجمام، ما وصفه راديو دمشق بأنّه «زيارة عمل وديّة». وبعد خمسة أيام استقبل تشرنينكو رفعت بصفته نائب الرئيس، ثم عاد جميع الضباط إلى سورية باستثناء رفعت الذي فضّل الذهاب إلى جنيف وبقي فيها. وفي أول آب، جُمّدت عضوية قياديين بارزين في القيادة القطرية لـ«حزب البعث» لقربهم من رفعت، أحدهم محمد حيدر نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية، والثاني ناجي جميل. وكان محمد حيدر قد جمع ثروة ضخمة، مستغلاً نفوذ منصبه وبنى لنفسه قصراً في الزبداني في الجبل غرب العاصمة وزوّج ابنه من ابنة رفعت. أمّا ناجي جميل فقد كان على خصام مع رفعت ما أدّى إلى إزاحته عن منصب قائد سلاح الطيران في آذار 1978. ولكنّ

لسوء حظّه فقد تصالح مع رفعت وتقرّب منه عندما بدأت الأزمة الداخلية بمرض الأسد. كما صادرت السلطات بعض أملاك جميل الأسد في اللاذقية بعد حظر جمعيته المذهبية التوجّه.

بقيت تفاصيل الأزمة الداخلية مجهولة حتى نهايتها في آب 1984. إلى أن خرجت مجلة **درشبيغل** الألمانية بمقابلة مع مصطفى طلاس ذكر فيها تفاصيل وأعلن أنّ رفعت أصبح شخصاً غير مقبول في سورية. ولكن رفعت لم يعش منبوذاً في سويسرا البعيدة بل عاش لورداً ثريّاً وقويّاً، معه مائة حارس شخصي وحاشية من بضع عشرات تضم زوجاته وأبناءه وأقارب وأصدقاء ومعاونين، أقاموا جميعاً في أفضل فنادق جنيف بكلفة بلغت ملايين الدولارات. ثم انتقل مع عائلته وحاشية أصغر إلى فرنسا، وعاد الآخرون إلى سورية[8]. وشكّل رفعت، حتى من منفاه، مصدر قلق للدولة السورية. إذ في حزيران نجا خدّام من موت محتم جراء انفجار سيارة مفخخة، رأى الناس شبح رفعت خلف المحاولة. كما تناهت إلى دمشق أنباء عن أنّ رفعت ينشط سياسياً حيث التقى عرفات في جنيف وأنّه بصدد إطلاق مجلة ومحطة إذاعة معارضة.

في 10 تشرين الثاني 1984، حصل انفراج بين الشقيقين إذ صدر مرسوم رئاسي أضاف إلى منصب رفعت مسؤولية الإشراف العام على الأجهزة الأمنية في سورية، ما جعله نظريّاً أرفع مقاماً من خصومه في النظام. فعاد رفعت في 26 تشرين الثاني وحضر إلى مكتب الأسد وقبّل يده لفتح صفحة جديدة. ولكنّه اكتشف أنّ الأمور قد تغيّرت ولم يعد بإمكانه تجديد صلاته بسرايا الدفاع التي تحجّمت كثيراً، كذلك لم يسمح له منصبه كمشرف عام أن يتدخّل مباشرة في شؤون الأجهزة الأمنية. فأدرك أنّه لن يستعيد سلطانه السابق. ولم يهضم رفعت منصبه الصوري طويلاً، فغادر إلى أوروبا مجدّداً واستقرّ في باريس ليعيش حياة الأمراء مع حاشية بلغت 40 شخصاً بينهم حرس شخصي. في تلك الفترة نقل أصدقاء رفعت عن لسانه أنّ قرار تراجعه عن خوض المعركة واستلام الحكم في آذار 1984 كان غلطة عمره الكبرى. وواصل رفعت تجواله في أوروبا متنقّلاً من فرنسا إلى أسبانيا. ولكن وفاة الوالدة عام 1992 فتحت نافذة، فرجع إلى دمشق وبقي نائباً لرئيس الجمهورية.

8- Alasdair Drysdale, «The succession question in Syria», *Middle East Journal*, vol. 39, n°. 2, spring 1985, pp. 246 – 257.

الفصل الحادي والعشرون

سورية والعراق وإيران

منذ 1968 وحتى 2003، ثمّة سؤال شغل بال المراقبين: لماذا لم يتّحد العراق وسورية عندما كان «حزب البعث» يحكم البلدين، لاسيّما أنّ وحدتهما هي منطقية من حيث الجغرافية والتاريخ والتواصل السكاني، أكثر مما كانت وحدة مصر وسورية؟ ولكن المسألة كانت أكثر تعقيداً من مجرّد رغبات حزبين في السلطة[1]. ذلك أنّه حتى قبل أن يصبح البعث حزباً حاكماً في كلّ من سورية والعراق، لم يُكتب للعلاقات بين البلدين النجاح إلا لفترات استثنائية، إذ إنّ العراق في حقبة المملكة الهاشمية حتى 1958 حاول ابتلاع سورية في «مشروع الهلال الخصيب» وحاك ضدّها المؤامرات، مرّة عبر حلف بغداد ومرّة بدعم أطراف محلية وترتيب اغتيالات وانقلابات. وعندما أصبحت سورية إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة أخذ العراق بقيادة عبدالكريم قاسم ينافس عبدالناصر ويشاغب عليه، ثم اتفق نظام عارف مع عبدالناصر ضد سورية.

وبعدما اعتلى البعث السلطة في البلدين، جرت محاولات عدّة للتقارب، غير أنّ العراق لم يرتضِ سعي سورية في عهد حافظ الأسد أن تكون قوّة إقليمية بعدما كانت شقيقاً أصغر. فقد اعتبر أن السعي السوري سيكون على حسابه وهو الدولة الأكبر والأكثر ثروة وسكاناً. وتشعّب الصراع بين البلدين من اختلاف في نظام الحكم قبل حكم البعث إلى خلاف بين أشخاص بعد 1968، ثم إلى خلاف اقتصادي حول أنابيب النفط ومياه نهر الفرات، ومزايدة عراقية حول سياسة سورية تجاه الصراع مع إسرائيل، ودعم كلّ من دمشق وبغداد لمعارضي

1- E. Kienle, *The Conflict between the Baath Regimes of Syria and Iraq prior to their Consolidation: from regime survival to regional dominance*, Berlin, 1985.

نظام الآخر. ولم يكن للمعارضين السوريين المقيمين في بغداد أي مصلحة في تقارب البلدين مخافة أن يصبحوا ضحيّة التقارب. وكان هذا حال المعارضين العراقيين في دمشق. وفي العام 1968 اتخذت القيادة القومية (عفلق) من بغداد مقراً لها فبدا وكأنّ البعث في البلدين توأمان في خناق دائم. وكالتوأمين أيضاً كان الخناق يختفي أحياناً ليجد الأخ نفسه في أخيه وينتهي الخلاف وكأنّ شيئاً لم يحدث[2].

الصراع السوري-العراقي على لبنان

مع الطفرة النفطية وبعدد سكانه الكبير نسبيّاً، سعى العراق، خاصة في السبعينات، إلى زعامة العرب ومنافسة مصر وتولّي إدارة دفّة القضية الفلسطينية وفرض نفوذه على لبنان، واستعمل موارده وثرواته في معارك نفوذه الإقليمية التي كان للساحة اللبنانية أهمية في بلورتها، ما وضعه وجهاً لوجه مع سورية. وكانت بيروت ساحة الصراع العراقي-السوري الذي استمرّ حتى 1990[3].

مرّ الصراع العراقي-السوري على لبنان بانشقاقات وصراعات من 1968 إلى 1975، ثم بمراحل دمويّة في الأعوام 1975 - 1978، تلا ذلك تقارب في 1978 - 1979 لمواجهة تداعيات كامب دافيد والحاجة إلى بناء جبهة مشرقية، فاستقرت الأوضاع نسبيّاً في لبنان. ولكن العراق غاب عن الساحة اللبنانية منذ العام 1979 لانشغاله سنوات عدّة في الصراع مع إيران ثم عاد في صيف 1988.

لقد بدأ الصراع بين سورية والعراق على الساحة اللبنانية في أواخر الستينات. فقد انشق «حزب البعث» بين جناح عراقي وآخر سوري. وأصبح الحزب حزبين بقيادة قومية خاصة بكل من سورية والعراق، كما نشأت في لبنان قيادتان قطريتان إحداهما تابعة للقيادة القومية في دمشق والأخرى للقيادة القومية في بغداد. كما كانت الساحة الفلسطينية السبب الثاني للصراع. فقد تعاظم نفوذ المقاومة الفلسطينية منذ أواخر الستينات وخاصة بعد الحرب الأهلية في الأردن (1969 و1970) وانتقال قيادة هذه المقاومة إلى لبنان. ولئن تبنّى جناحا البعث

2- Kienle, Eberhard, *Ba'th v. Ba'th : the conflict between Syria and Iraq*, London, 1987.

3- من غرائب الحرب اللبنانية أنّ التحالفات كانت في تبدّل دائم وأنّ الحرب كانت رمالاً متحرّكة. فقد دعمت سورية الطرف المسيحي في 1976 و1977، ثم الطرف المسلم، فيما دعم العراق الجانب المسلم عامي 1975 و1976، ثم أخذ يدعم الطرف المسيحي في الثمانينات.

القضية الفلسطينية، كان لا بد أن يسعى كلا الجناحين إلى إيجاد مساحة نفوذ داخل التشكيلات الفلسطينية في لبنان[4]. وهكذا تكثّفت عناصر الخلاف السوري العراقي في لبنان وشهد عقد السبعينات انشقاقات خطيرة على الساحة اللبنانية المتفجرة بين منظمات وتيارات وأحزاب لبنانية وفلسطينية موالية أو صديقة للعراق، وأخرى موالية لسورية. حتى أنّ ما نشأ عام 1973 تحت اسم «جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» بقيادة كمال جنبلاط كان مقرّباً من العراق، نشأت بمواجهته «حركة الأحزاب والقوى القومية» المقرّبة من سورية. فنشبت بين الجبهتين نزاعات دامية عقّدت الصراع في لبنان وتشابكت العوامل من نزاع لبناني- لبناني على الامتيازات السياسية والمطالب الاجتماعية إلى صراع على الوجود الفلسطيني إلى صراع سوري-عراقي[5]. وأدّى الخصام البعثي - البعثي وصراع النفوذ على القضية الفلسطينية إلى تدهور العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق امتد إلى نزاع مزمن على تقاسم مياه نهر الفرات وعلى الحقوق النفطية.

لعدّة عقود، قبل استلام البعث السلطة في البلدين، اعتمد العراق على مرفأ بانياس السوري لتصدير نفطه عبر خط أنابيب يمتد من كركوك. فاستفادت سورية من رسوم الترانزيت ومن كميات نفط اشترتها بأسعار تفضيلية. ولكن بعد وصول الأسد إلى السلطة عام 1970 ببرامج تنموية احتاجت إلى مبالغ طائلة، طالبت دمشق بحصّة أكبر من عائدات النفط العراقي العابر لأراضيها وذلك برفع رسوم الترانزيت والشحن. ولكن العراق رفض هذا المطلب في وقت كان يواجه الشركات الأجنبية بعد تأميمه شركة النفط العراقية في حزيران 1972. واتجهت المشكلة نحو الأسوأ عندما أعلن العراق في صيف 1973 عزمه على بناء خط أنابيب

4- بعض أحداث الصراع السوري العراقي في لبنان مستقاة من كتاب حازم صاغية، **بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً**، دار الساقي، 2003.

5- في العام 1975 ضم تجمّع كمال جنبلاط (الحركة الوطنية اللبنانية) الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي والتنظيم الناصري والمرابطون وحزب البعث الاشتراكي العربي جناح العراق، وشخصيات مستقلة. ومن أبرز قادة الحركة كمال جنبلاط وجورج حاوي ومحسن إبراهيم وإنعام رعد وعصام نعمان وألبير منصور. وبالمقابل ضمت «حركة الأحزاب الوطنية والقومية» حزب البعث الاشتراكي العربي-الجناح السوري وحركة أمل واتحاد قوى الشعب العامل والتنظيم الناصري والحزب السوري القومي الاجتماعي. ومن قيادات التجمّع الموالي لسورية عاصم قانصو وشخصيات تلتف حول الإمام موسى الصدر، وإلياس قنيزح وكمال شاتيلا. أمّا في صفوف الفلسطينيين، فقد رعى العراق منظّمته «الخاصة» «الجبهة العربية لتحرير فلسطين» بقيادة أبو العباس في حين رعت سورية منظّمتها الخاصة «الصاعقة» بقيادة زهير محسن.

جديد من شمال العراق عبر تركيا إلى الإسكندرون على البحر المتوسط وليس عبر سورية، ما عمّق الخصام، إذ حرم القرار سورية من عائدات هامة خاصة أنّها كانت تستعد للحرب ضد إسرائيل. وثانياً لم تجد دمشق في إعلان العراق أي لياقة قومية خاصة أنّ الإسكندرون هي عاصمة اللواء السوري الذي سلبته تركيا عام 1939[6].

ثم تحسّنت العلاقات موقّتاً على خلفية الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والتي شارك فيها الجيش العراقي إلى جانب سورية. ولكن قبول دمشق وقف إطلاق النار في أيار 1974 واستقبالها الرئيس نيكسون في حزيران أدّيا إلى حملة مزايدات عراقية ضد سورية وعودة إلى أجواء الخصام. وفيما كانت سورية تعاني أزمة اقتصادية خانقة مباشرة بعد حرب 1973 تمتّع العراق بعوائد نفطية غير مسبوقة، نجمت عن مضاعفة أسعار النفط عام 1974 بفضل الحرب. فراح يزايد في التطرّف بمواقفه من القضية الفلسطينية ويستعمل الطفرة النفطية لتمويل جبهات الرفض. وساهم سعي «منظمة التحرير» في الاستفادة من نافذة الحل السلمي في الشرق الأوسط وكلمة عرفات بهذا المضمون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 1974 في انشقاق المقاومة الفلسطينية وولادة جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية بدعم عراقي، أعلنها من بغداد جورج حبش أمين عام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» الذي ندّد بسياسات «حركة فتح» وبخطوات دمشق الديبلوماسية.

إن تحولات 1973 و1974 الإقليمية دفعت كلاً من العراق وسورية إلى تعزيز نفوذه في لبنان عبر تمويل ودعم التنظيمات الفلسطينية واللبنانية المختلفة، وتمويل الصحف والمطبوعات وإقامة المكاتب وتخصيص الميزانيات لدعم معارضي النظامين. فكانت ثمّة حركات وقيادات عراقية مناوئة لنظام العراق ومركزها دمشق، ومراكز تدريب للأكراد في سورية لمحاربة النظام العراقي في شمال العراق. وكانت بالمقابل شخصيات وحركات سورية مناهضة لنظام سورية تتخذ مركزها في بغداد.

لقد شنّ العراق حملة إعلامية ضد سورية، جوهرها المزايدة في الصراع مع إسرائيل: في أنّ الأسد لا يختلف عن السادات لأنّ سورية وقّعت اتفاقية الجولان كما وقّعت مصر اتفاقيتي سيناء، وأنّ الأسد خان القضية العربية كما فعل السادات، واستقبل كيسنجر وقبل بالقرار 242

6- المرفأ الذي انتهى عنده أنبوب النفط العراقي على ساحل الإسكندرون كان في بلدة أرسوز التي انطلق منها زكي الأرسوزي. ولذلك بنظر السوريين كانت خطوة العراق خائنة لمبادئ البعث (حازم صاغية، **بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً**، دار الساقي، 2003).

التسووي، وأعلن قبول سورية بمبدأ السلام مقابلِ الأرض. فكان سهلاً الكلام من بغداد. ذلك أنّ العراق لم يكن دولة مواجهة ولم يخض حرباً مباشرة ضد إسرائيل ولم يخسر أي أرض. وردّ الأسد على الحملة العراقية بأنّ مواقف بغداد «تعبّر عن رجالٍ لم يحاربوا ولن يحاربوا» بل وقّعوا اتفاقاً مع إيران في العام نفسه تخلّوا فيه عن سيادة شط العربِ وهو تواطؤ مع الأمبريالية التي يمثّلها الشاه وتنازل عن أرض عربية وخيانة ثورة عربستان. وبلغت الحرب الإعلامية بين البلدين حدّاً سمّم الجو بينهما فسخر إعلام دمشق من مساهمة العراق في حرب تشرين وعيّب إعلام بغداد تنكّر سورية لدور العراق في إنقاذ جبهة الجولان. ولم يقتصر الأمر على اتهامات الخيانة، بل تطوّر في نيسان 1975 إلى حرب كلامية اقتصادية حول تقاسم مياه الفرات التي كانت موضع أخذ وردّ منذ أوائل الستينات، دون أن تصل حدّ الأزمة.

ولم تمض شهور على انتقادات العراق لسورية حتى دخل عام 1975 في اتفاق سلام مع شاه إيران أوصله إلى ما أنكره على سورية: التنازل عن سيادة العراق على شطّ العرب وعن مطالب العراق التاريخية في خوزستان (عربستان) والذهاب في انفتاح اقتصادي على الغرب، وفي تحسين العلاقات مع الدول العربية المحافظة، وهو ما أنكره على سورية أيضاً. ومَن يُراجع الحرب الكلامية بين البلدين سيُصعق من العبارات والمصطلحات المستخدمة والتي ظهرت في مانشيتات عريضة حتى في صحف بيروت المحسوبة على البلدين. ولم يخلُ قاموس الخصام من أقسى عبارات التخوين والنعوت («نظام عميل للأمبريالية»، «خائن»، «باع القضية»، «الطغمة الحاكمة»، «العصابات الفاشية»، «اليمين المتآمر»، «ماذا يخطّط النظام المجرم في بغداد؟»، «سقط القناع عن خيانة النظام الفاشي في دمشق»، إلخ).

بدأ العام 1975 بحرب أهلية/ إقليمية على الساحة اللبنانية، وقد تلبّدت الأجواء بين سورية والعراق إلى حدود التفجّر. ففي آذار شنّت سورية حملة اعتقالات في صفوف الفئات الموالية للعراق في القوى المسلحة السورية وفي الأوساط المدنية بتهمة التآمر على النظام، وحشد البلدان جيشيهما على جانبي الحدود، وأدّى الدعم العسكري السوري للأكراد[7] والدعم المنوّع للمعارضات العراقية إلى سحب العراق لسفيره من دمشق عام 1975، وأغلق كل بلد مؤسسات الآخر (ومنها المكاتب التجارية والطيران والرحلات الجوية)[8]. ومنذ بداية المعارك

7- دعمت سورية حركة جلال الطالباني المنشقة عن البرزاني والتي عرفت باسم «الاتحاد الوطني الكردستاني». وكان الطالباني ممثّلاً للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي رأسه الملا البرزاني.

8- لم يُعد العراق سفيره إلى دمشق حتى آخر العام 1977 بعد زيارة السادات إلى إسرائيل.

في بيروت في 13 نيسان، أخذ العراق وسورية يمدّان أصدقاءهما على الساحة اللبنانية بالسلاح والدعم المادي والمعنوي، وخاصة «الحركة الوطنية» و«القوى الوطنية والقومية» و«منظمة الصاعقة» ووحدات من جيش التحرير الفلسطيني وجبهات الرفض الفلسطينية. ولقد انقلبت المواقف مراراً، ففي «حرب السنتين» حاربت سورية وأصدقاؤها قوى اليسار اللبناني و«الحركة الوطنية» وجبهات الرفض الفلسطينية ما أكسبها رضى «الجبهة اللبنانية» المسيحية. وفي الثمانينات أصبحت الفئات المناهضة لسورية صديقة لها، في حين انفتحت القوى المسيحية على العراق. ولكن الجوار الجغرافي بين لبنان وسورية والروابط الاجتماعية لعبت دوراً رئيسياً في ترجيح الكفّة لسورية على حساب العراق.

في الأشهر الأولى للحرب اللبنانية بدا أن حلفاء العراق (جنبلاط وعرفات) سينتصرون. فدخل الجيش السوري وقلب الموازين وتحوّلت المخيمات الفلسطينية إلى بؤر محاصرة. ولم تكن قيادة عرفات ترغب في نجدة مخيم تلّ الزعتر لأنّه كان تحت سيطرة جبهات الرفض التي يدعمها العراق، ولكن عرفات استجاب لضغوط جنبلاط لمحاربة التوغّل السوري في الجبل. وأرسل العراق تعزيزات لاقتحام جبهة الشياح-عين الرمانة وجاهياً للوصول إلى تل الزعتر، وحشد الجيش العراقي قواته على حدود سورية. أمّا في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية الواقعة تحت سيطرة القوات المشتركة، فقد هاجمت ميليشيات «الحركة الوطنية» وحلفاؤها الفلسطينيون مقارّ الأحزاب الموالية لسورية وأقفلتها وصادرت محتوياتها وطردت مَن فيها، وجرت معارك دامية مع «منظمة الصاعقة».

وشهد صيف 1976 أسخن المعارك في حرب لبنان، وسقط مخيم تل الزعتر بأيدي الميليشيات المسيحية، وسقطت معه آمال العراق في السيطرة على الساحة اللبنانية وما تكتنزه من نفوذ على المقاومة الفلسطينية ومن ثقل بيروت العربي. ثم انتشر الصراع بين سورية والعراق خارج الساحة اللبنانية. ففي 26 أيلول 1976 وما بدا أنّه ردّ عراقي على سقوط تل الزعتر، أقدم مسلّحون على احتجاز رهائن في فندق سميراميس في دمشق وأعلنوا انتماءهم إلى «منظمة حزيران الأسود» (نسبة إلى تل الزعتر)[9] وتبيّن أنّه غطاء لتنظيم «مجلس فتح الثوري» الذي رأسه صبري البنّا (أبو نضال) ومركزه بغداد أيضاً. وبدأت سلسلة أعمال عنف وعنف مضاد

9- إشارة إلى تاريخ سقوط معاقل الرفض الفلسطيني الموالية للعراق في مخيم تل الزعتر في لبنان في حزيران 1976 والذي اتّهم العراق الجيش السوري بالضلوع فيه.

بين البلدين خلال 1976، من اغتيال بعثيين عراقيين وبعثيين سوريين إلى هجمات مسلّحة على السفارات السورية في العالم، ومحاولة اغتيال الأسد ومحاولة اغتيال خدّام وتفجير عبوات في مطار بغداد.

وانتقم العراق من سورية اقتصادياً فشحن النفط عبر تركيا وحرم سورية من رسوم الترانزيت، ما وتّر الوضع أكثر بين البلدين. فأغلقت سورية في 2 كانون الأول 1976 مرافئها وحدودها أمام حركة نقل البضائع والترانزيت من العراق وإليه. وتضرّر العراق بتسرّعه غير المدروس بشحن النفط عبر تركيا. إذ زادت كلفة الشحن ونفقات المنشآت البديلة وطالت المسافة، فكان العائد على كميّة النفط نفسها أقل مما كان يحقّقه العراق بشحن النفط عبر سورية. واضطر في تموز 1977 إلى زيادة ضخّه عبر تركيا ليحقّق العائد السابق نفسه.

وعندما دعمت الدول العربية في تشرين الأول 1976 التدخّل السوري في لبنان وقيام قوات ردع عربية معظمها سوري، احتج العراق على «هذه المباركة للاحتلال السوري للبنان» مطالباً بالانسحاب الفوري للقوات السورية. ولم ينفع الاستنكار العراقي إذ إنّ المباركة العربية لسورية تُوّجت بمصالحة الأسد والسادات في الرياض في تشرين الأول 1976 وهاجم العراق قمة القاهرة على أنّها قمّة «الزاحفين إلى الاستسلام». كما افتتحت في بغداد في 26 تشرين الأول 1976 إذاعة «صوت سورية» كبوق إعلامي ضد دمشق. فردّت سورية بمنح المعارضين العراقيين فقرات بثّ على إذاعة دمشق (لغياب المال اللازم لافتتاح إذاعة جديدة). ولكن مساعي العراق لإفشال سورية في لبنان لم تنجح وعادت الحياة الطبيعية إلى لبنان. ولم تضيّع سورية فرصة هزيمة العراق الموقتة على الساحة اللبنانية، فعندما دخلت قواتها بيروت في 15 تشرين الثاني 1976 عملت لإقصاء النفوذ العراقي وتصفية الأحزاب والجماعات الموالية للعراق، ومنها الجناح اللبناني للبعث العراقي، حيث تمّ اغتيال عدّة شخصيات فكرية وسياسية. ودُفع من بقي حيّاً من قيادات هذه الجماعات إلى المنفى[10]. كما تمّ تفجير مكاتب صحف موالية للعراق في بيروت (جريدتي **المحرر** و**بيروت**) ونسف مكاتب مجلة **الحوادث** والإجهاز على المراكز والتجمعات المقرّبة من العراق.

في آذار 1977، تعرّض نفوذ العراق في لبنان للمزيد من التدهور بمقتل كمال جنبلاط فتضعضعت «الحركة الوطنية» التي كان يرأسها. واشتبكت التنظيمات الفلسطينية فيما بينها

10- عاد رئيس الحزب عبد المجيد الرافعي إلى لبنان في نيسان 2003.

داخل المخيمات في بيروت وشمال لبنان بين تنظيمات موالية لسورية كـ«الصاعقة» وأخرى موالية للعراق كـ«جبهة التحرير العربية». واستمرّ الصراع العراقي-السوري، حتى بعدما استتب الأمر لسورية على الساحة اللبنانية. إذ اتّهم العراق سورية بدعم المقاتلين الأكراد على أراضيه وبأنّها وراء أحداث عنف في النجف وكربلاء. وشهدت سورية سلسلة أعمال تخريب وتفجيرات استمرّت عدّة أشهر عام 1978. فاتّهمت العراق بأنّه وراء الهجمات الإسلامية في دمشق وحلب، وأنّ صدّام نفسه يشرف على عقد اجتماعات وإعطاء تعليمات للإرهابيين قبل توجههم في مهام تخريبية داخل سورية. واستكملت سورية قطيعتها الاقتصادية مع العراق بإقفال الحدود بين البلدين في 10 تشرين الثاني 1977. وبعد خمسة أيام تعرّض خدام لمحاولة اغتيال ثالثة وهو في زيارة رسمية لدولة الإمارات.

وامتد العنف ليشمل صراعاً بين المقاومة الفلسطينية والعراق بعيداً عن العامل السوري. إذ لم يقف أبو نضال ساكناً أثناء المواجهات بين سورية والعراق، واعتبر أنّ «مجلس فتح الثوري» الذي يقوده أكثر صفاءً من التنظيمات الفلسطينية الأخرى ومن قيادة عرفات. وبدعم وتمويل عراقيين أقدم أبو نضال عام 1978 على اغتيال ممثّلي منظمة التحرير في لندن والكويت وباريس وحاول اغتيال ممثلها في الباكستان ورتّب هجوماً على طائرة مصرية في نيقوسيا أسفر عن مصرع شخصيات مصرية (بينها الأديب يوسف السباعي). وأدّت أعمال أبو نضال إلى صراع دام بين «حركة فتح» والعراق. وشهدت بيروت أعمال عنف وحشية في صفوف الفلسطينيين أحدّها نسف مبنى سكني ضخم إلى جوار مدينة بيروت الرياضية في منتصف آب 1978. وكانت جماعة أبو نضال وراء محاولة اغتيال سفير إسرائيل في لندن عام 1982 التي كانت حجّة إسرائيل الرئيسية لغزو لبنان.

فشل مشروع الوحدة السورية-العراقية

لم تترك الرمال المتحرّكة الإقليمية «الستاتيكو» اللبناني يستمر طويلاً لصالح سورية. إذ إنّ زيارة السادات إلى إسرائيل في تشرين الثاني 1977 أدّت إلى تدهور الوضع في لبنان وانفجار واسع بين الميليشيا المسيحية والقوات السورية في شباط 1978 في شرق بيروت واجتياح إسرائيلي للجنوب في آذار. في الوقت الذي كانت سورية تسعى لمواجهة اتفاقات كامب دافيد.

وعُقد مؤتمر قمة لإقامة جبهة دول عربية رافضة للخطوة المصرية (الجزائر وليبيا واليمن ومنظمة التحرير وسورية والعراق) في طرابلس، ليبيا، في كانون الأول 1977. ولكن المزايدة

العراقية استمرّت. إذ إنّ العراق اشترط لمشاركته في هذه الجبهة أن تخرج سورية من لبنان وتعلن مقاطعتها لأيّ عملية سلام بين العرب وإسرائيل، وتوافق على وضع خطة لتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية. ولم توافق سورية على هذه الشروط التعجيزية، فاقتصرت الجبهة على سورية تساندها الجزائر وليبيا واليمن و«منظمة التحرير». ولكن العراق بدأ بعد أسابيع من رفضه الانضمام لهذه الجبهة التي من المفترض أنّها دون تطلعاته القومية، التقرّب من الدول العربية المحافظة. فكانت مواقفه المتطرّفة في قمة طرابلس مجرّد دخان إعلامي وأثبتت الوقائع زور الكلام الخشبي العراقي، حيث أعاد العلاقات القنصلية والتجارية مع مصر في شباط 1978 ولم يمض أكثر من شهرين على زيارة السادات لإسرائيل. وما هي إلا أسابيع قليلة حتى أعاد العراق علاقاته الديبلوماسية مع القاهرة (وكان صدّام العامل الرئيسي في قبول العالم العربي بعودة العلاقات مع مصر بدون تخلّيها عن معاهدة كامب دايفيد، وعلى عودة الجامعة العربية إلى القاهرة من تونس عام 1989).

ثم انقلب الوضع إلى تحسّن في نهاية صيف 1978. ذلك أنّ توقيع السادات على اتفاقات كامب دايفيد، وسط انهيار الموقف العربي في أيلول 1978، دفع إلى تقارب أكثر جدية بين سورية والعراق. فوقّع الأسد والرئيس العراقي أحمد حسن البكر في 26 تشرين الأول 1978 على «ميثاق العمل القومي» لقيام وحدة الجبهة العربية المشرقية[11]. وزار صدام حسين نائب رئيس الجمهورية سورية في كانون الثاني 1979 وفُتحت الحدود وأعطى العراق مساعدات مالية لسورية وأعاد فتح أنابيب النفط والتبادل التجاري. وعُقدت قمّة عربية في بغداد أعطت سورية صفة قيادية عربية غير مسبوقة، وأعطت العراق دوراً عربيّاً مهماً كان يفتقده منذ توقيعه اتفاقية الجزائر عام 1975. وهكذا بعد عشر سنوات من الخلاف بين سورية والعراق، التقى البلدان على مجابهة اتفاقات كامب دافيد واتّجها إلى توافق على الوحدة بتشجيع من أحمد حسن البكر[12].

ولم يَرُقْ هذا التقارب السريع ومحادثات الوحدة لصدّام حسين الذي وجد موقعه في حكم العراق مهدّداً. إذ خاف أن تؤدّي وحدة البلدين إلى تنازل البكر للأسد عن الرئاسة الأولى

11- لمزيد من التفاصيل عن التقارب السوري - العراقي عامي 1978 و1979 راجع الفصل السادس من كتاب المؤلف، **زلزال في أرض الشقاق**، دار الفارابي.

12- Amazia Baram, «Ideology and power politics in Syrian – Iraqi relations, 1968 – 84», in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 125 - 139.

وإزاحته هو جانباً. فلم يمضِ عام حتى بدأ صدام التحضير لانقلاب على البكر. وإذ حضر الأسد إلى بغداد في 16 حزيران 1979، لوضع النقاط على حروف وثائق الوحدة، لم يستقبله صدّام في المطار كما كان متوقعاً. وكان الأسد يعرف الكثير عن دور صدّام في العراق منذ 1972[13] فلم يثر أي موضوع خلافي معه. وبعد الزيارة أرسل البكر إنذاراً إلى الأسد أن يعجّل في إجراءات الوحدة لأنّ «ثمّة تياراً في بغداد يتشوّق أن ينحر الوحدة في مهدها قبل أن تُثمر». ولكن الأحداث تسارعت إذ تنحّى البكر عن الرئاسة ليصبح صدّام زعيم العراق الأول في 17 تموز 1979. وبعد 11 يوماً بالذات ضرب صدّام مراكز نفوذ البكر والتيار المؤيّد للوحدة مع سورية، فأعلن في 28 تموز 1979 كشف مؤامرة ضدّه دبّرها أقرب الناس إليه في حزبه وفي النظام بدعم «طرف خارجي». وجرّ صدّام 50 شخصاً من كبار رجال الدولة والحزب أمام محكمة حزبية خاصة حكمت على كثيرين بالإعدام.

كعادته في الفصل بين القضايا العربية الكبرى والمسائل الجانبية، على صعوبتها (كما فصل في تحالفه مع السادات بين هدف الحرب ضد إسرائيل ومساوئ الرئيس المصري نفسه) فقد اعتبر الأسد انقلاب صدّام والأحداث التي تلت في بغداد مسألة عراقية داخلية لا يجب أن تحجب هدف الجبهة المشرقية. ولذلك أوفد خدام وحكمت الشهابي إلى بغداد لتهنئة صدام بالرئاسة. ولكن صدام لم يحسن الضيافة واستقبل خدام بجفاء وبدل المجاملة أخذ يتكلّم عن ضلوع سورية في مؤامرة ضد العراق اخترعها هو لتصفية دعاة الوحدة من العراقيين. ثم لجأ إلى أسلوب المزايدة القومية المعتاد من العراق، وهدّد بإلغاء مشروع الوحدة إذا لم يوافق الأسد على «وحدة اندماجية فورية». واعترض خدام والشهابي على اتهام سورية بضلوعها بأي

13- دارت صراعات دموية أدّت إلى اغتيال الكثيرين من قيادة البعث العراقي قبل وصول صدّام إلى سدّة الحكم عام 1979. ففي 15 تشرين الأول 1970 اغتيل حردان التكريتي في الكويت وكان عضواً في مجلس قيادة الثورة ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع في حرب 1967. وفي تشرين الثاني 1971 اغتيل فؤاد الركابي داخل السجن وكان المنظّر الأول للحزب وأحد أبرز قادته في العراق. وفي 8 تموز 1973 أعدم ناظم كزار رئيس جهاز الأمن الداخلي مع خمسة وثلاثين شخصاً من أنصاره وذلك عقب انقلاب فاشل. وفي تموز 1979 قام صدام حسين بحملة إعدامات واسعة طالت ثلث أعضاء مجلس قيادة الثورة وأكثر من خمسمائة عضو من أبرز أعضاء حزب البعث العراقي. وفي 8 آب 1979 أمر صدام بإعدام غانم عبد الجليل وزير التعليم ومحمد محجوب وزير التربية ومحمد عايش وزير الصناعة وصديقه عدنان الحمداني وناصر العاني سعيد، ثم قتل مرتضى سعيد الباقي تحت التعذيب، وقد سبق لكلٍ من الأخيرَين أن شغلا منصب وزير الخارجية، وبلغ عدد من أعدمهم صدام خلال أقل من شهر ستة وخمسين مسؤولاً حزبياً، فلم يبق على قيد الحياة من الذين شاركوا في انقلاب عام 1968 سوى عزت إبراهيم الدوري وطه ياسين رمضان وطارق حنا عزيز.

حدث داخل العراق وطلبا أن يقدّم صدّام الدليل على ضلوع سوريين، وسوف تقوم سورية بمعاقبة أي سوري يتبيّن أنّه يتآمر على العراق. ما أحرج صدّام الذي لم يقدّم سوى تسجيل صوتي غير واضح لأحد المتهمين يتحدّث بشكل عام عن سورية والعراق. وحول الوحدة فإنّ سورية لا تمانع في تسريع المراحل.

ولكن خلافات سورية والعراق عام 1979 تقزّمت أمام الزلزال الكبير الذي سيحدث تغيّراً عميقاً في الشرق الأوسط، وهو سقوط نظام الشاه في إيران وتحوّلها إلى جمهورية إسلامية.

سورية والثورة الإيرانية

منذ 1960 أقامت إسرائيل شراكة مع شاه إيران، من نتائجها إشعال حرب أهلية في العراق عبر دعم الأكراد ضد الدولة العراقية. وكان هدف إشغال العراق بوضعه الداخلي هو عرقلة دعمه لسورية ضد إسرائيل وإضعافه عن مواجهة إيران حول سيادته على شط العرب. ولذلك ومنذ الخمسينات كانت للعلاقة مع إيران قيمة إستراتيجية هائلة لإسرائيل، وكان كبار المسؤولين الإسرائيليين، من بن غوريون إلى أشكول وغولدا مئير ورابين وبيغن، يقومون بزيارات دائمة إلى طهران لكسب ودّ الشاه. وساهم في تدعيم العلاقات مائة ألف يهودي إيراني هاجروا إلى إسرائيل وباتوا صلة وصل هامة بين طهران وتل أبيب، وصل كثير منهم إلى مناصب هامة في الدولة العبرية، أبرزهم رئيس إسرائيل السابق موشيه كتساف وقياديين عسكريين كشاؤل موفاز ودان حالوتس.

لقد خبر الأسد سياسة الشاه الذي كان يدعم مخططات تقسيم العراق، ويطمع بثروات الخليج ومياه شط العرب، وينفّذ مآرب أميركا ويتحالف مع إسرائيل. وحاول الأسد أن يقنع الشاه مباشرة بتغيير سياسته فزاره في طهران في كانون الأول 1975 ودعاه إلى موقف أكثر حياداً في الصراع العربي-الإسرائيلي، وطلب منه التوسّط لدى أميركا لتتبع سياسة معتدلة تجاه القضية الفلسطينية.

ولكنّ الشاه لم يتجاوب معه، بل أمعن في سياسة عدائية ضد العرب. إذ عندما كان العراق يدعم الجهد العسكري السوري في الجولان، جاء كيسنجر إلى طهران وطلب من الشاه أن يحرّك الأكراد ضد الجيش العراقي. ونفّذ الشاه طلب كيسنجر وأشعل حرباً كردية جديدة أنهكت العراق ودفعته إلى التنازل عن شطّ العرب مقابل أن يكفّ الشاه عن مساعدة الأكراد. حتى 1975، كان شطّ العرب تحت السيادة العراقية وهو نهر بطول مئتي كيلومتر يصب

في الخليج ويتشكّل من اندماج نهري دجلة والفرات. ولكن كيسنجر التقى الشاه عام 1972 وطلب منه الاشتراك مع أميركا في زعزعة استقرار العراق ودعم الأكراد لاستنفاد إمكانيات العراق العسكرية. فدفعت انتفاضة الأكراد العراق إلى مفاوضة الشاه لحل الخلافات الحدودية والتنازل عن السيادة على الضفة الشرقية لشط العرب، ووقف المطالبة بحقوق عراقية في محافظة خوزستان الإيرانية، ووقف التسهيلات للمعارضين الإيرانيين وطرد الزعيم الديني الإيراني المنشق آية الله روح الله الخميني من العراق. مقابل كل هذا يوقف الشاه دعمه للأكراد في شمال العراق وتتخلّى أميركا عن الأكراد. قُدّم الأكراد كبش محرقة على مذبح المصالح، فأوقفت واشنطن دعمها لهم في اليوم الذي وُقّعت فيه الاتفاقية في الجزائر، وسحب الشاه قواته من الأراضي العراقية وأقفل الحدود في وجه الأكراد. فشنّ صدام هجوماً على الأكراد وأنهى ثلاث سنوات من القتال[14]. وواصل الشاه تعاونه مع إسرائيل فعمل مع بيغن ودايان لتدبير زيارة السادات إلى القدس عام 1977 وتوقيع اتفاقات كامب دافيد عام 1978.

ولم تكن سورية ضعيفة في وجه الشاه، إذ إنّ ثمّة خيوطاً ربطت دمشق بقيادة الثورة الإسلامية قبل سنوات عدّة من انتصارها في طهران، بدءاً بعلاقات مع الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان الذي أصبح من زوّار دمشق الدائمين في السبعينات، وصديقاً شخصياً للأسد. فكان الصدر اللحمة الأولى للعلاقات مع الثورة الإسلامية التي نمت في الثمانينات. كما أفتى الصدر عام 1973 أنّ العلويين هم من الشيعة، ردّاً على انتقادات حول ديانة رئيس الجمهورية في سورية في تلك الفترة، في حين كانت «حركة أمل» التي يقودها الصدر من المنظمات الموالية لسورية. وبعدما اختفى الصدر في ليبيا عام 1978، أصبحت «أمل» من ركائز السياسة السورية في لبنان. ومن رحم «أمل» وُلد «حزب الله» الذي أصبح ثمرة لبنانية للتحالف السوري-الإيراني الطويل الأمد.

إضافة إلى الصلات في لبنان، فقد أيّدت سورية المعارضة الإيرانية وآوت في دمشق الخميني وبعض القيادات الإيرانية (كمصطفى شمران وصادق قطب زاده وإبراهيم يزدي). فمنحتهم

14- حاول الملا مصطفى البرزاني طلب المساعدة من الولايات المتحدة فأرسل نداءات عاجلة إلى كيسنجر والرئيس فورد وإلى الاستخبارات الأميركية بدون جدوى. فأدرك عمق المؤامرة على الأكراد وأمر مقاتليه وقف إطلاق النار لتحاشي المجزرة. واضطر الى الهرب واللجوء إلى الولايات المتحدة. وأسفر الهجوم الحكومي عن مقتل 7 آلاف كردي وتهجير 200 ألف مواطن، وإقامة منطقة أمنية عازلة خالية من الأكراد كما نصّت اتفاقية الجزائر على عمق 10 إلى 15 كيلومتراً من الحدود، فنقل النظام مئات الألوف من الأكراد لإسكانهم بجوار المدن وفي مناطق أخرى.

جوازات سفر سورية وعمل قطب زاده في باريس تحت غطاء مراسل صحيفة **الثورة** السورية. وكان الخميني قد اتّخذ من سورية مركزاً له بعدما طرده صدّام من العراق عام 1978 فمكث في دمشق لعدّة شهور، ثم انتقل إلى منزل في جوار باريس، ومن هناك قاد الثورة التي أعادته إلى طهران مظفّراً في 11 شباط 1979. وبعد انتصار الثورة، بعث الأسد رسالة تهنئة حميمة للخميني وأوفد وزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد إلى طهران ومعه مصحف مذهّب. وبعد تقبيل المصحف شكر الخميني سورية على حسن ضيافتها واحتضانها له في منفاه مؤكّداً على صداقة البلدين. ومن هناك أخذت العلاقات تتطوّر وتتشعّب حيث قام محمد ناصيف بدور في تنميتها، وزار خدّام طهران في آب 1979 معلناً «أنّ سورية دعمت الثورة الإيرانية قبل وأثناء اشتعالها وستستمر بدعمها بعد انتصارها». ومنذ صيف 1979، بعد خمسة شهور من الثورة، بدأ مئات الشبان الإيرانيين يحضرون إلى دمشق ويجتازون الحدود اللبنانية للقتال ضد إسرائيل.

ولكن لنعد ثلاثة أشهر إلى الوراء، أي إلى عشيّة التقارب السوري-العراقي في تشرين الثاني 1978 الذي أتى ردّاً على كامب دافيد. فقد قلقت إسرائيل من هذا التقارب لأنّها تدرك نظرة الأسد الإستراتيجية، وأنّه يعمل على إيجاد بديل عن مصر. وضاعف القلق الإسرائيلي تعاظمُ الأزمة الداخلية في إيران ضد حليفها الشاه في خريف 1978. وعندما نجحت الثورة في أول شباط 1979 وسقط نظام الشاه، كان ظهور الخميني في طهران بالنسبة لإسرائيل وأميركا يعادل الزلزال الذي أحدثه ظهور عبدالناصر على الساحة العربية عام 1955، إذ إن مصالح أميركا وإسرائيل تأذّت كثيراً بانتصار ثورة إيران التي اعتبرت أميركا «الشيطان الأكبر» ورفضت وجود إسرائيل واعتبرتها «الشيطان الأصغر». وأعلن قادة إيران الجدد إلغاء كافة الاتفاقيات التي وقّعها الشاه مع إسرائيل وقطعوا العلاقات معها وأقفلوا سفارتها وجعلوها سفارة فلسطين وأعطوها لـ«منظمة التحرير». وحظرت إيران النفط عن إسرائيل وأثارت الرعب في قلوب الحكّام العرب في المنطقة وحكومات الغرب.

بدأت سورية خطوات تحالف مع الجمهورية الإسلامية في إيران للحصول على عمق إستراتيجي يسمح لها ببناء قدراتها الدفاعية بوجه إسرائيل. ولقد رأى السوريون أنّ من مصلحة العرب مدّ اليد لإيران بعدما أنهت نظام الشاه «تاج الطاووس» حليف إسرائيل والشرطي الأميركي في المنطقة، وأصبحت في المعسكر المناوئ للصهيونية والأمبريالية. فإذا كانت إسرائيل تنظر إلى الشرق الأوسط بكامله كرقعة إستراتيجية واحدة لمصالحها وتحالفت مع شاه إيران ومع تركيا وإثيوبيا ضد العرب، فإنّ الأحرى بالعرب أن يحذوا حذوها الآن

ويأخذوا إيران إلى حضنهم ومعسكرهم بعد سقوط الشاه. وسعى الأسد لأن تأخذ إيران مكان مصر في الصراع مع إسرائيل: لقد أخذت إسرائيل مصر ولكنّها خسرت إيران.. إيران الآن من حصّة سورية. وكان هذا التحليل صحيحاً إلى حدّ بعيد، إذ إنّ مسعى سورية مع العراق لتوحيد البلدين وتقاربها مع ثورة إيران أقلقا إسرائيل التي كانت تراقب مناورات سورية لبناء جبهة شرقية تعوّضها خسارة مصر. وكانت إستراتيجية إسرائيل المعاكسة تقضي منع قيام جبهة مشرقية بقيادة سورية بكل الوسائل المتاحة، لتصبح هي - إسرائيل - سيّدة بر الشام. إذ كان تحالف إسرائيل مع شاه إيران بوليصة تأمين للتعكير على العراق قبل 1979 ولشلّ العراق عن دعم سورية، خاصة أنّ العراق كان ينهض كقوّة إقليمية شكّلت خطراً على إسرائيل.

ورغم أنّ إسرائيل نظرت إلى تقرّب سورية من طهران خطراً عليها، إلا أنّ رأي معظم الدول العربية كان في موقع آخر. إذ وقفت دول الخليج والسعودية ومصر والأردن موقف العراق بأنّ ثورة إيران الإسلامية تشكّل خطراً على العرب. ورأوا في تقرّب سورية من إيران تناقضاً مع سمعتها كبطلة للقومية العربية بعد خروج مصر، وتخلّياً عن مبدأ عبدالناصر أنّ «العرب لا يتحالفون إلاّ مع عرب». وحتى موقف إيران الإسلامية من إسرائيل لم يحسّن نظرة هؤلاء إليها. إذ إنّ طهران كانت فائضة بانتصار الإسلام فبدت عامل تهديد للكويت والعراق ودول الخليج والسعودية ومصر بأن على هذه الدول أن تكون أكثر إسلامية من الآن فصاعداً.

وسط هذا الزلزال، كانت العلاقة بين سورية والعراق تزداد سوءاً منذ حزيران 1979 واستلام صدّام زمام الحكم في بغداد. ففي آذار 1980 انعقد في بغداد مؤتمر واسع ضم أطراف معارضة سورية، هاجم النظام السوري بشدة، وكان من المشاركين صلاح الدين البيطار الذي طالما رفض أن يذهب إلى العراق ولم يكن قد قطع تماماً احتمال العودة إلى سورية وقد التقاه الأسد في دمشق عام 1978. ومقابل دعم العراق للمعارضين السوريين، زادت سورية من دعمها للمعارضين العراقيين وخاصة الأكراد بجناحيهم (البرزاني والطالباني)، و«الحزب الشيوعي» العراقي وأقام «حزب الدعوة» العراقي المعارض مكاتب له في دمشق.

ولم تتراجع سورية عن صداقتها لإيران حتى عندما أعلن العراق الحرب على الجمهورية الإسلامية في أيلول 1980. فقد وقفت سورية وحيدة مع إيران دون معظم الدول العربية. وعندها اتهمت الدول العربية المؤيدة للعراق، وهي بأغلبية سنيّة، سورية بأنّها تقف مع إيران من موقع مذهبي. إذ كما أثار تدخّل سورية في شؤون لبنان والأردن والفلسطينيين اتهامات

بتخلّي سورية عن القومية العربية واعتناق قيادتها الفكر القومي السوري لتحقيق «سوريا الكبرى»، تراجع الآن اتهام سورية بالقومية السورية وجاء اتهام جديد أنّ سورية تتخلى عن القومية العربية وتعود إلى «مذهبية علوية» بتحالفها مع إيران الفارسية الشيعية، وأنّ سورية تسعى إلى قيام «هلال شيعي» يبدأ في إيران وينتهي في جنوب لبنان على حدود إسرائيل، مروراً ببغداد ودمشق وبيروت. وجاءت هذه الاتهامات بالدرجة الأولى من العراق، فازدادت حدّة العداء بين البلدين. والأكيد أنّ محرك سورية هو استراتيجيتها التي لم تكن لتتحوّل لو بقيت مصر على خطها العربي.

منذ الثمانينات أصبح التحالف مع شيعة لبنان وإيران في صلب الإستراتيجية السورية وركناً أساسياً في سياسة سورية الدفاعية. لقد اختارت سورية التقرّب من إيران الإسلامية في 1979 - 1982 أثناء حربها ضد التنظيمات الإسلامية المسلّحة في حلب وحماة، والمدعومة من الأنظمة العربية السنيّة التي لم ترفع أصبعاً ضد إسرائيل والتي تتعاون مع الولايات المتحدة ولا تدعم سورية كفاية، بل تبادلها العداء كما فعل صدّام حسين الذي لم يكتفِ بعداء سورية بدعمه معارضين سوريين ومدهم بالسلاح، بل مارسه بالمزايدات والشعارات القومية. فكان عداء صدّام هو الأسوأ بين القادة العرب إذ إنّه لم يستجب لنداء الاستغاثة الذي أطلقته سورية إلى أشقائها العرب بعد كامب دافيد، وأيّد أعداءها في لبنان وعمل على إغراقها في صراع دام مع إسرائيل على الأرض اللبنانية. وعكس علاقة سورية بالعراق التي سادها الخلاف لا الوئام منذ 1946، فإنّ علاقة سورية مع إيران اتّخذت طابعاً عميقاً وثابتاً منذ 1979 (تخلّلتها مراحل سوء تفاهم سنأتي على ذكرها في الفصل الرابع والعشرين).

لقد حاولت سورية التدخّل لتخفيف التوتّر بين إيران والعراق، ليكون العرب جميعاً أصدقاء لإيران. وأكّد الأسد أن أولوية الصراع يجب أن تكون في فلسطين وأنّ عدو الجميع هو إسرائيل. ولكن مواقف دمشق وبغداد لم تكن منسجمة أبداً تجاه الثورة الإيرانية[15]، إذ إنّ معظم أسباب سورية حول تقرّبها من إيران تهاوت أمام فهم مختلف وضعه العراق:

* حول تقييم سورية للخميني كنقيض للشاه وخاصة بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي وعداءه لإسرائيل، رأى العراق أنّ الخميني لا يقلّ خطراً عن الشاه وأنّه لن يخدع العراق

15- Yair Hirschfeld, «The odd couple: Ba'thist Syria and Khomeini's Iran»» in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 105 - 124.

بإسلامه. فهو قومي فارسي يريد مصالح إيران أولاً وإلاّ فعليه أن يكفّ عن تدخّله في شؤون العراق الداخلية وينسحب من عربستان وجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى ويعترف بسيادة العراق على شط العرب.

* وعن أنّ ثورة إيران تحمل مناقبية أخلاقية ويمكن التفاهم مع قيادتها، ردّ العراق أنّ إيران تأتي بثورة شيعية تحرّض شيعة العراق على الانتفاض ضد نظام البعث في بغداد وإقامة «جمهورية عراق إسلامية» وتهدّد بنشر ثورتها في الدول العربية.

* وحول أنّ إيران هي عمق استراتيجي في الصراع مع إسرائيل بالنسبة لسورية، رأى العراق أنّ هذه الرؤية هي فقط من دمشق في حين كان العراق يعتبر إيران هي الخطر الحقيقيّ على حدوده هو، وأنّ إيران تتوعّد نظامه وتهدّد وجوده. وأنّ من مصلحة سورية مساعدة العراق على التصدّي للتهديد الإيراني ومن ثمّ يتسنّى للعراق أن يقوم بواجبه في جبهة الجولان.

وجهات النظر هذه تحدّث عنها السوريون والعراقيون بهدوء في اجتماعات عادية في الأشهر التي تلت عودة الخميني. ولكن بعد انفكاك مشروع الوحدة بين البلدين وتعمّق الجفاء بين صدام والأسد، تحوّل الخلاف الهادئ إلى عداء سافر كان الموقف من إيران من أسبابه الرئيسية. وكانت المشكلة أنّ سورية شخّصت أنظارها غرباً باتجاه الخطر الإسرائيلي، والعراق شخّص أنظاره شرقاً باتّجاه الخطر الإيراني ولم يلتقيا على عدوّ مشترك. فلم يمضِ عام على تبوؤ صدام سدّة الرئاسة في بغداد حتى وصلت العلاقات مع سورية إلى الحضيض.

ومع عودة الصراعات والمواجهات الدامية بين سورية والعراق، شهدت سورية أعمالاً تخريبية متصاعدة، فقتل إرهابيون 70 شخصية من كوادر الإدارة العامة ومن «حزب البعث» في دمشق عام 1979. وقام تنظيم أبو نضال باغتيال زهير محسن قائد «منظمة الصاعقة» في منتجع «كان» الفرنسي في 15 تموز 1979. وفي آب 1980، قبل أسابيع من الحرب العراقية-الإيرانية، اجتاحت قوى الأمن العراقية السفارة السورية في بغداد وطردت معظم ديبلوماسييها بتهمة مساعدتهم معارضين عراقيين في الداخل وتهريب أسلحة ومتفجرات للشيعة. وفي تشرين الأول 1980 قطع العراق العلاقات مع سورية واتهمها بأنّها تمدّ إيران بالأسلحة. كما انعقد في سورية مؤتمر «جبهة القوى الثورية والإسلامية والقومية في العراق» في 12 تشرين الثاني 1980، وصدرت مطبوعات معارضة عراقية في دمشق. وفي كانون الثاني 1982، أعلنت سورية إحباط محاولة انقلابية أبطالها عسكريون وإسلاميون، هدفت إلى ضرب مقر الرئيس الأسد في دمشق ومكاتب «حزب البعث» بالطائرات. واتّهمت سورية العراق بالتخطيط

للمحاولة وتمويلها. وبدون قصد أفصح العراق عن دليل ضلوعه بنشره في الجرائد الرسمية في بغداد تفاصيل المحاولة التي لم تظهر في أي مطبوعة سورية أو لبنانية. ولم يتردّد الأسد عن تحميل العراق مسؤولية هجومات الإسلاميين داخل سورية في خطاب له في 7 آذار 1982. وفي 11 آذار 1982 أعلن معارضون سوريون قيام «جبهة التحالف الوطني لتحرير سورية» ومقرّها بغداد[16] وشهد نيسان 1982 إعادة اغلاق خط أنابيب كركوك - بانياس.

أمّا على الساحة اللبنانية، فقد استمرّت المواجهات السورية-العراقية، وإن على وتيرة أخفّ بسبب غياب العراق لانشغاله في حربه مع إيران. فلقد تمّ تفجير السفارة العراقية في بيروت في كانون الأول 1981[17] ووضع عبوات ناسفة في التاسع عشر منه في مجلة **الوطن العربي** اللبنانية الموالية للعراق في باريس. كما انفجرت عبوة ثانية في المجلة نفسها في باريس في 22 نيسان 1982. ومنذ أيّار 1983، اندلعت معارك في طرابلس في شمال لبنان بين فئات موالية لسورية وفئات موالية للعراق كـ«حزب البعث» العراقي و«جماعة التوحيد الإسلامي» وقوى فلسطينية تابعة لياسر عرفات، فتجدّدت الحرب السورية-العراقية في لبنان. وكان عرفات هذه المرّة متحالفاً مع العراق ضد سورية وفئات فلسطينية ولبنانية أخرى. وانتهت معركة طرابلس مرّة أخرى بانتصار سوري. ورافق تراجع الجماعات الموالية للعراق في لبنان صعود المنظّمات الموالية لإيران في صفوف شيعة لبنان، وخاصة بعد الغزو الإسرائيلي عام 1982 والتي كانت تعادي النظام العراقي أيضاً. فظهرت تنظيمات «حزب الله» و«حركة المستضعفين في الأرض» و«الجهاد الإسلامي»، ودخلت لبنان قوات من «الحرس الثوري الإيراني» للمساهمة في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فتغيّرت الجغرافية السياسية اللبنانية كثيراً بفعل الأحداث الإقليمية، وخاصة بفعل الحرب العراقية-الإيرانية منذ 1980 والاحتلال الإسرائيلي منذ 1982.

إنتفاضة شيعة العراق

لا يمكن أن يُلام العراق على موقفه من الثورة الإسلامية الشيعية الطابع، فقد كانت ظروفه مشابهة للبنان وسورية: بلد متعدّد الديانات والأعراق، وليد اتفاقية سايكس - بيكو، ضحيّة

16- أصبحت الجبهة فيما بعد «الجبهة الوطنية لإنقاذ سورية».

17- من ضحايا هذا التفجير بلقيس قبّاني زوجة الشاعر السوري نزار قباني.

انتفاضة كردية في الشمال غذّاها الشاه وإسرائيل، يواجه الآن انتفاضة شيعية في الجنوب يغذّيها الخميني. فوقع العرب السنّة في العراق، ومنهم معظم قادة البعث وأسرة صدّام في الوسط (في بغداد والمحافظات المجاورة) بين الأكراد شمالاً والشيعة جنوباً. ولم يكن العراق ندّاً كفوءاً لإيران الثورية التي تمتّعت بشعبية عارمة ليس فقط داخل إيران بل في بيوت العراقيين، حيث أغلبية السكان من الشيعة وكذلك في لبنان وسورية. وكسبت ثورة إيران إعجاباً عربياً واسعاً في مصر والجزيرة العربية. فحتى العام 1980 كان النظام العراقي يتخبط لتثبيت حكمه وشرعيته ويلجأ مراراً إلى القمع: قمع الأكراد وقمع الشيعة وقمع الشيوعيين وقمع الطبقة الوسطى ومخاصمة سورية. وكانت الثورة الإسلامية تيّاراً هادراً سمعه الشرق الأوسط كلّه وأثار إعجاب أهل اليسار. وحتى داخل البعث العراقي، كانت ثمة قوى معارضة لصدّام ترغب في مصالحة سورية وتحقيق الوحدة، وتدعو لفتح الباب على حوار جديّ مع الشيعة العراقيين ومع إيران الإسلامية. ولكن صدّام استبق الأمور وقرّر منذ سقوط الشاه عدم التعاون مع النظام الجديد الذي يقوده الخميني وعلى التحالف مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ومن هنا جاءت حركة التطهير داخل البعث العراقي عام 1979.

وكان العراق في ظلّ البعث قد اتّبع خطاً علمانياً قاسياً لا يقيم قياساً لعلماء الدين. فمنذ 1968 استغلّ النظام العلاقات المذهبية لشيعة العراق بإيران وربط بين هذه العلاقات الدينية وبين صداقة الشاه لإسرائيل ليشكّك بولاء الشيعة، وأعدم مشرفين على مؤسسات دينية شيعية في البصرة من جملة من أعدمهم كجواسيس في كانون الثاني 1969، واعتقل السيد مهدي الحكيم وعذّبه ثم ضايق أكبر شخصية شيعية هي آية الله محسن الحكيم واتهمه بأنّه عميل للسي آي إيه فهرب الحكيم من العراق. ومع اشتداد الأزمة مع إيران هجّر النظام 40 ألف شيعي إلى إيران بتهمة أنّ أصولهم الإثنية كانت إيرانية. وانتشرت المعارضة الإيرانية للشاه في العراق، ووجدت محبّذين في صفوف شيعة العراق. ولم يتسامح النظام العراقي مع أي معارضة عراقية شيعية. ففي 1977، انطلق موكب ديني ضمّ 30 ألف شخص في ذكرى العاشر من محرّم من النجف إلى كربلاء. وأطلق المشاركون هتافات ضد النظام البعثي، لم يتحمّلها عناصر الجيش الذين كانوا يراقبون الموكب ففتحوا نيران رشاشاتهم على المتظاهرين بمشاركة طائرات هليكوبتر. واستمرّت عمليات القتل والاعتقالات لمدّة يومين.

وكان الشاه قد أصرّ عام 1975 على منع الخميني من مزاولة نشاطه السياسي انطلاقاً من العراق، حيث كان الخميني يعمل ضد الشاه انطلاقاً من النجف منذ 1963. فأخذ صدام

يضايق الخميني ويضغط عليه ليكفّ عن نشاطه ضد الشاه. وإذ رفض الخميني، طرده صدّام إلى الكويت عام 1978. ولكن الكويت الصغيرة لم تكن في وارد إيواء مَن لم يقدر العراق على تحمّله لأنّها هي أيضاً تجاور الشاه الذي لا يرحم، والذي استولى على شرق شط العرب بعدما احتلّ جزراً إماراتية. فغادر الخميني إلى سورية حيث أقام فترة ثم ذهب إلى باريس. ولم تطل إقامة الخميني في باريس طويلاً، إذ سرعان ما عاد منتصراً إلى إيران عام 1979، بعد ثلاثة أشهر من خروجه من العراق. ووقع صدّام في شرّ قصر نظره عن الوضع الإيراني.

ومنذ وصوله إلى السلطة في طهران سعى الخميني إلى «التخلص من النظام العراقي ورميه في مزبلة التاريخ». فدأبت طهران الإسلامية على توجيه حملات دعائية شرسة تدعو العراقيين إلى «قلب نظام حزب البعث الملحد»، وعلى تقديم الدعم المادي والأسلحة لعناصر داخل العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام وتنظيم مسيرات وتظاهرات في المناطق الشيعية ومحاولة اغتيال شخصيات رسمية. فبدأت حملة اغتيالات وتفجيرات في أنحاء العراق قامت بها جماعات عدّة أبرزها «حزب الدعوة» الشيعي. وتحوّل نداء المعارضة الشيعية من المطالبة بالمشاركة في الحكم إلى هتاف للخميني وقيام جمهورية إسلامية في العراق وفتوى علمائية بتحريم العضوية في «حزب البعث». وردّ صدّام بسجن الآلاف وإعدام المئات. وشنّ العراق حرباً إعلامية ضد إيران طيلة 1979 وقام بأعمال قمعية غير مسبوقة للقضاء على انتفاضة الشيعة عبر الإعدامات والمطاردة والسجن والاضطهاد. ثم نفى عشرات الآلاف من العراقيين إلى إيران.

وفي أول نيسان 1980، حاول أعضاء من «حزب الدعوة» إغتيال الوزير طارق عزيز في جامعة المستنصرية في بغداد. فسقط عدد من القتلى والجرحى وفشلت المحاولة. وضرب «حزب الدعوة» مجدّداً في 5 نيسان أثناء مسيرة تأبين لقتلى الجامعة. فكان ردّ صدّام قاسياً حيث أعلن «حزب الدعوة» منظمة محظورة تُعاقب عضويّتها بالإعدام، فاعتُقل المئات من أعضاء الدعوة ونُفّذ فيهم حكم الإعدام. وكان الغضب الشعبي عارماً في جنوب العراق، فخرج عشرات الألوف وفتحت قوى الأمن النيران على المتظاهرين وأصابت منهم مقتلاً واعتقلت الألوف الذين أُعدم قسم منهم فيما بعد. ثم قامت السلطة بنفي 200 ألف شيعي عراقي بتهمة أنّهم من أصول إيرانية، وكان بينهم آلاف التجار والأثرياء، فصودرت أملاكهم وأموالهم. ولكن هذا التهجير القسري إلى إيران أطلق موجة هجرة كبيرة في صفوف شيعة العراق حملتهم إلى دول عربية كسورية والخليج ولبنان وإلى أوروبا والولايات المتحدة، كما هاجر رجال الدين

الشيعة ومعهم عائلاتهم. وبلغ غضب الشيعة حدّاً خلال 1980 بدا فيه أنّ جنوب العراق بأكمله، بما فيه مدن البصرة والنجف والكوفة، سينسلخ عن العراق وينضم إلى إيران[18]، في حين سجّلت الأشهر الثمانية الأولى من 1980 أكثر من ثمانين تصادماً عسكرياً على الحدود مع إيران.

الحرب العراقية-الإيرانية

كان العام 1980 يعد العراق بمستقبل مشرق بعد خمس سنوات من الازدهار، حيث تدفّقت أموال النفط باستمرار وبدأت تظهر نتائج المشاريع العمرانية والاقتصادية والتعليمية والصحية على السكان. فأخذ العراق يسير في اتجاه مستويات الدول المتطوّرة. ولكن في ذلك العام ارتكب صدّام أكبر غلطة في الشرق الأوسط منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، وهي قراره غزو إيران. فأغرق المنطقة في سلسلة حروب أدّت إلى تدمير الاقتصاد والمجتمع في العراق وإلى هجرة ملايين العراقيين وإضعاف العرب وقضاياهم إلى حدّ كبير. لقد كان صدّام واثقاً من قوّة العراق العسكرية ومطمئناً لدعم دول الخليج والسعودية والأردن الخائفة من المدّ الإيراني، معتبراً أنّ العراق هو الدولة العربية المؤهلة عسكريّاً لوقف الزحف الثوري الإيراني. كما أن التطمينات الدولية للعراق وقلق أميركا من خطر الخميني على نفط الخليج لعبت دوراً في قرار الحرب.

للحرب العراقية-الإيرانية عوامل وأسباب مباشرة وغير مباشرة ذكرنا معظمها أعلاه. وكان نزاع شطّ العرب من الأسباب المباشرة. إذ بعد سقوط الشاه، كانت إيران تغلي في فوضى الثورة الإسلامية الوليدة وتهدّد بابتلاع الدول النفطية الصغيرة في الخليج واستقطاب الجماعات الموالية لها داخل العراق لقلب النظام. وحدثت مناوشات حدودية مع العراق في مطلع أيلول 1980 ثمّ أعلن صدّام في 17 أيلول إلغاء اتفاق الجزائر بين العراق وإيران، وبدأ الغزو العراقي لإيران في 22 أيلول عندما اقتحمت القوات العراقية جبهة طولها 1500 كلم. كان التوقيت العراقي ممتازاً، إذ إن النظام الجديد في طهران قضى على كوادر عسكرية إيرانية هامة بقتل أو سجن أو فصل حوالى عشرة آلاف ضابط، بينما تعطّلت مئات الطائرات العسكرية الإيرانية والدبابات الأميركية الصنع لعدم توفّر قطع الغيار. وكان صدّام مطمئناً إلى أن الجيش العراقي

18- لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة كتاب كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 – 2015**.

هو الأقوى في المنطقة بعد إسرائيل، وسيقوم بمهمته ويأتي برأس الخميني خلال شهر. ولكن المعارك بين البلدين لم تتوقّف حتى 1988.

أصيب الأسد بصدمة عند اشتعال الحرب بين العراق وإيران في 22 أيلول 1980. فبنظره كانت الحرب ضد إيران خاطئة لأنّها ستنهك العرب وتلهيهم عن الصراع الأساسي ضد إسرائيل. وإذ تموضعت سورية تماماً إلى جانب إيران بعد أسبوعين من اشتعال الحرب، قطعت بغداد علاقاتها مع دمشق وسط اتهامات صاخبة بالخيانة والعمالة. وبدأت وسائل الإعلام العراقية من صحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون، تنشر تصريحات لصدّام كرّرت كليشيهات سابقة ضد حافظ الأسد بأنّه سلّم القنيطرة للإسرائيليين بدون قتال في حرب 1967 وأنّه طلب وقف إطلاق النار بعد يوم من بدء حرب تشرين 1973 وأنّه تدخّل في لبنان عام 1976 بالتواطؤ مع واشنطن وتل أبيب، وأنّ دم الفلسطينيين على يديه في مجزرة تل الزعتر عام 1976، وأنّه هو، لا صدّام، من خرّب مساعي وحدة سورية والعراق قبل عام، إلخ. وبديهي أن تردّ سورية على هذه الحملة بكلام مماثل عن صدّام بأنّه عميل أميركي شنّ حرباً على دولة صديقة للعرب تريد أن تساهم معهم في تحرير فلسطين، وأنّه باع شط العرب للشاه عام 1975، وأنّه يدّعي أنّه بعثي ولكنّه يدعم أخطر حرب إرهابية أصولية طائفية على سورية، وأنّه سحب القوّات العراقية من جبهة الجولان وأنّه متعطّش للدماء ضد العراقيين من أكراد وشيعة، وحتى من بعثيين مثله قتلهم بالعشرات عام 1979 بدم بارد.

وكانت السعودية قد تخوّفت من مدّ الثورة الإيرانية، خاصة بعد تجربة صعبة في تشرين الثاني 1979 عندما قامت جماعة أصولية سنيّة سعودية باحتلال المسجد الأكبر في مكّة. كما أنّ الكويت شعرت بأنّها ستكون أول دولة تسقط بيد إيران، فيما اعتبر الملك حسين إيران خطراً كبيراً على الأردن والمنطقة العربية. فزار صدّام عند اشتعال الحرب مشجّعاً وجعل العقبة مرفأً رئيسيّاً للعراق. ولعب الأردن دوراً رئيسياً في دعم المجهود العراقي. وإزاء دعم السعودية والخليج والأردن لجهود العراق الحربية، ضغط الأسد على صدّام لوقف الحرب طيلة سنواتها السبع. كما أنّ بعض الدول العربية كليبيا كانت ضد الهجوم العراقي، في حين تناغم موقف سورية مع موسكو التي رأت في زوال نظام الشاه انتصاراً لها ولليساريين والتقدميين في المنطقة، وأنّ وصول نظام ثوري إلى إيران هو هزيمة لأميركا ومشروعها في الخليج العربي والشرق الأوسط. حتى أنّ الأسد أصدر بياناً مشتركاً مع بريجنيف أثناء زيارته إلى موسكو بعد اندلاع الحرب يؤيدان فيها «حق إيران في تقرير مصيرها من دون أي نفوذ خارجي» إشارة إلى

العراق. وأعطت موسكو إذناً لسورية وليبيا لبيع أسلحة سوفياتية إلى طهران. ثم بدأت تتطوّر العلاقات بين إيران وسورية على الصعيد الاقتصادي منذ مطلع 1981 عبر فتح خطوط جوّية إلى مطار دمشق، وتوقيع اتفاقات في قطاعات النفط والسياحة والتبادل التجاري. وعوّضت إيران سورية خسارة النفط العراقي بمدّها بكميّات من النفط الإيراني باسعار مخفّضة ضمن اتفاقات تجارية واسعة بين البلدين. وبدأ تنفيذ الاتفاقات السياحية فأخذت الوفود السياحية الإيرانية تصل إلى سورية ليفوق عددها المليون سائح خلال بضعة أعوام.

وكانت الحرب العراقية الإيرانية قد اشتعلت في أوج حرب سورية ضد «الإخوان المسلمين» في الداخل، وبعدما تراكمت الأدلّة عن دعم العراق للإرهاب والتفجير داخل سورية. فامتدّ التعاون السوري-الإيراني إلى الشؤون العسكرية والاستخباراتية والأمنية من إمدادات السلاح إلى تبادل المعلومات الأمنية والحملات الإعلامية ودعم النشاطات المناهضة لنظام صدّام داخل العراق.

كما أنّ الثورة الإيرانية وجدت صدى مميّزاً لها في لبنان، حيث كان الشيعة موزّعين بين أحزاب شيوعية وقومية سورية وعربية وقلّة في «حركة أمل». ولكن ثورة إيران وضرب سورية لأحزاب «الحركة الوطنية» ومقتل كمال جنبلاط واختفاء موسى الصدر، كلّها عوامل أدّت إلى صحوة شيعية في لبنان وبداية «شيعية سياسية» (مع «حركة أمل» أولاً ثمّ مع «حزب الله» بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982). وتواصل الصراع السوري - الإسرائيلي حول الجبهة المشرقية ليمتدّ الآن من الساحة اللبنانية إلى الداخل السوري وحتى جبهة الحرب العراقية-الإيرانية. وصمد الأسد أمام انتقاد العرب السنّة أنّه يدعم إيران الفارسية الشيعية ما أفقده الكثير من الدعم المالي العربي، لأنّه كان مقتنعاً أنّ حلفه مع طهران هو الذي يوفّر العمق الإستراتيجي الذي يحتاجه للدفاع عن سورية والأمّة العربية، وصولاً إلى تحالفه مع شيعة لبنان كمقاومة ضد إسرائيل.

لقد أرهقت الحرب العراق فحاول وقفها عندما اجتاحت إسرائيل لبنان في حزيران 1982، وأعلن انسحاباً كاملاً من إيران من جانب واحد. وناشد العراق الخميني وقف القتال «للتوجّه معاً» لمواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان. ولكن الخميني لم يستجب واستمرّت الحرب ستة أعوام أخرى لم يحقّق العراق أثناءها أي هدف إستراتيجي. بل اعتبر الإيرانيون أن العراق قد وقع في مصيدة بدخوله حرباً معهم، وأنّ دخولهم بغداد لم يعد بعيداً. هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات كانت الأطول في الشرق الأوسط والأكثر كلفة منذ الحرب العالمية

الثانية حيث تجاوز عدد القتلى المليون بكثير، وخاصة بين المدنيين، عندما لجأ الطرفان إلى قصف المدن المكتظة بالسكان. وفي العراق تكثّفت التناقضات: صراع طائفي مستمرّ منذ 1300 عام بين سنّة وشيعة، وصراع بين نظام بعثي علماني في بغداد ونظام ثيوقراطي ديني في طهران وبين راديكاليين في العالم العربي يدعم معظمهم طهران ومحافظين يدعمون بغداد، وصراع بين زعيمين -صدام والخميني- يحملان إرادة فولاذية على مواصلة الحرب مهما كان الثمن.

إلى أن جاء يوم 9 شباط 1986

في ذلك اليوم حصل تطوّر ميداني خطير كانت له تداعيات إقليمية عدّة. إذ استطاع الإيرانيون خرق الجبهة العراقية وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو وأصبحت الحرب الآن داخل الأراضي العراقية. حتى ذلك اليوم بقيت الدول الكبرى على الحياد، ولكنها لم تكن تمانع في أن تستمر الحرب طالما أنّ ضبطها كان ممكناً، خاصة أنّ رحاها تدور بين قائدين غير محبوبين دوليّاً، وأنّ الحرب ستشغلهما عن إثارة المشاكل في المنطقة. وكان كيسنجر قد صرّح أنّ «المصلحة الأميركية العليا في الحرب هي أن يخسر الطرفان». ولكن عند بدء انكسار الجبهة العراقية رأى الأميركيون أنّ إيران ستهدّد دول الخليج. فباشروا في 1987 دعم العراق مباشرة وقامت طائرات التجسس الأميركية بتصوير المواقع الإيرانية وإعطاء المعلومات للعراق، فيما دخلت البحرية الأميركية الحرب لمضايقة تحركات الإيرانيين. وفي بداية 1988، قصفت القوات الأميركية مواقع إيرانية داخل العراق وشنّت هجمات على قطع بحرية إيرانية فتمكّن العراقيون من استعادة الفاو في 16 نيسان. وتشجّع صدام فأمر بقصف المدن الإيرانية بـ 150 صاروخاً بعيد المدى حمل بعضها رؤوساً كيماوية وجرثومية، ما أدّى إلى سقوط آلاف الضحايا الإيرانيين وأحدث صدمة للقيادة الإيرانية. وفي أيار 1988 استعاد العراق كل أراضيه ثم بدأ يستعد لغزو الأراضي الإيرانية مجدّداً. عندئذ اقتنع الخميني أن إيران أصبحت تواجه الولايات المتحدة وليس العراق فقط. فوافق على وقف القتال في 22 تموز 1988.

محت الحرب العراقية-الإيرانية المكتسبات التي حققتها ثورة البعث منذ 1968 فعاد العراق بلداً فقيراً دائناً عديم الاستقرار يعاني قمع النظام وأجهزته الأمنية العديدة، وسلطة

الفئة الحاكمة على ما تبقى من مقدرات البلاد[19] كما أنّ الدعم الاقتصادي والسياسي العربي للعراق تبخّر بمجرد زوال الخطر الإيراني. وهكذا قضت الحرب مع إيران على آمال الشعب العراقي بعقد ذهبيّ ثانٍ من البحبوحة والتقدّم. وكانت تكلفة الحرب للبلدين 600 مليار دولار وبلغت قيمة ديون العراق للغرب والاتحاد السوفياتي 41 مليار دولار، كما بلغت قيمة المنح المالية والقروض والنفط المستخرج من المنطقة المحايدة التي قدّمتها الكويت والسعودية للعراق 40 ملياراً[20]. وخرج العراق باقتصاد منهار.

حرب الكويت

لم يُجِد العراق دور الحراسة المطلوب منه أميركيّاً كبديل للشاه، وكاد ينهار في السنة الثانية للحربِ أمام الجحافل الإيرانية. ورغم أنّ التدّخل الأميركي أنقذ العراق، فقد توهّم صدام أنّه هو الذي فاز وأخذ يتصرّف كزعيم للعرب وحامي بوابتهم الشرقية، وبدأ يضغط على الدول العربية الغنيّة لمساعدته على زيادة أسعار النفط ومحو ديون العراق وخاصة تلك المستحقة للكويت. واستمرّ في برنامج تسلّح ولم يقلّص من حجم جيش المليون بعد الحرب. وحاول صدّام التودّد للدول العربية ولكن جهده العربي لم يؤدِّ إلى نتائج ملموسة. فلم تنظر إليه الدول العربية أنّه حامي الأمة العربية وهازم إيران، بل أنّه يهدّد الكويت وسورية ويشعل الوضع في لبنان، حيث شاهدوا على التلفزيون عامي 1989 و1990 آثار الأسلحة الميدانية الضخمة التي قدّمها العراق لحلفائه في لبنان.

لقد استغلّت الكويت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، وأعلنت زيادة إنتاجها النفطي

19- تدهور الاقتصاد العراقي بشكل ملحوظ للمرّة الأولى منذ العام 1968. فهبطت عائدات النفط من 40 مليار دولار عام 1980 إلى 17 ملياراً عام 1981، في حين استمر استيراد البضائع الاستهلاكية والعسكرية وغيرها بكلفة 33 مليار دولار. فازداد الاتكال العراقي على الدعم المالي العربي. ولكن دول الخليج بدأت تعاني أيضاً من أزمات اقتصادية، من الحرب بين العراق وإيران ومن هبوط أسعار النفط. وكان إنتاج العراق من النفط ينخفض باستمرار إلى النصف في العام الثاني للحرب، وإلى الثلث في العام الثالث، حيث لم يتجاوز المليون برميل يومياً عام 1982 وهبطت عائداته إلى 40 بالمئة مما كانت عليه عام 1980. ثم تضاءل الإنتاج العراقي إلى 900 ألف برميل يومياً عام 1983 وانخفضت عائدات السعودية من بيع النفط من 113 مليار دولار عام 1981 إلى 40 ملياراً في عام 1983. وساهمت دول الخليج في مزيد من انخفاض الأسعار عندما زادت صادراتها النفطية. وانخفض الدعم الخليجي للعراق خلال الأعوام 1984 - 1986. وعندما استطاع العراق استعادة بعض طاقته الإنتاجية عام 1986 إلى 1.7 مليون برميل عاكسه انهيار سعر البرميل، فانخفضت عوائد العراق إلى 30 بالمئة عما كانت عليه عام 1980.

20- حازم صاغية «قصة البعث في العراق» في **الحياة** 13 أيار 2003.

لتحسين وضعها المالي، ما أزعج العراق كثيراً لأنّ كل انخفاض في سعر البرميل كان يزيد من تضييق الخناق على اقتصاده. وحذت الإمارات حذو الكويت فزادت إنتاجها هي أيضاً. وأصرّت الكويت أنّ على العراق أن يدفع ديونه حتى آخر فلس. ورأى العراق أنّ الكويت لا تكترث بل تفعل ما يحلو لها لأذية العراق. فقدّمت بغداد شكوى إلى جامعة الدول العربية في 15 تموز 1990، مفادها أنّ الكويت تسبّب خسارة مليار دولار سنوياً للعراق في وقت يعاني من أزمة اقتصادية قاتلة. والتقى صدّام سفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غلاسبي يوم 25 تموز 1990 وشكا من الكويت وأنّ ما تفعله يرقى إلى مستوى حرب اقتصادية على العراق وأنّ العراق لن يتأخر في الردّ. فقالت غلاسبي: «إن الولايات المتحدة لا تتدخّل في الخلافات العربية». وفهم صدّام أنّ أميركا لن تعترض على نواياه تجاه الكويت.

وفي 2 آب، دخلت الدبابات العراقية الكويت واحتلّتها في أربع ساعات. وبعد أيام كان أمير الكويت يقف إلى جانب الرئيس بوش الأب على عتبة البيت الأبيض، ووعد بوش أنّ عمل العراق لن يمرّ. وفي نهاية تشرين الثاني 1990 أصدر مجلس الأمن القرار 678 القاضي باستعمال كل الوسائل لتحرير الكويت وأعطى مهلة حتى 15 كانون الثاني 1991 لانسحاب العراق الكامل. ولم يضيّع الأميركيّون الوقت، فشنّوا يوم 16 كانون الثاني 1991 غارات متتالية على عشرات الأهداف الإستراتيجية داخل العراق، من مرافق عامة وبنية تحتية وأبنية مدنية وعسكرية. واستعملت قوات التحالف النابالم واليورانيوم المشعّ في قصفها، واستهدفت مواقع مدنيّة، فسقط آلاف الضحايا من المدنيين العراقين. واشتدت الضائقة المعيشية وانقطعت المواد الغذائية الأساسية. وأدّى قصف المستشفيات ونقص المواد الطبية إلى موت الآلاف من المدنيين في وقت كان غلاة الحرب في واشنطن يطالبون بتحويل العراق إلى ملعب كرة قدم. ودخلت القوات الأميركية العراق ووصلت إلى أطراف مدينة الناصرية، فأعلن بوش وقف إطلاق النار في 28 شباط ووقّع الجيش العراقي وثيقة استسلام في 3 آذار 1991.

لقد كان تحرير الكويت من حيث المبدأ مسألة أخلاقية، ولكن الأسلوب كان في غاية الوحشية ضد العراق وشعبه. فقد نسي العالم أنّ العراق هو دولة عالم ثالث وأنّ العراق لم يستحق عشرة بالمئة من القوّة التي جلبتها الولايات المتحدة عليه: أكثر من ثلاثة أرباع مليون جندي مجهّزين بأحدث الأسلحة والمعدّات. ورغم المجازر المروعة التي لم يَلْقَ مرتكبوها أي مقاومة من ناحية العراق، أطلقت أميركا العنان لطياريها، ولم تردع استعمالهم اللامعقول للأسلحة القاتلة. فبلغ عدد الطلعات الجويّة منذ 16 كانون الثاني وحتى 24 شباط، موعد

الهجوم البري الأميركي، 110 آلاف طلعة أنزلت 88 ألف طن من المتفجرات وهذه الكمّيّة تفوق 500 بالمئة حجم المواد المتفجرّة في القنابل الذريّة التي أسقطتها الطائرات الأميركية على هيروشيما وناكازاكي. وجعلت حرب الاستنزاف التي شنّتها الولايات المتّحدة وحليفتها بريطانيا ضد العراق بعد حرب الكويت، من آذار 1991 وحتى 19 أيلول 2002، من أرض العراق مجالاً مفتوحاً للغارات الجوية والصاروخية دمّرت منشآت حيوية وقتلت المدنيين. وفي العام 1999، خصّص البنتاغون 200 طائرة عسكريّة و19 بارجة بحريّة و22 ألف جندي لمواصلة الحرب اليومية ضد العراق بتكلفة مليار دولار في السنة[21].

لقد استعمل المال بكثرة لشراء الحلفاء لتحرير الكويت، وخصّصت الكويت 22 مليار دولار لدفع تكاليف التحرير، وأكّدت السعودية لواشنطن استعدادها للمساهمة المالية. وحصلت أميركا على أموال من دول صناعية أخرى كألمانيا واليابان «لإنقاذ العالم من صدّام». ودفعت واشنطن مبلغ سبعة مليارات دولار لمصر و10 مليارات لتركيا. كما أنّ واشنطن والسعودية والكويت وعدت الاتحاد السوفياتي بمساعدات مالية بلغت 6 مليارات دولار. وشطبت الدول الصناعية الكبرى ديون مصر الخارجية البالغة 10 مليارات دولار.

خلاصة

منذ 1970 تصادمت برغماتية الأسد ونظرته الإستراتيجية إلى المنطقة وضرورة التحام إمكانات الهلال الخصيب لمواجهة إسرائيل بتشدّد بعثيي بغداد ونظرتهم المثالية إلى العالم العربي وقضاياه. وفي حين سعى الأسد إلى حشد اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين إلى جانبه، لخلق جبهة شرقية وجلب العراق وإيران إلى جانب سورية كعمق إستراتيجي، حارب العراق أهداف سورية التي اعتبرها تنافس دوره هو كدولة عربية كبيرة. ولكن الأحداث أدّت إلى تلاشي العراق كدولة إقليمية ونجاح سورية في الصمود بفضل إستراتيجيتها المتأنيّة. فقد واجهت إسرائيل في لبنان (1980-1984) ووقفت إلى جانب إيران ثم إلى جانب الكويت عام 1990 وانضمّت سورية للتحالف الدولي لتحرير الكويت ما أعطى مباركة أميركية ودولية للوجود السوري في لبنان، ساعدت في القضاء على حكومة ميشال عون وعزّزت النفوذ السوري، وخاصة أنّ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990 كان ينبئ باحتمال إضعاف

21- كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق، الفصلان 12 و13، دار الفارابي، بيروت، 2003.

سورية. كما حصلت سورية على وعود بمساعدات مالية سعودية وكويتية في المستقبل[22] وقدّم مجلس التعاون الخليجي معونات مالية لمصر وسورية بلغت 5 مليارات دولار. ولكن في كل هذه التطورات كان ثمّة تراجع لوهج سورية الإقليمي ترجمته سهولة انخراط الأردن ومنظمة التحرير في اتفاقات منفردة مع إسرائيل فيما بعد.

22- Daniel Pipes, *Damascus Courts the West: Syrian Politics 1989–1991*, Washington D.C., The Washington Institute for Near East Policy, 1991.

الفصل الثاني والعشرون

سورية وعمليّة السلام

وحدة المسارات

بعد حرب الكويت في العام 1991، انطلق مؤتمر مدريد للسلام، فانتعشت الآمال أنّ السلم بين العرب وإسرائيل سيسمح لسورية بالتركيز على اقتصادها ومشاريعها التنموية[1].

لقد انطلقت نظرة سورية إلى السلام في المنطقة منذ 1974 من موقع استرجاع الحقوق العربية، بما فيها حلّ مشرّف وعادل للقضية الفلسطينية. وكانت هذه النظرة جزءاً من إستراتيجيتها في مواجهة إسرائيل. هذه الإستراتيجية تضمّنت، إلى بناء جبهة عسكرية مشرقية تضمّ سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين، قيام جبهة سياسية بلورها الأسد بمفهوم «وحدة المسار» التي كانت تعني أنّ أطراف الجبهة الأربعة لن يذهبوا في حل منفرد، مع إسرائيل، كي لا يضعف الآخرون فيصبح الجميع تحت رحمة إسرائيل. ولذلك كانت وحدة المسار من وحدة المصير المشترك. وضمن هذه الإستراتيجية، لم تكن مواجهة إسرائيل عبر الأردن ولبنان والفلسطينيين عسكرية فقط، بل تعني أيضاً منع أيّ من الشركاء من الوقوع في فخّ المفاوضات المنفردة مع إسرائيل. فلكل نوع من المواجهة أسلوبه وأدواته[2].

1- Rizkallah Hilan, «The effects of economic development in Syria of a just and long lasting peace», in Stanley Fisher, Dani Rodrik and Elias Tuma, *The Economics of Middle East Peace, Views from the Region*, Cambridge, Ma., MIT Press, 1993.

2- David Butter, «Syria: building bridges», *Middle East Economic Digest*, vol. 30, n°. 23, 7 June 1986, p. 4-5. Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

لقد هدّدت خطة ريغن للسلام عام 1982 سورية لأنّها حملت إمكانية جذب الأردن والفلسطينيين إلى المحادثات واستثنت سورية. وهو أمر يتعارض مع مفهوم وحدة المسار. فمنذ غادرت القوات الفلسطينية لبنان بحراً في 1 أيلول 1982، وعين سورية على عرفات الذي وافق على خطة ريغن للسلام، ثم شرع يفاوض الأردن على مشروع مملكة متحدة. وكان ثمّة نقد سوري لعرفات و«حركة فتح» لفشل الفلسطينيين وهربهم من الجبهة فور دخول إسرائيل إلى لبنان في 5 حزيران 1982 ثم قبول عرفات شروط إسرائيل بمغادرة بيروت في 12 آب واستعداده دوماً للمساومة مع الأميركيين والإسرائيليين، ثم إنكاره لأي دور سوري في حرب 1982. ولذلك تزامن إعلان جبهة معارضة لبنانية ضد حكم أمين الجميّل، مع إعلان في أيّار 1983 عن انتفاضة ضد عرفات، انطلاقاً من البقاع قادها العقيدان الفلسطينيان في «حركة فتح» أبو موسى وأبو صالح. فدارت معارك بين الفلسطينيين تدخّل السوريون فيها إلى جانب المنتفضين. وهرع عرفات إلى دمشق لمعالجة الوضع ولكن سورية كانت تحضّر لمواجهة تداعيات ما يجري في لبنان، وبحاجة إلى لمّ شمل كل قوّة لبنانية وفلسطينية إلى جانبها، ولم يكن المزاج في دمشق يتقبّل شخصية عرفات الذي تلقّى رسالة بوجوب مغادرة سورية يوم 24 حزيران 1983.

ما إن خرج عرفات من سورية وخسر البقاع، حتى عاد من نافذة طرابلس شمال لبنان. وكان تنظيم سنيّ أصوليّ يدعى «التوحيد»، ويقوده الشيخ سعيد شعبان، يشنّ هجمات على القوات السورية في طرابلس وعلى مكاتب الأحزاب اليسارية ويشدّ من أزره مقاتلون إسلاميون سوريون فرّوا من حماة في شباط 1982 والتي لا تبعد كثيراً عن طرابلس. وما كادت القوات السورية تُخضع «التوحيد» حتى برز عرفات مدافعاً عن «طرابلس هذه المدينة المسلمة»، كما صرّح للتلفزيون الأميركي من شوارعها. واحتاج الأمر إلى أسابيع من المعارك الطاحنة بين «فتح» والأحزاب الموالية لسورية، مدعومة من الجيش السوري، حتى أُخرج عرفات ورجاله من طرابلس[3]. فاستطاعت سورية التركيز مع حلفائها على مواجهة الإسرائيليين جنوباً.

لقد أفشلت سورية الإستراتيجية الإسرائيلية الضحلة التي وضعت أهدافاً خيالية في غزوها للبنان كما ذكرنا. وهي تغيير النظام الإقليمي وجعل لبنان محمية بنظام خاضع لها، وتحويل

3- Raymond Hinnebusch, «Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians», *Arab Studies Quarterly*, vol. 8, n°. 1, winter 1986, p. 1 – 20.

الأردن إلى فلسطين بديلة والقضاء على «منظمة التحرير» وابتلاع الضفة وغزة بالاستيطان، وإضعاف سورية فلا تعود تتحدّى إسرائيل. ومع مطلع 1984، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها فلم يصبح لبنان محمية تابعة لها، ولم يوقّع على معاهدة سلام، وانسحبت إسرائيل لأوّل مرّة بالقوّة من أرضٍ عربية، وبقيت سورية في لبنان، وذهب الرئيس أمين الجميّل إلى دمشق. لقد أعمت إسرائيل عقيدة جابوتنسكي العنصرية الفوقية تجاه العرب، ففوجئت أنّهم قاوموا غزوها ولم يستسلموا. وبالنظرة الفوقية نفسها سخرت إسرائيل من سورية فاكتشفت أنّ سورية قوّة يحسب لها حساب حتى داخل لبنان. وكانت حكومة إسرائيل المتطرّفة لا تأبه لأرواح العرب، سحق جيشها المدنيين، لبنانيين وفلسطينيين، بدون هوادة أو حساب، ما أدّى إلى مقتل وجرح عشرات آلاف الأبرياء بدون تحقيق هدف عسكري إستراتيجي، وإلى ارتكاب مجازر بشعة واعتقال عشرات آلاف الشبان في معسكرات شبيهة بمعسكرات النازية، كما في معسكري الخيام وأنصار، وإلى هجوم غاشم كان يهمّه البطش والدمار وليس مجرّد الاحتلال. ثم مارست إسرائيل مفاوضات فوقية متطلّبة مع حكم أمين الجميّل أكثر بكثير من مقدرة لبنان على التنفيذ، غير مكترثة لسيادته، ولا تبدي أي احترام لرئيسه، ضاربة عرض الحائط بهويّته وانتمائه إلى محيطه. فبدت كحيوان هائج في دكّان خزف. هذه الشراسة في الحرب والشدّة أقنعت معظم العرب أنّ السلام مع إسرائيل مستحيل وأن التعايش مع جار مجرم كهذا غير ممكن.

ورغم حرب لبنان وتداعياتها من 1982 إلى 1984 وفشل ساسة إسرائيل وقصر نظرهم، فإنّ إدارة ريغن لم تتّعظ ولم تنصح تل أبيب بضرورة الجنوح نحو السلام، بل ثابرت على دعم إسرائيل وتقوية شراكتها الإستراتيجية معها. فغرق ريغن وشولتز في سنوات من الأزمات في الثمانينات حول لبنان امتدّت من «إيران غيت» إلى مسلسل الخطف والرهائن وتصاعد الإرهاب. أمّا الفلسطينيون الذين ظنّ الإسرائيليون والأميركيون أنّهم هُزموا وانتهى أمرهم عام 1983 فقد نجوا، وبقيت «منظمة التحرير» على الساحة الإقليمية وحصلت على جملة اعترافات دولية بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ثم عادوا بقوّة عام 1987 عندما اشتعلت انتفاضة شعبية في الضفّة الغربية وغزة.

خرجت سورية من حرب 1982 صامدة على إسرائيل والولايات المتحدة، فعوّضت عن تداعيات حرب 1973 وكامب دافيد وأثبتت أنّ المواجهة في 1982–1984 كانت من أجل المشرق بأكمله وليس من أجل سورية فحسب: من أجل منع سقوط لبنان بأيدي إسرائيل،

ومن أجل منع ابتلاع الضفة الغربية ومنع انزلاق الأردن في اتفاق جزئي يجعله خاضعاً لإسرائيل، وبالتالي إسماع العالم أنّ العرب هم أصحاب الكلمة في هذا الجانب من المتوسط وليس إسرائيل، وأنّهم أصحاب إرادة وحق. وأثبتت سورية فشل النظرية التي كانت تقول إنّ الاحتلال الإسرائيلي هو قدر لا يردّ، وإنّ إسرائيل تنتصر دوماً. كما أكّدت مبدأً جديداً هو أنّ بإمكان الشعوب الصغيرة المغلوبة على أمرها أن تصمد وتثبت في مواقعها حتى في وجه إرادة دولة عظمى. لقد وجدت سورية نفسها محاصرة وظهرها إلى الحائط فقاومت وربحت.

مواجهة الخيار الأردني

بسبب إستراتيجيتها التي نظرت إلى المشرق كمسرح موحّد بمواجهة إسرائيل، تعاملت سورية مع جبهات كثيرة في آن واحد. إذ في أوج صراعها ضد إسرائيل والولايات المتحدة في لبنان وتداعيات اتفاق 17 أيار 1983، وصراعها مع عرفات، وانشغالها بمسار الحرب العراقية الإيرانية، تحرّكت الأمور مجدّداً على المحور الأردني في أواخر 1983. حيث بدأ الملك حسين يُطلق إشارات عن احتمال بدء محادثات سلام مع شمعون بيريز في إسرائيل، ما يعني بنظر الأسد جبهة جديدة تُحدث ثغرة في إستراتيجيته، وعليه إقفالها وإلا أدّت هي أيضاً إلى عزلة سورية في مواجهة إسرائيل. فبالنسبة لسورية كان وضع الأردن أكثر هشاشة من لبنان في وجه إسرائيل. ففي لبنان ثمّة فئات تقاوم إسرائيل وتنسّق مع سورية ما يسمح لسورية بأن تتدخّل في الحكم اللبناني لإفشال أي اتفاق مع إسرائيل. أمّا في حال توصّل الأردن إلى معاهدة سلام مع إسرائيل فهو حتماً سيصبح منطقة نفوذ إسرائيلي ويدفع ميزان القوّة لصالح إسرائيل. لقد رأى الأسد في الملك حسين «أمين جميّل» آخر، وفي شمعون بيريز وريثاً لما بدأه مناحيم بيغن. ووراء الحسين وبيريز رأى الأسد جورج شولتز الذي يريد أن ينتقم لهزيمته على يد الأسد في لبنان. فغضب الأسد من اندفاعة الملك حسين في «مناورة إسرائيلية أميركية» في وقت كانت دمشق تحقّق انتصاراً كاسحاً على إسرائيل في لبنان.

منذ 1967، حكم عدم الاستقرار علاقة الأسد بالملك حسين، من فترات وئام وتفاهم إلى فترات خصام وعداء تحوّل أحياناً إلى العنف. فقد احتضن الحسين معارضي الحكم في سورية، ومنحهم مأوى في عمّان، ودارت معارك استخباراتية لفترات طويلة شملت عمليات تفجير واغتيال وصولاً إلى مشاركة الجيش السوري في حرب الأردن عام 1970. كما أنّ الأسد ساءه أن يقيم الحسين خطوط اتصال مباشرة مع حكومة إسرائيل منذ 1958. ولكن اللحمة

عادت بين الأسد والحسين في أواسط السبعينات بعد اتفاق سورية والأردن على أن مصالحهما تضرّرت من السلم المنفرد الذي سعت إليه مصر مع إسرائيل. فقد قضت إستراتيجية الأسد بتعويض خسارة مصر بالعمل مباشرة مع جيرانه الصغار، ولجأ الحسين إلى الأسد بعدما خدعه الأميركيون والإسرائيليون وتركوه خارج المحادثات المكثّفة التي كانوا يخوضونها مع السادات. وتحسّنت العلاقات بين عمّان ودمشق في الأعوام 1976-1978 حتى كثر الحديث عن وحدة بين الأردن وسورية، في عودة إلى مشروع «سوريا الكبرى» الذي سوّق له الملك عبدالله جدّ الملك حسين، وبقي هذا المشروع سياسة رسمية للأردن لعدّة عقود.

ولكن أزمة جديدة عادت إلى الواجهة في 1978 و1979. إذ إنّ معاهدة كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1978 وعدت بحكم ذاتي للفلسطينيين ولكن بدون أي دور لـ«منظمة التحرير»، في إشارة مبطّنة إلى دور للأردن، ما دفع إلى تقارب بين عرفات والملك حسين ضمن ما عُرف بمشروع المملكة المتحدة يعود بموجبها الأردن إلى الضفة الغربية في صيغة توافق عليها إسرائيل. كما ظهرت في 1979 أدلّة قاطعة عن دور أردني خطير في تمويل وتسليح «الإخوان المسلمين» الذين كانوا يشنّون حرباً ضد الدولة السورية ما دفع الأسد إلى التهديد بغزو الأردن عام 1980. وزاد في الطين بلّة أنّ انفجار الحرب العراقية الإيرانية في أيلول 1980 دفع الأردن وسورية إلى موقفين متناقضين، إذ أخذت دمشق جانب طهران، وأخذت عمّان جانب بغداد. كما أنّ صعود إدارة ريغن بذهنية العداء الشديد لموسكو رسم خط عداء إضافياً بين عمّان ودمشق. فالأردن كان يعتمد على الدعم الأميركي لحماية نظامه، في حين كانت سورية تعتمد على الاتحاد السوفياتي لأنّ أميركا دعمت إسرائيل بدون حساب.

ولكن فجوة الخلاف الأهم تبلورت عام 1978 وهي رغبة سورية في بناء جبهة مشرقية بقيادتها هي وعضوية لبنان والأردن والفلسطينيين ضد رغبة هؤلاء في المحافظة على استقلاليتهم عن سورية. فقد كان الملك حسين مصمّماً على أن يبقى الأردن لاعباً حرّاً في النزاع العربي-الإسرائيلي، وأن يكون له دور في مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة. فكان ينظر إلى الضفّة الغربية كجزء عزيز محتل من مملكته، وأغضبه اعتراف قمّة الرباط العربية عام 1974 بـ«منظمة التحرير» كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني الذي قبل به على مضض، كما أخافه إبعاده عن محادثات مصر مع إسرائيل. وإذ شكّل الدور المستجد لـ«منظمة التحرير» في الفترة 1975 - 1978 تهديداً لمملكته ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية، كانت خطوته التالية التقرّب من ياسر عرفات لعمل مشترك بغية أخذ المنظمة تحت جناحه (رغم حربه ضدّها في

1969-1971). هذه الخطوة بالضبط كانت عملاً معاكساً لسورية التي هي أيضاً أرادت أخذ «منظمة التحرير» تحت جناحها ضمن إستراتيجيتها.

كان المشهد من عمّان مختلفاً عن المشهد من دمشق. فالأردن دولة صغيرة إلى جوار إسرائيل القويّة، يستند إلى الدعم الغربي لحمايته، ويفضّل الحياد في الصراع العربي-الإسرائيلي بعد هزيمة 1967 وضياع الضفة، ويحترم تعايشاً ضمنيّاً مع إسرائيل لكفّ شرّها، عبر توافق وصل إليه بعد عشرات الزيارات إلى إسرائيل للتفاوض مع قيادتها. كل هذا جعل الأردن نقيض سورية التي تملك مقومات بشرية وعسكرية وعقيدة قومية عربيّة متشدّدة واستراتيجية تهدف إلى الضغط المستمرّ على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، ومن ضمن هذه الاستراتيجية دعمت سورية جماعات وتنظيمات مقاومة في لبنان والأردن، وفي صفوف الفلسطينيين. وفي حين كان بإمكان سورية الانتظار سنوات عدّة حتى تجهّز دفاعاتها وتستعد لحرب جديدة مع إسرائيل، كان الأردن في وضع هشّ وقلق دائم من تطورات الأحداث التي يمكن أن تهدد الأردن إن لم يكن ككيان، فعلى الأقل عبر زعزعة استقراره.

منذ 1967 وحتى 1982 كان الأردن يتعرّض لضغط أميركي - إسرائيلي للقبول بحل للقضية الفلسطينية يقتضي تقاسم الضفة مع إسرائيل والاحتفاظ بسيادة الأردن على سكانها. ولكنّ الملك حسين خاف أن يُقدم على هذا الأمر لأنّه أكبر منه ويحتاج إلى تفويض عربي شامل على مستوى قمّة. كما أنّ قبوله بهذا الحل يجعله دولة تابعة لإسرائيل مهمّتها حفظ أمنها. فأمضى سنوات يدوّر الزوايا بين القليل الذي كانت إسرائيل مستعدة لتعطيه له والكثير الذي كان العرب يطلبونه. ولكن الحدّ الأدنى المقبول عربياً هو انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967 وحقوق الفلسطينيين كشعب، وهو مطلب بعيد جداً عما توافق عليه إسرائيل. ثم وجد الأردن مخرجاً من معضلته بعد الاعتراف العربي بـ«منظمة التحرير» بأن يشارك المنظمة في الحل الذي يسعى إليه مع إسرائيل فيحصل على شرعية فلسطينية قد ترضي الدول العربية.

وهكذا وُلد مشروع المملكة المتحدة الذي يضرب عدّة عصافير في وقت واحد: تقاسم الأرض بين الأردن وإسرائيل، حماية الأردن ونظامه، تحقيق أماني الفلسطينيين وإعطاء إسرائيل ما تدّعيه أنّه حاجتها للأمن. ووجد الأردن نافذة لهذا المشروع في خريف 1982 عندما أطلق ريغن مبادرته التي تكلّمت عن حكم ذاتي للفلسطينيين، شابهت كثيراً ما يفكّر به الملك الأردني. وبدأ الحسين خلال 1983 يحاور عرفات ليتمكّن من مفاوضة إسرائيل باسم الأردن و«منظمة التحرير» في آنٍ معاً. ولكنّ يَدَيْ عرفات كانتا مقيدتين لأنّ قوّة «منظمة التحرير»

ونفوذها في ذلك الوقت كانا موجودين أساساً في لبنان وسورية. ولم يستطع عرفات تقديم ردّ واضح وإيجابي على العرض الأردني. فقد كانت التنظميات وجبهات الرفض الفلسطينية ضد أي تقارب مع النظام الأردني وضد حل يربط الكيان الفلسطيني بالملك. ومن ناحية أخرى، كانت سورية تضغط على«حركة فتح» في لبنان وكان الأسد غاضباً شخصياً من مواقف عرفات وميله للأردن[4]. ولذلك نام مشروع الحسين فترة حتى مرض الأسد في نهاية 1983، فانشغلت سورية بوضعها الداخلي طيلة عام 1984. فاغتنم الحسين الفرصة وأحيا مشروعه وسط تشجيع إسرائيلي، ودعا عرفات إلى عمّان في كانون الأول 1983 في وقت كانت قوات عرفات تتعرّض لهزيمة منكرة في طرابلس شمال لبنان، وبعدما كسر عرفات المقاطعة العربية التي تقودها سورية ضد النظام المصري بزيارته القاهرة بعد يومين من مغادرته طرابلس ومصالحته الرئيس المصري حسني مبارك. ولذلك وإن أفلت الحسين موقتاً من الممانعة السورية بسبب مرض الأسد، إلا أنّه التقى عرفات في وقت كان الأخير أضعف من أن يتحدّث باسم الفلسطينيين.

كان الأسد يتوقّع مناورات إسرائيل الودية نحو الأردن لأنّها تريد محاصرة سورية بشتّى الطرق، وغضبه على عرفات يتضاعف لأنّ زيارته للقاهرة فتحت ثغرة خطيرة تنفذ منها معاهدة كامب دافيد في جدار الصمود العربي الذي حرصت سورية على بنائه، فيسقط الحرم العربي على مصالحة إسرائيل وتنال خيانةُ مصر الشرعيةَ العربية. فاتّجهت شكوك سورية إلى أنّ عرفات سيكون الثاني في الاستسلام لإسرائيل بعد السادات، خاصة بعد الدعم الذي أبداه شمعون بيريز لـ«الخيار الأردني». فإذا تمكّن الحسين من الوصول إلى اتفاق مرضٍ للفلسطينيين تقبل به إسرائيل فلن يكون صعباً على الملك الحصول على دعم دول عربية معتدلة وعلى تأييد واشنطن وإدخال مصر على خط دعمه ما يهدّد سورية بالعزلة. وتصّورت دمشق أنّ فريق الحسين - عرفات - مبارك - بيريز - شولتز قد اتّحد ضدها[5]. واشتعلت حرب باردة بين الأردن وسورية من 1983 إلى 1985، بأدوات استخباراتية وعبر تنظيمات الرفض، ومنها جماعة أبو نضال المناهض لعرفات والذي انتقل إلى دمشق بعد خلافه مع العراق. واستعملت

4- Moshe Ma'oz, «On a short leash: Syria and the PLO», in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 191 - 208.

5- Samira Kawar, «Jordan's Puzzle», *The Middle East*, n°. 135, January 1986, pp. 48-49.

أسلوب التفجيرات والاغتيالات داخل البلدين وفي دمشق وعمّان وأنحاء العالم طالت شخصيات وسفارات ومكاتب طيران[6] واعتبر الإعلام السوري «الخيار الأردني» نسخة من اتفاقات كامب دافيد، وأنّ الخونة لن يفلتوا من العقاب.

مهّد الملك حسين لمفاوضاته مع عرفات بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الأردن، ثم عقد سلسلة لقاءات مع عرفات عام 1984 وخلق لجان مشتركة فلسطينية - أردنية لشؤون الضفة، وأطلعَ واشنطن ولندن على سير هذه المفاوضات فلقي دعماً ديبلوماسياً. ثم توّج الحسين حركته باتجاهٍ أشعَلَ شكوك سورية، إذ تصالح مع مبارك في أيلول 1984 وأعاد العلاقات بين القاهرة وعمّان. ثم رعى الملك اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في عمّان في تشرين الثاني 1984، وألقى كلمة في الاجتماع دعا فيها الفلسطينيين إلى ترك استراتيجية «كل شيء أو لا شيء» في نضالهم ومشاركتهم الأردن في مبادرة مفاوضات مع إسرائيل، على أساس استراتيجية جديدة هي «الأرض مقابل السلام». وبعد أشهر من النقاش الصعب والأخذ والردّ وافقت «منظمة التحرير» في 11 شباط 1985 على منح الملك حسين التفويض الذي يطلبه. وأعلن في دمشق عن ولادة «الحركة الوطنية الأردنية» لإقامة جمهورية ديمقراطية في الأردن تصحّح توجّهها القومي العربي، ودعوة صريحة لقلب النظام الهاشمي في عمّان، وتوحيد قيادتي أبو نضال و«فتح الانتفاضة» بقيادة أبو موسى لإجهاض اتفاق الحسين-عرفات[7].

ومضى الملك حسين في مشواره بحذر، فذهب إلى واشنطن للحصول على مباركتها على «الخيار الأردني» الذي احتاج إلى ضغط أميركي على إسرائيل وإلى أموال للفلسطينيين وأسلحة للأردن لتواجه أي تهديدات. ولكنّه هذه المرّة تخلّى عمّا اعتبرته سورية محظورات قومية، إذ إنّ الحسين كان يعلم أنّ أميركا لا تعطي أسلحة للعرب التزاماً منها بإسرائيل. ولذلك أخذ الملك يلقي تصريحات لطمأنة اللوبي اليهودي عن رغبته العميقة بالسلام مع إسرائيل، وأنّ حاجته إلى السلاح سببها مشكلته مع سورية، إلى حدّ أنّه أوحى أن سورية هي عدو مشترك للأردن وإسرائيل، مشيراً إلى أنّ حدوده مع إسرائيل هادئة وجاهزة للسلام بينما سورية التي تؤوي

6- Patrick Seale, *Asad*, p. 464-465.

7- Joseph Nevo, «Syria and Jordan: the politics of subversion», in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 140 - 156.

جبهات الرفض الفلسطينية هي الخطر، وأنّ بإمكان الأردن وإسرائيل احتواء هذا الخطر معاً. ولكن عاجلاً أم آجلاً اكتشف الحسين أنّ من يعوّل عليهم لدعمه (الولايات المتحدة ومصر والسعودية) اكتفوا بالكلام ولم يترجموا دعمهم الكلامي إلى أعمال، فتركوه يتحمّل عبء معارضة سورية لمشروعه. كما أنّ الكونغرس الأميركي صوّت ضد منح الأردن صواريخ «ستنغر» أرض - جو تجاوباً مع اللوبي اليهودي في واشنطن الذي لم يقنعه تودّد العاهل الأردني. وحتى إسرائيل نفسها تراجعت عن السير في المشروع.

لقد اتفق الحسين في ربيع 1984 مع شمعون بيريز أن يسيرا معاً بعد الانتخابات الإسرائيلية في تموز 1984. إلا أنّ الانتخابات الإسرائيلية لم تكن حاسمة واضطر بيريز لدخول حكومة ائتلافية مع الليكود بقيادة إسحاق شامير. وكان من شروط شامير أنّه لا يريد أن يسمع عن الخيار الأردني والانسحاب من الضفة. وتبيّن أيضاً أنّ عرفات قد دفع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير» إلى الموافقة على تفويض الملك على سبيل التجربة ولكنّه لم يحصل على دعم كل الأعضاء. ولذلك ما إن انعقد اجتماع اللجنة التنفيذية مرّة ثانية حتى أجبره أعضاؤها على سحب التفويض بعدما رأوا عجز الملك عن المضي في المشروع. كل العراقيل التي واجهها الحسين أثبتت أنّه يخوض حرباً باردة ضد سورية لأجل لا شيء، وبالمقابل لا يحصل على شيء من إسرائيل ومصر والولايات المتحدة. فخمد حماسه إلى أن توقّف مسعاه تماماً في حزيران 1985. وربما كان في الأمر أكثر من خمود، إذ إنّ الملك حسين، وقد تخلّى عنه كل حلفائه المفترضين بعد عشر سنوات من المحاولات الخائبة لعقد صلح مع إسرائيل يحفظ من خلاله دولته ونظامه، لم يجد أفضل من فتح صفحة جديدة مع سورية كما فعل بعد اتفاقية سيناء الثانية عام 1975.

وهكذا اتفق الأردن وسورية على إنهاء حربهما الباردة في صيف 1985. وفي أيلول التقى رئيسا الحكومتين، عبدالرؤوف الكسم وزيد الرفاعي في جدّة، ما أعاد المياه إلى مجاريها (خاصة أنّ آل الرفاعي في الأردن يُعتبرون من المقرّبين لسورية احتاج إليهم الملك حسين مراراً في مناصب وزارية وفي رئاسة الوزارة كلّما أراد تحسين العلاقات مع دمشق). وأقدم الحسين على خطوة إضافية لتحسين علاقاته مع الأسد. إذ أقرّ في مذكرة إلى زيد الرفاعي في تشرين الثاني 1985 أنّ الأردن كان ضالعاً فعلاً في تمويل وتسليح «الإخوان المسلمين» في سورية أثناء حربهم على الدولة خلال 1980-1982. فما إن حصل الرفاعي على هذه المذكّرة حتى زار دمشق والتقى الأسد. فصدر بيان رسمي مشترك أهمّ ما جاء فيه «أنّ سورية والأردن متفقان

على رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ورفض الحلول الجزئية والمنفردة». وفي الشهر التالي حضر الملك بنفسه إلى دمشق فكانت الزيارة الأولى منذ 1979. وتوالت التراجعات حيث أعلن الملك في شباط 1986 تخلّيه عن أي اتّفاق مع عرفات، ثم زار الأسد عمّان لأول مرّة منذ 1977، توكيداً على نجاح الاستراتيجية السورية لمواجهة إسرائيل كجبهة مشرقية.

ولكن، رغم تقرّبه من سورية، فإنّ معاناة الحسين حول مستقبل بلده ونظامه استمرت، ولم يخبُ أمله في التوصّل إلى حل سلمي مع إسرائيل إذا توفّرت الظروف في المستقبل. فقد أصبح بيريز رئيساً للحكومة من أيلول 1984 إلى أيلول 1986 بموجب الاتفاق مع الليكود وعاد إلى فتح ملف «الخيار الأردني» والتودّد للملك حسين. ولكن القطار كان قد ترك المحطة وخطوات بيريز كانت ضئيلة وبطيئة، في وقت كان الملك حسين يتقرّب من سورية. فبدأ صراع سوري-إسرائيلي على الأردن بعدما تراجعت حدّة صراعهما على لبنان. ذلك أنّ تمكين الملك من دخول مفاوضات سلام مع إسرائيل يتطلّب هزيمة سورية ومعها «منظمة التحرير» في لبنان، وهو أمر أصبح مكلفاً. فاستبدلت إسرائيل العمل العسكري بإطلاق حملة إعلامية ضخمة لتشويه سمعة سورية و«منظمة التحرير» واصفةً إياهما بأنّهما راعيتان للإرهاب وأنّ إرهابهما لا علاقة له بأراضٍ تحتلّها إسرائيل.

وأتى التصعيد السياسي الإسرائيلي على خلفية الهزيمة المزدوجة لأميركا وإسرائيل في لبنان في عام 1984، وتوجّه واشنطن المستمر نحو عقيدة محافِظة يمينية أثناء ولاية ريغن الثانية. وكان شولتز الذي برّ كل من سبقه في تقرّبه من إسرائيل وفي عدائه السافر لسورية قد جدّد اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة في تشرين الثاني 1983 ما فسح المجال لإسرائيل واللوبي اليهودي لتوجيه السياسة الأميركية نحو شراكة ثنائية لمحاربة «إرهاب الدولة» State Terrorism و«الدول التي ترعى الإرهاب» State-sponsored Terrorism. حتى أصبح هذان التعبيران سياسة أميركية ثابتة مستمرّة إلى اليوم. وقضت هذه السياسة بالتخلي عن الأسلوب السوسيولوجي الذي يعتبر الإرهاب ظاهرة اجتماعية – اقتصادية – سياسية يتطلّب علاجها النظر إلى جذورها، وفي حالة الفلسطينيين العثور على حل عادل لقضيّتهم، واستبداله بأسلوب جديد يقضي بمعاملة الفلسطينيين وغيرهم من الذين يقاتلون في قضايا التحرر الوطني حول العالم كإرهابيين مجرمين مصيرهم العقاب، ومعالجة الداء بالداء: أي قتل الفلسطينيين إذا مارسوا القتل، وتفجيرهم إذا مارسوا التفجير، وصرف النظر عن أي بعد سياسي للصراع العربي – الإسرائيلي. وكان هذا التوجّه يعني تجاهل

حقيقة تاريخية هي أنّ مقاومة الفلسطينيين وسيلة شرعية لتحرير وطنهم الذي اغتصبته الحركة الصهيونية عام 1948 وأنّ مقاومة اللبنانيين كانت لدحر الاحتلال الإسرائيلي لبلادهم عامي 1978 و1982، وأنّ لسورية الحق في التسلّح للدفاع عن نفسها وتحرير أرضها التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وليست دولة راعية للإرهاب.

ومن هذه السياسة الأميركية - الإسرائيلية الجديدة اخترعت الخارجية الأميركية لائحة الإرهاب التي تجدّدها سنويّاً وتضم أسماء دول ومنظمات تعتبرها أميركا وإسرائيل إرهابية، وتسعى لضربها والقضاء عليها. وضمّت اللائحة سورية على أنّها دولة راعية للإرهاب الفلسطيني واللبناني والإسلامي في الشرق الأوسط. وكأنّ أميركا اكتشفت البارود، فقد أصبحت سياسة مناهضة الإرهاب Counter-Terrorism حديث البلد في واشنطن. وخلال سنوات قليلة تبخّر كل مضمون علمي موضوعي مبني على الحقائق السياسية والتاريخية والاقتصادية عن رؤية أميركا للصراع في الشرق الأوسط، لتصبح مناهضة الإرهاب عبارة سحرية على كل لسان. وأصبح بضعة أشخاص مملوئين حقداً ومشاعر إيديولوجية «خبراء في الإرهاب» يحدّدون مسار السياسة الأميركية ويهيمنون على إدارة السياسة الخارجية خاصة تجاه الشرق الأوسط. وكانت فترة الثمانينات مرحلة تحوّل خطر وتاريخي معادٍ للعرب في واشنطن، فبدلاً من بضعة أشخاص معادين للعرب ككيسنجر في مطلع السبعينات، أصبح مئات المسؤولين الأميركيين يفكّرون بعقلية وتوجّه كيسنجر الموالي لإسرائيل. وبدأت ملاحقة الموظفين والخبراء من الإدارة الذين اعتُبروا أصدقاء للعرب في الخارجية الأميركية والإدارة بشكل عام، وتمّ نبذهم أو إخراجهم من المواقع الحسّاسة، حتى لو كانوا ينظرون بحياد إلى مسألة الشرق الأوسط أو يأخذون موقفاً معتدلاً قد يتضمن نقداً لإسرائيل. وظهر في التسعينات أكثر من 13 مركز أبحاث ودراسات في واشنطن لدعم التوجّه المتطرّف في الإدارة الأميركية وتوكيد وجهة نظر إسرائيل. وكان من نتائج التوجّه الجديد دعم أي اعتداء تقوم به إسرائيل ضد الدول العربية، ودعم غزو أميركا للعراق عام 2003 وحروب متتالية على لبنان والفلسطينيين استمرّت حتى اليوم. وبات عدد كبير من المؤسسات الإعلامية الأميركية، من صحف ومحطات تلفزة، منابر تبرّر هذه السياسة، وجزءاً من العتاد الحربي.

بدأت مراكز البحث هذه تظهر في أوائل الثمانينات وتنشط في أميركا وأحدها «مؤسسة جوناثان نتنياهو» الإسرائيلي (وهو اسم شقيق بنيامين نتنياهو). ونظّمت هذه المؤسسة مؤتمراً عن الإرهاب في واشنطن في حزيران 1984 نال إعجاب الرئيس ريغن. ثم أخذ بنيامين نتنياهو

الذي كان سفير إسرائيل في الأمم المتحدة في تلك الفترة أوراق المؤتمر وأعاد صياغتها في كتاب نشره ولاقى انتشاراً واسعاً بعنوان الإرهاب: كيف يفوز الغرب؟[8] في هذا الكتاب يقول نتنياهو: «إذا قامت دولة ما بحماية وإيواء وتدريب وتسليح وتأمين الطريق للإرهابيين فهي تصبح نفسها هدفاً مشروعاً لردّ عسكري. وتحت مطلق الظروف لا يحق للحكومات الغربية أن تصرف النظر عن الردّ بالوسائل العسكرية بحجّة أن ذلك قد يؤدي إلى سقوط قتلى مدنيين»[9]. وكان شولتز متفقاً تماماً مع هذه الأطروحة الخطرة التي تؤدي إلى شن حروب استباقية على دول لا تمثّل خطراً أو تهديداً. فقال شولتز في المؤتمر إنّ اكتفاء دول الغرب وإسرائيل بالدفاع عن النفس لا يشكّل ردعاً كافياً للإرهابيين، بل ثمّة حاجة إلى عمليات استباقية ووقائية ضد الإرهابيين حتى لا يقوموا بأي شيء». وذهب موشيه أرينز، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، أبعد من شولتز بتحديده أنّ «سورية هي الدولة الإرهابية الأولى في العالم، وأنّ دمشق تحرّك جهازاً مخابراتياً عالمياً ينفّذ عملياته أرمن وفلسطينيون ويابانيون وتايلنديون». فيما هنّأ الكاتب البريطاني بول جونسون في المؤتمر إسرائيل على غزوها للبنان عام 1982 «لأنّ لديها ما يكفي من الشجاعة الأخلاقية والمادية لاختراق ما يُسمّى حدود لبنان السيادية وأن تكون أوّل من يضرب في قلب السرطان الإرهابي»[10].

أطلقت أوراق ومؤتمرات من هذا النوع هوس إدارة ريغن بالإرهاب في وقت راحت تصعّد حملة مخيفة في الإعلام وعبر أجهزة المخابرات ضد سورية وليبيا ومنظمة التحرير بأنّها دول إرهابية ومصدّرة للإرهاب وأنّها ليست فقط معادية لإسرائيل بل أيضاً عدوّة أميركا ومرتبطة بالشيوعية الدولية، وأنّ الصراع العربي - الإسرائيلي هو أنّ بعض العرب يريدون شنّ حرب إرهابية على إسرائيل بدافع الكراهية ومعاداة السامية، وأنّ على العالم الحرّ استعمال القوّة المجرّدة ضد هؤلاء العرب، لا لأن استعمال القوة هو شرعي أو غير شرعي بل لأنّه ضروري ومرغوب به في الحرب على الإرهاب. فكان العام 1985 محورياً في ذهنية الاستراتيجيين الأميركيين حيث سقطت التفسيرات السياسية والاجتماعية، واعتبر أي عمل مقاوم إرهاباً لا يختلف عن الجريمة المنظمة كالمافيا مثلاً ويجب التعامل مع العنف السياسي على أنّه جريمة يجب جبهها بقوة: مقاومة العرب للاحتلال أصبحت إرهاباً، أمّا عنف إسرائيل

8- Benjamin Netanyahu, *Terrorism: How the West Can Win?, New York, 1986.*

9- Netanyahu, *Ibid.*, pp. ix, 221.

10- Netanhyahu, *Ibid.*, p. 36.

فكان حسب التعريفات الجديدة «دفاعاً مشروعاً عن النفس».

وقرنت واشنطن القول بالفعل عبر برنامج سرّي وشنّ أعمال تخريبية وعدائية في أماكن عدّة في العالم أبرزها في نيكارغوا ولكن خاصة ضد الدول العربية. فسعت لاغتيال العلاّمة اللبناني محمد حسين فضل الله عبر عملية للاستخبارات الأميركية والموساد الإسرائيلي. وزرعت بمساعدة عملاء لبنانيين وبريطانيين سيارة مفخّخة ضخمة أمام منزله في حي بئر العبد جنوب بيروت يوم 8 آذار 1985، قتلت 8 أشخاص وجرحت مئتين، وألحقت الدمار بعدد من الأبنية. وكان فضل الله خارج المنزل. وفي 1 تشرين الأول 1985 أغارت ثماني طائرات حربية إسرائيلية على مركز قيادة «منظمة التحرير» في تونس البعيدة فدمّرته وقتلت 56 فلسطينياً و15 تونسياً وجرحت مائة آخرين، بمساعدة صور أقمار اصطناعية أميركية وفّرها جوناثان بولارد الذي كان عميلاً مزدوجاً يعمل لإسرائيل في استخبارات البحرية الأميركية. وفي نهاية 1985 افتتح أوليفر نورث، أحد مستشاري الأمن القومي لريغن، مع عميرام نير، مستشار مكافحة الإرهاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، مكتباً مشتركاً للعمليات السريّة.

في تلك الأثناء أبقت سورية الباب مفتوحاً مع واشنطن، ونأت بنفسها عن إيران والتنظيمات الإسلامية وساعدت في تحرير رهائن أميركيين في بيروت، فنالت شكر وتقدير الإدارة الأميركية. ولكن إسرائيل اعتبرت الأسد هدفاً أهم وأخطر من عرفات والقذافي. وواصلت الحملات الإعلامية والديبلوماسية ضد سورية في خريف 1985. وفي 19 تشرين الثاني دخلت طائرات إسرائيلية المجال الجوي السوري وأسقطت طائرتي ميغ، فردّت سورية بنشر صواريخ سام في جبهة الجولان وفي البقاع كما حصل عام 1981، ما أنذر بتصعيد خطير قد يؤدي إلى حرب إسرائيلية على سورية. وكانت سورية قد توصّلت في نهاية 1985 إلى رعاية «اتفاق ثلاثي» بين «حركة أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«القوات اللبنانية». ولكن إسرائيل والولايات المتحدة رفضتا الاتفاق وشجّعتا أطرافاً لبنانية على محاربته في أوضح مؤشّر منذ خريف 1984 أنّهما لن تسمحا لسورية بأن تهنأ بانتصارها في لبنان. فقام سمير جعجع بانقلاب في مطلع 1986 داخل «القوات اللبنانية» وأزاح إيلي حبيقة. وفي 4 شباط 1986، أجبرت طائرات حربية إسرائيلية طائرة مدنية تقل مسؤولين سوريين أحدهم عبدالله الأحمر الأمين العام المساعد لـ«حزب البعث» إلى دمشق، على الهبوط في إسرائيل لعدّة ساعات. وفي 13 آذار 1986، وقع انفجار ضخم وسط دمشق جرّاء سيارة مفخخة ليبدأ موسم تفجيرات وأعمال تخريبية داخل سورية بهدف زعزعة الاستقرار. وفي 16 نيسان 1986، في اليوم التالي

للغارة الأميركية على ليبيا، حصلت سلسلة تفجيرات في أنحاء سورية قتلت 144 شخصاً وجرحت المئات.

كانت العمليات الإرهابية داخل سورية، والأجواء الإعلامية والديبلوماسية المواكبة لها، تبشّر بحرب إسرائيلية على سورية تنزع منها أوراق لبنان والأردن والفلسطينيين وتعيد الوضع إلى أيار 1983، مستغلّة الرفض الأميركي لسعي الأسد إلى توازن استراتيجي مع إسرائيل ولعلاقته الحميمة مع الاتحاد السوفياتي، واقتناع واشنطن بوجهة نظر إسرائيل عن أولوية مكافحة الإرهاب. وكان موشيه آرنز قد وضع خطّة حرب على سورية أكملها إسحاق رابين الذي أصبح وزيراً للدفاع في حكومة بيريز. ولذلك بات الجو في ربيع 1986 مهيّأ لاندلاع حرب كما سبقت الإشارة. وكانت سورية تدرك في ربيع 1986 أنّ ثمّة تحضيرات إقليمية ودولية لهجوم إسرائيلي عليها لخدمة «الخيار الأردني» والعودة إلى فتح ملف لبنان واحتمال معاهدة سلام معه أيضاً. وتدرك أيضاً أنّ أميركا أقامت جبهة مشتركة مع إسرائيل ضد «الإرهاب»، بالاشتراك مع عدّة دول أوروبية أبرزها بريطانيا في تحالف أنغلوسكسوني ستكون له عواقب سلبية على العالم العربي فيما بعد، حتى أنّ مؤتمر قمّة الدول الصناعية السبع الكبرى في طوكيو أصدر بياناً بضغط من ريغن ومرغريت تاتشر، رئيسة حكومة بريطانيا، في 5 أيار 1986 «يندّد بشدّة بالدول الراعية للإرهاب» وفي ذهن الموقّعين أنّ المقصود دول كسورية[11]. ورافقت ذلك سلسلة تصريحات لبيريز ورابين عن «دور سورية المركزي في الإرهاب الدولي»، كما زارت تاتشر إسرائيل لدعمها وتأييد «الخيار الأردني». ووصف الأسد الأجواء المعادية بأنّها «أعمال تهويلية»، ودعا إلى التمييز بين الإرهاب وبين النضال في قضايا التحرّر الوطني.

ولكن الأخطار أثبتت صوابية منطق سورية حول تحصين دفاعاتها الذاتية بعد خروج مصر، وأنّ الدفاعات التي تمتّعت بها عام 1986 قد شكّلت رادعاً كافياً لخطط إسرائيل. فقد رافق إعداد إسرائيل لخطّة الحرب صدور تقارير سرّية إسرائيلية عن قدرات سورية العسكرية بأنّ الحرب عليها لن تكون نزهة سهلة، ذلك أنّ غزو إسرائيل السهل للبنان عام 1982 كان درساً قاسياً لسورية دفعها إلى الاستعداد بشكل جيّد للحرب. ولذلك أصبحت سورية عام 1986 أقوى عدّة مرات من 1982، بجيش بلغ عديده 500 ألف جندي وشبكة صواريخ أرض-جو نُصبت في أنحاء سورية، وشبكة صواريخ جديدة أرض-أرض يحمل بعضها

11- Margaret Thatcher, *The Downing Street Years*, New York, 1993, pp. 508-509.

رؤوساً كيماوية يمكن أن تصل لأول مرّة في الصراع العربي - الإسرائيلي إلى العمق الإسرائيلي، وتهدّد بسقوط عدد كبير من المدنيين الإسرائيليين كما فعلت إسرائيل تجاه مدنيي لبنان عام 1982. لقد علمت سورية أنّ مشروع الحرب الإسرائيلية عليها قد أحبط. وفوق ذلك، وفي يوم صدور بيان طوكيو، كان الأسد في عمّان يكمل خطوات التقارب مع الأردن، ما أغاظ إسرائيل بشدّة. وزاد من قلق إسرائيل أنّ الرئيس السوفياتي الجديد ميخائيل غورباتشوف ردّ على تهديد إسرائيل لسورية وصرّح علناً يوم 28 أيار 1986 أن موسكو ملتزمة الدفاع عن سورية. فحصلت اتصالات أميركية - سوفياتية حول ضرورة لجم الاندفاع الإسرائيلي. ولذلك كان ربيع 1986 المرّة الأخيرة التي تفكّر فيها إسرائيل بشنّ حرب على سورية.

وأمام عجز إسرائيل عن إضعاف سورية و«منظمة التحرير» لتعبيد الطريق أمام «الخيار الأردني»، اكتفى بيريز بالعمل الديبلوماسي تجاه الأردن منذ نهاية 1985 وحتى ربيع 1986 لجذب الملك حسين إلى المفاوضات، فحصل على دعم أوروبي عريض وخاصة من بريطانيا صاحبة النفوذ على العاهل الأردني والتي كانت وسائل إعلامها وحكومتها برئاسة مرغريت تاتشر شديدة العداء لسورية. كما وجّه بيريز رسالة إلى الأمم المتحدة يدّعي فيها أنّه «يمكن تحقيق السلام خلال 30 يوماً»، ولكنّه كان أكثر مكراً من بيغن والليكود، حيث سارع إلى تغليف دعوة السلام بعدّة تفاصيل سلبية: ادّعاؤه أنّ سورية «غير جاهزة للسلام» وأنّ مشاركة «منظمة التحرير» «غير مقبولة تحت أي ظرف»، وأنّ الاتحاد السوفياتي لا يحق له المشاركة في المؤتمر الدولي ما لم يُعِد العلاقات مع إسرائيل. ما يعني أنّ عرضه للسلام كان مقتصراً على الأردن. واحتار الحسين بين مبادرة بيريز وبين التوافق الذي أنجزه مع الأسد.

وأثمرت المساعي الأميركية والبريطانية عن «اتفاق لندن» في شباط 1987 بين بيريز والملك حسين، الذي اعتبرته إسرائيل شبيهاً بزيارة السادات لإسرائيل قبل عشر سنوات. ولكن هذه الخطوة لم تلحقها خطوات أخرى عملية، ذلك أنّ الملك حسين لم يستطع حلّ عقدة التمثيل الفلسطيني كما وعد عرفات، في حين لقي بيريز معارضة داخل إسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية في حال سار في الخيار الأردني. وراوحت الديبلوماسية الأميركية مكانها بسبب انهماكها بفضيحة «إيران غيت». في تلك الأثناء أكّدت سورية مواقفها المبدئية حول شروط السلام في أيار 1987 وأنّها ستعمل لإحباط أي اتفاق منفرد، إشارة إلى اتفاق لندن. ودقّ انفجار الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة في أيلول 1987 في نعش اتفاق لندن. وبقيت سورية العائق الرئيسي لمشاريع إسرائيل في الجبهة الشرقية التي كانت سورية تتصدى لها في كل مرحلة.

لقد اطمأنت سورية إلى ثالوث قوتها المستند إلى قواها العسكرية الذاتية، ونفوذها في لبنان وعلاقتها مع الأردن، وهذا الثالوث هو الذي يمنع إسرائيل من تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولكن هذا الثالوث بقي صحيحاً حتى 1993 على الأقل، إذ إنّ تداعيات المنطقة في السنوات التالية رسمت ملامح مرحلة جديدة وفرضت على سورية التعامل معها: فضيحة إيران غيت وعلاقات سورية مع إيران، وعودة العراق إلى الساحة اللبنانية وتجدّد حرب لبنان، وحرب الكويت وصولاً إلى مؤتمر مدريد عام 1991.

في كانون الأول 1987، انفجرت انتفاضة شعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الأولى من نوعها منذ 1936، استمرّت عام 1988 بزخم دون أن تستطيع إسرائيل إخمادها. فتدخّلت الولايات المتحدة وأوفدت شولتز للقيام بجولة في المنطقة، فتبلور ما عُرف بـ«بمشروع شولتز» الذي يتضمّن مؤتمراً دوليّاً ومحادثات ثنائية بين إسرائيل وجيرانها باستثناء «منظمة التحرير» وحكم ذاتي للفلسطينيين. واستمرّت الانتفاضة إلى أن انعقد مؤتمر قمّة عربية طارئ في حزيران 1988 في الجزائر أصرّ على مشاركة «منظمة التحرير» في أي مفاوضات سلام مع إسرائيل، وأكّد على حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقّه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه خطت «منظمة التحرير» لتلبية شرط أميركا (الذي وضعه كيسنجر عام 1973) في قبول الحوار معها، واعترفت بوجود إسرائيل. وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني 1988 وأعلن دولة فلسطينية على الورق على الأقل.

مؤتمر مدريد ومفاوضات السلام

في كانون الأول 1989 أعادت سورية علاقاتها مع القاهرة بعد قطيعة 12 عاماً. وفي أيّار 1990، قام حسني مبارك بزيارة سورية، فكانت المرّة الأولى التي يزور فيها رئيس مصري دمشق، منذ آخر لقاء بين الأسد والسادات في تشرين الثاني 1977. ثم تعاون البلدان على تنسيق الردّ العربي على غزو العراق للكويت وخاصة في مؤتمر القمّة العربية العاجل يوم 10 آب 1990 وعلى خلق قوة ردع عربية تدافع عن السعودية في حال قرّر العراق غزوها أيضاً. وأرسلت سورية قوّة عسكرية إلى الحدود السعودية - الكويتية والسعودية - العراقية بلغ حجمها 20 ألف جندي. وكانت إيران تعارض بشدّة الوجود العسكري الأميركي الهائل في الخليج، فحاول الأسد التفاهم مع الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في نهاية أيلول ولم

يصلا إلى نتيجة (وكان هذا استمراراً لمرحلة سوء تفاهم بين الجانبين سنعود إليها فيما بعد). وجنت سورية ثمار مشاركتها في تحرير الكويت، وأعادت علاقاتها مع بريطانيا في تشرين الثاني وحسّنت علاقاتها مع عدد من الدول الغربية.

وبعد هزيمة العراق في شباط 1991، كما شهدنا في الفصل السابق، بدت أميركا والغرب على استعداد للنظر في الأمور التي تهم سورية في المنطقة، وعلى رأسها الصراع مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. فقد بيّنت سورية حسن نيّة تجاه واشنطن بإعادتها العلاقات مع مصر، وشاركت في مهامّ الأمن الإقليمي كتحرير الكويت، حتى أنّ مؤتمر قمّة مصغّراً عُقد في دمشق بعد حرب الكويت مباشرة في آذار 1991، وضمّ سورية ومصر ودول الخليج بنى على التعاون العربي حول الكويت ووعد بمأسسة التعاون الأمني. كل هذا أقنع واشنطن أنّ الوقت قد حان لتغيير تعاملها مع سورية. وتوقّع العرب أنّ أميركا بقيادة بوش الأب ستخلق نشاطاً ديبلوماسياً لحلّ النزاع العربي - الإسرائيلي، وأنّ سورية و«منظمة التحرير» ستكونان طرفاً في المفاوضات.

ولكن عرفات كان قد وقف إلى جانب العراق، فبدأ عقد التسعينات و«منظمة التحرير» في حالة ضعف يجعلها معرّضة للضغوطات ولقبول حلول قد لا تكون تماماً لصالح الفلسطينيين[12]. كما أنّ هذه الفترة شهدت انهيار الاتحاد السوفياتي، حليف سورية القوي الذي كان يوازن الدعم الأميركي لإسرائيل وينافس سياسة واشنطن في الشرق الأوسط. فباتت سورية مضطرة للتعاون مع مساعي أميركا. وفي نيسان أعلنت سورية شروطها للسلام التي تضمّنت الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من الأراضي العربية حتى خط 4 حزيران 1967، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، ودور الأمم المتحدة في مؤتمر السلام. وحضر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركية الذي أخذ مكان شولتز، إلى دمشق في نهاية نيسان ليبدأ جولة مكوكية للتوصّل إلى صيغة لمؤتمر دولي يحظى بموافقة إسرائيل وسورية. إلى أن أعلن الأسد في 14 تموز ولأول مرّة منذ 1974 عن استعداد سورية لدخول مفاوضات سلام تحت مظلة قراري مجلس الأمن 242 و338. ووافقت إسرائيل على المشاركة أيضاً في 4 آب 1991.

هذه التفاهمات مهّدت لانعقاد مؤتمر في مدريد في تشرين الأول حضره ممثلو لبنان ومصر

12- As'ad Abu Khalil, «Syria and the Arab Israeli Conflict», *Current History*, vol. 93, 1994, pp. 83 -86.

وسورية وإسرائيل ووفد أردني - فلسطيني مشترك بدون ممثلين لـ«منظمة التحرير». ولكن حكومة إسرائيل كانت بقيادة المتطرّف إسحاق شامير الذي شارك مرغماً. فبعد شهور من المفاوضات، رفضت إسرائيل في نيسان 1992 الانسحاب من الجولان مقابل معاهدة سلام مع سورية. فأعلن لبنان وسورية مقاطعة المفاوضات بعد خمس جولات. ثم تبدّل الأمر بعد انتخابات إسرائيل في تموز التي نجح فيها «حزب العمل»، ليخرج شامير المتشدّد ويأتي إسحاق رابين رئيساً للحكومة. وفي آب 1992 لّمح رابين لبيكر وزير الخارجية الأميركي عن احتمال انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان مقابل سلام كامل مع دمشق. فنجحت واشنطن في إعادة الطرفين إلى جولة سادسة من المفاوضات في واشنطن في 24 ايلول 1992. وبعد شهر ظنّ الجميع أنّ تقدّماً قد حصل، إلا أنّ الشيطان كمن في التفاصيل التي استغرقت مناقشتها حتى صيف 1993 دون أن تصل إلى اتفاق، بعدما أقدمت إسرائيل على غزو محدود لجنوب لبنان في تموز 1993.

في تلك الأثناء، كانت المسارات الأخرى تُحدث تقدماً أسرع من المسار السوري، بعدما تعهّدت سورية بأنّها ستحترم تقدّم المسارين الأردني والفلسطيني، حتى على حساب المسار السوري-اللبناني. فكشف هذا التطوّر في الموقف السوري تراجعاً خطيراً مقارنة بموقف سورية المتشدّد تجاه «منظمة التحرير» والأردن قبل 1990. ولكنّها أصرّت على علنية المفاوضات وبذلك تستطيع أن تواجه الوفود العربية في حال قدّموا تنازلاً. ولكن خرقاً حصل على المسار الفلسطيني قاده شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل، وعُرف بالقناة السرّية في أوسلو (عاصمة النرويج). وفي 13 أيلول 1993 وقّعت «منظمة التحرير» على اتفاق إعلان مبادىء عُرف باتفاق أوسلو سمح بحكم ذاتي فلسطيني محدود. وأعلنت سورية أنّها ضد هذا الاتفاق السرّي المخادع الذي لا ينسجم مع مبدأ المسارات العلنية التي يمكن لسورية أن تواكبها وترضى عنها. فاتفاق أوسلو خرج من قناة سرّية لإسرائيل فيها اليد العليا على الفلسطينيين الضعفاء. وإذ لم تتمكّن سورية من محاربة اتفاق أوسلو مباشرة كما قد يحصل في السنوات السابقة، قامت بدعم الجبهات الفلسطينية المعارضة، ومن هذه الجهات الجبهة الشعبية، للاتفاق الذي كان عرفات عرّابه وقد وقّعه مع رابين في البيت الأبيض بإشراف الرئيس بيل كلنتون. فحافظت على الأقل على جزء مهم من الفلسطينيين إلى جانب موقفها الأكثر مبدئية.

ثم عادت سورية بعد فترة مقاطعة إلى المفاوضات، والتقى الأسد بكلنتون في جنيف في 16

كانون الثاني 1994. إلى أن عادت الأمور إلى الجمود وتوقفت المفاوضات مجدّداً في 27 شباط بعدما دخل متطرّف يهودي يدعى باروخ غولدشتاين مسجد الخليل وقتل 30 فلسطينياً. وكانت إسرائيل في تلك الفترة تضغط على سورية باستمرار لوقف دعمها للمقاومة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي وتطالبها بقطع إمدادات «حزب الله» لتثبت صفاء نيّتها في السلام مع إسرائيل. وحضر وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي في عهد كلنتون، إلى المنطقة في نيسان لتقريب وجهة النظر الإسرائيلية التي تريد جدولة الانسحاب من الجولان لفترة خمس سنوات، في حين كانت سورية تصرّ على أن جدول انسحاب لا يزيد عن 12 إلى 16 شهراً. ثم عقّد الأمور توقيع إسرائيل على اتفاق ثانٍ للحكم الذاتي مع «منظمة التحرير» في أيّار 1994 وتوصّلها إلى تفاهم على معاهدة سلام مع الأردن في حزيران. فاعترضت سورية أنّ اتفاق حكم ذاتي للفلسطينيين يضرّ بوحدة الصف العربي تجاه الحل النهائي للصراع حتى لو كانت المفاوضات تتمّ بشكل ثنائي. كما انتقدت سورية الاتفاق على المسار الأردني أنّه خطوة إسرائيلية متعمّدة أيضاً لمنع التوصّل إلى حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

كان خروج الأردن و«منظمة التحرير» حرجاً وصعباً، فسّرته سورية أنّ إسرائيل خرقت إستراتيجيتها المشرقية عبر المفاوضات ودفعت الأردن والفلسطينيين بعيداً عن سورية، ما سيؤدي إلى عزلة سورية وضعفها تجاه إسرائيل، ولعلّ هذا هو هدف المفاوضات الحقيقي. وحاول كريستوفر تقريب وجهات النظر بين سورية وإسرائيل، فزار دمشق في تموز وآب، وقام دنيس روس، المنسّق الأميركي للسلام، بطمأنة سورية أنّ أميركا لا تنظر إلى أنّ الاتفاقات بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين تعني عدم إمكان التوصّل إلى سلام سوري إسرائيلي. ولكن الوضع الداخلي في إسرائيل كان يتجه لمنع رابين من إعادة الجولان إلى سورية، إذ كانت المعارضة ضد الانسحاب من الجولان تأتي من صفوف «حزب العمل» أيضاً، رغم إبداء سورية نوايا حسنة وكلام الأسد غير المسبوق عن سلام كامل، وسماح سورية لمئات اليهود السوريين بالهجرة. وزادت مخاوف سورية أنّ المفاوضات حول الجولان توقفت مجدّداً، في حين تواصل المسار الأردني حتى وقّع الملك حسين مع رابين اتفاق سلام في واشنطن في 26 تشرين الأول 1994 برعاية كلنتون.

كانت الإدارة الأميركية تُدرك أنّ سورية لم تحقّق شيئاً بعد ثلاث سنوات من المفاوضات، في حين كان الأردن و«منظمة التحرير» يوقّعان اتفاقات ثنائية. فقام كلنتون في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق الأردني بزيارة إلى دمشق هي الأولى من نوعها منذ زيارة نيكسون عام 1974.

ولكن كلنتون ضغط على الأسد للقبول باتفاق سلام وفق الشروط الإسرائيلية، الآن وقد بات الأردن والفلسطينيون خارج اللعبة ما يضعف الموقف السوري. فلم يوافق الأسد على طلب كلنتون لأنّ العرض الإسرائيلي لا يتضّمن انسحاباً كاملاً من الجولان، ولا يتعاطى مع الحل النهائي، أي الحاجة إلى أن تُفصح إسرائيل عن نواياها الإقليمية وحدودها بشكل نهائي وتعالج القضية الفلسطينية. وهكذا مرّ عام كامل قبل أن تعود سورية وإسرائيل إلى طاولة المفاوضات في آذار 1995 عبر سفيريهما في واشنطن. ونجح الطرفان في الاتفاق على مبادئ حول الإجراءات الأمنية وهو ملف إسرائيل الأهم (أي الأمن مقابل الأرض)، وتمّ، للمرّة الأولى، الإعلان عن موافقة إسرائيل على الانسحاب. وساهم في إشاعة الجو الإيجابي تصريح بيريز في حزيران «أنّ الجولان هو أرض سورية»، وتصريح الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمن أن المفاوضات مع سورية تدور على أساس انسحاب إسرائيلي كامل إلى الحدود الدولية. ولذلك تحدّث الأسد علناً في الشهر نفسه عن السلام، وأشار لإسرائيل بالاسم للمرّة الأولى في حياته.

ثم التقى قادة الجيشين السوري والإسرائيلي في واشنطن في نهاية حزيران 1995 لبحث الإجراءات الأمنية وتفاصيل الانسحاب. وهنا برزت العراقيل إسرائيلية. فقد أصرّت إسرائيل على أنّها تريد الاحتفاظ بجبل الشيخ حيث بنت قاعدة مراقبة إلكترونية، وعلى أنّها تريد الانسحاب فقط إلى حدود فلسطين الانتدابية وليس إلى حدود 1967 ما يُبعد سورية عن بحيرة طبريا وعن منطقة الحمّة. وحاولت سورية ملاقاة التعنّت الإسرائيلي، فوافقت في تشرين الأول 1995 على منح إسرائيل حق مراقبة الجولان جواً ولكن لا أن تمتلك محطات ورادارت في الجولان بعد الانسحاب. وفجأة حصل ما لم يكن في الحسبان: إذ قام متطرّف يهودي باغتيال رابين في القدس في تشرين الثاني 1995، وأصبح بيريز رئيساً للوزراء.

وحتى لا يفقد بيريز زخم العملية التفاوضية، أعلن التوصّل إلى اتفاق مع سورية في قمّة أولوياته وشرع في تقوية الوفد الإسرائيلي للمفاوضات ورفع مستوى تمثيله وعدد المفاوضين، وعرض توسيع دائرة التفاوض لتشمل الشؤون السياسية والعسكرية. وتعاملت سورية بإيجابية مع بيريز حتى وصل الطرفان إلى إطار الحل. فدخلت واشنطن أمام هذا التطوّر الإيجابي ورعت محادثات في ميريلاند في كانون الأول 1995 استمرّت إلى شباط 1996 لوضع نصوص الاتفاقات. وكان بيريز يعاني الأمر نفسه الذي عانى منه رابين من قبله وهو المعارضة الكبرى داخل إسرائيل للانسحاب وحتى من داخل «حزب العمل». ولذلك عندما اقترب الطرفان من توافق حول الحدود، خفّف بيريز من وتيرة التفاوض وقدّم موعد الانتخابات إلى

أيّار على أمل أن يحظى بنتائج تقوّي حظوظ الاتفاق مع سورية. ولكن خطوات بيريز أزعجت الجانب السوري، خاصة أنّه لم يبق من عهد إدارة كلنتون سوى أشهر قليلة فيضعف الزخم. فزار كريستوفر دمشق في شباط 1996 وطمأن الأسد أنّ بيريز ملتزم بالوصول إلى اتفاق وأنّ الانتخابات ستقّوي يده لتقديم تنازلات أفضل لسورية، وثمّة الكثير من الوقت للوصول إلى اتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني 1996.

ولكن، في الشرق الأوسط، يجب اقتناص الفرص وعدم إطالة الوقت، ذلك أنّ العوامل شديدة التعقيد والمخاطر ولا تسمح لأصحاب اللعبة مسكها كلّها. إذ في شباط وآذار 1996 وقعت سلسلة تفجيرات قامت بها «حركة المقاومة الإسلامية حماس» داخل إسرائيل أسفرت عن مقتل 50 إسرائيلياً وجرح المئات، وأدّت إلى تراجع المزاج الإسرائيلي عن تأييد الانسحاب من الجولان. فقطع بيريز المفاوضات مع سورية إرضاءً للرأي العام الإسرائيلي الغاضب، رغم النصيحة الأميركية بعدم فعل ذلك. ثم رفض الأسد حضور قمّة «صانعي السلام» في آذار في شرم الشيخ رغم الضغوط الأميركية والمصرية، والتي انعقدت لدعم موقف إسرائيل ضد «حزب الله» و«حماس» ودعم حملة بيريز الانتخابية. فخرج بيريز من هذه القمّة وقد أصبح موقفه من سورية أكثر تشدّداً وأنّه لن يعود إلى المفاوضات ما لم تندّد سورية صراحة بالإرهاب وتُقفل مكاتب المنظمات الفلسطينية المعارضة للسلام في دمشق وتكفّ عن دعم «حزب الله». وردّت سورية بأنّها تندّد دائماً بالإرهاب، ولكنّها لا تعتبر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي جنوب لبنان إرهاباً بل مقاومة مشروعة يكفلها القانون الدولي. وسارت الأمور نحو الأسوأ، إذ إنّ بيريز أراد الخروج من عباءة الاعتدال التي اتهمه بها خصومه ليكسب الانتخابات، فشنّ حملة كبرى على لبنان في نيسان 1996 تحت اسم «عناقيد الغضب» بغية ردع «حزب الله». ما جعل سورية تراجع حساباتها وتستنتج أنّ مطلب إسرائيل من سورية أن تردع «حزب الله» أو أن تقوم هي بذلك كان لتحقيق تفوّق إسرائيلي في لبنان وإضعاف سورية ومن ثمّ فرض شروط في المفاوضات. ذلك أنّ إسكات «حزب الله» سينزع ورقة غاية في الأهمية من يد دمشق ويعطي إسرائيل الأمن والاستقرار على حدودها مع لبنان. ولأنّ سورية لا تجرؤ على فتح جبهة في الجولان، لن تعود إسرائيل ساعتئذٍ مضطرة إلى الانسحاب من الأراضي السورية ولا من جنوب لبنان طالما كل الجبهات باتت هادئة.

ولكن بيريز لم يقطع كل الخيوط مع سورية، بل حاول في حملته الانتخابية إقناع الرأي العام بالانسحاب من الجولان لقاء معاهدة سلام مع سورية، في حين كان خصمه الانتخابي

بنيامين نتانياهو زعيم «تكتّل ليكود» يردّد أنه في حال انتخابه رئيساً للوزراء فلن ينسحب من الجولان. ففاز التكتّل اليميني في هذه الانتخابات وأصبح نتانياهو رئيساً للوزراء ما أصاب سورية بالخيبة. ونددت سورية بالحكومة الإسرائيلية التي اعتبرتها «تكتّلاً من الحاخامات والجنرالات والعنصريين». ثم أعلن نتانياهو في جلسة منح الثقة في الكنيست في حزيران 1996 أنّ إسرائيل تقبل بالعودة إلى المفاوضات مع سورية ولكن بدون شروط، وأنّه يرفض «مبدأ الأرض مقابل السلام» ويستبدله بمبدأ «الأمن مقابل الأمن»، أي لا سلام ولا أرض. وأنّ أساس التفاوض مع سورية سيكون أن تحتفظ إسرائيل بكامل الجولان. وعندما حاول وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي أن يخفّف من غلواء نتانياهو تجاه سورية بأنّ بالإمكان ملاقاة سورية في وسط الطريق، أنّبه مكتب نتانياهو فوراً وأعلن أنّ نتانياهو فقط هو من يحدّد سياسة إسرائيل.

ثم انعقدت قمّة عربية في القاهرة في نهاية حزيران 1996 دعت إسرائيل للعودة إلى التفاوض على أساس إعادة الجولان لسورية والسلام الشامل في المنطقة. ولكن نتانياهو ردّ على غصن السلام العربي بتصريح أكثر تطرّفاً، إذ أعلن أنّه حتى لو وافقت سورية على توقيع معاهدة سلام وتطبيع العلاقات فإنّ إسرائيل ستحتاج إلى جيلين على الأقل (50 عاماً) قبل أن تبدأ بالتفكير في الانسحاب من الجولان. فتدخّلت واشنطن حيث كان كلنتون لا يزال رئيساً، وأوفد دنيس روس إلى المنطقة في تموز. فتجاوبت سورية وأعلنت عن استعدادها لمتابعة المفاوضات ولكن من النقطة التي انتهت إليها قبل الانتخابات الإسرائيلية. ولكنّ نتانياهو في زيارته الأولى إلى واشنطن في تموز 1996 رفض العرض السوري وكرّر أنّ لا انسحاب من الجولان. ثم أخذت الأمور تتدهور والمفاوضات تصبح شيئاً من الماضي، في وقت كان نتنياهو ينتقل من موقف متطرّف إلى آخر. فقد دخل بنفسه الأراضي اللبنانية المحتلة في آب وهدّد أنّ أي هجمات جديدة لـ«حزب الله» ضد الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان ستردّ عليها إسرائيل بهجمات على سورية مباشرة. وردّ رئيس الأركان السوري على هذا التحدّي أنّ «سورية لم تُخرج الخيار العسكري أبداً من حساباتها». وإشارة إلى احتمال اشتعال جبهة الجولان حرّكت سورية بعض قواتها من لبنان لدعم دفاعات غرب دمشق[13].

لكن خلال شهور، تبيّن أنّ نتانياهو الذي يتكلّم من موقع التشدّد والتحدّي أمام الرأي

13- *The Middle East and North Africa* 2002, 48th Edition, p. 962.

العام في إسرائيل، كان أضعف مما كان متوقعاً لأنّ وضع القوات الإسرائيلية في لبنان كان متدهوراً، إذ إنّه وبعد زيارته للشريط الحدودي أعلن فجأة استعداد إسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان من دون معاهدة أمنية مع لبنان كما كان يطمح رابين، فقط أن يقبل لبنان وسورية بتقديم ضمانات أنّ «حزب الله» لن يطلق النار على إسرائيل بعد الانسحاب وأنّ السلطات اللبنانية ستقوم بنزع سلاحه. ولكن الأسد رفض العرض الإسرائيلي الذي اعتبره خدعة تحصل إسرائيل بموجبها على تهدئة جبهتها مع لبنان وعلى أمن نسبي مع كل جيرانها، ما يجعل استعادة الجولان مستحيلة. وهكذا راوح الوضع مكانه حتى نهاية 1996.

في تلك الأثناء كانت حكومة نتانياهو تنشط على جبهات أخرى. فبعدما انضبطت «منظمة التحرير» في حكم ذاتي مرحلي في «سلطة وطنية» على أجزاء من الضفة وغزة، أخذت حكومة نتنياهو عام 1997 تضغط على الفلسطينيين للقبول بشروطها لمعاهدة سلام، وأعلنت عن مشاريع استيطانية كبرى أبرزها في القدس الشرقية، ومرّرت قانوناً يجعل أي اتفاق على الانسحاب من الجولان مرهوناً بالحصول على ثلثي أصوات الكنيست. فنشرت سورية دبابات حديثة في آب 1997 استلمتها مؤخراً، على جبهة الجولان، واستمرّ الهدوء الحذر بين سورية وإسرائيل، فيما واصلت المقاومة في الجنوب هجماتها على قوات الاحتلال. ولم تستطع حكومة نتانياهو تحقيق أي تقدّم في المفاوضات مع الفلسطينيين رغم توقيع اتفاق جزئي في «واي بلانتايشن» في تشرين الأول 1998. ولكن عندما اقترب موعد الانتخابات الإسرائيلية في 1999 كان مزاج الرأي العام الإسرائيلي قد انقلب مجدّداً وبدا منزعجاً من تطرّف حكومة نتانياهو. فأخذ نتانياهو يستعدّ للانتخابات بتوجيه نداءات لسورية بالعودة إلى المفاوضات، أمام تراجع دعم الرأي العام الإسرائيلي له. وكان «حزب العمل» قد أجرى تغييرات في قياداته وأصبح زعيمه إيهود باراك الذي وضع حملة انتخابية أساسها الانسحاب من لبنان في حال انتخاب حزبه. ففاز باراك بالانتخابات في 17 أيّار 1999 وعاد إلى تأكيد إلتزام إسرائيل بالتفاوض مع سورية على الجولان ثم شرع في الانسحاب من لبنان. فرحّبت سورية بفوزه، وأعلن الأسد في حزيران 1999 أنّ باراك صادق في رغبته في السلام مع سورية.

وفي خطاب جلسة الثقة في الكنيست في 6 تموز 1999 تكلّم باراك عن الانسحاب من الجولان وعن تطبيق قرارات الأمم المتحدة. فأظهرت سورية إشارات إيجابية لإعادة تحريك العملية السلمية وطلبت من التنظيمات الفلسطينية في دمشق وقف عملياتها العسكرية وتحدّثت تقارير أنّها أبطأت في تسليم شحنات سلاح من إيران إلى «حزب الله»، ثم أعلن

الإعلام السوري عن وقف لإطلاق النار في جنوب لبنان في 20 تموز. وكانت واشنطن قد تدخّلت بين دمشق وتل أبيب وقامت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بجولة بين سورية وإسرائيل، ثم أعلنت أنّ الولايات المتحدة تؤيد المطالب السورية بانسحاب إسرائيلي كامل من الجولان استناداً إلى كامل ملف المفاوضات منذ حكومة رابين. والتقط العالم أنفاسه لأنّ هذه كانت أفضل الظروف للتوصّل لاتفاق بعد عشر سنوات تقريباً من المفاوضات. إلا أنّ خلافات علنية بدأت تظهر حول ما وعد به رابين عن عمق الانسحاب الإسرائيلي (ويسمى «وديعة رابين» في رسالته إلى كلنتون): هل وافق رابين على الانسحاب إلى حدود 4 حزيران 1967 أو إلى حدود فلسطين الانتدابية فقط؟ فتدخّل كلنتون حتى وافق الجانبان في 8 كانون الأول 1999 على العودة إلى المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها عام 1996.

أعلن كلنتون أنّ المفاوضات ستكون هذه المرّة سياسية على مستوى رفيع، فبدأت جولة جديدة في واشنطن برعاية كلنتون شارك فيها فاروق الشرع وزير خارجية سورية وباراك نفسه ممثلاً لإسرائيل. تلتها جولة أخرى في 3 كانون الثاني 2000، في «شبردس تاون» غرب فرجينيا برعاية كلنتون. وشكّل الطرفان أربع لجان لشؤون الأمن والحدود والتطبيع والمياه. حتى استطاع كلنتون تقديم إطار اتفاق شامل لكل النقاط الخلافية، فوافق عليه الطرفان. وبعد تردّد، اعترف باراك أخيراً في نهاية شباط 2000 أنّ إسرائيل قد وافقت فعلاً على الانسحاب من الجولان حتى قبل «وديعة رابين» عام 1994. ثم رمى قنبلته بأنّ إسرائيل ستنسحب من طرف واحد من لبنان، وهو ما لم يكن يتصوّره أحد بعد 22 عاماً من الاحتلال. وبالفعل صوّتت الحكومة الإسرائيلية في مطلع آذار على انسحاب أحادي وعلى إنجاز هذا الانسحاب في 7 تموز 2000.

ولإنهاء نصوص الاتفاقات قبل توقيعها، التقى الأسد كلنتون في جنيف في 26 آذار 2000، حيث عرض عليه هذا الأخير انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967 ما عدا شريط رفيع من الأرض على بحيرة طبريا لا يتجاوز عشرات الأمتار. واقترح الأسد أن تكون السيادة على ذلك الشريط لسورية والاستعمال لإسرائيل. وحول محطة المراقبة في جبل الشيخ وافق الأسد أن يديرها طرف ثالث لا أن تبقى بيد إسرائيل. ولم تقبل إسرائيل بتعديلات الأسد فتجمّدت الأمور عند هذه النقطة.

إلى أن انسحبت إسرائيل فجأة من جنوب لبنان في 25 أيّار 2000، أي قبل 45 يوماً من الموعد الذي حدّدته حكومتها. ثم توفّي الأسد في 10 حزيران 2000، فتأجّلت المفاوضات مع

إسرائيل إلى أجل غير مسمّى.

خلاصة

يؤكد هذا الفصل رؤية الأسد الاستراتيجية في الميدان الديبلوماسي أيضاً، حيث سعى إلى وحدة جبهة مشرقية ديبلوماسية تحت شعار وحدة المسار بين سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين. ولكن السؤال الذي يبقى هو لماذا بقي الأسد وحيداً في تبنّي هذه الاستراتيجية التفاوضية، في حين أن كلاً من شركائه الصغار كان يعتقد أنّه يمكن أن يحصل على نتائج أفضل من إسرائيل عبر التفاوض بشكل منفرد بعيداً عن سورية. وهذا انطبق إلى حدّ بعيد على الأردن و«منظمة التحرير» في حين حافظ لبنان وإلى حد بعيد على وحدة المسار مع سورية رغم انقسام الرأي داخل لبنان حول العلاقات مع دمشق. والجواب المحتمل هو أن سورية فقط بين الكيانات الأربعة كانت دولة موحدة بزعيم قوي وتملك ما يكفي من القوة العسكرية والسكانية لفرض رأيها في المحادثات، في حين كان الآخرون إمّا منقسمي الرأي داخلياً (لبنان والفلسطينيين) أو أكثر استعداداً للخضوع لنفوذ الولايات المتحدة والدول الغربية (الأردن). وعامل آخر أضعف وحدة المسار هو حساسية الأشقاء الصغار حول استقلاليتهم عن الشقيق الأكبر سورية، ربّما سببه عدم بذل دمشق ما يكفي من الجهد الذهني الموثّق والمدعم بالحجة والمنطق والمعلومة لإقناع هؤلاء أنّ تضامن المسارات هو لمصلحة الجميع ويحقّق المردود الأكبر.

الفصل الثالث والعشرون

الاقتصاد السوري حتى العام 2000

ثمانية عوامل حكمت مسار الاقتصاد السوري صعوداً وهبوطاً منذ السبعينات:

عائدات النفط.

تحويلات السوريين من الخارج (الخليج، لبنان، المغتربات).

مساعدات الدول العربية والأجنبية (الخليج، الاتحاد السوفياتي، الدول الغربية).

مواسم الجفاف.

هيكلية الصناعة والتجارة.

سلطوية النظام.

فساد أجهزة الدولة واستغلال الأشخاص لنفوذهم للإثراء الشخصي.

ضعف القضاء في حماية الملكية الشخصية والفصل في قضايا الاستثمار.

الثمانينات

في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1970، انصرفت سورية إلى التصدي للشؤون الإقليمية ودعم القضية الفلسطينية والسعي للوحدة العربية، ولكنّها فشلت لعدّة عقود في معالجة مسائلها الاقتصادية والاجتماعية وقضايا التخلّف والفقر. فالنمو الاقتصادي وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية والخدمات التربوية والصحية وحال الطرق والبنية التحتية وأنظمة الاتصال والعمران الحديث، كل هذا احتل مرتبة ثانية أو ثالثة في أولويات الدولة السورية. ولم يقتصر إهمال الشأن الاقتصادي والاجتماعي على سورية وحدها، فقد عانى اللبنانيون لعقود من إهمال الطبقة الحاكمة في لبنان لمسائل إصلاح النظام الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية

وتنمية المناطق.

ولكن لبنان استفاد من مقترحات بعثة إيرفد في أوائل الستينات وإصلاحات الرئيس فؤاد شهاب، وحافظ على نظام المبادرة الفردية وحريّة الاستثمار، ثم بدأ يحقّق قفزات هامة على الصعيد الاقتصادي حتى أصبح معدل الدخل الفردي فيها بعد أضعاف ما هو عليه في سورية. أمّا سورية فقد استفادت من تطبيق خطط خمسية وقامت بجهود كبيرة وصادقة في الحقل الاقتصادي ولكنّها لم تحرز وثبات تذكر، إذ كان الفرق الأساسي بين البلدين هو أنّ سورية غرقت في مواجهة إسرائيل منذ 1948 ما طغى على كل شيء في سياق الشعار الذي أطلقه عبدالناصر «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ولفترات كانت قضايا الصراع وأولوية التسلّح أهم من تقدّم الشعب السوري والتطوّر الاقتصادي والتصالح مع الجوار العربي (العراق والأردن ولبنان والفلسطينيين). فتراجع الاقتصاد فيها لزم لبنان الحياد دائماً واستفاد من عدم الاستقرار في المنطقة إلى حين انفجاره هو عام 1975.

ولئن تمتّعت سورية بمواهب وقدرات بشرية وطبيعية تفوق ما كان لدى لبنان، لم يكن ثمّة عذر لتخلّفها هي فيها تطوّر الآخرون. وكيف أنّ رأسماليين ورجال أعمال ومصرفيين سوريين هجروا بلدهم للسكنى في لبنان منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وأبلوا بلاءً حسناً وأسّسوا مصارف ومؤسسات تجارية ومصانع في بيروت وخارجها. ورغم الدراسات التي كانت تصدر عن الاقتصاد السوري كل بضع سنوات، لم تتعمّق الدولة السورية في معالجة المسائل الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها سورية، ولا تعرّفت إلى نوعية المؤسسات المطلوبة للتطوّر أو الأساليب التي تبعتها دول عربية وآسيوية ونجحت عبرها في تحقيق حدّ أدنى من الرفاهية ومستوى المعيشة على الأقل. بل سيطرت على الدولة السورية نفسية الحصار وحال الطوارئ والاهتمام بقضايا التحرّر العربي. وعادة ما كانت تدور مناقشات حتى داخل البعث إذا كان بالإمكان مواجهة التحديات الخارجية بدون نظام سياسي حديث ووضع اقتصادي جيّد[1].

وعندما وصل حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، كان قد مرّ عشرون عاماً على طلاق سورية الاقتصادي مع لبنان وتوجّهت نحو النظام الاقتصادي الذي تسيّره الدولة، أسوة بدول الكتلة الاشتراكية التي مثّلها الاتحاد السوفياتي والصين. لقد اعتقد البعثيون في كل من سورية

1- حسين مرهج عمّاش، تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية، دمشق، مطبعة طلاس، 1992.

والعراق أنّه بالإمكان خلق مجتمع يوتوبي تنصهر فيه مكوّنات الشعب الإثنية والدينية في بوتقة واحدة وتديره يد الدولة العليا في اقتصاد موجّه بخطط خمسية وحزب طليعي واحد. وكانت النتيجة أنّ هذا النظام فشل في تطبيق مثالياته على أرض الواقع، وغابت الرفاهية والتنمية الاقتصادية لعدّة عقود. وفيما كان هدف سورية بين 1966 و1981 إقامة الاشتراكية العربية داخل الدولة الواحدة، بات همها منذ أوائل الثمانينات وحتى اليوم، المحافظة على الاستقرار الداخلي والتصدّي للتحديات الخارجية. طبعاً جلب الاستقرار الأمني والاجتماعي منذ 1970 فوائد كبيرة للسوريين ومنع عنهم حروباً ومشاكل لعدّة عقود، مقارنة بالفترة الممتدة من 1949 وحتى 1970 والتي شهدت كوارث وحروباً وانقلابات متتالية.

مواهب النظام السياسي الذي بناه الأسد أصابه الترهّل بعد عشر سنوات حقّق أثناءها الاستقرار الذي كان موقع تقدير دولي وسّع نفوذ سورية الإقليمي. ولكنّ النظام أمضى عقد الثمانينات في المحافظة على ما أنجزه، فلم يملك مقومات مادية كافية ليقدّم برامج اجتماعية أو أفكاراً ثوريّة اقتصادية تطوّر القطاعات الإنتاجية، وتقدّم للشعب السوري ما يستحقه وما رأى أنّه أصبح في متناول عدّة دول نامية كانت أسوأ حالاً من سورية في الماضي[2].

عدا وضع اليد على موارد اقتصادية كبيرة داخل سورية، حصل النظام على إمكانات مادية هامة من الخارج، منها الدعم العربي المالي لسورية كدولة مواجهة، والدعم السوفياتي. وحقّقت سورية في ظل دولة البعث فترة نمو طويلة وخاصة في السبعينات كما سبقت الإشارة. حيث بلغ معدّل النمو السنوي نسبة 3.7 بالمئة من 1965 إلى 1986 مقارنة بنسبة نمو الدول النامية في تلك الفترة وهي 2.6 بالمئة. وحتى في الفترة 1961 – 1970، وفي ظل الفوضى والأزمات والانقلابات والتحديات الخارجية والداخلية في الستينات، فإنّ الاقتصاد السوري حقّق معدّل نمو سنوي محترم نسبته 5.5 بالمئة[3]. ووصلت نسبة النمو إلى 6-9 بالمئة سنوياً في السبعينات. ولكن بعد عقدين من النمو تراجعت النسبة إلى 4.7 بالمئة سنوياً في الفترة 1980–1983 ثم إلى ركود وانكفاء في الأعوام 1983–1987، حيث تقلّص النشاط

2- Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995; Volker Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s», *Middle East Journal*, vol. 46, 1992, pp. 37 – 58.

3- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, Fife, Scotland, University of St Andrews Centre for Syrian Studies, 2009, p. 15.

الاقتصادي بنسبة سلبية بلغت 2.9 بالمئة سنوياً[4]. وضاعف من عمق الأزمة الاقتصادية أنّ الركود رافقه نموّ سكاني بلغ 3 بالمئة سنوياً في الفترة نفسها، فيما هبط الدخل الفردي بنسبة 15 بالمئة. فكان النصف الثاني من عقد الثمانينات هو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد السوري منذ 1970[5].

لقد أحدث هبوط أسعار النفط في بداية الثمانينات والجفاف أزمة اقتصادية في سورية وتضخّماً في الأسعار وصل إلى أكثر من مائة بالمئة عامي 1987 و1988 (وكانت صعوبات حادة تصيب الاقتصاد اللبناني في تلك الفترة من الثمانينات).

لقد أصاب انهيار أسعار النفط عالمياً سورية كما أصاب لبنان والدول العربية الأخرى. وكانت سورية تعتمد على إنتاجها النفطي الضئيل نسبيّاً كمصدر رئيس للعملات الصعبة، وعلى تحويلات السوريين العاملين في دول الخليج التي تأثّرت مشاريعها جراء تقلّص عائدت النفط. ورافق هبوط عوائد النفط السوري وتقلّص تحويلات السوريين العاملين في دول النفط العربية فصول جفاف استمرّت حتى 1986 وضربت القطاع الزراعي الذي يعتمد كثيراً على الأمطار الموسمية. ومن مفاعلات الجفاف أنّ مساحة المراعي تقلّصت، ولم ينبت العلف فاضطر أصحاب المواشي إلى ذبح 30 بالمئة من ثروة سورية من الغنم في العامين 1983 و1984، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة أنّ قسماً كبيراً من حاجيات البلاد الغذائية يتم استيراده بالعملة الصعبة. وأدّى الجفاف أيضاً إلى خفض منسوب نهر الفرات ما عطّل بعض توربينات سدّ الفرات وقلص إنتاج الطاقة الكهربائية.

ثمّة أسباب سياسيّة وراء الأزمة الاقتصادية في الثمانينات. فقد كانت سورية بين 1978 و1982 تسعى إلى تعزيز دفاعاتها بمواجهة إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع، وصدقت توقّعاتها الاستراتيجية إذ ما إن إنسحبت إسرائيل من سيناء في 1982 حتى غزت لبنان وأجبرت سورية على خوض الحرب واستعمال ترسانتها المتواضعة التي كانت تحضّرها إلى يوم معركة تختارها بنفسها. فخسرت سورية معظم أسطولها الجوي وعدداً كبيراً من الدبابات والمعدات، عوّضتها بتعميق علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي الذي منحها قروضاً كبيرة لتمويل

4- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 17.

5- Nabil Sukkar, «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform», in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace*, London, British Academic Press, 1994, pp. 26-43.

مشترياتها من الأسلحة، وجاءتها مساعدات من الدول العربية، كما أنّ العلاقات مع الأردن و«منظمة التحرير» لم تكن على ما يرام، في وقت كانت سورية تخوض حرباً مصيرية في لبنان مع إسرائيل والولايات المتحدة من 1982 حتى 1984. وأدّى موقف سورية في الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1986) إلى تدهور العلاقات الاقتصادية مع العراق وإقفال الحدود بين البلدين وتقلّص مساعدات الدول الخليجية. لقد أتت المساعدات الخارجية في الدرجة الثالثة بعد عائدات البترول وعائدات العمالة السورية في لبنان والخليج. وكانت الولايات المتحدة، وحتى أوائل الثمانينات، قد منحت سورية مساعدات اقتصادية سنوية بلغت 228 مليون دولار عامي 1980 و1981. ولكن هذه المساعدات توقفت بعد وصول إدارة ريغان المتشدّدة وغزو إسرائيل للبنان عام 1982. وفيما أصبح لبنان ساحة مواجهة بين سورية وإسرائيل ومن ورائهما الدول الكبرى، حصلت سورية، كدولة مواجهة، على مساعدات عربية هامة بلغت قيمتها أكثر من ملياري دولار في السنة. ومنذ الثمانينات أقامت سورية علاقات وثيقة مع إيران. وبدأت طهران تصدير النفط الإيراني إلى سورية بأسعار مخفّضة استطاعت سورية بيعه في السوق العالمي وتأمين عملات صعبة.

كما حصلت سورية على قروض وتسهيلات من الكتلة الاشتراكية وخاصة من الاتحاد السوفياتي بلغت مليارات الدولارات في الثمانينات لتعزيز ترسانتها العسكرية وتمويل مشتريات السلاح من موسكو. وكان التمويل السوفياتي سهلاً إلى درجة أنّ السوفيات لم يلحّوا في المطالبة بتسديد ديون سورية، عندما كانت تمرّ في ظروف صعبة. وحتى العام 1990، تمتّعت سورية بعلاقة مميّزة مع الاتحاد السوفياتي الذي مدّها بـ4600 دبابة و600 طائرة حربية و170 هليكوبتر وغواصتين، وتدرّب أكثر من 10 آلاف ضابط سوري على هذه المعدّات في روسيا. وكانت موسكو متساهلة جداً مع سورية التي كانت حليفاً مهماً في الشرق الأوسط. ولذلك فإنّ كلفة معظم المعدات والذخيرة وكلفة التدريب والتأهيل كانت ديناً وجدت سورية صعوبة في تسديده، حتى بلغت ديون سورية للاتحاد السوفياتي 25 مليار دولار. وإذ كان السوفيات متسامحين مع سورية، لا يطالبون بمستحقات ويشطبون بعض الديون، فإنّ النظام الجديد في روسيا بعد سقوط النظام الشيوعي لم يكن متشوّقاً للإبقاء على العلاقة الوثيقة مع سورية. كما واجهت سورية عقوبات أميركية في الثمانينات من مقاطعة اقتصادية جزئية إلى وضع سورية على لائحة الدول المؤيدة للإرهاب، ما قيّد معاملات التجارة والقروض مع مؤسسات رسمية أميركية وشركات خاصة.

وإزاء أزمة الثمانينات، كان القطاع العام السوري وعامة الناس مخدوعين ببحبوحة مزيّفة مستمدّة من طفرة السبعينات وأوائل الثمانينات، ومن استمرار تدفّق المساعدات الأجنبية. فتواصل الإنفاق التضخّمي الاستهلاكي وظهرت طبيعة الدولة الاشتراكية المتخمة ببيروقراطية غير منتجة. فقد بلغ عدد موظفي الدولة في نهاية الثمانينات 450 ألفاً، أي ما يعادل 20 بالمئة من مجموع اليد العاملة السورية، بإنتاجية ضئيلة، ومعظمهم برواتب ضئيلة تدفعهم إلى ممارسة أعمال خارجية كقيادة سيارات التاكسي أو بيع الخضار والسلع، ضمن ساعات الدوام الرسمي أحياناً. ومع ذلك لم تظهر مبادرات جادة لتقليص حجم الميزانية عبر عصر النفقات العامة وتسريح الفائض من الموظفين الذي قد يبلغ 250 ألفاً. وكان بالإمكان تأجيل عدد من مشاريع البنية التحتية إلى أيام أفضل وتقليص ميزانية التربية والتعليم الكبيرة المسؤولة عن عدد كبير جداً من المدارس والمعاهد في أنحاء البلاد بجيش من المعلّمين والإداريين. فقد كانت شبكة المدارس من جواهر التاج في دولة البعث، لا يمكن مسّ ميزانيتها رغم أنّ تكلفتها كانت أكبر من أن تتحمّلها الخزينة[6].

ولم يكن ممكناً تقليص حجم القوات المسلّحة التي بلغ عديدها 400 ألف في الثمانينات أو تخفيض ميزانيتها التي شكّلت الحصّة الأكبر من الموازنة السنويّة، بلغت خمسين بالمئة، بسبب وضع سورية كدولة مواجهة ودورها في لبنان وسمعتها الإقليمية كقوّة مفصلية. واختلف الوضع عن بيروقراطية الدولة في أنّ معظم عناصر القوات المسلّحة كان في خدمة عسكرية إجبارية حُدّدت رسميّاً بثلاثين شهراً قد تمدّد أحياناً لتبلغ 48 شهراً. وإضافة إلى أنّ كلفة الجندي أقل بكثير من كلفة موظف الدولة المدني، فقد كان معظم المجنّدين يقومون بأعمال مفيدة للبلاد، فيعملون في مؤسسات البناء العامة والمزارع الاشتراكية التي تنتج جزءاً كبيراً من حاجيات الجيش الغذائية. حتى أنّ معظم من يلتحق بالخدمة العسكرية خرج بمهنة ما، حيث وصل عدد الذين يتعلّمون قيادة السيارات ومهن الكهرباء وميكانيك السيارات 30 ألفاً كل عام، فيخرجون بمهنة مفيدة إلى الحياة المدنية. ولم تنجح محاولات تقليص ميزانية الدفاع عام 1987.

لقد كانت النوافذ مسدودة أمام الحكومة لتقليص الإنفاق. وحتى في ميزانية الإنماء كانت

-6 Elisabeth Longuenesse, «The Syrian working class today», *MERIP Reports*, vol. 15, n°. 6, July – August 1985, pp. 17 – 25.

ثمّة صعوبة في عمل شيء، لأنّ عدد السكان كان يزيد كل عام بمعدّل 400 ألف شخص، فلم يكن ممكناً تقليص الإنفاق الإنمائي أمام الحاجة إلى الإسكان والمرافق الحيوية والبنية التحتية، بل كان المنطق يدعو إلى زيادة الإنفاق وقد ارتفع عدد السكان من 6 ملايين عام 1970 إلى 13 مليوناً عام 1990. ووقعت الحكومة بين أمرين: أنّ الخطط الخمسية السابقة لا تبني النمو السكاني السريع في توقعات الإنفاق، وأنّ الدولة لا تجرؤ على إطلاق برامج تحديد النسل بسبب التقاليد الدينية لدى الشعب في تكوين أسر كبيرة (وهي عادة ورثتها سورية من الحقبة الزراعية السابقة).

لقد تقلّص الاقتصاد السوري بنسبة 10 بالمئة في أواخر الثمانينات، ووصل تضخّم الأسعار إلى 60 بالمئة سنوياً. وزاد عدد سكان سورية في الثمانينات والتسعينات، وزادت معه الحاجة إلى الشقق والمنازل والحاجيات الاستهلاكية. ولم يستطع اقتصاد سورية المقيّد والموجّه والمحاصر توفير حاجيات السكان. فقد هيمنت البيروقراطية بأبشع صورها على مؤسسات الدولة والقطاع العام، ووضعت الدولة قيوداً صارمة وسقفاً لأسعار الاستهلاك وأسعار الفائدة والعملات الصعبة، ما أدّى إلى خفض الإنتاج المحلّي وتصاعد التهريب. كما أنّ الدولة حاصرت القطاعات الخاصة بقوانين ومراسيم وشروط تعجيزية، وتقاعست عن السماح باستيراد التكنولوجيا لتطوير العملية الإنتاجية، وأبقت على الأسعار المرتفعة لبضائع الكماليات والمستوردة بما فيها السيارات والسلع الكهربائية وغيرها، في حين كانت الرواتب ضئيلة ولا تكفي لمواجهة أعباء الحياة اليومية، وخاصة رواتب الموظفين والعسكريين والهيئات التعليمية والإدارية في المدارس والجامعات والكليات. وفاقم الظروف الاقتصادية عدمُ وجود قطاع مصرفي خاص في حين كان الفساد منتشراً وعلى أعلى المستويات.

رغم هذه المراجعات والدروس، ورغم تخصيص المبالغ الضخمة والوزارات للشؤون الاقتصادية، فإنّ خللاً هيكليّاً في تركيبة الدولة السورية كان سبباً رئيسياً في ضعف الأداء الاقتصادي[7]. وليس المقصود هنا طبيعة الاقتصاد الموجّه، ذلك أنّ نموذج سورية في نهاية الثمانينات لم يكن حقيقة موجّهاً بل خليطاً من اقتصاد السوق ودولة الرعاية وقطاع عام يملك مؤسسات إنتاجية، بل كان الخلل في أولويات الحكم - وخاصة أولويات الرئيس الأسد - التي كانت موجّهة نحو الشؤون الخارجية والدفاع والأمن - وليس إلى الاقتصاد. والدليل

7- محمد عمادي، «القطاعان المشترك والخاص»، في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 1986.

على ذلك أنّ الثقل السياسي والنفوذ كانا بيد المسؤولين عن الشؤون الخارجية والأمن والدفاع كخدّام والشهابي وطلاس وعلي دوبا، في حين لم يكن ثمّة دور سياسي أو ثقل أو نفوذ لمسؤول حقيبة اقتصادية في الحكومة حتى لو كان رئيس الوزراء نفسه.

والخلل الثاني أنّ سورية في السبعينات ورثت عقدين من التأميمات والتشريعات الاشتراكية. فلم يكن القطاع العام مستعدّاً للتنازل للقطاع الخاص عن الدور الذي رغب الأسد بمنحه بعد حرب 1973. فكانت ثمّة عرقلة جدية من مسؤولي المؤسسات العامة لمحاولات شركات القطاع الخاص التوسّع ولعب دور أكبر في الاقتصاد، ومحاولة من القطاع العام للجم دور القطاع الخاص فيقتصر على مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم وفي التجارة والزراعة. ولم يكن الأسد بعيداً عن هذه العراقيل حيث كان يلتقي دوماً برجال الأعمال في المدن. فكان يكرّر الدعوة إلى دور أكبر وأكثر أهمية لشركات القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، حتى أنّه خصّص جزءاً مهماً من كلمته لهذا الأمر في المؤتمر الثامن للقيادة القطرية في شباط 1985. ولكن الأسد لم يكن يتبع دعواته بتوجيهات سياسية محدّدة للحكومة، ولم يصدر مراسيم رئاسية تأمر بذلك. ولذلك كانت الحكومة تحاول البناء على كلام الأسد العمومي فأطلقت مبادرات تشجّع عودة الرساميل المهاجرة وجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى مهارات خاصة، وإلى صناعات يمكن أن تنافس البضائع المستوردة وإلى مشاريع مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تصنيع الأغذية والقطاع الزراعي. ولكن يد الحكومة كانت مقيّدة بجدار مُحكم من العوائق منها الأجواء السياسية وجيش البيروقراطية وشروطه، ودور الحزب حتى في تفاصيل الاقتصاد الصغيرة في المدن، إضافة إلى أجواء فساد العسكر والحزبيين، وكلّها عوامل مجتمعة لجمت الانفتاح ولم تشجّع المستثمرين المحتملين.

وما احتاجته الحكومة كان سلسلة طويلة من الإجراءات والقوانين تبدأ بترشيد الإنفاق العام لتخفيض العجز في الموازنة العامة، وتضبط التضخم الفالت للعملة السورية، وتضع حدّاً للهدر والفساد حتى في مواضع محظورة عليها كالجيش والحزب. وأهم ما أملت الحكومات أن تحققه كان لجم الطبقة الطفيلية من وحوش الاستهلاك داخل إدارات الدولة والجيش والحزب، في وقت كان على تلك الحكومات أن تجد المال - بالقطّارة كما يُقال في لبنان - لاستيراد المواد الأولية الضرورية لتشغيل مصانع القطاع العام المتوقفة عن العمل، وإزالة العراقيل والقيود الإدارية والبيروقراطية التي منعت القطاع الخاص السوري من إطلاق مواهبه وكفاءاته لخدمة الاقتصاد وخلق فرص العمل.

لقد خضعت خيارات سورية الاقتصادية لمراجعة صعبة في نهاية الثمانينات. فقد عقدت سورية الآمال العظام في النصف الثاني من السبعينات على الصناعة والزراعة، حيث وظفت استثمارات ضخمة بلغت مليارات الدورات. ولكن مشاريع التصنيع الضخمة فشلت بسبب عشوائيتها وافتقارها إلى دراسات الجدوى والإدارة الصحيحة. ولم يحقق سدّ الفرات الذي كان حلماً وطنيّاً كبيراً، منذ الخمسينات، التوسّع الموعود في مساحة الأراضي الزراعية ويجلب الرخاء في القطاع الزراعي، وارتكبت أخطاء في توجيه مياه السدّ لري مساحات مستصلحة حديثاً في حين كانت الأراضي المزروعة والخصبة ذات النتاج الموثوق تفتقر إلى المياه. وإذ رأى المخطّطون باكراً أنّ ثمّة فسحة أمل في قطاع المواد الأولية - من نفط وغاز طبيعي وفوسفات - وفي تصنيع المنتجات الزراعية، احتاج الأمر إلى سنوات للتحضير وإلى استثمارات إضافية. وفي نهاية الأمر لم يكن ثمّة اتفاق على توصيف حالة الاقتصاد السوري بين أصحاب الأمر وأركان الدولة.

وحتى بعد الاعتراف بأنّ الاقتصاد كان يعاني من أزمة مزمنة لم يكن يرافق ذلك شعور لدى القيادات العليا بحراجة الوضع أو أنّه يستحّق قرارات طوارئ اقتصادية لمعالجته. فإلى جانب تحذيرات الحكومة، كان بعض الخبراء الاقتصاديين السوريين ينصحون بالتفاؤل لأنّ ديون سورية من مشترياتها الخارجية (باستثناء مشتريات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي) كانت متواضعة لم تزد عن 4 مليارات دولار، ما لم يرتّب على الدولة أي دين داخلي، وأنّ وضع الليرة السورية الضعيف لا يختلف عمّا تواجهه الليرة التركية أو الشاقال الإسرائيلي، وأنّ السوق السوداء والتهريب قد ساهما في تخفيف الأعباء الاقتصادية، وأنّ برنامج الحكومة الذي دعا إلى التقشّف وتقليص النفقات وتحرير القطاعات المنتجة، مناقض لأهداف الدولة الاشتراكية. فأصبحت الحكومة بين مطرقة الدولة والحزب، وسندان نفوذ موظفي القطاع العام. ذلك أنّ تطبيق ما تدعو له من تقشّف وتخفيض النفقات سيؤدّي إلى طرد عشرات الآلاف من الموظفين ووقف العمل في عدد كبير من المشاريع العامة أو تأجيله، ما قد يحرم موظفين كباراً من مناصبهم ويضرّ بالمستفيدين من الرشاوى والعمولات والمعتاشين على هدر أموال الدولة. لقد فشل الاقتصاد السوري في استيعاب الموارد البشرية وخاصة الفائض الريفي الذي كان يُحدث أزمات هائلة في المدن السورية والذي تحوّل بمعظمه إلى سوق العمل اللبنانية.

كان الأسد يحاول أن يأخذ الطريق الوسط بين حكومة تشعر بعمق مسؤوليتها وقوى ورأي عام مناهض للتقشف والترشيد. فكان يشجّع خطوات إصلاحية تراكمية، دون أن

يُطلق العنان لإصلاحات جذرية تغيّر المسار الاقتصادي، على أمل أن تسمح المشاريع الواعدة في النفط والزراعة في عقد التسعينات بمحو كل صعوبات الثمانينات. فكانت خطواته الضئيلة سبباً إضافياً في التراجع الاقتصادي.

في نهاية الثمانينات جرى تفكيك وإقفال الكثير من مؤسسات القطاع العام الفاشلة في سورية، وإغلاق احتكارات القطاع العام للاستيراد، وارتفاع حصّة القطاع الخاص من التجارة الخارجية ونموّ الشركات المختلطة من رأسمال خاص ومساهمة من الدولة وخاصة في السياحة والزراعة ما عزّز لقاء المصالح بين الفئة الحاكمة ونخبة عائلات التجّار ورجال الأعمال. والفارق في المؤسسات المختلطة أنّ الدولة تركت الإدارة للقطاع الخاص ولم تتدخّل في شؤونها عبر مراسيم أو خطط خمسية[8]. وجاءت هذه الخطوات في الوقت نفسه الذي ازدهرت فيه خصخصة القطاع العام في الدول الغربية كطريق للإصلاح الاقتصادي[9].

التسعينات

لم تكن فترة التسعينات أفضل من الثمانينات اقتصاديّاً، فقد بدأ العقد بتطورات إيجابية عديدة و لكن النشاط الاقتصادي بقي محدوداً وراوح النمو مكانه وفاق النموّ السكاني النموّ الاقتصادي ما يعني أنّ الاقتصاد كان يتقلّص. فارتفعت نسبة البطالة وانقطع التيار الكهربائي مراراً وكان ثمّة تقنين في توزيع المواد الغذائية الاستهلاكية[10]. وعاد التراجع الاقتصادي ليصبغ فترة التسعينات[11] وراح حكام موسكو الجدد يطالبون سورية بتسديد ديون الاتحاد السوفياتي

8- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 21.

9- عارف دليلة، «تجربة سورية مع القطاعين العام و الخاص ومستقبل التجربة»، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

مفيد عبدالكريم، «دور القطاعات الاقتصادية العام والخاص والمشترك في التجارة الخارجية السورية»، دمشق، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، الجمعية الاقتصادية السورية، 8 أيار 1990 إلى 12 آذار 1991.

محمد رياض الأبرش، «التخصيص مرّة أخرى»، **النشرة الاقتصادية**، 1990، رقم 4، ص 50 – 62.

10- **الحياة**، 26 تموز 1999، و**النهار** 4 تشرين الأول 1999 و**السفير** 29 آب 1999.

11- مع عودة السخونة إلى الصراع الروسي–الأميركي واندلاع أكثر من أزمة حول العالم، عادت الحرارة إلى العلاقة بين موسكو ودمشق، وخاصة في موضوع التبادل العسكري. ففي 2005 شطبت روسيا 10 مليارات دولار من أصل الدين السوري لمشتريات عسكرية سابقة وفتحت ترسانتها لتبيع سورية أسلحة متطوّرة جديدة، منها 1000 صاروخ «كورنت» مضاد للدروع. وقدّمت سورية تسهيلات للسفن الروسية في مرفأ اللاذقية، فيما جاء 2000 خبير عسكري روسي إلى سورية لتدريب قواها المسلّحة على المعدات الجديدة.

السابق، وأوقفوا العمل باتفاقات تسمح لسورية بشراء أسلحة تسدّد ثمنها لاحقاً. وفي العام 1998، هبطت أسعار النفط مجدّداً فانحدر دخل هذا القطاع بنسبة 30 بالمئة، وشهدت سورية في نهاية التسعينات مرحلة جفاف كانت الأسوأ منذ 1958، ألحقت ضرراً كبيراً بالقطاع الزراعي فانخفض إنتاج القمح من 4.2 مليون طن عام 1996 إلى 3.2 مليون طن عام 1997 وإنتاج القطن من 1.5 مليون طن إلى 1 مليون طن[12]. وأصيبت حركة التجارة الخارجية بالركود.

بدأ عقد التسعينات بتطورات اقتصادية إيجابية. فقد تحسّن وضع سورية الاقتصادي بعد اكتشاف كميات جديدة من النفط في شرق البلاد، وبدأت سورية تصدّر كميات تجارية في مطلع التسعينات ما حقّق دخلاً سنوياً جيّداً هو 4 مليارات دولار سنويّاً. كما حصلت سورية على مساعدات مالية من دول الخليج بعد مشاركتها في حرب الكويت بلغت 4-5 مليارات دولار. وحصلت سورية على مصادر تمويل ريعي أخرى بعد تطوّر علاقات دمشق مع طهران، وتحوّل العلاقة منذ التسعينات إلى محور إقليمي امتد ليشمل «حزب الله» في لبنان و«حركة حماس» في فلسطين. كما تحسّن الإنتاج الزراعي بفضل هطول الأمطار في مطلع التسعينات بعد أعوام من الجفاف. واستُعملت نسبة كبيرة من هذه المبالغ في تعزيز شبكة الطاقة الكهربائية والهاتف والبنية التحتية والمواصلات، إضافة إلى الاستثمار في التربية والتعليم والصحة العامة و الخدمات الاجتماعية[13].

الضغوط الحياتية والمالية التي واجهتها سورية في منتصف الثمانينات دفعتها إلى خطوات لتحرير الاقتصاد. ولكن الضغوط امتدّت إلى التسعينات ودفعت سورية إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي[14]. فصدر القانون رقم 10 عام 1991 كخطوة لانفتاح اقتصادي، وتوفير جوّ استثماري مشجّع، جاءت مباشرة بعد انهيار النموذج السوفياتي في الاقتصاد الموجّه وقراءة الأسد لمتغيرات العالم[15]. وكانت البيئة مهيّأة لإجراءات هذا القانون الذي سمح بالاستثمار

12- لمواسم الجفاف تداعيات سياسية حيث يتراجع دعم النظام في الأوساط الريفية. فقد كان موسم الجفاف الطويل أحد أسباب تراجع شعبية نظام عبدالناصر والجمهورية العربية المتحدة والانفصال بسبب هبوط الإنتاج وضيق المعيشة، وأيضاً أحد أسباب تراجع شعبية نظام صلاح جديد في أواخر السبعينات.

13- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, pp. 110-111.

14- Fred Lawson, «External vs internal pressures for liberalization in Syria and Iraq», *Journal of Arab Affairs*, vol 11, 1992, n°. 1, pp. 1-33.

15- Joseph Bahout, «The Syrian Business Community, its Politics and Prospects», in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace*, London, British Academic Press, 1994.

الخاص والأجنبي في الصناعة وبإخراج الأرباح من سورية وخفّضَ أو أزالَ بعض الضرائب، ومنها التعرفة الجمركية، وسمح للمستثمرين بنقل العملات الأجنبية خارج قنوات الدولة كما في السابق. وتمّ تعديل الهيكلية التصاعدية للنظام الضرائبي بالنسبة لدخل الأفراد ما سمح بالاحتفاظ بنسبة أعلى من الدخل وحفّز على النشاط والاستثمار[16]. وكان وقع هذا القانون مهماً، إذ لأول مرّة منذ أوائل الستينات فاقت قيمة استثمارات القطاع الخاص استثمار القطاع العام في موازنات الحكومة في أوائل التسعينات[17]، ومع حلول العالم 1994 بلغ الاستثمار الخاص 1.78 مليار دولار في 474 شركة جديدة. واستمرّت وتيرة صعود الاستثمار الخاص إلى أن بلغ 9.5 مليار دولار عام 1999. وانعكس هذا التحسّن ارتفاعاً في معدّل النمو الذي قفز من 4.9 بالمئة سنوياً في الفترة 1987 – 1989 إلى 8 بالمئة سنوياً في الفترة 1990 – 1994.

ولكن محلّلين ومراقبين اقتصاديين، كالألماني فولكر برتس، رأوا أنّ القانون رقم 10 لم يكن كافياً لأنّ وقعه كان جزئيّاً أطلق نشاطاً في قطاع الخدمات حيث الربح السريع، في حين لم يتجاوز النشاط الصناعي الجديد على إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة[18]. احتاجت سورية إلى أكثر بكثير من هذ القانون الذي بقي لعدّة سنوات وحيداً رغم احتوائه على نوايا طيّبة. فلم يُلحق بمراسيم وتشريعات إضافية أو بإزالة قوانين مخالفة أو معرقلة من طريقه، وخاصة إزالة المرسوم رقم 24 الذي جعل النشاط في سوق القطع جريمة يعاقب عليها القانون.

وجرت تطورات اقتصادية إيجابية على أصعدة أخرى. فقد بدأت سورية خطوات خفرة لرأب الصدع مع العراق في أواسط التسعينات، وفي أيلول 1995، التقى وزراء خارجية سورية وإيران وتركيا في طهران وأصدروا بياناً يؤكّد التزام دولهم بوحدة العراق وسيادته ويحذّر من التدخّل الخارجي (الأميركي) في شؤونه. فرغم أنّ سورية كانت مركزاً لمعارضي نظام صدام حسين منذ أكثر من 15 سنة، إلا أنّها قلقت من تدهور العراق ككيان وقطر عربي شقيق، وانعكاس أحداثه على مجتمع سورية بتركيبته السكانية المعقدة. وخافت أن تُقدم أميركا على قلب نظام صدّام البعثي والإتيان بنظام موالٍ لأميركا ومعادٍ لسورية. وفي تشرين الثاني 1995

16- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 22.

17- Sylvia Poelling, «Investment law n°. 10: Which Future for the Private Sector», in Eberhard Kienle, *Contemporary Syria*, 1994.

18- Volker Perthes, «The Syrian Private Industrial and Commercial Sectors and the State»», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 24, n°. 2, May 1992, pp. 207-230.

اتّهم فاروق الشرع إسرائيل بأنّها تسعى إلى تدمير العراق وتجزئته إلى دويلات كردية وسنيّة وشيعية. والتقى الأسد بصدّام سرّاً في أيّار 1996 لبحث التهديدات التي تواجه البلدين. وتزامن اللقاء مع توقيع اتفاق عسكري بين تركيا وإسرائيل يهدّد العراق وسورية معاً، خاصة أنّ تركيا كانت قاعدة للأميركيين إبّان حرب الكويت وكان جيشها يدخل شمال العراق مراراً.

وفي أيّار 1997، زار وفد اقتصادي سوري كبير بغداد يضم رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، واتفق على عقود تبادل تجاري بين البلدين، في ظل سماح مجلس الأمن الدولي ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» للعراق المحاصر. ثم زار وفد عراقي رفيع دمشق في الشهر التالي. وهكذا عادت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد قطيعة استمرت 18 سنة. وفي 2 حزيران 1997، أُعيد فتح الطرق البريّة وأقفلت الإذاعات المعارضة في البلدين لأول مرّة منذ 1972. وأعادت سورية السماح للعراق باستعمال مرفأي اللاذقية وطرطوس لاستيراد حاجياته ولتجارة الترانزيت. وطلب العراق من سورية فتح أنابيب النفط من كركوك إلى بانياس المقفلة منذ 1982. وساهمت سورية في مساعدة العراق على مصالحة جواره العربي. فحمل الشرع رسالة من الأسد إلى السعودية لإجراء مصالحة عربية تساعد العراق في محنته وتسمح بالانفتاح على أشقائه العرب. وفي شباط 1998، عارضت سورية مسعى الرئيس بيل كلنتون للحصول على دعم دولي لشنّ غارات جديدة على العراق، واستقبل الأسد وزير الخارجية العراقي في 10 شباط 1998 لتأكيد الدعم السوري، فكانت المرّة الأولى منذ 1980 التي يلتقي فيها الأسد مسؤولاً عراقياً بشكل علني. ثم زار وزير الصحة السوري بغداد، وكانت أول زيارة رسمية سورية منذ 17 عاماً. وفي أيلول 1998، اتفق العراق وإيران وسورية على تأسيس مجلس تنسيق سياسات خارجية تجاه الولايات المتحدة. وفي الشهر نفسه تبادل العراق وسورية افتتاح مراكز تجارية ووقّع البلدان اتفاقات تجارية واقتصادية في نيسان 1999 إشارة إلى عودة العلاقات بين البلدين.

كما أنّ سورية حسّنت علاقاتها بتركيا بعد سنوات من التدهور في أواسط التسعينات. فقد كانت تركيا قد وقّعت اتفاقاً استراتيجياً مع إسرائيل، وصعّدت خلافاتها مع سورية حول تقاسم نهر الفرات، فأخذت تهدّد بتخفيض كمية المياه التي تسمح بها. وردّت سورية بالتهديد بخفض مياه نهر العاصي إلى لواء الإسكندرون وساعدت «حزب العمال الكردستاني» بقيادة عبدالله أوجَلان الذي كان يخوض حرباً انفصالية في شرق تركيا. ولكن في تموز 1996، وصل «حزب الرفاه الإسلامي» بقيادة نجم الدين أربكان إلى السلطة. وكان أربكان قد أعلن معارضته

للتحالف مع إسرائيل ودعمه لعلاقات مميّزة مع الدول العربية، فكان السفير السوري في أنقرة أول المهنئين بفوز أربكان. ولكن قيادة الجيش التركي المقرّبة تاريخيّاً من إسرائيل منعت أي تغيير في سياسة تركيا تجاه إسرائيل والعرب. فاستمرّ العداء والتصعيد التركي نحو سورية دون أن يلاقيه الأسد بتصعيد مماثل لأنّه كان يحسب عواقب انزلاق سورية إلى مواجهة صعبة مع تركيا، وهنا اختلف أسلوبه عن صدّام الذي جرّ العراق إلى حرب مع إيران وركب رأسه في مواجهات عدّة فاشلة. فاستوعب الأسد الأزمة مع تركيا بالحكمة، حتى توصّل إلى اتفاق في تشرين الأول 1998 منعت بموجبه سورية أوجلان وجماعته من العمل في سورية وفي البقاع (لبنان) وخفّضت تركيا من نزعة عدائها حدّة فوقّع البلدان مجموعة اتفاقات أمنية. وكانت هذه بداية التحوّل التركي الكبير نحو العرب، والابتعاد عن إسرائيل رغم معارضة العسكر في تركيا. كما كان تحوّل تركيا فاتحة لعلاقات مميّزة مع سورية بعد عقود من الخصام، فجرى توقيع مذكّرة إطار علاقات واسعة بين البلدين في آذار 2000. وتتالت المصالحات مع جيران سورية، إذ بعد العراق وتركيا، حضر الأسد جنازة الملك حسين في شباط 1999 والتقى ابنه الملك عبدالله، ثم زار عبدالله دمشق.

ورغم أنّ الوضع الاقتصادي تحسّن مجدّداً عام 1999 عبر تضاعف أسعار النفط، ما انعكس ارتفاعاً ملحوظاً في العائدات النفطية السورية (ساعد في ذلك أنّ العراق بدأ يضخّ النفط من جديد عبر أنابيب سورية استعملتها سورية لتلبية الاستهلاك المحلي وحافظت على نسبة التصدير)، إلا أنّ حصيلة التسعينات أظهرت أنّ معالجة الأزمة الاقتصادية السورية بأدوات جزئية كما حصل في نهاية الثمانينات، عبر الانفتاح الجزئي والقانون رقم 10، لم تنجح، إذ ما إن انتهى العقد حتى عادت سورية إلى حال الركود الاقتصادي وارتفع عجز الميزان التجاري، كما أدّى الجفاف وقلّة هطول الأمطار إلى تدهور المحاصيل الزراعية. ولم يتوصّل عدد من شركات النفط الأجنبية إلى اتفاق مع الحكومة السورية فانسحب بعضها.

بمحاذاة الوضع الاقتصادي المتقلّب، شهدت سورية في التسعينات تحولات سياسية محدودة سمحت لرجال أعمال ومستقلين خوض المجال العام. ولكن التحوّل الأهم كان في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد التي شهدت بدء التحضير لبشّار الأسد ليصبح رئيساً للجمهورية. وبدأت هذه التحولات في أيّار 1990، حيث جرت انتخابات مجلس الشعب وزيدت المقاعد من 195 إلى 250 مقعداً. فقد فاز «حزب البعث» بـ134 مقعداً (54٪ بالمئة مقارنة بـ64٪ في انتخابات 1986) وفازت الأحزاب الأخرى في الجبهة التقدمية بـ33 مقعداً،

ولكن الفارق الأهم أنّ 84 مقعداً ذهبت إلى مستقلين، كما أنّ عشرة آلاف مرشّح تقريباً خاضوا الانتخابات. كما أعلن الأسد في آذار 1992 عن فتح الباب لتأسيس أحزاب جديدة وجرى تعديل وزاري في حزيران، وتحسّن في ملفات حقوق الإنسان رغم أنّ منظمة العفو الدولية كانت تضغط على الحكومة للقيام بخطوات أكثر سرعة[19]. والحقيقة الواضحة أنّ سورية كانت مستعدة للذهاب في طريق الإصلاح والانفتاح كلّما خفّت الأخطار والتحديات الخارجية وكلما اقتربت المنطقة من السلام. أمّا الخطوات الإصلاحية والانفتاحية الهامة فتمّت في فترة شهدت 11 جولة محادثات بين سورية وإسرائيل.

ثم أسفرت انتخابات 1994، عن نتيجة مماثلة حيث فازت أحزاب الجبهة التقدمية بما فيها «حزب البعث» بـ167 مقعداً، والفارق أيضاً كان فوز عدد كبير من رجال الأعمال، إشارة إلى رغبة متزايدة بالانفتاح الاقتصادي. وعكس هذا الاتجاه رئيس الوزراء محمود الزعبي في جلسة الثقة في 14 تشرين الأول 1994 حيث أعلن عن برنامج للإصلاح الاقتصادي. كما أُعلن في كانون الأول 1991 عن إطلاق 2864 سجيناً سياسياً، وفي تشرين الثاني 1995 عن إطلاق 1200 سجين سياسي منهم أعضاء في حركة «الإخوان المسلمين» المحظورة. وسُمح لزعماء الحركة بالعودة إلى سورية، ومنهم الأمين العام السابق عبدالفتاح أبو غدّة. و في حزيران 1998 أطلق 225 سجيناً سياسياً منهم أعضاء في «الإخوان المسلمين» وشيوعيون وبعثيون من قيادة البيطار. وتواصلت عملية إطلاق الأسرى في تموز 1999 بإصدار قرار عفو عن آلاف المسجونين، بمن فيهم فارّون من الجندية ومرتكبو جرائم اقتصادية صغيرة وعناصر من «الإخوان المسلمين».

وبدأت في التسعينات أيضاً حملة واسعة لمحاربة الفساد. ففي حزيران 1994 أزيح وزير الكهرباء كمال البابا بعدما تكرّر انقطاع الكهرباء وشحّ الطاقة الكهربائية. وفي آب 1994 أزيح 16 مسؤولاً رسميّاً، بمن فيهم علي حيدر قائد القوات الخاصة. وفي حزيران 1996، أزيح وزير النفط والثروة المعدنية نضير النابلسي بتهم فساد وخاصة في المرحلة التي ترأس فيها شركة الفرات للنفط. وفي مطلع 1997، وصلت حملة مكافحة الفساد إلى شقيقي الأسد، رفعت وجميل. وكان رفعت قد عاد في 1992 لحضور جنازة والدته، فبقي في سورية. وجرت تحقيقات حول نشاطات رفعت وجميل المالية وصفقاتها التجارية، ونتيجة ذلك نُفي جميل إلى

19- Ghassan Salamé, *Democracy without Democrats*, London, I.B. Tauris, 1994.

باريس عام 1997 وأزاح الأسد رفعت من منصب نائب رئيس الجمهورية في شباط 1998 وظهرت تقارير في تلك الفترة أنّ رفعت يحضّر ابنه سومر للعمل السياسي والتجاري ويقوم بالترويج لنفسه كخلف للأسد[20].

وفي نهاية 1996، ذكرت تقارير أنّ صحة الأسد تتدهور ما أعاد طرح مسألة الخلافة بقوّة. وبدأ نجم نجله بشّار يتصاعد، فيما ظهرت حملة ملصقات عام 1997 في مدن سورية تحمل صور بشّار. وفي نهاية 1997، أخذ بشّار يتسلّم المزيد من الملفات وخاصة في صياغة السياسة الاقتصادية وفي مجالات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي في سورية، إضافة إلى ملفّ الفساد وملفّ المصالح السورية في لبنان والعلاقات مع الموازنة، دون أن يكون له منصب سياسي رسميّ. وفي تموز 1998، تقاعد حكمت الشهابي من منصب رئيس الأركان الذي احتلّه منذ 1973 وأخذ مكانه علي أصلان. وبعد انتخابات مجلس الشعب في 30 تشرين الثاني 1998، أصبح بشّار نائب رئيس الجمهورية. أمّا الشهابي، الذي كان يراه البعض خلفاً لحافظ الأسد، فقد غادر سورية إلى الولايات المتحدة، بعد إشاعات أنّه قد يُستدعى للمساءلة القانونية حول الفساد.

وبدأ بشّار مرحلة ثانية من مكافحة الفساد في الإدارة العامة والقطاع العام بلغت أوجها في حزيران 1999، عندما ظهرت نتائج الحملة ووُصفت بأنّها غير مسبوقة. وأدّت حملة بشّار إلى اعتقال عدد من كبار الرسميين ورجال الأعمال منهم رئيس سابق لأحد أجهزة المخابرات، واستُبدل رئيس المخابرات العسكرية علي دوبا بنائبه حسن خليل في شباط 2000، وصدرت أحكام سجن بعد تحقيقات ومحاكمات طويلة بتهم الفساد والرشوة وهدر المال العام والإثراء غير المشروع. وفي أيلول 1999، شنّت السلطة حملة مداهمات في دمشق واللاذقية ضد رجال رفعت الذين بلغ عددهم الألف شخص[21]، وأقفلت في تشرين الأول 1999 مرفأً غير شرعيّ كان قد افتتحه رفعت لنشاطه الخاص. وكان رفعت قد ترك سورية مجدّداً، فحذّرته الحكومة في تشرين الثاني 1999 أنّه سيتعرّض للتوقيف والتحقيق والمحاكمة حول نشاطاته غير القانونية. وطالت الحملة رئيس الحكومة محمود الزعبي. ففي شباط 2000 أزيح الزعبي من منصبه الذي احتله منذ 1987، فعيّن الأسد مكانه محافظ حلب محمد مصطفى ميرو. وظهرت

20- *The Middle East and North Africa* 2002, p. 968.

21- *The Middle East and North Africa* 2002, p. 968.

تشيكلات حكومة ميرو بـ22 وزيراً ضمّت وزراء شباباً وتكنوقراطاً وخاصة عدنان عمران في وزارة الإعلام، ما رفع الآمال أنّ الصحافة في سورية ستشهد المزيد من الحريات. وبقيت المواقع الحساسة، الدفاع والخارجية والداخلية، للأشخاص الذين كانوا موضع ثقة حافظ الأسد ومن جيله. وكان الهدف من حكومة ميرو تعجيل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بمجهود أكبر للحرب على الفساد ومحاولة العودة إلى محادثات السلام مع إسرائيل.

السلطوية والفساد

لا تكتمل الصورة في شرح عوامل فشل الاقتصاد السوري المذكورة أعلاه بدون إضافة عوامل بنيوية أساسية كسلطوية النظام، وفساد الأجهزة، واستغلال الأشخاص لنفوذهم للإثراء الشخصي وضعف القضاء.

-السلطوية: الانفتاح الذي قاده الأسد منذ 1970 وحتى وفاته عام 2000 وإن رافقته قوانين وإجراءات سهّلت النشاط الاقتصادي ونشّطت القطاع الخاص، لم يدعمه بتحوّلات جذرية في السياسة الاقتصادية بل بقيت الدولة اللاعب الأكبر في الاقتصاد[22]، وهو دور مواكب لما سمّاه الباحثون الغربيون نظاماً «سلطوياً» يقود البلاد من فوق لمصلحة الجميع ما يتفق مع النهج البعثي للدولة[23] (authoritatrian).

-الفساد: لقد عانى الاقتصاد السوري طويلاً من الدور السلبي الذي لعبته مراكز القوى في النظام، وفساد رجال الدولة وعلى أعلى المستويات. كان الفساد، ومنذ أيام الانتداب الفرنسي ومروراً بكافة الحقبات الاستقلالية، ملازماً للإدارة العامة والطبقة السياسية والعسكريتاريا وكبار الحزبيين، انتشر من أصغر موظف إلى أعلى رجال الدولة. إذ بسبب الرواتب المتدنّية اضطر الكثيرون إلى ممارسات فاسدة وإلى تقبّل البقشيش، وعمل دوامين في أكثر من وظيفة. كما تأخّر سن الزواج لأنّ الموظفين برواتبهم الضئيلة لن يتمكّنوا من مواجهة أعباء المعيشة كزوجين فبقوا في منازل لذويهم لفترات أطول. فساد صغار الموظفين كان سهلاً قمعه، بل

22- أيمن عبدالنور، «دور الأجهزة الحكومية في آاليات السوق»، في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، 1999.

23- Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms: Towards an Analysis of Authoritarian Governmentality», in *Changing Regime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife , Scotland, 2009, p. 3-6.

كانت صعوبة مكافحة الفساد تزداد كلما طالت الحملة رؤوساً أكبر واضطر الأمر إلى الكثير من القنوات القانونية والشرعية وإلى إصلاحات تمنح السلطات قدرة أكبر على ضرب الرؤوس الفاسدة الكبيرة التي تتمتّع بنفوذ سياسي. ولكن الإصلاح قضى بالضرورة بترشيد القوانين والمؤسسات وتنظيفها وإنهاء الفساد وإقامة دولة العدل والقانون والحقوق والواجبات. وكلّ هذه الأمور متى تحقّقت كانت ستطال رموزاً كبيرة في الدولة ممن استفادوا وأثروا وعقدوا صفقات خيالية وعمولات وتوكيلات لا يحلم بها أحد.

لائحة الفساد الرسمي، في سورية كما في لبنان، وصلت أعلى مستويات السلطة وانتشرت خلال عقود طويلة، ولم يكن من السهل القضاء عليها خلال فترة زمنية قصيرة. فهي تبدأ بالموظف السوري الذي يطلب الرشوة كما يفعل زميله اللبناني مقابل قيامه بعمله العادي بتقديم الخدمات للعموم، أو بالإفراج عن أوراق معاملة يسعى إليها المواطن. ويمتدّ الفساد إلى تهريب البضائع بواسطة رسميين وأبناء الطبقة الحاكمة، والتهرّب الضريبي وحيازة مبالغ كبيرة من الدولارات والعملات الصعبة ما يعتبر مخالفة للقانون، والضغط للحصول على حصّة من العقود في القطاع العام والقطاع الخاص، وصولاً إلى الدخول كشريك مع المستثمر الخاص السوري أو الأجنبي. حتى نمت منذ أواسط السبعينات من القرن العشرين نخبة تتمتّع بثروات طائلة وتملك مقدرة على اقتناء السلع الكمالية بلا حدود. ولذلك فالنخبة الفاسدة متّحدة ومتضامنة، وتشكّل نواة جبارة سياسية وحزبية واقتصادية وعسكرية وأمنية. وهي على أي حال متحالفة مع القطاع الخاص، وخاصة مع الطبقة التجارية في دمشق والمدن الكبيرة.

لقد اضطر النظام إلى غضّ النظر في العقود الماضية عن الفساد وتساهل مع بعض الأشخاص وتركهم يستفيدون من مناصبهم. فاستفاد آلاف السوريين، من ضباط ومسؤولين، خلال وجودهم في لبنان أو من منصب يحقّق دخلاً أو ربحاً غير عادي. وهذا ما جعل الفاسدين أسرى خدمة تلقّوها من نافذ فاسد آخر أعلى منهم شأناً فلا يعود بإمكانهم التراجع عن تلبية طلباته وعدم الاعتراف بجميله. أمّا إذا كان المستفيد ناكراً للجميل أو لم يعد في دائرة الثقة أو الاستحسان فموقعه مهدّد وساعتئذ يجب تطبيق القانون عليه، ما الذي يقضي بمحاسبة الفاسد ومصيره السجن.

-ضعف القضاء: ثمّة مشكلة حول مدى استقلالية القضاء ومقدرته على التصدّي لملفات كبرى تطال أشخاصاً نافذين ويحمي أصحاب الحقوق ويفرض احترام العقود وتعهدات

الأطراف الموقّعة واحترام الملكية الخاصة. وهذه عوامل حاسمة إذا لم تعالج لم يكن ممكناً تحقيق النمو الواسع للاستثمار في القطاع الخاص من رجال الأعمال السوريين والأجانب كما كان مأمولاً. ذلك أنّ عوامل الفساد والمصادرة العشوائية للحقوق ودفع العمولات لأصحاب العمولات كانت أقوى بكثير من مفاعيل القانون رقم 10. لقد وقع خلاف بين شركة اتصالات أورساكوم المصرية ورجل الأعمال رامي مخلوف عام 2002، فأجبرت الشركة المصرية على الانسحاب ما ترك علامة استفهام حول حماية حقوق المستثمرين الأجانب، على أساس أنه حتى شركة مصرية يعرف أصحابها كيف يعملون في بيئة عربية قد فشلت، ما أخاف المستثمرين الغربيين الذين لا يعرفون هذه البيئة[24].

خلاصة

عُزيت أسباب التعثّر الاقتصادي السوري في الثمانينات والتسعينات إلى أسباب كامنة ذكرناها أعلاه. ورأى الباحث ريموند هنيبوش أنّ قوانين سورية وبيئتها لم تكن منفتحة ومشجّعة بما فيه الكفاية للاستثمار كما كانت الحال في مصر في هذه الفترة. ويشير إلى أنّ مصر التي تخلّف مستواها المعيشي عن سورية لعدّة عقود حقّقت منذ التسعينات قفزات كبيرة في الاستثمار والنمو[25]. وتساءل البعض عن سبب عدم دخول سورية عملية انفتاح أوسع في التسعينات رغم أنّ الجميع في سورية كان موافقاً – من رأس الدولة إلى صغار رجال الأعمال – على أنّ دخول الرساميل وتدفّق الاستثمارات يجب أن يكون أولوية اقتصادية. ويشرح هنيبوش وزملاؤه أنّ اللغز يكمن في حرص سورية على سيادتها واستقلالها ما يجعل الشك في الأجانب والمستثمرين طبيعة ثانية في البلاد، في حين لم يكن هذا حال مصر في عهدي السادات ومبارك. ولكن المحللين الأجانب أغفلوا، عن قصد في معظم الأحيان، حقيقة أنّ سورية قد حُرمت من الدعم الاقتصادي الغربي والدولي بسبب موقفها من إسرائيل مقارنة بمصر التي وقّعت معاهدة سلام وابتعدت عن الصراع وقبض نظامها الثمن. فكان ثمن وقوف سورية مع المقاومة في لبنان وفلسطين أنّ السبل سُدّت في وجهها للحصول على عقود وتسهيلات وعلاقات مفيدة مع الدول الغربية وتعرّضت للحصار مراراً.

24- Soren Schmidt, «The Developmental Role of State in the Middle East: Lessons from Syria», in Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 31.

25- Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 22.

الفصل الرابع والعشرون

سورية ولبنان بعد اتفاق الطائف

يقدّم هذا الفصل معالجة موجزة لمراحل الدور السوري في لبنان بإيجابياته وسلبياته. فكما كان لهذا الوجود إيجابياته في الأمن والدفاع والاستقرار السياسي وتحرير الجنوب، كانت له سلبيات عدّة وصلت إلى تدخلات سياسية تركت آثاراً سلبية في معظم الشؤون اللبنانية، وخاصة بعد 1991. ونبدأ بذكر المساهمات الإيجابية، على أن نعالج سلبيات هذا الوجود في النصف الثاني من هذا الفصل[1].

الدور الإيجابي

طيلة سنوات وجودها في لبنان، لعبت القوات السورية دوراً حاسماً في وقف القتال الأهلي وتحقيق الأمن في لبنان، وهي مسألة لاقت رضى واسعاً لدى اللبنانيين في فترات كثيرة. لقد طالبت أكثر من فئة لبنانية، خاصة في 1976 وفي 1987 بدخول الجيش السوري إلى لبنان[2]. فيما أضفت قمتا الرياض والقاهرة في نهاية عام 1976 شرعية عربية للتدخل السوري، ما سمح بعودة الحياة إلى طبيعتها بعد «حرب السنتين». وبعد نهاية الحرب اللبنانية عام 1990، كان ثمة إجماع من واشنطن والفاتيكان والرياض وباريس على شرعية الدور السوري في لبنان.

ساهم الوجود السوري في دعم السلم الأهلي لفترات مديدة خلال الأعوام 1976 –

1- Nadim Shehadi and Bridget Harney, «Could Salvation come from Syria?», *Politics and the Economy in Lebanon*, Oxford, Centre for Lebanese Studies, SOAS, 1989; Marius Deeb, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*, New York, Palgrave MacMillan, 2003.

2- Reuven Avi-Ran, *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975*, Boulder, Westview, 1991.

1990. واستمرّ هذا الدور بعد 1990 بموجب اتفاق الطائف الذي شرّع مساعدة سورية الدولة اللبنانية على بناء قواها المسلحة وأجهزتها الأمنية ونزع سلاح الميليشيات وفرض الأمن والاستقرار. ومن نتائج الدور السوري في هذا المجال أنّ الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة الشرعية والطبقة السياسية اللبنانية أصبحت موالية لسورية أو صديقةً لها أو على الأقل، لا تتخذ موقفاً صارماً ضدها. فسنحت الفرصة في التسعينات بإعادة بناء الدولة اللبنانية نسبياً وتقوية الجيش اللبناني وإعادة بناء صفوفه والبدء بالإعمار منذ 1995. فأنفق لبنان الرسمي خمسة مليارات دولار على إعادة الإعمار، فيما أنفق القطاع الخاص أضعاف ذلك، وبات لبنان، ومنذ نهاية التسعينات، يتمتع ببنية تحتية جيّدة وقطاع فندقي ومؤسسات سياحية ومصارف ومعاهد تعليم ومؤسسات أبحاث وشركات إعلامية ومستشفيات. وبقي أن يتدفق عليه السياح والزوار والمستثمرون من لبنانيين وعرب وأجانب.

وشارك الجيش السوري في الدفاع عن لبنان إبان الغزو الإسرائيلي عام 1982 فسقط 6000 جندي سوري بين قتيل وجريح، وخسرت سورية في تلك الحرب سلاحها الجوي فوق البقاع، وخاضت معارك دبابات ضد الغزو. ثم ساعدت سورية لبنان في تحرير أراضيه المحتلة في الجنوب في التسعينات وخاصة عبر دعم المقاومة.

ويمكن اعتبار أن هذه الأعمال الجيدة تنطلق من مبدأ الأخوّة والجوار، وكانت مصدر تقدير وشكر من الشعب اللبناني. وكان تحرير الجنوب الحدث الأبرز في هذا العقد، سبقته تطورات إقليمية خاصة محاولات العراق وإيران إقامة مساحات نفوذ لهما في لبنان على حساب سورية.

1. مواجهة النفوذ العراقي في لبنان

أثارت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية في 1988 عدداً من المشاكل في وجه سورية لأنّها كانت الداعم العربي الأهم لإيران في الحرب، والعراق لم ينسَ ذلك، ودفعت سورية ثمن موقفها عزلة عربية موجعة. إذ بعد فراغه من الحرب مع إيران عام 1988، ولمضايقة سورية واستعادة نفوذه في لبنان وفي صفوف الفلسطينيين، منح العراق «منظمة التحرير» والفئات اللبنانية المناهضة لسورية أموالاً ودعماً عسكرياً. وكانت سورية قد نجحت في إضعاف حلفاء العراق في لبنان في مطلع الثمانينات ومنهم عرفات حليف صدّام الرئيسي، واتهمت الجماعات اللبنانية والفلسطينية التي تقيم علاقات بـ«حركة فتح» أو بـ«منظمة التحرير» بأنّها «عرفاتية

خائنة». وأمام ضعف حلفاء العراق التقليديين داخل لبنان، شعر صدّام أنّ عودة العراق إلى الساحة اللبنانية كانت أبطأ مما يشتهيه. ولم ينتظر حتى يتمكّن هؤلاء من استعادة قواهم المشتتة، بل اتّكل على فئات مسيحية مناهضة للوجود السوري. فاستعاد الصراع السوري-العراقي على لبنان زخمه المفقود منذ 1976.

دعَمَ العراق «القوات اللبنانية» والرئيس أمين الجميّل، وتدخّلَ في انتخابات رئاسة الجمهورية في أيلول 1988، وأصبح في خضمّ الوضع الداخلي اللبناني. ففشلت مساعي انتخاب رئيس جديد توافقت عليه الولايات المتحدة وسورية (ميخائيل الضاهر)، ثم رمى العراق بثقله مع قائد الجيش ورئيس الحكومة الانتقالية ميشال عون، وسلّم أسلحة للقوى المناهضة لسورية في لبنان تولّت «منظمة التحرير» نقلها. كما قويت محطة تلفزة «القوات» أل بي سي حيث كانت تعرض برامج تسلية تتخللها رحلات مجانية على متن «الخطوط الجوية العراقية». وبات للقوات اللبنانية مكتب تمثيلي في بغداد وعلاقات خاصة بياسر عرفات، حتى أصبح أحد القواتيين، ويدعى بيار رزق، مرافقاً شخصيّاً لعرفات ومستشاره المالي. كما افتتح العراق مكاتب في قبرص لمدّ الميليشيات اللبنانية بالأسلحة المختلفة. ودأب صدام وديبلوماسيوه وسفراؤه في اجتماعات الجامعة العربية على مهاجمة «الاحتلال السوري للبنان». ولم يكتفِ صدام بزعزعة الوضع وإذكاء النار تحت رماد الحرب الأهلية، بل صعّد الوضع السياسي والأمني عبر دعمه عون وتسليحه في «حرب التحرير» التي خاضها ضد الوجود السوري في لبنان منذ 14 آذار 1989.

أتى التدخّل العراقي في وقت كانت لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية تسعى للتوصّل إلى حلّ داخلي للأزمة اللبنانية. فأصاب الهلع أعضاء هذه اللجنة من أنّ ضغط عون على سورية لإخراج جيشها بالقوّة، وبهذه الطريقة الاستفزازية، سيجرّ إلى مواجهة عراقية-سورية. فتراجع الضغط العربي عن سورية للانسحاب خاصة أنّ دعمها لإيران في الحرب أصبح من الماضي، في وقت كان العراق يهدّد دول الخليج ويشاغب في الساحة العربية. ورغم التوصّل إلى اتفاق الطائف في أيلول 1989 الذي كرّس الدور السوري في لبنان، استمرّ النفوذ العراقي في لبنان إلى أن تبدلّت الأمور في المنطقة عام 1990. ففي آب اجتاح العراق الكويت، وانضمّت سورية إلى التحالف الدولي بقيادة واشنطن لتحرير الكويت، ما فتح أمامها فرصاً ديبلوماسية عديدة. ومرحلة جديدة وتوقعات بمساعدات مالية سعودية وكويتية. وكان هذا التطوّر الإقليمي السبب الرئيسي المباشر لنهاية الحرب اللبنانية في 13 تشرين الأول 1990.

كما أنّ هزيمة العراق في الكويت عام 1991 أضعفت «منظمة التحرير» على الصعيد العربي والدولي لأنّها وقفت مع العراق، كما أوصلت فئات لبنانية معادية لسورية، ومنها حكومة عون، إلى الحائط المسدود. ذلك أنّ الولايات المتحدة والفاتيكان أعطتا ضوءاً أخضر لسوريا لفرض حكومة لبنانية موالية لدمشق وإنهاء «حال التمرّد» التي قادها ميشال عون. فأُخرج عون من لبنان ورفضت «القوات اللبنانية» المشاركة في حكومة الطائف وواصلت نشاطها حتى حظرتها الدولة اللبنانية، واعتقلت سمير جعجع، عام 1994. واستطاعت سورية دحر النفوذ العراقي مجدّداً.

2. مواجهة تعاون نظام الخميني مع إسرائيل

منذ 1982 أخذ نفوذ إيران الإسلامية يتصاعد في لبنان، ولم تمانع سورية في السنوات الأولى في تقاسم البلدين النفوذ في أوساط الفئات الشيعية، طالما أنّ التنظيم الرئيسي، «حركة أمل» كان معها. ولكن منذ 1986، دخلت هذه العلاقات مراحل نفور وتباعد وصل إلى العداء واستمرّ حتى 1991، ليستتبّ الوضع بعد ذلك إلى علاقة واضحة وثابتة يحترم فيها كل طرف مصالح الآخر.

بعد اشتعال الحرب بين العراق وإيران، باع الاتحاد السوفياتي الأسلحة إلى الجانبين. أمّا فرنسا وإن كانت مقتنعة أن إيران هي الدولة الأهم لمصالحها التجارية، فقد انحازت إلى الجانب العراقي بسبب علاقاتها القديمة وصيتها في العالم العربي. فباعته أسلحة منها طائرات بعيدة المدى. ونوّع العراق مصادر تسلّحه فاشترى أسلحة من 30 دولة. وكانت تسع دول، وخاصة مصر والسعودية والأردن والكويت، تشتري أسلحة باسمها للعراق إذا رفضت الدول المصدّرة للسلاح بيعها له مباشرة. وأوقفت الإدارة الأميركية صفقات سلاح وقّعتها مع الشاه وفرضت حظراً على تصدير السلاح إلى إيران، فاستفادت دول عدّة من الحظر الأميركي وقامت ليبيا وكوريا الشمالية ودول أوروبا الشرقية ببيع إيران السلاح. إلى أن جاء تسلّح إيران من جهة غير متوقعة هي إسرائيل.

لم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، خاصة بعد انكسار نظام الشاه شريكها الأكبر ضد العرب وخاصة ضد العراق. وكانت إسرائيل تراقب ما تفعله سورية شرقاً في سعيها إلى وحدة مع العراق عام 1979 وتقرّبها من الثورة الإسلامية في طهران. حتى أخذت الأمور تتطوّر لمصلحة إسرائيل عام 1979 ما جعل قادتها يفركون أيديهم فرحاً

مرّتين: الأولى في حزيران 1979 عندما تراجع العراق بقيادة صدّام عن مشروع الوحدة مع سورية وانقلبت العلاقة بين البلدين إلى عداء سافر. والثانية عندما بادر العراق الثورة الإيرانية بالعداء، فأقفل على إيران الباب لتكون داعماً لسورية وشريكاً في الصراع العربي - الإسرائيلي. وهذان التطوران كانا لمصلحة إسرائيل في تخريبها مسعى سورية لقيام جبهة شرقية.

ثم عملت استخبارات إسرائيل على إشعال الحرب العراقية-الإيرانية وإقناع صدّام بإمكانية ربحها. إذ وصلت العراق خلال ربيع وصيف 1980 معلومات استخباراتية عبر الرياض وواشنطن أنّ الجيش الإيراني ضعيف، وأنّ ثمّة انقساماً حاداً بين الإسلاميين وحلفاء الثورة من شيوعيين وغيرهم. ولكن هذه المعلومات كانت مدسوسة وغير دقيقة من معارضي الثورة الإسلامية من رجال الشاه ورجال النظام السابق، وخاصة شبكة مخابراته «السافاك»، وبعضهم لجأ إلى بغداد وأكثرهم أقام في باريس وواشنطن وأبقى صلاته بالموساد الإسرائيلي. ومع تراكم تقارير كهذه من مصادر متنوّعة وغامضة، اقتنع صدّام أنّ إيران ضعيفة وأنّ العراق قادر على بلوغ طهران خلال أسبوع وقلب نظام الخميني. حتى أنّ صدّام لفرط تفاؤله سمّى الجنرال الإيراني غلام علي عويسي المقيم في بغداد رئيساً لإيران بعد الخميني. وأبلغ صدام أمير الكويت أنّ عويسي سيكون في طهران في ظرف أسبوع. ولم يكن صدّام يعلم أنّ معلوماته عن إيران مصدرها إسرائيل، وأنّ عويسي وكثيرين مثله من العسكريين الإيرانيين كانوا على علاقة وثيقة بإسرائيل امتدّت عقوداً في زمن الشاه، وأنّهم كانوا عيون وآذان الولايات المتحدة في طهران. ومع سقوط الشاه فقدت واشنطن عيونها وآذانها فيما أبقت إسرائيل قدراتها التجسّسية، فكانت مصدر معلومات للسي آي إيه عن إيران. حتى أنّ مخابرات الجمهورية الإسلامية نفسها علمت بنيّة العراق غزوها قبل شهرين عبر تقرير وصل طهران عن اجتماع عُقد في باريس ضمّ خبراء عسكريين أميركيين وإسرائيليين وإيرانيين مناهضين للثورة الإسلامية[3].

وعندما غزا العراق إيران في أيلول 1980 هلّلت إسرائيل، وأخذ استراتيجيوها يضعون سيناريوهات لاستعادة إيران إلى جانبهم ضد العرب، ومنها إقناع طهران أنّ الدول العربية (باستثناء سورية) تبادلها العداء، سواء أكانت إيران تحت حكم الشاه أو في ظل ثورة إسلامية، وأنّ إسرائيل صديقة لإيران مهما كان نوع الحكم. كان الغزو العراقي لإيران من مصلحة

3- Patrick Seale, *Asad*, p. 360-62.

إسرائيل لأنّها اعتبرت العراق خطراً عليها أكبر على المدى الطويل من خطر إيران، وأنّ حربه ستنهكه. وعندما احتاجت إيران إلى أسلحة وقطع غيار، وكان معظم أسلحتها من صنع أميركي، واجهت الحظر الأميركي، فوجدت إسرائيل فرصة لفتح قناة سريّة مع طهران. وسمح بيغن باستئناف تجارة الأسلحة مع إيران التي كانت قد توقفت بعد سقوط الشاه. فأخذت إسرائيل تبيع نظام الخميني قطع غيار للطائرات الحربية. واعترضت إدارة كارتر على التصرّف الإسرائيلي بسبب حجز الطلاب الإيرانيين لأربعمائة رهينة أميركية في السفارة الأميركية في طهران. فالتزمت إسرائيل بالحظر. ولكن في تشرين الثاني 1980 فاز رونالد ريغن في انتخابات الرئاسة الأميركية وسمح فريقه لإسرائيل بتسليح إيران بعدما قامت هذه الأخيرة بتأخير إطلاق الرهائن الأميركيين خلال ما تبقّى من عهد كارتر، ما ساهم في فوز ريغن، إذ إنّ الرهائن أُطلقوا في 21 كانون الثاني 1981، هديّة لريغن بعد يوم من دخوله البيت الأبيض. ونجحت إسرائيل في إقناع إدارة ريغن بصوابية بيع السلاح لإيران، فمنَحها وزير الخارجية الأميركي الجديد، ألكسندر هيغ، الإذن بعد أيام من بدء عهد ريغن. وما إن أُطلق سراح الرهائن الأميركية في طهران حتى بدأت إسرائيل أوسع عملية بيع سلاح لإيران شملت دبابات وذخيرة وقطع غيار للطائرات وأجهزة إلكترونية حملتها ثلاث سفن. لقد بدأت هذه التجارة ببضعة ملايين من الدولارات في تشرين الأول 1980، بعد ثلاثة أسابيع من الحرب العراقية-الإيرانية، ثم أصبحت بعد وصول ريغن إلى البيت الأبيض منجم ذهب لإسرائيل يدرّ عليها مليارات الدولارات، ما نشّط صناعة الأسلحة في إسرائيل نفسها.

في السنوات الأولى للحرب اعتمدت واشنطن أسلوب «الاحتواء المزدوج» الذي نظّر له السفير الأميركي في إسرائيل، مارتن انديك، لأنّ صدّام والخميني ليسا من أصدقاء أميركا. فقد كان العراق دولة عربية تقدمية اشتراكية موالية للاتحاد السوفياتي ومخلصة للقضايا العربية، وشريكة في النضال من أجل القضية الفلسطينية. وكانت إيران دولة تحت حكم ثيوقراطي شديد العداء للغرب وخاصة للولايات المتحدة ويضمر هدف تدمير إسرائيل. ولكن كيسنجر (بعد تركه منصب وزير الخارجية قبل سنوات) أخذ يدعم منطق إسرائيل بيع السلاح لإيران على أنّه ذو بعد استراتيجي، وينظّر أنّ موقف أميركا من الحرب العراقية-الإيرانية يجب أن يكون احتوائياً يُضعف البلدين المعاديين لأميركا وإسرائيل (dual containment)، وأن مدّ الطرفين بالأسلحة دون إعطاء التفوّق لأي منهما كفيل بإطالة الحرب حتى يفنى جيشاهما. وطبّقت أميركا هذه السياسة، إذ إنّ الحرب التي بدأت خاطفة تحوّلت إلى جبهات ثابتة أنهكت

العراق وفرّغت خزائن الدول النفطية من المال لدعم العراق وحقّقت ثروة لإسرائيل من بيع السلاح.

وطيلة سنوات الحرب، لم يغب عن ناظر الاستراتيجيين الإسرائيليين أنّ العدو الحقيقي الحاضر-الناضر هو سورية، وبقي هدفهم هو تحطيم مساعي سورية لقيام جبهة شرقية ضد إسرائيل، وهذا يتضمّن نزع العراق من جعبتها، كما نُزعت مصر في كامب دافيد، عبر صبّ الزيت على نار حربه مع إيران لإطالتها. وكانت إسرائيل تبيع السلاح لإيران بموافقة أميركا في وقت كانت واشنطن وإسرائيل تتهمان إيران بأنّها تموّل وتدعم الإرهاب وعمليات التفجير والخطف، وتعلنان على الملأ أنّهما تخوضان حرباً عالمية ضد الإرهاب. واتهمت واشنطن طهران مراراً بأنّها وراء الأعمال التي استهدفت المارينز والرعايا الأميركيين في لبنان، وفي كانون الثاني 1984 وُضعت إيران على لائحة الدول الراعية للإرهاب. وبرّرت دوائر الإدارة الأميركية أنّ بيع إسرائيل السلاح لإيران ضروري لمنع السوفيات من بيع سلاحهم لإيران ومدّ نفوذهم في الشرق الأوسط. حتى أنّ ريغن نفسه وافق في آب 1985 على برنامج «الرهائن مقابل الأسلحة» تبيع بموجبه إسرائيل أسلحة لطهران من ترسانتها وترسل واشنطن أسلحة مماثلة بديلة لإسرائيل، ثم تأمر طهران جماعتها في لبنان بإطلاق سراح رهائن أميركيين. واستمرّ هذا الاتفاق إلى أن أمر ريغن بوقفه، فقدّمت إسرائيل برنامجاً جديداً لاقى استحسان ريغن قضى بأن تبيع إسرائيل الأسلحة لإيران بأسعار أعلى، ثم تحوّل فارق الثمن إلى رقم حساب سرّي في سويسرا لصالح عصابات «الكونترا» التي كانت تقوم بأعمال تخريبية ضد الحكم اليساري في نيكارغوا. فبارك ريغن مجدداً هذا البرنامج السرّي الذي عُمل به منذ كانون الثاني 1986 إلى أن أوقفت واشنطن صفقة سلاح إسرائيلية لإيران تبلغ قيمتها ملياري دولار كانت كفيلة بقلب موازين الحرب لصالح إيران بعدما كانت إيران قد نجحت في احتلال أراضٍ عراقية في شباط 1986.

وعادت إسرائيل إلى البحث عن وسائل لتجديد الضوء الأخضر الأميركي، فوجدت ضالّتها في برنامج مقايضة بيع السلاح لإيران بتحرير رهائن أميركيين في لبنان، وفتح قناة ديبلوماسية بين واشنطن وطهران. وقام مستشار بيريز لمكافحة الإرهاب نير عميرام ومعه تاجر سلاح إيراني كان عميلاً سابقاً في السافاك، هو مانوشر غوربانيفار، بإقناع أوليفر نورث المسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي أن يقوم روبرت مكفرلين بزيارة طهران بطائرة تحمل صواريخ أميركية طراز هوك هدية لإيران لإقناعها بإطلاق المزيد من الرهائن الأميركيين

في لبنان، وبفتح حوار مع واشنطن. فذهب وفد برئاسة مكفرلين إلى طهران في 23 أيار 1986، يضم أوليفر نورث ونير عميرام وآخرين، وحل الوفد في فندق في طهران لبضعة أيام والتقى مسؤولين إيرانيين. وأقنعت هذه الزيارة إدارة ريغن، فاستمرّ تدفّق السلاح الأميركي على إيران عبر إسرائيل، وتواصل إطلاق الرهائن الغربيين في بيروت ولكن ببطء، حتى انفجرت هذه المسألة في وجه إيران على الساحة اللبنانية.

3. مواجهة النفوذ الإيراني في لبنان

كانت سورية تتوجّس من أنّ إيران تنازعها النفوذ على الساحة اللبنانية وخاصة الساحة الشيعية. إذ منذ السبعينات كانت «حركة أمل» هي حليف سورية الرئيسي، خاضت معارك في الفترة 1979–1982 وسيطرت على مناطق من الجنوب وحظرت التنظيمات الأخرى في مناطق نفوذها خاصة إذا كانت موالية للعراق. واستندت علاقة «أمل» بسورية إلى تحالف موسى الصدر وحافظ الأسد على أربعة مواقف:

(1) دعم ثورة الخميني ضد شاه إيران (كان الإمام الصدر همزة وصل باكرة في التحالف السوري الإيراني لاحقاً).

(2) الموقف السلبي من «منظمة التحرير» وياسر عرفات.

(3) فتوى الصدر التي اعترفت بالعلويين الذين ينتمي إليهم الرئيس الأسد كمسلمين شيعة.

(4) وقوف الصدر إلى جانب التدخّل السوري في لبنان عام 1976 ومناهضته لكمال جنبلاط و«الحركة الوطنية».

ونما هذا التحالف في الثمانينات، وأصبحت سورية مصدر حركة «أمل» الرئيسي للأسلحة والتدريب. وبما أنّ الجنوب كان ممنوعاً على سورية بموجب الخطوط الحمر مع إسرائيل عام 1976، كانت «أمل» قوّة رديفة لسورية في تلك المناطق. وحاول عرفات ضرب «أمل» واستعملت «فتح» مدفعية ثقيلة ضد مواقعها في الجنوب، ما جلب المزيد من العداء والكره للفلسطينيين في صفوف الشيعة. ثم انتقلت «أمل» من الضاحية الى بيروت الغربية فظهرت في أوساط الشيعة في المدينة. وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، قاومت «أمل» مع المقاومة الفلسطينية والأحزاب اللبنانية وغنمت أسلحة ودبابة من الإسرائيليين. وبعدما قصف الجيش اللبناني الضاحية في شباط 1984، هاجمت قوّة مشتركة من «أمل» و«الحزب التقدمي

الاشتراكي» بيروت الغربية في 6 شباط في انتفاضة ضد حكم الرئيس أمين الجميّل، وانشق اللواء السادس في الجيش اللبناني ذي الأغلبية الشيعية عن قيادة الجيش. وكانت انتفاضة 6 شباط نقطة تحوّل تاريخي بالنسبة للحركة، حيث برزت كأقوى ميليشيا في الجهة المسلمة ليرتفع عدد أعضائها المحتمل من 800 عام 1976 الى أكثر من عشرة آلاف، وأنصارها إلى بضعة آلاف أخرى عام 1984. وبانتصار «أمل»، توسّعت سيطرتها إلى بيروت الغربية، وباتت تتطّلع الى تثمير نفوذها في مناطق الأغلبية الشيعية في جنوب لبنان التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي. فانخرطت بعمليات مقاومة ضد الاحتلال لاقت استحساناً واسعاً في لبنان.

بعد انسحاب إسرائيل عام 1985 من معظم الأراضي التي احتلتها، اتسعت رقعة نفوذ «أمل» في الجنوب وبيروت والضاحية الجنوبية، وباتت المخيمات الفلسطينية تشكّل عائقاً أمامها. فبدأت حرباً ضد الفلسطينيين بعد تطويق مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت ومخيمات جوار صيدا وصور. وكان من أسباب حرب المخيمات صراع سورية ضد عرفات وسعي «أمل» إلى ضبط المخيمات باسم الشرعية اللبنانية. ولكن حرب المخيمات انعكست سلباً على «أمل»، إذ اعتبرها الرأي العام اللبناني والعربي «حملة شيعية» على الفلسطينيين السنّة وضد قضية العرب المقدسّة. كما تصدّى الفلسطينيون لهجمات أمل المتكررة من أيّار 1985 وحتى صيف 1986، ولم تحقق أمل انتصارات حاسمة وانتهت حرب المخيمات بفشل أمل وكان ذلك بداية نهاية نفوذها في بيروت والضاحية. ففي العام 1987، تصاعد الغضب الشعبي في بيروت الغربية على «أمل» في وقت ابتعدت الحركة عن وليد جنبلاط والقوى اليسارية والفلسطينيين. وانفجر الوضع الأمني بهجوم يساري – فلسطيني – سنّي منظّم ضد مواقعها في بيروت كاد يتحوّل إلى مجزرة طائفية بين السنّة والشيعة. ولكن دعوات عدّة تصاعدت لإنهاء سيطرة الميليشيات مهما كانت هويتها على بيروت، فعادت القوات السورية في شباط 1987 بعدما أبلغت دمشق جنبلاط وآخرين أنّ «أمل» خط أحمر ومن غير المقبول تصفيتها.

ولكن جسماً من نوع آخر حلّ في وسط الشيعة منذ أوائل الثمانينات ليكون أكثر فعالية ونفوذاً من «أمل» ولا يأبه للخط الأحمر السوري. لقد ظهر في قلب «أمل» جناح أكثر تديّناً وإعجاباً بثورة الخميني وعلى علاقة بمستشار موسى الصدر مصطفى شمران الذي أصبح مقرّباً من الخميني (أصبح وزيراً للدفاع في الجمهورية الإسلامية فيما بعد، وقُتل في الحرب العراقية-الإيرانية وتعتبره «حركة أمل» شهيداً لها). فكانت بذور انشقاق سوري-إيراني

واضح في «حركة أمل» وتنامى خط صدامي بين الجناحين عندما وافق نبيه بري على تمثيل الشيعة في «هيئة الإنقاذ الوطني» برئاسة إلياس سركيس في حزيران 1982. واحتجاجاً على هذه السياسة «اللبنانية» غادر حسين الموسوي الحركة ومعه إبراهيم أمين السيد وحسين الخليل وعلي عمار وحسن نصر الله، وهم من الذين كانوا أكثر عناصر «أمل» تشدداً في مقاتلة «البعث» العراقي وتعاطفاً مع الفلسطينيين وأوثق صلة بإيران، وفيهم من تردد عليها مرة أو أكثر. ولم تأتِ حركة حسين الموسوي والآخرين من فراغ. فإضافة الى «أمل الإسلامية» ظهرت في الفترة التي تلت الغزو الإسرائيلي تنظيمات إسلامية شيعية اتخذت تسميات مختلفة كـ«منظمة الجهاد الإسلامي» و«منظمة المستضعفين في الأرض» و«المقاومة المؤمنة». وهي منظّمات تلقّت الدعم اللوجستي والمادي من إيران. وسعت هذه التنظيمات التي كانت مجهولة القيادة وبدون تواجد معروف إلى «جمهورية اسلامية» في لبنان على النمط الإيراني. وكان أبرزها «الجهاد الإسلامي» التي تبنّت في 18 نيسان 1983 عملية تدمير السفارة الأميركية في حيّ عين المريسة غرب بيروت، حيث سقط 63 قتيلاً، وعمليتين أخريين حصلتا في تشرين الأول 1983 ضد مقر المارينز على طريق المطار، حيث سقط 241 جندياً أميركياً، وضد مقر المظليين الفرنسيين قتل فيها 58 مظلياً. وكانت فرنسا آنذاك هدف الإرهاب الإيراني بسبب تسليحها العراق ووقوفها معه في حرب الخليج، فيما أصبحت الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر» في قاموس الخميني. وفي الفترة نفسها خطفت «الجهاد الإسلامي» و«الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين» و«منظمة العدالة الثورية» و«المنظمة الثورية» و«خلايا الكومندوس الثورية» أكثر من ثمانين شخصاً غربياً في بيروت ما بين 1984 و1989. فشاعت فوضى الخطف وبازار الرهائن ومزايدات ومبادلات استفادت منها إيران التي وجدت لنفسها موقع قدم في لبنان تؤثّر من خلاله في أحداث الشرق الأوسط.

لقد ذابت تلك التنظيمات في «حزب الله»، إلا أنّ الحزب حافظ على شعارات إسلامية متشددة لسنوات عديدة، وأعلن تأسيسه الرسمي في شباط 1985، فأجبر «أمل» على تجميد مشروعها لبناء «الشيعية السياسية» في الدولة اللبنانية حتى تواجه صعود هذا الحزب الذي كان أكثر «إسلامية» منها وأكثر عداء للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل. وأظهرت العمليات الجريئة للحزب ضد الاحتلال الإسرائيلي «أمل» بصورة ضعيفة، وسمح التمويل الإيراني للحزب في بناء مؤسسات اجتماعية وتربوية وتنظيمية وكشفية وإعلامية واقتصادية ومدارس ومستوصفات وحوزات تثقيف ديني ودور أيتام. ثم بدأ صراع مفتوح بين «أمل» و«حزب

الله» في المناطق التي انسحبت منها إسرائيل. ولم يتبنّ «حزب الله» عمليات خطف الأجانب، إلا أنّه أمسك بأمن الضاحية شريكاً لـ«أمل» في البداية ثم وحيداً بلا شريك بعد 1987. وفي تلك الفترة دعمت سورية الاعتدال الشيعي الذي مثّلته «أمل»، في حين دعمت إيران التشدّد وموّلت «حزب الله» لتنشب حرب صامتة بين سورية وإيران.

في تشرين الثاني 1986 ظهر إلى العلن ما عُرف بفضيحة «إيران - غيت» حول ضلوع إدارة ريغن في برنامج سرّي لتسليح إيران عبر إسرائيل، بلغت قيمتها مليارات الدولارات من 1980 إلى 1986. وكانت سورية وراء كشف المعلومات.

أثناء زيارة الوفد الأميركي-الإسرائيلي المشترك إلى طهران لبيع أسلحة لإيران، والذي أشرنا إليه أعلاه، علم ديبلوماسي سوري في السفارة السورية في طهران (عيّاد المحمود) بوجود هذا الوفد في فندق، ما أثار دهشته وفضوله. فجمع معلومات عن الزيارة ونقلها إلى دمشق. وصُدمت سورية إزاء هذا النوع من الاتصالات السريّة ولكنّها رأت من الحكمة حماية سمعة إيران المعادية لأميركا وإسرائيل، والتريّث حتى تنجلي الأمور فلا تتهدّد علاقتها النامية بطهران. لقد تبيّن لسورية رياء واشنطن في أنّها تعادي طهران وتعتبرها دولة إرهابية، وتهاجم سورية على أنّها دولة راعية للإرهاب، وهي تعلم أنْ لا دور لسورية في خطف المواطنين الغربيين في بيروت. ومن خلف الكواليس كانت واشنطن تسلّح إيران وتتفق معها حول الرهائن، فيما تدفع سورية عربيّاً ثمن مواقفها المؤيدة لإيران في حربها مع العراق.

وكان القلق يساور الأسد حول تزايد نفوذ إيران في لبنان وحول دعم إيران لتنظيمات إسلامية لا توالي سورية. ووقعت حوادث خلقت أجواء سلبية بين دمشق والتنظيمات الموالية لإيران، ثم تطوّرت الأمور باتجاه سلبي. إذ في 2 تشرين الأول 1986، تعرّض عيّاد المحمود للخطف في طهران على أيدي جهات متطرفة ساءها أسلوب تعامل الجيش السوري مع تنظيمات شيعية ترعاها إيران في لبنان، وأرادت منع المحمود من اختراق ملفّ صفقات الأسلحة مع إسرائيل. واحتجت دمشق لدى طهران فأطلق سراح المحمود. ولكن الضرر كان قد وقع بين الجانبين لأنّ سورية كانت قد بدأت تتحرّك فعلاً لوضع حدّ لـ«حزب الله» الذي كان يوسّع نفوذ إيران على حساب النفوذ السوري. وكانت سورية ضد خطف الرهائن الأجانب على أيدي التنظيمات الإسلامية الموالية لإيران في لبنان، لأنّ ذلك يشوّه سمعتها في الغرب بأنّها دولة راعية للإرهاب ويعرقل مسعاها لرسم صورة الراعي للاستقرار والسلم الأهلي في لبنان ويعرّضها لتهديدات وضغوط دولية بالمقاطعة الاقتصادية ويؤذي علاقاتها

الأوروبية.

في 31 تشرين الأول 1986 زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي دمشق، فطلب منه الأسد أن تتسلّم سورية رهينة أميركية من الخاطفين الذين تدعمهم إيران في لبنان ليتمّ إطلاقها في دمشق كنيّة حسنة تجاه واشنطن. ولكن طهران لم تتجاوب بل أطلق سراح الرهينة الأميركية دافيد جاكوبسن في 2 تشرين الثاني في بيروت بدون منح سورية أي دور في ذلك. وغضب الأسد من هذا التصرّف، واستنتج أنّ تحرير الرهائن يحدث عادة على خلفية صفقات أسلحة بين إيران وإسرائيل وأنّ طهران تريد أن تُفهم أميركا والغرب أنّ إطلاق الرهائن يأتي بإشارة منها، ولا فضل لسورية. فكان إطلاق جاكوبسن القشّة التي قصمت ظهر البعير بين طهران ودمشق. ففي اليوم نفسه قرّرت سورية فضح زيارة وفد مكفرلين إلى طهران وقضية تمويل «الكونترا» وصفقات الأسلحة مع إسرائيل، في ضربة مزدوجة لأميركا وإيران. واختارت دمشق مجلة **الشراع** اللبنانية لنشر التفاصيل في عدد 3 تشرين الثاني 1986.

ولم تدرك سورية أهمية ما كشفته، وما سيحدثه من زلازل في الولايات المتحدة هدّدت إدارة ريغن، وكيف تحوّل ما ظنّه السوريون سبقاً صحفياً ينتهي مفعوله، إلى كرة ثلج بدأت تنمو وتكبر حتى غطت مساحة الشرق الأوسط وباتت الحدث الأبرز في وسائل الإعلام العالمية. إذ بعد الفضيحة، انسحبت إدارة ريغن من الساحة اللبنانية وأوقفت تسليح طهران جارّةً ذيول الخيبة، لتخضع لتحقيقات طويلة في الكونغرس استمرّت 18 شهراً، مع مواكبة إعلامية أميركية شرسة ضد إدارة ريغن. في حين اشتعل غضب الدول العربية الموالية لأميركا على خداع واشنطن لهم بتسليح عدوّتهم إيران، ما دفع واشنطن إلى التحوّل تماماً إلى جانب العراق وإرسال أسطول إلى الخليج ساهم في حسم الحرب لصالح العراق. أمّا إسرائيل فقد غرقت في عام كامل من التوبيخ والشتائم في أميركا لتسليحها إيران الخمينية واللعب على الحبلين مع إدارة ريغن والتجسّس على أميركا. فانحسرت شعبيتها وتضرّرت سمعتها أمام الرأي العام الأميركي والأوروبي الذي كان قد بدأ يتابع على أجهزة التلفزيون في تلك الفترة بغضب تعامل الإسرائيليين الغاشم مع الفلسطينيين بعد اندلاع انتفاضتهم في أيلول 1987.

حقّقت تداعيات «إيران-غيت» بعض الفوائد لسورية، إذ إنّها حذفت إسرائيل كلاعب أساسي في الحرب العراقية-الإيرانية وحرمت تلّ أبيب من تجارة مربحة، وباعدت ما بين الإدارة الأميركية وتلّ أبيب، وأنهت الدعم الأميركي للخيار الأردني الذي كان قد بدأ يعطي ثماره في شباط 1987، بعد انشغال إدارة ريغن بفضيحة «إيران-غيت» واضطرار شولتز إلى

الدفاع عن منصبه وعن ملفات وزارته. وتدريجياً انحسر الحصار الإسرائيلي - الغربي على سورية. ولكن وقع هذه الفضيحة انعكس سلباً على الساحة اللبنانية، إذ انقسمت قيادات الشيعة بين جماعات موالية لإيران وجماعات موالية لسورية لتشتعل حرب أهلية شيعية-شيعية استمرّت حتى 1991.

كان فضح «إيران-غيت» في مجلة **الشراع** بداية خروج أزمة العلاقات السورية الإيرانية إلى العلن، وتحوّلها إلى حرب قاتلة بين طرفي الشيعة في لبنان. فدارت معارك بين «حزب الله» و«أمل» استمرّت سنتين ونصف السنة ابتداء من ضاحية بيروت في خريف 1987 وشتاء 1988 إلى معارك في أعالي الجنوب. وإذ تدخّلت سورية على خط الوساطة وزار غازي كنعان منزل السيد محمد حسين فضل الله، نصب له «حزب الله» كميناً نجا منه. فقد كانت فترة تضاربت فيها مصالح طهران مع دمشق، وكان من أبرز أعمال الجيش السوري لدى عودته إلى بيروت في حزيران 1987 هو ضرب «حزب الله» والإغارة على مركز عسكري للحزب («ثكنة فتح الله») وقتل 20 عنصراً. واعتبرت قيادة «حزب الله» أنّ معركة الضاحية التي اشتعلت في 6 أيّار 1988 هي صراع بقاء، وحقق الحزب تفوقاً ميدانياً على« أمل». فسقط مقرّ «أمل» في الضاحية والتحق مئات من عناصرها بـ«حزب الله». أمّا في منطقتي النبطية وإقليم التفاح فقد دارت معارك عنيفة وسقط مئات القتلى والجرحى وتهجّر السكان المدنيون. وفيما كانت المواجهات العسكرية والأجواء المحقونة متواصلة في قرى إقليم التفاح، حصلت معركة في قرية حاروف في 5 نيسان 1988، امتدت سريعاً الى النبطية والغازية. وتم تجريد سلاح عدد كبير من عناصر الحزب، في حين كان نبيه برّي يستنكر «الغزو الإيراني للبنان». وخلال هذه الفترة اغتيل عدد من قياديي «أمل». وبالنتيجة، أدّت حرب الشيعة إلى سيطرة «حزب الله» على الضاحية وعلى أجزاء هامة من جنوب لبنان والبقاع.

وعادت الحرب للاشتعال جنوباً عندما أراد الحزب أن يتمدّد خارج إقليم التفاح، ولكنّه لم يحقق اختراقات هامة خلال أربعة أسابيع من المعارك حتى تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في شباط 1989. ولم يطل الأمر حتى انفجرت الحرب مجدداً في تموز 1990 واستمرّت مائة يوم، إلى أن عادت الأمور إلى مجاريها بين دمشق وطهران فتدخّل الراعيان وتوصّل نبيه بري وصبحي الطفيلي، أمين عام «حزب الله»، إلى اتفاق في 9 تشرين الثاني 1990، أوقف بموجبه القتال وسمح بدخول الجيش اللبناني إلى إقليم التفاح في شباط 1991، وأُجبر «حزب الله» على التسليم لسورية بأنّ «حركة أمل» هي خط أحمر وأن ينسّق مع إستراتيجيتها هي في مواجهة

إسرائيل وليس مع استراتيجية إيران.

4. المساهمة في تحرير جنوب لبنان

فتحت المصالحة الشيعية في لبنان صفحة جديدة بين سورية و«حزب الله» الذي كان أكثر من تعويض عن المقاومة الفلسطينية كحليف عسكري لسورية ضد إسرائيل. وحاز الحزب على ثقة سوريّة أعمق من الثقة التي منحتها دمشق لنهج عرفات المستقل. وكانت إسرائيل لا تزال تصرّ على الخطوط الحمر التي تشترط عدم دخول سورية جنوب لبنان، فتغيّر الوضع مع «حزب الله» الذي انتشر في الجنوب ليبلغ النفوذ السوري الحدود، وأبقت مقاومة «حزب الله» وعملياته إسرائيل في أوحال المواجهات اليومية، ما شكّل جزءاً من الدفاعات السورية. ذلك أنّ استراتيجية سورية قضت بالإبقاء على مقدرة شنّ هجمات من الجنوب لإبقاء الضغط على إسرائيل، ومنع أي حكومة لبنانية من عقد اتفاق سلام مع إسرائيل. واستطاع «حزب الله» دحر إسرائيل بالكامل خارج الأراضي اللبنانية في أيار 2000، ما أبعد تهديدها للخاصرة السورية.

إن انتهاء النزاع مع «أمل» عام 1991 أفسح المجال لـ«حزب الله» بتركيز وجوده جنوباً كعمل مقاوم، في وقت كانت القيادات اللبنانية تتفق على ضرورة نشر الجيش ونزع سلاح الميليشيات. ولذلك سلّمت اتفاقية «أمل»-«حزب الله» الجيش مهام الأمن في الجنوب، ودخلت قواته إلى مناطق محدودة في الجنوب في شباط 1991، في حين اقتصر تواجد المقاومة على أماكن تمكّنها من شنّ العمليات ضد الاحتلال وأن تكون الدولة داعمة ومسهّلة للعمل المقاوم. ودفعت أجواء المصالحة السورية-الإيرانية إلى تغييرات جوهرية في هيكلية «حزب الله» وخياراته السياسية. ففي أيّار 1991، انتخب مجلس شورى الحزب السيّد عباس الموسوي أميناً عاماً بدل صبحي الطفيلي، وبرز مع الموسوي خطاب جديد بتوجّه داخلي لبناني اختلف عن المرحلة الإيرانية المتشدّدة[4]. ولكن بعد تسعة أشهر من تولّيه المنصب، وكان قد فرغ من إحياء الذكرى السنوية لاستشهاد الشيخ راغب حرب إمام قرية جبشيت (جوار النبطية) يوم 16 شباط 1992، قاد الموسوي سيارته وما إن وصل إلى قرية تفاحتا القريبة من الساحل حتى أغارت عليه الطائرات الإسرائيلية وقتلته مع أفراد من عائلته.

Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, London, Dar al-Saqi, 2005, p. 108. -4

اختار الحزب السيّد حسن نصرالله بدل الموسوي لتبدأ المواجهة الحقيقية مع إسرائيل. إذ أدخل «حزب الله» أسلحة بعيدة المدى إلى الميدان للمرّة الأولى، ردّاً على اغتيال الموسوي وأطلق صواريخ كاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية في الجليل ليل 17 شباط واشتعلت خطوط المواجهة، وقام الإسرائيليون باقتحام معبر كفرا - ياطر، فاشتبك معهم المقاومون وصدّوهم. وخاض نصرالله حرباً ضروساً ضد الاحتلال ونجح في خوض مفاوضات أفرجت عن آلاف المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين والعرب من سجون إسرائيل.

في الشهر التالي لاغتيال الموسوي - آذار 1992 - بدأت القوات السورية الانسحاب من بيروت والجبل عملاً باتفاق الطائف، على أن تُنهي تمركزها في البقاع في أيلول. وكانت إسرائيل قد نجحت في تجييش حكومات الغرب ضد سياسة سورية ودعمها للمقاومة في جنوب لبنان، فتوقّف الدعم الغربي الذي كانت تتوقّعه الحكومة اللبنانية، وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير، وانهارت العملة اللبنانية. وأخذ رئيس الحكومة عمر كرامي، المقرّب من سورية، في معرض دفاعه عن أدائه، يلقي اللوم في مجالسه الخاصة على السياسة السورية في لبنان، مردّداً أنّه لولا تدخّلها ودعمها لـ«حزب الله» لكانت مؤسسات التمويل الدولية والولايات المتحدة والغرب قد قدّمت مساعدات تنقذ الاقتصاد اللبناني وتدعم الليرة[5]. حتى سقطت حكومة كرامي في 13 أيار 1992، في الوقت الذي كانت إسرائيل تعلن رفضها تطبيق قرار مجلس الأمن 425 ما لم يتوقف «حزب الله» عن مهاجمة قواتها في جنوب لبنان وعن قصف مستوطناتها بالكاتيوشا ردّاً على الغارات وأعمال القصف الإسرائيلي. لقد حاولت المقاومة عام 1992 فرض معادلة أنّ أي قصف إسرائيلي للقرى والمدن اللبنانية سيُردّ عليه بقصف للمستوطنات الإسرائيلية، أي مدنيون مقابل مدنيين، ورفضت إسرائيل هذه المعادلة. ولكن المقاومة صمدت وبرهنت للإسرائيليين أنّ الاقتحام السهل للأراضي اللبنانية قد انتهى.

إزاء تدهور الوضع جنوباً، قلقت سورية من أنّ إسرائيل قد تشنّ هجوماً كبيراً على لبنان ردّاً على عمليات «حزب الله» ما يخربط الوضع اللبناني ويفشّل حكومة رفيق الحريري بعد سقوط حكومة عمر كرامي، فتظهر سورية كأنّها عاجزة عن تنفيذ تعهداتها بموجب اتفاق الطائف نحو ضبط الأمن والاستقرار في لبنان، ولذلك أبطأت انسحاباتها. ففي العام 1993، تصاعدت المقاومة ضد الإسرائيليين من كمائن وقصف إلى عمليات ومواجهات ميدانية، ما

5- *The Middle East and North Africa 2002*, p. 964.

أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوف الإسرائيليين. وردّت إسرائيل بهجوم كبير صباح 25 تموز 1993، استمرّ سبعة أيام، هدف إلى تدمير البنية التحتية للمقاومة والضغط على حكومة رفيق الحريري ليطلب من سورية نزع سلاح «حزب الله». وشمل الهجوم الذي شاركت فيه البحرية الإسرائيلية وسلاح الجو والمدفعية والآليات، الجنوب ومخيم نهر البارد قرب طرابلس والناعمة جنوب بيروت ومواقع الجيش السوري في البقاع، في 1224 عملية قصف جوي وأرضي استعمل 28 ألف قذيفة.

وبرز تطوّر ميداني جديد أعلنه نصرالله في مؤتمر صحافي في بعلبك مساء بدء الهجوم: «نعتبر أنفسنا في حالة حرب مفتوحة مع العدو والإجراءات التي ستتخذها للدفاع عن أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي لن تلتزم بأي خطوط حمر يضعها العدو. فقط المقاومة تقرّر حدود الردّ»[6]. فكانت مفاجأة للإسرائيليين ليل 25-26 تموز أنّ المقاومة من عدّة مواقع في جنوب لبنان ولمدّة عشر ساعات متواصلة أطلقت مئات صورايخ الكاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية. وفيما كانت تقديرات إسرائيل أنّ المقاومة تمتلك 500 صاروخ كاتيوشا ستُستهلك سريعاً أمام عملية إسرائيلية مطوّلة، تبيّن أنّ ترسانة «حزب الله» كانت أكبر بكثير حتى أنّ رجال المقاومة تصدّوا في 30 عملية للهجوم الإسرائيلي. وتوسّطت الولايات المتحدة بأن تتوقف المقاومة عن إطلاق الكاتيوشا على المستوطنات مقابل أن تمتنع إسرائيل عن استهداف المدنيين في لبنان. ووافق «حزب الله» على هذا العرض الذي خلق لأول مرّة منذ 1968 تفاهماً حرم إسرائيل من ورقة معاقبة المدنيين على أعمال المقاومة، وحقّق لأول مرّة الأمان النسبي للمدنيين في لبنان. وتوصّل الطرفان إلى اتفاق مساء 31 تموز 1993.

أسفر غزو صيف 1993 عن مقتل 140 لبنانياً منهم 13 مقاوماً، وجرح 500 شخص وتهجير 250 ألف مواطن من 120 قرية، وألحق الدمار الكلي أو الجزئي بآلاف المنازل والأبنية. وإضافة الى توازن الرعب (مدنيو لبنان مقابل مدنيي إسرائيل)، برز الجانب الاجتماعي في عمل المقاومة. فما عجزت الدولة وصناديقها عن تنفيذه منذ 1968، قام «حزب الله» عبر مؤسسته «جهاد البناء» بإعادة بناء أوترميم 4873 منزلاً. ولم يكن «حزب الله» حتى هذا التاريخ قد حقق الالتفاف الشعبي اللبناني على المقاومة واحتضانها. وإشارة إلى افتقاره إلى الدعم الداخلي نظّم تظاهرة للاحتجاج على «اتفاق أوسلو» يوم 13 أيلول 1993 (بين «منظمة

6- Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, p. 110.

التحرير» وإسرائيل)، تعرّضت لإطلاق نار كثيف من الجيش اللبناني على طريق المطار فسقط 9 قتلى. واعتذر رئيس الحكومة رفيق الحريري وردّ الاعتبار لمن سقط باعتبارهم شهداء المقاومة والوطن.

واستمرّت عمليات المقاومة طيلة 1994 و1995، فراحت إسرائيل تلوم سورية وتحمّلها المسؤولية بعد كل هجوم، ما أثّر في مجرى محادثات السلام السورية-الإسرائيلية. ثم تراكمت الأحداث في مطلع 1996. ففي 20 شباط 1996، أقدم المقاوم علي أشمر على عملية ضد موكب إسرائيلي في مثلث العديسة-ربّ ثلاثين في الشريط المحتل. وردّت إسرائيل بسلسلة غارات لم تتوقف لأسابيع. ولكن إثر غارة إسرائيلية على قرية ياطر يوم 30 آذار وأخرى على برعشيت يوم 9 نيسان 1996، سقط قتلى مدنيون لبنانيون فردّت المقاومة بقصف المستوطنات الإسرائيلية. وأذَنَ هذا القصف بانطلاق غزوة إسرائيلية جديدة فجر 11 نيسان 1996 قبل ستّة أسابيع من الانتخابات الإسرائيلية، بدأت بغارة على بعلبك وأخرى على قرى إقليم التفاح، ثم بهجوم على ثكنة الجيش اللبناني في مدينة صور وصولاً إلى غارة استهدفت مبنى مجلس شورى «حزب الله» في حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية. وهي المرّة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل الضاحية منذ 1982. وفيما اتّسع الهجوم وسمّي «عناقيد الغضب» وغطى مساحات واسعة من لبنان، لم تكترث إسرائيل للمدنيين الذين ارتكبت عدّة مجازر بحقهم: مجزرة 13 نيسان في قرية سحمر، ومجزرة 14 نيسان في قرية المنصوري، ومجزرة 18 نيسان في قرية النبطية الفوقا. ولكن المجزرة الأكبر كانت عندما قصفت إسرائيل مركز القوات الدولية في قرية قانا شرق صور في 18 نيسان وقتلت 118 مدنياً وجرحت 127 آخرين في منظر تتقزّز له النفوس.

كان من نتائج عدوان نيسان 1996 مقتل 250 مدنيّاً و4 مقاومين وتشرّد مئات الألوف من المواطنين، وإلحاق الدمار الجزئي أو الكلي بسبعة آلاف منزل. واختلفت نتائج عدوان نيسان 96 عن السابق، إذ أسفرت عن التحام شعبي ورسمي في لبنان مع المقاومة على نحو غير مسبوق، وظهر نصرالله مراراً على شاشات التلفزة، فيما عبّر لبنان عن تلاحمه مع المقاومة بوحدة وطنية نادرة. وبالمقابل، خسر بيريز في الانتخابات وفاز تكتّل متطرّف بقيادة بنيامين نتانياهو. وكان رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزير خارجيته فارس بويز يعملان بجدارة أثناء الحرب كرأس حربة العمل الديبلوماسي الدولي لمواجهة العدوان. ونددت الدول الكبرى والرأي العام العالمي بأعمال إسرائيل بعد مشاهدة صور مجزرة قانا، وصدر قرار مجلس الأمن يطلب التعويض للبنان وأسفرت الاتصالات الإقليمية والدولية عن اتفاق مكتوب هذه المرّة،

تدعمه لجنة دولية بعضوية خمس دول (الولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل وسورية، وجاءت مشاركة فرنسا بإصرار من دمشق). وكان هذا الاتفاق بمثابة اعتراف دولي بحق لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مع تحييد المدنيين من الطرفين. ونفّذ الأفرقاء وقفاً لإطلاق النار مساء 27 نيسان 1996.

وبتجريدها من أسلوب العقاب الجماعي، لجأت إسرائيل إلى عمليات داخل المناطق المحرّرة فزرعت عبوات ناسفة في القرى والمدن. وكانت آخر عملية كبيرة تقوم بها إسرائيل على الأرض داخل لبنان هي «معركة أنصارية» في 5 أيلول 1997. ولكن رجال المقاومة سمحوا للمجموعة الإسرائيلية بالتوغّل ثم أردوا 17 إسرائيلياً تناثرت أجسادهم في ساحة المعركة، جمعها المقاومون في أكياس لمبادلتها مقابل أسرى فيما بعد. وإذ تحمّس الرأي العام اللبناني للمقاومة ولضرورة تحرير الجنوب كهمّ وطني جامع، أعلن نصرالله في 21 أيلول 1998 عن إطلاق «سرايا المقاومة اللبنانية» وبدء عملها في 3 تشرين الثاني، وعلى ذمة نعيم قاسم 38 بالمئة من أعضائها كانوا من السنّة و17 بالمئة من المسيحيين و20 بالمئة من الدروز[7]. وقامت سرايا المقاومة بـ200 عملية. وفي 1998 أعلنت الحكومة الإسرئيلية عن مشروع انسحاب من لبنان، وفي أول حزيران 1999، انسحبت ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» من قضاء جزين، فانتشر الجيش اللبناني هناك. ثم أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أنّ إسرائيل ستنسحب من لبنان قريباً.

مع حلول العام 2000، بلغ عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 1968، 23500 قتيل و47 ألف جريح ومئات آلاف المهجرين، فيما بلغت قيمة الخسائر البشرية والمادية أكثر من 7 مليارات دولار، وخسارة الناتج المحلي الفائت 15 ملياراً خلال 32 سنة. وعام 2000، باشرت حكومة سليم الحصّ بإعداد ملف يطالب إسرائيل بالتعويضات المالية نتيجة اعتداءاتها، وصدرت دراسات عن وزارة الخارجية أشرف عليها الحصّ، مدعومة من مصرف لبنان قدّرت قمية التعويضات بأربعين مليار دولار[8].

7- Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, p. 123.

8- أثار هذا المؤلف موضوع التعويضات لأول مرّة في دراسة نشرتها **النهار** 13 كانون الأول / ديسمبر، تصدّرت نشرات الأخبار المسائية ولاقت اهتماماً دولياً. فتبّنتها الحكومة اللبنانية وحملها سليم الحصّ إلى كافة المؤتمرات العربية والدولية وفاتح فيها وزير المال جورج قرم السفير الأميركي في بيروت (راجع كمال ديب، **ثمن الدم والدمار – التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الإسرائيلية**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، وجورج قرم، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، ص 66).

في 24 أيّار 2000، استيقظ لبنان على نبأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وأنّ الإسرائيليين قد غادروا الأراضي اللبنانية سرّاً، تاركين عناصر ميليشيا «الجنوبي» لمصير مجهول. وعمّ الخوف سكان الشريط فغادر 7000 لبناني من عناصر الميليشيا وعائلاتهم منازلهم وقراهم ليلجأوا إلى إسرائيل، فيما استسلم 2000 شخص آخرين للسلطة اللبنانية. وتعزّزت صورة نصرالله حين شاهده الرأي العام في استقبال الأسرى الذين احتجزتهم إسرائيل، مستقطباً الضوء فيما وقف إلى جانبه رئيس الجمهورية إميل لحود[9].

لقد كان لسورية دور أساسي في تحرير الجنوب ودعم لبنان في استعادة حقه والدفاع عن نفسه في عقد التسعينات. وعلى هذه الخلفية الإيجابية ننتقل إلى معالجة الأوجه السلبية للدور السوري في لبنان.

الدور السلبي

في الفترة 1990-2005 خضع لبنان لمرحلة حاسمة من تاريخه، أطلق عليها المراقبون وبعض مناهضي سورية في لبنان اسم «عهد دولة الوصاية».

1. عهد الوصاية

عندما اشتعلت الحرب اللبنانية عام 1975 أطلقت سورية مبادرة سياسية لتقريب وجهات نظر الأطراف اللبنانية، ولكن المبادرة تحوّلت إلى تدخّل عسكري لوقف الحرب بالقوة في ربيع 1976. فولد نفوذ سوري في لبنان أكبر من أي نفوذ سابق[10]. لدى دخول سورية إلى لبنان عام 1976 كانت البلاد تعجّ بعشرات الميليشيات والمنظمات والجيوش وكان بعضها موالياً لسورية والبعض الآخر تمّ ترويضه مع الوقت فأصبح صديقاً لها، فيما بقيت أطراف لبنانية وفلسطينية عدّة مناوئة لها. وكان دخول الجيش السوري إلى لبنان يوجّه إشعاعاً لدور سورية الإقليمي باتجاه لبنان والفلسطينيين والأردن والعراق، ثبّت عملياً أنّ سورية دولة محورية ومركزية للصراع. وآمن قادة سورية أنّهم يؤدّون واجباً قومياً عربيّاً لوقف التقاتل الأهلي في لبنان وإنقاذ المقاومة الفلسطينية ومنع خلق وضع يسمح لإسرائيل بالتدخّل في لبنان. واستمدّ

9- فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، الحياة، 8 كانون الثاني 2005.

10- Naomi Joy Weinberger, *Syrian intervention in Lebanon, The 1975–76 Civil War*, New York, Oxford University press, 1986.

الدور السوري شرعيته من قمّة الرياض عام 1976، فاستمرّ الغطاء العربي والدولي لسورية لعدّة سنوات، حتى استُنفد في الثمانينات، ثم تجدّد عام 1989 مع اتفاق الطائف.

لقد تعاظم النفوذ السوري في لبنان من علاقة ببضعة أحزاب وحركات (تنظيمات فلسطينية كالصاعقة وفروع «حزب البعث») عام 1969، إلى علاقات بأحزاب لبنانية كبيرة وبشخصيات رئيسية عام 1990، خاصة «حزب الله» و«حركة أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«الحزب السوري القومي الاجتماعي» و«الحزب الشيوعي» وحركات يسارية أقل شأناً وصولاً إلى أجنحة داخل «القوات اللبنانية» و«الكتائب»، وكذلك داخل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبية - القيادة العامة»، و«الجبهة الديمقراطية» و«حركة حماس» و«الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين»، وصولاً إلى عدد كبير من النواب والوزراء والزعماء في لبنان. وأصبح عدد كبير من التنظيمات اللبنانية والفلسطينية، يعتمد في إمداداته وتمويله ودعمه الخارجي على سورية أو عبر سورية. وفعّلت سورية دورها في لبنان ليس فقط عبر جيشها وأجهزتها بل أيضاً عبر التنظيمات اللبنانية والفلسطينية فكلّفت هذه التنظيمات تنفيذ سياستها في لبنان، كأن تقطع دابر ياسر عرفات ورجاله بعد 1982 وفي حرب المخيمات عام 1985. ووقعت تصفيات لشخصيات مناهضة لسورية من حزبيين وكتّاب وصحافيين في السبعينات والثمانينات، وأحياناً كانت الاغتيالات تقع لأسباب محليّة أو أثناء صراع بين تنظيمين، كما دارت معارك نفوذ داخل المناطق المسيحية والإسلامية.

لقد حاول ميشال عون، رئيس الحكومة الانتقالية، مواجهة الوجود العسكري السوري عبر «حرب تحرير» في آذار 1989. ولكن في أيلول 1989 توصّل النواب اللبنانيون في مؤتمر الطائف في السعودية إلى اتفاق يؤسّس لدستور جديد، ويمنح وكالة موقتة لسورية على لبنان. إذ أعطت بنود الطائف صفة شرعية للجيش السوري تضمّنت حفظ الأمن ونزع سلاح الميليشيات وحلّها وتمكين الجيش اللبناني من الاضطلاع بمهامه داخل البلاد. وكان من المتوقّع أنّ تستكمل سورية دورها خلال عامين وتسحب جيشها بعد ذلك إلى البقاع. وتمتّع اتفاق الطائف بدعم واسع في لبنان حتى من الأطراف المناهضة للوجود السوري كـ«القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع والبطريرك الماروني على أمل أن يُنهي الاتفاقُ الحربَ اللبنانية. ولكنّ عون رفض الاتفاق فتأجّلت مفاعيل تطبيقه عاماً كاملاً. وفي خريف 1990 انضمّت سورية كما شهدنا إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت فحصل

دورها في لبنان على غطاء عربي إقليمي دولي واسع، وجرت عملية عسكرية سورية-لبنانية ضد عون في 13 تشرين الأول 1990 ما سمح ببدء تطبيق مفاعيل الطائف الأمنية. ففي 1991 أُلغيت الميليشيات بعدما جُرّدت من معظم أسلحتها وبدأت ورشة عمل لإعادة بناء ألوية الجيش اللبناني، ولم يبق سوى «حزب الله» كجماعة مسلّحة في لبنان. وفي أيّار 1991، أضيفت إلى اتفاق الطائف «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسورية.

وإذ انتهت الحرب اللبنانية على زغل، فإنّ ذلك سهّل لسورية إدارة لبنان سياسيّاً إضافة إلى دورها الأمني والعسكري. وكانت نتيجة انتقال سورية من الإدارة الأمنية والدفاعية إلى الإدارة السياسية سيئة للغاية جعلت النظام السياسي في لبنان ألعوبة ومهزلة ديمقراطية، وسط فساد غير مسبوق استفاد منه كثيرون في سورية ولبنان، فقد كان النظام السياسي اللبناني يعاني من فساد وسوء إدارة واهتراء لعدّة عقود سابقة. ثم أخذ يتصاعد في تلك المرحلة خطاب ضد سورية بدأ ضد الوجود العسكري ثم امتدّ إلى العمال السوريين في لبنان ليشمل كل ما هو سوري بمنطق عنصري فجّ. فطرح غلاة اللبنانيين أن «السوري» (بالمطلق) هو العدو وأنّ العامل السوري يسرق العمل من اللبناني وأنّ الجندي السوري يمثّل احتلالاً، وأنّ غازي كنعان رئيس المخابرات السورية في لبنان هو رمز الهيمنة الذي تحجّ إلى مكتبه في بلدة عنجر الطبقة الفاسدة اللبنانية لكسب ودّه. ولكن سورية أخطأت في تعاملها مع لبنان بعدم فهمها لحساسياته الداخلية وتجاهلها لتنوّعه وهشاشة واقعه الطائفي والمناطقي، بل تعاملت من موقع قومي عربي لم يغتنم فرصة تاريخية لكسب ثقة المشكّكين من اللبنانيين بنواياها والتعاون والاستفادة من خبرات لبنان. كما أنّ الفساد داخل سورية نفسها أغمض أعين المسؤولين في دمشق عن ضلوع الجيش السوري ومخابراته في الفساد اللبناني والمفسدين اللبنانيين.

على مدى سنين طويلة كان رئيس شعبة المخابرات السورية في لبنان ومسؤول سورية الأول في لبنان الجنرال غازي كنعان حاكماً على لبنان من مركزه على أطراف بلدة عنجر البقاعية. لقد أصبح كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في لبنان عام 1982 وبقي في هذا المنصب حتى 2001 ثم تسلّمه العميد رستم غزالة الذي كان مسؤولاً سابقاً عن منطقة بيروت. وكان لكنعان دور كبير في فرض الأمن ونشر نفوذ سورية في لبنان وتخفيض حدّة العدوات بين الزعامات اللبنانية وفي الإطاحة بحكومة عون في 13 تشرين الأول 1990. ولكن تحقيق هذه الأمور التي كانت إجمالاً مفيدة لسورية ولبنان، تطلّب صلاحيات فوق العادة وممارسات غير

مستساغة. فقد كان كنعان صاحب كلمة نافذة في البلاد يعتقل من يشاء ويُطلق من يشاء، ويتدخّل ويعرقل أي قرار تتّخذه الحكومة اللبنانية ولا تعلى على مشيئته أي شخصية لبنانية حتى لو كانت رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، إلى درجة أنّه كان يصدر أوامره دون أن يخرج من مكتبه والاكتفاء بالاتصال الهاتفي[11].

واستطاع كنعان خلال سنوات قليلة أن يبني علاقات مع أهم الشخصيات والهيئات اللبنانية، ويخترق أحزاباً وتنظيمات أساسية، بما فيها تلك المعادية لسورية. وعلى سبيل المثال، أصبح إيلي حبيقة قائد «القوات اللبنانية» الذي ارتبط اسمه بمجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، مقرّباً من سورية ثم موالياً لها. لقد خضع رجالات لبنان الكبار، ومنهم رؤساء جمهورية ورؤساء حكومة، لطقوس الطاعة لكنعان الذي وصفه البعض بأنّه المفوض السامي أو الحاكم العثمنلي على لبنان. كما أنّ كنعان كان قائد أوركسترا معارضة عهد أمين الجميّل التي ضمّت وليد جنبلاط والرئيس سليمان فرنجية ورشيد كرامي ونبيه برّي، والتي استطاعت إسقاط اتفاق 17 أيار 1983 الذي كان يمهّد لمعاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل. وفي الفترة نفسها فشلت القوى المتعدّدة في دعم حكم أمين الجميّل وتعرّضت لهجمات في 1983 و1984 فغادرت لبنان. ودعمت سورية عبر كنعان انتفاضة 6 شباط 1984 التي خاضتها قوى جنبلاط وبرّي وحرب الجبل بين الموارنة والدروز عامي 1983 و1984.

لقد تدخّلت المخابرات السورية في أي كتب أو مطبوعات تصدر في لبنان أو يستوردها لبنان، وراقبت محتويات الصحف ووسائل الإعلام، وزرعت شبكة من المخبرين والتنصّت ومراكز اعتقال وسجن داخل لبنان. وكانت أجهزة أمنية سورية عدّة منتشرة في لبنان، فقد كانت «المخابرات العامة» تساعد «المخابرات العسكرية» عبر مكاتب منتشرة في أنحاء لبنان، وتعاون هذان الجهازان في تنظيم العلاقات مع التنظيمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية في لبنان وسورية.

11- «غازي كنعان حاكم لبنان الفعلي السابق: نجا من الاغتيال ومات منتحراً»، في **الشرق الأوسط**، 13 تشرين الأول 2005. بعد عودته من لبنان عُيّن غازي كنعان مديراً للأمن السياسي في سورية عام 2001، ثم وزيراً للداخلية عام 2003. آخر مقابلة لكنعان كانت في اتصال هاتفي مع إذاعة صوت لبنان أعرب عن حزنه من المسؤولين اللبنانيين وخيبة أمله منهم ونفى اتهامات رشوة تداولتها محطة نيو تي في، وختم المقابلة بقوله هذا آخر تصريح ممكن أن أعطيه. في 12 تشرين الأول 2005 غادر مكتبه في وزارة الداخلية إلى منزله ثم عاد وبعد عدة دقائق سمع صوت طلق ناري وكانت الطلقة من مسدس في فمه.

بعد سقوط حكومة عمر كرمي في أيار 1992، كانت سورية مطمئنّة من وضعها في لبنان، فطوّرت شراكتها مع السعودية بموجب اتفاق الطائف ووافقت على رفيق الحريري[12] رئيساً للوزراء عام 1992. ووصلت سورية إلى تفاهم مع الحريري أن يهتم هو بالاقتصاد ويترك السياسة، ومن ضمنها السياسة الخارجية والمقاومة وأوضاع المنطقة، لسورية ولرئيس الجمهورية (إلياس الهرواي ثم إميل لحود) ولـ«حزب الله». ولكن مع استحقاق خروج القوات السورية بموجب اتفاق الطائف في أيلول 1992 كانت سورية بحاجة لتجديد شرعية وجودها العسكري. فأعلنت حكومة رشيد الصلح موعد إجراء الانتخابات النيابية في لبنان في آب وأيلول 1992. ولاقى هذا الإعلان اعتراضاً واسعاً داخل لبنان وخاصة في أوساط الموارنة وكذلك من واشنطن والعواصم الغربية التي رأت أنّ إجراء انتخابات أثناء وجود الجيش السوري سيؤثّر في مصداقية هذه الانتخابات ويُنتج برلماناً موالياً لسورية. وبرّرت الحكومة قرارها أنّ الوضع الأمني في لبنان لا يزال هشّاً وأنّ الجيش اللبناني لا يزال قاصراً عن ضبط الأمن أثناء الانتخابات، وثمّة حاجة للجيش السوري ليساعد الحكومة اللبنانية، وأنّ الحكومة ملتزمة تطبيق بنود الطائف التي دعت إلى انتخابات نيابية في أقرب فرصة حتى تستبدل البرلمان المنتخب عام 1972. ومن ناحيتها أكّدت سورية أنّ وجود قواتها في لبنان لا يتعارض مع اتفاق الطائف، وأنّ هذا الوجود ضروري لدعم الدولة حتى إنجاز الإصلاحات الدستورية. وإذ فشلت القيادات المسيحية اللبنانية في تأجيل الانتخابات، دعت إلى مقاطعتها، فكانت المشاركة ضئيلة جداً. ولكن المقاطعة ألحقت ضرراً بالمسيحيين المناوئين لسورية، إذ رأى بعض المحللين أنّ قادة الموارنة المناهضين لسورية أخطأوا في عدم خوضهم المعركة وحصولهم على مقاعد يستعملونها للمعارضة. ومن ناحية ثانية اعتبر عدد من الزعماء الموارنة النفوذ السوري أمراً واقعاً بعد الانتخابات وتعاملوا معه.

في تشرين الأوّل 1995 طلب الأسد من الحريري أن يمدّد البرلمانُ اللبناني للرئيس الهرواي لمدّة ثلاث سنوات، فصوّت لصالح التمديد 110 نواب من أصل 128. كما أنّ انتخابات نيابية ثانية جرت صيف 1996 أفرزت برلماناً بأغلبية موالية لسورية بقيادة الحريري، وسجّلت المعارضة المسيحية تراجعاً كبيراً في عدد نوابها وسط اتهامات بالتزوير واللعب بالصناديق.

12- كان الحريري رجل أعمال ثرياً، لبنانياً يحمل الجنسية السعودية، استعمل المال السياسي بكثافة منذ أوائل الثمانينات فأصبح له أصدقاء ونفوذ مع عدد كبير من الزعماء اللبنانيين وفي دوائر الدولة اللبنانية، ومع بعض رموز السلطة في سورية نفسها.

وهكذا وضعت سورية يدها على الانتخابات النيابية في لبنان فلم يصل إلى البرلمان أي شخص مناهض لسورية أو مُطالب بخروجها من لبنان في دورات 1992 و1996 و2000. ومن أساليب قولبة الانتخابات و«دوزنتها» لصالح حلفاء سورية ورجالها في لبنان، تغيير الجغرافية الانتخابية وعدم الالتزام بتقطيعات اتفاق الطائف، واستصدار قانون تجنيس حصل بموجبه أكثر من 300 ألف شخص معظمهم من أصل سوري وبعضهم مقيم دائم في سورية، على الجنسية اللبنانية عام 1996، واستعمال المال السياسي في الانتخاب ومراقبة رجال أمن سوريين لعملية الانتخاب في مراكز التصويت والضغط على المواطنين لوضع ورقة معدّة سلفاً بمرشحين اختارتهم المخابرات السورية. وحتى بالنسبة لحلفاء سورية، لم يكن المجال مفتوحاً للمناورة. ففي انتخابات 1996، أعلن «حزب الله» مشاركته بلوائح مستقلة. ولكن نصرالله استُدعي إلى دمشق للتشاور فعاد الحزب عن لائحته المستقلة لأنّ تركيب لوائح مختلطة في مناطق شعبية الحزب سيساعد حلفاء لسورية على ركوب الموجة والفوز بأصوات مناصري «حزب الله»[13]. وفي انتخابات 1996 و2000 كان اطمئنان سورية إلى نتائجها مرتفعاً إذ لم تنتقد جهة عربية أو غربية تدخّل سورية في الانتخابات اللبنانية، باستثناء تمنٍّ مهذّب لوزارة الخارجية الأميركية على سورية أن لا يفوز عدد كبير من مرشحي «حزب الله».

وفي 1996 سحبت سورية اثني عشر ألف جندي إلى مواقع في البقاع وداخل سورية. وفي آب 1997، تحدّث البطريرك صفير علناً أنّ سورية تتدخّل في كل شيء في لبنان، ما يساوم على سيادته، فردّ الرئيس الحريري أنّ الوجود السوري ضروريّ لضمان الأمن الداخلي وأنّ هذا الوجود ينسجم مع اتفاق الطائف. وفي تشرين الأول 1998، اختار الأسد قائد الجيش إميل لحود رئيساً للجمهورية، رغم معارضة ضمنية من الحريري وحليفه وليد جنبلاط. وخرج الحريري من السلطة فرأس سليم الحص حكومة وحدة وطنية. وفي كانون الأول وقّع البلدان اتفاقاً تجارياً تمهيداً للوحدة الجمركية المقطوعة منذ 1950 والتي حدّدت أوّل كانون الثاني 1999 موعداً لبدء العمل بها. وفي العام 1999، وقّع البلدان اتفاقات إضافية في حقول العلاقات الخارجية والتجارة والبيئة.

لقد استطاع تحالف سوري-لبناني على الساحة اللبنانية خلق آلية جعلت الوصاية السورية

13- Elie Abou Aoun and Gary Gambil, «How Syria Orchestrated Lebanon's Elections», *Middle East Intelligence Bulletin*, August 2000.

جزءاً من الستاتيكو اللبناني. فبدل الحديث عن خروج الجيش السوري عام 1992 وُلد أمر واقع جديد في المؤسسات الدستورية اللبنانية، عبر التدخل السوري في الانتخابات اللبنانية واختراق الساحة اللبنانية وتعيين الرؤساء والتجديد لهم، وتدخّل سورية في الشاردة والواردة وفي تعيينات الوزراء والوظائف وأساتذة الجامعات، والتصرّف بسياسة لبنان الخارجية بالكامل. وحتى 1999، كان عديد القوات السورية العاملة في لبنان لا يزال يراوح حوالى الثلاثين ألفاً وهو الحجم نفسه الذي بلغه في العام 1976. وشكا كثيرون أنّ لبنان لم يُسمح له أن ينهض وينفض جراح حروبه الطويلة وينعم بحسنات الاستقرار، وبات شعبه واقتصاده رهينة مثلث سورية-إيران-السعودية ومن والى هذه الدول في لبنان. وتقلّصت مساحة الديمقراطية وبات طاقم سياسي لبناني واسع في لبنان مرتهناً لسورية، وتواصلت هجرة الكفاءات بغير رجعة وبأعداد مذهلة إلى المغتربات، وخاب أمل الشعب اللبناني في حصول بحبوحة يحتاجها ويصبو إليها، واشتد الفقر وغاب الاستثمار واستمر الاتهام الدولي للبنان وسورية بأنهما ساحتا إرهاب. حتى جاء في بيان المطارنة الموارنة في أيلول 2000 أنّ سورية «تعطي الأوامر وتعيّن الزعماء وتنظّم الانتخابات البرلمانية وغير البرلمانية وترفع وتنزّل من تريد وتتدخّل في الإدارة العامة والقضاء والاقتصاد، وتتدخّل خاصة في الأمور السياسية».

2. شبكة مصالح أفراد لبنانية-سورية

في التسعينات ازدهرت التجارة بين لبنان وسورية، بفضل استتباب السلم الأهلي وانطلاق ورشة الإعمار في لبنان. ولكنّها كانت مرحلة تكرّست معها أيضاً شبكة مصالح لبنانية-سورية جمعت رجال سياسة وعسكريين ومخابرات ورجال أعمال اشتركوا جميعاً في عمليات تزوير وتهريب مخدرات وتوزيع المعونات المالية الخارجية. كما استفاد التجار والصناعيون اللبنانيون من غزو البضائع بأسعار تنافسية ومن العمالة السورية الرخيصة نسبياً. وبات وادي البقاع من أهم النقاط المعروفة في العالم لصناعة وتجارة المخدرات منذ 1976. ومنذ الثمانينات قامت أحزاب موالية لسورية وعائلات وعشائر بأعمال صناعة وتجارة المخدرات وتزوير عملات وسرقة سيارات والتهريب التجاري عبر الحدود، إلخ. حتى أصبح لبنان مصدر ثروة اقتصادية لقيادات عسكرية وسياسية سورية ولحاشياتها بفضل اقتصاد السوق والسرية المصرفية وطغيان القطاعات الخدماتية في لبنان. فعمل سوريون تحت سقف هذه البيئة للاستفادة والشراكة مع لبنانيين.

سوق العمل اللبناني: بلغ عدد السوريين الذين دخلوا سوق العمل اللبناني 300 ألف سنوياً. وطالما أن حجم القوى العاملة في سورية بلغت 5 ملايين نسمة في التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، منهم 30 بالمئة عاطلون عن العمل (أي 1.5 مليون شخص)، فإنّ سوق العمل اللبناني شكّل مخرجاً هاماً لأزمة سورية الاقتصادية. وبلغت تحويلات هؤلاء من مدّخرات مداخيلهم في لبنان إلى سورية ما قيمته 300 إلى 400 مليون دولار سنوياً، وتقول المصادر السورية إنّ تحويلات العمال السوريين من الخليج ولبنان بلغت 629 مليون دولار عام 1994[14]. واستمرّ هذا الوضع بدون عوائق إدارية من الجهة اللبنانية بفضل تسهيلات وزارة العمل اللبنانية وإبقاء الحركة النقابية العمالية في لبنان مخترقة وضعيفة، حتى لا تدافع عن حقوق العامل اللبناني وحقوق العامل بشكل عام، لبنانياً كان أم أجنبياً، تجاه جشع أرباب العمل من تجّار وصناعيين. وساند هذا المسعى أعضاء كارتل لبناني-سوري، وبعضهم من أصحاب السلطة والنفوذ الكبيرين في لبنان. فاقتصرت الفائدة في لبنان على أرباب العمل الذين حصلوا على يد عاملة سورية رخيصة لا تتمتع بحقوق قانونية، وبالمقابل خسرت الدولة اللبنانية استحقاقات التأمينات والضرائب. لقد كانت العمالة السورية موجودة في لبنان قبل 1975 بأعداد صغيرة موسمية، زراعية ومنزلية وصناعية، تحت سقف القانون في معظم الأحيان. ولكن خلال التسعينات والسنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لُجمت قوانين لبنان المنظِّمة للعمالة وخُرِّب سوق العمل فيه بتشجيع من أرباب العمل اللبنانيين الذين استفادوا من استغلال العامل السوري.

الإتاوات والابتزاز والسلب: فرض العسكريون ورجال الأمن السوريون الإتاوات والابتزازات في أماكن وجودهم في لبنان. وتمثّلت هذه الممارسات بمبالغ وبضائع عينية دفعها اللبنانيون عنوة على الحواجز السورية أو لرجال الأمن والمخابرات السوريين الذين تغلغلوا في الشركات والمؤسسات اللبنانية الخاصة والعامة. وكانت تقوم بهذه الممارسات الميلشيات اللبنانية والفلسطينية طيلة سنوات الحرب حتى شملت عناصر الجيش السوري والمخابرات السورية في لبنان[15]. لقد خضع الشعب اللبناني لممارسات الحواجز السورية، عبر فرض خوّات مالية وعينية لعابريها، ويضطر العابرون إلى دفع مبلغ أو تقديم هديّة. ولكن عمليات الابتزاز

14- ألبر داغر، لبنان وسوريا: **التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة**، دار النهار، 2001، ص 43.

15- يمكن مراجعة الفصل العاشر من كتاب المؤلف، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، دار النهار 2007، حول دور الميليشيات اللبنانية.

والسلب التي قام بها رجال المخابرات السورية بدرجة أولى وعناصر الجيش السوري بدرجة أقل، في أنحاء لبنان، تفوق مبالغها ما جنته الحواجز. وتضمّنت عمولات ثابتة ربّما طالت مائة ألف مؤسسة تجارية كبيرة ومتوسطة وصغيرة بمبالغ شهرية تتراوح بين مائة دولار إلى عشرة آلاف دولار وأحياناً أكثر. وخضعت لهذه اللعبة شركات كبرى ومصارف تجارية. كما أنّ زيارات رجال الأمن السوريين للمؤسسات الاقتصادية وإلى مدراء وأصحاب المصارف، حيث لا عمل لهم على الإطلاق، تبدأ بشرب فنجان القهوة وتنتهي بالابتزاز. وهي على أي حال ممارسات قامت بها الميليشيات اللبنانية أيضاً في مناطق نفوذها أثناء الحرب.

إنّ بعض هذه الأعمال كانت مشتركة بين سوريين ولبنانيين تمتعوا بتوزيع المغانم. وعبر السنين، نهب أفراد الجيش والمخابرات السوريين آلاف السيارات من أصحابها وخاصة تلك المرتفعة الثمن أو الحديثة الطراز. فكانت تذهب إلى عسكريين كبار ورسميين سوريين إذا كانت من السيارات الفخمة الحديثة، أو تعاد إلى أصحابها أحياناً لقاء مبلغ من المال. وهناك مئات الروايات تداولت بعضها وسائل الإعلام عن تفجير محلات تجارية وسرقة محتوياتها في المدن وترهيب لبنانيين من الذين يتمتعون بمداخيل جيّدة لحثّهم على تخصيص مبالغ للضباط ومسؤولي الميليشيات، وزيارات رجال الأمن لمؤسسات تجارية ومصرفية يحملون حقائب سامسونايت ويجمعون مغلفات تحوي مبالغ تتراوح بين مائة دولار وبضع مئات شهرياً، أو للحصول على خدمات مجانية من وجبات طعام في مطاعم فاخرة إلى إقامة في فنادق[16]. كما استولت القوات السورية على مواد بناء ومفروشات وأجهزة إلكترونية وسيارات من شركات ومتاجر لبنانية بدون تسديد ثمنها. كما أنّ القوات السورية ومخابراتها وضباطها احتلوا أملاكاً من أبنية ومنازل في عدّة مناطق لبنانية ما أدّى إلى خسائر لأصحابها لفقدانهم بدل الإيجار أو الاستعمال لمدة 30 سنة، وتهالك هذه الأملاك طيلة هذه الفترة، ما اضطر أصحابها إلى هدم ما تبقى منها من أطلال، وإعادة بنائها[17].

16- بثّت محطة تلفزة لبنانية في 17 آذار 2005 مقابلة مع صاحب مطعم قريب من فندق بوريفاج، مركز مخابرات الرملة البيضاء، عن تناول رجال المخابرات السورية وجبات مجانية في مؤسسته.

17- بثت وسائل الإعلام في الأسبوع الثالث من آذار 2005 مشاهد فيلات ومنازل مهشمة في المتن والبترون بعدما غادرها الجيش السوري، وحالة فيلا جبران في ضهور الشوير.

الجزء الخامس

سورية في القرن الجديد

الفصل الخامس والعشرون

عهد بشار الأسد: تجربة الإصلاح

في تموز 2000 تسلّم بشّار الأسد مقاليد الحكم في سورية، وكان يرغب في تحرير النظام السياسي والاقتصادي وتعزيز الديمقراطية في الداخل السوري، فعُرفت بداية عهده بـ«ربيع دمشق». ولكن هذه التجربة تعثّرت لسببين، الأول هو الخلاف حول الطريقة، حيث أرادها بشّار مدروسة وتراكمية فيما دفع المجتمع المدني والمعارضة إلى إصلاح سريع. والسبب الثاني هو أنّ تهديدات خارجية شديدة الخطورة رافقت «ربيع دمشق» ودفعت سورية إلى تحصين استقرارها ودفاعاتها. فقد بدأت التهديدات منذ نهاية العام 2000 مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية ثم تداعيات هجومات 11 أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، فالغزو الأميركي للعراق في 2003، ثم اغتيال الحريري في عام 2005. هذا التزايد في التهديدات الخارجية جعل مواصلة عملية التحرير والإصلاح مشوبة بالتردّد والحذر والخوف من أنّ سورية قد تفقد الاستقرار الداخلي، في وقت كانت الأولوية هي التعامل مع التهديدات الخارجية. كما أن تفكك العراق، وبشاعة العنف الطائفي فيه في الأعوام 2005-2007 دفع الرأي العام السوري إلى الالتفاف حول النظام بصورة غير مسبوقة.

سوف نعالج في هذا الفصل تجربة «ربيع دمشق» في سنوات بشّار الأولى والخلاف على وتيرتها، ثم نعود إلى التهديدات والمخاطر الإقليمية - التي كانت العامل الأكبر في تعثّر الإصلاح - في الفصل السابع والعشرين.

بشّار الأسد رئيساً

وُلد بشار في 11 أيلول 1965 وتلقّى دراسته في سورية، منها ستّ سنوات في جامعة

دمشق حيث تخرّج من كلية الطب وعمل في «مشفى تشرين» العسكري من 1988 إلى 1992. ثم ذهب إلى لندن لمدّة عامين ليكتسب خبرة في جراحة العيون، وعاد إلى سورية بعد وفاة شقيقه باسل في كانون الثاني 1994[1]. ونشأ بشّار في كنف والده ووسط أعوانه وأولادهم الذين كانوا في مثل سنّه، فأصبحت فترة تجهيزه من 1994 إلى 2000 استمرارية لهذه البيئة، فاعتاد على أساليب الحكم واستلم ملفّات مهمّة. وبعد عودته من لندن خضع لتدريب وتابع الدراسة العسكرية فتدرّج في الرتب العسكرية. وكان حافظ الأسد يقوم بتعديلات هادئة في المراكز الحسّاسة رغم تدهور صحّته. فأضعف نفوذ القيادات التي رافقته خلال عقود من حكم سورية، لأنّه يفضّل نكهة الحداثة التي يستطيع ابنه الشابّ المتعلّم وزوجته العصرية أسما الأخرس تقديمها لسورية.

دفع الأسد منافسين محتملين على رئاسة الجمهورية إلى التقاعد وأزاح بعض أعوان قد يتصرّفون مع بشّار على أنّهم أفضل منه. وغادر السلطة رئيس الأركان حكمت الشهابي عام 1998 ورئيس المخابرات علي دوبا، فيما بدأ الشخصية الأبرز في النظام، نائب رئيس الجمهورية، عبدالحليم خدّام يخسر نفوذه منذ سلّم الأسد ملف لبنان لبشّار عام 1996. وخرج آخرون من كافة المناصب والأجهزة بدون تذمّر، فقد شاخوا في مناصبهم بعدما مارسوا السلطة لعقود، وحقّقوا ثروات تضمن تقاعدهم. ولم يكونوا في وارد قلب النظام أو الانتقال إلى معارضته، فنظام الحكم اعتنى وسيعتني بهم وبعائلاتهم، وأبناؤهم سيصلون إلى مناصب، أمّا بناتهم فسيقترنّ بشبّان من عائلات السلطة. ولذلك لم يقلق بشّار من هؤلاء بعد خروجهم من السلطة، إذ إنّهم بقوا جزءاً أساسيّاً من تركيبة النظام حتى لو خرجوا من المناصب الحسّاسة.

عجّل من خطوات تحضير بشار القلق من تحدّي رفعت، إذ كان الجميع متحمّساً لصعود بشّار باستثناء رفعت الذي اعتبر أنّه هو من يستحق أن يرث السلطة وليس بشار. وكان حافظ الأسد قد نزع عن رفعت منصب نائب رئيس الجمهورية عام 1998 وكان هذا إيذاناً بانتهاء علاقة طويلة وشائكة بين الشقيقين. إذ غادر رفعت سورية مجدّداً، ولكنّه لم يكن خالي الوفاض بل كان قد أسّس محطة تلفزة يديرها ابنه في لندن باسم شبكة الأخبار العربية (Arab News

1- منذ إصابته بعوارض مرضية في الثمانينات، اتخذ حافظ الأسد قراراً بتحضير ابنه البكر باسل ليأخذ مكانه في حال وفاته أو اعتزاله السلطة. وكان باسل قد التحق بمدرسة الضباط وحصل على ترقيات سريعة حتى أصبح قائداً لأحد ألوية الحرس الجمهوري. ولكنّه قضى في حادث على طريق المزّة السريع نحو مطار دمشق الدولي عندما ارتطمت سيارته بحافّة جسر في كانون الثاني 1994. فتحوّلت آمال الأسد إلى ابنه الثاني بشّار الذي كان يعدّ لمهنة في طبّ العيون.

Network – ANN) والتي نطقت باسم مصالح رفعت داخل سورية، وشكّلت إزعاجاً لحافظ ولبشّار. وبعد مغادرة رفعت لسورية زادت المحطة عيار النقد. وفي أيلول 1999، هاجمت قوّة أمنية مجمّع رفعت الذي يحتل مساحة واسعة من مشاع عام (أكثر من 11 ألف م^2) كان عقاراً ثميناً على شاطئ البحر. وبعد إقفال هذا المجمّع، أقفلت القوى الأمنية مكاتب رفعت في دمشق واعتقلت رموز أنصاره في سورية. واختتم هذا الفصل بتحذير رسمي أنّ عودة رفعت إلى سورية مجدّداً ستعرّضه إلى محاكمة ومساءلة. كما أنّ أنصار بشّار قلقوا من أن يعارضه الفريق المخضرم الذي أحاط بوالده أو أن يعود حكمت الشهابي ويتحدّى ترشيحه (ولكن الشهابي عاد إلى سورية في تموز 2000 بعدما طمأنته السلطات إلى عدم وجود قرار باستدعائه للتحقيق والمحاكمة). كما أنّ رفعت، وبعد ثلاثة أيام من وفاة الأسد، أعلن أنّ اختيار بشّار رئيساً للجمهورية والخطوات المرافقة لذلك غير شرعي وغير دستوري.

إضافة إلى اهتمامه بملفّ لبنان، تسلّم بشّار مهام خارجية، فزار عواصم عربية وقصد باريس للقاء جاك شيراك، وليتعرّف على الزعماء ويبرهن لهم مواهبه القيادية كرئيس مستقبلي لسورية. وأصبح بشّار صديقاً قريباً للأمير عبدالله الثاني ولي عهد الأردن، الذي استلم أيضاً الحكم بعد وفاة الملك حسين.

توفّي حافظ الأسد عن عمر 69 عاماً في 10 حزيران 2000. وودّعته دمشق في جنازة مهيبة في 14 منه، شارك فيها مئات الألوف وحضرها أكثر من مائة شخصية دوليّة، ليدفن في بلدة القرداحة التي ولد فيها. وحتى وفاته بقي الأسد على مبادئ الزعماء العرب من الرعيل الأول الذين خاضوا الحروب الأولى مع إسرائيل وعاشوا العصر الذهبي للقومية العربية في الخمسينات والستينات. ولكنّه عاش ليصبح وحيداً في موقفه الذي يرى أن يكون العرب أسياداً في بلادهم، وشعر بهذه الوحدة خاصة منذ 1991 وقد مرّ أكثر من 15 عاماً على خروج مصر وعزلتها، وانهزم العراق في حرب الكويت عام 1990، ودخلت «منظمة التحرير» في مسار طويل مع أميركا قادها إلى مسار أوسلو المذلّ، وانطلق الأردن في مسار آخر قاده إلى معاهدة وادي عربة مع إسرائيل عام 1994، وبات دعم «دول الصمود والتصدي»، اليمن وليبيا والجزائر، في خبر كان بعد تخلّي هذه الدول عن الشعارات الثورية وابتعادها عن تاريخها النضالي والتحاقها بأميركا. ولكن الأسد رأى في هذه العوامل حوافز إضافية لسورية لتبني طاقاتها الذاتية. ورغم أنّ صحته كانت تتدهور باستمرار منذ 1996، إلا أنّ وفاته أصابت السوريين والعرب والعالم الخارجي بصدمة، وصدرت تأبينات بلغت الآلاف حول شخصه

وأسلوبه في الساحة الدولية، وفكره الاستراتيجي والتزامه حتى يومه الأخير بالقومية العربية وفلسفة البعث، وموقفه الصارم والمبدئي الذي فاق موقف أي دولة عربية أخرى من الصراع ضد إسرائيل ودوره الأساسي في زرع الاستقرار في المنطقة، في حين كانت سياساته الداخلية، وخاصة تجاه معارضيه وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موضع نقد وتقييم متنوّع.

وبعد وفاة الأسد، أصبح نائب الرئيس الأول عبدالحليم خدّام رئيساً للجمهورية بالوكالة. وكانت المهمة الأولى الإسراع بعملية انتخاب بشّار، وهذا أمر كان ينتظره مؤتمر الحزب العام الذي كان قيد التحضير. فانتخب بشّار أميناً عاماً لـ«حزب البعث» بالإجماع في 18 حزيران، ورُشّح لرئاسة الجمهورية في 20 منه، فوافق مجلس الشعب على الترشيح بعد أسبوع، وجرى انتخاب بشار عبر استفتاء شعبي في 11 تموز.

ربيع دمشق

عندما تبوّأ بشار الحكم رأى مراقبون أجانب أنّ الإصلاح في سورية أصبح مسألة وقت. فالضغط الاجتماعي المعيشي يتزايد والإصلاح مهما أحدث من تغييرات فهو، بعد فترة تحوّل، يبقى أفضل من الاستقرار بقوّة النظام الأمنية، وأنّ عدم فعل شيء هو الخطر الحقيقي على استقرار سورية.

كان الوضع الداخلي السوري يتدهور منذ التسعينات، وأشار مراقبون وخبراء إلى انتشار الفساد والعراقيل على التجارة وتراجع النشاط الاقتصادي، والقيود على الحريات، وغياب الكفاءات في القطاع الخاص بسبب أولوية الولاء للنظام السياسي في اختيار موظفي الدولة. ولكن المعضلة أمام النظام كانت إما إطلاق تغيير وإصلاح غير واضحي المعالم يهيئ الطريق لظهور قوى اجتماعية جديدة تطيح بالنظام وإما إصلاح تدريجي بطيء قد يواجه صعوبات داخلية ولكنّه يؤمّن الاستقرار ويسمح بخطوات مدروسة. فجرّب بشّار الأسلوبين، بدءاً بالأول الذي عُرف بـ«ربيع دمشق» ورافقته موجة تفاؤل وانفراج في العامين الأولين من عهده خاصة في مسألة الحريات. فظهر العديد من المنتديات السياسية وبدأ انفتاح اقتصادي خفر وافتتحت فروع لمصارف أجنبية وسُمح للمواطنين اقتناء حسابات بالعملات الأجنبية وتحسّن الوضع المعيشي.

أقسم بشّار اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية أمام مجلس الشعب في 17 تموز 2000 وألقى كلمة وعد فيها بإنهاض الاقتصاد وإطلاق حريات الرأي العام، شرط أن تكون تحت

سقف النقد البنّاء. وأكّد السير في صراط أبيه في الشؤون الخارجية وخاصة الصراع مع إسرائيل وتحرير الجولان والقضية الفلسطينية. وفي الأشهر التالية أخذ يوضّح أنّ واقع العولمة وانفتاح الدول بعضها على بعض يجعل من نظام سورية وانغلاقها عالة على تطوّرها وازدهارها ويخنق الشعب ويعطّل الإصلاح. وتشّجع الرأي العام، إذ بعد أيام قدّمت مجموعة من 44 شخصية رسالة مفتوحة إلى بشّار نُشرت في 21 تموز تدعوه فيها إلى تحرير النظام السياسي. وأطلق بشّار سراح بعض السجناء السياسيين وخاصة من «الإخوان المسلمين» و«حزب العمل الشيوعي»، ما كان موضع ترحيب من قيادة الإخوان في المنفى التي طالبت بإطلاق كل السجناء وإنهاء قوانين الطوارئ[2]. ولكن استراتيجية بشّار لم تلاقِ توقّعات المتحمّسين للتغيير. فقد سلك خطوات تدريجية للتغيير. لقد واصل بشّار الحملة على الفساد، وهي عملية بدأها الأسد الأب عام 1976 ثم أعاد التركيز عليها في أواسط التسعينات كما سبقت الإشارة.

لقد طالت الحملة رئيس الوزراء السابق محمود الزعبي الذي فضّل الانتحار على المحاكمة، ومحمد حيدر الذي فرّ من البلاد وحوكم غيابياً بالسجن 15 عاماً. ولكن المكافحة تعطّلت عندما حاولت التصدّي لعدد كبير من النافذين في الحزب والدولة ومن المقرّبين من النظام والأشخاص التاريخيين في العهد السابق وأفراد عائلاتهم، ومن كبار ضباط الجيش والأجهزة الأمنية ورجال أعمال وأبناء عائلات كبرى.

ويؤكد ما يكتبه عبد الرؤوف حداد، وهو كاتب من حلب، في صحيفة **أخبار الشرق**، في معرض تعليقه عن انهيار سد مائي في سورية، صعوبة القضاء على الفساد:

«1 - إنّ متابعة الفساد والمفسدين، والتحقيق في أسباب هذا الحادث أو ذاك من الأمور الشائكة المعقّدة والمحرجة، لأنّ الفساد في هذه السلطة قد عمّ وطمّ، وشمل كلّ المرافق، وحيثما وضعت أصبعك على مسؤول من الدّرجة الأولى أو الثّانية أو الثالثة .. فأنت تشير إلى بؤرة من بؤر الفساد. قد يختلف حجم الفساد ونوعه بين بؤرة وأخرى لكنّ الفساد لا ينفكّ عنها جميعاً.

2- صدر قانون الطوارئ في سورية في 22 كانون الأول 1963 كما صدر المرسوم رقم 6 في 7 تموز 1965 الذي ينص على المعاقبة بالإعدام لكل من يعارض النظام القائم قولاً وكتابة وعملاً. وقلّصت هذه القوانين والمراسيم من سلطة القضاء وأفسحت المجال للاعتقال العشوائي والسجن من دون محاكمة وإهمال واجب السلطة في البت بقانونية التوقيف وحرمان ذوي المعتقل من معرفة مكان الاعتقال ومراجعته وزيارته والدفاع عنه وماهية التهمة ومصير المعتقل وحالته الصحية وسلامته، وضآلة إمكانية الاعتراض على أو الطعن بقرارات الحكومة التي تمارس صلاحية الطوارئ والحكم العرفي ممثلة برئيسها ووزير الداخلية، أو التظلّم أمام مرجع قضائي.

فهل من سبيل إلى معالجة الفساد، وإتاحة الفرصة لأبناء الوطن الغيورين وأصحاب الأيدي النّظيفة ليُسهموا في بناء الوطن وتوجيهه وحمايته؟...

2 - ... المبالغ التي ستتكبّدها الدّولة نتيجة الكارثة المذكورة يستطيع تحمّلها - من غير عناء - فرد عادي من الطبقة الحاكمة. ألم تُهرّب مليارات الدولارات إلى حسابات يملكها مسؤولون حاليون في أوروبا؟ ألم يسأل النّاس عن الثروة الفلكية التي يملكها مسؤولون سابقون ويؤسسون بها قنوات فضائية ومدناً إعلامية وشركة في نفق المانش .. والمخفي أعظم؟

3 - الفساد الإداري، والفساد الأخلاقي، والفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، وهيمنة «الأمن» في ربوع البلاد، والتّمييز بين المواطنين، وتغييب أصحاب الخبرة والصلاح وراء القضبان، أو في رمال صحراء تدمر، أو تهجيرهم خارج البلاد، كلّها وجوه قاتمة للباطل الذي يخنق سورية. وإذا كان الفساد الذي استفحل كالسّرطان حتّى شمل كلّ مرافق الحياة لم ينشأ دفعة واحدة، فإنّ التّخلّص منه لا يتمّ دفعة واحدة، والشّعب ينتظر خطوات جريئة ثابتة صادقة، على طريق استئصال الفساد .. وبصراحة فإنّه لم يجد حتّى اليوم شيئاً ذا بال في هذا المجال»[3].

إزدهار المعارضة

في بداية عهد بشّار تشجّعت منظمات المجتمع المدني - وبعضها يتعاطى في شؤون حقوق الإنسان - للعمل العلني في سورية. فبرز رياض سيف عضو مجلس الشعب وأعلن مع ميشال كيلو، السجين السياسي السابق، عن تأسيس لجنة أصدقاء المجتمع المدني في الشهر نفسه، بهدف إطلاق حزب سياسي باسم «حركة السلم الاجتماعي» للعمل من أجل نظام ليبرالي ملتزم بالقضايا القومية. وفي الفترة نفسها صدر بيان وقّعته ألف شخصية سورية يدعو الحكومة لإلغاء قانون الطوارئ. فاستجابت الحكومة جزئيّاً وأعلنت أنّ العمل بقانون الطوارئ مجمّد، ما يعني أنّ السلطات ستكفّ النظر عن أمور كانت ممنوعة سابقاً[4].

رياض سيف هو من عائلة سنيّة دمشقية عريقة، ورجل أعمال نشط في صناعة الألبسة والأحذية وعلى علاقة جيّدة بالمحافظين والتقليديين من عائلات المدينة وكذلك بالأكثر تحرراً. في 31 آب 2000، بدأ سيف سلسلة لقاءات أسبوعية في منزله في ضاحية صيدنايا تحت اسم

3- عبدالرؤوف حداد، متى ينهار هذا السد اللعين، أخبار الشرق، 16 حزيران 2001.

4- David Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven, Yale University Press, 2005.

«منتدى الحوار الوطني» بهدف العمل على تأسيس تنظيم مجتمع مدني يدعى «أنصار المجتمع المدني». وأعلن نائب آخر، أيضاً من رجال الأعمال، هو إحسان سنقر عزمه على تأسيس حزب ليبرالي. وكان سيف جريئاً في مساءلاته للدولة. ففي الندوات التي أقامتها الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية لم ينجُ حتى الوزراء المحاضرون من أسئلة سيف أمام حضور في القاعة كان يصفّق بحرارة لسيف. ومن نماذج أقوال سيف: «لا يوجد عندنا شفافية ولا يوجد كشوفات دقيقة في المالية العامة ولا محاسبة ومساءلة. وليس هناك تنمية حقيقية في البلاد. ولا يوجد حوار وليس لدينا مؤسسات عامة قويّة. وأين أصبحت الحملة ضد الفساد؟»[5]. كما تقدّم سيف بطلب تأسيس حزب باسم «حركة السلام المدني»، وفي اجتماع تأسيسي ضم 350 شخصاً انتقد «حكم الحزب الواحد وفرض الرقابة على الرأي العام ولجوء النظام إلى حجج القومية العربية لتمرير سياسته الاشتراكية الفاشلة التي جلبت الأذية للاقتصاد السوري». فما كان من أشخاص بين الحضور إلا أن اعترضوا على كلامه واتّهموه أنّه عميل لجهات خارجية. ولكن رغم أنّ قوانين الطوارئ منعت تجمّعات لأكثر من خمسة أشخاص، إلا أنّ السلطة لم تعترض منتدى رياض سيف، حتى أنّ مئات الأشخاص الذين شاركوا في هذه اللقاءات كانوا قريبين من «حزب البعث».

مع حلول 2001 ارتفع عدد هذه المنتديات إلى 21 في عدّة مدن سورية، منها خمسة في دمشق. فظهر «المنتدى الثقافي لحقوق الانسان» للمحامي خليل معتوق المقرّب من «الحزب الشيوعي»، ومنتدى «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة» على النموذج الجنوب -أفريقي. وتطوّر «منتدى الثلاثاء الاقتصادي» للجمعية الاقتصادية ليتطرّق إلى مواضيع سياسية واجتماعية وخيارات لسورية. كما تأسّس «منتدى الأتاسي» على اسم زعيم ناصري سوري راحل هو جمال الأتاسي برئاسة ابنته سهير الأتاسي، و«منتدى اليسار» («حزب العمال العربي الثوري») برئاسة منيف ملحم في حيّ جرمانة في دمشق. وفي تموز 2001 رخّصت السلطة لمركز دراسات إسلامية يرأسه محمد الحبش صهر مفتي سورية الشيخ أحمد كفتارو لافتتاح منتدى ثقافي خاص به. وفي أيلول 2000، أعلنت مجموعة من كبار أصحاب الأعمال في سورية عودة «الحزب السوري القومي الاجتماعي» إلى العمل العلني في سورية. ولم تتعرّض السلطة لأي من هذه المنتديات حتى بعدما أصبحت منبراً لانتقاد السلطة والنظام بشكل سافر.

The Guardian, July 27, 2002. -5

في أيلول 2000، نشرت 99 شخصية أدبية وثقافية سورية، منها من هو مقيم في سورية بياناً دعا النظام إلى إلغاء قانون الطوارئ واطلاق المساجين السياسيين والعفو عن كل المنفيين خارج سورية، والسماح بحرية تأسيس الجمعيات والمنتديات والاعتراف بحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، والتوقف عن المراقبة المخابراتية للمواطنين[6]. وهدف الموقّعون إلى بناء ديمقراطية بمجتمع مدني فعّال وقوي، وإلى أنّ الاصلاح السياسي وحده كفيل بمساعدة سورية على مواجهة مشاكلها. ودعا البيان إلى إصلاح النظام السياسي والاعتراف بالتعددية السياسية وإنهاء قانون الطوارئ وإطلاق سراح سجناء الرأي وحق تأسيس الأحزاب والجمعيات وحريات الإعلام والرأي وإنهاء الرقابة على الصحف وتأسيسها. ومن بين الموقعين الشاعر أدونيس وصادق جلال العظم وحيدر حيدر ورياض سيف والخبير الاقتصادي عارف دليلة. ونشر الموقّعون البيان في صحف بيروت وليس في صحف دمشق. ولكن وسائل الإعلام السورية لم تنشر البيان كما أنّ الرقابة منعت دخول أي صحف أو مجلات نشرت أو ذكرت البيان عن دخول سورية. ولم تبادر السلطة إلى اعتقال الموقّعين على البيان المقيمين في سورية كما كان يحصل في السابق.

سار سيف في موجة التفاؤل، فتكلّم علناً عن الحاجة إلى الإصلاح الديمقراطي في كلام صريح غير معتاد في سورية، وقال إنّ الدولة بموجب قانون الطوارئ (1963) تمارس القمع على مَن لا يحترم المحرّمات وهذه المحرّمات تبدأ بالتعرّض لرئيس الجمهورية وأفراد عائلته و«حزب البعث» والجيش وأجهزة الأمن وشرعية النظام والمواضيع التي تثير النعرات الطائفية أو المواقف المتخاذلة في القضايا العربية وخاصة فلسطين. ولعل رقابة هذه الأمور منطقية في ظل نظام ديمقراطي حيث الشتم المجاني يعتبر جنحة أو جريمة، أو في مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي حيث ترى سورية نفسها مستهدفة كآخر دولة مواجهة[7]. ولكن في سورية، كما في سائر الدول العربية، لم يسمح النظام بالنقد المحق والموجّه ضد أخطاء لا تغتفر فيستفيد منه الصالح العام. فمن الأمور التي حُرّم ذكرها في الإعلام السوري، وتُعاقب المعارضة التي تثيرها، قضايا حقوق الإنسان والحق في المعارضة الإسلامية التي يمثّلها خاصة «الإخوان المسلمون» وتوجيه الاتهام لجهات رسمية بالضلوع في تجارة المخدرات وشرح ممارسات

6- نص بيان الـ99 في صحيفتي **النهار** والسفير، لبنان، 26 أيلول 2000 وجريدة **الحياة** 27 أيلول 2000.

7- Human Rights Watch, *Syria Unmasked*, New Haven, CT, 1999, chapter 9.

الجيش السوري والأجهزة في لبنان في فترة الوصاية.

وفي نهاية 2000 أعلن رياض سيف عن كتلة برلمانية جديدة من 21 نائباً من المستقلين، منهم مهدي خيربك من اللاذقية ومأمون الحمصي، وهو رجل أعمال أيضاً. ولكن رئيس مجلس الشعب رفض الاعتراف بهذه الكتلة لأنّ أي تكتّل سياسي خارج أحزاب الجبهة التقدمية ممنوع. ولكن الكتلة فرضت نفسها وتعاون أعضاؤها داخل قبّة المجلس وخارجه فصدرت عنهم انتقادات لاذعة ومواقف غير معهودة في الحياة السياسية السورية. وعندما هاجم مأمون الحمصي الصلاحيات الاستفزازية التي تتمتّع بها أجهزة الدولة الأمنية وطالب أن يكون في سورية جهاز أمني واحد فقط، رفض الأسد دعوات لمحاكمة هذا النائب، ورافق ذلك إطلاق المزيد من السجناء السياسيين (600 سجين). فرحّبت منظمة العفو الدولية بهذا القرار وذكر تقريرها أنّ من أصل آلاف السجناء لم يبق في سورية سوى 900 سجين سياسي. وفي كانون الأول 2000 أمر بشّار بإقفال سجن المزّة السيئ الصيت كسجن سياسي على مرّ العهود، وأغلق سجوناً أخرى سمعتها سيئة بسبب تعذيب السجناء والمحاكمات العسكرية التي كانت تجري فيها. وكان حافظ الأسد أيضاً يطلق سجناء من حين لآخر، دون أن يكون ذلك مؤشراً إلى تغير جذري في النظام، فكان الفارق في عدد السجناء الذين أطلق بشّار سراحهم والبيئة المنفتحة المرافقة لذلك. كما ازدادت حرية التنقّل وخاصة السفر إلى الخارج الذي استفاد منه معارضون سياسيون، وأطلقت السلطة سراح المزيد من السجناء السياسيين وأحدهم الصحافي نزار نيّوف.

وفي كانون الثاني 2001، صدر بيان آخر في دمشق هذه المرّة وقّعه ألف مثقّف سوري، كوثيقة تأسيسية لـ«لجان إحياء المجتمع المدني». وذهب أبعد من البيان الأول حيث دعا النظام مباشرة إلى إنهاء حكم الحزب الواحد وفسح المجال للحريات الصحافية وحرية التعبير والتعددية السياسية وتعزيز دور المرأة السورية في المجتمع، وإجراء انتخابات نيابية حرّة بإشراف جسم قضائي مستقل عن السلطة التنفيذية. وكان من بين الموقّعين شخصيات من «الإخوان المسلمين». وصدر بيان آخر في 2001 وقّعه سبعون محامياً سورياً، دعا إلى الإصلاح السياسي وإنهاء نظام الطوارئ والسماح بأحزاب مستقلة[8]. ولم تصدر أي عقوبة

8- «سورية: سبعون محامياً ينضمون لقوائم المطالبين بالإصلاحات السياسية، والبعث يحذّر من الأفكار المستوردة»، **القدس العربي**، 2 شباط 2001.

بحق هؤلاء بل تزامن البيان مع إعلان وزير الإعلام أنّ قانون الأحكام العرفية الصادر في 1973 موجود ولكنّه «جُمّد ولا يطبّق». وبعد «بيان الألف» التقى 16 من موقّعيه في دمشق ومنهم رياض سيف وعارف دليلة وصادق جلال العظم وأعلنوا «اجتماعاً تمهيدياً لإحياء المجتمع المدني» لحشد جميع المنتديات ولجان المجتمع المدني في أنحاء سورية لمواجهة المشاكل التي تواجهها البلاد. وفي 3 أيار 2001، نشرت «حركة الإخوان المسلمين» من لندن «ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي» لوضع إطار تعاون مع قوى معارضة أخرى وفتح صفحة جديدة مع النظام. وفي 23 – 25 آب 2002 عقد الإخوان مؤتمراً وطنياً في لندن دعوا إليه ممثّلين من جميع الاتجاهات السياسية في سورية لوضع برنامج مشترك للعمل الوطني. ولكن المشاركة كانت ضئيلة اقتصرت على مناصري الإخوان وأصدقائهم، وعلى شخصيات مقيمة في الخارج أصلاً.

راحت شعبية بشّار تزداد باطراد، وخاصة بعد زواجه من أسماء الأخرس[9] (سنيّة من حمص) في 18 كانون الثاني 2000. وكانت أسماء ابنة فواز الأخرَس طبيب القلب المقيم في لندن، وسحر العطري، صاحبة ذوق رفيع وآراء منفتحة في الشؤون الاجتماعية والثقافية منحت الرئاسة سمة التحرّر والعصرية. وعندما زار البابا يوحنا بولس الثاني سورية في أيار 2001 استقبله بشّار وزوجته، وجال في المسجد الأموي في دمشق وقيّم عالياً جو التسامح الديني الذي تتمتّع به الأقليات الدينية في سورية وخاصة المسيحيون. ودعم مطلب سورية في استعادة الجولان بعد جولة مع بشّار في المناطق المحرّرة من الجولان. فأثار ذلك غضب إسرائيل وزاد من شعبية بشّار.

في 2001 تبلورت أربع حركات معارضة: «الإخوان المسلمون» ومثقفو المجتمع المدني (ومعظمهم من اليساريين والليبراليين) والمعارضة الكردية وتجمعات اغترابية منها «حزب الإصلاح السوري» الذي رأسه فريد الغادري المقيم في الولايات المتحدة. كما ازدهرت لجان إحياء المجتمع المدني في سورية. وكان «منتدى الحوار الوطني» يلتقي دورياً في دمشق في منزل

9- اسماء الأخرس ابنة طبيب سوري مقيم في لندن هو فواز الأخرس المتخصص في أمراض القلب، وسحر العطري. ولدت اسماء في لندن عام 1975 وترعرعت فيها ودرست في إحدى مدارسها وكان أصدقاؤها ينادونها باسم إيما Emma. حصلت على البكالوريوس في الكومبيوتر من كينغز كوليدج التابعة لجامعة لندن عام 1996. تدرّبت على العمل المصرفي في نيويورك مع دويتشه بانك، ثم في مصرف جي بي مورغان. تتقن العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية. تعرّفت على بشّار أثناء إقامته في لندن (1992-1994) وزمالته لوالدها في مستشفى في لندن.

رياض سيف، حيث كان المنتدون يستمعون إلى محاضرات عن الديمقراطية والمجتمع المدني والوضع الاقتصادي. وفي لقاء في كانون الثاني 2001، وجّه المهندس شبلي الشامي، عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في محاضرته، نقداً لم يجرؤ أي مقيم في سورية قبله على الإدلاء به، حيث قال: «منذ 1958 كان نظام الحكم في سورية دكتاتورياً. والمشكلة الرئيسية هي القمع، والقمع هو من الداخل. الغرب ليس سيّئاً إلى هذه الدرجة.. على الإصلاحيين الصبر وإعطاء الفرصة للقيادة الجديدة في البلاد لتطوير مشاريعها».

في شباط 2000، أعلن علي فرزات، فنّان الكاريكاتير الشهير والمقرّب من بشّار، عن إطلاق صحيفة جديدة باسم **الدومري** هدفها محاربة الفساد. فكانت المرّة الأولى التي تحصل فيها مطبوعة خاصة على ترخيص منذ 1972، ولكن ازدهار الحريات الإعلامية كان لا يزال بعيداً. لقد سألت صحيفة **الشرق الأوسط** بشّار عن سبب خفر الإعلام السوري في مواكبة عملية التطوير والإصلاح التي وعد بها بشّار، ذلك أنّ معظم ما ظهر في الإعلام والذي يمكن تسميته بأنّه يدعم مسيرة التطوير يُظهر أنّ التغيير هو ما تقرّره الدولة. رغم أنّ بشّار قد التقى بعدد من الإصلاحيين الذين ظهروا إلى العلن في سنته الأولى، وقال إنّ بإمكانهم نقد سياسة الحكومة الاقتصادية. ولكنّ أثرهم كان ضئيلاً لأنّ وسائل إعلام الدولة وصحفها نشرت القليل مما كتبوه وأغفلت الكثير. حتى أنّ بعضهم انتهى إلى السجن بسبب رأيه بعد أشهر من نشر مقال له. كما أنّ الدولة سمحت في 2000 و2001 للأحزاب الأعضاء في الجبهة التقدمية إصدار صحف خاصة بها ولكن معظم هذه الأحزاب لم يفعل لأنّ شروطاً رافقت هذا التسامح فبقيت الرقابة الصارمة، وبقيت ضرورة عكس الخطاب الرسمي في كافة الأمور التي تغطيها الصحف. ولذلك لم يتغيّر نهج الإعلام في سورية وخاصة أنّ معظم الصحافيين كانوا موظفين في وزارة الإعلام والقطاع العام، وأبرز الكتّاب هم أعضاء في «حزب البعث».

ولعل شمعة مميّزة في تلك الفترة كانت صدور صحيفة **الدومري** الساخرة لعلي فرزات ورئيس تحريرها حكمت البابا. كان فرزات متفائلاً في بداية 2001 فوعد بأنّه «سيطرد البوليس من عقول السوريين»، بمعنى السعي إلى المزيد من حرية الفكر وتقليل القمع. ولذلك فمقارنة بالصحف السورية التقليدية التي ابتعد عنها الناس، التهم القرّاء أعداد **الدومري** التي كانت تصدر حتى أصبح كل عدد جديد يباع خلال ساعات. ولكن صدر الرقابة ضاق حتى بصحيفة ساخرة فأوقف نشرها عدّة مرات، ثم أوقفها نهائياً في 28 تموز 2003، وكان قد صدر منها 115 عدداً. لقد كادت هذه الصحيفة أن تكون أفضل أداة لمواكبة الإصلاح. ورغم

أنّ الصحيفة كشفت عمليات فساد وتكلّمت عن الغلاء وعن أسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع مخصصات الرسميين المالية، إلا أنّ الرقابة ضاقت حتى بهذه الفسحة الصغيرة من الحرية، وحاصرت **الدومري** بالقيود حتى بعد شهرين من صدورها. أما رسوم علي فرزات الكاريكاتيرية المشهورة عالمياً والتي كانت تعبّر عن ألم المواطن وهدر حقوق الإنسان وتصوّر ظلم النظام العربي في كل مكان، فكانت الرقابة تحذفها عندما تتجه إلى شأن سوري داخلي ومنها رسم رئيس الوزراء. ثم ازداد الضغط فمُنعت الصحيفة من زيادة أعدادها استجابة لشعبيتها المتعاظمة، وقُلّصت جغرافية توزيعها في البلاد، فلم تصل إلى معظم النقاط حيث يتواجد قرّاؤها، وصولاً إلى منع توزيع بعض الأعداد بسبب مضمونها، ووقف طبعها في مطابع القطاع العام. وعندما اعتمدت **الدومري** على مصادرها الخاصة وتمكّنت من طبع 1500 نسخة فقط موجّهة للمشتركين جاءتها تهديدات بالإقفال حتى أُقفلت فعلياً.

وكانت السلطة تضغط على الإصلاحيين والمعارضين أنّ عليهم أن يوقفوا الكلام عن المجتمع المدني والمناداة بالتغيير، فيما تصدّى صحافيو القطاع العام لما يُنشر ويقال، فيشرح تركي صقر رئيس تحرير صحيفة **البعث** أنّ الإصلاحيين ليسوا سوى موجة أخرى في سياق موجات الهجمة الأمبريالية على سورية، يريدون عبرها فرض أفكارهم المعادية للعروبة على الشعب.

كثير من الإصلاحيين والمعارضين السوريين الذين كتبوا من خارج سورية فيما بعد شكوا من أنّ أسلوب النظام نجح في إقناع المئات من المثقفين والإصلاحيين بالوقوف إلى جانبه، فحصلوا على علاوات وفرص عمل وفوائد جمّة. لقد أفسحت صحيفة **القدس العربي** الصادرة في لندن صفحاتها لعدّة كتّاب سوريين معارضين، ومنهم حكمت البابا ومحمد الحسناوي وأسعد نعيم. وقد كتب هذا الأخير أنّ العديد من المعارضين قد استوعبهم النظام إمّا بمنحهم الفوائد أو بضغوط وتهديدات، وأنّهم باتوا يدعمون النظام وأنّ بشّار سيمنح السوريين نمط العيش نفسه الذي شهدوه في السنوات الثلاثين السابقة[10]. كما دخل اليأس قلوب البعض من أنّهم يكتبون ويعملون في إطار المجتمع المدني منذ بداية التسعينات، ولكن درب الإصلاح كان بطيئاً وقضيّة التغيير في سورية لم تكن تتقدّم كثيراً. والأسوأ أنّ السلطة نظرت إلى عبارة «المجتمع المدني» على أنّها أمر معيب ومريب. حتى أنّ وزير الإعلام عدنان عمران الذي

10- القدس العربي، 19 و20 شباط 2001.

قُدّم للرأي العام كإنسان عصري وحداثوي يمثّل الجيل الجديد والفريق الشاب الذي أحاط ببشّار، اعتبر في بداية 2001 عبارة «المجتمع المدني» بأنّها أميركية المرجعية وتستعمل لاختراق الشعوب، ما يعني أن الإصلاحيين السوريين الذين ينادون بالمجتمع المدني هم طابور خامس وخونة. وبعد يومين من تصريح الوزير، تعرّض الكاتب السوري نبيل سليمان لاعتداء حيث ضربه ضابط ضرباً مبرحاً لدعوته في ندوة إلى تنشيط المجتمع المدني في سورية.

الخلاف على وتيرة الإصلاح

بلغ عدد المنتديات واللجان العشرات وعدد الشخصيات المنضوية والنشطة فيها المئات بل الألوف، وتتالت البيانات المعارضة ما أقلق السلطات وخلق شعوراً بفقدان السيطرة واحتمال الفوضى، في وقت كان وزراء في الحكومة يردون على الانتقادات ويهاجمون موجة المطالب بالإصلاح المتسارعة. واذ بدا أن تيار التغيير كان متسرّعاً وغير مضبوط، عبّرت الحكومة لبشّار عن قلقها أن الأمور تجري بنحو راديكالي وقد ثقُلت الأمور من يدها إذا استمرت هذه الوتيرة.

كانت المعارضة السورية منقسمة ومتوزعة الميول والأهداف. ففي حين كان توجّه رياض سيف ومأمون الحمصي، كرجلي أعمال، هو نحو اقتصاد السوق والنظام الديمقراطي الغربي ما يخدم في النهاية الطبقة السياسية والمدينية التجارية التي ينتميان إليها، امتد طيف المعارضين من اليسار المتشدّد واليساري من المثقفين السوريين إلى التطرّف الإسلامي. وبعض المعارضين كان في السبعين من عمره وبعضهم أمضى معظم حياته خارج سورية، ولم يعش الواقع السوري على مدى عقود من الزمن. ولذلك كان محتملاً أنّ معظم رموز المعارضة في ربيع دمشق لم يكونوا على وتيرة الرأي العام السوري ولم يحظوا بدعم شعبي ضد النظام. لقد فهم الرأي العام في سورية أنّ البديل عن عهد بشّار لم يكن فعلاً نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً غربياً بل كان نظاماً على وتيرة ذلك السائد في الدول العربية الموالية لواشنطن كمصر وتونس أو ربما حكم إسلامي يضرب الأقليات ما يجعل حكم البعث أكثر جاذبية وقبولاً. ذلك أنّ أحداث الربع الأخير من القرن العشرين لم تثبت أبداً أنّ أميركا والغرب يريدان فعلاً حكماً ديمقراطياً صحيحاً في العالم العربي.

محاذير الإصلاح على المذاهب والإثنيات

واصل بشار سياسة والده في الانفتاح على المتدينين المسلمين، وزاد على ذلك تعاطفه العلني

مع حركات المقاومة المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة، وتعميقه لتحالف سورية مع إيران. فدعم حركات المقاومة الإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين، وساهم في تقرّب القوميين العرب من الإسلاميين في تموضع جديد يواجه التحديات الخارجية. كما واصل بشّار سياسة والده في التخفيف من حدّة علمانية البعث. وفي تموز 2003، صدر مرسوم يسمح للعسكريين بالصلاة في المعسكرات والمراكز العسكرية، رغم احتمال تزايد نفوذ الإسلاميين في الجيش عندما تصبح ممارسة الشعائر علنيّة ومدعومة بالقانون. وسُمح للطالبات بارتداء الحجاب في المدارس، وكثرت المظاهر الدينية ومناسباتها في المجتمع. كما قام بشار بأداء العمرة وساهمت الدولة ببناء مساجد كبرى وسمحت بتدريس شعائر الدين الإسلامي في المدارس. وهذه التحولات جعلت من الدولة متسامحة مع التديّن، لا يجدها المؤمن عدوّة للإسلام، ولم يعد ثمّة عداء للنظام السوري من موقع إسلامي بنعته بصفات استعملت في السبعينات والثمانينات. وكان ثمّة نزوح في صفوف الشباب من شعارات البعث نحو التديّن.

وكانت على بشّار مسؤولية في غاية الأهمية هي حفظ المجتمع السوري من أي أزمة عرقية أو مذهبية. ذلك أنّ التركيبة المذهبية المعقّدة في سورية كانت موجودة منذ ولادة الدولة الوطنية عام 1946، رافقت كافة العهود واستمرّت إلى القرن الحادي والعشرين. وكانت هذه التركيبة مصدر تهديد كامناً وخامداً ولكنّه موجود ودائم لأنّ إيقاظ المشاعر الدينية الضيقة يضعف الحسّ القومي العلماني. وهذه التركيبة كانت في أساس المجتمع في سورية – كما في لبنان والعراق – أخذتها الدولة السورية في الحسبان فخلقت محاذير حول الإصلاح الذي أطلقه عهد بشّار من عدم الاندفاع السريع نحو ديمقراطية وانتخابات حرّة بل الإبقاء على قيود علمانية وكوابح هنا وهناك، حتى لا تصل سورية إلى وضع مشابه للبنان ونظامه الطائفي. وكانت صحيفة **السفير** قد سألت بشّار هذا السؤال عن الأقليات: في العراق، كما في فلسطين وفي لبنان وربما في سورية بنسبة أقل، الوجود المسيحي الذي يعدّ مكوناً أساسياً في هذه المنطقة يتضاءل لأسباب سياسية واقتصادية وربما اجتماعية، هل لديكم تصوّر أو طريقة للحفاظ والإبقاء على هذا الوجود في المنطقة؟«. فردّ بشّار: الحل هو في العروبة، لأن العروبة هي التي تجمعنا جميعاً[11].

خلف البنية التحتية للمجتمع السوري في عهد بشّار ثمّة تطوّر تاريخي ابتدأ في ظل ثورة

11- السفير، 22 نيسان 2009.

البعث منذ 1963 حيث ظهرت طبقات اجتماعية جديدة. إذ كما أشرنا في مقدمة الكتاب، سبق الانتماءُ المذهبيُّ والإثنيُّ المجتمع الحديث، وقد يختفي في الأنا السفلى ولكنّه يبقى في الكواليس. وعلى النظام أن يأخذه دوماً في الاعتبار. لقد حصلت في سورية بين 1963 و1985 تحوّلات جذرية في ظل ثورة البعث طالت المجتمع وطبقاته وطوائفه، ورسمت خريطة جديدة للنفوذ في البلاد. ذلك أنّه لا يمكن فصل الشأنين الاقتصادي والسياسي، ولا يمكن الادعاء أنّ أي دولة تستطيع هندسة المجتمع من فوق، بل إنّ أجيالاً جديدة ظهرت بتوزيع طبقي جديد . وجاء بشّار إلى الحكم بعد 35 عاماً من بدء هذا التغيير الثوري الذي شهد خروج العلويّين من الغبن التاريخي واستلامهم مناصب عليا في الإدارة العامة والقطاع العام. وخرجت فئات سنيّة جديدة نجحت في التجارة والقطاعات الخاصة، حيث كان سنّة المدن مفلحين تاريخياً ويملكون مواهب التجارة والأعمال، وتولّت أرفع مناصب الدولة، من رئاسة الوزارة إلى وزارات سيادية ومواقع إدارية عليا. كما فسح المجال لأبناء الأقليات العرقية والمذهبية للمشاركة في السياسة والاقتصاد. فزالت الطبقة الوسطى والبورجوازية المدينية السنيّة التي سبقت الثورة والتي حقّقت الاستقلال وانتزعت دولة وطنية من براثن الانتداب، لتظهر طبقة وسطى سنيّة جديدة نمت منذ 1963.

في سورية القرن الحادي والعشرين كانت الطوائف والإثنيات (سنّة وعلويون ودروز ومسيحيون وأكراد وأرمن)، موجودة ولكن ضمن المواطنية السورية الحديثة. ومن ضمن هذا المجتمع الذي بناه البعث ارتضت النخب السنيّة والعلوية لعيشها والتحقت بمرافق الدولة. واهتمت النخبة السنيّة بالقطاع الاقتصادي فيما حقّق رجال أعمال علويون نجاحات هامة في القطاع الخاص. واستمرّ هذا الوضع الجديد حتى بدأت الأمور تتغيّر منذ أواخر الثمانينات عندما أخذت النخبة السنيّة بالتوجّه نحو الانفتاح الاقتصادي والتحوّل نحو اقتصاد السوق ما عزّز موقعها حتماً. وأخذ الضغط بهذا المنحى يتّسع مع المنتديات الاقتصادية في دمشق منذ 1990 وبروز رجال الأعمال السنّة في الحيّز العام من عضوية البرلمان إلى العمل السياسي والظهور الإعلامي. وثمّة دلائل على هذا المنحى في التغيّر الطبقي السنّي المستند إلى عودة وعي الانتماء المذهبي السابق للمجتمع الحديث. فقد حرص الأسد أن يكون انفتاحه الاقتصادي في أواخر الثمانينات مفيداً ومربحاً لسنّة المدن الذين ستتحسّن ظروفهم وهذا ما حصل من 1988 إلى 2000. ولذلك عندما جاء بشّار إلى الحكم، لم تكن النخبة السنيّة الاقتصادية مناصرة صارمة لنظام البعث بل كانت تخرج قبل سنوات بخطاب تصاعدي معارِض ولكنّه مهذّب،

وتدفع إلى المشاركة في السلطة وتطالب أن يتمّ توسيع دائرة القرار. كما أنّ تحسّن ظروف الطبقة الوسطى في ظل قطاع خاص مزدهر كان يعني تراجع اعتماد أبناء عائلات السنّة على برامج الحكومة وعلى وظائف القطاع العام، وبالتالي تحقيق استقلالية اقتصادية خارج رعاية النظام الحاكم. لقد ذهب جزء من بحبوحة القطاع الخاص وأرباحه لخلق معارضة ليبرالية تستطيع تمويل نشاطاتها الثقافية والإعلامية واجتماعاتها ومنتدياتها في الصالونات والقاعات. وكانت هذه التحركات الديناميكية متسارعة أكبر من طاقة الحكومة على مواكبتها، تخلق واقعاً طبقياً جديداً يقبع في ثناياه الواقع المذهبي ولو لم يكن مستيقظاً.

في «ربيع دمشق» كان ثمّة احتمال أن تؤثّر وتيرة الاصلاح على الجوهر الاجتماعي للبلاد فيتحوّل الواقع السوري الى لعبة أرقام ديمغرافية للمذاهب، والى أكثرية وأقلية دينية وعرقية. ذلك أن التحوّل سيقوّي النخب التجارية والصناعية السنّية ماديّاً ومعنويّاً وعبر علاقاتها مع الدول العربية السنّية الكبيرة كمصر والسعودية والنخبة السنّية المدينية في لبنان ما يفتح الباب نحو شهيّة مطالبة بمشاركة أعمق في الحكم على الخلفية العددية والقوّة الاقتصادية للسنّة. كما أن فئات عديدة من الطبقات الجديدة التي نمت في ظل ثورة البعث كانت تقاوم الإصلاح.

من النصوص الحديثة التي تعكس ما جاء في مقدمة هذا الكتاب عن علاقة الطبقات الاجتماعية بالاقتصاد والنظام السياسي ما كتبه الباحث السوري سمير سعيفان (2009) عن الإصلاح، ورأى فيه أنّ الرأسمالية السورية القديمة كانت في الماضي العدو التاريخي لـ«حزب البعث» الذي نجح إلى حدّ بعيد في إزالتها .أمّا الرأسمالية الجديدة فقد نمت على مائدة القطاع العام وفي شراكة مع العديد من مراكز البيروقراطية. ولكن رغم ذلك فإن نموّها شكّل خطراً استدعى التدرج وإحكام السيطرة من الداخل. ذلك أنّ تنامي قوّة القطاع الخاص يوجّه رسالة إلى الداخل مفادها أنّ الإصلاح في سورية يعني تخلّي دولة البعث عن تحالفها التاريخي - «تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بقيادة الجيش» - ويتحول إلى شراكة مع الرأسمالية السورية متخلّياً عن الفئات الفقيرة في الريف والمدينة وعن جذوره الطبقية ويصعد إلى الطبقات العليا. وهذا التوجه له مخاطره في سورية التي يقودها حزب اشتراكي وينص دستورها على أن النظام الاقتصادي فيها هو نظام اشتراكي، وهي ما زالت تتعرض لضغوط سياسية مركّبة وتواجه خطر عدوان إسرائيلي داهم في كل لحظة. يضاف لهذا أيضاً التخوّف من الآثار الاجتماعية لتراجع دور الدولة وتراجع دعم الخدمات المجانية من تعليم وصحة وسلع وخدمات رخيصة تدعمها الدولة مثل الخبز والرز والسكر والشاي والزيت والكهرباء

والمحروقات والنقل.

وإشارة إلى تهديد بعض مزايا الطبقة الوسطى الجديدة التي نمت في ظل دولة البعث، يلاحظ سعيفان أن الإصلاح يمس مصالح أعداد كبيرة من كادرات الدولة في الحزب والشبيبة واتحادات العمال والفلاحين والنساء الذين يتمتعون بمزايا سيُحرمون منها في حال سار الإصلاح وفق المنهجيات المعروفة عالمياً، وتراجعت الدولة وخاصة الدور التدخلي لأجهزتها المذكورة آنفاً، إذا ما تم الفصل بين الحزب والدولة. ويقول سعيفان إنّ هؤلاء جميعاً يقفون ضد الإصلاح، ما لم توجد صيغة تحافظ على مكاسبهم ودورهم الذي يخلق لهم منافع صغيرة عموماً، بينما هي كبيرة للبعض منهم. «كما أن الإصلاح في سوريا يتم بدون دعم دولي على غرار ما جرى لبلدان المعسكر الاشتراكي القديم، بل يتم والضغوط السياسة الغربية الأميركية والأوروبية مستمرة إضافة لضغوط عربية تنضم للتهديد الإسرائيلي المستمر». كما أن سيطرة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية تجعل الصفقات الحكومية قابلة للتوجيه وفق معايير وبأدوات معينة، بينما الإصلاح سيحرمهم من هذه الميزة. لقد تعوّد القطاع الخاص السوري الجديد أن يعمل من خلال الحماية والعلاقة غير النزيهة بالأوساط الحكومية، وتغيير هذا المناخ يهدد مصالحه وهو غير واثق من قدرته على التكيف مع مناخ الإصلاح الانفتاحي، لذا فقد كان معادياً للإصلاح في القسم الأكبر منه[12].

لم تكن هناك أي ضوابط أنّ قبول الدولة السريع بمطلب إطلاق الأحزاب وبانتخابات حرّة قد يفتح الباب لأن تتحوّل سورية إلى وضع مشابه للبنان. ذلك أنّ فلتان الانتخابات وتحرّرها من ضوابط مانعة للترشّح الطائفي والعرقي، سيسمح بظهور لوائح سنيّة معتدلة من الطبقة الوسطى حتى لو جهر أشخاصها بالعلمانية، أو أخرى يدعمها إسلاميون ويؤدّي ترشّحها إلى فوزها بسبب الأغلبية العددية للسنّة في سورية ضد لوائح تدعمها الأقليات العلويّة والمسيحية والدرزية مجتمعة، حتى لو قدّمت هذه الأقليات نفسها في إطار وطني علماني جامع. وهذا ما كان يحصل في لبنان عند كل موسم انتخابي، وكان أحد أسباب فشل الأحزاب العلمانية بعد سبعين عاماً من استقلال لبنان. ولهذا فإنّ الأقليات المذهبية في سورية وتلك المنتمية إلى الطبقات الجديدة كانت تنظر إلى مستقبل مختلف غير مأمون العواقب، فتدعم النظام وتخاف

12- سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، دمشق نيسان 2009.

من انزلاق مستعجل نحو الديمقراطية والانتخابات بعيداً عن نظام البعث.

لقد أخمدت الحركة الأصولية في سورية في الثمانينات بالقوة العسكرية والقمع الدائم، ولكن الخلفية الدينية كما ذكرنا تبقى كالنار في الرماد. ذلك أنّ «الإخوان المسلمين» قد يتراجعون لعدّة سنوات ولكنّهم موجودون على الساحة وقد يستقطبون شعبية كبيرة في ظروف ملائمة خاصة في المدن. كما أنّ ثمّة درساً من تاريخ إيران هو هجرة الأرياف إلى المدن الكبرى في الخمسينات والستينات وانقلاب الوافدين إلى ناقمين على الدولة بسبب فقرهم وضيق عيشهم ولجوئهم إلى حركات دينية. وثمّة حركة كثيفة في سورية من الريف السنّي الداعم نسبيّاً لنظام البعث - بسبب الإصلاح الزراعي والتقديمات - إلى المدن وخاصة إلى دمشق وحلب وحمص وحماه، وما يمكن أن يحدثه هذا الوفود من تغيّر في نفوس الوافدين نحو التديّن واعتناق أفكار الإسلاميين، خاصة أنّ المدن السورية كانت حصناً للحركات الأصولية منذ 1940 إلى 1980.

لقد بقيت حركة الإخوان محظورة وتعارض النظام ولو من الخارج بقيادة البيانوني في لندن، في حين ظهرت تنظيمات صغرى كحركة «جند الشام» قامت ببعض أعمال العنف، كما في حزيران 2006 عندما وقعت معركة بالأسلحة الفردية في جوار وزارة الدفاع في دمشق راح ضحيّتها شرطي وأربعة من المهاجمين، وحاولت مجموعة أصولية نسف السفارة الأميركية في دمشق في أيلول من العام نفسه فجرت معركة مشابهة بين الأمن السوري والمهاجمين منعت ذلك. لقد قام البيانوني بزيارة واشنطن والتقى مسؤولين أميركيين للحصول على الدعم، ما جعله في نظر الرأي العام داخل سورية في شبهة بسبب الانحياز الأميركي الدائم لإسرائيل. ولكن إعجاب البيانوني بـ«حركة حماس» ونضالها ضد إسرائيل ووصولها إلى الحكم عبر الانتخابات جعله موضع ريبة أيضاً في ذهن الأميركيين. وكان على سورية أن تأخذ جانب الحذر من الأصوليات الإرهابية في العراق ومن «فتح الشام» وتنظيمات أخرى في شمال لبنان خاضت معارك ضد الدولة اللبنانية في جبال الضنّية ومخيم البارد.

ولم يكن خوف الأقليات الدينية من صعود أفراد الطبقة الوسطى من سنّة المدن إلى السلطة، لأنّ هؤلاء كانوا ينادون بنظام غربي ديمقراطي، بل خاف المسيحيون والدروز والعلويون والمثقفون والعلمانيون من تيارات التطرّف. ذلك أنّ السنّة المعتدلين -كما أشرنا أعلاه- يفتقرون إلى خلفية عقائدية علمانية، كتلك الأحزاب المنضوية في الجبهة التقدمية، وتقتصر آراؤهم كرجال أعمال على شعارات ليبرالية عامة، سرعان ما يدفعهم جانباً تيار التشدّد وأجواء

التديّن. ولذلك خافت الأقليات من تصاعد حركات أصوليّة سنية تحوّل البلاد إلى نظام يشبه إيران أو السودان أو السعودية. وفي الحالين فإنّ ثمة مخاطر أن يؤدي التغيير الطبقي/ المذهبي السريع إلى أزمة وعنف حيث توقّع مراقبون سوريون أنّ «انتخابات حرّة ستخلق مواجهة بين «حزب البعث» والإسلاميين في سورية، ولكن السؤال هو ماذا سيحدث بعد ذلك». فإذا التزم النظام في سورية بنتائج عملية انتخابية احتراماً للخيار الديمقراطي للشعب، وحتى لا يكرّر تجربة الجزائر (رفض النتائج) والسلطة الفلسطينية (عزل حماس) سيخاف المثقفون السوريون والأقليات الدينية الكبيرة نسبيّاً والنساء الساعيات إلى التحرّر من مستقبل مظلم، وربما إلى مزيد من التأزم في الدول االمجاورة لسورية وعلى مستوى المنطقة.

خافت الدولة السورية من مسيرة إصلاحات سريعة قد تؤدي، على ايجابياتها، الى نتائج سلبية إذا لم تتم رعايتها بتؤدة ودرس، ولكنّ النظام وعد مراراً بالالتزام بمشروع الإصلاح وإن سورية تستطيع أن تخطو نحو نظام ديمقراطي علماني بمسيرة هادئة ولو استغرق النهج الإصلاحي فترة من الزمن. ولكن مرور عشر سنوات دون تحقيق تقدّم جوهري أدّى الى انفجار الوضع الشعبي بشكل غير مسبوق في ربيع 2011 كما سنرى وتبيّن أن الإصلاحات قد تأخرت كثيراً..

***

إضافة إلى المحاذير المذهبية ثمّة في سورية محاذير عرقية. إذ إلى جانب منتديات دمشق في السنوات الأولى من عهد بشّار، ظهرت منتديات ذات طابع إثني في حلب وطرطوس واللاذقية وحتى في الحسكة والقامشلي ومصياف والسويداء، كمنتدى «جلادت بدرخان» الكردي في القامشلي. وطالب هذا المنتدى بإعتراف السلطات السورية بحقوق 1.5 - 2 مليون كردي سوري كأقلية وطنية لها حقوق. ولكن ظهور هذا المنتدى على خلفية الغزو الأميركي للعراق كان مصدر قلق للسلطة. فقد تأثر أكراد سورية، وخاصة في المناطق القريبة من الحدود العراقية كالحسكة، بالحدث العراقي. ففي 12 آذار 2004 وقعت مواجهة عنيفة بين سوريين عرب وسوريين أكراد على خلفية مباراة لكرة القدم في مدينة القامشلي سقط جراءها ثلاثة شبّان أكراد. وقامت قوى الأمن بحملة اعتقالات رافقها استعمال القوّة. وردّ الأكراد بمهاجمة الأبنية الحكومية والمرافق العامة، وامتد العصيان الكردي إلى مناطق أخرى للأكراد في سورية بما فيها حيّهم في دمشق.

كان هذا التحرّك موقع استغراب السلطة بعد عقود من الهدوء في وسط أكراد سورية الذين لقوا معاملة أفضل بكثير من أكراد العراق في عهد صدّام. وكان الفرق الآن أنّ الجماعات الكردية السورية قد عزّزت صوتها المعارض في ظل «ربيع دمشق» ثم جاء الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 وساعد أكراد العراق لإقامة حكم ذاتي واسع، وصل إلى حدّ الانفصال والكونفدرالية. وهو ما شجّع أكراد سورية لاستعادة هويّتهم القومية وعلى تحدّي هيبة النظام ليس فقط في سورية بل أيضاً في تركيا وإيران، ما يشرح الثقة بالنفس التي خرج بها الأكراد لمواجهة السلطة في سورية في آذار 2004. ولكن الحكومة لم تستعمل قبضة حديدية لقمع الأكراد، بل لجأت الى الحوار والتهدئة ووعدت بمنح الهوية السورية لآلاف الأكراد الذين يقيمون في منطقة الجزيرة وتقول سورية إنّهم أتوا من العراق. كما أُطلق سراح الموقوفين في أحداث القامشلي.

تراجع ربيع دمشق

لم تمشِ الدولة مع دعوات الإصلاحيين المستعجلة للديمقراطية والحياة المدنية والاعتراف بالواقع التعددي. فقد كانت وجهة نظر النظام أنّ الفكر القومي العربي يوحّد الشعب في ظل دولة واحدة ويمنع الانقسامات الطائفية والعرقية، وإلا دخلت سورية أزمات أهلية كما حصل في لبنان والعراق. وكانت مواقف بشّار تتغيّر رويداً نحو التريّث في عملية الإصلاح، بعدما دأب مستشاروه على الإشارة الى تعاظم قوى المعارضة. واعتبر بشّار أن بعض الإصلاحيين ليسوا وطنيين سوريين يسعون إلى خلق سورية قويّة وتحقيق الرفاه والتطوّر لشعبها، بل جماعات خبيثة تهدّد الكيان وبقاء الوطن وتفتّت المجتمع الى مذاهب وإثنيات باتصالاتها ونداءاتها وإصرارها على تغيير فوري، عملاً بأسلوب تنظيمات المجتمع المدني في الغرب. فبدأ بشّار يسير نحو التريّث وتراجعت وتيرة تسامح النظام.

وكانت قد بدأت تخرج إشارات حول تردّد دوائر السلطة في السير بالإصلاح. فاعتُقلت امرأة لنشرها وتوزيعها رسماً كاريكاتيرياً لبشّار في كانون الأول 2000 وتعرّض الروائي المعارض نبيل سليمان لضرب مبرح أدخله المستشفى في شباط 2001. وفي مطلع 2001، ذكّرت الدولة أنّ قانون الطوارئ ما زال نافذاً وأنّ أي لقاء سياسي لأكثر من خمسة أشخاص هو غير قانوني بدون ترخيص من دوائر الأمن، وأنّ تقديم الطلب للحصول على الترخيص يجب أن يتم قبل أسبوعين من اللقاء، وأن يتضمّن الطلب اسم المتحدّث ونسخة عن كلمته

ولائحة باسماء المدعوّين. وفي آذار 2001، حذّر خدّام قادة منظمات المجتمع المدني من عدم التمادي في ضغوطهم وعدم تعريض الوحدة الوطنية للخطر. وبات على هذه المنظمات المدنية إبلاغ السلطات عن لقاءاتها قبل أسبوعين من انعقادها. ثم عادت القيود تدريجياً على حريّة السفر إلى الخارج بعد عام من إطلاقها. وانتقدت أوساط الحكم النداءات المتكرّرة للإنهاء الفوري لقوانين الطوارئ، وذكّرت أنّ الإصلاح السياسي والاجتماعي في سورية يجب أن يكون تدريجياً وبشحنات مضبوطة وليس شلالاً فالتاً. وفي حزيران 2001، ضيّقت وزارة الإعلام على صحيفة **الدومري** كما سبقت الإشارة.

في لقاء في جامعة دمشق في 17 شباط 2001، هاجم عبدالحليم خدام، بصفته نائب رئيس الجمهورية «المنتديات والبيانات التي تتحدث عن الديمقراطية والحرية». وقال إنّ أصحابها «لم يقصدوا منها لا الديمقراطية ولا الحرية ولا رفع الأحكام العرفية»، وأنّه «لو أراد أصحاب بعض الطروحات التطوير لكانوا رحّبوا بخطاب قسَم الرئيس بشار الاسد وساهموا بأقلامهم في كيفية التطوير مما كان سيشكّل حالة من حالات الحوار بين الأفكار المختلفة المطروحة». وانتقد خدّام اعتبار أصحاب تلك الأطروحات أنّ كل ما حدث خلال أربعين سنة باطل وفاسد وسيئ ما يعبّر عن ممارستهم نوعاً من أنواع الإرهاب الفكري ولم يقصدوا أيّ نوع من أنواع الحوار. وربط خدام طرح مسألة «الفسيفساء السورية» والأقليات في سورية بما تطرحه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية حول حق الأقليات في تقرير المصير بغية تفكيك دول العالم الثالث. وقال إن مثل هذه الدعوات «لم يأت عن حسن نية، وإنّه إذا كان صاحبها جاهلاً فإنّ من يكتب عنها يعرف ما تعني هذه العبارة وماذا تخفي».

وتساءل خدام: «هل يمكن أن يُسمح لأحد بتفكيك الوحدة الوطنية؟ ... ليس من حق أي مواطن في أي مكان أن يهدّد أسس المجتمع. لكل فرد الحق في الحرية لكن حريته تنتهي عند بداية حرية الآخرين وعند أمن المجتمع واستقراره». وأشار «إلى أنّ أي إنسان يستعرض تاريخ سورية، يجد أنّها كانت في الخمسينات ضمن لعبة إقليمية، بينما باتت منذ السبعينات دولة يُحسب لها حساب»، وأن «حزب البعث لا تُقلقه مثل تلك الظواهر، لكنها تقلق المجتمع لأنها تُحدث قلقاً عند الناس على الاستقرار السائد في البلاد»، معرباً عن استغرابه غياب أي عبارة في تلك الأطروحات عن الصراع العربي - الإسرائيلي ولا عن الهيمنة الأجنبية، وتساءل «هل هذا من قبيل المصادفة؟ وهل يمكن فصل حياة أي مواطن

في سورية أو في الوطن العربي عما يجري في ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل؟». وتحدّث عن بعض الجوانب السلبية في المسألة الاقتصادية والخلل الموجود بين الموارد والإنفاق. ودعا إلى اعتماد مفاهيم جديدة في هذا المجال، مؤكداً ضرورة أن يترافق الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح الإداري وبالإصلاح في مجال القضاء[13].

وللردّ على اتهامات خدّام وغيره، تنادى أعضاء لجنة إحياء المجتمع المدني وأصدروا بياناً أكثر تفصيلاً في نيسان 2001 بعنوان «نحو ميثاق وطني اجتماعي في سورية: مبادئ وطنية عامة». وفيه أخذ بالاعتبار لاتهامات السلطة أنّ هذه اللجان تركّز على انتقاد النظام وتهمل ذكر إسرائيل وخطرها على سورية والعرب. فأعلن الميثاق التزام اللجان بالقضية الفلسطينية وبنهج تحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة في لبنان وفلسطين وحشد الطاقات لهذا الهدف، وصولاً إلى منظومة إقليمية للدول العربية وليس إلى شرق أوسط جديد كما تبشّر الولايات المتحدة.

في صيف 2001 بدأ قمع الإصلاحيين إذ اعتُقل مأمون الحمصي بتهمة «محاولة تغيير دستور البلاد بوسائل غير شرعية»، واعتقل في طرطوس رياض الترك (من «الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي» المنشقّ عن «الحزب الشيوعي» العضو في الجبهة التقدمية)[14]. وكان الترك قد ألقى كلمة في 1 أيلول 2001 أمام منتدى الأتاسي هاجم فيها حافظ الأسد بأنّه كان دكتاتوراً وقارنه بستالين وحمّله مسؤولية الفساد والركود ومسؤولية أحداث حماة عام 1982، ما اعتبرته السلطة شتائم شخصية غير مسبوقة ضد الرئيس السابق. فاعتقل الترك ثم أطلق سراحه في نهاية 2002 كبادرة حسنة لزيارة جاك شيراك لسورية ولبنان. ثم اعتقل عدد من البارزين في لجان إحياء المجتمع المدني كعارف دليلة وستّة آخرين إضافة إلى رياض سيف. وكان سيف قد أعلن حلّ منتداه في 21 آذار 2001، ولكنّه أعاد افتتاحه فكان السبب المباشر لاعتقاله في 6 أيلول وانتهى الأمر بعزله من البرلمان ورميه في السجن. وإذ اقتيد سيف بعد جلسة محاكمة في شباط 2002 صرّح بأنّ الحكم هو نيشان على صدره.

في نيسان 2002 صدرت أحكام سجن بحق سيف والحمصي مع معارضين آخرين لفترة

13- «دمشق: خدام يحمل على منتقدي الحكم باسم الحرية والديمقراطية»، **الشرق الأوسط**، 18 شباط، 2001.

14- كان الترك قد سُجن عام 1971 لمعارضته الجبهة التقدمية وقيادة خالد بكداش، وأطلق سراحه بعد 17 عاماً في 1988، ليصبح من أبرز منتقدي النظام حتى أصبح انتقاده شخصياً طال ليس فقط الرئيس الراحل بل بشار أيضاً.

5 سنوات أمضوا منها أربعاً ثم أطلق سراحهم في كانون الثاني 2006. ولكن سيف استدعي مراراً للتحقيق بعد إطلاق سراحه كتحذير له لكي لا يتكلّم إلى وسائل إعلام غربية أو لمنظمات غربية لحقوق الإنسان. واستمرّت مراقبته وملاحقته والتحقّق من موظفيه وأفراد عائلته وأصدقائه ومعارفه. وأُمر بأن يزور مكتب الأمن الداخلي يومياً. وبعد إحدى هذه الزيارات هاجمه رجلان أوسعوه ضرباً وركلاً. أمّا مأمون الحمصي فقد غادر سورية وحافظ على لقب أمين عام أمانة إعلان دمشق. وحُكم عارف دليلة، عميد كليّة الاقتصاد في جامعة دمشق، بعشر سنوات في السجن. وكان قد صُرف من الخدمة في 1998 على خلفية بحوثه ومحاضراته وكتبه ومقالاته الاقتصادية والسياسية. وجاء صرفه بعد محاضرة في دمشق عنوانها «التنمية وحقوق المواطن الاقتصادية». ثم اعتقل في 9 أيلول 2001 بعد أسبوع من إلقائه محاضرة في منتدى الأتاسي تحت عنوان «الاقتصاد السوري: مشكلات وحلول». لقد وقّع دليلة على البيانات المطالبة بالديمقراطية والإصلاح وكان من نشطاء لجان إحياء المجتمع المدني. ووُجّهت إليه تهم خطيرة مع أنّ آراءه لم تتخطَّ انتقاد الفساد والدعوة إلى إطلاق الحريات والعمل من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي. وتدهورت صحّته في السجن وأضرب عن الطعام ولم يُفرج عنه إلا بعد مرور سبع سنوات، وذلك في 7 أغسطس 2008[15].

ورغم هذا الضغط على المعارضين فقد استمرّ النشاط في إطار «ربيع دمشق». ففي أيّار 2003 وُجّهت رسالة لبشّار وقّعها 300 مثقف ومحام وناشط سياسي ناقشوا فيها أنّ الإصلاح لا يتناقض مع توجّهات الدولة وعقيدتها ومصالحها. وأنّ الإصلاحات تقوّي سورية لتواجه أميركا في العراق وإسرائيل التي تحتل الجولان والأراضي الفلسطينية.

في تلك الأثناء واصل بشّار عملية التغيير في القيادة السورية، كما أحال المزيد من كبار المسؤولين إلى التقاعد. ففي حزيران 2005 تقاعد مصطفى طلاس وزير الدفاع وخرج زهير المشارقة نائب رئيس الجمهورية وعبدالحليم خدّام نائب رئيس الجمهورية، وعبدالله الأحمر الأمين العام المساعد لـ«حزب البعث»، وتقاعد وخرج آخرون. وقلّص بشّار عدد أعضاء القيادة القطرية للحزب ثم امتلأت مقاعد هذه القيادة بعناصر شابة يثق بها. ومكث

15- BBC, 7 August 2008, “Syrian dissident economist freed”.

خدام بعض الوقت في سورية ثم غادر إلى باريس[16] ومن هناك كال اتهامات مذهلة ضد بشّار والدولة في سورية، ثم تحالف مع مناهضي النظام من معارضين ليبراليين وتنظيمات كردية ومع «الإخوان المسلمين» الذين يقودهم علي صدرالدين البيانوني تحت اسم «جبهة الخلاص الوطني». ولكن هذه الجبهة لم تفلح في عمل شيء، ثم اختفت عن الأنظار، باستثناء عقدها اجتماعات دورية هنا وهناك أحدها كان في لندن في حزيران 2006. ورأى مراقبون أنّ علاقات هذه الجبهة الوثيقة بواشنطن ودعم الإدارة الأميركية لفئات سورية معارضة بمبلغ 5 ملايين دولار، قد أفقدها الكثير من شرعيتها في أوساط الشعب السوري وأكّد اختراق أعداء سورية لحركة الإصلاح.

أثر الخطر الخارجي

كان الهم الأول لدى المواطنين السوريين كما في لبنان، معيشياً-اقتصادياً إضافة إلى متابعة انتفاضة الأقصى في فلسطين وأحداث العراق الذي كان يعيش تهديد الغزو الأميركي. وزاد في الطين بلّة التهديد الأميركي والإسرائيلي شبه الدائم لسورية ليعود خطاب سورية المُحاصرة بقوة إلى أذهان الناس. لقد غضب الشارع السوري - كما في كل الدول العربية - على القمع الوحشي الإسرائيلي للشعب الفلسطيني فلم ينظر باستحسان إلى إعلان تأسيس «حزب الإصلاح السوري» من واشنطن في منتصف 2003، بقيادة الغادري الذي حظي بدعم واحتضان إدارة بوش المتطرّفة ضد سورية. لقد دعا هذا الحزب أطياف المعارضة السورية إلى لقاء في بروكسل في كانون الثاني 2004 وعمل على تأسيس «التحالف من أجل الديمقراطية» فلم ينجح ولم تكن له جذور شعبية ومثقفة داخل سورية. وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في بيروت، وجّهت واشنطن أصابع اتهام إلى سورية وقامت وزارة الخارجية الأميركية بدعوة حزب الغادري إلى لقاء عمل في مكاتبها في واشنطن في آذار 2005 لوضع

16- أعلن خدّام معارضته للنظام في كانون الأول 2005 بعد أن تدهورت علاقته ببشار وبعد انتقاده السياسة الخارجية السورية لا سيما في لبنان. وأسّس عام 2006 جبهة الخلاص الوطني التي تضم معارضين سوريين أبرزهم جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت انسحابها منها غداة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية الشهر الأخير من 2008. أصدرت المحكمة العسكرية الجنائية بدمشق بتاريخ 17 آب 2008 حكماً على خدام بالسجن لمدد مختلفة أشدها الأشغال الشاقة المؤبدة مدى الحياة بتهم مختلفة. واتهمته «بالمؤامرة على اغتصاب سلطة سياسية ومدنية وصلاته غير المشروعة مع العدو الصهيوني والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي، وأشدها دسّ الدسائس لدى دولة أجنبية لدفعها للعدوان على سورية التي عوقب عليها بالمؤبد».

خطة عمل لاستلامها الحكم في سورية وإقامة نظام ديمقراطي غربي. وفي الوقت نفسه أعلن رجل أعمال سوري آخر هو عبدالعزيز سحّاب مفلت تأسيس حزب سوري ثانٍ من واشنطن هو «حزب النهضة الوطني الديمقراطي» إزاء تصاعد الحملة الأميركية والغربية ضد سورية ودعوات بعض السياسيين في لبنان إلى بوش ليقلب النظام في دمشق.

خلاصة

أطلق عهد بشّار، منذ العام 2000، عملية إصلاح سياسي واقتصادي سرعان ما عُرف بـ«ربيع دمشق». ولكن بشّار كان متشدّداً في ثلاثة ملفات تجاه أطراف المعارضة السورية وقوى الإصلاح:

ضبط وتيرة الإصلاح الداخلي.

الصراع مع إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط.

العلاقات مع لبنان.

ومن هذه المنطلقات الثلاثة كان بشار ينطلق من خطاب والده القومي نفسه وأحياناً بجرعة أعلى. كما أنّ الأجواء الإقليمية الصعبة في سنوات بشّار الأولى (الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 وهجمات 11 أيلول 2001 وغزو العراق عام 2003 وأحداث لبنان عام 2005 وحرب تموز 2006) كانت غير ملائمة للإصلاح ودفعت أحد المعارضين الداخليين إلى التعليق أنّ «بوش وشارون نجحا في تحويل ربيع دمشق إلى شتاء». ولكن وعد الإصلاح ارتبط في ذهن النظام بانتهاء عواصف المنطقة التي ما أن تنتهي حتى تشتعل مرّة أخرى. وهو المنطق الذي استعملته السلطة لتأجيل الاصلاح مراراً حتى أعلن بشار في ربيع 2009 عن أن العملية الإصلاحية ستنطلق مجدداً (2) ولكن وتيرتها كانت شديدة البطء. سنعود إلى موضوع التهديدات الخارجية في الفصل 27 ولكن قبل ذلك سنخصّص الفصل 26 لدراسة الاقتصاد السوري في عهد بشّار.

الفصل السادس والعشرون

التحديات الاقتصادية

نخصّص هذا الفصل للوضع الاقتصادي وتجربة الإصلاح الاقتصادي التي مرّت بها سورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الاقتصاد السوري حتى 2010

لقد تراجع الاقتصاد السوري في معظم المؤشرات، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تدهور الوضع المعيشي للمواطنين ومن ضمنه السكن اللائق وتأمين مدارس للأبناء ومستوى التعليم ونوعيته، وسائر متطلبات الحياة العصرية. وعلى سبيل المقارنة بلغت نسبة الأمية في صفوف البالغين 12 بالمئة للذكور و41 بالمئة للإناث، مقارنة بـ2.5 بالمئة في كوريا الجنوبية و5 بالمئة في تايلند و11 بالمئة في البيرو الفقيرة. أما حيازة الكمبيوتر فقد بلغت 14 في الألف في سورية مقارنة بـ35 بالألف في البيرو و182 بالألف في كوريا الجنوبية و246 بالألف في إسرائيل[1]. ومقارنة بالأداء الاقتصادي الإقليمي للعام 2006، فإنّ معدّل الدخل الفردي في إسرائيل بلغ 24600 دولار، والسعودية 12800 دولار وإيران 8300 دولار والأردن 4700 دولار ومصر 3900. أماّ سورية التي تمتّعت بإنتاج نفطي وأراضي زراعية شاسعة وكثافة سكانية ممتازة (كسوق استهلاك داخلي)، فكان معدّل الدخل الفردي فيها 3000 دولار. وقيل سابقاً إنّ مصر وسورية وكوريا كانت دولاً نامية على مستوى الأداء الاقتصادي نفسه في الخمسينات من القرن العشرين. ولكن كوريا الجنوبية سبقت تطور

1- World Bank, *World Development Indicators*, 2001, pp. 994-96, 306-308.

هاتين الدولتين العربيتين بمراحل، بل سبقت كل الدول العربية في التقنية والصناعة، حتى بلغ معدّل الدخل الفردي فيها 27 ألف دولار عام 2005. وإذا صحّت المقارنة بين مصر وسورية لتشابه نظاميهما السياسيين وانتشار داء الفساد والبيروقراطية، إلخ، فإنّ معدل الدخل الفردي في مصر كان ثلث ما كان عليه في سورية في الثمانينات، ثمّ نما اقتصاد مصر على علاّته حتى بات معدّل الدخل الفردي المصري أعلى من السوري خلال عقدين من الزمن، ما يُظهر فداحة تراجع الاقتصاد السوري في الثمانينات والتسعينات.

ولكن المؤشرات المعتمدة دولياً، والتي أبرزت صوراً قاتمة عن الاقتصاد السوري، كانت تُغفل حقائق إيجابية عديدة. فقد ارتفع عدد الأبنية الصناعية في سورية من 31 ألفاً عام 1970 إلى 90 ألفاً عام 2000 وارتفعت مساحة الأرض المزروعة كنسبة من الأرض الصالحة للزراعة من 37 بالمئة إلى 77 بالمئة خلال الفترة نفسها، وإنتاج القمح من 635 ألف طن إلى ثلاثة ملايين و105 آلاف طن، وإنتاج القطن من 383 ألف طن إلى مليون و32 ألف طن، وإنتاج الحمضيات من 80 ألف طن إلى 800 ألف طن، والزيتون من 860 ألف طن إلى 866 ألف طن، والتفاح من 18 ألف طن إلى 287 ألف طن. كما أنّ عدد طلاب المدارس ارتفع من مليون و126 ألفاً عام 1970 إلى ثلاثة ملايين و730 ألفاً عام 2000، وطلاب الجامعات من 37 ألفاً إلى 155 ألفاً، وعدد الأسرّة في المستشفيات من ستة آلاف إلى عشرين ألفاً. ووصلت الكهرباء إلى 97 بالمئة من المنازل، والماء إلى 84.2 بالمئة مقارنة بـ43 بالمئة عام 1970[(2)]. ولم تنفِ سورية أنّ المؤشرات المعتمدة للمقاييس العالمية ضعيفة في حالتها، وأنّها قد تبدو متخلّفة في بعض الميادين ولكنّها ليست بلداً على حافة الإفلاس أو أنّها بلاد فقيرة، بل ثمّة إنجازات في الحقول الاقتصادية والاجتماعية ميّزت سورية حتى عن جارها اللبناني:

- استطاعت سورية دوماً أن توفّر احتياجاتها بالاعتماد على الذات، وخاصة في توفير مصادر الطاقة (المحروقات والكهرباء) والأمن الغذائي. فلم تخضع للخارج أو تلجأ إلى الاستيراد كما هي الحال في لبنان حيث تُستورد مواد غذائية أساسية وكل مصادر الطاقة وحيث تتعطّل الشبكة الكهربائية مراراً. حتى أنّ سورية كانت طيلة الفترة من 1970 حتى اليوم مصدّراً صافياً للبترول وخاصة لدول الاتحاد الأوروبي وللمنتجات الزراعية والغذائية للدول

2- Eyal Zisser, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First years in Power*, London, I. B. Tauris,, 2007, p. 107.

العربية وخاصة للبنان والأردن والعراق. وبلغت قيمة هذه الصادرات مليارات الدولارات سنوياً بفضل تطورات هامة في القطاع الزراعي.

– استطاعت سياسة الإنماء المتوازن بين الأرياف والمدن وبين المحافظات ودمشق وحلب أن تضع حدّاً للمشكلة المزمنة في ازدحام المدن، فبدأ توزيع السكان يستقرّ واستطاعت الدولة أن تمتصّ الازدياد السكاني وتقلّص وقعه السلبي. فقد أعطت الخطط الخمسية أهمية خاصة للتنمية الريفية وتحسين التربة ووسائل الريّ وتوزيع المحاصيل وتسويقها، وبنَت مشاريع عمرانية جديدة خارج المدن وشجّعت الانتقال منها وإليها، خاصة في منطقة الجزيرة وفي مشروع الغاب.

– طيلة عقود لم يغب الهم الاجتماعي عن دولة البعث رغم كل الخطوات التي اتخذتها الحكومات نحو اقتصاد السوق والانفتاح منذ السبعينات. إذ إنّ نظام الضمان الاجتماعي والصحي في سورية، رغم بساطة خدماته وبرامجه، يعتبر تقدمياً ومتطوّراً قياساً إلى لبنان وإلى عدد كبير من الدول العربية ودول العالم الثالث. إذ يستفيد منه أغلبية الشعب وتظهر من نتائجه قفزات دراماتيكية في المستويات التربوية والصحية والخدمات الاجتماعية وخاصة في المحافظات، من العناية بالطفل والأمومة والمستوصفات والمدارس والمعاهد والنوادي والحضانة وأوجه ضمان العمل والشيخوخة.

– وربما كان الاستقرار السياسي من أهم إنجازات الدولة في سورية، مقارنة بلبنان على الأقل. ففي سورية ثمّة جيش قوي يدافع عن البلاد وأجهزة تحفظ الأمن الداخلي، ما ساهم في تحقيق مرحلة طويلة من الهدوء والاستقرار، مع استثناءات قليلة، سمحت للناس بمواصلة حياتهم بشكل طبيعي.

– وكما في لبنان كذلك في سورية، إذ إنّ التهريب ومنه نقل الأموال، لعب دوراً رئيسياً في اقتصادي البلدين ولكن تخلو الإشارة إلى حجمه وقيمته في الإحصاءات الرسمية السورية واللبنانية وفي جداول التجارة الخارجية في مديريتي الإحصاء في كلا البلدين.

– واستطاعت سورية إنجاز شبكة بنى تحتية في طول البلاد وعرضها من طرق وموانئ ومطارات وصرف صحي وماء وكهرباء وسدود.

– كما أنّ سورية لا تعاني من ديون خارجية. إذ حتى العام 2004 بلغت ديون سورية للاتحاد السوفياتي السابق حوالى 12 مليار دولار. ولكن بعد زيارة بشّار لموسكو في كانون الثاني 2005، تمّ شطب نسبة 80 بالمئة من هذه الديون وتقسيط الباقي على عشر سنوات في

استثمارات روسية في سورية ومبيعات سورية إلى روسيا.

- واستفادت سورية من علاقاتها الاقتصادية مع إيران. فقد قدّمت إيران النفط بأسعار دون سعر السوق، وزادت الاستثمارات الإيرانية في الاقتصاد السوري خلال العقدين السابقين. وخلال عام واحد فقط (2006)، تضمّنت هذه الاستثمارات بناء مصنعي تجميع سيارات ومخازن قمح كبرى ومعمل إسمنت، وتمّ توقيع عدد من الاتفاقيات. في حين بلغ عدد السيّاح الإيرانيين في سورية 700 ألف شخص، لما تتمتع به سورية من مراكز دينية إسلامية كالمسجد الأموي ومقام السيّدة زينب. كما أنّ مساعدات إيران لـ«حزب الله»، رفع عن سورية أعباء دفاعية كبيرة تجاه حليفها اللبناني في وجه إسرائيل.

- ساهمت عمليات التهريب من العراق وإليه ونقل النفط العراقي، في دعم الاقتصاد السوري قبل سقوط نظام صدّام، وسمحت عودة العلاقات بين البلدين بتعزيز التبادل الاقتصادي.

أمام المعطيات الإيجابية بقيت حقائق شديدة السلبية، منها تراجع الدخل الفردي وحرمان 22 بالمئة من القرى من أنابيب المياه، وحرمان نسبة مهمة من القرى لم تُربط بعد بشبكة الكهرباء، وبلغت نسبة الأطباء طبيباً واحداً لكل 1221 مواطناً، وازدادت النسبة سوءاً في طب الأسنان. كما أنّ توزيع أسرّة المستشفيات على المحافظات أظهر هوّة واسعة في التنمية: في دمشق ثمّة سرير واحد لكل 304 مواطنين، ولكن في محافظة إدلب في الشمال ثمّة سرير لكل 1824 مواطناً، وفي الحسكة في أقصى الشمال الشرقي سرير لكل 2134 مواطناً[3]. وكان العامل المشترك لتراجع المؤشرات الإنمائية هو الازدياد المطّرد لعدد السكان.

ومن الأمور الهامة التي ركّز عليها معارضون ليبراليون وخبراء اقتصاد أنّ الاقتصاد السوري الموجّه كان يتعرّض للاختناق على يد الدولة والقوانين البالية والتعقيدات الإدارية، وسوء الإدارة والتخطيط، وعدم ربط السياسة الخارجية بمصالح الاقتصاد السوري. هذه البيئة عرقلت الدورة الاقتصادية الداخلية وأضعفت الاستثمار والمبادرة الخاصة وقلّلت من الأرباح والعوائد لرجال الأعمال. ولقد أشار رياض سيف في العام 2000 إلى أنّ القطاع الخاص «خائف ومذهول ومقيّد وعاجز عن لعب دوره المنطقي في تنمية البلاد بسبب القوانين المجحفة وغياب البيئة الاستثمارية الصالحة». وحتى القطاع المصرفي، برأي سيف، لم يكن أكثر

3- *Ibid.*, p. 108.

من «قناة لتأمين القروض لمن لا يستحقها وحصل عليها بسبب نفوذه السياسي».

وقبل تفصيل وضع القطاعات الإنتاجية السورية ومساعي الإصلاح الاقتصادي، نتطرّق أولاً للعلاقات الاقتصادية السورية-اللبنانية في الفترة 2001 - 2008 (والتي كانت محور مؤتمر عُقد في دمشق في نيسان 2009 وشارك فيه عدد كبير من الخبراء اللبنانيين والسوريين منهم جورج قرم وعصام خليفة وكمال حمدان وسمير سعيفان)، ما يلقي الضوء على الاقتصاد السوري بسلبياته وإيجابياته.

الباحث الاقتصادي اللبناني كمال حمدان أشار في مداخلته إلى أنّ ثمّة إفراطاً متمادياً في الترويج لخطاب «الأخوّة التاريخية» بين سورية ولبنان يقابله غياب شبه كامل لإنجازات مهمة على أرض الواقع. إذ إنّ «محصلة حجم ونوع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بقيت، على امتداد نحو نصف قرن، أدنى بكثير مما كان يفترضه لها قرب المسافات وتنوّع الموارد والقدرات، ناهيك عن تفاوت بُنيات الأسعار وفروقاتها، والتي كان في مقدورها أن تغذّي المبادلات على نطاق أوسع بين البلدين»[4]. وأنّ الأمر حتى اليوم لا يتعدّى كونه علاقات في حقول محددة دون أخرى، انسجاماً مع خريطة مصالح مترسّخة الجذور للاعبين الأساسيين المتعاقبين على الشأنين العام والخاص في البلدين منذ عقود. وهذه الخريطة طاولت بشكل أساسي بعض عوامل الإنتاج لا سيما تدفقات اليد العاملة من سورية إلى لبنان وتدفقات الودائع ورؤوس الأموال السورية حيث اضطلع لبنان بدور «المصرف غير النظامي» الذي يساهم جزئياً في اجتذاب ادخارات السوريين وإدارتها، وفي تمويل قسم من تجارتهم الخارجية. أما مبادلات السلع والخدمات والاستثمارات - التي تنطوي على أثر إنمائي أكبر - فقد ظلّت ذات وزن نسبي محدود جدّا، من حيث حجمها وبنيتها الداخلية ودرجة تشابكها القطاعي وهذا ما تؤكده الإحصاءات عن حجم ونوع التبادل بين البلدين.

وضمن قطاعات الخدمات، بلغت الودائع المصرفية في لبنان نسبة ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي تقريباً، في حين لم تتعدّ 65٪ في سورية (للعام 2007). وبالرغم من نمو نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية في سورية، فإن هذا المعدل يبقى أدنى بنسبة 37% من مستواه في لبنان. وينطبق هذا أيضاً على نسبة مستخدمي الأنترنت بالرغم من أن نسبة المشتركين

4- كمال حمدان، «لبنان وسوريا: مقارنة بين واقع النظامين الاقتصاديين»، في مؤتمر العلاقات السورية - اللبنانية، دمشق، 14-18 نيسان 2009.

في شبكة الهاتف الثابت والهاتف الخليوي في سورية سجلت ارتفاعات مطّردة وباتت تتجاوز مثيلتها في لبنان (البنك الدولي 2007)». (رغم أنّ شبكة الهاتف الثابت منتشرة بشكل جيّد في سورية، إلا أنّ سورية كانت من الدول المتأخرة في العالم في توفير خدمات الهاتف الخليوي. حيث انتظرت الدولة حتى العام 2000 لمنح ترخيص لشركة سيريتل بشراكة أوراسكوم المصرية (25 بالمئة) ورجل الأعمال رامي مخلوف (75 بالمئة) وشركة 94 لرجل الأعمال اللبناني نجيب ميقاتي ورامي مخلوف).

ومن ناحية أخرى يبيّن حمدان أنّ سورية حقّقت توازناً نسبياً أفضل في مبادلاتها السلعية والخدماتية مع الخارج مقارنة بلبنان (معطيات البنك الدولي). فعلى امتداد السنوات 2000 - 2007، فاقت قيمة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي القائم السوري قيمة المستوردات. أما في لبنان فالوضع معكوس حيث تصل نسبة المستوردات إلى نحو ضعفي الصادرات. ويبدو التباين فاقعاً على مستوى الميزان التجاري بالذات، حيث لا تغطّي الصادرات السلعية اللبنانية عموما أكثر من 20% من المستوردات السلعية، في مقابل نسبة تغطية قدرها نحو 80٪ في سورية (2007). وتنعكس هذه المؤشرات في وضعية الحساب الجاري، إذ يعاني لبنان من عجز بنيوي مزمن في هذا الحساب، في حين تسجّل سورية بشكل عام فوائض مهمة. كما أنّ أوضاع المالية العامة ليست مصدر قلق لسورية، بعكس ما هو الحال في مالية لبنان. ففي 2008-2004، بلغ العجز في موازنة الدولة اللبنانية نحو ضعفي مثيله في سورية، بينما بلغت نسبة عجز الخزينة إلى الناتج المحلي في لبنان ثلاثة أضعاف مثيلتها في سورية. لكن الأخطر أن لبنان يعاني في الأصل - وبخلاف سورية - من تفاقم أزمة دينه العام الإجمالي، الذي لا يقل راهناً عن 170٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويرجح أن يواصل ارتفاعه مستقبلاً. وقد بلغت كلفة خدمة الدين العام اللبناني في هذه الفترة نحو ثلث إجمالي النفقات العامة وما بين 55% و60% من إجمالي ايرادات الدولة، مقابل خدمة دين متواضعة في سورية. ويكاد الدين العام اللبناني الخارجي يوازي إجمالي قيمة الناتج المحلي اللبناني، في حين أنه يقلّ عن 19 بالمئة من الناتج في سورية. كما أنّ تمويل الإنفاق العام والعجز وخدمة الدين في سورية يأتي من مصادر داخلية عدّة متنوعة بما في ذلك إيرادات النفط، بينما يأتي معظم هذا التمويل في لبنان من ضرائب ورسوم غير مباشرة تطول في المقام الأول استهلاك الفئات الاجتماعية المتوسطة، ومن مصادر دعم خارجية تجسّدت في مؤتمرات باريس 1 و2 و3.

من ناحيته، ينعى الخبير اللبناني جورج قرم (وزير مالية سابق) في مداخلته عقوداً مرّت «ارتبط

أثناءها المصير السياسي والأمني والعسكري في البلدين. فلم يشعر الشعبان بأن هذه العلاقة كانت ذات فائدة في حياتهم الخاصة، بل ربما نبع جزء من المآخذ المتبادلة من علاقة اقتصادية غير صحية، وأنّ هذا الوضع ليس جديداً إذ إنّ تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية مليء بالشكاوى المتبادلة منذ استقلال البلدين. وهذا ما أدى على سبيل المثال الى إلغاء الوحدة الجمركية والنقدية عام 1950»[5]. ويشرح قرم أنّ «من جرّاء الهوة الشاسعة بين السياسات الاقتصادية المطبّقة في كل من البلدين تفشّت آفة التهريب في العلاقات التجارية والمالية بين لبنان وسورية. فتُهرّب من لبنان إلى سورية المنتجات الصناعية الغربية الممنوع إدخالها إلى سورية أو التي كانت تخضع لرسوم جمركية عالية أو إلى تقييد الكميات المستوردة، وتُهرّب من سورية إلى لبنان المواد التموينية الغذائية والنفطية المدعوم سعرها من الدولة، وتهريب العملة السورية لتحويلها إلى ليرات لبنانية أو دولارات في سوق بيروت، ومن ثم ودائع مصرفية في المصارف المحلية اللبنانية، يتعذر الاطلاع عليها بفضل السرّية المصرفية الصارمة المطبقة في لبنان».

ويشخّص قرم حالة الاقتصاد السوري بانّه ابتعد عن الأساليب الماضية في سيطرة الدولة والقطاع العام الكاملة على الاقتصاد وإدارته إدارة مركزية وبيروقراطية، ولكنّه لم يستغل حتى اليوم قدراته التنافسية ويعاني من البطالة المباشرة والمقنعة ومن تفاوت كبير في توزيع الثروات والمداخيل ومن غلاء المعيشة للفئات المحدودة الدخل أو الفقيرة. وأشار قرم إلى ضعف بنيوي في اقتصاد البلدين هو العامل الريعي: «إنّ الاقتصادين اللبناني والسوري أصبحا معتمدين اعتماداً كبيراً على أنواع مختلفة من التدفقات المالية الآتية من الخارج لسدّ العجز الكبير في الحسابات الخارجية. وهذه التدفقات تشمل بالدرجة الأولى تحويلات المغتربين، ومن ثم المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وهي بشكل رئيسي استثمارات عربية، خليجية المصدر، تتركز بشكل كبير في القطاع العقاري عبر شراء أهم العقارات في المدن اللبنانية والسورية، وبشكل خاص عاصمتيهما، وبناء الفنادق والمساكن الفخمة لكبار الأثرياء المحليين والعرب. وقلّما تتوجه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية في اقتصاد البلدين. كما أن لا وجود لاستثمارات عربية في سورية ولبنان تهدف إلى إقامة تكامل اقتصادي إنتاجي بين البلدين».

ونتج من ازدياد الافتراق بين الاقتصادين السياسات الاقتصادية للحكومتين، وتباين كبير

5- جورج قرم، «لماذا أخفق التكامل الاقتصادي بين سوريا ولبنان؟»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية ، م. سابق.

في بنية الأسعار والرواتب والأجور بين الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، وظهور عوامل سلبية مختلفة ذكر منها قرم:

-عمليات تهريب واسعة النطاق في كل المجالات بين البلدين، بما فيها تهريب الأوراق النقدية، إلى جانب مختلف أنواع السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية الطابع.

-استجلاب لبنان لليد العاملة السورية القليلة الكلفة بالنسبة إلى بنية الرواتب في لبنان، دون منح هذه اليد العاملة أياً من الحمايات الاجتماعية الممنوحة الى الموظفين والأجراء اللبنانيين، مما خلق أوضاعاً شاذة كانت سبباً في تململ اللبنانيين من مضاربة اليد العاملة السورية، وفي بعض الأحيان من وجود أعداد كبيرة من السوريين تعمل في ميادين مهنية مثل بيع المنتوجات الزراعية، وفي فترات سابقة مثل قيادة سيارات الأجرة اللبنانية.

-الدعم الممنوح من الدولة إلى القطاع الزراعي في سورية، مما يفقد المنتوجات اللبنانية قدرتها التنافسية أمام المنتوجات السورية.

-انخفاض بنية التكاليف الصناعية في سورية بالنسبة إلى لبنان، وبالتالي أيضاً فقدان المنتوجات الصناعية اللبنانية القدرة التنافسية أمام المنتوجات السورية والقدرة التنافسية أمام المنتوجات الأجنبية بسبب إلغاء الحمايات الجمركية منذ عام 2001، مما أدى إلى مزيد من تركز النشاطات الاقتصادية في قطاع الخدمات.

-استفادة المصارف اللبنانية من ضعف القطاع المصرفي السوري قبل إجراءات التحرير الجزئي في سورية وبعده، إذ إن المصارف اللبنانية كانت تستفيد قبل هذا التحرير من هروب الرساميل من سورية إلى لبنان، وكذلك من المساهمة في تمويل التجارة الخارجية السورية العائدة الى القطاع الخاص، وذلك نظراً لاستنكاف المصارف السورية الحكومية الطابع عن القيام بذلك. أما بعد التحرير الجزئي، فقد أصبحت المصارف اللبنانية في سورية بالشراكة مع القطاع الخاص السوري. وهذا بداية وضع تكاملي صحيح.

أمّا الباحث السوري سمير سعيفان فخلص إلى أنّ العلاقات الاقتصاديّة السورية مع لبنان لم ترْقَ إلى مستوى الاتفاقيّات التي وقّعاها عام 1991 بسبب اختلاف السياسة الاقتصاديّة بين البلدين، ومعارضة بعض الأطراف اللبنانيّة تنميةَ العلاقات المذكورة لوجود «مصالح في بقاء الأوضاع على ما هي عليه» (تضطلع بهذه المصالح - كما يقول سعيفان - فئاتٌ سوريّةٌ كانت ناشطة في تهريب السلع الممنوعة إلى سورية وفي تهريب العملة السوريّة إلى شتورا وبيروت، كما تضطلع بها فئاتٌ لبنانيّةٌ تنتفع من ذلك التهريب ومن عمليّات السوريين المصرفيّة في لبنان).

ويرى أنّ تنظيمَ اليد العاملة السوريّة في لبنان إنما هو في صالح السوريين واللبنانيين معاً، ترشيداً للمنافسة الشريفة بين عمّال البلدين، وإنصافاً لمئات الآلاف من العمال السوريين ودرءاً لأخطار العنصريّة اللبنانيّة بين عاميْ 2005 و2006[6]. ويستعرض سعيفان تبدّلات الاقتصاد السوريّ باتجاه اقتصاد السوق ويلاحظ نمو دور القطاع الخاصّ وارتفاعَ معدّلات النموّ لكنّه ينبّه (استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشريّة عام 2004) إلى أنّ ذلك النمو جاء على حساب فقراء سورية. وهذه نقطة مناسبة لعرض تفصيلي لتحوّلات سورية الاقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ودور القطاعات الإنتاجية.

الضغط السكاني

لقد نما إقتصاد سورية منذ 1960 وحتى اليوم وتحسّن أداؤها الاقتصادي في عدد من الحقول إلا أنّ ارتفاع عدد السكان كان يفوق أحياناً نسبة النمو الاقتصادي. فعندما كان النمو الإقتصادي في حدود 3 بالمئة، كان عدد السكان يرتفع بنسبة 3.5 بالمئة. حتى أنّ تفوّق النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي أدّى إلى جمود في التسعينات ثمّ إلى تقلّص بنسبة 2 بالمئة عام 1999 وعجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، وإلى ارتفاع معدّلات البطالة وخاصة لدى الشبان و الشابات وفي الوظائف الدنيا وارتفاع في الأمية ومظاهر فقر غير مسبوقة في شوارع المدن، وإلى ضغط شديد على البنية التحتية من طرق ووسائل مواصلات وشبكات الكهرباء والهاتف وإلى تعثّر في توفير الطاقة الكهربائية. وكما في بيروت كذلك في دمشق، ازدهر مبيع المولّدات الخاصة لمواكبة انقطاع الكهرباء الذي تكرّر مراراً، واعتمدت مصلحة المياه التقنين لساعات طويلة كل يوم وخاصة في الصيف. ونُشرت تقارير أنّ المياه قد انقطعت عن بعض مناطق دمشق لعدّة أسابيع.

وكان انهيار سدّ زيزون على نهر العاصي في 4 حزيران 2002 أحد مظاهر انهيار البنية التحتية. إذ أنّه كان الرابع من حيث الحجم والسعة في سورية ولم تمرّ سبع سنوات على افتتاحه (عام 1996)، أدّى انهياره إلى إغراق مساحات زراعية شاسعة في منطقة الغاب ومقتل 27 شخصاً. وجرى تحقيق كشف أنّ مسؤولين لم يكترثوا لتشققات بدأت تظهر في جدران السد قبل انهياره. فتعرّض وزير الري السابق عبدالرحمن المدني وعدد من كبار الرسميين في الوزارة

6- سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، م. سابق.

للتوقيف وصدرت أحكام بالسجن على متعاقدين وعدد من الموظفين.

وحتى عندما انخفضت نسبة نمو السكان إلى 2.7 بالمئة في عامي 2000 و2001، كان النمو الاقتصادي ضئيلاً للغاية (0.6 و1.7 بالمئة). ويتّضح المنحى التصاعدي للسكان من الجدول التالي[7]:

تطوّر السكان في سورية		
السنة	عدد السكان (بالمليون)	معدّل النمو السنوي
1946	3	-
1960	4.5	%2.6
1970	6	%2.8
2003	18.6	%2.9
2005	20	%3.5
2010	22	%3.0

المصدر: تقارير السكان، الأمم المتحدة، عدّة سنوات.

لقد عملت الدولة على برامج تنظيم الأسرة في التسعينات بشكل تدريجي، بعدما أكّدت الدراسات الوقع السلبي للنمو الديمغرافي غير المضبوط على مستقبل البلاد وعلى الأداء الاقتصادي. وشدّدت البرامج في مراحلها الأولى على أهمية تخطيط الأسرة والإنجاب واستعمال وسائل منع الحمل، وافتتحت المكاتب في المحافظات وتضمّنت مناهج التعليم دروساً عن التربية الجنسية. ولكن نتائج هذه البرامج قد ينعكس على أسرٍ وأجيالٍ مستقبلية، لأنّ مفاعلات النموّ جاءت من طفرة مواليد السبعينات والثمانينات الذين بلغوا مرحلة

7- Onn Winckler, Demographic Development and Population Policies in Ba'thist Syria.
الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لسنة 2000، ص 59-60، وجريدة الثورة 10 آب 2002 و15 نيسان 2005 لسنوات 2002 و2005.

الرشد في التسعينات وسبّبوا في هرم ديمغرافي شديد الفتوّة والاتّكال على الإنفاق الرسمي على المدارس والصحة والاستثمار في خلق فرص العمل. كما أنّ نسبة الولادات حافظت على ارتفاعها في الأرياف حيث يقيم نصف السكان تقريباً ما يؤدّي إلى استمرار النمو المرتفع للسكان.

ولم تبق معدلات النمو السكاني في حال صعود. ففي دمشق اتجهت نحو الانخفاض من 3.3 بالمئة سنوياً في الأعوام 1981 – 1984 إلى 2.7 بالمئة في الأعوام 1994 – 1999، ثم إلى 2.4 بالمئة عام 2000، في حين هبطت في ريف دمشق إلى 1.9 بالمئة. كما حصلت تغيّرات ديمغرافية أخرى في سورية. فقد انخفضت درجة الخصوبة من معدّل 8.5 أطفال للمرأة الواحدة في السبعينات إلى 6.1 في الثمانينات ثم إلى 4.7 طفل في 1994 وأقل من 3 أطفال عام 2000. وإذ لم ينتفِ تأثير برامج التخطيط الأسري الحكومية، فإنّ من أسباب هذا الانخفاض أيضاً كان تحسّن مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع سنّها عند الزواج من 21.4 سنة عام 1980 إلى 25.1 سنة عام 1994. كما ارتفع سن الرجال عند الزواج من 25.7 سنة إلى 28.9 سنة[8]. ولكن نسبة نمو السكان بقيت على معدّلها العالي في المحافظات والمناطق الريفية فبلغت 5.4 بالمئة في الرقّة والحسكة و4.5 بالمئة في درعا للأعوام 1995 – 2000.

في أيّار 2002، بدأت الدولة خطوات عملية لتطبيق تخطيط الأسرة بدل الاكتفاء بحملات التوعية وبرامج الإرشاد والتثقيف. حيث أُعلن عن تغييرات في مخصصات الدعم والأمومة بهدف تخفيض معدل الولادات. فأصبح إنجاب الأطفال يخضع إلى سلّم تنازلي للمخصّص الشهري وفي عدد أيام غياب الأمّ عن العمل. وبقي نمو السكان وازدحام المدن أولوية كبرى للحكومة في عهد بشّار. فقد استنفد حلّ التنمية المتوازنة التي وزّعت السكان على المحافظات وبُنيت مناطق وبلدات جديدة خارج دمشق، ولم يعد بالإمكان فعل المزيد في هذا الاتجاه.

بيّنت الإحصاءات الرسمية أنّ نسبة عالية من سكان سورية لا تزال تعيش في المحافظات خارج المدن، فلم ترتفع نسبة سكان المدن إلا بنسبة ضئيلة من 43 بالمئة من مجموع السكان عام 1960 إلى 55 بالمئة عام 2000. إلا أنّ العامل الجغرافي يقنّع هذه النسبة. ذلك أنّ زحف المدن نحو ضواحيها وخاصة امتصاصها للمناطق الزراعية والقرى المحيطة بها يعني عملياً أنّ حجم المدن السكاني هو أكبر بكثير من العدد الفعلي داخل حدودها البلدية. فتكون نسبة سكان المدن

8- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 112.

قد وصلت إلى 75 بالمئة من السكان، مع ما يرافق ذلك من ظهور أحياء عشوائية ومناطق فقيرة وأحزمة بؤس (شبيهة بتلك التي انتشرت حول بيروت). وبيّنت دراسة عن دمشق أنّ عدد سكانها مع ضواحيها قد تجاوز 5.5 مليون نسمة عام 2002 مقارنة بنصف مليون نسمة عام 1960، وأنّ 3.9 ملايين من أصل هؤلاء ليسوا من سكان المدينة أصلاً بل وفدوا إليها من الأرياف في الفترة 1980 – 2000. كما أنّ 1.1 مليون عامل وموظف يدخلون إلى المدينة يوميًا للعمل ولكنهم يقيمون خارجها.

لقد ارتفعت كثافة السكان في ضواحي دمشق بشكل غير مسبوق، ما جعلها من المدن الأكثر ازدحاماً في العالم، حيث وصلت الكثافة 70 ألف شخص في الكيلومتر المربّع الواحد، وأقامت أسر ضمّ بعضها 10 – 12 فرداً في الشقة الواحدة بمعدّل 3 – 4 أشخاص في الغرفة الواحدة. ورافق الازدحام في هذه الأحياء حالة من الفقر بسبب الفشل في العثور على عمل منتج، فكانت النتيجة أنّ بعض السكان حُرموا من فوائد العيش في المدينة كالعناية الصحية والمدارس للأولاد والخدمات الاجتماعية. ولذلك أصبح الازدحام السكاني ومشاكله في طليعة اهتمامات المسؤولين، وخاصة بعدما عجزت السلطات البلدية عن منع البناء العشوائي وغير الشرعي. فقد تحدّى سكان هذه الأحياء قوى الأمن عندما كانت تحاول هدم الأبنية غير المرخصة، ومنها مواجهة في صيدنايا في نيسان 2001 وفي حي كبس في دمشق في أيلول 2002 حيث خرج آلاف المتظاهرين للدفاع عن مساكنهم العشوائية.

البطالة

ذكرت الإحصاءات الرسمية أنّ نسبة البطالة في سورية بلغت 11.5 بالمئة من اليد العاملة عام 2005 أي ما يساوي 650 ألف شخص صالح وجاهز للعمل ولا يجده، من أصل قوى عاملة بلغت 5 ملايين نسمة.

ولكن تصريحات رسمية ومعلومات اقتصادية كشفت طيلة هذه المرحلة أنّ نسبة البطالة كانت أعلى من ذلك بكثير، وأنّ ثمّة بطالة مقنّعة وموسمية وأخرى مهاجرة موقتاً إلى لبنان، ما يجعل نسبة البطالة 20 بالمئة (مليون ومائة ألف شخص). كما أنّ نسبة البطالة على المستوى الوطني حجبت النسب المناطقية، إذ كانت البطالة أكثر ارتفاعاً في محافظة اللاذقية والجزيرة وجنوب البلاد وبلغت 20.5 بالمئة في طرطوس و15.7 بالمئة في السويداء، مقارنة بنسبة متدنّية في دمشق بلغت 7.5 بالمئة. وتوضح الأرقام أنّ 71 بالمئة من العاطلين عن العمل (800 ألف)

كانوا من الفئة العُمرية الشابة (15 – 24 سنة) وأنّ نسبة 51 بالمئة من العاطلين عن العمل (550 ألفاً) هم في الأرياف. وحتى في صفوف هؤلاء الشبان تراوحت نسبة البطالة حسب مستوى التعليم. فقد أشارت تقارير رسمية أنّ فئة خريجي الجامعة الشباب يواجهون صعوبة في العثور على فرص عمل مناسبة وبلغت نسبة البطالة في صفوفهم 10–15 بالمئة، في حين كان الذين تركوا المدرسة باكراً في أسفل سلّم البطالة حيث بلغت في صفوف الذين تركوا الدراسة عند المرحلة الابتدائية 43 بالمئة والذين تركوا الدراسة عند المرحلة الثانوية 23 بالمئة[9].

وتحدّثت الأرقام عن العمالة السورية في لبنان حيث يجني العامل السوري ولو عمل في «الفاعل»[10] مرتّباً شهرياً قد يصل إلى 300 دولار وأحياناً 500 دولار لمن اكتسب خبرة في مهن البناء (تبليط وحدادة وبناء جدران وتمليس، إلخ). وهي رواتب لا يجنيها سوى قلّة من الموظفين في سورية حتى من حملة الشهادت الجامعية. وبلغ حجم العمالة السورية في لبنان حوالى 350 ألفاً وربما أكثر وفق بعض التقديرات اللبنانية. وشكّل تصدير فائض اليد العاملة السورية إلى لبنان مصدراً يوازي أو يفوق دخل النفط من العملات الصعبة والعائد الاقتصادي. وإضافة إلى العمالة في لبنان، فإنّ ثمّة 400 ألف سوري عامل في الخليج والسعودية والدول العربية، أكثر احترافاً من العمال السوريين في لبنان وفي مهن جيدة الراتب، وهم يساهمون بتحويلاتهم في الاقتصاد السوري. وحتى في أوج تصدير فائض العمالة السورية إلى لبنان، ذكر تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سورية أنّ عدد طالبي العمل لدى مكتب التشغيل التابع للوزارة قد بلغ مليون شخص عام 2004، يضاف إليهم البطالة المقنّعة أو البطالة المحبطة (التي فقدت الأمل في العثور على عمل ولم تسجّل في الوزارة). كما أنّ عودة أعداد كبيرة من العمال من لبنان عام 2005 دفعت نسبة البطالة في سورية موقتاً إلى 30 بالمئة من حجم القوى العاملة التي بلغت 5 ملايين نسمة.

لقد أقرّت الحكومة السورية أولوية مكافحة البطالة فخصّصت في مطلع عهد بشّار برنامجاً لخلق 432 ألف وظيفة خلال خمس سنوات بموجب الخطة الخمسية التي انتهت عام 2005، عبر إنفاق 50 مليار ليرة سورية (مليار دولار) يأتي معظمها عبر تنشيط وتحفيز الاستثمارات. وعُيّن توفيق العمّاش لإدارة المكتب الوطني لمكافحة البطالة. ولكن تظاهرات للعاطلين عن

9- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 117.

10- أي العمل الذي لا يحتاج إلى أي موهبة أو حرفة أو دراسة، بل يقتصر على عضلات العامل في البناء والزراعة والعتالة والمطاعم والعمل المنزلي.

العمل وقعت أمام مكاتب الضمان في حي أبو رمانة وأمام مكاتب البريد في دمشق وتظاهر طلاب فروع الهندسة في الجامعات بعدما أعلنت الحكومة أنّ ثمّة فائضاً من خريجي الهندسة وأنّ فرص العمل قد تكون غير متوفّرة. ولئن تعثّر برنامج خلق فرص العمل، فقد قام رئيس الوزراء محمد العطري بإزاحة العمّاش من منصبه بعدما انتقد هذا الأخير سياسة الحكومة الاقتصادية علناً.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة، كانت الحكومة تدرك أنّ القطاع الخاص أكثر ديناميكية من القطاع العام في سعيه إلى الربح والتنافس وفي ابتكار حلولٍ للعراقيل. فقد صمدت الطبقة الوسطى المنتجة في دمشق وحلب والمدن الرئيسية والتي ضمّت تجاراً وصناعيين ومهنيين، ودعت إلى الإصلاح رغم أنّ الركود الاقتصادي والحصار الخارجي قد ضيّقا عليها. ولكن سبل المعالجة في القطاع العام كانت قليلة إذ إنّ فرص العمل كانت ضئيلة لأعداد متزايدة من العمال ويد عاملة شابة تبحث عن عمل. ذلك أنّ نظام سورية الاشتراكي كان يشكو من قطاع عام متخم بأعداد هائلة من الموظفين ومن مؤسسات عامة غير منتجة، ومع ذلك كان القطاع العام يقبلُ أعداداً كبيرة من الشباب كل عام في وظائف غير منتجة حتى أصبح مصدر رزق ثلث اليد العاملة السورية. لقد ذكر وزير المالية السوري لصحيفة **الشرق الأوسط**[11] أنّه «يوجد في سورية حسب إحصاءات رسمية أكثر من 1.3 مليون موظف وعامل لدى المؤسسات والجهات التابعة للدولة بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، إضافة إلى المتقاعدين وأفراد الجيش». كما يذكر أيضاً: «أنّ آخر الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن في سورية نحو مليوني شخص يتقاضون رواتب وأجوراً من الدولة، ويستفيد نصف سكان البلاد منها على افتراض أن كل صاحب مرتب يعيل أربعة أشخاص على الأقل. وبيّن الوزير أن تحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء ولكافة أفراد الشعب من ذوي الدخل المحدود يشكّل هاجساً دائماً للحكومة بمتابعة مباشرة من القيادة السياسية».

قطاع النفط

تُظهر جداول تجارة سورية الخارجية أنّ أوروبا هي السوق الرئيسي للصادرات السورية

11- «وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

بنسبة 61.7 بالمئة (معظمها مشتقات نفطية) يليها العراق بنسبة 17.7 بالمئة وتركيا 8 بالمئة والولايات المتحدة 3.1 بالمئة. كما أنّ أوروبا هي مصدر 34.2 بالمئة من واردات سورية، يليها الشرق الأقصى بنسبة 22.7 بالمئة وروسيا 8.3 بالمئة ودول الشرق الأوسط 8 بالمئة[12]. ولكن من عوامل ضعف الاقتصاد السوري في عهد بشّار أنّ نسبة النفط والمشتقات النفطية في قيمة الصادرات كانت مرتفعة، حيث بلغت الثلثين (3.2 مليار دولار من مجموع صادرات عام 2001 وهي 5 مليارات). وحتى في الصادرات الأخرى فإنّ نسبة كبيرة منها كانت منتجات زراعية (فاكهة وخضار بقيمة 259 مليون دولار عام 2005 ومنتجات نسيجية بقيمة 317 مليون دولار، وقطنية 196 مليون دولار).

وشكّل النفط مورد سورية الطبيعي الرئيسي وساهم بنسبة 60 - 70 بالمئة من دخل الصادرات السورية ولكنّ كمياته كانت قليلة وكاد احتياطيّه ينفد. ولقد استفادت سورية من أسعار النفط المرتفعة قبل العام 1980 وبعد العام 2000 وتضرّرت من جراء انحدار أسعاره في الثمانينات لأنّ صادرات النفط كانت المصدر الرئيسي للعملات الصعبة. ولكن النفط هو مورد طبيعي في طريق النفاد، ولا يمكن التعويل عليه لفترات طويلة. ولئن توقّع الخبراء أنّ احتياطيّ سورية النفطي بات ضئيلاً وسيزول خلال عقد أو عقدين في غياب اكتشافات جديدة، فإنّ انحداراً تدريجياً في مساهمة النفط في الصادرات السورية قد بدأ فعلاً، حيث انخفض بنسبة خمسة بالمئة سنوياً من 620 ألف برميل في اليوم عام 1996 إلى 540 ألف برميل يومياً عام 2000 ثم إلى 400 ألف برميل في اليوم عام 2006. كما صرّح وزير النفط عام 2004 أنّ الإنتاج سيتراجع إلى 300 ألف برميل في اليوم عام 2020. وأنقذ الوضع مرحلياً ضخ النفط العراقي بنسبة 150 إلى 200 ألف برميل يومياً ما سمح لسورية بتصدير كميات أكبر. لقد باع العراق سورية كميات بأسعار دون السوق استعملتها سورية للاستهلاك المحلي، واستفادت سورية من عمليات تهريب النفط العراقي عبر أراضيها بدءاً من العام 2000 حتى أقفل الجيش الأميركي الحدود عام 2003. وفيما كان الإنتاج السوري اليومي 600 ألف برميل، جاء من العراق 200 ألف برميل يومياً بسعر 10 إلى 15 دولاراً أميركياً، واستعملت الحكومة السورية هذه الكميات في الاستهلاك المحلي، في حين صدّرت سورية إنتاجها بسعر 34 دولاراً للبرميل، محققّة فائضاً مالياً قيمته 3.5 مليار دولار خلال ثلاث سنوات. كما انتعشت التجارة

12- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 115.

مع العراق لخرق الحصار خلال هذه الفترة. وعدا النفط والتجارة، أطلقت سورية خطاً جوياً مباشراً إلى العراق وخط سكّة حديدية ومنطقة تجارة حرّة ومؤسسة استثمار مشتركة، وأطلقت واشنطن إشاعة أنّ أكثر من 2.5 مليار دولار تعود إلى نظام صدّام حسين السابق كانت مودعة في مصارف دمشق.

ويتبيّن من الاحتياطيّ المعروف أنّ سورية يمكنها ضخ النفط بكميات متضائلة لغاية 2020 أو 2025، إلا إذا سمحت الحكومة بدخول شركات أجنبية إلى البلاد لاستكشاف مواقع احتياطيّ جديدة. وكان وزير النفط والثروة المعدنية قد ذكر عام 2007 أنّ وزارة النفط ستعلن عن مناطق جديدة للاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، وستكون مفتوحة لاستثمار الشركات العالمية، ومنها شركة «شل» العاملة في سورية[13]. ولكن منشآت النفط السورية باتت قديمة وبحاجة إلى استبدالها بمعدات وتجهيزات حديثة، واليد العاملة الصناعية تعوزها الخبرة والكفاءة. وإزاء توقعات نضوب النفط بدأت الحكومة السورية بتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تعزيز الاستثمارات في الموارد البشرية.

القطاع المصرفي

إقتصر النشاط المصرفي حتى بداية عهد بشار على البنك التجاري الذي تملكه الدولة، إضافة إلى ثلاثة مصارف قطاع عام متخصصة. فأصرّ بشار على التسامح مع المصارف الأجنبية، وسمح وزير الاقتصاد محمد العمادي بافتتاح فروع لبنوك أجنبية في مناطق تجارة حرّة كان أولها فرع البنك اللبناني الأوروبي للشرق الأوسط. ثم طلب بشار مجدداً من القيادة القطرية لـ«حزب البعث» في كانون الأول 2000 السماح بتأسيس مصارف خاصة في سورية لتشجيع الاستثمارات. كما صدر القانون 23 في آذار 2002 الذي سمح بقيام مجلس النقد والقروض للمراقبة والإشراف على المصارف الخاصة، إضافة إلى قانون السريّة المصرفية[14]. فتقدّمت مصارف وشركات مالية من لبنان ودول الخليج بطلبات لافتتاح فروع، وافتتح «بنك سورية والمهجر» برئاسة راتب الشلاح. ثم تحسّن القطاع المصرفي بترخيص خمسة مصارف خاصة عام 2003، كشراكة سورية (50 بالمئة) ولبنانية-سعودية وتم الترخيص للمصارف الخاصة

13- الوكالة السورية للأنباء، 12 كانون الثاني 2007.
14- Eyal Zisser, *Commanding Syria*, 2007, p. 105.

وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمساهمة بشكل فعّال في الاقتصاد الوطني وتوجيهه، وانتقلت سورية إلى نظام اقتصاد السوق رسمياً. وتطوّر أداء المصرف المركزي بقانون في العام نفسه أعطاه سلطة الرقابة على المصارف الخاصة، وتغيّر أعضاء مجلس حكّام المصرف ومُنحوا صلاحية ضبط حركة سوق القطع الأجنبي وصلاحية تعديل أسعار الفائدة، بعدما عمل القطاع المصرفي طيلة 22 عاماً بسعر الفائدة نفسه. واقتصر مجلس المصرف على ممثلي الوزارات وثلاثة خبراء عيّنتهم الدولة[15]. في العام 2009 بوشر العمل على تطبيق إصلاحات اقتصادية مؤجّلة منذ وقت طويل، ولا سيما إطلاق بورصة دمشق التي أبدى السوريون حماسة لوجود بورصة تعمل بعد خمسين عاماً من الاشتراكية.

وحتى 2003 كان أصحاب الأعمال السوريون وكبار المودعين اللبنانيين يعتمدون على المصارف اللبنانية في بيروت عبر فروعها في بلدة شتورة البقاعية (القريبة من الحدود السورية). ولكن افتتاح مصارف خاصة في سورية لم يخفّف من اعتماد السوريين على المصارف اللبنانية حيث فاقت ودائع السوريين في المصارف اللبنانية عام 2005 المليارَي دولار، في حين بقيت الودائع في المصارف الخاصة السورية متواضعة، وهذا دليل على غياب الثقة الكاملة. ولم يُعرف إلى أي حدّ ستلتزم الدولة السورية بمبدأ السريّة المصرفية المعمول به في لبنان منذ 1956 وكان وراء نمو الودائع في المصارف اللبنانية إلى ما يفوق 80 مليار دولار عام 2009.

لقد نجحت السلطات النقدية بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية إزاء الدولار طيلة السنوات الصعبة، باستثناء العام 2005. فقد أشار وزير المالية إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية بدأ مباشرة بعد اغتيال رفيق الحريري وتقديم المحقق الألماني ديتليف ميليس تقريره الأول، وما رافق ذلك من ضغوط سياسية على سورية. ولذلك فلا أسباب اقتصادية وراء انخفاض سعر الليرة السورية، بل إن الحكومة بذلت قصارى جهدها للجم ارتفاع سعر الدولار وإعادته إلى مستوياته الطبيعية.

مؤشرات 2010

الناتج المحلي القائم (بسعر صرف الدولار): 60 مليار دولار، مساهمة القطاع الزراعي: 17.6٪، مساهمة القطاع الصناعي: 26.8٪، مساهمة الخدمات: 55.6٪.

15- Jihad Yazigi, *Banking in Syria*, Paris, MEICA, 2003.

الدخل الفردي: 3000 دولار .

حجم القوى العاملة: 5.5 مليون عامل: 17 بالمئة في الزراعة، 16 بالمئة في الصناعة، 67 بالمئة في الخدمات (2008). نسبة البطالة: 8.3 بالمئة.

موازنة الدولة: مداخيل 12.5 مليار دولار، نفقات: 15.3 بالمئة. دين عام: 30 بالمئة من الناتج المحلي القائم . الدين الخارجي: 7.7 مليار دولار.

اتجاه الصادرات: العراق 30.2 بالمئة، لبنان 12.2 بالمئة، ألمانيا 9 بالمئة، مصر 7 بالمئة، السعودية 5 بالمئة، إيطاليا 4.5 بالمئة (2009).

مصادر الواردات: السعودية 10٪، الصين 10٪، تركيا 7٪، مصر 6.4٪، الإمارات 5٪، إيطاليا 5٪، روسيا 5٪، ألمانيا 4.4٪، لبنان 4.1٪ (2009).

المصدر: U.S. Central Intelligence Agency – World Fact Book, Syria, December 2010

الصناعة

نظر كمال حمدان إلى أوجه التفاضل بين الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني. ففي لبنان يساهم قطاع الخدمات بـ75٪ من الناتج المحلي ويساهم قطاعا الزراعة والصناعة معاً بـ15 بالمئة. في حين أنّ هذا التوزّع يميل نحو التوازن في سورية حيث تكاد النسبتان تتساويان: 52٪ للزراعة والصناعة و48٪ للخدمات. وبيّن أنّ ثمّة حضوراً أقوى للمؤسسات الصناعية المتوسطة في سورية وحضور أعلى للمؤسسات التجارية و الخدماتية الكبيرة في لبنان. ويتفّق تشخيص جورج قرم مع حمدان وآخرين أنّ سورية حافظت على تنوع نشاطها الاقتصادي، خاصة باستغلال قدراتها الزراعية والاهتمام بالقطاع الصناعي، بينما أهمل لبنان هذين القطاعين وحصر اهتماماته بالقطاع الخدماتي التقليدي (مصارف، مال، سياحة، عقارات) ذي القيمة المضافة المتدنية[16].

ولكن الصناعة السورية لم تكن بأفضل حالٍ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ذلك أنّ الاستثمار الخارجي فيها كان ضئيلاً حتى أنّ مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

16- مداخلات كمال حمدان وجورج قرم في مؤتمر العلاقات السورية – اللبنانية، دمشق، 14-18 نيسان 2009.

سورية عام 2008 كان 700 مليون دولار فقط، وكان متوقعاً أن يشهد هذا الرقم انخفاضاً في 2009 بسبب الأزمة العالمية. ووفقاً لعبدالله الدردري، تحتاج البنى التحتية السورية إلى تحسينات كبيرة تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار في السنوات العشر المقبلة، من أجل تزييت عجلة التجارة والحؤول دون قضاء الواردات الرخيصة على الصناعات الأساسية في سورية (النسيج، غزل القطن، البلاستيك، الإسمنت، التعليب). فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان قطاع التصنيع في سورية يكافح على جبهات عدة، إذ تمكّن طوال عقود من تجنّب منافسة الواردات بفضل برنامج «الحماية الوطنية». وقد منحت التعريفات الجمركية المرتفعة على الواردات المنتجين المحليين شعوراً خاطئاً بالأمان، بحيث راحوا يبيعون منتجات أقل جودة بأسعار مرتفعة. بيد أن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة شرّعت أبواب سورية أمام مروحة واسعة من الواردات الجديدة. كما أُلغيَت كل التعريفات الجمركية بين الدول العربية الأمر الذي أرغم المصنّعين السوريين للمرة الأولى على الدخول إلى حلبة المنافسة مع واردات رخيصة[17].

الإصلاح الاقتصادي

أعطى بشّار الأسد الشأن الاقتصادي الاهتمام الكامل بعدما تحدث عن مواطنين ينامون على معدة فارغة[18]. وبعد أسبوعين من قسَمه اليمين الدستورية، وقّع القانون رقم 11 لإعفاء السوريين الذكور المقيمين في الخارج من الخدمة العسكرية ضمن شروط[19]. وواكبت ذلك سلسلة إجراءات وقوانين ومراسيم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية قامت بها حكومة محمد مصطفى ميرو. وطالت هذه التحسينات تطوير القوانين وتفعيل قانون الاستثمار وتسهيل شروط الاستيراد للشركات الخاصة. كما خضع قانون إيجار العقارات للتعديل لأول مرّة منذ 1949، ورُفعت رواتب موظفي القطاع العام والإدارات الرسمية والمدارس والجامعات وسُمح بتأسيس مصارف خاصة. وعكفت الحكومة على تشجيع المغتربين السوريين للاستثمار

17- جوشوا لانديس، «أثر الانفتاح الأميركي على الاقتصاد السوري»، **النهار**، 5 أيار 2009.

18- **الحياة**، 6 آب 2001.

19- من شروط إعفاء السوريين المقيمين في الخارج من الخدمة أن يكون المواطن مقيماً في الخارج لفترة 15 سنة وما فوق، وفي الأربعين من العمر على الأقل، أو أن يكون مقيماً في الخارج لأكثر من عشر سنوات ولكنّه يرغب في الاستثمار في سورية، مع دفع رسم يتراوح من 7 إلى 15 ألف دولار، حسب الفئة العمرية.

في وطنهم الأمّ، حيث قُدّرت رساميل السوريين خارج سورية بـ80 إلى 120 مليار دولار[20]. وكان الاسد الأب قد أعلن عن القانون رقم 7 في أيار 2000 لتعديل القانون رقم 10 بهدف تطوير الاستثمار في سورية وللتجاوب مع منتقدي القانون رقم 10 الذي لم يعد صالحاً لحاجات الاقتصاد العصري. وخفّف القانون رقم 7 القيود على الاستثمار وعلى نقل العملات الصعبة ومن تعقيدات النظام الضرائبي ومسائل العقارات والحماية من التأميم. وظهرت نتائج مشجّعة في العامين التاليين، إذ بيّنت معلومات مديرية الإحصاء المركزي في دمشق أنّ عدد المشاريع الخاصة التي وافقت عليها الحكومة حتى نهاية 2002 بلغ 3085 مشروعاً استثمر 406 مليارات ليرة سورية (8 مليارات دولار).

وحدث تطوّر في عملية الموازنة الرسمية، إذ إنّ الحكومات السورية المتعاقبة منذ الاستقلال اتبعت تقليداً بشعاً ما زال نافذاً في لبنان وهو إنجاز الموازنة العامة في نهاية السنة المالية وليس في نهاية العام الذي يسبقها أو على الأقل في بدايتها. وأحياناً كانت ميزانية عام محدّد تُنجز بعد انتهاء هذا العام. واعتاد السوريون على التصريحات والأخبار التي تتكرّر لعدّة شهور عن قرب إنجاز الموازنة، فلا يتم ذلك فعلاً إلا في نهاية العام، فلم تُعلن آخر موازنة في عهد حافظ الأسد للعام 1999 إلا في كانون الثاني 2000. وتغيّر هذا الوضع مع حكومة ميرو. فقد سلّمت وزارة المالية مشروع موازنة العام 2000 لمجلس الشعب في نيسان 2000 وهذه كانت خطوة جيّدة. ثم تحسّن الأداء فقدّمت مشروع موازنة العام 2001 في تشرين الثاني 2000، وقدّمت موازنة العام 2002 في آخر 2001.

ولكن عمل حكومة ميرو لم يؤدِّ إلى علاج شافٍ للوضع الاقتصادي، فاستُبدل في أيلول 2003 بمحمد ناجي العطري. وسارت حكومة العطري بخطوات للإصلاح المالي والضريبي بما يضمن إعادة هيكلة النظام الضريبي وتطوير إدارته وأساليب جبايته بصورة فاعلة. فزاد التحصيل الضريبي في 2005 و2006 بفضل الإصلاح الضريبي وتخفيض الضرائب والالتزام بقانون مكافحة التهرّب من ضريبة الدخل. وهدفت الخطة أن تصبح الإيرادات الضريبية 10 – 16 في المائة من مجمل الإنفاق العام. ولم تسر الحكومة في تحرير أسعار المشتقات النفطية دون أن يتوفر بديل يصل إلى كل الأفراد الذين يحتاجون فعلياً لتلقي الدعم. وكانت سورية تفكر بإعادة النظر في دعم المشتقات النفطية، خاصة أن جزءاً كبيراً منه كان يذهب إلى الدول

20- جريدة تشرين، 30 تموز 2000.

المجاورة (خاصة لبنان)، ولكنّها لم تلغ الدعم[21].

وكانت سورية قد باشرت ومنذ 1998 مفاوضات الشراكة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي. ولكن الاتحاد الأوروبي فرض شروطاً تعجيزية كأن تفتح سورية أسواقها للتجارة الحرّة وتطلق حرية نقل الأموال. وإذ وافقت حكومة رفيق الحريري في لبنان على دفتر شروط الشراكة في مطلع 2001، أعلن وزير الصناعة السوري عصام الزعيم في العام نفسه أنّ سورية لن يكون باستطاعتها تنفيذ الشروط الأوروببية ضمن المهلة الممنوحة، وستحتاج إلى مرحلة انتقالية زمنية طويلة[22]. ولكن بعد الغزو الأميركي للعراق في آذار 2003 وانقلاب الموقف الأميركي بقيادة بوش الابن إلى العداء لسورية وتهديده لدمشق بشكل أسبوعي، لجأت سورية إلى تحسين علاقتها بالاتحاد الأوروبي، مستفيدة من مناهضة فرنسا للسياسة الأميركية ولغزو العراق، وجوّ العزلة الدولية الذي فرضته أميركا على سورية، وفقدان مليارات الدولارات من التجارة مع العراق ومن كميات النفط العراقي. كما أنّ واشنطن فرضت عقوبات اقتصادية على سورية في أيار 2004 تركت أثراً نفسياً سلبياً في نفوس السوريين وخاصة في أوساط رجال الأعمال. ولذلك بدت سورية أكثر قبولاً لشروط الشراكة الأوروبية فوقّعت الاتفاقية في تشرين الأول 2004. ولكنّ التوقيع جاء متأخراً لأنّ الموقف الفرنسي انقلب عندما تقرّب الرئيس شيراك من بوش وأصبح معادياً لسورية وشريكاً لواشنطن في مواجهة سورية على الساحة اللبنانية، فاستمرّ التعثّر في تنفيذ الشراكة الأوروبية.

وإذ تأذّت العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة والغرب في تلك الفترة، اتجهت أنظار سورية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية التي كان من المفترض أن تكون مجالها الطبيعي.

لقد سعت سورية، منذ استقلالها، إلى وحدة عربية شاملة وفي حال تعذّر ذلك فعلى الأقل إلى وحدة اقتصادية أو تكامل اقتصادي أو وحدة جمركية وتجارية. ولم يغِب هذا السعي عن عهد بشّار، فاستمر البحث عن صيغة عربية للتقارب الاقتصادي في زمن أصبحت فيه الوحدات القاريّة والأسواق التي تضمّ عدداً كبيراً من الدول حقيقة في كل مكان من الكرة الأرضية إلا في المنطقة العربية. ولكن سرعان ما تبيّن للخبراء السوريين أنّ

21- «وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

22- جريدة **البعث** 10 كانون الثاني 2002.

رغبات العروبة والوحدة العربية التي يُظهرها الشارع العربي لا تنعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي للبلدان، حيث كاد ينتفي التبادل الاقتصادي بين الدول العربية باستثناءات قليلة، وحيث يرتبط كل بلد عربي بتجارته الخارجية مباشرة بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وشرق آسيا، بينما لا تشكل التجارة العربية العربية سوى نسبة ضئيلة من مجموع تجارتها الخارجية. وحتى لبنان الذي كانت الحكومات السورية المتعاقبة تطمح أن يكون بمثابة «هونغ كونغ» للاقتصاد السوري يساعد سورية على الاندماج الصحي في الاقتصاد الدولي المعولم، ابتعد عن سورية بعد أحداث 2005 وتدهورت العلاقات بين البلدين.

كانت سورية في صيف 2005 أمام أزمة اقتصادية متعددة الأوجه ارتبطت بشكل أساسي بالعقوبات الأميركية وعودة العمالة السورية من لبنان وإغلاق التجارة مع العراق، والعزلة العربية والدولية وأعباء اقتصادية إنتاجية ومالية ليس آخرها ارتفاع الدين العام[23]، وأزمة كامنة في النظام الإقتصادي. لقد كانت يد الحكومة مكبّلة في قدرتها على معالجة الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار الإقليمي والدولي لسورية. فرافق سنوات بشّار الأولى في الحكم تباطؤ في النمو الإقتصادي وتراجع الفرص الاستثمارية وتناقص احتياطي النفط المعروف وقلّة اليد العاملة الخبيرة في سوق العمل بسبب الهجرة. كما أفسد تقرّبها من إيران و«حزب الله» و«حركة حماس» علاقتها بمصر والسعودية ودول الخليج، فضاقت سبل تلقّي المساعدات العربية المعتادة وتنويع التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. وعزا بشّار بعض أسباب الصعوبات إلى سياسة سورية الإقليمية.

منذ نهاية التسعينات، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دارت مناظرات عديدة حول النموذج المثالي الذي على سورية اتّباعه لتحسين أدائها الاقتصادي دون أن يضرّ ذلك بأولوية الناحية الاجتماعية التي وسمت نظام البعث منذ الستينات[24]. وشارك هذا المؤلف في مناقشة مع الخبير السوري نبيل سكّر في كانون الأول 2001 (ضمن برنامج «كلام الناس» على أل بي سي). وكان الحوار حول إذا ما كانت سورية ستستفيد من تجربة نمور آسيا

23- تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنّ الدين العام في سورية قد ارتفع من 18.6 بالمئة من الناتج المحلي القائم عام 2001 إلى 26 بالمئة عام 2005.

24- عادل رضا، «الإدارة بالأهداف/ إلى أين؟» في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 2000. وفؤاد السيّد، «التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل»، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 2001.

أو أنّ النموذج الصيني - أي دولة ذات نظام صارم مع اقتصاد شبه محرّر - هو الأفضل. لقد طالب نبيل سكّر وراتب الشلاح بتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي. فحدّد سكّر والشلاح أنّ المطلوب هو أن تقوم الدولة بإزالة القيود البيروقراطية والإجراءات والعراقيل العديدة وإطلاق حرية القطاع الخاص والتجاري الذي أثبت جدارته في أقصى الظروف، واتخاذ خطوات لتشجيع الاستثمار، ومنها السعي نحو السلام والاستقرار الإقليمي.

وفي النهاية، كان بشّار يسير خطوة خطوة بدون نموذج اقتصادي معيّن في البال. حتى أنّ وزير المالية السوري محمد الحسين أعلن في نهاية 2004 أنّ الاقتصاد السوري قد أصبح عملياً اقتصاد سوق في كل شيء حتى لو لم نسمّه كذلك[25]. ولكن كانت ثمّة هوة بين النظام الاقتصادي السوري الذي أصبح هجيناً واتفق على تسميته «نظام سوق اجتماعي» وبين النظام الرأسمالي الحرّ حيث يمارس الأشخاص خياراتهم الاقتصادية المبنية على حساباتهم الخاصة في الربح والخسارة، والنابعة من الرغبة الشخصية بدون أي إكراه من الدولة[26]. وحتى المقارنة مع الصين لم تكن جائزة. إذ رغم أوجه الشبه بين النموذج الذي تخطو نحوه سورية والنموذج الصيني، ثمّة فوارق كثيرة بقيت بين البلدين، منها الهوة في درجة التصنيع والمكننة وحجم السوق المحلي. هذا التخلّف عن النموذج الصيني، ناهيك عن المضي نحو اقتصاد السوق، يعني أنّ سورية كانت تحتاج إلى أكثر من خطوات هنا وهناك بل إلى إصلاحات شاملة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية والسماح بمتنفّس للقطاع الخاص وإلى نمو قوى سياسية جديدة تراقب أداء الحكومة والقطاع العام. لقد بدأت الدعوة إلى هذه الإصلاحات منذ أواسط التسعينات واشتدّت عامي 1997 و1998 في جو من التسامح مع الحوار والنقاش العام في الصحف وفي ندوات الجمعية الاقتصادية السورية[27]. ونشرت صحيفة **الحياة** سلسلة مقالات في أيار وحزيران 1999 أشعلت محاورات بين مسؤولي الحكومة والخبراء الاقتصاديين والمثقفين من خلفيات سياسية مختلفة[28].

25- **الحياة** 8 تشرين الثاني و12 كانون الأول 2004.

26- H. Hopfinger and M. Boeckler, "Step by step to an open economic system: Syria sets a course for liberalisation", in *British Journal of Middle East Studies*, 23 (2), 1996, pp. 183 – 202.

27- نبيل السمّان، **الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة**، دمشق، 1997.

28- Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms», in *Changing Refime Discourse and Reform in Syria*, St Andrews Papers on Contemporary Syria, Fife , Scotland, 2009, p. 25.

وإذ بدأت تبرز في الحوارات أفكار جديدة حول المبادئ الاقتصادية، فيما أخذت الحكومة السورية تتقبّل مصطلحات اقتصاد السوق كالإنتاجية والفعالية Productivity & Efficiency وتدخله في مداولاتها وقراراتها وإدارتها لمؤسسات القطاع العام[29]. ولكن مسيرة سورية نحو الاقتصاد الحر لم تعنِ الفلتان الاقتصادي بنظر الدولة التي كانت تتدخّل وتمنح الحوافز وترفع العراقيل والحواجز أمام النمو والاستثمارات والحركة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه لم تكن تستطيع أن تأمر الناشطين اقتصادياً أن يعملوا ما تريد[30]. ولم يكن صحيّاً لسورية المضي باقتصاد تدخّلي، رغم فوائده، فهو لم يعطِ النتيجة التي وصلت إليها دول أخرى حيث تلعب الدولة الدور الأهم في الاقتصاد كسنغفورة وكوريا[31]. ويتساءل الباحث الألماني سورن شمدت كيف أنّ كوريا الجنوبية التي كانت أفقر من سورية عام 1952 قد وصلت إلى مرحلة من الازدهار فأصبح معدل الدخل الفردي فيها عام 2000 عشرة أضعاف ما هو عليه في سورية[32].

وحول ضرورات الإصلاح، كتب نبيل سكّر:

«نقول وبصراحة إنّ عقد التسعينيات كان عقداً ضائعاً بالنسبة للإصلاح الاقتصادي في سورية التي لا تستطيع أن تضيّع عقداً آخرَ، بل ولا حتى نصف عقد من الزمن. وما على المتباهين بالتدرج السوري للإصلاح، الذي جنّب البلاد الهزات، كما يقولون، إلا أن يتذكّروا التدنّي الذي يتم في دخل الفرد في سورية، والتزايد في معدّلات البطالة (الذي وصل إلى حوالى 20 في المئة) وتزايد هجرة الشباب، فضلاً عن استمرار انحدار موقع سورية في سلّم التنمية العالمي. إن النداءات الداعية إلى التدرج والتروي والحذر، والنداءات التي ترفع شعار «الاستقرار قبل الإصلاح» وغير ذلك من الشعارات، تخفي في معظمها عدم رغبة حقيقية في الإصلاح... ومن جهة أخرى فإن من شأن البطالة المتزايدة في الاقتصاد السوري أن تهدد الاستقرار نفسه الذي يخشون عليه، إذا لم يتم التعامل معها بالسرعة اللازمة من خلال

29- خالد عبدالنور، القطاع الخاص في سورية: من الحماية إلى المنافسة، في **ندوة الثلاثاء الاقتصادية**، دمشق، 2000.

30- Soren Schmidt, «The Developmental Role of State in the Middle East: Lessons from Syria», in Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 26.

31- Raymond Hinnebusch, «Syria: The politics of economic liberalisation», *Third World Quarterly*, vol. 18, n°. 2, pp. 249-265.

32- David Waldner, *State Building and Late Development in Syria, Turkey, Korea and Taiwan*, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1999.

الإصلاح الشامل والعميق».

ويضيف سكّر:

«المطلوب، بدايةً، الإقرار بأننا في أزمة ولسنا في مجرد مشكلة، والأزمة تتمثل في تدنّي معدلات النمو وتزايد البطالة، وتدنّي القدرة على المنافسة في اقتصاد مفتوح، ما يعرضنا إلى خطر التهميش. والمطلوب، ثانياً، اتخاذ مجموعة من الخطوات الأساسية حتى تستطيع سورية الانطلاق من عقالها. أولى هذه الخطوات كسر الجمود الفكري القائم حالياً، من خلال قيام الحزب والدولة بمبادرة يوضحان فيها رؤيتهما بشأن هوية الاقتصاد السوري المستقبلي، ويقومان بصياغة إطار فكري واقتصادي جديد. ولا بد لمثل هذا الفكر الجديد من أن يقوم على التبني الصريح لنظام السوق الذي أثبت برغم نواقصه أنه يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد من نظام الأوامر الإدارية ولأولوية القطاع الخاص في العمل الإنتاجي، معتبرين أن مبدأ الملكية الخاصة حق وليس منحة... وفي اعتقادي أن هذه خطوة لا بد منها لتخطّي عقدة رئيسية تعيق سورية من الانطلاق في إصلاحها الاقتصادي. وما لم يتم تخطّي هذه العقدة فستظل البرامج والقرارات الاقتصادية متخبطة، وسيظل يتعرض تطبيقها للتردد وللبطء، ولن تستطيع سورية جذب أي من الاستثمار الوطني الخاص أو الاستثمار العربي والأجنبي على نطاق واسع»... «يجب أن تتضمن عملية الإصلاح والتنمية بالضرورة، السعي إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط دورها، إلى جانب دور الحكومة في عملية الإصلاح والتنمية، وفي التصدي للفرص، كما للتحديات المتدفقة مع موجات العولمة. نحن اليوم أحوج ما نكون إلى إحياء هذه المؤسسات وإلى إدخال مبادئ الإدارة الرشيدة ومفاهيم الشفافية وسيادة القانون إلى مفرداتنا، وإلى إشراك المجتمع بأكمله في عملية التنمية. ويجب أن يكون إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتعميق المفاهيم المشار إليها مقدمةً للإصلاح السياسي الذي لا بد وأن يكون آتياً في المستقبل، فالإصلاح الاقتصادي يفرز قوى جديدة، فاعلة في المجتمع، لا بد وأن تشارك في نهاية المطاف في العملية السياسية»[33].

- من ناحية أخرى يؤكّد الباحث السوري سمير سعيفان أنّ ما لجم رغبة الدولة السورية في الإصلاح الاقتصادي هو خشيتها من آثاره، رغم قناعة القيادة السورية بالحاجة للإصلاح.

33- من محاضرة نبيل سكر، «الاقتصاد السوري إلى أين؟» في معهد عبد الحميد شومان في عمان، السفير، 4 حزيران 2003..

فقد انطلق حوار حول الإصلاح الاقتصادي دون أن تتخذ الدولة حياله أي موقف رسمي معلن. بل كانت الغاية تحضير القيادات والكادرات السورية التقليدية في مختلف مفاصل الدولة، وتحضير القوى المؤيدة والمعارضة والمترددة وتحضير الناس تدريجياً للإصلاح. وفي عام 2000، تمّ تشكيل لجنة الـ18 ثم لجنة الـ35 لإصلاح القطاع العام الصناعي، ثم مشروع برنامج الإصلاح الذي وضعته لجنة وزارية عام 2002، ثم لجنة شكلها رئيس الوزراء عام 2003. ولكن سعيفان يشير إلى أنّ الجهات الوصائية لم تعتمد أياً من التقارير والبرامج التي وُضعت، بل إنّ مساعي وضع برنامج إصلاح اقتصادي توقّفت لتقتصر بعد ذلك على جهود التعاون مع الفرنسيين لوضع برنامج للإصلاح الإداري وآخر للإصلاح القضائي، دون أن تثمر هذه الجهود أيضاً عن نتائج كبيرة تُذكر، فبقي وضع الإدارة والقضاء في سورية ينتظر برامج إصلاحها التي باتت شديدة الضرورة.

إتسمت خطوات الإصلاح في السنوات الأولى من عهد بشّار إذاً بغياب استراتيجية شاملة مُعلنة لها أهداف قطاعية واجتماعية مندمجة بها ومراحل وأهداف عامة ومعايير قياس أداء ومراحل تناقش على مستوى وطني، وتُعتمد من المؤسسات الرسمية. وهذه الاستراتيجية لو وجدت لكانت وجّهت الخطط الخمسية والسنوية والبرامج القطاعية والمؤسسات كما توجه صنع السياسات الاقتصادية وتترجم في برامج تنفيذية قطاعية. وخلال انعقاد المؤتمر القطري العاشر لـ«حزب البعث» في حزيران 2005 تم إقرار التوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» وقد كانت هذه الصيغة مناسبة، لأنها تحتوي «اقتصاد السوق» من جهة وتحتوي «الاجتماعي» من جهة أخرى، ولكن لم تبذل أية جهود ولم يصدر عن المؤتمر أو ما بعد انفضاض المؤتمر أي وثيقة تحدد محتوى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، والأسس الجديدة التي توجه السياسة الاقتصادية وما هي السياسات القطاعية في التجارة والصناعة والاستثمار والنقد والمال والتشغيل والأجور والملكية وغيرها[34].

وحول النموذج الاقتصادي في سورية، يرى كمال حمدان أنّ سورية «تقف راهناً أمام مفترق يتجاذبه اتجاهان: اتجاه يدفع موضوعياً نحو الانخراط في مثل برنامج الشراكة الأوروبية، واتجاه يأمل في إحلال نسق من «اقتصاد السوق الاجتماعي» كبديل من النظام

34- سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، دمشق، نيسان 2009.

التدخّلي السابق. والسؤال الكبير في كلتا الحالتين هو الآتي: كيف العمل لتحسين شروط التوازن بين دور الدولة ودور السوق، من دون الإضرار بالقاعدة المادية للإنتاج وبالمكاسب الاجتماعية؟». ويشير حمدان إلى أن البحث عن نموذج بديل جاء في وقت «لا تزال أصداء سقوط النموذج الذي استوحت منه سورية (الاتحاد السوفياتي) معظم سياساتها التدخلية منذ الستينات، قائمة بشكل بيّن. والإقرار بهذا الواقع لا يقلل من أهمية ما حققته من إنجازات في مجال مشاريع البنى التحتية الأساسية والخدمات العامة الملحّة (من تعليم وصحة وإسكان ونقل...)، وكذلك في مجال توسيع القاعدة الصناعية والزراعية والسياحية للبلاد». ولكن ما حقّقه النظام التدخّلي لا يلغي، بنظر حمدان، واقع المشكلات والتحديات التي تواجهها سورية: إنتاجية عمل ضعيفة تخفي بطالة صريحة وبطالة مقنعة عاليتين، أجر ودخل وسطيان منخفضان نسبياً، أنشطة اقتصادية قليلة التداخل والتشابك، إنتاج زراعي غير معد بصورة كافية للتصنيع، صناعة بديلة للمستوردات تعترضها القيود على غير صعيد، خدمات معظمها ذات طابع بسيط وغير قابلة للتداول (الخارجي) مع بعض الاستثناءات (جزء من السياحة)، قطاع مصرفي يواجه صعوبات في تعبئة الادخارات وبلورة فرص الاستثمار، تشريعات وسياسات حمائية تحد من الانفتاح على المنافسة وتحفيز حركة انتقال وتوطين التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى قطاع عام «متضخم» تتحكم به نزعات بيروقراطية وآليات توزيع بسيطة للدخل على حساب دوره المأمول كرافعة للاقتصاد الوطني وكأداة رئيسية لإعادة التوزيع».

ولكن حمدان يدعو إلى التفاؤل إذ «إنّ لسورية ميزة نسبية واضحة في الحقل الزراعي وإلى حد كبير في مجال العديد من الصناعات التحويلية المعتمدة على العمالة الكثيفة أو على الاستهلاك الكثيف للطاقة.. هذا مع العلم أنّه كلما نمت الزراعة والصناعة التحويلية السورية، ازدهرت بدورها فروع الخدمات اللبنانية المواكبة والمكملة لتلك النشاطات، خصوصاً إذا ما جرى توليف هذه الأنشطة المتكاملة في اتجاه تصديري. فالهدف الأساسي يتمثّل في المطاف الأخير في تحسين الأوضاع المعيشية للسكّان في البلدين ومكافحة البطالة وتدعيم مستوى التعليم الرسمي، وتطوير آليات سوق العمل وحفز مشاركة المرأة فيه وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والحدّ من التفاوتات الاجتماعية الصارخة، ومن مستوى الأجور المنخفض،

وزيادة فاعلية السياسات الضريبية كأداة لإعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين»[35].

خلاصة

حقّقت سورية بعض الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الماضية بما فيها تخفيض أسعار الفائدة وافتتاح مصارف خاصة وتوحيد سعر الصرف ورفع الدعم عن سلع أساسية -خاصة المحروقات والإسمنت - وافتتحت بورصة دمشق عام 2009. ووقّع بشّار مراسيم لتسهيل شروط الاستثمار الخاصة وملكية الشركات وعمل المصرف المركزي في إصدار سندات خزينة لتمويل الدولة. ورغم ذلك فإنّ نسبة تدخّل الدولة في الاقتصاد وسيطرتها على النشاط الاقتصادي كانا لا يزالان مرتفعين، وسط بطالة مرتفعة وعجز خزينة متفاقم وضغط على استهلاك الماء والكهرباء ونمو سكاني مطّرد وآفات متعاظمة كتلوّث البيئة. ولم يكن بعيداً عن الحقيقة بأنّ تحسّن الوضع الاقتصادي في سورية وتراجع الحصار الغربي مرتبطان بموقف سورية من إسرائيل ودعمها لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق. ذلك أنّ الإصلاح العميق الذي يخفّف من القيود الرسمية ويحفّز التجارة الخارجية ويشجّع الاستثمار الأجنبي ويعزّز الحريات ويُطلق مواهب القطاع التجاري السوري سيستفيد دون شك من تراجع سورية عن مواقفها تجاه إسرائيل، أسوة بمصر التي بعد صلحها مع إسرائيل وصمتها عن ضرب إسرائيل للبنان والفلسطينيين في 1978 و1982 وفي التسعينات وفي 2006 و2009 حصلت على الكثير من الدعم الاقتصادي الأميركي والغربي وتحسّنت صورتها بشكل غير مسبوق في إعلام الغرب وفي الجامعات وعلى مستوى الشارع الغربي ومستوى التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين القاهرة وعواصم الدول الكبرى في الغرب.

وسنحاول في الفصل التالي استعراض التحديات الإقليمية التي واجهتها سورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

35- كمال حمدان، «لبنان وسوريا: مقارنة بين واقع النظامين الاقتصاديين»، في مؤتمر العلاقات السورية – اللبنانية، دمشق، 14-18 نيسان 2009.

الفصل السابع والعشرون

مواجهة التحديات الإقليمية

بدأ القرن الجديد على سورية بحِملٍ ثقيلٍ جداً هو نتيجة تراكمات تمتدّ إلى عقود سابقة. إذ بالإضافة إلى الملف اللبناني المفتوح والصراع الإقليمي مع إسرائيل، انفجرت انتفاضة فلسطينية جديدة في أيلول 2000 ووقعت هجومات 11 أيلول 2001 الإرهابية التي أسفرت عن تداعيات عدّة في المنطقة واستعملتها واشنطن حجّة لغزو العراق في آذار 2003. ثم انفجر الوضع السياسي في لبنان منذ أيلول 2004 واغتيل رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط 2005 ما أحدث حركة دومينو كان من مفاعلاتها خروج سورية من لبنان في نيسان 2005. ثم انفجرت حرب إسرائيلية جديدة على لبنان في صيف 2006 وحرب على غزّة في كانون الأول 2008. فكيف واجهت سورية هذه التحديات الإقليمية؟

غزو العراق وتهديد سورية

كانت علاقة سورية مع العراق وعدم انضمامها إلى «الحرب ضد الإرهاب» التي أعلنها بوش الابن العاملين الرئيسيين اللذين أوصلاها إلى مرحلة خصام مع واشنطن وحلفائها عام 2003.

عانى العراق مدّة 12 عاماً من الحصار والقصف والتجويع بعد حرب الكويت عام 1991، وبعدما فرض مجلس الأمن حصاراً اقتصادياً ظالماً على العراق وشعبه أسفر عن موت 1.5 مليون عراقي جراء سوء التغذية والأمراض والفقر. وكانت قد انقشعت غيوم العلاقات بين سورية والعراق عام 1997 قبل ثلاثة أعوام من عهد بشّار وبعد انقطاع دام 18 سنة. فتطوّرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفُتحت الحدود أمام أصحاب الأعمال وأُقيمت

مراكز تجارية في بغداد ودمشق لتسهيل شحن البضائع. وبعد شهرين من بدء عهد بشّار - في آب 2000 - عاد خط السكة الحديد بين حلب والموصل إلى العمل بعد توقّفه منذ 1979، وخرقت سورية الحصار الجوي الذي فرضته الولايات المتحدة فسيّرت خط طيران مدني بين البلدين وتمّ الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرّة وتوقيع عقود كبيرة. وزار طارق عزيز دمشق قادماً بطائرة هي الرحلة الجوية الأولى بين البلدين منذ عام 1991. وفي العام 2000، كان بشار يمتّن علاقة سورية بالعراق بوتيرة أسرع من تلك التي سلكها والده، وعارض بشدّة استمرار نظام العقوبات ضد العراق. وزادت شحنات النفط العراقي إلى سورية بنسب أعلى بكثير من المسموح به في برنامج «النفط مقابل الغذاء» ما عرّض سورية لانتقادات وتهديدات من واشنطن ولندن ودول أخرى. وفي كانون الثاني 2001، أعلن البلدان التوصّل إلى اتفاق لشراكة الموارد المائية.

كان العالم الذي خطت إليه سورية شديد الاختلاف عن عالم القرن العشرين، عالم مخيف مليء بالأخطار. إذ عندما وقعت الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001، ندّدت سورية بالهجوم وشاركت الأميركيين مشاعر الأسى والعزاء، ولكنّها لم تنضوِ في «الحرب على الإرهاب». وكان هذا الموقف بداية اشتعال عواصف صعبة حول سورية في السنوات التي تلت شبيهة بسنوات الصراع على سورية في خمسينات القرن العشرين وبالمواجهة السورية- الإسرائيلية-الأميركية في لبنان من 1981 إلى 1984. فقد خرجت إدارة بوش بعد هجمات أيلول 2001 بعقيدة متطرفة لم تشهدها أميركا من قبل، مربوطة بغضب انتقامي عارم ومنحى عدواني لا يتوانى عن عمل أي شيء، بما فيه غزو بلدان وتغيير أنظمة الحكم فيها. وبعد غزو أفغانستان في نهاية 2001 استعدت أميركا لغزو العراق ثم شنّت الحرب عليه في آذار 2003 ووصل الجيش الأميركي إلى حدود سورية الشرقية، في وقت أخذت تحيط بسورية حكومات موالية لأميركا في بيروت وعمّان وتل أبيب ورام الله. فلازم القلق والخوف سورية حتى 2007 على الأقل.

لقد أشرنا في الفصل 22 إلى التغيير الذي أصاب سياسة واشنطن وانخراطها مع إسرائيل في توصيف الدول غير المطيعة لأميركا أو تلك التي تتصدّى لإسرائيل بأنّها مارقة وترعى الإرهاب. واستمرّت إدارة بوش الابن في هذا المنهج حتى نشأ «مبدأ بوش» في أيلول 2002 من بندين: (1) أنّ «الولايات المتحدّة ستشنّ حروباً وقائية ضد أي جهة أو دولة أو أفراد يشكّلون خطراً - ولو في طوره الأول - ضد الأمة» الأميركية (خطاب بوش أمام الكونغرس) و(2) أنّ

«مَن ليس معنا فهو ضدنا». وهكذا سلكت أميركا طريقاً انفرادياً خارج الشرعيّة الدولية التي لم تعطها واشنطن أي اعتبار. حتى لاحظ بعض الأميركيين في بداية العام 2003 أنّ الولايات المتّحدة لم يعد لها صديق في العالم سوى إسرائيل وبريطانيا، وأنّ لوبياً موالياً لإسرائيل يدير السياسة الأميركية. ووصلت الهوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أشدّها قبل الحرب على العراق فبرزت حالات عداء أميركية شديدة للغاية ضد فرنسا. وكان أعضاء مجلس الأمن القومي المحيط ببوش الابن وأغلبية أعضاء الكونغرس ومعظم المؤسسات في العاصمة الأميركية المؤثّرة في القرار السياسي ينتمون للمحافظين الجدد وأصدقاء لإسرائيل ومقرّبين جدّاً من الليكود وآرييل شارون الذي كان إلى يمين بيغن وشامير، والذي أصبح الآن رئيس وزراء إسرائيل. لقد تبنّى أصدقاء إسرائيل الذين سيطروا على الإدارة الأميركية وسياستها تجاه الشرق الأوسط نداءات شارون حول ضرورة ضرب العراق عاجلاً. فلم يخلُ أسبوع من عامي 2001 و2002 من تصريحات أو مقابلات صحفية أو كلمات عامة تدعو لغزو العراق، بدءاً ببوش نفسه مروراً برمسفلد وتشيني ورايس وباول وولفوفتز وبيرل.

يقول الصحافي بوب وودورد: «ما إن أخذت حرب أفغانستان طريقها إلى التنفيذ حتى فتحت رايس موضوع العراق، فسألت: «إذا نجحنا في أفغانستان، هل نضع موضوع الحرب على العراق على الطاولة؟»، فتحمّس ولفوفتز وأيّد بوش هذا الاتجاه بتعيينه أشخاصاً كانوا مع والده في حرب الكويت: كولين باول وديك تشيني وآخرين»[1]. وفي 10 تشرين الأول 2001، وقد بدأت الحرب على أفغانستان، توجّهت أنظار إدارة بوش إلى سورية «على أنّها دولة تدعم الإرهاب» وتدعم «حزب الله». فاعترض البعض على أساس أنّ سورية تتعاون مع أميركا ضد الإرهاب. ولكن باول الذي كان يُعطي انطباعاً أنّه معتدل ولكنّه كان من المتشدّدين، قال: «يجب على سورية أن تكون ضد كل الإرهاب»، ليس فقط ضد «تنظيم القاعدة» بل ضد «حماس» في فلسطين و«حزب الله في لبنان». وكانت سورية قد قدّمت مساعدات مهمة للولايات المتحدة في خريف 2001. وتدخّل رمسفلد ليدعم باول فقال: «لن نطلب مساعدة من سورية ضد القاعدة لأنّ قبولنا بمساعدتها سيشعرنا بأننا محكومون بتقدير دعمها ما يشلّ قدرتنا على ملاحقة السوريين في دعمهم لمنظمات إرهابية أخرى فيما بعد»[2].

1- Bob Woodward, *Bush At War*, New York, Simon and Schuster, 2003, p. 131.

2- Bob Woodward, *Ibid.*, p. 220.

في الأيام الستّين التي سبقت غزو العراق، سعت الإدارة الأميركية بكافة الوسائل الديبلوماسية والعسكرية والاقتصادية للحصول على قرار من مجلس الأمن يشرّع الحرب. خاصّة أنّ هذا المجلس شرّع حرب الكويت كما شرّع العقوبات الاقتصادية على العراق ولجان التفتيش التي دلّت الطائرات الأميركية والبريطانية على الأماكن العراقية الحسّاسة التي يجب قصفها. وإذ لم تحصل واشنطن على قرار صريح يجيز غزو العراق، لم تحتج إلى ضوء أخضر، بل اعتبرت أنّ أي دولة تقف في طريقها من الآن فصاعداً إنّما تشجّع صدّام والإرهاب[3]. وفي ليل 19-20 آذار 2003 شنّت الولايات المتحدة غارات جوية أسقطت 3000 قنبلة وصاروخ خلال ثلاث ساعات، معلنة حرباً لاحتلال العراق استغرقت 20 يوماً[4]. وفي صبيحة 5 نيسان شنّ الجيش الأميركي هجمات قوية ومتكررة على وسط بغداد حتى سيطر على القصر الجمهوري في 7 نيسان ووصل إلى معظم ساحات بغداد في 9 نيسان، وأكمل احتلال الضواحي في العاشر منه. فلجأ الشعب العراقي إلى مقاومة الاحتلال مباشرة بعد سقوط بغداد وبات مقتل وجرح الجنود الأميركيين والبريطانيين وتدمير آليّاتهم العسكرية في جوار البصرة وبغداد شأناً يومياً. كما عمدت جماعات إلى حرق وتفجير منشآت نفطية في شمال العراق وخاصة في نواحي كركوك والموصل. وردّت قوات الاحتلال بحملات قمع واسعة شملت مهاجمة بلدات وقرى عديدة أدّت إلى مقتل عشرات آلاف العراقيين. هذه المقاومة أخّرت مسألة إعادة الإعمار التي خطّطت لها الدوائر الأميركية، وأصبحت الشغل الشاغل لقوات الاحتلال لعدّة سنوات.

قبل الغزو الأميركي للعراق، كانت العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق في أوجها، إذ أعطت الحكومة العراقية لسورية الأولوية كمصدر لاستيراد حاجاتها من السلع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. فزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عن 5 مليارات دولار من جراء التجارة عبر الحدود والنفط العراقي ومنطقة التجارة الحرة في التبادل الكثيف للبضائع. وعندما أصبح بشّار رئيساً عام 2000، اخترقت سورية الحصار وبدأت كميات النفط العراقية تعبر إلى سورية عبر أنابيب وشاحنات وتستفيد الأخيرة من فارق في السعر بلغ 40 بالمئة دون السعر العالمي. وواصلت سورية هذا النشاط رغم طلب كولن باول، وزير الخارجية الأميركي،

3- **الوسط**، 27 كانون الثاني 2003.

4- **الحياة**، 26 أيار 2003.

مراراً بوقف التهريب مباشرة من بشّار. وقد كانت مرحلة خرق الحصار الدولي للعراق الأكثر ربحاً لسورية، حيث بلغت عائداتها من التجارة 8 مليارات دولار. كما أنّ سورية حقّقت صفقات تجارية لتصدير سلع تجارية بكميات كبيرة للعراق، بعدما منع الحصار الدولي العراق من ممارسة سيادته على التجارة الخارجية[5].

كانت سورية من الدول الأكثر تضرّراً جرّاء الغزو الأميركي للعراق، وخاصة الخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأميركية في نيسان 2003. كما أنّ حجم خسارة السوق العراقية للسلع السورية شكلت ضربة موجعة للاقتصاد السوري الذي اتكل منذ عقد من الزمن على العلاقات الاقتصادية مع العراق ولبنان ولكن بدرجة أكبر مع العراق بعد وفاة حافظ الأسد عام 2000، حيث بلغت العائدات السوريّة من التجارة مع العراق ما يزيد عن ملياري دولار في السنة. وكذلك عائدات هامة من أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية بمرفأ بانياس، والذي أدى إقفاله إلى خسارة هامة للعملات الصعبة، ما دفع سورية إلى تقليص مشترياتها الأجنبية. أضف إلى هذه الخسارة واقع تردّي القطاع السياحي بشكل عام في المنطقة وتجمّد حركة الاستثمارات والضغوط الأميركية التي تصاعدت في الأشهر الستّة الأولى للعام 2003. فتأزّمت الحالة الاقتصادية في سورية كما سبقت الإشارة، وأقفلت على سورية السبل شرقاً كما كانت العلاقات متعثّرة جنوباً منذ توقيع الأردن لمعاهدة سلام مع إسرائيل، ومتعثّرة مع «منظمة التحرير» بسبب اتفاقاتها المرحلية مع إسرائيل. ليصبح لبنان أكثر أهمية لسورية من أي حقبة مضت.

بعد احتلال العراق، واصل اليمين الأميركي الجديد حملته ضد سورية، واعتبر أنّ تحوّل العراق إلى محميّة أميركية هو خطوة أولى تليها خطوات ضد دول أخرى. فأخذت كونداليزا رايس تهدّد سورية، بأنّ عدم تعاونها مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى حلّ مشابه للعملية العراقية. كما أنّ كولن باول التقى ببشّار في أيّار 2003 وهدّده مباشرة في حال عدم تنفيذ مجموعة من الإملاءات الأميركية. وفي كانون الأول 2003 وقّع بوش على «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» بعدما وافق عليه الكونغرس. وجدّدت واشنطن تحذيرها لسورية «بوقف دعمها لتنظيمات مسلّحة في فلسطين ولبنان والعراق ووقف تدخّلها في شؤون لبنان»، وإلا فإنّ واشنطن ستفرض عقوبات اقتصادية على سورية ابتداءً من أيار 2004. ولم

5- راجع كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق العراق **1915 – 2015**، دار الفارابي، 2004.

تستجب سورية لمطالب واشنطن، ففرضت الأخيرة عقوبات قضت بوقف الصادارت الأميركية إلى سورية مستثنية المواد الغذائية والأدوية، ومنعت «الخطوط الجوية السورية» من الهبوط في المطارات الأميركية، ومنعت بعض التبادلات المصرفية وخاصة مع بنوك سورية ظنّ الأميركيون أنّ لها علاقة بمدّخرات صدّام أو أنّها ضالعة في تحويل أموال إلى تنظيمات في الدول المجاورة. ولكن واشنطن لم تطبّق عقوبات أخرى من لائحتها مثل تجميد الودائع السورية في أميركا ومنع أصحاب الأعمال الأميركيين من الاستثمار في سورية وتخفيض الاتصالات الديبلوماسية وتقليص حريّة الديبلوماسيين السوريين في السفر داخل الولايات المتحدة، إلخ. كما أنّ نسبة كبيرة من صادرات سورية ذهبت إلى الاتحاد الأوروبي الذي لم يساير العقوبات الأميركية مقارنة بـ 4 بالمئة فقط إلى الولايات المتحدة.

ولم تكن واشنطن تريد أن يصل الوضع إلى مستوى تهديد استقرار سورية ونظام الحكم فيها، رغم أنّ هذا ما فهمه كثيرون في المنطقة. إذ حتى عندما وصلت العلاقات إلى أدنى مستوى بين 2004 و2008، لم تلجأ الولايات المتحدة إلى خطوات تصعيدية. ففي حين كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تصمت عن نزعة إسرائيل العدوانية وضرباتها القاسية ضد لبنان والفلسطينيين وفي حروبها مع «حزب الله» و«حماس» (2006 و2008)، إلا أنّها لم توافق على أن تهاجم إسرائيل سورية بالأساليب نفسها خاصة لأنّ سورية خصم عظيم يؤدي التحرّش بها إلى حرب إقليمية. كما أنّ تجربة احتلال العراق علّمت الأميركيين درساً هو عدم إمكانية حصر وضبط تداعيات انهيار نظام دولة متعدّدة الديانات والإثنيات، إذ إن إحداث انهيار نظام في دولة تعددية خاصة في مجتمعات كسورية والعراق ويوغسلافيا، حيث فرضت علمانيتها دولة مركزية قوية، غير مأمون العواقب وقد تستغرق معالجته سنوات طويلة وتحدث تداعياته مشاكل مزمنة. ولم تكن علمانية هذه الدول نتيجة ممارسة تاريخية ديمقراطية حداثوية كما كان الحال في فرنسا مثلاً. ومن هنا، يمكن أن يتصوّر المراقب الوضع في سورية لو وصلت إلى ظروف مشابهة لسقوط نظام يوغسلافيا في أوائل التسعينات الذي أغرق البلقان – وهي بلاد حكمتها الشيوعية لمدّة ستين سنة – في دوامة الحروب الأهلية والتطهير الإثني والديني، أو إلى ظروف التجربة القريبة جداً والحديثة في العراق حيث نظام مشابه تقريباً لقي نهاية مرعبة فغرقت البلاد في مستنقعات العنف الطائفي والإثني منذ 2003.

ولذلك فإنّ أي حرب أميركية على سورية ستواجهها سورية بالقوّة والصمود، وخاصة أنّها ستجرّ إسرائيل وفي هذه الحالة سينقلب الموقف العربي تماماً. وحتى في حال انتصار أميركا

فإنّ تداعيات احتلالها لسورية لا حصر لها، وسيكون لها وقع على كل دول المنطقة خاصة على لبنان وإسرائيل والأردن والعراق وتركيا. كما أنّ التجربة الأميركية في العراق أثبتت أنّه لا يمكن لأي دولة مهما عظمت أن تهندس نظاماً سياسياً لبلد تحتله. ولذلك كان طموح واشنطن في المنطقة العربية يتضاءل مع مرور الوقت حتى اقتصر موقفها من سورية على «تغيير سلوك النظام» في بعض الأمور، ثم إلى التركيز على لبنان منذ أواخر 2004 وطيلة 2005.

خروج سورية من لبنان

عشيّة وصول بشّار إلى الحكم في تموز 2000، كانت أصوات أطراف لبنانية عديدة قد بدأت تتصاعد بضرورة خروج الجيش السوري من لبنان، وبدأ يُطرح بقوة أنّ الوقت قد حان لإنهاء عهد الوصاية. وكان بشّار قد قرّر تخفيض وجود الجيش السوري في لبنان حتى قبل صعود معارضة مسيحية تدعو إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في 2000 لأنّ سورية تتدخّل وتتحكم بالنتائج. وازداد زخم القوى المناهضة لسورية في أيلول وتصاعدت المطالبة بخروجها. ولكن نتيجة الانتخابات اللبنانية لم تكن من صنع سورية، حيث سقطت حكومة سليم الحص وعاد ائتلاف رفيق الحريري–وليد جنبلاط الحليف لدمشق إلى الحكم وسط عدم تدخّل غازي كنعان وجميل السيّد، رغم تعبئة طائفية ضد الحص بأنّه لا يرعى مصالح السنّة في الحكم (انتقاد يومي لحكومة الحص على تلفزيون المستقبل). وسهّلت سورية مشاورات تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة الحريري في تشرين الأول ثم واصلت خطوات الانسحاب التدريجي لجيشها.

في البداية، كانت دمشق مطمئنة إلى حكومة الحريري، صديقها القديم، وإلى الاستقرار الذي حقّقه الرئيس إميل لحود ومعه الأجهزة الأمنية، مدعوماً من «حزب الله» وحلفاء سورية الآخرين في لبنان، إذ كان الحريري شريكاً لسورية في سياستها المحلية والإقليمية، زار دمشق في الفترة من 1992 إلى 2004 أكثر من مائة وخمسين مرّة. وكان كغيره من السياسيين والزعماء اللبنانيين من حلفاء سورية، ولاؤه كولائهم تحصيل حاصل بالنسبة لدمشق. ولكن عام بشّار الأول كان في بيئة إقليمية متقلّبة ومؤثّرة على الساحة اللبنانية: فقد انسحبت إسرائيل في أيّار 2000 وتوفي حافظ الأسد في 10 حزيران 2000 وانطلق صوت البطريركية المارونية ضد سورية، ابتداء ببيان شديد اللهجة لمجلس المطارنة في أيلول 2000، كما تصاعدت الأصوات المطالبة بالتغيير حتى داخل سورية نفسها (كما شهدنا في الفصل 25).

بدأت خيوط معارضة منظّمة ضد الوجود السوري تتمظهر على الساحة اللبنانية عندما أطلق جنبلاط الشرارةَ الأولى من خارج الصف الماروني في 6 تشرين الثاني 2000، منتقداً خلوّ بيان حكومة الحريري الوزاري من الإشارة إلى إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع بموجب اتفاق الطائف. فأثار موقف جنبلاط، الذي كان ركناً أساسياً في سياسة سورية اللبنانية والإقليمية، حفيظة دمشق وأعلنت السلطات السورية أنّ جنبلاط هو «شخصية غير مرغوب بها في دمشق». وشهد صيف 2001 تقارباً مارونياً-درزياً غير مسبوق منذ حرب الجبل عام 1983، عندما زار البطريرك صفير جنبلاط وقام بجولة في الشوف. ورغم تصاعد صوت معارضي الوجود السوري، كان النظام الأمني اللبناني، مدعوماً من سورية، واثقاً من سيطرته على الأرض. إذ قامت القوى الأمنية بضربة في آب 2001، واعتقلت مئات الناشطين المسيحيين خاصة في صفوف «التيار الوطني» الذي يقوده ميشال عون من باريس والذي اعتبر المناوئ الرئيسي لسورية ولنظام الطائف.

إنّ تزايد العداء، وانضمام جنبلاط إلى صفوف مناهضي سورية، كانا نذير شؤم لدمشق. إذ جاء التصعيد اللفظي حتى بعد أن قامت سورية بسحب كامل قوّاتها من بيروت ومحافظة جبل لبنان (6000 جندي) في 14-19 حزيران 2001 وإعادة معظمهم إلى سورية. ومع حلول شباط 2003، أي قبل شهر من الغزو الأميركي للعراق، كانت سورية قد سحبت أكثر من 14 ألف جندي وخفضت المظاهر العسكرية والحواجز على الطرق ونقلت قواعد الجيش إلى المرتفعات والأماكن الريفية.

وكان بشّار يحاول أن يغيّر أسلوب والده في التعاطي مع لبنان. ففيما كان حافظ الأسد قد توقّف منذ أكثر من عقد عن التدخّل الشخصي في شؤون لبنان، كان بشار أكثر مباشرةً في تحالفاته داخل لبنان، معتبراً لحود والمنظومة الأمنية اللبنانية أساساً في الجبهة الشرقية التي تحمي سورية، ولكنّ الحريري كان مرتاحاً منذ أواسط الثمانينات إلى الرباعي عبدالحليم خدام - غازي كنعان - حكمت الشهابي - علي دوبا، فلم يعر بشّار اهتماماً عندما برز في سورية واهتم بالعلاقات مع لبنان عام 1995. لقد انتشرت أقاويل إنّ غازي كنعان، المقرّب من الحريري وخدّام، لم يكن يؤيّد التجديد للحود وإنّه لم يكن على علاقة جيّدة بمساعدي بشّار وإنّ طلاس وخدّام طمحا إلى الرئاسة وإنّ دوبا كان من رموز الفساد داخل سورية، وإنّ الأسد الأب قد طلب من الحريري أثناء زيارات الأخير العديدة إلى دمشق بناء العلاقة مع بشّار ولكن خدام والشهابي نصحا الحريري بعكس ذلك.

ولكن بشّار عاد إلى أسلوب والده نحو لبنان، مضيفاً إليه رغبته في وضع الأمور ضمن علاقة رسمية بين البلدين. فأعطى أكثر من إشارة حتى قبل وصوله إلى الرئاسة حول أسلوب تعاطيه مع لبنان بأنّه من الآن فصاعداً سيوقف هواية الحج اليومي للمسؤولين والزعماء اللبنانيين لدمشق لفضّ نزاعاتهم اللامتناهية، على أن تكون العلاقات بين لبنان وسورية بين دولة ودولة وتعاون مؤسسات، وأنّ على هؤلاء الزعماء والسياسيين أن يحلّوا مشاكلهم بأنفسهم. ولم يكن الواقع اللبناني ليقبل بمثل هذه السياسة، فمنذ أيّام الانتداب قامت العلاقات بين دمشق وبيروت على صداقات شخصية وعلى تواصل بين الأفراد والعائلات في النخبة السياسية والاقتصادية في البلدين (علاقة رياض الصلح بآل الجابري وعلاقة كميل شمعون بشكري القوتلي، إلخ). ولقد تطوّر هذا الفولكلور منذ بدء عهد الوصاية عام 1990 حيث تقاطرت الشخصيات اللبنانية إمّا إلى دمشق أو إلى عنجر لعرض مشاكلها وشكاويها، ثم استعمال زيارتها ذخيرة ضد خصومها الداخليين. ولئن لم يكن ثمّة قبول لبناني بأسلوب بشّار في التعاطي الرسمي، اكتشف بشّار، حتى قبل سنوات من خروج سورية من لبنان، عقم أي محاولة لإدارة العلاقات مع لبنان عبر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والوزراء وقيادة الجيش وإبقاء العلاقات ضمن المؤسسات. ذلك أنّ نفوذ السياسيين في لبنان كان في الطوائف والمناطق وليس في القنوات الشرعية، وأنّ هؤلاء ساءتهم طريقة سورية الجديدة، وخاصة أصدقاء سورية وحلفاءها الذين اعتادوا على شبكة علاقات عتيقة منذ السبعينات، وهي شبكة أحاطت بكل ما هبّ ودبّ في لبنان من اختيار رئيس الجمهورية إلى الانتخابات النيابية وصولاً إلى تعيين الموظفين، ودفع بشّار ثمن تخلّيه عن هذه الشبكة التي أدارها خدّام وآخرون بشكل جيّد قبل تسلّمه الملف اللبناني. فلم يدرك مثلاً أنّ التجديد لإميل لحّود في أيلول 2004 احتاج إلى تحضيرات على الأرض شديدة التعقيد مع معظم الأطراف اللبنانية، ولا يقتصر الأمر على رغبة سورية وحلفائها اللبنانيين.

وعلى خلفية الجفاء لسورية وقد أصبح بشّار رئيساً، لم يمتثل وليد جنبلاط ورفيق الحريري تماماً لأسلوب بشّار الرسمي بل أبقيا على علاقات حسنة مع الرباعي السوري. ولكن فيما كانت تصريحات جنبلاط وتحركاته تنضح بصوت مرتفع ضد سورية، كان الحريري يعمل خلف الستائر ويحفظ العديد من خيوط التلاقي الرسمية. وفيما كان جنبلاط يناهض سورية ويجتمع إلى خدّام وأصدقائه السوريين مراراً، كان الحريري، بحكم علاقاته الواسعة ومركزه كرئيس للحكومة، يكتشف منذ أصبح لحود رئيساً للجمهورية بدعم قوي من بشّار، أنّ

الرباعي السوري لم يعد نافذاً في الشؤون اللبنانية كما في السابق وأنّ عليه أن يواكب القنوات الرسمية مع دمشق. وفي حين سعت المعارضة اللبنانية إلى تثبيت استقلاليتها عن النظام الأمني اللبناني وعن سورية، رغب الحريري بتدعيم موقعه المستقل عن لحود، دون أن يفرّط بموقعه الرسمي كرئيس للوزراء يقيم له الرئيس السوري الاعتبار أكثر من وزن زعامات سياسية لبنانية.

ولكن حتى في القنوات الرسمية كانت هناك هوة بين استراتيجية سورية الإقليمية ومشروع الإعمار الحريري الذي احتاج إلى قدر عال من الاستقرار والانفتاح على شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عدا شروط الحكومتين الأميركية والفرنسية. فقد كان الحريري كرئيس للحكومة يراوح مكانه في الملف الاقتصادي، في حين استمرّ «حزب الله» في العمل العسكري المقاوم بعد انسحاب إسرائيل في حزيران 2000. كما غاب التفاهم بين لحود والحريري عن ملفات خصخصة المرافق العامة وتشنّجت علاقة الحريري بـ«حزب الله» خاصة تحفظاته عن النشاط العسكري جنوباً. ففي نيسان 2002، أطلق «حزب الله» 1500 قذيفة في مزارع شبعا لدعم الانتفاضة الفلسطينية في وقت كانت فيه إسرائيل ترتكب مجزرة ضد الشعب الفلسطيني في بلدة جنين في الضفة الغربية. وإذ ارتفع الضغط الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على دول المنطقة تمهيداً للغزو الأميركي للعراق، سعت سورية لأن تبرّد الساحة اللبنانية وتخفّف التوتّر بين الحريري ولحود، وهو تبريد استمر إلى أن انفجرت معركة التمديد عام 2004.

في تلك الأثناء حصلت تغييرات في جهاز الأمن السوري في لبنان في نهاية 2002، فاستبدل غازي كنعان برستم غزالة. وعاد غازي كنعان الذي كان مقرّباً من الحريري إلى دمشق. وكانت الولايات المتحدة (بلسان وزير الخارجية كولن باول) قد بدأت تشير إلى «الاحتلال السوري للبنان» بعد رفض بشّار التعاون معها حول العراق. وهكذا بعدما كانت إدارة سورية للبنان موضع رضى وتقدير باريس وواشنطن، انقلب الوضع رأساً على عقب. وفي كانون الأول 2003 وقّع بوش قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان». فكانت النتيجة أنّ تعاون حافظ الأسد مع واشنطن حول الكويت والعراق عام 1990 قد أطلق يده في لبنان، فيما كان انتقاد بشّار للغزو الأميركي ومواقفه المتشددة منه سبباً لانقلاب في المباركة الأميركية لإدارة دمشق للساحة اللبنانية. وتدهورت الأمور بشكل مريع في 2004، عام الاستحقاق الرئاسي في لبنان. فقد رأى بشّار ومستشاروه أن من مصلحة سورية العليا دعم التجديد للحود

الموثوق به والمجرّب والذي يجمع في شخصه سلطة أمنية ومدنية، وصاحب العلاقة الطيبة مع «حزب الله»، بدلاً من ماروني آخر قد لا يتعاون مع سورية ويخيب الأمل كما حصل مع إلياس سركيس. وكانت تجربة حافظ الأسد الناجحة في التجديد لإلياس الهراوي عام 1995 مشجّعة لبشار للتعاون مع لحود.

وصل الوضع في لبنان ذروته عام 2004، حيث اشتدّت المعارضة للتجديد للحود، يقودها الحريري وجنبلاط وحلفاؤهما، فيما كان جنبلاط يهاجم النظام الأمني في لبنان، موجّهاً عبارات قاسية تجاه لحود. وطغى الوضع في العراق على كل ما عداه في العلاقات بين سورية وواشنطن، رغم محاولات دمشق إبداء الرغبة في التعاون في الشؤون الاستخباراتية وأمن الحدود بين سورية والعراق. وفي 27 آب 2004، أهمل بشار التحذيرات الفرنسية-الأميركية من مغبّة التجديد للحود بتمديد ولايته ثلاث سنوات. ومنحت حكومة الحريري الموافقة على التعديل الدستوري للتجديد، واجتمع البرلمان اللبناني وصوّت بأغلبية لتعديل المادة 49 لمرّة واحدة للتجديد للحود.

لم تكن الولايات المتحدة راضية عن الموقف السوري حول العراق، فأخذت تهاجم علاقة دمشق بطهران ومساعدتها لـ«حزب الله» وعاد إلى التداول الديبلوماسي والإعلامي الحديث عن التنظيمات الشيعية في الثمانينات ودورها في تفجير موقع المارينز والسفارة الأميركية وخطف أميركيين في بيروت. ثم ضيّقت أميركا نطاق تركيزها على الساحة اللبنانية فأعلنت أنّها أصيبت بخيبة من سورية بعدما كانت تعوّل في مباركتها للإدارة السورية للبنان على انقلاب دمشق يوماً ما على «حزب الله» ونزع سلاحه، وأنّ هذا اليوم قد آن أوانه بنظر واشنطن وبات على سورية التنفيذ. أمّا فرنسا فقد كانت تسعى منذ بداية رئاسة بشار إلى تفاهم مع دمشق يسمح باحترام الدور الفرنسي ومصالح فرنسا في بيروت، مقابل دعم فرنسا لسورية في المسائل الإقليمية والصراع العربي الإسرائيلي. وكمؤشرات، أقام شيراك حفل استقبال دولة لبشار الأسد ووفد سوري رفيع في قصر الإليزيه وتنازلت فرنسا عن الديون السورية ودعمت بقوّة مفاوضات سورية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في وقت كان شيراك مثل بشّار معارضاً شديداً للغزو الأميركي للعراق.

ولكن في صيف 2004 اتّحد موقفا واشنطن وباريس ضدّ بشار واختارا لبنان، نقطة ضعف سورية، ساحة المواجهة. ففي 2 أيلول 2004، رعت الولايات المتحدة وفرنسا، بدعم حسني مبارك والملك السعودي، قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي دعا إلى انسحاب كل القوى

الأجنبية من لبنان ونزع سلاح ما تبقى من ميليشيات، وخاصة الجناح العسكري لـ«حزب الله» وإجراء انتخابات رئاسية حرّة بدون تدخّل خارجي. وساهم هذا الجو الدولي والتجديد للحود بتشجيع المعارضة اللبنانية. فواصل جنبلاط والبطريرك صفير التنديد بالهيمنة السورية، واستقال الحريري من منصبه في 20 تشرين الأول 2004، ما فسرّه البعض أنّه أنهى هذه المرّة تحالفه الذي بدا سرمدياً مع سورية. ورغم أنّ الموالين لسورية اتهموا الحريري بأنّه وراء القرار 1559 وأنّه شارك في إعداد نصه، إلاّ أنّ الحريري، وهو صاحب تجربة سياسية كبيرة، تجنّب قدر الإمكان المشاركة العلنية في المعارضة وحافظ على خطوط اتصالاته مع دمشق. وكان السيّد حسن نصرالله يحاول التوسّط بين دمشق وجنبلاط إلا أنّ هذا الأخير صعّد في موقفه من لحود ثم بدأ سلسلة اتصالات إقليمية ودولية، وسافر إلى أوروبا في 3 كانون الأول حيث استقبله شيراك بحفاوة في باريس. ثم أخذت الأوضاع طريقاً معاكساً بالنسبة لسورية في خريف 2004 إذ كان انقلاب الرأي العام في الشارع السني والدرزي في لبنان لغير مصلحتها، ما أعطى انطباعاً للرأي العام الدولي أنّ المسلمين أيضاً باتوا لا يريدون الوصاية السورية على الدولة اللبنانية.

ردّاً على هذه التطورات رفض بشّار مقولة إنّ سورية قد هيمنت على لبنان وإنّها فرضت عليه نظام وصاية. وأكّد أنّ أهداف سورية في لبنان كانت من منطلق قومي عربي ولمساعدة اللبنانيين. ولعلّ كلمته أمام مؤتمر المغتربين السوريين في تشرين الأول 2004 تلخّص وجهة نظر الخطاب الرسمي السوري تجاه لبنان حيث قال:

«لماذا وافقت نفس الدول ونفس الأشخاص على التمديد (للهراوي) عام 1995 بينما هم يعارضونه في 2004؟... تحدثوا عن الحرص على لبنان وأنّ كل ما يحصل هو حرص على لبنان. والسؤال الذى يطرح نفسه: ماذا قدمت كل هذه القوى للبنان خلال العقود الماضية عندما كان يمر بأزمات؟ في عام 1975 إحدى الدول قدمت بواخر للمسيحيين لكي يهاجروا من لبنان... هذا ما قدموه. وبالتالي يحق لنا أن نتساءل أين كان كل هذا الحرص في بدايات الحرب الأهلية عندما دخلت سورية في عام 1976 لانقاذ المسيحيين اللبنانيين في الوقت الذي كانوا فيه يذبحون وكانت المذبحة أو المجزرة على وشك أن تنتهي خلال أسبوعين باسم اصلاح النظام السياسي والعدالة والاشتراكية والتقدمية؟ أين كانوا في ذلك الوقت؟ تخيّلوا كيف كان إصلاح النظام السياسي يتطلّب ذبح نصف المجتمع.. وفي ذلك الوقت طُلب من الرئيس حافظ الأسد أن يؤجّل دخول أو استكمال دخول القوات السورية إلى لبنان لمدة أسبوعين فقط كي تتم

المهمة وطبعاً رفض. أين كانوا في عام 1982 خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عندما كان الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين يُقتلون؟ خسرت سورية في ذلك الوقت خلال أسابيع قليلة الآلاف من الشهداء في أسابيع وليس في أشهر . كانوا ربما يستنكرون من البعيد والبعض من الإخوة اللبنانيين من نمور اليوم كان يرشّ الرز على الإسرائيليين. أين كانوا فترة الاحتلال الإسرائيلي من عام 1978 حتى انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي اللبنانية في عام 2000؟ لم يكونوا موجودين. فجأة ظهر الحرص على لبنان وعلى استقلاليته وعلى الديمقراطية وعلى كل شيء آخر».

وحول أطماع سورية الاقتصادية في لبنان قال بشّار في الكلمة نفسها:

«تحدثوا عن الهيمنة السورية. عندما تريد دولة أن تهيمن على دولة فلا بد أن يكون لديها أهداف معلنة أو غير معلنة. لماذا تهيمن سورية على لبنان؟ هل طلبنا مالاً؟ هل هناك ثروات باطنية؟ هل هناك نفط نريده؟ هل أخذنا كهرباء؟ هل أخذنا ماء؟ لم نأخذ شيئاً من لبنان. نحن قدّمنا دماً. إذا كنا نريد أن نهيمن، لماذا سحبنا قواتنا على مراحل منذ حوالى خمس سنوات وحتى الانسحاب الأخير؟ لماذا نهيمن على لبنان إذا كانت الهيمنة هي إضعاف للبنان ولبنان الضعيف هو ضرر لسورية وسورية ضعيفة طبعاً هي ضرر للبنان؟ فبأي منطق نهيمن على لبنان؟ ليس لنا مصلحة بهذا الشيء»[6].

في مطلع 2005 بدأ الحريري تموضعاً جديداً أكثر وضوحاً بمناهضته لسورية. فظهر تكتّل معارض شمل «تيار المستقبل» الذي يقوده الحريري، و«الحزب التقدمي الاشتراكي» الذي يقوده جنبلاط ولقاء قرنة شهوان الذي يضم شخصيات نيابية وسياسية مارونية، و«التيار الوطني الحر» الذي يقوده ميشال عون. وعقد هذا التكتّل اجتماعاً حاشداً في أوتيل بريستول في بيروت. وكانت مساندة الحريري لهذا التكتّل، بما يمثله من قوّة مالية وسياسية على الأرض، وما يتمتع به من علاقات إقليمية ودولية، إشارة إلى انقلاب هام في الموازين اللبنانية ضد الوجود السوري وضد الرئيس لحود، خاصة قبل استحقاق انتخابات برلمان 2005. وكان الحريري يحضّر لهذه الانتخابات وأعلن أنّ هدفه «خروج القوات السورية وتحقيق استقلال لبنان»، ووقف إلى جانب القرار 1559 القاضي بحل الميليشيات وإنهاء الوجود السوري في

6- كلمة بشار الأسد في مؤتمر المغتربين السوريين الأول، في دمشق، 9 تشرين الأول 2004. نص الكلمة على صفحة هيئة الإذاعة والتلفزيون في سورية.

لبنان. وسيطر على المناخ اللبناني في بداية شباط 2005 جوّ من الاستقطاب العنيف بين لقاء بريستول وحلفاء سورية في لبنان. وفي 2 شباط 2005، انعقد لقاء بريستول الثالث وصدر بيان يطالب بخروج القوات السورية واستخباراتها من لبنان. وفي ظهيرة 14 شباط قطعت محطات التلفزة برامجها لتبث خبر وقوع انفجار مدوٍّ لدى مرور موكب الحريري. ولبضع ساعات انتشرت صورة الرئيس الشهيد متفحمة على مواقع الأنترنت.

غداة اغتيال الحريري، اتهمت الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية وجِهاتٌ لبنانية مهمة سورية بالوقوف وراء الاغتيال بشكل مباشر، وقبل بدء التحقيق. وردّت سورية أنّ الحريري كان حليفاً قوياً لها وأنّ الاغتيال يُستعمل ذريعة للضغط على سورية وأنّ سورية لا علاقة لها باغتياله. وخلق مصرع الحريري تداعيات شكّلت حركة دومينو، فاستقالت حكومة عمر كرامي في 28 شباط 2005. ثم ألقى بشّار خطاباً أمام مجلس الشعب حول الوضع اللبناني والعراق وموضوع السلام مع إسرائيل في 5 آذار 2005، معلناً انسحاب الجيش السوري من لبنان في 26 نيسان. وكان متفهّماً لحاجة تطوير العلاقة بين البلدين إلى مستويات علمية واقتصادية، بعيداً عن العلاقة السطحية المخابراتية العسكرية التي زادت من نقمة اللبنانيين ضد الهيمنة السورية، حيث دعا في خطابه إلى:

«رؤية جديدة للتعامل مع الأشقاء اللبنانيين ...تنطلق من ضرورة توسيع العلاقة معهم وأن تكون على المسافة عينها من جميع الوطنيين المخلصين، وأن تتجه العلاقة إلى بناء قاعدة شعبية مؤسّسية لها على المستوى التعليمي والثقافي والتربوي والاقتصادي والاجتماعي لتدعيم العلاقات الثنائية وحمايتها»[7]. وأضاف أنّ «انسحاب سورية من لبنان لا يعني غياب الدور السوري، فهذا دور تحكمه عوامل كثيرة جغرافية وسياسية وغيرها، وبالعكس تماماً نكون أكثر حرية وأكثر انطلاقاً في التعامل مع لبنان... طبعاً هذه الصورة يجب أن نعرف أنها جزء طبيعي من تاريخ لبنان وهي موجودة منذ أكثر من مئتي عام. هناك دائماً قوى تمد يدها إلى الخارج وقوى وطنية وهذه القوى فشلت عدة مرات، في 1958 فشلت في جعل لبنان جزءاً من حلف بغداد، وفشلت في العام 1969 في أن تضرب المقاومة الفلسطينية وفشلت في العام 1983 ان تعطي الحياة لاتفاق 17 أيار وستفشل في كل مرة طالما أنّ هناك قوى وطنية... إن كل ذلك لن يعني تخلي سورية عن مسؤولياتها تجاه الإخوة والأصدقاء في لبنان الذين جمعتنا وإياهم وحدة

7- النص الكامل لخطاب بشّار الأسد عن الوكالة الوطنية للإعلام، وزارة الإعلام، الجمهورية اللبنانية، 5 آذار 2005.

الهدف والفرادة في لحظات حرجة من تاريخنا بل ستبقى سورية حصنهم ومرجعهم ودائماً لهم في كل الاأوقات وستبقى معارك الشرف التي خضناها معاً رمزاً للتلاحم المصيري بيننا والذي سيتعزز في المستقبل بعون الله. وأقول لهم إن «17 أيار» جديداً يلوح بالأفق فاستعدوا لمعركة إسقاطه كما فعلتم قبل عقدين ونيف»[8].

وأقرّ بشّار في الكلمة بـ«أخطاء ارتكبت على الساحة اللبنانية»، وأنّ السوري المتواجد في لبنان، جيشاً ومخابراتٍ، وقع ضحية مكر وفساد اللبنانيين، ما أدى إلى إفساد دوره الوطني في حماية وحدة لبنان وسلمه الأهلي الذي لأجله تدخلت سورية منذ 1976، وحرفه عن أهدافه القومية الشريفة، وأوقعه في حبائل اللعبة اللبنانية. وقال بشّار: «هذا الكلام لا يعني أنّ ممارساتنا في لبنان كانت صواباً كلها. بل لا بد من الاعتراف بكل وضوح وشفافية أنّ ثمّة أخطاء ارتُكبت على الساحة اللبنانية حيث دخلنا في بعض التفاصيل والإجراءات واندفعنا في بعض الأحيان بعلاقاتنا مع بعض اللبنانيين على حساب البعض الآخر». ثم أوضح: «كما أن استغلال البعض لوجود القوات السورية لاعتبارات مصلحية ضيقة مادياً أو سياسياً أو انتخابياً أو غيرها أدى إلى الكثير من التراكمات السلبية».

وكردّة فعل على إعلان بشّار الانسحاب دعا السيّد حسن نصرالله إلى تظاهرة لشكر سورية تحت شعار «الوفاء لسورية» خرجت يوم 8 آذار. وردّ مناهضو سورية بتظاهرة مليونية في 14 آذار في ساحة الشهداء، بشعارات غير مسبوقة بعدائها لسورية ونظامها. وخاطب جنبلاط هذه التظاهرة بلغة غير معهودة في العلاقات مع دمشق، ووجّه إلى بشّار عبارات وأوصافاً قاسية جدّاً حيث قال:

«جئنا لنقول لك يا حاكم دمشق، يا طاغية الشام، ورفاقك وحلفائك، نحن لسنا قلّة عابرة، نحن لسنا أكثرية وهمية. أنت قلّة عابرة مجرمة حاقدة، هم قداسة وهمية، ولا قداسة ولا قدسية إلا للوطن، الوطن لبنان. وجئنا لنقول إنه إذا كان النسيان مستحيلاً إلا أن التسامح مستحيل ومستحيل ومستحيل... هل تذكر يا أبا بهاء (رفيق الحريري) في يومك منذ عام؟ هل تذكر ماذا قالت بيروت، تذكّر وتذكّروا، قالت بيروت، نعم، بيروت قالت: يا بيروت بدنا التار من لحود ومن بشار! ويا حاكم دمشق أنت العبد المأمور ونحن الأحرار أنت لست أكثر من أقلية مجرمة عدائية.. جئنا لنقول لك يا حاكم دمشق يا طاغية الشام... بدنا التار من لحود

8- الوكالة الوطنية للأنباء، وزارة الإعلام اللبنانية، 5 آذار 2005.

ومن بشار..»[9].

أحدثت تظاهرات 8 و14 آذار انشقاقاً لبنانياً عميقاً ما يزال مستمراً إلى اليوم، وخلال ستة أسابيع من كلمة بشّار انسحب الجيش السوري وأجهزة الأمن السورية من لبنان، مختتماً في 26 نيسان 2005 فترة 30 عاماً من الوجود العسكري السوري. لتنطلق حرب باردة بين لبنان وسورية ابتدأت بتوتّر العلاقات وتصاعد الحرب الكلامية وخاصة عبر الإعلام، ثم إلى إغلاق سورية للحدود أمام حركة الترانزيت اللبناني في صيف 2005.

لقد جرت انتخابات برلمانية في أيّار وحزيران 2005 لم تختلف عن سابقاتها في استعمال المال السياسي والاستقطاب الطائفي المريض، وأثبتت أنّ النظام الطائفي في لبنان لم يتزحزح من مكانه حتى بعد «انتفاضة الاستقلال». وأسفرت الانتخابات عن أكبر انتصار انتخابي لسعد الحريري، ابن رفيق الحريري، وحلفائه. وخرج سمير جعجع من السجن بعد 11 عاماً ليقود «حزب القوّات اللبنانية» وتكتلاً من 6 نواب، وعاد ميشال عون من فرنسا في 7 أيّار ليقود «التيار الوطني الحرّ» وإذ حاول تحالف الحريري-جنبلاط-جعجع فرض شروط عليه منها تحجيمه بنائبين، ابتعد عون عنهم وانفتح على حلفاء سورية على أساس أنّ هدف إخراج سورية من لبنان قد تحقق وفاز بتكتل من 21 نائباً. وعندما رفض رئيس الحكومة الجديدة فؤاد السنيورة التفاهم مع عون لدخول الحكومة، انفتح «التيار الوطني» على «حزب الله». وفاز تحالف «حزب الله» - «أمل» بـ35 مقعداً. وفي غياب الوجود السوري، دخل «حزب الله» الحكومة للمرّة الأولى منذ تأسيسه.

في تلك الأثناء تصاعدت مسألة رفع سيف المحكمة الدولية بشأن ملف اغتيال الحريري على سورية وبدأ التلويح بشكل يومي أنّ سورية مُدانة حتى قبل ظهور قرار الاتّهام الظنّي بسنوات. وانقلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من مهادن وصديق لسورية إلى ناقد غاضب، وسحبت واشنطن سفيرها في دمشق، كما توقّفت معظم الدول الأوروبية عن تبادل الزيارات الرسمية مع سورية. أضف إلى ذلك وجود الجيش الأميركي على حدود سورية الشرقية بعد احتلال العراق وأجواء الحصار على سورية. حتى أنّ بشار بات يظنّ أنّ بلاده كانت الهدف التالي للغزو الأميركي كما صرّح في 27 شباط 2006. وكثُرت التوقعات أنّ سورية ستشهد انقلاباً عسكرياً أو أنّ النظام سينهار من الداخل. وكانت ثمّة مبالغات لأصحاب هذه

9- الأخبار، 25 نيسان 2007.

التوقعات من لبنانيين (كوليد جنبلاط) وعرب وأجانب، لم تستند إلى دراسة عميقة ومكثّفة للواقع السوري وطبيعة النظام وهيكليته. واستمرّت التصريحات الأميركية المعادية لسورية بدون توقف. ففي مطلع 2006، وقبل شهور من حرب تمّوز الإسرائيلية على لبنان، كرّرت كونداليزا رايس الإملاءات الأميركية نفسها على سورية التي خدش بها كولن باول أذن بشّار (وقف تسليح «حزب الله»، التوقف عن دعم التنظيمات الفلسطينية والتدخّل في العراق، الامتناع عن السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل...)، وإلا ستسعى واشنطن إلى عقوبات ضد سورية.

نظرت سورية إلى لبنان منذ ربيع 2005 على أنّه أصبح مصدر خطر على أمنها القومي، ومركز تآمر إسرائيلي-غربي-أميركي غير مسبوق. فلم ترتح مطلقاً لحكومة السنيورة ولتجمّع 14 آذار، وأصبحت تتعامل بجدية مع احتمال توجّه لبنان نحو حل سلمي مع إسرائيل وخاصة في ظل النفوذ الغربي والأميركي الهائل في بيروت. هذه الأجواء رافقت الحرب الإسرائيلية في تموز 2006 التي هدفت إلى ضرب «حزب الله» في لبنان وإكمال الطوق على سورية.

إسرائيل تغزو لبنان

منذ تبوّئه سدّة الرئاسة، أعلن بشّار عن رغبة سورية في إعادة فتح المفاوضات مع إسرائيل. ولكن سياسة إسرائيل على الأرض منعت ذلك. إذ بعد أسبوع من إعلان بشّار قبوله بالعودة إلى التفاوض، فشلت المحادثات التي كان الرئيس كلينتون يرعاها في كامب دافيد بين عرفات وإيهود باراك، والتي كانت ستعطي الفلسطينيين أقلّ بكثير مما كانوا يتوقعونه (10 بالمئة من مساحة فلسطين ومنع عودة اللاجئين، وعدم ضمان مصادر المياه، وعدم الانسحاب من القدس الشرقية، إلخ)، رغم أنّ عددهم وصل إلى 5 ملايين نسمة في فلسطين التاريخية (مليون داخل إسرائيل في حدود 1948 و2.5 مليون في الضفة و1.5 مليون في غزّة) إضافة إلى مليونين في مخيمات اللاجئين في لبنان وسورية وفي المهاجر.

ندّدت سورية بنتيجة المفاوضات التي رعاها كلينتون بين عرفات وباراك، وحذّرت من أنّ يأس الفلسطينيين قد يجرّ إلى انتفاضة جديدة. ثم ندّدت سورية بتصريحات الرئيس كلينتون حول نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس الذي يشرّع الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، ورمت سورية بثقلها وراء انتفاضة الأقصى التي اشتعلت في آخر أيلول 2000، وخاضت حرباً ديبلوماسية لدعم الانتفاضة، ودعت مصر والأردن إلى

قطع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء معاهدات السلام ومحاكمة حكّام إسرائيل على جرائمهم في لبنان وفلسطين، وتفعيل المقاطعة العربية (مكتب مقاطعة إسرائيل مركزه في دمشق). فاستجاب البلدان جزئياً وسحبت القاهرة وعمّان سفيريهما من تل أبيب موقتاً لفترة احتجاجية على القمع الإسرائيلي الوحشي للانتفاضة. ثم فتح بشّار صفحة جديدة مع «منظمة التحرير» والتقى عرفات على هامش القمّة العربية في عمّان في آذار 2001، واعتبرت المصالحة كاملة بين الطرفين. وتعثّرت احتمالات عودة المفاوضات بين سورية وإسرائيل مع فوز حكومة متطرفة في انتخابات إسرائيل في شباط 2001 بقيادة آرييل شارون، مسبّبة انتفاضة الأقصى.

استغلّ شارون هجمات 11 أيلول في أميركا فعجّل بخطوات عسكرية للقضاء على انتفاضة الأقصى. وطيلة ربيع 2002 هاجم الجيش الإسرائيلي المناطق الفلسطينية، وارتكب المجازر، وقوّض السلطة الفلسطينية، وحاصر ياسر عرفات في مكتبه في رام الله.

وكانت إدارة بوش الابن تتّخذ موقفاً شديد العداء للسلطة الفلسطينية وللقضية الفلسطينية إجمالاً منذ مطلع 2001 فأدارت ظهرها لقيادة ياسر عرفات الذي أبدى تمنّعاً في القبول بالفتات الذي قدّمته إسرائيل كحلّ. وأصرّ بوش على إبعاد عرفات وبات يكرّر بشكل أسبوعي أنّ على عرفات الرحيل والإتيان بقائد جديد. وكان قد ظهر في تلك الفترة مروان البرغوتي قائد «كتائب الأقصى» (فتح) كبديل لعرفات، ولكن إسرائيل اعتقلته ثم أصدرت عليه حكماً بالسجن المؤبد، حتى رضخ عرفات لسلسلة شروط مذلّة من إسرائيل وبوش لتفكّ إسرائيل الحصار عن مكتبه، ومن الشروط تخلّيه عن رئاسة الحكومة الفلسطينية لصالح محمود عبّاس المرضي عنه إسرائيلياً وأميركياً، ففعل ذلك عام 2003. ولكن بوش لم يكفّ بل أخذ يسخر من عرفات طيلة 2003 و2004 مطالباً بإبعاده تماماً رغم شعبيته الفائقة في الأوساط الفلسطينية، ورمزيته للقضية الفلسطينية في الدول العربية. وفجأة في 25 تشرين الأول 2004 تعرّض عرفات لحال تسمّم وتقيؤ، ونُقل إلى مستشفى في باريس حيث وقع في كوما يوم 3 تشرين الثاني وتوفي في الحادي عشر منه.

كانت إسرائيل تواصل مراحل تقويض كيان السلطة الوطنية الفلسطينية وتمنع عودتها كما كانت، إلا أنّها فشلت في تطويع قطاع غزّة. وفي تشرين الثاني 2005 أعلنت إسرائيل انسحابها من غزّة بسبب صعوبة احتلالها المباشر ولكنّها أبقت حصاراً محكماً برّاً وبحراً وجوّاً، وفرض إجراء انتخابات فلسطينية تأتي بسلطة جديدة وحكومة منتخبة ديمقراطياً. فرضخ الفلسطينيون وجرت انتخابات ديمقراطية أشرف عليها عدد كبير من المراقبين الغربيين في

كانون الثاني 2006، أسفرت عن فوز لائحة التغيير والإصلاح لـ«حركة حماس» بـ74 مقعداً من أصل 132 ما أهّلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية. ولكن هذا التغيير الديمقراطي لم يؤدّ إلى النتيجة التي سعت إليها الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية. فقد ظنّوا أنّ الانتخابات ستُبعد عرفات ورجاله وتأتي بحكومة طيّعة تمشي مع ما يقرّرونه لمستقبل الشعب الفلسطيني. وفهمت حماس هذه الأجواء فوافقت على حكومة وحدة وطنية مع «حركة فتح» في شباط برئاسة إسماعيل هنيّة. ولكن إسرائيل رفضت التعامل مع هذه الحكومة وقاطعتها وحجبت عنها أموال الضرائب الفلسطينية التي تجنيها إسرائيل من المناطق المحتلة. فاصطفّ خلف الموقف الإسرائيلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ومُنعت المساعدات عن السلطة الفلسطينية حتى أنّ واشنطن طلبت استرجاع أموال المساعدات، وقوطعت حكومة هنيّة وإداراتها.

في تلك الأثناء كانت سورية قد خرجت من لبنان وضعف حلفاؤها ليبرز نفوذ واشنطن على الساحة اللبنانية بشكل غير مسبوق، ويسيطر فريق 14 آذار على مقاليد السلطة ويرتدّ في الداخل على حلفاء سورية. ففي أيلول 2005، اعتقلت قوى الأمن اللبنانية رؤساء الأجهزة الأمنية جميل السيّد وريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج، باقتراح من تقرير للأمم المتحدة حول اغتيال الحريري. وحاولت قوى 14 آذار إكمال المشوار إلى خاتمته فضغطت بشكل يومي على إميل لحود بحملة «فلّ» ليستقيل كي يُصار إلى انتخاب بديل يوافق على مبادئ انتفاضة الاستقلال وشعاراتها. فرفض لحود التنحي وتعطّلت مساعي تغيير رئيس الجمهورية فحلّ الوجوم والجمود على الحياة السياسية في مطلع 2006. إلا أنّ الحملة على حلفاء سورية لم تتوقف، فقد أخذت قوى 14 آذار تطالب «حزب الله»، حليف سورية الرئيسي والأقوى في لبنان، بنزع سلاحه، فدعا نبيه برّي إلى طاولة حوار انطلقت في آذار 2006 تحت مبدأ السياسة الدفاعية وجعل فريق 14 آذار نزع سلاح «حزب الله» أولوية على طاولة حوار.

كان «حزب الله»، طيلة السنوات التي تلت تحرير الجنوب، يعلن أنّ ثمّة أراضي لم تُحرّر بعد، وأنّ ثمّة أسرى لبنانيين لدى إسرائيل يجب تحريرهم، وثمّة عدّة ملفات عالقة أبرزها عودة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى بلادهم. وعلى هذا الأساس حافظ على سلاحه وشنّ غارات متباعدة على الجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا المحتلة. وكانت إسرائيل تمارس ضبط النفس على حدود لبنان بعد خروجها منه عام 2000، ولكنّها تطلق لقواتها العنان على غزّة في الإغارة الجوية وفي اغتيال قيادات حماس ونصب خطوط تماسّ عسكرية على القطاع

وهجومات بالدبابات وقصف مدفعي عنيف على مدن غزّة وقراها. هذه الأعمال كانت تحصد مئات القتلى والجرحى، فكانت حماس وتنظيمات أخرى تطلق صواريخ محلية الصنع أو قصيرة المدى على أهداف قريبة داخل إسرائيل. وفي 25 حزيران 2006 قامت مجموعة من حماس باجتياز الحدود ومهاجمة موقع عسكري إسرائيلي فقتلت جنديين إسرائيليين وجرحت ثلاثة آخرين، واعتقلت جندياً هو جلعاد شاليط واقتادته إلى مخبأ سريّ داخل غزّة. ثم أعلنت حماس في اليوم التالي عن استعدادها للتفاوض لإطلاق شاليط مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين. وردّت إسرائيل في 28 حزيران بعملية عسكرية كبرى ودخلت قواتها مدينة خان يونس، فيما حلّقت أربع طائرات حربية إسرائيلية في اليوم نفسه على علو منخفض فوق مكان الإقامة الصيفي لبشّار الأسد في اللاذقية.

في ظل هذه الأجواء المتصاعدة في غزّة، أقدم «حزب الله» على تكرار عملية شاليط، ولكن في مزارع شبعا. ففي خلال العام السابق، قام «حزب الله» بعدّة محاولات لاختطاف جنود إسرائيليين قرب مزارع شبعا وقرية الغجر، حتى أصابه النجاح صبيحة 12 تموز 2006. في ذلك اليوم أطلق «حزب الله» عدّة صواريخ على مواقع عسكرية إسرائيلية عبر الحدود لتوجيه الأنظار، وفي الوقت نفسه هاجمت مجموعة مقاومِة دورية إسرائيلية بالمتفجرات والصواريخ المضادة للدبابات، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وجرح اثنين وأسر جنديين. وردّت إسرائيل بإرسال قوة إنقاذ خلال ساعة، ولكن دبابة ميركافا اصطدمت بلغم أرضي كبير ما أسفر عن مقتل أفراد طاقمها الأربعة، كما قُتل جندي آخر وجرح اثنان بنيران مدافع الهاون. وفي اليوم نفسه أطلق «حزب الله» تسمية «الوعد الصادق» على عملية أسر الجنديين بعدما كان نصر الله يعد خلال العام والنصف السابقين بأسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأربعة أسرى لبنانيين تحتجزهم إسرائيل. وأعلن نصر الله : «إنّ أي عملية عسكرية لن تعيد الجنود الإسرائيليين إلا من خلال طريقة واحدة وهي المفاوضات غير المباشرة لتبادل الأسرى». كما أعلن أنّ من أهداف العملية تخفيف الضغط عن غزّة.

مباشرة بعد العملية، ومنذ صباح 12 تموز، بدأت إسرائيل سلسلة هجمات على لبنان بالمدافع الميدانية والطيران مستهدفة الجسور والطرق فقتلت 44 مدنياً لبنانياً في اليوم الأول. وهدّد رئيس الأركان الإسرائيلي، دان حالوتس، أنّه «إذا لم يتم إرجاع الجنود، فسنرجع عقارب الساعة في لبنان 20 سنة إلى الوراء». فارتسمت معالم مواجهة في المنطقة بين «معسكر الاعتدال» الذي تقوده مصر والسعودية والولايات المتحدة ومن و رائهم إسرائيل، و«معسكر

الممانعة» الذي تقوده سورية ومعها «حماس» و«حزب الله» والتنظيمات المقاومة، ومن ورائهم إيران. لقد هددّت الحكومة الإسرائيلية بالردّ «بقوة وقسوة» على عملية «حزب الله» وحمّلت «الحكومة اللبنانية مسؤولية الأعمال التي جرت على أرضها»، وأوضح عسكريون إسرائيليون أنّ الأساس الاستراتيجي وراء الهجوم سيكون خلق فتنة بين الشعب اللبناني وأنصار «حزب الله»، تدفع ثمنها الطبقة السياسية والاقتصادية في بيروت. وعاجل رئيس الوزراء فؤاد السنيورة إلى نفي أي علم له بالهجوم، وأنه لا يوافق عليه وأكّد اجتماع طارئ للحكومة اللبنانية موقف السنيورة. ثم صدر في 16 تموز بيان آخر عن الحكومة الإسرائيلية أنّ الحرب ليست ضد الحكومة اللبنانية وأنّ «هناك عناصر إرهابية بقيادة نصر الله وجماعته قد جعلت من لبنان رهينة وخلقت جيوباً إرهابية برعاية سورية وإيران».

ردّاً على هجومات إسرائيل في اليوم الأول، أعلن «حزب الله» حالة تأهّب عسكرية شاملة، في حين ظنّ القادة العسكريون الإسرائيليون أنّ الحرب ستكون قصيرة وسرعان ما ستنفد ترسانة صواريخ المقاومة التي قدّرتها بـ13000 صاروخ. إلا أنّ الحرب استمرّت 33 يوماً وسط ضغط عربي ودولي على حكومة أولمرت لمواصلتها حتى ينكسر «حزب الله». وتبيّن أنّ الحزب يملك قوّة قتالية مدرّبة ومسلّحة ومنظّمة، تبلغ بضعة آلاف، وترسانة أسلحة حديثة من سورية وإيران وروسيا والصين، منها صواريخ فجر - 3 ورعد 1. ولم يشارك الجيش اللبناني في الحرب مباشرة، ولكن قيادته حذّرت إسرائيل من مغبة الغزو البري. وأثناء الحرب أطلقت قوات الجيش نيران المضادات الأرضية على الطائرات الإسرائيلية. واعتمدت سورية في دعمها لـ«حزب الله» استراتيجية قتالية جديدة تجاه إسرائيل. ذلك أنّ إسرائيل دأبت في حروبها السابقة على التدمير الكامل لقدرات خصمها بما فيها البنية التحتية المدنية دون قتال على الأرض، وقبل أي غزو برّي وبواسطة طائرات حربية تطير على علو مرتفع. كما أنّ نقطة ضعف إسرائيل أنّها كانت تخاف من قصف يطال أراضيها ومدنها. ولذلك قام «حزب الله» بتوجيه ضربات عدّة على أهداف داخل إسرائيل، وذلك لأول مرّة منذ نشوء دولة إسرائيل عام 1948. لقد اعتبر نصر الله العمل الإسرائيلي بمثابة حرب وأنّ حزبه كان يرغب أن يبقى الصراع عسكرياً ولكن إسرائيل تهاجم المدن اللبنانية وتقتل المدنيين وتدمّر المنشآت وتستهدف البنية التحتية اللبنانية، وأنّ المقاومة سترد. ودعا عرب مدينة حيفا إلى الفرار، ثم أطلقت المقاومة صواريخ على شمال إسرائيل. واضطر مليون إسرائيلي للاختباء في الملاجئ فيما فرّ 250 ألفاً من المدنيين من شمال إسرائيل.

في 13 تموز قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مدارج مطار بيروت الدولي ما أدى إلى إغلاقه، وتحويل الرحلات القادمة إلى قبرص، وفرضت البحرية الإسرائيلية حصاراً على الموانئ اللبنانية، وسيطر سلاح الجو الإسرائيلي تماماً على الأجواء اللبنانية. وقصفت إسرائيل الطريق الدولي بين بيروت ودمشق وشنّت سلسلة هجمات جوية على مواقع صواريخ المقاومة. وأطلق «حزب الله» صواريخ على حيفا لأول مرة. وفي 14 تموز أغارت إسرائيل على مراكز قيادية للمقاومة في ضاحية بيروت الجنوبية، وفي مساء ذلك اليوم قال نصرالله: «إنّ إسرائيل تريد حرباً مفتوحة، ونحن نتجه إلى حرب مفتوحة». ثم خاطب المشاهدين: «انظروا إلى البحر كيف تشتعل السفينة الإسرائيلية»، فقد كانت السفن الحربية الإسرائيلية تجوب سواحل لبنان وتقصف بعض المواقع، فأصاب إحداها صاروخ للمقاومة أثناء كلمة نصرالله. وفي 15 تموز كرّرت إسرائيل هجماتها على الضاحية فدمّرت مركز قيادة «حزب الله» في حارة حريك والعديد من مكاتب ومنازل كبار مسؤوليه، وهاجمت المزيد من المواقع اللبنانية بالطائرات، ثم عادت السفن البحرية الإسرائيلية وقصفت منارة بيروت والموانئ اللبنانية الأربعة. وواصلت المقاومة عملياتها الميدانية على الحدود، والقصف المدفعي على إسرائيل فأصاب هجوم صاروخي محطة السكك الحديدية في حيفا التي كانت هدفاً استراتيجياً لما تحويه من مرافق ذات قيمة استراتيجية، مثل أحواض بناء السفن ومصافي النفط ومرافق النقل والقواعد العسكرية. وكانت إسرائيل تواصل قصفها وغاراتها في أنحاء لبنان محدثة الإصابات في صفوف المدنين. ففي 30 تموز أغارت الطائرات الإسرائيلية على مبنى سكني في قانا ما أسفر عن مقتل 28 مدنياً أكثر من نصفهم من الأطفال.

تركّزت الحرب الإسرائيلية بشكل رئيسي على سلاح الطيران والقصف البعيد المدى، فلم يحصل غزو برّي طيلة ثلاثة أسابيع. أمّا محاولات الاقتحام الصغيرة التي كانت تتمّ بين 17 تموز و3 آب، فقد تصدّت لها المقاومة، ومنها محاولة تسلّل في 23 تموز في مارون الراس، ومحاولة اقتحام مدينة بنت جبيل في 24 تموز التي واجهت مقاومة شديدة قتلت جنوداً إسرائيليين ودمّرت دبابات وأسقطت طائرة مروحية إسرائيلية. واشتعلت مواجهة كبيرة في بنت جبيل يوم 26 تموز تخلّلتها مواجهات من مسافات قريبة جداً بين الطرفين وكان من بين القتلى قائد المجموعة الإسرائيلية، ما اضطر القوات المهاجمة للانسحاب من بنت جبيل في 29 تموز. ثم حاولت إسرائيل النفاذ من مكان لآخر فحاولت اقتحام عيتا الشعب في 31 تموز فتصدّت لها المقاومة أيضاً، فأعلن الجيش الإسرائيلي في عن مقتل 3 وجرح 25 من جنوده في عيتا الشعب في 1 آب .

في 3 آب أعلن نصر الله أنّ ضرب إسرائيل لبيروت سيعادله قصف المقاومة لتل أبيب. وفي 4 آب استهدفت إسرائيل الضاحية الجنوبية مجدّداً، وهاجمت طائراتها بلدة القاع شمال البقاع فقتلت 33 مدنياً، وأطلق «حزب الله» صواريخ على مدينة الخضيرة داخل إسرائيل. وفي 5 آب أغارت إسرائيل على مدينة صور فقتلت 27 شخصاً. وفي 6 آب قُتل 12 جندياً إسرائيلياً في كفرجلعادي قرب الحدود اللبنانية كانوا يتهيأون لدخول لبنان، وقُصف ميناء حيفا. وفي 7 آب أغارت إسرائيل لأول مرّة على ضاحية الشياح في بيروت ودمّرت مباني سكنية ما أسفر عن مقتل 50 لبنانياً على الأقل. وكانت خسائر إسرائيل في الميدان تزداد كل يوم. إذ في 9 آب فقط قُتل 25 جندياً وجُرح عدد مماثل في جنوب لبنان. وأخيراً حزمت إسرائيل أمرها وقرّرت بدء الغزو البري في 12 آب، بهدف الوصول إلى مجرى نهر الليطاني عبر أقرب نقطة من الحدود وهي بلدة الخيام. ولكن يوم الهجوم كان فألاً سيئاً إذ قُتل ما مجموعه 24 جندياً إسرائيلياً وجرح أكثر من 100 في المواجهات الميدانية كما أسقط «حزب الله» مروحية بصاروخ «وعد» وأكّدت إسرائيل فقدان عدد من الدبابات، ولم تنجح في السيطرة على بلدة الخيام. ثم حاولت القوات الإسرائيلية التقدّم نحو وادي السلوقي يوم 13 آب بالدبابات والمشاة، وهو اليوم الذي توصّل فيه مجلس الأمن إلى قرار لوقف الحرب، فتوقف القتال يوم 14 آب.

على الصعيد السياسي كانت حكومة إسرائيل، ومنذ صباح 12 تموز، قد حمّلت الحكومة اللبنانية مسؤولة عملية «حزب الله» نظراً لفشل لبنان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559 القاضي بنزع سلاح الميليشيات. ولكن السنيورة نفي مسؤولية الدولة اللبنانية عن هجمات المقاومة، مؤكّداً أنّ حكومته لم توافق عليها، وفي الوقت نفسه هاجم إسرائيل صاحبة التاريخ الطويل في تجاهل قرارات الأمم المتحدة. ووعد السنيورة بالسعي لدى «حزب الله» لوقف التصعيد في محاولة لوقف الهجوم الإسرائيلي. وقال إنه لا يمكن أن تكون هناك دولة ذات سيادة في لبنان في ظل سلاح الجماعات المسلّحة. أمّا الرئيس إميل لحود فقد ندّد بهجمات إسرائيل يوم 12 تموز وأكّد دعمه لـ«حزب الله»، مشيراً إلى دور المقاومة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عام 2000. وهكذا تراوحت المواقف السياسية في لبنان بين مؤيدين لـ«حزب الله» وبين مناهضين له في تجمّع 14 آذار. وعلى سبيل المثال فقد صرّح أمين الجميل أنّ «حزب الله قام بأعمال من جانب واحد ولكن تداعيات أعماله تؤثّر على البلد بأكمله».

منذ اليوم الأول عمل السنيورة على وقف لإطلاق النار ولكن الجهد لم يثمر إلا في 7 آب عن خطة لوقف الحرب من 7 نقاط. وفي 11 آب وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 1701

لوقف المعارك، دون إعلان وقف إطلاق النار. فقبله «حزب الله» والحكومة اللبنانية في 12 آب وقبلته إسرائيل في 13 آب، على أن يبدأ مفعوله الساعة 08:00 يوم 14 آب. ولكن إسرائيل أبقت على حصارها البحري والجوي على لبنان ما أبقى مطار بيروت مقفلاً حتى 8 أيلول. ونشر الجيش اللبناني 15000 جندي تدعمهم قوة من اليونيفيل بـ12000 جندي في مناطق إلى جنوب نهر الليطاني. وفي أيلول أيضاً أكّدت حكومة السنيورة أنّه لا يمكنها نزع سلاح «حزب الله» بالقوة ولن تُقدم على هذا الأمر. فيما أخذ «حزب الله» يعيد بناء قدراته وتأهيل مواقعه على الحدود. وبعد خمسة أسابيع من نهاية الحرب، في 22 أيلول، شارك 800 ألف شخص في ضاحية بيروت في احتفال جماهيري قال فيه نصر الله إن «حزب الله» قد حقّق «نصراً إلهياً واستراتيجياً».

الخسائر الإسرائيلية

أثناء الحرب، أطلق «حزب الله» أكثر من 4000 صاروخ بمعدل أكثر من 100 صاروخ في اليوم الواحد، مستهدفاً مدن حيفا والخضيرة والناصرة وطبريا ونهاريا وصفد والعفولة وكريات شمونة وبيسان وكرميئيل وعكا ومعالوت-ترشيحا وعشرات المستوطنات. وخاض الحزب حرب عصابات ضد الجيش الإسرائيلي من مواقع محصنة جيداً ومن مناطق مبنية، كما هاجمت وحدات صغيرة مسلّحة تسليحاً جيداً القوات الإسرائيلية المهاجمة وأربكتها، واستخدمت صواريخ متطورة مضادة للدبابات أعطبت ودمّرت 52 دبابة ميركافا وقصفت مباني هَوَت على قوات إسرائيلية تحتمي بداخلها. وذكر الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية الإسرائيلية أنّ عدد قتلى الجيش الإسرائيلي هو 121 والجرحى 628 كما قُتل 43 مدنياً وأصيب 4262 مدنياً.

ووفقاً لهيومن رايتس ووتش فإنّ ضآلة عدد القتلى المدنيين الإسرائيليين يعود إلى إلى توافر نظم الإنذار والملاجئ في شمال إسرائيل والإجلاء المبكر لأكثر من 350 ألف شخص (ويمكن أن يُقال إنّ الاستعدادات المدنية من ملاجئ ونظام إنذار وإجلاء لم تكن كافية في جنوب لبنان). وأحدثت صواريخ «حزب الله» العديد من حرائق الغابات شمال إسرائيل غطّت 16500 دونم من الأراضي، بما في ذلك الغابات والمراعي. وقدر الصندوق القومي اليهودي أنّ الأمر سيستغرق 50 سنة لإعادة تأهيل الغابات ونموها. وبلغت قيمة الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية 3.5 مليار دولار.

في عام 2008، انتقد إيهود باراك الذي أصبح وزيراً للدفاع، بدل عمير بيرتس، حرب تموز لأنّها فشلت في نزع سلاح «حزب الله» الذي «عاد الآن إلى الجنوب وأصبح أقوى من أي وقت مضى، مجهّزاً بكمية صواريخ أكثر مما كان عليه قبل صيف 2006». وخلصت مجلة **الإيكونومست** البريطانية إلى أنّ «حزب الله» صمد في أرضه بعد هذه الحرب وأثبت على نحو فعّال جدارته العسكرية، معتبرة بقاءه بحد ذاته نصراً عسكرياً وسياسياً. وأشارت المجلة المحافِظة إلى أنّ «حزب الله»، رغم الغارات الإسرائيلية وسقوط مدنيين حافظ على دفاعاته واستمر بشنّ هجمات صاروخية على إسرائيل لفترة طويلة، وكذلك قام عناصره بمعاقبة الحملة البرية للجيش الإسرائيلي بقتل جنوده وتدمير دباباته. لقد أُصيب مراقبون وخبراء عسكريون غربيون بخيبة غير مسبوقة من سوء أداء الجيش الإسرائيلي، ومن عدم تمكّنه من التقدّم على الأرض كيلومترات قليلة رغم الفارق الهائل في ميزان القوى مع «حزب الله»، وعزوا السبب الرئيسي لضعف الجيش الإسرائيلي وأنّ رئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس كان مفرط الثقة بالقوة الجوية، في حين أضاعت القيادة العسكرية سنوات طويلة في عمليات قمعية صغيرة في الضفة الغربية وغزّة ضد الفلسطينيين، على حساب التدريب لعمليات قتالية رئيسية لم تخضها إسرائيل منذ 1982. أما دائرة البحوث في الكونجرس الأمريكي فقد ذكرت أنّ الحرب قد أضعفت القدرات العسكرية لـ«حزب الله» بشكل كبير ولكن لأنّها لم تجتثّ الحزب فإنّ إمكاناته على المدى الطويل لشنّ حرب عصابات لا تزال سليمة، وأنّ قادة «حزب الله» تمكّنوا من إعلان «الانتصار» ببساطة لأنّ الحرب «لم تحسم وجود حزبهم». وحتى بوش الابن الذي هاجم في أيلول 2006 ادعاءات قادة حزب الله عن النصر، واستهجن كيف يمكنهم ادّعاء الفوز وقد أخلوا مواقعهم في جنوب لبنان، عاد في مذكراته المنشورة عام 2010 وانتقد إسرائيل بأنّها ضيّعت الفرصة وهاجم خطة جيشها العسكرية التي اقتصرت لشهر كامل على حملات قصف امتدّت إلى العمق اللبناني ولكنّ «قيمتها العسكرية كان مشكوكاً فيها».

شهدت الشهور التي تلت الحرب اضطراباً كبيراً في القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية، مع موجة استقالات رفيعة المستوى شملت رئيس الأركان دان حالوتس، وضغوطات لاستقالة العديد من الوزراء، ورئيس الوزراء إيهود اولمرت. وظهر تقرير لجنة فينوغراد عن الحرب فانتقد أولمرت بشدّة واتهمه «بالفشل الحاد في ممارسة الحكم والمسؤولية والحذر». وإذ لم يعتبر أنّ الحرب كانت خاطئة، حذّر من «أنّ استعمال أسلحة محرّمة دولياً قد يجرّ محاكمات على إسرائيليين». وهاجم السنيورة تقرير فينوغراد لأنّه أغفل ذكر التدمير الذي

أحدثته إسرائيل في لبنان خلال فترة وجيزة وأغفل ذكر الضحايا في لبنان.

الخسائر اللبنانية

فيما ازدهرت شعبية الحزب في العالم العربي حيث أُعجب المواطنون العرب بالمقاومة اللبنانية لكونها الفريق الوحيد الذي يقاتل ضد إسرائيل، جاء ذلك عكس الموقف الرسمي لمعظم الدول العربية التي اعتبرت الحزب ميليشيا خطيرة تنفّذ سياسات إيران وسورية في لبنان. أمّا على الصعيد العالمي، فقد تعالت الانتقادات الشعبية لتدمير إسرائيل البنية التحتية اللبنانية وقتل المدنيين، ومخاطر تصعيد الأزمة، ولكن على مستوى معظم الحكومات العربية والغربية فقد كانت، وعلى مدى أسابيع، تؤيد الحرب وتقدّم إلى إسرائيل دعماً غير مسبوق للقضاء على «حزب الله». فكانت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وكندا تدعم إسرائيل بأنّ حربها على لبنان جاءت ضمن حق الدفاع عن النفس. وقامت الولايات المتحدة بتعجيل شحن القنابل الموجهة بدقّة، وأعلن بوش الابن أنّ هذه الحرب هي «جزء من الحرب على الإرهاب». وصوّت الكونغرس الأميركي بأغلبية ساحقة لدعم إسرائيل. وعلى الصعيد الإقليمي اقتصر دعم «حزب الله» على سورية بالدرجة الأولى وعلى إيران واليمن، في حين أصدرت جامعة الدول العربية ومصر والأردن بيانات تنتقد «حزب الله» وتعلن دعم حكومة السنيورة. وعندما حمّلت السعودية «حزب الله» المسؤولية الكاملة وهاجمت تهوّره، انطلقت بيانات من مصر والأردن والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية (محمود عبّاس) ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين تتفّق مع موقف السعودية على أنّ تصرفات حزب الله «متهوّرة وغير متوقّعة وغير مناسبة وغير مسؤولة».

من مقاييس الصراع في المنطقة أنّه طالما أنّ الجانب العربي قادر على استيعاب الضربات الإسرائيلية، مهما كانت موجعة، فهو غير منهزم وسيستعد لجولة جديدة. وكان عرفات يكرّر مقولة «الضربة التي لا تقتلني تقوّيني». ورغم انتصار «حزب الله» ضمن هذه المقاييس لأنّ إسرائيل لم تستطع إحداث خدش في وجوده ونفوذه، فإنّ قيادة الحزب أقرّت أنّها لم تسعَ لهذه المواجهة بعدما شهدت خسائر لبنان الفادحة في الأرواح والبنى التحتية والاقتصاد والأملاك. وسخر مناهضو «حزب الله» في الداخل من أنّه «إذا كان هذا نصراً فكيف تكون الهزيمة؟»، في وقت كانت أغلبية اللبنانيين تظنّ أنّ الحروب مع إسرائيل قد انتهت إلى غير رجعة عام 2000 وآن للبلد أن يرتاح. وصرّح نصر الله في 27 آب قائلاً: «لو كنا نعرف أن أسر الجنود سيؤدي إلى

الحرب، فنحن بالتأكيد لم نكن سنقوم بالعملية».

خلال الحرب قامت طائرات إسرائيل بـ12000 طلعة وأطلقت بحريّتها 2500 قذيفة، وقصف الجيش الإسرائيلي لبنان بأكثر من مائة ألف قذيفة مدفعية وملايين القنابل العنقودية. فنجم عن كل هذه الصواريخ دمار أجزاء كبيرة من البنية التحتية اللبنانية بما في ذلك 640 كلم من الطرقات و73 جسراً بما فيها جسر المعاملتين في جونية، و31 هدفاً كبيراً مثل مطار بيروت وموانئ ومحطات مياه ومحطات معالجة مياه المجاري ومرافق كهربائية و25 محطة وقود و900 مؤسسة اقتصادية و350 مدرسة ومستشفيان. كما دمّرت إسرائيل 15 ألف منزل وألحقت الضرر بأكثر من 130 ألف منزل. وتركّزت الحرب أيضاً على قواعد «حزب الله» ومراكز قيادته وبعض ثكنات ومراكز الجيش اللبناني مما تسبب في خسائر كبيرة في صفوف المقاومة والجيش. وأدّت الحرب إلى نكسة اقتصادية ضخمة للبنان حيث انخفض النمو من 6 بالمئة إلى 2 بالمئة. وبلغت قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة 5 مليارات دولار (أي 22 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي).

جاء في تقرير الهيئة العليا للإغاثة في الحكومة اللبنانية أن عدد القتلى من اللبنانيين هو 1191. واستند تقرير الهيئة إلى وزارة الصحة وتقارير الشرطة اللبنانية وأجهزة الدولة المختلفة. كما قدّر تقرير الهيئة عدد اللبنانيين المصابين بـ4409، منهم 15بالمئة أصيبوا بإعاقات دائمة. كما أنّ القنابل العنقودية غير المنفجرة التي خلّفتها إسرائيل في أراضي الجنوب حصدت خلال عامين من انتهاء الحرب أكثر من 100 شخص وجرحت 500. وأفادت تقارير دولية عدّة أن الغالبية العظمى من اللبنانيين الذين قُتلوا كانوا من المدنيين. وذكر تقرير هيومن رايتس ووتش (صدر في 6 أيول 2007) أنّ معظم القتلى من المدنيين في لبنان نتج عن «الضربات الجوية الإسرائيلية العشوائية»، وأنّ الطائرات الإسرائيلية استهدفت سيارات تقلّ مدنيين فارين. وقدّر تقرير لليونيسيف أن 30 بالمئة من اللبنانيين الذين قُتلوا هم من الأطفال دون سن 13. وذكر «حزب الله» مصرع 250 من مقاتليه في الحرب في حين ادّعت إسرائيل أنّ قواتها قتلت 600 من عناصر الحزب. ورغم أنّ الجيش اللبناني لم يشارك في القتال فقد سقط له 46 جندياً وجُرح مائة آخرون جرّاء الغارات الجوية. لقد أطلقت إسرائيل 4.6 مليون قنبلة عنقودية على عشرات البلدات والقرى في جنوب لبنان في 962 هجوماً، ومعظم هذه القنابل أُطلق في الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب بعدما أصبح مؤكداً أن وقف إطلاق النار أصبح وجيزاً. ولم ينفجر أكثر من مليون قنبلة صغيرة فغطّت أراضي الجنوب وجعلتها سهولاً للموت بألغام لا زالت

تقتل وتشوّه المدنيين بعد سنوات من الحرب.

وكانت الطائرات الإسرائيلية في 13 و15 تموز قد أغارت على محطة الجيّة لتوليد الكهرباء التي تبعد 30 كلم عن بيروت. ولكن في 10 آب، شنّت غارة كبيرة على المحطة ما أدّى إلى أسوأ كارثة تسرّب نفطي في تاريخ البحر االمتوسط، حيث تدفّقت كمية ضخمة من النفط قُدّرت بنحو 15 ألف طن على الساحل اللبناني وامتدّت شرق البحر المتوسط، منتشرة على بعد 10 كلم من الساحل، ومحدثة بقعة غطّت 170 كيلومتراً من سواحل لبنان وسورية ومهددة تركيا وقبرص. وقتل هذا التسرّب الحياة البحرية من أسماك وتونة وهدّد أنواع حيوانات نادرة بالانقراض، ومنها السلاحف البحرية الخضراء، وزادت من خطر مرض السرطان لدى سكان لبنان. أمّا الكميات التي لم تتسرّب (25 ألف طن) فقد احترقت في خزاناتها ما خلق سحابة سامة انهمرت بفعل الريح أمطاراً نفطية فوق لبنان. وقدّر خبراء الحكومة اللبنانية أن الأمر قد يستغرق 10 سنوات للتعافي من الأضرار البيئية الناجمة عن ضرب المحطة، وقدّرت الأمم المتحدة تكلفة التنظيف الأولي بـ64 مليون دولار. كما تسبّب القصف الإسرائيلي بأضرار كبيرة لمواقع التراث العالمي في لبنان فلحقت الأضرار مقبرة رومانية في صور وانهارت لوحة جدارية قديمة في جبيل، ولحقت أضرار ببرج قديم وتضرّرت مواقع أثرية في بنت جبيل ومعبد باخوس في بعلبك.

وأقدمت إسرائيل على حرب نفسية خلال الحرب فانهمرت ملايين الوريقات على لبنان من طائرات إسرائيلية في 47 طلعة، وأرسل جهاز الاتصالات في الجيش الإسرائيلي 700 ألف رسالة صوتية إلى هواتف الخليوي التي يحملها اللبنانيون تضمّنت رسوماً تهزأ من نصرالله وتقول إنّ «حزب الله» يقود لبنان إلى الخراب ويجعل المدنيين يعانون، وأن الحزب هو دمية بيد إيران وسورية. كما حرّضت هذه الرسائل المدنيين على المساعدة في إزالة «حزب الله» وقادته الذين «كذبوا على عناصرهم التي أرسلوها كالغنم للذبح رغم افتقارها للتدريب العسكري والمعدات». وحذّرت الرسائل مقاتلي «حزب الله» أن لا أمل لديهم في مواجهة «الجنود الإسرائيليين المدربين تدريباً عالياً ويخوضون معركة لحماية بلادهم وشعبهم»، وأنّ مقاتلي «حزب الله» هم «مرتزقة» لا يدعمهم الشعب اللبناني ومن الأفضل أن يفرّوا ويحافظوا على حياتهم. وأنّه «لا يجب أن يموت شباب الشيعة من أجل نصرالله الذي يختبئ في مكان آمن»، وأن «يتوقفوا عن القتال من أجل المصالح الوطنية اللبنانية حتى يعودوا إلى ديارهم وأسرهم». وكانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تعرض مراراً صور جثث مقاتلي «حزب الله»

وأسلحة غنمها الإسرائيليون ويطلق تعليقات تنتقد نصر الله وتسخر منه.

ورغم كل هذه الخسائر فإنّ الحرب لم تنته على خير داخل لبنان. إذ إنّها عمّقت الفجوة بين طرفي 8 و14 آذار حول سلاح «حزب الله»، عندما أخذ الانقسام اللبناني يأخذ منحى طائفياً تجاه «حزب الله» الذي التفّت حوله الأغلبية الشيعية بشكل غير مسبوق بسبب الحرب التي اعتبروها وجودية، في حين ناهضته أغلبية السنّة والدروز. أمّا بالنسبة للمسيحيين فقد كان التيار الوطني الذي يرأسه ميشال عون قد وقّع على مذكّرة تفاهم مع «حزب الله» في 6 شباط 2006 ووقف إلى جانب الحزب في الحرب. إذاً، كان الرأي العام المسيحي منقسماً بين 8 آذار و14 آذار، ما أخرج إلى العلن الخلاف السني-الشيعي وكثُر الحديث عن الفتنة ضمن الإسلام منذ بداية 2007. فمنذ ربيع 2005 وحتى اندلاع الحرب، كان الجوّ اللبناني يعيش فترة حرجة من الحرب الباردة الداخلية، إلا أنّ الحرب، بما أفرزت من مواقف، جعلت التعايش اللبناني الضحية الأكبر إذ تأذّت كثيراً علاقات الطوائف وتدهور الجو السياسي، باستثناء الدعم الكبير الذي قدّمه التيار العوني لـ«حزب الله» ومن خلال توفير السكن للعائلات الشيعية الفارة من المعارك. واتهم «حزب الله» قيادات في 14 آذار بأنّها تواطأت مع العدوان، ولمّح نصر الله إلى أنّ ثمّة معلومات خطيرة قد تراكمت لدى حزبه عن مواقف شخصيات لبنانية باركت العدوان وحرّضت على إطالة الحرب. واعتبر نصر الله أن هناك «طلباً من فلان أن يتم احتلال بنت جبيل أو تدمير حزب الله أو ألا تتوقف الحرب إلا بشروط.... هذا تحريض! هنالك من يحرض عدو لبنان على قتل وقصف وتدمير لبنان وجزء من شعب لبنان وجزء من مقاومته وجيشه! هذا موضوع مختلف»[10].

ولم تكن العلاقات اللبنانية – السورية بوضع أفضل، فقبل الحرب بشهرين صدر «إعلان بيروت دمشق/ إعلان دمشق بيروت» وقّعه مثقفون لبنانيون وسوريون يدعو إلى علاقات لبنانية سورية سويّة وتبادل سفراء واعتراف ديبلوماسي، وإلى تعزيز الديمقراطية في البلدين. فشنّ الإعلام السوري هجوماً على البيان وموقّعيه بأنّهم «انضموا إلى الهجوم الشرير ضد سورية الذي يقوده بوش والإدارة الأميركية» ونسوا تضحيات سورية من أجل لبنان[11]. ودأبت الصحافة السورية على إطلاق أبشع النعوت على قادة الأغلبية النيابية المنضوية في تجمّع

10- كلمة السيّد حسن نصر الله في 19 آذار 2011.

11- تشرين، 17 أيار 2006.

14 آذار، فأسمتهم صحيفة **الثورة** بأنّهم «شياطين»، في حين اعتبرتهم **البعث** «سياسيين لبنانيين بخدمة السي آي إيه والموساد»[12]، واعتبر النائب السوري فيصل كلثوم في مقابلة على محطة الجزيرة في 17 آب 2006، زعيم 14 آذار سعد الحريري بأنّه «عميل ومرتزق تحميه إسرائيل وليس له مستقبل». في حين لم تخلُ خطابات وتصريحات بشّار من نعوت لقادة الأغلبية النيابية بأنّهم عملاء، وأنّ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة هو «عبد مأمور لعبد مأمور».

في العامين اللذين تَلَوا الحرب، استمرّ حال التوتّر بين لبنان وإسرائيل، فتواصلت الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق كل لبنان وأقدم الموساد في 12 آب 2008 على اغتيال عماد مغنية رئيس الجناح العسكري لـ«حزب الله»، بتفجير سيارة ملغومة في دمشق. ولكن الجانبين التزما بوقف إطلاق النار على الحدود. وفي 16 تموز 2008 جرت صفقة تبادل الأسرى فسلّم «حزب الله» الجنديين الإسرائيليين مع أشلاء وجثث جنود إسرائيليين، وأطلقت إسرائيل سراح مئات الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين منهم سمير القنطار وأربعة من مقاتلي حزب الله وحوالى 200 أسير لبناني وفلسطيني تحتجزهم إسرائيل، مع رفات لبنانيين وفلسطينيين.

إسرائيل تغزو قطاع غزّة

في كانون الأول 2008 شنّت إسرائيل حرباً صاعقة مدمّرة على قطاع غزّة المكتظّ بالسكان استمرّت 22 يوماً. وجاءت الحرب بعد عامين من التصعيد العسكري في غزّة، حيث كان الفلسطينيون يطلقون صواريخ ضعيفة وقصيرة المدى على جنوب إسرائيل وكانت إسرائيل تشنّ غارات جوية قاتلة وعمليات تغلغل بري واغتيال لقادة حماس وقادة التنظيمات الأخرى. بدأت حرب غزّة يوم 27 كانون الأول 2008 بسلسلة غارات جوية وقصف مدفعي بري وبحري ثم غزو بري في 3 كانون الثاني 2009. وانتهت الحرب في 18 كانون الثاني.

لقد عاشت مناطق السلطة الفلسطينية شهوراً صعبة عام 2006 ليس فقط في الاقتصاد، بل بسبب تدهور العلاقات بين حماس وفتح. وسرعان ما انفجر الوضع الداخلي حيث نشبت عدّة معارك في الضفة وغزّة انتهت بانتصار حاسم لحماس في القطاع في 14 حزيران 2007 وسيطرت فتح على الضفة. ما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس إلى إعلان حال الطوارئ وحلّ حكومة إسماعيل هنيّة، وكلّف سلام فيّاض بتشكيل حكومة جديدة بدون حماس،

12- **الثورة والبعث**، 7 آب 2006.

فأصبحت ثمّة حكومتان فلسطينيتان واحدة لحماس في غزة وثانية لفتح في الضفة. وعمدت إسرائيل إلى فرض حصار صارم على القطاع ما خلق وضعاً إنسانياً في غاية الصعوبة، فارتفعت البطالة إلى 75٪ من اليد العاملة، وتدهور الوضع الصحي والغذائي والمعيشي، وسط فرض مصر الحصار على غزة من جانبها ومقاطعتها لحكومة هنيّة.

جاءت حرب غزة بعد ستة شهور من اتفاقية هدنة في 19 حزيران 2008 بين حكومة حماس وإسرائيل، قضت أن توقف حماس هجمات الصواريخ على إسرائيل وتفرض الهدوء داخل القطاع، مقابل أن توقف إسرائيل غاراتها وتوغلاتها البرية. ولكنّ فهمَ الجانبين للهدنة تراوح بين ربط إسرائيل رفع الحظر على القطاع بمدى التزام حماس بالهدنة ووضع حد لتراكم الأسلحة والإفراج عن شاليط، فيما اكتفت حماس بالإعلان عن وقف الصواريخ وضبط الفصائل. فكانت الهدنة ضعيفة من أساسها وبدون بنود تنفيذية على الأرض، وبدون أي أفق سياسي. وسرعان ما تدهورت الأمور من قصف مدفعي من غزة وغارات جوية وقصف مدفعي إسرائيلي استمرّ طيلة الصيف والخريف.

وفي 4 تشرين الثاني 2008، شنت إسرائيل هجوماً كبيراً على غزّة فدمّرت أنفاقاً على الحدود، ودخل الجيش الإسرائيلي القطاع وتوغّل مسافات أكبر من السابق فاندلعت معارك برية. وأغارت طائرات إسرائيلية على مواقع في غزة وعلى مخيم اللاجئين في البريج. وأدّى هذا العدوان إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى الفلسطينيين. وقد اعتبرت حماس هذا الهجوم انتهاكاً فادحاً للهدنة وأطلقت 35 صاروخاً على جنوب إسرائيل، ثم تصاعدت في الأيام التالية الهجمات الصاروخية على مدن إسرائيل القريبة من غزة إلى مستويات ما قبل الهدنة، ودارت اشتباكات على طول الحدود قُتل خلالها 11 مقاتلاً فلسطينياً. وفي الفترة ما بين 4 تشرين الثاني و15 كانون الأول، أطلقت إسرائيل آلاف القذائف على القطاع فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية في غزّة 200 صاروخ قسّام وقذائف هاون في إسرائيل، في فترة كانت إسرائيل تغلق المعابر مراراً. وواصلت إسرائيل غاراتها وانتهاكاتها بشكل يومي ما دفع حكومة حماس في 18 كانون الأول، أي قبل يوم من انتهاء الهدنة، إلى الإعلان عن انتهاء وقف إطلاق النار. وسقط في ذلك اليوم 20 صاروخاً على جنوب إسرائيل. وفي اليوم التالي قال مصدر فلسطيني إنّ حماس تريد تجديد الهدنة ضمن شروط من بينها افتتاح كامل للمعابر الحدودية مع إسرائيل وفتح معبر رفح الحدودي مع مصر، وفرض حظر كامل على النشاط العسكري الإسرائيلي في غزة، وشمول الهدنة الضفة الغربية أيضاً. فرفضت إسرائيل هذه الشروط واعتبرتها جديدة.

وفي 23 كانون الأول أعلن محمود الزهّار، القيادي في حماس، موافقة الحركة على تجديد الهدنة وفق أحكامها السابقة مع إضافة تفسير يلزم إسرائيل بالامتناع عن القيام بأي عملية عسكرية في قطاع غزة وإبقاء المعابر مفتوحة، والتزمت حماس بوقف إطلاق نار لمدّة 24 ساعة لتثبيت الهدنة[13]. ولكن التبادل المدفعي استمر رغم هذا الإعلان، فاستأنفت إسرائيل غاراتها في 24 كانون الأول وسقط قتلى وجرحى فلسطينيون ووقعت اشتباكات حدودية فقتل عناصر من حماس. وردّت حماس بإطلاق 87 صاروخاً على جنوب إسرائيل. ويوم عيد الميلاد، 25 كانون الأول، أعلنت إسرائيل أنّها «أنهت الاستعدادات لهجوم واسع النطاق» وأطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت تحذيراً نهائياً في مقابلة مع محطة «العربية» الفضائية: «أنا أقول لهم الآن، قد تكون آخر لحظة، أنا أقول لهم توقفوا فنحن أقوى». كانت إسرائيل قد شرعت في تحضير خطة عسكرية منذ أواسط 2008، ووضعت بنكاً للأهداف المحتملة. ثم عمدت طيلة فترة الهدنة إلى حملة خداع لكي تعطي حماس شعوراً زائفاً بالأمن والثقة بالذات، حتى يتم أخذها على حين غرة. فكانت إسرائيل تضخّم من وقع القذائف الفلسطينية البدائية التي لم تحدث أي أذى يذكر، في الإعلام وفي اتصالاتها الديبلوماسية، ويهوّل سياسيو إسرائيل وقادتها العسكريون ويعظّمون من قوّة حماس وخطرها على إسرائيل. فإذا شكت امرأة إسرائيلية في بئر السبع من هلع أو انتكاسة صحية بعد سقوط قذيفة هاون صغيرة، أجريت معها مقابلات تلفزيونية وتناقلت صورتها وكالات الأنباء ونشرتها الصحف، حتى في المدن الصغيرة من أميركا الشمالية وأوروبا. وبعد مقابلة أولمرت على قناة العربية وعشية حرب غزّة الحرب أعلن وزير الدفاع إيهود باراك أن سبب الهجوم على غزّة هو «نفاد صبر إسرائيل».

في صباح 27 كانون الأول، افتتحت إسرائيل الحرب بموجة ضربات جوية قامت بها مقاتلات أف 16 ومروحيات الأباتشي على مائة موقع في غزّة وفق بنك أهداف. واستغرق الهجوم الأول أربع دقائق. وبعد نصف ساعة أغارت موجة ثانية من 60 طائرة دمّرت ستّين هدفاً إضافياً. وأصابت هاتان الموجتان مقارّ حماس ومكاتب حكومية و24 مركز شرطة، محدثة دماراً هائلاً فسقط مئات القتلى والجرحى منهم 40 شاباً في حفل تخرّج طلبة مدرسة الشرطة. فكانت حصيلة اليوم الأول سقوط ما لا يقل عن 230 فلسطينياً وأكثر من 700 جريح، ليصبح «مذبحة السبت الأسود».

13- صحيفة الأهرام 23 كانون الأول 2008.

في دمشق أعلن ممثلو «حركة حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«منظمة الصاعقة» و«جبهة النضال الشعبي» و«الحزب الشيوعي الثوري» و«حركة فتح» و«حركة فتح-الانتفاضة» وعدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى عن تأليف حلف عسكري في غزّة لمواجهة العدوان. وأصدروا بياناً مشتركا رفض «أي ترتيبات أمنية تؤثر على المقاومة الفلسطينية وحقّها المشروع في النضال ضد الاحتلال»، ورفضوا مقترحات عربية ودولية لإرسال قوات دولية إلى غزة، مطالبين بإنهاء الحصار وفتح كل معابر غزة.

استمرّت الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزّة، مستهدفة الأبنية السكنية وملحقة أضراراً بالغة بالبنية التحتية الفلسطينية. وخلال عشرة أيام من الحرب فرغت إسرائيل من أهداف تضربها داخل القطاع فعمدت إلى ضرب أبنية ضربتها من قبل وقصفت المنشآت الطبية والتربوية ومكاتب الأمم المتحدة. ومن ناحيتها كثّفت «حماس» ضرباتها الصاروخية وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل ووسّعت نطاقها لتصل إلى مدن رئيسية في بئر السبع وأشدود للمرة الأولى. واستخدمت إسرائيل صواريخ متطورة زنة كل منها 2 طن لتدمير المباني والأنفاق تلحقها بصواريخ زنة 500 كلغ لتدمير الملاجئ والمستودعات تحت الأبنية. واستعملت إسرائيل أيضاً أسلحة متطورة جديدة وأخرى موجّهة بالليزر كما استعملت الطائرات 39 قنبلة جي بي يو الصغيرة القطر والشديدة الانفجار لأول مرة، واستخدمت أيضا أسطول مروحيات كوبرا وطائرات بدون طيار تطلق صواريخ «Spike». حتى بلغ مجموع الغارات 2360 طلعة على شعب أعزل من السلاح وحيث لا يوجد أي ملاذ آمن أو ملاجئ، ما جعل حرب غزّة واحداً من الصراعات النادرة التي لم يجد فيها المدنيون مكاناً للفرار. وقامت سفن إسرائيل الحربية بقصف بلدات ومدن في القطاع ودمّرت مكتب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، مستخدمة صواريخ «الإعصار» وصواريخ أرض-أرض، وصواريخ «سبايك» المتطوّرة.

في 3 كانون الثاني، بدأت إسرائيل الغزو البري بقصف مدفعي شامل، وتغلغلت قواتها واحتلت التلال المطلة على مدينة غزة. واستخدمت القوات المهاجمة دبابات وجرافات عملاقة مدرّعة. وفي شمال القطاع دخل الجيش الإسرائيلي مدينتي بيت لاهيا وبيت حانون في 4 كانون الثاني ثم شطر القطاع نصفين وحاصر مدينة غزة حيث يقيم مليون شخص. وانتشرت الدبابات والقوات الإسرائيلية خارج سائر المدن، في وقت هرع مئات الآلاف من المدنيين إلى مغادرة منازلهم وسط دوي المدافع وسقوط الصواريخ ولجأوا إلى الأحياء الداخلية من مدينة

غزة. ولكن الزحف الإسرائيلي على مدينة غزّة وصل منتهاه يوم 5 كانون الثاني حيث بدأت معارك بين الجحافل المهاجمة والمقاتلين الفلسطينيين. فمضى أسبوعان إضافيان من الدمار والقتل والخراب في مدينة غزّة حيث تقوقع 800 ألف مدني فلسطيني في الأحياء الداخلية، وشابه الوضع كثيراً معركة بيروت عام 1982[14].

في 17 كانون الثاني أعلن أولمرت وقف إطلاق النار من جهة واحدة، وأنّ إسرائيل قد حقّقت أهدافها العسكرية. وردّت حماس برهن وقف إطلاق النار بوقف العدوان تماماً وإنهاء أي وجود إسرائيلي في غزة، وصدر بيان في اليوم التالي باسم حماس والتنظيمات الفلسطينية يعلن هدنة أسبوع ويطالب بـ«انسحاب قوات العدو من قطاع غزة في غضون هذا الأسبوع وفتح المعابر كافة لدخول المساعدات الإنسانية والغذاء والضروريات الأخرى لشعبنا في قطاع غزة». والتزمت إسرائيل بهذه الهدنة فانسحبت من قطاع غزّة في 21 كانون الثاني، ولكنّها لم تفكّ الحصار.

إستخدمت إسرائيل في حربها على غزّة ذخائر الفسفور الأبيض حيث أفادت مستشفيات غزة عن مئات المصابين بحروق الفسفور وحتى المستشفيات ومقرّ الأونروا تعرضت لقذائف الفسفور الإسرائيلية. في 25 آذار 2009، نشرت هيومن رايتس ووتش تقريراً بعنوان «مطر النار» عن استخدام إسرائيل غير القانوني للفسفور الأبيض في غزة واستخدامها أسلحة عدّة غير مشروعة. وقال أطباء أوروبيون في غزة وخبير عسكري من هيومن رايتس ووتش، استناداً إلى طبيعة الجروح والأوصاف، إنّ إسرائيل استخدمت أسلحة «الدايم» المحظورة. وذكرت شهادات جنود إسرائيليين نُشرت في آذار 2009 عن قتل عشوائي للمدنيين الفلسطينيين وعن تدمير منازلهم. وفي تموز 2009، نشرت منظمة إسرائيلية تدعى «كسر الصمت» شهادات 26 جندياً عن استخدام الجيش الإسرائيلي سكان غزة كدروع بشرية وإطلاق عشوائي للفسفور الأبيض الحارق على مناطق مدنية، واستخدام قوة عسكرية غاشمة تسببت بمقتل المئات وأحدثت دماراً هائلاً.

حُدّدت قيمة خسائر قطاع غزّة المادية بـ2 مليار دولار، حيث لحق الدمار 4000 مبنى و600-700 مصنع وورشة عمل ومؤسسات تجارية و24 مسجداً و31 مركز شرطة ومبنى حكومياً و10 محطات للمياه وخطوط الصرف الصحي. وذكر تقرير منظمة الصحة العالمية

14- أنظر الفصل 19 من هذا الكتاب.

تضرر 34 مرفقاً صحياً (منها 8 مستشفيات و26 عيادة). وذكر تقرير مكتب الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تضرّر أكثر من 50 مرفقاً تابعاً للأمم المتحدة. وكشف تقرير للأمم المتحدة عن إحداث حفر ضخمة في الطرق والجسور على مسافة 167 كيلومتراً و714 حفرة ضخمة في الأرض المفتوحة أو المزروعة على مساحة أرض تقدر بـ2100 هكتار ودمار وحرق 187 مبنى هوت-هاوس على مساحة تقدر بـ8 هكتارات، واستهدفت جرافات ودبابات إسرائيل والقصف بالفسفور مساحة 2232 هكتاراً من أراضي غزّة.

وخلصت منظمة العفو الدولية، استناداً إلى بيانات جمعها مندوبو المنظمة في غزة وحالات وثّقتها منظمات غير حكومية محلية، أن الرقم الإجمالي للقتلى الفلسطينيين كان 1417، منهم 300 طفل و115 امرأة و85 رجلاً مسنّاً و200 تقل أعمارهم عن سنّ 50 من المدنيين العزّل الذين لم يشاركوا في القتال[15]. في حين سقط 13 إسرائيلياً معظمهم جنود في المعارك. ووفقاً لهيومان رايتس ووتش فقد وضعت إسرائيل 800 ألف مدني فلسطيني تحت القصف المدفعي والجوي والبحري اليومي. وأدّى الفارق الصارخ في عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين إلى اتهام إسرائيل بارتكاب مجازر في حرب أحادية الجانب ضد شعب أعزل بإمكانيات دفاع ضئيلة جداً. وفي أيلول 2009، أصدرت بعثة الأمم المتحدة الخاصة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، تقريراً اتّهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية، وأوصى بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. واعتبر تقرير غولدستون الصادر عن الأمم المتحدة أن ثمّة «تهوّراً إسرائيلياً منهجياً في استخدام الأسلحة غير التقليدية ضد المناطق المدنية المبنية في غزّة». وصدر تقرير من فريق تحقيق الأمم المتحدة[16] خلص إلى أن الجيش الإسرائيلي قد ارتكب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. وفي 16 تشرين الأول 2009، أقر مجلس حقوق الإنسان التقرير.

وشهد القطاع زيادة في الأوبئة والمشاكل الصحّية بعد الحرب، وارتفاعاً في نسبة الأطفال الذين ولدوا مع تشوهات جسدية وفي حالات سرطان الدم، وذلك بسبب تعرّض المصابين لذخيرة اليورانيوم المنضّب. وذكر أطباء نرويجيون أنّهم وجدوا آثار يورانيوم منضب ومواد

15- ذكرت منظمة الصحة العالمية مقتل 16 وجرح 22 من العاملين في المجال الصحي ومقتل خمسة من موظفيها وإصابة 11 موظفاً. وأفاد برنامج الأغذية العالمي مقتل أحد المتعاقدين معه وإصابة اثنين.

16- الأمم المتحدة، **حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة : تقرير تقصّي الحقائق بعثة الأمم المتحدة في نزاع غزة**، 15 أيلول 2009، 457 صفحة.

مشعة وسامة على أجساد ضحايا من سكان غزة، وقدّم محامون تقارير معاينة التربة في غزة التي كشفت أن ثمّة 75 طناً من اليورانيوم المنضب منتشرة في أراضي غزّة. وأثناء 2009 ، أفادت الأمم المتحدة مقتل 12 شخصاً وجرح 27 في قطاع غزة من قبل الذخائر غير المنفجرة منذ وقف إطلاق النار. ووفق تقرير منظمة الصحة العالمية تبيّن أنّ نسبة 48 بالمئة من أصل 122 مبنى صحياً تمّت معاينته قد تضررت أو دمّرت وتعرض 15 من أصل 27 مستشفى و41 مركزاً للرعاية الصحية لأضرار، ولحقت أضرار جزئية أو دمّرت 29 سيارة إسعاف. وكانت المعابر الإسرائيلية والمصرية تمنع إخلاء المرضى والمصابين الذين يحتاجون للرعاية الطارئة والمتخصصة. ومنذ 30 كانون الأول وحتى 22 كانون الثاني، سمحت مصر بإخلاء 608 جرحى عبر معبر رفح، في حين لم يسمح معبر إيرتز الإسرائيلي عبور أكثر من 30 جريحاً.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنّ الأزمة الإنسانية في قطاع غزة بعد الحرب كانت مذهلة وتنذر بكارثة، ذلك أنّ القصف الإسرائيلي قد أحدث «تدميراً واسع النطاق لسبل العيش، وأحدث خراباً واسعاً في البنية التحتية والخدمات الأساسية»، وأنّ السكان يعانون من أزمات نفسية ومن الخوف والهلع. والأسوأ أنّ 80 بالمئة من السكان أصبحوا في عوز ولا يستطيعون إعالة أنفسهم ويعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية، وخاصة بعد إقدام إسرائيل على قصف مقر الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) فأحرقت أطناناً من المواد الغذائية والطبية التي كانت الأونروا تقدّمها لـ750 ألف لاجئ فلسطيني في مخيمات غزّة. وأعلن الصليب الأحمر الدولي أنّ وضع غزّة «لا يطاق» في وقت كانت إسرائيل لا تزال تمنع استيراد المواد الغذائية والسلع الضرورية حتى بعد وقف إطلاق النار. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي في الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومعلومات من مسؤولين فلسطينيين، خرّبت الحرب 60٪ من قطاعي الصناعة والزراعة، وأحدثت أضراراً واسعة في مصادر المياه ومزارع الهوتهاوس والأراضي الزراعية. وتركت الحرب أكثر من نصف مليون فلسطيني من سكان غزة بلا مأوى بسبب التدمير الواسع النطاق للمنشآت السكانية والتجارية والبنية التحتية. ووفقاً لصناعيين فلسطينيين فإنّ 219 مصنعاً قد دمّرت.

وذكرت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ 14 ألف منزل وشقة و68 مبنى حكومياً و31 مكتباً للمنظمات غير الحكومية تدمّرت إما كلياً أو جزئياً. ونتيجة لذلك، فإن كميّة تقدّر بـ600 ألف طن من الركام والأنقاض يجب إزالتها. وكانت إسرائيل منذ مطلع 2007 قد منعت دخول مواد البناء إلى غزة ما أثّر سلباً على مشاريع الأمم المتحدة ولا سيما في الأونروا

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأُجّلت أكثر من 100 مليون دولار في مشاريع البناء بسبب نقص المواد. وبسبب الحرب والدمار الهائل وقعت كارثة إنسانية لأنّ الحظر الإسرائيلي على مواد البناء استمر فتعثّرت عملية إيواء الذين فقدوا منازلهم.

أدانت أربع وثلاثون دولة الحرب الإسرائيلية على غزّة، وقطعت بعضها العلاقات مع إسرائيل، ووقفت سورية وإيران وليبيا وكوريا الشمالية و«حزب الله» في لبنان إلى جانب حماس وأعلنت تأييدها للشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة. عند بدء الحرب أصدر علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية فتوى للمسلمين في أنحاء العالم، حول واجب المسلمين في «الدفاع عن النساء والأطفال والناس في غزة بأي وسيلة ممكنة». فهرع أكثر من 70 ألف طالب إيراني للتطوّع للقتال ضد إسرائيل. ولكن من ناحية أخرى أدانت 19 دولة معظمها غربي حركة حماس، منها 13 دولة دعمت الجانب الإسرائيلي، هي الولايات المتحدة وأستراليا والنمسا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وألمانيا وجورجيا والمجر وإيطاليا وليتوانيا وهولندا وبنما. وهذه الدول أيّدت الغزو الإسرائيلي واعتبرت أنّه يدخل في نطاق حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. أمّا على العصيد الشعبي فقد اشتعلت المظاهرات في جميع أنحاء العالم ضد الوحشية الإسرائيلية.

وكان الموقف المصري غريباً، إذ مارست القاهرة دوراً مشابهاً لدورها أثناء حرب تموز 2006 على لبنان، فكانت تضغط على حماس لا على إسرائيل، وتشدّد الحصار على القطاع وقيل إنّها كانت توفّر الوجبات والمواد الغذائية للجيش الإسرائيلي أثناء العملية. وعندما قامت تظاهرات احتجاج في مصر قمعتها الشرطة بقسوة. وكان وسطاء مصريون قد ضغطوا على حكومة حماس لقبول تمديد وقف إطلاق النار لمدة عام أو أكثر قبل الحرب. وعندما لم يفلح الضغط المصري شدّدت مصر الحصار بحجة وقف تهريب الأسلحة. وبعد الحرب استجابت مصر لطلب إسرائيل فأنجزت بنهاية 2009 بناء جدار من الصلب تحت الأرض على طول حدودها مع قطاع غزة، وفرضت حصاراً بحرياً على غزة وقيوداً صارمة على الحركة الحدودية بشروط مذلّة عند معبر رفح وعلى مسؤولي حماس وعائلاتهم داخل مصر وحتى على الفلسطينيين، والطلاّب منهم خاصة.

كان موقف السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عبّاس من حرب غزّة مخزياً، إلى حدّ أن وثائق وتسجيلات صوتية كشفتها قناة الجزيرة في مطلع 2011 أظهرت تواطؤ كبار المسؤولين الفلسطينيين مع إسرائيل وإصرارهم على العملية وأظهرت أن الكثير من أعمال الاغتيال

الدقيقة كانت بفضل معلومات قدّمتها أجهزة السلطة للإسرائيليين. وفي أعقاب الحرب، ألغت السلطة الفلسطينية تمويل الرعاية الطبية للفلسطينيين في المستشفيات الإسرائيلية بما في ذلك المرضى المصابون بأمراض مزمنة، وحتى أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية معقدة لا تتوفر في الضفة وغزّة.

إعتبر المراقبون أنّ حماس أصيبت بهزيمة تكتيكية في هذه الحرب إلا أنّها لم تنكسر وسلطتها لم تنحسر. فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية وقف الزحف الإسرائيلي في ضواحي مدينة غزّة ما أنذر بتحويلها إلى معركة طويلة الأمد. وأثناء الحرب وسّعت حماس مدى صواريخها من 16 كيلومتراً إلى 40 كيلومتراً باستخدام صواريخ قسّام محسّنة محلية الصنع وصواريخ غراد أدّت إلى مقتل وجرح عدد من المدنيين الإسرائيليين وبعض الخسائر المادية داخل إسرائيل. ولكن الوقع النفسي -والذي غذّته حكومة إسرائيل نفسها- كان أقوى بكثير، حيث طالت هذه الصواريخ البدائية مناطق أشدود وبئر السبع وغديرا ما وضع 700 ألف من سكان جنوب إسرائيل في مداها ودفع 40 بالمئة من سكان عسقلان إلى الفرار[17].

كما أنّ نصر إسرائيل العسكري الواضح في حرب غزّة مقارنة بنتائج حرب تموز 2006 في لبنان، قابله ضرر فادح لحق سمعتها الدولية. فقد أجبرت مناظر القتل والدمار الوحشي والتظاهرات الشعبية في الغرب الحكومات على مراجعة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وخاصة في مجال تجارة الأسلحة والتدقيق في انتهاكات إسرائيل لقوانين دولية. وبدأت حملات غير مسبوقة لمقاطعة إسرائيل ثقافياً وشعبياً في أوروبا وكندا وأميركا. وتبخّر هذا النصر على الأرض إذ سرعان ما عاد الوضع تدريجياً إلى ما كان عليه قبل الحرب: إطلاق صواريخ وقذائف هاون من قطاع غزة وغارات جوية إسرائيلية، فبدا أنّ كل هذه الحرب كانت عبثية ومن دون نتيجة تذكر سوى القتل المجاني.

لقد كانت إسرائيل تستعد لحرب غزّة منذ بداية 2008 ولكنّها عجّلت في تنفيذها قبل انتهاء ولاية رئاسة بوش الابن، وخاصة بعد نجاح باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأميركية والذي وعد أنّه سيكون مختلفاً عن بوش الابن، وسيسعى إلى تحقيق العدالة للفلسطينيين وتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي. وليس من قبيل المصادفة أنّ إسرائيل وسّعت أعمالها

17- ساهمت في إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل «كتائب عز الدين القسام» التابعة لحركة حماس و«كتائب شهداء الأقصى» (التابعة لحركة فتح) و«كتائب أبو علي مصطفى» و«سرايا القدس» و«المجالس الشعبية المقاومة».

العسكرية بشكل غير مسبوق يوم فوز أوباما في 4 تشرين الثاني 2008. إلا أنّ أوباما لم يقل شيئاً طيلة الحرب، وربما جرت ضغوط من وراء الكواليس على حكومة أولمرت بأنّ أوباما يريد أن يبدأ عهده بدون أن يجد حرباً على يده. وهذا كان السبب الأول في إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار، في 17 كانون الثاني 2009، قبل ثلاثة أيام من دخول أوباما البيت الأبيض. والسبب الثاني الرئيسي أنّ معركة مدينة غزّة بدت طويلة وبدون أمل في كسبها ضد رجال المقاومة الفلسطينية الذين كانوا يقاتلون من بيت إلى بيت، وأنّ إطالة الحرب قد تحوّل النصر إلى وضع إسرائيلي مبهم كما انتهت حرب لبنان 2006.

في 20 كانون الثاني 2009، تولى باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، وخلال أيام أوفد جورج ميتشل كمبعوث خاص إلى الشرق الأوسط لزيارة إسرائيل والضفة الغربية ومصر والأردن وتركيا والمملكة العربية السعودية لإجراء محادثات سلام. وكان أوباما قد وعد بالاستماع إلى جانبي الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والعمل نحو اتفاق سلام في الشرق الأوسط. ولكن تبيّن أنّ أوباما اختلف شكلياً عن بوش ولم يختلف في الجوهر، حيث خاب أمل هنية من عدم إجراء ميتشل محادثات مع حماس. ورفضت حماس مطالب اللجنة الرباعية الدولية الاعتراف بإسرائيل وقبول اتفاقات السلام والتخلّي عن العنف مقابل اعتراف دولي بها. وواصل المجتمع الدولي عزل حماس فيما بقيت سورية وإيران سندها الأكبر. وأعلن أولمرت أنّ إسرائيل لن ترفع الحصار.

***

بعد يوم واحد من انتهاء حرب لبنان، ألقى بشّار خطاباً في 15 آب 2006، توعّد فيه أنّ المقاومة العربية ضد إسرائيل سوف تنمو وتصبح أقوى، وحذّر الإسرائيليين قائلاً: «سلاحكم والطائرات الحربية والصواريخ وحتى القنبلة الذرية لن تحميكم في المستقبل»[18]. ولدى سؤاله خلال عام 2006 إذا كانت سورية لا تزال في وضع ضعيف تجاه التهديدات الإقليمية، أجاب أنّ الوضع هو العكس تماماً، وأنّ سورية قد تخطّت العديد من الصعوبات التي تواجهها منذ 2001. فقد عزّزت دعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين واستقرّ وضعها الداخلي، وحافظت على علاقاتها مع الداخل العراقي وتعاونت مع طهران وتركيا لبناء

18- كلمة بشّار الأسد في افتتاح المؤتمر الرابع للصحافيين في دمشق، 15 آب 2006.

شبكة إقليمية. وطيلة الفترة 2001-2006، واجهت سورية زلازل إقليمية عديدة كانت تنذر بالسوء والأخطار الكبيرة عند كل منعطف. ثم بدأ الوضع يتحسّن منذ خريف 2006 وخرجت سورية من دوّامة الأزمات وأخذت تتعافى تدريجياً وتستعيد حيويّتها الإقليمية في 2007 و2008 وتجدّد علاقاتها اللبنانية والعراقية والعربية وتمدّ جسوراً مع أوروبا والولايات المتحدة وتعمّق تحالفاتها الإقليمية، وتواصل دعمها للحركة المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين.

الخاتمة

سورية أمام الثورات العربية 2011

مرّ تاريخ سورية المعاصر بأربع مراحل شرحناها وحلّلناها في هذا الكتاب، وتضمّنت ولادة الدولة الوطنية بعد مخاض عسير في ظل الانتداب الفرنسي (1920-1946)، تخلّلته ثورة سورية كبرى منعت تجزئة سورية إلى دويلات، ومرحلة صراع على سورية (1946-1961) بين مصر والسعودية والعراق والأردن، ووراء تلك الدول قوى عظمى، انتهت بابتلاع مصر لسورية كإقليم في الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر. أمّا المرحلة الثالثة فقد طبعتها ثورة البعث (1963-1970) التي مهّدت لتصبح سورية في المرحلة الرابعة (1970-2000) قوّة يحسب لها الحساب وتدخل في صراع مع القوى الأخرى الإقليمية والقوى الدولية. وفي الفصل السابق وهذه الخاتمة قدّمنا تصوّراً لسورية في مرحلة خامسة غير مسبوقة في قرن جديد، ونحاول رسم خطوطها في الصفحات التالية.

لقد خرجت سورية من سلسلة الحروب في العراق ولبنان وفلسطين بوضع أفضل من السابق، وهي فترة كانت أصعب وأطول من تلك التي واجهها في 1981-1984. وإذ جدّد بشّار في مطلع 2009 التزامه بملفات الإصلاح السياسي والاقتصادي في سورية، رأى المعارضون أنّها كانت بطيئة للغاية. وبرّر بشّار أنّ التحديات الإقليمية كانت سبب تأجيل الإصلاحات وأنّه سيسير فيها مجدّداً. ولكن بعد مرور عامين، لم تحصل إصلاحات تلاقي طموحات المعارضين والشباب الجديد، إلى أن اندلعت الثورات الكبرى في العالم العربي في كانون الثاني 2011 ولم تستثن سورية، ما دفع قضية الإصلاح إلى النار الحامية.

التغلّب على التحديات الإقليمية

شهدت الأعوام 2007-2010 عودة متصاعدة للنفوذ السوري الإقليمي: ففي الشؤون اللبنانية دعمت دمشق حلفاءها في لبنان بعد حرب تموز 2006 بمواجهة أغلبية 14 آذار البرلمانية، وصولاً إلى إخراج حكومة سعد الحريري في مطلع 2011. وفي الشؤون العراقية أصبح لسورية نفوذ متعاظم في حكومة العراق، وهذا ما لم يكن ليحلم به حافظ الأسد في علاقاته الطويلة والمرّة مع العراق منذ 1970. وفي فلسطين حافظت سورية على أوراقها الفلسطينية بدعمها القوي لـ«حركة حماس» والفصائل المقاومة. وإلى محافظتها على العمق الاستراتيجي الذي مثّلته طهران، طوّرت سورية علاقتها بتركيا ما جعلها عمقاً استراتيجياً اقتصادياً، فنمت هذه العلاقة إلى صداقة وانفتاح اقتصادي وسياسي بين أنقرة ودمشق، وتحوّلت سياسة تركيا إلى دعم القضية الفلسطينية. ودأبت سورية منذ صيف 2008 على معالجة الصدع العربي وإزالة العراقيل من أمام علاقاتها مع السعودية ودول الخليج، دون المساومة حول الهوة الهائلة التي كانت تفصل سورية عن مصر منذ معاهدة كامب دافيد. وحتى في الحالة المصرية، خرج حسني مبارك الشديد الارتباط بإسرائيل بعد ثورة شعبية في كانون الثاني وشباط 2011، وبات المتوقّع أنّ أي نظام مصري بديل لن يكون كسابقه بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي، وهذه تطورات تريح سورية.

بدأت الثقة تعود إلى سورية مباشرة بعد حرب تموز 2006، عكستها كلمة بشّار في مؤتمر في دمشق في 15 آب، بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار والذي عُرف بخطاب «أنصاف الرجال». فقد اعتبر المخاطر التي واجهتها سورية وما جرى في المنطقة منذ 2003 هو «مخطط محضّر مسبقاً» وضعه في ثلاثة مسارات:

وتحدّى بشّار الإسرائيليين قائلاً: «لقد ذقتم الذل في المعارك الأخيرة في لبنان، وفي المستقبل أسلحتكم لن تحميكم، لا الطائرات ولا الصواريخ ولا حتى القنابل الذرية. الأجيال تتطور والأجيال المستقبلية في العالم العربي ستتمكن من إيجاد الطريقة لهزيمة إسرائيل»[1].

ووجّه بشّار انتقاداً حاداً للقادة العرب الذين أرادوا سوءاً بسورية منذ 2003، أنّ حرب تموز 2006 قد عرّتهم أمام شعوبهم واصفاً هؤلاء الزعماء بأنّهم «أنصاف رجال» ما أدّى إلى مزيد من التدهور في علاقات سورية مع الدول العربية:

1- كلمة سيادة الرئيس بشار الأسد، مؤتمر الصحافيين الرابع، دمشق 15 آب 2006.

«هذه الحرب منعت استخدام المساحيق لأنّها فرزت المواقف بشكل كامل... أسقطت هذه الحرب أصحاب أنصاف المواقف أو أنصاف الرجال، وأسقطت كل المواقف المتأخرة. أي مَن كان ينتظر ميزان القوى ليرى أين تميل الكفة أو أين ترجح. سقط وسقطت معه مواقفه». وأضاف: «في نقاش مع العرب كنا نقول لهم إن هذه المقاومة ستحرّر لبنان. وكان البعض يقول إنها لا تشكل أكثر من خرمشة... وفي عام 2000 تحرّر لبنان بفضل المقاومة وثبت بأنهم كانوا على خطأ وبأننا كنّا على حق. وبعد العام 2000 تكرّر نفس النقاش من خلال الضغوط على سورية في نفس الشأن. فكان جوابنا أنّ المقاومة هي قوة رادعة لأي عدوان إسرائيلي... وطُرحت كلمة «مغامرين». فإذا كان المقاومون مغامرين فهل نستطيع أن نقول بأنّ يوسف العظمة وسلطان باشا الأطرش والخراط وإبراهيم هنانو والشيخ صالح العلي مغامرين؟ ... نقول لكل من يتّهم سورية، إذا كان الوقوف مع المقاومة تهمة وعار، فهي بالنسبة للشعب السوري شرف وافتخار».

بعد حرب تموز تعثّر الوضع الداخلي في لبنان وخرج وزراء 8 آذار من حكومة السنيورة في تشرين الثاني 2006 ليدخل لبنان نفقاً صعباً من الأزمات الداخلية، وصلت حدّاً عالياً من التوتّر المذهبي. وظنّ الجميع أنّ الأزمة الداخلية اتّجهت نحو الانفراج بعد الاجتياح العسكري لقوى 8 آذار غرب بيروت في 7 أيّار 2008 وتوقيع اتفاق الدوحة (يمكن الرجوع إلى تفاصيل أيار 2008 في كتاب المؤلف: **هذا الجسر العتيق**)[2]. وطرأ المزيد من التحسّن على ظروف سورية الإقليمية فخفّ الضغط الأميركي من ناحية العراق لأنّ واشنطن سعت إلى تعاون دمشق هناك، وحصل انفراج مع السعودية قاده الملك عبدالله الذي صالحه بشّار. ووقعت أحداث أيار 2008 في لبنان فالتقى زعماؤه في مؤتمر الدوحة في قطر ثم انتخب البرلمان قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً. فسمحت هذه التطورات بعودة جزئية للنفوذ السوري. وجدّدت انتخابات صيف 2009 أغلبية القوى المناهضة لسورية ولكن بعدد مقاعد أقل من انتخابات 2005، فترأس سعد الحريري حكومة وحدة وطنية حصل فيها حلفاء سورية على ثلث ضامن. وعلى خلفية المصالحة السورية - السعودية، بدأ سعد الحريري سلسلة خطوات إيجابية نحو سورية فأعلن أنّ سورية لا علاقة لها باغتيال والده. أمّا حليفه وليد جنبلاط فكان أسرع منه في تقرّبه من دمشق في آب 2009 كما كان أسرع من

2- كمال ديب، **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي**؟ بيروت، دار النهار، 2008، الفصل الثامن، ص 357-400.

رفيق الحريري في ابتعاده عنها في آب 2004.

فقط الأردن بقي عصيّاً على النفوذ السوري. وإذ بيّنت أحداث 2003-2008 أنّ الساحة اللبنانية مفتوحة دائماً أمام سورية، بقي نفوذ سورية داخل الأردن ضعيفاً، منذ ابتعد الأردن عن سورية بعد 1990 ثم توقيعه معاهدة مع إسرائيل عام 1994. أمّا في لبنان فقد استمرّ نفوذ سورية حتى بعد مغادرة جيشها وأجهزتها الأمنية بفضل علاقاتها المتنوعة والقديمة مع أحزاب وجماعات لبنانية وفلسطينية، ومع عائلات ومناطق في لبنان. ما دفع بشّار إلى القول في 5 آذار 2005 إنّ نفوذ سورية في لبنان لا يزول بمغادرة جيشها. وبعكس الأردن، فقد أحاطت سورية بلبنان جغرافياً وهي منفذه الوحيد إلى العالم العربي، ما يجعلها مؤثرة بأحواله وحياته حتى بدون أي نفوذ داخلي يذكر. لقد دافعت سورية عن مصالحها في الساحة اللبنانية بصمود محور إقليمي ضمّ دمشق وطهران و«حزب الله» وقوى 8 آذار في لبنان و«حماس» وفصائل متعددة في فلسطين، ضد محور تقوده واشنطن ويضم باريس والرياض والقاهرة والسلطة الفلسطينية وقوى 14 آذار في لبنان.

مؤتمر العلاقات السورية – اللبنانية

في ظل التفاؤل المستجدّ عام 2009، عُقد في دمشق مؤتمر «العلاقات السورية – اللبنانية» في الفترة 14-18 نيسان 2009 حضره حشد كبير من أكاديميين ومثقفين وأصحاب اختصاص في الشؤون الاقتصادية والسياسية من لبنان وسورية وفلسطين. ويقول سماح إدريس الذي حضر المؤتمر إنّ مشاركين لبنانيّين غرقوا في ذمّ المافيات اللبنانيّة، متناسين المافيات والحيتانَ السوريّة، علماً أنّ بعض هذه كانت شريكةً لتلك طوال عقودٍ من عمر الوصاية السوريّة على لبنان. وإنّ رئيس البلاد نفسه اعترف بأخطاء سوريا في لبنان وإنّ سورية «خسرتْ لبنانَ» بسببها. وجاء في كلمة رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سليم الحص أمام المؤتمر: «إنّ جهاز الاستخبارات السوريّة تمادى وتجاوز في لبنان»[3].

ويشير سليمان تقي الدين إلى بعض المحاضرات والمداخلات الهامة، مؤكّداً أنّ «الحدث بحد ذاته مهم والرغبة المشتركة في تصحيح العلاقات أهم. لكن الأسئلة التي احتاجت إلى إجابة ظلّت مكبوتة ومسكوتاً عنها لأن كلا الفريقين في لبنان وفي سورية لم يُقدِما على

3- «مؤتمر دمشق: خطوة صحيحة أولى... ولكنْ»، سماح إدريس، **الأخبار**، 30 نيسان 2009.

مراجعة نقدية لتاريخ العلاقة ومفاصلها ومحطاتها الأساسية». ويلخّص تقي الدين وجهتي نظر تطيلان أمد إشكالية الصراع اللبناني السوري: الأولى سورية تقول إنّ أساس الإشكالية هو الهجمة الإسرائيلية-الأميركية، والثانية لبنانية تقول إنّ الأساس هو أطماع سورية في لبنان: «نحن الآن أمام مطالعتين قاصرتين: الأولى سورية تختصر أسباب تصدّع العلاقات في الهجمة الاستعمارية من جهة، وفي مسؤولية بعض الرموز السورية التي أدارت هذا الملف وتسبّبت بالأخطاء... والثانية لبنانية تعتقد أن لدى سورية رغبة في استتباع لبنان لدواع عقائدية وتسيء التعاطي معه لأنها تريده مجرد حديقة خلفية لمصالح نظامها». ويستنتج تقيّ الدين أنّ «لبنان هو بوابة سورية والمشرق العربي، وسورية هي العمق الاستراتيجي للبنان، حيث كانت على الدوام للبنان قضية وطنية نهض بها شعبه وأخذ الدعم من سورية، ولم يكن لبنان مجرد ساحة للنزاعات الإقليمية كما يحاول البعض أن يروّج». أمّا التدهور العميق في العلاقة ووصول البلدين إلى حائط مسدود عام 2005 فيحيل تقي الدين سببه إلى:

«الإدارة السياسية والأمنية والاقتصادية للبنان بعد الطائف انطبعت بطابع الوصاية المشتركة السعودية-السورية مع رضى إقليمي ودولي وبإنتاج طبقة سياسية لبنانية تقاسمت المصالح مع الفريق السوري الذي تولّى إدارة الملف اللبناني بشقّيه السياسي والأمني. المحصلة الأولى التي جناها اللبنانيون هي في تعطيل نظامهم السياسي الديموقراطي لأن القبضة الأمنية السورية هي التي أدارت هذا النظام ورتّبت مواقع النفوذ ووزعت المسؤوليات وركزت القوى وصنعت الزعامات وجعلت منها دكتاتوريات خارج المساءلة والمحاسبة وهمّشت قوى وأقصت أخرى وأقامت آليات للنزاع الطائفي وللمصالح تسبّبت بالفوضى الكيانية الباردة. لقد أدى هذا الوضع إلى عدم رضى عام حتى من قبل المستفيدين والمحظيين الذين يطمحون إلى المزيد والذين أنشأوا نظاماً من المافيا لا تهمّه القضية الوطنية أو بناء الدولة أو حماية الوطن. لقد تمّ إفساد الحياة السياسية بتشويه قيم اللبنانيين وأخلاقهم وبالعبث بالقواعد والمعايير. لقد أصبح المال السياسي من جهة والنفوذ الأمني من جهة ثانية واستباحة القانون مصدراً لبناء نخبة حاكمة منفصلة عن هموم شعبها مستهترة بأية اعتبارات غير الحصول على دعم أصحاب الوكالات الطائفية المحتكرة لقرار الدولة»[4].

أكّد بشار في حواره مع المؤتمرين «أن الاعتراف بأخطاء في العلاقات اللبنانية السورية هدفه

4- «لبنان وسوريا: الدولة والمشاع»، سليمان تقي الدين، السفير، نيسان 2009.

رفض هذه الأخطاء وتصحيحها»، معتبراً أنّ تعامل القيادة السورية مع قوى طائفية في الماضي أفقدها جزءاً من اللبنانيين جرّاء المصالح الطائفية. وركّز على المصالح الفئوية السياسية والمادية التي طبعت بعض العلاقة بين لبنان وسورية، وقال: «من بين الأخطاء التي ارتكبناها في لبنان هي علاقتنا مع فئة من دون أخرى، لكن هذه المسؤولية لا تقع علينا، لأن لبنان كان قد خرج من الحرب والقوى الطائفية والميليشياوية المتقاتلة هي التي ستعقد السلم». وبعد المؤتمر سألته صحيفة **السفير**:

هل الأبواب مفتوحة بدون تحفظ لأية شخصية لبنانية؟

بشّار الأسد: نحن لدينا أسس في العلاقات، إذا كان الشخص مثلاً لا يؤمن بلبنان عربي، أو أن إسرائيل ليست عدواً أو لا يدعم المقاومة، لا نتعامل معه. نحن مواقفنا واضحة، كل شخص يشاركنا المواقف المعلنة لسورية سياسياً، لا يوجد لدينا مشكلة معه. كل شخص نختلف معه، ربما يكون هناك حوار بهدف إقناعه بما نعتقد، هذا بديهي(5).

وهكذا عادت دمشق إلى بناء الجسور مع الشخصيات اللبنانية، وفتحت الأبواب لاستقبال السياسيين اللبنانيين. ولم يقتصر الأمر على أصدقائها بل تتالت زيارات وليد جنبلاط وسعد الحريري، إلى أن انقلب الوضع بسبب الاستقطاب الحاد في لبنان حول المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رفيق الحريري. فأسقط تحالف 8 آذار حكومة سعد الحريري في 12 كانون الثاني 2011 وسمّى 68 نائباً رجل الأعمال نجيب ميقاتي رئيساً لمجلس الوزراء، فأصدر رئيس الجمهورية ميشال سليمان مرسوم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة. وكان جنبلاط قد أعاد تموضعه حليفاً مع دمشق فكانت أصوات نوابه سبباً في إسقاط الحكومة.

إستراتيجية سوريّة جديدة؟

استندت سورية في مواجهة التحديات الإقليمية إلى استراتيجية واضحة كرّسها وعدّلها حافظ الأسد منذ 1975. ولكن كان ثمّة حاجة لإعادة صياغة هذه الاستراتيجية بما يتلاءم مع القرن الجديد ومع التقلّبات الإقليمية الصعبة التي لم تكن معالمها واضحة عند كتابة هذه السطور بسبب انفجار الوضع الداخلي في سورية وغموض مستقبل الوضعين العراقي

5- «الرئيس السوري بشار الأسد لـ السفير: حرب تموز غيَّرت خريطة المنطقة. شارك في الحوار: طلال سلمان، هنادي سلمان، دنيز عطا الله حداد، حسين أيوب، زياد حيدر وأحمد سلمان»، السفير، 25 آذار 2009.

واللبناني والقضية الفلسطينية، وحصول ارتباك على محور العلاقة مع تركيا.

خلال الفترة 2000-2006، كان على سورية أن تجري حسابات إقليمية استراتيجية لا تتخلّى عن مواصلة السعي إلى توازن عسكري تكنولوجي مع إسرائيل ومواجهة حروب وأزمات أخرى اشتعلت في الوقت ذاته تقريباً. وكانت الاستراتيجية السورية المعتمدة منذ 1975 قد تعرّضت لهفوات عدّة فاحتاجت إلى مراجعات صارمة للخيارات المتاحة لسورية. ولذلك كان الاستراتيجيون السوريون يراجعون حساباتهم منذ خريف 2001 حول تعديلها أو إعداد استراتيجية جديدة.

قامت استراتيجية حافظ الأسد عام 1975 (راجع الفصل 16) على أساس جبهة مشرقية بديلة عن الاستراتيجية المصرية التي قادها عبدالناصر في الصراع العربي - الإسرائيلي واستمرّت حتى 1973. لقد انتقد مناهضو الأسد استراتيجيته على أنّها طموح قديم لإقامة مشروع «سوريا الكبرى»، إلا أنّها كما أشرنا في الفصول السابقة كانت العامل الأهم في صعود سورية الإقليمي وتحقيق الكثير من الإنجازات التي بدت أحياناً ضرباً من المستحيل. حتى جاء الوقت لتعديلها فبدأ بشّار باستلهام دروسها:

في أساس استراتيجية حافظ الأسد كان بناء الجبهة المشرقية (جبهة لبنان وسورية والأردن والفلسطينيين تمتد من رأس الناقورة في جنوب لبنان إلى مدينة العقبة جنوب الأردن). فعمّق علاقات سورية بلبنان والأردن والمقاومة الفلسطينية خلال السبعينات.

ولكن الأسد كان يجد دوماً صعوبة كبيرة في إقناع أشقائه الصغار بجدوى استراتيجية موحدة ضد إسرائيل. كانت هناك معارضة عارمة للوجود السوري في لبنان الذي أصبح ساحة الصراع الرئيسية بين سورية وإسرائيل منذ 1976. فلم تشعر سورية أنّ نفوذها قد استقر في لبنان إلا مع اتفاق الطائف عام 1989 وبعد القضاء على حكومة ميشال عون في 13 تشرين الأول 1990. ففتح هذا الاستقرار عصراً من الوصاية سمح لسورية بالمحافظة على تواصل الجبهة المشرقية في جنوب لبنان وعلى وحدة المسارين السوري واللبناني في التفاوض مع إسرائيل.

أمّا بالنسبة للأردن فقد أصابت العلاقة حالة مدّ وجزر منذ 1969. فقد كان الملك يسعى ومنذ هزيمة 1967 إلى حل مع إسرائيل، ويعلم أنّ سورية تعارض الحلول الجزئية وباستطاعتها عرقلة مسعاه. فكان ينتظر لحظات ضعف سورية ليتّجه إلى سياسة مستقلة ويوقّع اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل. ولكن في كل مرّة كانت سورية تربح الرهان وتمنع الأردن من الانزلاق في كامب دافيد جديدة، وتنجح في كبح اندفاع الملك طيلة السبعينات

والثمانينات (راجع الفصل 22) إلى أن قبلت بدخول مفاوضات السلام مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد عام 1991. وبعد ذلك حاولت سورية الاحتفاظ بوحدة مسار بين الأطراف العربية الأربعة (سورية ولبنان والفلسطينيين والأردن) عبر إقناع أشقّائها بفوائد وحدة الصف بوجه الضغط الإسرائيلي. ولكنّ هذا المنطق لم ينجح إلا مع لبنان (رغم أنّ كثيرين في لبنان انتقدوا هيمنة سورية على سياسة لبنان الخارجية) ولم تستطع سورية منع الأردن من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل فُحرمت سورية من التعويل على عضوية الأردن في الجبهة المشرقية، وتلقّت استراتيجيتها صفعة مؤلمة.

على الصعيد الفلسطيني، كان المفترض أن تكون العلاقة مع «منظمة التحرير» هي الأفضل في استراتيجية الأسد، على أساس أنّ محرّك سورية الأساسي في المنطقة هو مواجهة الكيان الصهيوني في فلسطين. ولكن دمشق واجهت هنا أيضاً مشكلة الاستقلالية الفلسطينية، وسعي عرفات إلى التعلّق بأي مسار يسمح له بالمشاركة في مفاوضات السلام. فشابت علاقة المقاومة الفلسطينية بسورية في السبعينات والثمانينات صراعات عدّة اتخذت طابعاً دموياً أحياناً خاصة في لبنان، إلى أن تغيّرت الأمور في التسعينات بعد مؤتمر مدريد، فأفلت الأمر من يد سورية ووقّع الفلسطينيون مع إسرائيل اتفاقاً سريّاً في أوسلو. ومع ذلك لم يحترق النفوذ السوري هنا تماماً كما في الحال الأردنية إذ احتفظت دمشق بأوراق فلسطينية مهمة عبر علاقات وثيقة مع الفئات التي أبقت على خيار المقاومة وأهمّها «حركة حماس».

على مستوى الصراع الدولي، كانت سورية توازي الدعم الأميركي لإسرائيل بالدعم الثابت الذي تحصل عليه من الاتحاد السوفياتي ومظلّة الدفاع التي وفّرتها معاهدة الصداقة وخاصة منذ عهد أندروبوف عام 1982. ولكن في العام 1990 فقدت سورية هذا العمق الاستراتيجي الدولي الذي حمى سورية في حال تعرّضت لهجوم إسرائيلي أو أميركي. وأصبح العالم أحادي القوة، مما سمح للولايات المتحدة أن تضع يدها على الشرق الأوسط وتفرض مؤتمراً للسلام بين الدول العربية وإسرائيل في مدريد عام 1992.

أمام هذه المعطيات، كان حافظ الأسد يدرك أنّ استراتيجيته تتهاوى، ولم يبق من الجبهة سوى سورية ولبنان وجزء من الفلسطينيين، في حين خرج كل من مصر والعراق من الصراع وتراجع كثيراً الدعم العربي لسورية كدولة مواجهة. ولذلك عمد الأسد إلى تجديد استراتيجيته بأفكار وتحالفات وصداقات تستند إليها سورية. فصارح الشعب السوري عن التحديات التي تواجهها سورية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وعن ظروف المنطقة في ظل الهيمنة الأميركية.

ولكنّه أطلق قدراً عالياً من التفاؤل بالمستقبل، كما جاء في كلمته بمناسبة عيد الثورة في آذار 1992:

«إنّ في العالم شيئاً جديداً يجب ألا نجهله أو نتجاهله. لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات... التحالفات الجديدة القادمة لن تكون كالتي كانت. التحالفات الجديدة ستبحث عن مجالات حيوية.. فأين العرب كأمّة من التغيرات الدولية والاحتمالات المستقبلية المفتوحة ولا سيما أن عليهم قبل غيرهم أن يتمعّنوا جيداً فيما تفعله الصهيونية الآن على الساحة الدولية وفي ما يمكن أن تفعله غداً.. وأن يستذكروا ما فعلته الصهيونية منذ بداية هذا القرن خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بينهما. ويجب ألا يغيب عن أبصار العرب وبصائرهم أطماع إسرائيل في الوطن العربي وأن لا يُهمل هذا الأمر في أية لحظة من لحظات الزمن. إنّ العرب كمجموعة لم يفعلوا شيئاً لمواجهة المستقبل ولم يقدّموا جديداً للتعامل مع العالم الجديد. بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية ونفسية وسياسية... وإلى أن يتكوّن وعي عربي أفضل يفهم أبعاد ما يحدث، فإنّ سورية في سياساتها وفي أفعالها تأخذ بالاعتبار هذه الأبعاد كما تراها، واثقة أنها ستظل القلعة الوطنية القومية التي يستطيع أن يطمئن إليها مواطنوها والمواطنون العرب عامة».

«فسورية لن تجامل ولن تساوم أحداً على المبادئ وستسمّي الخطأ خطأ والصواب صواباً، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأبعاد القومية. هكذا نحن وهكذا سنبقى وهذا هو دور سورية القومي النقي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. إننا ندرك أن هناك بعض القوى الخارجية لا تريد أن يتفاهم العرب أو أن يتضامن العرب فيسلكوا طريق التعاون على أساس من الرؤية الواضحة الواحدة... مهما ضخّمت مصاعبنا. فالتسليم ليس خيارنا حتى لو مررنا بظروف صعبة وما زلنا نمرّ بها فيجب ألا يتسرّب الضعف إلى نفوسنا أبداً. فرغم كل الذي حدث في داخلنا العربي وفي العالم يجب ألا ننسى أبداً أننا نملك من عناصر القوة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً الشيء الكثير الذي نستطيع أن نغلب به مصاعبنا وندافع به عن أنفسنا.. السلام الذي نقبله هو الذي يعيد الأرض ويعيد الحقوق وينشر الأمن في المنطقة، وأقل من ذلك هو استسلام ولن تستطيع قوّة في الدنيا أن تفرض علينا الاستسلام أبداً. إذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية تُرضخ الشعوب لمشيئة باطنة وقوّة غاشمة فبئس هذا الأحد لأنه لم يستعد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولاتها وعِبَرَها ولم يدرك بديهية أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها

تنتزع من كل ظرف جديد خلاصة العناصر والإمكانات التي تجعلها قادرة على التكيف ومواجهة التحديات الجديدة[6].

عوّض حافظ الأسد عن نقاط الضعف الخمس المذكورة أعلاه (خسارة المظلة السوفياتية وتدهور مفهوم الجبهة المشرقية) بسلسلة خطوات جدّدت الاستراتيجية:

* تدعيم علاقات سورية وتفاهماتها مع إيران كعمق استراتيجي.
* السعي لإحياء محور عربي ثلاثي (دمشق-الرياض-القاهرة) الذي أثبت فعاليته في حرب 1973، حتى لو بدا هذا المحور مستحيلاً بعض الأحيان، ولكن على سورية بذل الجهد مع مصر والسعودية لأنّ المكافأة مغرية.
* إنهاء الصدع مع تركيا وبدء مرحلة جديدة وصولاً إلى علاقات اقتصادية وسياسية.
* خلق نواة أوروبية مع باريس ومدريد وإعادة بناء العلاقات مع موسكو بعد سقوط النظام السوفياتي، لخلق شبكة دولية في مواجهة أميركا.
* الإبقاء على الجبهة الشرقية حيّة بما تبقّى من عناصرها ليستمر الضغط على إسرائيل، فلا ترتاح إلى صمت الجبهات وهو هدف إسرائيل الاستراتيجي في برّ الشام. لقد أبقت سورية المواجهة مع إسرائيل مفتوحة عبر دعمها لمقاومة «حزب الله» وتعميق صلاتها بالدولة اللبنانية والفعاليات والزعامات على الأرض في لبنان، ودعمها لمقاومة «حركة حماس» في فلسطين والمنظمات الفلسطينية المناهضة لمحمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المتصالحة مع إسرائيل.

ولكن التعديلات في الاستراتيجية السورية التي توصّل إليها حافظ الأسد في التسعينات لم تكن كافية في مسعى التوازن الاستراتيجي بهدف تحرير الأرض وفرض حل عادل للقضية الفلسطينية. بل اقتصر الأمر على منع إسرائيل من السيطرة على برّ الشام (سورية والأردن ولبنان والفلسطينيين) وأن تدافع سورية عن نفسها والإبقاء على هامش استقلالية الحركة حتى لا تقع في شرك التبعية للسياسة الأميركية.

دروس تجربة حافظ الأسد الاستراتيجية منذ 1975 وحتى 2000 فهمها الاستراتيجيون السوريون، وعكفوا على تثبيت استراتيجية سورية جديدة تأخذ بالاعتبار كافة المتغيرات.

6- من موقع خطب وكلمات حافظ الأسد:

HTML.92-3-SP12/92/93-http://www.presidentassad.org/speeches/SP/91

الدرس الأول هو أنّ سورية لم تغيّر خطابها القومي العربي بل حافظت عليه طيلة عقد التسعينات الصعب[7] والدرس الثاني هو أنّ حافظ الأسد تعامل مع استراتيجيته كترزي ماهر يتعاطى مع رقعة قماش على طاولة يُجري فيها تعديلاً وتفصيلاً لتتلاءم مع متطلبات المرحلة، ولم تكن استراتيجية جامدة. ولذلك كان على سورية أن تأخذ استراتيجية حافظ الأسد المعدّلة وتبني عليها. فاستمرت خلال 2000-2005 في الانفتاح على العراق وتركيا (في مرحلة شهدت تغيير تركيا لسياستها الداعمة لإسرائيل) وواصلت دعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين وتوطيد العلاقة مع إيران كعمق استراتيجي وتطوير العلاقات مع موسكو وخوض مفاوضات الشراكة الأوروبية وبناء علاقة متينة مع فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي والإبقاء على علاقات مميّزة مع الدولة اللبنانية ومع أصدقاء سورية في لبنان.

ثورة أم إصلاح بوتيرة أسرع؟

في مطلع 2011 اندلعت ثورات شعبية كبرى في سائر الدول العربية، وخاصة في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، حقّقت خلال أسابيع نجاحات باهرة في تونس ومصر وتقدّماً ملحوظاً في مسيرة الإصلاح في الجزائر، ولكنّها تطوّرت إلى حرب أهلية في ليبيا، وإلى تدخّل عسكري خليجي في البحرين، وإلى قمع دموي في اليمن. كما انطلقت تظاهرات في سورية والأردن والسعودية والمغرب والجزائر وعُمان والعراق تطالب بالإصلاح والتغيير.

وشهد شهرا شباط وآذار تصاعد تظاهرات في عدّة مدن سورية، وخاصة في مدينة درعا على الحدود مع الأردن، تطالب بمكافحة الفساد وإنهاء سوء استعمال السلطة، إلى أن اتّجهت شعاراتها نحو مطالب قصوى ضد النظام. فقامت قوى الأمن بتفريقها وأطلقت الرصاص على معتصمين ومتظاهرين، فقتلت وجرحت عدداً كبيراً ناهز المائتين. ورغم أنّ الدولة السورية أطلقت سلسلة إصلاحات في نهاية شهر آذار (منها أعلان بثينة شعبان، مستشارة رئيس الجمهورية، عن إنهاء قوانين الطوارئ في 27 آذار) إلاّ أنّ دوامة عنف عارمة كانت قد انطلقت في سورية وشملت كافة مدنها سقط من جرائها آلاف القتلى والجرحى وبات شعار إسقاط النظام هو السائد.

7- Eyal Zisser, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power*, London, I.B. Tauris, 2007, pp. 128-129.

وإذ نصل إلى خاتمة الكتاب، دون أن تتكوّن معطيات حول انتصار الثورات العربية وما يمكن أن تحقّقه وانعكاس ذلك على مسيرة الإصلاح والتحرّك الشعبي في الداخل السوري، فإنّنا عند كتابة هذه السطور في ربيع 2011 نعتقد أنّ الإصلاح الموعود منذ خريف 2000 في سورية يجب أن يُستكمل ويوفّر التغيير نحو الديمقراطية والحداثة. ذلك أنّ الشعب السوري لا يستحق أقلّ من ذلك.

على أي متابع لظروف سورية أن يتوقع ارتباط التطور نحو آفاق مشاركة سياسية داخلية أوسع بأفق الحل السلمي مع إسرائيل، ذلك أنّ قوّة سورية الأولى إقليمياً هي قوّة الاستقرار الداخلي. ولكن إصلاح الداخل كما أشار سوريون كثيرون لن يضعف سورية كقوّة إقليمية، بل يقوّي وحدتها الداخلية ويحرّر اقتصادها. لقد أُعلن في نهاية آذار 2011 أنّ الدولة ستتّجه نحو إلغاء قوانين الطوارئ وأُعلن عن حوافز وزيادات في الرواتب والأجور بعد أحداث درعا، وعن خطوات أسرع لمكافحة الفساد والقضاء على بؤر إساءة استعمال الصلاحية التي قد تطال شخصيات كبيرة في القطاع الخاص وفي النظام.

رابعاً، إنّ سورية على رغم تواضع ثرواتها الاقتصادية، أصبحت دولة مركزية في المشرق العربي شديدة الاستقلال في قراراتها وخياراتها، وهو استقلال أصبح نادراً بين الدول في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأشار إليه كبار الباحثين الأوروبيين[8]. ولا يجب أن ينطوي التغيير والإصلاح جراء ثورات 2011 إلى إضعافها. فمن ناحية، مثّلت سورية التحدّي الأكبر لأمن إسرائيل بقوّة جيشها وقربها جغرافياً من العمق الديمغرافي الإسرائيلي، ونفوذها في صياغة الرأي العام في لبنان والأردن وأوساط الفلسطينيين. ما أبرز أهميتها الاستراتيجية لدول الغرب إقليمياً ودولياً ما جعلها محطة توقّف كبار زعماء العالم. ومن ناحية أخرى، إضافة نفوذها السياسي الإقليمي، فإنّ جيش سورية نما بشكل مطّرد من 50 ألفاً خاضت به حرب 1967، إلى 170 ألفاً خلال حرب 1973، فـ300 ألف أثناء معركة إخراج إسرائيل من لبنان عام 1983، ليصل إلى 500 ألف عندما أُجبرت إسرائيل على مراجعة حساباتها وعدم شنّ حرب على سورية. فإلى 600 ألف في عهد بشّار. ومن ضمن دفاعات سورية الهامة أيضاً شبكات صاروخية بعيدة المدى أنهت مقولات الجغرافية الدفاعية التي بسببها احتلت إسرائيل الجولان، وتحالفات مع «حزب الله» وتنظيمات فلسطينية لحفظ جبهتها مع إسرائيل عبر لبنان.

Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, p. 7. -8

ملحق أعلام سورية

رؤساء سورية منذ 1936

هاشم الأتاسي: 21 كانون الأول 1936 - 7 تموز 1939.

بهيج الخطيب (رئيس مجلس النظار): 10 تموز 1939 - 16 أيلول 1941 .

خالد العظم: 4 نيسان - 16 أيلول 1941.

تاج الدين الحسني: 16 أيلول 1941 - 17 كانون الثاني 1943.

جميل الألشي: 17 كانون الثاني - 25 آذار 1943.

عطاء بك الأيوبي (رأس الدولة): 25 آذار - 17 آب 1943.

شكري القوتلي: 17 آب 1943 - 30 آذار 1949.

حسني الزعيم: 30 آذار - 14 آب 1949.

هاشم الأتاسي (رأس الدولة): 15 آب 1949 - 2 كانون الأول 1951.

سعيدإسحق (رئيس الدولة): 2 كانون الأول 1951 - 19 كانون الأول 1951.

فوزي السلو (رأس الدولة): 3 كانون الأول 1951 - 11 تموز 1953.

أديب الشيشكلي: 11 تموز 1953 - 25 شباط 1954.

هاشم الأتاسي: 28 شباط 1954 - 6 أيلول 1955.

شكري القوتلي: 6 أيلول 1955 - 22 شباط 1958.

جمال عبدالناصر (الجمهورية العربية المتحدة) 22 شباط 1958 - 29 أيلول 1961.

مأمون الكزبري: 29 أيلول - 20 تشرين الثاني 1961.

عزت النص: 20 تشرين الثاني - 14 كانون الأول 1961.

ناظم القدسي: 14 كانون الأول 1961 - 8 آذار 1963.

لؤي الأتاسي (رئيس مجلس القيادة الثوري الوطني): 9 آذار - 27 تموز 1963.

أمين الحافظ (رئيس المجلس الجمهوري): 27 تموز 1963 - 23 شباط 1966.

نور الدين الأتاسي (رأس الدولة): 25 شباط 1966 - 18 تشرين الثاني 1970.

أحمد الخطيب (رأس الدولة): 18 تشرين الثاني 1970 - 22 شباط 1971.

حافظ الأسد: 22 شباط 1971 - 10 حزيران 2000.

عبد الحليم خدام: 10 حزيران 2000 - 17 تموز 2000.

بشار الأسد: 17 تموز 2000.

قادة البعث في سورية

أسّس الحزب ميشال عفلق وصلاح البيطار وزكي الأرسوزي وجلال السيّد. واتحد الحزب مع حزب أكرم الحوراني. وشارك البعث في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وهي:

1ـ حكومة شكري القوتلي: من 1946 وحتى 29 / 3/ 1949.

2ـ حكومة حسني الزعيم: 1949 .

3ـ حكومة اللواء سامي الحناوي: 1949 .

4ـ حكومة أديب الشيشكلي: استمر حكمه حتى سنة 1954.

5ـ حكومة شكري القوتلي: عاد إلى الحكم مرة ثانية واستمر حتى توقيع اتفاقية الوحدة مع مصر سنة 1958.

6ـ حكومة الوحدة برئاسة جمال عبد الناصر: 1958 -1961.

7ـ حكومة الانفصال برئاسة الدكتور ناظم القدسي: من 28/ 9/ 1961 وحتى 8/ 3/ 1963.

8- حكومات البعث منذ 1963 وحتى اليوم.

من الشخصيات السورية البارزة في «حزب البعث»:

سامي الجندي: وزير الإعلام بعد انقلاب 1963.

حمود الشوفي: عمل سكرتيراً عاماً للقيادة القطرية الأولى إلا أنّه انشق وجماعته عن الحزب في آذار سنة 1964، وعاش في العراق.

منيف الرزاز: أمين عام القيادة القومية للحزب من نيسان 1965 إلى شباط 1966.

مصطفى طلاس: انضم إلى الحزب في سنة 1947 وأصبح رئيس أركان اللواء المدرع الخامس من 1964 ـ 1966 ورئيس الأركان للقوات المسلحة من شباط 1968 ونائب وزير

الدفاع من1968 - 1972 وفي آذار 1973 ثم صار وزيراً للدفاع.

يوسف شكور: خلف طلاس في رئاسة الأركان وهو من منطقة حمص.

ناجي جميل: من دير الزور، كان قائداً لسلاح الجو من تشرين الثاني 1970 وحتى آذار 1978.

سليم حاطوم: قاد محاولة انقلابية عام 1966. وأعدم في 1967.

زكي الأرسوزي: (من لواء إسكندرون) مؤسس مع ميشيل عفلق ومنافس له.

شبلي العيسمي: وزير الإصلاح الزراعي ثم وزير المعارف، ثم وزير الثقافة والإرشاد القومي 1963 - 1964 ونائب الأمين العام لحزب البعث 1965.

عبد الكريم الجندي: من أنصار صلاح جديد، انتهى منتحراً عام 1969.

سليمان العيسى: (من لواء إسكندرون) منظّر ومفكّر وشاعر.

أحمد الخطيب: استلم رئاسة الجمهورية من تشرين الثاني 1970 وحتى شباط 1971. وكان عضو القيادة القطرية الموسعة من 1965 كما استلم رئاسة مجلس الشعب لفترة قصيرة.

يوسف زعيّن: مولود في البوكمال 1931 طبيب، عمل وزيراً للإصلاح الزراعي1963 - 1964، وسفيراً في بريطانيا. وفي 1965 انتخب عضواً في القيادة القطرية، ومن شباط 1966 إلى تشرين الأول 1968، كان رئيساً للوزراء حتى عام 1970.

جلال السيد: عضو مؤسس في حزب البعث وهو من مدينة دير الزور. ترك الحزب لكنه بقي نشيطاً في السياسة السورية.

عبد الحليم خدام: من بانياس، عمل محافظاً لمدينة حماة ومحافظاً لمدينة القنيطرة ومحافظاً لمدينة دمشق 1964 ووزيراً للاقتصاد 1969 ووزيراً للخارجية من 1970 وعضو القيادة القطرية منذ 1969 وقد ارتقى عام 1984 ليكون نائب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية.

زهير مشارقة من حلب، عين نائب رئيس الجمهورية لشؤون الحزب.

كتب تاريخية عن البعث وسير ذاتية لشخصياته:

بشير الداعوق، **نضال البعث**، بيروت، 1970.

شبلي العيسمي، **حزب البعث الاشتراكي مرحلة الأربعينات التأسيسية 1940-1949**، بيروت، 1975.

منيف الرزّاز، **التجربة المرة**، بيروت، 1967.

سامي الجندي، **البعث**، بيروت، 1969.
محمد عُمران، **تجربتي مع الثورة**، بيروت، 1970.
مطاع الصفدي، **حزب البعث**، 1970.
فضل الله أبو منصور، **أعاصير دمشق**، بيروت، 1959.
عبدالكريم زهرالدين، **مذكراتي عن الانفصال**، 1969.



تاريخ سورية المعاصر عمل أكاديمي رصين عن تاريخ سورية من زمن الانتداب الفرنسي إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، يغطّي ثغرة مهمّة في المكتبة العربية – لا بل المكتبات الأجنبية – التي تفتقر إلى مرجع حديث وشامل عن هذا البلد المحوري البالغ الأهمية.

لا يكتفي كمال ديب باستعراض المعلومات التاريخية عن سورية منذ الانتداب وحتى صيف 2011، بل يقوم بتحليلها وربطها بشكل محكم ليقدّم للقارىء فهماً واضحاً ومتقناً لسورية ووضعها الداخلي وحياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحزبية، ودورها في الصراع العربي الاسرائيلي وفي لبنان وفلسطين والعراق، وأبرز قادتها ورجالها.

سيبقى هذا الكتاب لسنوات طويلة مرجعاً كلاسيكياً أساسياً لمن يرغب في الاطّلاع على تحوّل سورية من منطقة إدارية جغرافية في السلطنة العثمانية عام 1918 إلى دولة مستقلة بعد جلاء الجيش الفرنسي عام 1946، مروراً بحقبة الانقلابات والوحدة المصرية السورية والانفصال وثورة البعث عام 1963. ويستعرض الكتاب الحروب التي خاضتها سورية مع اسرائيل في 1948، 1967، 1973 و1982، ودور سورية في حروب لبنان من "حرب السنتين" (1975-1976) إلى "حرب التحرير" (1989-1990) وما تلاها في التسعينات وصولاً إلى خروج سورية من لبنان عام 2005، وفي حروب العراق من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) إلى حرب الكويت (1990-1991) وصولاً إلى الغزو الأميركي للعراق (2003). كما يعالج الكتاب الأزمات السورية الداخلية (1976-1982، 1983-1984، 2001، 2011) والمحطات الهامة في عهد حافظ الأسد (1970-2000) وعهد بشار الأسد (منذ 2000)، إضافة إلى تطورات الاقتصاد والمجتمع من 1950 إلى اليوم.



"تبدو ملخّصات فصول كتاب كمال ديب عن سورية المعاصرة التي اطّلعت عليها واعدة جداً. يغطّي هذا الكتاب حقبة تاريخية طويلة بشكل شامل لم يسبقه إليه أحد. يجعل الدكتور ديب تاريخ سورية يُقرأ بسهولة وكأنّه رواية سلسة، فيتحاشى التعقيدات الأكاديمية والنظرية ليمسك بيد القارىء من فصل إلى آخر. وهذا هو الأسلوب الذي نصحت الدكتور ديب به وما اتبعته أنا في سائر مؤلفاتي وكتاباتي عن سورية".

باتريك سيل



كمال ديب دكتور في الاقتصاد من أصل لبناني يعمل خبيراً في حكومة كندا. صدر له عن دار النهار: **بيروت والحداثة: الثقافة والهوية من جبران إلى فيروز؛ هذا الجسر العتيق – سقوط لبنان المسيحي؟ 1920-2020؛ أمراء الحرب وتجّار الهيكل – رجال السلطة والمال في لبنان**. كما صدر له كتب ودراسات عن دور نشر أخرى بالعربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية.



ISBN 978-9953-74-314-1